

نَوَازِلُ الْقَصْرِ

تَصْنِيف

الإمام العلامة

القَصْرِيُّ بن محمد المختار بن عثمان بن القَصْرِيِّ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

اعتنى به

أبو الفضل الديلمي

أحمد بن علي

عَفَا اللهُ عَنْهُ

المجلد الرابع

دار ابن حزم

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



ISBN 978-9953-81-739-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

فَإِنَّ الْقَصْدَ إِلَى

٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« نَوَازِلُ الْإِجَارَةِ وَالْجَعْلِ »

(١٨٦٨) [١] سَوَّالٌ: عَمَّنْ أَكْثَرَى بَعِيرًا مِنْ آخِرٍ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَلَمَّا بَلَغَ ثَلَاثَ الطَّرِيقِ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ كَخَوْفٍ أَوْ غَلَاءٍ سَعَرٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَرَجَعَ لِأَهْلِهِ هَلْ لِرَبِّ الْبَعِيرِ جَمِيعُ الْكِرَاءِ أَوْ الْمُحَاسَبَةِ . أَجِيبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟

جَوَابُهُ : إِنْ دَعَا الْمُكْتَرِي الْخَوْفَ لَا يُعْتَبَرُ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ فِيمَا ادَّعَى مِنَ الْخَوْفِ ، فَإِنْ أَثَبَّتْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ الْخَوْفَ وَكَانَ الصَّبْرُ إِلَى زَوَالِهِ يَضُرُّ بِالْمُتَكَارِبِينَ قُضِيَ بَيْنَهُمَا بِفَسْخِ الْكِرَاءِ وَرَجَعَا إِلَى الْمُحَاسَبَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُكْتَرِي طَلَبُ الْحِمَالِ فِي بَاقِي الطَّرِيقِ إِلَّا بِكَرَاءٍ مُسْتَأْنَفٍ يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْهِ ، فِي اخْتِصَارِ الْمُتَيْطِيةِ : فَإِنْ بَلَغَهُمْ قَبْلَ الْخُرُوجِ أَوْ بَعْدَهُ عَنِ الْبَلَدِ الَّذِي تَوَجَّهَ إِلَيْهِ غَلَاءُ السَّعَرِ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ شَيْءٌ لَا يُرْجَى انْكِشَافُهُ عَنْ قُرْبٍ فَمَنْ دَعَى مِنْهُمْ إِلَى الْفَسْخِ فَذَلِكَ إِنْ كَانُوا فِي مُسْتَعْتَبٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي مُسْتَعْتَبٍ فَعَلَى الْمُكْرِي حَمْلُهُ إِلَى الْمُسْتَعْتَبِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَمَامَهُمْ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرَى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُمْ فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِثُبُوتِ الْخَوْفِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُكْتَرِي الْفَسْخُ بَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَ الْحِمَالِ وَيَدْفَعُ لَهُ جَمِيعَ الْكِرَاءِ ، وَإِنْ أَبَى الْمَشْيَ مَعَهُ لَزِمَهُ جَمِيعُ الْكِرَاءِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْجَمَلِ إِذَا بَدَأَ لَهُ الْمَشْيُ فِي زَمَنِ آخِرٍ كَمَا لَا يَخْفَى . انْتَهَى انْظُرْ أَجْوِبَةَ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ الْمُنْفَرِدَةَ عَنْ نَوَازِلِ الْمَجْمُوعَةِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٩) [٢] سَوَّالٌ: عَنْ عَبْدٍ غَيْرِ مَأْذُونٍ لَهُ فِي النِّجَارَةِ اسْتَوْجَرَ عَلَى رِعَايَةِ بَقَرَةٍ هَلْ تَكُونُ قِيمَتُهَا فِي رِقَبَتِهِ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَلِسَيِّدِهِ إِسْقَاطُهَا عَنْهُ قَبْلَ الْعِتْقِ ، فَفِي

«الْمُدُونَةُ» : قَالَ أَبُو الزِّنَاد : وَإِذَا اسْتَرْعَى عَبْدٌ بَغِيرَ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَفَنَحَرَ أَوْ بَاعَ لَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا فِي ذِمَّتِهِ وَلَا فِي رَقَبَتِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : بَغِيرَ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا مَفْهُومَ لَهُ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ اسْتَرْعَاهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ كَمَا فِي التَّقْيِيدِ عَلَيْهَا ، وَنَحْوُهَا فِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِنْ الْعَبْدُ الرَّاعِي إِذَا أَكَلَ بَقْرَةً وَنَحْوُهَا لِأَجْنَبِيٍّ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا اسْتَوْمِنَ عَلَيْهِ وَجُعِلَ بِيَدِهِ لِيرْعَاهُ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَرْعَى فَهُوَ خَائِنٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَلَكِسَيْدِهِ إِسْقَاطُهَا عَنْهُ قَبْلَ الْعَتَقِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْمُودَةِ فِي الْوَدِيعَةِ ، وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ مَا يَرْعَى تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٠) [٣] سَوْأَلُ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ سَفِيهَاً أَوْ صَبِيًّا عَلَى رَعْيِ مَا شِئْتَهُ أَوْ بَيْعِ سَلْعَتِهِ ، وَتَعَمَّدَ السَّفِيهِ أَوْ الصَّبِيِّ إِنْ لَافَ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ هُوَ الَّذِي سَلَطَهُ عَلَى إِنْ لَافَ مَالَهُ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهَاً أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَاتَّلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ بِإِذْنِ أَهْلِهِ أَوْ وَكِيٍّ انْتَهَى . وَعَدَمُ الضَّمَانِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَصُونْ بِهِ مَالُهُ وَإِلَّا فَيَضْمَنْ الْأَقْلَ مِنْهُ وَالْمَالُ الْمَصُونُ بِهِ فِي غَيْرِهِ حَيْثُ تَلَفَ وَأَفَادَ غَيْرُهُ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ شُرَاحِهِ انْتَهَى . وَفِي «مَخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لَا إِنْ خَالَفَ مَنْ غَيْرِ شَرْطٍ مَا نَصَّهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَبِيًّا وَنَحْوَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧١) [٧] سَوْأَلُ : عَنْ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَلْزَمُ بِهِ الْكَرَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي الْمُودَةِ

وَلَزِمَ الْكَرَاءُ بِالتَّمَكُّنِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ [(١) التَّمَكُّنُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ أَرْضًا كَانَتْ أَوْ دَابَّةً أَوْ غَيْرَهُمَا فَحَيْثُ تَمَكَّنَ الْمُكْتَرِي مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا لَزِمَتْهُ أُجْرَتُهَا ، إِذْ التَّمَكُّنُ كَالِاسْتِيفَاءِ ، فَقِي ابْنُ الْحَاجِبِ : وَلَوْ حَبَسَ دَابَّةً أَوْ عَبْدًا الْمُدَّةَ الْمُعَيَّنَةَ لَزِمَتْهُ الْأُجْرَةُ إِذْ التَّمَكُّنُ كَالِاسْتِيفَاءِ انْتَهَى . وَلَكِنْ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَا يُحِطُ عَنْهُ مِنَ الْأُجْرَةِ بِقَدَرٍ مَا يَنْقُصُ الْعَيْنَ الْمُسْتَأْجَرَةَ الِاسْتِعْمَالَ إِنْ لَوْ اسْتَعْمَلَتْ عَلَى الرَّاجِحِ كَمَا فِي «عَبَق» وَ«شَخ» وَيُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَزِمَ الْكَرَاءُ بِالتَّمَكُّنِ أَشْيَاءَ ذَكَرَهَا أَيْمَنَّا ثُمَّ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَوْفَ الْإِطَالَةِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٢) [٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَكْثَرَى ظُرُوفًا ثُمَّ ادَّعَى تَفْهَهَا عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا وَهَلْ عَلَيْهِ كِرَاؤُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ :

وَالْعَرَضُ إِنْ عُرِفَ عَيْنًا فَالْكَرَى يَجُوزُ فِيهِ كَالسَّرُوجِ وَالْعِرَا
وَمُكْتَرٍ لِذَاكَ لَا يَضْمَنُ مَا يَتَلَفُ عِنْدَهُ سِوَى إِنْ ظَلَمَا
وَهُوَ مُصَدَّقٌ مَعَ الْيَمِينِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ لَيْسَ بِالْمَأْمُونِ

قَوْلُهُ : كَالْعِرَا بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَبِالْمَدِّ وَقَصْرُهُ ضَرُورَةٌ جَمْعُ عَرَوْ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الرَّاءِ كَمَا فِي شَرْحِ مَيَّارَةَ لَهُ ، وَقَالَ أَيْضًا فِي تَقْرِيرِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مَا نَصَّهُ : يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ كِرَاءُ الْعُرُوضِ كَالْأَوَانِي وَالْقُدُورِ وَالصَّحَائِفِ وَالسَّرُوجِ وَاللَّجَامِ [(٢)] وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِمَّا يَعْرِفُ بَعِيْنَهُ وَلَا يَلْتَبِسُ بِغَيْرِهِ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِجَارَةُ مَا عُرِفَ كَصَحْفَةٍ

(١) طمس بالأصل .

(٢) كلمة لم ننبينها بالأصل .

وَقَدِرَ . انتهى .

وَقَالَ فِي تَقْرِيرِ الْبَيْتِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ مَا نَصَّهُ : مَنْ اكْتَرَى شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْتُمْ ثُمَّ ادَّعَى ضَيَاعَهُ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينٍ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مَأْمُونًا كَانَ أَوْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ، إِلَّا إِذَا ظَلَمَ أَوْ تَعَدَّى فَيُضْمَنُ إِذَا تَبَيَّنَ تَعَدُّهُ وَظُلْمُهُ إِمَّا بِاعْتِرَافِهِ أَوْ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْتَرِفْ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ، وَلَا اعْتَرَفَ بِهِ فَهُوَ مُصَدَّقٌ فِي عَدَمِ تَعَدُّهِ وَظُلْمِهِ ، وَهَلَاكِ الشَّيْءِ الْمُكْتَرَى مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مَعَ يَمِينِهِ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ فَيَحْلِفُ يَمِينًا وَاحِدَةً أَنَّهُ ضَاعَ وَمَا أَخْفَاهُ وَأَنَّ ضَيَاعَهُ لَيْسَ بِسَبَبِهِ وَلَا بِتَعَدُّهِ ، وَقِيلَ : إِنْ غَيْرُ الْمُتَّهِمِ يَحْلِفُ أَنَّهُ مَا فَرَطَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَإِلَى هَذَا أَشَارَ . الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَهُوَ أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ عَلَيْهِ كِرَاؤُهَا أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : مَا فِي الْحَطَّابِ عَنْ «الْمُدُونَةِ» وَنَصَّهَا : مَنْ اسْتَأْجَرَ فُسْطَاطًا أَوْ غَرَائِرَ أَوْ آيَةً إِلَى مَكَّةَ ذَاهِبًا وَجَاءَ بِهَا جَارَ ذَلِكَ ، فَإِنْ ادَّعَى حِينَ رَجَعَ ضَيَاعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ صُدِّقَ فِي الضَّيَاعِ ، وَلَزِمَهُ الْكَرَاءُ كُلُّهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَبَيِّنَةٍ عَلَى وَقْتِ الضَّيَاعِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ قَوْمٍ فِي سَفَرِهِ فَشَهِدُوا أَنَّهُ أَعْلَمَهُمْ بِضَيَاعِ ذَلِكَ . وَطَلَبَهُ بِمَحْضَرِهِمْ ، وَسَقَطَ عَنْهُ مِنْ يَوْمِئِذٍ حِصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ نَقْلُهُ مِيارَةَ عَنْ كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ مَعَ زِيَادَةٍ وَلَفْظُهُ : وَفِي كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَيَلْزَمُهُ الْكَرَاءُ كُلُّهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَبَيِّنَةٍ عَلَى وَقْتِ الضَّيَاعِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ مُصَدَّقٌ فِي الضَّيَاعِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْأَجْرِ إِلَّا مَا قَالَ أَنَّهُ انْتَفَعَ بِهِ ، وَبِهِ أَخَذَ سَحْنُونُ وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٣) [٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَبْضَعَ لَابْنَ خَالَتِهِ بَضَاعَةً لِيَتَجَرَ لَهُ بِهَا فَاتَّجَرَ بِهَا وَنَمَتْ وَمَاتَ الْمُبْضِعُ بَعْدَ أَنْ قَبِضَ بَعْضُهَا ، وَأَرَادَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ قَبْضَ أَجْرَةِ

تَنْمِيَّتِهِ لَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ أَوْ يَفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يُسَافِرُ بِهَا فَتَكُونُ لَهُ أَجْرَةٌ أَوْ لَا يُسَافِرُ بِهَا ، فَإِنْ كَانَ يُضْعِفُهَا مَعَ غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ يُكْرَى مِنْهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ لَهُ شَيْءٌ فَهَلْ لَهُ فِي الْجَمِيعِ أَوْ فِي مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ وَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ يَقْرَأُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمُتِ الْمُبْضِعُ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ أَجْرَةٌ ، وَمُقَرَّرًا أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَنْوَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَخْذَ الْأَجْرَةِ وَلَا بَعْدَهُ مِنْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ فَهَلْ لَا تَسْقُطُ أَجْرَتُهُ إِلَّا بِنِيَّةِ التَّرْكِ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا بِنِيَّةِ الْأَخْذِ لَهَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي «التَّوْضِيحِ» عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَبْحَثِ الْقَرَأَصِ :
وَأَمَّا الْقَلِيلُ فَلَا نَفَقَةَ فِيهِ وَلَا كُسُوءَ وَلَفْظُهُ : قَالَ فِي «الْمُوَازَنَةِ» : وَإِنْ بَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً يَشْتَرِي لَهَا بِهَا سَلْعَةً أَيْنَقُ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ بَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً كَسَلْعَةٍ لِيَبْعَهَا لَهُ فَلْيُنْفِقْ مِنْهَا إِذَا بَاعَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعُرْفُ .

ابْنُ يُونُسَ : وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكُسُوءِ فِي الْقَرَأَصِ وَظَاهَرُ أَمْرِهِمْ فِي الْبِضَاعَةِ إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لَهَا ، وَمَنْ أَجْلَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَجْرَتُهُ وَنَفَقَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا خَرَجَ لِتِجَارَةِ نَفْسِهِ فَبَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً أَوْ مَالًا لِشِرَاءِ سَلْعَةٍ ، وَالْعُرْفُ عِنْدَنَا لَا شَيْءَ لَهُ فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى وَجْهِ الْمُكَارَمَةِ فَلَا نَفَقَةَ لَهُ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِجَارَةِ فَلَا يَكُونُ لَهُ غَيْرُهَا ، وَقَيَّدَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَا فِي «الْمُوَازَنَةِ» بِوُجُوبِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْبِضَاعَةِ الْكَثِيرَةِ بِمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ وَإِلَّا فَلَا أَنْتَهَى .

وَعِبَارَةٌ شَارِحِهِ الزَّمُورِيُّ فِي ذَلِكَ : وَأَمَّا الْبِضَاعَةُ الَّتِي تُبْعَثُ مَعَ التَّجَارِ فَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ مِنْ أَجْلِهَا فَلَهُ أَجْرَةٌ وَنَفَقَةٌ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لِغَيْرِهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْعُرْفِ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبِضَاعَةَ لَا أَجْرَةَ وَلَا نَفَقَةَ فِيهَا إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لِأَجْلِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ كَثِيرَةً ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مُؤَاجِرٌ نَفْسَهُ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: وَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مُقَرَّرٌ... إِنْخَ.

فَجَوَابُهُ: لَا أُجْرَةٌ لَهُ إِلَّا بِنَيَْةِ الرُّجُوعِ عَلَى الْمُبْضِعِ حِينَ قِيَامِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِي الْبِضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا نَقَلَهُ «س» عَنْ سَمَاعٍ عَيْسَى فِي رَجُلٍ انْقَطَعَ لِأَخْرَ فَقَامَ فِي حَوَائِجِهِ أَشْهُرًا ثُمَّ مَاتَ الْمُنْقَطَعُ إِلَيْهِ فَطَلَبَ الْمُنْقَطَعُ أَجْرَ مَا قَامَ مَعَهُ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مِثْلَهُ إِنَّمَا يَنْقَطِعُ إِلَيْهِ رَجَاءً أَنْ يُثَبِّهَ فِي قِيَامِهِ حَلْفَ أَنَّهُ مَا قَامَ مَعَهُ إِلَّا لِيُثَبِّهَ وَأَنَّهُ مَا أَثَابَهُ بِشَيْءٍ ثُمَّ أُعْطِيَ أَجْرَ الْمِثْلِ.

ابْنُ رُشْدٍ: هَذَا بَيْنُ وَبَيْنُ، فِي يَمِينِهِ: مَا كَانَ قِيَامُهُ مَعَهُ وَتَصَرُّفُهُ إِلَّا لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ بِحَقِّهِ لِمَا فِي سَمَاعٍ يَحْيَى فِي أَمَةٍ تَرَكَهَا سَيِّدُهَا عِنْدَ أَبِيهَا الْحَرِّ فَقَامَ الْأَبُ عَلَى السَّيِّدِ بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا أَوْ قَامَ السَّيِّدُ عَلَى الْأَبِ بِمَا اسْتَحْدَمَهَا فَإِنَّهُمَا يَتَقَاَصَانِ بَعْدَ يَمِينِ الْأَبِ أَنَّهُ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا احْتِسَابًا: إِلَى أَنْ قَالَ: وَفِي نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ فِي شَرِيكَيْنِ قَبِضَ أَحَدُهُمَا دَيْنًا كَانَ بَيْنَهُمَا فَطَلَبَ مِنْ شَرِيكِهِ أُجْرَةً عَلَى مَا قَبِضَ لَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ مَا خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ لَاقْتِضَاءَ ذَلِكَ الدَّيْنِ مُتَطَوِّعًا وَسَوَاءٌ خَرَجَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَمْ لَا أَنْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٨٧٤) [١٠] سُؤَالٌ: عَمَّنْ قَامَ بِمُؤْنَةِ مَالِ زَوْجَتِهِ وَرَعَايَتِهِ حَيَوَانَهَا وَحَفَظَهَا حَتَّى كَثُرَ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ افْتَرَقَا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ وَأَرَادَ الزَّوْجُ أُجْرَةَ إِعْيَانِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ق/ ٧٠٢].

جَوَابُهُ: اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فَتَاوَى أَثْمَنًا، فَفِي أَجْوِبَةِ التُّونِسِيِّ أَنَّ لِلزَّوْجِ أُجْرَةَ إِعْيَانِهِ قِيَاسًا عَلَى مَنْ عَمِلَ لِرَجُلٍ عَمَلًا لَا يَعْمَلُهُ بِيَدِهِ أَنَّ لَهُ أَجْرَتَهُ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَاسْتَحْسَنَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنْ يَشْتَرَكَا فِي الزِّيَادَةِ عَلَى النِّصْفِ لِأَنَّ الشَّرْكَةَ إِذَا أُطْلِقَتْ تَقْتَضِي التَّنَاصُفَ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي السَّلَامِ مِنَ «الْمُدُونَةِ» أَنْتَهَى مِنْ خَطِّ بَعْضِ الْأَصْحَابِ بِاخْتِصَارٍ.

وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنِ الْأَمِينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِبِيِّ .

فَأَجَابَ فِيهِ بِمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ الْقَاعِدَةِ الْمَذْهَبِيَّةِ فِي إِيصَالِ النَّفْعِ لغيره ذَكَرَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ فِي آخِرِ الْإِجَارَاتِ ، وَكَذَا ابْنُ عَرَفَةَ ، وَذَكَرَهَا الْقَرَأَفِيُّ آخِرَ الرُّهُونِ وَفِي اللَّقْطَةِ وَنَصَّهَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ : وَكُلُّ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ وَمَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَنَفِّعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ بِغَرَمٍ فَعَلَيْهِ أُجْرَةٌ الْعَمَلِ وَمِثْلُ [(١)] الْخ .

وَفِي «ح» عَنْ الْبُرْزَلِيِّ فِي آخِرِ الْوَكَالَةِ وَفِي نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي دَيْنٍ لَا قِضَاءَ لَهُ وَآتَى الْآخَرَ فَاقْتَضَاهُ أَوْ بَعْضَهُ وَطَلَبَ الْأُجْرَةَ مِنْ صَاحِبِهِ وَجَبَ لَهُ بَعْدَ حَلْفِهِ أَنَّهُ مَا خَرَجَ مُتَطَوِّعًا لِذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ الْعَادَةُ أَنَّ مِثْلَهُ لَا يَأْخُذُ الْأُجْرَةَ فِيمَا وَلِيَ أَصْلَهُ انْتَهَى .

قَدْ سُئِلَ الْقَاضِي سَنِيْرُ أُرَوَانِي عَمَّا يُنْسَبُ إِلَى أَجْوَبَةِ التُّونِسِيِّ مِنْ أَنَّ مَالَ الزَّوْجَةِ إِذَا نَمَاهُ الزَّوْجُ وَكَثُرَ عِنْدَهَا بِسَعْيٍ أَوْ عِلَاجٍ وَمُؤْنَةٍ ، هَلْ يُسْتَحَقُّ نِصْفُ الْمَالِ أَوْ ثُلُثُهُ فِي مُؤْنَتِهِ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : مَا ذَكَرَهُ التُّونِسِيُّ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ فَإِنَّا لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ بَعِيْنِهِ ، وَلَكِنَّا وَقَفْنَا عَلَى مَا يُوَافِقُهُ فِي غَيْرِهِ .

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ الْمَصْعُودِيُّ فِي كِتَابِهِ «تُحْفَةُ أَحْكَامِ الرَّاغِبِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا وَأَصْحَابَهُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ ذَاتِ صَنْعَةٍ وَسَعَايَةٍ مِثْلُ نَسِيجٍ أَوْ غَزَلٍ أَوْ عَمَلٍ أَنَّهَا شَرِيكَةٌ فِي الْاِكْتِسَابِ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِيهَا وَزَوْجِهَا أَوْ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَعَاوَنَتْ مَعَهُ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَارِثِ تَزَوَّجَ حَبِيبَةَ عَمَّةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ وَكَانَتْ نَسَاجَةً طَرَاةً تَرْقُمُ الثِّيَابَ وَالْعَمَائِمَ وَهُوَ تَاجِرٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ يَعْمَلُ بِمَا عِنْدَهُ حَتَّى أَدْخَلُوا مَالًا كَثِيرًا

فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ بْنُ الْخَارِثِ رَفَعَ أَوْلِيَائُوهُ مَفَاتِيحَ الْخَزَائِنِ فَتَنَزَعَتْهُمْ حَسِيبَةٌ فَتَخَاصَمَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فَقَضَى لَهَا بِنَصْفِ الْمَالِ وَالْمِيرَاثِ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَشْهَبُ وَسَحْنُونُ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ . فَانْظُرْهُ فَفِيهِ كِفَايَةٌ لِمَا سَأَلْتَ عَنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى سَادَاتِنَا الشُّرَفَاءِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنَ فَاضِلِ الشَّرِيفِ ، وَالشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ : أَنَّ خِدْمَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيهَا إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ إِرَادَةُ الثَّوَابِ بِعُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ . وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْ كَلَامِهِمَا بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِهِ : إِنَّ الزَّوْجَيْنِ فِي صَنِيعِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ مَحْمُولَانِ عَلَى التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاطُفِ ، فَالزَّوْجَةُ فِي نَارِلَتِكُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى ذَلِكَ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ زَوْجِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ لَكُمْ إِرَادَتُهَا الثَّوَابَ بِعُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ شَرْطٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ وَلَا قَرِينَةٌ وَادَّعَتْ الزَّوْجَةُ فِي نَارِلَتِكُمْ الشَّرْطَ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَدْرِ الْقِيَامِ وَكَيْفِيَّتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنًا وَقَدَّرَ الثَّوَابَ فِي ذَلِكَ مَوْكُولٌ لِاجْتِهَادِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِحَسَبِ قَدْرِ الْقِيَامِ فِي الْمَالِ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهَا حَيْثُ شَرَطَتْ الثَّوَابَ ، وَقُلْنَا لَهَا بِشَرْطِهَا لَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا مِنْ يَوْمِ شَرْطِهَا لَا فِي مَا كَانَ لَهَا مِنْ قِيَامٍ قَبْلَ شَرْطِهَا حَيْثُ لَمْ يَسْتَوْجِبْ ذَلِكَ إِلَّا بِالشَّرْطِ وَحَقِيقَةِ الْقِيَامِ الَّذِي لَهَا بِهِ حَقٌّ فِي مَالِ الزَّوْجِ إِنْ أَوْجِبَ لَهَا ذَلِكَ عُرْفٌ أَوْ قَرِينَةٌ أَوْ شَرْطٌ هُوَ مَا أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ أَوْ مَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَنَفِّعِ أَوْ بَغِيرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ بَغْرَمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ أَوْ مِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بَغِيرِهِ « أَوْ مَالٌ يَسْقُطُ مِثْلُهُ عَنْهُ أَنْتَهَى . وَيَتَبَيَّنُ الْحُكْمُ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ الزَّوْجِ يُغْنِي عَنْ تَبَيُّنِهِ فِي قِيَامِهِ بِمَالِهَا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِمَا مَعَ حَذْفِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٥) [١١] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا مُدَّةً مُعَيَّنَةً لَخِدْمَةِ مَعْرُوفَةٍ ،

وَأُخْرِجَ الْأَجِيرُ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْخِدْمَةِ هَلْ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ أَمْ لَا ؟

جوابه : ما في «ق» عن ابن سراج ما نصه : مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِسَنَةِ بَعِيْنِهَا أَوْ شَهْرٍ بَعِيْنِهِ خَدْمَةً مَعْرُوفَةً لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَحِلَّ الْإِجَارَةُ قَبْلَ تَمَامِهَا إِذَا أَبِي الْآخِرُ إِلَّا أَنْ يَتَرَاخِيَا عَلَى ذَلِكَ جَمِيعًا ، فَإِنْ فَعَلَا ذَلِكَ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْأُجْرَةِ فَقَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ الْمَتَأَخِّرِينَ : إِنْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَاجِرُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ أُجْرَتُهُ وَنَفَقَتُهُ وَكُسُوتُهُ إِلَى تَمَامِ الْعَامِ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ كُسُوةً وَكَذَلِكَ إِنْ خَرَجَ الْأَجِيرُ قَبْلَ تَمَامِ الْمُعَامَلَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا كَانَ يَجِبُ لَهُ وَقَالَ أَبُو مِيْمُونَةَ فَقِيْهٌ فَاسِيٌّ .

وَقَالَ غَيْرُهُ : إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَرَرًا أَوْ سَرَقَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنْ عَلِمَ بِتِلْكَ الدَّعْوَى كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَلُّ الْإِجَارَةِ وَتَكُونُ لَهُ بِقَدَرِ مَا قَدَّمَ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ مَنْ أَرَادَ قَطْعَ الْمُعَامَلَةِ فَقَدْ رَضِيَ بِتَرْكِ حَقِّهِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ شَرْطُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَازِمَةٌ إِلَى تَمَامِ عَقْدِهَا ، وَلِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، وَهَذَا وَجْهُ الْقِيَاسِ وَالْقَضَاءِ وَالِاسْتِحْسَانِ أَنَّ كُلَّ مَنْ عَمِلَ لَهُ عَمَلٌ يُنْتَفَعُ بِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْأَجِيرِ نَحْوَهُ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٦) [١٢] سَوَالٌ : عَنْ السَّمْسَارِ إِنْ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ وَالرَّجُلُ يَنْكِرُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا؟

جوابه : ما في «ح» عن ابن رشد في نوازله ما نصه : وَأَمَّا السَّمْسَارُ يَدَّعِي بَيْعَ السَّلْعَةِ مِنْ رَجُلٍ عَيْنَهُ وَهُوَ يَنْكِرُهَا فَلَا اخْتِلَافَ فِي أَنَّهُ ضَامِنٌ لِتَرْكِهِ الْإِشْهَادَ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ السَّلْعَةَ عَلَى رَبِّهَا إِذَا دَفَعَهَا إِلَى الْمُبْتَاعِ وَلَمْ يَتَوَلَّ عَلَيْهِ بِالْإِشْهَادِ ، وَلَا يُرَاعَى فِي هَذَا الْعُرْفُ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ ؛ إِذْ لَيْسَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُرَاعَى فِيهَا ذَلِكَ لاختلاف معانيها انتهى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٧) [١٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ شَخْصًا بِنَبْذَةٍ مِنَ الْأَرْضِ عَلَى أَنْ يَحْرُثَ لَهُ مِنْهَا أُخْرَى وَيَدْفَعُ لَهُ بِذَرَّ نَبْذَتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْنِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ النَّفَقَةِ

وَيَجْعَلُونَ حَاجِزًا بَيْنَ النَّبَتَيْنِ هَلْ هَذِهِ الْإِجَارَةُ جَائِزَةٌ ابْتِدَاءً أَمْ لَا ؟ ، وَعَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فَمَا لِلْأَجِيرِ وَعَلَى الْجَوَازِ فَمَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرَكَةِ لَا الْإِجَارَةَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مُزَارَعَةً إِذْ لَا شَرَكَةَ فِي الْحَرْثِ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ فِيهَا فَفِي «ح» قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : الْمُزَارَعَةُ شَرَكَةٌ فِي الْحَرْثِ انْتَهَى .

بَلْ هِيَ إِجَارَةٌ جَائِزَةٌ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطْ رَبُّ الْأَرْضِ عَلَى الْأَجِيرِ أَزِيدَ مِنَ الْحَرْثِ فَإِنْ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَزِيدَ مِنْهُ مِثْلَ الْحَصَادِ وَالْدَّرَاسِ فَسَدَتْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَجْهُولٌ وَالْعُرْفُ كَالشَّرْطِ . وَأَمَّا لَوْ تَطَوَّعَ الْأَجِيرُ بِأَزِيدَ مِنَ الْحَرْثِ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْحِفْظِ وَالْحَصَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَحَيْثُ وَقَعَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ وَإِنْ وَقَعَتْ فَاسِدَةً فَإِنَّ الْأَجِيرَ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي عَمَلِهِ لَهُ ، وَيَرْجِعُ رَبُّ الْأَرْضِ عَلَى الْأَجِيرِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي أَرْضِهِ ، وَمِثْلُ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ إِنْ عِلِمَ قَدْرُهَا وَإِلَّا فَقِيمَتُهَا ، وَيَتَقَاصَّانِ فَمَنْ لَهُ فَضْلٌ أَخَذَهُ مِنْ الْآخِرِ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتِمُّشَى حَيْثُ كَانَ الْأَجِيرُ حُرًّا أَوْ عَبْدًا مَأْذُونًا لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ فَلَا شَيْءَ لِرَبِّ الْأَرْضِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ فِي مُقَابَلَةِ أَرْضِهِ وَيَرْجِعُ سَيِّدُ الْعَبْدِ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي عَمَلِ عَبْدِهِ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، هَذَا مَا فِي نُصُوصِ أَثِمَتِنَا وَقَدْ تَرَكْتُ جَلْبَ كَلَامِهِمُ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ هَذَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

وَأَمَّا سُؤْلُكُمْ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْمُزَارَعَةِ : إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرَكَةِ لَا الْإِجَارَةَ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُخْرَجَ أَحَدُهُمَا الْبُدُورَ وَالْأَرْضَ وَالْبَقَرَ وَعَلَى الْآخِرِ عَمَلُ يَدِهِ فَقَطْ وَلَهُ مِنَ الزَّرْعِ جُزْءٌ مَعْلُومٌ كَرُبْعٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ تَعَاقَدَا بِلَفْظِ الشَّرَكَةِ جَازَتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ لَمْ تَجْزُ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ لِحِزْمٍ

مَجْهُولٌ وَإِنْ عُرِيَ عَنْ ذَلِكَ ، بَانَ أَطْلَقًا الْقَوْلُ عِنْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَجْزُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَهَا عَلَى الْإِجَارَةِ وَحَمَلَهَا سَحْنُونَ عَلَى الشَّرِكَةِ وَأَجَارَهَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٨) [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ مُعَلِّمًا مُدَّةً مَعْلُومَةً يَتَعَلَّمُ عَلَيْهِ فِيهَا فَافْتَرَقَا قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ لَمْ يَفْتَرَقَا لَكِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ فِيهَا شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ أَوْ تَعَلَّمْ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا مَا الْحُكْمُ فِي الْأُجْرَةِ هَلْ تَسْقُطُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا أَوْ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْهَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ الْمُتَعَلِّمُ الْمُعَلِّمَ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا نَقَلَهُ بَعْضُ الْأَثَمَةِ الْمُوثُوقِ بِنَقْلِهِ عِنْدَنَا عَنْ نَوَازِلِ الْبَرْزَلِيِّ بِقَوْلِهِ : وَلَوْ تَرَكَ الْمُتَعَلِّمُ فَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ كَامِلَةٌ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ هَلَالٍ فِي نَوَازِلِهِ ، وَنَصُّهُ بَعْدَ حَذْفِ السُّؤَالِ : قَالَ فِي «الْمُدُونَةِ» : وَإِذَا سَافَرَ الْأَبْوَانِ فَلَيْسَ لَهُمَا أَخْذُ الْوَلَدِ مِنَ الظُّرِّ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَا إِلَيْهَا الْأُجْرَةَ جَمِيعًا انْتَهَى .

فَأَخَذَ بَعْضُ الشُّيُوخِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ وَالِدَ الصَّبِيِّ إِذَا أَرَادَ الْإِنْتِفَالَ مِنَ الْمَوْضِعِ عَنِ الْمُعَلِّمِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ جَمِيعَ الْأُجْرَةِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الظُّرِّ وَالرَّاحِلُونَ إِنْ كَانُوا مِمَّنْ تَعَاقَدَ مَعَهُمُ الْمُعَلِّمُ عَلَى تَعْلِيمِ صِبْيَانِهِمْ فَلَيْسَ لَهُمُ الْإِنْتِفَالُ وَالْإِرْتِحَالُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَّا بِدْفَعِ جَمِيعِ الْأُجْرَةِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يَفْتَرَقَا وَلَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى تَمَّتِ الْمُدَّةُ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَمَكَّنَ الْمُعَلِّمُ مِنْ نَفْسِهِ وَأَبَى الْمُتَعَلِّمُ التَّعْلِيمَ ، فَلِلْمُعَلِّمِ أُجْرَتُهُ كَامِلَةٌ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَزِمَ الْكِرَاءُ بِالْتَّمَكُّنِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ مِنْ نَفْسِهِ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ «المص» بِالْتَّمَكُّنِ انْتَهَى .

وَإِنْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمُدَّةِ فَقَطْ ، فَلِإِنِّهُ يُرَاعَى عُرْفُ بَلَدِهِمْ ، فَإِنْ كَانَ

عُرِفُ بِلَدِهِمُ الْمُحَاسَبَةُ فَيُحْمَلَانِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ لِأَهْلِ بِلَدِهِمْ ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَمَتِّعُ مِنَ التَّعَلُّمِ الْمُعَلِّمَ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتِيَارِهِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَمَتِّعُ الْمُتَعَلِّمَ فَلِلْمُعَلِّمِ عَلَيْهِ أَجْرَتُهُ كَامِلَةٌ كَمَا يُسْتَفَادُ جَمِيعُ هَذَا مِمَّا تَقَدَّمَ ، وَيُرْشَدُ لَهُ أَيْضًا مَا فِي فَتَاوَى الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ وَلَفْظُ الْمُرَادِ مِنْ كَلَامِهِ : إِنْ مُعَلِّمُ الصَّبِيَّانِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّمَامِ بَعْدَ أَنْ عَلَّمَهُ نِصْفَ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرَ لَا شَيْءَ لَهُ لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتِيَارِهِ سِوَاءَ كَانَ إِجَارَةً أَوْ جَعَالَةً ، وَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا بِتَمَامٍ أَوْ عَادَةً .

قَالَ سَحْنُونُ : يُنْظَرُ إِلَى عَادَةِ الْبَلَدِ فَيُحْمَلَانِ عَلَيْهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٩) [١٥] سَوَّالٌ : عَنْ الْحِفْظِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً لِلْمُعَلِّمِ مَا هُوَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَكَامِيسَ عَنِ الشَّيْخِ التَّشَيْتِيِّ عَنِ الْحَذَّاقِ مَا هُوَ ؟ فَاجَابَ : بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ فِي صُورَةٍ وَنَظَرَ قِرَاءَتَهُ فِي الْمُصْحَفِ ، انْظُرْ تَنْوِيرَ الْمَقَالَةِ لِلْفَكْهَانِيِّ الْحَذَّاقِ حِفْظُ جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَوْ بَعْضِهِ نِصْفٍ أَوْ رُبُعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْزَابِ .

عِيَاضٌ : يُحَذِّقُهُمُ الْقُرْآنَ أَيْ يُحَفِّظُهُمْ إِيَّاهُ انْتَهَى بِنَقْلِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْهُ . فَظَهَرَ بِمَا رَسَمْنَا مَعْنَى الْحَذَّاقِ فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ الْوُقُوفِ وَالْفَتْحِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَكَمْ يُغْتَفَرُ مِنَ الْكَلِمَاتِ ؟

قُلْتُ : ذَلِكَ أَمْرٌ مَرْجِعُهُ إِلَى الْعَادَةِ وَسُنَّةِ الْبَلَدِ فَتُحْمَلُ كُلُّ بَلَدَةٍ عَلَى عَادَتِهَا ، وَبَلَّغْنَا عَنْ أَسْلَافِنَا أَنَّ الْفَتْحَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ حَزْبٍ مَرَّةً مُغْتَفَرٌ فَيَسْتَحَقُّ مَعَ ذَلِكَ الْمُعَلِّمُ شَرْطَهُ أَوْ عَادَتَهُ ، وَذَكَرَ لَنَا أَنَّ الْفَقِيهَ مُحَمَّدَ الْمُخْتَارِ ابْنَ الْأَعْمَشِ حَكَّمَ بِذَلِكَ عَلَى أَبِي حَبِيبٍ فَتَحَ عَلَيْهِ سِتِّينَ فَتَحَةً وَاللَّهُ الْمُوقِفُ لِلصَّوَابِ . وَزَادَ

مَا نَصُّهُ : وَمُشَارَطَةُ الْحُذَّاقِ عَلَى الْمُعَلِّمِ جَعْلٌ وَلَا يَسْتَحِقُّ فِي الْجَعْلِ شَيْئًا إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا فِي نُصُوصِ الْعُلَمَاءِ فِي الْأُمّهَاتِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٠) [١٦] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى تَعْلِيمِ صَبِيٍّ وَاشْتَرَطَ عَلَى الْمُعَلِّمِ أَنْ يُحَفِّظَهُ فِي الذَّهَابَةِ وَقَبْلَ الْمُعَلِّمِ ذَلِكَ ، وَقَالَ مَعَ ذَلِكَ : لَا أَدْرِي هَلْ تَقْدِرُ عَلَى تَحْفِيزِهِ ذَهَابَةً أَمْ لَا ، وَلَكِنْ أَفْرُوهُ بِقَدْرِ طَاقَتِي وَأَجْتَهِدُ فِي قِرَاءَتِهِ غَايَةَ اجْتِهَادِي ، فَلَمَّا قَرَأَ الرَّبْعَ صَارَ يَحَفِّظُهُ إِلَّا قَلِيلًا مِثْلَ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ كَلِمَةً فِي بَعْضِ الْأَحْزَابِ مِثْلَ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَاتَاهُ الْوَلِيُّ وَأَمَرَ الطِّفْلَ وَقَالَ : لَمْ تُقْرِئْهُ شَيْئًا وَذَهَبَ بِالطِّفْلِ فَهَلْ لِلْمُعَلِّمِ الْمُطَالَبَةُ بِمَا يَنْبُو مَا أَفْرَاهُ أَوَّلًا ، أَوْ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ لِإِخْرَاجِ الْوَلِيِّ لَهُ مِنَ الْمَكْتَبِ قَبْلَ عَجْزِهِ عَنْ تَعْلِيمِهِ ؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَا يُفَارِقْنِي حَتَّى أَقْرِئَهُ أَوْ أَعْجِزَ عَنْهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ ابْنَهُ مِنَ الْمَكْتَبِ لِضَرُورَةٍ أَوْ غَيْرِهَا هَلْ لِلْمُعَلِّمِ الْمُحَاسَبَةُ أَوْ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِي مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ : وَجَدْتُ بِخَطِّ السَّيِّدِ الْفَقِيهِ الصَّالِحِ الطَّالِبِ نَاقِلًا عَنِ الْبَرْزَلِيِّ مَا نَصُّهُ : وَلَيْسَ لِأَبِي الطِّفْلِ إِخْرَاجُهُ حَتَّى يَتِمَّ الشَّرْطُ أَوْ يَدْفَعُ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْمُعَلِّمُ التَّعْلِيمَ عِنْدَ قُرْبِ الْخَتْمَةِ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ مِنْهُ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ .

وَفِي بَعْضِ نَقُولَاتِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصُّهُ : الْإِجَارَةُ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ جَائِزَةٌ مُشَاهِرَةٌ وَمُقَاطَعَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَوْ عَلَى جُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنْهُ نَظَرٌ أَوْ ظَاهِرٌ أَوْ وَجِيبَةٌ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ مِنَ الشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ ، فَالْمُشَاهِرَةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلِأَبِي الصَّبِيِّ أَنْ يُخْرِجَ ابْنَهُ مَتَى شَاءَ وَلِلْمُعَلِّمِ مِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَأَمَّا الْوَجِيبَةُ وَالْمُقَاطَعَةُ فَلَازِمَتَانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يُخْرِجَ ابْنَهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْوَجِيبَةِ وَقَبْلَ تَمَامِ الْمُقَاطَعَةِ إِلَّا أَنْ يُؤَدَّى

إِلَيْهِ جَمِيعَ الْأُجْرَةِ ، وَأَجَازَ ابْنُ حَبِيبٍ أَنْ يُسَمَّى فِي الْمُقَاطَعَةِ أَجَلًا وَحَكَاهُ عَنْ مَالِكٍ وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ .

قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عُرِفَ أَهْلُ بَلَدِهَا الْمُحَاسَبَةَ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لِلْمُعَلِّمِ عَلَى الْوَلِيِّ إِلَّا الْمُحَاسَبَةُ ، وَفِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنَ فَاضِلِ الشَّرِيفِ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِكَلَامِ الْأَثَمَةِ عَلَى شَرْطِ الْحِفْظِ أَنْ لَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ مَا نَصَّهُ ، وَلَكِنْ لَا يُوَافِقُ عُرْفَ زَمَنَانَا هَذَا ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا أَنْ تَكُونَ لَهُ الْمُحَاسَبَةُ إِذَا انْتَفَعَ الْمُتَعَلِّمُ بِحِفْظِ شَيْءٍ أَصْلًا فَإِنَّ الْأَمْرَ كَمَا كَانَ فَلَا شَيْءَ لَهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨١) [١٧] سُؤَالَ : عِنْدَ مُعَلِّمِ الصَّبِيَّانِ هَلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ عَنْهُمْ جُمُعَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ وَابْنُ هَلَالٍ فِي نَوَازِلِهِ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسَافِرَ الْمُعَلِّمُ عَنْ صَبِيَّانِهِ مِثْلَ الْجُمُعَةِ وَالشَّهْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَمِينُ الْمُسْلِمِينَ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٢) [١٨] سُؤَالَ : عَنِ الْمُعَلِّمِ إِذَا مَرَضَ هَلْ يُحَاسَبُ بِمُدَّةِ الْمَرَضِ قُلْتُ : أَوْ كَثُرَتْ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ هَلَالٍ فِي نَوَازِلِهِ : وَإِذَا مَرَضَ الْمُعَلِّمُ فَلَيْسَ لِلْقَوْمِ الَّذِينَ هُوَ عَنْدهُمْ أَنْ يُحَاسِبُوهُ بِأَيَّامِ مَرَضِهِ وَمَنْ خَاصَمَ الْمُعَلِّمَ فَاللَّهُ يُخَاصِمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنَّمَا يُسْتَأْجَرُ الْمُعَلِّمُ عَلَى الْأَدَبِ وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَاللَّهُ يَعْلَمُهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿الرَّحْمَانُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٣) [١٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى كِتَابَةِ مُصْحَفٍ بِأُجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ فَلَمَّا بَلَغَ نَصْفَهُ أَوْ أَقْلَ بَقَلِيلٍ أَنَاهُمَا رَجُلٌ آخَرُ وَقَالَ لَصَاحِبِ الْكِتَابِ : أَنَا أَهَبُّ فُلَانًا عَلَى كِتَابِكَ ، فَقَالَ لَهُ : أَحْسَنْتَ وَهَذَا بِحَضْرَةِ الْكَاتِبِ الْأَوَّلِ

وَسَكَنَّا مَعَا أَيُّ الْكَاتِبِ وَصَاحِبِ الْكِتَابِ فَأَعَانَهُ هَذَا الْمُعِينُ حَتَّى اسْتَوَيَا فِي بَعْضِهَا أَوْ زَادَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فِي بَعْضٍ فَهَلْ لِلْكَاتِبِ الْأَوَّلِ جَمِيعُ أَجْرِهِ أَوْ بَعْضُهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ لِلْكَاتِبِ الْأَوَّلِ جَمِيعَ أَجْرِهِ بِلَا رَيْبٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا شَيْءَ لَهُ لَا عَلَى رَبِّ الْمُصْحَفِ لِإِجَارَتِهِ الْأَوَّلِ عَلَى كِتَابَتِهِ وَلَا عَلَى الْكَاتِبِ الْأَوَّلِ لَعَدَمِ أَجْرِهِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَعْمَلْ عَنْهُ إِلَّا مَالَهُ قُدْرَةً عَلَى عَمَلِهِ بِنَفْسِهِ كَمَا يَسْتَفَادُ هَذَا مِنْ كُلِّيَّةِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا آخِرَ الْإِجَارَةِ بِقَوْلِهِ وَكُلُّ مَنْ أَوْ صَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ أَوْ مَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَّفَعِ أَوْ بَعِيرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بَدْلَ لَهُ مِنْهُ بِغَرَمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ الْعَمَلِ أَوْ مِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْبَدِهِ ، أَوْ مَالٍ يَسْقُطُ مِثْلُهُ ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ مَعَ أَنِّي لَا أَتَحَمَّلُ عَهْدَةَ الْفَتَاوَى بِهِ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٤) [٢٠] سُؤَالَ : عَنْ رَاعِي غَنَمٍ مِنْ أَنْاسٍ مَثَلًا فَإِذَا هُوَ قَدْ تَرَكَ الرَّاعِي مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ هَلْ لَهُ الْمُحَاسَبَةُ أَوْ لَهُ أَجْرُهُ كُلُّهُ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ مُطْلَقًا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْمَشْدَلِيُّ عَنْ الْمُسْتَأْجِرِ لِلْخِدْمَةِ أَوْ الرَّاعِي يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ الْمُسْتَأْجِرُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَسْتَوْفِ لِي سَنَةً فَمَالِكَ عِنْدِي أَجْرُهُ ، وَإِنْ طَرَدْتُكَ أَنَا قَبْلَ إِتْمَامِ الْعَامِ أَدْفَعُ لَكَ الْأَجْرَةَ كَامِلَةً فَيَنْصَرِفُ عَنْهُ الْأَجِيرُ قَبْلَ تِمَامِ السَّنَةِ فَمَا الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ ؟ وَمَا الْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ عَلَى ذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ كَانَ الشَّرْطُ وَفِيَ فَلَهُ الْأَجْرَةُ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ الَّذِي أَجَرَهُ ، فَلَهُ الْآخِرَةُ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ فَإِنْ تَرَكَهُ الْأَجِيرُ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا عَمِلَ وَإِنْ صَرَفَهُ الْآخِرُ فَلَهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٥) [٢١] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدٍ رَاعٍ لِبَقَرٍ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَاسْتَرْعَى يَوْمًا عَلَى الْبَقَرِ عَبْدًا مِثْلَهُ وَرَمَى بَقْرَةً مِنَ الْبَقَرِ فَتَعَيَّيْتُ أَوْ مَاتَتْ وَعَادَةً

الرُّعَاةُ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ بَعْضُهُمْ يُودِعُ الْمَاشِيَةَ الَّتِي هُوَ بِهَا لِبَعْضِهِمْ
فَهَلْ عَلَى الْعَبْدِ ضَمَانُ الْبَقَرَةِ وَالْحَالَةِ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا بِنَصٍّ أَثْمَتْنَا عَلَى أَنَّ الرَّاعِيَ إِذَا أَتَى بِرَاعٍ
مَكَانَهُ وَحَصَلَ مِنْهُ تَقْصِيرٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَيُّ الثَّانِي مِنْ جِهَةِ تَقْصِيرِهِ وَإِنَّمَا
ضَمَانُ ذَلِكَ مِمَّنْ اسْتَرْعَاهُ مَكَانَهُ ، فَفِي «عَج» : إِذَا أَتَى الرَّاعِيَ مَكَانَهُ بِرَاعٍ
وَضَاعَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَضْمَنُ مَا ضَاعَ مِنَ الثَّانِي ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَعَدَمُ
ضَمَانِ الرَّاعِيَ الثَّانِي هُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَجِيرِ الصَّانِعِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ،
وَيَضْمَنُ الصَّانِعُ بِشَرْطِ الضَّمَانِ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْهُ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ عَدَمُ ضَمَانِ الْعَبْدِ الثَّانِي فَاعْلَمُوا أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ الْأَوَّلَ لَا
شَيْءَ عَلَيْهِ الْآنَ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ مِنْ جِهَةِ تَعْدِيهِ بِاسِيرِعَائِهِ الْعَبْدَ الثَّانِي عَلَى الْبَقَرِ .
نَعَمْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ إِذَا لَمْ يُسْقِطْهُ سَيِّدُهُ عَنْهُ قَبْلَ الْعَتَقِ ،
وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَا قَوْلُ «الْمُدُونَةِ» قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : وَإِنْ اسْتَرْعَى عَبْدٌ بغيرِ إِذْنِ
سَيِّدِهِ فَنَخَرَ أَوْ بَاعَ فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَا فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ انْتَهَى .
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَقْيِيدِهِ عَلَى «الْمُدُونَةِ» : بَلْ لَا شَيْءَ عَلَى سَيِّدِهِ أَدْنَى لَهُ
أَمْ لَا ، وَقَالَ أَيْضًا : «قَوْلُهُ» : وَلَا فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ مَفْهُومُهُ أَنَّ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ
انْتَهَى .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي بَابِ الْإِيْدَاعِ : وَنَقَلْتُ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا
وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ انْتَهَى .

وَفِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ : الْعَبْدُ الرَّاعِيَ إِذَا أَكَلَ بَقَرَةً أَوْ نَحْوَهَا
لِأَجْنَبِيٍّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا اسْتَوْمَنَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ يَبْدَهُ لِرِعَاةِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ
مِمَّا يَرَعَى فَهُوَ خَائِنٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَلَسَيِّدُهُ إِسْقَاطُهُ عَنْهُ كَمَا
يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ فِي الْوَدِيعَةِ : وَتَعَلَّقْتُ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا
وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ انْتَهَى ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَرَعَى تَعَلَّقْتُ

بِرَقَبَتِهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَأُثْبِتُكُمْ أَنَّ الرَّاعِيَ إِذَا ضَرَبَ الْبَقْرَةَ مِثْلًا بَعْصًا كَبِيرَةً أَوْ رَمَاهَا بَعْصًا وَلَوْ صَغِيرَةً أَوْ بِحَجَرٍ فَتَعَيَّبَتْ أَوْ مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَهِيَ ضَامِنَةٌ فِيهِ ، وَإِنْ ضَرَبَهَا دُونَ رَمِيٍّ ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، فِي «الْمَعْيَارِ» : وَسُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَنْ رَاعٍ يَضْرِبُ الْبَقْرَةَ أَوْ الشَّاةَ بَعْصًا كَبِيرَةً أَوْ يَرْمِيهَا بَعْصًا صَغِيرَةً ، فَيَقْتُلُهَا أَوْ يَرْمِيهَا بِحَجَرٍ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ ضَامِنٌ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَإِنْ رَمَى بِنَاحِيَةٍ عَنِ الْغَنَمِ فَارْتَفَعَتِ الْعَصَا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ الْحَجَرُ فَفَرَّتِ الشَّاةُ أَوْ الْبَقْرَةُ فَوَقَعَتْ فِي مِهْوَاةٍ فَانْكَسَرَتْ أَوْ مَاتَتْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَفِي «عَبَقِ» [ق / ٧٠٣] إِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا لَا يُضْرَبُ بِهِ مِثْلُهَا فَتَعَيَّبَتْ أَوْ تَلَفَتْ ضَمَنَ ، وَإِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَمَا فِي «شَيْ» وَلَوْ رَمَاهَا بِحَجَرٍ ضَرَّ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يَرْمِي مِثْلُهَا أَوْ لَا لِأَنَّهُ شَأْنُهُ أَنْ يَعْيبَ انْظُرْ «ح» انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُهُ هُنَا لِلِإِفَادَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ : عَنْ أَهْلِ مَحَلَّةٍ نَزَلُوا مَوْضِعًا فِيهِ السَّبَاعُ وَأَمَرُوا رُعَاتَهُمْ بِعَدَمِ مَيْتِ الْإِبِلِ فِي الْمَرْعَى خَوْفًا عَلَيْهَا مِنَ السَّبَاعِ وَرَوَّحُوهَا لِأَرْبَابِهَا مَا عَدَا اثْنَيْنِ مِنْهُمْ ، وَقَتَلَتِ السَّبَاعُ نَاقَةً مِنْ إِبِلٍ أَحَدِهِمَا وَلِلْآخَرِ فَصِيلًا هَلْ عَلَيْهِمَا ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الضَّمَانَ ثَابِتٌ عَلَيْهِمَا بِلَا مَرِيَّةٍ وَسَوَاءٌ شَرَطَ عَلَيْهِمَا أَرْبَابُ الْإِبِلِ عَدَمَ مَيْتَتِهَا عَنْهُمْ أَوْ سَكَتُوا ، وَالنَّصُّ عَلَى ضَمَانِهِمَا حَيْثُ شَرَطَ عَلَيْهِمَا عَدَمُ الْمَيْتِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : لَا إِنْ خَالَفَ مَرْعَى شَرْطًا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لِتَعَدِّيهِ وَالِدَّلِيلُ عَلَى ضَمَانِهِ حَيْثُ ذَلِكَ مَا قَيَّدَ بِهِ «مَخ» كَلَامَ الشَّيْخِ هَذَا بِقَوْلِهِ : وَهَذَا إِنْ عَلِمَ رَبُّ الْمَاشِيَةِ وَحْدَهُ أَنَّ الْمَرْعَى يُضَرُّ بِهَا .

وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ الرَّاعِي أَنَّهُ يَضُرُّ بِهَا . فَإِنَّهُ يَضْمَنُ وَلَوْ بَغَيْرِ شَرْطٍ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٦) [٢٢] سَوَّالٌ : عَنْ عِلَّةِ الْمَنَعِ فِي صُورَةِ الْجُعْلِ الْفَاسِدِ وَهُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنْ أَتَيْتَنِي بِعَبْدِي الْآبِقِ فَلَكَ عَمَلُهُ كَذَا أَوْ خَدَمْتُهُ شَهْرًا ؟
جَوَابُهُ : عِلَّةُ الْمَنَعِ الْجَهْلُ بِالْعَوَضِ انْتَهَى . انْظُرْ شُرُوحَ خَلِيلٍ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٧) [٢٣] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : مَنْ اسْتَغَلَ عَبْدًا فِيمَا فِيهِ الْإِجَارَةُ ضَمَنَهُ ، وَكَذَا إِنْ وَاجَرَهُ فِي غَرَرٍ وَالْعَبْدُ قَدْ أُرْسِلَ فِي الْإِجَارَةِ ، وَأَمَّا حُرٌّ كَبِيرٌ لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَسْتَغْفَلَ أَوْ يَسْتَجْهَلَ فِي أَمْرٍ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ مَا يُعْلَمُ مِنْ وَاجَرِهِ ، وَمَنْ اسْتَغَلَ غُلَامًا غَيْرَ بَالِغٍ فِيمَا فِيهِ مِثْلُهُ الْإِجَارَةُ ضَمَنَ مَا أَصَابَهُ ، وَأَمَّا فِيمَا لَا إِجَارَةَ فِيهِ كَمَنَاوَلَةِ النُّعْلِ وَالْقَدَحِ وَشَبِّهِ هَذَا فَلَا عَقْلَ فِيهِ ، فِي حُرٍّ وَلَا عَبْدٍ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ « الْمُدُونَةِ » .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » : الثَّلَاثُ يَعْنِي مِنَ الْعَمَلِ مَنْ مَا الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْخَطَرُ وَهُوَ الْعَمَلُ الْمُخَوَّفُ كَالْبُتْرِ ذَاتِ الْحِمَاةِ وَالْعَمَلُ تَحْتَ الْجُدْرَانِ فَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبِيِّ يَأْمُرُهُ الرَّجُلُ يَرْقَى النَّخْلَةَ أَوْ يَنْزِلُ الْبُتْرَ فَيُعْطَبُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ ضَامِنٌ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَطَرِ الْغَالِبِ الْمُعْتَادِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : تَنْبِيهُ : فِي « س » الصَّبِيِّ الَّذِي يَضْمَنُ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْلِهِ ، قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَعْطِيَ حَيًّا ابْنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً دَابَّةً يَسْقِيهَا فَيُعْطَبُ : إِنْ دَبَّتْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ قَالَ أَشْهَبُ : إِنْ الْمَوْلَى عَلَيْهِ يَضْمَنُ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي الْعَمَلِ الْمُخَوَّفِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْكَبِيرِ غَيْرَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٨) [٢٤] سَوَّالٌ : عَنْ حَفْرِ آبَارٍ مَعْرُوفٍ قَدَرُ طُولِهَا وَلَا يَخْرُجُ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى عَادَتِهِ فِي قَدَرِ طُولِهِ الْمُعْتَادِ حَتَّى إِنْ مَنْ لَازَمَ الْحَفْرَ يَعْرِفُ تَرَابَ كُلِّ

قَامَةً وَعَادَتَهَا يَجْتَمِعُ قَوْمٌ فِي حَفْرِ بئرٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا كُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ بِقَدْرِ مَا شِئَتْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَبَاشِرُ الْعَمَلَ بَعِيْنَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَرِي أَحَدًا عَلَى قَلْعِ تَرَابِ الْحَفْرِ أَوْ قَطْعِ الْخَشَبِ لَطِيِّ الْبُئْرِ وَيَكْتَرُونَ الْحَفَّارَ وَالصَّانِعَ الَّذِي يَضْرِبُ الْخَشَبَ حَتَّى تَلِينَ لَتَدْخُلَ الْبُئْرَ لِأَجْلِ الطِّيِّ فَإِذَا تَمَّ الْعَمَلُ بِوُجُودِ الْمَاءِ وَتَارَةً يُؤَاجِرُونَ حَفَّارًا آخَرَ لِإِصْلَاحِ الْمَاءِ فَمَا حُكْمُ هَؤُلَاءِ الْأَجْرَاءِ إِذَا تَنَفَّسَ فِي الْبُئْرِ [١] آخَرُ خَرَبَ قَبْلَ تِمَامِ الْعَمَلِ فَهَلْ لَهُمُ الْمُحَاسَبَةُ بِقَدْرِ عَمَلِهِمْ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُمْ أَصْلًا؟

جَوَابُهُ : مَا فِي فِتَاوَى الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي إِذْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يَحْفَرَ لَهُ بئرًا جَعَالَةً وَاسْتَأْجَرَ آخَرَ يَأْتِي بِالْخَشَبِ وَآخَرَ لِلْحَشِيشِ يُصْلِحُونَ بِالْخَشَبِ وَالْحَشِيشِ الْبُئْرَ لَطِيَّهُ وَاسْتَأْجَرَ صَانِعًا يَضْرِبُ لَهُ الْخَشَبَ الَّذِي يُرَادُ لِإِصْلَاحِهِ وَلَكِنَّهُ لَكَ يَدْخُلُ الْبُئْرَ وَيَشْنِي فِيهِ لِأَجْلِ شِدَّةِ الْحَشِيشِ فِي وَسْطِ الْبُئْرِ فَلَمَّا حَفَرَ الْأَجِيرُ جُلَّ الْبُئْرِ سَقَطَ الْبُئْرُ فَلَمْ يَثْبُتْ لِلْحَافِرِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ إِلَّا بِتِمَامِ الْعَمَلِ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْخَشَبِ وَصَاحِبُ الْحَشِيشِ وَالصَّانِعُ الَّذِي يَضْرِبُ [الْعُودَ] (٢) جَمِيعَ أَجْرِنَا لَنَا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنَّا يَفْعَلُ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ وَعَمَلْنَا لَيْسَ مُرْتَبِطًا بِعَمَلِ الْحَافِرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنَّا اسْتَوْجَرَ وَحْدَهُ هَلْ لَا شَيْءَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا بِتِمَامِ عَمَلِ الْبُئْرِ لِأَنَّ عَمَلَهُمْ مُرْتَبِطٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ؟ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَجْرُهُ كَامِلًا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْجِزُوا عَنْ عَمَلِهِمْ ؟ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ عَمَلِهِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ إِذَا كَانَ إِنَّمَا اسْتَأْجَرَ جَمَاعَةً عَلَى حَفْرِ بئرٍ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ جَعَالَةً عَلَى الْأُشْيَاءِ لَهُمْ إِلَّا بِتِمَامِ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ

(١) طمس بالأصل .

(٢) في الهامش : صوابه «الخشب» .

شَيْءٍ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ اسْتَأْخَرَ كُلًّا مِنْهُمْ عَلَى عَمَلِهِ بِقَعْدٍ عَلَى حَدِّهِ عَنْ عَقْدِ كُلِّ الْآخَرِينَ فَلِإِنَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَجْرَتُهُ لِأَنَّهُ أَتَى بِجَمِيعِ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَنْعَظُوا عَنْ شَيْءٍ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

وَفِي ابْنِ الْحَاجِبِ : آخِرُ الْجُعْلِ مُشَارَطَةُ الطَّيِّبِ عَلَى الْبُرِّ وَالْمُعَلِّمِ عَلَى الْحَذَاقِ وَالْحَافِرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ بِتَعْرِيفِ شِدَّةِ الْأَرْضِ وَبُعْدِ الْمَاءِ وَكَرَاءِ السَّفِينَةِ جَمِيعَ ذَلِكَ بِتَرَدُّدٍ بَيْنَ الْجُعْلِ وَالْإِجَارَةِ انْتَهَى .

«التَّوْضِيحُ» : وَكُلُّ هَذِهِ الْفُرُوعُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا وَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي جَمِيعِهَا تَرَدُّدُهَا بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ .

ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ هَذِهِ الْفُرُوعَ كُلَّهَا مِنْ الْإِجَارَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْحَافِرِ فَإِنَّهَا مِنَ الْجَعَالَةِ وَوَجْهُ تَرَدُّدِ هَذِهِ الْأُمُورِ بَيْنَ الْإِجَارَةِ وَالْجَعَالَةِ لِأَنَّهُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْعَامِلِ شَيْءٌ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ أَشْبَهَتْ الْجَعَالَةَ ، وَلَمَّا كَانَ إِذَا تَرَكَ الْأَوَّلَ ثُمَّ كَمَلَ غَيْرُهُ الْعَمَلُ يَكُونُ لِلأَوَّلِ بِحِسَابِهِ شَابَهَتْ الْإِجَارَةَ انْتَهَى . انْظُرْ «مَخ» .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ أَغْنِي الْحَافِرَ لِعَدَمِ تَمَامِ عَمَلِهِ لِأَنَّ مُعَاقَدَةَ الْحَافِرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ بِتَعْرِيفِ شِدَّةِ الْأَرْضِ وَلِكَيْنِهَا أَوْ قُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ جُعِلَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالْجُعْلُ لَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَكْثَرِنَا ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا جَعْلَ «مَخ» لَهُ مِنْ مَدْخُولِ الْكَافِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : لِكِرَاءِ السَّفِينِ انْتَهَى .

وَأَمَّا الْأَجْرَاءُ الَّذِينَ مَعَهُ ، فَالْحُكْمُ فِيهِمْ قَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٩) [٢٥] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُعَاقَدَةِ عَلَى حَفْرِ هَذِهِ الْأَبَارِ الْمَعْرُوفَةِ الْقَدَرِ

وَالصِّفَّةُ هَلْ هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ جَعَالَةٌ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ فَإِنَّهَا جَعَالَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ وَجَوَازُهَا مُقَيَّدٌ بِمَعْرِفَةِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ لَشِدَّةِ الْأَرْضِ وَلِكَيْنِهَا وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقَلْشَانِيُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : إِجَارَةُ الْحَافِرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ مُقَيَّدَةٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِمَعْرِفَةِ الْأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ ، قَالَ فِي «الْمَعُونَةِ» : وَيَجُوزُ الْجُعْلُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ فِي الْعِيُونِ وَالْآبَارِ عَلَى صِفَةِ مَعْلُومَةٍ وَمَعْرِفَةِ بُعْدِ الْأَرْضِ وَقُرْبِهَا وَشِدَّتِهَا وَلِكَيْنِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ عَلَى مَجْهُودٍ لَا تَدْعُو الضَّرُورَةَ إِلَيْهِ . قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَهُوَ نَصٌّ نَقَلَ ابْنُ فَتُوحٍ عَنِ الْمَذْهَبِ ، وَقَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِالْأُجْرَةِ عَلَى حَفْرِ بَيْتٍ بِمَوْضِعٍ كَذَا وَقَدْ خَبِرَا الْأَرْضَ ، وَإِنْ لَمْ يُخْبِرَاهَا لَمْ يَجْزِ أَنْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ الْمُعَاقَدَةُ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ إِنْ انْهَدَمَتْ قَبْلَ التَّمَامِ فَلِلْحَافِرِ بِحَسَابِ مَا عَمَلَ ، وَإِنْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَهُ جَمِيعُ الْأُجْرَةِ فَهِيَ أُجْرَةٌ مُحْضَةٌ وَهَذِهِ الْمُعَاقَدَةُ أَيْضًا مُقَيَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْجَعَالَةِ بَلْ هِيَ أَبْلَغُ مِنَ الْجَعَالَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى الْوَجْهَيْنِ بِقَوْلِهِ : عَاطِفًا عَلَى الْجَوَازِ عَلَى بَيْتٍ إِجَارَةٌ أَوْ جَعَالَةٌ أَنْتَهَى .

وَأَسْتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ «ق» بِقَوْلِ «الْمُدَوَّنَةِ» : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَوْ أُجْرَتُهُ عَلَى حَفْرِ بَيْتٍ صِفَتُهَا كَذَا فَحَفَرَ نَصْفَهَا ثُمَّ انْهَدَمَتْ فَلَهُ بِحَسَابِ مَا عَمَلَ وَلَوْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَخَذَ جَمِيعَ الْأُجْرَةِ حَفَرَهَا فِي مِلْكِكَ أَوْ فِي غَيْرِ مِلْكِكَ مِنَ الْفُلُواتِ .

ابْنُ يُونُسَ : لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ وَالْإِجَارَةُ تَجُوزُ فِي مِلْكِكَ وَفِي غَيْرِ مِلْكِكَ مِنَ الْفُلُواتِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِمُضِيِّ الْجَعْلِ تَجْعَلُ لَهُ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً . عَلَى أَنْ يَحْفَرَ

لَكَ بَثْرًا صِفَتْهَا كَذَا وَكَذَا ثُمَّ انْهَدَمَتْ ، فَإِنْ انْهَدَمَتْ فِي هَذَا قَبْلَ إِسْلَامِهَا إِلَيْكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِسْلَامُهَا إِلَيْكَ فَرَاغُهُ مِنْ حَفْرِهَا وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَجِيرِ عَلَى حَفْرِ قَبْرِ : إِنْ انْهَدَمَ قَبْلَ فَرَاغِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ انْهَدَمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ فَلَهُ الْأَجْرُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَهَذِهِ الْإِجَارَةُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ مِنَ الْأَرْضِيِّينَ .

ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ أَنَّهُ جُعِلَ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعَاقَدَةَ عَلَى حَفْرِ الْبَثْرِ مُقَيَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ لَشِدَّةِ الْأَرْضِ وَلِكَيْنِهَا وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ فَهِيَ جُعَالَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَا شَيْءَ لِلْحَافِرِ إِنْ انْهَدَمَتْ الْبَثْرُ قَبْلَ تَمَامِهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أَنَّهَا انْهَدَمَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا فَلَهُ بِحِسَابِ مَا عَمِلَ ، وَإِنْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا فَلَهُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ فَهِيَ إِجَارَةٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٠) [٢٦] سَوَّالٌ : عَنْ أَجِيرِ الْمَاءِ فَقَطْ إِذَا لَمْ يَمْتَلِكِ الدَّلْوُ بَلْ حَصَلَ

نُصْفُهُ مَثَلًا ، وَحَصَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ دُونَ الْمَقْصُودِ وَهُوَ مِلْءُ الدَّلْوِ ، هَلْ لَهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةٌ أَوْ يَقْدَرُ الْإِنْتِفَاعُ ؟

جَوَابُهُ : إِنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى نَصٍّ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ نُصُوصِ الْأُئِمَّةِ إِنْ كَانَتْ مَادَّةُ الْمَاءِ قَدَرَهَا كَذَلِكَ فَلَا تَرَادُ بِزِيَادَةِ الْحَفْرِ فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ التَّمَامِ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتِيَارِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ مِنْ جِهَةِ الْمُتَعَاقِدِ مَعَهُ فَلَهُ أَجْرَتُهُ كَامِلَةٌ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩١) [٢٧] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَجَرَ آخَرَ عَلَى إِخْرَاجِ الْجَبَانِ مِنْ أَمَةٍ

بِنُصْفِهَا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ وَإِذَا أَنْفَقَ الْمُعَالِجُ عَلَى الْأَمَةِ وَهِيَ تَخْدُمُهُ هَلْ لَهُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : اخْتَلَفَ [ق / ٧٠٤] أئِمَّتَانِ فِي جَوَازِ الْإِجَارَةِ وَالْجَعْلِ عَلَى إِخْرَاجِ

الْجَانِ فَمَنْعَهُ ابْنُ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمَنْفَعَةِ وَنَقْلَهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَأَجَازَهُ فِي « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » إِذَا كَانَ مِمَّا جَرَّبَ نَفْعَهُ وَعُلِمَتْ فَائِدَتُهُ وَمَصْلَحَتُهُ بِجَرَى الْعَادَةِ ، وَكَانَ مَا يَرْقَى بِهِ مِنْ رُقِيَّةٍ أَوْ كِتَابٍ مِمَّا هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَهُ يُعْمَلُ بِحَسَبِ شَرْطِهِ إِنْ شَرَطَ شَيْئًا ، أَوْ يَكُونُ مَوْكُولًا إِلَى مَا تَسْمَحُ بِهِ نَفْسُ الْمُعْمُولِ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِيهِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ وَلَا حَدٌّ مَعْلُومٌ بِهِ الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي « الْبَنَانِيِّ » وَنَصُّهُ ؛ وَمَا يُؤْخَذُ لِحَلِّ الْمَعْقُودِ فَإِنْ كَانَ يَرْقِيهِ بِالرُّقِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ جَاز ، وَإِنْ كَانَ بِالرُّقِيَّةِ الْعَجَمِيَّةِ امْتَنَعَ بَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، وَكَانَ الشَّيْخُ يَقُولُ : رِنَ تَكَرَّرَ مِنْهُ النَّفْعُ فَذَلِكَ جَائِزٌ .

قُلْتُ : وَتَعَيَّنَ الْفَتْوَى بِقَوْلِ الْجَرَّانِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ لَجَرَى عَمَلِهَا عَلَيْهِ لِأَنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ مُعَدَّمٌ عَلَيَّ الَّذِي لَمْ يَجْرَ بِهِ الْعَمَلُ ، وَلَوْ كَانَ مَشْهُورًا كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتِنَا ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ مُقْتَضَى نُصُوصِ أَثْمَتِنَا مَنَعَ مَسْأَلَتِكُمْ وَفَسَادُهَا ، فَفِي « الْمُدُونَةِ » (١) : لَا يَجُوزُ تَعْلِيمُ الْعَبْدِ صَنْعَةَ بِنَصْفِهِ إِذْ لَا يَقْدَرُ عَلَيَّ قَبْضِ مَالِهِ قَبْلَ السَّنَةِ ، وَقَدْ يَمُوتُ الْعَبْدُ فَيَذْهَبَ عَمَلُهُ بَاطِلًا ، وَفِيهَا أَيْضًا مَنْ جَاءَ بِعَبْدٍ أَبَقَ فَلَهُ نَصْفُهُ لَمْ يَجْرَ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا دَخَلَهُ فَلِإِنْ جَاءَ بِهِ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَنَحْوُهُ فِي ابْنِ الْحَاجِبِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ الْفُسَادَ مَا نَصَّهُ : (أَوْ رَضِيعٌ وَإِنْ مِنْ الْآنِ) (٢) وَقَالَ (مَنْ) فِي « كَبِيرِهِ » عَنِ التَّنَائِي : يَقُومُ مِنْهَا امْتِنَاعٌ مَنْ دَفَعَ دَابَّةً لِرَجُلٍ يَقُومُ بِهَا سَنَةً بِنَصْفِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ لِلْمُعَالِجِ عَلَيَّ سَيِّدِ الْأَمَةِ إِلَّا جَعَلَ مِثْلَهُ إِنْ

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ٤٠٠) و « الذخيرة » (٥ / ٣٨٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٤٤) .

قال الدردير : (أَوْ رَضِيعٌ) أَدْمَى أَوْ غَيْرُهُ جَعَلَ جِزْؤَهُ كَرْبَعَهُ أَجْرًا لِمَنْ يَرْضَعُهُ عَلَى أَنْ يَمْلِكَهُ بَعْدَ الرِّضَاعِ بَلْ (وَإِنْ) كَانَ يَمْلِكُهُ (مِنْ الْآنِ) لِأَنَّ الصَّبِيَّ قَدْ يَتَغَيَّرُ يَتَعَذَّرُ رِضَاعُهُ لِمَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَلِزِمُهُ خَلْفُهُ فَيَصِيرُ نَقْدَ الْأَجْرَةِ فِيهَا كَالنَّقْدِ فِي الْأُمُورِ الْمُحْتَمَلَةِ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ سِوَاهُ كَانَ الْمَنْقُودُ مِثْلًا أَوْ مَقُومًا هُنَا . « الشرح الكبير » (٦ / ٤) .

صَحَّتْ مِنْ الْجُنُونِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي الْفَاسِدِ جَعْلُ الْمَثَلِ) (١) إِنْ تَمَّضَ الْعَمَلُ ، وَأَمَّا نَفَقَةُ الْمُعَالِجِ عَلَى الْأُمَّةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى سَيِّدِهَا لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَاجِبٍ كَمَا أَنَّ السَّيِّدَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُعَالِجِ بِخِدْمَةِ الْأُمَّةِ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَنْفَعَتِهَا مَعَ ذَاتِهَا وَيَتَقَاصَّانَ فَمَنْ لَهُ فَضْلٌ عَلَى الْآخِرِ أَخَذَهُ مِنْهُ ، فَهَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٢) [٢٨] سَوَّالٌ : عَمَّنِ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى تَعْلِيمِ ابْنِهِ الْقُرْآنَ فَبَعْدَ وَجُوبِ الْأُجْرَةِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا لِلْمُعَلِّمِ ، وَقَبْلَ أَخْذِهِ لشيءٍ مِنْهَا مَاتَ الْأَبُ . فَهَلْ تَكُونُ لَازِمَةً لِلْأَبِ وَتُؤْخَذُ مِنْ مَتْرُوكِهِ أَوْ عَلَى الْإِبْنِ ؟

جَوَابُهُ : فَقِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَسَأَلَهُ عَنْ حُكْمٍ مَنْ اسْتَأْجَرَ عَلَى تَعْلِيمِ وَلَدِهِ رَجُلًا كُلُّ حَزْبٍ بِمِثْقَالٍ فَجَعَلَهُ يَقْرُؤُهُ كَذَلِكَ حَتَّى صَارَتْ لَهُ قَبْلَ الْمُسْتَأْجَرِ عِدَّةٌ مِنَ الْمَثَاقِيلِ ثُمَّ إِنَّ أَبَا الصَّبِيِّ تَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَمَا حُكْمُ أُجْرَةِ الْمُعَلِّمِ هَلْ تَكُونُ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ الْمُتَوَفَّى وَتُؤَدَّى مِنْ مَالِهِ قَبْلَ الْمِيرَاثِ أَوْ تَكُونُ عَلَى الصَّبِيِّ ؟ بَيَّنُّوْنَا لَنَا ذَلِكَ مَاجُورِينَ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْخِضَابِ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ .

جَوَابُهُ : أَنَّ الَّذِي فِي (كَج) فِي بَابِ الْإِجَارَةِ عَنْ قَوْلِ خَلِيلٍ : (وَمَوْتُ أَبِيهِ وَلَمْ يَقْبُضْ أُجْرَةً إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعٌ) (٢) مَا نَصُّهُ ؛ قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يَدَعْ مَالًا ، وَلَمْ تَأْخُذِ الطَّيْرُ مِنْ إِجَارَتِهَا شَيْئًا فَلَهَا فَسْخُ الْإِجَارَةِ ، وَلَوْ تَطَوَّعَ رَجُلٌ بِأَدَائِهَا لَمْ تُفْسَخْ ، وَمَا وَجِبَ لِلطَّيْرِ فِيمَا مَضَى فَقِي مَالِ الْأَبِ وَدِمَّتِهِ ، وَلَا طَلَبَ فِيهِ عَلَى الصَّبِيِّ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَلَوْ قَبِضَتْ إِجَارَتُهَا ، وَلَمْ يَدَعْ الْأَبُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَفْسَخُوا الْإِجَارَةَ وَيَأْخُذُوا مِنْهَا حِصَّةً بَاقِي الْمُدَّةِ وَلَكِنْ يَتَّبِعُونَ الصَّبِيَّ بِمَا

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٤٥) .

يُنَوِّبُهُمْ مِنْ أُجْرَةِ بَاقِيهَا . هَذَا اسْتِحْسَانٌ وَتَوَسُّطٌ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ .

وَقَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : قَبْلَ ذَلِكَ ^(١) : وَإِنْ هَلَكَ الْأَبُ فَحَصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ مِنَ الْأُجْرَةِ فِي مَالِ الْوَلَدِ قَدَّمَهُ الْأَبُ أَوْ لَمْ يُقَدِّمَهُ ، وَتَرْجِعُ حَصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ مِنَ الْأَجْرِ إِنْ قَدَّمَهَا الْأَبُ مِيرَاثًا وَلَيْسَ ذَلِكَ عَطِيَّةً وَجَبَتْ ، إِذْ لَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ لَمْ تَوَرَّثْ عَنْهُ ، وَكَانَتْ لِلْأَبِ خَاصَّةً دُونَ أُمِّهِ ، فَفَارَقَ مَعْنَى الضَّمَانِ .

قَالَ فِي « النِّكَتِ » : وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَدَّمَ الْأَبُ أُجْرَةَ تَعْلِيمٍ وَلَكَّه ثُمَّ مَاتَ ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ مِيرَاثًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّعْلِيمَ لَا يَلْزِمُ الْأَبَ فَلَمَّا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ لَزِمَهُ حَيًّا وَمَيِّتًا ، وَأَمَّا أُجْرَةُ الرِّضَاعِ فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَبِ فَإِنَّمَا قَدَّمَ مَا يَلْزِمُهُ ، فَإِذَا مَاتَ سَقَطَ ذَلِكَ ، وَمَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْأَبَ قَدَّمَ ذَلِكَ لِلْوَلَدِ خَوْفَ الْمَوْتِ فَتَكُونُ عَطِيَّةً أَوْجَبَهَا فِي صِحَّتِهِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ تَكُونَ مِيرَاثًا وَتَسْتَوِيَ إِجَارَةُ الظُّرِّ وَأُجْرَةُ التَّعْلِيمِ وَأَعْرَفُ مَثَلُ هَذَا التَّفْسِيرُ لِابْنِ الْمَارِّ بِلَفْظِهِ عَنْ (ح) وَنَحْوُ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ شَارِحُ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْجَعْلِ وَالْإِجَارَةِ وَلَكِنْ صَرِيحٌ كِلَاهُمَا أَوْ كَلَامُ (ح) أَبِي الْحَسَنِ فِي الْأُجْرَةِ الَّتِي قَدَّمَهَا الْأَبُ لِلْمُتَعَلِّمِ فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ ، وَلَمْ مَاتَ الْأَبُ ، وَأَمَّا الْأُجْرَةُ الَّتِي مَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يُقَدِّمَهَا فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ فَلَيْسَ فِي كِلَاهُمَا نَصٌّ صَرِيحٌ بِحُكْمِهَا .

وَلَكِنْ أَنْظُرْ فِي قَوْلِهِمَا : فَلَمَّا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ لَزِمَهُ حَيًّا وَمَيِّتًا هَلْ يَحْصُلُ لَكَ مِنْهُمْ مَسْأَلَتُكَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَأَنْظُرْ أَيْضًا فِي حُكْمِ صَبِيِّ زَوْجِهِ أَبُوهُ ، ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ أَنَّ الصَّدَاقَ عَلَى الْأَبِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ مُعْدَمًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُلْكِيًّا فَعَلَى الصَّبِيِّ الصَّدَاقُ كَمَا قَالَ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » فِي بَابِ

(١) انظر : « مواهب الجليل » (٤١٢/٥) وبحاشيته « التاج والإكليل » .

النِّكَاحُ : (وَصَدَّقَهُمْ إِنْ أُعْدِمُوا عَلَى الْآبِ . . .) (١) إِنْخ .

هَلْ يَصِحُّ إِجْرَاءُ حُكْمِ الْإِجَارَةِ عَلَى حُكْمِ الصَّدَاقِ لِأَنَّ الْآبَ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى عَقْدَ الْمُعَامَلَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَفِي « نَوَازِلِهِ » .

(١٨٩٣) [٢٩] أَيْضًا سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ شَرَطَ ابْنُهُ عَلَى مُعَلِّمٍ يُقْرَأُ الْقُرْآنَ فَأَعْطَاهُ بَعْضَ حَقِّهِ وَبَلَغَ الْإِبْنَ بَعْدَ ذَلِكَ وَصَّارَ مُعَلِّمًا لِلصَّبِيِّانِ ، فَطَالَبَ مُعَلِّمُ الْإِبْنِ الْآبَ بِبَقِيَّةِ حَقِّهِ فَقَالَ لَهُ الْآبُ : إِنِّي عَدِيمٌ وَدِينِي مُحِيطٌ بِمَالِي فَأَقْبِضْ مَا تَطَالَبَنِي بِهِ مِنْ تَلْمِيذِكَ وَأَشْهَدُ شَهُودًا عَلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ الْإِبْنُ : لَا شَيْءَ عَلَيَّ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى أَبِي الَّذِي شَرَطَنِي عَلَيْكَ هَلْ لَهُ شَيْءٌ عَلَى الْإِبْنِ أَمْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَبِيهِ ؟

جَوَابُهُ : أَمَّا سُؤْلُكُمْ عَنْ أُجْرَةِ التَّعْلِيمِ هَلْ هِيَ عَلَى الْآبِ أَوْ عَلَى الْوَلَدِ جَوَابُهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّ عَيْنَ النَّازِلَةِ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَصٍّ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ بِالْجَوَابِ ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمْتُ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ كَلَامًا لَا يَشْفِي الْغَلِيلَ فِي سُؤَالِكُمْ لِكَوْنِهِ لَمْ يَجِئْ عَلَى وَفْقِهِ وَالْجَارِي عَلَى سُؤَالِكُمْ هُوَ قَاعِدَةُ الْمَذْهَبِ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا ، فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُعْدَمًا يَوْمَ عَقْدِ الْأُجْرَةِ تَكُونُ عَلَى الْوَالِدِ دُونَ الْوَلَدِ ، وَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ عَلَى الْوَلَدِ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُوسِرًا يَوْمَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ ، فَإِنَّ الْأُجْرَةَ تَكُونُ عَلَى الْوَلَدِ دُونَ الْآبِ إِلَّا أَنْ تُشْتَرَطَ فَتَكُونُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الشَّرْطِ ، وَإِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَشَارَ خَلِيلٌ فِي بَابِ النِّكَاحِ بِقَوْلِهِ : (وَصَدَّقَهُمْ إِنْ أُعْدِمُوا عَلَى الْآبِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدَ ، وَلَوْ شَرَطَ ضِدَّهُ وَإِلَّا فَعَلَيْهِمْ [لَشَرَطُ] (٢)) (٣) - انْتَهَى .

قُلْتُ : فَتَوَاهُ هَذِهِ مَعْنَى الْأَخِيرَةِ عِنْدَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/١١٣) .

(٢) في الأصل : بالشوط .

(٣) مختصر خليل (ص/١١٣) .

(١٨٩٤) [٢٩] سؤال: عَنْ أُجْرَةِ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ فَهَلْ هِيَ عَلَى الرَّؤُوسِ وَعَلَيْهِ ، فَهَلْ تُعْتَبَرُ رُؤُوسُ التَّابِعِينَ وَالْمَتَّبِعِينَ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا رُؤُوسُ الْمَتَّبِعِينَ فَقَطْ أَوْ عَلَى الْمَالِ ؟

جوابه: مَا فِي (كج) وَ (عبق) وَنَصُّ كَلَامِهِمَا : أُجْرَةُ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ عَلَى الْمُسَافِرِينَ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ إِذْ مِنْ مَعَهُ دَوَابٌّ وَلَوْ كَثِيرَةٌ كَالْمَجْرَدِ مِنْهَا فِي النَّفْعِ بِالدَّالِّ ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ رُؤُوسُ التَّابِعِينَ وَرُؤُوسُ الْمَتَّبِعِينَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ يُعْتَبَرُ رُؤُوسُ الْمَتَّبِعِينَ فَقَطْ ، وَإِذَا جَرَى عُرْفُ بَشْيٍ عَمِلَ بِهِ لِأَنَّهُ كَالشَّرْطِ ؟ أَنْظَرُهُمَا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْحَجِّ : (وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ) (١)

(١) مختصر خليل (ص/ ٧٢) .

وقال الخطاب : ص (ووجب استطاعة) .

ش : لما كان الحكم الشرعي يتوقف على وجوب شرطه وسببه وانتفاء مانعه وفرغ المصنف من بيان شروط الحج ذكر هنا سببه وسيذكر في آخر الحج موانعه .

فقال : (ووجب باستطاعته) يعني أن سبب وجوب الحج الاستطاعة .

وأفرادها عن شروط الحج وعدم عطفها عليها وإدخال الباء الدالة على السببية عليها يدل على أنه أراد ما ذكرناه ، وهكذا قال القرافي في « الذخيرة » ونصه : قال الله تعالى () وترتيب الحكم على ، الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم كقولنا : زنى فرجم ، وسرق فقطع ، وسها فسجد ، وقد رتب الله سبحانه الوجوب بحرف على للاستطاعة فتكون سببا له . انتهى .

وتبعه التادلي وابن فحرون في « مناسكه » وأكثر أهل المذهب يجعلون الاستطاعة من شروط الوجوب ، وعلى ذلك مشى ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب والمصنف في « مناسكه » وابن عرفة وغيرهم .

وتقدم عن بعضهم أنها من شروط الصحة منهم : ابن الحاجب ونقله عنه التادلي بعد ذكره القول الأول ، وإليه أشار في « الشامل » ، فقال : والاستطاعة شرط في وجوبه لا في صحته على الأصح . انتهى .

ونقله الشيخ أحمد رزوق ونصه : والاستطاعة هي شروط وجوب لا صحة على الأصح .

= انتهى .

إِلْحُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٥) [٣٠] سَوَّالٌ : عَنْ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا أَخْطَأَ وَحَادَ عَنْهَا هَلْ لَهُ

أُجْرَتُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مَعْرُوءًا لِحِطِّ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ ،

= ومقابل الأصح هو ما تقدم عن ابن الحاجب وغيره ونحوه فى عبارة « التلقين » ونصه :
وشرط أدائه شيان : الإسلام وإمكان المسير قال مؤلف « طراز التلقين » : عد إمكان المسير
شرط أداء وهو شرط وجوب إذ هو من لواحق الاستطاعة .

وجه قوله : (هذا هو) أن لا يتصور له حج إلا على وجه يغرز فيه بنفسه وماله وقد
تحققه ، فيكون حجه على هذا معصية ولا يكون قرابة فلا تبرأ به ذمته ويكون كحج الكافر قبل
إسلامه ، فيتوجه على هذا أن يقال : هو شرط للأداء وللوجوب . انتهى

وقد تقدم أنه إنما يتصور هذا حيث يقع الإحرام وهو غير مستطيع ، وأما لو تكلف حتى صار
فى الموضع الذى يكون منه مستطيعاً ثم أحرم صح حجه ، ولا يتصور فيه نزاع لأنه قد صار
واجباً عليه كما تقدم .

فيتحصل فيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها سبب ، الثانى : أنها شرط فى وجوب الحج وهما متقاربان ، الثالث : أنها
شرط فى الصحة وهو ضعيف كما بينا فى « شرح المناسك » .

وقال البساطى : يعنى أنه يتحتم الوجوب بالاستطاعة ولذلك عبر بالفعل . انتهى .

وفى كلامه نظر لأنه يقتضى أن الحج يجب بدون الاستطاعة ويتحتم بوجودها ولا أعلم أحداً
يقول بوجوبه بدون الاستطاعة ، والله أعلم .

تنبيه : فإذا وجدت شروط وجوب الحج ووجد سبب الوجوب ، أعنى : الاستطاعة فإن
كان بينه وبين زمانه وقت واسع كان وجوبه موسعاً ، ومتى سعى فيه سعى فى واجبه ، وإن
مات قبل وقت وقته سقط عنه كما إذا طرأ العذر فى وقت أداء الصلاة ، فإن لم يخرج إلى
الحجر حتى فات الحج فقد استقر الوجوب عليه ، لكنه إذا مات سقط الوجوب عنه بموته
عندنا ولا يلزم ورثته ولا ماله شئ إذا لم يوص بذلك .

قال صاحب « الطراز » : وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعى وأحمد بن حنبل : إن مات قبل
مضى زمن الحج فلا شئ عليه ، وإن مات بعده فذلك فى رأس ماله . انتهى « مواهب
الجليل » (٤٩١/٢) .

وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنِ الْقَوْمِ يَتَكَارَوْنَ الدَّلِيلَ عَلَى الطَّرِيقِ فَيُخْطِئُ بِهِمْ وَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرَتَهُ ، فَقَالَ مَالِكٌ : أَمَّا الرَّجُلُ الْعَالِمُ بِذَلِكَ فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا وَلَهُ الْكِرَاءُ ، وَأَبْنُ رُشْدٍ : الْاِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالِاِخْتِلَافِ فِي أَجْرَةِ الَّذِي يُسْتَأْجَرُ عَلَى انْتِقَادِ الدَّرَاهِمِ فَيُخْطِئُ وَلَا يُغْرَمَنَّ نَفْسُهُ وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَوْفِيًا مَشْرُوحًا مُبَيَّنًا فِي رِسْمٍ أَخَذَ يَشْرَبُ خَمْرًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ كِتَابِ الصَّرْفِ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٦) [٣١] سُؤَالَ : عَمَّنْ حَمَلَ لَكَ حَمْلًا مِنَ الزَّرْعِ مِنْ وَلَاتٍ إِلَى تَشْيِيتٍ عَلَى أَنْ تُعْطَى لَهُ عَدِيلَتَيْنِ بِتَشْيِيتٍ هَلْ يَجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لِأَنَّكَ اشْتَرَيْتَ مَنَفْعَةَ دَابَّةٍ بِطَعَامٍ فَلَا حَظَرَ وَلَا مَنَعَ فِي ذَلِكَ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٧) [٣٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ يَدْفَعُ بَعِيرَهُ لِرَجُلٍ يَصْنُطَادُ عَلَيْهِ الْوَحْشَ يَنْصِفُ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ ، هَلْ هَذَا جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ حَيْثُ كَانَ الْوَحْشُ الْمَصِيدُ مَعْرُوفًا بِالْعُرْفِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ يَنْصِفُ مَا يُخْتَطَبُ عَلَيْهَا) (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٨) [٣٣] سُؤَالَ : عَنْ رَفْقَةِ خَرَجَتْ مِنْ أَزْوَادِ إِلَى وَلَاتِهِ فَلَمَّا بَلَغُوا أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ أَصَابَهُمُ الْعَطَشُ ، وَنَبَذُوا أَثْقَالَهُمْ وَعَكُومَهُمْ وَنَجَّوْا بِأَنْفُسِهِمْ ، فَلَمَّا وَصَلُوا وَلَاتَهُ أَكْثَرُوا أَنْاسًا عَلَى حَمْلِ أَثْقَالِهِمُ الَّتِي تَرَكُوا فِي الْخَلَاءِ وَعَيْنُوا لَهُمُ الْمَوْضِعَ الَّذِي نَبَذُوهَا فِيهِ وَخَرَجُوا لَطَلَبِهَا وَبَحْثُوا عَنْهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ ، فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا ، فَهَلْ لَهُمُ الْكِرَاءُ أَمْ لَا ؟

جوابه : سَأَلَ ابْنُ هَلَالٍ عَنْ رُفْقَةٍ سَامَرَتْ إِلَى بَلَدِ السُّودَانِ وَأَصَابَهُمُ الْعَطَشُ وَتَرَكُوا فِي الصَّحَرَاءِ رَحَالَهُمْ وَنَجَوْا بِأَنْفُسِهِمْ فَلَمَّا بَلَغُوا الْبِلَادَ أَكْثَرُوا أَنْاسًا عَلَى حَمَلِ مَتَاعِهِمُ الَّذِي تَرَكُوا فِي الصَّحَرَاءِ فَبَحْثُوا عَنْهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، وَرَجَعُوا فَهَلْ لَهُمُ الْكَرَاءُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْكَرَاءَ لَا زِمَ لِأَرْيَابِ الْأُمْتَعَةِ ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَعْنَى [ق / ٧٠٥] الْجَعْلُ فِي شَيْءٍ إِذَا سَمَوْا لِأَرْيَابِ الْحُمُولَةِ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَرَكُوا بِهِ الْمَتَاعَ ، إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَعْلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَوْضِعِ كَضَرْبِ الْأَجَلِ ، وَالْجَعْلُ لَا يُضْرَبُ فِيهِ أَجَلٌ ، قَالَهُ فِي « الْمُدُونَةِ » وَغَيْرِهَا ، انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٩) [٣٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا عَلَى عَمَلٍ بَغِيرِ إِذْنٍ وَلِيَّهِمَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ، وَعَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ وَفَهْلَ لَا يَكُونُ لَهُمَا مِنَ الْأُجْرَةِ إِلَّا مَا سَمِيَ لَهُمَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا حَصَلَ الْعَطَبُ فِيهِمَا مِنْ ذَلِكَ ؟

جوابه : فِي كِتَابِ الْجَعْلِ وَالْإِجَارَةِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » (١) : وَمَنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا فِي عَمَلٍ بَغِيرِ إِذْنٍ وَلِيِّهِ ، أَوْ عَبْدًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ بَغِيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا فَإِنْ فَعَلَا وَعَمَلَا ، فَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِمَّا سَمِيَ ، أَوْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ وَإِنْ عَطَبَا وَكَانَ عَمَلًا يُعْطِيَانِ فِي مِثْلِهِ ، فَالسَّيِّدُ مُخَيَّرٌ فِي أَخْذِ الْكَرَاءِ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ ، أَوْ أَخْذِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ وَلَا كِرَاءَ لَهُ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَعَلَى الْمُكْتَرِي الْأَكْثَرُ مِنْ أُجْرَةِ مِثْلِهِ أَوْ مَا سَمِيَ ، وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِ عَاقِلَتِهِ .

ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ ؛ وَإِذَا أَنْكَرَ السَّيِّدُ أَنْ يَكُونَ أَذْنُ لِعَبْدِهِ فِي الْأُجْرَةِ لَمْ يَضْمَنْ مُسْتَعْمَلُهُ بِأَجْرِ هَلَاكِهِ إِلَّا أَنْ يُؤَاجِرَهُ فِي غَرَرٍ كَالْبَثْرِ ذَاتِ الْحِمَاةِ أَوْ الْهَدَمِ

تَحْتَ الْجُدْرَانِ فَيَضْمَنُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَطْلَقَهُ رَبُّهُ فِي الْإِجَارَةِ ضَمِنَ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي هَذَا الْغَرَرِ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ كَأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّغْيِيرِ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهِ إِلَى سَفَرٍ بَغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهِ ضَمِنَهُ .

قَالَ رَبِيعَةُ : مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا فِيمَا فِيهِ الْإِجَارَةُ ضَمِنَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَاجَرَهُ فِي غَرَرٍ وَالْعَبْدُ قَدْ أُرْسِلَ فِي الْإِجَارَةِ ، وَأَمَّا حُرٌّ كَبِيرٌ فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُسْتَعْفَلَ أَوْ يُسْجَلَ فِي أَمْرِ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ مَا يَعْلَمُ مَنْ وَاجَرَهُ .

قَالَ : وَمَنْ اسْتَعَارَ غُلَامًا غَيْرَ بَالِغٍ فِيمَا مِثْلُهُ لِلْإِجَارَةِ ضَمِنَ فِيمَا أَصَابَهُ ، وَأَمَّا فِيمَا لَا إِجَارَةَ فِيهِ كَمَنَاوَلَةِ النَّعْلِ وَالْقَدَحِ وَشَبِّهِ هَذَا فَلَا عَقْلَ فِيهِ لَا فِي حُرٍّ وَلَا فِي عَبْدٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٠) [٣٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتُؤْجِرَ عَلَيَّ رِعَايَةِ إِبْلِ لِلْأَنْاسِ شَتَّى مِنْ وَاتِهِ إِلَى سَقَرِي فَلَمَّا وَصَلُوا تَفَرَّقُوا عَنْهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي إِجَارَتِهِ ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ فِي فِتْوَى لِبَعْضِ عُلَمَاءِ التَّكْوِينِ وَنَصَّهُ : فِي « أَجْوِبَةِ الْقَاسِي » بِنَقْلِ الرَّجْرَاجِيِّ : أَنَّ الْمُعْلَمَ إِنْ ارْتَحَلَ وَتَعَرَّفَ عَنْهُ أَهْلُ الْإِجَارَةِ ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَكْثَرَ وَتَكُونُ لَهُ الْأُجْرَةُ كَامِلَةً عَلَى الْأَقْلِ كَمَا تَكُونُ لَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ كَانَ الْأَقْلُ تَبَعَ لِلْأَكْثَرِ سَوَاءً تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَارٍ أَوْ اضْطِرَّارٍ ، بِخِلَافِ الرَّاعِي ، فَإِنَّهُ إِنْ تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَارٍ ثَبَتَ لَهُ الْأُجْرَةُ كَامِلَةً ، وَإِنْ كَانَ اضْطِرَّارٌ كَانَ لَهُ بِحِسَابِ مَا رَعَى .

وَفِي « الْأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ » ، وَسُئِلَ عَنْ رَاعِي جَمَاعَةِ أَصَابَهُمْ مَا فَرَّقَهُمْ ؟ قَالَ : لَهُ عَلَيْهِمْ أُجْرَةٌ كَامِلَةٌ إِنْ كَانَتْ فَرَّقَتْهُمْ بِاخْتِيَارٍ ، وَإِنْ كَانَتْ بِأَقَةِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا مَضَى إِلَّا أَنْ يَرْجِعُوا فِي بَقِيَّةِ الْأَجَلِ ، بِخِلَافِ مُعْلَمِ الصَّيَّانِ فَلَهُ أُجْرَتُهُ كَامِلَةٌ افْتَرَقُوا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِمْ أَوْ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدُوا أَنْ يَصْطَلِحُوا بِاخْتِيَارِهِ ، قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ التَّبَكْتِي ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠١) [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ الرَّاعِي هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَاعٍ مَكَانَهُ أَمْ لَا ؟

وَعَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ ، فَهَلْ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ عَلَى الثَّانِي مُطْلَقًا ، أَوْ يَفْصَلُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (عَج) وَنَصُّهُ : ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ لِلرَّاعِي الْمُعَيَّنِ أَنْ يَأْتِيَ مَكَانَهُ بِرَاعٍ وَلَوْ رَضِيَ رَبُّ الْغَنَمِ لِأَنَّهُ فَسَخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ فَلَهُ ذَلِكَ ، قَالَهُ الْأَقْفَهْسِيُّ ، وَهُوَ وَأَصَحُّ إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى تَعْيِينِهِ أَوْ عَدَمِ تَعْيِينِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ مُطْلَقًا ، فَنَظَرُ عَلَيَّ مَاذَا يُحْمَلُ ؟ وَمَا تَقَدَّمَ فِي تَعْيِينِ الدَّابَّةِ ، وَفِي تَعْيِينِ الصَّانِعِ يَقْتَضِي حَمْلَهُ عَلَى الثَّانِي ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ التَّيْسِيُّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (إِلَّا لِعُرْفٍ وَنَحْوِهِ) .

وَفِي « وَثَائِقِ الْجَزَائِرِيِّ » مَا يُفِيدُ الْمَنْعَ ، وَأُطْلِقَ فَقَالَ : عَنْ « الْمُدُونَةِ » (١) : لَيْسَ لِلرَّاعِي أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِهِ يَرْعَى مَكَانَهُ وَلَوْ رَضِيَ بِذَلِكَ أَهْلُ الْغَنَمِ لِأَنَّهُ فَسَخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ .

وَذَكَرَهُ عَنْهَا صَحِيحٌ ، وَلَمْ أَرِ فِي أَبِي الْحَسَنِ وَابْنِ نَاجِي تَقْيِيدَهَا بِمَا إِذَا كَانَ الرَّاعِي مُعَيَّنًا ، وَكَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ يُونُسَ ، وَلَعَلَّ وَجْهَ مَا يُقَيَّدُ ظَاهِرُهَا أَنَّ الرَّاعِي مُتَعَلِّقٌ بِذِمَّةِ الْمُسَاجِرِينَ سَوَاءً كَانَ مُعَيَّنًا أَمْ لَا ؛ فَجَعَلَهُ لَغَيْرِهِ فَسَخُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَجَّرِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا عَلَى كَلَامِ الْأَقْفَهْسِيِّ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ ، مَعَ أَنَّ فِي جَعْلِ الرَّاعِي لِلْغَيْرِ فَسَخُ مَا فِي الذِّمَّةِ مُؤَجَّرُهُ فِي الْوَجْهَيْنِ ؟

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَعْيِينَهُ ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ - الرِّضَى بِغَيْرِهِ وَلَا كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ ثُمَّ إِذَا أَتَى مَكَانَهُ بِرَاعٍ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ وَضَاعُ مِنَ الْمَاشِيَةِ شَيْءٍ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَضْمَنُ مَا ضَاعَ مِنَ الثَّانِي سَوَاءً كَانَ مِثْلَهُ فِي الْأَمَانَةِ أَوْ دُونَهُ ، قَالَهُ أَبُو صَالِحٍ .

وَقَالَ ابْنُ فَتُوحٍ : إِنْ كَانَ دُونَهُ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا .

قَالَ ابْنُ نَاجِي وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ عَرَفَ الرَّاعِي يَأْتِي عَنْهُ هُوَ مِثْلُهُ لِمُضَرَّةٍ فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ كَذَلِكَ لَمْ يَضْمَنْ اتِّفَاقًا وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْعُرْفُ إِيَّاهُ بِدُونِهِ كَوَلَّدَهُ انْتَهَى .

وَعَدَمَ ضَمَانِ الرَّاعِي الثَّانِي هُوَ الْمُوَافَقَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنْ أَجِيرَ الصَّانِعَ لَا يَضْمَنْ ، وَيَضْمَنْ الصَّانِعُ بِشَرْطِ الضَّمَانِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٢) [٣٧] سَوَّالٌ : عَنْ الرَّاعِي أَيُحْمَلُ عَلَيَّ التَّعَدِّيُّ وَالتَّفْرِيطُ أَمْ لَا ، وَعَنْ التَّفْرِيطِ الَّذِي يَضْمَنْ بِهِ .

جَوَابُهُ : فِي « الْمُدُونَةِ » ^(١) : وَلَا ضَمَانَ عَلَيَّ الرَّعَاةِ إِلَّا فِيمَا تَعَدَّوْا فِيهِ فَرَطُوا جَمِيعَ مَا رَعَوْا مِنَ الْغَنَمِ وَالِدَوَابِّ لِلْأَنْاسِ شَتَّى أَوْ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَلَا يَضْمَنْ الرَّاعِي إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ ضَيَّعَ أَوْ فَرَطَ .

قَالَ أَبُو الزُّنَادِ : وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا الْيَمِينُ .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » ^(٢) عَنْ « الْمُدُونَةِ » : وَكُلُّ شَيْءٍ صَنَعَهُ إِلَى الرَّاعِي يَجُوزُ لَهُ فَعْلُهُ ، فَأَصَابَ الْغَنَمَ مِنْ فَعْلِهِ عَيْبٌ فَهُوَ ضَامِنٌ ، وَإِنْ صَنَعَ مَا يَجُوزُ لَهُ صُنْعُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، قَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ فِي الضَّرِيرِ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ هُوَ أَنْ يَرْعِيَ الشَّاةَ نَفْسَهَا ، وَيَخْتَلِفُ إِذَا رَمَى قُدَّامَهَا أَوْ جَانِبَهَا لَتَرْجِعَ إِلَى مَوْضِعٍ فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ خَطَأٌ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي نَفَرَتْ إِلَيَّ نَاحِيَةِ الرِّقْيَةِ فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ .

وَفِي « الْمُتَيْطِيَةِ » إِذَا رَمَى شَاةً كَمَا يَرْمِي الرَّاعِي الْغَنَمَ فَفَقَأَ عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَهَا

(١) المدونة (١١/٤٣٩) .

(٢) المدونة (١١/٤٩٨) .

ضَمَنَ مَا نَقَصَ مِنْهَا ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمَنَهَا تَعَمَّدَ أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْ ، وَإِنْ فَرَّتْ مِنْ رَمِيَّتِهِ وَإِنْ رَمَى بِسَاحِيَةٍ عَنِ الْغَنَمِ وَارْتَفَعَتِ الْعَصَا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ الْحَجَرِ فَتَفَرَّتِ الشَّاةُ أَوْ النَّعْجَاتُ مِنَ الرَّمِيَةِ فَوَقَعَتْ فِي هَوَاتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » أَيْضًا : وَيَضْمَنُ الرَّاعِي إِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ شَاةً ، وَلَا يَضْمَنُ إِنْ هَرَبَتْ مِنَ الْغَنَمِ شَاةٌ فَطَلَبَهَا قَلِيلًا ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْغَنَمِ ، وَقَالَ : خِفْتُ عَلَى الْغَنَمِ ، قَالَهُ سَحْنُونُ انْتَهَى .

وَفِي (ح) (١) : لَا ضَمَانَ عَلَى الرَّاعِي إِذَا كَسَرَهَا بِالْعَصَى حِينَ يَزُودُهَا وَأَمَّا مَا كَسَرَهُ بِالْحِجَارَةِ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ فِيهِ انْتَهَى .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » سُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَنْ رَاعٍ يَضْرِبُ الشَّاةَ أَوْ الْبَقْرَةَ فَوَقَعَتْ فِي هَوَاتٍ فَانْكَسَرَتْ أَوْ مَاتَتْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَفِي (عِبْق) : أَوْ ضَرَبُهُ لَهَا ضَرْبًا لَا يَضْرِبُ مِثْلَهُ فَتَعَيَّتْ أَوْ تَلَفَتْ ضَمَنَ ، وَإِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا يَضْرِبُ مِثْلَهَا بِهِ فَلَا ضَمَانَ كَمَا فِي (س) ، وَلَوْ رَمَاهَا بِحَجَرٍ فَتَعَيَّتْ ضَمَنَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَرْمِي بِمِثْلِهِ أَمْ لَا ، لِأَنَّ شَأْنَهُ أَنْ يَغِيبَ ، انْظُرْ « ح » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « الدَّرِّ الثَّمِينِ » لِلأَبِيِّ الْحَسَنِ الصَّغِيرِ : عَنْ ابْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ : لَا يَضْمَنُ الرَّاعِي إِذَا نَامَ فَضَاعَتِ الْغَنَمُ إِنْ كَانَ نَوْمُهُ نَهَارًا فِي أَيَّامِ الْحَرِّ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِنْ ذَلِكَ مَا يُسْتَنْكَرُ وَيَجْرُ إِلَى الضَّيْعَةِ فَيَضْمَنُ أَوْ يَكُونُ بِمَوْضِعٍ مُخَوِّفٍ ، وَفَسَّرَ اللَّحْمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هَذَا فَقَالَ : يَضْمَنُ إِذَا خَرَجَ عَنِ الْمُعْتَادِ كَالنَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ أَوْ فِي الصَّيْفِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرُهُ لَا فِي الْقَائِلَةِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ فَيَضْمَنُ ، أَوْ بِمَوْضِعٍ يَخَافُ عَلَيْهَا لِكثَرَةِ الْوَحْشِ الصَّادَةِ أَوْ يَرْجِعُ إِلَى مَزْلِهِ وَيَدْعُهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « كَبِيرِ مَخ » : وَتَقْرِيطِ الرَّاعِي بِأَنْ يَنَامَ مُضْطَجِعًا ، وَأَمَّا لَوْ قَامَ مُسْتَنِدًا

فَلَيْسَ بِمُقَرَّبٍ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي التَّفْرِيطِ وَعَدَمِهِ ، فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ
انْتَهَى .

وَفِي (ح) (١) : إِذَا عَقَرَ الرَّاعِي مِنَ الْغَنَمِ مَرَّةً وَثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَلَمْ يَضْمَنْهُ
صَاحِبُ الْغَنَمِ وَأَمْضَاهُ عَلَيَّ فِعْلُهُ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ وَرَضِيَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ
انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٣) [٣٨] سُؤَالَ : إِذَا ادَّعَى الرَّاعِي بَعْضَ الَّذِي بِيَدِهِ مِنَ الْغَنَمِ لِنَفْسِهِ
وَكَذَبَهُ رَبُّ الْغَنَمِ ، قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ الرَّاعِي لَا يُصَدِّقُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيَّ
صَدَقَهُ فَيَحْلِفُ ، وَإِنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنَمِ لِغَيْرِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ فَهُوَ لَهُ شَاهِدٌ تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَأْوَى الرَّاعِي دَارُهُ أَوْ دَارُ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ أَنْظَرَ
ابْنَ سَلْمُونِ ، مَسْأَلَتَانِ : وَإِذَا كَانَ يَرْعَى لِقَوْمٍ فَتَدَاعَوْا فِي بَعْضِ الْغَنَمِ أَوْ فِي شَاةٍ
مِنْهَا ، فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ : يَحْلِفُ مَنْ يَقْرُّ لَهُ الرَّاعِي بِذَلِكَ أَنَّهَا لَهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا وَلَمْ أَنُهَا لَهُ بَيِّنَةٌ حَلَفُوا ، وَكَانَتْ بَيْنَهُمْ ، وَمَنْ نَكَلَ كَانَتْ
لِلْحَالِفِ مِنْهُمْ ، أَنْظَرَ ابْنَ سَلْمُونِ أَيْضًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : وَهَذَا لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَسْتَقِي مَارٌّ بِرَاعٍ لَبَنَ مَا يَرْعَى .

الْخَمِي : يُرِيدُ إِنْ كَانَ الْغَالِبُ إِبَاحَتَهُ كُرْهُ لَاحْتِمَالِ مَنْعِ رَبِّهَا ذَلِكَ ، وَلَمْ
يَحْرَمْ لَغَلْبَةِ الْإِبَاحَةِ ، وَإِنْ كَانُوا يَمْنَعُونَهُ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لَمْ يَجُزْ ، وَإِذْ كَانُوا يَسِيحُونَهُ
وَلَا يَمْنَعُونَهُ لَمْ يَكُرْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٤) [٣٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتُوجِرَ عَلَيَّ رِيَاضَةٌ مَرْكُوبٍ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَأْخُذَ آخَرَ لِيَرَوْضَهُ قَبْلَ تَمَامِ رِيَاضَةِ الْأَوَّلِ ، أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ يُطِيقُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِمَّا فِي
«عَج» وَنَصَهُ : إِنْ الْمُؤَدَّبَ لَا يَزِيدُ عَلَيَّ أَكْثَرَ مِمَّا يُطِيقُ ، قَالَ : وَلَا خُصُوصِيَّةَ

لِلْمُؤَدَّبِ بَلْ كُلُّ مَا يُشَبِّهُهُ مِنْ مُعَلِّمٍ خِيَاطَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٥) [٤٠] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ آخَرَ عَلَى عَمَلٍ هَلْ يَتَمَلَّكُ مَنَافِعَهُ وَلَيْسَ لِلْأَجِيرِ أَنْ يَعْمَلَ غَيْرَ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ هَالَالٍ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : فَقَدْ أَجْمَلْتُ فِي سُؤَالِكُمُ فَلَمْ تَذْكُرُوا الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ [ق / ٧٠٦] لِأَنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَصَّ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » عَلَى أَنَّ أَجِيرَكَ لِلخِدْمَةِ يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِكَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَلَكَ أَخْذُ الْأَجْرِ وَتَرْكُهُ وَإِسْقَاطُ حِصَّةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنْ أَجْرِكَ .

وَفِيهَا أَيْضًا ^(١) : إِنْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى رِعَايَةِ غَنَمٍ يَسِيرَةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَرْعَى غَيْرَهَا ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ نُصُوصُهُمْ وَأَقْوَالُهُمْ أَنَّهُ مَهْمَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِهِ ، وَأَنْ يَضِيفَهُ إِلَى نَفْسِهِ فَلَهُ خِدْمَتُهُ كُلُّهَا .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : كَالِدَابَةِ يَكْتَرِيهَا لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَلَيْسَ لِرَبِّهَا أَضَنْ يَحْمِلَ لِغَيْرِهِ عَلَيْهَا انْتَهَى .

وَمِنْ هَذَا إِنْ اسْتَأْجَرَهُ أَنْ يَرْعَى لَهُ غَنَمًا وَلَا يُسَمَّى عَدَدُهَا ، فَهَذَا أَيْضًا قَدْ مَلَكَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ جَمِيعَ مَنَفَعَتِهِ ، فَلَرَبُّ الْغَنَمِ أَنْ يَأْتِيَهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَقْدِرُ عَلَى رِعَايَتِهِ وَلَيْسَ لِلرَّاعِي أَنْ يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا أَجْرَ لِلَّذِي اسْتَأْجَرَهُ ، قَالَهُ اللَّخْمِيُّ .

وَنَصَّ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَى رِعَايَةِ غَنَمٍ يَسِيرَةٍ ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَرَعَى مَعَهَا غَيْرَهَا أَنَّ الْأَجْرَةَ لِرَبِّ الْمَالِ .

(١) انظر شروح خليل عند قوله : (وإلا فأجره لمستأجر كأجير لخدمة أجر نفسه)

وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِرِعايَةِ الثَّانِيَةِ نَصًّا فِي الرِّعايَةِ ، فَأَجْرَةُ الثَّانِيَةِ لِلرَّاعِي .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ يُونُسَ : وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرعى مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَقَدْ مَلَكَ جَمِيعَ خِدْمَتِهِ وَزَادَهُ الشَّرْطُ عَلَى أَجْرَتِهِ ، فَوَجِبَ لَهُ أَجْرُ مَا رعى مَعَ عَمَلِهِ ، فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ أَجِيرَ الْخِدْمَةِ أَوْ مَنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ وَيَضُمُّهُ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ لِرِعايَةِ غَنَمٍ لَمْ يُسَمَّ عِدَدَهَا ، هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ مَلَكَ الْمُسْتَأْجِرُ لَهُمْ مَنَفَعَتُهُ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا اخْتِلَافَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ فِيمَنْ اسْتَوْجَرَ عَلَى رِعايَةِ غَنَمٍ بِسِيرَةٍ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرعى غَيْرَهَا مَعَهَا فَفَعَلَ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ هَلْ تَكُونُ أَجْرَتُهُ لِلَّذِي اسْتَأْجَرَهُ أَوْ لِلرَّاعِي ؟

وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ صَالِحٌ أَنَّ هَذَا الْأَجِيرَ إِذَا وَجَدَ الْحَجَلَ أَوْ بِيضَ الْحَجَلَ وَنَحْوَهُ مِنَ الصَّيْدِ أَنَّهُ يَكُونُ لَهُ .

قُلْتُ : وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ تَمَلَّكَ هَذَا بِغَيْرِ كَثِيرِ عَمَلٍ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى مُسْتَأْجَرِهِ تَقْصِيرٌ فِي مَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ ، وَلَا خِلَافٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرعى مَعَهَا غَيْرَهَا أَنَّ الْأَجْرَةَ لِلرَّاعِي ، قَالَهُ ابْنُ يُونُسَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٦) [٤١] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُتَكَارِبِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ وَلَا بَيِّنَةٍ لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُكْرِي وَالْمُكْتَرِي فِيمَا وَقَعَ بِهِ الْكَرَاءُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : اكْتَرَيْتُكَ بِمِائَةِ ، وَقَالَ الْآخَرُ : خَمْسُونَ ، وَذَلِكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ قَوْلِ الشَّاكِيِّ إِنْ ادَّعى مَا يُشَبِّهُ وَيَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لَمْ يَنْقُضْ فَإِنَّهُمَا يَتَفَاسَخَانِ ، أَنْتَهَى ، وَفِيهَا أَيْضًا وَلَوْ أَنَّ الْكَرَاءَ انْعَقَدَ عَلَى سَتَيْنِ فَلَمَّا انْقَضَتِ السَّنَةُ الْأُولَى طَلَبَ الْمُكْرِي أَجْرَةَ السَّنَةِ ، وَقَالَ :

هُوَ مَائَةٌ ، وَقَالَ الْمُكْتَرِي هُوَ خَمْسُونَ وَالْمَائَةُ عَلَى السَّتِينَ ؛ تَحَالَفًا وَتَقَاسَمًا
كَرَاءَ الْعَامِ الثَّانِي وَالْمَاضِي مَا أَقَرَّ بِهِ إِنْ أَشْبَهَ ، وَإِلَّا فِكِرَاءُ الْمِثْلِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٩٠٧) [٤٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتُؤْجِرَ عَلَى إِيْتَانِ بَعِيرٍ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا مَخْرَجَ
لِإِيْتَانِهِ فَوَجَدَهُ قَدْ أَرْسَلَهُ مَنْ كَانَ بِيَدِهِ لِرَبِّهِ فَهَلْ لَهُ أُجْرَتُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَهُ أُجْرَتُهُ كَامِلَةٌ عَلَى رَبِّ الْبَعِيرِ ، فِي بَعْضِ فَتَاوِي الْحَافِظِ ابْنِ
الْأَعْمَشِ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اسْتِئْجَارِ رَجُلًا - يَجِيءُ بِبَعِيرٍ لَهُ ، ثُمَّ جَاءَ الْبَعِيرُ قَبْلَ
شُرُوعِ الْأَجِيرِ فِي الْمَشْيِ ، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسَخُ عَلَى مُقْتَضَى عَادَةِ أَهْلِ هَذَا
الزَّمَانِ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ كَالشَّرْطِ ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الْمَشْيِ فَلَهُ الْأُجْرَةُ
كَامِلَةٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٨) [٤٣] سَوَّالٌ : عَنْ يَتِيمٍ الْمَيِّتِ هَلْ أُجْرُهُ لَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فَأَجَابَ : بِأَنَّ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ مَسَائِلُ
الْمَذْهَبِ لَا أُجْرَةَ لَهُ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطُوا لَهُ شَيْئًا لَخَفَةِ فِعْلِهِ فَهُوَ كَمَنَاوَلَةِ الْقَدَحِ
وَالسُّوَّاقِ ، وَسَقَى الدَّابَّةَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَ [(١)]
الْأُجْرَةُ عَلَيْهَا لِخَفَتِهِ ، انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٩) [٤٤] سَوَّالٌ : عَمَّا إِذَا ذَهَبَتِ الدَّابَّةُ الْمُكْتَرَاةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الْمَتَاعِ
دُونَهَا بِأَخْذِ اللَّصُوصِ أَوْ السَّرَاقِ أَوْ بغيرِ ذَلِكَ ، فَهَلْ الْكَرَاءُ لَازِمٌ لِلْمُكْتَرِي فِي
الصُّورَتَيْنِ ، أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْكَرَاءَ سَاقِطٌ عَنْهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَلَازِمٌ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى
الْمَشْهُورِ ، قَالَ ابْنُ سَلْمُونٍ فِي حُكْمِ الصُّورَةِ الْأُولَى : وَإِذَا ذَهَبَتِ الدَّابَّةُ بِالْمَتَاعِ
فَلَا كِرَاءَ لِصَاحِبِهَا ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : فَإِنْ أَدَّى جُعْلًا لِمَنْ جَاءَ بِهَا ، فَالْجُعْلُ عَلَى

رَبِّ الدَّابَّةِ .

وَأِلَى حُكْمِ الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ : فَإِنْ ذَهَبَ الْمَتَاعُ بِلُصُوصٍ أَوْ شَبِهَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْكَرَاءُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلَا تُنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِذَهَابِ الْمَتَاعِ الْمُسْتَأْجَرِ عَلَى حَمْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ أَوْ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتُهُ عَنْ مَالِكٍ فِي « الْمُدُونَةِ » خِلَافُ مَا فِي سَمَاعٍ أَصْبَغَ مِنْ أَنَّ الْكَرَاءَ يَنْفَسَخُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَيَتَحَصَّلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ .

أَحَدُهَا : أَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسَخُ بِتَلَفِهِ جُمْلَةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، وَلِلْمُكْتَرِي أَنْ يَأْتِيَ بِمَتَاعٍ آخَرَ مِثْلَهُ يَحْمِلُهُ الْمُكْرِي لَهُ عَلَى دَابَّتِهِ .
أَوْ يُكْرِيهَا الْمُكْتَرِي لِمَنْ يَحْمِلُ عَلَيْهَا .

وَالثَّلَاثُ : إِنْ تَلَفَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَنْفَسَخِ الْكَرَاءُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ مَا عَلَيْهِ اسْتِحْمَالُ انْفَسَاخِ الْكَرَاءِ فِيمَا بَقِيَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فِيمَا مَضَى ، وَقِيلَ : [(١)] ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٠) [٤٥] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ أَكْرَى دَارَهُ لِغَيْرِهِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسْكُنَهَا مَعَهُ غَيْرُهُ ، هَلْ يُوفِّي لَهُ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فِي « ح » عَنْ كِتَابِ الدُّورِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » (٢) مَا نَصَّهُ : وَمَنْ أَكْثَرَى بَيْتًا [بِشَرْطِ] (٣) أَنْ لَا يَسْكُنَ مَعَهُ [آخَرُ] (٤) فَتَزَوَّجَ [أَوْ] (٥) ابْتِغَاءَ

(١) طمس بالأصل .

(٢) انظر : « مواهب الجليل » (٤١٧/٥) فإنه ينقل منه .

(٣) فى (ح) : وشرط .

(٤) فى (ح) : أحداً .

(٥) فى الأصل : و .

رَقِيقًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سَكْنَاهُمْ ضَرَرٌ عَلَى رَبِّ الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ ،
وَأِنْ كَانَ فِي سَكْنَاهُمْ ضَرَرٌ فَلَهُ مَنَعُهُ وَقَدْ تَكُونُ غُرْفَةُ ضَعِيفَةِ الْخَشَبِ وَنَحْوَهُ
فَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ .

وَقَالَ فِي « الْوَتَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » : وَإِنْ أَكْثَرَى غُرْفَةً [وَشَرَطَ] ^(١) عَلَيْهِ رَبُّهَا
أَنَّهُ لَا يَسْكُنُ مَعَهُ غَيْرُهُ لَا يُوفِّي لَهُ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَرَرٌ أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١١) [٤٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتُؤْجِرَ عَلَى رِعَايَةِ مَاشِيَةٍ فَلَمَّا أُوصِلَهَا
الْمَرْعَى رَجَعَ إِلَى مَحَلَّتِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا عَشِيَّةً فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً لَا يَدْرِي هَلْ نَقَصَتْ
قَبْلَ رُجُوعِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، هَلْ هُوَ ضَامِنٌ لَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » وَسُئِلَ ابْنُ الْمَكْوِيِّ عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَعِيًّا لَغَنَمِهِ
فَأُوصِلَهَا الْمَرْعَى وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا عَشِيَّةً فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً لَا
يَدْرِي هَلْ قَبْلَ رُجُوعِهِ أَوْ بَعْدَهُ .

فَأَجَابَ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ رَبُّ الْغَنَمِ بَيْنَهُ أَنَّهَا ضَاعَتْ فِي وَقْتِ
تَعَدِّيهِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٢) [٤٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ كَانَ مِنَ الْمُغَافِرَةِ يَحْمِي الرِّفَاقَ وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ
خَفَرَ مَا حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْخَفْرِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ : عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّوْبَةِ
يَحْرَثُونَ فِي أَرْضِهِمْ وَتَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْأَعْدَاءُ وَتَأْخُذُ أَمْوَالَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ ، وَلَيْسَ لَهُمْ
حِيلَةٌ فِي ذَلِكَ ، وَعِنْدَهُمْ جَنْسٌ يُقَالُ لَهُمُ الشَّنَاعِيَّةُ قَامُوا بِأُمُورِهِمْ وَمَنَعُوا الْأَعْدَاءَ
وَصَدَّهُمْ عَنْ اتَّفَقُوا مَعَنَا عَلَى شَيْءٍ ؛ فَاتَّفَقُوا عَلَيَّ أَنْ يَفْعَلُوا لِلشَّنَاعِيَّةِ كُلِّ سَنَةٍ
اِثْنَى عَشْرَةَ وَبَيْتَةً وَصَارَ ذَلِكَ وَظِيفَةً عَلَيْهِمْ وَرَثَتِهَا الْأَبْنَاءُ عَنِ الْأَبَاءِ فَهَلْ هَذَا الْجَعْلُ
مُبَاحٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : مَا يَأْخُذُهُ الشَّعَائِعُ مِمَّنْ يَدْفَعُوا عَنْهُمْ الْعَدُوَّ عَلَيَّ هَذَا الْوَجْهَ الْمَذْكُورَ جَائِزٌ ، حَيْثُ كَانَ دَفْعُهُمُ الْمَذْكُورُ بِشَجَاعَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ بِجَاهِهِمْ فَلَا يَجُوزُ ، كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْغَيْرِنِيِّ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَمَّا يَأْخُذُ الرَّجُلُ عَلَيَّ سَبِيلِ الْخَفَرِ . فَأَجَابَ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : رَأَيْتُ فِيمَا قِيدَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِجَاهِهِمْ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ كَانَ بِشَجَاعَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ جَازَ ، وَأَفْتَى شَيْخُنَا ابْنَ عَرَفَةَ بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ مَشْيَهُ مَعَهُمْ وَأَنْقِطَاعَهُ عَنْ أَسْبَابِهِ وَأَشْغَالِهِ وَتَرْكُهُ لَهَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ . انْتَهَى ، وَقَالَ الْجَزُولِيُّ : مَا يَأْخُذُهُ أَهْلُ الْجَاهِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ عَلَيَّ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ مِنْ مَوَاضِعِ الْخَوْفِ إِلَى مَوَاضِعِ الْأَمْنِ فَذَلِكَ مِنْ تَمَنِ الْجَاهِ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الشُّجَاعُ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُبَاحٌ لَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ مَعَهُمْ ، انْتَهَى كَلَامُهُ وَفِي « نَوَازِلِ الزَّوَاوِيِّ » وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَأْتُوا إِلَيْهِ أَهْلُ قَافِلَةٍ ، يَقُولُونَ لَهُ : امشِ مَعَنَا إِلَى الْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ تَمْنَعُنَا مِنَ اللُّصُوصِ وَأَهْلِ الظُّلَمِ وَلَكِ عِنْدَنَا عِدَّةٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ مَعَهُمْ ، وَحَرُمَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ بِرُؤْيَاهُ .

فَبَانَ لَنَاظِرِهِ جَوَازُ مَا يَأْخُذُهُ الْخَفِيرُ مِنْ أَهْلِ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ إِنْ كَانَ يَحْمِيهِمْ وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ الظُّلْمَةِ بِشَجَاعَتِهِ وَقُوَّتِهِ حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ذَلِكَ غَيْرُهُ ، وَيُرْشَدُ أَيْضًا إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (مَخ) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا يَخْلُو زَمَنٌ) : وَالْخُفَرَاءُ فِي الْحَارَاتِ وَالْأَسْوَاقِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ وَلَا عِبْرَةَ بِمَا يَكْتُبُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ إِذَا ضَاعَ شَيْءٌ مِنْ دَارٍ يَضْمَنُونَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ التَّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ وَلَا ضَمَانَ ، حَيْثُ لَمْ يُفَرِّطُوا ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَجَّ ، وَنَقَلَهُ [عَنْهُ] (٢) الشَّيْخُ كَرِيمُ الدِّينِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

(١) حاشية الخرشى (٢٧/٧) .

(٢) سقط من الأصل .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا جَوَازُ أَخْذِ الزَّائِيَةِ لِذَلِكَ مِنَ الْخَفِيرِ عَلَيَّ وَجْهِ التَّسْتَرِّ بِاسْمِ الْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ [(١)] وَالزَّهْرِيِّ ، وَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتْوَى فِي هَذِهِ الْبِلَادِ بِهَذَا الْقَوْلِ يَجْرِي عَمَلُهُ عَلَيْهِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ [ق / ٧٠٧] الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » ، وَفِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ مَا نَصَهُ : وَكَوْنُ مَالٍ مُسْتَغْرَقٍ الذِّمَّةَ مُسْتَحَقًّا لِكُلِّ مُسْلِمٍ ظَاهِرٍ لَا يَنْبَغِي التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِقِيلٍ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٣) [٤٨] سَوَّالٌ : عَنْ الْمَجْعُولِ لَهُ عَلَى أَنْ قَبْضَ الضَّالَّةِ وَأَجَرَ عَلَى رَعِيهَا وَسَقِيَهَا أَوْ حَفِظَهَا ، أَوْ تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ، فَهَلِ الْأَجْرَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ عَلَيْهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ مَا يُفِيدُهُ كَلَامُ ابْنِ عَرَفَةَ وَمَعْنَاهُ يَقْتَضِي صَنِيعَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَ « التَّوْضِيحُ » أَعْفَا عَلَى الْمَالِكِ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَيْ سَوَاءً كَانَ لِلْعَامِلِ الْجُعْلُ الْمُسَمَّى أَوْ جُعْلُ الْمَثَلِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْعُمْدَةِ ، وَهُوَ الْمُتَبَادَرُ بِنِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنَّمَا : (يَسْتَحَقُّهُ السَّامِعُ بِالتَّمَامِ) (٢) إِذِ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَاجِبُ لِلْعَامِلِ نَفَقَةُ التَّحْصِيلِ وَالْمُرَادُ بِهَا أَجْرُهُ عَمَلُهُ فِي تَحْصِيلِهِ لِلضَّالَّةِ ، فَإِنَّ أَجْرَةَ الرَّعِيِّ وَالسَّقِيِّ عَلَى الْمَالِكِ انْتَهَى مِنْ « عَج » بِالْمَعْنَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٤) [٤٩] سَوَّالٌ : عَنْ الْجُعْلِ عَلَى طَلَبِ الدَّابَّةِ بِنِصْفِهَا أَوْ رُبْعِهَا هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ، وَعَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ فَمَاذَا يَجِبُ لِلْعَامِلِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : مَنْ قَالَ لِشَخْصٍ : إِنْ جِئْتَنِي بِبَعِيرِي الْأَبْقِ فَلَكَ نِصْفُهُ أَوْ رُبْعُهُ مَثَلًا ، إِنَّهُ جُعْلٌ فَاسِدٌ لِلْجَهْلِ ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا دَخَلَهُ ، وَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا لِإِجَارَةٍ أَوْ جُعْلٍ ، انْتَهَى ،

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٠) .

مَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ فِي فَسَادِ الْجُعْلِ .

ثُمَّ قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ : ثُمَّ إِنَّ مَا جُعِلَ فِيهِ الْجُعْلُ عَلَى رَدِّ الْبَاقِي بِنَصْفِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَقَبْضُهُ وَفَاتَ ضَمَنَ الْعَامِلُ نِصْفَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ لِأَنَّهُ بَيَعَ فَاسِدٌ وَلَهُ أَجْرُ تَعَبِهِ وَإِعْيَائِهِ وَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ إِثْلِي وَقَتِ هَلَاكِهِ أَنْظِرْ « التَّوْضِيحَ » .

قُلْتُ : وَهَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلُهُ : (وَفِي الْفَاسِدِ جُعْلُ الْمَثَلِ) ^(١) إِنْخَ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِقَبْضِ رَبِّهِ وَهُوَ لَمْ يَقْبِضْهُ فَلَمْ يُوْجَدْ تَمَامُ الْعَمَلِ . نَعَمْ إِنْ قِيلَ فِيهِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ اتَّضَحَ الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَمَعْنَى قَوْلِهِ اتَّضَحَ أَنَّ الضَّالَّةَ إِنْ فَاتَتْ بِيَدِ الْعَامِلِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْجُزْءِ الْمُسَمَّى لَهُ مِنْ نِصْفٍ أَوْ رُبْعٍ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ لِأَنَّهُ بَيَعَ فَاسِدٌ وَلَهُ أَضْجَرُ تَعَبِهِ وَإِعْيَائِهِ وَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ إِلَى وَقْتِ هَلَاكِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَهْلِكْ هَذِهِ وَقَبْضُهَا مَالِكُهَا فَلَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » ^(٢) فِي الَّذِي يَقُولُ : إِنْ جِئْتَنِي بِعَبْدِي الْبَاقِي فَلَكَ نِصْفُهُ ، فَإِنْ أَتَى بِهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَمَسْأَلَةُ « الْمُدُونَةِ » الْعَبْدُ فِيهَا لَمْ يَجْعَلْكَ بِيَدِ الْعَامِلِ فَوَجَبَ لَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ إِنْ أَتَى بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَمَسْأَلَةُ التَّوْضِيحِ الْعَبْدُ فِيهَا قَدْ هَلَكَ بِيَدِ الْعَامِلِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ وَلَهُ مَا تَقَدَّمَ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٥) [٥٠] سَوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ لَهَا مَالٌ وَلَهَا ابْنٌ فَقِيرٌ يَرْعَاهُ وَيَسْقِيهِ ، وَيَطْلُبُ مَا ضَلَّ مِنْهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَكْتَسِبُ مِنْهُ شَيْءٌ مَا ، ثُمَّ مَاتَ وَطَلَبَ وَرَثَتُهُ أَجْرَةَ ذَلِكَ لَهُمْ حَقٌّ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْبَابَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حِينَ الْخِدْمَةِ صَبِيًّا أَوْ بِالْعَلَا ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٠) .

(٢) انظر : « المدونة » (١١/ ٤٥٩) .

فَاكْتَسَابُهُ لَوَالِدَتِهِ تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَيَّ نَفَقَتِهِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ فِي خِدْمَتِهِ لِمَالِهَا فَقِي « نَوَازِلُ الْوَرَزَايِ » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّا يَكْتَسِبُهُ الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ ، وَهُوَ فِي الْحَضَانَةِ لِمَنْ يَكُونُ أَلِلْحَاضِنَةُ أَوْ يُوقَفُ لَهُ ؟ .

فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَاتٍ : مَنْ طَلَّقَتْ عَلَيَّ أَنْ تَحَمَّلْتُ نَفَقَةَ ابْنَتِهَا ، وَكَانَ لِلْبِنْتِ عَمَلٌ بِيَدِهَا يَجْتَمِعُ لَهَا بِهِ مَالٌ فَهُوَ لِلْمِّمَّا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَيَّ مُؤْنَتِهَا ، وَكَذَلِكَ مَنْ طَلَّقَتْ وَتَرَكَ لَهَا ابْنَتَهَا عَلَيَّ أَنْ تَحَمَّلْتُ نَفَقَتَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَاسْتَوْجَرَ الصَّبِيَّ بِالدَّرَاهِمِ فَالدَّرَاهِمُ لِلْمِّمَّا لَا لِأَبِيهِ وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ أَنَّ الدَّرَاهِمَ مِنْ كَسْبِ الصَّبِيِّ يُوقَفُ لَهُ لِأَنَّ الصَّبِيَّ مَا دَامَ فِي الْحَضَانَةِ لَا كَسْبَ لَهُ أَنْتَهَى .

وإِنْ كَانَ بِالْغَا فَإِنْ أَمَرْتُهُ بِذَلِكَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِعْلُهُ لَوْ جُوبَ بَرَهَادٍ وَمَا تَعَيَّنَ عَلَيَّ الشَّخْصَ فِعْلُهُ فَلَا أُجْرَةٌ لَهُ فِيهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا مُتَعَيِّنٌ كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ)^(١) وَإِنْ لَمْ تَأْمُرْ بِهِ فَلَا أُجْرَةٌ لَهُ أَيْضًا لَجَرَيَانِ الْعُرْفِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ عَلَيَّ أَنَّ خِدْمَةَ الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاطُفِ وَالتَّكَارُمِ ، وَالْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ فَقِي « نَوَازِلُ الشَّرِيفِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » فِي أَثْنَاءِ جَوَابِ سُؤَالٍ مِنْ ابْنِ أُخْتِهِ الْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا نَصَّهُ : أَنَّ الزَّوْجَيْنِ فِي ضِيعَةٍ كُلٌّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ مَحْمُولٌ عَلَيَّ التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاطُفِ فَالزَّوْجَةُ فِي نَارِلَتِكُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ ذَلِكَ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ زَوْجِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا إِلَّا إِذَا ظَهَرَ لَكُمْ إِرَادَتُهَا الثَّوَابَ بِعُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ شَرْطٍ حَسَبَمَا كَتَبْنَا لَكُمْ قَبْلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ وَلَا قَرِينَةٌ ، وَإِنْ ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ فِي نَارِلَتِكُمْ الشَّرْطَ فَلَا بَدَّ لَهَا مِنَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَدْرِ الْقِيَامِ وَكَيْفِيَّتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنًا وَقَدَّرَ الثَّوَابَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قال الخرشي : يعنى أن الذى يتعين فعله على المكلف سواء كان فى نفسه واجبا أو غير واجب لا يجوز له أن يكرى نفسه فيه من باب أولى ما هو أعلى من ركعتى الفجر بخلاف فرض الكفاية فإن الإجارة تجوز على فعله لأنه يقبل النياية كالأذان وغسل الميت ما لم يتعين عليه فحينئذ لا تجوز الإجارة عليه . « حاشية الخرشي » (٧ / ٢٣) .

فِي ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَيَّ اجْتِهَادُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِحَسَبِ قَدْرِ الْقِيَامِ فِي الْمَالِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا أَوْ لَا يَخْفَى أَنَّهَا حَيْثُ شَرَطْتَ الثَّوَابَ ، وَقُلْنَا لَهَا بِشَرْطِهَا لَا فِيمَا كَانَ لَهَا مِنْ قِيَامٍ قَبْلَ الشَّرْطِ حَيْثُ لَمْ تَسْتَوْجِبْ ذَلِكَ إِلَّا بِالشَّرْطِ وَحَقِيقَةُ الْقِيَامِ الَّذِي لَهَا بِهِ حَقٌّ فِي مَالِ الزَّوْجِ إِنْ أَوْجَبَ لَهَا ذَلِكَ قَرِينَةً أَوْ عُرْفٌ أَوْ شَرْطٌ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ أَوْ مَالٍ كَمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ ^(١) : وَكُلَّفَ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ [أَوْ] ^(٢) مَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَنَفِّعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ بِغَرَمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْدِهِ أَوْ قَالَ يَسْقُطُ عَنْهُ .

وَتَبَيَّنَ الْحُكْمُ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ الزَّوْجِ يَغْنِي عَنْ تَبَيُّنِهِ فِي قِيَامِهِ فِي مَالِهَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثُمَّ بَعْدَ كَتَبِي هَذَا وَقَفْتُ فِي « نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ » عَلَى مَا نَصَّهُ : الْعُرْفُ فِي الْأَوْلَادِ عَمَلُهُمْ لِلْأَبَاءِ بِلَا أَجْرَةٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٦) [٥١] سُؤَالَ : عَمَّنْ التَّزَمَ شَرْطَ صَبِيٍّ لِمُعَلِّمِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَخْذِ الْمُعَلِّمِ لَهُ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي تَرْكِتِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الْإِمَامَ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَلَاتِيَّ عَمَّنْ التَّزَمَ شَرْطَ قَرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ مَاتَ الْمُتَزِمُ وَلَمْ يَرْفَعْ مُلْتَزَمَهُ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ ذَلِكَ فِي مَالِهِ وَتَرَكْتَهُ كَسَائِي الدُّيُونِ لَا فِي ثُلْثِهِ .

وَأَجَابَ شَيْخُ شَيْوَحْنَا الْحَاجُّ أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْمَسْأَلَةِ أَيُّهَا بِمَا نَصَّهُ : قَالَ فِي «الْمُدَوَّنَةِ» فِي الَّذِي يَقُولُ لِرَجُلٍ : اْعْمَلْ لِفُلَانٍ عَمَلًا أَوْ بَعُهُ سَلْعَتَكَ وَالْثَّضْمَنُ لَكَ عَلَيَّ فَالْثَّمَنُ فِي ذِمَّةِ الضَّامِنِ إِنْ مَاتَ وَلَا طَلَبَ عَلَيَّ الْمُتَبَاعِ وَلَا عَلَيَّ الَّذِي

(١) جامع الأمهات (ص/ ٤٤٠) .

(٢) في « جامع الأمهات » : و .

عَمَلَ لَهُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٧) [٥٢] سَوَّالٌ : عَنْ الْفُتْيَا هَلْ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَنَصُّهُ : وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : مَا أَهْدَى لِلْمُفْتِي إِنْ كَانَ يَنْشَطُ لِلْفُتْيَا أَهْدَى لَهُ أَمْ لَا فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ، إِنَّمَا يَنْشَطُ إِذَا أَهْدَى لَهُ فَلَا يَأْخُذْهَا وَهَذَا مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْ صَاحِبِ فُتْيَا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ غَيْشُونَ وَكَانَ يَجْعَلُ ذَلِكَ رِشْوَةً .

قُلْتُ : وَقَدْ يُخَفَّفُ قَبُولُهَا لِمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ اشْتَغَالُهُ بِأُصُولِهَا يَقْطَعُهُ عَنِ التَّسَبُّبِ وَلَا رَزَقَ لَهُ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ أَبِي عَلْوَانَ : أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيَطْلُبُهَا مِنْ مَنْ يَفْتِيهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٨) [٥٣] سَوَّالٌ : وَجَوَابُهُ : سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلَيْنِ طَبِيبَيْنِ أَحَدُهُمَا

يُطِيبُ بِالْقُرْآنِ وَالْآخَرُ يُطِيبُ النَّاسَ بِالْأَدْوِيَةِ أَيَكُونُ لَهُمَا أَجْرٌ أَمْ لَا ؟

قَالَ : أَجْرُ الطَّبِيبِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْبُرِّ وَأَجْرُ كِتَابِ اللَّهِ يَكُونُ لَهُ بَرَاءٌ أَوْ لَمْ يَبْرَأْ لِأَنَّ الْقُرْآنَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ إِلَّا اللَّهُ انْتَهَى مِنْ بَعْضِ شُرُوحِ الرِّسَالَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٩) [٥٤] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : فَفِي الْمَسْعُودِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :

(إِنَّ عَقْدًا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ . .) (١) إِنْخَ مَا نَصُّهُ : أُنْظِرْ حُكْمَ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ احْتِرَازُ مِنْهَا ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ يَعِيشَ أَنَّهُ خَافَ عَلَى زَرْعِهِ الْمَلَائِكَةَ فَاسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ أَجْرَةً فَاسِدَةً حِينَ لَمْ يَجِدِ الْجَانِيَّ قَالَ : وَمِثْلُهُ لَوْ عَمَّ الْحَرَامُ جَمِيعَ الْأَسْوَاقِ وَلَا مَدَّوْحَةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَنَقَلَهُ عَنِ الْجَرُولِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » :

وَلَا بَأْسَ [عَلَى الْمُضْطَرِّ] (١) أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ (٢) وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ الْبَرْزَلِيِّ مَا نَصَّهُ تَجُوزُ الْمُعَامَلَةُ الْفَاسِدَةُ لِمَنْ لَا يَجِدُ مَدْوَحَةً عَنْهُمَا كَالْإِجَارَةِ وَالشَّرَكَةِ وَالْمُزَارَعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَيَّ وَجْهٌ لَا يَجُوزُ فِي الْإِخْتِيَارِ انْتَهَى كَلَامُهُ قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ هَذَا جَوَازُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ حَيْثُ لَا مَدْوَحَةٌ عَنْهَا وَظَهَرَ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ بَيْعَ بَعْضِ الْفَرَسِ مَعَ رَسْنِهَا لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْجَوَازِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ الْحَقُّ : ثُمَّ بَعْدَ مَا افْتِتِ بِهَذَا وَقَفْتُ عَلَيَّ كَلَامِ شَيْخِ الشُّيُوخِ ابْنِ لُبٍّ يُنَاسِبُهُ وَأَرَدْتُ الْإِحَاقَ بِهِ تَتَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ وَنَصُّهُ : مَا جَرَى بِهِ عَمَلُ النَّاسِ وَتَقَادَمَ فِي عُرْفِهِمْ وَعَادَتُهُمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَمِسَ لَهُ مَخْرَجٌ مَا أُمِكنَ عَلَيَّ خِلَافَ أَوْ وِفَاقَ [ق / ٧٠٨] إِذْ لَا يَلْزَمُ ارْتِبَاطُ الْعَمَلِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَشْهُورٍ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ وَقَالَ أَيْضًا عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ لِلضَّرُورَةِ سَائِعٌ جَائِزٌ .

وَقَالَ عَزُّ الدِّينِ فِي « قَوَاعِدِهِ الصُّغَرَى » فِي فَصْلِ تَنْزِيلِهِ الْعَادَةَ أَوْ قَرَائِنَ الْأَحْوَالِ مَنْزِلَةَ صَرِيحِ الْمَقَالِ فِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ وَتَغْيِيرِ الْمُطْلَقِ وَغَيْرِهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي وُجُوبِ الْحَبْرِ عَلَيَّ النَّاسِخِ وَالْخِيْطِ عَلَيَّ الْخِيَاطِ لِإِضْرَارِ الْعُرْفِ فِيهِ كَذَا مُعَاوَضَةً رُبْعَ الْحَبْسِ عَلَيَّ شُرُوطِ عَيْنَتِ لِلْمُوسَى انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٠) [٥٥] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّهُ اكْتَرَى دَابَّةً لآخر إِلَى بَلَدٍ مَخْصُوصٍ بَعَيْنَهُ لَا يَتَعَدَاهُ فَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ قَامَ بَعْدَ يَوْمٍ وَرَكِبَ الدَّابَّةَ بِلَا إِذْنِ رَبِّهَا وَسَافَرَ عَلَيْهَا إِلَى الْأَعْصَابِ وَتِلْكَ الْبَلَدَةِ لَا يَغَابُ عَلَيَّ الْخَيْلُ عِنْدَنَا إِلَيْهَا وَلَا تَكْتَرِي إِلَيْهَا لِبُعْدِهَا ، وَمَاتَتِ الْفَرَسُ فِي إِيَابِهِ افْتَرَسَهَا سَبْعٌ فَلَمَّا قَدِمَ قَامَ الْمُكْرِي يَدَّعِي تَضَمِينَهُ فَرَسَهُ بَعْدِيهِ فَقَالَ الْمُكْتَرِي : أَنْتَ اكْتَرَيْتَهَا لِي أَقْضِي عَلَيْهَا حَوَائِجِي أَيْنَمَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ بِمَكَانٍ وَلَا زَمَانٍ وَلَا بَيْنَةٍ لَهَا فَهَلْ الْقَوْلُ

(١) فِي « الرِّسَالَةِ » : لِلْمُضْطَرِّ .

(٢) انْظُرْ : « الرِّسَالَةُ » (ص/١٨٦) .

قَوْلُ الْمُكْرِي لَأَنَّهُ أَدْعَى الصَّحَّةَ مَعَ يَمِينِهِ أَوْ قَوْلُ الْمُكْتَرِي مَعَ أَنَّهُ أَدْعَى حَرَامًا يَنْفَسَخُ مِنْهُ الْكَرَاءُ وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ أَلْوَقَوْلُ الْمُكْرِي هَلْ الْمُكْتَرِي يَضْمَنُ قِيَمَةَ الدَّابَّةِ يَوْمَ التَّعْدِي أَوْ يَوْمَ الْمَوْتِ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الْأَصْلَ صُدُورُ عُقُودِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيَّ وَجْهَ الصَّحَّةِ ، وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامٍ شَارَحَهُ (س) : إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدْعِي الصَّحَّةِ إِذَا اخْتَلَفَ فِي الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ ، وَمَذْهَبُ « الْمُدُونَةِ » ، وَقَيَّدَ عَبْدُ الْحَمِيدُ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْعُقُودِ الَّتِي يَغْلِبُ فُسَادُهَا كَالصَّرْفِ وَالْمُغَارَسَةِ فَلَا عِبْرَةَ [(١)] بِقَوْلِهِ فِي « تَوْضِيحِهِ » وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَدًا لَا خِلَافًا فَلِذَا قَالَ : إِنْ لَمْ يَغْلِبْ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ الْفُسَادُ كَالْعُقُودِ الْمَذْكُورَةِ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي بَابِ الْقَضَاءِ (وَكَفَاهُ بَعْتُ [أَوْ] (٢) تَزَوَّجْتُ وَحَمَلَ عَلَيَّ الصَّحِيحُ) (٣) وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الْمُشَاهِدَةِ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدْعِي الصَّحَّةِ ، وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » وَإِذَا زَادَ مُكْتَرِي الدَّابَّةِ أَوْ مُسْتَعِيرُهَا فِي الْمَسَافَةِ مِيلًا أَوْ أَكْثَرَ فَعَطَبَتْ ضَمَنَ وَخَيْرٌ رَبُّهَا فِيمَا ضَمَنَهُ قِيَمَتُهَا يَوْمَ التَّعْدِي وَلَا كِرَاءَ لَهُ فِي الزِّيَادَةِ وَإِمَّا ضَمَنَهُ كِرَاءَ الزِّيَادَةِ . انْتَهَى .

وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَصَبِ : (وَلَهُ فِي تَعَدُّ كَمُسْتَأْجِرٍ كِرَاءَ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَإِلَّا خَيْرٌ فِيهِ وَفِي قِيَمَتِهَا وَقْتُهُ) (٤) أَيْ التَّعْدِي انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) طمس بالأصل .

(٢) فِي « الْمَخْتَصَرِ » : وَ .

(٣) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٦٠) .

(٤) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٢٩ - ٢٣٠) .

« نَوَازِلُ الْحَبْسِ »

(١٩٢١) [١] سَوَّالٌ: عَنْ امْرَأَةٍ أَوْقَفَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ بَقَرَةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى سَوَاءٍ فَمَا وَلَدَتْ الْبَقَرَةُ عِنْدَهُمَا ابْنَتَيْنِ فَاقْتَسَمَاهُنَّ فَخَرَجَ لِلرَّجُلِ فِي نَصِيْبِهِ ابْنَتَا الْبَقَرَةِ وَخَرَجَ لِلْمَرْأَةِ فِي نَصِيْبِهَا الْبَقَرَةُ الْكَبِيرَةُ ، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ فَوَتْ إِحْدَى الْإِبْنَتَيْنِ وَالثَّانِيَةَ مَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِي ، وَالْبَقَرَةُ الْكَبِيرَةُ تَوَالَدَتْ عِنْدَهَا حَتَّى صَارَتْ ذُرِّيَّتَهَا بَضْعَ عَشْرَةِ بَقَرَةٍ ، وَأَرَادَ الرَّجُلُ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا فِيهَا بَيْهَا مِنَ الْوَقْفِ ، فَامْتَنَعَتْ وَنَصِيبُ الرَّجُلِ مِنَ الْوَقْفِ وَقَفٌ عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِهِ وَعَقْبُهُ بَعْدَهُ ، وَنَصِيبُ الْمَرْأَةِ مِنَ الْوَقْفِ جُهْلُ أَمْرِهِ ، هَلْ هُوَ وَقَفٌ عَلَيْهَا وَحْدَهَا أَوْ عَلَيْهَا وَعَلَى ذُرِّيَّتِهَا بَعْدَهَا غَيْرَ أَنَّهَا مَاتَتْ ، وَلَمْ تَتْرِكْ ذُرِّيَّةً ، وَمَاتَتْ الْمُحَبَّةُ قَبْلَهَا ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ الْمُحَبَّةِ لَمَّا مَاتَتْ الْمَرْأَةُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا قُبْضَ جَمِيعُ مَا كَانَ بِيَدِهَا فِي حَيَاتِهَا مِنَ الْقَرْرِ الْمَوْقُوفِ لَا عِتْقَادَ أَنَّهُ لَأَحَقُّ لِلرَّجُلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مَعَ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ لِكَوْنِهِ أَخَذَ نَصِيبَهُ مِنَ الْوَقْفِ قَبْلَ وَفَاةٍ مِنْ يَدِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ قِيَمَتُهَا الْمَذْكُورَةُ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لِلرَّجُلِ الرُّجُوعُ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي حَيَاتِهَا فِيمَا بِيَدِهَا مِنَ الْوَقْفِ أَمْ لَا ؟ ، وَهَلْ يَرْجِعُ جَمِيعُ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْفِ لَهُ خَاصَّةً وَعَلَى أَوْلَادِهِ بَعْدَهُ وَلَا يَرْجِعُ مَرَجِعَ الْأَحْبَاسِ حَتَّى يَنْقَرِصَ آخِرُهُمْ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ قِسْمَةَ الشَّيْءِ الْمُحْبَسِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ يَمْلِكُ مَا خَرَجَ لَهُ بِالْقِسْمِ فَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ لِتَصَرُّفِهِمْ فِي غَيْرِ مِلْكِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مِنَ الْوَقْفِ إِلَّا غُلَّتُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْمَلِكُ لِلْوَاقِفِ لَا الْغُلَّةُ) (١) وَلَكُونَ قَسْمُهُمْ ذَلِكَ يُنَافِي غَرَضَ الْوَاقِفِ وَكُلُّ مَا خَالَفَ غَرَضَهُ فَلَا يَجُوزُ كَمَا لَا يَخْفَى .

الثَّانِي : يَقْتَسِمُونَ الْوَقْفَ لِقَلَّتِهِ دُونَ تَمْلِكِهِ رِقَابَهُ ، وَيَشْتَرِطُونَ عِنْدَ الْقِسْمِ

أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْآنَ وَلَوْ تَغَيَّرَ حَالُ الْحَبْسِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ فَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ أَيْضًا .

الثالثُ : يَقْتَسِمُونَ الْوَقْفَ لِعَلَّتِهِ دُونَ تَمَلُّكِ رِقَابِهِ وَيَشْتَرِطُونَ عِنْدَ السُّمِّ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مَا دَامَ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُ الْحَبْسِ ، فَإِنْ تَغَيَّرَ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ انْتَقَضَ الْقَسْمُ ، وَيَجِيءُ فِيهِ حِينَئِذٍ التَّغْيِيرُ فَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي هَذِهِ الْجَوَازِ وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي « نَوَازِلِ عَج » وَلَفْظُهُ بَعْدَ حَذْفِ السُّؤَالِ : قَسَمُ الشَّيْءِ الْمُحْبَسِ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ يَمْلِكُ مَا خَرَجَ لَهُ بِالْقَسَمِ أَوْ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ تَغَيَّرَ حَالُ الْحَبْسِ بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ امْتَنَعَ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مَا دَامَ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُ الْحَبْسِ فَإِنْ تَغَيَّرَ جَرَى فِيهِ التَّغْيِيرُ فَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْجَوَازَ انْتَهَى مَحَلُّ الشَّهَدِ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَقَسَمْتُهَا لِلْبَقَرَاتِ لَا تَخْرُجُ عَنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ الْمَمْنُوعَيْنِ بِدَلِيلِ أَنَّ الرَّجُلَ لَمَّا فَاتَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْوَقْفِ أَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِيمَا بِيَدِهَا حَتَّى مَاتَتْ وَجَاءَ ابْنُ الْمُحْبَسَةِ وَقَبِضَهُ وَهُوَ بِيَدِهِ إِلَى الْآنَ وَالرَّجُلُ لَمْ يَتَكَلَّمْ لَهُ فِيهِ فَهَذِهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ بِالْقِسْمَةِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَوِ الشَّانِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَنَعُ كُلِّهِمَا وَمَنَعُهُمَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِمَا شَرْعًا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَدْ مَنَعَهُ عَنْهُ) ^(١) وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْوَقْفُ مَازَادَ بِهِ بَيْنَهُمْ ؛ وَمَا نَقَصَ بِهِ فَعَلَيْهِمْ ، وَالْبَقَرَةُ الَّتِي فَوَّتَ الرَّجُلُ يَفْرَمُ قِيمَتَهَا وَتُجْعَلُ فِي بَقَرَةٍ أَوْ شَقِصَهَا وَيَكُونُ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَيْهِمَا وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَبِيعَ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ فِي مِثْلِهِ أَوْ شَقِصِهِ كَانَ أَتْلَفَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَتِ الْقِسْمَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ وَتَغَيَّرَ الْوَقْفُ عَنْ حَالِهِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ، فَإِنَّهَا تَنْقُضُ وَيَقْسِمُونَهُ أَيْضًا بِزِيَادَتِهِ وَنُقْصَانِهِ فَالزِّيَادَةُ لَهُمْ جَمِيعًا وَالنَّقْصُ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ كَمَا فِي كَلَامِ (عَج) الْمُتَقَدَّمَ .

وَأَعْلَمَ بَأْنَ الْحَيَّوَانَ الْمَوْقُوفَ لِعُلَّتِهِ إِذَا جَعَلَهُ الْوَاقِفُ يَدِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ
وَأَشْتَرَطَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبْنِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ جُزْأً ،
كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَشَرْحُهُ انْظُرْهَا فِيهِ إِنْ شِئْتَ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ :
(أَوْ لَبْنٌ فِي ضَرْعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنِ) (١) كَانَ الرَّبَا يُعْتَبَرُ مِنْهُمْ حَيْثُ أَرَادَ الْقِسْمَةَ
لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي مِلْكِيَةِ اللَّبَنِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَنُصُوصُ الْأُئِمَّةِ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي بَيَانِ
حُكْمِ قَسْمِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ جُزْأً وَأُطْلِقُوا فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَ الْحَبْسِ مِنْ
غَيْرِهِ قِيمًا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَلَا تَجُوزُ قِسْمَةُ اللَّبَنِ قَبْلَ إِبَانِهِ كَمَا فِي « الدَّرِ النَّيرَةِ »
فِي مَسَائِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَفِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ أَيْضًا فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ وَأَمَّا إِنْ كَانَ لِلْوَقْفِ
نَظَرٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَى إِثْلِيهِ اجْتِهَادُهُ بِالْعِلْمِ
وَالْتَقْوَى لَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى وَلَا يَتَصَوَّرُ حَيْثُ وَقَعَ الرَّبَا بَيْنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ
لَأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسِمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ ، وَإِنَّمَا قُسِمَ عَلَيْهِمْ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ
النَّظَرَ لَوْ أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ التَّفَاضُلَ بَيْنَهُمْ أَوْ حَرَمَانَ بَعْضِهِمْ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ فَلَمْ
يَتَقَرَّرْ لَهُمْ مِلْكٌ فِي اللَّبَنِ وَلَا فِي غَيْرِهِ قَبْلَ دَفْعِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ انْتَهَى ، كَمَا فِي «
نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِكَلَامِ تَرْكْتَهُ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، وَأَمَّا
قَوْلُكُمْ وَهَلْ يَرْجِعُ لِلرَّجُلِ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْفِ فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ لَهُ جَمِيعُهُ الْآنَ
وَيَكُونُ وَقْفًا عَلَى أَوْلَادِهِ بَعْدَهُ إِنْ مَاتَ ، فَإِنْ انْقَرَضَ [ق / ٧٠٩] آخِرَ الْعَقَبَاءِ
رَجَعَ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٧) .

قال الخرشي : أى وكذلك لا يجوز قسم اللبن فى صروع الغنم أو غيرها لا قرعة ولا مراضاة
لأنه مخاطرة وقمار أى لأنه لبن بلبن من غير كيل وظاهره المنع سواء كان متفقا كلبن بقر وبقر
أو مختلفا كلبن غنم وبقر إلا أن يفضل أحدهما الآخر بأمر بين على وجه المعروف وكان إذا
هلك ما بيد هذا رجع فيما بيد صاحبه فذلك جائز لأن أحدهما تركه للآخر فضلا بغير معنى
القسم كما فى « المدونة » . « حاشية الخرشي » (١٩٣/٦) .

[لِلْأَقْرَبِ] (١) فَقَرَاءَ عُصْبَةَ الْمُحْبَسِ (٢) إِلَخْ .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَضْنٍ جَمِيعٍ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْفِ يَرْجِعُ الْآنَ لِلرَّجُلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَقَفًا وَعَلَى أَوْلَادِهِ بَعْدَهُ قَوْلَ الرُّسَالَةِ : (وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيهِ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ بَقِيَ) (٣) مِنْهُمْ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » غَيْرَ مَا مَرَّةً وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ (مَخ) (٤) فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ ...) (٥) إِلَخْ وَلَفْظُهُ : وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ) نَحْوَ عَلَى فُلَاتٍ وَعَقْبُهُ فَهَذَا إِنْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ فَلَهُ جَمِيعُ الْغَلَّةِ قَالَهُ فِي « التَّوْضِيحِ » وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٢) [٢] سَوَّالٌ : عَنْ مَاشِيَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى رَجُلٍ وَمَاتَ وَتَرَكَهَا بِيَدِ ابْنَتَيْنِ وَلَا عَقَبَ لَهُ سِوَاهُمَا وَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ أَوْلَادٍ ، وَالثَّانِيَةِ مَا زَالَتْ مَوْجُودَةً وَلَا ذُرِّيَّةَ لَهَا وَطَالَ عَهْدُ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ حَتَّى جُهِلَ مَالِكُهُ الَّذِي أَوْقَفَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ أَجْرَى كَلَامَهُ فِيهِ هَلْ هُوَ مُعَمَّرٌ أَوْ مُعَقَّبٌ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي بَعْضِ فِتَاوَيِ بَعْضِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَعْمَرَ بْنِ أَقِيَتِ وَالرَّحِمِ وَنَصُّهُ وَسُئِلَ عَنْ حَبْسٍ يُوجَدُ بِأَيْدِ أَوْلَادِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ ، وَمَاتُوا وَلَمْ يَتْرُكْ الذَّكَوْرُ أَوْلَادًا وَتَرَكَ الْإِنَاثُ أَوْلَادًا هَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ لِلْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ أَوْ يَكُونُ لِلْأَوْلَادِ الْبَنَاتِ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْحَبْسِ فَغَايَتُهُ أَنَّهُ جُهِلَ مَصْرِفُهُ فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ فِي الْقَدِيمِ ، ثُمَّ لَمْ يَدْرِ مَصْرِفَهُ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ

(١) فِي الْأَصْلِ : لِلْقُرْبَاءِ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٥٢) .

(٣) انْظُرْ : « الرِّسَالَةُ » (ص/ ٢٣٠) .

(٤) انْظُرْ : « حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ » (٧/ ٩١) .

(٥) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٥٢) .

لِلْفُقَرَاءِ ، وَنَزَلَتْ بِقَفْصَةٍ فِي أَيَّامِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ بِنْدَارِ الْمُرَادِيِّ الْمَعْرُوفِ فَحُكِمَ بِذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمَسَّالَتُنَا أَبْلَغُ وَأَجْدَرُ فِي الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ مِنَ السُّؤَالِ الْمُجَابِ عَنْهُ بِهِ كَمَا لَا يَخْفَى وَحِينَئِذٍ فَمَا بَيَّدَ أَوْلَادُ الْهَالِكَةِ مِنَ الْوَقْفِ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ وَقَفًا مِنْ جِهَةِ فَقْرِهِمْ كَمَا يَعْرِفُ فَقَرَقَهُمْ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ وَكَذَلِكَ مَا بَيَّدَ خَالَتَهُمْ مِنْهُ يَرْجِعُ وَقَفًا عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً لَأَنَّهَا فَقِيرَةٌ بِالطَّبْعِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ .

(١٩٢٣) [٣] سَوَّالٌ : عَنْ الْوَقْفِ هَلْ تَلْزِمُهُ الْمُدَارَةُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الشَّرِيفُ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ عَنْ مُدَارَةِ الْوَقْفِ هَلْ هِيَ مِنْ غُلَّتِهِ أَوْ عَلَى الْوَاقِفِ أَوْ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا مِنْ غُلَّتِهِ فَمَا بَيَّانُ الْوَجْهِ الْمُتَوَصَّلِ بِهِ إِلَى ذَلِكَ وَهَلْ تُؤَدِّي مِنْ رِقَابِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ مُدَارَةَ الْوَقْفِ مِنْ غُلَّتِهِ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ صَاحِبُ « الْمُخْتَصَرِ » بِقَوْلِهِ : (كَأَرْضٍ مُوظَّفَةٍ إِلَّا مِنْ غُلَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ) ^(١) وَكَيْفِيَّةً أَخَذَهَا مِنَ الْغُلَّةِ ظَاهِرَةٌ وَهُوَ أَنَّهُ يُخَيَّرُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ وَيُخْرِجَهُ مِنْ مَالِهِ وَيَأْخُذَ جَمِيعَ الْغُلَّةِ أَوْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَوْ مِنْ ثَمَنِهَا أَوْ يَأْخُذَ الْفَضْلَ إِنْ فَضَّلَ شَيْءً كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ : وَأَخْرَجَ السَّاكِنَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ السُّكْنَى إِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِيُكْرَى لَهُ ، أَمَّا إِنْ صَلَحَ فَلَا يَخْرُجُ فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الْخِيَارَ بَيْنَ أَنْ يَصْلُحَ أَوْ يَخْرُجَ أَوْ يُكْرَى لَهُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ نَفَقَةَ الْحَيَوَانِ الْمَوْقُوفِ كإِصْلَاحِ الْعَقَارِ فِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا يَبْدَأُ بِهِ مِنَ الْغُلَّةِ وَمُدَارَتِهِ كَنَفَقَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ فَلَا أَخَذَ مِنْ عَيْنِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِنْتِلَافِهِ ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَنْعِ بَيْعِ الْقَاضِي

الْحَبْسِ لِإِصْلَاحِهِ فَكَيْفَ بِهِذَا ؟

وَأَعْلَمُ أَنَّ لَبَنَ الْحَيَوَانِ الْوَقْفَ مِمَّا يَتَعَذَّرُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِلَّا إِذَا عَدِمَ مِنَ الضَّرُوعِ وَإِلَّا فَيُبَاعُ جُزْأً أَوْ كَيْلًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَلِّهَا . انْتَهَى وَفِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ » : إِنَّ الْوَقْفَ يَبَاعُ لِلْجُلِّ الْمُدَارَاةِ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ وَلَمْ يَتَطَوَّعْ أَحَدٌ بِهَا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٤) [٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرَةً عَلَى وَلَدِهَا ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْ الْبَقَرَةُ مَرَّتَيْنِ وَجَدَتْ قَلِيلَةَ الدَّرِّ لَا تَكْفِي وَلَدَهَا ، بَاعَهَا أَبُو الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ زَوْجُ الْمُحْبَسَةِ لِلْجُلِّ ذَلِكَ ، مُعْتَقِدًا أَنَّ فِي بَيْعِهَا مَصْلَحَةً فَلَمَّا مَكَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي صَلَحَتْ ذُرِّيَّتُهَا ، وَطَالَ الزَّمَانُ حَتَّى عَقِبَتْ بَنَاتٌ هَلْ هَذَا الْبَيْعُ نَفَذٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ نَافِذٌ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَيْعُ مَا لَا يُتَفَعُّ بِهِ)^(١) .

(مَخ) (٢) : الْمَنْفِي هُوَ النَّفْعُ الْمَقْصُودُ لِلْوَقْفِ وَلَكِنْ يُتَفَعُّ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ انْتَهَى .

وَدَاخِلٌ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ عَاطِفًا عَلَى الْبَيْعِ : (وَمَا كَبُرَ مِنَ الْإِنَاثِ)^(٣) وَانْقَطَعَ لَبْنُهَا .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ قَلِيلَةُ الدَّرِّ لَا تُرَبَّى وَلَدَهَا وَلَا تَرَاعِي لِكَثْرَةِ لَبْنِهَا بَعْدَ الْبَيْعِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مُرَاعَاةِ الضَّوَارِي كَمَا نَصَّ عَلَيَّ ذَلِكَ أَثْمَتًا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٥) [٥] سُؤَالَ : عَنْ حَبْسِ رَجَعَ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا يَوْمَ الْمَرْجِعِ مِنْ أَقْرَبِ فُقَرَاءِ عُسْبَةِ الْمُحْبَسِ ، ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٢) حاشية الخرشى (٧/٩٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

يَخْتَصُّ بِهِ الْأَقْرَبُ الْمَوْجُودُ مِنْ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ الْأَقْرَبُ مِنْ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ الْمَوْجُودُ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَعَهُ مَنْ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْعَصْبَةِ الْمُسَاوِي لَهُ فِي الدَّرَجَةِ وَأَكْرَى غَيْرُهُ فَفِي فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ ^(١) : عَنْ مَالِكٍ مَنْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ حَبْسٌ عَلَى وَلَدِي وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا مَرْجِعًا فَهِيَ مَوْقُوفَةٌ لَا تَبَاعُ وَلَا تَوْهَبُ ، وَتَرْجَعُ بَعْدَ انْقِرَاضِهِمْ حَبْسًا عَلَى أَوْلَى النَّاسِ بِالَّذِي حَبَسَ يَوْمَ الْمَرْجِعِ إِنْ كَانَ حَيًّا ، وَقَالَ فِي « السَّامِلِ » : وَعَلَى التَّائِيدِ تَرْجَعُ حَبْسًا عَلَى عَصْبَتِهِ يَوْمَئِذٍ .
وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ وَأَمْرَاهُ لَوْ رَجَلَتْ عَصْبَةٌ) ^(٢) .

التَّائِي : الْأَقْرَبُ يَوْمَ الْمَرْجِعِ عَلَى الْمَشْهُورِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٦) [٦] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَرْجِعِ هَلْ يَسْتَوِي فِيهِ الْعَاصِبُ وَالنِّسَاءُ الْمُسَاوِيَاتُ لِلْعَاصِبِ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ الضِّيقِ كَابْنٍ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ مَثَلًا ، أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَاصِبُ ، وَهُوَ الْأَبْنُ الْمَذْكُورُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ دُونَهُنَّ فِي الضِّيقِ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتُهَا لَا تَدْخُلُ مَعَ الْعَاصِبِ الْمُسَاوِي لَهَا فِي الدَّرَجَةِ فِي الْمَرْجِعِ فِي حَالَةِ الضِّيقِ ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ السَّعَةِ فَتَدْخُلُ مَعَهُ فِيهِ وَتَأْخُذُ مَعَهُ بِالسَّوِيَّةِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ مِنْهُ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِهِ دُونَهُ فِي حَالَةِ الضِّيقِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (فَإِنْ ضَاقَ قَدَمُ الْبَنَاتِ) ^(٣) ، هَذَا الَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُتِيطِي وَأَبْنُ هَارُونَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ التَّغْوِيلُ عَلَيْهِ ، انْظُرْ : (عَج) وَ « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ »

(١) انظر : « المدونة » (١٥/١٠١) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

انتهى ، والله تعالى أعلم .

(١٩٢٧) [٧] سؤال : عَنْ كَيْفِيَّةِ قِسْمَةِ غَلَّةِ الْحَبْسِ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَيْكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ مِنْ رُؤُوسِ الْحَيَوَانِ أَوْ يَكُونُ عِنْدَ مَنْ يَقْسِمُ عَلَيْهِمُ الْغَلَّةَ إِنْ أُمِكنَ ، وَمَا الْحُكْمُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ ؟

جوابه : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْهَاشِمِ الْعَلَاوِي فِي « نَوَازِلِهِ » : فَإِنْ ذَهَبَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِمْ إِلَى قِسْمَةِ الْاِغْتِلَالِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِهَا فَإِنَّهُمْ يَقْتَسِمُونَ اللَّبَنَ فِي الضَّرُوعِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي إِبَانِهِ وَلَا يَقْتَسِمُونَهُ قَبْلَ الْإِبَانِ وَلَا بِالْجُزَافِ فِي الضَّرُوعِ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنِ أَنْظَرِ التَّتَائِي فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَالْيُرْزُلَى فِي الْأَحْبَاسِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : ([أَوْ] ^(١))
لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنِ (^(٢)) قَالَ (مَخ) ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ ؛
وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي ضُرُوعِ الْغَنَمِ أَوْ غَيْرِهَا لَا قِرْعَةً وَلَا مُرَاضَةً ،
وظَاهِرُ الْمَنْعِ سَوَاءً كَانَ مُتَّفَقًا كَلَبْنِ [بَقْرٍ وَ] ^(٤) بَقْرًا [مُخْتَلَفًا كَبَقْرٍ وَ] ^(٥)
غَنَمٍ إِلَّا أَنْ يُفْضَلَ أَحَدُهُمَا الْآخِرَ بِأَمْرٍ بَيْنَ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ ، وَكَانَ إِذَا هَلَكَ
مَا بِيَدِ هَذَا رَجَعَ فِيمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا تَرَكَهُ لِلْآخِرِ
[تَفْضُلًا] ^(٦) بِغَيْرِ مَعْنَى الْقَسْمِ كَمَا فِي « الْمُدُونَةِ » انْتَهَى .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » مَا نَصَّهُ وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ قِسْمَةِ مَنَافِعِ مَاشِيَةٍ

(١) فِي الْأَصْلِ : وَ .

(٢) مُخْتَصِرُ خَلِيلٍ (ص/٢٣٧) .

(٣) حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ (١٩٣/٦) .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) فِي (مَخ) : فَضْلًا .

الْوَقْفَ فِي الْبَادِيَةِ وَالْمَقْسُومَ عَلَيْهِمْ يَتَفَرَّقُونَ تَارَةً وَيَجْتَمِعُونَ أُخْرَى وَرَبَّمَا كَانَتْ الْمَنَافِعُ لَبَنًا .

جَوَابُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا كَانَ لَهُ نَازِرٌ مَوْكُولٌ بِاجْتِهَادِهِ فَإِنَّهُ يُقَسِّمُ اللَّبَنَ أَوْ غَيْرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى لَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى وَلَا يُتَصَوَّرُ حِينَئِذٍ وَقُوعَ الرِّبَا بَيْنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسِمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ وَإِنَّمَا قُسِمَ عَلَيْهِمْ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ النَّازِرَ لَوْ أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى التَّفَاضُلِ بَيْنَهُمْ أَوْ إِلَى حِرْمَانِ بَعْضِهِمْ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْمَاشِيَةُ مُحْبَسَةً عَلَى قَوْمٍ مَثَلًا وَاشْتَرَطَ الْمَالِكُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبَنِهَا وَجَعَلَهَا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَلَمْ يَكُلْ أَمْرَهَا إِلَى نَازِرٍ فَهَؤُلَاءِ يُعْتَبَرُ الرِّبَا [ق / ٧١٠] بَيْنَهُمْ حَيْثُ أَرَادُوا الْقِسْمَ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوا اللَّبَنَ عَلَى وَجْهِ الْإِشْرَاقِ قَبْلَ الْفَسْخِ فَإِنْ أَرَادُوا قِسْمَتَهُ فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ التَّحَرُّزِ عَنِ الدُّخُولِ فِيمَا لَا يَجُوزُ ، وَيَجْرِي فِي أَمْرِهِمْ مَا جَرَى فِي غَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِسْمُ اللَّبَنِ فِي الضَّرُوعِ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي تَقْيِي مِنَ الرِّبَا ، لِأَنَّ النُّصُوصَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي بَيَانِ حُكْمِ قِسْمِ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ بَيْنَ فِي الْحَبْسِ وَغَيْرِهِ فِيمَا أَعْلَمُ انْتَهَى . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِسْمَتُهَا إِلَّا لَبَنُهَا وَمَعَ التَّفَاضُلِ الْبَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ ، وَكَانَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ فِيمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٨) [٨] سَوَالٌ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لغيرِهِ مَاشِيَةً مِنْ

الْحَبْسِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ : (لَا مَالِكَ انْتِفَاع) ^(١) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ

كُتِبُ يَنْتَفِعُ بِهَا فَهَلْ إِعَارَتْهَا لِغَيْرِهِ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعَارَتْهَا ، وَأَمَّا إِنْ أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا لِنَتْفَاعِ النَّاسِ بِهَا فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كِتَابًا يَنْتَفِعُ بِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَيَّ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ ، وَمِنْ جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لَا عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِلْبُرْزُلِيِّ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٩) [٩] سَوَّالٌ : عَمَّا فَضَّلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَبْسِ عَنِ النَّزْوِ هَلْ يُرَاضِي

لِلْحَمْلِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فَضَّلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَبْسِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِمْ مِنْ سَقْيِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْبَثْرِ وَالرَّحِيلِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَا فَضَّلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَبْسِ عَنِ النَّزْوِ لَا يُرَاضُ لِلْجُلِّ الْحَمْلِ عَلَيْهِ وَنَحْوِهِ حَيْثُ لَمْ يُنْصَ عَلَى ذَلِكَ الْوَاقِفُ فِي أَصْلِ الْحَبْسِ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ بِهِ مَا قَالَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ « جَامِعُ الْأَمَّهَاتِ » ^(١) وَنَصُّهُ : (وَيُبَاحُ ذُكُورُهَا الْفَاضِلَةُ عَنْ إِضْرَابِهَا فِي إِنْاثٍ) ^(٢) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْبَيْعِ : (وَفَضْلُ الذُّكُورِ ، وَمَا كَبُرَ مِنَ الْإِنْاثِ) ^(٣) وَلَا يُرَاضُ أَيْضًا لِسَقْيِ مَاشِيَةِ الْمُحْبَسِ لِأَنَّ سَقْيَهَا مِنْ جُمْلَةِ نَفَقَتِهَا وَفِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ » مَا نَصُّهُ : وَأَمَّا نَفَقَةُ الْحَيَوَانِ الْمُحْبَسِ كَالْبَقَرِ مَثَلًا وَمَا يَنْوِبُهُ مِنَ الْمَغَارِمِ فَفِي غُلَّتِهِ ، ثُمَّ الْفَاضِلُ عَنْ مُؤْنَتِهِ يُقَسَّمُ النَّظَرُ عَلَى حَسَبِ مَا أُثْبِتَتْهُ السَّنَةُ فِي ذَلِكَ أَوْ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهَا أَنْ يَقُومَ بِذَلِكَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ذَلِكَ . انْتَهَى .

(١) جامع الأمهات (ص/٤٥٢) .

(٢) نص الكلام هكذا : « وبإباح فضل ذكورها عن ضوابطها في إناث » .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

وَالْحَاصِلُ : أَنْ يَبْدَأَ بِنَفَقَتِهِ مِنْ غُلَّتِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَطَوَّعْ أَحَدٌ بِهَا ، وَلَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ عَدَمَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا مِنَ الْغُلَّةِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ صِحَّةَ الْوَقْفِ وَبُطْلَانَ شَرَطِ الْوَاقِفِ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ عَدَمُ بَدْءِ بِإِصْلَاحِهِ أَوْ بِنَفَقَتِهِ) (١) اِنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٣٠) [١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ بِقَرَّتِي حَبْسٌ عَلَى فُلَانٍ وَعَيْنُهُ وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَرْجِعُ هَذَا الْحَبْسُ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ أَوْ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلْمُحْبَسِ أَوْ وَرَثَتِهِ كَالْعُمَرَى ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا وَقْفٌ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْعَقَبِ إِلَّا بِنَصٍّ مِنَ الْمُحْبَسِ أَوْ بَعَادَةِ أَوْ عُرْفٍ ، وَإِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الْأَخْتِصَاصِ بِهَذَا الْمُعَيَّنِ الَّذِي مَاتَ ، فَالْنَّصُّ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا نَقَلَهُ (عَج) هَلْ هُوَ عُمَرَى فَيَرْجِعُ مِلْكًا لِمُحْبَسِهِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، أَوْ يَرْجِعُ لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ حَبْسًا ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ وَعَلَيْهَا افْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَرَجَّحَهَا (عَج) أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ قَوْلَ الْمَصْرِيِّينَ فِيهِمْ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ وَابْنُ وَهْبٍ ، وَقَدْ أَشَارَ أَيْضًا إِلَى تَرْجِيحِهِمَا الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي «نَوَازِلِهِ» بِقَوْلِهِ : أَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ عِنْدَ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ فَتَكُونُ هِيَ الرَّاجِحَةَ اِنْتَهَى ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَيُرَاعَى حِينَئِذٍ فِي الْآخِرِ نِيَّةُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي النِّكَاحِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَقَدَّمَ ابْنُ قَابَنَةَ فَعَمَّ فَجَرُّ قَابَنَةَ . . .) (٢) إلخ .

وَيَدْخُلُ أَيْضًا فِيهِ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَوْ كَانَتْ رَجُلًا كَانَتْ عَصْبَةُ لِلْمُحْبَسِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ حَبْسًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةٌ لَوْ رَحَلَتْ عَصَبَتْ) (٣) كَالْأَخَوَاتِ الشَّقَاتِ إِنْ كُنَّ أَوْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٢) مختصر خليل (ص/١١٠) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

لَأَبٍ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَالْجَدَّاتِ وَالْعَمَّاتِ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأُمِّ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهَا تَدْخُلُ انْتَهَى ، وَتُقَسَّمُ غُلَّتُهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ الذَّكَرِ كَالْأُنْثَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٠) [١١] سَوَّالٌ : عَنْ الْوَقْفِ الْمَعْقَبِ هَلْ يَدْخُلُ الْفَرْعُ فِيهِ مَعَ وُجُودِ

أَصْلِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَيْهِمَا عَلَى وَجْهِهِ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ صَرِيحًا كَقَوْلِ الْوَاقِفِ : الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ كَعَطْفِهِ بِثُمَّ وَنَحْوِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ فَرْعٌ مَعَ وُجُودِ أَصْلِهِ ، فَفِي « نَوَازِلِ » (عَج) مَا نَصَّهُ : وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ لَنَا مَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَى : وَقَفُ شَخْصٍ عَلَيَّ وَلَدِيهِ فَلَانٌ وَفُلَانٌ ثُمَّ عَلَيَّ أَوْلَادِهِمَا .

وَالثَّانِيَةُ : وَقَفُ شَخْصٍ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ .

فَأَمَّا الْأُولَى فَحُكْمُهَا أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدِيهِ يَنْتَقِلُ الْحُكْمُ إِلَيَّ أَوْلَادِهِ فَقَطْ دُونَ أَوْلَادِ أَخِيهِ بِنَاءً عَلَى مَا حَقَّقَهُ ابْنُ رُشْدٍ مِنْ أَنَّ التَّرْتِيبَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ كُلِّ أَصْلٍ وَفَرْعِهِ فَقَطْ لَا بَيْنَ جُمْلَةِ الْأَصُولِ وَجُمْلَةِ الْفُرُوعِ فَلَا يَسْتَحِقُّ فَرْعٌ مَعَ أَصْلِهِ وَلَا فَرْعٌ غَيْرُهُ مَعَ فَرْعِهِ ، بَلْ يَنْحَصِرُ اسْتِحْقَاقُ نَصِيبِ كُلِّ أَصْلٍ مَعَ فَرْعِهِ خَاصَّةً .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ الْوَقْفُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ، أَوْ عَلَيَّ وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ فَهَذِهِ مَسْأَلَةُ « التَّهْذِيبِ » وَابْنُ الْحَاجِبِ وَ « الْمُخْتَصَرُ » وَغَيْرُهُمْ ، وَحُكْمُهُمْ حُكْمٌ مِنْ حَبْسٍ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابُهُمْ كَمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي ابْنِ الْحَاجِبِ انْتَهَى كَلَامُهُ مَعَ حَذْفِ بَعْضِهِ ، وَأَشَارَ الْوَرَزَارِيُّ إِلَى مَسْأَلَةِ (عَج) الْأُولَى بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسَ عَلَيَّ أَوْلَادَهُ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى ثُمَّ مَاتَ بَعْضُ الْأَوْلَادِ وَتَرَكَ وَلَدَهُ وَأُخُوْتَهُ فَإِنَّ نَصِيبَ مَنْ مَاتَ لَوَلَدَهُ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ لِأُخُوْتِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْوَلَدُ مِنْ نَصِيبِ أَبِيهِ ، وَقَوْلُ الْمُحْبِسِ : الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلَ

يَحْبِبُ فَرْعَهُ فَقَطْ فَلَا يَدْخُلُ مَعَهُ وَلَا يَمْنَعُ فَرْعٌ غَيْرُهُ مِنْ نَصِيبِ أَبِيهِ، انْتَهَى .
 وَزَادَ (عبق) مَا نَصَهُ : وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَجِرْ الْعُرْفُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَيُعْمَلُ بِهِ
 لِأَنَّ الْأَفَاطَ الْوَاقِفِينَ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ انْتَهَى .

وَأَشَارَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ إِلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي « نَوَازِلِهِ »
 بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ حُبِسَ عَلَى رَجُلَيْنِ أَخَوَيْنِ مَثَلًا ، وَمَاتَ أَحَدُهُمَا هَلْ يَرْجِعُ
 نَصِيبُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ أَوْ عَلَى أَخِيهِ الْبَاقِي ؟ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْحَبْسَ لَا يَخْلُو مِنْ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهُ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِمَا دُونَ عَقَبَيْهِمَا وَحُكْمُهُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا
 يَرْجِعُ حَظُّهُ لِأَخِيهِ دُونَ وَرَثَتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِ وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ
 الْحَبْسِ فَنَصِيبُهُ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ بَقِيَ ، ثُمَّ إِنْ مَاتَ الْآخَرُ فَفِي رُجُوعِهِ مَرْجِعُ
 الْأَحْبَاسِ أَوْ مِلْكًا رَوَيْتَانِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى عَقَبَيْهِمَا عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ صَرِيحًا
 كَالطَّبَقَةِ الْعُلْيَا تَحْبِبُ السُّفْلَى ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَعَطْفِهِ بِشَمِّ وَنَحْوِهِ ، وَحُكْمُهُ أَنَّ
 حَظَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا لَوَرَثَتَهُ دُونَ أَخِيهِ عَلَى مَا حَقَّقَهُ ابْنُ رُشْدٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ
 عِنْدَهُمْ ، وَعَلَيْهِ دَرَجَ أَبُو الْمَوَدَّةِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » بِقَوْلِهِ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ مُخْتَصَرِهِ
 وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ) (١) .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى عَقَبَيْهِمَا بِوَجْهِ لَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ ،
 وَالْحُكْمُ فِيهِ اشْتِرَاكُ الْعَقَبِ مَعَهُمَا ، فَحَيْثُ أَنَّ مَنْ وَجَدَ مِنَ الْعَقَبِ حَيَاتَهُمَا
 يَدْخُلُ مَعَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ « الْمُخْتَصَرِ » فِي مَسْأَلَةِ وَلَدِ
 الْأَعْيَانِ ، وَفِي قَوْلِ أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابُهُمْ ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُ ذَلِكَ فِي جَوَابِ هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةِ خَشْيَةَ الإِطَالَةِ ، وَإِنْ أَرَدْتُ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا بِرُمَّتِهَا فَعَلَيْكَ « بِنَوَازِلِ عَج »

فَإِنَّهُ شَفِيَ الْغَلِيلَ فِيهَا جِدًّا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤١) [١٢] سَوَّالٌ : عَنْ شَخْصٍ حَبَسَ عَلَيَّ آخَرَ حَيَوَانًا وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَتْرِكْ مِنَ الْوَرِثَةِ إِلَّا ابْنَ أَخِيهِ وَقَبْضَ [ق / ٧١١] الْحَبْسِ فَهَلْ لَهُ حَقٌّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ ابْنَ الْأَخِ لَأَحَقُّ لَهُ فِي الْحَبْسِ مِنْ جِهَةِ الْمِيرَاثِ مِنْ عَمِّهِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ فَالْمُحْبَسُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَقَّبًا أَمْ لَا فَإِنْ كَانَ مُعَقَّبًا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مَرَّجَعَ الْأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ ...) (١) إلخ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَقَّبٍ فَفِيهِ خِلَافٌ هَلْ يَرْجِعُ مَرَّجَعَ الْأَحْبَاسِ وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ أَثْمَتْنَا أَوْ يَرْجِعُ مُلْكًا وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، فَفِي قِ عَنِ عِيَاضٍ ، وَإِنْ قَالَ : دَارُهُ حَبْسٌ عَلَيَّ فَلَانَ وَعَيْنَ شَخْصًا فَاخْتَلَفَ فِيهِ ، قَوْلُ مَالِكٍ هَلْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا لَا يَرْجِعُ مُلْكًا ، فَإِنْ مَاتَ فَلَانٌ رَجَعَتْ حَبْسًا لِأَقْرَبِ النَّاسِ فَالْحَبْسُ عَلَى سَنَةِ مَرَّجَعِ الْأَحْبَاسِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ رَجَعَتْ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : إِنَّمَا تَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مُلْكًا لِلْمُحْبَسِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمَرَى انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٢) [١٣] سَوَّالٌ : يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ : وَبَعْدُ فَالْجَوَابُ عَنْ مَسْأَلَةِ الْحَبْسِ : أَنَّ خُرُوجَ الْكَبِيرِ مِنَ الدَّارِ الْمَوْقُوفَةِ وَسُكْنَاهُ غَيْرُهَا لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى خُرُوجِ الْإِنْقِطَاعِ لَطُولِ مُدَّةِ خُرُوجِهِ وَلِحُضُورِهِ لِسُكْنَى الصَّغِيرِ بِهَا مِنْ وَجْهَتِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الدَّارِ بِلَا عَذْرِ ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي سُكْنَاهَا بَلِ الصَّغِيرُ أَحَقُّ بِسُكْنَاهَا ، وَلَوْ اسْتَغْنَى عَنْهَا فَفِي « حَاشِيَةِ عَج » عَلَيَّ « الرِّسَالَةِ » وَنَحْوَهُ أَيْضًا لِلتَّائِي عَلَيْهَا مَا نَصُّهُ : وَلَوْ خَرَجَ مِنْ سَكْنٍ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ السُّكْنَى خُرُوجَ انْقِطَاعِ سَقَطَ حَقُّهُ وَكَانَ مِنْ بَعْدِهِ أَوْلَى وَلَا فَلَا انْتَهَى ، وَأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السُّوَالِ : ثُمَّ صَارَا يُسْكَنَانِ (١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢) .

مِنْ شَاءَ فِي دَارِ الْحَبْسِ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنْ تَصَرُّفُهُمَا ذَلِكَ كَالْعَدَمِ لِعَدَمِ جَوَازِهِ لِهُمَا لِأَنَّ إِعَارَةَ الْحَبْسِ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا مَالِكَ انْتِفَاعٍ) ^(١) وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًّا ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَدُّ لَهُ عَلَيْهَا مِنْ حِينَ خُرُوجِهِ عَنْهَا إِلَى الْآنِ كَمَا لَا يَخْفَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَمْ يَخْرُجْ سَاكِنٌ لغيرِهِ إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ أَوْ [بَعِيدِ بَابٍ] ^(٢)) ^(٣) .

عج : يَضُرُّ فِيهِ الْانْقِطَاعُ بِقَرِينَةٍ تُفِيدُ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٣) [١٤] سُئِلَ : كَاتِبُهُ عَنْ وَقْفٍ رَجَعَ مَرَّاجِعَ الْأَحْبَاسِ لَانْقِطَاعِ الْجَهَةِ الْمُعَيَّنَةِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهَا وَلِلْوَاقِفِ مِنَ الْقُرْبَاءِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ عَصَبَةَ أَغْنِيَاءَ وَامْرَأَةً فَقِيرَةً لَوْ كَانَتْ رَجُلًا كَانَتْ مِنَ الْعَصَبَةِ أَيْضًا فَهَلْ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ بِالسُّوِيَّةِ أَوْ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَى الْعَصَبَةِ وَحَدَّهَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَى تِلْكَ الْمَرْأَةِ وَحَدَّهَا وَلَا مَدْخَلَ لِلْعَصَبَةِ فِيهِ لِأَنَّهُمْ أَغْنِيَاءُ وَالشَّاهِدُ لَذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَاءٍ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةً لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتْ) ^(٤) .

وَفُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : (لِأَقْرَبِ فَقَرَاءٍ ...) إِنْخُ ، أَنَّ الْغَنِيَّ مِنَ الْعَصَبَةِ الذُّكُورِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ .

قَوْلُهُ : (وَامْرَأَةً لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتْ) أَيُّ يَدْخُلُ فِي الْمَرْجِعِ كُلُّ امْرَأَةٍ لَوْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٢٧) .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

كَانَتْ رَجُلًا كَانَتْ عَصْبَةً كَالْعَمَّةِ وَالْأَخْتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَنَحْوِ، ذَلِكَ وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ قَرِيبَةً أَوْ بَعِيدَةً مِنَ الْوَاقِفِ كَانَتْ فَقِيرَةً أَوْ غَنِيَةً لِأَنَّهَا فَقِيرَةٌ بِالطَّبْعِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيَّ ذَلِكَ عَجَّ وَشَخ .

قَوْلُهُ : عَصَبَتْ ، أَيُّ وَإِنْ سَاوَتْ عَاصِبًا مَوْجُودًا كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَالشَّيْ وَالْمُتَبَطِّي وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا أَقْرَبَ مِنْهُ خِلَافًا لـ (ق) انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٤) [١٥] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ عَلَيْهِ خَالَتُهُ بَقَرَاتٍ وَمَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ مِنْ الْوَرَثَةِ إِلَّا وَالِدَهُ وَوَالِدَتَهُ وَوَالِدَتُهُ أُخْتُ الْمُحْبَسَةِ الْمَذْكُورَةِ ، هَلْ يَرْجِعُ الْوَقْفُ عَلَى أَبِيهِ أَوْ عَلَى أُمِّهِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلْمُسَبَّةِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « ق » (١) وَنَصُّهُ : أَبُو عَمْرٍ : مِنْ حَبَسَ عَلَى رَجُلٍ بَعْنِيهِ وَلَمْ يَقُلْ عَلَيَّ وَلَدَهُ وَلَا جَعَلَ لَهُ مَرْجِعًا فَاخْتَلَفَ فِيهِ [عَنْ (٢) مَالِك] ، قَالَ أَصْحَابُهُ الْمَدَنِيُّونَ : يَنْصَرِفُ لِرَبِّهِ [مَلَكًا] (٣) ، وَقَالَ الْمَصْرِيُّونَ : لِأَقْرَبِ النَّاسِ [إِلَيْهِ نَسَبًا] (٤) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَنَحْوُهُ « لِلْمَعْيَارِ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِذَا قَالَ حُبْسَ عَلَيَّ وَلَدَ زَيْدٍ وَعُمَرُ وَعَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ كَانَ هَذَا التَّخْصِصُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنُهُ وَسَمَاهُ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ وَمَوْفُوقًا عَلَيْهِمْ لَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعَدِّيَهُ الْمُحْبِسُ بِلَفْظٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ حُبْسٌ عَلَى أَعْيَانٍ ، وَلَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمَرَى أَوْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَرْجِعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ لَيْسَ بِمُعَقَّبٍ وَمَرْجِعُهُ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ رِوَايَةِ الْمَصْرِيِّينَ مِنْ كَوْنِهِ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَى أَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْوَاقِفِ

(١) التاج والإكليل (٦/ ٣٠) .

(٢) فِي (ق) : قَوْل .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ق) .

(٤) فِي (ق) : صَبَا .

أَوْ عَلَى امْرَأَةٍ لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتْ ، وَعَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَيَّ وَالذَّهْنُ الْمَذْكُورَةُ
لَأَنَّهَا هِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلْمُحْبَسَةِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ كَمَا فِي السُّؤَالِ ، وَلَوْ كَانَتْ عَتِيَّةُ
لَأَنْتَهَضَا فَقِيرَةً بِالطَّبْعِ كَمَا فِي (مَخ) ^(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَامْرَأَةٌ لَوْ
رَحَلَتْ عَصَبَتْ) ^(٢) وَالْمَدْنِيِّينَ مِنْ كَوْنِهِ يَرْجِعُ مَلِكًا لَوَرَثَةِ الْوَاقِفَةِ الْمَذْكُورَةِ

(١) حاشية الخرشي (٩١/٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

قال الخرشي : المشهور أن الحبس المؤبد إذا انقطعت الجهة التي حبس عليها ، وشرط صرفه لها
وتعذر ذلك يرجع حبساً لأقرب فقير من عصبة الواقف ، يستوى فيه الذكر والأنثى ، ولو كان
الواقف شرط في أصل وقفه للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المرجع ليس فيه شرط ويدخل في
المرجع كل امرأة لو كانت رجلاً كان عصبة كالعمة ، والأخت ، وبنات الأخ ، وبنات المعتق ،
فإن لم يكن للمحبس يوم المرجع عصبة فإنه يرجع للفقراء والمساكين ، وقوله : لأقرب فقراء
عصبة المحبس ، أى نسباً أى ولاء بدليل ما يأتى من أن بنت المعتق تدخل في المرجع ويراعى
في الأقربىة الترتيب المذكور في الوصية ، وهو كالترتيب المذكور في النكاح الذى أشار إليه
بقوله وقدم ابن فابنه ، إلخ . وأشار في الوصية إلى شئ منه بقوله : فيقدم الأخ وابنه على
الجد وكلامه هنا يشمل عصبته وعصبة عصبته لأن كلاهما عصبة إذ عصبة العصبية عصبة
كما أشار إليه في التوضيح ، وقوله : ورجع ، أى وقفاً يتفعول به انتفاع الوقف ولا يدخل
الواقف في المرجع ولو فقيراً وقوله : ورجع ، أى : الحبس المؤبد وأما المؤقت فسيأتى في قوله
وعلى اثنين وبعدهما على الفقراء إلخ وقوله : ورجع أى إذا كان على جهة معينة ، وأما على
جهة غير معينة كالفقراء فلا يمكن انقطاعه وعلى مسجد معين مثلاً وتعذر صرفه صرف في
مثله كما يأتى ، وفي كقنطرة لم يرج عودها في مثلها وإلا وقف ، قوله : وامرأة معطوف على
أقرب ، لأن ظاهر كلامهم أن كل امرأة لو رجلت عصبت تدخل كانت قريبة أو بعيدة كانت
فقيرة أو لا لأنها فقيرة بالطبع ، وحيث فلا يعطى هذا المعنى إلا عطفه على أقرب ولا تعطفه
على فقراء لأنه يفيد أنها لا بد أن تكون قريبة وهو خلاف ظاهر كلامهم ، ولا على عصبة
لأنه فاسد إذ التقدير لأقرب فقراء امرأة وهو غير مستقيم لأن الكلام في المرأة نفسها لا في
الأقرب إليها ، قوله : رجلت عصبت ، أى : مع بقاء من أدلت به على حاله من غير تغيير ،
فتخرج بنت البنت ، وبنت العمة ، لأن البنت على خالتها ليست عصبة والعمة كذلك ولا
تكون عصبة إلا بفرضها رجلاً واعلم أن المرأة التي لو رجلت عصبت لا تدخل في المرجع مع
العاصب إلا إذا كانت أقرب منه لا إن ساوته خلافاً لما فهمه القرافى في قوله : (فإن ضاق =

الْحَافِظُ الْأَعْمَشُ فِي نَوَازِلِهِ ؛ وَأَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ فَلَا خِلَافَ أَنَّ رَوَايَةَ الْمَصْرِيِّينَ مُقَدِّمَةٌ عِنْدَ شَيْخِ الْمَذْهَبِ فَتَكُونُ هِيَ الرَّاجِحَةُ إِلَّا أَنْ يَعْضِدَ رَوَايَةَ الْمَدَنِيِّينَ مَا يَقْدُمُهَا مِنْ عُرْفٍ أَوْ إِصْرَارٍ فَذَلِكَ يُوجِبُ تَقْدِيمَهَا ، وَعَلَى أَيِّ الرَّوَايَتَيْنِ وَقَعَ الْحُكْمُ فَهُوَ حَقٌّ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ مَلَامِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ : عَمَّنْ عِنْدَهُ حَبْسٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُهُ هَلْ يُنْفَقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكَ مِنَ الْجُوعِ جَازَ لَهُ بَيْعُهُ فِي النَّفَقَةِ ، فَفِي « نَوَازِلِ الْمُعْيَارِ » : وَسُئِلَ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ سَيِّدِي عَلِيُّ ابْنُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَرْضٍ مُحْبَسَةٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ لِعَيْشِهِمْ لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الْخِصَاصَةِ وَالْحَاجَةِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنْ يَبْعَ أَرْضَ الْمَسَاكِينِ عَلَيْهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ وَحَيَاةُ أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ بَقَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ هَلَاكِهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ انْتَهَى ، تَأَمَّلْ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٥) [١٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَبَسَ مَاشِيَةً عَلَى بَنَاتٍ وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ ، وَصَرَفَ غَلَّتَهَا فِي مَصَالِحِهِ وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَبْطُلُ الْحَبْسُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْحُوزِ الْحُكْمِيِّ حَيْثُ كُنَّ فِي حَجَرِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا الْمَحْجُورَةُ) ^(١) إِذَا أَشْهَدَ وَصَرَفَ الْغَلَّةَ وَلَمْ

= قدم البنات) راجع لقوله ورجع ، إلخ أى : فإن ضاق الحبس الراجع عن الكفاية للغلة

الثانية قدم البنات وظاهره أن البنات هنا لهن خصوصية على بقية الإناث لقوتهن دون

الأخوات والعمات ونحو ذلك ، وإلا لقال : وقدم الإناث فيكون أعم لا عن الاستيعاب فإنه

لا يمكن بحال لأنه لو لم يكن فيه إلا درهم واحد أخذناه واشترينا به سمسمًا مثلاً وأوعبناهم

« حاشية الخرشي » (٩١/٧) .

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

تَكُنْ دَارَ سُكْنَاهُ .

قَوْلُهُ : وَصَرَفَ الْغَلَّةَ أَيِ ثَبَتَ أَنَّهُ صَرَفَ الْغَلَّةَ عَلَى الْمَحْجُورِ وَاحْتَمَلَ صَرَفَهَا أَيِ كُلِّهَا أَوْ جُلَّهَا ، وَأَمَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ نَفْسِهِ فَالْوَقْفُ بَاطِلٌ كَمَا فِي شَرْحِهِ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدَنَا عَلَى بُطْلَانِ الْوَقْفِ وَالْحَالَةِ كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجَرِهِ فَالْوَقْفُ بَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ الْحُوزِ الْحِسِّيِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الرِّسَالَةِ بِقَوْلِهِ وَلَا تَتِمُّ مَنَفَعَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَمْ يَحْزُهُ كَثِيرٌ وَقَفَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ سَفِيهًا قَبْلَ فَلْسِهِ أَوْ مَوْتَهُ أَوْ مَرَضِهِ) (١) أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٦) [١٧] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَقْفِ : (وَبَطُلَ عَلَى مَعْصِيَةِ) (٢) هَلْ بَيْنَهُ تَعَارُضٌ مَعَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ نَصَرَانِي) أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا إِذِ الْأَوَّلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَعْصِيَةِ كَشْرَبِ خَمَرٍ وَنَحْوِهِ فَلِذَا بَطُلَ ، وَالثَّانِي : فِي الْوَقْفِ عَلَى الْقُرْبَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَلِذَلِكَ صَحَّ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالنَّصْرَانِي الذِّمِّيِّ لَا الْحَرَبِيِّ .
قَوْلُهُ : (وَإِنْ نَصَرَانِي) مُفْرَعٌ عَلَى صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى الذِّمِّيِّ كَمَا تَقَرَّرَ فِي قَوْلِهِ : (كَمَنْ سَيُولَدُ وَذِمِّيٌّ) أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٧) [١٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ : هَذَا وَقْفٌ عَلَيَّ وَلَدِي أَوْ أَوْلَادِي هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ « ق » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ ، فَإِذَا قَالَ الْمُحْسِنُ : حَبَسْتُ عَلَى وَلَدِي أَوْ عَلَى أَوْلَادِي ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ فَيَكُونُ الْحَبْسُ عَلَى أَوْلَادِهِ دُنْيَا الذَّكَرَانِ وَالْإِنَاثِ وَعَلَى أَوْلَادِ بَنِيهِ الذَّكَرَانِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) باختصار .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

الْأَوْلَادُ الْبَنَاتِ عَلَيَّ مَذْهَبِ مَالِكٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيَّ أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا مِيرَاثَ لَهُمْ
انْتَهَى كَلَامُهُ .

قُلْتُ : وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ وَنَصَّهُ بَعْدَ حَذْفِي أَوَّلَ
كَلَامِهِ : ابْنُ رُشْدٍ : وَلَكِنِّي أَوْ أَوْلَادِي فَقَطْ يَخْصُّ بَوَلَدَهُ ، وَكَوْ بَوَاسِطَةٍ لَيْسَتْ
أُنْصِي هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَكُلُّ أَصْحَابِهِ ، وَعَمَّمَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ
فِي الْجَمِيعِ ، وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ فِي تَحْيِيسِهِ عَلَيَّ وَلَكِنَّهُ إِلَّا وَلَكِنَّهُ لَصَلْبِهِ ذُكُورُهُمْ
وَأَنَّهُمْ قَالَهُ غَيْرُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَعَلَى سَمَاعٍ أَصْبَغَ اخْتِصَّ بِذُكُورٍ وَلَكِنَّهُ فَقَطْ ثُمَّ
لَحِصَى الْمَسْأَلَةَ فَقَالَ : قُلْتُ : فَفِي قَصْرِ لَفْظٍ وَلَكِنَّهُ ، وَجَمَعَهُ عَلَيَّ ذُكُورِ صَلْبِهِ
أَوْ مَعَ إِنَائِهِمْ أَوْ مَعَ وَلَدِ ذُكُورِهِمْ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، رَابِعُهَا : هَذَا مَعَ وَلَدِ الْبَنَاتِ
انْتَهَى . إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ مَشْهُورُهَا هُوَ الَّذِي
اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ « ق » وَصَدَّرَ بِهِ ابْنُ عَرَفَةَ ، وَقَالَ إِنَّهُ قَوْلُ مَالِكٍ وَكُلُّ أَصْحَابِهِ
انْتَهَى . قَالَ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ أَيْضًا : وَعَلَى الْمَشْهُورِ ، فَفِي دُخُولِ الْوَلَدِ مَعَ ابْنِهِ
فِي تَسْوِيَةِ الْأَبْنَاءِ بِالْأَبَاءِ وَتَبَدُّثِ الْأَبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمْ ثَالِثُهَا : يَبْدَأُ مَنْ دَخَلَ
بِالنِّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ لَا مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِهِ ، وَلَا مَنْ
دَخَلَ بِالنِّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِهِ .

وَرَابِعُهَا : يَبْدَأُ مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ وَمَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ
عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ لَا مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ
أَضْعَفُهَا لِأَنَّ نِسْبَةَ النَّصِّ لِلنِّصِّ كَنِسْبَةِ الْمَعْنَى لِلْمَعْنَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَبَيَّانُ هَذَا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ مُتَفَرِّعَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ .

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : يَسْتَوِي الْوَلَدُ وَلَكِنَّهُ فِي غَلَّةِ الْحَبْسِ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمَا أَمْ لَا ؟

الثَّانِي : يَبْدَأُ بِالْوَالِدِ عَلَيَّ وَلَكِنَّهُ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمَا .

الثَّالِثُ : يَبْدَأُ مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالنِّصِّ كَقَوْلِ الْوَاقِفِ : هَذَا

وَقَفُّ عَلَيَّ وَلَدِي وَوَلَدَ وَلَدِي ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ فَالْوَلَدُ يُقَدِّمُ عَلَيَّ وَلَدَهُ لِأَنَّ
الْوَلَدَ دَخَلَ بِالنَّصِّ وَوَلَدَهُ إِنَّمَا دَخَلَ بِالْمَعْنَى ، وَلَا يُقَدِّمُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَيَّ
مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ كَقَوْلِ الْوَاقِفِ : هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ وَلَدِي وَوَلَدَ وَلَدِي فَأَوْلَادُ
الْأَوْلَادِ دَخَلُوا مَعَ آبَائِهِمْ بِالنَّصِّ وَلَا يُقَدِّمُ مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ
بِالْمَعْنَى ، كَقَوْلِ الْوَاقِفِ هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ وَلَدِي وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ فَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ
إِنَّمَا دَخَلُوا بِالْمَعْنَى ، لَا يُقَدِّمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَيَّ أَحَدٍ .

وَالْقَوْلُ : الرَّابِعُ : يَبْدَأُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى ، وَيُقَدِّمُ مَنْ
دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ كَقَوْلِ الْوَاقِفِ : هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ وَلَدِي وَوَلَدَ
وَلَدِي فَالْوَلَدُ وَوَلَدَهُ دَاخِلَانِ بِالنَّصِّ غَيْرَ أَنَّ الْوَلَدَ يُقَدِّمُ عَلَيَّ وَلَدِهِ ، وَلَا يُقَدِّمُ مَنْ
دَخَلَ بِالْمَعْنَى ، انْتَهَى .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ قَالَ الْوَاقِفُ : هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ أَوْلَادِي فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَهِيَ
الْمَسْأَلَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ « الْمَعْيَارِ » إِذَا قَالَ : حُبْسَ عَلَيَّ وَلَدِي زَيْدٌ وَعُمَرُ
وَعَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ ، كَانَ ذَا التَّخْصِصِ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنُهُ وَسَمَاهُ مَنْ وَلَدَ
الصُّلْبِ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعَدِّيَهُمُ الْمُحْبِسُ بِلَفْظٍ
غَيْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ حُبْسٌ عَلَيَّ أَغْيَانٍ ، لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحُبْسُ إِلَى الْمُحْبِسِ
مِيرَاثًا كَالْعُمَرَى ، أَوْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَيَّ الْخِلَافِ فِي الْمَرْجِعِ ، انْتَهَى ،
أَنْظَرُ نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٨) [١٩] سَوْأَلٌ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » وَابْنُ عَرَفَةَ : إِنَّ الْحَبْسَ
إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهَبَةِ يَكُونُ سَكْنَى أَوْ عُمَرَى
إِلَى مُدَّةٍ ، ثُمَّ خَرَجَهَا إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَعْتَصِي ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَقْيِيدِهِ عَلَيَّ « الْمُدُونَةِ » قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى
الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِ ابْنُ يُونُسَ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : يُرِيدُ إِذَا حُبِسَ عَلَيْهِ وَعَلَى

عَقِبَهُ لَمْ يَعْتَصِرْ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ وَكْدِ الْوَلَدِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَحْدُودًا بِمَدَّةٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مُلْكًا فَإِنَّهُ يَعْتَصِي لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْهَبَةِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٩) [٢٠] سُئِلَ : عَنْ حُكْمِ شَخْصٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لِاثْنَيْنِ مِنْهُنَّ أَبْنَاءُ ، وَتَرَكَ مَالًا فِيهِ حَبْسٌ ، وَتَرَكَ الْحَبْسَ عِنْدَ بَنَاتِهِ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ أَخَوَيْهِ وَلَهُ أَبْنَاءُ ، وَالْبَتَانِ اللَّتَانِ لَهُمَا ذُرِّيَّةٌ ، هَلِ الْحَبْسُ بَيْنَ الْأَخِ وَأَبْنَاءِ أَخِيهِ ، وَالْبِنْتِ وَأَبْنَاءِ أُخْتِهَا ، أَوْ لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَقَّبًا أَمْ لَا ، فَإِنْ كَانَ مُعَقَّبًا فَتَكُونُ غَلَّتُهُ وَمَنْفَعَتُهُ لِبَنَاتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ خَاصَّةً وَلَا مَدْخَلَ لِأَوْلَادِهِنَّ فِيهِ عَلَيِ الْمَشْهُورِ ، فَفِي « ق » ^(١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ : لَا فَرْقَ عِنْدَ [أَحَدٍ مِنْ] ^(٢) الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ لَفْظَ الْعَقْدِ وَالْوَلَدِ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قَالَ الْمُحْبَسُ : حَبَسْتُ عَلَيَّ وَلَدِي ، أَوْ : عَلَيَّ أَوْلَادِي ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ فَيَكُونُ الْحَبْسُ عَلَيَّ أَوْلَادِهِ دُنْيَا الدُّكْرَانِ وَالْإِنَاثِ ، وَعَلَيَّ أَوْلَادِ بَنِيهِ الدُّكْرَانِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ عَلَيَّ مَذْهَبِ مَالِكٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيَّ أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا مِيرَاثَ لَهُمْ ، انْتَهَى .

وإِلَيَّ هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا نَسْلِي وَوَلَدِي وَعَقِي) ^(٣) ، أَيِ : مِنْ كَوْنِ وَلَدِ الْبِنْتِ لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ انْتَهَى ^(٤) .

وكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَبْسِ أُخُوَةُ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَبْنَاؤُهُمْ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَقَبًا لَهُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَبْسُ غَيْرَ مُعَقَّبٍ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ

(١) التاج والإكليل (٤٤/٦) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٤) من « حاشية الخرشى » (٩٦/٧) .

هَلْ يَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مَرَاجِعَ الْأَحْبَاسِ ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ الْأَشْيَاحِ ، أَوْ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلْوَاقِفِ إِنْ كَانَ حَيًّا وَلِوَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا وَهَذِهِ رِوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، وَأَشَارَ فِي « الْمُدُونَةِ » (١) لِلرَّوَايَتَيْنِ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ كَانَتْ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ ، فَقَالَ : حَبْسٌ ، وَلَمْ يَقُلْ : صَدَقَةٌ ، وَلَمْ يَقُلْ : وَلَا تُبَاعُ وَلَا تُوهَبُ ، فَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِيهِ ، فَقَالَ مَرَّةً تَرْجِعُ بَعْدَ انْقِرَاضِهِمْ إِلَى رَبِّهَا إِنْ كَانَ حَيًّا أَوْ إِلَيَّ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مِلْكًا تُبَاعُ ، وَقَالَ مَرَّةً لَا تَرْجِعُ مِلْكًا وَتَكُونُ حَبْسًا انْتَهَى .

وَمَحْوَاهُ نَقْلُهُ « ق » (٢) عَنْ عِيَاضٍ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ قَالَ : دَارِي حَبْسٌ عَلَيَّ فَلَانٌ ، وَعَيْنٌ شَخْصًا فَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ هَلْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا لَا يَرْجِعُ مِلْكًا ، فَإِنْ مَاتَ فَلَانٌ رَجَعَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحْبَسِ عَلَيَّ سَنَةِ مَرَاجِعِ الْأَحْبَاسِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ رَجَعَتْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ .

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : إِنَّمَا تَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مِلْكًا لِلْمُحْبَسِ إِنْ كَانَ حَيًّا أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمَرِيِّ . انْتَهَى .

قُلْتُ : فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِلْمَصْرِيِّينَ وَهِيَ الرِّوَايَةُ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ شُيُوخِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلْمَدَنِيِّينَ ، وَكَلَامُ « ق » يُفِيدُ تَرْجِيمَهَا كَمَا فِي « مَخ » . انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ إِنْ كَانَ مُعَقَّبًا فَهُوَ لِبَنَاتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ خَاصَّةً ، وَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَعَهُنَّ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَقَّبٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَيَّ فَقَرَاءٍ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَإِلَّا فَلِلْفُقَرَاءِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلْوَاقِفِ أَوْ لَوَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « المدونة » (١٣/١٧١) .

(٢) التاج والإكلیل (٣٢/٦) .

(١٩٥٠) [٢١] سَوَّالٌ: عَنْ كُتُبِ أَوْقَفَهَا مَالُهَا عَلَى رَجُلٍ وَعَقَبَهُ وَعَقَبَ عَقِبَهُ حَتَّى يَنْقَرَضَ آخِرُهُمْ وَحَازَهَا الْمُؤَقِّفُ عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ ، وَلَمْ تَقْسَمْهَا وَرَثَتُهُ لَعَلَّمَهَا بِوَقْفِيَّتِهِ إِيَّاهَا ثُمَّ مَاتَ الْمُؤَقِّفُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ ابْنًا صَغِيرًا فَأَخَذَتْ عَصَبَةُ الْوَاقِفِ الْكُتُبَ ، وَلَمْ تَرَ مَنْ يَمْنَعُهَا مِنْ أَخْذِهَا لِصِغَرِ الْإِبْنِ ، فَلَمَّا بَلَغَ وَأَعْلَمَ بِالْوَقْفِ وَأَنَّ عِنْدَ وَثِيقَتِهِ وَعَرِيفِهَا جَاءَهُ وَتَكَلَّمَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَأَرَاهُ إِيَّاهُ وَأَمَرَهُ بِالصَّمْتِ عَنِ الْعَصَبَةِ لِيَقْبُضَ لَهُ الْكُتُبَ مِنْ عِنْدِهَا دُونَ الْمُخَاصَمَةِ وَالْمِرَافَعَةِ ، فَطَاوَعَهُ وَسَاعَدَهُ فِي ذَلِكَ ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَلَغَهُ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى الْكَلَامِ مَعَ الْعَصَبَةِ فِي شَأْنِ الْكُتُبِ ، فَطَلَبَهَا مِنْهُمْ وَمَنَعْتُهَا مِنْهُ فَحِينَئِذٍ قَدِمَ لِأَحَدِ شَاهِدِي الْوَثِيقَةِ يَسْأَلُهُ عَنْ شَهَادَتِهِ ، فَقَالَ لَهُ : نَسِيْتُهَا ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْوَثِيقَةِ لِيَتَذَكَّرَ شَهَادَتَهُ ، فَمَشَى مِنْ عِنْدِهِ لِيَأْتِيَهُ بِهَا فَوَجَدَ الْعَصَبَةَ أَخَذَتْهَا مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَتْ عِنْدَهُ وَقَطَعَتْهَا ، وَشَهِدَتْ مُسْتَفِيزَةً عَلَى ذَلِكَ ، وَالثَّانِي مِنْ شَاهِدِي الْوَثِيقَةِ مَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ - وَفُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ شَاهِدٌ عَلَى خَطِّ شَاهِدِي الْوَقْفِ يَعْرِفُهُ كَمَعْرِفَتِهِ الْأَشْيَاءَ بِالْمُعَايَنَةِ ، وَفُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ شَاهِدٌ أَيْضًا عَلَى الْوَقْفِ وَحُوزِهِ وَمَعَهُ نَسُوءٌ يَشْهَدُنَ عَلَى ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِ عَصَبَةِ الْوَاقِفِ بِتَقْطِيعِهَا وَثِيقَةَ الْوَقْفِ ، قَالَ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْوَقْفِ يَكُونُ وَفَقًا عَلَى الْمُؤَقِّفِ عَلَيْهِمْ لِبُتُوهِ بِإِقْرَارِ الْعَصَبَةِ بِهِ ، قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : إِنَّ الْإِقْرَارَ أَبْلَغُ مِنَ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يَنْفَعُهَا إِنْكَارُهَا بَعْدَ [ق / ٧١٢] ذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ) .

وَكَذَلِكَ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى تَقْطِيعِ الْعَصَبَةِ وَثِيقَتَهُ وَهِيَ مُنْكَرَةٌ لِذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : (أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا) ^(١) فَيُفِي « ق » ^(٢) عَنْ ابْنِ بَشِيرٍ : أَمَا لَوْ قَطَعَ إِنْسَانٌ

(١) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

(٢) التاج والإكليل (٣/ ٢٢٥) .

وَيَقِيقَةَ إِنْسَانٍ حَتَّى ضَاعَ مَا فِيهَا ، فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِي ضَمَانِهِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ بَيِّنَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَالْعَصَبَةُ مُنْكَرَةٌ لِلْوَأَقِفِ وَلِتَقْطِيعِهَا وَثِيقَتُهُ ، فَإِنْ شَهِدَ عَلَى الْوَقْفِ ، وَحَوَزه رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَعَ يَمِينِ الْعَقَبِ ثَبَتَ أَيْضًا ، فَفِي « نَوَازِلِ عَج » : وَسُئِلَ عَنِ الْوَقْفِ هَلْ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَمْ بِشَاهِدَيْنِ ؟ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْوَقْفُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ عَلَى فُلَانٍ وَعَقِبِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالنُّكُولِ إِذْ يَحْلِفُ مَنْ بَدِئَ مَلِكُهُ لِرَدِّ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِحَبْسِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ ثَبَتَ الْوَقْفُ انْتَهَى كَلَامُهُ بِرُؤْيَاهُ وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ : (وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضٍ - أَيِ : أَوْ نَكَلَ - كَشَّاهِدٍ بِوَقْفٍ عَلَى بَنِيهِ وَعَقِبِهِمْ ، أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلَفَ ، وَإِلَّا فَحَبْسَ) ^(١) انْتَهَى .

مخ ^(٢) : وَمِثْلُ الشَّاهِدِ الْمَرَّاتَانِ ، فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْوَقْفَ آيِلٌ لِلْمَالِ إِذْ الشَّهَادَةُ آيِلَةٌ إِلَى كَوْنِ الْغَلَّةِ تُصْرَفُ فِي مَصْرَفِهَا الْمَشْهُودِ لَهُ . انْتَهَى .

وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » عَنْ ابْنِ رَشْدٍ مَا نَصَّهُ : الْمَشْهُورُ أَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْأَجْبَاسِ عَامِلَةٌ انْتَهَى .

وَفِي « مخ » ^(٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (وَهَلْ يَكْتَفِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْحَوَازِ قَبْلَهُ ، وَبِهِ عُمَلٌ ...) ^(٤) إلخ ، مَا نَصَّهُ : وَالْمُرَادُ بِالْبَيِّنَةِ هُنَا وَلَوْ وَاحِدًا لَكِنَّهُ يَحْلِفُ مَعَ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ مَالٌ . انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) .

(٢) حاشية الخرشى (٧/٢١٦) .

(٣) حاشية الخرشى (٥/٢٥١) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٠٠) .

وَالْحَوْزُ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا غَلَّةَ لَهُ كَالْفَرَسِ وَالسَّلَاحِ أَنْ يَصْرَفَ فِي مَصَارِفِهِ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ كِتَابٌ دَعَى إِلَيْهِ بَعْدَ صَرْفِهِ فِي مَصَارِفِهِ) ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ « الْمُدُونَةُ » : مَنْ حَبَسَ فِي الصُّحَّةِ مَا لَا غَلَّةَ لَهُ مِثْلَ السَّلَاحِ وَالرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ يُخْرِجُهُ فِي أَوْجُهِهِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فَهُوَ نَافِذٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ انْتَهَى التَّقْيِيدُ .
قَالُوا : وَكَذَلِكَ الْكُتُبُ يُخْرِجُهَا لِمَنْ يقرأُ فِيهَا ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَيْهِ .

ابنُ يُونُسَ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : فَإِنْ احتَاجَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ مَعَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ

بِهِ .

اللَّخْمِيُّ : وَلَوْ كَانَ يَرْكَبُ الدَّابَّةَ إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ لِيُرِوْضَهَا لَمْ يَفْسُدْ حَبْسُهُ ، وَقِرَاءَةُ الْكُتُبِ إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ خَفِيفَةٌ صَحَّ ، وَهَذَا إِذَا خَرَجَ ذَلِكَ فَمَصْرَفُهُ وَلَوْ مَضَرَّةً وَاحِدَةً ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا مَعَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِمَا .

وَأَعْلَمَ أَيْضًا بِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ وَحْدَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى حَوْزِهِ مَعَ يَمِينِ الْعَقْدِ وَكَيْفِيَّةِ يَمِينِ الْعَقَبِ : يَخْلَفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنَّ مَا شَهِدَ بِهِ فَلَانٌ لِحَقٍّ ، وَإِنْ شَهِدَ آخَرُ أَوْ امْرَأَتَانِ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَمِينُ عَلَى الْعَقَبِ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَهُ بَضَاعَةٌ مِنَ الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ ، وَلَا يُعْمَلُ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ إِنْ نَسِيَهَا ؛ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ « الْمُدُونَةُ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ ، وَتُلْفَقُ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ عَلَى الْوَقْفِ ، وَجَوَازُهُ مَعَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ إِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى خَطِّهِ فِي الْوَيْقَةِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا لِمَا فِيهَا وَتَحْقِيقِهَا لَهُ قَبْلَ إِضَاعَتِهَا ، أَوْ وَاحِدٌ فَقَطْ عَلَى خَطِّهِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ رُشْدٍ مَعَ يَمِينِ الْعَقَبِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَإِنْ شَهِدَ عَلَى خَطِّهِ شَاهِدٌ كَفَتْ مَعَ شَهَادَتِهِ الْيَمِينُ ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهَا قَوْلُ مَالِكٍ .

وَرَأَيْتُ فِي أَيَّامِ ابْنِ لُبَابَةَ فَأَقَفْتُ فِيهَا كُلَّ مُعَاصِرِيهِ بِإِعْمَالِهَا ، وَقَالَ هُوَ : لَا

تَجُوزُ ، وَحَكَاهُ عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ نَافِعٍ .

وَفِي « الْمَبْسُوطَةِ » لِابْنِ نَافِعٍ وَرِوَايَتُهُ أَنَّهَا جَائِزَةٌ كَالْمَعْلُومِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ خِلَافَ مَا حَكَاهُ ابْنُ لُبَابَةَ فَأَرَى حِكَايَتَهُ غَلَطًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِنَقْلِ « ق » ^(١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ وَنَصُّهُ : أَمَّا الشَّاهِدُ عَلَيَّ خَطُّ الشَّاهِدِ الْمَيِّتِ أَوْ الْعَائِبِ فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي الْأُمَمَاتِ الْمَشْهُورَةِ قَوْلُ مَالِكٍ فِي إِجَازَتِهَا وَإِعْمَالِهَا .
ابْنُ عَرَفَةَ : فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْمَشْهُورُ إِعْمَالُهَا خِلَافُ قَوْلِ الْبَاجِي : لَا يَجُوزُ عَلَيَّ الْمَشْهُورُ ، انْتَهَى .

وَلَا يُوهِنُ الشَّهَادَةُ ضِيَاعُ الْوَثِيقَةِ عَلَيَّ مَا أَفْتَى بِهِ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ صَاحِبُ « التَّقْيِيدِ » عَلَى « الْمُدُونَةِ » نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مِيَارَةَ فِي شَرْحِهِ « تُحْفَةُ الْحُكَّامِ » ^(٢) ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : سُئِلَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ عَنْ شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ نَظَرًا وَثِيقَةً بِيَدِ رَجُلٍ تَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ حَقٍّ وَتَحَقُّقًا مَا فِيهَا ، وَحَفَظَاهَا وَنَظَرَا إِلَيَّ شُهُودَهَا فَتَأَمَّلَا خُطُوطَهُمْ فَتَحَقَّقَا أَنَّهَا خُطُوطُ قَوْمٍ مَاتُوا وَعَلِمَا أَنَّهُمْ كَانَا بِرِسْمِ الْعَدَالَةِ وَقَبُولِ الشَّهَادَةِ حِينَ الْوَضْعِ ، وَاتَّصَلَ ذَلِكَ إِلَيَّ أَنَّ مَاتَا ، ثُمَّ ضَاعَتِ الْوَثِيقَةُ فَاسْتَظْهَرَ صَاحِبُ الْحَقِّ بِشَهَادَةِ هَذَيْنِ ، فَأَدْيَا عِنْدَ الْقَاضِي حَسْبَمَا وَصَفَ هَلْ يَعْمَلُ عَلَيَّ ذَلِكَ كَمَا لَوْ لَمْ يَضَعِ الرَّسْمُ بِإِحْيَاءِ شَهَادَةِ شُهُودِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ سُئِلْتُ عَنْ مِثْلِ هَذَا مَرَّتَيْنِ فَأَجَبْتُ عَنْهُ جَوَابَيْنِ بَأَنَّ الْقَاضِي يَعْمَلُ عَلَيَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَ الْقَاضِي الْآنَ مَعَ غِيَبَةِ الْوَثِيقَةِ ، وَبَيْنَ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مَعَ حُضُورِهَا بِاسْتِيفَاءِ هَذَيْنِ جَمِيعَ مَا فِيهَا وَإِحْيَاءِ الشَّهَادَةِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَفْعَلُ لَوْ حَضَرَتْ ، خِلَافًا لِمَا فِي « الْمَعْيَارِ » ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) التاج والإكليل (٦/١٤٢) .

(٢) شرح ميارة (١/١٠٤) .

(١٩٥١) [٢٢] سُؤَالَ: عَنْ الْحُكْمِ فِي الْوَقْفِ إِذَا ثَبَتَ أَنْ إِنْشَاءَ الْوَاقِفِ لَهُ فِي صِحَّتِهِ وَوُجِدَ هَذَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ وَادَّعَى أَنَّهُ حَازَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاقِفِ وَفِي صِحَّتِهِ ، أَيْقَبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يُقْبَلُ عَلَى قَوْلَيْنِ وَلَا يُقْبَلُ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » الْفَرَعِيُّ بِقَوْلِهِ : لَوْ ثَبَتَ رَهْنٌ أَوْ هِبَةٌ فِي الصِّحَّةِ وَوُجِدَ ذَلِكَ بِيَدِ حَازِرٍ بَعْدَ مَوْتِ رَبِّهِ فَقَبُولُ قَوْلِ حَازِرِهِ أَنَّهُ حَازَهُ فِي صِحَّةِ رَبِّهِ قَوْلًا أُصْبِغَ مَعَ مُطَرَفٍ وَابْنِ حَبِيبٍ مَعَ ابْنِ الْمَاجِشُونِ .

قُلْتُ : وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ فِي الْهِبَةِ ، وَبِالثَّانِي فِي الرَّهْنِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ . وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزَلِيِّ » الْهِبَةُ تُفْتَقَرُ إِلَى الْحَوِزِ ، فَإِنْ وَجِدَ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ فِي تَصَدِيقِهِ أَنَّهُ قَبَضَهَا فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ وَصِحَّتِهِ قَوْلَانِ .

قُلْتُ : وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْهِبَةِ وَالْحَبْسِ لِأَنَّ أَبْوَابَ التَّبَرُّعَاتِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ صَاحِبِ « الْمَنْهَجِ السَّالِكِ » : وَأَمَّا هِبَةُ الْمَنَافِعِ كَالْعُمْرِ وَالْإِحْدَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلِإِنِّهَا كِهِبَةِ الْأَعْيَانِ إِلَّا فِي تَمْلِكِ الرَّقَابِ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٢) [٢٣] سُؤَالَ: عَنْ رَجُلٍ أَغَارَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ وَجَاءَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرْبَائِهِ فَأَغَاثَهُ بِبَقْرَةٍ ، وَقَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِهَا حُصَانًا ، فَإِذَا اشْتَرَيْتَهُ أَعْطَيْكَ مِنْ ثَمَنِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَإِلَّا فَالْبَقْرَةُ الْفُلَانِيَّةُ حَبْسٌ عَلَيْكَ فَمَشَى عَنْهُ ، وَمَكَثَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَقَدِمَ إِلَيْهِ ، فَوَجَدَهُ غَائِبًا ، وَظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ تَرَكَ شِرَاءَ الْحُصَانِ ، وَمَكَثَ خَمْسَ لَيَالٍ يَنْتَظِرُهُ فَلَمْ يَأْتْ فَأَخَذَ الْبَقْرَةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَمَشَى بِهَا وَجَاءَ رَبُّ الْبَقْرَةِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِي شَأْنِهَا ، فَبَعْدَ حَوْزِ الْأَخْذِ لَهَا سِتِّينَ أَوْ أَزِيدَ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّ الْبَقْرَةِ مُشَاحَنَةً وَأَخَذَ الْبَقْرَةَ مِنْهُ وَجَعَلَهَا فِي يَدِ رَجُلٍ آخَرَ حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَهَلْ تَحْبِيسُ رَبِّهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ثَابِتٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى

ثَبُوتِهِ وَلَزُومِهِ فَهَلْ يَبْطُلُ بِرُجُوعِ صَاحِبِهَا فِيهَا بَعْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي تَعْرِيفِهِ الْوَقْفَ : إِعْطَاءُ مَنْفَعَةٍ مُدَّةً وَجُودِهِ لَازِمًا بَقَاؤُهُ فِي مِلْكٍ مُعْطِيهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ « شَخ » إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّعْلِيقُ . انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ مُعْلَقٌ عَلَى عَدَمِ إِعْطَاءِ الْوَاقِفِ لِلْمَوْقُوفِ لَهُ كَذَا وَكَذَا مِنْ ثَمَنِ حُصَانٍ بَعْدَ شِرَائِهِ وَبَيْعِهِ لَهُ .

وَلَقَدْ عَرَفْتُمْ مِنَ السُّؤَالِ حُصُولَ ذَلِكَ وَبِتَفَرُّعٍ عَنْ وَجُودِهِ وَجُودِ الْمُعْلَقِ الَّذِي هُوَ وَقْفٌ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ لَهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ ، فَلَا رَيْبَ فِي صِحَّتِهِ وَلَزُومِهِ وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ وَلَا يُوهِنُهُ اخْتِذُ صَاحِبِهَا لَهَا ، وَرُجُوعُهُ فِيهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقْفَ مِنَ الْعُقُودِ الْإِلَازِمَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ ^(١) : وَالْوَقْفُ لَازِمٌ ، وَلَوْ قَالَ : [ق / ٧١٣] وَلِيَ الْخِيَارُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (صَحَّ وَقْفُ مَمْلُوكٍ) ^(٢) ، قَالَ (مَخ) ^(٣) : فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : صَحَّ وَنَدَبَ : وَلَزِمَ انْتَهَى وَفِي (ق) ^(٤) : ابْنُ رُشْدٍ لَا خِلَافَ أَنَّ مَنْ حَبَسَ ، أَوْ وَهَبَ ، أَوْ تَصَرَّفَ لَا رُجُوعَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيَقْضِي عَلَيْهِ بِهِ إِنْ كَانَ لِمُعَيَّنٍ اتِّفَاقًا ، وَلِغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِاخْتِلَافٍ انْتَهَى .

وَلَا يَبْطُلُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ بِبَقَاءِ الْبَقَرَةِ الْمَذْكُورَةِ تَحْتَ نَظَرٍ وَاقِفِهَا إِلَيْ أَنْ مَاتَ لِتَمَامِ حَوَازِهَا قَبْلَ عَوْدِهَا إِلَيْهِ وَإِلَى نَظَرِهِ .

(١) جامع الأمهات (ص/٤٤٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٣) حاشية الخرشي (٧/٨٧-٨٨) .

(٤) التاج والإكليل (٦/٣٢) .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِطًا عَلَى الْبُطْلَانِ : (أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ)^(١) . مَفْهُومُهُ^(٢) : أَنَّهُ لَوْ عَادَ إِلَيْهِ الْحَبْسُ بَعْدَ الْعَامِ ، وَاسْتَمَرَ فِي يَدِهِ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لَهُ فَلَا يَبْطُلُ ، وَلَا مَفْهُومَ لِدَارِ سُكْنَاهُ بَلْ كُلُّ مَالِهِ غَلَّةٌ كَذَلِكَ . انْظُرْ شُرُوحَهُ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٣) [٢٤] سَوَّالٌ : عَنْ وَقْفٍ مُسْتَغْرَقِ الذِّمَّةِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى عَدَمِ صِحَّتِهِ فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلَّكَه أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فَقِي « نَوَازِلُ الْوَرَزَايِ » : وَسُئِلَ عَنْ تَبَرُّعَاتٍ مُسْتَغْرَقِ الذِّمَّةِ هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ السَّيِّدُ أَحْمَدُ الْقَبَابُ تَبَرُّعَاتُ مُسْتَغْرَقِي الذِّمَّةِ إِنْ كَانَتْ عَلَى ذُرِّيَّتِهِمْ أَوْ ذِي قَرَابَةٍ مِنْهُمْ بِصَدَقَةٍ ، أَوْ حَبْسٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ فَهِيَ كُلُّهَا مَرْدُودَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُ مَا جَعَلَهُ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَمَا يُشَبِّهُهُ فَإِنَّهَا تَمْضِي ، وَمِثْلُ مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ الْمُسْلِمِينَ الْعِتَقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِـ « عَبَق » انْظُرْهُ إِنْ شِئْتَ .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ عَمَّا تَقَدَّمَ جَوَازُ تَمَلُّكِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَهُ إِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ لِأَنَّ مَا بِيَدِ مُسْتَغْرَقِ الذِّمَّةِ مِنَ الْمَالِ أَنْ يَسْلُكَ بِهِ مَسَالِكَ الْفِيءِ عَلَى الْمَنْصُوصِ ، وَهَذَا حَيْثُ فَاتَ أَوْ جِهَلَتْ أَرْبَابُهُ ، وَآيَسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ ، وَالْفِيءُ فِيهِ خِلَافٌ هَلْ يَعُمُّ الْغَنَى وَالْفَقِيرَ ، أَوْ يَخْتَصُّ بِالْفَقِيرِ كَمَا فِي نَوَازِلِ أُنْمَتَنَا ، وَفِي بَعْضِ أَجْوِبَةِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ مَا يُفِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَتَرَكْتُ إِتْيَانَهُ هُنَا خَوْفَ الْإِطَالَةِ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٤) [٢٥] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ بِقِرَاتٍ عَلَى نِسَاءٍ أُخْوَاتِ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٢) انظر : « التاج والإكليل » (٦/٢٤) و« حاشية الخرشى » (٧/٨٣) .

وَشَرَطْتُ فِي عَقْدِ الْحَبْسِ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ رَجَعَ نَصِيبُهَا مِنَ الْوَقْفِ حَبْسًا عَلَيَّ
أَخَوَاتِهَا حَتَّى تَنْقَرِضَ آخِرُهُنَّ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيَّ هَذَا إِلَّا عَدْلٌ وَاحِدٌ ، فَهَلْ يَثْبُتُ
الْحَبْسُ بِالشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ مَعَ يَمِينِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِنَّ أَوْ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ ؟ ،
وَعَلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فَهَلْ مَنْ مَاتَ مِنَ الْأَخَوَاتِ يَرْجِعُ نَصِيبُهَا حَبْسًا
عَلَيَّ أَخَوَاتِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ آخِرُهُنَّ أَمْ لَا ؟ وَعَلَيَّ رُجُوعُهُ لِلْأَخَوَاتِ حَبْسًا فَهَلْ إِنْ
انْقَرَضَ آخِرُهُنَّ يَرْجِعُ مَرَّجِعَ الْأَحْبَاسِ أَوْ مِلْكًا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ لِأَنَّهُ وَقَفَ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ ،
وَالْوَقْفُ إِنْ كَانَ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ ، أَوْ عَلَيَّ فُلَانٍ وَعَقِبِهِ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ
وَإِنْ كَانَ عَلَيَّ الْفُقَرَاءِ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَنُكُولٍ مَنِ يَدَّعِي مِلْكَهُ كَمَا أَشَارَ
لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاهِدٍ
بِوَقْفٍ عَلَيَّ بَنِيهِ وَعَقِبُهُمْ أَوْ عَلَيَّ الْفُقَرَاءِ حَلْفٌ ، وَإِلَّا فَحَبْسٌ) (١) اُنْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي « نَوَازِلِ عَطِيَّةِ الْأَجْهُورِيِّ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَنِ الْوَقْفِ
هَلْ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَوْ بِالشَّاهِدَيْنِ ؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ :
الْوَقْفُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ ، أَوْ عَلَيَّ فُلَانٍ وَعَقِبِهِ ، وَإِنْ
كَانَ عَلَيَّ الْفُقَرَاءِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالنُّكُولِ إِذْ يَحْلِفُ مَنْ يَدَّعِي مِلْكَهُ لِرَدِّ
شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِحَبْسِهِ عَلَيَّ الْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ ثَبَّتَ الْوَقْفُ ، اُنْتَهَى كَلَامُهُ
بِلَفْظِهِ .

وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْأَخَوَاتِ رَجَعَ نَصِيبُهَا حَبْسًا عَلَيَّ أَخَوَاتِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ
آخِرُهُنَّ سِوَاءَ اشْتَرَطْتُ ذَلِكَ الْوَاقِفَةَ فِي عَقْدِ الْوَقْفِ أَمْ لَا كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ
بِقَوْلِهِ فِي « الرِّسَالَةِ » (٢) : وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيبُهُ عَلَيَّ مِنْ بَقِيٍّ
مِنْهُمْ اُنْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) .

وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ نَصِيبٌ مِنْ مَاتَ مِنْهُمْ)^(١) إِذْ مَفْهُومُهُ : إِنْ لَمْ يَقُلْ : « وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ » بَلْ قَالَ : « هُوَ حَبْسٌ عَلَيْكُمْ » أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا يَرْجِعُ نَصِيبُهُ وَقَفًا عَلَى الْآخَرِ وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ مَفْهُومِهِ : إِنْ لَمْ يَقُلْ حَيَاتُهُمْ وَلَا قَيْدَ بِأَجَلٍ ، بَلْ قَالَ : هَذَا حَبْسٌ عَلَيْكُمْ أَنَّ مَنْ مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ رَجَعَ وَقَفًا عَلَى أَصْحَابِهِ حَتَّى يَنْقَرِضَ الْآخِرُ مِنْهُمْ ، وَحِينَئِذٍ فَهَلْ يَرْجِعُ مَرَاجِعُ الْأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِلْقَرَبِ فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ)^(٢) الْخ ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ عَنْ مَالِكٍ ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ أَثْمَتْنَا ، أَوْ يَرْجِعُ مُلْكًا لِلْمُحْبَسِ إِنْ كَانَ حَيًّا وَلَوْ رَثَتْهُ إِنْ مَاتَ ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْحَبْسِ كَحَبْسِ عَلَيْكُمَا وَهُوَ لِأَخْرِكُمَا إِذْ مَفْهُومُ قَوْلِهِ وَهُوَ لِأَخْرِكُمَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ ، بَلْ قَالَ : « حَبْسٌ عَلَيْكُمَا ، فَقَطْ » فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا رَجَعَ نَصِيبُهُ وَقَفًا عَلَى الْآخَرِ ، فَيَجْرِي فِي رُجُوعِهِ رَجَعُ نَصِيبِهِ وَقَفًا عَلَى الْآخَرِ فَيَجْرِي فِي رُجُوعِهِ رَوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ وَالْمَدَنِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَهَذَا هُوَ جَوَابُ قَوْلِكُمْ ، وَإِنْ انْقَرَضَ آخِرُهُنَّ ، فَهَلْ يَرْجِعُ مَرَاجِعُ الْأَحْبَاسِ أَوْ مُلْكًا ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٥) [٢٦] سَوَّالٌ: عَنْ شَخْصٍ حَبَسَ حَيَوَانًا عَلَى آخَرٍ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَقَبَ غَيْرَ أَنَّ الْعُرْفَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقَّبُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ ابْنًا وَبَنَاتًا فَهَلْ يَرْجِعُ الْحَبْسُ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى رُجُوعِهِ عَلَيْهِمَا حَبْسًا يَقْتَسِمَانِ غَلَّتَهُ بِالسَّوِيَّةِ أَوْ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، أَوْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْحَبْسَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُرَاعَى فِيهَا الْعُرْفُ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا فَاظُ الْعَامَّةِ تَابِعَةٌ لِلْعُرْفِ ، فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ عِنْدَكُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقَّبُ دُونَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

غَيْرِهِ تَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَأَنَّ ذَلِكَ قَصَدَ الْمُحْبَسَ وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ وَلَا يَنَافِيهِ ،
وَحِينَئِذٍ فَالْحَبْسُ يُرْجَعُ عَلَيْهِمَا وَيَقْتَسِمَا غَلَتُهُ بِالسَّوِيَّةِ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمَا ،
وَالْأَفْضَلُ ذُو الْحَاجَةِ مِنْهُمَا بِالْاجْتِهَادِ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَعَلَى مَنْ لَا يُحَاطُ بِهِمْ ، أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ ، أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ وَلَمْ يَعْنِيَهُمْ
فَضْلُ الْمُوَلَّى أَهْلُ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالُ) ^(١) انْتَهَى .

وَمُسْتَفَادٌ أَيْضًا مِمَّا نَقَلَهُ (ح) ^(٢) عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ « نَوَازِلِ ابْنِ رُشْدٍ » سَأَلَ
عَنْهَا الْقَاضِي عِيَّازٌ : وَهِيَ عَقْدٌ تَضَمَّنَ [تَحْيِيسٌ] ^(٣) فَلَانَ عَلَى ابْنَيْهِ فَلَانَ
وَفُلَانَ بِجَمِيعِ الرَّحَا لَكَذَا بِالسَّوِيَّةِ بَيْنَهُمَا وَالْاِعْتِدَالُ حِسُّهَا عَلَيْهِمَا ، وَعَلَى
عَقِبِهِمَا حَبْسًا مُؤَبَّدًا وَتَمَّ عَقْدُ التَّحْيِيسِ عَلَيَّ وَاجِبُهُ وَجُوزُهُ وَمَاتَ الْأَبُ وَالْإِبْنَانِ
بَعْدَهُ وَتَرَكَمَا عَقَبًا كَثِيرًا وَعَقِبُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عَقِبِ الْآخَرِ ، وَفِي بَعْضِهِمْ
حَاجَةٌ ، فَكَيْفَ تَرَى قِسْمَةَ هَذَا الْحَبْسِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَعْقَابِ ، هَلْ عَلَى الْحَاجَةِ أَمْ
عَلَى السَّوِيَّةِ ؟ أَمْ يَبْقَى فِي يَدِ كُلِّ عَقِبٍ مَا كَانَ يَدِ أَبِيهِ ؟

فَأَجَابَ : الْوَاجِبُ فِي هَذَا الْحَبْسِ ، إِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَيَّ مَا وَصَفْتَ أَنَّ
يُقَسَّمُ عَلَيَّ أَوْلَادُ الْعَقِبَيْنِ جَمِيعًا عَلَى عَدَدِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ عَقِبُ الْوَلَدِ أَكْثَرُ مِنْ
عَقِبِ الْآخَرِ بِالسَّوَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمْ ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَضْلُ ذُو الْحَاجَةِ مِنْهُمْ
عَلَيَّ مِنْ سِوَاهُمْ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ عَلَى قَدَرِ قَلَّةِ الْعِيَالِ وَكَثْرَتِهِمْ ، وَلَا يَبْقَى
بِيَدٍ وَلَدٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا كَانَ يَدِ أَبِيهِ قَبْلَهُ انْتَهَى ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٩٥٦) [٢٧] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَاقِفِ إِذَا أَرَادَ تَبْتِلَ الْوَقْفِ بِالصَّدَقَةِ عَلَيَّ
الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٢) مواهب الجليل (٦/٤٨) .

(٣) في الأصل : تحديث .

جَوَابُهُ : مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي « النَّوَادِرِ » ^(١) بِقَوْلِهِ : مَسْأَلَةٌ : مَنْ حَبَسَ عَلَى قَوْمٍ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُبْتَلَ لَهُمْ ، أَوْ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ ، أَوْ يَعِيقُ عَبْدًا مِنَ الْحَبْسِ . مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ حَبَسَ أُمَّهُ حَبْسَ صَدَقَةٍ عَلَى أُمِّهِ وَأُخْتِهِ لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ ، وَلَا تُورَثُ ، وَأَيُّهُمَا مَاتَتْ فَعَلَى الْأَخِيرَةِ مِنْهُمَا فَمَاتَتْ أُخْتُهِ ، فَأَرَادَ أَنْ يُبْتَلَ لَهَا لَأُمِّهِ تَبِيعُ وَتَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَتْ ، قَالَ ذَلِكَ لَهُ بَعْدَ أَنْ فَكَرَ [قَلِيلًا] ^(٢) كَأَنَّهُ لَمْ يَرَهَا كَالدُّورِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ : كَأَنَّهُ رَأَاهُ مِنْ نَاحِيَةِ الرِّ ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْحَيَوَانِ وَلَا يَجُوزُ فِي الرِّبَاعِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي الدُّورِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرْطَ مَرْجِعِهَا إِلَيْهِ ، فَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا .

وَرَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ فِي فِيمَنْ مِنْ أَعْمَرَ أُمَّهُ عَبْدَيْنِ حَيَاتَهُمَا إِنْ مَاتَ قَبْلَهَا ، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَهُ فَهُمَا رَدٌّ عَلَيْهِ ثُمَّ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَبْلَهَا ، فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا فَلَيْسَ بِجَائِزٍ . . إِلَّا أَنْ تَرْضَى أُمُّهُ بِذَلِكَ فَيَجُوزُ ، وَلَا قَوْلَ لَوَرَّثَتْهُ إِنْ لَمْ يَجْزِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَتْ أُمُّهُ عَتَقَ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي ثُلُثِهِ قَالَ أَصْبَغُ : عَنْ ابْنِ وَهْبٍ فِيمَنْ حَبَسَ دَارَهُ عَلَى رَجُلٍ وَقَالَ : لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُبْتَلَ لَهَا ، وَقَالَ : هِيَ عَلَيْكَ صَدَقَةٌ ، قَالَ هِيَ لَهُ يَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَ ، وَسَوَاءٌ قَالَ فِي حَبْسِهِ : هِيَ حَبْسٌ عَلَيْكَ حَيَاتِكَ ، أَوْ لَمْ يَقُلْ .

وَقَالَ أَصْبَغُ : لَا أَرَى ذَلِكَ وَهِيَ حَبْسٌ أَبَدًا .

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : وَلَوْ قَالَ : وَهِيَ حَبْسٌ عَلَيْكَ وَعَلَى عَقَبِكَ ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُبْتَلَ لِأَنَّهُ أَشْرَكَ مَعَهُ غَيْرَهُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « النواذر والزيادات » (١٢ / ٩١ - ٩٢) .

(٢) في « النواذر » : ملياً .

(١٩٥٧) [٢٨] سؤَالٌ: عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلٍ: هَذِهِ الْبَقْرَةُ صَدَقَةٌ وَحَبْسٌ عَلَيْكَ، فَهَلْ تَكُونُ صَدَقَةً عَلَيْهِ أَوْ حَبْسًا مُؤَبَّدًا؟

جَوَابُهُ: إِنَّهَا تَكُونُ حَبْسًا مُؤَبَّدًا عَلَيْهِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ مَجْهُولٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ كَالْفُقَرَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ فَتَكُونُ حَبْسًا مُؤَبَّدًا إِنْ قِيدَهَا بِحَبْسٍ، كَأَنَّ قَالَ صَدَقَةٌ حَبْسٍ، أَوْ قِيدَهَا بِأَلَّا تَبَاعَ وَلَا تُوهَبَ أَوْ بِالسُّكْنَى وَالِاسْتِغْلَالِ، كَأَنَّ قَالَ صَدَقَةٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ أَوْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَوْ الْمُجَاهِدِينَ لِيَسْكُنُوهَا أَوْ يَسْتَغْلُوها فَتَكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمُ لِلْسُّكْنَى وَالِاسْتِغْلَالِ، وَلَا تَبَاعُ كَمَا فِي (ح) ^(١)، أَوْ قَالَ: صَدَقَةٌ عَلَى زَيْدٍ يَسْتَغْلِيهَا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ (شَخْ)، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (أَوْ تَصَدَّقْتَ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ أَوْ وَجْهُهُ لَا تَنْقَطِعُ) ^(٢)، اِنْتَهَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٩٥٨) [٢٩] سؤَالٌ: عَمَّنْ مَاتَ عَنْ حَيَوَانَ بَعْضُهُ مُلْكُهُ وَبَعْضُهُ حَبْسٌ عَلَيْهِ وَجْهَلٌ قَدَّرَ الْمَلِكُ وَعَيْنَهُ مِنَ الْحَبْسِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَقْسَمُ الْمَلِكُ وَالْحَبْسُ بِالتَّسْوِيَةِ، كَمَا نَقَلَهُ مِيَارَةٌ عَنْ فَتَوَيِ الْأُسْتَاذِ أَبِي سَعِيدِ ابْنِ لُبٍّ وَلَفْظُهُ ^(٣): أَنَا الْقَاعِدَةُ الَّتِي جُهِلَ فِيهَا حَقُّ الْحَبْسِ وَقَدْرُهُ، وَقَدْرُهُ، وَقَدَّرَ حَقَّ الضَّرِّ فَيَحْمَلُ الْإِشْتِرَاكَ الْمَعْلُومُ مَعَ جْهَلِ الْمَقْدَارِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسْوِيَةِ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُهُ، قَالَهُ فَرَجٌ أَنْظَرُ فِي آخِرِ مُسَوَّدَةِ الْأَبْيَاتِ الَّتِي أَوَّلُهَا: وَالشَّيْءُ يَدْعِيهِ شَخْصَانِ مَعًا، اِنْتَهَى مِنْ ابْنِ عَاصِمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٩٥٩) [٣٠] سؤَالٌ: عَنْ امْرَأَةٍ وَقَفَتْ عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا بِقَرَّةٍ وَابْنُهُ الْآخِ الْمَذْكُورَةِ يَتِيمَةٌ صَغِيرَةٌ لَا وَصِيَّ لَهَا، وَالْوَاقِفَةُ هِيَ الْكَامِلَةُ لَهَا فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ،

(١) انظر: «مواهب الجليل» وبهانشه «التاج والإكليل» (٢٧/٦).

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢).

(٣) شرح ميارة (١/١٤٧).

وَمَرَّةٌ يَحْضُنُهَا عَمُّ لَهَا ، وَجَازَتْ الْوَاقِفَةُ الْبُقْرَةَ لِابْنِهِ أَخِيهَا حَتَّى صَارَ نَسْلُهَا تَسْعَ بَقَرَاتٍ ، وَمَاتَتْ أَعْنِي الْوَاقِفَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ الْحَازِرَةُ لِلْوَقْفِ ، هَلْ يَبْطُلُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : الْوَقْفُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْحَوْزِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهَا : كُلُّ صَدَقَةٍ أَوْ حَسْبٍ أَوْ نَحْلَةٍ أَوْ عُمْرِي أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ هِبَةٍ لَغَيْرِ ثَوَابٍ - يَمُوتُ الْمُعْطِي أَوْ يَفْلَسُ أَوْ يَمْرُضُ قَبْلَ حَوْزِ ذَلِكَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ أَنْتَهَى . وَنَحْوُهُ « لِلرِّسَالَةِ » ^(١) وَنَصُّهَا : وَلَا تَتِمُّ صَدَقَةٌ وَلَا هِبَةٌ وَلَا حَسْبٌ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ الْبُطْلَانِ : (أَوْ لَمْ يَجْزُهُ كِبَرُ وَقْفٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ سَفِيهَا أَوْ وَلِيٍّ) ^(٢) .

قُلْتُ : وَحَوْزُ الْوَاقِفَةِ لِمَحْضُونَتِهَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا كَالْعَدَمِ عَلَى الْمَنْصُوصِ كَمَا أَشَارَ لَهُ « ح » بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْحَاضِنَ الْمَنْصُوصَ لَيْسَ حَوْزُهُ بِحَوْزٍ مُطْلَقًا أَنْتَهَى .

وَلِقَوْلِ « ق » : وَلَا يَكُونُ مُتَّصِدِقٌ حَازِرٌ إِلَّا الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ لِمَنْ فِي وَلَايَتِهِ أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٠) [٣١] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَ بَقْرَ مَنْ إِنْاثَ شَتَّى عَلَى رَجُلٍ وَعَقْبِهِ ، وَمَاتَ الرَّجُلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَبَقِيَ الْوَقْفُ لِلْأَوْلَادِ ، وَجَهَلُوا أَرْبَابَهُ وَعَدَدَهُمْ وَعَيْنَ وَقْدَرِ كُلِّ وَقْفٍ لَطُولُ زَمَنِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي زَكَاتِهِ هَلْ يَجِبُ ضَمُّ جَمِيعِهِ وَيُزَكَّى وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ لَا زَكَاتَ فِيهِ أَصْلًا ؟ ، وَإِنْ افْتَسَمَهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ وَقُلْنَا بِوُجُوبِ زَكَاتِهِ ، فَهَلْ يُزَكَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا بِيَدِهِ مِنْهُ إِنْ كَانَ نَصَابًا ؟ وَإِنْ

(١) انظر : « الرسالة » (ص/٢٢٨) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

لَمْ يَكُنْ نَصَابًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؟ أَوْ يَضُمُّ جَمِيعَ مَا بَأْيَدِيهِمْ وَيَزَكِّي ؟ وَهَلْ هَذَا الْحَبْسُ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا يَضُمُّهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ لِمَالِهِ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ أَوْلَادًا ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، هَلْ لِلْإِنَاثِ فِيهِ نَصِيبٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ جَهَلَ الْعَقَبُ أَرْبَابَ الْوَقْفِ وَعَدَدَهُمْ وَعَيْنَ وَقَدَّرَ كُلَّ حَبْسٍ فَلَا أَدْرِي الْحُكْمُ فِي زَكَاتِهِ ، وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً فَأَجَابَ عَنْ أَرْبَعٍ وَقَالَ فِي الْبَاقِي : لَا أَدْرِي ^(١) ، انْتَهَى .

(١) قال السيوطي : ذكر من سئل من علماء العربية عن شيء فقال : لا أدري

قال : القاضي أبو علي المحسن بن التَّنُوخِي فِي كِتَابِهِ « أَخْبَارُ الْمَذَاكِرَةِ وَنَشَوَارُ الْمَحَاضِرَةِ » حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهَ الْمَعْرُوفَ بِالْمُسْرَحِيِّ أَحَدَ خُلَفَاءِ الْقَضَاةِ بِبَغْدَادٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزَّعْفَرَانِيُّ : قَالَ كُنْتُ بِحَضْرَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ يَوْمًا فَسُئِلَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ : لَا أَدْرِي ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَقُولُ لَا أَدْرِي وَإِلَيْكَ تَضْرِبُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ وَإِلَيْكَ الرَّحْلَةَ مِنْ كُلِّ بَلَدٍ فَقَالَ لِلْسَّائِلِ : لَوْ كَانَ لَأَمِّكَ بَعْدُ لَا أَدْرِي بَعْرَ لَأَسْتَعْنَتْ ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ : وَيَشْبَهُ هَذِهِ الْحِكَايَةُ مَا بَلَّغْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ : لَا أَدْرِي ، فَقِيلَ لَهُ : فَبَأَى شَيْءٌ تَأْخُذُونَ رِزْقَ السُّلْطَانِ فَقَالَ : لَا أَقُولُ فِيمَا لَا أَدْرِي لَا أَدْرِي ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الْأَشْرَافِ : حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ الْمُرُوزِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا وَهْبٍ مُحَمَّدَ بْنَ مَزَاحِمٍ قَالَ : قِيلَ لِلشَّعْبِيِّ : إِنَّا لَنَسْتَحْيِي مِنْ كَثْرَةِ مَا تُسَالُ ، فَتَقُولُ لَا أَدْرِي فَقَالَ : لَكِنْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ الْمُقْرَبُونَ لَمْ يَسْتَحْيُوا حِينَ سَأَلُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ أَنْ قَالُوا : (لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) .

وقال محمد بن حبيب : سألت أبا عبد الله محمد بن الأعرابي في مجلس واحد عن بضع عشرة مسألة من شعر الطُّرُمَاحِ يقول في كلها : لا أدري ولم أسمع أَفْأَحَدٌ لَكَ بِرَأْيِي أَوْرَدَهُ يَاقُوتُ الْحَمُويُّ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ : وَفِي أَمَالِي ثَعْلَبٍ .

قال الأخفش : لا أدى والله ما قول العرب ((ضَعَّ يَدَيْهِ بَيْنَ مَقْمُورَتَيْنِ)) يَعْنِي بَيْنَ شَرَّتَيْنِ .

قال الأصمعي : ما أدري ما الحَوْرُ فِي الْعَيْنِ .

قال : وَلَا أَعْرِفُ لِلصَّوْتِ الَّذِي يَجِيءُ مِنْ بَطْنِ الدَّابَّةِ اسْمًا .

قال : وَالْمُصْحَاةُ إِنَاءٌ ، وَلَا أَدْرِي مِنْ أَى شَيْءٍ هُوَ .

قال : وَلَا أَدْرِي لِمَ سُمِّيَ سَامٌ أَبْرَصٌ .

وَأِنْ عَرَفُوا عَدَدَ أَرْبَابِهِ دُونَ مَعْرِفَةِ أَعْيَانِهِمْ ، فَإِنَّ الْحَبْسَ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ عَلَيَّ

= وسئل الأصمعي عن عَنُجُولٍ فقال : دابة لم أقف على حقيقته .

نقله في الجمهرة .

وفيها : قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : مم اشتاق هَصَّانٌ وهُصَيْصٌ ، قال : لا أدري ، وقال أبو حاتم : أظنه مُعَرَّاباً ، وهو : الصَّلْبُ الشديد ، لأنَّ الهَصَّ : الظَّهْرُ بالنَّبْطِيَّةِ .

وقال الأصمعي فيما زعموا :

قيل لنصيب : ما السَّلْسَلُ في بيت قاله ، فقال : لا أدري سمعته يقال فَقُلْتَهُ .

فقال ابن دريد : ماء شلشل إذا تَشَلَّشَل قطرة في إثر قطرة .

وفيها : قال الأصمعي : لا أدري مم اشتاق جَيْهَانٌ وَجُهَيْتَةٌ وَأَرَأَسَةٌ : أسماء رجال من العرب : وقال ابن دريد في الجمهرة .

جَيْئَلُ اسم من أسماء الضَّبَعِ سألت أبا حاتم عن اشتقاقه ، فقال : لا أعرفه ، وسألت أبا عثمان فقال : إن لم يكن من جَالَتُ الصوف والشعر إذا جتمعهما فلا أدري ، أملى علينا أبو حاتم قال : قال أبو زيد : ما بنى عليه الكلام ثلاثة أحرف فما زاد ردَّوه إلى ثلاثة وما نقص رَفَعُوا إلى ثلاثة ، مثل : أب وأخ ودم وفم ويد .

وقال ابن دريد : لا أدري ما معنى قوله : فما زاد ردَّوه إلى ثلاثة ، وهكذا أملى علينا أبو حاتم عن أبي زيد ولا غَيْرُهُ .

وقال ابن دريد : الصَّبُاحِيَّةُ : الأسنة العراض لا أدري إلى من نسبت .

وقال ابن دريد : أخبرنا أبو حاتم عن الأخفش قال : قال يونس : سألت أبا الرُّقَيْشِ : ما الرُّقَيْشُ فقال : لا أدري إنما هي أسماء نسمعها فتسمى بها . وقال أبو عبيدة : الدَّقْشَةُ : دَوِيَّةٌ دَقَطَاءُ أصغر من القِطَاةِ ، قال : والدَّقِيشُ : شبيه بالقش .

وقال ابن دريد :

قال أبو حاتم : لا أدري من الواو هو أم الياء قولهم : ضحى الرجل للشمس يَضْحَى ومنه قوله تعالى : (لا تظمأ فيها ولا تضحى) .

وقال أبو إسحاق النَّجَّيرِيُّ : تقول العرب : إن في ماله لمتنفداً : أى سعة .

ولست أحفظ كيف سمعته بالفاء أو بالقاف ، فلم أدر ما أقول فصرت إلى ابن الأعرابي فسأله عنه ففسره لى فقال : هذا يصف قرصاً خبزته امرأة فلم تنضجه ، مرمداً ، أى ملوثاً بالرماد ما مُلٌّ ، أى : لم يُملَّ في المَلَّةِ وهي الجمر والرماد الحار و [ما] فى =

عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَبَيْنَهُمَا عَلَى النِّصْفِ ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَبَيْنَهُمْ عَلَى الثُّلَاثِ ، وَهَكَذَا وَحَيْثُذَ فَمَا نَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُزَكِّي وَحْدَهُ عَلَى مَلِكِهِ إِنْ كَانَ نَصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصَابًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، وَلَا يَضُمُّ فِي الزَّكَاةِ مَا نَابَ أَحَدُهُمْ إِلَى مَا نَابَ الْآخَرُ مِنْهُ ، وَلَا إِلَى مَالٍ مِنْهُ هُوَ بِيَدِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ أَنَّهُ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ عَلَيَّ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ فِي أَرْجَوِيَّتِهِ .

وَالشَّيْءُ يَدْعِيهِ شَخْصَانِ مَعًا ، وَلَا يَدَّ وَلَا شَهِيدَ يَدْعِي .

يُقَسَّمُ مَا بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْقِسْمِ وَذَلِكَ حُكْمٌ فِي التَّسَاوِيِ مُلْتَزَمٌ وَمَا نَقَلَهُ شَارِحُهُ مِيارَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ لُبٍّ وَلَفْظُهُ ^(١) : فَإِنْ اتَّفَقَ الْخَصْمَانِ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَظًّا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ وَالْمُنَارَعِ فِيهِ لَكِنَّهُمَا - يَجْهَلَانِهِ ، فَهَلْ يَكُونُ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الْفَقْهِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْآيَاتُ ؟ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو سَعِيدِ ابْنِ لُبٍّ فَأَجَابَ : أَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي جُهِلَ فِيهَا حَقُّ الْحَبْسِ وَقَدْرُهُ ، وَقَدْرُ حَقِّ الْغَيْرِ ، فَمَحَلُّ الْإِشْتِرَاكِ الْمَعْلُومِ مَعَ جَهْلِ الْمِقْدَارِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسْوِيَةِ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُهُ ، قَالَهُ فَرَجٌ انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا أَوْ تَقَرَّرَ عِنْدَكَ فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَجُوزُ لَهُ أَحَدُ زَكَاةِ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا عَلَيَّ أَحَدَ قَوْلَيْنِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْعَلَاوِيِّ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ : هَلْ يَجُوزُ

= [مانئ] زائدة فكأنه قال : نئ آل ، والآل وجهه ، يعنى : وجه القرص ، وخم أى تغيير

حين أى حين أبطأ فى النضج .

جاءت به مُرَمَّدًا ما مُلَّا مانئ آل خَمَّ حين أَلَى) « المزهر » (٢/ ٢٧٠ - ٢٧٣) .

(١) شرح ميارة (١/ ١٤٧) .

لِمَتَوَلَّى الْحَبْسِ أَخَذُ زَكَاتِهِ لِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ذَكَرَهُ ح وَغَيْرُهُ فِي مَصْرَفِ الزَّكَاةِ فِيمَا أَظُنُّ ،
وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَيَّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْخِطَابِ أَوْ لَا
انْتَهَى .

وَأَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ أَحْبَاسَ هَذَا الزَّمَانِ إِمَّا أَنَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِ عَامِيَّ ، وَالْحُكْمُ
فِيهَا ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِهَا صَحِيحَةً ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونُ مِنْ عَامِيَّ وَالْعَامِيَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مُسْتَعْرِقُ الدِّمَّةِ أَمْ لَا ، وَإِلَيَّ حُكْمُ الْآخِرِ أَشَارَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
هَاشِمٍ فِي نَوَازِلِهِ بِقَوْلِهِ : أَمَّا حَبْسُ مُسْتَعْرِقِ الزَّيْمَةِ فَمَرْدُودٌ ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي
« الْمَعْيَارِ » إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَبْسُ عَلَيَّ مَنَافِعِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ ، وَأَمَّا تَحْيِيسُ
الْعَوَامِّ عِنْدَنَا فَعَلَى وَجْهَيْنِ ، وَجْهٌ يَقَعُ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْرُوفِ فِي الْأَحْبَاسِ ،
فَهَذَا نَافِذٌ مِنْ غَيْرِ مُسْتَعْرِقِ الدِّمَّةِ ، وَإِنْ جَهِلَ حَقِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَوَجْهٌ بِمَعْنَى
الْهَبَةِ الْمُحْجَزِ فِيهَا عَلَى الْمَوْهُوبِ ، وَيَكْثُرُ هَذَا فِي الْأَطْعِمَةِ وَالْأَمْتَةِ ، فَبِإِذَا
الْوَجْهِ تَحْيِيسٌ بَاطِلٌ حَسْبَمَا هُوَ فِي « الْمُدُونَةِ » ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ ، أَنْظَرُ
شُرُوحَهُمَا ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافُ فِي نَازِلَةٍ أُخْرَى لَهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْعَامِيَّ
يَحْبِسُ الطَّعَامَ أَوْ الْمَتَاعَ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَاصِدًا تَمْلِكُ الرُّقْبَةَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ ، وَلَا
يَقْصِدُ بَقَاءَ الْمَدْفُوعِ لِلانْتِفَاعِ بِهِ ، فَهُوَ عِنْدِي لَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ
مِنْ بَابِ الْهَبَةِ بِشَرْطِ التَّحْجِيرِ ، فِيهَا اخْتِلَافٌ ، وَالَّذِي فِي « الْمُدُونَةِ » أَنَّ ذَلِكَ
يُبْطِلُ الْهَبَةَ ، وَقِيلَ : الْوَاهِبُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ اسْتَرَدَّ الْهَبَةَ أَوْ يَتْرَكَ .

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : بَطْلَانُ الشَّرْطِ وَالْهَبَةُ حَاطَرَةٌ .

وَالرَّابِعُ : إِعْمَالُ الشَّرْطِ وَالْهَبَةِ مَاضِيَّةٌ وَيَكُونُ كَالْحَبْسِ ، فَإِذَا مَاتَ
الْمَوْهُوبُ وَرِثَتْ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمِيرَاثِ .

الخَامِسُ : مِثْلُهُ إِلَّا إِنْ مَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ لِلْمُحْبِسِ أَوْ وَارِثَتُهُ

انتهى .

وَعَلِمَ أَيْضًا بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلَّكَ الْوَقْفَ وَيَسْتَبِدَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ
إِنْ كَانَ الْوَأَقِفُ مُسْتَغْرِقَ الذِّمَّةِ ، وَكَانَ عَلَيَّ غَيْرُ مَنَافِعِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ ، فَفِي
«نَوَازِلِ» شَيْخِنَا بَرَدَ اللَّهُ ضَرْيَحَهُ وَقَدَّسَ رُوحَهُ أَمِينَ نَاقِلًا عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ
الْأَعْمَشِ مَا نَصَّهُ : أَمَّا مَا أُخِذَ مِنْ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّسْتَرِّ بِوَجْهِ مِنَ
الْوُجُوهِ إِمَّا بِهَبَّةٍ ، أَوْ صَدَقَةٍ ، أَوْ زَكَاةٍ ، أَوْ بَيْعٍ تَسْتَرُ بِهِذِهِ الْأُمُورِ لَا عَلَى
الْحَقِيقَةِ فَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُلْطَانًا وَلَا جَمَاعَةً ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ
الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ .

وَقَالَ أَيْضًا : وَاسْتَبْدَادُ الْأَخْذِ بِهِ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا ، وَقَدْ
عَلِمْتُمْ حَالَ الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ ، حَتَّى أَنَّ مِنْ هَذِهِ الزَّوَايَةِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ذَلِكَ
لِاضْطِرَّارِهِ أَوْ فَاقَتِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُ الْمَعَاشُ إِلَّا بِذَلِكَ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ
إِلَى الْاضْطِرَّارِ ، وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ الزَّوَايَةِ الْيَوْمَ بِلَادُنَا مُحْتَاجَةٌ ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ
هُوَ مُضْطَرٌّ ، وَمِنْهُمْ ذُو تَنْفِيسٍ مَعَ الْاِحْتِيَاجِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسْمُ ذَلِكَ وَلَا
صَدَقَتُهُ إِلَّا إِذَا كَانُوا غَيْرَ مُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ أَصْلًا ، أَمَّا مَعَ الْاِحْتِيَاجِ فَلَا ، لَكِنْ
الْأَفْضَلُ مَوَاسَاةُ غَيْرِهِمْ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا أَيْضًا فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بَيْعُ الْوَقْفِ الصَّحِيحِ ،
وَيَصْرِفُونَ ثَمَنَهُ فِي عَيْشِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَحَاجَةٌ ، فَفِي نَوَازِلِ
«الْمُعْيَارِ»^(١) : وَسُئِلَ^(٢) عَنْ أَرْضٍ مُحْبَسَةٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا
[ق/ ٧١٤] فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ^(٣) لِعَيْشِهِمْ لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الْخَصَاصَةِ

(١) انظر : « المعيار » (٣٣٢/٧) .

(٢) يعنى : القاضى أبى الحسن على محسود رحمه الله .

(٣) يعنى : فى الأيام المسغبة .

وَالْحَاجَّةُ ، أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : بِأَنْ يَبِيعَ أَرْضَ الْمَسَاكِينِ الْمُحْبَسَةِ عَلَيْهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ وَحَيَاةُ أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ بَقَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ هَلَاكِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرْتُ بِبَيْعِ كَثِيرٍ مِنْهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

وَأِنْ لَمْ تَنْزِلْ بِهِمْ خِصَاصَةً أَوْ حَاجَةً فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْتِفَاعُ مِنْهُ بِغَيْرِ غَلَّةٍ إِذْ لَا يَمْلِكُونَ غَيْرَهَا .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : ([الْمَلِكُ] ^(١) لِلْوَاقِفِ لَا الْغَلَّةِ) ^(٢) أَيِ فَإِنَّهَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ، انْتَهَى .

وَأَعْلَمَ أَيْضًا بِأَنْ نَصِيبَ بَنَاتِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ ثَابِتٌ لَهُنَّ فَقِي « ق » ^(٣) : عَنْ ابْنِ يُونُسَ : الْحَبْسُ عَلَى الْعَقَبِ قَالَ : يُفْضَلُ أَهْلُ الْحَاجَةِ فِي قَسْمِ الْغَلَّةِ فَإِنْ تَكَافَوْا فِي الْحَاجَةِ أَوْ الْغِنَى قُسِمَتِ الْغَلَّةُ بَيْنَهُمْ عَلَى الْعَدَدِ ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ لِلذَّكَرِ مِثُّ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ، فَيَكُونُ كَمَا شَرَطَ .

وَكَيْفِيَّةُ قَسْمِ مَنَافِعِ الْمَاشِيَةِ ، فَإِلَيْهَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ فِي « نَوَائِلِهِ » وَإِنْ ذَهَبَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَى قِسْمَةِ الْإِغْتَالِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ ذَلِكَ ، فَيَقْتَسِمُونَ اللَّبَنَ فِي الضَّرْعِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي إِبَانِهِ ، وَلَا يَقْتَسِمُونَهُ قَبْلَ إِبَانِهِ بِالْجَزِّ أَوْ فِي الضَّرْعِ بِلَا فَضْلٍ بَيْنَ ، انْظُرْ : التَّتَائِي فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَالتَّبَرُّزُ فِي الْأَحْبَاسِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمَالُ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٣) .

(٣) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٤٧/٦) (٤٨) .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَبَنٌ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ) (١) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦١) [٣٢] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ حَيَوَانًا عَلَى رَجُلٍ وَبَنِيهِ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهَا وَوَفَاةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ اخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُمْ فِي الْوَقْفِ ، فَقَالَتْ وَرَثَتُهَا هِيَ : إِنَّهُ عُمَرَى ، وَقَالَتْ وَرَثَةُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ : إِنَّهُ مَعْقَبٌ وَلَمْ تَوْجَدْ بَيْنَهُ لَأَحَدِهِمَا عَلَى دَعْوَاهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ سَمَّيْتُهُمْ عِنْدَ الْوَقْفِ بِأَنْ قَالَتْ هَذَا وَقَفٌ عَلَى فُلَانٍ وَبَنِيهِ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنَتُهُ وَسَمَّتُهُ فَلَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الْمَعْيَارِ » ، بِقَوْلِهِ : إِذَا قَالَ حَبَسْتُ عَلَى وَلَدِي زَيْدٍ وَعُمَرَى وَعَائِشَةَ وَفَاطِمَةَ ، كَانَ هَذَا الْحَبْسُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنَتُهُ وَسَمَّاهُ مِنْ أَوْلَادِ الصُّلْبِ ، وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ لَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعَدِّيَهُ الْمُحْبِسُ بِلَفْظٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ حَبَسْتُ عَلَى أَعْيَانٍ لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمَرَى ، أَوْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَرْجِعِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَإِنْ لَمْ تُسَمَّ الْبَنِينَ عِنْدَ الْحَبْسِ كَانَ قَالَ : هَذَا حَبْسٌ عَلَى فُلَانٍ وَوَلَدَيْهِ ، وَإِنَّهُ يَكُونُ مُعَقَّبًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ حَبَسَ وَدَيْتَيْنِ عَلَى أَوْلَادِ فُلَانٍ ابْنِ فُلَانٍ ثُمَّ مَاتَ أَوْلَادُ فُلَانٍ وَمِنْهُمْ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ ، هَلْ تَرْجِعُ عَلَيَّ عَقِبِهِمْ ، أَوْ عَلَى أَقْرَبِ فَقَرَاءٍ عَصَبَةِ الْمُحْبِسِ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْحَبْسُ عَلَى وَلَدِي فُلَانٍ وَهُمَا مُحَمَّدٌ وَفَاطِمَةُ هُوَ عَلَيْهِمَا وَبَعْدَ وَفَاتِهِمَا ، يَكُونُ عَلَى عَقَبِ مُحَمَّدٍ دُونَ عَقَبِ فَاطِمَةَ ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ فَقَرَاءٍ عَصَبَةِ الْمُحْبِسِ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ عَقَبِ مُحَمَّدٍ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَوْلَادِ كَالْعَقَبِ ،

هَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ حَافِظُ الْمَذْهَبِ أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رُشْدٍ ، وَنَصَّهُ : إِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ عَلَيَّ وَلَدِي وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، فَيَكُونُ الْحَبْسُ عَلَى أَوْلَادِهِ دَنِيَّةَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، وَعَلَى أَوْلَادِ بَنِي الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيَّ أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا مِيرَاثَ لَهُمْ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٢) [٣٣] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ حُبَسَتْ عَلَيْهِ بَقَرَةٌ حَبْسًا مُعَقَّبًا ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادَ ، وَوَلَدَتْ الْبَقَرَةُ عِنْدَهُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ، ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ لِأَوْلَادِهِ الثَّلَاثَةِ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ حُبَسَتْ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ مِنْ بَنَاتِ الْبَقَرَةِ كَمَا حَبَسَهُنَّ عَلَيَّ فَلَانٌ ، وَعَمَلُوا عَلَيَّ ذَلِكَ عَلَى زَعْمِهِمْ مُدَّةَ حَيَاةِ آبِيهِمْ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ نَمَى نَصِيبُ أَحَدِهِمْ ، وَهَلَكَ نَصِيبُ أَحَدِهِمْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ فَهَلْ لِمَنْ هَلَكَ نَصِيبُهُ الرَّجُوعُ عَلَيَّ مَنْ لَمْ يَهْلِكْ نَصِيبُهُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ إِنْ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُ الثَّلَاثَةِ يَدْخُلُونَ مَعَ الْأَوْلَادِ الثَّلَاثَةِ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْوَقْفَ لَا يُوقَفُ كَمَا ذَكَرَهُ (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ : (لَا مَالِكَ [انْتِفَاعٍ] ^(١)) ^(٢) ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا هُوَ وَ (خ) ^(٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْوَقْفِ : (وَإِنْ بِأُجْرَةٍ) ^(٤) وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ بِأُجْرَةٍ) أَشَارَ بِهِ إِلَى صِحَّةِ وَقْفِ الْمُنْفَعَةِ لِمَنْ لَا يَمْلِكُ الذَّاتَ ، وَهَذَا مَا لَمْ تَكُنْ مُنْفَعَتُهُ حَبْسٌ لَتَعْلُقَ الْحَبْسُ بِهَا ، وَمَا تَعْلَقَ الْحَبْسُ بِهِ لَا يُحْبَسُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَتَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْوَقْفَ الْمَذْكُورَ يَكُونُ بَيْنَ أَوْلَادِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِأَسْرِهِمْ ، وَأَنَّ مَنْ هَلَكَ مَا بِيَدِهِ مِنْهُ رَجَعَ عَلَى الْأَقْرَبِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْانْتِفَاعُ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٢٧) .

(٣) حَاشِيَةُ الْخُرَشِيِّ (٧/٧٩) .

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٢) .

وَمَقَرَّرَ فِي مَحَالِهِ مِنْ نَصُوصٍ أَثْمَتْنَا وَشُرُوحِهِمْ ، فَلَا يُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٢) [٣٣] سُؤَالَ: عَمَّا إِذَا جُهِلَتْ أَوْصَافُ لَفْظِ الْوَاقِفِ بِحَيْثُ لَا يُدْرِي هَلْ هِيَ مِنَ الْأَلْفَازِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا الْحَافِدُ أَمْ لَا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْوَقْفِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ الْحَافِدُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: يَكُونُ وَفَقًا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْحَافِدُ إِلَّا مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ ، فَقِي بَعْضُ فِتَاوَيِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَعْمَرَ بْنِ أَقِيْتِ وَالِدِ الشَّيْخِ (حَم) مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ حَبْسٍ يُوجَدُ بِأَيْدِي أَوْلَادِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ ، وَمَاتُوا وَلَمْ يَتْرُكْ الذُّكُورُ أَوْلَادًا وَتَرَكَ الْأُنْثَى أَوْلَادًا ، هَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ، أَوْ يَكُونُ لِأَوْلَادِ الْبَنَاتِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْحَبْسِ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ إِنْ جَهَلَ مَصْرَفُهُ ، فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ فِي الْقَدِيمِ ، ثُمَّ لَمْ يَذَرْ مَصْرَفَهُ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَنَزَلَتْ بِقَفْصَةٍ فِي أَيَّامِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ قِيدَارِ الْمُرَادِيِّ ، فَحَكَمَ بِذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٣) [٣٤] سُؤَالَ: عَنْ الْمَوْقُوفِ إِذَا مَاتَ ، وَلَمْ يَتْرُكْ عَقِبًا مَعَ جَهْلِنَا لِلْوَقْفِ لِمَنْ يَرْجِعُ هَذَا الْوَقْفُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَى الْفُقَرَاءِ كَمَا يُرْسَلُ إِلَى ذَلِكَ جَوَابُ السُّؤَالِ الَّذِي قَبْلَهُ . انْتَهَى .

(١٩٦٤) [٣٥] سُؤَالَ: عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرَاتٌ عَلَى ابْنِهَا ، وَالْابْنُ هُوَ الْحَائِزُ لِجَمِيعِ مَا بِيَدِ الْأُمِّ حَتَّى إِنَّهُ يَقُولُ لَهَا : لَا تَقُومِي إِلَّا لِصَلَاتِكَ ، وَوُلِدَ بَعْضُ الْبَقَرَاتِ فِي حَيَاةِ الْأُمِّ ، وَرَدَّ إِلَيْهَا لَبَنُهُنَّ دُونَ ذَوَاتِهِنَّ ، مَعَ سَوَائِلَ أُخْرَى مِنْ سَوَائِلِ زَادَهَا بِهِنَّ عَلَيْهِنَّ ، لِكُونِهِ هُوَ الْمُتَفِقُ ، فَهَلِ الْحَبْسُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ

وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا رَيْبَ فِي صِحَّتِهِ لِتَوَفُّرِ أَرْكَانِهِ وَشُرُوطِهِ مِنْ قَبُولِ وَحَوِزٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ أَنَّ حَوِزَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ لِلْحَبْسِ بَايِدَاعَهُ لَهُ قَبْلَ التَّحْيِيسِ كَافٍ عَنْ حَوِزِ ثَانٍ لِلْمُحْبَسِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْمُسْتَأْجِرُ وَالْمَسَاقِي وَضَحَوُزُهُمَا الْأَوَّلُ) ^(١) بِالْإِجَارَةِ وَالْمُسَاقَاةِ كَافٍ عَنْ حَوِزِ ثَانٍ لِلرَّهْنِ .

مخ في « كَبِيرِهِ » ^(٢) : وَجَدَ عِنْدِي مَا نَصُّهُ : وَمِثْلُ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَسَاقِي الْمُوَدَّعِ وَالْمُعَارِ مِنْ أَنَّ حَوِزَهُمَا الْأَوَّلُ كَافٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ يَكْفِي فِي حَوِزِ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنُ فَمِنْ بَابِ أَحْرَي أَنَّهُ يَكْفِي فِي حَوِزِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ الْحَبْسُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيهِ أَحَدٌ بِشَرْطِ التَّحْوِيزِ فِي عِلْمِي ، وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي الرَّهْنِ ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بَعْدَ الْقَوْلِ الْقَائِلِ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِهِ . انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ فَلَيْسَ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ خَلِيلٍ وَكَرِهَ تَمْلُكَ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ أَشَارَ إِلَيْهِ شَيْخٌ بِقَوْلِهِ : (وَيُسْتَشْنَى فِيهِ مَا إِذَا كَانَ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ الْمَنْفَعَةَ ، فَإِنَّهُ لَا يَكْرَهُ تَمْلُكُهَا بِشِرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ) انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْحَبْسَ مِنْ أَنْوَاعِ تَمْلِكِ الْمَنْفَعَةِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا كَرَاهَةَ فِي شُرْبِ الْمُحْبَسَةِ لِلْبَنَةِ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٥) [٣٦] سَوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ : أَبْعَرْتَنِي حَبْسٌ عَلَى أَبْنَائِي وَمَاتَ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ ، هَلْ يَرْجِعُ نَصِيْبُهُ لِأَبْنَائِهِ أَوْ أُخُوْتِهِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ رُشْدٍ » وَلَفْظُهُ : فَإِذَا قَالَ الْمُحْبَسُ : حَبَسْتُ عَلَى وَلَدِي أَوْ عَلَى أَوْلَادِي ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، فَيَكُونُ الْحَبْسُ عَلَى أَوْلَادِهِ

(١) مختصر خليل (ص/١٩٩) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشي (٥/ ٢٤٠- ٢٤١) .

الذُكْرَانِ وَالْإِنَاثِ وَعَلَى أَوْلَادِ بَنِيهِ الذُّكُورِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَنَاتِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا مِيرَاثَ لَهُمْ انْتَهَى .

ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا لَفْظُ الْبَنِينَ فِي قَوْلِهِ : حَبَسْتُ عَلَى بَنِيَّ أَوْ عَلَى بَنِيَّ وَبَنِيهِمْ ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كَالْحُكْمِ فِي لَفْظِ الْوَلَدِ وَالْعَقَبِ ، انْتَهَى .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَقَدْ قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(١) قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : مَنْ حَبَسَ دَارَهُ عَلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ ذُكُورِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ ، إِلَّا أَنْ وَلَدَهُ أَحَقُّ مِنْ أَبْنَائِهِمْ مَا عَاشُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَضْلٌ فَيَكُونُ لَوَلَدِ الْوَلَدِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ قَالَ : حَبَسَ عَلَى وَلَدِي ، فَإِنَّ أَوْلَادَ الْأَوْلَادِ يَدْخُلُونَ مَعَ الْأَبَاءِ وَيُؤْثَرُ الْوَلَدُ ، فَإِنْ قَالَ : لَوْلَدِي دَخَلُوا أَيْضًا فَيُفِيدُ بِالْوَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ فَضْلٌ كَانَ لَهُمْ .

وَقَالَ الْمُغِيرَةُ وَغَيْرُهُ : يُسَوَّى بَيْنَهُمْ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْغُورِي : الْعَمَلُ عَلَى قَوْلِ الْمُغِيرَةِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحُكْمِ بِالتَّسْوِيَةِ ، وَعَدَمُ إِثَارِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا عَلَى السُّفْلَى الَّتِي تَلِيهَا ، وَقَالَ بِذَلِكَ [ق / ٧١٥] جَمَاعَةٌ ، وَأَخَذَ مِنْ « الْمُدُونَةِ » وَنَسَبَ إِلَيْهَا مِنْ مَوَاضِعَ كَمَسْأَلَةِ وَلَدِ الْأَعْيَانِ وَقَفَّ لَهُ وَإِذَا بَلَغَ أَبْنَاءُ أَبْنَاءَهُ ، وَعَظُمَتْ مُؤَنَّتُهُمْ كَانُوا بِقِسْمٍ وَأَخَذَ مَعَ آبَائِهِمْ ، وَقَدْ كُنَّا حَصَلْنَا فِي هَذَا قَوْلًا آخَرَ مَعْنَاهُ : تَبَدُّثُ الْأَعْلَى مُطْلَقًا ، وَلَا شَيْءَ لِمَنْ تَحْتَهُمْ .

وَالثَّانِي : تَقْدِيمُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا أَيْضًا ، وَلَكِنْ لَا يُحْرَمُ أَبْنَاؤُهُمْ مِنَ الْإِعْطَاءِ وَإِنْ قَلَّ .

وَالثَّلَاثُ : التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْكُلِّ فِي الْحَبْسِ مِنْ غَيْرِ إِثَارِ لِبَعْضِهِمْ مُطْلَقًا .

وَالرَّابِعُ : التَّسْوِيَةُ فِي اسْتَوَاءِ الْحَالِ لَا فِي اخْتِلَافِهِ ، وَفِي الْاِخْتِلَافِ خِلَافٌ قِيلَ بِتَبَدُّثِ الْأَخْوَجِ ، وَلَا يُعْطَى الْوَلَدُ شَيْئًا بِالتَّبَدُّثِ لِأَنَّ سَنَةَ الْأَجْسَاسِ تَبَدُّثُ

الْفُقَرَاءُ ، وَبِهِ قَالَ أَشْهَبُ .

وَالْمَنْسُوبُ لِابْنِ الْقَاسِمِ لَا بُدَّ مِنْ إِعْطَاءِ الْأَبَاءِ فِي حَاجَةِ الْأَبْنَاءِ وَإِنْ كَانَ الْأَبْنَاءُ أَغْنِيَاءَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ (عَج) قُلْتُ : وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَسْمَهُمْ كَمَا فِي السُّؤَالِ وَأَمَّا إِنْ سَمَاهُمْ بِأَنْ قَالَ : هَذِهِ الْبَقَرَةُ وَقَفُّ عَلَيَّ وَلَكِنِّي فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَا فِي « الْمَعْيَارِ » ، وَلَفْظُهُ مَا نَقَلَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنَ الْأَعْمَشِ إِذَا قَالَ : حُبْسَ عَلَيَّ وَلَكِنِّي زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَعَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ ، كَانَ هَذَا التَّحْيِيسُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنُهُ وَسَمَاءُهُ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعَدِّيَهُ الْمُحْبِسُ بِلَفْظٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ حُبْسٌ عَلَيَّ أَعْيَانٍ لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحُبْسُ إِلَى عَصَبَةِ الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمَرَى أَوْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَرْجِعِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ رِوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، وَالثَّانِي رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيَّ ذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمْ فَالْحُكْمُ فِي نَصِيْبِهِ مَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » ، وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ حُكْمِ مَنْ حُبْسَ عَلَيَّ رَجُلَيْنِ مَثَلًا ، وَمَاتَ أَحَدُهُمَا هَلْ يَرْجِعُ نَصِيْبُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ أَوْ عَلَى أَخِيهِ الْبَاقِي ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْحُبْسَ إِنْ كَانَ مَخْصُوصًا بِهِمَا دُونَ عَقِبَيْهِمَا ، فَحُكْمُهُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا تَرَجَعَ حَصَّتُهُ لِأَخِيهِ دُونَ وَرَثَتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحُبْسِ فَنَصِيْبُهُ يَرْجِعُ عَلَيَّ مَنْ بَقِيَ ، ثُمَّ إِذَا مَاتَ الْآخَرُ فَفِي رُجُوعِهِ مَرَّاجِعُ الْأَحْبَاسِ أَوْ مِلْكًا رِوَايَتَانِ . انْتَهَى مَحَلُّ النَّازِلَةِ مِنْ كَلَامِهِ .

نَوَازِلُ الْهَبَةِ وَالْصَّدَقَةِ وَالْعُمَرَى

(١٩٦٦) [٣٧] سَوَّالٌ: عَنْ حُكْمِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ يَكُونُ الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ فِي خِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْحَيَوَانُ الْمَوْهُوبُ يَرْعَاهُ رَاعٍ وَاحِدٌ ، وَإِذَا حِيزَ عِنْدَ غَيْرِهِ تَلَفٌ ، بَلَّ رُبَّمَا تَعَذَّرَ ابْتِدَاءً لاحتياجهم إلى ركوبه وشرب لبنه ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَرْطُ الْحِيَازَةِ لَمَّا قُلْنَا وَلَمَّا قَالَ مِيَارَةُ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَيَكْتَفِي بِصَحَّةِ الْإِشْهَادِ إِنْ أَعُوَزَ الْحَوْزَ لِعَذْرِ بَادٍ

مَا نَصَّهُ : ^(١) تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَوْزَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ التَّحْيِيسِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ ، مِنْ خَوْفِ عَدُوٍّ وَمَا أَشْبَهَهُ سَقَطَ هَذَا الشَّرْطُ ، وَكَتَفَى عَنْهُ بِالْإِشْهَادِ بِالْحَبْسِ ، وَيَصِحُّ الْحَبْسُ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ سَلْمُونٍ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ ابْنُ رُشْدٍ عَمَّنْ تَصَرَّفَ إلخ .

جَوَابُهُ : أَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ لَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ لِعَدَمِ تَعَذُّرِهِ بِهِ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ الْحَوْزُ بَيْنَ الْوَاهِبِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ وَهُمَا فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ مَعَ اخْتِلَاطِ مَاشِيَتِهِمَا عِنْدَ رَاعٍ وَاحِدٍ يَرْفَعُ يَدَ الْوَاهِبِ عَنِ الْهَبَةِ وَوَضَعَ يَدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ عَلَيْهَا فَلَا تَعَذُّرَ فِي ذَلِكَ ، فَفِي بَعْضِ فِتَاوَيِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بَنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَهَبَ لَوْلَدِهِ الْكَبِيرِ الرَّشِيدِ مَاشِيَةً وَنَحْوَهَا ، وَالْوَالِدُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ مَالِ الْأَبِ ، وَلَكِنْ يَرْكُبُهَا وَيُنْفِقُ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ لَبَنِهَا ، وَلَكِنَّ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْهُ إِلَى اخْتِلَاطِهِ مَعَ الْأَبِ لِكَوْنِهِ أَرْفَقَ هَلْ يُعَدُّ هَذَا حَرَزًا وَالْهَبَةُ مَاضِيَةٌ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : بِقَوْلِهِ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَبُ أَيْضًا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَاشِيَةِ الْمَوْهُوبَةِ مَعَ الْابْنِ عَلَى نَحْوِ تَصَرُّفِهِ فِيهَا قَبْلَ الْهَبَةِ يَعْقِلُ ، وَيَطْلُقُ وَيَقْدِّمُ

بِهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَالْحَوْزُ عِنْدِي ضَعِيفٌ وَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ لَجَوْلَانِ يَدُ الْأَبِ عَلَى الْهَبَةِ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ ، يَقْضِي بِهَذَا الْحُكْمِ مَسْأَلَةَ مَنْ رَهَنَ حَصَّةً مِنْ دَارٍ لِرَجُلٍ فَأَمِنَ الرَّجُلُ شَرِيكَ الرَّاهِنِ ، ثُمَّ رَهَنَ الشَّرِيكَ لِلْمُرْتَهِنِ حَصَّتَهُ وَأَمِنَ الرَّاهِنُ الْأَوَّلَ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ حَوْزَهُمَا يَبْطُلُ وَعَلَلُوهُ بِجَوْلَانِ يَدِ الرَّاهِنِ فِي الرَّهْنِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الشَّرِكَةِ فِي التَّصَرُّفِ ، وَقَدْ أَفْتَى ابْنُ رُشْدٍ فِيمَنْ رَهَنَ دَارَهُ لِرَجُلٍ وَأَخْلَاهَا مِنْ شَوَاعِلِهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَفَاتِيحَ ، وَأَكْرَاهَا الْمُرْتَهِنُ ، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَدَ بَعْضَ أَمْتَعَةِ الرَّاهِنِ فِي الدَّارِ ، أَنَّ ذَلِكَ مُوهِنٌ لِلْحَيَازَةِ مُبْطِلٌ لَهَا ، وَيَدُهُ مُرْتَفَعَةٌ عَنْهَا ، فَكَيْفَ بِهَذَا ؟

ابْنُ عَرَفَةَ : الْحَوْزُ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْإِبْنِ الصَّغِيرِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي [(١)] كَالْحَبْسِ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ فِي الْعَطِيَّةِ كَانَ ذَلِكَ مُبْطَلًا لِلْحَيَازَةِ مَانِعًا وَلَوْ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي لَهُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْحَوْزَ فِي الْبَعِيرِ مَثَلًا هُوَ أَنْ يَعْقِلَهُ وَيَطْلُقَهُ ، وَيَقُومُ بِشَأْنِهِ لِمَا نَقَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، أَنْظَرُهُنَّ فِي بَابِ الرَّهْنِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْحَوْزَ لَا يَتَعَذَّرُ بِمَا ذَكَرْتُمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِتَصَرُّفِ الْمُوْهُوبِ لَهُ فِي الْهَبَةِ اسْتِقْلَالًا دُونَ الْوَاهِبِ ، وَإِلَّا فَلَا حَوْزَ .

انْتَهَى .

وَأَمَّا مَا نَقَلْتُمْ عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ وَمِارَةَ وَابْنِ سَلْمُونَ ، فَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا تَنْخَرِطُ فِي سَرَدِهِ انْتَهَى .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَمَّا إِذَا كَانَ الْمُوْهُوبُ جُزْءًا مُشَاعًا ، وَالْجُزْءُ الْآخَرُ لَغَيْرِ الْوَاهِبِ ، لَكِنَّ الْجَمِيعَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ، أَيْ : الْأَبُ الْوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمُوْهُوبُ لَهُ الْجُزْءُ ، وَالْإِبْنُ الْمَالِكُ لِلْجُزْءِ الْآخَرِ ، فَهَلْ يُعَدُّ سَكُونُ الْإِبْنَيْنِ مَعَ الْأَبِ

كَسْكُونِ الْأَبِ مَعَ أَحَدِهِمَا إِذَا وَهَبَ لَهُ جُزْءًا مِنْ بَعِيرٍ مِثْلًا فَيَكُونُ ذَلِكَ حَوْزًا تَامًا لَمَّا فِي نَوَازِلِ الْهَبَاتِ مِنْ « الْمَعْيَارِ » فِي جَوَابِ لِأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّؤْلُؤِيِّ وَنَصَهُ : وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ اللَّؤْلُؤِيُّ ... إِنْخَ فَجَوَابُهُ : إِنْ حَوَزَ الْجُزْءَ الْمُشَاعَ إِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنْهُ لِغَيْرِ الْوَاهِبِ فَيَكُونُ بِحُلُولِ مُعْطَاهُ فِيهِ مَحَلُّ الْمُعْطِي فِي تَصَرُّفِهِ بِلَا خِلَافٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » ^(١) بِقَوْلِهَا : وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى رَجُلٍ أَوْ وَهَبَهُ نَصْفًا لَهُ فِي دَارٍ أَوْ عَبْدٍ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَيَحِلُّ الْمُعْطِي مَحَلَّهُ فِيهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ حَوْزًا انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْهَا أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَفِيهَا حَوَزُ الْمُشَاعِ مِمَّا بَاقِيهِ لِغَيْرِ الْمُعْطِي بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلَّ الْمُعْطِي بِرَفْعِ تَصَرُّفِهِ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ الْجُزْءُ الْآخِرُ مِنْهُ لِلْوَاهِبِ كَمَسْأَلَةِ اللَّؤْلُؤِيِّ الَّتِي جَلَيْتُمْ فِي حَوَزِهَا قَوْلَانِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَمَا بَاقِيهِ لَهُ فِي شَرْطِهِ بِرَفْعِ يَدِ الْمُعْطِي وَصِحَّتِهِ بِتَصَرُّفِ الْمُعْطِي كَشْرَيْكَيْنِ وَلَا يَضُرُّ اسْتِغْلَالُ مُعْطِيهِ لَهُ فِي أَيَّامِ قَسَمِهِ قَوْلَانِ لِلْخَمِيِّ عَنْ سَحْنُونٍ وَمُحَمَّدٍ مَعَ عِيَاضٍ عَنْ ابْنِ مَزِينٍ قَائِلًا : هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَعِيسَى انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْمَشْدَلِيِّ عَلَى « الْمُدَوَّنَةِ » عِنْدَ قَوْلِهَا : أَوْ وَهَبَهُ نَصْفًا لَهُ فِي دَارٍ ... إِنْخَ ، وَلَفْظُهُ : أَبُو إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ إِذَا كَانَ يَدُ الْوَاهِبِ مَعَ يَدِ الْمُوْهَبِ فَهَلْ ذَلِكَ حَوْزٌ أَمْ لَا ؟ وَالْقَوْلَانِ قَائِمَانِ مِنْ آخِرِ رُهُونِهَا وَأَوَّلِهَا .

قُلْتُ : الَّذِي نَسَبَهُ ابْنُ رُشْدٍ لِابْنِ الْقَاسِمِ الصَّحَّةُ خِلَافًا لِأَصْبَغٍ .

قُلْتُ : قَالَ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ زُرْبٍ : مَنْ وَهَبَ نَصْفَ دَارٍ ثُمَّ سَكَنَهَا الْوَاهِبُ وَالْمُوْهَبُ لَهُ عَلَى الْمُشَاعِ لَمْ يَنْفَذْ شَيْءٌ مِنَ الْهَبَةِ إِلَّا أَنْ يَقْتَسِمَا سُكْنَاهَا شَطْرَيْنِ عَلَى الْمُرَاضَاةِ وَأَطْنَبَ فِي الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ قَالَ : وَهَذَا فِيمَا

بَاقِيَهُ لِلْوَاهِبِ ، وَأَمَّا مَا بَاقِيَهُ لَشَرِيكَ الْوَاهِبِ فَلَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهِ فِيهِ ، قَالَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي ثَالِثِ سَمَاعِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ مِنَ الْهَبَاتِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَيِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ :
وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْحَيَازَةِ فِي هِبَةِ الْمُشَاعِ فَلِئَلَّا يُشِيرُ خَلِيلٌ فِي الْمُخْتَصَرِ بِقَوْلِهِ : وَحِيزَ جَمِيعُهُ إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ . وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْوَاهِبَةُ أُمًّا لَا تَصْرِفُ لَهَا مَعَ أَوْلَادِهَا الْبَالِغِينَ بِحُكْمِ الْعِضَادَةِ عِنْدَهُمْ ، وَكَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِنْتُا وَشَرِيكُهَا أَخٌ ذَكَرُ ، وَهُوَ الرَّاعِي وَالْخَالِبُ وَالسَّاقِي فَهَلْ هُوَ حَائِزٌ لِأُخْتِهِ بِتَصْرِفِهِ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَوْهُوبَ لَا تَصْرِفُ لِلْوَاهِبِ فِيهِ أُمٌّ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : إِنْ تَصْرِفُهُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ حَوَازًا لِأُخْتِهِ الْمَوْهُوبِ لَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تُوَكَّلْهُ عَلَى الْحَوَازِ وَلَيْسَتْ فِي حَوَازِهِ شَرْعًا كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ ، وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَ مَعَ مَنْ ذَكَرَ أَخٌ مُخَجِرٌ عَلَى الْجَمِيعِ بِالْفَقْرِ وَالْعَلَبَةِ ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَجُوزَ شَيْئًا وَلَا يَهَبُهُ مَعَهُ كَمَا تَعْلَمُونَ مِنْ طَلَبِهِ لَوَثِيقَةَ الْهَبَةِ وَحَلَفَهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى أُمِّهِ حَتَّى تَرْجِعَ فِي الْهَبَةِ فَأَبَتْ ، وَقَالَتْ : لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فَهَلْ يَعْذَرُ مَنْ وَهَبَ لَهُ بِهَذَا كَمَا تَقْدَمُ مِنْ كَلَامِ مِارَةَ بِأَنَّ شَرْطَ الْحَوَازِ إِنْ تَعَذَّرَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ سَقَطَ ، أَمْ لَا يُعَذَّرُ بِذَلِكَ ؟

فَجَوَابُهُ : إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا طَلَبَتْ حَوَازَ الْهَبَةِ فَمَنْعَهَا مِنْ ذَلِكَ ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مُنْخَرِطَةً فِي سِلْكِ مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ وَشَارِحِهِ مِارَةَ وَابْنِ سَلْمُونَ .

وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : [أَوْ جَدَ فِيهِ] ^(١) فَفِي جَوَابِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ بَعْدَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْهُ مَا نَصَّهُ : قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدِي أَحْمَدُ أَبَا فِي حَاشِيَتِهِ عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ خَلِيلٍ فِي مُخْتَصَرِهِ (أَوْ جَدَ

فيه (١) مَا نَصَّهُ : بِنَاءٍ عَلَيَّ أَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ ، وَمُقَابَلَةُ الْحَوْزِ مُطْلَقًا .

قَالَ الْقُلَشَانِيُّ : وَمَسَائِلُ الْمَذْهَبِ مُضْطَرِبَةٌ فِي ذَلِكَ ، انْتَهَى .

قَالَ : وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ بِكَلَامِهِ هَذَا أَنَّ فِي الْحَوْزِ قَوْلَيْنِ : [ق / ٧١٦] قَوْلًا بِشَرْطِيَّتِهِ مُطْلَقًا ، وَقَوْلًا بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ .

قُلْتُ : وَعَلَى الثَّانِي مَشْيَ ابْنِ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ حَيْثُ قَالَ (٢) :

وَتَكْتَفِي بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ إِنْ أَعْوَزَ الْحَوْزَ لِعُدْرِ بَادٍ

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَمَسَأَلْتُكُمْ الْمَسْئُولُ عَنْهَا بَاطِلَةٌ عَلَيَّ الْأَوَّلَ لِعَدَمِ الْحَوْزِ الْمُشْتَرِطِ فِي صِحَّتِهَا مُطْلَقًا ، إِلَّا عَلَيَّ الثَّانِي إِذْ ظَهَرَ لَكُمْ مَا يُعْذَرُ بِهِ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ الشَّرِيفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْقَوْلَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَ حَمَّ فِي حَاشِيَتِهِ ، وَنَقَلَهُمَا عَنْهُ الشَّرِيفُ فِي جَوَابِهِ وَهُمَا الْمُسَارُ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرٍ « جَامِعِ الْأُمَهَاتِ » (٣) ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ ، وَهُوَ جَادٌّ [فِيهِ] (٤) أَوْ سَاعٍ فِي تَرْكِه شُهُودِ الْهَبَةِ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : حَوْزٌ وَصَحْتُ ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ [تَبْطُلُ] (٥) انْتَهَى .

قَالَ شَارِحُهُ الْقُلَشَانِيُّ : فَالْأَوَّلُ : رَأَى الْحَوْزَ شَرْطًا مَعَ الْقُدْرَةِ وَالْإِمْكَانِ وَيَسْقُطُ مَعَ الْعَجْزِ .

وَالثَّانِي رَأَاهُ شَرْطًا مُطْلَقًا ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ ثَالِثٌ بِالْفَرْقِ ، فَإِنْ كَانَ

(١) انظر السابق .

(٢) انظر : « شرح ميارة » (٢/ ٢٤١) .

(٣) انظر : « جامع الأمهات » (ص/ ٤٥٥) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في « جامع الأمهات » : بطلت .

الْقَاضِي حَالَ بَيْنَ الْوَاهِبِ وَالشَّيْءِ الْمَوْهُوبِ ، وَرَفَعَ حُكْمَهُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَنْفَذَ لَهُ فِيهِ تَصَرُّفٌ فَلْيَقْضَ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ فِي الْهَبَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ بَطَلَتْ الْهَبَةُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي هَذَا كِفَايَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا سَأَلْتُمْ وَأَمَّا قَوْلُكُمْ إِنِّي عَالِمٌ بِطَلَبِهِ الْوَيْقَاقَةِ الْخُ ، فَاللَّهُ شَاهِدٌ أَنِّي لَا عِلْمَ لِي بِذَلِكَ أَصْلًا ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ عَلِمْتُ بِهِ ، نَسِيْتُهُ الْآنَ ، فَسُبْحَانَ مَنْ لَا يَنْسَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَإِذَا قُلْتُمْ بِنْفِي هَذَا كُلُّهُ ، فَهَلْ مِنْ يَجْهَلُ حُكْمَ الْحَوَزِ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ كَجَهْلِ أَبْنَاءِ جَنْسِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَسَقْتُمْ فِي ذَلِكَ نُصُوصَ الْأَثْمَةِ وَقَوَاعِدَهَا فَجَوَابُهُ مَا فِي « نَوَازِلِ عَج » وَنَصُّهُ بَعْدَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ : وَهَلْ إِذَا ادَّعَى مَا فِي الْحَيَازَةِ جَهْلٌ يُعْذَرُ بِذَلِكَ ، وَلَا تَبْطُلُ صَدَقَتُهُ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : فَتَوَقَّفْتُ فِي الْجَوَابِ وَذَلِكَ لِأَنَّ مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ وَالشَّرْحِ مِنْ تَرْكِ عَيْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا يَعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ أَنْ يَعْذَرُ فِي هَذِهِ بِالْجَهْلِ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ أَوْ الْوَاهِبَ إِذَا مَاتَ ، وَالشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ غَيْرُ مُحْزُورٍ أَنَّ الْهَبَةَ تَبْطُلُ ، وَأَنَّهُ لَا يَعْذَرُ فِي هَذِهِ بِالْجَهْلِ وَرَبَّمَا يَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ أَنَّ مِمَّا لَا يَعْذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ رَدُّ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنِ لِرَاهِنِهِ ، بِحَيْثُ يَحْصُلُ بَطْلَانُ حَيَازَتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَعْذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ ، وَأَيْضًا فَقَدْ ذَكَرُوا مَسَائِلَ أُخْرَى لَا يَعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ غَيْرَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٧) [٣٨] سَوَالٌ : عَنْ حَوَزِ الْمُسْتَعِيرِ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ، هَلْ يَصِحُّ مُطْلَقًا

أَوْ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ مَقْبِدَةً بِأَجَلٍ أَوْ عَمَلٍ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ حَوَزَ الْمُسْتَعِيرِ حَوَزٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ كَانَتْ الْعَارِيَةُ مَقْبِدَةً بِعَمَلٍ أَوْ

أَجَلٍ أَمْ لَا ، وَعَلَى هَذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةٌ مِنْ يَعْوَلُ عَلَيْهِ مِنْ تَصَانِيفِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ

وَشَرَّاحَهَا ، فَفِي مُخْتَصَرِ جَامِعِ الْأَمْهَاتِ لِأَبِي عَمْرٍ وَعُثْمَانَ ابْنِ الْحَاجِبِ مَا نَصَّهُ وَمَا تَحْتَ يَدِ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ كَالْمُودِعِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ ابْنُ الْقَاسِمِ عِلْمَهُمَا بِخِلَافِ الْمُودِعِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيَّ أَنْ يَجُوزَ لِلْمُوْهَبِ الْإِنْخ .

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : فَفِي صِحَّةِ حَوَزِ الْمُخْدَمِ عَطِيَّةَ الرُّقْبَةِ مُطْلَقًا أَوْ يُشْتَرِطُ كَوْنُ الْإِعْطَاءِ بِنْتًا فِي عَقْدِ ثَالِثُهَا بِشَرْطِ كَوْنِ النَّفَقَةِ عَلَيَّ الْمُخْدَمِ وَرِضَاهُ بِالْحَوَزِ ، وَفِيمَا لَا نَفَقَةَ لَهُ فِيهِ بِمَجَرَّدِ رِضَاهُ وَعِزُّوْهَا وَاضِحٌ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْمُسْتَعِيرُ كَالْمُخْدَمِ وَقَالَ التُّونِسِيُّ : وَلَمْ يَشْتَرِطْ ابْنُ الْقَاسِمِ عِلْمَ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ بِالصَّدَقَةِ كَمَا شَرَطَ عِلْمُ الْمُودِعِ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا حَازَ الرِّقَابَ لِمَنَافِعَهُمَا لَوْ قَالَا تَحَوُّزٌ لِلْمُوْهَبِ لِقَبُولِهِمَا لَمْ يُلْتَفَتْ لِقَبُولِهِمَا الْآنَ فَيَبْطُلُ مَا لَهُمَا مِنَ الْمَنَافِعِ وَلَا يَقْدِرَانِ عَلَيَّ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ قَبُولِهِمَا فَصَارَ عِلْمُهُمَا غَيْرَ مُقَيَّدٍ ، وَالْمُودِعُ لَوْ شَاءَ قَالَ : خُذْ مَا أَوْدَعْتَنِي لَا أَحُوزُهَا لِهَذَا .

وَفِي مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ الَّذِي قَالَ فِي خُطْبَتِهِ ^(١) : (إِنَّهُ مُبَيَّنٌ لِمَا بِهِ الْفَتْوَى) ، (وَحَوَزُ مُخْدَمٍ وَمُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا) ^(٢) .

وَفِي « وَثَائِقِ ابْنِ سَلْمُونٍ » ، مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ هِبَةٌ مَا تَحْتَ يَدِ الْمُودِعِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ جَائِزَةٌ إِذَا عِلِمَ الْمُودِعُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَمَا تَحْتَ يَدِ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ جَائِزَةٌ أَيْضًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا الْعِلْمُ كَالْمُودِعِ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ عَلِمْتَ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَ « الْمُدُونَةُ » : وَأَمَّا الْعَبْدُ الْمُخْدَمُ وَالْمُعَارُ إِلَى أَجَلٍ فَقَبْضُ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ لَهُ قَبْضٌ لِلْمُوْهَبِ لَهُ . . . الْإِنْخ ، فَرَضُ مَسْأَلَةٍ لِتَوَاطُئِ نُصُوصِ أُمْتِنَا وَشُرُوحِهَا عَلَى صِحَّةِ حَوَزِ الْمُسْتَعِيرِ كَانَتْ الْعَارِيَةُ مُقَيَّدَةً بِأَجَلٍ أَمْ لَا ، وَكَذَلِكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الْإِخْدَامُ مُقَيَّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لَا ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ حَوَزِهِمَا لِذِكْرِهِ فِي نُصُوصِهِمْ وَشُرُوحِهِمْ

(١) مختصر خليل (ص/٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

لِمَعْرِفَتِهِمْ « لِلْمُدُونَةِ » وَكَثْرَةَ مَرَدِهِمْ لَهَا ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٨) [٣٩] سُؤَالَ : عَنْ الْمُوهُوبِ لَهُ إِذَا كَانَ غَائِبًا وَوَهَبَ لَهُ وَالِدُهُ دَارًا وَلَمْ يُمْكِنْ لَهُ حَوْزُهَا لِغَيْبَتِهِ هَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فِي « الْمُدُونَةِ » (١) : وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً فَلَمْ يَحْزُهَا حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا تَحَازُّ بِهِ ، انْتَهَى .

وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَوْزِ الدَّارِ الْغَائِبَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : حَوْزُ الدَّارِ الْحَاضِرَةِ بِالْقَبْضِ أَوْ الْقَفْلِ عَلَيْهَا وَوَكِيلُهُ كَنَفْسِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً فَبِإِذْنِ كَوْنِهَا كَذَلِكَ تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُعْطِي ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ فِي قَبْضِهَا وَإِنْ فَرَّطَ .

ثَالِثُهَا : إِنْ لَمْ يَخْرُجْ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ لِحَوْزِهَا قَبْلَ مَوْتِ الْمُعْطِي ، وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ ، وَلَا شَهَبَ وَلِغَيْرِهِ قُلْتُ : الْمَشْهُورُ مِنْهَا الْأَوَّلُ لِتَصْدِيرِهِ بِهِ وَلَا قِصَارَ الْبَرَادِئَةِ عَلَيْهِ ، بِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٩) [٤٠] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لِحَفِيدِهَا أَمَةً وَأَرَادَ عَاصِبُهَا التَّخْجِيرَ عَلَيْهَا وَإِبْطَالَ الْهَبَةِ مُدْعِيًا أَنَّ ذَلِكَ حَدٌّ لَهُ وَأَرَادَ الْمُوهُوبُ لَهُ حَوْزَ الْأَمَةِ ، وَمَنْعَهُ الْعَاصِبُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ ، وَأَنْكَرَتِ الْوَاهِبَةُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ ، بَلْ تَقُولُ : إِنَّهُ لَا سَبِيلَ بِلِعَاصِبِ عَلَيَّ ذَلِكَ ، فَهَلْ هَذِهِ الْهَبَةُ مَاضِيَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ حَسَدَ الْوَرِثَةُ الَّذِي تَقُولُ الْعَوَامُّ لَا يَتَصَوَّرُ فِي تَبَرُّعِ الصَّحِيحِ ، إِذَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ وَلَوْ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، كَانَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْ وَرَثَتِهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ خُرُوجَ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ، وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ « الرِّسَالَةِ » (٢) : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَيَّ الْفُقَرَاءُ بِمَالِهِ كُلِّهِ لِلَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ . وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ عَلَى

(١) انظر : « المدونة » (١٥/١٢٧) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) .

فَاعْلِهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (١) ، وَحَسَدُ الْوَرَثَةِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي تَبَرُّعٍ مَرِيضٍ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ وَكَانَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ وَرَثَتِهِ وَلَوْ بِدُونِ الثُّلُثِ فَيَبْطُلُ جَمِيعُهُ ، أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ بِأَزِيدٍ مِنَ الثُّلُثِ ، فَيَبْطُلُ الزَّائِدُ مِنْهُ عَلَى الثُّلُثِ فَقَطْ إِذْ « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » (٢) كَمَا فِي الْحَدِيثِ ، وَالنُّصُوصُ عَلَى هَذَا مُتَضَافِرَةٌ فَلَا يُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّصَحَّ لَكَ صِحَّةُ هَذِهِ الْهَبَةِ لَصُدُورِهَا مِنَ الْوَاهِبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي صِحَّتِهَا وَعَقْلُهَا ، وَلَا يُقْدَحُ فِي صِحَّتِهَا تَقَدُّمُ قَبْضِ الْوَاهِبِ لَهَا ، فَحُصُولُ الْمَنَاعِ مِنْ حَوْزِ الْهَبَةِ ، وَذَلِكَ حَوْزٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْ ذَلِكَ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الصَّحَّةِ بِقَوْلِهِ : (أَوْجَدَ فِيهِ) (٣) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٠) [٤١] سَوَّالٌ : عَنْ صَغِيرَةٍ كَلَّاهَا أَبُوهَا بِحُلِيِّ ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِسِنِينَ ، وَهِيَ مُتَحَلِّيةٌ بِهِ ، ثُمَّ ادَّعَى الْأَبُ أَنَّهُ حَلَّاهَا بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِمْتِنَاعِ لَا عَلَى وَجْهِ التَّمْلِكِ ، فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْحُلِيَّ مِلْكٌ لِلْوَاهِبِ لَا يَكُونُ تَرَاثًا [(٤) عَنْهَا تَرِثُهُ وَرَثَتُهَا عَنْهَا لِقَوْلِ خَلِيلٍ : (بِصِغَةٍ أَوْ مَفْهَمِهَا وَإِنْ بِفِعْلِ كَتَحْلِيَةٍ وَلَدَهُ) (٥) . انْتَهَى .

قَالَ (مَخ) (٦) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَمِثْلُ الْمُؤَلَّفِ لِلْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : (كَتَحْلِيَةٍ وَلَدَهُ) وَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا حَلَّى وَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِحُلِيِّ ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلصَّبِيِّ ،

(١) سورة الحشر (٩) .

(٢) تقدم .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٤) طمس بالأصل .

(٥) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٦) حاشية الخرشى (١٠٤/٧) .

وَلَا يُورَثُ عَنْ الْأَبِ وَظَاهِرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالتَّمْلِكِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّحْلِيَةَ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَشْهَدْ بِالْإِمْتَاعِ ، وَأَمَّا تَحْلِيَةُ الزَّوْجَةِ فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِمْتَاعِ أَنْتَهَى مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧١) [٤٢] سُؤَالَ : يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ ؟

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ الْهَبَةَ صَحِيحَةٌ نَافِذَةٌ لِثُبُوتِهَا بِالْبَيِّنَةِ وَهَذَا حَيْثُ سَلِمَتْ الْبَيِّنَةُ مِنَ الْقَوَادِحِ وَلَا اعْتِرَاضٍ لَا يُعْرِفُ اعْتِرَاضٌ عَلَيْهَا بِكَوْنِ الْوَاهِبِ الْحَائِزِ لَهَا لِحُجُوزِ حُوزِ الْوَلِيِّ لِمَحْجُورِهِ مَا أَعْطَاهُ . كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ «الرَّسَالَةِ» (١) بِقَوْلِهِ : وَمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ مِنْ حَيَازَتِهِ لَهُ جَائِزَةٌ إِلَّاخ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَا إِنْ بَقِيََتْ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَحْجُورِهِ) (٢) إِلَّاخ .

وَلَا يَشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ هَبَةٍ مَا وَهَبَهُ الْوَلِيُّ لِمَحْجُورِهِ صَرْفُهُ لِلْعَلَّةِ فِي مَصَالِحِ الْمَحْجُورِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْغُبَرِيُّ وَالرَّصَاعُ ، وَنَحْوُهُ لِابْنِ رُشْدٍ ، وَبِهِ الْعَمَلُ ، أَنْظَرُ (عج) وَتَلَامِيذُهُ .

وَأَمَّا دَعْوَى وَالِدِ الزَّوْجَةِ أَنَّ الْوَاهِبَ اعْتَصَرَ الْهَبَةَ فَلَا عَمَلَ عَلَيْهَا حَتَّى يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ اعْتَصَرَهَا بِلَفْظِ الْإِعْتَصَارِ قَبْلَ فَوَاتِهَا وَتَغْيِيرِهَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ خَلِيلِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَلِلَّأَبِ اعْتَصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ [كَأَمُّ] (٣) فَقَطْ) (٤) وَكَذَلِكَ عِبَارَةُ «الرَّسَالَةِ» فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِهَا .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ (مخ) فِي «كَبِيرِهِ» وَلَا يُعْتَدُ بِالْإِعْتَصَارِ عِنْدَ التَّشَاحِّ إِلَّا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْإِعْتَصَارِ ، وَأَشْهَدُ عَلَى اعْتَصَارِهِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَا بَدُّ فِي الْقَبُولِ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، وَفِيهِ أَيْضًا بَعْدَ هَذَا بِقَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : اعْتَصَارُهُ فَقَطْ أَتَى بِهِذَا

(١) انظر : «الرسالة» (ص/٢٢٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

اللفظ لأنه لا بد من لفظ الاعتصار على المذهب انتهى المراد منه .

وإنما قلنا : إنه يشترط في صحة الاعتصار قبل فوات الهبة أو تغييرها ، وإلا فلا اعتصار لقول الشيخ خليل : (إن لم تفت [ق / ٧١٧] لا بحوالة سوق ، بل بزيد أو نقص) ^(١) ولقول صاحب « الرسالة » ^(٢) أيضا : « أو يحدث في الهبة حدث » أي : ينقصها في ذاتها أو يزيدها ، فإنها تفوت عليه ولا يحلف له اعتصارها كما في النفاوي ^(٣) ، انتهى . وأما ادعاؤه أنه يخرج شهود البينة بمخاصمتهم له ، فالحكم في ذلك أن الخصومة إذا كانت في الأمر الجسيم ، فإنها تقدح في الشهادة ، وإلا فلا .

ففي « كبير مخ » ما نصه : قال بعضهم : العداوة إنما تكون إذا خاصم في الأمر الجسيم لا فيما لا خطب له فيه كقليل الثمن ونحوه بما لا يوجب العداوة فيه ، فإن شهادته على خصمه في غير ما خاصمه به جائزة .

فإن قلت : ما حقيقة العداوة ؟ فالجواب قال الشيخ النووي في « منهاج » ^(٤) في الشهادات ما نصه : ولا تقبل من عدو وهو من يبغضه بحيث يتمنى زوال [نعمه] ^(٥) ، ويحزن بسرويره ، ويفرح بمصيبته . كذا نقله عن « النواذر » ، ومنه يعلم تعريف العداوة ، إذ تعريف المشتق يعرف منه تعريف ما منه الاشتقاق فيقال : العداوة : البغض بحيث يتمنى زوال نعمه إلخ . انتهى .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٥) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٢٩) .

(٣) انظر : « الفواكه الدواني » (٢/ ١٥٥) .

(٤) منهاج الطالبين (ص/ ١٥٢) .

(٥) في « المنهاج » : نعمته .

قُلْتُ : فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْعَدَاوَةَ الَّتِي تَمْنَعُ الشَّهَادَةَ هِيَ الْبُغْضُ
بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نَعَمِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ
فَلَا تَمْنَعُ الشَّهَادَةَ وَالتَّجْرِيعُ سَوَاءٌ كَانَ بِعَدَاوَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ
مُبْرَزَيْنِ كَالْتَعْدِيلِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُرجوزِيَّتِهِ ^(١) بِقَوْلِهِ :

وَشَاهِدٌ تَعْدِيلُهُ بِاثْنَيْنِ كَذَلِكَ تَجْرِيعُ مُبْرَزَيْنِ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْهَبَةَ لِلْمَوْهُوبِ لَهَا حَيْثُ سَلِمَتْ بَيْنَهُ الْهَبَةُ مِنَ الْقَوَادِحِ أَوْ
بَقِيَ مِنْهَا مَا يَجْتَزِي بِهِ كَشَاهِدٍ وَأَمْرَاتَيْنِ حَيْثُ كَانَتْ صَبِيَّةً ، أَوْ أَحَدَهُمَا مَعَ يَمِينٍ
حَيْثُ كَانَتْ الْآنَ بِالْغَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ الْإِعْتِصَارُ بِشُرُوحِهِ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ
جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ تَعَذُّرِهِ ، لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنَّمَا يُحْكَمُ فِي الرُّشْدِ
وَضِدُّهُ) ^(٢) إِنْخٍ ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ مِنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ وَتَحْلِفُهُ زَوْجَةُ الْوَاهِبِ
حَيْثُ كَانَتْ ابْنَتُهُ الْمَوْهُوبُ لَهَا غَيْرَ بِالْغَةِ لِيُتِمَّهَا] ^(٣) مِنْ ادَّعَى عَلَى
يَتِيمٍ بِحَقٍّ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي آخِرِ مَبْحَثِ
الْقَضَاءِ ، انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٢) [٤٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ أَمَةً غَائِبَةً عَنْ مَوْضِعِ الْوَاهِبِ
وَالْمَوْهُوبِ لَهُ . وَلَمْ يَحْزُهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ فَهَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْحَبْسِ ^(٤) : وَلَا يَجُوزُ مِنْ
فِعْلِ الصَّحِيحِ إِلَّا مَا قُبِضَ وَحِيزَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ ، أَوْ يَفْلَسَ وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَ أَوْ
تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ الْمُعْطَى حَتَّى
مَرِضَ الْمُعْطَى لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْطَى قَبْضُهَا الْآنَ وَكَانَتْ إِنْ مَاتَ مَالُ وَارِثٍ ،

(١) انظر : « شرح ميارة » (١/٦٦) و(١/٨٥) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٠٧) .

(٣) طمس بالأصل .

(٤) انظر « المدونة » (١٥ / ١٠٨) .

وَكَذَلِكَ الْحَبْسُ وَالْمَرَى وَالْعَطَايَا وَالسَّحْلُ ، وَرَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا : لَا تَجُوزُ الصَّدَقَةُ حَتَّى تُقْبَضَ ^(١) . انْتَهَى .

وَلِقَوْلِ « الرِّسَالَةِ » : وَلَا تَتِمَّ صَدَقَةٌ وَلَا هِبَةٌ ^(٢) إلخ .

وَلِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » أَيْضًا فِي كِتَابِ الْهَبَةِ فِي هِبَةِ الدَّارِ الْغَائِبَةِ مِنْ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا الْحَوَظُ ، وَهِيَ لَا تَنْتَقِلُ لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا تُجَازُ بِهِ غَيْرَ النَّقْلِ فَمَنْ بَابٍ أُخْرَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْحَوَظُ فِي صِحَّةِ هِبَةِ الْأَمَةِ الْغَائِبَةِ لِإِمْكَانِ حَوْزِهَا بِالنَّقْلِ وَغَيْرِهِ ، وَنَصَّهَا : وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً فَلَمْ تَحْزُهَا حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ ، لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا تُحَازُ بِهِ ، انْتَهَى .

هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ الْأَمَةُ الْغَائِبَةُ عِنْدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ قَبْلُ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ فَحَوْزُهَا قَبُولُهَا كَمَا فِي « الْمُدُونَةِ » وَنَصَّهَا : إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ فِي يَدِكَ أَوْ فِي دَارٍ أَوْ رَقِيقًا بَكْرًا أَوْ عَارِيَةً ، أَوْ وَدِيعَةً فَوْهَبَكَ ذَلِكَ فَإِنَّ قَوْلَكَ قَبِلْتَ حَوْزَ ، وَإِلَى

(١) انظر : « مصنف عبد الرزاق » (١٢١ / ٩ - ١٢٢) و « مصنف ابن أبي شيبة » (٢٨٠ / ٤) - (٢٨١) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص / ٢٢٨) .

قال في « الثمر الداني » : لا تفترق الهبة والصدقة إلا في شيئين :

أحدهما : أن الهبة تعتصر والصدقة لا تقتصر ، فإذا وهب الأب لابنه شيئاً فله أن يعتصره منه . ولا كذلك إذا تصدق عليه .

ثانيهما : أن عود الهبة إلى ملك واهبها ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك جائز ، ولا كذلك الصدقة بل يكره عودها إلى ملك المتصدق بما ذكر من الأنواع المتقدمة في الهبة ، وحكمها النذب دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) النحل ٩٠ ، وقوله : (من رآني المال على حبه) البقرة ١٧٧ .

وفي الحديث : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدهم فلوه حتى تكون مثل الجبل » . والإجماع على ذلك حكاه ابن رشد وغيره .

هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (أَوْ وَهَبَ لِمُرْدَعٍ ، وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ)^(١) .
انتهى .

وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ لِلْحَوَزِ ، وَلَا يُشْتَرَاهُ التَّحْوِيزُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَا يَكْفِي إِقْرَارُ الْوَاهِبِ ، وَلَوْ فِي صِحَّتِهِ ، حَيْثُ لَمْ تُعَايِنِ الْبَيِّنَةُ وَأَنْكَرَتْهُ الْوَرِثَةُ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » بِقَوْلِهَا : وَلَا يَقْضَى بِالْحَيَاةِ إِلَّا بِمُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ لِحَوْزِهِ فِي رَهْنٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ الْمُعْطِي فِي صِحَّتِهِ بِأَنَّ الْمُعْطِي ، قَدْ حَازَ وَقَبِضَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ بَيِّنَةٌ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْضِ بِذَلِكَ إِنْ أَنْكَرَتْهُ وَرِثَتْهُ حَتَّى تُعَايِنَ الْبَيِّنَةُ الْحَوَزَ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلْحَوَزِ ، وَحَقِيقَةُ الْحَوَزِ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْبَائِنِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٣) [٤٤] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لَابْنَتَ لَمَّا صَغِيرَةً يَتِيمَةً مُهْمَلَةً بَقَرَاتٍ ، وَلَمْ تَحْزُ الْبَقَرَاتُ لَمَّا عِنْدَ غَيْرِهَا حَتَّى كَبُرَتْ الْإِبْنَةُ وَمَاتَتْ هِيَ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْهَبَةِ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ حَوْزِهَا .

ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : الْقَبُولُ وَالْحَيَاةُ مُعْتَبَرَانِ إِلَّا أَنَّ الْقَبُولَ رُكْنٌ ، وَالْحَيَاةُ شَرْطٌ . انْتَهَى مَخ : وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ [لِدَيْنٍ]^(٢) مُحِيطٌ)^(٣) إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ جُنَّ أَوْ مَرِضَ وَاتَّصَلَ بِمَوْتِهِ)^(٤) قَالَ « ق »^(٥)

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٢) فى الأصل : بدين .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٥) التاج والإكليل (٦/٥٦) .

نَاقِلًا عَنْ « الْمُدُونَةِ » كُلُّ صَدَقَةٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ نَحْلَةٍ أَوْ عُمْرِيٍّ أَوْ هَبَةٍ لغيرِ ثَوَابٍ فِي الصَّحَّةِ بِمَوْتِ الْمُعْطِيٍّ أَوْ بِفُلْسٍ أَوْ بِمَرَضٍ قَبْلَ حَوْزِهِ ذَلِكَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ وَقَالَ أَيْضًا نَاقِلًا عَنْ ابْنِ شَاسٍ عَنْ سَمَاعٍ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ تَصَدَّقَتْ بِعَبْدٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي صِحَّتِهَا فَذَهَبَ عَقْلُهَا قَبْلَ حَوْزِهِ فَحَوْزُهُ بَاطِلٌ كَمَوْتِهَا .

ابْنُ رُشْدٍ : هُوَ كَالْمَرَضِ وَرَجُوعَ عَقْلِهَا كَصِحَّتِهَا .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّ الْحَوْزِ : وَحَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ اللَّابَنِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِيِّ فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرْفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِيٍّ أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ انْتَهَى قُلْتُ : وَلَا بُدَّ مِنْ مُعَايَنَةِ الْبَيِّنَةِ لِلْحَوْزِ كَمَا فِي « الْمُدُونَةِ » : وَنَصُّهَا : وَلَا يُقْضَى بِالْحَيَازَةِ إِلَّا بِمُعَايَنَةِ الْبَيِّنَةِ لِحَوْزِهِ فِي حَبْسٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ ، وَلَوْ أَقَرَّ الْمُعْطِيُّ فِي صِحَّتِهِ أَنَّ الْمُعْطِيَّ قَدْ حَازَ وَقَبِضَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ بَيِّنَةٌ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْضَ بِذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعَايِنَ الْبَيِّنَةُ الْحَوْزَ . انْتَهَى .

وَحَوْزُ الْوَاهِبِ لِلْبَقَرَاتِ كَلَّا حَوْزَ ، لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » وَلَا تَكُونُ الْأُمُّ حَازِرَةً لَمَّا وَهَبَتْ لِصِغَارِ بَنِيهَا ، وَإِنْ أَشْهَدَتْ ، وَلَا لَمَّا تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ اللَّابِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً لِلْوَلَدِ ، أَوْ وَصِيَّةً وَصِيَّ الْوَالِدِ فَيَتِمُّ مِنْهَا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٤) [٤٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الصَّدَقَةَ ، وَكُلَّ هَبَةٍ أُرِيدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَالرَّجُوعُ فِيهَا حَرَامٌ ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ تَطَرَّفَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ ، هَبَةٌ لِلَّهِ أَوْ لَوَجْهِ اللَّهِ فَلَهُ الْإِعْتِصَارُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ : لَا يَعْتَصِرُهَا ، وَكَذَلِكَ مَنْ وَهَبَ هَبَةً يُرِيدُ بِهَا الصَّلَاةَ ، فَقَالَ سَحْنُونُ : لَا يَعْتَصِرُهَا كَالصَّدَقَةِ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ابْنَةٌ أَوْ ابْنٌ مُحْتَاجًا صَغِيرًا فِي حِجْرِهِ أَوْ كَبِيرًا بَائِسًا عَنْهُ ، وَقِيلَ : إِنَّ لِلْأُمِّ أَنْ تَعْتَصِرَ مَا

وَهَبَتْ لِابْنِهَا الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ غَنِيًّا .

وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الصَّدَقَةَ وَالْهَبَةَ الَّتِي خَرَجَتْ عَنْهَا مَخْرَجَ الصَّدَقَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا لِأَحَدٍ ، وَإِذَا مُنِعَ شِرَاؤُهَا فَأَخَذَهَا بِغَيْرِ عَوَضٍ أُخْرَى انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٥) [٤٦] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ، وَمَنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ دَيْنًا لَهُ عَلَيَّ أَحَدٍ لَغَيْرِ ثَوَابٍ جَارٍ وَلَا رُجُوعٍ فِيهِ ، وَإِنْ وَهَبَهُ إِيَّاهُ لِثَوَابٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَثْبِتَهُ إِلَّا يَدًا بَيِّدًا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٦) [٤٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِأَمَةٍ ، وَمَنَعَ مِنْ قَبْضِهَا بَعْدَ طَلْبِهِ لَهَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ حَتَّى مَاتَ الْمُتَصَدِّقُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الصَّدَقَةَ صَحِيحَةٌ مَاضِيَةٌ لِحُصُولِ حَوْزِهَا بِالْجَدِّ فِيهِ كَمَا أَشَارَ لَهُ خَلِيلٌ عَاطِقًا عَلَيَّ صِحَّةَ الْحَوْزِ بِقَوْلِهِ : أَوْجَدَ فِيهِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْجَدَّ فِي حَوْزِ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ بَعْدَ حُصُولِهَا حَوْزٌ .

وَقَدْ أَشَارَ أَيْضًا فِي « الْمُدُونَةِ » إِلَى هَذَا بِقَوْلِهَا^(١) : مَنْ وَهَبَ هَبَةً لَغَيْرِ ثَوَابٍ فَاِمْتَنَعَ مِنْ دَفْعِهَا قَضَى بِهَا عَلَيْهِ لِلْمَوْهُوبِ وَلَوْ خَاصَمَهُ فِيهَا الْمَوْهُوبُ فِي صِحَّةِ الْوَاهِبِ ، وَرُفِعَتِ الْهَبَةُ إِلَى السُّلْطَانِ يُنْظَرُ فِيهَا فَمَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنَّهُ يَقْضِي بِهَا لِلْمَوْهُوبِ لَهُ إِنْ عَدَلَتْ بَيْتُهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ « ق »^(٢) نَاقِلًا عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ رَشْدٍ » بِقَوْلِهِ : إِذَا وَهَبَ وَمَنَعَهُ مِنَ التَّحْوِيزِ فَإِنَّهُ حَوْزٌ .

وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا « ح » فِي « الْمَسَالِكِ عَلَيَّ الرِّسَالَةِ » بِقَوْلِهِ : وَمَنْ تَصَدَّقَ

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥٧/٦) .

(٢) انظر السابق .

عَلَيْهِ بِصَدَقَةٍ فَقَامَ يَطْلُبُهَا ، فَمَنَعَهُ الْمُتَصَدِّقُ مِنْ قَبْضِهَا ، فَخَاصَمَهُ فِيهَا فَلَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى مَاتَ أَوْ فَلَسَ ، فَإِنَّهُ يَقْضِي لِرَبِّهَا بِهَا بَعْدَ الْفَلَسِ أَوْ الْمَوْتِ إِذَا أُثْبِتَ بِالْبَيِّنَةِ الْمَرْضِيَّةِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٧) [٤٨] سَوَّالٌ : عَنْ فَقْرِ الْوَلَدِ الْكَبِيرِ هَلْ هُوَ مَانِعٌ مِنْ رُجُوعِ الْأَبِ

فِيمَا وَهَبَهُ لَهُ أُمٌّ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي « تَقْيِيدِهِ » عَلَيَّ « الْمُدُونَةُ » : وَاخْتَلَفَا فِي اعْتِصَارِ الْأَبِ إِذَا كَانَ الْابْنُ كَبِيرًا فَقِيرًا ، فَقِيلَ : لِلْأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ ، وَمَنْعَ ذَلِكَ سَحْنُونَ إِذَا كَانَ الْابْنُ ، أَوْ الْابْنَةُ مُحْتَاجِينَ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٨) [٤٩] سَوَّالٌ : عَنْ الْإِشْهَادِ عَلَيَّ مَا وَهَبَهُ الْأَبُ لَوَلَدِهِ ، هَلْ هُوَ مَانِعٌ

مِنَ الرَّجُوعِ فِيمَا وَهَبَهُ أُمٌّ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ الْاِعْتِصَارِ بِخِلَافِ الْإِشْهَادِ عَلَى عَدَمِ الْاِعْتِصَارِ فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنْهُ ، فَفِي اخْتِصَارِ الشَّرِيفِ حَمِي اللَّهِ [ق / ٧١٨] لِمَسَائِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ الَّتِي رَدَّ بِهَا عَلَيَّ (مَخ) مَا نَصَّهُ : قَالَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ : سَأَلْتُ (مَخ) عَنْ قَوْلِهِ : وَكَذَلِكَ الْاِعْتِصَارُ لِأَحَدِهِمَا فِي الْهَبَةِ إِذَا أُشْهِدَ عَلَى عَدَمِ اِعْتِصَارِهَا عَلَى الْمَشْهُورِ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفٍ فِيهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا أُشْهِدَ عَلَى عَدَمِ اِعْتِصَارِهَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٩) [٥٠] سَوَّالٌ : عَنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ عِنْدَ التَّشَاحِّ فِيمَا وَهَبَهُ لَوَلَدِهِ ،

وَهَلْ يُعْتَدُّ بِهِ وَتَبْطُلُ الْهَبَةُ أُمٌّ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ التَّشَاحَّ لَيْسَ مِنْ مَوَانِعِ الْاِعْتِصَارِ ، وَلَوْ كَانَ مِنْهَا لَصَرَّحَتْ بِهِ أَئِمَّتُنَا فِي تَعْدَادِهَا لِمَوَانِعِ الْاِعْتِصَارِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيَّ جَلْبِ نَصٍّ عَلَيْهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٠) [٥١] سؤَالٌ: عَنْ أُخْتَيْنِ رَشِيدَتَيْنِ تَرَكَتَا لِأَخِيهِمَا نَصِيَّهُمَا مِنْ الْمِيرَاثِ مِنْ أَبِيهِمَا عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَتْ عَادَةُ أَهْلِ بَلَدٍ مِمَّا أَنْ مَنْ طَلَبَتْ مِنْ أُخْتٍ أَوْ بِنْتٍ حَقَّهَا عُدِيَّتٍ وَقُطِعَ رَفْدُهَا وَعَيَّرَتْ بِذَلِكَ الطَّلَبَ ، وَلَمْ يُؤْخَذْ بِيَدِهَا عِنْدَ نَائِبَةِ تَنْزُلِ بِهَا مِنْ زَوْجِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَانَتْ الْهَبَةُ بِطَلَبِ مِنَ الْأَخِ ، فَإِنَّ الْهَبَةَ غَيْرُ عَامِلَةٍ وَلَا لَازِمَةٍ ، وَلَهُمَا أَوْ وَارِثُهُمَا اسْتِرْجَاعُهَا وَسَوَاءٌ اسْتَحْفَظْنَا بِذَلِكَ شَهَادَةَ أُمٍّ لَا ، كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هَلَالٍ » وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْأَخُ مِنْهُمَا الْهَبَةَ أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَلَكِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِمَا فِي الْامْتِنَاعِ فِيهِ مَاضِيَةً نَافِذَةً لَا اسْتِرْجَاعَ فِيهَا كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ ابْنِ هَلَالٍ الْمُتَقَدِّمُ ، وَأَفْتَى بِهَذَا أَيْضًا الْفَقِيهُ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلُويُّ .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَهُمَا اسْتِرْجَاعُهَا إِذْ لَمْ تَكُنْ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ بَلْ كَانَتْ حَيَاءً وَخَوْفًا مِنْ عَدَمِ نُصْرَتِهِ لَهُمَا فِيمَا يَنْزِلُ بِهِمَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ خَوْفًا مِنَ التَّغْيِيرِ فِي مَجَالِسِ جَنْسِهِمَا إِنْ لَمْ تَفْعَلَا ذَلِكَ ، وَكَانَ الْأَخُ هُوَ الَّذِي طَلَبَ الْهَبَةَ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا مِنْهُمَا أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا فِي الْامْتِنَاعِ فِيهِ مَاضِيَةً نَافِذَةً لَا اسْتِرْجَاعَ فِيهَا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨١) [٥٢] سؤَالٌ: عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى بَقْرَةً لِابْنِهِ الصَّغِيرِ ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ جَعَلَهَا الْأَبُ فِي ثَمَنِ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَلَمَّا كَبُرَ الْابْنُ بَلَغَهُ مِنَ النَّاسِ أَنَّ وَالِدَهُ أَعْطَاهُ الْبَقْرَةَ الْمَذْكُورَةَ وَأَنَّهُ بَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَهَذَا بَعْدَ أَنْ صَارَتْ هِيَ وَنَسْلُهَا عَشْرِينَ بَقْرَةً عِنْدَ بَائِعِ الْعَبْدِ ، وَتَكَلَّمَ الْابْنُ الْآنَ فِي شَأْنِهَا وَطَلَبَ الشَّرْعَ مِنْ أَبِيهِ ، فَهَلْ لَهُ مَقَالٌ فِي الْبَقْرَةِ وَنَسْلِهَا . وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : وَيَبِيعُ الْأَبُ مَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ لَا يَكُونُ اعْتِصَارًا وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاعْتِصَارُ بَعْدَ الْبَيْعِ ، وَالْثَمَنُ لِلْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ بَيْعِهِ ،

أَوْ قَبْلَهُ أَنْ يَبْعَهُ اعْتِصَارٌ . انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا شَيْءَ لِلْإِبْنِ فِي الْبَقَرَةِ وَنَسْلِهَا .

نَعَمْ يَكُونُ شَرِيكًا مَعَ أَبِيهِ فِي الْعَبْدِ بِنَسَبَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الشَّرَكَةِ ضَرَرٌ فَيَتَعَيَّنُ أَخْذُهُ لَقِيْمَةِ بَقَرَتِهِ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي سَيِّدِي عَبْدَ اللَّهِ ابْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلَوِيِّ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الْأَبُ عِنْدَ السَّيْعِ أَوْ قَبْلَهُ أَنْ يَبْعَهُ اعْتِصَارٌ فَلَا شَيْءَ لِلْإِبْنِ فِي الْعَبْدِ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٢) [٥٣] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ أُمَّةً لَابْنَةَ أَخِيهَا بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ إِلَّا

أَنَّهَا لَمْ تَحْزُهَا حَتَّى أَعْتَقَتْهَا ، وَلَا سِيَّمَا أَنْكَرَتْ الْهَبَةَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْهَبَةَ بَطَلَتْ بِعِتْقِ الْوَاهِبَةِ لِلْأُمَّةِ قَبْلَ حَوْزِهَا عَنْهَا ، وَلَوْ كَانَتْ مُقَرَّةً بِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَيْ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ « عَبَق » (١) : (إِنْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ) (٢) مَا وَهَبَهُ نَاجِزًا أَوْ لِأَجَلٍ أَوْ دَبَّرَ أَوْ كَاتَبَ قَبْلَ الْحَوْزِ بَطَلَتْ الْهَبَةُ عِلْمَ الْمُعْطِي لَهُ بِعِتْقِ الْوَاهِبِ أَمْ لَا (وَلَا قِيَمَةَ) لِلْمَوْهُوبِ لَهُ عَلَى الْوَاهِبِ فِي ذَلِكَ .

(١٩٨٣) [٥٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لَابْنَهُ الصَّغِيرَ فَرَسًا وَمَاتَ الْأَبُ بَعْدَ

بُلُوغِ الْإِبْنِ ، وَقَبْلَ حَوْزِ الْإِبْنِ لِلْفَرَسِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَاوِيِّ » وَلَفْظُهُ : قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ لُبٍّ : مَنْ وَهَبَ لَابْنَهُ جَمِيعَ مَالِهِ ، وَالْإِبْنُ مَعَ أَبِيهِ يَتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ إِلَى أَنْ مَاتَ الْأَبُ فَقَامَ الْإِبْنُ بِعَقْدِ الْهَبَةِ ، فَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ فِي حَجَرٍ أَبِيهِ إِلَى أَنْ مَاتَ فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ حَجَرٍ أَبِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ وَغَلَّتْهُ تَحْتَ يَدِ الْإِبْنِ وَعَمَلَهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ مَاتَ

(١) شرح الزرقاني (١٧٧/٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

وَبَتَّ ذَلِكَ فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ وَتَرْجِعُ مِيرَاثًا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٤) [٥٥] سُؤَالَ: عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ هَبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا مَنْ لَا تَصِحُّ

شَهَادَتُهُ هَلْ يَمْنَعُ ذَلِكَ اعْتِسَارَهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْبَنَانِيُّ^(١): وَقَوْلُ « عَبَق » فِيهِ نَظَرٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي أَبِي الْحَسَنِ ، وَلَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ ، وَلَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَغَيْرِهِمْ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَيَتَفَرَّغُ مِنْ هَذَا أَنَّ إِشْهَادَ مَنْ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ لَا يَمْنَعُ الْإِعْتِسَارَ كَيْفَ بِإِشْهَادِ مَنْ لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُ ؟ انْتَهَى .

نَعَمْ فَلَا اعْتِسَارَ لِلْوَالِدِ إِنْ أَشْهَدَ عَلَيَّ عَدَمَ الْإِعْتِسَارِ ، كَمَا وَقَفْتُ عَلَى ذَلِكَ فِي « التِّرَاثَاتِ ج » وَ « مَجَالِسِ الْمَكْنَسِي » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٥) [٥٦] سُؤَالَ: عَنْ هَبَاتِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِهِنَّ وَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ

وَبَنَاتِهِنَّ ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَنَحْوِهِنَّ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟ وَفِيهَا تَفْصِيلٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلُوِي فِي « نَوَازِلِهِ » : إِنْ كُلُّ امْرَأَةٍ تَبَرَّعَتْ عَلَيَّ قَرِيبِهَا مِنَ الرِّجَالِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا أَنْ لَهَا وَلِوَرَثَتِهَا اسْتِرْجَاعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ بَلْ كَانَ حَيَاءً أَوْ خَوْفًا مِنْ عَدَمِ النُّصْرَةِ لَهِنَّ فِيمَا يَنْزِلُ ، أَوْ خَوْفًا مِنَ التَّعْبِيرِ فِي مَجَالِسِ جَنْسِهِنَّ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ كَانَ الْقَرِيبُ هُوَ الَّذِي طَلَبَ الصَّدَقَةَ أَوْ نَحْوَهَا مِنْهُنَّ .

قَالَ ابْنُ هَلَالٍ : وَسَوَاءٌ اسْتَحْفَظْتُ بِشَهَادَةِ يَعْنِي شَهَادَةَ الْإِسْتِرْعَاءِ ، أَمْ لَا وَإِنْ لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُنَّ أَوْ طَلَبْتَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِنَّ فِي الْإِمْتِنَاعِ فَهِيَ مَاضِيَةٌ نَافِذَةٌ لَا اسْتِرْجَاعَ فِيهَا ، انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

(١) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (١٧٧/٧) .

وَنَحْوُهُ فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هِلَالٍ » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٦) [٥٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ لُضُهُ جُزْءٌ مِّنْ دَارٍ كَرْبَعٌ أَوْ خُمْسٌ مِّثْلًا وَبَاقِيهَا

لِزَوْجَتِهِ فَوَهَبَ لِابْنِ صَغِيرٍ مِّنْهَا ذَلِكَ الْجُزْءَ ، وَهُوَ زَوْجَتُهُ سَاكِنَانِ فِيهَا حِينَ
الْهَبَةِ وَاسْتَمَرَّ سَاكِنَانِ فِيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْهَبَةَ بَاطِلَةٌ لِدُخُولِهَا فِي قَوْلِ صَاحِبِ « الرِّسَالَةِ » ^(١) : وَمَا وَهَبَهُ
الْأَبُ لِابْنِهِ فَحَيَاظَتُهُ لَهُ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ أَوْ يَلْبِسُهُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا . . . إلخ .
وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَدَارُ سَكْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ أَقْلَهَا وَيُكْرَى لَهُ
الْأَكْثَرُ ، وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَطُلَ فَقَطْ أَوْ الْأَكْثَرُ بَطُلَ الْجَمِيعِ) ^(٢) .

وَفِي « ق » ^(٣) نَاقِلًا عَنِ الْمُتَيْطِيِّ : شَرَطُ صَدَقَةِ الْأَبِ عَلَيَّ صِغَارِ بَنِيهِ بِدَارِ
سُكْنَاهُ إِخْلَاؤُهَا مِنْ نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ ، وَنَقْلُهُ مَا فِيهَا وَمُعَايِنَتُهَا الْبَيِّنَةُ فَارِغَةٌ مِنْ ذَلِكَ
وَيُكْرِيهَا لَهُمْ .

وَقَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : مَنْ حَبَسَ عَلَى صِغَارٍ وَلَدَهُ دَارًا أَوْ وَهَبَهَا لَهُمْ ، أَوْ
تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِمْ فَحَوَظَهُ لَهُمْ حَوْزٌ إِلَّا أَنْ يَسْكُنَهَا أَوْ جَلَّهَا حَتَّى مَاتَ فَيَبْطُلَ
جَمِيعُهَا ، وَإِنْ سَكَنَ مِنَ الدَّارِ الْكَبِيرَةِ ذَاتِ الْمَسَاكِينِ أَقْلَهَا ، وَأكْرَى لَهُمْ بَاقِيهَا
نَقَدَ لَهُمْ ذَلِكَ فِيمَا سَكَنَ وَمَا لَمْ يَسْكُنْ ، وَلَوْ سَكَنَ الْجُلَّ وَأكْرَى لَهُمْ الْأَقْلَ بَطُلَ
الْجَمِيعِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٧) [٥٨] سَوَّالٌ : عَنْ الْهَبَةِ عَلَيَّ الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ هَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ

كَالْحَبْسِ ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ الْبُطْلَانِ : (أَوْ عَلَيَّ بَنِيهِ دُونَ
بَنَاتِهِ) ^(٤) أَمْ لَا ؟

(١) انظر : « الرسالة » (ص/٢٢٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٣) التاج والإكلیل (٦/٦٠) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(١) : وَكَرَّرَ مَالِكٌ إِخْرَاجَ الْبَنَاتِ وَقَالَ : إِنَّهُ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَإِذَا وَقَعَ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : الشَّأْنُ أَنَّهُ يَبْطُلُ ، وَقَالَ أَيضًا : إِنْ حِيزَ مَضَى وَإِنْ لَمْ يَحْزَ عَنْهُ [فَلَهُ رَدُّهُ]^(٢) مُسْجَلًا ، وَقَالَ أَيضًا : إِنْ مَاتَ مَضَى وَإِلَّا فَلْيَجْعَلْهُ مُسْجَلًا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ عَلَى الْبَنِينَ خَاصَّةً وَعَلَى الْبَنَاتِ خَاصَّةً .

قَالَ شَارِحُهُ الزَّغْمُورِيُّ يُعَدُّ حَذْفُ صَدْرِ كَلَامِهِ : وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ صَدَقَةَ النَّاسِ الْيَوْمَ ، وَإِخْرَاجُ الرِّجَالِ بَنَاتِهِمْ مِنْهَا ، تَقُولُ : مَا وَجَدْتُ لِلنَّاسِ الْيَوْمَ مَثَلًا فِي صَدَقَاتِهِمْ إِلَّا مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِئْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(٣) .

قَالَ سَحْنُونُ : هَذَا مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَاتِ فِيمَا مَضَى إِنَّمَا كَانَتْ عَلَى الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ حَتَّى أَحْدَثَ النَّاسُ إِخْرَاجَ الْبَنَاتِ .

وَلَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَالَى : أَنْ تَرُدَّ صَدَقَاتِ النَّاسِ الَّتِي أَخْرَجُوا الْبَنَاتِ مِنْهَا .

ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي « الْمُؤَاوَزَةِ » : [ق / ٧١٩] إِنْ ذَلِكَ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ حَبْسٌ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ اخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِيهِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ يَبْطُلُ ، وَقَالَ أَيضًا : إِنْ حِيزَ عَنِ الْمُحْبَسِ ذَلِكَ الْحَبْسِ فِي حَيَاتِهِ مَضَى وَصَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَحْزَ عَنْهُ وَهُوَ حَيٌّ فَلْيَرُدَّهُ ، وَلْيَدْخُلْ فِيهِ الْبَنَاتُ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : « مُسْجَلًا » يَعْنِي مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ .

(١) جامع الأمهات (ص/٤٤٩) .

(٢) في « جامع الأمهات » : فلرده .

(٣) سورة الأنعام (١٣٩) .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي رِوَايَةٍ عَيْسَى عَنْهُ : إِنْ مَاتَ الْمُحْبِسُ لَمْ يُمْسَخْ وَمَضَى ، وَإِنْ كَانَ حَيًّا فَلْيُمْسَخْهُ وَيَجْعَلْهُ مُسْجَلًا ، وَأَنْكَرَ سَخْنُونَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ ، وَهَذِهِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ لِابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا قَوْلُ رَابِعٍ : وَهُوَ مَا فِي « مُخْتَصَرِ الْوَقَارِ » قَالَ : جَازَ أَنْ يُحْبَسَ عَلَى الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ وَعَلَى الْإِنَاثِ دُونَ الذُّكُورِ ، وَأَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ ^(١) : وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَى الْبَنِينَ إِلَى آخِرِهِ . انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْهُ وَفِي الْقُلَشَانِيِّ عَلَى « الرِّسَالَةِ » : قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَقْرَبُ أَقَاوِيلِ هَذَا الْبَابِ وَأَسْعَدُهَا بِالْآثَارِ إِيْطَالُ الْهَبَةِ ، وَالْحَبْسُ يَعْنِي عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا لـ « عَج » وَزَادَ : وَلِهَذَا دَرَجَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، انْتَهَى ، إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ الْخِلَافُ الَّذِي فِي الْحَبْسِ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ ، وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْخِلَافِ كَرَاهَتُهَا ابْتِدَاءً وَإِمْضَاؤُهَا بَعْدَ الْوُقُوعِ ، أَمَّا الْهَبَةُ فَلَقَوْلِ الرِّسَالَةِ : وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِبَعْضِ أَوْلَادِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ سَائِعٌ .

الْقُلَشَانِيُّ عَلَيْهَا : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لِبَعْضِ وَلَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، فَإِنْ وَقَعَ أَجِيزٌ فَلَا يَرُدُّ بِقَضَاءٍ وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ .

قَالَ فِي « النَّوَادِر » : وَقَدْ فَعَلَهُ الصَّدِيقُ ، وَقَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَعَمَلَ بِهِ النَّاسُ وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِخْرَاجُ الْبَنَاتِ مِنَ الْحَبْسِ عِنْدَ مَالِكٍ أَشَدَّ كَرَاهَةً مِنْ هَبَةِ الرَّجُلِ لِبَعْضِ وَلَدِهِ دُونَ بَعْضٍ إِذَا لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ : إِنَّ هَبَةَ الشَّيْءِ مِنْ مَالِهِ لِبَعْضٍ وَلَدِهِ دُونَ بَعْضٍ جَائِزَةٌ . انْتَهَى وَفِي « كَبِيرِ » (مَخ) : عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) ^(٢) :

(١) جامع الأمهات (ص/٤٤٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

وَأَمَّا هَبَةُ الرَّجُلِ لِبَعْضٍ وَلَكِنَّهُ مَالَهُ كُلُّهُ أَوْحَلَّهُ فَمَكْرُوهُ ، وَيُكْرَهُ أَيْضًا أَنْ يُعْطِيَ مَالَهُ كُلَّهُ لِلْأَوْلَادِ ، وَيُقَسَّمُهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا ، وَإِنْ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ مُوَارِيثِهِمْ فَذَلِكَ جَائِزٌ . انْتَهَى ، أَمَّا الْحَبْسُ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ فَلَقَوْلُ (مَخ) أَيْضًا فِي « كَيْسِيَّة » : وَمَا اعْتَمَدَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ بَطْلَانِ الْوَقْفِ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ وَمَا فُهِمَ فِي تَوْضِيحِهِ عَلَيْهِ كَلَامُ مَالِك ، لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا صَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ حَمْلِ الْكَرَاهَةِ فِي « الْمُدُونَةِ » عَلَى التَّنْزِيهِ ، وَكَذَا ابْنُ نَاجِي وَصَاحِبُ « التَّكْمِيلِ » .

وَقَالَ ابْنُ هَلَالٍ : الْعَمَلُ قَدِيمًا وَحَادِثًا عَلَى مَا فِي « الْمُدُونَةِ » مِنْ إِمْضَائِهِ ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ وَأَسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ وَعَقَدَا الْمُوثِقُونَ عُقُودَ الْوَثَائِقِ عَلَيْهِ فَمَا ذَكَرَهُ هُنَا خِلَافُ « الْمُدُونَةِ » ، وَخِلَافُ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٨) [٥٩] سَوَّالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي أَمَةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نَصْفَهُ مِنْهَا لِلْآخِرِ لِإِرَادَةِ الثَّوَابِ ، ثُمَّ بَعْدَ فَوَاتِ الْأَمَةِ عِنْدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ الثَّوَابَ لِلْوَاهِبِ ، فَهَلِ الْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ يَوْمَ الْقَبْضِ ، أَوْ قِيَمَتُهُ الْآنَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَزِمَ وَاهِبُهَا لَا الْمَوْهُوبُ الْقِيَمَةَ إِلَّا [لِفَوَاتِ] ^(١) بِزَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ) ^(٢) انْتَهَى .
قَوْلُهُ : (إِلَّا لِفَوْتٍ ...) إلخ .

قَالَ (مَخ) ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِهَذَا الْمَحَلِّ مَا نَصَّهُ : إِلَّا أَنْ تَفُوتَ أَيُّ : الْهَبَةُ

(١) فِي « الْمَخْتَصَرِ » : لِفَوْتٍ .

(٢) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٥) .

(٣) حَاشِيَةُ الْخُرَشِيِّ (٧/١١٩) .

بِيَدِهِ يَعْنِي الْمَوْهُوبَ لَهُ بزيادة كَبَرِ الصَّغِيرِ ، أَوْ سَمْنِ الْهَزِيلِ أَوْ بِنَقْضِ كَهْرِمٍ كَبِيرٍ ، وَلَا يُعْتَبَرُ حَوَالَةُ الْأَسْوَاقِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُلْزَمُ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ قَبْضِ الْهَبَةِ انْتَهَى . فَبَانَ لِلنَّاظِرِ أَنَّ الْقِيَمَةَ تُعْتَبَرُ يَوْمَ قَبْضِ الْهَبَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٩) [٦٠] سَوَّالٌ : عَنْ ابْنِ أَعْطَى لَوَالِدَتِهِ أَمَةً ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِ الْإِبْنِ وَوَرِثَتِهِ قَالَتْ : إِنَّهَا تَابَتْ إِلَى اللَّهِ ، وَرَجَعَتْ عَنْ تِلْكَ الْهَبَةِ إِذْ لَا شُهُودَ عِنْدَهَا عَلَيْهَا ، وَقَدْ أَعْتَقَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَمَةِ الْمَوْهُوبَةِ وَاحِدَةً فِي حَيَاةٍ وَلَدَهَا حَتَّى صَارَتْ تُدْعَى بِالْحُرَّةِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهَا ابْنُهَا ذَلِكَ وَلَا وَرِثَتُهُ بَعْدَهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِقَسَمِهَا فِي التَّرَكَةِ ، وَأَشْكِي أَوْلِيَاؤَهَا قَوْلَهَا وَإِقْرَارَهَا هَذَا ، وَقَالُوا : إِنَّ الَّذِي حَمَلَهَا عَلَيْهِ حَسَدُهَا لَهُمْ ، وَأَشْهَدُوا الشُّهُودَ عَلَيَّ أَنَّهُمْ حَجَرُوا عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهَا مِنْ مُعَاوَضَةٍ وَتَبَرُّعٍ لَأَنَّهَا هَرَمَتْ وَصَارَتْ عَائِلَةً ، فَهَلْ يَقْبَلُ إِقْرَارُهَا وَرَجُوعُهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟ وَمَعَ ذَلِكَ وَجَدْنَا شَاهِدًا أَنَّ الْإِبْنَ مَلَكَ الْأَمَةَ الْمُعْتَقَةَ لِبُتْنِهِ لِأَنَّهَا ضَرَبَتْهَا الْأَمَةُ فِي حَالِ صَغَرِهَا ، وَصَغَرَ الْأَمَةُ وَأَعْطَاهَا لَهَا لِذَلِكَ ، وَأَشْهَدُ عَلَيْهَا الشَّاهِدَ الْمَذْكُورَ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؟

جَوَابُهُ : صَنَعَ سُؤَالُكُمْ أَنَّ الْهَبَةَ قَدْ وَقَعَتْ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ يَوْجَدْ بَيْنَهُ عَلَيْهَا وَلَكِنَّهَا سَائِعَةٌ ذَائِعَةٌ فِي النَّاسِ ، وَحِينَئِذٍ فَالْأَمَةُ لِلْأُمِّ لِأَنَّ الْهَبَةَ ثُبَّتْ بِالسَّمَاعِ بِلَا قَيْدِ طُولٍ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي تَعْدَادِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ثُبَّتْ بِالسَّمَاعِ بِلَا قَيْدِ طُولٍ بِقَوْلِهِ : (وَهَبَةٌ) ^(١) وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي إِقْرَارِ الْأُمِّ بِأَنَّ الْهَبَةَ لَا بِنَهَا لَا لَهَا .

مَا فِي « ح » ^(٢) عَنْ الْبُرْزُلِيِّ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ » وَنَصُّهُ : مَنْ أَقْرَبَ بِمَالٍ فِي يَدِهِ أَنَّهُ لِرَجُلٍ [فَهُوَ] ^(٣) كَالْهَبَةِ إِنْ قَامَ فِي صِحَّتِهِ أَخْذَهُ

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٦) .

(٢) مواهب الجليل (٥/٢٢٢) .

(٣) في « مواهب الجليل » : هو .

وإن قام في مرضه أو بعد موته فهو ميراث انتهى .

وفي « ح » ^(١) أيضاً : عن ابن رشد : إقرار الرجل في صحته أو في مرضه بما يعرف ملكه له في شيء بعينه أنه لفلان وفلان وارث أو غير وارث يجري مجرى الهبة والصدقة ويحل محلها ويحكم له بحكمها إن جاز ذلك المقر له به في صحة المقر جاز ، وإلا لم يجز ، هذا مما لا اختلاف فيه أحفظه ، انتهى مرادنا منه .

إذا تمهد هذا عندك وتقرر علمت أن للأُم دفع الأُمّة لورثة ابنها كما أن للورثة أخذها ، وإن بلا إذن الأم ، ولو جبراً عليها كما يرشد لذلك قول الشيخ خليل : (وحيز وإن بلا إذن) ^(٢) .

مخ ^(٣) : فإن أبي الواهب فإنه يجبر على حياته للموهوب [له] ^(٤) ، [فإن] ^(٥) الهبة تملك بالقول على المشهور . انتهى .

ولقد علمت مما تقدم أن ذلك الإقرار كالهبة والصدقة فيحكم له بحكمها ، ويحل محلها ، ولا حجر لأولياء الأم عليها في ذلك حيث كانت ثابتة العقل ، ولا دعوى لهم على الورثة من جهته .

ففي « نوازل المغيار » وسئل أبو عبد الله السرقطي عن مسألة وهي : هل يجبر على الشيخ الكبير في ماله إذا كثرت هباته ومحاباته وهو صحيح العقل ثابت الزهن والميز لكنه ضعيف القوة ، بحيث يخاف عليه أن يصير مقعداً أو أعمى فيبقى عالة في الناس ، أو لا يجبر عليه حتى يختل عقله ؟ وبعض

(١) مواهب الجليل (٥/٢٢٢) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٣) حاشية الخرشي (٧/١٠٥) .

(٤) سقط من (مخ) .

(٥) في (مخ) : لأن .

الشيوخ يفعلون ذلك من أجل عداوة بينهم وبين ورثتهم ، فإذا تحقق ذلك منهم فهل تفسخ هباتهم ومحاباتهم في البيع والتصيير وغير ذلك ؟

فأجاب : لا يحجز إلا على سفيه يذر ماله ويتلفه في شهواته أو صغير أو فاقد العقل ، وأما من كثرت عطيته في وجوه البر ، وأنفق ماله في وجوه الخير ، فليس بسفيه ، بل هو رشيد مثيب . انتهى كلامه بلفظه .

ويتفرع عما تقدم نفوذ وإمضاء عتق الأم لابنة الأمة الموهوبة لأنها ملكها ، ولم يتعلّق بها حق لغيرها من دين أو غيره ، قبل العتق ، ولا سيما الابن علم بالعتق فلم ينكره ولم يغيره .

فسي (عج) : أن البيع والهبة والوطء والكتابة ، ونحو ذلك حوز ولا يحتاج معه إلى طول الزمان ، إذا علم المدعي ذلك ، انتهى المراد منه وبعضه بالمعنى .

وهذا هو المشار إليه بقول الشيخ خليل (أب وابنه إلا بكهبة) (١)

وَأَعْلَمَ أَنَّ حَسَدَ الْوَرِثَةِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي تَبَرُّعٍ مَرِيضٍ عَلَيَّ مَنْ يَرِثُهُ وَلَوْ بَتَافَهُ ، أَوْ عَلَيَّ أَجْنَبِيٍّ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثُلْثِهِ وَمَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ جَمِيعَهُ يَبْطُلُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ فِي الثَّانِيَةِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٠) [٦١] سؤَالُ : عَمَّنْ وَهَبَ لِأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ هِبَةً لَا يُمَكِّنُ قَسَمَهَا ، وَبَلَغَ أَحَدُهُمْ رَشِيدًا وَلَمْ يَحْزُهَا حَتَّى مَاتَ الْأَبُ ، هَلْ تَبْطُلُ جَمِيعُ الْهِبَةِ أَوْ مَا يَنْبُو الرِّشِيدُ مِنْهَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » (٢) : وَلَا يَزُولُ حَوْزُ الْأَبِ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٧٢) .

(٢) انظر : « المدونة » (١٣٢/ ١٥ - ١٣٣) .

حَتَّى يَبْلُغَ الذُّكُورُ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَيَّ وَإِذَا بَلَغَ بَعْضُهُمْ ، وَلَمْ يَبْلُغِ الْبَعْضُ حَازَ الْكَبِيرَ لِنَفْسِهِ وَلِلصَّغِيرِ ، قَالَ فِي « الْوُثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » : بِوَكَاةِ الْأَبِ [ق / ٧٢٠] قَوْلُهُ وَيُؤَنَسُ مِنْ جَمِيعِهِمْ مَعَ ذَلِكَ الرُّشْدُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَى السَّفَةِ حَتَّى يَتَيَّنَ الرُّشْدُ ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْآيَةِ : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾ ^(١) .
خِلَافًا لِرَوَايَةِ زِيَادٍ أَنَّهُ بِالْبُلُوغِ يُحْمَلُ عَلَى الرُّشْدِ ، وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الشُّيُوخِ أَنَّ يَبْقَى بَعْدَ الْبُلُوغِ فِي حِجْرِ الْأَبِ عَامًا ، وَقَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي مَوْتِ الْأَبِ ، فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ إِذَا مَاتَ الْأَبُ بَعْدَ بُلُوغِ الصَّبِيِّ لَا تَبْطُلُ الْهَبَةُ حَتَّى يُؤَنَسَ مِنْهُ الرُّشْدُ ، وَعَلَى رَوَايَةِ زِيَادٍ تَبْطُلُ ، وَعَلَى مَا اسْتَحْسَنَ الشُّيُوخُ بِمُضِيِّ الْعَامِ تَبْطُلُ وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِ فِي دَاخِلِ الْعَامِ ، وَهَذَا فِيمَنْ جُهِلَ حَالُهُ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا اتَّضَحَ لِلنَّاطِرِ بُطْلَانُ هَذِهِ الْهَبَةِ لِعَدَمِ حَوِزِ الْوَلَدِ الرَّشِيدِ لَهَا حَتَّى مَاتَ الْأَبُ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩١) [٦٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَهَبَ لِلْوَلَدَةِ لَحْمَةً مِنْ فَرَسٍ وَهِيَ عِنْدَ شَرِيكَ الْأَبِ وَأَشْهَدَ الْأَبُ عَلَى ذَلِكَ ، هَلْ يَكْتَفِي بِهِ عَنِ الْحَوِزِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ إِشْهَادَ الْأَبِ عَلَى الْهَبَةِ كَافٍ فِي صِحَّتِهَا إِنْ كَانَ الْوَلَدُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، فَفِي « الْمَدُونَةِ » ^(٢) : الْأَبُ يَجُوزُ لِصَغَارِ وَلَدِهِ ، وَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَبْكَارِ بَنَاتِهِ مَا وَهَبَهُمْ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَزُولُ حَتَّى يُؤَنَسَ رُشْدُهُمْ انْتَهَى .

وَالِئِلهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا [لِمَحْجُورِهِ] ^(٣)) (٤)
إِلَخ .

(١) سورة النساء (٦) .

(٢) انظر : « المدونة » (١٥ / ١٣٢) .

(٣) في الأصل : المحجورة .

(٤) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

عج : نَقَلَ أَبُو مُحَمَّدٍ صَالِحُ الْإِتِّفَاقِ عَلَيَّ أَنَّهُ إِنْ أَشْهَدَ الْأَبُ عَلَى هَبْتِهِ لَوْلَدِهِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى قَوْلِهِ : اِشْهَدُوا أَنِّي وَهَبْتُ لَهُ كَذَا ، فَإِنَّهُ حَيَازَةٌ ، انْتَهَى .

وَالِى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ رَشِيدًا فَلَا بُدَّ مِنْ حَوْزِهِ الْهَبَةِ ، وَلَا يَكُونُ شَرِيكَ الْأَبِ حَائِزًا مَالَهُ .

وَكَيْفِيَّةُ حَوْزِهَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَفِيهَا حَوْزُ الْمُشَاعِ مِمَّا بَاقِيَهُ لَغَيْرِ الْمُعْطِي بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلَّ الْمُعْطِي بَرَفْعُ تَصَرُّفِهِ ، وَمَا بَاقِيَهُ لَهُ فِي شَرْطِهِ بَرَفْعُ يَدِ الْمُعْطِي ، وَصِحَّتِهِ بِتَصَرُّفِهِ مَعَ الْمُعْطِي كَشَرِيكَيْنِ ، وَلَا يَضُرُّ اسْتِقْلَالُ مُعْطِيهِ بِهِ فِي أَيَّامِ قَسَمِهِ قَوْلَانِ ، انْتَهَى .

وَفِي كِتَابِ « الْهَبَةِ » مِنْ « الْمُدُونَةِ » (١) : وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَيَّ رَجُلٍ أَوْ وَهَبَهُ نَصْفًا لَهُ فِي دَارٍ أَوْ عَبْدًا فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَيَحِلُّ الْمُعْطِي مَحَلَّهُ فِيهِ ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : هَذَا نَصٌّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا نَصْفُهَا ، وَفِي الْأَمْهَاتِ : مَنْ تَصَدَّقَ بِنِصْفِ دَارٍ أَوْ وَهَبَ لَهُ نِصْفَ دَارٍ غَيْرِ مَقْسُومَةٍ فَالْهَبَةُ جَائِزَةٌ .

عِيَاضٌ : ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ لِلْوَاهِبِ شَيْءٌ وَأَنَّ الْمَوْهُوبَ حَازَ مَا وَهَبَ لَهُ مَعَ اشْتِرَاكِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ قَالَ ، وَذَهَبَ بَعْضُ الشُّيُوخِ إِلَى أَنَّ جَمِيعَهَا لَهُ ، لَكِنْ جَوَابُهُ فِي الْحَوْزِ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا إِذْ لَا يَصِحُّ حَوْزُهَا إِلَّا بِالْمُقَاسَمَةِ يُرِيدُ أَوْ يُخْرِجُهَا مِنْ أَيْدِيهِمَا لِحَائِزٍ آخَرَ أَوْ يُسَلِّمُ جَمِيعَهَا لِلْمَوْهُوبِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ شَرِيكَ الْأَبِ لَا يَكُونُ حَائِزًا لِلْوَلَدِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ لَمْ يُؤَكَّلْهُ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَيَازَتِهِ لِلْهَبَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَنَّ الْإِشْهَادَ لَا يَكْفِي بِمُجَرَّدِهِ عَنْ حَوْزِهَا ، وَأَنَّ أَثْمَتَنَا قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيمَا يَكُونُ بِهِ الْحَوْزُ إِنْ كَانَ بَقِيَ لِلْوَاهِبِ شَيْءٌ فِي الْهَبَةِ ، انْتَهَى .

وَهَذَا مُقَيَّدٌ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْحَيَازَةِ وَإِمْكَانِهَا ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا ، بَانَ

كَانَ الشَّرِيكَ غَائِبًا عَنْ بَلَدِهِ فَيَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدٌ فَاضِلُ الشَّرِيفِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَرَسِهِ عَلَى صَالِحٍ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ ، فَهَلْ تُفْتَقَرُ لِلْحَيَاةِ مَعَ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ عَلَيْهِ غَائِبًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَوَزِ مَعَ أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَبْقَى بِيَدِ الْمُتَصَدِّقِ ، أَوْ يَكْفِي فِيهَا الْإِشْهَادُ لَتَعَذُّرِ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَقَفَتْ عَلَى مَا مَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُ : وَلَا تَتِمُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، مُقَيَّدٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْحَيَاةِ وَإِمْكَانِهَا ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا بِأَنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ مَنَعَهُ الْوَاهِبُ مِنْهَا فَلَا تُفْتَقَرُ لِلْحَيَاةِ ، وَنَسِيَهُ لِلتَّوْضِيحِ وَبَحَثْنَا عَنْهُ فَلَمْ نَجِدْهُ ، وَنُرِيدُ مِنْكُمْ أَنْ تَبَحْثُوا أَنْتُمْ أَيْضًا عَنْ ذَلِكَ فِي التَّوْضِيحِ وَغَيْرِهِ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : وَبَعْدُ فَقَدْ بَحَثْنَا لَكُمْ عَمَّا التَّمَسُّتُمْ مِنْهُ الْبَحْثَ عَنْهُ مِنْ تَقْيِيدِ قَوْلِهِ : وَلَا تَتِمُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْحَيَاةِ وَإِمْكَانِهَا ، وَإِلَّا فَلَا افْتِقَارَ لِلْحَوَزِ فِي مَبَاحِثِهِ الْمَطْنُونُ وَجُودُهُ فِيهَا مِنَ التَّوْضِيحِ وَغَيْرِهِ ، فَلَمْ أَرِ مَنْ قَيَّدَ بِهِ إِلَّا أَنْ (حَم) قَالَ فِي « حَاشِيَتِهِ عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (أَوْ جَدَّ فِيهِ) (١) مَا نَصَّهُ : بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَرْطِيَّةَ الْحَوَزِ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ ، وَمُقَابِلُهُ الْحَوَزُ مُطْلَقًا قَالَ الْقَلْشَانِيُّ : وَمَسَائِلُ الْمَذْهَبِ مُضْطَرِبَةٌ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ فِي الْحَوَزِ قَوْلَيْنِ ، قَوْلًا بِشَرْطِيَّتِهِ مُطْلَقًا ، وَقَوْلًا بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ .

قُلْتُ : وَعَلَى الثَّانِي مَشَى ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحْفَتِهِ » (٢) حَيْثُ قَالَ :

وَيَكْتَفِي بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ إِنْ أَعْوَزَ الْحَوَزَ لِعُذْرِ بَادٍ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

(٢) انظر « شرح ميارة » (٢ / ٢٤١) .

وَعَلَيْهِ أَيْضًا الْقَيْدُ الْمَذْكُورُ الَّذِي وَقَفْتُمْ عَلَيْهِ ، فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَمَسَّالَتْكُمْ الْمَسْئُولُ عَنْهَا بَاطِلَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ لِعَدَمِ الْحُوزِ الْمُشْتَرِطِ فِي صِحَّتِهَا مُطْلَقًا لَا عَلَى الثَّانِي ، إِنْ ظَهَرَ مَا يَعْذَرُ بِهِ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَأَدْرَى إِلَيَّ أَنْ قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ فِي « الْوَاضِحَةِ » مَا نَصَّهُ : عَنْ مَالِكٍ : إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ فِي قَبْضِ الدَّارِ الْغَائِبَةِ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ ، فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ « الْمُدُونَةِ » وَنَصَّهَا : وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً ، وَلَمْ يَحْزَرْهَا حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ ، انْتَهَى .

وَعَلَيَّ مَا فِي « الْوَاضِحَةِ » يَتِمَّشَى مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْإِعْذَارِ بِالْغَيْبَةِ عَلَيَّ مَا يَظْهَرُ انْتَهَى مَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ وَهَذَا كُلُّهُ : إِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ مِلْكِ الْمُتَصَدِّقِ وَإِلَّا فَلَا خَفَاءَ فِي بَطْلَانِ تَبَرُّعَاتِهِ كُلِّهَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لَوَلَدِهِ هِبَةً وَاللَّهُ شَهِدَ عَلَيْهَا ، هَلْ لَهُ اِعْتِصَارُهَا بَعْدَ ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ لَهُ اِعْتِصَارُهَا ، قَالَ الْبَنَانِيُّ ^(١) : وَقَوْلُ (عبق) ^(٢) : وَكَذَلِكَ لَا اِعْتِصَارَ أَحَدُهُمَا لِلْهَبَةِ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى الْهَبَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ الْخُ ، وَمِثْلُهُ فِي (مخ) ^(٣) وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي أَبِي الْحَسَنِ ، وَلَا ابْنَ عَرَفَةَ ، وَلَا « التَّوْضِيحَ » ، وَلَا غَيْرَهُمْ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَانْظُرْ مِنْ أَيْنَ أَتَيْتَ بِهِ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

نَعَمْ فَلَا اِعْتِصَارَ لِلْوَالِدِ إِنْ أَشْهَدَ عَلَى عَدَمِهِ كَمَا فِي « التَّزَامَاتِ ح » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (١٩٢ / ٧ - ١٩٣) .

(٢) شرح الزرقاني (١٩٢ / ٧) .

(٣) حاشية الخرشي (١١٤ / ٧) .

(١٩٩٢) [٦٣] سُؤَالٌ : عَنْ وَلَدٍ وَهَبَ لَأُمِّهِ أَمَةً وَكَانَتْ الْأُمُّ مَعَ وَلَدِهَا ، وَلَا تُفَارِقُهُ حَتَّى مَاتَ ، وَكَانَتْ الْأَمَةُ تَخْدُمُهُمَا مَعًا فَهَلْ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْمُتَوَاهِبِينَ إِنْ كَانَا زَوْجَيْنِ أَوْ وَالِدًا أَوْ وَلَدَهُ أَوْ سَيِّدًا وَأُمًَّ وَلَدَهُ وَكَانَ الْمَوْهُوبُ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ الَّذِي هُمَا بِهِ كَالْغَطَاءِ وَالْوِطَاءِ وَالثِّيَابِ وَقَرَشِ الْبَيْتِ وَأَوَانِيهِ ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ ، أَوْ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِ الْخِدْمَةِ فَحُوزُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْهَبَةِ ، فَاسْتَعْمَلَ الْمَوْهُوبُ لَهُ لَهَا وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ تَحْتِ يَدِ الْوَاهِبِ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لَهُ لِلضَّرُورَةِ إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكْلُفٌ ، وَالتَّكْلُفُ حُوزٌ لَا تَوْجِبُهُ الْمَلَّةُ السَّمْحَاءُ ، الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسْرُوا وَلَا تُعَسَّرُوا » (١) ، وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِيَ الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَمِنْ فُرُوعِهَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » (٢) عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَأَمَّا الْخَادِمُ عِنْدَهُمَا ، وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ لَا زِمَ .

وَأَلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ) (٣) مَتَاعًا « مَخ » فِي كَبِيرِهِ عَنْ « س » : وَمِثْلُ الْمَتَاعِ عِبِيدُ الْخِدْمَةِ لَا الْخَرَاجُ إِذْ لَا بُدَّ فِي عِبِيدِ الْخَرَاجِ مِنَ الْحُوزِ الْحِسِيِّ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْبَيْتِ فَيَسْهَلُ جَوَازُ الْخِدْمَةِ وَعَبِيدُهَا .

وَفِيهِ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا بِأَسْطَرٍ مَا نَصَّهُ : وَمِثْلُ هَبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ ، هَبَةُ أُمِّ الْوَلَدِ لِسَيِّدِهَا وَسَيِّدِهَا لَهَا مَتَاعًا .

وَفِيهِ أَيْضًا بَعْدَ هَذَا بِكَلَامٍ طَوِيلٍ : إِذَا تَصَدَّقَ بِالْعَبْدِ عَلَى وَلَدِهِ فَكَانَ يَخْدُمُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩) وَمُسْلِمٌ (١٧٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) جَامِعُ الْأَمْهَاتِ (ص/٤٥٥) .

(٣) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٥) .

الْأَبَ وَرَبِّمَا يَخْدُمُ الْإِبْنَ جَعَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ مَحْزُورًا ، وَفِي « التَّحْفَةِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ » عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَأَمَّا الْخَادِمُ ...) ^(١) إِنْخُ : وَأَمَّا غُلَامُ الْكَرَاءِ يَأْخُذُ صَاحِبَهُ كِرَاءَهُ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ ، وَكَذَا إِنْ وَهَبَ الْأَبُ أَوْ الْأُمُّ غُلَامَ الْكَرَاءِ لِلْإِبْنِ يَأْخُذَانِ الْكَرَاءَ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ ، وَإِنْ كَانَ الْغُلَامُ لِلْخِدْمَةِ يَخْدُمُ الْأَبَ وَالْإِبْنَ أَوْ يَخْدُمُ الْأُمَّ وَالْإِبْنَ حَتَّى مَاتَ ، وَلَمْ يَحْزُهُ الْإِبْنُ عَنْهُمَا ، فَقَالَ الْبَاجِي : خِدْمَتُهُ لِلْإِبْنِ وَتَصَرُّفُهُ فِي [ق / ٧٢١] حَوَائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ أَخْرَمَ أُمُّ الْأَبِ أَوْ الْأُمُّ إِلَيَّ أَنْ مَاتَا ، فَقِي « نَوَازِلُ الْوَرَزَايِ » :

(١٩٩٣) [٦٤] وَسُئِلَ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لَوَلَدِهَا أُمَّةً وَكَانَتْ مَعَ وَلَدِهَا وَلَمْ تَفَارِقْهُ إِلَى أَنْ مَاتَ فَهَلْ يَصِحُّ حَوْزُهَا مَعَ كَوْنِهَا لَمْ تَفَارِقْهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : عَنْ الْإِمَامِ مَالِكٍ : فِي امْرَأَةٍ وَهَبَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا عَبْدًا وَلَمْ يَحْزُهُ أَبٌ وَلَا وَصِيٌّ ، وَكَانَ يَخْدُمُهُ وَيَخْتَلِفُ فِي حَوَائِجِهِ : أَنْ ذَلِكَ حَوْزٌ تَامٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ الْأَبُ لِابْنِهِ الْغُلَامَ وَهُوَ مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ حَوْزًا تَامًا ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٤) [٦٥] سُؤَالَ : عَنْ بَدْوِيَّةٍ تَصَدَّقَتْ عَلَى بَعْضٍ وَلَدَهَا بِخِيَمَتِهَا فِي مَرَضِهَا الَّذِي مَاتَتْ مِنْهُ ، وَأَجَازَ الْآخَرُونَ مِنَ الْأَوْلَادِ الصَّدَقَةَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَقَبَضَهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ وَحَازَهَا نَحْوَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَمَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَأَرَادَ أَخُوْتَهُ الْآنَ اسْتِرْجَاعَهَا لِدَعْوَاهُمْ فِي بَطْلَانِ الصَّدَقَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الرِّسَالَةِ » ^(٢) : (فَإِنْ مَاتَ) الْوَاهِبُ أَوْ الْمُتَصَدِّقُ أَوْ الْمُحْبِسُ (قَبْلَ أَنْ تُحَازَ) عَنْهُ وَاحِدَةٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ : (فَهِيَ مِيرَاثٌ) لَوَرَّثَتْهُ وَتَبْطُلُ لِمَنْ جُعِلَتْ لَهُ (إِلَّا يَكُونُ ذَلِكَ) الْمَوْهُوبُ أَوْ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ أَوْ الْمُحْبِسُ وَقَعَ

(١) جامع الأمهات (ص/٤٥٥) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) وشرحها « الثمر الداني » (ص/٥٥٢-٥٥٣) .

(فِي مَرَضٍ فَذَلِكَ) أَيْضًا (نَافِذٌ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ لَغَيْرِ وَارِثٍ) لِأَنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ إِلَّا فِي الثَّلَاثِ ، وَحَقُّ الْوَرَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِالثَّلَاثِينَ .

وَمَفْهُومُ الشَّرْطِ بَطْلَانُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا إِنْ أَجَارَهَا الْوَرَّةُ فَهِيَ ابْتِدَاءُ عَطِيَّةٍ مِنْهُمْ وَعَلَيْهِ اقْتِصَارُ صَاحِبِ « الْمُخْتَصَرِ » .

وَقِيلَ : تَصِحُّ ، وَإِجَارَةُ الْوَرَّةِ تَنْفِيذٌ لَهُ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهَا الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ التَّنَائِي ، فَإِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ عَلِمْتَ بَطْلَانَ الصَّدَقَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِجَارَةُ الْوَرَّةِ لَهَا ابْتِدَاءُ عَطِيَّةٍ مِنْهُمْ عَلَيِ الْمَشْهُورِ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُمْ فِيهَا ، وَقِيلَ : إِنَّهَا صَحِيحَةٌ ، وَإِجَارَةُ الْوَرَّةِ لَهَا تَنْفِيذٌ ، وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ فَالْخِيَمَةُ لِلْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ بِهَا فَلَا دَعْوَى وَلَا حُجَّةَ لِأَخُوْتِهِ فِيهَا بِلَا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٥) [٦٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لَابْنِهِ الصَّغِيرَ هَبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ

يَقْلُ عِنْدَ الْإِشْهَادِ : رَفَعْتُ يَدَ الْمَلِكِ وَوَضَعْتُ يَدَ الْحَوَازِ هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي صِحَّتِهَا كَمَا فِي « مَخ » ^(١) وَ « عَبَق » ^(٢) عِنْدَ

قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَقْفِ : (إِذَا أَشْهَدَ . . .) ^(٣) إلخ .

نَعَمْ يُشْتَرَطُ فِي تِلْكَ الْهَبَةِ إِشْهَادُ الْأَبِ عَلَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ تَحْضُرْهَا الْبَيِّنَةُ وَلَا

عَايَنُوا الْحَيَازَةَ ، وَلَا صَرَفَ الْغَلَّةِ فِي مَصَالِحِ الْإِبْنِ عَلَيِ الْمُعْتَمَدِ ، كَمَا أَفْتَى

بِذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْغُبَرِيْنِي وَالرَّصَاع ، وَنَحْوُهُ لِابْنِ رُشْدٍ وَبِهِ الْعَمَلُ ، انْظُرْ

شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَأَمَّا إِذَا حَبَسَ عَلَى مَحْجُورِهِ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ الْإِشْهَادُ عَلَى الْوَقْفِ لَا

(١) حاشية الخرشى (٧/ ٨٣) .

(٢) شرح الزرقانى (٧/ ١٤٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢) .

عَلَى الْحِيَازَةِ وَأَنْ يَصْرِفَ الْغَلَّةَ فِي مَصَالِحِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا الْمَحْجُورَةَ إِذَا أَشْهَدَ وَصَرَفَ الْغَلَّةَ) (١) إِنْخ .
انْتَهَى .

قَوْلُهُ : (وَصَرَفَ الْغَلَّةَ . . .) (٢) إِنْخ ، أَيُ ثَبَتَ أَنَّهُ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ كَمَا فِي (مَخ) (٣) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٦) [٦٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَهَبَ بَقْرَةً لِرَجُلَيْنِ لِأَحَدِهِمَا الْجِلْدُ وَالْآخَرُ اللَّحْمُ ، فَضَلَّتِ الْبَقْرَةُ ، فَبَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ وَجَدَاهَا وَلَهَا نِتَاجٌ هَلْ يَكُونُ النِّتَاجُ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّنَاصُفِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ صَاحِبُ « مَج » : إِذَا وَهَبَ لِرَجُلَيْنِ شَاةً لِأَحَدِهِمَا اللَّحْمُ وَالْآخَرُ الْجِلْدُ فَلِصَاحِبِ اللَّحْمِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مِثْلَ الْجِلْدِ ، وَإِنْ وَلَدَتِ الشَّاةُ فَالْوَلَدُ لِصَاحِبِ اللَّحْمِ ، وَالْمَسْأَلَةُ مَنْصُوصَةٌ عَلَيْهَا فِي « الْمَدَوْنَةِ » أَيْضًا انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٧) [٦٨] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَصِيلَةٍ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى آخَرَ ، ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا نَاقَةً عِنْدَ أَهْلِهِ وَوَلَدَتْ عَنْدهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهُمْ يَحْلُبُونَهَا ، وَالْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ سَاكِنٌ عَنْهُمْ ، فَلَمَّا وَلَدَتْ رَابِعَةً عَنْدهُمْ جَاءَ يُطَلِّبُ طَلَبَتَهُ مِنْهُ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّ الصَّدَقَةَ بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ الْحُوزِ حَتَّى مَاتَ الْمُتَصَدِّقُ وَالْحُوزُ فِي ذَلِكَ ، هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٢) السابق .

(٣) حاشية الخرشي (٧/٨٣) .

بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ) انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٨) [٦٩] سَوَّالٌ : عَمَّا يُعْطَى لِلْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ هَلْ يَنْزَلُ مَنْزِلَةَ الدُّيُونِ فِي الْمَوْتِ وَغَيْرِهَا أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْوَعْدِ الَّذِي لَا يَلْزَمُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ صَدَقَةٌ وَتَبْطُلُ بِمَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّدَقَةُ مِنْ مَوْتِ الْمُعْطَى أَوْ فَلْسِهِ قَبْلَ حَوَازِ الْإِمَامِ لَهَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٩) [٧٠] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِرَوْجَتِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حَقٍّ لَهَا لِتَطْيِيبِ خَاطِرِهَا هَلْ لَهُ فِيهِ الرَّجُوعُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » : وَأَمَّا مَا يُعْطَى لِرَضَى الزَّوْجَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهَا أَمْ لَا ؟ فَالْجَوَابُ : إِنْ كَانَتْ مَظْلُومَةً فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهَا وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ فِيهِ شَيْءٌ لَأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مَظْلَمَتِهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَالِمَةً فَلَا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى يَتَبَرَّعَ بِهِ الزَّوْجُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ وَإِلَّا فَهُوَ مَالُهُ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي نَازِلَةِ أُخْرَى ؛ وَأَمَّا إِعْطَاءُ الْمَالِ لِلزَّوْجَةِ عَلَيَّ وَجْهِ الرِّضَى لَهَا، فَإِنْ كَانَ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ لَهَا فَيَجُوزُ لَهَا أَخْذُهُ ، وَيَلْزَمُ الزَّوْجُ حِينَ إِعْطَائِهِ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ لَهَا أَخْذُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجُ دَفْعُهُ، انْتَهَى ، لَكِنْ مَا قَالَ هَذَا الْعَلَامَةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِنَصِّ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (كَإِعْطَائِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا) ^(١) أَيُ : يَجُوزُ أَنْ تُعْطِيَ إِذَا شَاءَتْ

= وهبته ، وسواء كان الباقي للراهن أو لغيره على المشهور لكن إن كان الباقي لغير الراهن اقتصر في الحوز على حصة الراهن ، وإلا حيز جميع ماله ما رهن وما لم يرهن لثلاث تجول يده في الرهن فيبطل ، فالعنى : أن الجزء المشاع يحاز بسبب حوز الجميع ، أى : جميع الشئ الذى ارتهن بعضه مشاعاً إن كان الفاضل منه بعد الجزء المرهون يملكه الراهن ، أى : وحيز الجزء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه ، أى : مع حوز جميعه ، أى : جميع المشاع ، لا جميع الجزء المرهون أى جميع المشاع الذى للراهن ما رهن ، وما لم يرهن بدليل قوله : إن بقى فيه للراهن فالباء للسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف . « حاشية الخرشى » (٥/٢٣٩) .

(١) مختصر خليل (ص/١٢٨) .

عَشْرَتُهُ مَعَهَا شَيْئًا مِنَ الْمَالِ لِيَحْسُنَ عَشْرَتُهُ مَعَهَا ، أَوْ يُعْطِيَهَا إِذَا سَاءَتْ عَشْرَتُهَا مَعَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ لِيَحْسُنَ عَشْرَتُهَا مَعَهُ ، انْتَهَى مِنْ « مَخ » (١) .

وَقَالَ « عَج » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الْمُؤَلَّفِ : وَجَازَ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ امْرَأَتَهُ شَيْئًا لِأَجْلِ دَوَامِ عِصْمَتِهَا مَعَهُ ، وَحُسْنِ عَشْرَتِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا شَدَّتْ عَلَيْهِ فِي طَلَبِ الطَّلَاقِ ، وَتَرَفَّعَتْ عَلَيْهِ انْتَهَى .

فَصَرَّحَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَشَرَّاحُهُ : بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا وَإِنْ سَاءَتْ عَشْرَتُهَا مَعَهُ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ اسْتِرْجَاعِهِ مَا أُعْطَاهَا عَلَى تَطْيِيبِ خَاطَرِهَا وَحُسْنِ عَشْرَتِهَا مَعَهُ عَلَى قَوْلِ الْعُلَوِيِّ ، وَيَجُوزُ لَهُ اسْتِرْجَاعُ ذَلِكَ مِنْهَا إِنْ كَانَتْ ظَالِمَةً لَا إِنْ كَانَتْ مَظْلُومَةً انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٠) [٧١] سَوْأَلٌ وَجَوَابُهُ :

أَمَّا بَعْدُ فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِوُجُوبِ قَضَاءِ بَقَرِ الْمَرْحُومَةِ بِكَرَمِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ فَلَانَّةُ بِنْتُ فَلَانَ مِنْ مَتْرُوكِ ابْنِهَا الْمَرْحُومِ بِكَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَفَضْلِهِ فَلَانَ ابْنِ فَلَانَ ، أَعْنِي الْبَقَرَ الَّذِي أَخَذَ وَاشْتَرَى بِهِ فَرَسًا ، وَمَاتَ قَبْلَ قَضَائِهِ لَهَا لِأَنَّ أَخْذَهُ لَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ السَّلَفِ أَوْ الْهَبَةِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ سَلَفًا ، وَهُوَ الظَّاهِرُ عَلَى الْغَالِبِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ بَيْنَ الْقُرَبَاءِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ ، وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى وَرَثَتِهِ غَرْمُ غَرْمِ مِثْلِهِ لَهَا مِنَ الْمَتْرُوكِ إِنْ لَمْ تَتَرَاضَ مَعَهُمْ عَلَى غَرْمِ قِيمَتِهِ مِنَ الْمَتْرُوكِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ هَبَةً فَلَا رَيْبَ فِي وَجُوبِ غَرْمِ قِيمَتِهِ لَهَا يَوْمَ أَخْذِهِ مِنَ مَتْرُوكِهِ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » (٢) : وَمَا وَهَبْتَ لِقَرَاتِكَ أَوْ ذَوِي رَحِمِكَ ، عَلَيَّ أَنْكَ أَرَدْتَ الثَّوَابَ ، فَذَلِكَ لَكَ إِنْ أَثَابُوكَ وَإِلَّا رَجَعْتَ فِيهَا انْتَهَى .

(١) حاشية الخرشى (٥/٤) .

(٢) انظر : « التاج والإكليل » (٦٦/٦) .

وَالْيَ هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَصَوْتَ وَاهِبٌ فِيهِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَرَفُ بِضِدِّهِ)^(١) .

قَالَ « مَخ »^(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا وَقَعَتْ مُطْلَقَةً ، أَيْ : غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِثَوَابٍ إِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَقَالَ الْوَاهِبُ : إِنَّمَا وَهَبْتُ لِلثَّوَابِ ، وَقَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ : إِنَّمَا وَهَبْتُ لِي بِغَيْرِ ثَوَابٍ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَاهِبِ إِنْ شَهِدَ لَهُ الْعُرْفُ ، أَوْ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ، أَمَّا إِنْ شَهِدَ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ بِأَنْ كَانَ مِثْلَ الْوَاهِبِ لَا يَطْلُبُ فِي هَيْتِهِ ثَوَابًا ، فَالْقَوْلُ حِينَئِذٍ لِلْمَوْهُوبِ .

قَوْلُهُ : (وَصَدَّقَ وَاهِبٌ فِيهِ) أَيْ : فِي الثَّوَابِ ، أَيْ : فِي قَصْدِهِ وَإِرَادَتِهِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاهِبَ مُصَدِّقٌ فِي إِرَادَةِ الثَّوَابِ فِي حَالَتَيْنِ ، أَيْ : فِي حَالَةِ شَهَادَةِ الْعُرْفِ لَهُ ، وَفِي حَالِ عَدَمِ شَهَادَتِهِ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ [ق / ٧٢٢] ، وَعَلَيْهِ لَا يُصَدِّقُ مُسْتَهْلِكُ شَهَادَتِهِ عَلَيْهِ ، وَهَلْ يَحْلِفُ الْوَاهِبُ فِي الْحَالَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَاهِدَ الْعُرْفِ بِمَنْزِلَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ أَوْ إِنَّمَا يَحْلِفُ فِي الثَّانِيَةِ مِنْهَا فَقَطْ وَهِيَ إِذَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَاهِدَ الْعُرْفِ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدَيْنِ فِي ذَلِكَ؟ قَوْلَانِ ، أَشَارَ إِلَيْهِمَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يَحْلِفُ [أَوْ]^(٣) إِنْ أَشْكَلَ تَأْوِيلَانِ)^(٤) انْتَهَى .

وَالْعُرْفُ : غَلَبَتْ مَعْنَى عَلَى جَمِيعِ الْبِلَادِ أَوْ بَعْضِهَا ، أَوْ يُقَالُ الْعُرْفُ مَا قَبِلَتْهُ الْعُقُولُ وَتَلَقَّتْهُ الطَّبَاعُ بِالْقَبُولِ ، كَمَا فِي نَوَازِلِ بَعْضِ أَيْمَتِنَا انْتَهَى .

وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتِمُّشَى حَيْثُ كَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ غَنِيًّا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فَقِيرًا

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٥) .

(٢) حاشية الخرشى (٧/ ١١٧- ١١٨) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَ .

(٤) مختصر خليل (ص/ ٢٥٥) .

فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ « الْمَدْوَنَةِ » : وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لثَوَابِ كَصَلَتِكَ لِفَقِيرِهِمْ وَأَنْتَ غَنِيٌّ فَلَا ثَوَابَ لَكَ فِيهَا وَلَا تُصَدِّقُ أَنَّكَ أَرَدْتَهُ ... إِنْخِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠١) [٧٢] سَوَّالٌ : عَنْ صَبِيٍّ اخْتَنَ وَحَوْلَ بَعْدَ صَغِيرٍ ، وَتَرَكَهُ الْآبُ لَهُ لَجَرَى الْعَادَةِ بِذَلِكَ ، وَلَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُهُ لَمْ يَهَبْهُمْ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْهَبَةِ ، هَلْ هِيَ مَكْرُوهَةٌ أَمْ لَا ؟ مَا ضِيَّةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » (١) : وَ [يُكْرَهُ] (٢) أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِبَعْضِ أَوْلَادِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ انْتَهَى .
قَوْلُهُ : كُلُّهُ أَوْجَلُهُ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ كَمَا فِي التَّتَائِي .

قَوْلُهُ : وَأَمَّا الشَّيْءُ ، أَيُ : الْيَسِيرُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ ، أَيُ : جَائِزٌ كَمَا فِي التَّتَائِي أَيْضًا .

وَفِي الْقَلَشَانِيِّ عَنْ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » : وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لِبَعْضٍ وَلَكِنَّهُ مَالَهُ كُلَّهُ . مَا نَصُّهُ : فَإِنْ وَقَعَ أُجِيزَ فَلَا يُرَدُّ بِقَضَاءٍ .

وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ يُرَدُّ فِي حَيَاتِهِ ، وَمَمَاتِهِ قَالَ مَالِكٌ (٣) [قُضِيَ بِرَدِّهِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَقَالَ أُصْبَغُ : إِذَا حِيزَ عَنْهُ جَازَ عَلَى كُلِّهِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ أَمْرُ الْقَضَاءِ وَالْفُقَهَاءِ عَلَى هَذَا انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » (٤) : وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ مَا نَصُّهُ : قَالَ فِي « النُّوَادِرِ » : وَقَدْ فَعَلَهُ الصَّدِيقُ ، وَقَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَعُثْمَانُ بْنُ

(١) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٣٠) .

(٢) في الأصل : كره .

(٣) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٤) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٣٠) .

عَفَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَعَمِلَ بِهِ النَّاسُ أَنْتَهَى .

وَلَا يُفْتَقَرُ لِحَيَاةَ كَمَا فِي كِتَابِ « الْبَيَانِ وَالتَّقْرِيبِ » ، وَنَصُّهُ : مَنْ تَصَدَّقَ أَوْ وَهَبَ شَيْئًا لَوْلَاكَ مِنْ أَصْلٍ أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عِنْدَ اخْتِيَانِهِ أَوْ عِنْدَ خْتَمِهِ الْقُرْآنَ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا يَحْتَاجُ لِحَيَاةِ أَنْتَهَى .

نَقَلْتُ هَذَا مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا بَرَدَ اللَّهُ تَعَالَى ضَرِيحَهُ وَقَدَّسَ رُوحَهُ آمِينَ ، أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٢) [٧٣] سَوَّالٌ : عَنْ أُمٍّ وَهَبَتْ عَبْدَيْنِ لِابْنِهَا الصَّغِيرِ الْمُهْمَلِ السَّاكِنِ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا إِذْ لَا مَسْكَنَ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهَا وَلَا حَاضِنَ لَهُ سِوَاهَا ، وَالْعَبْدَانِ يَخْدُمَانَهَا مَعًا إِلَى أَنْ مَاتَتِ الْأُمُّ ، هَلْ هَذِهِ الْهَبَةُ بَاطِلَةٌ كَمَا قَالَ ذَلِكَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » ^(١) : وَلَا تَكُونُ الْأُمُّ حَائِزَةً لِمَا وَهَبَتْ أَوْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَى بَنِيهَا الصَّغَارِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً ، أَوْ هِيَ صَحِيحَةٌ لِأَنَّهَا مَحْجُورَةٌ بِالْقُوَّةِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُتَوَاهِبِينَ إِذَا كَانَا زَوْجَيْنِ أَوْ وَلَدٌ مَعَ وَالِدِهِ ، أَوْ سَيِّدٌ مَعَ أُمٍّ وَلَدِهِ وَكَانَ الشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ الَّذِي هُمَا بِهِ كَأَمَةِ الْخِدْمَةِ وَعَبْدَهَا ، وَالْغَطَاءِ وَالْوِطَاءِ وَالثِّيَابِ وَفَرَشِ الْبَنْتِ وَأَوَانِيهِ وَشَبَّهِ ذَلِكَ فَحُوزُهُ يَكُونُ بِالْإِشْهَادِ عَلَى الْهَبَةِ وَاسْتِعْمَالِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ الْوَاهِبُ يَدَهُ عَنْهُ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لِلزُّرُورَةِ ، إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكْلُفٌ ، وَالتَّكْلُفُ لَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا » ^(٢) وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِيَ الْمَشَقَّةُ تُجْلِبُ التَّسْيِيرَ ، وَمِنْ فُرُوعِهَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ ^(٣) : وَأَمَّا الْخَادِمُ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا

(١) انظر : « التاج والإكليل (٢٦/٦) .

(٢) تقدم .

(٣) جامع الأمهات (ص/٤٥٥) .

لِلْآخَرِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لَا زِمَ انْتَهَى .

الْقَلَشَانِيُّ عَلَيْهِ : سَمِعَ أَشْهَبُ فِي امْرَأَةٍ نَحَلَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا غُلَامًا ، وَابْنَهَا مَعَهَا ، وَلِلْأَبْنِ أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ فَلَمْ يَحْزُهُ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ حَتَّى مَاتَ أَلَّا تَرَى ذَلِكَ حَوْزًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ يَخْتَلَفُ أَمَّا الْغُلَامُ الَّذِي هُوَ لِلْخَرَجِ فَإِنِّي لَا أَرَى ذَلِكَ لِلصَّبِيِّ حَوْزًا ، وَأَمَّا لِلْغُلَامِ الَّذِي هُوَ لِلْخِدْمَةِ يَخْدُمُهُ وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ وَيَقُومُ فِي حَوَائِجِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ مَعَ أُمِّهِ ، فَإِنِّي أَرَاهُ حَوْزًا وَأَرَاهُ جَائِزًا ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَنْحَلُّ وَلَدُهُ الْغُلَامُ ، وَيَكُونُ مَعَهُ بِخِدْمَتِهِ وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ إِلَى الْمَكْتَبِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مَعَ أَبِيهِ فَيَكُونُ لَهُ حَوْزًا انْتَهَى ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ « التَّوْضِيحِ » : عَنْ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي امْرَأَةٍ وَهَبَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا عَبْدًا وَلَمْ يَحْزُهُ أَبٌ وَلَا وَصِيٌّ ، وَكَانَ يَخْدُمُهُ وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ فِي حَوَائِجِهِ : أَنَّ ذَلِكَ حَوْزٌ تَامٌ . وَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ الْأَبُ لِابْنِهِ الْغُلَامَ وَهُوَ مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ حَوْزًا تَامًا ، وَإِنْ كَانَ يَخْدُمُ أَبَاهُ مَعَهُ انْتَهَى .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : الْبَاجِي : وَأَمَّا مَا يُسْتَعْمَلُ مُنفَرِدًا فَسَمِعَ أَشْهَبُ نَحْلَةَ الْأُمِّ ابْنَهَا الصَّغِيرَ عَبْدَ خَرَجٍ ، وَمَاتَتْ قَبْلَ حَوْزِ الْأَبِ لَهُ بَاطِلَةً ، وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ خِدْمَتُهُ يَخْتَلَفُ مَعَهُ وَيُقَدِّمُ فِي حَوَائِجِهِ كَانَ حَوْزًا ، وَكَذَا نَحْلَةُ الْأَبِ إِيَّاهُ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَخِدْمَتُهُ حَوْزٌ ، وَإِنْ خَدَّمَ الْأَبُ مَعَ الْغُلَامِ إِلَى مَوْتِ الْأَبِ إِلَى أَنْ قَالَ : فَلَمْ يَرَأَ فِي السَّمَاعِ كَوْنَ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمِّ فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ .

وَرَأَى أَنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْحَائِزُ لَهُ بِأَخْذِ أُمِّهِ إِيَّاهُ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْهُ ، وَنَحْوُهُ فِي « التَّحْفَةِ » عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهَا صَاحِبُهَا بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا غُلَامُ الْكَرَاءِ يَأْخُذُ صَاحِبَهُ كِرَاءَهُ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ ، وَإِنْ كَانَ غُلَامٌ الْخِدْمَةِ يَخْدُمُ الْأَبَ وَالْأَبْنَ ، أَوْ يَخْدُمُ الْأُمَّ وَالْأَبْنَ حَتَّى مَاتَا وَلَمْ يَحْزُهُ الْإِبْنُ عَنْهُمَا ، فَقَالَ الْبَاجِي : خِدْمَتُهُ لِلْأَبْنِ وَتَصَرُّفُهُ فِي حَوَائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ خَدَّمَ الْأَبُ أَوْ الْأُمَّ إِلَى أَنْ مَاتَا ، انْتَهَى

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٣) [٧٤] سَوَّالٌ : عَنْ صَبِيٍّ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِبَقْرَةٍ وَتَنَاسَلَتْ عَنْهُ ، وَتَصَدَّقَتْ وَالِدَتُهُ فِيهَا وَفِي نَسْلِهَا بِالْعَطَاءِ لغيره بِحَضْرَتِهِ قَبْلُ وُغِهِ وَبَعْدَهُ ، وَلَمْ يُنَازِعْهَا فِي ذَلِكَ سِوَى أَنَّهُ يَقُولُ النَّاسُ : إِنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِذَلِكَ ، وَأَنَّ الْبَقْرَةَ وَنَسْلِهَا مُلْكُهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ أُمُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا وَتَكَلَّمَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ نَسْلِهَا مَالِ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ تَصَرُّفَهَا ذَلِكَ لَا يُوهِنُ حُجَّتَهُ وَلَا يَقْطَعُ دَعْوَاهُ ، وَلَا يَنْفُلُ مُلْكُهُ عَنْ الْبَقْرَةِ وَنَسْلِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَهُ أَخْذُ مَا بَقِيَ مِنَ النَّسْلِ كَانَ يَأْيُ يَدٍ وَيَرْجِعُ فِي تَرَاثِ الْأُمِّ بِمَا فَوَّتَتْ مِنْ مَالِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٤) [٧٥] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لِابْنَتِهَا هِبَةً وَتَرَوَّجَ زَوْجُهَا بِالْإِبْنَةِ لِأَجْلِ الْهِبَةِ هَلْ لَهَا اعْتِصَارُهَا مِنْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا لِأَنَّ النِّكَاحَ مِنْ مَقَوَّاتِ الْإِعْتِصَارِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَمْ يَنْكَحْ [أَوْ] ^(١) يُدَايِنُ لَهَا قَالَ) ^(٢) .

« طخ » : وَإِنْ دِينَ الْإِبْنُ أَوْ تَرَوَّجَ ، أَوْ تَرَوَّجَتِ الْبِنْتُ لِأَجْلِ الْهِبَةِ امْتَنَعَ الْإِعْتِصَارُ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٥) [٧٦] سَوَّالٌ : عَنْ مَوَانِعِ الْإِعْتِصَارِ ؟

قَالَ « ق » عَنْ « الذَّخِيرَةِ » ^(٣) لَيْسَ لِلْوَالِدِ الْإِعْتِصَارُ فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ صُورَةً فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ : إِذَا تَرَوَّجَ الْوَلَدُ ، أَوْ اسْتَدَانَ ، أَوْ مَرِضَ الْوَالِدُ ، أَوْ الْوَلَدُ أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَمْ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٥) .

(٣) الذَّخِيرَةُ (٦/٢٦٧) .

وَهَبَهَا لَصَلَّةِ الرَّحِمِ ، أَوْ لِقَرَابَةٍ ، أَوْ قَالَ : هَبْتُ لِلَّهِ ، أَوْ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ لَطَلْبِهِ الْأَجَرِ ، أَوْ كَانَتْ جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا الْإِبْنُ ، أَوْ يُرِيدُ بِهَا الصَّلَّةَ أَوْ تَغَيَّرَتْ .

وَلَا اِغْتَصَارَ شُرُوطٌ : أَنْ تَكُونَ الْهَبَةُ قَائِمَةً ، وَلَمْ يَحْدُثْ فِيهَا عَيْبٌ ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لَغَرِيمٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ ، وَالْوَاهِبُ أَبٌ أَوْ أُمٌّ ، وَفِي الْجَدِّ وَالْجَدَّةِ خِلَافٌ ، وَالْمَوْهُوبُ لَهُ غَيْرُ فَقِيرٍ فَلَا تَعْتَصِرُ الْأُمُّ بِغَرِيمِ الْإِبْنِ النَّاسَ لَا يَقُولُ فِي عَقْدِ الْهَبَةِ : لَوَجْهِ اللَّهِ اِنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالِى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا فِيمَا أُريدَ [ق / ٧٢٣] بِهِ الْآخِرَةَ كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ إِنْ لَمْ تَفُتْ لَا بِحَوَالَةٍ سَوْقٍ ، بَلْ بَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ وَلَمْ يَنْكَحْ [أَوْ] ^(١) يُدَايِنُ [لَهَا] ^(٢) أَوْ يَطَأُ ثِيَابًا أَوْ بِمَرَضٍ كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، أَوْ يَزُولُ الْعَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ ^(٣) اِنْتَهَى .

قَوْلُهُ : (فِيمَا أُريدَ فِيهِ الْآخِرَةُ) أَيُ : أَنْ الْهَبَةَ إِذَا أَرَادَ بِهَا الْوَاهِبُ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ صَارَتْ صَدَقَةً وَهِيَ لَا تُقْتَصَرُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ بِهَا صِلَةَ الرَّحِمِ . كَمَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا مُحْتَاجًا أَوْ كَبِيرًا بَائِسًا عَنْ أَبِيهِ وَكَذَلِكَ لَا اِغْتَصَارَ لِلْوَالِدِ فِي الْهَبَةِ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى عَدَمِ الْاِغْتِصَارِ كَمَا قَالَهُ (ح) فِي «التَّزَامَاتِهِ» ، وَكَلَامُ (مَخ) ^(٤) فِيهِ حَذْفٌ كَمَا نَقَلَهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ بِالْذِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ . اِنْتَهَى .

قَوْلُهُ : (كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ) أَيُ : لَا اِغْتِصَارَ لِلْوَالِدِ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ بِلَفْظِ الصَّدَقَةِ وَلَمْ يَشْتَرْطْ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا أَوْ يَقْتَصِرَهَا ، فَلَوْ شَرَطَ الرَّجُوعَ فِي صَدَقَتِهِ كَانَ لَهُ شَرْطُهُ ، قَوْلُهُ : إِذْ لَمْ تَفُتْ ، أَيُ : يَبِيعُ ، أَوْ غَضَبٍ ، أَوْ عِتْقٍ ،

(١) فى الأصل : ولم .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٥) .

(٤) انظر : « حاشية الخرشى » (١١٤ / ٧) .

أَوْ تَدْبِيرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : (لَا بِحَوَالَةِ سَوْقٍ) أَيُّ : عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلَذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : تَغْيِيرُ الْأَسْوَاقِ لَغَوٌ . قَوْلُهُ : (بَلْ بَزِيدٌ) أَيُّ : لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الزَّيَادَةُ مَعْنَوِيَّةً كَتَعْلِيمِ صَنْعَةِ لَهَا بَالٌ ، أَوْ حِسِيَّةً ككِبَرِ الصَّغِيرِ وَسَمَنِ الْهَزِيلِ ، وَأَنْظُرْ هَلْ سَمَنُ الْهَزِيلِ يَجْرِي فِي الدَّوَابِّ وَالرَّقِيقِ أَوْ فِي الدَّوَابِّ فَقَطْ ؟ .

قَوْلُهُ : (أَوْ نَقْصٌ) أَيُّ : لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ النِّقْصُ حِسِيًّا بِهَرَجٍ ، أَوْ مَعْنَوِيًّا كَنَسْيَانِ صَنْعَةٍ ، وَيَدْخُلُ فِي النِّقْصِ الْحَمْلُ ، وَتَزْوِيجُ الْأَمَةِ ، وَضَرْبُ الْعَيْنِ [(١)] إِذْ لَا تَخْلُو عَنْ نَقْصٍ .

قَوْلُهُ : وَلَمْ يَنْكَحْ ، أَيُّ : لَمْ يَتَزَوَّجِ الْمَوْهُوبُ لَهُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لِأَجْلِ الْهَبَةِ . قَوْلُهُ : (أَوْ يُدَايِنُ) أَيُّ : لِأَجْلِ الْهَبَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْنِيَ كُلُّ مَنْ يَنْكَحُ أَوْ يُدَايِنُ لِلْمَجْهُولِ لِيُقَيِّدَ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقَصْدِ الْمُنْكَحِ أَوْ رَبِّ الدِّينِ الَّذِي دَايَنَهُ وَأَمَّا قَصْدُهُ هُوَ فَلَغَوٌ .

قَوْلُهُ : (أَوْ يَطَأُ ثَبًّا) أَيُّ الْوَلَدِ وَهُوَ بِالْغُ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَإِنَّمَا يُفِيدُ الْإِعْتِصَارُ اقْتِصَاءَ ضَمَمَهَا إِذَا كَانَتْ بِكَرًّا .

قَوْلُهُ : (أَوْ عَرَضٌ) أَيُّ : مَوْهُوبٌ لَهُ لِيَتَلَقَّى حَقَّ وَرَثَتِهِ بِالْهَبَةِ .

قَوْلُهُ : (كَوَاهِبٍ) أَيُّ : لِأَنَّ اعْتِصَارَهُ لَهَا لَغَيْرِهِ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ) أَيُّ : الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِعْتِصَارِ ، وَهِيَ النِّكَاحُ ، وَالْدِّينُ ، وَمَرَضُ الْمَوْهُوبِ ، لَهُ فَلَهُ الْإِعْتِصَارُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، وَوُجُودُهَا لَيْسَ مَانِعًا مِنَ الْإِعْتِصَارِ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ) أَيُّ : الْحَاصِلُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَالْوَاهِبِ بَعْدَ الْهَبَةِ فَيَعُودُ الْإِعْتِصَارُ حِينَئِذٍ ، وَأَمَّا النِّكَاحُ وَالْمَدَايِنَةُ إِذَا زَالَا فَلَا

(١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

يَعُودُ الْإِعْتِصَارُ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٦) [٧٧] سَوَّالٌ : عَنْ أُمٍّ وَهَبَتْ لَابْنِهَا أُمَّةً بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ ثُمَّ أَعْمَرَهَا عَلَيْهَا بِمَجْلِسِ الْهَبَةِ بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا ، وَاسْتَمَرَ الْحَالُ عَلَيَّ ذَلِكَ حَتَّى صَارَتْ الْوَاهِبَةُ إِلَى رَحْمَةٍ ، رَبَّهَا مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْهَبَةِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ حَوَازِ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِيَّاهَا الْحَوَازِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا ، وَتَرْجِعُ تَرَاثًا عَنْ الْوَاهِبَةِ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ بِأَنْ أَجَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ بِهَا) (١) .

مخ : (٢) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا حَازَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَتْ إِلَى وَاهِبِهَا بِقُرْبِ الْحَوَازِ ، فَإِنَّهَا تَبْطُلُ بِأَنْ أَجَرَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْهَبَةَ أَيْ لَوَاهِبِهَا أَوْ أَرْفَقَهُ بِهَا أَيْ أَرْفَقَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْوَاهِبَ بِالْهَبَةِ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ أَيْضًا ، وَالْإِرْفَاقُ هُوَ الْعُمَرَى ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَآخَرَى فِي الْبُطْلَانِ إِنْ أَعْمَرَهَا عَلَيْهِ قَبْلَ حَوَازِهَا ، وَحِينَئِذٍ فَالْنَّصُّ عَلَيَّ بُطْلَانِ الْهَبَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) .

« عَج » : وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا بَقِيَتْ عِنْدَ وَاهِبِهَا إِلَى أَنْ أَفْلَسَ ، أَوْ إِلَى أَنْ مَاتَ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ لِفَوَاتِ الْحَوَازِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ مِلْكِهَا ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « ق » (٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِقُرْبٍ) الْخُ ، مَا نَصَّهُ : ابْنُ الْمَوَّازِ : إِذَا مَاتَ الْمُعْطِي فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ ، وَلَوْ رَثَّتْهُ الْقِيَامُ بِطَلَبِهَا ، وَلَوْ مَاتَ الْمُعْطِي قَبْلَ الْحَوَازِ لِلْعَطِيَّةِ تَبْطُلُ انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٢) حاشية الخرشي (١٠٩/٧) .

(٣) التاج والإكليل (٢٥/٦) .

وآخرُ كَلَامِهِ هُوَ الشَّاهِدُ عِنْدَنَا عَلَى بُطْلَانِ الْهَبَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٧) [٧٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الرَّشِيدَةِ لِرَوْجِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ

هَلِ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ » وَنَصُّهُ :
مَسْأَلَةٌ : كُلُّ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ قَدْ حَصَلَ فِي يَدِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ مُتَعَدٌّ ،
وَكُلُّ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ مِنْهُ شَيْءٌ ، كَمَنْ
وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الَّذِي لَهَا عَلَيَّ زَوْجَهَا فَلَا يَضُمُّهُ الْآبُ إِذَا لَمْ يَهَبْ شَيْئًا حَصَلَ
فِي يَدِهِ ، وَكَمُكْرِي الدَّارِ يَهَبُ الْمُكْتَرِي الْهَادِمُ مِنْ قِيَمَةِ الْهَدْمِ ، وَكَالْسَارِقِ يُرِي
الْمَسْرُوقَ مِنَ السَّرْقَةِ ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ الْعَبْدُ لَا يَضُمُّ [(١)] لِأَنَّهُ فِي
الْجَمِيعِ وَهَبَ مَا لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِهِ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

أَنْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ فِي كِتَابِ الْاسْتَحْقَاقِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ
الْأَخِيرَتَيْنِ . قَالَ الْفَقِيهُ الْمَذْكُورُ مَا نَصُّهُ : قَوْلُهُ : كَمَنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ ...
إِلَخَ ، هَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً ، وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَلَهَا الرُّجُوعُ
عَلَيَّ إِبَيْهَا إِنْ أُعْذِمَ زَوْجُهَا ، قَالَهُ فِي « مُفِيدِ الْحُكَّامِ » ، قَالَ : وَلَا يَرْجِعُ بِهِ الزَّوْجُ
عَلَى الْآبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ ضَمِنَ لَهُ دَرَكُ ذَلِكَ ، انْتَهَى كَلَامُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٨) [٧٩] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيَّ شَخْصَ شَيْءٍ عَلَيَّ أَنَّهُ

لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِمُعَاوَضَةٍ وَلَا تَبَرُّعٍ ، وَإِنَّمَا يُمْسِكُهُ عَلَيَّ نَفْسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ فَفِي « عَج » قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي
بَابِ الْهَبَةِ : (وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يَنْقُلُ) (٢) مَا نَصُّهُ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ :
وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ هَبَةً أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ عَلَى أَنْ لَا يَبِيعَ وَلَا يَهَبَ إِلَى
خَمْسَةِ أَقْوَالٍ ، إِلَيَّ أَنْ قَالَ : الرَّابِعُ : إِنْ الشَّرْطُ عَامِلٌ وَالْهَبَةُ مَاضِيَةٌ ، فَتَكُونُ

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

الْصَّدَقَةُ بِيَدِ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَبْسِ لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ حَتَّى يَمُوتَ فَإِذَا مَاتَ وَرَثَتْ عَنْهُ عَلَيَّ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ وَهُوَ قَوْلُ عِيسَى فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَقَوْلُ مُطَرَفٍ ، وَهُوَ أَظْهَرُ الْأَقْوَالِ وَأَوْلَاهَا بِالصَّوَابِ .

قُلْتُ : وَقَدْ ذَكَرَ الْأَقْوَالُ الْخَمْسَةَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : الْهَبَةُ بِشَرْطِ التَّحْجِيرِ فِيهَا اخْتِلَافٌ ، وَالَّذِي فِي « الْمُدُونَةِ » : أَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْهَبَةَ ، وَقِيلَ : الْوَاهِبُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ اسْتَرَدَّ الْهَبَةَ أَوْ يَتْرُكُ .

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : بَطْلَانُ الشَّرْطِ وَالْهَبَةُ جَائِزَةٌ .

الرَّابِعُ : إِعْمَالُ الشَّرْطِ وَالْمِيرَاثِ .

الخَامِسُ : مِثْلُهُ إِلَّا إِنْ مَاتَ الْمُحْبِسُ عَلَيْهِ رَجَعَتْ لِلْمُحْبِسِ أَوْ وَارِثِهِ انْتَهَى أَنْظُرْ فِي نَوَازِلِ الْحَبْسِ مِنْ نَوَازِلِهِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٩) [٨٠] سَوْأَلُ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ غَلَّةَ عَقَارٍ وَعَبِيدَ وَبَقَرَاتٍ لَابْنَتِهَا وَقَالَتْ : إِنْ مَاتَ ابْنَتِي فَتِلْكَ الْغَلَّةُ لِعَقْبِ ابْنَتِي وَعَقْبِ عَقْبِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ آخِرُ الْعَقْبِ ، وَجَعَلَتْ لِلْابْنَةِ وَلِعَقْبِهَا الْبَيْعَ إِنْ احْتَاَجُوا ، وَالتَّصَرَّفُ فِي ذَلِكَ بِمَا شَاءُوا ثُمَّ اعْتَصَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ ابْنَتِهَا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْإِعْتِصَارِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَبَةَ الْمَنْفَعَةِ كَهَبَةِ الذَّاتِ إِلَّا فِي تَمْلِكِ الرِّقَبَةِ لِقَوْلِ صَاحِبِ « الْمَنْهَجِ السَّالِكِ » ؛ وَأَمَّا هَبَةُ الْمَنَافِعِ كَالْعُمَرَى وَالْإِخْدَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا كَهَبَةِ الْأَعْيَانِ إِلَّا فِي تَمْلِكِ الرِّقَابِ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ تَتَضَمَّنُ عُمَرَى مَنفَعَةٍ مُعَقَّبَةٍ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ مَنَعُ وَبَطْلَانُ الْإِعْتِصَارِ الْمَذْكُورِ ، إِذْ فِيهِ اعْتِصَارٌ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ لِأَنَّ لَهُ فِيهَا حَقًّا وَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُعَمَّرِ عَلَيْهِ أَوَّلًا ، وَالشَّاهِدُ عَلَى

هَذَا مَا فِي « الْمُوْطَأْ » : وَنَصُّهُ : مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ [أَبِي] ^(١) سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمْرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيهَا لَا تَرْجِعُ لِلَّذِي أُعْطَاهَا أَبَدًا » ^(٢) هَذَا آخِرُ الْمَرْفُوعِ ، ثُمَّ أَدْرَجَ أَبُو سَلَمَةَ مَا نَصَّهُ : لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ [ق/ ٧٢٤] فِيهِ الْمَوَارِيثُ .

وَمَعْنِي قَوْلُهُ : لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا أَبَدًا . أَيِ : حَتَّى يَنْقَرِضَ الْعَقْبُ ، وَفِي رِوَايَةٍ بَلْفُظٍ بِالسَّيِّدِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُ قَضَى فِيمَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ فَهِيَ لَهُ بَتْلَةٌ لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيهَا شَرْطٌ وَلَا تَنْوِيهٌ ^(٣) . اُنْظُرْ شَارِحِي « الْمُوْطَأْ » ابْنُ زُرْقُون ، وَسَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبُقٍ وَقَالَ أَيْضًا : هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا لَهُ وَلَعَقْبِهِ وَلَا تَرْجِعُ لِلْمُعَمَّرِ حَتَّى يَنْقَرِضَ الْعَقْبُ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا تَرْجِعُ أَبَدًا ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي « التَّقْيِيدِ » عَلَيَّ « الْمُدُونَةِ » ، وَنَصُّهُ وَرَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا . لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ .

قَالَ اللَّخْمِيُّ : مَحَلُّ حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَيِ : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا الْآنَ وَلَا إِنْ مَاتَ ، لِأَنَّ الَّذِي بَاشَرَهُ بِالْعَطِيَّةِ الْحَقُّ مِنْ بَقِيٍّ مِنَ الْعَقْبِ لِأَنَّهُمْ يَرْتُونُ مَنَافِعَهَا إِلَى آخِرِ الْعَقْبِ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ ، فَإِذَا انْقَرَضُوا رَجَعَتْ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي كِتَابِ الْهَبَةِ مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » وَنَصُّهُ قَالَ أَصْبَغُ : سَمِعْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ يَسْئَلُ عَنْ رَجُلٍ أَعْمَرَ رَجُلًا دَارًا وَجَعَلَهَا لَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ هَلْ يَجُوزُ

(١) فِي الْأَصْلِ : ابْنُ أَبِي .

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٤٤١) وَمُسْلِمٌ (١٦٢٥) .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٥) .

لِلْمُعْمَرِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْعُمَرَى مِنْ رَبِّهَا حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَصْلُهَا ؟

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَمَّا إِنْ جُعِلَتْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَلَا يَجُوزُ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِأَنَّ الْأَبَ لَيْسَ يَبِيعُ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ وَلَا يَعْرِفُ عَدَدَهُمْ ، وَأَمَّا الْمُعْمَرُ فَهُوَ الَّذِي يَجُودُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْ صَاحِبِهَا حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَصْلُهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ شِرَاؤُهَا لِأَنَّهُ يَشْتَرِي حَقَّ قَوْمٍ آخَرِينَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُعْمَرِ أَيْضًا أَنْ يَشْتَرِيَ حَقَّ الْمُعْمَرِ وَحَدَّهُ إِذَا كَانَتْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَإِنَّمَا يَشْتَرِي مَا يَمْلِكُ بِهِ الدَّارَ مِلْكًا تَامًا حَتَّى يَبِيعَ وَيَهَبَ وَيَتَصَدَّقَ إِنْ شَاءَ .

وَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا فَإِذَا مَضَى خَرَجَتْ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ وَلَا يَسْتَطِيعُ فِيهِ بَيْعًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْتَهَى .

فَبَانَ لَنَاظِرِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُعْمَرِ بِالْكَسْرِ اسْتِرْجَاعَ الْعُمَرَى الْمُعَقَّبَةِ مِنَ الْمُعْمَرِ بِالْفَتْحِ بَعُوضٍ ، وَآخَرَى بغيرِ عَوْضٍ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا فِي ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَنَصُّهُ : وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ الَّتِي أَخْرَجَتْ مَخْرَجَ الصَّدَقَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا لِأَحَدٍ ، وَإِذَا مَنَعَ شِرَاؤُهَا فَأَخَذَهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ أُخْرَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » أَنَّ الْحُبْسَ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَغْتَصِرْ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهَبَةِ يَكُونُ سَكْنَى أَوْ عُمَرَى إِلَى مُدَّةٍ ، ثُمَّ مَرَجِعُهَا] [(١) فَإِنَّهُ يَغْتَصِرُ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَغْتَصِرْ .

ابْنُ يُونُسَ : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : يُرِيدُ إِذَا حُبْسَ عَلَيْهِ وَعَلَى عَقْبِهِ لَمْ يَغْتَصِرْ مِنْ وَلَدِ الْوَالِدِ ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثَمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَنَعِ عَصْرَةِ الْعُمَرَى

الْمُعَقَّبَةُ أَعْرَضَتْ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ . انْتَهَى .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْعُمَرَى هَلْ يَدْخُلُ فِيهَا سَتْلُ الْإِمَاءِ وَالْمُعَمَّرَةِ لَمْ تَنْصُ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا نَصَّتْ عَلَى دُخُولِ نَسْلِ الْبَقَرَاتِ أَوْ لَا يَدْخُلُ فِيهَا نَسْلُ الْإِمَاءِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟ فَجَوَابُهُ مَا فِي كِتَابِ الْوَصَايَا الْأَوَّلِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » ، وَنَصُّهُ ؛ وَالْأَمَةُ الْمُوصَى يَخْدُمَتَهَا لِرَجُلٍ حَيَاتُهُ أَوْ أَجَلًا مُسَمًّى وَرَقَبَتُهَا لِآخِرٍ بَعْدَ الْخِدْمَةِ إِذَا وُلِدَتْ فِي الْخِدْمَةِ فَوَلَدُهَا يَخْدُمُ مَعَهَا ، وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْعَبْدِ الْمُخْدَمِ يُولَدُ لَهُ مِنْ أُمِّهِ فِي الْخِدْمَةِ وَنَفَقَةُ الْمُوصَى بِخِدْمَتِهِ فِي الْخِدْمَةِ عَلَى الْمُخْدَمِ .

قَالَ الْمَشْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَيْهَا : قَوْلُهُ : وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْعَبْدِ الْمُخْدَمِ ، قَالَ يَعْضُهُمْ ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ حَدَّتْ بَعْدَ عَقْدِ الْخِدْمَةِ أَوْ قَبْلَهَا ، وَقَيْدُهَا اللَّخْمِيُّ بِـ « بَعْدَ » ، وَأَمَّا « قَبْ » فَلَا يَدْخُلُ ، لَكِنْ فِي « شَيْ » مِنَ الْحَبْسِ : أَنَّهُ يَخْدُمُ سَوَاءً كَانَ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا .

قُلْتُ : وَنَصُّهُ : سَمِعْتُ مَالَكًا قَالَ : مَنْ أَعْمَرَ خَادِمًا أَوْ عَبْدًا أَوْ لَا مَالَ لَهُ ثُمَّ أَفَادَ مَالًا أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ مَا وَلَدٌ لِلْأَمَةِ أَوْ كَانَ لِلْعَبْدِ مِنْ أَمَةٍ يَمْلِكُهَا فَهُوَ عَلَى [(١)] يَخْدُمَانِ الْمُعَمَّرَ حَيَاتِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ بِأَيْدِيهِمَا يَأْكُلَانِ مِنْهُ وَيَكْتَسِبَانِ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَيْسَ لِلْمُعَمَّرِ انْتِزَاعُهُ مَا عَاشَا ، فَإِنْ مَاتَا وَرِثَهُ الَّذِي يَمْلِكُ الرُّقْبَةَ .

وَمَرَّ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ رُشْدٍ قَوْلُهُ : أَنَّ مَا وَلَدَ لِلْأَمَةِ أَوْ لِلْعَبْدِ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِمَا صَحِيحٌ لِحَدِيثٍ : « كُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٠) [٨١] سُؤَالٌ : عَنْ مَنْ أَعْمَرَ مَاشِيَةً عَلَى شَخْصٍ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ حَتَّى حَصَلَ لَهُ مَانِعٌ مِنْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : كُلُّ صَدَقَةٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

نَحْلَةً أَوْ عُمَرَى أَوْ عَطِيَّةً أَوْ هَبَةً لَغَيْرِ ثَوَابٍ فِي الصَّحَّةِ بِمَوْتِ الْمُعْطِي أَوْ يَفْلَسُ أَوْ بِمَرَضٍ قَبْلَ حَوْزِ ذَلِكَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الْمَرِيضُ فَتُحَازَ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَقْضِي لِلْمُعْطَى بِالْقَبْضِ إِنْ مَنَعَهُ أَنْتَهَى مِنْ « ق » (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١١) [٨٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَعْمَرَ نِيَاقًا عَلَيَّ شَخْصٍ وَشَرَطَ أَيُّهُمَا مَاتَ

فَالنِّيَاقُ مَلِكٌ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ اللَّخْمِيُّ : إِنْ قَالَ إِنْ مِتَّ أَنْتَ رَجَعَ الْعَبْدُ إِلَيَّ ، وَإِنْ مِتُّ أَنَا قَبْلَكَ كَانَ لَكَ فَإِنَّهُ يَمْضِي عَلَيَّ مَا شَرَطَ وَكَانَتِ الْعَطِيَّةُ قَدْ تَضَمَّنَتْ عُمَرَى وَوَصِيَّةً ، فَإِنْ مَاتَ الْمُعْطِي قَبْلَ حَوْزِهَا رُدَّتْ إِلَيَّ الْمُعْطِي لِأَنَّهَا عُمَرَى وَإِنْ مَاتَ الْمُعْطِي قَبْلَهُ كَانَتْ فِي ثُلُثِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » : وَسَوَاءٌ حِيزَتْ الْعَطِيَّةُ أَوْ لَمْ تَحْزُ لَأَنَّ الْوَصَايَا وَسَائِرَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَوْزٍ .

قَالَ أَصْبَغُ : وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَوِّلَهَا عَنْ حَالِهَا يُرِيدُ أَنَّهُ أَوْجَبَ الْوَصِيَّةَ كَالْتَدْبِيرِ أَنْتَهَى ، مِنْ « التِّزَامَاتِ » (ح) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٢) [٨٣] سَوَّالٌ : عَنْ بَقَرَاتٍ أَعْمَرْتُهُنَّ امْرَأَةً عَلَيَّ رَجُلٌ وَمَاتَ ، ثُمَّ

دَفَعْتُهُنَّ لِرَجُلٍ آخَرَ وَمَاتَتْ وَمَاتَ الرَّجُلُ وَالْبَقَرَاتُ بِيَدِهِ فَادَّعَتْ وَرَثَتُهُ أَنَّ الْمَالِكَةَ لِلْبَقَرَاتِ وَهَبْتُهُنَّ لِلرَّجُلِ الْمَذْكُورِ ، وَادَّعَتْ وَرَثَتُهَا هِيَ أَنَّهَا أَعْمَرْتُهُنَّ عَلَيْهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ ثَبَتَتْ الْهَبَةُ أَوْ الْعُمَرَى بِالْبَيِّنَةِ فَلَا مَرُ وَأَصِحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَا ذَكَرَ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا قَالَ الْحَافِظُ بْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » ، وَنَصُّهُ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اخْتِلَافِ الْوَاهِبِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنْ قَالَ الْوَاهِبُ : وَهَبْتُ لَهُ مِنْفَعَتَهُ ، وَقَالَ الْمَوْهُوبُ : رَأْسًا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَاهِبِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ لَكِنَّهُ يَمِينُ إِنْ كَانَتْ الْهَبَةُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ ، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ

بقوله^(١):

وَلِلْيَمِينِ أَيَّمَا إِعْمَالٍ
إِلَّا بِمَا عُدَّ مِنَ التَّبَرُّعِ
فِيمَا يَكُونُ مِنْ دَعَاوِي الْمَالِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْمُدْعِ

انتهى منه بلفظه . وقال (ح) في « التزاماته » : وَمَنْ ادَّعَى عَلَيَّ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ هَبَةً لِلَّهِ ، أَوْ صَدَقَةً ، أَوْ عَطِيَّةً ، أَوْ بَخْلَةً ، أَوْ عَارِيَةً إِلَى أَجَلٍ أَوْ سَكْنًى أَوْ عُمْرًى أَوْ حَبْسًا أَوْ إِخْدَامَ عَبْدٍ أَوْ وَصِيَّةً ، وَكَانَ ذَلِكَ بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَعَجَزَ الْمُدْعَى عَنْ إِبْثَابِ الْبَيِّنَةِ عَلَيَّ دَعْوَاهُ فَلَا يَمِينُ عَلَيَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِذَا أَنْكَرَ ، وَإِنْ كَانَ أَخَوَيْنِ أَوْ خَلِيطَيْنِ بَأَيِّ خُلْطَةٍ كَانَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِيَدِ الْمُدْعَى بِمَا ذَكَرْنَا ، وَقَامَ صَاحِبُهَا يُرِيدُ أَخَذَهَا فَادَّعَى عَلَيْهِ الْمُدْعَى بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَأَنْكَرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ حَلْفَ وَأَخَذَ مَتَاعَهُ اسْتَحْسَانًا ، وَالْفَيَّاسُ أَنَّهُ أَوْلَى بِمَتَاعِهِ بِلَا يَمِينُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلْفِظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٣) [٨٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبًا هَبَةً لِمَنْ يَرِثُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ

هَلْ هِيَ نَافِذَةٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : [ق / ٧٢٥] : أَنَّهَا غَيْرُ نَافِذَةٍ بَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ ، فَفِي بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ : وَلَا تَلْزَمُ هَبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَسَنٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَارَ عَنْهُ فَهِيَ مِيرَاثًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ ، انْتَهَى .

فَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عَلَيَّ بَطْلَانِهَا مَفْهُومٌ قَوْلِهَا : إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٤) [٨٥] سؤَالٌ : يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ . فِي الْجُزْءِ الثَّانِي وَالْخَامِسِ مِنْ

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ١٦٠) .

« الْمُعْيَار » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ ابْنُ مَنْظُورٍ عَنْ رَجُلٍ أَمْتَعَتْهُ زَوْجَتُهُ فِي مَرَضِهَا وَأَسْقَطَتْ عَنْهُ مَا انْتَفَعَ ، وَاسْتَقْلَلَ بِهِ فِي أَمْلَاكِهَا ، ثُمَّ تَوَقَّتْ لَيْلَةً إِشْهَادَهَا لَهُ عَلَى نَفْسِهَا بِذَلِكَ هَلْ يَصِحُّ هَذَا الْإِمْتَاعُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ أَنَّ إِسْقَاطَ الْمَرْأَةِ حَقَّهَا فِي مَرَضِهَا عَنْ زَوْجِهَا غَيْرُ لَازِمٍ مِنْ غَيْرِ تَمَتُّعٍ ، وَفِيهِ قَوْلَانِ : قِيلَ لَهَا وَلِكُورَثَتِهَا ذَلِكَ بَعْدَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ هِيَ الطَّالِبَةُ مَا أَسْقَطَتْ وَأَنَّ سَكُونَهَا لَمْ يَكُنْ إِسْقَاطًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ يَطْلُبُونَ ذَلِكَ حَلَفُوا عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ أَنَّ الزَّوْجَةَ مَا أَسْقَطَتْ ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَلْفِهَا أَنَّهَا مَا أَخَذَتْ شَيْئًا فِي مُقَابَلَةِ اسْتِغْلَالِ مَا لَهَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْحَالِفَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ حَلَفُوا عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ ، وَقَدَّرَ مَا اسْتَعْلَلَ وَاسْتَحَقَّ طَلَبُهُ هَذَا قَوْلٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَأَفْتَى ابْنُ لُبٍّ بِعَدَمِ صِحَّةِ الطَّلَبِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَعَمِلَ بِهِ بَعْضُ الْقَضَاةِ ، فَتَحَصَّلُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ ، وَعَمِلَ عَلَيْهِمَا ، فَلْيَجْتَهِدِ الْقَاضِي ، أَوْ يَصْلُحْ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٥) [٨٦] سَوَّالٌ : عَنْ أَخَوَيْنِ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمَا بَعْضُ الْمَغْفَرَةِ بِشَمَنِ فَرَسِهِ فَتَنَجَّتْ نَتَاجًا ، وَتَوَفَّى أَحَدُ الْأَخَوَيْنِ وَبَقِيَ الْآخَرُ يُحْيِي الصَّدَقَةَ بِرُقِيَاهُ خَيْلَ الْمُتَصَدِّقِ زَمَنَ الْوَبَاءِ ، وَيَذْكُرُ الصَّدَقَةَ فِي مُحَافِلِ الْمَغْفَرَةِ ، ثُمَّ مَرَضَ الْمُتَصَدِّقُ وَجَاءَهُ الْآخُ الْحَيُّ ، وَدَفَعَ لَهُ نِصْفَ الْفَرَسِ وَأَفْشَى أَنَّهُ لِلْحَيِّ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ سَأَلَهُ الْحَيُّ هَلْ لِلْمَيِّتِ فِيهِ نَصِيبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هَلْ قَوْلُهُ هَذَا يُفِيدُ شَيْئًا أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ مَالَ الْمَغْفَرَةِ بَيْتُ مَالٍ ، أَيْ كَوْنُ أَحَقَّ بِهِ الْحَيُّ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ بِالسَّوِيَّةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَا بِيَدِ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ مِنَ الْمَالِ بَيْتُ مَالٍ ، وَحَيْثُذَ فَحْكُمُ الْمَسْأَلَةِ مَا فِي نَازِلَةِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ الطَّوِيلَةِ الْمُنْفَرَدَةِ عَنْ نَوَازِلِ الْمَجْمُوعَةِ ، وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْهَا : إِنْ اسْتَبْدَادَ الْآخِذُ لِمَالِ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ لَا حَرَجَ فِيهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ حَالَ الزَّمَانِ وَأَهْلَهُ ، حَتَّى إِنْ مِنَ الزَّوَاوِيَةِ مَنْ يَحِيفُ عَلَيْهِ

طَلَبُ ذَلِكَ لاضْطِرَّارِهِ وَفَاقَتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُ الْمَعَاشُ إِلَّا بِذَلِكَ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْأَضْطِرَّارِ ، وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ الزَّائِيَةِ الْيَوْمَ بِيَلَادِنَا مُحْتَاجَةٌ ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُضْطَرٌّ ، وَمِنْهُمْ ذُو تَنْفُسٍ مَعَ الْاِحْتِيَاجِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسْمُ ذَلِكَ وَلَا صَدَقَتُهُ إِلَّا إِذَا كَانُوا غَيْرَ مُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ أَصْلًا أَمَّا مَعَ الْاِحْتِيَاجِ فَلَا ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ لَهُمْ مُوَاسَاةُ غَيْرِهِمْ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ انْتَهَى ، وَفِي « نَوَازِلِ الْمَجْمُوعَةِ » نَاقِلًا عَنْ « كِتَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » مَا نَصَّهُ : أَنَّ الَّذِي حَصَلَ فِي يَدِهِ مَالٌ لَا مَالِكَ لَهُ وَجَوْرُنَا لَهُ الْأَخْذُ وَأَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَاجَتِهِ لِفَقْرِهِ ، فَقِي قَدْرَ حَاجَتِهِ نَظَرَ ذِكْرُنَاهُ فِي « كِتَابِ أَسْرَارِ الزَّكَاةِ » ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : يَأْخُذُ كِفَايَةَ سِتَّةَ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شِرَاءِ ضَيْعَةٍ وَتِجَارَةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا لِعِيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمُحَاسِبِيُّ انْتَهَى .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ يَأْخُذَ نِصْفَ الْفَرَسِ الْإِسْتِبْدَادَ بِهِ دُونَ وَرَثَةِ الْأَخِ الْمَالِكِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٦) [٨٧] سَوَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَتْ لَأُمِّهَا وَأَخِيهَا شَيْئًا مِنْ مَالِهَا وَهَمَّا غَنِيَانِ وَلَمْ يَدْفَعَا لَهَا مِكَافَأَةً فِي ذَلِكَ حَتَّى مَاتَا ثُمَّ طَلَبَتْ الْمِكَافَأَةَ مِنْ مَثْرُوكَيْهَا هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا رَيْبَ أَنَّهَا تُصَدِّقُ فِي إِرَادَتِهَا الْمِكَافَأَةَ مِنْهُمَا لِغَنَاهُمَا كَمَا فِي السُّؤَالِ ، فَفِي « الْمُدُونَةِ » قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَمَا وَهَبَتْ لِقَرَابَتِكَ أَوْ ذِي رَحِمِكَ ، وَعَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ الثَّوَابَ فَذَلِكَ فَإِنْ أَثَابَكَ ، وَإِلَّا رَجَعْتَ فِي هِبَتِكَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَصَدَقَ وَاهِبٌ فِيهِ) أَيُ : فِي إِرَادَةِ الثَّوَابِ (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفُ بَضِدِهِ) (١) انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ عِنْدَكُمْ تَصَدِيقُهَا فِي ذَلِكَ فَيجري حينئذٍ في المسألة ما أشار إليه (مخ) (١) بقوله : وَإِذَا مَاتَ الْمُوهُوبُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يُشِيبَ ، فَلَوَرَّثَهُ مَا كَانَ لَهُ انْتَهَى ، قُلْتُ : وَمَا كَانَ لَوَرَّثَهُ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَزِمَ وَاهِبُهَا لَا الْمُوهُوبُ لَهُ الْقِيَمَةُ إِلَّا لِفَوْتِ بَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ) (٢) فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْمُوهُوبُ لَهُ حِينَئِذٍ قِيَمَةُ الْهَبَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ تَصَدِيقِهَا فِي إِرَادَاتِهَا الثَّوَابَ أَنَّهَا تَأْخُذُ قِيَمَةَ مَا أَعْطَتْهُمَا يَوْمَ قَبْضِهِمَا لَهُ مِنْ مَتْرُوكَيْهِمَا لِفَوَاتِ الْهَبَةِ كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ زِيَادَةً لِلِإِفَادَةِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَا فَاقِيرَيْنِ فَلَا تُصَدَّقُ فِي إِرَادَةِ الثَّوَابِ حَيْثُ لَمْ تُشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي أَصْلِ الْهَبَةِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا شَيْءَ لَهَا فِي مَتْرُوكَيْهِمَا ، فَقِي « الْمُدُونَةُ » : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَيْضًا : وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِثَوَابِ كَصَلَّتِكَ لِفَقِيرِهِمْ وَأَنْتَ غَنِيٌّ ، أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ فَقِيرٍ ، أَوْ فَقِيرٍ لِفَقِيرٍ ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوَابَ فَلَا يُصَدَّقُ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطْ فِي أَهْلِ الْهَبَةِ انْتَهَى .

وَهَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ مَفْهُومِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفٌ بِضِدِّهِ) (٣) انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٧) [٨٨] سَوَّالٌ : عَنْ أَبِي وَهَبٍ عَبْدَهُ وَكَافَّةً مَا لِلْعَبْدِ مِنْ عَيْنٍ وَعَبِيدٍ وَعَرُوضٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِابْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْ عِنْدِهِ بَيْنَهُمَا عَلَيَّ الْإِشَاعَةُ بِالسَّوِيَّةِ ، وَلَمْ يَحْزَمَا عِنْدَ غَيْرِهِ لَهُمَا حَتَّى تُوَفِّي رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ، فَهَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) حاشية الخرشي (١١٩/٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

جوابه : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ حَوْزِ أَبِيهِمَا لَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ حَتَّى صَارَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا الْحَوْزُ الْحَسِيُّ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ .
 قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (إِلَّا مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ) (١) .

قَالَ « عَج » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ ، وَأَمَّا مَا وَهَبَهُ الْوَلِيُّ لِمَحْجُورِهِ مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ فَالْحَوْزُ فِيهِ كَالْحَوْزِ فِيَمَا وَهَبَهُ أَجْنَبِيٌّ لِأَجْنَبِيٍّ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحُوزَهُ أَجْنَبِيٌّ لَهُ وَمِنْ مُعَايِنَتِهِ الْبَيِّنَةُ لِلْحَوْزِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَمَسْأَلَةُ مَا إِذَا وَهَبَ جُزْءًا مُشَاعًا مِنْ دَارٍ وَنَحْوِهَا كَعَبْدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي « الْمُدُونَةِ » وَشَرَحَهَا .

قُلْتُ : وَهَذِهِ الْهَبَةُ وَقَعَتْ عَلَيَّ الْإِشَاعَةُ فَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا أَنْ يَحُوزَهَا لَهَا عِنْدَ أَجْنَبِيٍّ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ فَلَا رَيْبَ فِي بُطْلَانِهَا وَالْحَالَةُ هَكَذَا ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« نَوَازِلُ اللَّقْطَةِ »

(٢٠١٨) [١] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : « وَشَاةٌ بِفَيْفَاءٍ » هَلْ لِلْجِنْسِ

أَوْ لِلْإِفْرَادِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لِلْجِنْسِ فَقِي « نَوَازِلُ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » : وَأَمَّا ضَالَّةُ الْغَنَمِ فِي الْفَيْفَاءِ فَهِيَ لَكَ وَلَأَخِيكَ ، أَوْ لِلذَّئْبِ سَوَاءً فِي هَذَا وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : لَكِنْ إِنْ وَصَلْتَ الْأَمْنَ وَفَقَ سَوْقَهَا إِلَيْهِ وَجَبَ تَعْرِيفُهَا كَغَيْرِهَا سَوَاءً فِي هَذَا وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٩) [٢] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ النَّفْرَاوِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » : (وَلَهُ أَخْذُ

الشَّاةِ وَأَكْلُهَا)^(١) بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَاءِ ، وَأَمَّا لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْفَيْفَاءِ وَلَمْ يَأْكُلْهَا حَتَّى دَخَلَ [ق / ٧٢٦] الْعُمَرَانُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ رَبَّهَا ، وَلَمْ يَكُنْ تَيَسَّرَ بَيْعُهَا^(٢) هَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ خَلِيلٍ : بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا وَلَوْ عَرَفَ رَبَّهَا وَتَيَسَّرَ بَيْعُهَا أَوْ مُقَيَّدٌ لِكَلَامِهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ مَشَى النَّفْرَاوِيُّ عَلَى الثَّانِي مِنْهَا ، أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : قُلْتُ : فِيهِ مِلْكُهُ الشَّاةِ يَجِدُهَا فِي الْفَلَاةِ فَيَأْتِي بِهَا الْعُمَرَانُ وَبِقَائِهَا عَلَى مِلْكِهِ .

ثَالِثُهَا : إِنْ أَتَى بِهَا مَذْبُوحَةً .

الرَّخْمِيُّ وَالتُّونِسِيُّ وَأُصْبَغُ ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا الْقَلْشَانِيُّ عَلَى « الرِّسَالَةِ » بِقَوْلِهِ : اخْتَلَفَ إِذَا وَجَدَ الشَّاةَ بِفَلَاةٍ ، وَقَدَّمَ بِهَا لِلْحَضَرِ مَذْبُوحَةً ، فَقَالَ الرَّخْمِيُّ : هِيَ لِوَاجِدِهَا لِأَنَّهُ نَقَلَهَا بَعْدَ أَنْ سَاغَ لَهُ مِلْكُهَا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا نَقَلَهَا .

(١) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٣٢) .

(٢) الفواكه الدواني (٢/ ١٧٤) .

وَقَالَ التُّونِسِيُّ : الْأَصُوبُ عَدَمُ أَكْلِهَا وَبَيْعِهَا ، وَيُوقَفُ ثَمَنُهَا لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ إِنَّمَا كَانَتْ حَيْثُ لَا ثَمَنَ لَهَا .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ لِأَصْبَغٍ إِنْ نَقَلَهَا لِلْحَضَرِ مَذْبُوحَةً فَلَهُ أَكْلِهَا ، وَلَوْ قَدِمَ بِهَا حَيَّةٌ كَانَتْ لِقِطَةً ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٠) [٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَجَدَ سَلْعَةً فِي بَيْتِ أَهْلِهِ وَسَأَلَهُمْ عَنْهَا ، فَقَالُوا : إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لَهَا خَبْرًا ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّهَا لَهُ هَزْلٌ فَلَمَّا مَضَى لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ تَعَلَّقَ بِهَا خَاطِرُ أَحَدٍ مِنْ أَقْرَبَائِهِ فَبَاعَهَا بِحَيَّوَانٍ خَوْفًا مِنَ التَّقَاطُعِ بَيْنَهُمَا وَهَذَا بَعْدَ تَعْرِيفِهِ إِيَّاهَا لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهَا لَهُ مِنْ أَهْلِهِ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُمْ مَنْ يَعْرِفُهَا إِلَيَّ أَنْ مَضَى لِلْحَيَّوَانِ أَغْوَامٌ وَهُوَ بِيَدِهِ حَتَّى بَلَغَ عَدَدَهُ خَمْسَةً غَيْرَ مَا مَاتَ مِنْهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا مَالٌ جَهَلَتْ أَرْبَابُهُ ، قِيلَ : إِنَّهُ لَوَاجِدٌ ، وَقِيلَ : كَاللَّقِطَةِ فَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهَا ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« نَوَازِلُ الْقَضَاءِ »

مُقَدِّمَةٌ : ذُكِرَ فِيهَا الْمُجْتَهِدُ وَشُرُوطُهُ ، وَالْمُقَلَّدُ وَحَقِيقَتُهُ ، وَأَحْوَالُ الْمُجْتَهِدِينَ الثَّلَاثَةُ :

أَوَّلُهَا : مُجْتَهِدٌ مُطْلَقٌ ، وَلَهُ شُرُوطٌ :

أَوَّلُهَا : الْبُلُوغُ .

وَالثَّانِي : الْعَقْلُ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ فَقِيهَ النَّفْسِ شَدِيدَ الْفَهْمِ بِالطَّبَعِ لِمَقَاصِدِ الْكَلَامِ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالِدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالتَّكْلِيفِ بِهِ .

الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِأَنْوَاعِ الْقَرِيبَةِ مِنْ لُغَةٍ وَصِنَاعَةٍ وَبَلَاغَةٍ عَلَيَّ وَجْهِ يَتَسَرَّ مَعَهُ فَهْمُ خِطَابِ الْعَرَبِ وَعَادَتُهُمْ فِي الْأَسْتِعْمَالِ ، وَالتَّوَصُّلُ إِلَى التَّمْيِيزِ مِنْ صَرِيحِ الْكَلَامِ وَظَاهِرِهِ وَمُحْتَمَلِهِ وَحَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ وَعَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، عَالِمًا بِالنَّاسِخِ مِنْهَا وَالْمَنْسُوخِ وَالْمُفْصَّلِ مِنَ الْمُجْمَلِ ، وَالْخَاصِّ مِنَ الْعَامِّ .

السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ يُمَيِّزُ بَيْنَ صَحِيحِهَا مِنْ مَعْلُولِهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِهِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ حَالَ نُزُولِ الْوَاقِعَةِ ، وَهُوَ مَعْدُومٌ مِنْ لَدُنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَإِنْ حَصَلَتْ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ فَعَلَى سَبِيلِ النُّدُورِ .

الثَّانِي : مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ الْمُقَلَّدُ لِلِإِمَامِ مِنَ الْأَثَمَةِ ، قَدْ عَرَفَ أَصُولَ إِمَامِهِ ، وَأَحَاطَ بِهَا فَإِنْ وَقَعَتْ نَازِلَةٌ نَظَرَ فِي نُصُوصِ إِمَامِهِ كَنَظَرِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ فِي نُصُوصِ الشَّارِعِ وَقَدْ انْعَدَمَ أَيْضًا بَعْدَ الْإِمَامَةِ الثَّامِنَةِ ، وَإِنْ وَقَعَ فَنَادِرٌ .

وَالثَّالِثُ : مُجْتَهِدُ الْفُتُوي وَهُوَ الْمُتَبَحِّرُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ الْمُتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ عَلَى آخَرَ ، وَهَذَا هُوَ أَعْيَانُ الْعُلَمَاءِ الْمَاهِرِينَ فِي الْفِقْهِ جِدًّا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِنَا وَلَا فِيمَا قَبْلَهُ فِيمَا أَظُنُّ إِلَّا الْفَرْدَ النَّادِرَ .

وَالْحَاصِلُ إِنَّ وَقَعَتْ حَادِثَةٌ فَإِنْ وَجَدَ لَهَا نَصًّا فَلَا كَلَامَ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهَا نَصًّا فَالْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ يَقِيسُهَا عَلَى مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَأَمَّا الْمَذْهَبِيُّ فَإِنَّهُ يَقِيسُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِمَامِهِ وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَلَيْسَ لَهُ مَلَكَةٌ يَرْتَقِي بِهَا إِلَى تِلْكَ الدَّرَجَةِ .

قَالَ الْقَرَفِيُّ فِي الْفَرْقِ الثَّامِنِ وَالسَّبْعِينَ لِطَالِبِ الْعِلْمِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ : -

الْأُولَى : أَنْ يَحْفَظَ كِتَابًا فِيهِ عُمُومَاتٌ مُخَصَّصَةٌ فِي غَيْرِهِ وَمُطْلَقَاتٌ مُقَيَّدَةٌ فِي غَيْرِهِ فَهَذَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتِيَ بِمَا فِيهِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ يَقْطَعُ أَنَّهَا مُسْتَوْفِيَةٌ الْقِيُودَ ، وَتَكُونُ الْوَاقِعَةُ بَعِينَهَا .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَتَّسِعَ إِطْلَاعُهُ فِيهَا بِحَيْثُ يَطَّلِعَ عَلَى تَقْيِيدِ الْمُطْلَقَاتِ ، وَتَخْصِيصِ الْعُمُومَاتِ لَكِنَّهُ لَمْ يَضْبُطْ مَدَارِكَ إِمَامِهِ وَمُسْنَدَاتِهِ ، فَهَذَا يَفْتِيَ بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَنْقُلُهُ وَلَا يُخْرِجُ مَسْأَلَةً لَيْسَتْ مَنْصُوصَةً عَلَى مَا يُشَبِّهَهَا .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يُحِيطَ بِذَلِكَ وَبِمَدَارِكَ إِمَامِهِ وَمُسْنَدَاتِهَا ، فَهَذَا يُفْتِيَ بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَخْرِجُ وَيَقِيسُ بِشَرَطِ الْقِيَاسِ مَا لَا يَحْفَظُهُ ، انْتَهَى .

وَقَالَ (ج) (١) : وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ الْقَرَفِيِّ : وَعَلِمَ مُطْلَقَهَا وَمُقَيَّدَهَا ، عَامَّهَا وَخَاصَّهَا ، يَعْنِي : غَلَبَ عَلَيْهِ ظَنُّهُ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مُطْلَقَةٌ أَوْ مُقَيَّدَةٌ ، وَأَمَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ لَيْسَتْ مُقَيَّدَةً بِتَقْيِيدٍ فَيَكْفِي فِي ذَلِكَ وَجُودُ الْمَسْأَلَةِ فِي «التَّوْضِيحِ» أَوْ فِي ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

وَأَمَّا الْمُقْلَدُ : فَهُوَ الْآخِذُ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ دَلِيلِهِ كَمَا فِي « ح » أَيْضًا .

وَأَعْلَمَ أَنَّ عُلَمَاءَ هَذَا الْوَقْتِ مُقَلِّدَةٌ مَحْصَةٌ ، لِأَنَّهُمْ بِمَعَزَلٍ عَنْ كُتُبِ الْأُصُولِ ،
فَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَشِمُّ رَائِحَةَ الْقِيَاسِ إِلَّا النَّادِرَ مِنْهُمْ ، وَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ مَسْأَلَةً
وَعَلِمَ دَلِيلَهَا مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ فَلَيْسَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِمُقَلَّدٍ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ
كَوْنِهِ مُقَلِّدًا فِي غَيْرِهَا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ مِنَ الدَّلَّةِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ
وِظِيفَةِ الْمُجْتَهِدِينَ لِأَنَّ الدَّلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ تَحْتَاجُ إِلَى مَقَامَاتٍ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالُهَا
غَيْرَ مَشْعُورَةٍ لَهُ فَضْلًا عَنْ إدْرَاكِهَا ، وَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَمَا وَجَدَ لَهُ نَصًّا
أَخَذَ بِهِ وَاسْتَعْمَلَهُ وَأَفْتَى بِهِ وَمَا لَمْ يَجِدْ لَهُ نَصًّا وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ عَنْهُ إِذْ لَيْسَتْ
لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْإِسْتِنْبَاطِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ لَهُ مِنْ سِلْكِ الْحَادِثَةِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلِمَ
حُكْمَهَا مِنَ الشَّرْعِ نَصًّا ، وَأَنَّهَا لَا مُعَارِضَ لَهَا فَيَجْزِمُ بِهَا حِينَئِذٍ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ
قِيَاسًا ، وَإِنَّهَا هُوَ نَصٌّ كَالِإِسْكَارِ مِنْ لَبَنِ مَثَلًا فَيَجْزِمُ بِتَحْرِيمِهِ لِمَنْ يُسْكِرُهُ لِمَا
عَلِمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَجُوبُ حِفْظِ الْعَقْلِ نَصًّا لَا قِيَاسًا عَلَى الْخَمْرِ بِجَامِعِ
الِإِسْكَارِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَلَى أَنْ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ أَنْتَهَى أَنْظَرُ
نُصُوصٍ أَثْمَتْنَا وَنَوَازِلَهَا إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ كَانَ
مُجْتَهِدًا أَنْ يَحْكُمَ أَوْ يَفْتِيَ إِلَّا بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُقَلِّدًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ
الْحُكْمُ وَلَا الْفَتْوَى إِلَّا بِالْمَشْهُورِ مِنْ أَقْوَالِ إِمَامِهِ فَنِي « التَّبَصُّرَةِ » عَنْ الْقَرَفِيِّ :
هَلْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، كَمَا يَجِبُ عَلَى
الْمُجْتَهِدِ أَنْ لَا يَفْتِيَ إِلَّا بِالرَّاجِحِ ، أَوْ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
رَاجِحًا عِنْدَهُ .

الْجَوَابُ : إِنَّ الْحَاكِمَ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ أَوْ يَفْتِيَ إِلَّا
بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُقَلِّدًا جَازَ لَهُ أَنْ يَفْتِيَ بِالْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِهِ وَأَنْ يَحْكُمَ
بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَاجِحًا عِنْدَهُ مُقَلِّدًا فِي رُجْحَانِ الْقَوْلِ الْمَحْكُومِ بِهِ مِنْ أَقَاوِيلِ
إِمَامِهِ الَّذِي يُقَلِّدُهُ ، كَمَا يُقَلِّدُهُ فِي الْفُتْيَا ، وَأَمَّا اتِّبَاعُ الْهَوَى فِي الْحُكْمِ وَالْفَتْوَى ،

فَحَرَامٌ إِجْمَاعًا . انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (فَحُكْمُ بَقُولِ مُقَلِّدِهِ) ^(١) قَالَ « عَج » فِي تَقْرِيرِهِ
لِكَلَامِهِ ؛ قَوْلُهُ : وَحُكْمُ بَقُولِ مُقَلِّدِهِ بِفَتْحِ اللَّامِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِغَيْرِ
الْمَشْهُورِ .

قَالَ الشَّيْخُ (ح) : وَالَّذِي يَفْتِي بِهِ الْمَشْهُورُ وَالرَّاجِحُ ، وَلَا تَجُوزُ الْفُتُوى
وَلَا الْحُكْمُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ وَلَا بِغَيْرِ الرَّاجِحِ ، انْتَهَى . وَنَحْوُهُ فِي « التَّبَصُّرَةِ » :
وَنَصُّهَا : فَصْلٌ : وَيَلْزَمُ الْقَاضِي الْمَقْلَدُ إِذَا وَجَدَ الْمَشْهُورَ أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْهُ ،
وَذَكَرَ عَنِ الْمَازَرِيِّ أَنَّهُ بَلَغَ رُتَبَةَ الْأَجْتِهَادِ ، وَمَا أَفْتِي بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ قَطُّ ، وَعَاشَ
ثَلَاثًا وَثَمَانِينَ سَنَةً ، وَكَفَى بِهِ قُدُوةٌ فِي هَذَا ، وَلَكِنْ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا بِهِ الْعَمَلُ
مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مَا كَثُرَ قَائِلُوهُ ، أَوْ مَا
قَوِيَ دَلِيلُهُ ، أَوْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ ، قَالَهُ التَّارِثِيُّ
انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ « ح » .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » أَيْضًا : فَإِنْ لَمْ يَقِفْ الْمُقَلِّدُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ أَوْ
الْقَوْلَيْنِ فَلَيْسَ لَهُ التَّشْهِي وَالْحُكْمُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيحِ ، فَإِنْ
وَجَدَ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّخْرِيجِ اخْتِلَافًا بَيْنَ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ فِي الْأَصَحِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ
الْوَجْهَيْنِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْزَعَ فِي التَّرْجِيحِ إِلَى صِفَاتِهِمُ الْمَوْجِبَةِ لَزِيَادَةِ الثَّقَةِ بِأَرَائِهِمْ
فَيَعْمَلُ بِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَالْأَوْرَعِ وَالْأَعْلَمِ ، فَإِذَا اخْتَصَّ وَاحِدٌ مِنْهُمُ بِصِفَةٍ أُخْرَى قَدِمَ
الَّذِي هُوَ أُخْرَى مِنْهُمْ بِالْإِصَابَةِ ، فَالْأَعْلَمُ الْوَرَعُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَوْرَعِ الْعَالِمِ ،
وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ بَيَانُ
الْأَصَحِّ مِنْهُمَا ، أُعْتَبِرَ أَوْصَافُ نَاطِقِيهِمَا أَوْ قَائِلِيهِمَا ، وَهَذَا الْحُكْمُ جَارٍ فِي
أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ [ق / ٧٢٧] وَمُقَلِّدِيهِمْ ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ التَّرْجِيحِ
مَعْتَبَرَةٌ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ ، لَا يَجُوزُ لِلْمُفْتِي أَنْ يَتَسَاهَلَ فِي الْفُتُوى ،
وَمَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَسْتَفْتِيَ ، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُفْتِي

وَالْحَاكِمِ إِلَّا أَنَّ الْمُفْتِيَ مُخِيرٌ وَالْحَاكِمُ مُلْزَمٌ ، وَالتَّسَاهُلُ قَدْ يَكُونُ بَأَنِّ لَا يَثْبُتَ
وَيُسْرَعُ بِالْفَتْوَى أَوْ بِالْحُكْمِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقَّهِمَا مِنَ النَّظَرِ وَالْفَكْرِ ، وَرَبَّمَا يَحْمِلُهُ
عَلَيَّ ذَلِكَ تَوَهُُّمُهُ أَنَّ الْإِسْرَاعَ بَرَاعَةٌ وَالْإِبْطَاءُ عَجْزٌ وَمَنْقَصَةٌ وَذَلِكَ جَهْلٌ ، وَلَئِنْ
يُبْطِئُ وَلَا يُخْطِئُ أَجْمَلَ بِهِ مِنْ أَنْ يَعْجَلَ فَيُضِلُّ وَيَضِلُّ ، وَقَدْ يَكُونُ تَسَاهُلُهُ
احْتِيَالًا بِأَنِّ تَحْمِلُهُ الْأَغْرَاضُ الْفَاسِدَةُ عَلَيَّ تَتَّبِعَ الْحِيلَ الْمَحْظُورَةَ أَوْ الْمَكْرُوهَةَ ،
وَالْتَّمَسْتُ بِالشَّبَهِ طَلِبًا لِلتَّرْخِيسِ لِمَنْ يَرُومُ النِّفَقَةَ وَالتَّغْلِيطَ عَلَيَّ مَنْ يُرِيدُ ضَرَرَهُ .
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ هَانَ عَلَيْهِ دِينُهُ ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَفْوَ
وَالْعَافِيَةَ .

وَأَمَّا إِذَا صَحَّ قَصْدُ الْمُفْتِيَ فَاحْتَسَبَ فِي تَطَلُّبِ حِيلَةٍ لَا شُبْهَةَ فِيهَا وَلَا تَجَرُّ
إِلَى مَفْسَدَةٍ لِيَتَخَلَّصَ بِهَا الْمُسْتَفْتَى مِنْ وَرْطَةٍ يَمِينٍ أَوْ نَحْوِهَا فَذَلِكَ حَسَنٌ
جَمِيلٌ .

وَقَالَ الْقَرَّافِيُّ : لَا يَنْبَغِي لِلْمُفْتِيَ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا فِيهِ
تَشْدِيدٌ ، وَالْآخَرُ فِيهِ تَخْفِيفٌ أَنْ يَفْتِيَ لِلْعَامَّةِ بِالتَّشْدِيدِ ، وَالْخَوَاصُّ مِنْ وُلَاةِ
الْأُمُورِ بِالتَّخْفِيفِ ، وَذَلِكَ قَرِيبٌ مِنَ الْفُسُوقِ وَالْخِيَانَةِ فِي الدِّينِ وَالتَّلَاعُبِ
بِالْمُسْلِمِينَ ، وَذَلِكَ دَكِيلُ فَرَاغِ الْقَلْبِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِجْلَالِهِ وَتَقْوَاهُ
وَعِمَارَتِهِ بِاللَّعِبِ وَحُبِّ الرِّيَاسَةِ ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَى الْخَلَائِقِ دُونَ الْخَالِقِ نَعُودُ بِاللَّهِ
مِنْ صِفَةِ الْغَافِلِينَ ، وَالْحَاكِمُ كَالْمُفْتِيَ فِي هَذَا ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ « التَّبَصُّرَةِ »
بِالتَّلْفِيقِ .

وَفِيهَا أَيْضًا : أَمَّا الْفَتْيَا وَالْحُكْمُ بِمَا هُوَ مَرْجُوحٌ خِلَافَ الْجَمَاعِ انْتَهَى .

وَفِي « الطَّرَازِ » عَنْ « التَّهْذِيبِ » لِلطَّخِيخِيِّ : إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِقَضِيَّةٍ فِيهَا
اخْتِلَافٌ ، وَوَافَقَ قَوْلًا شَادًّا نَقَضَ حُكْمَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَادًّا لَمْ تَنْقُضْ ، انْتَهَى
مِنْ « التَّبَصُّرَةِ » أَيْضًا .

قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .
وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نَقَضَ
حُكْمَهُ ، وَفِي « الْعَمَلِيَّاتِ » .

حُكْمُ قُضَاةِ الْوَقْتِ بِالشُّدُودِ يَنْقُضُ لَا يَتِمُّ بِالنُّفُودِ
وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ : إِنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَانِنَا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا
إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَفِي نَوَازِلِ (عَج) : وَسُئِلَ عَنِ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ مُتَعَمِّدًا
هَلْ يَكُونُ جَائِزًا ، أَوْ يَنْبَذُ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : (وَنَبَذُ
حُكْمٍ جَائِزٍ) ^(١) أَوْ حُكْمُهُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ يُقْوِيهِ ، وَإِذَا قُلْنَا إِنَّمَا يَنْقُضُهُ هُوَ
فَامْتَنَعَ مِنَ النَّقْضِ ، هَلْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِنَقْضِ حُكْمِهِ أَمْ لَا ، أَوْ كَيْفَ الْحَالُ ؟

فَأَجَابَ : لَيْسَ لِقَاضِي زَمَانِنَا الْحُكْمُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ ، وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ بِهِ ،
وَكُوِّعَ عِلْمُهُ وَقَصِدَهُ فَإِنَّ حُكْمَهُ بِهِ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَلَّى عَلَى الْحُكْمِ بِمَا يَجِبُ
الْعَمَلُ بِهِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢١) [١] سَوْأَلٌ وَجَوَابُهُ :

وَبَعْدُ فَإِنَّ مَنْ حَكَمَ بَعْدَ ضَمَانٍ مَنْ دَلَّ ظَالِمًا عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ ، لَا
يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الطَّبَقَةِ التَّعَرُّضُ لِنَقْضِ حُكْمِهِ لِمُوَافَقَتِهِ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ
الْغَضَبِ عَاطِفًا عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ : (أَوْ دَلَّ لَصًّا) ^(٢) .

« مَخ » فِي كَبِيرِهِ ^(٣) : لِأَنَّهُ مِنَ الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ ، حَكَاهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ ، وَبِهِ
أَقُولُ ، وَصَدَرَ مِنْهُ الْفَتْوَى بِهِ ابْنُ رَشْدٍ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ يُونُسَ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٢٩) .

(٣) حاشية الخرشي ١٤٠ / ٦ .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ قَالَ الْمَارُوزِي فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ فِي إِتْلَافِ مَالٍ بِقَوْلِ
كَالصَّيْرِفِيِّ يَقُولُ فِيمَا عَلِمَهُ زَائِعًا : طَيِّبًا ، وَكَمْخَبِرٍ مَنْ أَرَادَ صَبَّ الزَّيْتِ فِي إِنَاءٍ
عَلِمَهُ مَكْسُورًا فَإِنَّهُ صَحِيحٌ ، وَكَدَالٌ ظَالِمًا عَلَى مَالٍ أَخْفَاهُ رَبُّهُ عَنْهُ ، قَوْلَانِ ،
وَعَزَاهُمَا أَبُو مُحَمَّدٍ لِلْمُتَأَخِّرِينَ الْمَارِزِيِّ ، كَقَوْلِ أَشْهَبَ فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ أَوْ عَدَمِ
لُزُومِهِ عَلَى مَنْ دَلَّ مُحْرِمًا عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَهُ بِدَلَالَتِهِ ، انْتَهَى .

وَفِي الْقُلَشَانِيِّ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ وَ « ق » ^(١) وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي : عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ
مَنْ أَخْبَرَ لَصًّا بِمَطْهُورٍ رَجُلٍ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ الْغَاصِبُ ، وَقَدْ بَحَثَ عَنْ مَطْهُورَتِهِ أَوْ
مَالِهِ فَدَلَّهُ عَلَيْهِ رَجُلٌ ، وَلَوْ لَا دَلَالَتُهُ مَا عَرَفَهُ فَضَمَّنَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَلَمْ يُضْمَنْهُ
بَعْضُهُمْ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَأَنَا أَقُولُ بِتَضْمِينِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّغْرِيرِ
الْمُوجِبِ لِلضَّمَانِ .

ابْنُ يُونُسَ : قَالَ أَشْهَبُ : إِذَا دَلَّ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ الْمَدْلُولُ
عَلَيْهِ ، فَعَلَيْهِمَا الْجَزَاءُ جَمِيعًا ، وَابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ : لَا جَزَاءَ عَلَى الدَّالِّ فَعَلَى
هَذَا الْخِلَافِ تُجْرِي مَسَائِلُ الدَّالِّ فِيمَا ذَكَرَ الْمَارِزِيُّ فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ يَقُولُ
كَصَيْرَفِيِّ يَقُولُ فِيمَا عَلِمَهُ رَدِيئًا : أَنَّهُ جَيِّدٌ ، وَكَمْخَبِرٍ مَنْ أَرَادَ صَبَّ زَيْتٍ فِي إِنَاءٍ
وَعَلِمَهُ مَكْسُورًا صَحِيحًا ، وَكَدَالٌ ظَالِمًا عَلَى مَا أَخْفَاهُ رَبُّهُ عَنْهُ قَوْلَانِ .

الْمَارِزِيُّ كَقَوْلِ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ عَلَى مَنْ دَلَّ مُحْرِمًا عَلَى
صَيْدٍ فَقَتَلَهُ بِدَلَالَتِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فُتْيَا ابْنِ رُشْدٍ : أَنَّ الْمُفْتِيَ لَا يَضْمَنُ إِنْ أَفْتَى بِمَالٍ
لِغَيْرِ مُسْتَحَقِّهِ إِذْ هُوَ غُرُورٌ بِالْقَوْلِ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِهِ ، وَأَشَارَ أَيْضًا
الْشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْغُرُورِ الْقَوْلِيِّ غَيْرِ الْمُنْضَمِّ لِعَقْدٍ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (وَلَمْ
يَغْرِ بِفَعْلٍ) ^(٢) .

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥/٢٨٤) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قَالَ « عبق » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَالنَّفْيُ فِي كَلَامِهِ صَادِقٌ فَإِنَّهُ لَا يَغِرُّ أَصْلًا ، وَبِالْغُرُورِ الْقَوْلِيُّ غَيْرُ الْمُنْضَمِّ لِفِعْلٍ ، فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ ، مِثَالُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِشَقَّةٍ لَخِيَّاطٍ فَيَقُولُ لَهُ هَلْ تَكْفِي هَذِهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَكْفِي ، فَيَذْهَبُ صَاحِبُهَا فَيَفْصِلُهَا فَلَا تَكْفِي .

وَمِثَالُهُ أَيْضًا : الصِّيرْفِيُّ إِذَا قَالَ فِي دِرْهَمٍ زَائِفٍ : طَيِّبٌ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ .

ثَالِثُهَا : إِنْ كَانَ بِأَجْرَةٍ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا .

رَابِعُهَا : الْعَكْسُ ، وَالصَّوَابُ عَدَمُ الضَّمَانِ ، وَلَوْ عَلِمَ بِالرَّدَاءَةِ لِأَنَّهُ مِنْ الْغُرُورِ الْقَوْلِيُّ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلَافٍ .

الْجَارِي عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْجَارِ عَلَى مَذْهَبِ أَشْهَبِ الضَّمَانُ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِالضَّمَانِ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّالُّ طَائِعًا أَوْ مُكْرَهًا ، بِالْعَا أَوْ صَبِيًّا ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا لِأَنَّهُ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ فَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ وَلَا الْحُرِّيَّةُ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ الْحُكْمُ مَنْ حَكَمَ بَعْدَ ضَمَانِ الدَّالِّ لِلظَّالِمِ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ ، لِمُوَافَقِهِ لِقَوْلٍ مَشْهُورٍ فِي الْمَذْهَبِ .

فَقِي « ق » ^(١) : عَنْ عِيَاضٍ : لَا يَنْبَغِي لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنْ الْمُنْكَرِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى إِجْتِهَادِهِ وَمَذْهَبِهِ ، وَإِنَّمَا يُغَيِّرُ مِنْهُ مَا اجْتَمَعَ عَلَى إِنْكَارِهِ .

وَرَجَّحَ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ كَلَامَ عِيَاضٍ ، وَنَصَّهُ : أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلَا إِنْكَارَ فِيهِ ، وَلَيْسَ لِلْمُفْتِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ إِذَا لَمْ يُخَالَفِ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ ، انْتَهَى ، وَنَحْوُهُ فِي « س » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فَمَنْ شَرَطَ الْأَمْرَ

بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَكُونَ فِي أَمْرٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ، أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلَا يَنْكَرُ ، وَلَيْسَ لِلْمُفْتِي وَلَا لِلْقَاضِي إِنْكَارٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ مَا لَمْ يَخَالَفْ نَصَّ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ ، هَذَا نَصُّ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَرَجَحَهُ النَّوَوِيُّ فِي مِنْهَاجِهِ ، وَهُوَ نَصُّ عِزِّ الدِّينِ فِي « قَوَاعِدِهِ » فِيمَا إِنْ كَانَ الْخِلَافُ فِي كَرَاهِيَةٍ لَا تَحْرِيمٍ ، فَرُبَّمَا يُؤُولُ الْإِنْكَارُ إِلَى أَمْرٍ مُحَرَّمٍ ، انْتَهَى .

وَالِىَ هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ وَنُقُضَتْ وَبَيْنَ السَّبَبِ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِي قِيَاسٍ) (١) إلخ .

ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَإِنَّمَا لَمْ تُنْقَضْ أَحْكَامُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ ، لِأَنَّهَا لَوْ نُقِضَتْ لَتَسْلَسَلَ النَّفْضُ فَلَا يَقِفُ عِنْدَ حَرٍّ فَتَرْتَفِعُ الثَّقَةُ بِالْأَحْكَامِ ، وَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الْحُكَّامِ ، انْتَهَى ، وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِي لَايُضَا : (وَرُفِعَ الْخِلَافُ) (٢) .

(مخ) (٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْعَمَلَ بِمُقْتَضَى الْخِلَافِ ، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ لِمَنْ لَا يَرَاهُ ، فَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ ، وَأَمَّا الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَمَوْجُودٌ عَلَى حَالِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَقَوْلُنَا فِي صَدْرِ التَّقْرِيرِ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ احْتِرَازًا مِمَّا إِذَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِي قِيَاسٍ ، فَإِنَّهُ يَنْقُضُ كَمَا قَرَأَ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

وَأَيْضًا التَّصَدِّي لِنَقْضِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ إِبْرَامِهَا وَنَفُوذِهَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ ، لِإِفْضَاءِ ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ الْخِصَامِ وَالْهَرَجِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَدَرَأَ [ق / ٧٢٨] الْمَفْسَدَةَ قَاعِدَةً مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لَا تَنْخَرِمُ أَصْلًا ، وَقَدْ حَصَّ الشَّارِعُ عَلَى دَرْنِهَا ، وَحِثَّنَا يَجِبُ نَقْضُ مُخَالَفِهَا .

فَقِي « النَّوَادِرِ » عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ الْمَوَازِ : وَمِمَّا يَنْقُضُ أَيْضًا حُكْمُ الْحَاكِمِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حاشية الخرشي (٧ / ١٦٦) .

بِنَقْضٍ مَّا لَا يَنْقُضُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكِمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُنْقَضُ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّالِثِ حُكْمُ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلٍ وَلَوْ ضَعِيفًا ، وَلَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأً مِنْهُ ، وَإِذَا نَقَضَ الْحَاكِمُ الثَّالِثُ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ نُقِذَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ أَنْتَهَى نَقْلُهُ مِنْ خَطِّ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَلَاتِيِّ .

فَإِنْ قُلْتَ عَدَمَ ضَمَانٍ دَالٌّ اللَّصُّ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ هُوَ الَّذِي بِهِ الْفُتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَحَيْثُذِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نَقِضَ حُكْمُهُ .

وَنَصَّ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَانِنَا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّ هَذَا لَا يَجْرِي فِي حُكْمٍ مِنْ حُكْمٍ بِعَدَمِ ضَمَانٍ دَالٌّ اللَّصُّ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ إِذْ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِنَ الْأُئِمَّةِ صَرَّحَ بِضَعْفِهِ وَلَا شَدُّودِهِ ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ الصَّوَابُ ، وَذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ التَّرْجِيحِ ، وَكَفَّاهُ مِنْهُ جَرِيئُهُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ .

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ (١)

« ح » أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٢) [٢] سَوَّالٌ : عَنْ حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا أَسْنَدَهُ لِعَلِمِهِ هَلْ يُنْقَضُ أَمْ لَا ؟

(١) البيت لزهير بن جناب الكلبي ، أحد أمراء العرب وشجعانهم المشهورين في الجاهلية ، وخطيب قضاة ، وسيدها وشاعرها ، ووافدها إلى الملوك . توفي سنة (٦٤) قبل الهجرة .

جوابه: قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (أَوْ يَعْلَمُ سَبْقَ مَجْلِسِهِ) ^(١) قَالَ (مَخ) ^(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَكَذَلِكَ يَنْقُضُ حُكْمُ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ مُسْتَنَدًا لِعِلْمِ سَبْقِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ سِوَاءَ تَحْمَلِ الشَّهَادَةَ قَبْلَ وَلَايَةِ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ جُلُوسِهِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ حَكَمَ يَعْلَمُ حَصَلَ لَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ ، فَإِنْ أَخْضَرَ عِنْدَهُ وَبَيَّنَّ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُهُ غَيْرُهُ ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ هُوَ نَقْضُهُ مَا دَامَ قَاضِيًا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَيْضًا : (وَلَا يُسْتَدُّ لِعِلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالْحَرَجِ) ^(٣) أَتَى بِهِ تَوَاطُؤُهُ لِمَا بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَفَادًا مِمَّا قَبْلَهُ ، أَيْ : لَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِالشَّيْءِ الْمَحْكُومِ بِهِ ، وَلَيْسَتْ عَمَلُ الطَّرُقِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُبَيِّنَةِ لِلْحَقِّ ، وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي مُجْتَهِدًا إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ أَوْ التَّجْرِيعِ كَالشُّهْرَةِ بِذَلِكَ ، وَتَأْدِيبِ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِهِ ، أَوْ مَضَتْ أَوْ شَاهَدَ عَلَى خَصْمِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي ضَرْبِ خَصْمٍ لُدٍّ ، وَكَذَبِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَى عِلْمِهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ يَعْتَمِدُ فِي حُكْمِهِ عَلَى إِقْرَارِ الْخَصْمِ بِعَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَرْعَ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَرَفَةَ : لَا أَعْرِفُ هَذَا الْفَرْعَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ ، وَفِي جَرِيهِ عَلَيَّ أَصْلُ الْمَذْهَبِ نَظَرَ ، لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ مُتَنَاقِضٌ فَيَجِبُ طَرَحُهُ . أَنْتَهَى مِنْ (ق) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٣) [٣] سَوْالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي تَقْلِيدِ النَّوَازِلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جوابه: أَنَّ الْإِفْتَاءَ بِالنَّوَازِلِ وَتَقْلِيدَهَا كَالْإِفْتَاءِ بِغَيْرِهَا مِنْ تَصَانِيفِ الْأُئِمَّةِ وَتَقْلِيدِهَا ، فَيَجْرِي فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَاسِي فِي « نَوَازِلِهِ » ، وَنَصَهُ : قَالَ الْقَرَّافِيُّ : تَحْرُمُ الْفَتْوَى مِنَ الْكُتُبِ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ حَتَّى يَعْلَمَ صِحَّةَ مَا فِيهَا وَتَتَطَافَرُ عَلَيْهَا الْخَوَاطِرُ ، وَكَذَلِكَ الْكُتُبُ الْحَدِيثَةُ التَّصْنِيفِ إِنْ لَمْ يَعَزُ مَا فِيهَا إِلَى

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) حاشية الخرشى (٧ / ١٦٣) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ ، وَيَعْلَمُ أَنَّ مُصَنَّفَهَا كَانَ يَعْتَمِدُ هَذَا النَّوعَ مِنَ الصَّحَّةِ ، وَهُوَ مَوْثُوقٌ بِعَدَالَتِهِ ، وَكَذَا حَوَاشِي الْكُتُبِ لَعَدَمِ صِحَّتِهَا وَالْوُثُوفِ بِهَا ، وَزَادَ ابْنُ الْوُثُوقِ بِهَا فَرَحُونَ مَا نَصَّهُ : وَمُرَادُهُ إِذَا كَانَتْ الْحَوَاشِي غَرِيبَةً النَّقْلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا فِيهَا مَوْجُودًا فِي الْأُمَمَاتِ أَوْ مَنْسُوبًا إِلَى مَحَلِّهِ ، وَهِيَ بِخَطِّ مَنْ يُوثِقُ بِهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّصَانِيفِ ، وَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ وَأُئِمَّةُ الْمَذْهَبِ يَنْقُلُونَ مَا عَلَى حَوَاشِي كُتُبِ الْأُئِمَّةِ الْمَوْثُوقِ بِعِلْمِهِمُ الْمَعْرُوفَةِ خُطُوطُهُمْ ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْقَاضِي عِيَاضٍ ، وَالْقَاضِي أَصْبَغُ بْنُ سَهْلٍ وَغَيْرِهِمَا إِذَا وَجَدُوا حَاشِيَةً يَعْرِفُونَ كَاتِبَهَا نَقَلُوا ذَلِكَ عَنْهَا وَنَسَبُوهَا إِلَيْهِ وَأَدْحَلُوا ذَلِكَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ ، وَأَمَّا حَيْثُ يَجْهَلُ الْكَاتِبُ ، وَيَكُونُ النَّقْلُ غَرِيبًا فَلَا شَكَّ فِيهَا أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ قَالَهُ الْقَرَأْفِيُّ انْتَهَى .

نَعَمْ قَدْ نَصَّ أُنْمَتْنَا عَلَى مَنْعِ الْإِفْتَاءِ بِمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ سَحْنُونَ » ، وَذَكَرُوا مَعَهُ كُتُبًا أُخَرَ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْفَاسِي الْمَذْكُورُ أُنْفًا بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ الْغُورِيُّ : أَجْوِبَةُ ابْنِ سَحْنُونَ لَا تَجُوزُ الْفَتْوَى بِمَا فِيهَا ، وَلَا عَمَلٌ عَلَيْهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَكَذَلِكَ « التَّقْرِيبُ وَالتَّبَيُّنُ » الْمَوْضُوعُ لِلشَّيْخِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ « أَجْوِبَةُ الْقُرَوِيِّينَ » ، وَكَذَلِكَ « أَحْكَامُ ابْنِ الزِّيَّاتِ » وَكَذَلِكَ « كِتَابُ الدَّلَائِلِ وَالْأَضْدَادِ » فَجَمِيعُ ذَلِكَ بَاطِلٌ وَبُهْتَاتٌ .

قَالَ الْإِمَامُ الْفُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ وَقَدْ رَأَيْتُ جَمِيعَ تِلْكَ التَّوَالِيفِ وَلَا يُشَبَّهُ مَا فِيهَا قَوْلًا صَحِيحًا ، وَبِمَا وَجَدَ مِنْ « شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ » لِلشَّيْخِ الرَّقَاقِ حَدَرَ الْأَشْيَاخَ مِنَ الْفَتْوَى ، وَمِنْ « أَحْكَامِ ابْنِ الزِّيَّاتِ » وَ « الدَّلَائِلِ وَالْأَضْدَادِ » الْمَعْرُوفِ لِأَبِي عَمْرَانَ ، وَ « مُخْتَصَرِ التَّبَيُّنِ » الْمَعْرُوفِ لِابْنِ زَيْدٍ لِأَنَّهَا أَبَاطِيلٌ وَفَتَاوَى الشَّيْطَانِ وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ النَّسَبَةِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ « نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » .

وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِفْتَاءِ بِمَا فِيهَا إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَتَفَرَّدُ بِهِ وَلَمْ يُعْرِفْ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا ،
وَأَمَّا مَا هُوَ مَعْلُومٌ مُوجُودٌ فِي تَصَانِيفِ الْأَثَمَةِ فَلَا يُمْنَعُ الْإِفْتَاءُ بِهِ ، وَلَكِنْ لَا مَعْنَى
لِعَزْوِهِ إِلَيْهَا وَتَرْكُ عَزْوِهِ وَنَسْبَتِهِ لِلْمُصَنَّفَاتِ الشَّاهِدَةِ ، انْتَهَى مِنْ « نَوَازِلِ الْفَاسِي »
الشَّهِيرَةِ أَيْضًا بِالْمَعْنَى .

وَفِي كَبِيرِ (مَخ) وَحَذَرَ الشُّيُخِ مِنْ إِجْمَاعَاتِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَاتَّفَاقَاتِ
ابْنِ رُشْدٍ ، وَخِلَافَاتِ الْبَاجِي ، قَالَهُ سَيِّدِي زَرُوقُ ، قَالَ : وَلَيْسَتْ مَا يُنْسَبُ
لِلْجُرُولِيِّ وَابْنِ عِمْرَانَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمَا بِتَأْلِيفٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَقَايِيدِ بَعْضِ
الطَّلَبَةِ زَمَنِ إِفْرَائِهِ وَلَا يُعْتَمَدُ ، وَسَمِعْتُ أَنَّ بَعْضَ الشُّيُخِ أَفْتَى بِتَأْدِيبِ مَنْ أَفْتَى
مِنَ التَّقَايِيدِ ، انْتَهَى .

أَيُّ : إِذَا ذَكَرَ نَفْلًا يُخَالِفُ نَصُوصَ الْمَذْهَبِ أَوْ قَوَاعِدَهُ فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا ،
انْتَهَى مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٤) [٤] سُؤَالَ : عَنْ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ »
الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ السُّؤَالِ ؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي
عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بَعْدَ إِنكَارِهِ الْمُعَامَلَةَ عَلَى الْمُدَّعِي ، فَإِنْ كَانَتْ فِي مُعَامَلَةٍ قَدِيمَةٍ قَبْلَ
إِنْكَارِهِ فَلَا تَنْفَعُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ بِحَقٍّ فِي مُعَامَلَةٍ حَدِيثَةٍ بَعْدَ الْإِنْكَارِ قَضَى لَهُ بِهَا ،
وَإِنْ قَالَتِ الْبَيِّنَةُ لَا نَذْرِي هَلْ كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ قَبْلَ الْإِنْكَارِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَالْقَوْلُ لِلطَّلَابِ
مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ انْتَهَى ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَعْنَاهَا ظَاهِرٌ مِثَالُهُ : شَخْصٌ ادَّعَى عَلَيَّ آخَرَ حَقًّا فَجَاوَبَهُ بِأَنَّهُ لَمْ
تَقَعْ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةٌ أَصْلًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ادَّعَى الْمُنْكَرُ عَلَى الْمُدَّعِي الْأَوَّلِ بِحَقٍّ
وَأَتَى بِبَيِّنَةٍ عَلَيْهِ ، فَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ أَنَّ الْحَقَّ مِنْ مُعَامَلَةٍ وَقَعَتْ
بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْإِنْكَارِ فَلَا تَنْفَعُهُ لِنُكْذِيبِهِ إِيَّاهَا بِإِنْكَارِهِ أَصْلَ الْمُعَامَلَةِ ، وَإِنْ شَهِدَتْ
بِأَنَّهُ مِنْ مُعَامَلَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ فَإِنَّهَا تَنْفَعُهُ وَيُقْضَى لَهُ بِحَقِّهِ ، وَإِنْ

قَالَتْ : لَا نَعْرِفُ هَلْ كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ الَّتِي مِنْهَا الْحَقُّ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْإِنْكَارِ أَوْ بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ لِلطَّلَابِ بِيَمِينِ أَنَّ الْمُعَامَلَةَ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ وَيُقْضَى لَهُ بِحَقِّهِ ، انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٥) [٥] سَوَّالٌ : عَنْ مَسْأَلَةٍ تَحِيرَتْ فِيهَا [(١) اللَّائِمَةُ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يَعْمَلُونَ بِالْعَادَةِ دُونَ النَّصِّ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ ، وَيَقُولُونَ : إِنْ الْجُمُودَ عَلَى النَّصِّ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ الْعَادَةِ ضَلَالٌ وَإِضْلَالٌ فِي الدِّينِ ، كَمَا قَالَ جَلٌّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ وَأُمِرَ بِالْعُرْفِ ﴾ (٢) وَمَرَّةً يَعْمَلُونَ بِالنَّصِّ دُونَ الْعَادَةِ ، وَيَقُولُونَ : لَا عِبْرَةَ بِالْعَادَةِ حَيْثُ خَالَفَهَا النَّصُّ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ الْمَسَائِلَ الَّتِي مُدْرِكُهَا الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ كَالْاِخْتِلَافِ فِي النُّفُوذِ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَالْإِطْلَاقِ أَيْضًا فِي الْوَصَايَا وَالْإِيمَانِ ، وَجَمِيعِ مَسَائِلِ الْفَقْهِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْعَوَائِدِ كَالْفَاقِطِ الطَّلَاقِ ، وَالْعَتَقِ ، وَالْقَذْفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، يَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ فِيهَا وَالْحُكْمُ بِالْعَادَةِ وَيَتَغَيَّرُ الْإِفْتَاءُ فِيهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْعَادَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ تَجْدِيدٌ لِلْاجْتِهَادِ ، بَلْ هَذِهِ قَاعِدَةٌ اجْتَهَدَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ ، وَاجْتَمَعُوا عَلَيْهَا فَنَحْنُ نَتَّبِعُهُمْ فِيهَا مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ ، كَمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَالْمَسَائِلُ الَّتِي مُبْنَاهَا وَمُدْرِكُهَا غَيْرُ الْعُرْفِ ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ وَالْحُكْمُ فِيهَا بِالنَّصِّ ، كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتِنَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ آمِينَ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٦) [٦] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلَيْنِ تَحَاكَمَا عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ فِي وَاقِعَةٍ وَحُكْمَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَةِ فِي شَأْنِ ذَلِكَ ، وَأَقْنَاهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ ، مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْفَتَاوَى ؟

(١) كلمة لم أتينها بالأصل .

(٢) سورة الأعراف (١٩٩) .

وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِنْ تَرَأَعَ الْخَصْمَانِ أَيْضًا عِنْدَ أَحَدٍ ، وَالْمَحْكُومُ لَهُ بِيَدِهِ الْحُكْمُ
وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ [ق / ٧٢٩] بِيَدِهِ الْفَتْوَى هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بِنُفُوذِ الْحُكْمِ
وَأَمْضَائِهِ ، وَيُحْرِمُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَالْحُكْمُ بِمَا فِي الْفَتْوَى أَوْ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بَيْنَهُمَا
بِمَا فِيهَا أَوْ بِالصُّلْحِ مَثَلًا ؟ وَإِذَا قُلْنَا بَعْدَ جَوَازِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا بغيرِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ،
وَحُكْمِ بَيْنَهُمَا بغيرِهِ ، فَهَلْ يَجِبُ نَقْضُ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ
فَهَلْ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَوَّلًا الرُّجُوعُ عَلَى الْحَاكِمِ الْأَوَّلِ ، أَوْ إِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى خَصْمِهِ
الْمَحْكُومِ لَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ؟ وَمَا فَائِدَةُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَفَعُ الْخِلَافِ) ^(١) ،
وَقَوْلِهِ أَيْضًا : (وَلَا يَدْعُو لِلصُّلْحِ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ) ^(٢) ، وَمَا حُكْمُ الصُّلْحِ بَعْدَ
الْحُكْمِ بِالْحَقِّ وَالصَّوَابِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ إِذَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ وَآخَرَى إِنْ وَافَقَ قَوْلًا مُتَّفَقًا
عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ لِمُفْتٍ وَلَا قَاضٍ النَّظَرُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَهُ ،
وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْخَصْمَيْنِ بِصُلْحٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَ
الْقَضِيَّةَ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيَفْتِيَ لَهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا عِبْرَةَ بِفَتْوَاهُ
وَيُنْقَضُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَأَعَ الْخَصْمَانِ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ وَحُكْمَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ
حُكْمِ الْأَوَّلِ فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ النَّظَرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ وَالتَّعَقُّبِ حَيْثُ وَافَقَ الْمَشْهُورَ قَوْلَ ابْنِ
رُشْدٍ وَنَصُّهُ : أَحْكَامُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ لَا يُنْظَرُ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَهَا ،
وَإِنْ طَلَبَ ذَلِكَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ خَلِيلٍ أَيْضًا : (وَلَا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ
الْعَالِمِ) ^(٣) وَقَوْلُ [النُّوْي] ^(٤) أَيْضًا : أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلَا إنْكَارَ فِيهِ ، وَلَيْسَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) بياض بالأصل ، لكن هذا كلام النووي في « المنهاج » .

لِلْمُفْتِي وَلَا الْقَاضِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَيَّ مَنْ خَالَفَ إِذَا لَمْ يُخَالَفْ نَصَّ الْقُرْآنَ أَوْ
السُّنَّةَ أَوْ الْإِجْمَاعَ ، وَنَحْوَ هَذَا فِي « الذَّخِيرَةِ » لِلْقَرَأَفِيِّ ، وَنَحْوَهُ فِي « قَوَاعِدِ » عِزِّ
الدِّينِ انْتَهَى .

وَقَوْلُ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَيْضًا : وَإِنَّمَا لَا تُنْقَضُ أَحْكَامُ الْعَدْلِ الْعَالَمِ لَأَنَّهَا لَوْ
نُقِضَتْ لَتَسْلَسَلَ النُّقْضُ فَلَا يَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ فَتَرْتَفِعُ الثِّقَةُ بِالْأَحْكَامِ وَتَقْوَتْ مَصْلَحَةُ
نَصْبِ الْحُكَّامِ ، انْتَهَى .

وَلَمَّا فِي نَفْضِهِ أَوَّلًا أَيْضًا مِنْ هَيْجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرَجِ بَعْدَ رَفْعِهَا بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ
وَهَيْجَانِ الشَّرِّ وَالْفِتَنِ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ يَجِبُ دَرُؤُهَا ، وَدَرَأُ الْمَفَاسِدِ قَاعِدَةٌ مِنْ
قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لَا تَنْخَرِمُ أَصْلًا ، وَقَدْ حَصَّ الشَّارِعُ عَلَيْهَا ، فَحِينَئِذٍ يَجِبُ نَقْضُ
مُخَالَفَتِهَا لِأَنَّهُ مِنْهِيٌّ عَنْهُ وَالنَّهْيُ يُقْضِي الْفَسَادَ شَرْعًا وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ :
(وَفَسَدٌ مِنْهِيٌّ عَنْهُ) ^(١) وَلَا سِيَّمَا صَرَّحَ فِي « النَّوَادِرِ » بِنَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِمِ
بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ الْمُوَافِقِ لِقَوْلٍ وَنَصٍّ مَا فِي « النَّوَادِرِ » عَلَيَّ نَقْلِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ الْوَلَاتِيِّ : وَمِمَّا يُنْقَضُ أَيْضًا حُكْمُ الْحَاكِمِ بِنَقْضِ مَا لَا يُنْقَضُ مِنْ
الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قُضِيَ حَاكِمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ وَهُوَ مِمَّا لَا يُنْقَضُ نَقْضُ الْحَاكِمِ الثَّلَاثِ
حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ
مُوَافِقًا لِقَوْلٍ وَلَوْ ضَعِيفًا وَلَوْ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأً مِنْهُ ، وَإِذَا نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّلَاثِ
حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْأَوَّلِ ، نُقِذَ الْحُكْمُ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَلَوْ ضَعِيفًا وَلَوْ خَارِجَ الْمَذْهَبِ ، مُوَافِقًا لِنُصُوصِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ
وَمُخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ زَمَنِ ابْنِ عُمَرَ ، وَلِكُلِّ سُنُوسِيٍّ حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ مِنْ
الْمُقَلِّدِ لِلْعُرْفِ ، أَيْ : الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ وَالتَّرْجِيحِ عَلَى أَصُولِ إِمَامِهِ
وَقَوَاعِدِهِ ، فَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » : قَوْلُهُمْ : إِنْ حَكَّمَ الْحَاكِمُ يُرْفَعُ الْخِلَافُ ،

فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ يُقَطَّعُ النَّزَاعُ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِحُكْمٍ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ ، إِذَا الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ وَمَهْمَا خَرَجَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ كَانَ حُكْمُهُ مَطْرُوحًا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ وَالتَّرْجِيحِ عَلَى أُصُولِ إِمَامِهِ فِي الْأَقْوَالِ الْمَذْهَبِيَّةِ ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِمَا رَسَمُوهُ مِنَ التَّشْهِيرِ ، فَمَا حُكْمٌ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ لَمْ يُعْتَبَرِ حُكْمُهُ وَنَقُضَ وَرُدَّ عَلَيْهِ فِي وَجْهِهِ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ ، فَفِي « أَجْوِبَةُ الْعُقَابَانِي » : يُنْظَرُ فِي الْحَاكِمِ الَّذِي عَدَلَ عَنْ الْمَشْهُورِ إِلَى الشَّاذِّ فَإِنْ حُكِمَ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ الشَّاذُّ إِلَّا أَنَّهُ تَرْجَحَ عِنْدَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَمِمَّنْ يَذَرُكَ الرَّاجِحُ مِنَ الْمَرْجُوحِ ، وَهَذَا يُعْزُ وَجُودُهُ مَضَى حُكْمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ زَجْرٌ عَنْ مُوَافَقَةِ مِثْلِ هَذَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ عَنِ الْقَضَاءِ إِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ فَإِنَّ الْإِمَامَ الَّذِي قَدَّمَهُ أَوْ الَّذِينَ قَدَّمُوهُ لِلْحُكْمِ بَيْنَهُمْ إِنَّمَا يَرْضَوْنَ مِنْهُ الْحُكْمَ بِالْمَشْهُورِ انْتَهَى .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : لَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا لَا يُخَالِفُ الْمَشْهُورَ وَمَذْهَبُ « الْمُدُونَةِ » ، انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمِنْ حُكْمِ بَغْيِ الرَّاجِحِ مِنْهُمْ نَقُضَ حُكْمُهُ .

وَقَالَ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ : إِنْ حُكِمَ قُضَاةُ زَمَنًا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَج » وَسُئِلَ عَنِ الْقَاضِي إِذَا حُكِمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ مُتَعَمِّدًا هَلْ يَكُونُ جَائِزًا وَيَنْبَذُ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : (وَبَذَّ حُكْمٌ

جَائِزٌ) أَوْ حُكْمُهُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ يُقْوِيهِ ؟ فَأَجَابَ لَيْسَ لِقَاضِي زَمَانَا الْحُكْمُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ وَلَا يُنْفَذُ حُكْمُهُ بِهِ وَلَوْ عَلِمَهُ وَقَصَدَهُ فَإِنَّ حُكْمَهُ بِهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَلِّي عَلَى الْحُكْمِ بِمَا يَجِبُ بِهِ الْعَمَلُ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ (١) (١) فَحُكْمَ يَقُولُ مُقَلِّدَهُ ، أَيْ : بِفَتْحِ اللَّامِ مَا نَصُّهُ : وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بغيرِهِ ، قَالَ (ط خ) : وَالَّذِي يُفْتَى بِهِ هُوَ الْمَشْهُورُ أَوْ الرَّاجِحُ ، وَلَا تَجُوزُ الْفَتْوَى وَلَا الْحُكْمُ بغيرِ الْمَشْهُورِ وَلَا بغيرِ الرَّاجِحِ ، وَذَكَرَ عَنِ الْمَازَرِيِّ أَنَّهُ بَلَغَ رُتْبَةَ الْجَاهِدِ ، وَمَا أَفْتَى بغيرِ الْمَشْهُورِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِمَّا بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مَا كَثُرَ قَائِلُهُ أَوْ مَا قَوِيَ دَلِيلُهُ ، أَوْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ ، قَالَهُ الْبَنَانِيُّ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ (ع ج) .

وَالِىَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ بغيرِ الشَّاذِّ لَا يَجُوزُ لِمُفْتٍ وَلَا قَاضٍ النَّظَرُ وَالتَّعَقُّبُ فِي حُكْمِهِ ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَفَتْوَاهُ بَاطِلَةٌ وَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ ، وَإِذَا حَكَمَ بِالشَّاذِّ نَقَضَ حُكْمَهُ وَرَدَّ عَلَى وَجْهِهِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مُخَاصَمَتُهُ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَإِذَا عَزَلَ الْقَاضِي وَقَدْ حَكَمَ بِأَحْكَامٍ فَادَّعَى مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ جَوْرَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلِهِ خُصُومَةٌ بَيْنَهُمَا وَقَضَاؤُهُ نَافِذٌ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلَّى عَلَيْهِ جَوْرًا بَيْنًا فِيرُدَّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَوَّلِ . اهـ . وَأَمَّا قَوْلُكُمْ وَمَا حُكْمُ الصُّلْحِ بَعْدَ الْحُكْمِ إلخ ؟ فَجَوَابُهُ صَرِيحٌ مِمَّا تَقَدَّمَ أَيْ : مَنْ كَوَّنَهُ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِفَسَادِهِ حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ مُوَافِقًا لِلْمَشْهُورِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٠) [٧] سَوَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَنَازَعَ مُسْلِمٌ قَائِمُ الْوَجْهِ صَحِيحُ الْحُكْمِ نَافِذُ التَّصَرُّفِ مَعَ فَاسِقٍ مَسْغَرِقِ الدِّمَةِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ الْمَيْلُ عَلَى

المُسْلِمَ عَلَى الصَّالِحِ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا ؟

جوابه : إِنَّ مُسْتَغْرِقَ الذِّمَّةِ إِنْ كَانَ طَالِبًا فَيَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ عَدَمُ تَمْكِينِهِ فِيمَا يَدَّعِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِ الصَّالِحِ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (ح) عِنْدَ تَكْلَمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يُحْكَمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) ^(١) نَاقِلًا عَنْ الْأَقْفَهْسِ بِقَوْلِهِ ^(٢) : وَسُئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ هَلْ يَجُوزُ الْحُكْمُ لِمُسْتَغْرِقِي الذِّمَمِ بِالْغُصُوبِ الْمُتَمَتِّعِينَ بِالْيَدِ الْقَاهِرَةِ عَلَى أَخْذِهِ ؟ أَوْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ لَا لَهُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ ؟ وَمَا لَا يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ بَعِيْنُهُ ، وَلَا هُوَ عَيْنُ الْمَغْصُوبِ مِمَّا بِأَيْدِيهِمْ ، فَهَلْ يُحْكَمُ [ق / ٧٣٠ حُكْم] لَهُ حُكْمُ الْفَيِّءِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : مَنْ كَانَ مُسْتَغْرِقَ الذِّمَّةِ فَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِمَا لَيْسَ لَهُ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْمَغْصُوبِ وَمَا بِأَيْدِيهِمْ ، إِذْ يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ مَعْرُوفٌ وَلَا يَعْرِفُ وَاِرْثٌ مَالَكُهُ وَلَا مَنْ يَسْتَحِقُّهُ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَاصَّرَ فِي مَالِهِ بِتَحَرٍّ وَلَا غَيْرِهِ ، إِذْ لَا يَحْصُلُ مَا غَضِبَ وَلَا قَرَبَهُ وَلَا يُمَكِّنُ تَحْرِيَهُ ، فَإِنْ كَانَ فَيَمَنُ غَضِبَ فَقَرَاءٌ فَيُفَرِّقُ فِيهِمْ وَيُعْطِي مِنْهُ مَنْ كَانَ صَغِيرًا قَدَرُ مَا يَرَى الْحَاكِمُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَوْجَدُ فَيَمَنُ غَضِبَ مُسْتَحَقَّ الصَّدَقَةِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْفَيِّءِ ، وَذَلِكَ حُكْمُ مَا فِي بَيْتِ الْمَالِ يُنْظَرُ مَا هُوَ أَنْفَعُ يَعْمَلُ بِهِ إِمَّا الصَّدَقَةَ ، وَإِمَّا بِنَاءَ الْقَنَاطِيرِ ، أَوْ جَمِيعُ مَا يُصْرَفُ فِيهِ مَتَاعُ بَيْتِ الْمَالِ ، فَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : يُوَضَعُ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَالْآخَرُ فِي الْفُقَرَاءِ ، وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ (ق) مِنْ أَنَّ مَنْ قَبِلَ وَدِيعَةَ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ وَرَدَّهَا إِلَيْهِ ضَمِنَهَا لِلْفُقَرَاءِ ، انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) مواهب الجليل (٦ / ١٣٥) .

وَبَنَحُوْهُ هَذَا أَفْتَى الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ وَالشَّرِيفُ حَمَى اللَّهِ ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ
كَلَامِهِمَا فِي ذَلِكَ .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ الْمِيلُ إِلَى الْمُسْلِمِ الصَّالِحِ ، انْتَهَى .
وَفِي كَلَامِ الْأُتَمَّةِ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا
فَفِي « نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » : وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنِ الْمُدَّعِي إِذَا كَانَ مِنَ
الْأَعْرَابِ الْمُسْتَعْرِقِي الدِّمَمِ هَلْ حُكْمُهُ وَحُكْمُ غَيْرِهِ سَوَاءٌ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ : إِنْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى تَمْكِينِهِ مِنْ
دَعَاوِيهِ ، وَفِيهِ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَمْكِينِهِ ، فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى تَمْكِينِهِ قَوْلُهُمْ
بِأَنَّهُ كَالْمُفْلِسِ أَيْ : قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ كَالْمُفْلِسِ الْمَضْرُوبِ عَلَى يَدَيْهِ ، وَهُوَ
الَّذِي يُعْبَرُونَ عَنْهُ بِالْفَلَسِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ كَمَنْ أَحَاطَ
الدِّينُ بِمَالِهِ وَلَمْ يُفْلَسْ ، وَهُوَ الَّذِي يُعْبَرُونَ عَنْهُ بِالْفَلَسِ الْأَعْمِ ، وَعَلَى كِلَا
الْإِحْتِمَالَيْنِ مَا رَأَيْنَا مَنْ يَقُولُ : بَعْدَ تَمْكِينِ الْمُفْلِسِ مِنْ دَعَاوِيهِ لَأَنْ كَوْنَهُ مُفْلِسًا لَا
يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ [(١)] اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : تَشْبِيهُهُ بِالْمُفْلِسِ غَيْرُ تَامٍ ،
بَلْ هُوَ تَشْبِيهُهُ بِالْمُفْلِسِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ لَا فِي كُلِّهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ الْوَجْهَ الْآخَرَ
فَأَعْرَضْتُ عَنْ جَلْبِهِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ ، أَنْظِرْ نَوَازِلَهُ تَجِدْ مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ .

وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا وَادَّعَى الْمُسْلِمُ الصَّالِحُ بَعْضَ أَمْوَالِ حِرَابَتِهِ ، وَهُوَ مُقِرٌّ
بِذَلِكَ فَلِإِنَّهُ يَدْفَعُ لِلصَّالِحِ بَعْدَ الْأَسْتِيفَاءِ لَعَلَّ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدٌ بِأَثْبَتٍ مِنْ ذَلِكَ ،
وَوَصَفُهُ لَهُ كَوَصْفِ اللَّقْطَةِ ، وَبَعْدَ حَلْفِهِ الْيَمِينِ الشَّرْعِيَّةِ وَيُضْمِنُهُ الْحَاكِمُ إِيَّاهُ
وَيُشْهَدُ عَلَيْهِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ جَمِيلٌ ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَدَفَعُ مَا بَأْيَدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ وَالْأَسْتِيفَاءِ) (٢) . الْخ .

(١) بياض بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٨٨) .

وإن ادعى أن ما بيده ملكه فذهب الشريف حمي الله إلى تمكين المدعي الصالح منه إن كان فقيراً لاستحقاقه له بالفقر، قال : وإن كان غنياً فيكون محل النظر، والأولى عندي أن يقضي له به لأنه أقوى في رجاء امتثال الشرع فيه من الفاسق فيقضي له به ويؤمر بصرفه انتهى المراد منه .

ويرشد لهذا أيضاً فتوى ابن أبي زيد المتقدمة انتهى .

وذهب صاحب « التبصرة » إلى أنه لا يستحق إلا بيينة تشهد له أنه ملكه . أشار إلى ذلك بقوله : وما وجد بأيدي اللصوص فادعوه أنه مال لهم فقد قال أشهب : هو لهم ، وإن كثر حتى يقيم المدعي فيه بدعواه البيينة . اهـ . فظهر بذلك أنه لا يمكن منه إلا أن يتم الأمر كما في الاستحقاق ، وأشار إلى ذلك الفقيه أحمد بن أحمد بن الحجاج الشنقيطي في بعض فتاويه بقوله : إن للمحاربين أحوالاً تنزل على نصوص العلماء - رضي الله تعالى عنهم - أحدهما : أن يدعي الشيء الذي بيده أنه ملكه ، فهذا سبيله فصل القضاء على ما في الشريعة من إقامة البيينة على المدعي به واليمين على من أنكر حتى يتم الأمر ، كالاستحقاق . انتهى المراد من كلامه ، والله تعالى أعلم .

(٢٠٢٨) [٨] سؤال : عن صحة الأبيات المشار إليها بقوله :

وفي التخاصم على ما يملك غيرك تفصيل عليه يسلك

إذا ضمان ذاك قد تعلقاً بك كمالك تكون مطلقاً

وما تمامها وأسم صاحبها ؟

جوابه : إنني لم أعرف الأبيات وأخرى اسم صاحبها ، ولكن معناها هو المشار إليه بقول الشيخ خليل : (وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد)^(١) قال (عج) في تقريره لكلامه ، يعني : أن الغائب غيبة بعيدة أو قريبة على

أَحَدَ قَوْلَيْنِ : إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَخِيفَ عَلَيْهِ التَّلَفُ ، فَقَامَ شَخْصٌ قَرِيبٌ لِرَبِّ الْمَالِ ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ وَلَيْسَ هُوَ وَكِيلًا عَنِ الْغَائِبِ وَأَرَادَ الْخِصَامَ فِي ذَلِكَ عَنْ الْغَائِبِ حَسْبَهُ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ وَيُقِيمُ الْبَيِّنَةَ حِفْظًا لِلْمَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَوْ يُمَكِّنُ مَنَعَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ تَوْكِيلٍ مِنَ الْغَائِبِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ ؟ قُلْتُ : وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِهَا .

قَالَ (عَج) : وَمَحَلُّ التَّرُدِّ فِيمَا لَاحَقَّ فِيهِ لِلْمُدَّعِي وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ، أَمَّا مَالُهُ فِيهِ حَقٌّ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً لَا يُغَابُ عَلَيْهَا ، وَالْمُرْتَهَنُ رَهْنًا كَذَلِكَ ، وَزَوْجَةُ الْغَائِبِ وَأَقَارِبُهُ الَّذِينَ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُمْ ، فَيُمَكِّنُ مِنَ الدَّعْوَى اتِّفَاقًا كَمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ كَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً يُغَابُ عَلَيْهَا ، وَالْمُرْتَهَنُ رَهْنًا كَذَلِكَ ، وَالْغَائِبُ إِذَا غُصِبَ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَالْحَمِيلُ إِذَا أَرَادَ الْمَدِينُ السَّفَرَ وَخَشِيَ ضِيَاعَ الْحَقِّ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٩) [٩] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

وَفِي « فَكُّ الْوَثَاقِ » عِنْدَ قَوْلِ الزَّقَايَةِ .

وَتَفْرِيقُ تَأْجِيلٍ ، وَجَمْعٌ وَكَثْرَةٌ ضِدٌّ إِلَى الْحُكَامِ وَالْعُرَفِ مَا عَمَلًا ^(١) . إِنْخِ مَا نَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ وَالْقَاضِي فِي التَّأْجِيلِ مُصَدِّقٌ لَا يَخْتِاجُ إِلَيَّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ شُهُودًا يُرِيدُ فِي جَمِيعِ وُجُوهِ التَّأْجِيلِ ، قَالَهُ فِي « الطَّرَرِ » لِابْنِ عَاتٍ . هَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ فَرْحُونٍ عَنْهُ فِي « تَبْصِرَتِهِ » ، وَفِيهِ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَا نَصَّهُ : وَفِي « مُخْتَصَرِ الْوَاضِحَةِ » : إِذَا قَضَى الْقَاضِي عَلَى رَجُلٍ بِقَضِيَّةٍ فِي حَقِّ مَا مِنْ جَمِيعِ الْحَقُوقِ مِنْ دَيْنٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَذَكَرَ فِي قَضِيَّتِهِ أَنَّ الْمُقْضِيَّ عَلَيْهِ عَجَزَ عَمَّا خَاصَمَ فِيهِ ، وَلَمْ يَرَوْهَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنَّهُ ضَرَبَ لَهُ الْأَجَلَ وَالتَّلَوَّمَ فِي ذَلِكَ ،

(١) انظر : « لامية الزقاق » البيت رقم (٢٦) .

وانظر : « موسوعة قواعد الفقه والتوفيق ، مستخرجة من : حادى الرفاق إلى فهم لامية

الزقاق » (ص / ١٤٩) .

فَأَنْكَرَ الْمُقْضَى عَلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّهُ ، فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ خَاصِمَ عِنْدَهُ مَعَ الْمُقْضَى لَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ حُجَّةٌ ، فَالْقَضَاءُ لَازِمٌ لِلْمُقْضَى عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَى الْمُقْضَى لَهُ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ خَاصِمُهُ إِلَى الْقَاضِي أَوْ رُؤْيٍ مُخْتَلَفًا مَعَهُ وَمُتَرَدِّدًا إِلَى الْقَاضِي ، وَقَوْلُ الْقَاضِي عَلَى الْمُقْضَى عَلَيْهِ بِمَا وَقَعَ فِي الْقَضِيَّةِ وَأَشْهَدَ بِقَبُولِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَا يَلْزَمُ بِقَوْلِ الْقَاضِي وَحْدَهُ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَدْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالٌ يَتِيمٌ كَانَ عِنْدَهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَا ، يَلْزَمُ ذَلِكَ الرَّجُلُ ذَلِكَ الْمَالِ وَلَا يَتَبَرَّأُ مِنْهُ الْقَاضِي إِلَّا بِإِقْرَارٍ مِنْهُ بِذَلِكَ عِنْدَ إِشْهَادِ الْقَاضِي بِذَلِكَ عَلَيْهِ . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ : وَلَوْ كَلَّفَ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا حُكِمَ بِهِ لَتَعَطَّلَتْ أَحْكَامُ النَّاسِ ، انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَفِي « الْمُنْعِ » لِابْنِ بَطَالٍ : وَلَوْ أَمَرَ الْقَاضِي بِقَتْلِ رَجُلٍ أَوْ بَقَطْعِهِ أَوْ بِفَقْيِ عَيْنِهِ فَقَالَ : إِنْ ذَلِكَ بِقِصَاصٍ ، وَجَبَ لِفُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ عَلَيْهِ ، وَفُلَانٌ حَاضِرٌ يَدْعِي الْقِصَاصَ فَإِنَّ الْقَاضِي يُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَكَذَا لَوْ أَخَذَ مَالًا مِنْ رَجُلٍ فَدَفَعَهُ لِرَجُلٍ آخَرَ فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ لِهَذَا الرَّجُلِ عَلَيَّ هَذَا الرَّجُلِ ، أَوْ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَأَمْرَاتِهِ ، أَوْ عَتَقَ عَبْدَ رَجُلٍ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِذَا ، فَهُوَ مُصَدِّقٌ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَكَذَا لَوْ أَمَرَ بِحَدِّ مَنْ حُدِّدَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُقَامَ عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ عَلَيْهِ ، أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِهِذَا ، وَنَفَّذَ وَكَانَ مُصَدِّقًا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مُسْتَحَقًّا لِلْقَضَاءِ ، وَنَزَلَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْإِسْتِقْضَاءِ شَيْئًا إِلَّا أَتَى بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَضَى وَسَجَّلَ قَضِيَّةً لَمْ يَنْظُرْ فِيهَا مَنْ كَانَ بَعْدَهُ مِنَ الْقُضَاةِ ، لِأَنَّهُ يَنْزِلُهُ وَيَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اسْتَقْضَى فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَوْ فَسَّرَ كَيْفَ قَضَى ، فَرُبَّمَا كَانَ فِي تَفْسِيرِهِ مَا بَيْنَ خَطَاةٍ وَمَا يَرَى مَنْ كَانَ بَعْدَهُ رَدَّهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَزَلَ ، فَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُ مَا ذَكَرَهَا كُلُّهَا بِمَا قَالَ أَنَّهُ قَضَى عَلَيْهِمْ بِهِ إِذَا كَانَ قَاضِيًا ، أَوْ سَجَّلَ قَضَاءَهُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ ، وَكَانَ مُصَدِّقًا غَيْرَ

مَسْئُولٌ عَنْهُ انْتَهَى . الْمُرَادُ مِنْهُ نَاقِلًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٠) [١٠] سَوْأَلٌ : عَمَّا إِذَا وَجَدْنَا كِتَابَ الْقَاضِي مَكْتُوبًا فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ :

حَكَمْتُ بِكَذَا لِفُلَانٍ مِنْ غَيْرِ كَتَبَ إِشْهَادٍ إِلَى آخِرِ السَّوَالِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ السَّوَالِ مُجْمَلٌ يَحْتَمِلُ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِدُونِ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ الْمَحْكُومِ بِهَا وَيَحْتَمِلُ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِلَا إِشْهَادٍ مِنْهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَالْجَوَابُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَيَّارَةٌ بِمَا نَصَّهُ ^(١) : الثَّلَاثُ عَشَرَ فِي رَسْمِ الْعَتَقِ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى : سُئِلَ عَنْ الْقَاضِي يَكْتُبُ إِلَى قَاضٍ فِي الْحُقُوقِ وَالْأَنْسَابِ وَالْمَوَارِيثِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ أَتَانِي فُلَانٌ بِشُهُودٍ عَدَلُوا عِنْدِي قَبْلَ شَهَادَتِهِمْ وَلَا يُسَمِّيهِمْ أَيْجُوزُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَهَذَا قَضَاءُ الْقُضَاةِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ الْعُتْبِيُّ : قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى الْبَيِّنَةُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ لِيَجِدَ سَبِيلًا إِلَى دَفْعِ شَهَادَتِهِمْ عَنْهُ ، انْتَهَى .

وَالِى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَسَمَى الشُّهُودَ وَإِلَّا نَقُضَ) ^(٢) .

(مَخ) ^(٣) : وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ الْحَاكِمُ مَشْهُورًا بِالْعَدَالَةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَنْقُضْ حُكْمُهُ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الْجَزِيرِيِّ وَابْنِ فَرْحُونَ . اهـ .

وَأِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْجَوَابُ : أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي لَا يُفِيدُ وَحْدَهُ دُونَ إِشْهَادِهِ أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمُهُ وَأَنَّهُ خَطُّهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي شَرْحِ أَوَّلِ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْأَفْضِيَةِ : وَلَا يَكْتَفِي فِي ذَلِكَ بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالشَّاهِدِ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ خَطُّ الْقَاضِي وَلِأَنَّ الْخَتْمَ خَتْمُهُ ،

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٧٢ - ٧٣) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٣) حاشية الخرشي (٧ / ١٧٣) .

انتهى .

وإلى هذا أشار الشيخ خليل بقوله : (وَلَمْ يُفِدْ وَحْدَهُ) ^(١) انظر (ح)
هناك ، وبقوله : (وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ) قَالَ : ثَبَتَ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْهَادٍ
انتهى .

وقيل : يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَةِ خَطِّهِ فَقَطْ ، قَالَ مِيَارَةُ مَا نَصَّهُ ^(٢) :
قَالَ ابْنُ الْمُنَاصِفِ : اتَّفَقَ أَهْلُ عَصْرِنَا عَلَى قَبُولِ كِتَابِ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ
وَالْحُقُوقِ بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَةِ خُطُوطِهِ دُونَ إِشْهَادِهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا خَاتَمٌ مَعْرُوفٌ وَلَا
أَعْلَمُ خِلَافًا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي لَا يَجُوزُ بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَةِ خَطِّهِ .
ثُمَّ وَجَّهَ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ .

إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ لَمْ نَقُمْ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ وَالْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يَعْرِفُ خَطَّ
الْقَاضِي الْكَاتِبِ إِلَيْهِ فَجَائِزٌ عِنْدِي قَبُولُهُ لِمَعْرِفَةِ خَطِّهِ ، وَقَبُولِ سَحْنُونِ كِتَابِ
(أُمْنَانِهِ) بِلَا بَيِّنَةٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ قَضَاءِ الْقَاضِي بَعْلَمَهُ الَّذِي
لَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ بِهِ لَأَنَّ وُرُودَ كِتَابِ الْقَاضِي عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَقِّ لَقِيَامِ بَيِّنَةٍ عِنْدَهُ
بِذَلِكَ ، فَقَبُولُهُ لِلْكِتَابِ بِمَا عَرَفَهُ مِنْ خَطِّهِ بَيِّنَةٌ بِمَا عَرَفَ مِنْ عَدَالَتِهَا . انتهى .

وإلى هذا أشار الشيخ خليل بقوله : (وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتَابِ قَاضٍ ...) ^(٣)
إِلَخْ وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَاصِمٍ بِقَوْلِهِ ^(٤) :

وَالْحُكْمُ فِي الْقَاضِي كَمِثْلِ الشَّاهِدِ وَقِيلَ بِالْعَرَفِ لِمَعْنَى زَائِدٍ
انظر شارحه مياره انتهى .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) شرح ميارة (١ / ١٠١) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٨) .

(٤) انظر « شرح ميارة » (١ / ١٠٠) .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ بَعْدَ نَقْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ : وَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا فِي [(١)]
 مِنَ الْأَنْقَالَ أَنَّ الْأَعْتِمَادَ عَلَى الْكُتُبِ الْمُجَرَّدِ فِي الْإِعْلَامِ بِالْحُكْمِ لَا يَصِحُّ ، وَهُوَ
 خِلَافُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ الْآنَ إِلَى مَا قَالَ
 ابْنُ نَافِعٍ : أَنَّهُ كَانَ فِي الْقَدِيمِ يَكْتَفِي بِالْخَطِّ ، وَالضَّرُورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيَّ مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ
 الْيَوْمَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَيَّ مُصَادَفَتِهِمْ لِعَمَلِ السَّلَفِ الْأَوَّلِ انْتَهَى .

وَفِي « فَكَ الْوُثَاقِ » وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ وَقَعَ مِنْهُ بِحَضْرَةِ أَحَدٍ بَلْ حَكَمَ بِهِ
 وَكَتَبَهُ ، فَلَا يُكَلَّفُ بِالْإِشْهَادِ كَمَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ وَنَصَّ كَلَامِهِ : وَلَوْ كَلَّفَ الْقَاضِي
 بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَا حَكَمَ بِهِ لَتَعَطَّلَتْ أَحْكَامُ النَّاسِ . انْتَهَى .

(ح) (٢) : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي شَرْحِ أَوَّلِ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْأَفْضِيَةِ : وَالْأَصْلُ فِي
 هَذَا أَنَّ قَوْلَ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِيمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ ، وَأَنَّهُ قَضَى بِهِ يُنْقَضُ مَا
 أَشْهَدَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ مَا دَامَ قَاضِيًا لَمْ يُعْزَلْ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣١) [١١] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرْقِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) (٣)
 وَبَيَّنَ قَوْلَهُ : (أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ) (٤) ؟

جَوَابُهُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُدْعَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَتَى بِشَاهِدٍ فَلَمْ يَقْبَلْهُ
 الْحَاكِمُ لِكُونِهِ لَا يَحْكُمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ مُطْلَقًا أَوْ يَحْكُمُ بِهِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ
 كَالْمَالِكِيِّ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ وَحَلْفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِرَدِّ
 شَهَادَةِ الشَّاهِدِ ثُمَّ وَجَدَ الْمُدْعَى شَاهِدًا آخَرَ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ وَيَضُمَّهُ إِلَى الْأَوَّلِ
 وَيُعْمَلَ بِشَهَادَتِهِمَا ، أَيُّ : عِنْدَ الْقَاضِي الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِ ، كَضْمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَفِي
 « كِتَابِ مُحَمَّدٍ » : إِنَّمَا هَذَا لِلْقَاضِي الْأَوَّلِ لَا غَيْرُهُ ، وَلِسَحْنُونَ خِلَافُ هَذَا كُلُّهُ ،

(١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

(٢) مواهب الجليل (٦ / ١٤٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٤) المصدر السابق .

لَا يَسْمَعُ مِنْهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ .

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمُدَّعِي أَقَامَ شَاهِدًا فِيمَا يَقْضِي فِيهِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ الْحَاكِمُ لِكَوْنِهِ لَا يَرَى ذَلِكَ أَصْلًا، وَحَلَفَ الطَّالِبُ الْمَطْلُوبُ ثُمَّ أَرَادَ الْمُدَّعِي أَنْ يُقِيمَ ذَلِكَ الشَّاهِدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ الَّذِي لَمْ يَقْبَلْهُ حَيْثُ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَحْكُمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ كَالْمَالِكِيِّ، وَيَحْلِفُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ. انْتَهَى .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ: (وَإِنْ حَلَفَ [الْمَطْلُوبُ] ^(١) ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ ...) ^(٢) إلخ، أَمَّا هُنَا فِي شَيْءٍ لَا يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِمَّا لِكَوْنِ الْحَاكِمِ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ مُطْلَقًا، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَا يَرَاهُ فِي الشَّيْءِ الْمُدَّعِي بِهِ، وَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الشَّهَادَةِ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى فِي شَيْءٍ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ وَالْحَاكِمُ يَرَاهُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ كَالْمَالِكِيِّ، أَنْظُرْ (شَخ) عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) .

قُلْتُ: وَأَمَّا عَلَيَّ تَقْرِيرُ (مَخ) لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ) فَلَا إِشْكَالَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا، وَنَصَهُ قَوْلُهُ: أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ جُمْلَةً عِنْدَ قَاضٍ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمُدَّعِي شَاهِدًا فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ: (أَوْ مَعَ يَمِينٍ [ق / ٧٣١] لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ) مَعَ مَا تَقَدَّمَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ: مَطْلُوبٌ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيل (ص / ٢٦٧) .

نَوَازِلُ الْعَتَقِ وَالْوَلَاءِ

(٢٠٣٢) [١] سَوَّالٌ : عَنْ نَازِلَةِ أَيٍّ : مُرَافَعَةٍ وَقَعَتْ فِي شَأْنِ وَلَاءِ عَبِيدٍ ، كَيْفِيَّتُهَا : رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ أَبْنَاءَ وَزَوْجَةً ، وَلَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْمَالِ سِوَى عَبْدٍ دَثُورٍ عَلَى إِفْرَارِ ابْنِهِ الْمُدَّعِي الْآنَ لَوْلَاءَ الْعَبْدِ الْمَذْكُورِ ، وَجَنَى الْعَبْدُ عَلَى فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ قَطَعَ أُذُنَهَا ، وَأَتَتْ الْأُمُّ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَوَهَبَ لَهَا نَصِيْبَهُ مِنْ أَرْضِ الْجَنَابَةِ وَدَفَعَتْ لِلْآخِرِ نَصِيْبَهُ ، وَأَوْلَادُهَا كُلُّهُمْ صَغَارٌ وَلَا مَالَ لَهُمْ حِينَئِذٍ ، وَمَاتَتْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا وَاثْنَانِ مِنَ الْبَنِينَ وَوَاحِدَةٌ مِنَ الْبَنَاتِ فَادَّعَى الْبَابَنُ الْبَاقِيَّ عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّ أَبَاهُ وَهَبَ لَهُ هُوَ وَوَاحِدٌ مِنْ أُخُوْتِهِ الْعَبْدَ وَأَنَّهُمَا أَعْتَقَاهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ وَلَاءُ أَوْلَادِ الْعَبْدِ لَهُ لِأَنَّ وَالِدَتَهُمْ مُعْتَقَةٌ فَصَارَ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ حِينَئِذٍ عَلَى تِلْكَ الدَّعْوَى ، وَأَتَى بِشَاهِدَيْنِ عَلَى عَتْفِهِمَا لَهُ وَلَمْ يَشْهَدَا عَلَى هَبَةِ أَبِيهِمَا لِلْعَبْدِ لَهُمَا ، وَأَتَى أَيْضًا بِنَاقِلَيْنِ عَنْ شَاهِدٍ مَاتَ عَلَى هَبَةِ الْأَبِ الْعَبْدَ لَهُمَا ، وَأَتَى أَيْضًا بِشَاهِدٍ شَهِدَ عَلَى أَنَّ الْأَبَ وَهَبَ جَمِيعَ الْعَبْدِ لِلِاخِ الْمَيِّتِ وَأَنَّ الْأَبَ مُعْسِرٌ حِينَ الْهَبَةِ .

فَجَوَابُهُ : وَلِيَ الْمُعْتَقَةُ فَإِنَّ الْعَبْدَ مَاتَ وَهُوَ فِي الرِّقِّ فَلَا مَلَكَ لَكَ وَلَا لِأَخِيكَ فِيهِ حَتَّى تَعْتَقَهَا ، وَلَوْ قَدَرْنَا أَنَّ أَبَاكُمَا وَهَبَ لَكُمَا أَوْ لِأَخِيكَ فَقَطْ تَرُدُّهَا الشَّرِيعَةُ لِلِإِحَاطَةِ فِيهِ كَالِئِ أُمِّكَ بِمَالِهِ لَظُهُورِ عُسْرِهِ فَلَمْ يَتْرُكْ إِلَّا الْعَبْدَ وَالنَّوْرَ عَلَى إِفْرَارِكَ وَالْكَالِيَّ نَحْوَ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً أَوْ أَرْبَعِينَ أَوْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ، وَعَلَيْكَ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِبْرَاءِ وَالدَّكَ مِنَ الْكَالِيِّ إِنْ ادَّعَتْ هِيَ أَوْ مَنْ لَهُ حَقٌّ فِيهِ عُدْمَ قَبْضِهِ ، وَسُكُوتُ وَالِدَتِهَا عَنْ الْهَبَةِ عَلَى تَقْرِيرِ وَقُوعِهَا مِنَ الْأَبِ لَكُمَا أَوْ لِأَخِيكَ فَقَطْ وَعَنْ الْعَتَقِ بَعْدَهَا الْوَاقِعِ مِنْكُمَا لَا يَقْطَعُ حَقُّهَا مِنَ الْعَبْدِ وَلَا يَمْنَعُهَا مِنَ الْقِيَامِ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةُ السَّفَةِ كَمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ قَبِيلَتِهَا وَأَيْضًا قَدْ أَقَرَّ أَخُوكَ الْمَذْكُورُ بِحَضْرَةِ الْبَيِّنَةِ بَعْدَ مَوْتِ الْعَبْدِ أَنَّهُ لَيْسَ لَكُمَا مِنَ الْعَبْدِ إِلَّا نَصِيْبُكُمَا مِنْ مِيرَاثِ أَبِيكُمَا ،

وَأَنْكُمَا أَعْتَقْتُمَا ذَلِكَ مِنْهُ ، وَأَنْ نَصِيبَ غَيْرِكُمَا مِنَ الْوَرِثَةِ لَمْ يَزَلْ فِي الرَّقِّ إِلَى أَنْ مَاتَ الْعَبْدُ وَتَارِيخُ مَا بَيْنَ إِشْهَادِ الْمُعْتَقِينَ لِلشَّاهِدِينَ عَلَى عِتْقِ الْعَبْدِ وَبَيْنَ مَوْتِ الْعَبْدِ نَحْوَ عَشْرِينَ يَوْمًا ، وَلِلْمُعْتَقِينَ يَوْمٌ أَخْتَانُ غَائِبَتَانِ : إِحْدَاهُمَا مِنْ حِينَ الْعِتْقِ إِلَى الْآنَ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ حِينِهِ ، وَلَمْ تَحْضُرْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْعَبْدِ أَجَبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

جَوَابُهُ : أَنَّ الْهَبَةَ إِمَّا أَنْ تُثَبَّتَ بِالْبَيِّنَةِ وَإِلَّا لَمْ تُثَبَّتْ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ مِنْ كَوْنِ الْعَبْدِ مَاتَ وَهُوَ الرَّقِّ أَمَّا سُرُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا نُطِيلُ الْكَلَامَ بَيَانِ ذَلِكَ ، وَتَفْصِيلِهِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنْ وَلَاءَ أَوْلَادِهِ لِمَنْ لَهُ وَلَاءٌ وَالِدَتَهُمْ ؛ إِذْ لَا نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرٍّ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَجَرَ وَكَدَ الْمُعْتَقِ كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ انْتَهَى .

وَأِنْ ثَبَّتَ الْهَبَةَ فَمَرْدُودَةٌ شَرْعًا لِإِحَاطَةِ كَالِي الْأُمِّ بِمَالِ الْأَبِ الْوَاهِبِ عَلَى إِقْرَارِ ابْنِهِ الْمُدَّعِي الْآنَ وَإِقْرَارِ الشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ أَبْلَغُ عَلَيْهِ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ كَمَا فِي نَصُوصِ أَثْمَتِنَا ، وَالشَّاهِدُ عَلَى بُطْلَانِ الْهَبَةِ وَرَدُّهَا قَوْلُ فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ عِتْقُ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا هَبَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ الدِّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُعَيَّنٍ إِلَّا بِإِذْنِ غُرْمَائِهِ ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (لِلْغَرِيمِ مَنَعٌ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ) (١) انْتَهَى .

وَأِنَّمَا لَمْ يَجْزُ تَبَرُّعُ الْمُحِيطِ الدِّينَ بِمَالِهِ لِأَنَّ مَالَهُ لِلْغُرْمَاءِ فَكَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ بِمَا لَهُمْ ، وَلَا يَنْفَعُ تَبَرُّعُهُ وَلَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعَامِلُوهُ عَلَى ذَلِكَ .

ابْنُ نَاجِي : وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا انْتَهَى .
إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلِمْتَ رَدَّ الْهَبَةِ شَرْعًا وَلَوْ طَالَ أَمَدُهَا .

قَالَ « عَج » : وَأَمَّا هَبَةُ الْمَدِينِ وَصَدَقَتُهُ فَيُرَدَّانَ وَلَوْ طَالَ أَحَدُهُمَا انْتَهَى .
وَلَا يَبْرَأُ الزَّوْجُ مِنْ كَالِي زَوْجَتِهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَوْ أَبْرَأَتْهُ مِنْهُ إِلَّا بِدَفْعِهِ لِلْوَلِيَّاهَا لِأَنَّهَا
مَعْلُومَةُ السَّفَهِّ فَلَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهَا لَابِهِ وَلَا بغيرِهِ مِنْ مَالِهَا ، فَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ
شُرُوحِ خَلِيلٍ أَنَّ الْأُنْثَى الْمُهِمَلَةَ الْمَعْلُومَةَ السَّفَهِّ ، تَصَرُّفَاتُهَا مَرْدُودَةٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ
أَذْنَتْ لَهُ فِي الْهَبَةِ فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ وَلَا يَسْقُطُ حَقُّهَا فِي الْهَبَةِ لِأَنَّ إِذْنَ السَّفَهِّ كَلَّا
إِذْنَ وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَتْهَا أَوْ عَلِمَتْ الْعَتَقَ بَعْدَهَا وَسَكَتَتْ فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ ، وَلَا
يَقْطَعُ حَقُّهَا فِي الْعَبْدِ لِأَنَّ السَّفَهِّ لَا يُجَارُ فَعْلُهُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ، فَفِي « عَج » عِنْدَ
قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (بِلَا مَانِعِ) (١) أَنَّ مِنَ الْمَانِعِ كَوْنُ الْمَحْزُورِ عَنْهُ صَغِيرًا أَوْ
سَفِيهًا انْتَهَى .

وَلَا يُصَدِّقُ الابْنُ الْمُدَّعِي فِي دَفْعِ وَالِدِهِ لَوَالِدَتِهِ كَالِثَّاهَا إِلَّا بَيِّنَةً ؛ لِقَوْلِ «س»
عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي قَبْضِ مَا حَلَّ مِنَ الصَّدَاقِ ...) (٢) إِنْخَ ،
وَقَيْدُنَا حُلُولِ الْمُؤْجَلِ قَبْلَ الْبِنَاءِ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ جَلَّى بَعْدَ الْبِنَاءِ فَلَا يُصَدِّقُ فِي
دَفْعِهِ لَا قَبْلَ حُلُولِهِ وَلَا بَعْدَهُ .

قَالَ فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَجَعَلَ « الْمُدُونَةَ » كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ يَنْتَزِلُ
مَنْزِلَةً مُورَثَةً سَوَاءً مَا تَا مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا انْتَهَى .

وَلَا سِيَّمَا انْضَمَّ إِلَيْ مَا تَقَدَّمَ جَنَايَةُ الْعَبْدِ عَلَى الْفَرَسِ الْمَذْكُورَةِ ، وَوَهَبَ
أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِلْأَمِّ نَصِيْبَهُ مِنْ أَرْضِ الْجَنَائَةِ ، وَدَفَعَتْ لِلْآخِرِ نَصِيْبَهُ مِنْهُ فَقَدْ مَلَ
كَتَهُ أَيْضًا فَلَا رَيْبَ وَلَا يَصِحُّ خُرُوجُهُ عَنْ مِلْكِهَا لِلْمُعْتَقَيْنِ وَلَا لِغَيْرِهِمَا بِتَبَرُّعٍ مِنْهَا
لِسَفَهِّهَا ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا بَطْلَانُ عِتْقِ الْأَبْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي
مِلْكِهَا إِلَي مَوْتِهَا لِدَعْوَاهُمَا أَنَّهما مَلَكَاهُ بِالْهَبَةِ مِنْ أَبِيهِمَا ، بَلْ وَلَوْ ادَّعَا أَنَّهُمَا
مَلَكَاهُ بِالْهَبَةِ مِنْ جِهَتِهَا هِيَ لَبَطَلَتْ فِي الْوَجْهَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَي بَطْلَانِ

(١) مختصر خليل (ص ٢٧٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٢٧) .

دَعَوَاهُمَا بِذَلِكَ .

إِذَا تَقَرَّرَ مِلْكُهَا لِلْعَبْدِ فَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ مَا نَقَلَهُ « مَخ » ^(١) فِي كَبِيرِهِ عَنْ « س » وَلَفْظُهُ : وَوَقَفَ مِلْكُ الْغَيْرِ وَهَبَتْهُ وَصَدَّقَتْهُ وَعَتَقَهُ بَاطِلٌ وَلَوْ أَجَارَهُ الْمَالِكُ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا وَأَنْصَفْتَ عَلِمْتَ بِطُلَانِ دَعْوَى الْمُدَّعِي عَتَقَ الْعَبْدَ لِيَكُونَ وَلَاءً أَوْلَادَهُ لَهُ ، بَلْ وَلَاءٌ أَوْلَادَهُ تَابِعُ لَوْلَاءِ أُمِّهِمْ إِذْ لَا نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرٍّ ، وَالْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَرُّ [وَلَدُ الْمُعْتَقِ] ^(٢) كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ) ^(٣) انْتَهَى .

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ بَعْضَ أَرْشِ الْجَنَابَةِ - أَغْنَى نَصِيبَ الشَّرِيكَ الثَّانِي مِنَ الْأَرْشِ الَّذِي دَفَعْتُهُ لَهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِ الْأَوْلَادِ لَكَانَ الْعَبْدُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ وَغَايَةُ مَا فِي عَتَقِ الْإِبْنِ الْمَذْكُورِينَ فَجَمِيعُهُ أَنْ يَكُونَ مَاتَ وَهُوَ مُبْعُضٌ ؛ لِعَدَمِ دَفْعِهَا لَشُرَكَائِهِمْ فِيهِ قِيمَةً أَنْصَبَانَهُمْ مِنْهُ إِلَى أَنْ مَاتَ ، وَلَا سِيَّمَا أَحَدُ الْوَرَثَةِ غَائِبٌ يَوْمَ الْعَتَقِ ، وَلَمْ يَحْضُرْ مِنْ غَيْبَتِهِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْعَبْدِ ، وَأَحَدُهُمَا غَائِبٌ مِنْ حِينَ الْعَتَقِ إِلَى الْآنَ ، وَأَحَدُهُمَا مَاتَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَتَقِ ، فَالْعَبْدُ مُبْعُضٌ بِلَا رَيْبٍ عَلَيِ الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْفَتْوَى وَتَحْرِمُ بَغْيَهُ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيِ ذَلِكَ مَا فِي «النَّوَادِرِ» وَنَصُّهُ : قَالَ [ق / ٧٣٢] ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلَوْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ ثُمَّ وَطَّهَا الْآخَرُ فَيَذَرُ عَنْهُ الْحَدُّ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ لَا مَالَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَلِيًّا يُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا يَلْزَمُهُ حَدٌّ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مَلِيًّا .

إِلَيَّ أَنْ قَالَ : وَخَالَفَهُ أَصْبَغُ وَقَالَ : لَا يُحَدُّ بِكُلِّ حَالٍ وَلِلْآخِرِ أَنْ يَعْتَقَ بَعْدَ عَتَقِ الْأَوَّلِ جَمِيعَهَا ، وَلَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ تَرْكُهُ ، وَكَذَلِكَ

(١) انظر : « حاشية الخرشي » (٧ / ٧٩) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٩٧) .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَشْهَبُ وَمُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَقَالَ سَحْنُونُ ، وَقَالَ :
جَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ يُخَالِفُونَهُ انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ قَوْلِهِ : وَخَالَفَهُ أَصْبَغُ الْخ .

وَفِي كِتَابِ الْقَذْفِ مِنْ ابْنِ يُونُسَ نَاقِلًا عَنْ « الْمُدَوْنَةِ » فِي كِتَابِ الْقَذْفِ
أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْأَمَةِ جَمِيعَهَا وَهُوَ مِلِّيٌّ لَزِمَ ذَلِكَ
شَرِيكُهُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَيْسَ لِشَرِيكِهِ عِتْقُ حِصَّتِهِ وَقَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ
جَمِيعِ الرُّوَاةِ غَيْرِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ وَطَّئَهَا الْآخَرُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِعِتْقِ الْمِلِّيِّ لِجَمِيعِهَا لَحْدًا إِنْ
لَمْ يُعْذَرَ بِجَهَالَةٍ قَالَهُ مُحَمَّدٌ .

وَيَلْزَمُ عَلَيَّ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ عَلَيْهِ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الْعِتْقِ لَا يَوْمَ الْحُكْمِ وَيَلْزَمُ
شَرِيكَهُ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ لِجَمِيعِهَا عَدِيمًا لَمْ يُحْدِثِ الْوَاطِئُ بِحَالٍ
وَكَلَوْ كَانَ مِلِّيًّا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أُعْذِمَ فَإِنْ عِلِمَ الْآخَرُ بِعِتْقِهِ فَتَرَكَهُ ، وَكَوْ
شَاءَ لِقَامَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ بِذَلِكَ ، فَالْعِتْقُ مَاضٍ وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ ، وَتَكُونُ دَيْنًا
عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعِتْقِ حَتَّى أُعْسِرَ الْمُعْتَقُ فَهُوَ عَلَيَّ حَقُّهُ مِنْهَا
يَعْنِي الْأَمَةَ انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : قَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ غَيْرِ ابْنِ
الْقَاسِمِ ، وَفِي « التَّقْيِيدِ » عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدَوْنَةِ » فِي كِتَابِ الْعِتْقِ الْأَوَّلِ : وَكَوْ أَنَّ
عَبْدًا بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا الشَّيْخُ : ظَاهِرُهُ كُلُّهُ الْخ مَا نَصَّهُ : وَمِثْلُهُ فِي
كِتَابِ الْقَذْفِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَنْقُضَ الْعِتْقَ فِي
نِصْبِهِ فَيَعْتَقَهُ لِيَكُونَ لَهُ وَلَاؤُهُ وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدَوْنَةِ » فِي كِتَابِ الْقَذْفِ :
وَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْأَمَةِ جَمِيعَهَا وَهُوَ مِلِّيٌّ لَزِمَ ذَلِكَ شَرِيكُهُ قَالَ ابْنُ

الْقَاسِمُ : ثُمَّ لَيْسَ لَشَرِيكَهِ عَتَقُ حَصَّتِهِ ... إلخ : وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ضَعْفُهَا عَبْدُ الْحَقِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فَقَالَ : هَذِهِ مَأْخُودٌ فِيهَا مَنْ وَجَرَهُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : لَيْسَ لَشَرِيكَهِ أَنْ يَعْتَقَ نَصِيبَهُ إِذَا كَانَ مُعْتَقُ جَمِيعِهِ مُوسِرًا وَهُوَ خِلَافُ أَصْلِهِمْ فِيمَنْ أَعْتَقَ قَصًّا لَهُ فِي عَبْدٍ أَنْ لِلشَّرِيكِ أَنْ يَعْتَقَ أَوْ يَغْرَمَ وَلَا يَعْرِفُ فِي الْقِيَاسِ لِعَتَقِ الشَّرِيكِ لَجَمِيعِهَا لِأَنَّ عَتَقَهُ مُسَلِّطٌ عَلَيَّ مَا يَمْلِكُ مِنْهَا وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ الَّذِي وَصَفَ أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ عَلَى الْمُعْتَقِ يَوْمَ أَعْتَقَ لَا يَوْمَ الْحُكْمِ ، وَهَذَا أَيْضًا خِلَافُ أَصْلِهِمْ .

وَقَوْلُهُ أَيْضًا : وَيُحَدُّ الْوَاطِئُ إِذَا كَانَ شَرِيكُهُ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا - ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ نَصِيبَهُ عَلَى مَلِكِهِ حَتَّى يَقُومَ وَهَذَا جَرَى فِيهِ عَلَى بَابٍ وَاحِدٍ فِي نَفُوذِ الْعَتَقِ لَكِنَّهُ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - أَضْعَفَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أُعْذَمَ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّرِيكِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا فَهَذَا لَمْ يَجْرَ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى أَصْلٍ مَا تَقَدَّمَ أَلَّا يُفَرَّقَ كَوْنُ الشَّرِيكِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا لِأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ بَعْتَقُ جَمِيعِهَا لَمَّا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا أَوْ وَجِبَ نَفَاذُ الْعَتَقِ قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَلَكِنَّهُ رَجَعَ فِي غِيَةِ الشَّرِيكِ إِلَى أَصْلِهِمْ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ يُقَالُ : لَيْسَ هَذَا عَتَقٌ بِسَرَايَةٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا الْعَتَقُ وَالْأَصْلُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ أَنَّهُ رَقِيقٌ ، وَالْأَصْلُ أَيْضًا أَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِهِ حَتَّى يَخْتَارَ الْعَتَقَ وَقَدْ وَجِبَ عَلَى هَذَا الْمُعْتَقِ بِالتَّقْوِيمِ فَكَأَنَّهُ عَمِلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا ظَهَرَ لَكَ ضَعْفُ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ لِمُخَالَفَةِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ لَهُ لَعَدَمَ جَرَى قَوْلِهِ عَلَى أَصْلِهِمْ وَلَا سِيَّمَا أَضْعَفَهُ بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أَعْسَرَ ... إلخ ، فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الشَّرِيكِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١) : وَلَا يُعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيَمَةِ عَلَى أَظْهَرِ

الرَّوَايَتَيْنِ .

وَالثَّالِثُ : إِنْ عَمَمَ فَقَبِلَهُمَا .

قَالَ بَعْضُ شُرَاحِهِ : يَعْنِي إِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُ التَّقْوِيمِ ، قَالَ مَالِكٌ : أَظْهَرَ الرَّوَايَتَيْنِ : إِنَّ السَّرَايَةَ لَا تَحْصُلُ ، وَلَا يُعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيَمَةِ لِلشَّرِيكِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : إِنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ الشَّرُوطُ عَجَّلَ الْعِتْقُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ بِالسَّرَايَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حُكْمٍ حَاكِمٍ .

قُلْتُ : وَلَا فَرْقَ فِي هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ بَيْنَ عِتْقِ الشَّرِيكِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ .

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ : بَعِيدٌ وَهُوَ أَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا أَعْتَقَ جَمِيعَ الْعَبْدِ عَتَقَ بِالسَّرَايَةِ دُونَ تَقْوِيمِ ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ خَاصَةً فَلَا يُعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيَمَةِ لِلشَّرِيكِ .

ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : وَعَلَى الْأَظْهَرِ يَقُومُ يَوْمَ الْحُكْمِ .

قَالَ شَارِحُهُ الْمُتَقَدِّمُ : فَعَلَى أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ فَنَصِيبُ مَنْ لَمْ يُعْتَقْ لَمْ يَزَلْ رَقًّا إِلَى يَوْمِ التَّحَاكُمِ وَضَمَانِ نَصِيبِ الشَّرِيكِ مِنْهُ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَتَسَقَّلُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ يَعْنِي وَالِدْفَعِ ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى تَكُونُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ ، وَعَلَى الثَّالِثِ : يَفْرَقُ بَيْنَ أَنْ يُعْتَقَ نَصِيبُهُ فَتَجِبُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُعْتَقَ الْجَمِيعُ فَتَجِبُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْعِتْقِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَوْلَ الثَّالِثَ بَعِيدٌ وَلِذَا قَالَ شَارِحُهُ الزَّمُورِيُّ : قَالَ ابْنُ شَاسٍ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ وَمُطَرَفٌ : إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ الْمُقْتَصَرِ عَلَى نَصِيبِهِ .

وَرَوَى عَنْ أَشْهَبَ وَأَصْبَغَ وَأَبْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : فَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَقُمْ . قَالَ بَعْضُ شُرَاحِهِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّقْوِيمِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ مَاتَ عَبْدًا رَقِيقًا فَلَا تَقْوِيمَ عَلَى الْمُعْتَقِ ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ يَقُومُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَتَقَ بِالسَّرَايَةِ حِينَ الْعِتْقِ فَمَاتَ حُرًّا فَوَجِبَتْ قِيمَتُهُ عَلَى الْمُعْتَقِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّلَاثِ إِنْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ مَاتَ عَبْدًا فَلَا تَقْوِيمَ ، وَإِنْ أَعْتَقَ جَمِيعَهُ سَرَى الْعِتْقُ فِيهِ وَمَاتَ حُرًّا فَوَجِبَ التَّقْوِيمُ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ جَمِيعَ عَبْدٍ لَهُ فِيهِ جُزْءٌ وَهُوَ مُوسِرٌ فَفِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ .

الْأُولَى : وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ أَنَّهُ لَا يَنْفَدُ وَلَا يَتِمُّ عَلَيْهِ عِتْقُ جَمِيعِهِ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيَمَةِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ لَا يَوْمَ الْعِتْقِ ، فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ بِالْفِعْلِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا فَلَا تَقْوِيمَ عَلَى الْمُعْتَقِ ، وَقَدْ مَاتَ الْعَبْدُ وَهُوَ مُبْعُضٌ وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ - بِالْكَسْرِ - قَبْلَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُؤْخَذُ مِنْ مَتْرُوكِهِ ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ حَيْثُذُ مُبْعُضًا ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ هِيَ الَّتِي صَدَّرَ بِهَا ابْنُ الْحَاجِبِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ كَمَا اسْتَظْهَرَ ذَلِكَ شَارِحُهُ التَّنَائِي ، وَنَقَلَ عَنْهُ « عَج » وَ « عِبَق » وَلَفْظُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ « عَج » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا وَالْبَاقِي لَهُ كَأَن بَقِيَ لِغَيْرِهِ) (٢) إِنْخَ وَلِهَذَا الْمَسْأَلَةُ صُورٌ خَمْسٌ .

الْأُولَى : أُعْتِقَ جُزْءٌ ، وَالْبَاقِي لَهُ .

وَالثَّانِيَّةُ : وَالْبَاقِي لِغَيْرِهِ .

(١) جامع الأمهات (ص / ٥٢٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٩١) .

وَالثَّالِثَةُ : جُزْءٌ مِنْ مِلْكِهِ ، وَالْبَاقِي لَهُ وَلِغَيْرِهِ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنْ يَعْتِقَ نَصِيبَهُ وَنَصِيبَ غَيْرِهِ .

وَالْخَامِسَةُ : أَنْ يَعْتِقَ حِصَّةَ شَرِيكِهِ أَوْ بَعْضَهَا .

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الْحُكْمَ فِي الْأَوَّلَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ كَذَلِكَ وَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ فِي الْخَامِسَةِ أَيَّ لَا يُلْزَمُهُ فِيهَا عِتْقُ نَصِيبِهِ وَلَا نَصِيبِ شَرِيكِهِ انْتَهَى .

وَالصُّورَةُ الرَّابِعَةُ هِيَ مَحَلُّ حَطِّ رَحَالِ مَسْأَلَتِنَا ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ حُكْمَهَا كَحُكْمِ مَا قَبْلَهَا ، وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَأَنَّ بَقِيَ [ق/ ٧٣٣] لَغَيْرِهِ) (١) إِيخَ ، فَلَا يَنْفَدُ جَمِيعُ عِتْقِهِ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالشُّرُوطِ السَّتَةِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ - أَيِ : بِالْفِعْلِ يَوْمَهُ) (٢) أَيِ يَوْمِ الْحُكْمِ بِالْعِتْقِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ وَعِتْقَ بِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ .

« مَخ » : (٣) فَلَوْ حُكِمَ بِالتَّقْوِيمِ وَلَمْ يَدْفَعْهَا ثُمَّ مَاتَ الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُبْعَضًا وَلَا يُلْزَمُ الشَّرِيكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ انْتَهَى .

« عَج » : الْعِتْقُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّفْعِ بِالْفِعْلِ ، فَحُصُولُ الْحُكْمِ بِالدَّفْعِ لَا يَقُومُ مَقَامَ الدَّفْعِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَنَحْوُهُ لِابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٤) : فَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَقُومْ ، وَنَحْوُهُ لِابْنِ شَاسٍ تَبَعًا لِعَبْدِ الْوَهَّابِ فِي « الْمَعُونَةِ » ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أُصْنِغُ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ « النَّوَادِرِ » بَعْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ : وَخَالَفَ أُصْنِغُ وَقَالَ : لَا يُحَدُّ بِكُلِّ حَالٍ وَلَا آخِرٍ أَنْ يَعْتِقَ بَعْدَ عِتْقِ الْأَوَّلِ جَمِيعَهُ وَلَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يُلْزَمَ ذَلِكَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٩١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٩١) .

(٣) حاشية الخرشي (٨ / ١٢٣) .

(٤) جامع الأمهات (ص / ٥٢٨) .

تَرَكَتُهُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَشْهَبُ وَمُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ ، وَقَالَ سَحْنُونُ وَقَالَ : جَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ يُخَالِفُونَهُ انْتَهَى . وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ يُونُسَ بِقَوْلِهِ : قَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَصَرَّحَ بِتَشْهِيرِهِ أَبُو الْحَسَنِ صَاحِبُ « التَّقْيِيدِ » فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِ انْتَهَى .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ - بِالْكَسْرِ - أَوْ الْمُعْتَقُ - بِالْفَتْحِ - قَبْلَ دَفْعِ الْمُعْتَقِ لِنَصِيْبِهِ فَقَطْ أَوْ لِنَصِيْبِهِ وَنَصِيْبِ شَرِيْكِهِ الْقِيَمَةَ بِالْفِعْلِ فَلَا تَقْوِيمَ ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ حَيْثُ دُ مَبْعُوضًا وَحُكْمُ الْمَبْعُوضِ حُكْمُ الْقَنْ الَّذِي لَا عِتْقَ فِيهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ كَالْقَنْ .

وَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » : إِنْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيْكَيْنِ وَهُوَ مُعْسَرٌ أَوْ كَانَ مُوسِرًا فَلَمْ يَقُومْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ عَنْ مَالٍ ، فَالْمَالُ لِلْمُتَمَسِّكِ بِالرَّقِّ دُونَ الْمُعْتَقِ وَدُونَ وَرَثَةِ الْعَبْدِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْأَرْقَاءِ حَتَّى يَعْتَقَ جَمِيعُهُ انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ وَلَاءَ أَوْلَادِهِ مِنَ الْمُعْتَقَةِ الْمَذْكُورَةِ يَكُونُ لِمَنْ لَهُ وَلَاءٌ وَالِدَتِهِمْ ؛ إِذْ لَا نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرٍّ ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَيْثُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَجَرَّ أَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ انْتَهَى .

وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُ الْعِتْقِ عَجَلَ الْعِتْقُ بِالسَّرَايَةِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حُكْمِ حَاكِمٍ وَلَا لِدَفْعِ قِيَمَةِ بِالْفِعْلِ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ فَلَا تَسْقُطُ الْقِيَمَةُ عَنِ الْمُعْتَقِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ - بِالْكَسْرِ - قَبْلَ دَفْعِهَا ، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَتِهِ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ جَمِيعَ الرُّوَاةِ خَالَفُوهُ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَيْهِ أَصْلِهِمْ ، وَاعْتَرَضَهُ عَبْدُ الْحَقِّ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ فَلَا نَطِيلُ بِإِعَادَةِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ .

وَصَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ بِأَنَّ الْمَشْهُورَ خِلَافُ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَلَا سِيَّمَا أَضْعَفُهُ هُوَ بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أُعْدِمَ ، فَإِنْ عَلِمَ

الْآخِرُ بَعَثَهُ فَرَّكَهُ ، وَلَوْ شَاءَ لَقَامَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ بِذَلِكَ ، فَالْعِتْقُ مَاضٍ وَيَلْزَمُهُ نَصْفُ الْقِيَمَةِ دَيْنًا ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعِتْقِ حَتَّى أَعْسَرَ الْمُعْتَقُ فَهُوَ عَلَيَّ حَقُّهُ مِنَ الْأَمَةِ انْتَهَى فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ عِلْمِ الشَّرِيكِ وَعَدَمِ عِلْمِهِ وَحُضُورِهِ وَغَيْبِهِ . فَهَذَا لَمْ يَجْرُ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ بِالسَّرَايَةِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى أَصْلِ مَا تَقَدَّمَ أَلَّا يَفْرَقَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّرِيكِ عَالِمًا أَمْ لَا ، حَاضِرًا أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِالسَّرَايَةِ . قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَلَكِنَّهُ رَجَعَ فِي غَيْبَةِ الشَّرِيكِ إِلَى أَصْلِهِمْ .

قُلْتُ : وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهَا وَلَا الْفَتْوَى لِمُخَالَفَةِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ لَهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَمَنْ حَكَمَ بِهَا وَجَبَ نَقْضُ حُكْمِهِ لِمُخَالَفَتِهَا الْمَشْهُورِ .
فَفِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ » : لَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نَقِضَ حُكْمُهُ .

وَنَصَّ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَنِنَا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَج » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنِ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ .

فَأَجَابَ : لَا يَنْفِذُ حُكْمَهُ بِهِ وَلَوْ عِلْمُهُ ، وَقَصْدُهُ فَإِنْ حَكَمَ بِهِ فَحُكْمُهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَلَّى عَلَى الْحُكْمِ بِمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : فَأَنْتَ تَرَى مَا قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الْمَسْطُورِينَ فِي زَمَنِهِ ، فَكَيْفَ بَزَمْنَنَا هَذَا الَّذِي عَمَّ الْجَهْلُ فِيهِ عَلَيَّ جَمِيعِ الْأَقْطَارِ وَيُوسَمُ فِيهِ بِالْفَقْهِ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمِ . انْتَهَى .

وَالرَّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ : إِذَا أَعْتَقَ الشَّرِيكَ جَمِيعَ الْعَبْدِ وَحَصَلَتْ الشُّرُوطُ عُتِقَ بِالسَّرَايَةِ قَبْلَ التَّقْوِيمِ ، وَدَفَعَ الْقِيَمَةَ بِالْفِعْلِ ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ بَعْضِ شُرَاحِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ بَعِيدٌ وَهُوَ أَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا أَعْتَقَ جَمِيعَ الْعَبْدِ عُتِقَ بِالسَّرَايَةِ قَبْلَ التَّقْوِيمِ ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ خَاصَّةً فَلَا يَعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفَعَ الْقِيَمَةَ لِلشَّرِيكَ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى هِيَ الْمَشْهُورَةُ ؛ لِاتِّفَاقِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا سِوَى ابْنِ الْقَاسِمِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٣) [٢] سَوَّالٌ : عَنْ خَصْمَيْنِ تَرَاضِيَا مُحْكَمًا وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الرُّجُوعَ فِي أَثْنَاءِ الْحُكْمِ ، وَأَرَادَ الْمُحْكَمُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي ذَلِكَ رِضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِيهَا لِلْمُحْكَمِ وَلَمْ يَحْصُلْ لِلْخَصْمَيْنِ حُكْمٌ ذَلِكَ إِلَّا فِي أَثْنَاءِ الْحُكْمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا وَلِلْمُحْكَمِ التَّمَادِي عَلَى الْحُكْمِ ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَسْخُ ذَلِكَ وَالرُّجُوعُ عَنْهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَمَامِ الْحُكْمِ ، وَيَقِيْدُهُ رُجُوعُهُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ سَحْنُونٍ ، الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يُشْتَرِطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ [لِلْحُكْمِ] (١)) (٢) إِنْخَ ، وَطَوَى مُقَابِلَهُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَهُوَ أَصَوْبٌ كَمَا فِي « نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ » انْتَهَى .

وَأَمَّا آخَرُ سُؤَالِكُمُ فَجَوَابُهُ : أَنِّي لَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكُمْ فِيهِ لِعَدَمِ وَقُوفِي عَلَى نَصٍّ فِيهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٤) [٣] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ بَرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَرْحُونَ نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ فِي الدَّارَيْنِ آمِينَ فِي « تَبَصَّرَتِهِ » .

(١) فِي الْأَصْلِ : لِلْحَاكِمِ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلِ (ص / ٢٦٠) .

مَسْأَلَةٌ : إِذَا قَامَتِ الْمَرْأَةُ تَدَّعِي بِشَرْطٍ فِي كِتَابِ صَدَاقِهَا فَلَا بُدَّ أَنْ تُثَبِّتَ كِتَابَ الصَّدَاقِ حَتَّى يَثْبُتَ الشَّرْطُ .

مَسْأَلَةٌ : فِي الْمَرْأَةِ تُرِيدُ الْفِرَاقَ بِشَرْطِ الْغَيْبِ عَنْهَا ، وَإِذَا اشْتَرَطَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتَهُ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا فَقَامَتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ تُرِيدُ الْأَخْذَ بِشَرْطِهَا فَإِنَّ الْقَاضِيَّ يُكَلِّفُهَا إِثْبَاتَ الزَّوْجِيَّةِ ، وَالشَّرْطُ الَّذِي ادَّعَتْ وَغَيْبَتَهُ ثُمَّ يُحْلِفُهَا فِي الْجَمَاعِ : لَقَدْ غَابَ عَنْهَا أَزِيدٌ مِنْ كَذَا ، وَمَا أَذْنَتْ لَهُ فِيمَا زَادَ عَلَيَّ ذَلِكَ ، وَلَا رَجَعَ إِلَيْهَا سِرًّا وَلَا جَهْرًا ، وَمَا أَسْقَطَتْ شَرْطَهَا عَنْهُ ، وَمَا كَانَ سَكُوتُهَا تَرْكًا مِنْهَا ، وَمَا عَلِمَتْ بِانْقِطَاعِ عِصْمَتِهَا مِنْهُ .

فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ كُلُّهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَبَاحَ لَهَا الْأَخْذَ بِشَرْطِهَا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ تَبَصُّرَتِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٥) [٤] سَوْأَلٌ : عَنْ قَاضٍ رُفِعَ إِلَيْهِ أَمْرُ بَيْعِ دَارٍ اسْتَشْنَى بَائِعُهَا سُكْنَاهَا أَرْبَعَ سِنِينَ فَفُسِّخَ الْبَيْعُ لِذَلِكَ عَمَلًا بِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » وَالشَّيْخِ حَلِيلٍ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاءُ سُكْنَاهَا أَزِيدَ مِنْ عَامٍ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَعَقُّبُهَا أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ نَقْضُهُ وَالرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَيَّ غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي فِي الْمَسْأَلَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : [ق / ٧٣٤] أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا سِتَّةُ أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا جَوَازُ بَيْعِ الدَّارِ ، وَاسْتِثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لَا تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا بِسَنَةٍ أَوْ نِصْفِ أَوْ سِنِينَ ، رَابِعُهَا ثَلَاثًا ، وَخَامِسُهَا خَمْسًا ، وَسَادِسُهَا : عَشْرًا .

ابْنُ رُشْدٍ : يَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ فِي ذَلِكَ لِحَالِ الْبِنَاءِ فِي أَمْنِهِ وَضَعْفِهِ أَنْتَهَى . وَنَحْوُهُ فِي « ق » ^(١) وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فِي « الْمُدُونَةِ » وَغَيْرِهَا : يَجُوزُ بَيْعُ الدَّارِ وَاسْتِثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لَا تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا لِسَنَةٍ أَوْ لَا سِتَّةً

أَقُولُ : وَالْأَوَّلُ هُوَ مَذْهَبُ « الْمُدُونَةِ » مَعَ سَمَاعٍ يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ انْتَهَى .
فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَشْهُورَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ « الْمُدُونَةِ »
أَشَارَتْ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهَا : وَيَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ دَارَهُ أَوْ دَابَّتَهُ أَنْ يَسْتَنْتِي سَكْنَى الدَّارِ
سَنَةً وَرُكُوبَ الدَّابَّةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ - لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ مِنَ الْأَجَلِ انْتَهَى
وَكَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَبِيعَ دَارٌ لِقُبْضِ بَعْدَ عَامٍ ، فَقِي ابْنُ عَرَفَةَ
: لَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قِضَاءِ الْوَقْتِ إِلَّا مَا لَا يُخَالِفُ الْمَشْهُورَ ، وَمَذْهَبُ
الْمُدُونَةِ « انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَقَّبَ هَذَا الْحُكْمَ وَلَا النَّظَرَ فِيهِ إِلَّا
عَلَى وَجْهِ التَّحْرِيرِ لَهُ إِنْ احتِيجَ لِلنَّظَرِ فِيهِ لِعَارِضِ خُصُومَةٍ وَنَحْوِهَا لَا عَلَى وَجْهِ
الْكَشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) (١) .

وَقَالَ أَيْضًا : (وَرَفَعَ الْخِلَافَ) (٢) وَلَا يَجُوزُ لِصَاحِبِهِ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَى قَوْلٍ
آخَرَ مِنْ أَقْوَالِ الْمَسْأَلَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْلَدَ إِذَا حَكَمَ بِقَوْلٍ تَقْلِيدًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ
عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدِ آخَرَ إِلَّا بِنُصُوصِ الْأَثْمَةِ عَلَى شِدُودِ مَا حَكَمَ بِهِ أَوَّلًا كَمَا فِي
« نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » وَاسْتَشْهَدَ عَلَيَّ ذَلِكَ بِمَا فِي « ق » (٣) وَلَفْظُهُ :
ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا ، وَقَضَى بِقَوْلٍ تَقْلِيدًا فَلَا يَسَعُ الْخِلَافَ أَنَّهُ لَا
يَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدِ آخَرَ .

وَمَا نُقِلَ أَيْضًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » وَلَفْظُهُ : وَلَا يَفْسَخُ الْقَاضِي حُكْمَهُ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ خَطَأً ، قَالَ : وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ نَقْضُ هَذَا الرَّأْيِ الثَّانِي لَكَانَ لَهُ فُسْخُ الثَّانِي
وَالثَّالِثِ ، وَهَكَذَا لَا إِلَيَّ حُدٌّ وَلَا يَتَّقُ أَحَدٌ بِمَا قَضَى لَهُ بِهِ وَذَلِكَ ضَرَرٌ شَدِيدٌ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٣) التاج والإكليل (٦ / ١٣٨) .

قَالَ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ ، وَهُوَ فَعْلُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِذْ تَخْتَلَفُ أَرَاؤُهُمْ فِي النَّوَازِلِ ، وَلَا يَنْقُضُونَ مَا وَقَعَ بِهِ الْحُكْمُ مِنْهَا حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ : أَحْفَظُ لِعُمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِائَةَ قَضِيَّةٍ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ بَعْضُهَا يُنَاقِضُ بَعْضًا ، وَهُمْ الْقُدُورَةُ فِي الدِّينِ نَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ وَأَمَاتَنَا عَلَى حُبِّهِمْ ، وَرَزَقَنَا الْاِفْتِئَاءُ بِأَثَارِهِمْ آمِينَ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٦) [٥] سَوَالٌ : عَنْ صَغِيرَيْنِ يَتِيمَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأُمِّ ، وَقَامَ زَوْجُ الْأُمِّهَا يَطْلُبُ مِيرَاثَهُمَا مِنْهُ لَكُونَهُ هُوَ الْقَائِمُ بِأُمُورِهِمَا وَالْحَاضِنُ لَهُمَا وَتُشَارِكُهُ أُمُّهُمَا فِي ذَلِكَ ، وَتَخَاصِمُ وَتَرَاغِبُ مَعَ وَلِيِّ الْهَالِكِ عِنْدَ فِقْهِهِ فَكَلَّفَهُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى إِبْطَاتِ مَالِ الْهَالِكِ وَقَدْرَهُ فَعَجَزَ عَنْهَا ، وَأَقْرَبَ وَلِيِّ الْهَالِكِ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا نَصِيبٌ مِنْ عَبْدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَصْبَتِهِ وَأَتَى بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ فَقِيمَ الْحَاكِمُ الْمَذْكُورَ الْعَبِيدَ بَيْنَ الْمَيِّتِ وَبَيْنَ عَصْبَتِهِ فَخَرَجَ لَهُ فِي سَهْمِهِ مِنْهُمْ أُمَةٌ ثُمَّ ادَّعَى وَلِيُّهُ أَيْضًا عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَى الْعَبِيدِ فَكَلَّفَهُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ فَأَتَى بِهَا فَحُكِمَ لَهُ بِثُلْثِي أُمَةٍ فِي نَفَقَتِهِ وَحُكِمَ لِأَخَوِي الْمَيِّتِ بِثُلْثِهَا الْآخِرَ فَبَاعَهَا الزَّوْجُ بِبَقَرَاتٍ لَكُونَهُ هُوَ السِّدَادُ وَالنَّظَرُ عِنْدَهُ فَبَعْدَ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً ، وَمَوْتَ الْيَتِيمَيْنِ بَعْدَ رُشْدٍ وَتَزَوُّجٍ إِحْدَاهُمَا وَهُمَا لَمْ يَتَكَلَّمَا بِشَيْءٍ مَا فَلَا عِذْرَهُمَا فِي حَيَاتِهِمَا ادَّعَى أَبْنَاءُ عَمَّهِمَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا بَسْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ إِبْطَالِ الْحُكْمِ وَنَقَضَهُ هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَهَلْ تَقْبَلُ شَهَادَةُ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا مُطَالَبَةَ لَهُمْ بِشَيْءٍ مَا عَلَى وَلِيِّ الْمَيِّتِ وَلَا أَحَدَ مِنْ قُرْبَائِهِ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا : صِحَّةُ الْحُكْمِ وَمُوَافَقَتُهُ لِلنُّصُوصِ وَمَوْقَعُهُ فِي مَوْقِعِهِ شَرْعًا ، إِذْ قِسْمَةُ الْقَاضِي عَلَى الصَّغَارِ جَائِزَةٌ مَاضِيَةً لَا كَلَامَ لَهُمْ فِيهَا إِنْ رَشَدُوا ، فَقِي ابْنُ عَاصِمٍ (١) :

وَيَقْسِمُ الْقَاضِي عَلَى الْمَحْجُورِ مَعَ وَصِيَّةٍ عِنْدَ انْتِفَاءٍ مِنْ مَنَعَ
كَذَلِكَ الْقَسَمُ عَلَى الصَّغَارِ وَعَائِبٌ مُنْقَطِعُ الْأَخْبَارِ
وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ صَدْرُ الْبَيْتِ الْأَخِيرِ كَمَا أَنَّهُ جَائِزٌ وَمَاضٍ عَلَى الْيَتِيمَيْنِ بَيْعُ
الزَّوْجِ لِنُتْلِكَ الْحِصَّةِ الَّتِي نَابَتْهُمَا مِنَ الْأَمَةِ لِقَلَّةِ ثَمَنِهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ
فِي « مُخْتَصَرِهِ » بِقَوْلِهِ : (إِلَّا حَاضِنٌ وَعَمَلٌ بِإِمْضَاءِ الْيَسِيرِ ، وَفِي حَدِّهِ
تَرَدُّدٌ)^(١).

قَوْلُهُ : وَعَمَلٌ بِإِمْضَاءِ الْيَسِيرِ إلخ . أَيِ وَعَمَلٌ بِجَوَازِ الْيَسِيرِ كَمَا فِي
شُرُوحِهِ^(٢).

وَقَالَ فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْيَسِيرِ .

قَالَ ابْنُ زُرْب : ثَلَاثُونَ دِينَارًا .

وَقَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : عِشْرُونَ دِينَارًا وَنَحْوُهَا .

قَالَ ابْنُ الْهِنْدِيِّ : عَشْرَةٌ وَنَحْوُهَا انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْيَتِيمَيْنِ لَا دَعْوَى لَهُمَا وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ قُرْبَائِهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا
لَا عَلَى الْبَائِعِ وَلَا عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْ عِنْدِهِ لِفَعْلِهِمَا مَا يَجُوزُ شَرْعًا إِذْ فَائِدَةُ
الْجَوَازِ عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْعَزْمُ الْوَجْهَ الثَّانِي : إِتِمَامُ مُدَّةِ الْحَيَاةِ وَالْيَتِيمَانِ لَمْ يَتَكَلَّمَا
فِي حَيَاتِهِمَا ، وَلَمْ يَتَكَلَّمَا أَيْضًا قُرْبَاؤُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا حَتَّى تَمَّتْ فَلَا عُدْرَ
فَدَعَوَاهُمَا الْآنَ بَاطِلَةٌ لِتَكْذِيبِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ لَهَا ، فَلَا يَجُوزُ لِحَاكِمِ سَمَاعِهَا
مِنْهُمْ وَمُدَّتُهَا هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ الدَّارُ مَنْ
غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ ، فَقِي الدَّابَّةِ ، وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ [السُّتَّانِ]^(٣) وَيَزَادُ فِي عَبْدٍ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٩٨) و « حاشية الدسوقي » (٣ / ٣٠١) .

(٣) فى الأصل : ستان .

وَعَرَضِ (١) انْتَهَى .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْمُدْعِيَّ غَيْرُ حَاضِرٍ لِكُونَ مَحَلَّتِهِ غَيْرَ مَحَلَّةِ الْمُدْعِي عَلَيْهِ .
فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ مِثْلُ الْحَاضِرِ لِقُرْبِ مَسَافَةِ مَا بَيْنَ مَحَلَّتِهِ وَمَحَلَّةِ
الْمُدْعِي عَلَيْهِ فِي زَمَنِ الْخَرِيفِ وَالشَّتَاءِ ، فَفِي « شَخ » عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ عَنْ بَعْضِ
أَشْيَاخِهِ : أَنَّ مِثْلَ الْحَاضِرِ لِلْغَائِبِ عَلَيَّ يَوْمَيْنِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ انْتَهَى .

وَأَمَّا شَهَادَةُ الزَّوْجِ عَلَيَّ الْقَضِيَّةِ ، فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ مَاضِيَةٌ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الشَّهَادَةِ
عَلَيَّ فِعْلٍ النَّفْسِ بَلْ هِيَ شَهَادَةٌ عَلَى حُكْمِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ ، فَإِنْ وَجَدَ الْمُدْعِي
عَلَيْهِ شَاهِدًا آخَرَ ثَبَتَ الْحُكْمُ وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ وَإِلَّا حَلَفَ مَعَهُ وَثَبَتَ الْحُكْمُ أَيْضًا
كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثٍ مَا يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ بِقَوْلِهِ : (أَوْ
بِأَنَّهُ حُكْمٌ لَهُ بِهِ) (٢) انْتَهَى .

وَلَمْ يَدْفَعْ بِهَا أَيْضًا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ
الْمُتَقَدِّمِ : (لَا حَاضِرٍ وَاعْمَلْ بِإِمضاءِ الْيَسِيرِ) (٣) إلخ .

وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ بَيْعَهُ لِنَتِكَ الْحِصَّةِ جَائِزٌ مَاضٍ لِقِلَّةِ ثَمَنِهَا ، وَفَائِدَةُ الْجَوَازِ
عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْعَزْمُ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ وَقَعَتْ مِنِّي وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا بَعْضُ الطَّلَبَةِ .

وَقَعَ لَدَيَّ وَإِلَيَّ تَرَاغُفٌ فِي شَأْنِ قَتِيلٍ مَاتَ مِنْ مَأْمُومَةٍ وَقَعَتْ فِيهِ مِنْ مُضَارَبَةٍ
وَقَعَتْ بَيْنَ وَرْدٍ مِنَ الْأَغْلَالِ وَمَحَلَّتْهَا ، هَلْ [] (٤) الْمُهَاجِرِينَ عِنْدَ
الْمَاءِ بَعْدَ شَهْرَيْنِ أَوْ أَزِيدَ مِنَ الْمُضَارَبَةِ ، وَالْقَتِيلُ مِنْ صَفِّ الْأَغْلَالِ فَادَّعَى

(١) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٥) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٤) قد كلمة لم أتبينها بالأصل .

الْمُهَاجِرُونَ أَنَّ الْأَغْلَالَ هُمْ الَّذِينَ ضَرَبُوا صَاحِبَهُمْ ، وَعَيْنُوا مَنْ ضَرَبَهُ مِنْهُمْ ،
وَلَمْ تَحْضُرْ بَيْنَهُ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ لِلْمُضَارَبَةِ لَكِنَّهُمَا قَارَتَانِ بِالْمُضَارَبَةِ ، فَهَذَا
حَاصِلُ دَعْوَى الطَّائِفَتَيْنِ فَحَكَمَتْ بَيْنَهُمَا بِرَأَاةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دَيْتِهِ لِكُونِهِ مِنْ
طَائِفَتِهِمْ ، فَلَا دَعْوَى وَلَا مُطَالَبَةَ لِأَوْلِيَائِهِ وَلَا الْمُهَاجِرِينَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهَا عَمَلًا
بِقَوْلِ إِمَامِنَا مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي « الْمَوْطَأِ » وَنَصَّهُ فِي جَمَاعَةِ اقْتَتَلُوا ،
فَانْكَشَفُوا وَبَيْنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيحٌ لَا يُدْرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي
ذَلِكَ أَنَّ فِيهِ الْعَقْلَ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ نَازَعُوهُ أَنْتَهَى مَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْ كَلَامِهِ ،
وَنَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، وَصَدَّرَ بِهِ .

وَنَحْوُهُ لِابْنِ شَاسٍ فِي « جَوَاهِرِهِ » ^(١) وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا
انْفَصَلَتْ قَبِيلَتَانِ عَنْ قَتِيلٍ لَا يَدْرُونَ مَنْ قَتَلَهُ فَالْعَقْلُ عَلَى الَّذِينَ نَازَعُوهُ وَنَازَعُوا
أَصْحَابَهُ فَتَضَمَّنُ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ أُحْيَبَ ، مِنَ الْفِرْقَةِ الْأُخْرَى أَنْتَهَى . وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا
ابْنُ الْحَاجِبِ فِي [ق / ٧٣٥] « مُخْتَصَرِهِ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ ^(٢) : وَإِذَا اقْتَتَلَتْ
بِشْأَنٍ فِتْنَتَانِ ثُمَّ افْتَرَقَتَا عَنْ قَتِيلٍ ، فَفِيهَا رَوَايَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : لَا قَوْدَ فِيهِ ، وَدَيْتُهُ عَلَى الْفِتْنَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ
الْأُخْرَى أَنْتَهَى .

وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا أَبُو عُمَرَ وَ عُثْمَانُ بْنُ الْحَاجِبِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، « جَامِعُ
الْأُمَمَاتِ » ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا انْفَصَلَتْ قَبِيلَتَانِ عَنْ قَتِيلٍ لَا يُدْرَى الْقَاتِلُ
فَرَوَى الْعَقْلَ عَلَى كُلِّ فِرْقَةٍ لِلْمُضَابِ فِي الْأُخْرَى إلخ .

وَاسْتَظْهَرَهُ الشَّيْخُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ ، وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي
تَوْضِيحِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَعَلَّاهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْقَاتِلَ لَهُ مِنْ غَيْرِ طَائِفَتِهِ وَذَهَبَ إِلَيْهِ
أَيْضًا جَمَاعَةٌ خَارِجَ الْمَذْهَبِ وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » أَشَارَ

(١) انظر : « الذخيرة » (١٢ / ٢٩٩) .

(٢) جامع الامهات (ص / ٥٠٩) .

إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ انفصلت بغاة عَنْ قَتْلَى ، وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ فَهَلْ لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ مُطْلَقًا) (١) ؟

قَالَ الْحَافِظُ الْأَعْمَشُ الْعَلَوِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنْ انفصلت بغاة عَنْ قَتْلَى إلخْ هَلَعَ الْمُقْتُولُ مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ أَمْ لَا ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ عَامٌّ إِذَا كَانَ الْمُقْتُولُ مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ ، وَفَرَعْنَا عَلَى عَدَمِ تَأْوِيلِ الْقِصَاصِ بِالِدِّيَّةِ عَلَى الطَّائِفَةِ الْمُنَازَعَةِ لَطَائِفَةِ الْمُقْتُولِ ، وَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى تَأْوِيلِ الْقِصَاصِ فَمَنْ عَيْنُوهُ يُقْتَلُ بَعْدَ الْقَسَامَةِ .

وَلَيْسَ مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ انفصلت بغاة عَنْ قَتْلَى ، وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ فَهَلْ لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ) (٢) أَنَّهُ يَهْدَرُ دَمُهُ كَمَا فَهِمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ .

وَوَقَعَ فِي « الطَّرَرِ » وَشَرَحَ بِهِ « مَخ » (٣) كَلَامَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، بَلْ هُوَ خَطَأٌ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨١) .

(٢) انظر السابق .

(٣) انظر : « حاشية الخرشى » (٥٥ / ٨) .

قال الخرشى : (ص) وإن انفصلت بغاة عن قتلَى ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود مطلقاً أو إن تجرد عن تدمية وشاهد أو عن شاهد فقط تأويلات .

(ش) المراد بالبغي قتال المسلمين بعضهم لبعض لأجل عداوة أو غارة فيخرج قتال الكفار والمحاربين ونحوهما فإن انفصلت البغاة عن القتلَى ولم يعلم القاتل فهل يكون المقتول هدراً ولا قسامة ولا قود سواد ادعى المقتول أن دمه عند أحد أم لا وسواء شهد بذلك شاهد من غير البغاة أم لا وهو لما لك في المدونة أو محل عدم القسامة والقود ما إذا لم تكن تدمية لا شاهد وعليه ولو كان هناك تدمية أى بأن قال المقتول دمي عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فالقسامة والقود ثابتان وبه فسر ابن القاسم قول مالك في العتبية والمجموعة أو محل عدم القسامة والقود ولو كان هناك تدمية إذا لم يشهد شاهد وعلى هذا لو شهد بالقتل شاهد لو جبت القسامة والقود وعلى هذا تأول بعض الأشياخ المدونة فهي ثلاث تأويلات على =

وَاضِحٌ وَبَاطِلٌ لَيْسَ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا قَوْلَانِ الْقَصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ مِنْ غَيْرِ قِصَاصٍ ،
وَأَمَّا بَطْلَانُ دَمِهِ وَهُمْ بُغَاةٌ فَلَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الْبُغْيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الضَّمَانِ ، إِذْ هُوَ
ظُلْمٌ وَفِسْقٌ ، فَلَا يَكُونُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ هَدْرًا فِي الشَّرِيعَةِ انْتَهَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ ، وَالْفَقِيهُ الشَّرِيفُ حَمِي اللَّهِ ، وَشَيْخُنَا
الْفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْبَشِيرُ بْنُ الْحَاجِّ الْهَادِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ الْجَمِيعِ
وَنَفَعَنَا بِعُلُومِهِمْ أَمِينَ وَنَحْوَهُ اللَّبْنَانِيُّ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فَقَوْلُ « الْمَص » وَلَا قِسَامَةٌ
وَلَا قَوْدَ مَعْنَاهُ وَتَكُونُ الدِّيَّةُ عَلَى الْفِتْنَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ ، كَمَا حَمَلَتْ « الْمُدُونَةَ »
عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَدْرٌ .

قُلْتُ : وَهَذِهِ رَوَايَةٌ سَحْنُونٌ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي رَسْمِ الْجَوَابِ مِنْ سَمَاعِ
عَيْسَى كَمَا فِي التَّقْيِيدِ عَلَى « الْمُدُونَةِ » وَنَحْوِهِ فِي « الْمَعْيَارِ » أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ :
وَسُئِلَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الزَّنْدَوِيُّ عَنْ قَبِيلَتَيْنِ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا فِتْنَةٌ
وَأَنْفَصَلَتَا عَنْ قَتِيلٍ مِنْ أَحَدِ الصَّفَيْنِ . . . إلخ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا مَنْ حَضَرَ النَّائِرَةَ مِنَ الْفَتَنَيْنِ
لَا مَنْ غَابَ ، فَإِنْ كَانَ مُتَمِّمًا لِهَُمَا ، فَإِنْ ثَبَتَ النَّائِرَةُ بَيْنَهُمْ ، أَوْ إِفْرَارُهُمْ
لِكُلِّهِمْ تَنَافَرُوا جَرَّاحَهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَقَتْلَاهُمْ فَإِنْ كَانَتْ بَاغِيَتَيْنِ قَدِمَ كُلُّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا قَبْلَ مُنَازَعَتِهَا فَتَضَمَّنَ جَرَّاحُ صَاحِبَتِهَا وَقَتْلَاهَا ، وَإِنْ تَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم
بِرَجُلٍ يَدْعِي أَنَّهُ جَرَّاحُهُ ، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ حَلْفُ كُلِّ وَاحِدٍ

= المدونة والمذهب الأول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل أنه لو علم ببيئمة لاقتصر منه قاله
مالك (ص) وإن تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة (ش) يعنى أن البغاة المتقدم ذكرهم لو كان
قتالهم بتأويل منهم فإن من قتل من الطائفتين يكون هدرا كدماء زاحفة على دافعة فإن دماء
الزاحفة هدر بخلاف دماء الدافعة فليس بهدر بل فيه القصاص والمراد بالتأويل هنا الشبهة أى
أن يكون لكل شبهة يعذر بها بأن ظنت كل طائفة أنها يجوز قتال الأخرى لكونها أخذت مالها
وأولادها أو نحو لا التأويل باصطلاح المتكلمين وهو النظر فى الدليل السمعى خلافا لتت .
حاشية الخرشى « (٨ / ٥٥) .

مِنْهُمْ أَنْ جَرَحَهُ إِنَّمَا كَانَ مِنَ الْفِتَّةِ الْمُنَازَعَةِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ مَنْ جَرَحَهُ مُعَيَّنًا ، فَإِذَا حَلَفُوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ضَمِنَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ جَرَاحَاتِ صَاحِبَتِهَا ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَمَّا الْقَتْلَى فَدِيَةُ كُلِّ قَتِيلٍ عَلَيَّ مَقَاتَلَتِهَا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَنَحْوُهُ فِي «أَجْوِبَةِ الْغُرْنَاطِيِّ» وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْفَتَيْنِ تَأْتِيَانِ لِلْقَاضِي كُلِّ مِنْهُمَا مَدْعِيَةٌ عَلَى صَاحِبَتِهَا الْجَرَاحَاتِ بِهَا ، وَمُنْكَرَةٌ لِمَا فِي صَاحِبَتِهَا مِنَ الْجَرَاحَاتِ وَهُمَا مُقَرَّتَانِ بِأَصْلِ النَّائِرَةِ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَرَى أَيَّ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ضَامِنَةٌ لِجِرَاحِ صَاحِبَتِهَا أَنْتَهَى .

وَالِىَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَإِنَّمَا جَلَبَتْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَإِنْ كَانَ يَكْفِي عَنْ جَمِيعِهَا نَصُّ «الْمُوطَأِ» وَحْدَهُ ، وَلَا سِيَّمَا الْعَرَضُ التَّقْلِيلُ لَامُضَاءِ الطُّوْلِ الْمُفْضِي إِلَى الْكَسَلِ وَالتَّعْطِيلِ حَسْبَمَا لَمَادَهُ مَنْ قَالَ مِنَ الطَّلَبَةِ بِضَعْفٍ مَا حَكَمَتْ بِهِ فِيهِ أُصُولُ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلْوَرَى مُوَافَقَةٌ مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةٌ

أَوْ جُلُّهُمْ أَوْ مَنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلْفٌ فَذَلِكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرْفٌ

وَلَا سِيَّمَا ذَكَرَ «عَج» وَتَلَامِيذُهُ أَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْمَذْهَبُ مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْأَنْقَالَ عَلَى إِنْ اتَّصَفَ ، وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ بِأَنِّي لَمْ أَحْكَمْ فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ إِلَّا بِالْمَشْهُورِ وَالنَّصِّ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ .

ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحَقُّ اتِّبَاعُ النُّصُوصِ وَلَا سِيَّمَا أَنِّي لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِالْقَوْلِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ ، لِأَنَّ الْقَتِيلَ فِي قَضِيَّتِنَا لَمْ يَدْمُ عَلَيَّ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ وَلَمْ يَقُمْ شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَيَّ مَنْ قَتَلَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مُحْتَصَرِهِ بِقَوْلِهِ ^(١) : وَرَجَعَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَيَّ قَوْلِ مَالِكٍ فِيهِمْ : لَا قَسَامَةٌ وَلَا قُودٌ

يَعْنِي : بِمُجَرَّدِهِ أَيْ الْقَتْلِ عَنِ التَّدْمِيَةِ .

وَالشَّاهِدُ وَنَحْوُهُ لِلأَبِي الْحَسَنِ فِي « تَقْيِيدِهِ » عَلَى « الْمُدُونَةِ » عِنْدَ قَوْلِهَا :
وَلَيْسَ فِيمَنْ قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ قَسَامَةٌ . أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : عِيَاضٌ : مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ
يَدْمُ عَلَى وَاحِدٍ وَلَا قَامَ شَاهِدٌ عَلَى قَتْلِهِ وَلَا أَيْ صَفٍ قَتَلَهُ وَفِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ
لَكِنْ فِيهِ الدِّيَةُ عَلَى الْفِتَّةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ دُمِيَ عَلَيَّ وَاحِدٌ أَوْ قَامَ شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِهِمَا عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فَفِيهِ
الْقَسَامَةُ وَالْقَوْدُ فَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ وَرَوَاهُ عَنْهُ عَيْسَى وَهُوَ
قَوْلُ مُطَرَفٍ وَابْنِ الْمَاجِشُونَ ، وَأُصْبِغُ فِي « الْوَاضِحَةِ » ، وَقَوْلُ أَشْهَبَ فِي
« الْمَجْمُوعَةِ » بَعْدَ أَنْ كَانَ بِقَوْلٍ : لَا قَسَامَةَ فِيمَنْ قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ الْبَاغِيَيْنِ
بِدَعْوَى الْمَقْتُولِ وَلَا بِشَاهِدٍ انْتَهَى . انْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ وَالْبَنَانِي .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْقَوْلَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَتِيلِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ
الْبَاغِيَيْنِ أَنَّهُ إِنْ تَجَرَّدَ عَنِ التَّدْمِيَةِ وَالشَّاهِدِ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ فِيهِ ، وَتَكُونُ دِيَّتُهُ
عَلَى الطَّائِفَةِ الْمُنَازَعَةِ لَهُ ، وَلَطَائِفَتِهِ وَإِنْ دُمِيَ عَلَيَّ وَاحِدٌ أَوْ قَامَ شَاهِدٌ عَلَيَّ مَنْ
قَتَلَهُ فَفِيهِ الْقَسَامَةُ وَالْقَوْدُ ، وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ
إِنْ تَجَرَّدَ عَنِ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ) (١) انْتَهَى .

وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ عَلَيَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَأَمُّلٍ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْقَتِيلَ فِي قَضِيَّتِنَا لَمْ يَدْمُ عَلَيَّ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَقَمْ
شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ ، فَقَدْ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ حَيْثُذَ بَيْنَ مَالِكٍ
وَابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى مَا حَكَمْنَا بِهِ فِي شَأْنِهِ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَّتِهِ لِكَوْنِهِ مِنْ
طَائِفَتِهِمْ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَتِيلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ الْبَاغِيَيْنِ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأُتَمَةِ هَلْ
فِيهِ قَسَامَةٌ أَمْ لَا ؟ عَلَيَّ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ ، وَتَرْجِعُ إِلَى قَوْلَيْنِ : الْقَصَاصُ بَعْدَ الْقَسَامَةِ

أَوْ الدِّيَّةَ مِنْ غَيْرِ قَسَامَةٍ ، أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ انْفَصَلَتْ بَغَاةٌ عَنْ قَتْلَى ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاتِلُ فَهَلْ لَا قَسَامَةٌ وَلَا قَوْدٌ مُطْلَقًا) (١) ؟ أَوْ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ أَوْ عَلَى الشَّاهِدِ فَقَطْ تَأْوِيلَاتٌ انْتَهَى .

الْأَوَّلُ : قَوْلُ مَالِكٍ فِي « الْمَوْطَأِ » .

وَالثَّانِي : هُوَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَقُولُ بِالْأَوَّلِ أَوَّلَ مَرَّةٍ .

وَالثَّالِثُ : ذَكَرَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ » .

وَالرَّابِعُ : الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَرَوَى الْقَسَامَةَ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا ابْنُ الْجَلَّابِ بِقَوْلِهِ : وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى : إِنْ وَجَدُوهُ بَيْنَهُمَا مَعًا لَوْ يُوْجِبُ الْقَسَامَةَ لَوَلَاتِهِ فَيَقْسِمُونَ عَلَيَّ مَنْ ادَّعَوْا قَتْلَهُ عَلَيْهِ وَيَقْتُلُونَ بِهِ انْتَهَى .

فَإِذَا تَمَهَّدَ مَا تَقَدَّمَ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَقْوَالَ الْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَيَّ قَوْلَيْنِ فَقَطْ الدِّيَّةُ مِنْ غَيْرِ قَسَامَةٍ وَالْقِصَاصُ بَعْدَ الْقَسَامَةِ .

وَأَمَّا تَهْدِيرُ دَمِهِ وَهُمْ بَغَاةٌ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ ابْنُ [ق / ٧٣٦] الْقَاسِمِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ آخَرًا ؛ لِأَنَّ الْبَغْيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الضَّمَانِ إِذْ هُوَ ظُلْمٌ وَفَسْقٌ فَلَا يَكُونُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ هَذَرًا فِي الشَّرِيعَةِ ، وَإِنَّمَا أَطْلَتُ الْكَلَامَ أَيْضًا فِي هَذَا حَسْمًا لِمَادَةٍ مَنْ قَالَ مِنَ الطَّلَبَةِ : إِنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ رَجَعَ إِلَى تَهْدِيرِ دَمِ الْقَتِيلِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ الْبَاغِيَيْنِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ زَلَّتِهِ ، فَهَذَا هُوَ سَنَدِي فِي الْحُكْمِ بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ مِنْ طَائِفَتِهِمْ .

وَأَمَّا لُزُومُ دِيَّتِهِ لِلْمُهَاجِرِينَ فَلَمْ أَحْكَمْ بِذَلِكَ إِلَى الْآنَ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَقُمْ لَدَيَّ تَرَأْفَعُ مِنْ أَحَدٍ فِي شَأْنِهَا ، لَا مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ هَلْ هِيَ لَارِمَةٌ لَهُمْ أَمْ لَا ؟ وَمَنْ زَعَمَ أَنِّي حَكَمْتُ عَلَيْهِمْ بِهَا كَهَنُوبِ بْنِ بَكَارِ بْنِ هَنُوبٍ لِعَبِيدٍ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيَّ وَظَلَمَنِي وَالْمَوْعِدُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَوْمَ الْآخِرَةِ ، وَكُلُّ مَا هُوَ أَتٍ فَهُوَ

قَرِيبٌ ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ^(١) حَتَّى إِنَّهُ - أَعْنِي : ابْنَ بَكَارٍ - لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَ الْمُرَافَعَةِ بَيْنَ الْأَغْلَالِ وَالْمُهَاجِرِينَ لَدِي فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ حَضَرَ التَّرَافُعَ مِنْ أَهْلِ وَلَا تَةٍ وَغَيْرِهَا وَلَا سِيَّمَا أَعْلَمْتُ أَعْمَرَ طَالِبِ بْنِ سَيِّدِ بَكْرِ الْعِيَّاسِي : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى قَبِيلَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ ، وَيَدْعِي الْمُهَاجِرِينَ بِالْقَتِيلِ وَمَحَلِّهَا وَلَا تَهُ الْقَاسِمَةَ لِتَأْخُرَ مَوْتُهُ عَنِ الضَّرْبَةِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُهَاجِرِينَ ، وَأَمَرْتُهُ أَنْ يَأْتِنِي بِهِنُونَ ابْنِ بَكَارٍ لِأَعْلِمُهُ بِذَلِكَ فَلَمْ يَأْتِ بِهِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ يَخَافُهُ ، فَلَمَّا سَمِعَ ابْنُ بَكَارٍ مِنَ النَّاسِ بَرَاءَةَ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ ظَلَمَ الْمُهَاجِرِينَ بِهَا لِكُونَ الْقَتِيلِ صَاحِبِ مَكَّةَ وَكَيْفِيَّةِ ظُلْمِهِ لَهُمْ بِهَا أَنَّهُ اشْتَغَلَ بِالْمَشْيِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى وَجْهِ الْغَضَبِ عَلَى الْمُهَاجِرِينَ فَلَمَّا وَصَلَ الْبَطْحَاءَ خَافَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْهُ عَلَى [^(٢) لَهُمْ مَالًا فَسَارُوا إِلَيْهِ ، وَقَبِلُوا الدِّيَةَ لَهُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ وَرَجَعَ مَعَهُمْ إِلَى الْقَرْيَةِ وَدَفَعُوهَا لَهُ حَالًا وَأَمَّا أَنَا فَلَمْ أَحْكَمْ بِلُزُومِهَا لَهُمْ إِلَيَّ الْآنَ لِأَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَائِهِ] ^(٣) ابْنِ بَكَارٍ [^(٤) عَلَى بِذَلِكَ : إِنْ قِيلَ : إِنْ الْحُكْمَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ أَفْضَى إِلَى مَظْلَمَةٍ هُنُوبَ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْدِّيَةِ .

فَجَوَابُهُ : إِنْ الْأَغْلَالُ يَجُوزُ لَهُمْ رَفْعُ مَظْلَمَةِ هُنُوبِ بْنِ بَكَارٍ لِتِلْكَ الْمُرَافَعَةِ لَدِي وَلَوْ أَفْضَتْ إِلَيَّ الْمَظْلَمَةُ الْمَذْكُورَةَ كَمَا أَشَارَ لَذَلِكَ « ق » فِي عَقْدِ الْجَزِيَةِ بِقَوْلِهِ : إِنْ وَظَائِفَ الظُّلْمِ لَيْسَتْ بِحَقٍّ ثَابِتٍ مَنْ أَمَكْنَهُ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ بِقَرَارٍ غَيْرِهِ لَمْ يَأْتُمْ بِذَلِكَ ، وَنَحْوُهُ لِابْنِ عَرَفَةَ وَشَيْءٌ فِي الْبَيْعِ .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » أَيْضًا فِي نَوَازِلِ الْغَضَبِ فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ ، وَيُعْضِدُهُ

(١) سورة الشعراء (٢٢٧) .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) طمس بالأصل .

(٤) طمس بالأصل .

مَا ذَكَرَ « ق » وَأَيْضًا فِي اللَّقْطَةِ وَلَقَطُهُ : إِنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ السَّيْلَ عَنْ مَلِكِهِ وَإِنْ كَانَ إِنْ رَجَعَ عَنْ مَلِكِهِ حَمَلٌ مَلِكٌ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ يَدْفَعُ الطَّيْرُ عَنْ زَرْعِهِ وَثَمَرِهِ وَإِنْ أَضَرَ بِزَرْعِ غَيْرِهِ أَوْ ثَمَرِهِ .

وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : يَجُوزُ إِذَا لَزِمَ أَهْلُ قَرْيَةٍ مَالٌ ظَلَمًا أَنْ يَسْعَى فِي زَوَالِ مَا يُنَوِّبُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلِمُ غَيْرَهُ ، وَمَنْعَهُ سَحْنُونَ ، وَلَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْبَهِيمَةَ عَنْ زَرْعِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا تَذْهَبُ إِلَى زَرْعِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْهُ جَدًّا فَلَا بُدَّ أَنْ يَدْفَعَهَا عَنْ مَلِكِ غَيْرِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِمَّا نَشَأُ مِنْ تِلْكَ الْمُرَافَعَةِ مِنَ الْمَظْلَمَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وَأَيْضًا إِنْ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَتَوَلَّدَ عَنْهُ تَلَفٌ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِارَةً فِي قَوَاعِدِهِ بِقَوْلِهِ (١) :

وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَيَنْشَأُ الْهَلَاكُ مِمَّا فَعَلَهُ
أَوْ تَلَفَ الْمَالُ فَلَا يَضْمَنُ مَا آلَ لَهُ الْأَمْرُ وَفَاقًا فَاعْلَمَا

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَيْضًا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ بَابِ أَحْرِي لِأَنَّ أَوْلِيَاءَ الْخُصَمَاءِ لَمَّا تَرَأَفُوا عَلَى وَجِبَ عَلَى الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِمَا ظَهَرَ فِي الشَّرْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مُخَاطَبًا لِنَبِيِّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (٢) ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣) ، وَحَرَّمَ عَلَى الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِخِلَافِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٤) وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ

(١) انظر : « شرح ميارة » (٢ / ٢٣٣) .

(٢) سورة النساء (١٠٥) .

(٣) سورة المائدة (٤٢) .

(٤) سورة المائدة (٤٥) .

الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (٢) وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ يُفْضِي لِنَتِكَ الْمَظْلَمَةِ فَفِي نَوَازِلِ الْغَضَبِ وَالْاِسْتِحْقَاقِ أَيْضًا مِنْ « الْمَعْيَارِ » مَا نَصَّهُ ، وَسُئِلَ الْمَازَرِيُّ عَنْ رَجُلٍ أَتَى مِنَ الْقَيْرَوَانِ بِرَسْمِ شُهُودٍ أَنَّ الْخَادِمَ الْفُلَانِيَّةَ مِنْ أَمْلَاكَ فُلَانٍ إِلَى آخِرِ رَسْمِ الْاِسْتِحْقَاقِ فَوَجَدَتْ فِي رَجُلٍ فَقَالَ : اشْتَرَيْتَهَا بِخَمْسِينَ دِينَارًا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَخَافُ مِنَ الْعَرَبِيِّ مَتَى أَعْطَاهَا فِي غَيْبَتِهِ الْخ .

فَأَجَابَ : إِنْ ثَبَتَ حُكْمُ الْاِسْتِحْقَاقِ وَجَبَ دَفْعُهَا لَهُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي الْخَوْفِ مِنَ الْعَرَبِيِّ ؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ حَقَّهُ ظُلْمٌ وَلَا يُمْكِنُ مِنْ ظُلْمِ الْمُسْتَحَقِّ لِأَجْلِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الظُّلْمِ مَعَ أَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي إِدْخَالِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمُسْتَحَقِّ أَنْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ وَجُوبَ الْحُكْمِ عَلَى بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ ؛ لِكُونِهِ هُوَ الشَّرْعُ وَلَا حُجَّةَ لِلْمُهَاجِرِينَ عَلَى فِي خَوْفِهِمْ مِنْ ظُلْمِ ابْنِ بَكَارٍ لَهُمْ إِنْ حَكَمْتَ لِلْأَغْلَالِ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْحُكْمِ لِلْأَغْلَالِ بِذَلِكَ ظُلْمٌ عَلَيْهِمْ وَلَا تَجُوزُ مَظْلَمَتُهُمْ لِأَجْلِ خِلَاصِ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ ظُلْمِ ابْنِ بَكَارٍ وَلَا سِيَّمَا هُمُ الَّذِينَ تَسَبَّبُوا فِي إِدْخَالِ مَظْلَمَةٍ عَلَيْهِمْ لِقَتْلِهِمُ الْقَتِيلَ وَإِعْلَامِهِمْ لَهُ وَاسْتِعَانَتِهِمْ بِهِ ، وَإِتْيَانِهِمْ بِهِ لِيُظْلَمَ لَهُمْ طَائِفَةُ الْقَتِيلِ بِدَيْتِهِ ، وَهِيَ بَرِيَّةٌ مِنْهَا شَرْعًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَصُوصِ الْأَثْمَةِ فَلَسْتُ أَنَا الظَّالِمُ لَهُمْ بَلْ مَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ، وَتَسَبَّبُوا فِي إِدْخَالِ الظُّلْمِ عَلَيْهِمْ بِمَا تَقَدَّمَ فَهُمْ كَمَنْ حَفَرَ بُتْرًا وَسَقَطَ فِيهِ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ ، فَفِي بَعْضِ فَتَاوِي أَثْمَةِ التَّكْرُورِ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ طَائِفَتَيْنِ اقْتَتَلَتَا وَخَرَجَ بَيْنَهُمْ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ ، وَقَامَتْ بَيْنَهُمْ جَمَاعَةٌ تَرَاوَدَّ صَلَاحُهُمَا وَزَمَتْ مَا أَصَابَ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ الْأُخْرَى فَوَجَدَتْ فَاضِلًا لِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ نَحْوَ مِائَةِ بَعِيرٍ فَبَيْنَمَا هُمُ كَذَلِكَ إِذْ مَاتَ جَرِيحٌ مِنْهَا أَيْضًا وَصَارَتْ تَطْلُبُ الْمُقَاتِلَةَ لَهَا بِمَا تَبَيَّنَ

(١) سورة المائدة (٤٤) .

(٢) سورة الجن (١٥) .

بَعِير ، ثُمَّ أَوْقَعَتِ الْجَمَاعَةُ بَيْنَهُمَا صُلْحًا أَلْزَمَتْهُ لَأَهْلِ الْمَقْتُولِ وَرَضِيَ بِهِ أَعْيَانُهُمْ ، وَهُوَ أَنْ يَتْرَكُوا رُبْعَ مَا وَجَبَ لَهُمْ وَهُوَ خَمْسُونَ بَعِيرًا لِلطَّائِفَةِ الْقَاتِلَةِ وَتُعْطِيهِمْ رُبْعًا الْآنَ وَرُبْعًا بَعْدَ سَنَةٍ ، وَرُبْعًا بَعْدَ سَتَيْنِ أَوْقَعَتِ الْجَمَاعَةُ بَيْنَهُمْ هَكَذَا ، وَرَضِيَ كُلُّ مِنْهُمَا بِهِ ، وَاشْتَغَلَّتِ الطَّائِفَةُ الْقَاتِلَةُ فِي تَحْصِيلِ الْمَدْفُوعِ الْآنَ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى رَكِبَ كَبِيرُهُمْ نَحْوَ الْكَلَامِ وَقَدَّمَ بِظَالِمٍ مِنْهُمْ فِي قَوْمٍ وَكَثَرَهُمْ عَلَى إِسْقَاطِ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَرْبَاعِ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ عَلَيْهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ كُلُّ نَجْمٍ أَرْبَعِينَ ، وَعَلَى تَأْخِيرِ الْحَالِ ، وَزَعَمَ هُوَ أَنَّهُ أَصْلَحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَحَلَفَهُمْ ، وَحَلَفَ هُوَ أَنَّهُ مَتَى سَبَقَ أَحَدُهُمْ عَلَى الْآخَرِ بِالْقِتَالِ لِيَفْعَلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ بَعْدَ مَشْيِ الظَّالِمِ عَنْهُمْ طَلَبَتْ طَائِفَةُ الْمَقْتُولِ الْأَرْبَعِينَ الْحَالَةَ وَأَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ التَّأْخِيرَ ، وَإِنَّمَا قَبْلُوهُ بِحَضْرَةِ الظَّالِمِ ، وَلَمْ يَزَالُوا يَطْلُبُونَهَا إِلَى أَنْ وَقَعَتْ لَهُمْ قَبِيلَةٌ أُخْرَى دَوْرَتَيْنِ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَدِيلَةً وَاسْتَمَرُّوا عَلَى ذَلِكَ إِلَى يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ خَرَجَتْ الطَّائِفَةُ الْقَاتِلَةُ مُلْتَمِسِينَ قِتَالَ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى ، وَتَعَرَّضَ لَهُمْ أَنْاسٌ ، رَدُّوهُمْ قَبْلَ خُرُوجِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى ، وَعَاتَبُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَاعْتَذَرُوا بِأَنْ جَاءَهُمْ تَمَامٌ بِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُخْرَى خَرَجَتْ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَشَتْ الْجَمَاعَةُ إِلَى الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى لئَلَّا تَخْرُجُ ثُمَّ جَاءَتْ لِلطَّائِفَةِ الْأُخْرَى الْقَاتِلَةُ لِيُعْطُوا دِيَّةً مَأْمُومَةً ظَهَرَتْ بَعْدَ مَشْيِ الظَّالِمِ وَرَضُوا بِهَا وَرَجَعَتْ لِلطَّائِفَةِ الْأُخْرَى لِيُخْبِرَهُمْ بِالْخَبَرِ فَبَيْنَمَا الْجَمَاعَةُ عِنْدَهُمْ إِلَى أَنْ جَاءَهُمْ عَبِيدُهُمْ مِنَ الْأَحْرَاسِ فَعِنْدَ ذَلِكَ خَرَجُوا مُكَافَأَةً لَخُرُوجِ الطَّائِفَةِ الْقَاتِلَةِ أَوَّلًا ، وَاتَّصَلَ الْخَبَرُ بِالطَّائِفَةِ الْمُقَاتِلَةِ فَخَرَجُوا أَيْضًا وَالتَّقُوا إِلَى أَنْ قَالَ السَّائِلُ : وَهَلْ إِذَا تَسَبَّبَ الظَّالِمُ عَلَى أَهْلِ الْقَتِيلِ لَكُمْ سَبَقُوا عَلَى الْآخَرِينَ لَطَلَبِهِمُ الْأَرْبَعِينَ [ق / ٧٣٧] الْحَالَةَ الْمُؤَخَّرَةَ كُرْهًا لِمَنْ عَلِمَ ذَلِكَ الطَّلَبَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ مُكْرَهُونَ عَلَى التَّأْخِيرِ ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَطْلُبُونَ حَقًّا لَهُمْ ، بَلْ بَعْضُ حَقِّهِمْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَتْ شَهَادَتُهُ

تغري الظالم عليهم بل لا يجوز لأحد أن يشهد على المكره بالفتح - ولا بيان حاله ففي «س» عند قول خليل : (وردَّ عليه بلا ثمن)^(١) ما نصه : ولا يجوز للعدول الشهادة على المكره إلا أن يبينوا حاله ، ولو خافوا العزل ، ولو خافوا على أنفسهم وأموالهم ففيه نظر انتهى . وفي «المعيار» : وسئل السيوري عن السلطان يرمي مالا ظلما فيأخذ الرجل قسما ويشهد على نفسه أن لفلان بغير حضرته لكن أقر لهم بالإكراه هل يشهدون عليه بذلك أم لا ؟

فأجاب بما نصه : إذا علم الشهود أنه إنما أخذ السلم لما ألزمهم السلطان من المغرم وهو مضغوط بأعوان عليه ، أو بغير أعوان ، أو أخبرهم بذلك ثقة فلا يشهدوا بهذا الدين انتهى .

بل الواجب أن يشهد لهم بعدم السبق ، إذ سبقيتهم معدومة شرعا ، والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا فإن قيل : إن ظلم هذا الظالم واقع لا محالة على أحد الفريقين بسبب السبق فأيهما شهدوا له وقع الظلم على الآخر ، فكيف يجوز أو يجب أن يشهد لهم بعدم السبق ، وأنت تعلم أنهم سبقوا بالطلب ؟

قلت : سبقيتهم بالطلب ليس فيها سبقة بالقتال لكن الظالم متسبب لإيقاع الظلم عليهم ، ولذلك وجب أن يشهد لهم بعدم السبقة لأن غيرهم هم أصحاب الظلامة ، والظالم أحق أن يحمل عليه والله أعلم .

فإن قيل : إنه لا يجوز أن يظلم الظالم مكافأة لظلمه لقوله صلى الله عليه وسلم : وإن « ظلم لم يظلم » ، أو كما قال :

قلت : هذا لم يظلمه أحد ، وإنما ظلم نفسه لاستعانته بالظالم وإتيانه به ليظلم غيره ، فإذا رجع عليه ظلمه فليس أحد ظلمه ، بل هو الظالم لنفسه فهو كمن حفر بئرا ووقع فيها فلا يلومن إلا نفسه ، ومن شهد على الآخرين بعدما

عَلِمَ هَذَا كُلُّهُ ، وَأَغْرَمَهُمُ الظَّالِمُ بِسَبَبِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهِمْ ، أَوْ بِسَبَبِ تَرْكِ شَهَادَتِهِمْ لَهُمْ فَاللَّهُ حَسْبُهُ وَلَهُمُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَتَرَكَ [تَخْلِيصُهُ] ^(١)) مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ) ^(٢) انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - آمِينَ .

مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، وَكَانَ ذَا لُبٍّ سَلِيمٍ ، وَفَهُمُ مُسْتَقِيمٍ عِلْمَ دُخُولِ قَضِيَّتِنَا فِيهَا بِلَا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ لِإِتْيَانِ الْمُهَاجِرِينَ بِالظَّالِمِ الْمَذْكُورِ وَاسْتِعَاثَتِهِمْ بِهِ لِيُظْلَمَ طَائِفَةٌ الْقَتِيلِ بَدِيَّتِهِ وَهِيَ بَرِيَّةٌ مِنْهَا بِالنُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَمَّا رَجَعَ ظُلْمُهُ عَلَيْهِمْ فَلَسْتُ أَنَا الظَّالِمُ لَهُمْ بَلْ هُمْ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا أَطْلْتُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا رَدًّا لِمَنْ قَالَ مِنَ الطَّلَبَةِ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ لَا دَابَّةً لِمُظْلَمَةِ الظَّالِمِ لِلْمُهَاجِرِينَ انْتَهَى .

أَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيَّ إِعْلَامُ الظَّالِمِ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيَّ الْمُهَاجِرِينَ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَفَعَ مَعَ الْمُهَاجِرِينَ لَدَيَّ فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ ، وَلَوْ تَرَفَعُوا إِلَيَّ فِي شَأْنِهِ لَأَعْلَمْتُهُ بِذَلِكَ أَفَادَ فِيهِ أَوْ لَمْ يُفِدْ لَوْجُوبِهِ عَلَيَّ حَيْثُ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَ الْمُرَافَعَةِ بَيْنَ الْأَغْلَالِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ ، وَأَيْضًا لَوْ كُنْتُ عَالِمًا أَنَّ إِعْلَامِي لَهُ بِذَلِكَ يَخْلُصُ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ مَظْلَمَتِهِ لَطَلَبْتُهُ حَيْثُ حَتَّى أَعْلَمُهُ بِذَلِكَ وَلَكِنْ الَّذِي فِي عِلْمِي وَاعْتِقَادِي أَنَّ إِعْلَامَهُ بِذَلِكَ لَا يَخْلُصُهُمْ مِنْ مَظْلَمَتِهِ وَالنَّاسُ غَيْرِي تَعْرِفُ ذَلِكَ وَالْوَجُوبُ يُدَوِّرُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيَّ التَّخْلِيصِ وَجُودًا وَعَدَمًا كَمَا أَشَارَ لَذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ بِقَوْلِهِ : (كَتَرَكَ تَخْلِيصِهِ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ) ^(٣)

(١) فِي الْأَصْلِ : تَخْلِيصٍ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٩١) .

(٣) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٩١) .

بِنَاءٍ عَلَيَّ أَنْ التَّرْكَ كَالْفِعْلِ .

قَوْلُهُ : بِيَدِهِ أَيُّ قُدْرَتِهِ كَمَا فِي « س » وَ « مَخ » فِي كَبِيرِهِ ، وَلَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ : (يَدُهُ) أَوْ جَاهُهُ أَوْ شَفَاعَتُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُجَابُ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ قَبُولُ شَفَاعَتِهِ جَازَتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ ، وَالتَّرْكَ أَفْضَلُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

وإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ قَبُولِ شَفَاعَتِهِ وَجَبَ التَّرْكَ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ .

وإِنْ أَشْكَلَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ هَلْ تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ أَمْ لَا ؟ فَذَلِكَ مِمَّا يَتَوَقَّفُ الْمُفْتِي فِي الْجَوَابِ عَلَيَّ إِجَارَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّرْكَ أَفْضَلَ مَعَ غَلَبَةِ الظَّنِّ أَنَّهُ تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ فَالتَّرْكَ يُجِبُ مَعَ الْأَشْكَالِ هَلْ يَقْبَلُهَا أَوْ لَا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يُجِبُ عَلَيَّ التَّرْكَ لِلشَّفَاعَةِ لِلْمُهَاجِرِينَ عِنْدَ الظَّالِمِ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ لِعِلْمِي بِعَدَمِ قَبُولِهِ إِيَّاهَا مِنِّي ، كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٍ أَنْتَهَى .

وَأَيْضًا فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ نَحْوُهَا الْقَضِيَّةُ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا ابْنُ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ يَدْغُورَ التَّشْتِي فِي الْمَأْمُومَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي صَبِيٍّ تَضَارَبَ هُوَ وَطَائِفَةٌ مَعَ طَائِفَةٍ أُخْرَى مِنَ الصَّبِيَّانِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَنْ فَعَلَهَا بِهِ مِنْهُمْ ، وَتَرَأَفَ لَدَيْهِ فِي شَأْنِهِ قَبَائِلَ وَلَاةٍ بَغِيرِ حَضْرَةِ وَالِدِ الصَّبِيِّ فَحُكِمَ بِلِزُومِهَا لِصَبِيَّانِ أَبَدٍ وَكُلِّ الْأَغْلَالِ وَأَدِيلِبٍ وَمَنْ كَانَ مَعَهُمْ مِنْ صَبِيَّانِ الْمُهَاجِرِينَ وَغَيْرِهِمْ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ إِلَيَّ الْآنَ أَنَّ صَبِيَّانِ هَؤُلَاءِ الْقَبَائِلِ تَضَارَبُوا مَعَ صَفِّ الصَّبِيَّانِ الَّذِي فِيهِ الْمَحْرُوحُ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَرَأَفَتْ الْقَبَائِلُ الثَّلَاثَةُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهَا بِلِزُومِهَا عِنْدَ قَاضِي وَلَاةٍ فِي شَأْنِهَا ، هَلْ تَكُونُ دَيْتُهَا عَلَيَّ جَمِيعِهِمْ أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ ؟ فَحُكِمَ بِلِزُومِهَا لَجَمِيعِهِمْ ، وَهَذَا كُلُّهُ بِحَضْرَةِ أَوْلَادِ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَيْفٍ بْنِ هُنُونٍ لَكُونِهِمْ هُمُ الطَّالِبُونَ وَالْأَخْذُونَ لِلدَّيَّةِ مِمَّنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِهَا مِنَ الْقَبَائِلِ وَالْقَاهِرُونَ لِأَهْلِ وَلَاةٍ عَلَيَّ الْمُرَافَعَةِ فِي شَأْنِهَا ، وَقَدْ أَخَذُوهَا مِمَّنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْمُعْتَادِ ،

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُمْ شَرْعًا ، وَإِنْ كَتَبَ لَهُمْ جَمَاعَةُ الصَّبِيِّ بِإِعْطَائِهَا لَهُمْ لِإِكْرَاهِهِمْ لِلْجَمَاعَةِ عَلَى الْإِعْطَاءِ فِي غَيْرِ حَقٍّ شَرْعِيٍّ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهَا بِمِثْلِ مَا قِيلَ فِي قَضِيَّتِنَا ، وَإِنْ قِيلَ : إِنَّ قَضِيَّةَ الْمَأْمُومَةِ لَيْسَتْ كَقَضِيَّتِنَا لِحُضُورِ وَالِدِ الصَّبِيِّ بِوَلَايَةِ حِينَ الْمُرَافَعَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ حُضُورَهُ كَالْعَدَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَ الْمُرَافَعَةِ وَلَمْ يَحْضُرْ أَيْضًا وَكَيْلُهُ لِعَدَمِ إِفَادَةِ ذَلِكَ لَهُ لِأَنَّهَا إِنْ ثَبَّتَ عَلَى أَحَدٍ فَلَا أَخْذَ لِدَيْتِهَا أَوْلَادَ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَيْفٍ ، فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ كَقَضِيَّتِنَا بِلَا مَرِيَّةٍ ، بَلْ قَضَيْتِنَا أَبْلَغُ فِي حُرْمَةِ الْمُخَاصَمَةِ مَعِيَ بَعْدُ فِي شَأْنِهَا ، وَعَدَمِ الْجَوْرِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى فِيهَا ؛ لِأَنِّي لَمْ أَحْكَمْ فِيهَا إِلَّا بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ فَقَطْ لِكَوْنِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ .

وَأَمَّا لُزُومُ دِيَتِهِ لِلْمُهَاجِرِينَ فَلَمْ أَحْكَمْ بِذَلِكَ إِلَّا الْآنَ ، وَقَضِيَّةُ الْمَأْمُومَةِ حَكَمَ الْمُحْكَمُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، ثُمَّ الْقَاضِي بَعْدَهُ بِلُزُومِهَا لِبَعْضِ قَبَائِلِ أَهْلِ وَلَايَتِهِ ، وَهُمَا عَالِمَانِ بِأَنَّ الْقَاهِرَ لِقَبَائِلِ أَهْلِ وَلَايَتِهِ عَلَى التَّرَافُعِ فِي شَأْنِهَا ، وَأَنَّ الطَّالِبَ وَالْأَخْذَ لَهَا مِنْ حَكَمٍ عَلَيْهِ بِهَا مِنَ الْقَبَائِلِ ، أَبْنَاءَ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَيْفٍ ، وَهِيَ لَيْسَتْ لَهُمْ شَرْعًا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَدٍ يَمْنَعُ الْإِنْصَافَ وَيَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ ، وَبَعْدَ هَذَا كُلِّهِ جَاءَنِي أَعْمَرُ طَالِبُ بْنُ سَيِّدِ أَبِي بَكْرٍ الْأَغْيَاثِيِّ وَطَلَّبَ مِنِّي الْكُتُبَ بِبِرَاءَةِ الْمُهَاجِرِينَ مِنَ الدِّيَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنْهُمْ ظُلْمًا خَوْفًا مِنْ دَعْوَى أَوْلَادِ الْقَتِيلِ عَلَيْهِمْ بِهَا فَكَتَبْتُ لَهُ بِبِرَاءَتِهِمْ مِنْهَا عَمَلًا بِالْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَقَّ الَّذِي فِي الدِّمَّةِ يَتَعَيَّنُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ الْمُقَابِلُ لَهُ أَرْجَحُ مِنْهُ ؛ لِكَوْنِ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مِنْ أَهْلِ اسْتِغْرَاقِ الدِّمَمِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَيَّ وَقَالُوا : إِنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْ قَاضِي وَلَايَتِهِ أَنَّ لَهُمُ الْيَمِينَ عَلَى الْأَغْلَالِ فِي الْمُصْحَفِ أَنَّ الَّذِي قَتَلَ الْقَتِيلَ الْمُهَاجِرُونَ خَاصَّةً .

فَقُلْتُ لَهُمْ : لَا أَعْرِفُ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ قَلَدْتُهُ فِي ذَلِكَ ، وَكَتَبْتُ لَهُمْ ذَلِكَ

وَمَشَوْا بِهِ مِنْ عِنْدِي إِلَى الْأَغْلَالِ فِي الْبَادِيَةِ ، ثُمَّ أَتَوْنِي الْآنَ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ الْحُكْمِ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ الشَّرْعَ مِنِّي خَاصَّةً .

فَقُلْتُ لَهُمْ : السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ - مَعَ أَنَّهُ لَا مُخَاصَمَةَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَرْعًا [ق/ ٧٣٨] كَمَا يَأْتِي النَّصُّ عَلَيَّ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَالُوا : إِنْ بَعْضَ الطَّلَبَةِ كَتَبَ لَهُمْ حُجَّةً فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنْ أَحْبَبْتُمْ فَأَتُونِي بِمَا كُتِبَ لَكُمْ بِهِ فَإِنْ ظَهَرَ لَنَا أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُ رَجَعْتُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ حَقٌّ وَخَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي عَلَيَّ الْبَاطِلِ كَمَا كَتَبَ بِذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِبَعْضِ أَعْوَانِهِ وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَتْرَافِعُ مَعَكُمْ عِنْدَ مَنْ شِئْتُمْ مِنْ طَلَبَةٍ وَلَا تَأْتِ فَا بُوا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ أَيَّامٍ طَلَبُونِي الْمَشْيَ مَعَهُمْ إِلَى قَاضِي وَلَا تَأْتِ فَمَشَيْتُ مَعَهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَهُوَ يَأْبَى أَنْ يَتَكَلَّمَ بَيْنَنَا ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ فَعَلَهُمْ هَذَا مَعِيَ حَرَامٌ شَرْعًا فَلَا تَجُوزُ لَهُمُ الْمُخَاصَمَةُ مَعِيَ فِي شَأْنٍ مَا حَكَمْتُ بِهِ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ ؛ لَكُونِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(١) حَتَّى إِنِّي لَوْ أَخْطَأْتُ فِي الْحُكْمِ مَا جَارَ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَأَحْرَى لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِالْقَوْلِ الَّذِي تَوَاتَرَتْ بِهِ وَتَضَافَرَتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْأُئِمَّةِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةٌ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ ^(٢) ، وَقَالَ أَيْضًا : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ ^(٣) الْآيَةُ ، وَالْإِنْفِيَادُ لِلشَّرْعِ وَالْإِدْعَانُ لِلْحَقِّ وَاجِبٌ ، وَبِهِ يَصِحُّ الْإِيمَانُ فِي الْحَدِيثِ : « يَبْدَأُونَ بِأَعْمَالِهِمْ قَبْلَ أَهْوَائِهِمْ » ^(٤) وَفِيهِ أَيْضًا : »

(١) سورة النساء (٦٥) .

(٢) سورة يونس (٣٢) .

(٣) سورة الأنعام (١٥٣) .

(٤) أخرجه مالك (٤١٧) والبيهقي في « الشعب » (٥٠٠٠) من حديث عبد الله بن مسعود موقوفاً .

لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ عَلَىٰ مَا جِئْتُ بِهِ » ^(١) فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ مَعَ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرْعِ ، بَأَن يُقَدِّمَهُ عَلَىٰ مَا سِوَاهُ مِنْ جَمِيعِ شَهَوَاتِ النَّفْسِ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَتَّبِعُ الشَّرِيعَةَ إِذَا وَافَقَتْ هَوَاهُ ، وَعِنْدَ مُخَالَفَتِهَا لِلْهَوَىٰ يَرْفُضُهَا ، وَيَتَّبِعُ الْهَوَىٰ فَهُوَ مُنَافِقٌ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي وَصْفِ الْمُنَافِقِينَ : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ (٤٨) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٢) أَعَاذَنَا اللَّهُ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ عِلَامَاتِ النِّفَاقِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا شَيْءَ لِلْمُهَاجِرِينَ عَلَىٰ إِنْ ظَهَرَ الْجَوْرُ الْبَيِّنُ فِي حُكْمِي كَمَا يَأْتِي النَّصُّ - عَلَىٰ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مَعَ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ وَلَكِنَّ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ عَلَىٰ ذَلِكَ - مَنْ تَأَمَّلَ الرَّسْمَ وَأَنْصَفَ وَجَدَ النُّصُوصَ مُتَّظَافِرَةً بِمَا حَكَمْنَا بِهِ ، وَمَنْ وَافَقَ فِي حُكْمِهِ الشَّرْعَ فَلَا يُسَمَّى جَائِزًا .

نَعَمْ فَلَا يَجُوزُ نِسْبَةُ الْحَاكِمِ لِلْجَوْرِ وَلَا التَّعْرِيزُ إِلَيْهِ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ ، وَحِينَئِذٍ فَالْإِبْنَةُ عَلَىٰ إِقْرَارِي بِالْجَوْرِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ ﴾ ^(٣) ، وَأَيْنَ الْبُرْهَانُ عَلَىٰ ذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَاتُوا

(١) أخرجه أبو العباس النسوي في « الأربعين » (٩) والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٦٩) وابن أبي عاصم في « السنة » (١٥) وابن بطة في « الإبانة » (١ / ٣٨٧) والبغوي في « شرح السنة » (١٠٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

قال النووي : صحيح .

وقال الألباني : ضعيف .

قلت : والقول ما قال الشيخ الألباني فإن هذا الحديث لا يروى إلا من طريق نعيم بن حماد ، ونعيم ضعيف .

(٢) سورة النور (٤٨ - ٤٩) .

(٣) سورة الأنفال (٤٢) .

بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١﴾ ، وَلَيْسَ حَيْثُذُ إِلَّا مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) ، وَمَنْ لَا نَصَّ لَهُ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ فِتْوَاهُ ، فَلَا عَمَلَ لِحُكْمِهِ أَوْ فِتْوَاهُ ، فَفِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ » مَا نَصَّهُ : قُلْتُ : وَكَثِيرًا مَا رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ ، وَيَحْكُمُ فِي النَّازِلَةِ وَهُوَ لَا يَسْتَدُّ فِي حُكْمِهِ لِنَقْلِ يَذْكُرُهُ لَمَّا اسْتَقَرَّى مِنْ حَالِهِ إِذَا رُوجِعَ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ لَمْ يَذْكُرْ مُسْتَدًّا مِنْ نَصِّ رَوَايَةٍ وَلَا قَوْلِ لِبَعْضِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ وَلَا قِيَاسَ عَلَيْهِ انْتَهَى .
وَالْاحْتِمَالَاتُ وَالتَّأْوِيلَاتُ الْفَاسِدَةُ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا فِي الْأَحْكَامِ وَالْفِتَاوَيِ ، وَمَا هَلَكَ أَمْرٌ إِلَّا عَنْ تَأْوِيلَاتٍ ، وَالْحَرَامُ تَحْتَ التَّأْوِيلَاتِ ، وَمَنْ أَنْكَرَ مِنَ الطَّلَبَةِ مَا رَسَمْنَاهُ وَرَقَمْنَاهُ فِيمَا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا غَيًّا أَوْ ضَالًّا مُعَانِدًا . انْتَهَى .

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا لِأَحَدٍ مِنَ الطَّلَبَةِ التَّعَرُّضُ لِحُكْمِنَا لَشُهْرَةِ نُصُوصِهِ ، وَصِحَّتِهَا ، وَالنَّصُّ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَيَّ مَا وَعَدْنَا بِإِتْيَانِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ (٣) : وَإِذَا عُزِلَ الْقَاضِي ، وَقَدْ حَكَمَ بِأَحْكَامٍ فَادَّعَى مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ جَوْرَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلِهِ وَلَا خُصُومَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَاؤُهُ نَافِذٌ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِيَ بَعْدَهُ جُورًا بَيِّنًا فَيَرُدُّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَلَا يَتَعَرَّضُ الَّذِي وَلِيَ قَضَاءَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ إِلَّا فِي الْجَوْرِ الْبَيِّنِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِابْنِ يُونُسَ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَإِذَا عُزِلَ الْقَاضِي ، وَقَدْ حَكَمَ بِأَحْكَامٍ ، فَادَّعَى مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ جَوْرَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلِهِ وَلَا خُصُومَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَاؤُهُ نَافِذٌ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِيَ بَعْدَهُ جُورًا بَيِّنًا فَيَرُدُّهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَوَّلِ انْتَهَى . وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي « التَّبَصُّرَةِ » أَشَارَ لِذَلِكَ صَاحِبُهَا بِقَوْلِهِ :

(١) سورة البقرة (١١١) .

(٢) سورة الرعد (١٧) .

(٣) انظر : « المدونة » (١٢ / ١٤٩) .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَاضِي يُعْزَلُ فَيَدْعِي النَّاسُ أَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِمْ : أَنَّهُ لَا خَصُومَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ، وَلَا يُنْظَرُ فِيمَا قَالُوا عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِيَّ بَعْدَهُ أَنَّهُ جَارٍ جَوْرًا بَيْنًا فِيرُدُّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاضِي الْمَرْدُودِ حُكْمُهُ لظُهُورِ الْجَوْرِ الْبَيِّنِ فِيهِ انْتَهَى .

وَفِي ابْنِ مَرْزُوقٍ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : قُلْتُ : وَأَكْثَرُ تَأْوِيلَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا يَنْقُضُ مِنْ أَحْكَامِ الْقَضَاءِ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ كَانَتْ مِنَ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا الْجَوْرَ الْبَيِّنَ . انْظُرْ « النَّوَادِر » .

وظَاهِرُ عُمُومِ قَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : وَلَا يَفْسَخُ الْقَاضِي قَضَاءَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوْرًا بَيْنًا فِيرُدُّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاضِي الْأَوَّلِ مُوَافِقُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . انْتَهَى وَفِي ابْنِ يُونُسَ وَابْنِ سَلْمُونَ وَ « التَّبَصُّرَةِ » وَاللَّفْظُ « لِلتَّبَصُّرَةِ » مَا نَصَّهُ : وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُمْكِنَ النَّاسُ مِنْ خُصُومَاتِ قُضَائِهِمْ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَيُسْتَهَانُ وَيُؤْذَى ، أَوْ يَكُونَ فَاسِقًا فَاجِرًا فَهُوَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِمَّنْ شَكَاهُ لِيُطْلَ حَقُّهُ وَيُسَلِّطَ ذَلِكَ الْقَاضِي عَلَى النَّاسِ انْتَهَى .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » أَيْضًا : عَنْ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ مَا نَصَّهُ : وَيُحْمَلُ حُكْمُ الْقَضَاءِ عَلَى الصَّحَّةِ مَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الْجَوْرُ وَالتَّعَرُّضُ لِذَلِكَ ضَرَرٌ بِالنَّاسِ ، وَوَهْنٌ لِلْقَضَاءِ ، فَإِنَّ الْقَاضِي لَا يَخْلُو مِنْ أَعْدَاءٍ يَرْمُونَهُ بِالْجَوْرِ فَإِذَا مَاتَ أَوْ عُزِلَ قَامُوا يُرِيدُونَ الْأَنْتِقَامَ مِنْهُ بِنَقْضِ أَحْكَامِهِ فَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُمْكِنَهُمْ مِنْ ذَلِكَ انْتَهَى .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » أَيْضًا مَا نَصَّهُ : فِي قَاضٍ عُزِلَ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَادَّعَوْا أَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِمْ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّهَا جَائِزَةٌ فَلَا يُنْظَرُ لِقَوْلِهِمْ ، وَلَا خَصُومَةٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ إِلَّا أَنْ يَرَى الْقَاضِي الَّذِي يَلِي بَعْدَهُ جَوْرًا بَيْنًا مِنْ أَحْكَامِهِ فِيرُدُّهُ وَيَفْسَخُهُ انْتَهَى .

وَالْيَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَمِمَّا يُبْطَلُ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ عَلَى أَيْضًا كَوْنُهَا خَارِمَةً لِأَصْلِ مِنَ أَصُولِ الشَّرْعِ لِأَدَائِهَا لِلْوُقُوفِ عَنْ الْقَضَاءِ فِي مِآرَةِ مَا نَصَّهُ :

أَوْ خَرَمْتَ أَصْلًا مِنَ الشَّرْعِ فَنَفِي وَذَا كَتَحْلِيفٍ لِعَدْلٍ مَا كَذَبَ
أَوْ حَاكِمٍ مَا جَارَ فِي حُكْمٍ وَجَبَ

قَالَ شَارِحُهُ نَاقِلًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » : قَاعِدَةُ الْمَذْهَبِ فِي تَعَلُّقِ الْيَمِينِ
بِالدَّعْوَى أَنَّ كُلَّ دَعْوَى لَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُدَّعِي عَلَيْهِ انْتَفَعَ الْمُدَّعِي بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا
لَمْ يُقَرَّ وَانْكَرَ تَعَلَّقَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ عَلَى الْجُمْلَةِ مَا لَمْ يَخْذُمْ ذَلِكَ أَصْلًا مِنْ قَوَاعِدِ
الشَّرْعِ مِثْلَ أَنْ يَطْلُبَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا جَارَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَطْلُبَ
الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ يَمِينَ الشُّهُودِ أَنَّهُمْ مَا كَذَبُوا فِي شَهَادَتِهِمْ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ فِي سُقُوطِ
هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْهُ وَكَوْنُهَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا تُفْسِدُ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ فِي الْأَحْكَامِ ،
وَلَا يَشَاءُ أَحَدٌ أَنْ يَحْطَ مِثْلَةَ الْقَاضِي وَالشُّهُودِ إِلَّا فَعَلَ لِأَنَّ ادِّعَاءَ ذَلِكَ يُؤَدِّي
لِلوُقُوفِ عَنِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ .

وَأَمَّا تَحْلِيفُ الْقَاضِي لِلشُّهُودِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ انْتَهَى .

مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الطَّلَبَةِ سَمَاعَ دَعْوَاهُمْ عَلَى لِحْرَمِهَا
أَصْلًا مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لِأَدَائِهَا لِلوُقُوفِ عَنِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْخُصَمَاءِ وَذَلِكَ فِيهِ ضَرَرٌ
كَبِيرٌ عَلَى الْعِبَادِ فَدَعَوَاهُمْ عَلَى فَاسِدَةٍ أَيْضًا فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَجُوزُ الْإِلْتِفَاتُ إِلَيْهَا
وَلَا سَمَاعُهَا مِنْهُمْ ، وَلَا فَرْقٌ فِي هَذَا بَيْنَ الْقَاضِي وَالْمَحْكَمِ .

فَفِي ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَعْنَاهَا كَحُكْمِ
الْحَاكِمِ) (١) : أَيُ : فَلَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمٍ غَيْرُهُ نَقْصُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
جَوْرًا بَيِّنًا . اُنْظُرْ « التَّوْضِيحَ » وَ « عَج » .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُهَاجِرِينَ فِي الْمُرَافَعَةِ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فِي شَأْنِ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ الْفَاسِدَةَ
عَلَيَّ بِأَنَّ الْقَوْلَ لِلطَّلَبِ فِي الْقَاضِي الَّذِي [ق / ٧٣٩] تَكُونُ الْمُرَافَعَةُ عِنْدَهُ

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَاضِي الْعَدْلُ وَإِلَّا فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ ، فَفِي «مخ» عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ إِذَا دَعَاهُ خَصْمُهُ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِجَوْرِ لَمْ تَجِبِ الْإِجَابَةُ أَنْتَهَى .

وَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَضَرَبُ خَصْمٍ لَدَّ) ^(١) أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الشَّرْعِ إِذَا كَانَ الْقَاضِي غَيْرَ عَدْلٍ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحْكَمِ ، فَلَيْسَ الْقَوْلُ لِلطَّلَبِ فِي الْحُكْمِ لاشتراطِ الرِّضَى مِنَ الْخَصْمَيْنِ بِهِ ابْتِدَاءً ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُهُ مِنْهُمَا بِهِ إِلَى تَمَامِ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ؟ قَوْلَانِ أَشَارَ لَهُمَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْمُحْكَمِ ؟ قَوْلَانِ) أَنْتَهَى .

وَلَقَدْ خَاصَمُونِي وَرَفَعُوا عَلَيَّ الْكَلَامَ وَخَوْفُونِي أَوَّلَ مَرَّةٍ لَأَرْجِعَ عَنْ الْحُكْمِ فَأَيَّتُ عَنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ أَعْبَأْ بِكَلَامِهِمْ لِعَدَمِ جَوَازِهِ لِي لِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَشُهْرَةِ نَصُوصِهِ ، وَأَيْضًا إِنْ رَجَعْتُ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَلَا عِبْرَةَ بِرَجُوعِي عَنْهُ شَرْعًا ، فَفِي بَعْضِ فَتَاوِي الْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدٍ فَاضِلِ بْنِ الشَّرِيفِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَمِينٌ مَا نَصَّهُ : وَالْبَحْثُ الثَّلَاثُ هَلْ لِلْمُحْكَمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ خَوْفًا مِنْ إِيْذَاءِ الْخَصْمِ وَشَتْمِهِ ؟ وَهَلْ رَجُوعُهُ ذَلِكَ لِعُذْرِهِ الْمَذْكُورِ يَكُونُ نَقْصًا لِحُكْمِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ خَوْفَ الْحَاكِمِ إِيْذَاءَ الْخَصْمِ وَشَتْمَهُ غَيْرَ مَجْزُورٍ لَهُ الرُّجُوعُ فِي حُكْمِهِ ، وَلَا يَكُونُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ نَقْصًا لِحُكْمِهِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ : إِنْ قَضَيْتَنَا بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ لَكُونَهُ مِنْ طَائِفَتِهِمْ بَاطِلَةٌ ؛ لِاخْتِلَالِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا عِنْدَهُ وَهُوَ الْمُدَّعِي عَلَى زَعْمِهِ لَكُونِ أَعْمَرُ طَالِبُ بْنُ سَيِّدِي بَكَارٍ لِعِيَاسِي لَا حَقَّ لَهُ فِي دِيَةِ الْقَتِيلِ ، فَكَيْفَ تَتَأْتَى الدَّعْوَى

منه بها علي الأغلال ، وهو مدعى عليه بها من جهة أولياء القَتيل ؟ فجوابه :
مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلدَّعْوَى وَنَصُّهُ : الدَّعْوَى قَوْلٌ بِحَيْثُ [(١)]
لَأَوْجِبَ لِقَائِهِ حَقًّا أَنْتَهَى .

ثُمَّ أَشَارَ أَيْضًا لِحَدِّ الْمُدَّعِي [(٢) مِنْ] [(٣)]
دَعْوَاهُ عَنْ مُرْجِحٍ غَيْرِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ .

قُلْتُ : وَهَذَانِ حَاصِلَانِ فِي أَعْمَرٍ طَالِبٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ قَوْلُهُ أَعْنِي دَعْوَاهُ
عَلَى الْأَغْلَالِ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا صَاحِبَهُمْ مِنَ السُّقُوطِ ، بَأَنَّ ثَبْتَ بِإِقْرَارِ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ أَوْ بَيِّنَةٍ لَأَوْجِبَ لَهُ وَلَقَبِيلَتِهِ حَقًّا وَهُوَ سَقُوطُ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ
الْقَتِيلِ عَنْهُمْ بِدَيَّتِهِ ، وَتَلَزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ بَعْدَ حَلْفٍ وَلَا تَةِ الْقِسَامَةِ لِتَأْخُرِ
مَوْتُهُ عَنِ الضَّرْبَةِ ، وَأَيْضًا أَعْمَرُ طَالِبٌ لَا يُصَدِّقُ فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ أَعْنِي دَعْوَاهُ عَلَى
الْأَغْلَالِ بِمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ أَنْكَرَهُ وَلَا بِالْبَيِّنَةِ فَهُوَ مُدَّعٍ فِي الْحَقِيقَةِ فِي قَضِيَّتِنَا ،
وَطَائِفَةُ الْقَتِيلِ مُدَّعَى عَلَيْهَا فِيهَا أَيْضًا لِتَرْجِيحِ جَانِبِهَا بِالْعَادَةِ لِكَوْنِ الْغَالِبِ أَنَّ
الْقَاتِلَ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا لِكَوْنِهِ مِنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَ
«التَّوَضِيحُ» ، وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا ذَكَرَهُ «مخ» عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْإِقْرَارِ ، وَلَفْظُهُ (٤) :
إِنَّ الْإِقْرَارَ وَالِدَّعْوَى وَالشَّهَادَةَ كُلُّهَا إِبْخَارَاتٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِبْخَارَ إِنْ كَانَ
يَقْتَصِرُ حُكْمُهُ عَلَى قَائِلِهِ فَهُوَ الْإِقْرَارُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ ، فَلِإِذَا كَانَ يَكُونُ
لِلْمُخْبِرِ فِيهِ نَفْعٌ وَهُوَ الشَّهَادَةُ أَوْ يَكُونُ وَهُوَ الدَّعْوَى أَنْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَيْضًا مَا لِأَعْمَرٍ طَالِبٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنَ النِّفَعِ لَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَوْ
إِقْرَارُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهِ بِالْقَتْلِ وَهُوَ سَقُوطُ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ عَنْهُ وَعَنْ

(١) طمس بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) طمس بالأصل .

(٤) حاشية الخرشي (٦ / ٨٦) .

قَبِيلَتِهِ بِدَيْتِهِ ، فَهُوَ مُدْعَى فِي قَضِيَّتِنَا بِلَا رَيْبَ ، وَطَائِفَةُ الْقَتِيلِ مُدْعَى عَلَيْهَا فِيهَا
 أَيْضًا بِلَا مَرِيَّةٍ وَالْقَضِيَّةُ تَوَفَّرَتْ أَرْكَانُهَا بِلَا شَكٍّ ، لَكِنَّ الْقَضَاءَ صِنَاعَةً دَقِيقَةً لَا
 يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ بَلْ وَلَاجُلُّ الْعُلَمَاءِ كَمَا فِي نَصُوصِ أُمَّتِنَا ، وَفِي نُسْخَةِ أُخْرَى ،
 وَلَا أَجِلَاءُ الْعُلَمَاءِ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : حَالُ الْفَقِيهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَقِيهٌ كَحَالِ
 عَالِمٍ [(١) قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالِ الْقَاضِي وَالْمُفْتِي
 كَحَالِ عَالِمٍ] [(٢) مَعَ عِلْمِهِ بِصِغَرِهِ وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا
 أَرَشَقُ وَأَخْصُ مِنْ الْعِلْمِ بِالْكِبَرَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَمَعْنَى كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ صَاحِبِ « الْمَعْيَارِ » نَاقِلًا عَنْ بَعْضِ الْأَثَمَةِ بِقَوْلِهِ : وَالْفَرْقُ
 بَيْنَ عِلْمِ الْقَضَاءِ وَفَقْهِ الْقَضَاءِ فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْأَخْصِ وَالْأَعَمِّ فَفَقْهُ الْقَضَاءِ أَعَمُّ لِأَنَّهُ
 الْفَقْهُ بِالْأَحْكَامِ وَعِلْمُ الْقَضَاءِ هُوَ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَى
 النَّوَازِلِ الْوَاقِعَةِ ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَبْدِ أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَا اسْتَفْتَى
 أَسَدَ بْنَ الْفَرَّاتِ فِي دُخُولِهِ الْحَمَّامِ دُونَ سَاتِرٍ مَعَ جَوَارِيهِ فَأَفْتَاهُ بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُنَّ
 مَلَكَهُ .

وَأَجَابَ ابْنُ مُحَرَّرٍ بِمَنْعِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنْ جَازَ لَكَ نَظَرُهُنَّ كَذَلِكَ ،
 وَنَظَرُهُنَّ إِلَيْكَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ نَظَرُ بَعْضِهِنَّ إِلَى بَعْضٍ ، وَأَغْفَلَ أَسَدُ النَّظَرَ فِي
 هَذِهِ الصُّورَةِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ حَالُهُنَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ ، وَاعْتَبَرَهُ ابْنُ مُحَرَّرٍ فَأَصَابَ ،
 وَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ فِقْهِ الْفَتَوَى وَعِلْمِ الْفَتَوَى ، فَفَقْهُ الْفَتَوَى هُوَ الْعِلْمُ
 بِالْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ وَعِلْمُهَا هُوَ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْأَحْكَامِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَى النَّوَازِلِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَكَذَلِكَ هَذَا الْكَاتِبُ يُبْطِلَانِ قَضِيَّتَنَا قَدْ غَفَلَ عَنْ إِعْمَالِ كَمَالِ النَّظَرِ
 فِي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُدْرِكْ حَالَ الْمُتَرَاغِبِينَ فِيهَا مِنْ كَوْنِ أَعْمَرٍ طَالِبٍ يُرِيدُ بَدْعَوَاهُ
 عَلَى طَائِفَةِ الْقَتِيلِ سَقُوطَ دَيْتِهِ عَنْهُ ، وَعَنْ قَبِيلَتِهِ وَلِزُومِهَا لِطَائِفَةِ الْقَتِيلِ ، وَطَائِفَةُ

(١) طمس بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

الْقَتِيلُ تُرِيدُ بِجَوَابِهَا لَهُ إِسْقَاطَ دِيَةِ الْقَتِيلِ عَنْهَا لِكَوْنِهِ مِنْهَا فَعَقَلَ عَنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ فَلَمْ يَتَعَبَّرْهَا وَاعْتَبَرَ فِيهِ الْمَسْأَلَةَ الْكُلِّيَّةَ فَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ لِلْحُكْمِ بَعْدَ انْبِرَامِهِ وَنُفُودِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ هَيْجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرَجِ بَعْدَ هَوْنِ الْأَمْرِ بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) (١) .

ابن مرزوق : إِنَّمَا لَا تُنْقَضُ أَحْكَامُ الْعَدْلِ يَعْنِي الْعَالِمَ الْعَدْلَ لِأَنَّهَا لَوْ نُقِضَتْ لَتَسْلَسَلَ النُّقْضُ فَلَا يَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ فَتَرْتَفِعُ الثِّقَةُ بِالْأَحْكَامِ ، وَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الْحُكَّامِ ، وَالْمُحْكَمُ كَالْقَاضِي فِي ذَلِكَ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (٢) : وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ ، وَمَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ ، فَلَا يَكُونُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمٍ غَيْرِهِ نَقْضُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُورًا بَيْنًا ، أَنْظِرْ «عج» و « التَّوْضِيح » .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَيْجَانَ الشَّرِّ وَالْفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ يَجِبُ دَرُؤُهَا ، وَدَرَأُ الْمَفَاسِدِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لَا تَنْخَرِمُ أَصْلًا ، وَقَدْ نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى دَرِئِهَا ، وَحَيْثُ يَجِبُ نَقْضُ مُخَالَفِهَا .

فَفِي « النَّوَادِر » ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَازِ : وَمِمَّا يُنْقَضُ أَيْضًا حُكْمُ الْحَاكِمِ يُنْقَضُ مَالًا يُنْقَضُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكِمٌ يُنْقَضُ حُكْمُهُ وَهُوَ مِمَّا لَا يُنْقَضُ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّلَاثُ حُكْمُ الثَّانِي يُنْقَضُ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُوَافَقًا لِقَوْلٍ وَلَوْ ضَعِيفًا ، وَلَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأً مِنْهُ ، وَإِذَا نَقَضَ الْحَاكِمُ الثَّلَاثُ حُكْمَ الثَّانِي يُنْقَضُ الْأَوَّلُ نَقْدَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ . نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَلَاتِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) جامع الأمهات (ص / ٤٦٢ - ٤٦٣) .

كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَيِ الْمَرْحُومِ بَكْرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي قَالَ
تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١)
وَقَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ (٢).

الشيخ زروق: الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجَلَجُ، وَمَنْ عَرَفَ فَلْيَتَّعِ وَمَنْ جَهَلَ
فَلْيَسْأَلْ، فَإِنَّ الْإِنْكَارَ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَالْإِعْتِرَاضُ بِغَيْرِ حَقٍّ ضَلَالٌ، عَلَى التَّفْصِيلِ
وَالْإِجْمَالِ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلٌ وَلَا [٣] لَا يُؤْخَذُ بِشَيْءٍ وَلَا يَتَّبَعُ
فَلَمَّا كَانَ لِلْعِلْمِ حُرْمَةٌ فَلِلْعَالَمِ حُرْمَةٌ وَالْمُؤْمِنُ [ق / ٧٤٠] يَلْتَمِسُ الْمَعَاذِيرَ،
وَالْمُنَافِقُ يَتَّبِعُ الْعُيُوبَ، بَلْ يَحْدِثُهَا بِالْغَيْرِ، وَلَا أَجْهَلَ مِنْ مُتَعَصِّبٍ بِالْبَاطِلِ أَوْ
مُنْكَرٍ لِمَا هُوَ جَاهِلٌ وَالْمُبَادَرَةُ لِلْإِنْكَارِ كَالْمُبَادَرَةُ لِلْإِغْتِرَارِ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ
مَنْ وَفَّقَ إِلَى بَيَانِ التَّحْقِيقِ وَتَوَقَّفَ مَوَاقِفَ الضَّرَرِ وَالضَّيْقِ إِذَا كَانَ تَوَقُّفُهُ
لِلْإِسْتِرْشَادِ لَا لِمُخَالَفَةِ الْمُرَادِ. انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِهِ
أَمِينَ، وَأَيْضًا الْحَاكِمُ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ الصَّوَابَ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا يُوَافِقُهُ، فَإِنْ وَافَقَهُ
فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَيَّ وَجْهَ الْجَوْرِ أَوْ
الْغَلَطِ أَوْ الْجَهْلِ، فَالْجَائِزُ هُوَ الْخَارِجُ عَنِ الْحَقِّ مُتَعَمِّدًا، كَمَا فَسَّرَ بِهِ (مخ) (٤)

(١) سورة النور (٦٣).

(٢) سورة الفجر (١٤).

(٣) كلمة بالأصل لم أتبينها.

(٤) قال الخرشي: لما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام أن القضاة ثلاثة. جائر وجاهل وعدل،
أفاد المؤلف أحكامها على هذا الترتيب والمعنى أن القاضى الخارج عن الحق متعمدا تنبذ
أحكامه أى تطرح وتلغى أى يطرحها ويلغيها القاضى الذى يتولى بعده.
ابن رشد القاضى: الجائر ترد أحكامه دون تصفح وإن كانت مستقيمة فى ظاهرها إلا أن
ثبت صحة باطنها. اهـ.

وكذلك تنبذ أحكام القاضى الجاهل الذى لم يشاور العلماء بل يحكم بين الناس بالحدس
والتخمين فإن كان يشاور أهل العلم فإن أحكامه تتعقب فما كان منها صوابا فيبقى ولا ينبذ
وما كان جورا فينبذ ولا يقال: كيف تتعقب أحكامه مع المشاورة لأننا نقول: قد يعرف عين=

قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَدَّ حُكْمَ جَائِزٍ)^(١) وَوَجَّهَ جُورَهُ لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ ،
وَسَوَاءٌ اسْتَقَرَّ عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ أَوْ أَنْكَرَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِهِ ، أَعْنِي إِقْرَارَهُ بِهِ لِأَنَّهُ
أَمْرٌ بَاطِنِيٌّ لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ ، وَالْغَالِطُ هُوَ الَّذِي يَقْصِدُ الْحُكْمَ بِمَذْهَبِهِ
فَيُصَادَفُ غَيْرُهُ سَهْوًا أَوْ لِعُذْرٍ مِنَ الْأَعْذَارِ .

فَقِي (ق) (٢) عَنْ ابْنِ مُحَرَّرٍ مَا نَصَّهُ : إِنَّهُ إِنْ قَصَدَ إِلَى الْحُكْمِ بِمَذْهَبِهِ
فَصَادَفَ غَيْرُهُ سَهْوًا فَهَذَا يَفْسُخُهُ هُوَ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ الصَّحَّةُ ، فَجَرَيَانُهُ عَلَى
مَذْهَبِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ ، وَوَجَّهَ غَلَطَهُ لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ ، إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ
أَنَّهَا عَلِمَتْ قَصْدَهُ إِلَى الْحُكْمِ بِغَيْرِهِ ، فَوَقَعَ فِيهِ فَيَنْقُضُهُ غَيْرُهُ كَمَا يَنْقُضُهُ هُوَ
انْتَهَى .

فَأَوَّلُ كَلَامِهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِ
مُقَلِّدِهِ)^(٣) وَآخِرُ كَلَامِهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيْضًا : (أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا فَأَخْطَأَ
بَيِّنَةً)^(٤) تَتَعَلَّقُ بِمُقَدَّرٍ أَيْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا وَأَنَّهُ أَخْطَأَ انْتَهَى . فَإِذَا عَلِمْتَ
هَذَا عَلِمْتَ مِنْهُ أَنَّ وَجَّهَ غَلَطِهِ لَا يُعْرِفُ أَيْضًا إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ ، أَوْ قَرِينَةٍ وَلَمْ أَقِفْ

= الحكم ولا يعرف الطريق إلى إيقاعه إذ القضاء صناعة دقيقة لا يعرفها كل أحد بل ولا أجل
العلماء ، وكلام المؤلف يحمل على ما إذا ولي الجاهل لعدم العالم وإلا فقد تقدم أن العلم
واجب شرط وأن عدمه يمنع انعقاد الولاية ونفوذ الحكم مع وجود العالم وأما العدل العالم إذا
حكم في شيء ثم عزل وولى بعده غيره فإنه لا تتعقب أحكامه لأنها موافقة لما عليه الناس
فتعقبها يؤدي إلى كثرة الشر والخصام فالمراد بعدم التعقب عدم التبع وليس المراد أنا إذا رأينا
حكما فاسدا لا ننقضه بل ينقضه قوله العدل أخرج الجائر وقوله : (العالم) أخرج به
الجاهل ولو قال المؤلف : ومضى الصواب ، كان أحسن لأن غير الجور قد يكون خطأ أو
سهوا أو نسيانا مع أنه لا يميز « حاشية الخرشى » (١٦٢ / ٧ - ١٦٣) .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) التاج والإكليل (٦ / ١٣٥) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٤) المصدر السابق .

عَلَى شَيْءٍ ، وَفِي الْقَرِينَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَوْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ جَوْرُهُ وَلَا خَطْوُهُ
مِمَّا تَقَدَّمَ فَهُوَ جَاهِلٌ ، وَهُوَ الَّذِي يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَدَسِ وَالتَّخْمِينِ ،
فَالْتَّخْمِينُ هُوَ الْقَوْلُ بِالْحَدَسِ ، وَالْحَدَسُ ظَنُّ الشَّيْءِ وَالْقَوْلُ فِيهِ بِالرَّأْيِ .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْجَاهِلَ وَالْغَالِطَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا اتِّفَاقًا كَمَا فِي
نُصُوصِ أُمَّتِنَا فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ .

وَالْجَائِرُ اخْتَلَفَتْ أُمَّتُنَا فِي ضَمَانِهِ فَمَذَهَبُ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ :
أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » الْمُفَسِّرَةِ لِكَلَامِ
« الْمُدُونَةِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ » .

وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا ابْنُ يُونُسَ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَيْضًا وَقَدْ تَقَدَّمَ
كَلَامُهُمْ فِي ذَلِكَ فَلَا نَطِيلُ بِإِعَادَتِهِ .

وَالَّذِي عَلَيْهِ بَعْضُ فُقَهَاءِ الْقَيْرُوانِ ضَمَانُهُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ كَالْغَاصِبِ أَخَذَ مَالَ
رَجُلٍ فَدَفَعَهُ لِلْآخِرِ فَلَهُ أَنْ يَتَّبِعَ أَيُّهُمَا شَاءَ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا غَاصِبٌ لَهُ ، وَذَهَبَ إِلَى
هَذَا الْقَوْلِ صَاحِبُ « النَّوَادِرِ » أَنْظَرَهُ فِي تَرْجَمَةِ : الْقَاضِي يُقَرُّ أَنَّهُ حَكَمَ بِجَوْرِ أَوْ
أَخْطَأَ فِي حُكْمِهِ ، وَمَشَى عَلَيْهِ أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، وَقَيَّدَ بِهِ أَبُو
الْحَسَنِ كَلَامَ « الْمُدُونَةِ » وَذَيَّلَ بِهِ ابْنُ يُونُسَ مَا نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ عَدَمِ
ضَمَانِهِ ، وَتَرَكْتُ جَلْبَ كَلَامِهِمْ هُنَا فِي ذَلِكَ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ الْأَخِيرَ لَا يُوَازِي فِي التَّشْهِيرِ مَا فِي
« الْمُدُونَةِ » وَاتَّبَاعَهَا مِنْ عَدَمِ ضَمَانِ الْحَاكِمِ الْجَائِرِ ، وَإِنْ جَارَ جَوْرًا بَيْنًا وَلَا
سِيمًا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ وَلَا الْفَتْوَى بِخِلَافِ مَا فِي
« الْمُدُونَةِ » انْتَهَى .

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

وَفِي (مِيارَة) ^(١) عَلَى أَرْجُوزِيَّةِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ : فَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ

الْقَوْلَ الْمُخْرَجَ لَا يُعْمَلُ بِهِ فِي قَضَاءٍ وَلَا فَتْوَى ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ لَفَنَّا وَلَفَقَهَا فَقَطْ ،
وَأَضْعَفُ مِنْهُ مُخَالَفُ « الْمُدُونَةِ » أَنْتَهَى .

قَدْ نَصَّ أَئِمَّتُنَا عَلِيٌّ أَنَّ قَوْلَ مَالِكٍ فِي « الْمُدُونَةِ » أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ
فِيهَا لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ ، وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ فِيهَا لِأَنَّهُ
أَعْلَمُ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ ، وَقَوْلُ غَيْرِهِ فِيهَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي غَيْرِهَا
لِصَحَّتِهَا أَنْظَرَ التَّقْيِيدَ عَلَى « الْمُدُونَةِ » ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ
لِلتَّنْبِيهِ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِبُطْلَانِ قَضَائِنَا .

نَعَمْ فَلَمْ أَجْرِ فِي الْحُكْمِ ، وَلَمْ أَخْطِئْ فِيهِ وَلَمْ أَجْهَلْهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ
عَلَيَّ ذَلِكَ مَنْ تَأَمَّلَ الرَّقْمَ وَجَدَ النُّصُوصَ مُتَطَافِرَةً عَلَيَّ مَا حَكَمْنَا بِهِ إِنْ أَنْصَفَ
وَبَالَعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ وَإِلَّا فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ ^(١) الْآيَةُ ، وَقَالَ
أَيْضًا : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ ﴾ ^(٢) وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحَقُّ
اتِّبَاعُ النُّصُوصِ ، وَفِي « إِضَاءَةِ الدُّجْنَةِ » مَا نَصَّهُ :

وَالْحَزْمُ أَنْ يَسِيرَ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَعَ رِفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ لِيَسْلَمَ
وَيَسْلُكَ الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ فَنُورُهَا لِلْمُهْتَدِيِ اسْتِضَاءَ
وَفِي بَنِيَاتِ الطَّرِيقِ يَخْشَى سَارَ ضَلَالًا أَوْ هَلَاكًا يَغْشَى

وَأَيْضًا فَتَوَى هَذَا الْمُفْتِيَّ عَلِيٌّ بِاطِلَّةٍ ، وَلَوْ كَانَ فِي الْعَدَالَةِ مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ شَرِيحِ الْمَعَاظِرِيِّ وَسَلِيمَانَ ابْنِ الْقَاسِمِ أَحَدَ شُيُوخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ
لِعَدَمِ قُبُولِ شَهَادَتِهِ عَلَيَّ لِعِدَاوَتِهِ إِيَّايَ كَمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ أَهْلُ وَلَا تَهْ وَبَادِيَتُهَا فَفِي

(١) سورة الأنعام (١٥٣) .

(٢) سورة يوسف (١٠٨) .

غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا يُحْكَمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَيَّ الْمُخْتَارِ عَنِ الْبِرْزَلِيِّ عَنِ الْمَازَرِيِّ مَا نَصُّهُ : إِنَّ عِدَاوَةَ الْمُفْتِي كَعِدَاوَةِ الشُّهُودِ . انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ بُطْلَانِ فِتْوَاهُ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ أَنَّهَا إِنْ نَشَأَ عَنْهَا إِتْلَافٌ مَالٌ فَهُوَ لَازِمٌ لَهُ دُنْيَا وَآخِرَى لِأَنَّهُ مُقَلَّدٌ وَمُتَّصِبٌ لِلْفِتْوَى فِي « كَبِيرِ » (مَخ) وَغَيْرِهِ مِنْ تَصَانِيفِ أَئِمَّتِنَا عَنِ الْمَازَرِيِّ وَاللَّفْظُ لـ « مَخ » مَا نَصُّهُ : وَيَضْمَنُ الْمُفْتِي غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ مَا أَتْلَفَ بِفِتْوَاهُ خَطَأً ، وَيَنْهَى عَنِ الْفِتْوَى ، وَيُؤَدِّبُ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ لَهُ الْإِشْتَغَالُ فِي الْعِلْمِ فَلَا أَدَبَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا فِي الْمُتَّصِبِ لِلْفِتْوَى الْوَاجِبِ تَقْلِيدُهُ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ غُرُورٌ بِالْقَوْلِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَحُجَّةٌ بِلَا نَصٍّ كَدَعَايَ بِلَا دَلِيلٍ ، وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ، وَفِيمَا قُلْنَا وَنَقَلْنَاهُ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ كَفَايَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِمَنْ أَيْدَهُ اللَّهُ بِالْعَنَايَةِ ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ (١) ، اللَّهُمَّ أَرِنَا الْحَقَّ حَقًّا وَأَرِزُقْنَا اتِّبَاعَهُ ، وَأَرِنَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَأَرِزُقْنَا اجْتِنَابَهُ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَيَّ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَجَمِيعِ أُمَّتِهِ وَسَلَامَ تَسْلِيمًا ، وَهَذَا كَتَبَهُ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسِهِ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ ، وَأَسِيرُ خَطَايَاهُ وَمُسْلِمًا عَلَى مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّلَبَةِ وَمَلْتَمَسًا مِنْهُ الدُّعَاءَ بِحُسْنِ الْخَاتِمَةِ ، وَحُسْنِ الْعَاقِبَةِ وَالسِّرِّ فِي الدَّارَيْنِ وَلَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ مِنِّي الْقَصْرِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ الْقَصْرِيِّ عَفَا اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ وَمَنْ وَلِدُوا وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ انْتَهَى .

تَسْلِيمُ الْعُلَمَاءِ لِحُكْمِ الْقَصْرِيِّ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ
وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ :

يَأَيُّهَا الْقَصْرِيُّ مَالِكُ مُشَبَّه
أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي
جَازَلْتَ بِالْحَقِّ السَّوِيَّ فَجَدَلْتَهُ
فَاعْذُرْ سِوَاكَ وَالْمُجَادَلَةَ أَنْبَذْ
لَمْ تَبْقَ فِي فَتَوَاكَ قَائِلٌ إِلَّا الشَّهَادَةُ بِالْإِصَابَةِ فَهِيَ ذِي

وَلَعَلَّ مُجَادَلَكَ اغْتَرَّ بِقَوْلِ (عَج) الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ سَيِّدِي الْحَاجُّ الْحَسَنُ
كَوْنُهُ دَيْتُهُ هَذَرًا مُخَالَفٌ لِلنَّقْلِ ، وَلَقَدْ سَأَلْتُهُ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَيْدِي
الْمَصْرِئَةِ فِي الْمَدْرَسَةِ فِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ التَّدْرِيسِ فَلَمْ يَذْكُرْ لِي
فِيهِ مُسْتَنْدًا ، وَلَا حُجَّةً يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا أَنْتَهَى .

وَذَلِكَ عَادَةً مَنْ يَكْتَفِي بِالْبَحْثِ فِي أَوَّلِ كِتَابٍ فَيَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
قُلْ لِلَّذِي يَدْعِي عِلْمًا وَمَعْرِفَةً حَفِظْتَ شَيْئًا وَعَاقَبْتُ عَنْكَ أَشْيَاءَ

وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْعُلَمَاءُ الْفُتُوَى دُونَ تَمَامِ الْبَحْثِ عَنِ الْقِيُودِ فِي مَطَائِنِهَا مِنْ
الْمُطَوَّلَاتِ ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ الصَّوَابُ إِلَّا عِنْدَ ازْدِحَامِ الْعُقُولِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ
إِلَّا بِنِطَاحِ النُّقُولِ ، وَلَا يَغْلُظُ غَالِبًا إِلَّا الْمُقْتَحِمُونَ عَلَى الْفُتُوَى بِمُجَرَّدِ لَفْظَةٍ أَوْ
طَرَةِ

وَكُونَ الْفَتَى يَوْمَ اللَّقَاءِ مُبَارَزًا بِلَا آلَةٍ مِنْ مُوجِبَاتِ الْفِرَارِ

﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ
يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (١) .

حكاية مطبوعة

قيل : أَمَالَ رَجُلٌ قَلَنْسُوتَهُ ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ عَادَتْهُمْ أَنْ مَنْ أَمَالَهَا عَلَيَّ هَيْئَةً مَخْصُوصَةً اشْتَهَرَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ حَتَّى صَارَ يُقْصَدُ لِكُلِّ شَيْءٍ ، وَكَانَ آخِرُ مُطْلَعًا عَلَى قَلَّةِ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ أُعْجِبَ بِهِ لِخِبَالِهِ فَدَعَاهُ لِلشَّرَكَةِ وَقَالَ لَهُ : كَمْ عِنْدَكَ ؟ فَقَالَ : لَهُ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَقَالَ : وَأَنَا كَذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ : تَعَالَ نَبِيعُهَا بِالْبَصْلِ وَنُخْزِنُهُ حَتَّى إِذَا رُبِحَ بَعْنَا ، فَقِيلَ [ق / ٧٤١] فَجَعَلَ الْبَصْلَ فِي مَطْمُورَةٍ وَرَشَهُ بِالْمَاءِ لِيَفْسِدَ فَلَمَّا جَاءَ وَقْتُ بَيْعِ الْبَصْلِ كَشَفَا عَنْهُ فَوَجَدَاهُ رَمَادًا فَصَارَ يَصْرُخُ وَيُنُوحُ ، وَصَاحِبُهُ يَضْحَكُ فَلَمَّا مَلَ مِنَ الضَّحْكِ أَعْطَاهُ رَأْسَ مَالِهِ وَقَالَ لَهُ : مِثْلُكَ يَسْأَلُ ، وَيَتَطَفَّلُ ، فَكَذَلِكَ مِنْ تَعْجِبِهِ نَفْسُهُ بِطَرَةِ أَوْ لَفْظَةٍ ، وَلَقَدْ كَفَيْتَنَا جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مُؤَنَةً إِيْرَادِ النُّصُوصِ الْمُتَلَقَّاةِ بِالْقَبُولِ عِنْدَ أَهْلِ الْعُقُولِ وَالنُّقُولِ فَعَلِمْنَا بِصَحَّتِهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ بِغَيْرِهَا إِذْ هِيَ الْمَشْهُورَةُ وَسَوَاهَا الْمَهْجُورَةُ ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ نُصُوصُ الْأَدْبَاءِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ عَلَى كَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْبَيَانِ فِي « تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ » : يَجِبُ الْاِكْتِفَاءُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَكَذَلِكَ قَالَ رَبُّ الْأَرْبَابِ : ﴿ اَلَمْ ۙ ذٰلِكَ الْكِتٰبُ لَا رَيْبَ فِيْهِ ۝۱ ﴾ (١) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا جَلَسْتَ إِلَى قَوْمٍ تُحَدِّثُهُمْ يَوْمًا حَدِيثًا عَنِ الْمَاضِي أَوْ الْآتِي

فَلَا تُعِدَّنْ حَدِيثًا إِنَّ طَبْعَهُمْ مُوَكَّلٌ بِمُعَادَاةِ الْمُعَادَاةِ

ثُمَّ إِنَّكَ مَا أوردْتَ نَصًّا إِلَّا وَأَنَا أَحْفَظُهُ نَظْمًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَقَالَ سَيِّدِي حَمِي
اللَّهُ التَّشِيئِي آخِرَ أَلْفَيْتِهِ فِي ضَبْطِ « الْمُخْتَصَرِ » .

لَوْ نَزَلَتْ مَظْلَمَةٌ بِرَجُلٍ أَجَارَ لَهُ الرَّفْعُ وَلَوْ بِالْجَبَلِ

عَنْ نَفْسِهِ وَلَوْ مُصِيبًا مُسْلِمًا بِدَفْعِهِ وَهُوَ بِذَلِكَ عِلْمًا
وَلَا يَجُوزُ رَدُّهَا إِلَيْهِ كَمَا نَحْيَ شَيْوَحْنَا إِلَيْهِ

وَفَائِدَةُ هَذَا أَنَّ نُصُوصَ الْأُئِمَّةِ هُنَا نَظْمًا وَنَثْرًا لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَضْغَمُهَا
الْعَجُولُ مِنْذُ حُجَجٍ ، وَفِي نَظْمِنَا لِلنَّوَازِلِ .

وَكَوْنُ دَمِهِ يَكُونُ هَدْرًا فَخَطَأُ أَظْهَرَ مَنْ يَظْهَرُ

وَفِي شَرْحِ الْوَسْطَى : إِنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ دُونَ شَرْطِهِ قَدْ يَكُونُ إِذْلاًلًا لِلدِّينِ ،
وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ بَكَارٍ لَا يُقَاوِمُهُ إِلَّا ابْنُ مُحَمَّدٍ شَيْنِ ابْنِ بَكَارٍ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ :
فَمُسْتَغْرَقُ الدِّمَّةِ فَعَلَطُ فَاحِشٍ سَبَقَكَ إِلَيْهِ أَشْيَاخٌ وَإِنَّمَا أَعْرَابُ بِلَادِنَا غَارِقُوا الدِّمَّةَ
لَا مُسْتَغْرَقُوهَا كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَدِّ مُسْتَغْرَقِ الدِّمَّةِ ، أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اسْتَغْرَقَ
مُلْكُهُ التَّبَعَاتِ ، وَإِنَّمَا يُصَدِّقُ ذَا الْحَدِّ عَلَيَّ مَنْ يَكْتَسِبُ وَيُنْمِي وَيَحْمِلُ أَرْسَالَ
وَالْعَلَّكَ وَسَائِرُ أَصُولِ الْحَلَالِ الْعَشْرَةِ ، وَأَمَّا الْمُعَافَرَةُ وَشَبْهُهُمْ فَلَا حَلَالَ ،
عِنْدَهُمْ أَصْلًا فَلِذَلِكَ عَزَزَتْ ذِمَّتُهُمْ فَلَا سِينَ وَلَا تَاءٍ لِأَنَّهُمَا لِلتَّسْبِبِ فَمَا لَهُمْ إِلَّا
أَصُولُ الْعَزَقِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ وَهِيَ الْأَلْفُ وَالسِّينُ وَالتَّاءُ فَلَا حَظَّ لَهُمْ فِيهَا فَهُمْ
غَرِيقُونَ فِي الْغَرَقِ ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَكَاسِبِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى يَزَادَ لَهُمْ مِنَ
الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مِنْ مُنَاسَبَاتِ عِبَادِ الطَّيْرِ ، وَأَمَّا تَضْمِينُكَ أَنَّكَ
فَمُجَرَّدُ غَيْظٍ مُودٍّ إِلَى فَيْظٍ وَهِيَ مِنَ الدَّعَاوِي الَّتِي يَجِبُ عَلَيَّ الْقَاضِيَانِ لَا يَلْتَفِتُ
إِلَيْهَا ، وَيَزْجُرُ عَلَيْهَا كَمُدَّعٍ عَلَى صَالِحٍ ، وَمِنْ تَشْبِيهِ .

وَشَرُوطُ دَعْوَى الْمُدَّعِي أَنْ تَشْبِهَا مِنْ أَجْلِ ذَاكَ الْأُمُّ لَا قَذْفَ لَهَا

أَوْصِيكَ يَا أَخِي بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْجَاهِلِينَ

دَعِ الْحَسُودَ وَمَا يَلْقَاكَ مِنْ حَسَدِهِ يَكْفِيكَ مِنْهُ لَهَيْبُ النَّارِ فِي كِبَدِهِ

إِنْ لُئِمْتَ ذَا حَسَدٍ فَرَجَّتْ كُرْبَتُهُ وَإِنْ سَكَتَ فَقَدْ أَهْلَكَتُهُ بِيَدِهِ

وَفِي « لَطَائِفِ الْمَنَنِ » لِلشَّعْرَانِيِّ ، لَا تَرُدُّنَّ عَلَيَّ مُعْجَبٌ فَيَسْتَفِيدُ مِنْكَ وَيَتَّخِذُكَ عَدُوًّا ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ، وَقَدْ وَجَدَنِي الْحَاجُّ بِشْنَحٍ فِي اشْتِغَالٍ وَشُغْلٍ بَالٍ فَكَتَبْتُ هَذِهِ الْمُسَوَّدَةَ بِمُرَادٍ مُرْتَجَلٍ وَلَا تَنْسِنِي مِنْ دُعَاكَ الصَّالِحِ بِجَمِيعِ الْمُصَالِحِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّينَ أَنْتَهَى . كَتَبَهُ لِسَبْعِ بَقِيَّتٍ مِنْ صَفَرِ الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ وَعَفَى اللَّهُ عَنْهُ وَوَالِدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ .

وَبَعْدُ لِمَا فِي الْوَرَقَاتِ مِنَ النُّصُوصِ صَرِيحٌ فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ صَحِيحٌ قَالَتْ بِلِسَانِ حَالِهَا : مَا بَقِيَتْ لَكَ غَيْرُ حُجَّةٍ ، وَهَذِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي رَدَّ فِيهَا الْحَاجُّ الْحَسَنُ عَلَيَّ (مَخ) فِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ فَلَمْ يَأْتِ (مَخ) فِيهَا بِشَيْءٍ يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ وَهُوَ بَلَّ اللَّهُ ضَرِيحَهُ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ : الْجَوَادُ يَكْبُوا ، وَالصَّارِمُ يَنْبُو فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَوَقَاكَ ضَيْرًا ، بَلَّ اللَّائِقُ أَنْ تَمَثِّلَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

تَغَاوَلُ عَمَّنْ كَوَاهُ الْحَسَدُ وَدَعَهُ عَلَى رَغَمٍ أَنْفٍ يَمُوتُ

وَلَا تَصْنَعُ يَوْمًا إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ جَوَابَ الْحُسُودِ السُّكُوتُ

وَفِي النُّقُولَاتِ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَيَكْفَى وَيُسْتَنْدُ إِلَيْهِ وَيُسْنَفِي ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ مُحَبِّبُكُمْ عَلِيُّ الدَّوَامِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ وَفَقَّهُهُ اللَّهُ لِأَحْسَنِ السُّلُوكِ ، وَكَانَ اللَّهُ لَهُ دُنْيَا وَأُخْرَى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

مَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِ صَحِيحٌ وَغَيْرُهُ جَرِيحٌ ، وَغَيْرُهُ مَكَابِرَةُ الْعِيَانِ حَقَّقَ اللَّهُ أَمَالَ هَذَا الْحَاكِمِ وَجَزَاهُ اللَّهُ وَإِيَانًا خَيْرًا وَوَقَانًا وَإِيَاءَهُ ضَيْرًا ، وَلَعَمْرِي إِنَّ الْمُخَالَفَ لَنَفِي سِعَةٍ مِنْ مَقَالِهِ ، وَلَوْ بَلَغَ مَا بَلَغَ فِي حَالِهِ ، كَيْفَ وَالْحُكْمُ

لنُصُوصَ عَنِ الْأَئِمَّةِ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ وَلَا سِيَّما الْحُكْمُ عَنْ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ الَّذِي فِيهِ سَعَةٌ وَمَنْدُوحَةٌ لِلْسَّادَاتِ جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْ مُحِبِّي الْعُلَمَاءِ حَامِلِي لَوَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَمَمَّنْ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَرَزَقْنَا اقْتِفَاءَ آثَارِهِمْ وَجَنَّبْنَا مُخَالَفَتَهُمْ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ قَالَهُ وَكَتَبَهُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ ابْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ أَمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالشُّكْرُ لَهُ ، وَصَلَّى وَسَلَّمْ عَلَيَّ مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ، وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

أَمَّا بَعْدَ فَمَا حَكَمَ بِهِ مُقَيَّدُ الْوَرَقَاتِ بِمَا فِيهَا صَحِيحٌ غَنِيٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَنِ التَّصْحِيحِ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنْ إِعْلَاءِ الْحَقِّ خَيْرًا وَوَفَاءِهِ فِيمَا وَلَاهُ خَيْرًا فَلَقَدْ جَاهَرَ بِشِبَا قَلَمِهِ جِهَادًا كَبِيرًا أَكَلَ أَغْشَى الْبَصِيرَةِ ضَرِيرًا جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ مِمَّنْ يَرْحَمُ الْمَوَافِقَ ، وَالْمُشَافِقَ وَخَتَمَ لِلْجَمِيعِ بِالْخَاتَمَةِ الْحُسْنَى فِي الدِّينِ وَالْآخِرَةِ وَالْدُّنْيَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَى ، وَكَتَبَهُ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْبَشِيرِ الْكَلْسُوكِيِّ لَطَفَ اللَّهُ بِالْجَمِيعِ وَالْمُسْلِمِينَ أَمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى عَلَيَّ مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا حَمْدًا لِمَنْ قَالَ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١) ، وَالنُّصُوصُ بِالضُّرُوسِ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ ، وَضَمَّنَ حَكْمَ بِهَا فَهُوَ بَرِيٌّ مِمَّا قَذَفَهُ بِهِ شَاتِمُهُ مِنَ الْجَوْرِ وَالْجَهْلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لِأَنَّهُ بَيْنَ الْحَقِّ ، وَأَوْضَحَهُ وَالْدَّلِيلَ وَصَحَّحَهُ ، وَأَثَبَتِ الْقِيلَ وَرَجَّحَهُ ، إِذْ أَسَّسَ قَوَاعِدَهُ ، وَرَدَّ أَوَابِدَهُ ، وَقَيَّدَ شَوَارِدَهُ حَتَّى كَبَتَ مُنْكَرَهُ ، وَمُعَانَدَهُ فَالْوَاجِبُ عَلَيَّ الْجَاهِدَ مَصِيرُهُ إِلَيْهِ وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا لَدَيْهِ إِذْ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَأَفَادَ وَأَوْجَزَ قَائِلُهُ وَأَجَادَ وَهُوَ مَجَالٌ رَحْبٌ أَمْلَأَهُ بِكِتَابِهِ ، وَقَالَهُ شَيْخُ الْمَشَايخِ الْمُخْتَارُ ابْنُ

أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْوَافِي الْكُتَيْبِيُّ مَتَعَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ بِوُجُودِهِ وَدَوَامِ شُهُودِهِ ،
وَتَوَلَّى رَسْمَ حُرُوفِهِ مِنْ يَدِهِ ، وَابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ أَحْمَدَ الْخ . . أَمَنَهُ
اللَّهُ وَوَالِدَيْهِ وَأَشْيَاخَهُ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ إِنَّهُ رَفِيعُ
الدَّرَجَاتِ . انْتَهَى الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ .

وَلَبَعْضُ مَنْ نَظَرَ فِي الْوَرَقَاتِ مُسْتَنَدًا مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ مَادِحًا لِلْبَحْرِ الْوَسِيطِ :
لِلَّهِ دُرُّكَ فِي حُكْمٍ حَكَمْتَ بِهِ يَنْزِلُ الْبَغَاةَ وَقَوْلُ الْحَقِّ يَتَّبِعُ
يَنْتُ أَمْرُهُمْ بِالنَّصِّ مُمْتَلَأٌ نَقَلَ الْأَئِمَّةَ ذَا وَفِي كُتُبِهِمْ جَمَعُوا
نَقْلًا صَحِيحًا صَرِيحًا لَا يُعَارِضُهُ نَصٌّ فَذَلِكَ نَصُّ الْحَقِّ فَاتَّبِعُوا
مَنْ رَامَ نَقْضًا لِهَذَا الْحُكْمِ مُعْتَرِضًا فَمَا إِلَيَّ قَوْلُهُ يُصْنَعِي وَيَسْتَمَعُ
إِذْ كَمْ مُزَيَّفٌ مَا صَحَّتْ مَدَارِكُهُ مِنْ غَيْرِ فَهُمْ لِمَا فِي كُتُبِهِمْ وَضَعُوا
هُوَ الَّذِي شَهِدَتْ وَالْحَقُّ مُنْضَمٌّ بِهِ الْقُضَاةُ الثَّقَاتُ كُلُّهُمْ جَمَعُوا
الْأَيَّاتُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا .

هَذَا ، وَإِنِّي أَيُّهَا الْكَاتِبُ قَدْ وَرَدَ عَلَيَّ قَبْلُ أَنَّ الْفَقِيهَ الْقَصْرِيَّ قَدْ حَكَمَ عَلَيَّ
أَهْلُ سَيِّدِ بَكْرِ لِعِيَاسِي بِوُجُوبِ [ق / ٧٤٢] دِيَّةٍ لِكَيْتِي دُونَ قَسَامَةِ فَأُفْتِيْتُ
بِنَقْضِ الْحُكْمِ لِعَدَمِ مُصَادَفَتِهِ الْحَقِّ ، فَلَمَّا وَرَدَتْ عَلَيَّ وَرَقَاتُهُ ، وَأَمَعْنْتُ النَّظَرَ
فِيهَا وَجَدْتُهُ مُصَرِّحًا بِأَنَّ حُكْمَهُ إِنَّمَا هُوَ بِنَفْيِ دِيَّةِ الْعَلَاوِيِّ عَنِ الْأَغْلَالِ ، وَأَنَّهُ لَمْ
يَتَعَرَّضْ لِثُبُوتِهَا عَلَيَّ أَهْلِ سَيِّدِ بَكْرِ لِعَدَمِ تَرَأْفِهِمْ عَلَيْهِ وَأَعْلَمَهُمْ بِتَوَقُّفِ الثُّبُوتِ
عَلَيَّ حُضُورِ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ ، وَإِيمَانِ الْقَسَامَةِ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَصْرِيَّ لَمْ يَبْقَ لِدِي
حَالٌ حَالًا ، وَلَا لِدِي مَقَالٌ مَقَالًا فِي نَقْضِ مَا حَكَمَ بِهِ لِمُوَافَقَتِهِ النُّصُوصَ

الصَّرِيحَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي جَلَبَهَا وَنَاهَيْكَ بِهَا كَثْرَةً فَضْلاً عَنْ تَضْمِينِهِ الدِّيَّةَ الَّتِي الْقَوْلُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْبَلِيَّةِ إِذْ كَيْفَ يَضْمَنُ مُوَاقِفَ مَنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ وَلَوْ قَرَرْنَا تَقْرِيراً فَاسِداً أَنَّهُ خَالَفَ دُونَ تَعَمُّدِ الْجَوْرِ ، وَدُونَ تَوَلِّيِ إِنْفَازِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْ عِنْدَ ابْنِ رُشْدٍ خِلَافاً لِلْمَازِيَّ إِن لَمْ يَنْتَصِبْ ، وَإِلَّا فَمُقْتَضَى النَّظَرِ تَصْوِيبُ ضَمَانِهِ وَقَدْ قُلْتُ فِي مَرَاقِي السُّعُودِ .

وَلَمْ يَضْمَنْ ذُو اجْتِهَادٍ ضَيْعاً إِنْ يَكُ لَا لِقَاطِعٍ قَدْ رَجَعَا
إِلَّا فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ قَوْلٌ بَيْنَ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَصِباً فَالنَّظَرُ ذَاكَ وَفَاقاً عِنْدَ مَنْ يُحَرَّرُ

ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الضَّمَانِ ، وَالْمُرَادُ بِالْمُحَرَّرِ « ح » فَالَّذِي أَقُولُ بِصَحَّةِ مَا قَالَهُ الْقَصْرِيُّ مِنْ نَفْيِ الدِّيَّةِ عَنِ الْأَغْلَالِ وَتَوَقُّفِ جُوبِ الدِّيَّةِ عَلَى الْمُنَازِعِينَ لَهُمْ عَلَى الْقَسَامَةِ ، وَهَذَا أَوْضَحُ مِنَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ مَا لَمْ يَشْهَدْ شَاهِدَانِ عَلَى تَعْيِينِ الضَّارِبِ فَتَكُونُ الدِّيَّةُ عَلَيْهِ خِلَافَ مَعَ الْقَسَامَةِ ، قَالَهُ الْبَنَانِيُّ وَمَا فِي « ق » وَ « س » أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِالشَّاهِدَيْنِ يُسَبِّقُ فِلْمَقَالَهُ أَيْضاً ، وَلَا يُقَالُ بِنَقْضِ حُكْمِ الْقَصْرِى لِأَنَّ التَّأْوِيلَ الثَّانِي فِي كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ انْفَصَلَتْ بَعَاةٌ . . .) (١) وَلِإِنْ هُوَ الْمَشْهُورُ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَنَانِيُّ عَنِ الشَّيْخِ مُصْطَفَى مُرْتَضِيّاً لَهُ لِأَنَّا نَقُولُ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَيْضاً شَهْرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَحَمَلْتُ عَلَيْهِ « الْمَدُونَةُ » ، وَلَكِنْ سَلَّمْنَا مَا قَالَ مُصْطَفَى فَلَيْسَ مِنَ الْمَتَانَةِ فِي الضَّعْفِ الَّتِي يُنْتَقَضُ فِيهَا حُكْمُ الْحَاكِمِ ، وَكَتَبَهُ عُبَيْدُ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْإِمَامِ الْعُلَوِيِّ أَعْلَاهُ مَوْلَاهُ تَعَالَى آمِينَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٧) [٦] سَوَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَكَمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ غَائِبًا) (٢)

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٢) .

إِلْحَ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اسْتَحْقَاقِهِ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الاسْتَحْقَاقِ رَأَوُا الْمَحْكُومَ بِهِ فِي يَدِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، بَأَنْ يَقُولُوا : رَأَيْنَا الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ بِيَدِ فُلَانٍ ، وَوَصَفَهُ كَذَا فَهُوَ لِفُلَانٍ أَعْنِي الْمُدَّعِيَّ فَعَلِمُوا خُرُوجَهُ عَنْ مَلِكِهِ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ إِلَى الْآنَ ، أَوْ لَا تَشْتَرَطُ رُؤْيَتَهُمْ لَهُ عِنْدَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يُثْبِتَ أَنَّ عِنْدَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ شَيْئًا وَصَفَهُ كَذَا وَكَذَا بِإِفْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ أُخْرَى ، ثُمَّ تَشْهَدُ بَيِّنَةُ الاسْتَحْقَاقِ بِأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي وَصَفَهُ هَكَذَا فَهُوَ لِفُلَانٍ هَذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلِكِهِ فِي عِلْمِهِمْ بِنَاقِلٍ شَرْعِيٍّ إِلَى الْآنَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » مَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ دَابَّةً أَوْ عَبْدًا بِصِفَةِ كَذَا وَكَذَا فَأَنْكَرَ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عِنْدَهُ فَأَتَى الطَّالِبُ بَيِّنَةً أَنَّ الْمَطْلُوبَ أَقْرَأَ أَنَّ يَدَهُ عَبْدًا أَوْ دَابَّةً بِصِفَةِ لِلصِّفَةِ الَّتِي ادَّعَى الطَّالِبُ ، فَقَالَ سَحْنُونُ : إِنْ شَهِدُوا أَنَّ دَابَّةً فُلَانٌ عِنْدَ فُلَانٍ فَقَدْ تَمَّتِ الشَّهَادَةُ ، وَإِنْ شَهِدُوا أَنَّ فِي يَدِهِ الصِّفَةَ الَّتِي يَدَّعِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٨) [٧] سَوْالٌ : عَنْ شَخْصٍ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ عَالِمٌ بِحَقِّ لَهُ عَلَى آخَرٍ ، وَأَنَّهُ أَنْكَرَهُ ، وَتَلَفَ حَقَّهُ ، وَأَنَّهُ يَضْمَنُهُ لَهُ شَرْعًا ، وَقَالَ الْآخَرُ : إِنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ الْحَقِّ الْمُدَّعِي بِهِ أَصْلًا ، فَهَلْ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ضَمَانُ الْحَقِّ الْمُدَّعِي بِهِ تِلْكَ الدَّعْوَى الْمَجْرَدَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا تَجِبُ بِهَا الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، وَأُخْرَى غَيْرُهَا لِقَوْلِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ، وَلَا يَمِينَ حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ أَوْ الظَّنُّ وَنَحْوُهُ لِلشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَاسْتَحْلَفَهُ إِنْ خَالَطَهُ بَدِينِ ...) (١) إِلْحَ .

أَيْضًا لَا غَرَمَ عَلَى الشَّاهِدِ إِذَا رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِهِ بَعْدَ أَذَائِهَا ، وَقَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ فِي « الرِّسَالَةِ » (٢) بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٢) الرسالة (ص / ٢٤٧) .

الْحُكْمَ غُرْمَ مَا [أَتْلَفَ] ^(١) بِشَهَادَتِهِ ، إِنَّ اعْتَرَفَ بِالزُّورِ ، قَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ .

قَالَ شَارِحُهُ التَّتَائِيُّ : وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : (بَعْدَ الْحُكْمِ) أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَهُ لَا غُرْمَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ لَا يُحْكَمُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (لَا رُجُوعُهُمْ وَغُرْمًا مَالًا وَدِيَّةً ، وَلَوْ تَعَمَّدَا زُورًا) ^(٢) .

قَوْلُهُ : (لَا رُجُوعُهُمْ) الْخ ، مَعْنَاهُ بَعْدَ الْحُكْمِ أَمَّا إِذَا رَجَعُوا قَبْلَ الْحُكْمِ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِمْ أَنْتَهَى .

وَأَيْضًا لَا غُرْمَ عَلَى الْبَيِّنَةِ إِذَا أَنْكَرَتْ شَهَادَتَهَا بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي بِهَا ، وَهُوَ يَقُولُ : شَهِدْتُمْ وَحَكَمْتُ بِشَهَادَتِكُمْ ، كَمَا فِي « عَج » عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » وَ « ح » عَنْ سَحْنُونَ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَتْ الْبَيِّنَةُ لَا غُرْمَ عَلَيْهَا فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ فَجَدِيرٌ أَنَّهَا لَا غُرْمَ عَلَيْهَا مِنْ بَابٍ أُخْرَى إِذَا قَالَتْ : إِنَّهَا لَا عِلْمَ لَهَا بِالْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ حَتَّى تَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجْرِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ : (كَتَرَكَ تَخْلِيصَ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ) ^(٣) لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا عِلْمَ الشَّاهِدِ الْعُدُولَ بِشَهَادَتِهِ ، ثُمَّ جَحَدُوا الْإِعْلَامَ بِهِ وَتَعَذَّرَ النُّقْلُ عَنْهُ لِحُضُورِهِ فَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِإِعْلَامِهِ أَوْ يَكُونُ مُعْتَرِفًا بِالشَّهَادَةِ ، وَيَمْتَنِعُ مِنْ أَدَائِهَا عِنَادًا كَمَا فِي « س » ، وَمَسْأَلَتُنَا حَائِلَةٌ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَكُونَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَالَ : إِنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ أَصْلًا بِذَلِكَ الْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ ، وَلَمْ تَشْهَدَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ أَعْلَمَهَا بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ عَلَى الْحَقِّ الْمَذْكُورِ قَبْلَ جُحُودِهَا فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ بَلَا رَيْبٍ كَمَا لَا يَخْفَى أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : تَلَفَ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٦٨) .

(٣) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٩١) .

قضية عارضني فيها بعض الطلبة

بعد البسملة والحمد لله والصلاة :

أما بعد : فليكن في علم من يقف على هذا الرسم ممن له داية وبصيرة بالعلم أنني حكمت بقضية وتركت إعادة كيفيتها لكون ذلك يفضي إلي الطول ، وكتب بعض الطلبة بطلانها ووجهه إلى مكتوبة فوجدته حائد عن الصواب بلا شك ولا ارتياب ، والشاهد عندنا علي ذلك لا بد من كتبه وتوجيهه إلى العلماء ذوي البصائر النقاد ليتضح به لهم صحة ما حكمت به ، أو يطهر لهم عكس ما فهمت فأقول في ذلك والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أما قوله : أعني المعترض أن المحكوم عليه مصدق في دعوى السفه بلا بينة حتى يظهر رشده لأن الأصل في الناس السفه إذ يولد المرء صغيراً لا يميز شيئاً فضلاً عن أن يميز مصلحة من مفسدة ، ثم إنه لا يزال يكبر حتى يميز ، ثم كذلك حتى يبلغ فيعتبر عقله وينظر رشده .

وإذا علمت هذا علمت أن الأصل فيه السعة ، فجوابه : قال سالم ابن محمد في تكميله علي ديباجة أبي الضياء ناقلاً عن ابن جماعة عن الإمام سفيان الثوري : أن نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره ، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم ، وكفره انتهى . فإذا علمت هذا ففي «نوازل الشريف حمى الله : وسئل هل الأصل في الناس الرشد أم السفه ؟ وما تحصيل القول في السفه علي اختلاف أحواله ، وما حقيقة الرشد ؟ فأجاب بقوله : الأصل في الناس السفه إذ يولد المرء صغيراً لا يميز شيئاً فضلاً عن أن يميز مصلحة من مفسدة ، ثم إنه لا يزال يكبر حتى يميز ثم كذلك حتى يبلغ

فِيَعْتَبِرُ عَقْلَهُ وَيَنْظُرُ رُشْدَهُ ، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ السَّفَهُ ، وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِرُشْدِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَحَاصِلُ مَا فِيهِ أَنْ تَقُولَ : الْمَرْءُ قَبْلَ الْبُلُوغِ أَفْعَالُهُ مَرْدُودَةٌ لِلْحُكْمِ بِسَفَهِهِ لَوْكِيَّهِ رَدُّهَا إِنْ كَانَ لَهُ وَلِيٌّ وَلَهُ هُوَ إِنْ رَشَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ أَوْ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِتَصَرُّفِهِ حَتَّى رَشَدَ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْمَوَدَّةِ بِقَوْلِهِ [ق / ٧٤٣] : (وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُمَيَّزٍ وَلَهُ إِنْ رَشَدَ ، وَلَوْ حَنْتَ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ) ^(١) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى كَمَا لَا يَخْفَى ، ثُمَّ شَرَعَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكَلَامِ عَلَى حُكْمِ الْمَرْءِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، فَقَالَ : وَإِنْ بَلَغَ وَكَانَ ذَا لُبٍّ ، وَجَدَّدَ أَبُوهُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ إِلَّا بِالْفَكِّ عَنْهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَإِلَّا فَإِنْ ظَهَرَ رُشْدُهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى فَكِّ الْحَجَرِ عَنْهُ بَلْ بِمُجَرَّدِ رُشْدِهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ يَرْتَفِعُ الْحَجَرُ عَنْهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى زِيدَ دُخُولُ الزَّوْجِ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا حَسْبَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْمَوَدَّةِ بِقَوْلِهِ : (وَزِيدَ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا) ^(٢) ، وَإِنْ ظَهَرَ سَفَهُهُ لَمْ يَزَلْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ رَشِيدًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ رُشْدُهُ مِنْ سَفَهِهِ فَمَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ حَتَّى يَثْبُتَ رُشْدُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ سَيِّدِي « عَج » عَنْ ابْنِ رُشْدٍ ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ أَبِي الْمَوَدَّةِ ، وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَقَدْ أَوْصَى عَلَيْهِ أُمُّ لَمْ يُوصَى ، وَلَكِنْ قُدِّمَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَجَرِ إِلَّا بِالْإِنْفِكَاحِ عَنْهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْمَوَدَّةِ بِقَوْلِهِ : (وَفَكَ وَصِيٌّ وَمُقَدَّمٌ) ^(٣) وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا أَيْضًا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى إِلَّا أَنَّ الْأُنْثَى لَا بُدَّ فِيهَا مَعَ الْفَكِّ مِنْ دُخُولِ الزَّوْجِ وَشَهَادَةِ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا لِقَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَزِيدَ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا) ^(٤) لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ يَزَادُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٦) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

ذَلِكَ عَلَيَّ حِفْظُ الْمَالِ فِي ذَاتِ الْأَبِ وَعَلَيَّ فَكُّ الْوَصِيِّ أَوْ الْمُقَدِّمِ فِي الْمَوْصِي عَلَيْهَا أَوْ الْمُقَدِّمِ عَلَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ الْأَبُ عَلَيَّ وَلَدَهُ وَلَا قَدَّمَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَيَقِي مُهْمَلًا فَتَصَرَّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَيَّ الْإِجَازَةَ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ وَهَذَا حَيْثُ كَانَ ذِكْرًا بِالْعَا مُحَقِّقَ السَّفَهِّ وَأَمَّا الْأُنْثَى وَالصَّغِيرُ فَأَفْعَالُهُمَا مَرْدُودَةٌ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ وَمَجْهُولُ السَّفَهِّ تَصَرَّفُهُ جَائِزٌ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ أَيْضًا حَسَبَ مَا نَبَّهَ عَلَيَّ ذَلِكَ أَثْمَتْنَا كَالْعَلَامَةِ « عَج » فِي شَرْحِهِ عَلَيَّ «الْمُخْتَصِرِ» انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ .

فَأَوَّلُ كَلَامِهِ فِي حُكْمِ الصَّغِيرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَوَسَطِهِ فِي حُكْمِ الْبَالِغِ الْمُهْمَلِ وَهُوَ مَحَلُّ حَطِّ رَحَالِ قَضِيَّتِنَا ، وَمَحَلِّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ : مُحَقِّقُ السَّفَهِّ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُحَقِّقُ سَفَهَهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ أَيْضًا : وَمَجْهُولُ السَّفَهِّ تَصَرَّفُهُ جَائِزٌ إِنْخٍ وَهَذَا نَصٌّ قَضِيَّتِنَا ، فَإِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَيَّ سَفَهَهُ ، وَحِينَئِذٍ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الرُّشْدَاءِ اتِّفَاقًا فِيمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ « مَخ » (١) : وَتَصَرَّفُهُ أَيُّ السَّفَهِّ الذَّكَرُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُهْمَلُ الْمَعْلُومُ السَّفَهِّ ، وَأَمَّا الْمَجْهُولُ الْحَالِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْلَمُ رُشْدَهُ مِنْ سَفَهِهِ فَأَفْعَالُهُ عَلَى الْإِجَازَةِ بِاتِّفَاقٍ .

قَوْلُهُ : (مَعْلُومُ السَّفَهِّ) أَيُّ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِسَفَهِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ حِينَئِذٍ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَجْهُولِ الْحَالِ إِنْخٍ .

« ق » (٢) وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ رُشْدَهُ وَلَا سَفَهَهُ انْتَهَى .

ابْنُ عَاصِمٍ فِي رَجَزِهِ (٣) :

(١) حاشية الخرشى (٥ / ٢٩٥) .

(٢) التاج والإكليل (٥ / ٦٦) .

(٣) انظر « شرح ميارة » (٢ / ٣٥٥) .

وَوَظَاهِرُ السَّفَهِ جَازِ الْحُلْمَا مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ فِيهِ خَلْفَ عِلْمًا
جَوَازُ فِعْلِهِ بِأَمْرِ لَازِمٍ لِمَالِكٍ وَالْمَنْعُ لِابْنِ الْقَاسِمِ

قَوْلُهُ : (وَظَاهِرُ السَّفَهِ) : أَي : وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ سَفَهُهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَلَا سَيِّمًا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ ثَبَتَ سَفَهُهُ ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِحَجَرِهِ فِي نُفُوزِ فِعْلِهِ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهِ كَانَ مُعْلِنَ السَّفَهِ أَوْ لَا .

ثَالِثُهَا : إِنْ كَانَ مُعْلِنَ السَّفَهِ رُدَّ فِعْلُهُ وَإِلَّا جَازَ انْتَهَى فَإِذَا عَلِمْتَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ ، وَتَدَبَّرْتَهَا عَلَى وَجْهِ الْإِنْصَافِ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُهِمْلَ الذَّكَرَ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ لَا يُصَدِّقُ فِي دَعْوَى السَّفَهِ بِلَا بَيِّنَةٍ ، وَأَنَّهُ يَتَفَرَّعُ عَنْهَا أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْكُومٌ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْءَ قَبْلَ الْبُلُوغِ مَحْكُومٌ لَهُ بِالسَّفَهِ وَلَوْ ظَهَرَ رُشْدُهُ ، وَأَمَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ كَانَ ذَا أَبٍ وَجَدَدَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ إِلَّا بِانْفِكَاهُ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يُجَرِّدَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَلِمَ بِالْبَيِّنَةِ رُشْدَهُ أَوْ سَفَهَهُ عَمِلَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَهِلَ حَالَهُ بِأَنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَمَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَهَلْ إِلَى سَنَةٍ أَوْ سَتَيْنِ مِنْ بُلُوغِهِ وَأَمَّا بَعْدَهُمَا فَمَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ .

فَفِي « التَّوْضِيحِ » : وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَجَرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ الرُّشْدُ . فَإِنْ بَلَغَ فِيمَا أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ حَجَرَ عَلَيْهِ وَأَشْهَدَ بِذَلِكَ ، أَمْ لَا ؟ فَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ فَحُكْمُهُ كَمَنْ لَزِمَتْهُ الْوِلَايَةُ ، وَإِنْ لَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ فَإِنْ عَلِمَ رُشْدَهُ أَوْ سَفَهَهُ عَمِلَ عَلَيْهِ وَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ .

وَرَوَى زِيَادُ بْنُ غَانِمٍ عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ انْتَهَى « عَج » عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : اخْتَلَفَ هَلْ الْوَلَدُ مَحْمُولٌ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ عَلَى الرُّشْدِ أَوْ السَّفَهِ ؟ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ حَتَّى يُعْلَمَ رُشْدُهُ انْتَهَى .

ابْنُ عَرَفَةَ : وَقَفَ رَفَعَ حَجْرَهُ إِلَى مُرُورِ عَامٍ وَنَحْوِهِ بَعْدَ احْتِلَامِهِ ، وَقَالَ ابْنُ
الْعَطَّارِ ، فَقَالَ : لَا يَجُوزُ تَسْفِيهِ الْأَبِ ابْنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفْهِ ، وَلَمْ يَفَرِّقْ
بَيْنَ قُرْبٍ وَلَا بَعْدٍ .

وَحَكَى غَيْرُهُ عَنِ الْمُوثَّقِينَ أَنَّ تَسْفِيَهُ إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيِّ الْعَامَيْنِ
جَائِزٌ .

الْمُتَيْطِي : وَفِي كَوْنِهِ عَلَى السَّفْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَامٍ فَقَطْ أَوْ إِلَى عَامَيْنِ
قَوْلَانِ .

ابْنُ الْعَطَّارِ وَالْبَاجِي : وَهُوَ بَعْدَهُمَا عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ سَفْهُهُ انْتَهَى
الْمُرَادُ مِنْهُ .

أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ (١) : وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجُرَ عَلَى وَلَدِهِ فَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ إِلَّا
عِنْدَ السُّلْطَانِ نَقْلُهُ عِيَاضٌ .

قَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : إِنْ الْوَلَدَ لَا يَخْرُجُ مِنْ وَلَايَةِ أَبِيهِ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ عَامٍ بَعْدَ
بُلُوغِهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : إِذَا كَانَ بِحَدَاثَةِ بُلُوغِهِ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْفَهُهُ
أَبُوهُ إِلَّا بِمَا يَثْبُتُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الشُّيُوخُ فِي هَذَا قَدِيمًا وَأَصْلُ
الْخِلَافِ : هَلْ نَفْسُ الْبُلُوغِ يُخْرِجُهُ مِنَ الْحَجْرِ أَوْ صَلَاحُ الْحَالِ انْتَهَى .

لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى إِلَّا أَنَّهُ يَزَادُ عَلَى مَا مَرَّ إِنْ كَانَتْ أُنْثَى قَوْلُ
الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَزِيدَ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ الزَّوْجِ وَشَهَادَةُ الْعَدُولِ عَلَى صَلَاحِ
حَالِهَا) (٢) .

(١) انظر : « المدونة » (١٣ / ٢٢٥) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

قال الخرشي : أى فيزداد ما ذكر على ما مر فى كل واحد فذات الأب يزداد لها مع حفظ المال
والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشدها الأب قبل =

وَأَمَّا ذُو الْوَصِيِّ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ أَوْ السُّلْطَانِ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَجَرِ ، وَإِنْ عَلِمَ رُشْدَهُ مَا لَمْ يُطْلَقْ مِنْهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَعْمُولِ بِهِ كَمَا فِي أَبِي الْحَسَنِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفَكَ وَصِيٌّ أَوْ مُقَدِّمٌ) . وَيُزَادُ أَيْضًا عَلَى هَذَا إِنْ كَانَتْ أُنْثَى قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَزَيْدٌ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا) وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يُوصِرْ عَلَى وَلَدٍ وَلَا قَدَّمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَصِيًّا وَلَا نَاطِرًا وَهَذَا هُوَ الْمُهْمَلُ عِنْدَ أَثْمَتِنَا ، فَلَا يَخْلُو أَمْرُهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الرُّشْدِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَجْهُولَ الْحَالِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفَهِ .

فَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الرُّشْدِ بِأَنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى رُشْدِهِ ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ مَجْهُولَ الْحَالِ ، بِأَنْ لَمْ تُوجَدْ بَيِّنَةٌ عَلَى رُشْدِهِ وَلَا عَلَى سَفَهِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا ، فِيهِ « ق » ^(١) : وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْءٌ إِنْ جَهِلَ حَالُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ رُشْدُهُ وَلَا سَفَهِهُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ السَّفَهِ بِأَنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى سَفَهِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الرُّشْدِ أَيُّ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَكِبَرَاءِ أَصْحَابِهِ .

= ذلك وذات الوصى والمقدم يزداد لها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصى أو المقدم دخول زوج شهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشداها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل فى كلامه المهمل خلافا للشيخ عبد الرحمن لأنه قال وزيد أى على ما مر فى الذكر من حفظ مال ذى الأب وفك وصى أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور . « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٩٥ - ٢٩٦) .

وَكُوْا اتَّصَلَ سَفَهُهُ مِنْ حِيْنَ بُلُوْغِهِ لِأَنَّ الْمَانِعَ عِنْدَهُ الْحَجَرُ وَلَمْ يُوجَدْ .

وَأَيْضًا ثُبُوتُ السَّفَهَةِ يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ ، وَكَشَفُ كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَصَرَّفُهُ قَبْلَ الْحَجَرِ عَلَى الْإِجَارَةِ عِنْدَ مَالِكٍ)^(١) انْتَهَى .

« ح » (٢) : وَمَا عَزَاهُ لِمَالِكٍ قَالَ فِي « الْمُقَدِّمَاتِ » : هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَكِبَرَاءِ أَصْحَابِهِ انْتَهَى .

« س » : وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُعْطِي تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِتَقْوِيمِهِ لَهُ وَإِلَّا لَقَالَ خِلَافَهُ عَلَى عَادَتِهِ انْتَهَى .

« مخ » : وَلَمْ يَقُلِ الْمُؤَلِّفُ ، وَفِي إِجَارَتِهِ فَعَلَهُ قَبْلَ الْحَجَرِ قَوْلَانِ وَرَدَّهُمَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَهُ قَوْلُ مَالِكٍ انْتَهَى .

« عج » فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ عَنِ الْبَالِغِ الْمُهْمَلِ هَلْ [ق / ٧٤٤] هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ فِي أَفْعَالٍ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : تَصَرَّفُ الْمُهْمَلِ مَاضٍ سَوَاءٌ عَلِمَ سَفَهُهُ أَوْ جُهْلَ حَالِهِ أَوْ عَلِمَ رُشْدَهُ ، وَسَوَاءٌ تَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ أَوْ لَوَلَدِهِ انْتَهَى .

أَبُو الْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِهَا فِي كِتَابِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ^(٣) : وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجَرَ عَلَى وَلَدِهِ الْخُ ، يُؤْخَذُ مِنْ هُنَا أَنَّ لِابْنِ الْقَاسِمِ قَوْلًا كَقَوْلِ الْجَمَاعَةِ أَنَّ أَفْعَالَ السَّفِيهِ قَبْلَ الْحَجَرِ مَاضِيَةٌ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : تُرَدُّ تَصَرُّفَاتُهُ إِذْ عَلَةُ الْمَنْعَ عِنْدَهُ السَّفَهُ ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ ،

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٦٦) .

(٣) انظر : « المدونة » (١٣ / ٢٢٥) .

وَالِي هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا ابْنَ الْقَاسِمِ) ^(١) انْتَهَى .

وَمَحَلَّفَ الْخِلَافَ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ فِي الذِّكْرِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْمُهْمَلِ الْمَعْلُومِ السَّفَهَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِهِ .

وَأَمَّا الْأُنْثَى الْمُهْمَلَةُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى السَّفَهَةِ مِنْ كَوْنِ أَفْعَالِهَا مَرْدُودَةً ، إِلَّا أَنْ تَعْنَسَ ، أَوْ يَمْضِيَ لِدُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا الْعَامَ فَيَحْكُمُ لَهَا بِالرُّشْدِ حِينَئِذٍ ، وَنَجُوزُ أَفْعَالِهَا ، وَهَذَا حَيْثُ عِلْمُ رُشْدِهَا أَوْ جُهْلُ حَالِهَا ، وَأَمَّا إِنْ عِلِمَ سَفَهُهَا فَتُرَدُّ أَفْعَالُهَا ، أَنْظِرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا ظَهَرَ مِنْهُ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى إِلِمَامٍ بِالْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ ، كَظُهُورِ الشَّمْسِ الصَّاحِيَةِ بَطْلَانُ قَوْلِ الْمُعَارِضِ بِتَصْدِيقِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، وَدَعْوَاهُ السَّفَهَ لَا بَيِّنَةً .

وَلَقَدْ اغْتَرَّ الْمُعَارِضُ بِقَوْلِ الشَّرِيفِ حَمِي اللَّهِ فِي أَوَّلِ « نَوَازِلِهِ » الْمَذْكُورَةِ أَنْفًا : بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ السَّفَهُ ، وَلَمْ يَعُولْ عَلَى آخِرِ كَلَامِهِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ ، وَمَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِأَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْخَطَا ، وَلِذَا حَرَّمَ الْعُلَمَاءُ الْفُتُوَى دُونَ إِتِمَامِ الْبَحْثِ عَنِ الْفُيُودِ فِي مَظَانِّهَا مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ ، إِذْ لَا يَخْرُجُ الصَّوَابُ إِلَّا عِنْدَ ازْدِحَامِ الْعُقُولِ ، وَلَا يَتَحَرَّرُ الْإِفْتَاءُ إِلَّا بِنِطَاحِ النُّقُولِ كَمَا فِي فَتَاوَيِ الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمِي اللَّهِ .

وَأَيْضًا الْقَضَاءُ صِنَاعَةٌ دَقِيقَةٌ لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ ، بَلْ وَلَا جُلُّ الْعُلَمَاءِ كَمَا فِي « مَخ » .

وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي مُخْتَصَرِهِ الْفَقْهِيِّ مَا نَصَّهُ : الْفَقِيهُ مَنْ حَيْثُ هُوَ فَقِيهُ كَحَالِ عَالِمٍ بِكِبَرِيَّ قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالِ الْقَاضِيِ وَالْمُفْتِيِ كَحَالِ عَالِمٍ بِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِصُغَرَاهُ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَدَقُّ ، وَأَخْصُ مِنَ الْعِلْمِ

بِالْكِبَرَىٰ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الذَّكَرَ الْعَاقِلَ الْبَالِغَ الْمُهِمَّلَ لَا يُصَدِّقُ فِي دَعْوَى السَّفَهَةِ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ عَلَى سَفَهِهِ ، وَيُحْكَمُ لَهُ حِينَئِذٍ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ « ق » و« مخ » وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ نَاقِلًا عَنْ « الْمُقَدِّمَاتِ » بِقَوْلِهِ : وَاتَّفَقَ جَمِيعُهُمْ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَإِنْ جُهِّلَ حَالُهُ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدَهُ عَلَى رُشْدِ الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ لِعَجْزِهِ عَنْ إِيْتَانِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ .
انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا نَصَّهُ : النَّاسُ مَحْمُولُونَ عَلَى السَّفَهَةِ حَتَّى يَظْهَرَ الرُّشْدُ قَالَهُ ابْنُ الْهِنْدِيِّ كَمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » فَجَوَابُهُ : قَالَ « عَج » نَاقِلًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » : وَالْمُتَبَّاعَانِ مَحْمُولَانِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ حَتَّى يَثْبُتَ الْجُهْلُ ، وَعَلَى جَوَازِ الْأَمْرِ حَتَّى يَثْبُتَ السَّفَهُ ، وَعَلَى الرِّضَى حَتَّى يَثْبُتَ الْإِكْرَاهُ ، وَعَلَى الصَّحَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ السَّقَمُ وَعَلَى الْمَلَاءِ حَتَّى يَثْبُتَ الْفَقْرُ ، وَعَلَى الْحُرِّيَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ الرِّقُّ ، وَعَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى يَثْبُتَ الْكُفْرُ ، وَعَلَى الْعَدَالَةِ حَتَّى تَثْبُتَ الْجُرْحَةُ وَقِيلَ عَكْسُهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ ضَعْفَ الْقَوْلِ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُعَارِضُ لِتَقْدِيمِ التَّبَصُّرَةِ لِلْقَوْلِ الْآخِرِ عَلَيْهِ ، وَحَكَايَتِهَا لَهُ هُوَ بِصِغَةِ التَّمْرِیْضِ ، وَلَا سِيَّمَا زَادَ « عَج » مَا نَصَّهُ : وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ ظَاهِرٌ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى الْعَدَالَةِ حَتَّى تَثْبُتَ الْجُرْحَةُ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَيُصَدِّقُ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِمِلْكِيَّتِهِ لِلدَّارِ حَتَّى يَظْهَرَ أَنَّهُ عَالِمٌ كَمَا فِي مِیَارَةِ وَنَصُّهُ ^(١) : وَيُشْتَرَطُ فِي الْحَاضِرِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا أَنَّهَا مِلْكُهُ .

قَالَ فِي « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » وَإِذَا كَانَ وَارِثًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ قَضَى لَهُ

بِهِ .

فَجَوَابُهُ : قَالَ « خ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ نَاجِي عَلَيَّ « الرِّسَالَةَ » مَا نَصَّهُ :
وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُ الشَّيْخِ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَيَّ عَدَمِ الْعِلْمِ
بِالْمُلْكِيَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ عِلْمُهُ وَعَزَاهُ بَعْضُ مَنْ لِقَيْنَاهُ لِابْنِ سَهْلٍ ، وَظَاهِرُهُ هُوَ ظَاهِرُ
« التَّهْذِيبِ » .

وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ ،
وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ إِنْ كَانَ وَارِثًا ، وَبِالثَّانِي : إِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَهُ فِي « الْوَثَائِقِ
الْمَجْمُوعَةِ » ، وَبِهِ الْقَضَاءُ عِنْدَنَا هَكَذَا كَانَ يَتَقَدَّمُ لَنَا أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ نَاجِي أَيْضًا فِي شَرْحِهِ عَلَى « الْمُدَوَّنَةِ » عِنْدَ قَوْلِهَا : قَالَ مَالِكٌ :
وَمَنْ أَقَامَتْ بَيْدَ دَارٍ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ يَجُوزُهَا إِلَيْهِ ، مَا نَصَّهُ : وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ
قَالَ الْمُدَّعِي : مَا عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَقًّا إِلَى الْآنَ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَهُوَ
كَذَلِكَ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَقِيلَ : يَقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ حَلْفِهِ . قَالَهُ ابْنُ
سَهْلٍ وَغَيْرُهُ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَهَاتِكُمْ لَا
تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ^(١) ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ وَارِثًا ، فَالثَّانِي وَالْأَوَّلُ قَالَهُ فِي « الْوَثَائِقِ
الْمَجْمُوعَةِ » ، وَأَفْتَى بَعْضُ شُيُوخِنَا وَهُوَ شَيْخُنَا أَبُو مَهْدِي بِالْأَوَّلِ ، وَأَفْتَى
شَيْخُنَا حَفْظَهُ اللَّهُ بِالثَّانِي انْتَهَى وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقُلَشَانِي فِي شَرْحِهِ عَلَيَّ
بَاكُورَةَ الْمَذْهَبِ عِنْدَ قَوْلِهَا : وَمَنْ حَازَ دَارًا عَلَى حَاضِرٍ عَشْرَ سِنِينَ تَنْسَبُ إِلَيْهِ ،
وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ إِلَيْهِ مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : عَالِمٌ الْأَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَهُ عَالِمٌ بِتَصَرُّفِ
الْحَازِزِ وَبِأَنَّ الدَّارَ تَنْسَبُ إِلَيْهِ مُلْكًا وَقِيلَ : إِنَّهُ أَرَادَ عَالِمٌ أَنَّهَا مُلْكُهُ ، فَلَوْ عَلِمَ
بِالتَّصَرُّفِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْمُلْكِ ، ثُمَّ وَجَدَ الْعَقْدَ فَإِنَّهَا مُلْكٌ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ ، وَلَمْ
يَبْعَثْ وَلَا وَهَبَهَا وَشَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ خُرُوجَهَا عَنْ مُلْكِهِ بِوَجْهِهِ إِلَيَّ أَنْ
مَاتَ وَرَثَتُهَا عَنْهُ هَذَا الْقَائِمُ فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا كَمَا إِنْ كَانَ غَائِبًا ، قَالَهُ فِي « الْوَثَائِقِ
الْمَجْمُوعَةِ » .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلَافٍ ، وَقَوْلُ زَعِيمِ الْفُقَهَاءِ أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ رُشْدٍ فِيهَا هُوَ سَنَدُنَا ، وَاعْتِمَادُنَا فِي الْحُكْمِ لَشُهْرَتِهِ وَرُجْحَانِيَّتِهِ كَمَا يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ تَصْدِيرُ « شَخ » بِهِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ سَابِقًا لِلنَّصِّ ثُمَّ ادَّعَى أَجْنَبِيٌّ وَهُوَ حَاضِرٌ سَاكِتٌ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَالْغَائِبُ ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً مَحْمُولَةً عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ ، قَالَهُ ابْنُ رُشْدٍ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا اقْتِصَارُ ابْنِ عَرَفَةَ عَلَيْهِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الْقَرِيبِ يَعْنِي قَرِيبَ الْغَيْبَةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا عَلِمَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا حِيَازَةَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْقَرِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ ، وَفِي الْحَاضِرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ انْتَهَى .

وَلَا سِيَّمَا صَرَّحَ « عَج » فِي « نَوَازِلِهِ » بِرُجْحَانِيَّتِهِ ، وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَسْرَهُ الْعَدُوُّ وَلَهُ عَقَارٌ يَبْلَدُهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ وَأُخْتِهِ ، وَلَهُ زَوْجَةٌ ثُمَّ إِنَّ زَوْجَتَهُ رَفَعَتْ أَمْرَهَا لِلْحَاكِمِ فَعَوَّضَهَا شَيْئًا مِنْ حَصَّتِهِ فِي الْعَقَارِ فَبَاعَتْهُ وَبَاعَ أَخُوهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَقَارِ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا بَقِيَ بَقِيَّةُ حَصَّةِ الْمَأْسُورِ فَقَدِمَ الْمَأْسُورَ فَأَخْبَرَ بِالْبَيْعِ فَسَكَتَ ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ نَحْوِ أَرْبَعِ سِنِينَ ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا سَكَتَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ زَوْجَتَهُ تَعَوَّضَتْ جَمِيعَ حَصَّتِهِ وَبَاعَتْهَا ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَخَاهُ بَاعَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَأَنَّهُ لَا يُجِيزُ فِعْلَ أَخِيهِ فَهَلْ يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ وَيَحْلِفُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيَرُدُّ الْبَيْعَ الصَّادِرَ مِنْ أَخِيهِ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : بِقَوْلِهِ : لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سَكُوتَهُ إِنَّمَا هُوَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ وَحَدَّهَا ، وَأَنَّ الْآخَرَ لَمْ يَبِعْ شَيْئًا لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لِأَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلًا لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى

الْعِلْمُ [ق / ٧٤٥] عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ ابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ، وَأَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْإِمَامُ أَبُو مَهْدِي ، وَهَذَا قَدْ حَضَرَ هَذِهِ الْمُدَّةَ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْعِلْمَ بِوُقُوعِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ لَا مِنْ أَخِيهِ بَلْ هَذَا أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاضِرَ لَوْ ادَّعَى جَهْلَ مَا لَوْ عِلْمَهُ ، وَلَوْ مَعَ ضَمِيمَةِ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ لَسَقَطَ قِيَامُهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَحُمِلَ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ ثُمَّ اخْتَصَرَ الْجَوَابَ فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سَكُوتَهُ إِنَّمَا كَانَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لِجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ لِأَنَّهُ حَيْثُ حَضَرَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَهُوَ سَاكِتٌ بِلَا مَانِعٍ ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ أَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا ، وَدَعْوَاهُ فِي الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْجَهْلِ ، إِذِ الْجَهْلُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّيْءَ أَصْلًا أَوْ عِلْمُهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ جَاهِلٌ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لِأَنَّ مَنْ بَيَعَ مَالَهُ وَهُوَ غَائِبٌ وَسَكَتَ بَعْدَ عِلْمِهِ سَنَهُ فَإِنَّهُ لَا قِيَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْقَالَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِمَلَكَتِهِ لِلدَّارِ ، وَيَبْعُ أَخِيهِ لَهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لِحُضُورِهِ وَسَكُوتِهِ بِلَا مَانِعٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَعِلْمِهِ وَحُكْمِ الشَّرْعِ بِرُشْدِهِ أَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ ، وَلَقَدْ بَدَأَ الصَّبْحُ لِدِي عَيْنِينَ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَ زَعِيمِ الْفُقَهَاءِ سَمِّيَ عَلَى السَّمَائِينَ ، وَتَاهِيكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ عَلَى ابْنِ جَبَلَةَ :

إِنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دَلْفٍ بَيْنَ [بَادِيَةٍ] ^(١) وَمُخْتَضَرَةٍ

فَإِذَا وَلَّى أَبُو دَلْفٍ وَلَّتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ أَتْرَه

وَلَا تَنْسَ أَيُّهَا الْأَخُ اسْتَشْهَادَكَ عَلَيَّ تَصَدِيقَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي دَعْوَاءِ عَدَمِ الْعِلْمِ بِقَوْلِ « الْوُثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » : وَإِذَا كَانَ وَارِثًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ قَضَى لَهُ بِهِ ، فَإِنَّ اسْتَشْهَادَكَ بِهِ كَالْبَاعِثِ عَنْ حَتْفِهِ بِظُلْفِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَارِثِ فِي كَلَامِ « الْوُثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » مَنْ يَبِيعُ عَلَيْهِ مِلْكُ مَوْرُوثِهِ ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لِمَوْرُوثِهِ ، وَالْمَبِيعُ فِي قَضِيَّتِنَا لَمْ يَمْلِكْهُ الْمَوْرُوثُ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ اشْتَرَى لَهُ ، ثُمَّ يَبِيعُ عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ عَدَمُ الْعِلْمِ عَلَيَّ قَوْلِ « الْوُثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » .

وَيَتَفَرَّعُ عَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَقَّبَ حُكْمَنَا هَذَا وَلَا النَّظَرَ فِيهِ إِلَّا عَلَيَّ وَجْهَ التَّحْرِيرِ إِنْ احتِيجَ لِلنَّظَرِ فِيهِ لِعَارِضِ خُصُومَةٍ وَنَحْوِهِ لَا عَلَيَّ وَجْهَ الْكُشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَشَهْرَتِهِ وَرُجْحَانِيَّةِ مَوْرَدِهِ ، وَأَسَاسُهُ كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَرْفَعَ إِلَى حَاكِمٍ غَيْرِي لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِهِ فَقِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُمْ إِنَّ الْحَاكِمَ حُكْمُهُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ الزَّعَا فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُنَاعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصَمَيْنِ ، فَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ يَبْقَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ ، بَأَن يَرْفَعَهَا إِلَيَّ غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتُ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهَا لِأَنَّ حُكْمَهُ رَفَعَ الْخِلَافَ فِيهِ ، وَأَبْطَلَهُ إِلَيَّ أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ ، وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ أَنْتَهَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَفَعُ الْخِلَافِ) (١) وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْقَاضِي وَالْمَحْكَمِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ « عَج » نَاقِلًا عَنِ الزَّرْقَانِيِّ بِقَوْلِهِ : وَالتَّحْكِيمُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » : إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ أَنْفَذَهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ .

وَلَذَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١) : وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَعْنَاهُ أَيُّ مَا يُوَوَّلُ إِلَى الْمَالِ .

قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : وَقَوْلُهُ : (كَحُكْمِ الْحَاكِمِ) أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمٍ غَيْرُهُ نَقَضُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوْرًا بَيْنَا أَنْتَهَى . وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ الَّذِي نَصَّهُ : الْحَاضِرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ الْخِ فَإِنَّهُ مُجْمَلٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْمَلِكِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْحَوَظِ ، وَهُوَ لَا بُدَّ عَنْهُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمُجْمَلُ لَا يَفْتِي بِهِ مَعَ وُجُودِ الْمُفْصَلِ لِأَنَّ الْمُجْمَلُ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَتَبْيِينٍ لِأَحَدٍ مَعْنِيهِ أَوْ مَعَانِيهِ ، فَالْتَّبِينُ يَخْرُجُ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي « الْوَرَقَاتِ » وَنَصَّهُ ^(٢) : وَالْمُجْمَلُ مَا افْتَقَرَ إِلَى بَيَانٍ ، وَالْبَيَانُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّيِ أَنْتَهَى .

وَمِنْ « ح » عَلَى « الْوَرَقَاتِ » : الْمُشْتَرَكُ مُجْمَلٌ لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى مَا يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ مَعْنِيهِ أَوْ مَعَانِيهِ الْخِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ وَلَا إِجْمَالَ فِيهِ ، وَمَعْنَاهُ بِدِيهِيٌّ عِنْدَ مَنْ لَهُ بَضَاعَةٌ مِنَ الْعِلْمِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ ابْنِ نَاجِي عَلَى « الرِّسَالَةِ » : إِنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمَلِكِيَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِهَا حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ أَنْتَهَى .

وَ « ح » فِي شَرْحِهِ عَلَى « الْمُدَوَّنَةِ » وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمُدَّعِي : مَا عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَقًّا إِلَى الْآنَ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ .

وَيَقُولُ « عَج » أَيْضًا فِي « نَوَازِلِهِ » إِنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَيَحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٦٢) .

(٢) الورقات (ص / ١٨) .

وَبَقَوْلُهُ أَيْضًا : وَالْحَاصِلُ إِنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى جَهْلَ مَا لَوْ عَلِمَهُ وَلَوْ مَعَ ضَمِيمَةٍ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ لَسَقَطَ قِيَامُهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ انْتَهَى .

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ : « الْحَاضِر » مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ أَيْ بِالْمِلْكِيَّةِ وَالتَّصَرُّفِ وَبِهَذَا تَكْسِيرُ شَوْكَةِ الْقَائِلِ : إِنَّهُ لَا يَقْتَضِي بِهِ لِكَوْنِهِ مُجْمَلًا يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ .

وَأَعْلَمَ يَا أَخِي بَأْنَ حَظَّ الْفَقِيهِ الْمُقَلِّدِ حِفْظُ مَا قَالَتْهُ الْأَئِمَّةُ وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ لَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَقْبَلُ الْبَحْثُ كَمَا فِي مِثَارَةٍ .
وَأَيْضًا الْفَقَهُ قَدْ فَرَعَتْ الْأَئِمَّةُ مِنْ إِتْقَانِهِ ، وَبَلَغُوا الْغَايَةَ فِي تَحْقِيقِهِ وَبَيَانِهِ ، وَلِلَّهِ دُرٌّ مَنْ قَالَ :

لَمْ يَدْعَ مَنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غَبَرَ فَضْلٌ عَلَى سِوَى أَخْذِهِ بِالْأَثَرِ
انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ السَّفَهَ وَالْجَهْلَ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَمَسِّكَ بِالْأَصْلِ مُدَّعِي عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (ثُمَّ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْ تَرَجَّحَ قَوْلُهُ بِمَعْنَاهُ أَوْ أَصْلٍ) . فَجَوَابُهُ (١) : أَنَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ يَرُدُّهُ كَوْنُ الْقَضِيَّةِ فِي ذِكْرِ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُهْمَلٍ غَيْرِ مَعْلُومِ السَّفَهَ لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا ، وَكَوْنُهَا أَيْضًا فِي حَاضِرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمِلْكِيَّةِ وَالْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَآخِرُ كَلَامِهِ تَكْفُلُ بِجَوَابِهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ ..) (٢) إِلَخَ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ هُوَ الْمُدَّعِي وَالْمُشْتَرِي الدَّارَ هُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَيَتَرْتَّبُ عَلَى سَفَهِهِ وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِمِلْكِيَّتِهِ لِلدَّارِ رَدُّ تَصَرُّفِ أَخِيهِ فِيهَا بِالْبَيْعِ حَيْثُ عُلِمَ ، وَلَمْ يَرْضَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمِلْكُ غَيْرِهِ عَلَى رِضَاهُ .. إِنْخ) (١) .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ رَكِيكٌ سَاقِطٌ لِبُطْلَانِ أَصْلِهِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْكُومٌ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ ، وَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمِلْكِ وَالْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لِحُضُورِهِ .
وَمِنْ قَوَاعِدِ أُمَّتِنَا : لَا يَثْبُتُ الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ زَائِلٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الْكَافِلَ يَكْفِي فِيهِ مَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (لَا حَاضِنَ كَجِدِّ وَعَمِلَ بِأَمْرَاءِ الْيَسِيرِ ...) (٢) إِنْخ .

فَجَوَابُهُ : إِنِّي لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِهَذَا الْقَوْلِ لِإِفْتِسَارِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْحَجْرِ بِقَوْلِهِ : (لَا حَاضِنَ) إِنْخ وَفِي بَابِ [ق / ٧٤٦] الْقَسَمِ أَيْضًا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ كَنَفَ أَخٍ صَغِيرٍ) وَلِكُونِهِ أَيْضًا هُوَ مَذْهَبُ « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَالْقَوْلُ الَّذِي أَسْنَدْتُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ أَعْنِي قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ اللَّاتِي مُفْرَعًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ مَالُ الْيَتِيمِ بَاعَهُ مَنْ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ شَرْعًا فَلَا حُجَّةَ لِلْمُعَارَضِ فِي إِثْبَانِهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا حَاضِنَ) وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَلَا بُدَّ فِي بَيْعِ الْكَافِلِ) مِمَّا أَشِيرَ لَهُ فِي « التَّوْضِيحِ » بِقَوْلِهِ : وَإِذَا أُقِيمَ عَلَى الْمُبْتَاعِ فِيمَا بَاعَهُ الْكَافِلُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَثْبُتَ حَضَانَةُ الْبَائِعِ وَحَاجَةُ الْمَحْضُونِ الْمَبِيعِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ ، وَأَنَّهُ أَنْفَقَ الثَّمَنَ عَلَيْهِ وَأَدْخَلَهُ فِي مَصَالِحِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ وَأَنَّهُ أَوْلَى مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ مِنْ عَقَارِهِ فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مُفْرَعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَاضِنَ كَالْوَصِيِّ وَلِذَا قَالَ بِأَثَرِهِ ، وَلَوْ رَفَعَ ذَلِكَ الْكَافِلُ إِلَى الْقَاضِي لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْبَيْعِ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ يَتَمُّ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ وَمِلْكُهُ لِمَا بَاعَ عَلَيْهِ وَحَاجَتُهُ لِلْبَيْعِ وَالسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ

(١) مختصر خليل (ص / ١٦٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

وَالْاِشْتِرَاكَ إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مُشْتَرَكًا ، وَلَمَّا رَأَى الْفُقَهَاءُ أَنَّ الْيَتِيمَ رَبَّمَا ضَاعَ قَبْلَ
إثْبَاتِ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي أَجَازُوا لِلْكَفِيلِ الْبَيْعَ دُونَ مُطَالَعَةِ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ وَقَضَيْتَنَا
مُفَرَّعَةً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَاضِنَ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمَحْضُونِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ
الْشَيْخِ خَلِيلٍ : (لَا حَاضِنَ كَجَدٍّ) ^(١) ، وَفِيهَا خِلَافٌ هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ الْحَيَاةِ
وَالِاسْتِحْقَاقِ أَوْ مِنْ بَابِ الرِّضَا] ^(٢) مَشْرِقِيَّةٌ وَكَلَامٌ « التَّوْضِيحُ »
مَغْرِبِيٌّ فَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ أَنَّ الصَّبِيَّ لَهُ الْقِيَامُ فِيمَا بَيْعَ عَلَيْهِ إِلَى مُدَّةٍ
عَشْرَةِ أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمِ بُلُوغِهِ أَنَّهُ لَا يُفْتَى بِهِ لِأَنَّهُ عَامٌّ فِي الرِّشِيدِ وَالسَّفِيهِ وَالْعَالِمِ
وَالْجَاهِلِ فَلَا يُفْتَى مَعَ وُجُودِ الْخَاصِّ لِأَنَّ النُّصُوصَ وَالشُّرُوحَ شَرَطُوا الْعِلْمَ مَعَ
الْبُلُوغِ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ الْعِلْمَ وَالرُّشْدَ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ
سَاكِتٌ ...) ^(٣) إِنْخَ وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : سَاكِتٌ لِأَنَّ السُّكُوتَ فَرَعُ الْعِلْمِ
فَلَا يَقَالُ : سَكَتَ عَنْ كَذَا إِلَّا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ فَجَوَابُهُ : قَالَ الْفَاسِي فِي « نَوَازِلِهِ »
نَاقِلًا عَنِ الْبُرْزُلِيِّ : إِنَّ الْمَازِرِيَّ كَانَ كَثِيرَ الْخِدْمَةِ فِي الْعِلْمِ قَلِيلَ الْإِنْكَارِ عَمَّا
النَّاسُ ، فَكُلُّ فَعْلٍ يَرَاهُ مِنْ شَخْصٍ وَجْهَهُ وَيُرَدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ لِكَثْرَةِ عِلْمِهِ
وَاتِّسَاعِهِ ، وَلِهَذَا قِيلَ : مَتَى اتَّسَعَ الْعِلْمُ قَلَّ الْإِنْكَارُ ، وَمَتَى ضَاقَ كَثُرَ الْإِعْتِرَاضُ
فِي الْوَأَقَعَاتِ . انْتَهَى .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، وَعِلْمَتُهُ فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ وَمَنْ نَحَى نَحْوَهُ ذَكَرَتْهُ
الْأُئِمَّةُ الْأَعْلَامُ فِي « النَّوَازِلِ » وَالْأَحْكَامِ ، أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُرْزُلِيُّ بِقَوْلِهِ : أَفْتَى ابْنُ
لُبَابَةَ لِلصَّبِيِّ بِالْقِيَامِ فِيمَا بَيْعَ عَلَيْهِ إِلَى مُدَّةٍ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمِ بُلُوغِهِ لِأَنَّهُ مِنْ
وَجْهِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَفِي « الْمَجَالِسِ » : إِنَّهُ مِنْ بَابِ الرِّضَا وَيَمْضِي إِذَا سَكَتَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

بَعْدَ الْبُلُوغِ مَا لَمْ يَقُمْ بِحَرَارَةِ الْبُلُوغِ .

وَفِي الْمَشْهُورِ مَا قَارَبَهُ إِلَى السَّنَةِ لَزِمَ الْبَيْعَ انْتَهَى .

وَالَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا الْوَرَزَايُّ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ يَبِيعُ عَلَيْهِ مَالَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ هَلْ يَلْزِمُ الْبَيْعَ بِسُكُونِهِ عَامًّا بَعْدَ الرُّشْدِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ الْمُشَاوِرُ وَالْإِمَامُ ابْنُ لُبَّابَةَ ، وَغَيْرُهُمَا : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ ، وَفِيهِمْ صَغِيرٌ فَبَاعَ الْكِبَارُ مَلَكًا لَهُ فِي دِينٍ عَلَى أَبِيهِمْ فَبَلَغَ الصَّغِيرُ وَأَنْكَرَ الدِّينَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ ، وَأَرَادَ الْقِيَامَ بِحَقِّهِ فَلَهُ أَخْذُ مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي الْكِبَارَ بِالثَّمَنِ مَا لَمْ تَمُضْ عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدَهُ فَإِنْ سَكَتَ بَعْدَ بُلُوغِهِ عَشْرَ سِنِينَ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيمَا يَبِيعُ وَلَا كَلَامَ لَهُ فِي الْبَيْعِ انْتَهَى .

وَالَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ سَلْمُونٍ فِي فَصْلِ بَيْعِ الْحَاضِنِ وَالْحَاضِنَةِ نَاقِلًا عَنْ الْأَبْهَوْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ وَفِيهِمْ صَغِيرٌ لَمْ يُؤَلَّ عَلَيْهِ فَبَاعَ الْكِبَارُ مَلَكًا فِي دِينٍ عَلَى أَبِيهِمْ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ فَأَنْكَرَ الدِّينَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الصَّغِيرَ يَأْخُذُ مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَلَى مَلِكِهِ ، وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي الْكِبَارَ بِالثَّمَنِ لَتَعْدِيهِمْ فِي قَبْضِ مَا لَيْسَ لَهُمْ ، إِذْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَبِيعَ عَلَى صَغِيرٍ إِلَّا أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ أَوْ حَاكِمٌ ، وَإِنْ شَهِدَ بِرِضَاهُ يَوْمَ الْبَيْعِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ رِضَاهُ لَيْسَ بِرِضَايَ ، وَمِثْلُهُ لِابْنِ غَانِمٍ .

قَالَ الْمُشَاوِرِيُّ فِي « كِتَابِ الْإِسْتِغْنَاءِ » . وَلَهُ الْقِيَامُ فِي مُدَّةِ عَشْرَةِ أَعوَامٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالْبَيْعِ لِأَنَّهُ مِنْ وَجْهِ الْإِسْتِحْقَاقِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَالَ أَحَدٍ وَلَا يُحَازُ عَلَيْهِ دُونَ الْعَشْرَةِ الْأَعْوَامِ ؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْمَتَاعِ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ ، وَلَيْسَ مِنْ وَجْهِ الرِّضَا بِالْبَيْعِ ، وَانْقِطَاعُ حُجَّتِهِ بِالْعِلْمِ كَمَنْ يَبِيعُ عَلَيْهِ مَالَهُ ، وَهُوَ سَاكِتٌ عَالِمٌ لَا يَقُومُ عِنْدَ ذَلِكَ فَبِعْدُ مِنْهُ رِضَا بِالْبَيْعِ ، وَيَرْجِعُ بِالثَّمَنِ وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ لَانْقِطَعَتْ حُجَّتُهُ وَلِعَشْرَ سِنِينَ

مِنْ بُلُوغِهِ كَانَ يَفْتِي ابْنَ لُبَابَةَ وَغَيْرَهُ .

وَفِي « الْمَجَالِسِ » : أَنَّهُ مِنْ بَابِ الرِّضَى لَا يَمْضِي الْبَيْعُ بِسُكُوتِهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِالشَّهْرِ وَمَا قَارِبَهُ إِلَى سَنَةٍ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَزِمَهُ الْبَيْعُ ، وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا يَصِيرُ عِنْدَهُ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِلَى بَابِ الْحَيَاةِ وَالْأَسْتَحْقَاقِ نَحَى ابْنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مُطَرَفٍ ، وَابْنِ [الْمَاجِشُونِ] ^(١) ، وَكَأَنَّهُ أَقْبَسُ أَنْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ مَوْضِعَ مَسْأَلَةِ ابْنِ لُبَابَةَ فِي يَتِيمٍ ذَكَرَ مُهْمَلٍ بَاعَ مَلَكُهُ مِنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ شَرْعًا ، وَتَكَلَّمَ الْيَتِيمُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، فَعَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْأَسْتَحْقَاقِ وَالْحَيَاةِ فَلَا كَلَامَ لَهُ إِنْ سَكَتَ عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَعَلِمَهُ وَرُشِدَهُ ، وَعَلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ الرِّضَى فَلَا كَلَامَ إِنْ سَكَتَ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْعِلْمِ وَالرُّشْدِ وَالْقَوْلِ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي كَانَ يَفْتِي بِهِ ابْنُ لُبَابَةَ وَغَيْرُهُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَيْضًا الْوَرَزَارِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَظَهَرَ لَكَ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلٍ « مُخْتَصَرِ الْبُرْزَلِيِّ » : أَفْتَى ابْنُ لُبَابَةَ لِلصَّبِيِّ بِالْقِيَامِ فِيمَا بَيْعَ عَلَيْهِ مُدَّةَ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمٍ بُلُوغِهِ إلخ ، يُرِيدُ الْبُلُوغَ الْمَعْتَبَرَ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ أَعْنِي الَّذِي مَعَهُ الْعِلْمُ وَالرُّشْدُ وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ ذَلِكَ لَوْضُوحِهِ وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْبُلُوغِ الْخَالِي مِنَ الْعِلْمِ وَالرُّشْدِ فَخَشَى ابْنُ لُبَابَةَ أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ ، وَمَنْ حَمَلَ كَلَامَهُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ خَطَأَ الْمُعَارِضِ فِي حَمْلِهِ لِقَوْلِ ابْنِ لُبَابَةَ عَلَى الْعُمُومِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ زَلَّتِهِ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَلِكِ وَالتَّصَرُّفِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَأَنَّ الذَّكَرَ الْمُهْمَلِ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ اتِّفَاقًا حَيْثُ جُهِّلَ سَفَهُهُ بِأَنَّ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى سَفَهِهِ أَوْ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ

قَوْلَ مَالِكٍ وَكِبْرَاءِ أَصْحَابِهِ حَيْثُ عُلِمَ سَفَهُهُ بِأَن قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى سَفَهِهِ ، وَحِينَئِذٍ فَيَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَ لَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ اتِّفَاقًا لِسُكُوتِهِ بِلَا مَانِعٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحُكْمِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ بِالْعِلْمِ بِالْمَلِكِ ، وَالْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَبِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ أَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ أَعوَامٍ انْتَهَى .

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ عَنْ مِيَارَةَ مِنْ مَوَانِعِ الْحَيَازَةِ الْحَجَرِ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ «التَّبَصُّرَةِ» ، وَلَا يَقْطَعُ قِيَامَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَنَقَلَهُ [ق / ٧٤٧] أَيْضًا عَنْ كَبِيرِ «مخ» وَكَذَا لَوْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ .. إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ بِأَسْرِهِ حَائِذٌ عَنْ قَضِيَّتِنَا لِأَنَّهُ فِيمَنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنْ أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ ، أَوْ مُقَدَّمٍ ، وَلَا يَبْعُدُ دُخُولُ الْمُهْمَلِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمَعْلُومِ السَّفَهُ فِيهِ حَيْثُ فَرَعْنَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَضِيَّتِنَا فِي مُهْمَلٍ ذَكَرَ بِالْبَيْعِ عَاقِلٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ السَّفَهُ لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ سَفَهِهِ ، وَلَا خِفَاءَ أَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَصْفُهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَثْمَتِنَا ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنْ كَلَامِهِ فَإِنِّي أَعْرَضْتُ عَنْ جَوَابِهِ ، إِذْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ لِطُلَانِ أَصْلِهِ بِالنُّصُوصِ الصَّحَاحِ الصَّرَاحِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَمَنْ شَاءَ رَجَعَ بِهِذَا وَلَمْ يَعْصِ بِرُجُوعِهِ ، وَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ حَقٌّ ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ التَّمَادِي عَلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ لَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لِعَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَاهُ سَفَهُ نَفْسِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ ، وَلَا تَنْفَعُهُ إِنْ أَتَى بِهَا الْآنَ عَلَى سَفَهِهِ لِعَجْزِهِ عَنْ إِتْيَانِهَا حَتَّى انْقَضَى أَجَلُ التَّلَوُّمِ وَحَكِمْتَ عَلَيْهِ بِالْعَجْزِ حِينَئِذٍ ، وَلِعَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِمِلْكِيَّتِهِ لِلدَّارِ وَبَيْعِ أَخِيهِ لَهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لِحُضُورِهِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ أَعوَامٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحُكْمِ الشَّرْعِ بِرُشْدِهِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ

الْبَيِّنَةُ عَلَى سَفْهِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ ، فَلَا مَانِعَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ بِأَسْرِهَا وَلَعَلَّ فِي هَذَا كِفَايَةً لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ وَتَوَرَّ بِصِيرَتِهِ ، وَإِلَّا فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، قَيْدُهُ حَاكِمًا بِمَضْمُونِهِ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ وَأَسِيرٌ خَطَايَاهُ إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمَنْ اللَّهُ فَضْلٌ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي ، وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

قَضِيَّةٌ صَدَرَتْ مِنِّي وَاعْتَرَضَهَا عَلَيَّ بَعْضُ الطَّلَبَةِ

وَنَصَّهَا وَكَيْفَيْتُهَا :

أَمَّا بَعْدَ : فَلْيَعْلَمْ مَنْ نَظَرَ فِي هَذَا الرَّسْمِ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ لَدَيَّ تَرَاوُعٌ فِي قَضِيَّةٍ صُورَتُهَا : مُطْلَقَةٌ حَامِلٌ وَضَعْتُ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ بَيْتًا ، وَأَنْفَقْتُ عَلَى نَفْسِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ ، وَعَلَى الْإِبْنَةِ بَعْدَهُ أَغْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطْلَقِ ، وَالْدَيْنِ مُحِيطٌ بِمَالِهِ حِينَ ظَعُونِهِ مِنْ بَلَدِ الْمُطْلَقَةِ ، وَقَدَرُ مَالِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ جَمَلٌ شَم ، وَنَاقَةٌ سَافِرٌ بِهِمَا لِأَرْضِ السُّودَانَ وَالشَّمِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ يَبَاعُ بِيَخْسِ ثَمَنٍ ، وَثَبَتَ مَا تَقَدَّمَ عِنْدِي بِالْبَيِّنَةِ أَثْبَتَهُ الْمُطْلَقُ حِينَ التَّرَاوُعِ لَدَيَّ ، وَخَسِرَ مَالُهُ ذَلِكَ بَعْدَهُ عَلَى مَا بَلَغَنِي مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، وَجَلَسَ فِي أَرْضِ السُّودَانَ حَتَّى أَفَادَ مَالًا آخَرَ وَقَدَّمَ بِهِ إِلَيْنَا ، فَلَمَّا قَدَّمَ أَدْعَتْهُ الْمُطْلَقَةُ بِالنَّفَقَةِ الْمَذْكُورَةِ فَحَكَمْتُ بِأَنَّهَا لَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ الَّتِي أَنْفَقْتُ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ عَلَى ابْنَتِهَا مُدَّةَ إِحْاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِنَفَقَةِ الْبِنْتِ عَلَى مَا قَالَهُ « س » فِي تَكْلُمِهِ عَلَيَّ الشَّيْخُ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ النَّفَقَاتِ ، وَلَفْظُهُ بَعْدَ حَذْفِي صَدَرَ كَلَامُهُ : أَفْتَى ابْنُ عَتَّابٍ بِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى بَيْعِ الدَّارِ فِي نَفَقَةِ الْآبِ ، بَلْ تُكْرَى الدَّارُ ، وَيُدْفَعُ لِلْآبِ مَا يَرْتَفِقُ بِهِ اسْتِحْسَانًا عَلَى سَبِيلِ السَّلَفِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ رُشْدٍ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْآبَوَيْنِ قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ فَلَا تَجِبُ لَهُمَا حَتَّى يُكَلِّفَكَ بِهَا لَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مَا يَسْتَغْرِقُ الدَّارَ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّهَا

وَاجِبَةٌ أَصَالُهُ فَلَا تَسْقُطُ بِالشُّكِّ عَنْهُ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : قُلْتُ : تَأْمَلُ قَوْلَ ابْنِ عَتَّابٍ فِي نَفَقَةِ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَعَلَّهُ اسْتَدَانَ بِمَا يَسْتَغْرِقُ الدَّارَ ، فَمَقْتَضَاهُ أَنَّ اسْتِغْرَاقَ الدِّينِ يَسْقُطُ نَفَقَةُ الْأَقَارِبِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ .

قَالَ : فَيَصِيرُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَتَرَكَ لَهُ قُوَّتُهُ وَالنَّفَقَةُ الْوَاجِبَةُ مَا عَدَا نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ فِي قَوْلِهِ ، وَحَاصَتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ انْتَهَى .

وَلَفْظُهُ : وَلَا تَتَحَاصُّ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَيَّ أَقَارِبُهُ مِنْ نَفَقَةِ الْوَلَدِ وَالْأَبَوَيْنِ فِي مَوْتٍ وَلَا فَلَسَ ، بَلْ تَكُونُ مُوَاسَاةً لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِالْفَلَسِ بِخِلَافِ هِيَ ، فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِالْفَلَسِ بَلْ يَتْرُكُ لَهُ نَفَقَتَهُ ، وَنَفَقَةُ عِيَالِهِ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْقَرَابَةِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَعَلَى حَاشِيَةِ الْفَيْشِيِّ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَلَفْظُهُ : قَوْلُهُ : لَا نَفَقَةُ الْوَلَدِ وَلَا تَتَّبِعْ ذِمَّتَهُ أَيْضًا وَتُحْمَلُ عَلَى الْمُوَاسَاةِ انْتَهَى وَعَلَى مَا قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » فِي آخِرِ مُسَوِّدَتِهِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ) ^(١) وَلَفْظُهُ : وَقَدْ عَلَّلَ بَعْضُ الشُّيُوخِ عَدَمَ الْمُحَاصَّةِ بِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الرَّجُوعِ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكُنُونِ نَفَقَتِهَا إِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبٌ مُوسِرٌ فَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ كَانَ يُسِرُّهُ بَاقِيًا ، وَإِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبٌ مُعْدِمٌ ، إِذْ قَوْلُنَا مَا لَمْ تَكُنْ بِقَضِيَّةٍ ، وَأَنْفَقْتَ ، وَهُوَ مُلْكِي صَادِقٌ بِهَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ، وَهَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنْ يُسِرُّ الْأَبُ كَالْمَالِ كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى .

وَمُعْتَمَدٌ أَيْضًا فِي عَدَمِ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيَّ نَفْسِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ ، وَبِمَا أَنْفَقَتْهُ عَلَى ابْتِنِهَا بَعْدَ الْوَضْعِ فَمِنْ بَابٍ أُخْرَى عَلَى مَا قَالَ سَحْنُونُ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » ^(٢) فِي رَسْمٍ : ابْتَاعَ غُلَامًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السَّنَةِ ، وَنَصَّهُ : إِذَا كَانَ عَلَى الزَّوْجِ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصَتِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٣) .

(٢) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٣٥٨ - ٣٥٩) .

المرأة الغرماء بما أنفقت .

قال ابن القاسم : من يوم ترفع ذلك إلى السلطان ، وكانت هي والغرماء أسوة يتخاصون في ماله قال سحنون : ذلك في الدين المستحدث ، أما الدين القديم ، فإنها لا تحاوص أهله إذا كان ذلك الدين قبل نفقتها لأنه لم يكن موسراً حين النفقة ، وعليه دين يحيط بماله ، وهو إذا كان دينه يحيط بماله ، فهو غير موسر ولا نفقة لها عليه انتهى .

ونقله ابن عرفة في « مختصره الفرعي » ، واقتصر عليه ونقله أيضاً ابن سلمون في « وثائقه » واقتصر عليه ، ونقله أيضاً أبو الحسن الصغير ، وابن رشد في رسم الكراء ، والأقضية من سماع أصبغ عن ابن القاسم في كتاب طلاق السنة من « العتية » ، واقتصر عليه ، ونقله أيضاً « ق » و « ح » واقتصر عليه ، ونقله أيضاً النويري في تأليفه المسمى بـ « الفائق في علم الوثائق » ، واقتصر عليه وكلفه : إن كان عليه دين يستغرق ماله حاصت المرأة الغرماء بما أنفقت من يوم ترفع أمرها للقاضي في قول ابن القاسم .

قال سحنون : ذلك في الدين المستحدث ، وأما الدين القديم إذا كان قبل نفقتها فلا تحاوص أهله لأنه لم يكن موسراً حين النفقة لإحاطة الدين بماله فلا نفقة لها عليه ، والغرماء أحق بماله حينئذ انتهى .

ونقله أيضاً الشيخ خليل في « توضيحه » ، واقتصر عليه وكلفه : واختلف هل تحاوص الزوجة الغرماء بصدقها ؟

المشهور أنها تحاوص به في الموت والفلس وقيل : لا تحاوص فيها .

وفي « الجلاب » : تحاوص به في الفلس دون الموت .

وكذلك اختلف في نفقتها فقال ابن القاسم في النكاح الثاني : تحاوص بها مطلقاً .

سَحْنُونُ : أَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَحْدَثًا تُحَاصِصُ وَلَا تَحَاصُّ إِذَا كَانَ الدِّينُ قَبْلَ
الْإِنْفَاقِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قَوْلُهُ : مُطْلَقًا أَيِّ فِي الْفَلَسِ وَالْمَوْتِ انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ أَيْضًا الشَّيْخُ بِهِرَامَ مَعَ الْقَوْلِ الْآخِرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ ، وَلَفْظُهُ : مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ [ق / ٧٤٨] أَنَّ زَوْجَةَ الْمُفْلِسِ تُحَاصِصُ
غُرْمَاءَهُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، وَسَوَاءٌ كَانَ الدِّينُ قَبْلَ الْإِنْفَاقِ أَوْ بَعْدَهُ .

وَقَالَ سَحْنُونُ : إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْإِنْفَاقُ قَبْلَ الدِّينِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَتَابَعَ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ النُّقَادُ عَلَى نَقْلِ قَوْلِ سَحْنُونِ وَأَقْتَصَارِهِمْ عَلَيْهِ
سِوَى الشَّيْخِ بِهِرَامَ ذَكَرَهُ مَعَ الْقَوْلِ الْآخِرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى ضَعْفِهِ ذَكِيلًا ، وَلَا عَلَى عَدَمِ مَشْهُورِيَّتِهِ
عِنْدَهُمْ ، بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رُشْدٍ بِرُجْحَانِيَّتِهِ ، وَقَالَ مَنْ قَالَ
بِغَيْرِهِ ، فَقَوْلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا يَأْتِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ سَحْنُونُ وَاتِّبَاعُهُ يَقُولُونَ : إِنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا
زَمَنَ إِحَاطَةَ الدِّينِ بِمَالِ زَوْجِهَا لَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا
حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، فَهُوَ إِذَا كَانَ الدِّينُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ
مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا عَلَيْهِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمُ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ إِذَا
أَيْسَرَ بَعْدَ الْإِحَاطَةِ ، ظَهَرَ لَكَ بِالْأَحْرَوِيَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى
صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ زَمَنَ إِحَاطَةَ الدِّينِ بِمَالِهِ أَنَّهَا لَا تُضْرَبُ مَعَ غُرْمَائِهِ وَلَا تَرْجَعُ
بِهَا عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحَاطَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ،
وَلَا نَفَقَةٌ لَوَلَدِهِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ تَقُمْ عَنْهُ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ أَوْكَدُ مِنْ نَفَقَةِ الْوَلَدِ
لِأَنَّ الْأُولَى مُعَاوَضَةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ مُوَاسَاةٌ ؛ فَلِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى إِحْدَاهُمَا

وَجَبَتْ الْأُولَى وَسَقَطَتِ الثَّانِيَةُ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ النَّفَقَاتِ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ مَا قَدَّمَاهُ مَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ « الْعُتْبِيَّةِ » وَابْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَالْمُسْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « الْمُدُونَةِ » وَ « ح » وَ « ق » وَ « الْمَعْيَارِ » : مِنْ أَنَّ ابْنَ سَهْلٍ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ : أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لَا تُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ لِأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ فَلَا تُبَاعُ فِيهَا لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، وَاسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ لِمَالِهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تُبَاعُ فِي نَفَقَتِهَا لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ أَصَالَةً فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ لِمَالِهِ وَعِبَارَتُهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَحَكَى ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ وَخَلَّفَ أَصْلًا وَقَامَ أَبَوَاهُ بِعَدَمِ الْإِنْفَاقِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَبِيعُ أَصْلَهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنْ يَدِهِ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْأَجُوبَةِ » : وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبَوَيْنِ قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا ، فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَقْضِ لِهَمَا بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ فِي مَغْيِبِهِ ، وَلَمْ تَبِعْ عَلَيْهِ أَصُولُهُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنَ الدَّيُونِ مَا يَغْتَرِّقُهَا ، وَتَكُونُ الدَّيُونُ أَحَقُّ مِنْ نَفَقَتِهِمَا ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ وَالْفَرَقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ حَتَّى يُعْلَمَ سَقُوطُهَا بِمَعْرِفَةِ مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ ذِمَّتِهِ بِالدَّيُونِ وَهَذَا مِنْ بَابِ اسْتِصْحَابِ الْحَالِ وَهُوَ أَصْلٌ مِنَ الْأُصُولِ يَجْرِي عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَمَا فِي كِتَابِ « إِرْخَاءِ السُّتُورِ » مِنْ « الْمُدُونَةِ » ، وَسَمَاعِ أَصْبَغٍ مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » مِنْ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ عَلَى مَا عَدَى الْأُصُولِ اسْتِحْسَانًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا يُنْفَقَ عَلَيْهِمَا فِي مَغْيِبِهِ مِنْ مَالِهِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنَ الدَّيُونِ مَا هُوَ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ ، وَلِهَذَا الْعِلَّةِ قَالُوا : إِنَّ الْغَائِبَ لَا تُوْخَذُ مِنْ مَالِهِ النَّاصِ الزَّكَاةُ انْتَهَى .

رَاجِعُ أَبَا الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَهَكَذَا عِبَارَةُ الْبَاقِينَ مِنَ الْأُثْمَةِ .

قُلْتُ : وَهَؤُلَاءِ الْأُثْمَةُ قَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ نَفَقَةِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ ، وَنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فِي غَيْبَتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِبَيْعِ أَصُولِهِ فِي نَفَقَةٍ مِنْ ذِكْرِ دُونَ مَالِهِ الْآخَرَ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ ، فَقَدْ قَالُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : إِنَّ أَصُولَهُ لَا تُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ فِي غَيْبَتِهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ لِأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَغِيبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ حَيَاتُهُ ، وَأَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ يَغْتَرَقُ مَالُهُ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ سَقُوطُ النِّفَقَةِ عَنْهُ قَبْلَ مَغِيبِهِ وَأَوْجِبُوا عَلَيْهِ بَيْعَ أَصُولِهِ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ فِي مَغِيبِهِ لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقُ الدِّينِ لِمَالِهِ وَقَالُوا : إِنَّ مَالَهُ الْآخَرَ يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأَصُولِ وَالْمَالِ الْآخَرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تُبَاعَ أَصُولُهُ وَلَا غَيْرُهَا مِنْ مَالِهِ بَعْدَ مَغِيبِهِ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ ، وَلَكِنْ يَفْرَقُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْقُرْبَاءِ ، وَلَا بَيْنَ الْأَصُولِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَالِ ، حَيْثُ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقُ الدِّينِ لِمَالِهِ ، بَلْ قَالُوا بِسَقُوطِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِسَقُوطِ نَفَقَةِ أَقَارِبِهِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ ، فَإِذَا كَانَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ عَنْهُمْ بِتَحَقُّقِ مَوْتِ الزَّوْجِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فَجَدِيرٌ عَنْهُمْ بِالْأَحْرُوبَةِ سَقُوطُ نَفَقَةِ أَقَارِبِهِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ لضعفها عَنْ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُعَاوَضَةٌ فِيهِ أَوْ كَدٌّ مِنَ الْمُوَاسَاةِ ، وَإِذَا كَانَتْ فِي أَبَوَيْهِ تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ مِنْ كَوْنِ أَصْلِهِ لَا يُبَاعُ فِي نَفَقَتِهِمَا فِي غَيْبَتِهِ ، وَيُبَاعُ فِيهِمَا مَالُهُ الْآخَرُ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأَصُولِ وَالْمَالِ الْآخَرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْآخَرِ بَعْدَ مَغِيبِهِ فِي نَفَقَتِهِمَا ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقُ

الدِّينَ لِمَالِهِ وَتَكُونُ أَحَقُّ بِمَالِهِ حِينَئِذٍ مِنْ نَفَقَةِ أَبِيهِ فَجَدِيرٌ بِالْأُخْرَوِيَّةِ عِنْدَهُمْ أَنْ لَا يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْآخِرِ فِي نَفَقَتِهِمَا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقُ الدِّينِ لِمَالِهِ لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِذَلِكَ .

قُلْتُ : وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ كَنَفَقَةِ الْوَالِدِ كَمَا فِي « الْمَعْيَارِ » وَنَحْوِهِ فِي « عَبَق » عَنْ

« ح » .

قُلْتُ : وَالْمُرَادُ سُقُوطُ النَّفَقَةِ عَنْهُمْ بِالنِّسْبَةِ لاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ كَوْنُ مَالِهِ لَا يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَلَا قُرْبَائِهِ لَكَوْنِ الدُّيُونِ أَحَقَّ بِمَالِهِ حِينَئِذٍ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ وَلَأَنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ لَا تَحَاصُّ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ ، وَلَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ الْإِحَاطَةِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، فَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةٌ لِمَنْ ذُكِرَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَلَا عَلَى قُرْبَائِهِ عِنْدَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ بَلْ يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ بَعْدَهَا ، وَلَيْسَ لِلْغُرْمَاءِ مَنَعُهُ مِنْهَا لِمُعَامَلَتِهِمْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَدُخُولِهِمْ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ ابْنِ رُشْدٍ فِي رِسْمٍ : ابْتِنَاعُ غُلَامًا بَعِثَرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السَّنَةِ مِنْ « الْعَتَبِيَّةِ » ^(١) [ق / ٧٤٩] وَلَفْظُهُ : وَكَانَ بَعْضُ الْأَشْيَاخِ يَحْمِلُ قَوْلَ سَحْنُونٍ عَلَى أَنَّهُ خِلَافٌ لِقَوْلِ مَالِكٍ ، وَيَقُولُ : لَهَا عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِ مَالِكٍ مُخَاصِمَةُ الْغُرْمَاءِ فِي الدِّينِ الْقَدِيمِ ، لِأَنَّ لِلْغَرِيمِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى امْرَأَتِهِ مَالَهُ يَفْلَسُ ، وَإِنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدِي بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ إِنْفَاقَهُ عَلَى امْرَأَتِهِ بِخِلَافِ إِنْفَاقِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا وَرَجُوعِهَا عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَتْ .

إِلَى أَنْ قَالَ : إِنَّمَا هُوَ دَيْنٌ أَوْجَبَهُ الْحَكْمُ لَهَا فَيَجِبُ أَنْ لَا تُحَاصَّ بِهِ إِلَّا فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ كَمَا قَالَ سَحْنُونُ ، وَلَوْ كَانَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى نَفْسِهَا فِي مَغِيبِ

زَوْجَهَا بَعْدَ رَفْعِ أَمْرِهَا إِلَى السُّلْطَانِ كَنَفَقَتَهُ هُوَ عَلَيْهَا لَوْجَبَ أَنْ تُبْدَى بِهَا عَلَى
الْغُرَمَاءِ إِذْ نَفَقَتَهُ هُوَ عَلَيْهَا فِي حُكْمِ الْمُبْدَاةِ أَنْتَهَى .

فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الرُّجُوعَ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَالْمُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ لَيْسَ
كَإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَى زَوْجَتِهِ ، أَوْ عَلَى أَقَارِبِهِ الْمُعْسِرِينَ بَعْدَ الْإِحَاطَةِ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ
ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَقَضَيْتُنَا هَذِهِ فِي الرُّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ لَا فِي التَّبْدِيَةِ بِهَا عَلَى الدُّيُونِ بَعْدَ التَّفْلِيسِ
بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى ، وَلَا فِي تَرْكِهَا لَهُ بَعْدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى أَنْتَهَى . وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَزَعَمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَجُوبَ نَقْضِ حُكْمِنَا ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ كِتَابًا وَلِزَيِّفَ مَكْتُوبَهُ
ذَلِكَ بِمَا يَنْقُضُهُ بِالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

قَوْلُهُ : أَعْنِي الْمُجِيبُ بِنَقْضِ حُكْمِنَا إِنْ حَكَمَ ذَلِكَ الْمُحَكَّمُ مِمَّا يَجِبُ نَقْضُهُ
لِأَنَّ الْحُكْمَ مِنْ غَيْرِ إِعْذَارٍ خِلَافَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ فَيَجِبُ نَقْضُهُ كَمَا نَصَّ
الْفُقَهَاءُ عَلَيْهِ ، انْظُرْ « الْمَعْيَار » ، وَابْنُ مَرْزُوقٍ .

جَوَابُهُ : أَنَّ الْإِعْذَارَ وَاجِبٌ كَمَا قَالَ فَدَلِيلُهُ مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ قَوْلُهُ عَزَّ
وَجَلَّ : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ ^(١) وَمِنْ السُّنَّةِ مَا فِي الصَّحِيحِ :
« يَا غَدُ أَنْيْسُ عَلَيَّ امْرَأَةٌ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا » ^(٢) إِنْخَ ، وَنُصُوصُ الْأُئِمَّةِ
مُتَضَافَةً عَلَى وَجُوبِهِ لَكُنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ هَلْ هُوَ قَبْلَ الْحُكْمِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا قَالَ
مِيَارُهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى « تَحْفَةِ الْحُكَّامِ » نَاقِلًا عَنْ « مُفِيدِ » هِشَامٍ .

قُلْتُ : وَحِثِيئَذِ فَإِذَا حَكَمَ الْقَاضِي بِدُونِهِ وَفَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِعْذَارَ

(١) سورة الإسراء (١٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٢١٩٠) ومسلم (١٦٩٧ - ١٦٩٨) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد

يَكُونُ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَفِي نَقْضِ ذَلِكَ الْحُكْمِ قَوْلَانِ الْقَوْلُ بِالنَّقْضِ لِلْجَزِيرِيِّ فِي «وَتَائِقِهِ» وَالْقَوْلُ بَعْدَمَهُ لغيرِهِ ، وَلَيْسَ إِلَّا اسْتِثْنَاءُ الْإِعْذَارِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَبْدَى مَطْعَنًا نَقَضَ وَإِلَّا فَلَا انْتَهَى .

راجع « مخ » ^(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأَعْذَرَ مَا بَقِيَ لَكَ حُجَّةٌ) ^(٢) .

قُلْتُ : وَقَدْ اقْتَصَرَ مِيارُهُ عَلَى الْقَوْلِ بَعْدَمِ النَّقْضِ وَعَزَاهُ لِلزَّنَاسِيِّ فِي شَرْحِهِ وَلَفْظُهُ : إِذَا حَكَمَ الْقَاضِي عَلَى مَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِنْ غَيْرِ إِعْذَارٍ ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ حُجَّةً فَلَهُ الْقِيَامُ بِهَا وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْذَرَ لَهُ وَلَمْ يُعْجِزْهُ ، قَالَهُ الزَّنَاسِيُّ فِي شَرْحِهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَلَمْ يَذْكَرْ نَقْضَ الْحُكْمِ إِذَا وَقَعَ دُونَ إِعْذَارٍ وَإِنَّمَا قَالَ : إِذَا وَجَدَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ حُجَّةً فَلَهُ الْقِيَامُ بِهَا انْتَهَى تَأَمَّلْ .

قُلْتُ : وَحِينَئِذٍ ، فَإِنْ فَرَعْنَا قَضِيَّتَنَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَعْنِي الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِعْذَارَ يَكُونُ قَبْلَ الْحُكْمِ فَتَكُونُ ذَاتَ خِلَافٍ ، وَمَسَائِلُ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِهَا قَضَاءٌ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ ، وَصَارَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَيْ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ رُفِعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِنَ الْقَضَاةِ نَقْضُهُ وَلَا الْإِعْزَاضَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِهِ ، وَعَلَى هَذَا تَصَافَرَتْ نُصُوصُ الْأَثَمَةِ وَتَوَازَلَتْهَا وَقَوَاعِدُهَا ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحُكْمِ مُحْكَمًا أَوْ قَاضِيًا مُجْتَهِدًا أَوْ مُقَلِّدًا فَمِنَ النُّصُوصِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرُفِعَ الْخِلَافُ) ^(٣) وَمِنْهَا مَا نَقَلَهُ « عَج » عَنْ الزَّرْقَانِيِّ ، وَلَفْظُهُ : وَالتَّحْكِيمُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ لِقَوْلِ « الْمَدُونَةِ » : إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ أَنْفَذَهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ

(١) حاشية الخرشى (٧ / ١٥٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

الْحَاجِبِ^(١) : وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ
انْتَهَى .

وَقَوْلُهُ : (مَاضٍ) أَيَّ جَائِزٌ .

قَوْلُهُ : (وَمَا فِي مَعْنَاهَا) أَيَّ مَا يُوُولُ إِلَى الْمَالِ .

قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : قَوْلُهُ : (كَحُكْمِ الْحَاكِمِ) أَيَّ : فَلَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ
مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمَ غَيْرُهُ نَقْضُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُورًا بَيْنًا انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لـ (« مَخ ») فِي « كَبِيرِهِ » رَاجِعُهُمَا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَتَحْكِيمٌ غَيْرُ خَصْمٍ)^(٢) إِنْخَ وَمِنْ « النَّوَازِلِ » مَا ذَكَرَهُ الْفَاسِي وَلَفْظُهُ :
وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : وَهُوَ قَوْلُكُمْ : إِنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ
يَقْطَعُ الزَّعَا فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، فَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ
يَبْقَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ بَأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ ،
وَأِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهَا ،
لَأَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ مِنْ أَصْلِهِ وَبَطَلَ وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ
الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذَا الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ
مُقَلِّدِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمِنْ « الْقَوَاعِدِ » مَا ذَكَرَهُ « ح »^(٣) وَلَفْظُهُ : الْقَاعِدَةُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا : بَأَنْ
مَسَائِلَ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ [بِبَعْضِ أَقْوَالِهَا]^(٤) قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٦٢ - ٤٦٣) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٥٩) وانظر : « حاشية الخرشى » (٧ / ١٤٥) و « مواهب الجليل »

(٦ / ١١٢) .

(٣) مواهب الجليل (٥ / ٤٢٣) .

(٤) في (ح) : ببعضها .

وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ أَنْتَهَى . اُنْظُرْ مَبْحَثَ الْإِجَارَةِ وَنَحْوَهُ نَقْلَهُ « ق » ^(١) عَنْ « قَوَاعِدِ الْقُرْفِيِّ » فِي الْفُرُقِ السَّابِعِ وَالسَّبْعِينَ ، وَنَصُّهُ : قَاعِدَةٌ : الْخِلَافُ يُتَقَرَّرُ فِي مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ قَبْلَ حُكْمِ الْحَاكِمِ ، وَيَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ الْوَاحِدُ إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ بُطْلَانُ قَوْلِ الْمُجِيبِ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمِنَا لِأَنَّ حُكْمَنَا قَدْ اتَّصَلَ بِقَوْلٍ قَوِيٍّ فِي الْمَذْهَبِ بَعْدَ نَقْضِهِ إِذَا وَقَعَ دُونَ إِعْذَارٍ ، وَلَيْسَ إِلَّا اسْتِثْنَاءُ الْإِعْذَارِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَبْدَى مَطْعَنًا نَقْضَ وَإِلَّا فَلَا .
نَعَمْ فَمَتَى جَاءَنِي أَحَدٌ مِنَ الْجِهَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا أَعْذَرْتُ لَهُ كَمَا أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ غَيْرَ مَامَرَّةٍ .

وَأِنْ فَرَعْنَا قَضِيَّتَنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِعْذَارَ يَكُونُ بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا أَمْرٌ وَاضِحٌ وَأَوْضَحُ مِنْهُ كَوْنُ قَوْلِ الْمُجِيبِ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمِنَا لَا عَمَلَ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّ الْإِعْذَارَ مَا زَالَ لَمْ يَفْتِ مَحَلُّهُ ، وَلَكِنَّهُ مُمْتَنِعًا مِنْهُ حَكَمْتُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِدُونِهِ رَفَقًا بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهَا لِئَلَّا يَثْبِتَ عَلَيْهَا مَالُ الْمُطْلَقِ الَّذِي يَأْتِي حُكْمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَرْتُ الْمُطْلَقَ بِالصَّمْتِ عَنْ مَالِهِ ذَلِكَ رَفَقًا بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَطَاوَعَنِي فِي ذَلِكَ ، فَلَا أَنْ رَجَفْتُ عَنْ ذَلِكَ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ دَعْوَى بِمَالٍ أَوْ إِعْذَارٍ مَتَى جَاءَنِي أَتَمَمْتُ لَهُ حُجَّتَهُ وَدَعْوَاهُ .

نَعَمْ طَلَبَنِي آخِرُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ أَنِّي مَا أَعْذَرْتُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَيَمْشُونَ إِلَى تَشْيِيتٍ وَيَتَرَفَعُونَ مَعَ الْمُطْلَقِ هُنَاكَ ، فَامْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ لِكَوْنِ كِتَابِي لِذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْإِنْهَاءِ ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ مِنِّي لِعَدَمِ تَوْفُّرِ شَرْطِهِ فِي ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ وَالْمُحْكَمِ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَى حُكْمِهِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ .

نَعَمْ أَرْسَلْتُ لِأَحَدِ أُخُوَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَجَاءَنِي [ق / ٧٥٠] فَقُلْتُ لَهُ :

أَرْسَلُ لِأَخِيكَ بِالصَّمْتِ الْمُطْلَقِ حَتَّى يَأْتِيَ هُوَ وَالْمُطْلَقُ مَنْ تَشِيتَ وَنَجْمَعُ حِينَئِذٍ طَلَبَهُ وَلَاتَهُ ، وَأُرِيهِمْ اعْتِمَادِي فِي الْحُكْمِ فَإِنْ قَالُوا كُلُّهُمْ بَيُّطْلَانَهُ مَا رَفَعَ أَحَدٌ غَطَاءَ الْإِنَاءِ عَنْهُ ، وَأَرْجِعُ عَنْ الْحُكْمِ لِأَنَّ الرَّجُوعَ إِلَيَّ الْحَقُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي عَلَى الْبَاطِلِ ، وَإِنْ قَالَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ بِصِحَّتِهِ فَمَنْ بَقِيَ لَهُ حِينَئِذٍ دَعْوَى أَوْ حُجَّةٌ أَتَمَمْتُهَا لَهُ فَلَمْ يَعْصِ بِكَلَامِي هُوَ وَلَا أُخُوْتُهُ ، وَاشْتَغَلُوا بِمَا هُوَ الصَّوَابُ عَنْهُمْ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يُوَضِّحَ الْحَقَّ كَانَ مَعَنَا أَوْ مَعَهُمْ ، وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ . انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُجِيبِ : وَأَمَّا دَعْوَى الزَّوْجِ أَنَّ الدِّينَ مُحِيطٌ بِمَالِهِ فَلَا أَظُنُّ أَنَّ حَاكِمًا يَتَوَلَّى الْحُكْمَ وَيُوسِّمُ بِالْفَقْهِ يَلْتَفِتُ إِلَى تِلْكَ الدَّعْوَى لِأَنَّ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ وَإِعْطَاءِ غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ ، أَوْ كُلَّمَا يَبْدَأُهُ فَلَا يُمْنَعُ مِنْ وَاجِبَاتِهِ وَلَا مِنَ الْمَعَاوِضَاتِ وَنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ مِنَ الْمَعَاوِضَاتِ الَّتِي مِنْ وَاجِبَاتِهَا كَمَا تَضَافَرَتْ بِذَلِكَ نُصُوصُ الْأَثْمَةِ . انْظُرْ « الْمَعْيَار » وَشَرَحَ مِيزَانَهُ عَلَى تَحْقِيقِ الْحُكْمِ وَغَيْرِهِمَا .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ مَنْ أَحَاطَ بِمَالِهِ الدِّينُ لَا يُمْنَعُ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى زَوْجَتِهِ وَقُرْبَائِهِ الْمُعْسَرِينَ لِدُخُولِ الْغُرَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ وَمُعَامَلَتِهِمْ لَهُ عَلَيْهِ كَمَا تَضَافَرَتْ بِذَلِكَ نُصُوصُ الْأَثْمَةِ وَتَوَارُلُهَا إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ شَاهِدًا فِي قَضِيَّتِنَا لَكُونَ ذَلِكَ فِي انْفَاقِهِ هُوَ عَلَيْهِمْ فَلَيْسَ لِلْغُرَمَاءِ مِنْهُ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ لِمُعَامَلَتِهِمْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَدُخُولِهِمْ عَلَيْهِ فَقَضِيَّتِنَا فِي وَادٍ وَكَلَامُ الْمُجِيبِ فِي وَادٍ آخَرَ ، فَكَلَامُهُ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى قَضِيَّتِنَا مَوْضُوعُهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فِي التَّبْدِيَةِ بِالنَّفَقَةِ عَلَى الدُّيُونِ لَا فِي الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ أَيُّ أَنَّ الْمُحِيطَ الدِّينَ بِمَالِهِ لَيْسَ لِلْغُرَمَاءِ مِنْهُ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ وَقَضِيَّتِنَا فِي الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ أَيُّ أَنَّ زَوْجَتَهُ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ عَلَى صِغَارِ بَنِيهَا مِنْهُ لَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ وَلَا تَرْجَعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ إِحْاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَشَرَطُ الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ ، وَالْمُحَاصَّةُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَالًا

الإنفاق ، وإلا فلا رجوع لها عليه ، ولا تحاص بها مع الغرماء فلا محل لكلام
المُجيب بالنسبة لقضيتنا ، وكم من فقيه يعرف الحكم في المسألة ولا يعرف
الطريق التي يوقع عليها الحكم إذ القضاء صناعة دقيقة لا يعرفها كل أحد ، بل
ولا جل العلماء ، والدليل على أن إنفاقه هو عليهم ليس كالرجوع بها عليه ما
قال أبو الوليد بن رشد في رسم : ابتاع غلاماً بعشرين ديناراً من سمك ابن
القاسم في كتاب طلاق السنة من « العتية » ^(١) ولفظه : وكان بعض الأشياخ
يحمل قول سحنون على أنه خلاف مالك ، لقول ويقول : لها علي ظاهر قول
مالك : محاصة الغريم في الدين القديم لأن للغريم له أن ينفق على امرأته ما لم
يفلس ، وإن أحاط الدين بماله وليس ذلك عندي بصحيح ، لأن إنفاقه على
امرأته بخلاف إنفاق المرأة على نفسها ورجوعها عليه بما أنفقته ، إذ لا يتحقق
أنه لم يخلف عندها نفقة فجحدت ذلك ورفعت أمرها إلى السلطان إغذاراً
ليكون القول قولها ، ورجوعها على الزوج بالنفقة التي ادعت إن ما هو دين
أوجب الحكم لها فيجب أن لا تحاص به إلا في الدين المستحدث ، كما قال
سحنون ، ولو كانت نفقتها على نفسها في مغيب زوجها بعد رفع أمرها إلى
السلطان كنفتته هو عليها لوجب أن تبدأ بها على الغرماء ، إذ نفقته هو عليها
في حكم المبتدأة ، وهذا بين انتهى من « البيان » .

ومستفاد أيضاً من قول الشيخ العبسي في حاشيته على الشيخ خليل ،
ولفظه : قوله : (لا بنفقة الولد) ^(٢) ولا تتبع ذمته أيضاً ولا تحمل على
المواسة انتهى .

ومستفاد أيضاً من قول (« مخ ») في « كبيره » في آخر مسودته عند قول
الشيخ خليل : (لا بنفقة الولد) ^(٣) ولفظه ^(٤) : وقد علل بعض الشيوخ عدم

(١) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٣٥٨ - ٣٥٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٣) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٧٣) .

الْمُحَاصَّةَ بِأَنَّهَا مُوَاسَّاةٌ ، وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الرُّجُوعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِكَوْنِ نَفَقَتِهَا إِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبٌ مُوسِرٌ فَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ كَانَ يُسِرُّهُ بَاقِيًا ، وَإِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبٌ مُعْدِمٌ إِذْ قَوْلُنَا : مَا لَمْ تَكُنْ بِقَضِيَّةٍ ، أَوْ أَنْفَقْتُ وَهُوَ مَلِيٌّ صَادِقٌ بِهَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَهَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنْ يُسِرُّ الْأَبُ كَالْمَالِ كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ مِمَّا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَيزِيدُ مَا قُلْنَا إِيضَاحًا فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الرُّجُوعَ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ ، وَالْمُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ الْغُرَمَاءِ لَيْسَ كِإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَقُرْبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ ، إِذْ نَفَقَتُهُ هُوَ عَلَيْهِمْ يُدْأُ بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ ، وَنَفَقَتُهَا هِيَ أَعْنِي الزَّوْجَةَ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ فَلَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ ، وَلَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أُيسِرَ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةُ لَزَوْجَتِهِ عَلَيْهِ وَآخَرَى أَقَارِبُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا عَنْ سَحْنُونٍ وَاتِّبَاعِهِ ، وَقَضَيْتُنَا فِي الرُّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ لَا فِي التَّبْدِيَةِ بِالنَّفَقَةِ عَلَيَّ مَا ذَكَرَ بَعْدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى وَلَا فِي تَرْكِهَا لَهُ بَعْدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ فَكَلَامُ الْمُجِيبِ لَا مَحَلَّ لَهُ بِالنِّسْبَةِ لِقَضِيَّتِنَا انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَلَيْسَ مُدْعِي إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ التَّفْلِيسَ الْأَخْصَ ، فَإِنَّ الزَّوْجَةَ تُحَاصِّصُ الْغُرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا سَوَاءً كَانَ الدِّينُ سَابِقًا عَلَى الْإِنْفَاقِ أَمْ لَا ، كَمَا قَالَ أَبُو الْمَوَدَّةِ : وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَفَسَّرَهُ الْ « ش » بِالْإِطْلَاقِ الْمَذْكُورِ قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَإِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى نَفْسِهَا وَعَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا ، وَأَبْكَارِ بَنَاتِهَا مِنْ مَالِهَا ، وَتَسَلَّطَتْ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ فَلَهَا اتِّبَاعُهُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي وَقْتِ النَّفَقَةِ مُوسِرًا ، وَتَضْرَبُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَعَ الْغُرَمَاءِ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ فِيهِ قُصُورٌ لِأَنَّ الْ « ش » لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى التَّفْسِيرِ

بِقَوْلِ الْإِطْلَاقِ ، بَلْ ذَكَرَهُ وَعَزَاهُ لِابْنِ الْقَاسِمِ وَذَكَرَ الْقَوْلَ الْآخَرَ مَعَهُ ، وَعَزَاهُ لِسَحْنُونٍ وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَالْقَوْلُ الَّذِي تَرَكَ ذَكَرَهُ هُوَ مَحَلُّ الدَّلَالَةِ عِنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ ، وَآخِرُ كَلَامِهِ أَعْنِي قَوْلُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَإِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى نَفْسِهَا . . . إلخ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ لَكُونِهِ هُوَ الْاعْتِمَادُ عِنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ لِأَنَّ مَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ لَيْسَ مُوسِرًا وَشَرَطُ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتِلْكَ النِّفْقَةِ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْإِنْفَاقِ مُوسِرًا وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي كَلَامِ « الْمُدُونَةِ » الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَيَّ أَنَّ الْمُحِيطَ الدِّينَ بِمَالِهِ لَيْسَ مُوسِرًا مَا فَسَّرَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ ، كَلَامَ « الْمُدُونَةِ » هَذَا وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، وَلَفْظُهُ : وَمِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » قَالَ سَحْنُونُ فِي زَوْجَةِ الْغَائِبِ تُنْفِقُ مِنْ مَالِهَا عَلَى نَفْسِهَا أَنَّهَا تُحَاصِصُ غُرْمَاءَهُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا [ق / ٧٥١] فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ ، فَأَمَّا فِي دَيْنٍ قَبْلَ نَفْقَتِهَا فَلَا تُحَاصِصُ فِيهِ ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي رَسْمٍ : ابْتِاعَ غُلَامًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ طَلَاقِ السَّنَةِ .

الْأَوَّلُ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : مِنْ يَوْمٍ تَرَفَّعُ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ وَكَانَتْ هِيَ وَالْغُرْمَاءُ أُسْوَةً يَتَحَاصُّونَ فِي الْمَالِ .

قَالَ سَحْنُونُ : فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ وَأَمَّا الدِّينُ الْقَدِيمُ فَإِنَّهَا لَا تُحَاصِصُ أَهْلُهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَمَعْنَاهُ عِنْدِي فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ عَلَيَّ مَا قَالَ سَحْنُونُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَا تَضْرِبُ بِنَفْقَةِ الْوَلَدِ إِذْ لَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ لَأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْمَوَاسَاةِ .

انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مَدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ ، أَنَّهَا لَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ

ذَلِكَ ، وَلَا تُحَاصِصُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا فِي « الْعُتْبِيَّةِ » وَنَصَّهُ : إِذَا كَانَ عَلَى الزَّوْجِ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصِتِ الْمَرْأَةُ الْغُرْمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : مِنْ يَوْمٍ تَرَفَّعَ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، وَكَانَتْ هِيَ وَالْغُرْمَاءُ أَسْوَةً يَتَحَاصُّونَ فِي مَالِهِ .

قَالَ سَحْنُونُ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ ، وَأَمَّا الدَّيْنُ الْقَدِيمُ فَلَا تُحَاصِصُ أَهْلُهُ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ قَبْلَ نَفَقَتِهَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ فَهُوَ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا عَلَيْهِ انْتَهَى .

رَاجِعُ « الْعُتْبِيَّةِ » فِي رَسْمٍ : ابْتِغَاءَ غُلَامًا بَعْشَرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السَّنَةِ (١) ، وَنَحْوَهُ لِابْنِ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الْعُتْبِيَّةِ » وَ« الْبَيَانِ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَى كَلَامِهِمَا ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَشْهُورِيَّتِهِ أَغْنَى الْقَوْلَ الَّذِي اعْتَمَدْنَا عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ كَمَا أَنَّ ابْنَ رُشْدٍ صَرَّحَ بِرُجْحَانِيَّتِهِ وَقَالَ : مَنْ قَالَ بَغْيِرَهُ فَكَلَامُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَنَصَّ كَلَامَهُ : سَمِعَ ابْنُ الْقَاسِمِ مَنْ أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا بَعْدَ أَنْ رَفَعَتْ لِلسُّلْطَانِ مِنْ مَالِهَا ، أَوْ دَرَاهِمَ لَمْ يَتَّعِنَ فِيهَا ، فَهُوَ عَلَيْهِ غُرْمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ فِي ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ مَا أُرِبَتْ يَنْظَرُ إِلَى قِيمَةِ مَا أَنْفَقَتْ فَيَكُونُ عَلَيْهِ ، وَمَا أُرِبَتْ فَعَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصِتِ الْمَرْأَةُ الْغُرْمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ .

ابْنُ الْقَاسِمِ : مِنْ يَوْمٍ تَرَفَّعَ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، سَحْنُونُ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ لَا الْقَدِيمِ قَبْلَ نَفَقَتِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ .

ابْنُ رُشْدٍ : مَعْنَى تَعَيَّنَتْ أَنَّهَا اشْتَرَتْ مَا تَأْكُلُ أَوْ تَلْبَسُ بِدَيْنٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ

عندها نَقْدُ فَرَاذَتْ لِأَجْلِ ذَلِكَ فِي الثَّمَنِ فَلَا تَرْجِعُ إِلَّا بِثَمَنِ ذَلِكَ نَقْدًا ، وَقَوْلُ سَحْنُونِ صَوَابٌ ، وَكَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يَحْمِلُهُ عَلَى الْخِلَافِ لِقَوْلِ مَالِكٍ ، يَقُولُ: لَهَا عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِ مَالِكٍ مُحَاصَّةُ الْغُرَمَاءِ فِي الدِّينِ الْقَدِيمِ ؛ لِأَنَّ لِلْغَرِيمِ أَنْ يُنْفَقَ عَلَى امْرَأَتِهِ مَا لَمْ يُفْلَسْ وَإِنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدِي بِصَحِيحٍ لِأَنَّ إِنْفَاقَهُ عَلَى امْرَأَتِهِ بِخِلَافِ إِنْفَاقِهَا عَلَى نَفْسِهَا وَرَجُوعِهَا عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَتْ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَفْ عِنْدَهَا شَيْئًا وَلَعَلَّهُ تَرَكَ عِنْدَهَا نَفَقَتَهَا وَجَحَدَتْ وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا لِلسُّلْطَانِ إِعْدَادًا لِيَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ نَفَقَتَهَا عَلَى نَفْسِهَا فِي مَغْيِبِهِ بَعْدَ رَفْعِهَا لِلسُّلْطَانِ كَنَفَقَتِهِ هُوَ عَلَيْهَا لَوَجِبَ أَنْ تُبَدِيَ بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ ، إِذْ نَفَقَتُهُ هُوَ عَلَيْهَا فِي حُكْمِ الْمُبْدَاةِ انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا زَمَنَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِ زَوْجِهَا أَنَّهَا لَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ وَلَا تَضْرِبُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النِّفْقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَظَهَرَ أَيْضًا مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الرُّجُوعَ بِالنِّفْقَةِ عَلَيْهِ لَيْسَ كإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَى زَوْجَتِهِ ، وَعَى قُرْبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ . انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي « وَثَائِقِ ابْنِ سَلْمُونَ » وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَنَصَّهُ : وَتُحَاصُّ الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ حِينَ قِيَامِهَا فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ دُونَ الْقَدِيمِ ، وَمَا أَنْفَقَتْهُ عَلَى وَلَدِهَا مِنْهُ ، فَإِنَّهَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، وَلَا تُحَاصُّ الْغُرَمَاءُ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِلْوَشْرِيشِيِّ أَيْضًا فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسَمَّى « بِالْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَثَائِقِ » وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَفْظُهُ أَوْ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ مَالَهُ حَاصَّتِ الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ مِنْ يَوْمِ تَرْفَعِ أَمْرَهَا لِلْقَاضِي فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ .

قَالَ سَحْنُونُ : ذَلِكَ فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ وَأَمَّا الدِّينُ الْقَدِيمُ إِذَا كَانَ قَبْلَ

نَفَقَتَهَا فَلَا تُحَاصُّ أَهْلَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ لِإِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ ، وَالْغُرَمَاءُ أَحَقُّ بِمَالِهِ حِينَئِذٍ انْتَهَى وَنَقْلَهُ أَيْضًا « التَّوْضِيحُ » وَ « ق » وَ « ح » وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ ، وَنَقْلَهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْمِشْدَالِيِّ عَلَى « الْمَدُونَةِ » انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَتَابَعُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ النَّقَادُ ، عَلَى نَقْلِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَاقْتِصَارُ أَكْثَرِهِمْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ضَعْفَهُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْهُورِيَّتِهِ .

نَعَمْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رُشْدٍ بِرُجْحَانِيَّتِهِ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ سَاحْنُونَ وَاتَّبَاعُهُ قَدْ قَالُوا : إِنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا زَمَنَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِ زَوْجِهَا أَنَّهَا لَا تَضْرِبُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ فَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يَحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ ، وَيَتَرَقَّعُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمُ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ إِذَا أَيْسَرَ .

بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ بِالْأَخْرُوبَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِهِ لَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِيطُ بِمَالِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَوَلَدِهِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ أَوْجِبُ مِنْ نَفَقَةِ الْوَلَدِ إِذْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ الزَّكَاةُ كَانَتْ بِقَضِيَّةٍ أَوْ بغيرِ قَضِيَّةٍ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الزَّكَاةِ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » وَابْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرُ وَالْمِشْدَالِيُّ ، وَ « ق » وَ « ح » وَ « الْمَعْيَارِ » فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ أَنَّ ابْنَ سَهْلٍ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لَا تَبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ ، فَلَا تَبَاعُ فِي نَفَقَتِهِمَا لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تَبَاعُ فِيهَا لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ أَصَالَةً فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالشَّكِّ فِي

مَوْتِهِ ، وَاسْتَغْرَقَ الدِّينَ لِمَالِهِ وَعَبَارَتُهُمْ فِي ذَلِكَ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَسُئِلَ ابْنُ رُشْدٍ عَنْ قَوْلِ ابْنِ سَهْلٍ : لَا تَبَاعُ أَصُولُ الْغَائِبِ لِنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ .

فَقَالَ : إِنَّمَا حَكَاهُ عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ ، وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَنَّ نَفَقَةَ أَبَوَيْهِ كَانَتْ سَاقِطَةً فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا ، فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ الْحُكْمُ بِهَا عَلَيْهِ ، وَلَا تَبَاعُ أَصُولُهُ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدْ مَاتَ أَوْ عَلَيْهِ دِيُونٌ تَسْتَعْرِقُ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبَوَيْنِ سَاقِطَةٌ حَتَّى يُعْرِفَ وَجُوبُهَا بِمَعْرِفَةِ حَيَاتِهِ ، وَأَنَّ لَا دِينَ عَلَيْهِ يَغْتَرِقُ مَالُهُ ، وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ حَتَّى يَعْلَمَ سَقُوطَهَا بِذَلِكَ وَهَذَا مِنْ بَابِ اسْتِصْحَابِ الْحَالِ ، وَمَا فِي إِرخَاءِ [ق / ٧٥٢] السُّتُورِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » وَسَمَاعِ أَصْبَغٍ مِنْ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا عَدَا الْأَصُولَ اسْتِحْسَانًا ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّ لَا يَنْفَقَ عَلَيْهِمَا فِي مَعْيِهِ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ ، وَإِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ ، وَلِذَا قَالُوا لَا تُوْخَذُ مِنْ نَاضٍ مَالُهُ زَكَاةً .

وَعِبَارَةُ ابْنِ رُشْدٍ فِي ذَلِكَ فِي رَسْمِ الْكِرَاءِ وَالْأَفْضِيَةِ مِنْ سَمَاعِ أَصْبَغٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السُّنَّةِ مِنْ « الْعَتِيَّةِ » ^(١) قَوْلُهُ : إِنَّ مَالَ الْغَائِبِ لَا يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَيَتَأَوَّلُونَ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَالِ الْغَائِبِ الَّذِي يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ عَرُوضُهُ لَا أَصُولُهُ ، وَالْفَرْقُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَنَفَقَةِ الْأَبَوَيْنِ أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ حَتَّى يَعْلَمَ سَقُوطَهَا ، وَنَفَقَةُ الْأَبَوَيْنِ سَاقِطَةٌ حَتَّى يُعْلَمَ وَجُوبُهَا بِمَعْرِفَةِ حَيَاتِهِ وَأَنَّهُ لَا دِينَ عَلَيْهِ يَغْتَرِقُ مَالُهُ ، وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنَّ لَا تَبَاعُ عَرُوضُهُ فِي مَعْيِهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حِينَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَيِّتًا ، أَوْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دِينَ يَغْتَرِقُ عَرُوضُهُ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ فِي الْعَرَضِ اسْتِحْسَانًا ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى فَرَّقُوا بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْأَبَوَيْنِ فِي أَنَّ الْأَبَوَيْنِ لَا تَفْرَضُ لَهُمَا النَّفَقَةُ عَلَيْهِ فِي مَعْيِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَتَدَايِنَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ فَعَلَا لَمْ يَلْزَمْهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَيَلْزَمُ عَلَى الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَوْ كَانَتْ النَّفَقَةُ الَّتِي فَرِضَتْ لَهُمَا عَلَيْهِ قَبْلَ مَعْيِهِ

فَعَابَ ، وَتَرَكَ أَصُولَهُ أَنْ تُبَاعَ عَلَيْهِ فِي نَفَقَتِهِمَا .

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْمَرَأَةَ لَا تُحَاصُّ الْغَرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ مِنْ يَوْمٍ رَفَعَتْ ، إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَنْفَقَتْ مُوسِرًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تُحَاصُّ إِلَّا فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ ، مِثْلَ قَوْلِ سَحْنُونَ فِي رَسْمٍ : ابْتِاعَ غُلَامًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ ^(١) وَقَدْ مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ أَنْتَهَى . مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ لَيْسَ مُوسِرًا وَيَتَفَرَّغُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمَ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِنَفَقَتِهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، وَالْدَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ سَحْنُونَ ، وَاتِّبَاعِهِ أَنْتَهَى .

وَعِبَارَةُ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ فِي ذَلِكَ: وَيُعْرَى عَلَى الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ بَيْعُ مَالِهِ لِلنَّفَقَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَمِثْلُ هَذَا فِي سَمَاعٍ أَصْبَغَ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السَّنَةِ فِي الْأَبْوَيْنِ وَالزَّوْجِ .

وَحَكَى ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ عَتَابٍ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ وَخَلَّفَ أَصْلًا ، وَقَامَ أَبُوهُ يَطْلُبُ الْإِنْفَاقَ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَبِيعُ أَصُولَهُ عَلَيْهِ وَلَا يُخْرِجُهَا مِنْ يَدِهِ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي الْأَجُوبَةِ: إِنَّهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبْوَيْنِ قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً فَلَا تَجِبُ لَهُمَا عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَقْضَ لَهُمَا عَلَيْهِ فِي مَغِيَةِ وَلَمْ تَبِعْ لاحتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنَ الدُّيُونِ مَا يَفْتَرِقُهَا ، وَتَكُونُ الدُّيُونُ أَحَقَّ بِهَا مِنْ نَفَقَتِهِمَا وَذَلِكَ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْلَمَ سَقُوطَهَا بِمَعْرِفَةِ مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ ذِمَّتِهِ بِالدُّيُونِ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ اسْتِصْحَابِ الْحَالِ ، وَهُوَ أَصْلٌ مِنْ الْأُصُولِ يَجْرِي عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ ، قَالَ: وَمَا فِي كِتَابِ إِرْخَاءِ السُّتُورِ مِنَ «الْمُدُونَةِ» وَسَمَاعٍ أَصْبَغَ مِنَ «الْعُتْبِيَّةِ»: مِنْ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ فِي نَفَقَةِ أَبْوَيْهِ يُحْمَلُ

عَلَى مَا] (١) [الْأُصُولُ اسْتَحْسَانًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا يَنْفَقَ عَلَيْهَا فِي مَغْيِبِهِ مِنْ مَالِهِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنَ الدُّيُونِ مَا هُوَ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ وَلِهَذَا الْعَلَّةُ قَالُوا: إِنَّ الْغَائِبَ لَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ النَّاصِرِ الزَّكَاةُ ، وَهَكَذَا مَعْنَى عِبَارَةِ الْبَاقِينَ مِنَ الْأُئِمَّةِ .

قُلْتُ: فَقَدْ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ اسْتِغْرَاقَ الدِّينِ يُسْقَطُ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ ، وَهُمْ مِنْ أَكَابِرِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ وَأَسَاسُهُ ، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بَيْنَ نَفَقَةِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ فِي صُورَةِ الشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فِي غَيْبِهِ بِالنِّسْبَةِ لِبَيْعِ أُصُولِهِ فِي النِّفَقَةِ عَلَيْهِمْ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ فَقَالُوا: إِنَّ أُصُولَهُ لَا تَبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ فِي غَيْبِهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ قَبْلَ الْمَغْيِبِ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ غَيْبِهِ حَتَّى تُعْلَمَ حَيَاتُهُ وَلَا دَيْنٌ عَلَيْهِ يَفْتَرِقُ مَالَهُ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ سَقُوطُ النِّفَقَةِ قَبْلَ الْمَغْيِبِ ، وَأَوْجِبُوا بَيْعَ أُصُولِهِ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغْيِبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ وَجُوبُ نَفَقَتِهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغْيِبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ ، أَوْ اسْتِغْرَاقُ الدِّينِ لِمَالِهِ .

وَقَالُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ مَالَهُ الْآخِرَ يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْمَالِ الْآخِرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ مَغْيِبِهِ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مَا يَسْتَغْرِقُ مَالَهُ وَتَكُونُ الدُّيُونُ حِينَئِذٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ ، وَلَكِنْ يُغْرَقُوا بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْقُرْبَاءِ ، وَلَا بَيْنَ الْأُصُولِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَالِ الْآخِرِ حِينَ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقُ الدِّينِ لِمَالِهِ ، بَلْ قَالُوا: بِسَقُوطِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَنْهُ بِذَلِكَ

حِينَ تَحَقَّقَ وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِسُقُوطِ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ .
فَإِذَا كَانَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ عَنْهُمْ بِتَحَقُّقِ مَوْتِ الزَّوْجِ وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ
لِمَالِهِ فَجَدِيرٌ عَنْهُمْ بِالْأَحْرَوِيَّةِ سُقُوطِ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ عَنْهُمْ بِتَحَقُّقِ ذَلِكَ لضعفها
عَنِ الْأُولَى لَكُونِهَا أَوْكَدُ مِنْهَا لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ وَإِذَا كَانُوا يَقُولُونَ : إِنَّ أَصُولَ
الْغَائِبِ لَا تَبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فِي غَيْبِهِ ،
وَيُبَاعُ فِيهَا مَالُهُ الْآخَرُ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَبَاعُ أَصْلُهُ
وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْآخَرِ فِي نَفَقَتِهِمَا ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ مِنْ مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ
لِمَالِهِ فَتَكُونُ الدِّيُونُ أَحَقُّ بِمَالِهِ حَتَّى مِنْ نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ فَجَدِيرٌ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مِنْ بَابِ
أُخْرَى : إِنَّهُ لَا يَبَاعُ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْآخَرِ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ
أَوْ اسْتِغْرَاقُ الدِّينِ لِمَالِهِ لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِذَلِكَ .

قُلْتُ: وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ كَنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ ، وَإِلَّا
فَكَنَفَقَةُ الْوَالِدِ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِكُونِ أَصْلِهِ ، هَلْ يَبَاعُ فِي نَفَقَةِ
وَلَدِهِ أَمْ لَا فِي غَيْبِهِ ؟

وَفِي «الْمُعْيَارِ» : إِنَّ نَفَقَةَ الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ كَنَفَقَةِ الْوَالِدِ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا «عَبَق» عَنْ

«ح» .

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ فِي سُقُوطِ نَفَقَةِ الْوَلَدِ عَنْهُ بِاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ
لضعفها عَنْ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ بِاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ
حَيْثُ تَحَقَّقَ .

قُلْتُ: وَالْمُرَادُ بِسُقُوطِ النَّفَقَةِ عَنْهُمْ بِالنِّسْبَةِ لاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ حَيْثُ
تَحَقَّقَ كَوْنُ مَالِهِ مِنْ أَصْلٍ وَغَيْرِهِ لَا يَبَاعُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَلَا قَرَبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ لِكُونِ
الدِّيُونِ أَحَقُّ بِمَالِهِ حَتَّى مِنْ النَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ وَلِأَنَّ الزَّوْجَةَ [ق / ٧٥٢] أَيْضًا إِذَا
أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مَدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ لَا تُرْجِعُ

فِيهَا عَلَيْهِ ، وَلَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَشَرَطَ الرُّجُوعَ بِهَا عَلَيْهِ وَالْمَحَاصَّةَ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ ، لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَشَرَطَ الرُّجُوعَ بِهَا عَلَيْهِ ، وَالْمَحَاصَّةَ بِهَا مَعَ الْغُرْمَاءِ أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ ، وَلَا مُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ الْغُرْمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْأَثَمَةِ ، فَكَلَامُهُمُ الْمُتَقَدِّمُ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ ، مِنْ نَظَرِهِ وَفَهْمِهِ ظَهَرَ لَهُ ذَلِكَ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ لَأَنَّهُ لَا يَنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَقُرْبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ مُنْذُ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ ، بَلْ يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ لِلْغُرْمَاءِ مِنْعُهُ مِنْهَا كَمَا تَضَافَرَتْ بِذَلِكَ نُصُوصُ الْأَثَمَةِ وَنَوَازِلُهَا ، وَلَأَنَّهُ لَا تَتْرَكَ نَفَقَتَهُمْ لَهُ بَعْدَ تَقْلِيلِهِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ ، بَلْ تَتْرَكَ لَهُمْ نَفَقَتَهُمْ لَظَنِّ يُسْرَتِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، لِأَنَّ الْغُرْمَاءَ دَخَلُوا عَلَى ذَلِكَ وَعَامَلُوهُ عَلَيْهِ ، فَلَا مُعَارَضَةَ وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَضِيَّتِنَا وَبَيْنَ التَّبْدِيَةِ بِنَفَقَةِ مَنْ ذُكِرَ عَلَى الدِّينِ بَعْدَ تَقْلِيلِهِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ وَتَرَكُّهَا لَهُ . انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَمَّا شَهَادَةُ السَّمَاعِ فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا شَهَادَةُ السَّمَاعِ .

فَجَوَابُهُ: أَنِّي شَهِدْتُ لَدَى حِينَ التَّرَافُعِ بَيْنَهُمَا أَنَّهَا لَمْ تَزَلْ تَسْمَعُ مِنَ الثَّقَاةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ الْمَذْكُورَةَ أَنْفَقَتْ مَالًا كَثِيرًا فِي مَصَالِحِهَا مِنَ الْمَلْحِ وَالْعُرُوضِ وَالزَّرْعِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا قَبْلَ فِرَاقِهِ مَعَهَا إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَعْلَمْ قَدْرَهُ .

قُلْتُ: وَحِينَئِذٍ فَتَفْوِيَتْ الْمُطَلَّقةَ لِمَالِ زَوْجِهَا فِي مَصَالِحِهَا ، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ بِيَدِهَا أَمْنَهَا الزَّوْجُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الْخِيَانَةِ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ فِي نَوَازِلِهِ فِي حَدِّ الْخِيَانَةِ مَا نَصَّهُ : الْخِيَانَةُ كُلُّ مَا كَانَ لِأَخْذِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَمْنِهِ أَوْ يَدٍ وَلَمْ تُصَرَّفْ فِيهِ إِذْنٌ . انْتَهَى .

قُلْتُ: وَالْخِيَانَةُ مِنْ بَابِ وَجْهِ الْغَضَبِ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ لُغَةً ، كَمَا فِي «نَوَازِلِ

أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ .

وَأَيْضًا: وَالْغَضَبُ يَثْبُتُ بِالسَّمَاعِ كَمَا فِي «ح» ، رَاجِعُهُ فِي مَبْحَثِ شَهَادَةِ السَّمَاعِ .

الشيخ: سِيمَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ «غ» عَنْ طَرِيقِهِ ابْنُ رُشْدٍ «فِي نَوَازِلِ سَحْنُونَ» مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَةِ: أَنَّهَا لَا تَصَحُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ الْقَوْلُ الرَّابِعُ مِنْ أَقْوَالِ أَرْبَعَةٍ ذَكَرَهَا فِي شَهَادَةِ السَّمَاعِ وَصَدَرَ بِهِ انْتِهَى .

قَالَ: فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَيْسَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتِهِ وَنَصَّهُ^(١) .

وَمَنْ لَطَّابٍ بِحَقِّ شَهَدَا	وَلَمْ يُحَقِّقْ عِنْدَ ذَلِكَ الْعَدَدَا
فَمَالِكٌ عَنْهُ بِهِ قَوْلَانِ	لِلْحُكْمِ فِي ذَلِكَ مُبِينَانِ
إِلْفَاؤُهَا كَأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ	وَتُدْفَعُ الدَّعْوَى يَمِينَ الْمُنْكَرِ
أَوْ يَلْزَمَ الْمَطْلُوبُ أَنْ يَقَرَّ	ثُمَّ يُؤَدِّي مَا بِهِ أَقْرَا
بَعْدَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ تَجَنَّبَا	تَعِينَا أَوْ عَيْنَ وَالْحَلْفَ أَبَا
كُلُّفَ مَنْ يَطْلُبُهُ التَّعِينَا	أَوْ هُوَ لَهُ إِنْ أَعْمَلَ الْيَمِينَا
وَإِنْ أَبَا وَقَالَ لَسْتُ أَحْلِفُ	بَطُلَ حَقُّهُ وَذَلِكَ الْأَعْرَفُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَيْضًا فَإِنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ إِذْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَأَمْنَهَا الزَّوْجُ عَلَى مَالِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى تِلْكَ الزَّوْجَةِ . فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا .. إلخ)^(٢) .

فَجَوَابُهُ: مَا قَالَهُ فِيهِ قُصُورٌ وَلِأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا .. إلخ) فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَصُونْ بِهِ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ

(١) انظر «شرح ميارة» (١ / ١٤٠ ، ١٤١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

مَالَهُ بِذَلِكَ الْمَالِ الَّذِي أَتْلَفَهُ ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْأَقْلَّ مِنْ مَالِهِ ، وَالْمَالُ الْمَصُونُ أَوْ يَضْمَنُهُ فِيهِ خَاصَّةٌ لَا فِي غَيْرِهِ حَيْثُ تَلَفَ وَتَجَرَّدَ لَهُ غَيْرُهُ وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيَّ مَا قُلْنَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِهِ هُنَا وَفِي بَابِ الْحَجْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَضَمِنَ مَا أَفْسَدَ^(١) الْخ. وَالْمُطْلَقَةُ الْمَذْكُورَةُ قَدْ صَوْنَتْ بِذَلِكَ الْمَالِ مَا عِنْدَهَا مِنَ الْمَالِ مِنْ حُلِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمَشَّى عَلَى تَقْدِيرِ سَفْهَها فَرَضًا مِنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ رَشِيدَةٌ لِأَنَّهَا مُهْمَلَةٌ ، وَالْمُهْمَلَةُ تَخْرُجُ مِنَ الْحَجْرِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي بِهِ الْعَمَلُ إِذَا بَلَغَتْ سِنَّ التَّعْرِيسِ أَوْ مَكَّثَتْ عَامًا بَعْدَ التَّعْرِيسِ وَدُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا ، وَهَذَا إِذَا عُلِمَ رُشْدُهَا أَوْ جُهْلُ حَالِهَا .

وَأَمَّا إِذَا عُلِمَ سَفْهَها فَلَا تَخْرُجُ بِذَلِكَ مِنَ الْحَجْرِ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ ، رَاجِعٌ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْحَجْرِ .

وَأَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزِيتهِ إِلَى بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ^(٢) :

وَأِنْ تَكُنْ ظَاهِرَةَ الْإِهْمَالِ	فَإِنَّهَا مَرْدُودَةُ الْأَفْعَالِ
إِلَّا مَعَ الْوُصُولِ لِلتَّعْرِيسِ	أَوْ مَكَّثَتْ عَامًا مِنَ التَّعْرِيسِ
وَقِيلَ بَلْ أَفْعَالُهَا تَسَوَّغُ	إِنْ هِيَ حَالَةُ الْمَحِيضِ تَبْلُغُ

انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْمُطْلَقَةُ الْمَذْكُورَةُ قَدْ بَلَغَتْ الْمَحِيضَ وَمَكَّثَتْ أَعْوَامًا كَثِيرَةً بَعْدَ التَّعْرِيسِ ، فَقَدْ حَصَلَ إِذَا الْإِتْفَاقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى خُرُوجِهَا مِنَ الْحَجْرِ إِذَا عُلِمَ رُشْدُهَا أَوْ جُهْلُ حَالِهَا ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ مُضِيُّ أَفْعَالِهَا وَضَمَانِهَا لِمَا قَوَّتْ مِنْ مَالٍ غَيْرِهَا سِوَاءِ أَمْنِهَا الْغَيْرُ عَلَى مَالِهِ أَمْ لَا ؟ انْتَهَى .

أَمَّا قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً وَهُوَ حَاضِرٌ حِينَ إِتْلَافِهَا ذَلِكَ الْمَالِ فَلَا شَيْءَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٦) .

(٢) انظر «شرح ميارة» (٢ / ٣٤٧ ، ٣٤٨) .

لِلزَّوْجِ أَيْضًا عَلَى الزَّوْجَةِ ، قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحَفَّتِهِ :

وَحَاضِنٌ لَوَاهِبٍ مِنْ مَالِهِ

إِلْخ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ قَوْلَ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَحَاضِرٌ لَوَاهِبٍ

إِلْخ ، حَائِدٌ عَنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لَا مَحَلَّ لَهُ فِيهَا لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ مَعْنَاهُ أَنَّ رَبَّ الْمَالِ حَاضِرٌ مَجْلِسُ الْهَبَةِ ، وَلَمْ يُنْكَرْهَا وَلَمْ يُغَيِّرْهَا وَصَمَتَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ حَتَّى انْقَضَى مَجْلِسُ الْهَبَةِ ، فَلَا مَقَالَ لَهُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَقَضَيْتَنَا الزَّوْجُ لَمْ يَحْضُرْ إِتْلَافُ الزَّوْجَةِ مَالَهُ ، وَإِنْفَاقُهَا لَهُ فِي مَصَالِحِهَا ، وَلَمْ يُعْلَمْ بِهِ ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِ خَرَجَ عَنْهَا بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الْمَالِ خَفِيَّةً لَيْلاً فَرَارًا مِنْهَا ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ وَلَاتِهِ وَطَلَّقَهَا لِذَلِكَ فَاسْتَدْلَالُ الْمُجِيبِ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ : حَائِدٌ عَنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ .

فَهُوَ فِي وَادٍ وَهِيَ فِي وَادٍ آخَرَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَالْحَاصِلُ أَنِّي لَمْ أَظْفَرْ بِنَصٍّ وَلَا أَعْلَمُ فَرْعًا وَلَا أَصْلًا يُوَافِقُ مَا حَكَمَ بِهِ ذَلِكَ الْمُحَكِّمُ ، بَلْ لِلزَّوْجَةِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَلَهَا نَفَقَةُ ابْنَتِهَا بَعْدَ الْوَضْعِ عَلَى الزَّوْجِ .. إِلْخ مَا ذَكَرَهُ :

فَجَوَابُهُ : إِنَّ هَذَا الْفَقِيهَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَا عِلْمَ لَهُ بِالنُّصُوصِ الَّتِي اسْتَدْنَا عَلَيْهَا فِي حُكْمِنَا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ : وَلَا تَجْعَلْ حُظَّكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنْكَارًا .

وَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » عَنْ الْبُرْزَلِيِّ : إِنَّ الْمَازِرِيَّ كَثِيرُ الْخِدْمَةِ فِي الْعِلْمِ ، قَلِيلُ الْإِنْكَارِ عَلَى أَحَدٍ ، فَكُلُّ فَعْلٍ يَرَاهُ مِنْ شَخْصٍ وَجْهَهُ وَيَرُدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ لِكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَاتِّسَاعِهِ ، وَلِهَذَا قِيلَ مَتَى اتَّسَعَ الْعِلْمُ ، قَلَّ الْإِنْكَارُ وَمَتَى ضَاقَ كَثُرَ الْإِعْتِرَاضُ فِي الْوَأَقَاعَاتِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ كَلَامُهُ هَذَا مِنْ الْإِنْكَارِ الْجَدَلِيِّ الْمُنْهِي عَنْهُ .

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ» فِي مَبْحَثٍ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَا نَصَّهُ^(١) : وَتَرَكَ الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ فِي الدِّينِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَهُ هَذَا مَرْدُودٌ لِتَضَافِيرِ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ بِمَا حَكَمْنَا وَلَيْسَ الْخَبَرُ كَالْعَيَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْحُكْمُ فَلَعُمْرِي إِنَّهُ لَحَقٌّ فِيهِ مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ الْفَرَعِيِّ» : وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نُقُضَ حُكْمُهُ .

وَنَصَّ السَّيُونِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَنِنَا لَا يَرْفَعُ [ق/ ٧٥٣] الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَقَالَ الشَّيْخُ مِيَارَةُ فِي «شَرْحِ تَكْمِيلِ الْمَنْهَجِ» : إِنَّ قُضَاةَ الْوَقْتِ حُكْمُهُمْ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَالْقَوْلُ بِهِ غُرُورٌ وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِ الْقَرَايِي ، فَقَالَ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمُسْطَوْرِينَ فِي زَمَنِهِ مَا قَاسَ فَكَيْفَ بَزَمْنَانَا هَذَا الَّذِي عَمَّ الْجَهْلُ فِيهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْطَارِ وَتَوَسَّمَ بِالْفَقْهِ فِيهِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى طَرْدٍ وَلَا عَكْسٍ وَلَا حَوْلٍ وَلَا قُوَّةٍ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ كَلَامَهُ مُتَنَاقِضٌ فَمَرَّةً قَالَ : فَالْحَاصِلُ أَنِّي لَمْ أَظْفَرْ بِنَصٍّ وَلَا أَعْلَمُ فَرْعًا وَلَا أَصْلًا يُوَافِقُ مَا حَكَمَ بِهِ هَذَا الْحُكْمُ الْإِنْخ . فَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ حُكْمَنَا لَمْ يَقَعْ مُسْتَنْدًا عَلَى قَوْلِ أَصْلًا ، وَمَرَّةً قَالَ : لَعُمْرِي أَنَّهُ لَحَقٌّ فِيهِ مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ الْإِنْخ ، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ حُكْمَنَا وَقَعَ مُسْتَنْدًا عَلَى قَوْلٍ إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ فَوَجَبَ حَيْثُ تَرَكَهُ لِمُنَاقَضَتِهِ بَعْضُهُ بَعْضًا .

نَعَمْ فَمَا جَلَبَهُ مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ مُسَلِّمٌ فِيهَا إِلَّا أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا بِالنِّسْبَةِ

لَقَضَيْتَنَا لِمُوَافَقَتِهَا لِقَوْلِ مَشْهُورٍ قَالَ بِهِ فُحُولُ الْمَذْهَبِ وَأَكَابِرُهُ مِنْ حِفَاطِهِ
وغيرهم فمنهم من اقتصر عليه وهو أكثرهم فيما لدينا من دواوينهم ومنهم من
صرح برجحانيته كالقاضي أبي الوليد بن رشد، وقال من قال بغيره فقله غير
صحيح، وتبعه في ذلك ابن عرفة وأبو الحسن الصغير، وقد تقدم هذا كله
انتهى.

وبالله تعالى التوفيق، وإنما أطلت الكلام في هذه القضية وكررت، وإن
كان الغرض التقليل لكثرة مخالفي فيها من محكمي بلدى وغيرهم، فمنهم من
قال: لا قائل في المذهب بما حكمت به، قوله نصوص الأئمة المتقدمة
المتضافرة بالقول الذي أسندنا إليه الحكم، ومنهم من قال بضعفه، ويرد قوله
تصريح، ابن رشد برجحانية وتبعه في ذلك ابن عرفة وأبو الحسن الصغير
واقصر عليه وكذلك اقتصر عليه في وثائقه ابن سلمون و«التوضيح» إلى غير
ذلك مما تقدم من كلام الأئمة، وهؤلاء أدري بالمذهب وبأقواله المشهورة
والضعيفة من القائل بضعف هذا القول الذي أسندنا عليه الحكم فهو يقول
بضعفه وهم بعضهم، اقتصر عليه وهو الأكثر وبعضهم صرح: برجحانيته،
وقول ذلك مردود على عقبه بما تقدم، ومنهم منع قال: يجب على نقضه
لكونى أعلم أن غيره أصوب منه.

فالجواب عن ذلك أنى لم أقف على من ذكر ضعف ذلك القول الذي
أسندنا عليه الحكم من الأئمة في تصانيفهم، بل وقفت على من اقتصر عليه
فقط، وهو الأكثر وعلى من صرح برجحانيته، وقدع تقدم هذا كله.

وفى «نوازل الحافظ ابن الأعمش العلوي» ما نصه إن المقلد إذا حكم بقول
تقليداً فلا يجوز له الرجوع عنه إلى تقليد آخر كما نص عليه ابن رشد، وإنما
كلام الشيخ خليل عند قوله: (ونقضه هو فقط إن ظهر أن غيره أصوب) (١) منه،

إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ الَّذِي فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّرْجِيحِ ، وَهُوَ الْمُقَلِّدُ الَّذِي لَهُ فَهْمٌ
نَفِيسٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ أَقَاوِيلِ الْمَذْهَبِ ، وَيَعْلَمُ مِنْهَا مَا هُوَ أَجْرَى عَلَى
أُصُولِ إِمَامِهِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَيَعْلَمُ حَقِيقَةَ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَأَمَّا الْمُعَلِّمُ
الصَّرْفُ الَّذِي فَقَدَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأُمُورُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِذَا حُكِمَ بِقَوْلِ تَقْلِيدٍ أَنْ يَنْتَقِلَ
عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ تَقْلِيدًا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْأَوَّلَ خَطَأً ، وَلَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ لِلْمُقَلِّدِ
الصَّرْفِ إِلَّا بِنُصُوصِ الْأَثْمَةِ عَلَى شُدُودِ مَا حُكِمَ بِهِ أَوَّلًا جَدًّا ، قَالَ «ق» (١) :
قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا وَقَضَى بِهِ تَقْلِيدًا فَلَا [يَسَعُ] (٢) الْخِلَافُ فِي
أَنَّهُ [لَا] (٣) يَصِحُّ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدٍ آخَرَ أَنْتَهَى .

وَفِي «تَبْصِرَةِ» ابْنِ فَرْحُونِ وَفِي «مُخْتَصَرِ الْوَاضِحَةِ» : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ :
أَخْبَرَنِي مُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ فِي الْقَاضِي
يَقْضِي بِالْقَضَاءِ ثُمَّ يَرَى مَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ فَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَنْهُ إِلَى مَا رَأَى فَذَلِكَ لَهُ
مَا كَانَ فِي وَلَايَتِهِ الَّتِي قَضَى فِيهَا بِذَلِكَ الْقَضَاءِ الَّذِي يُرِيدُ الرُّجُوعَ عَنْهُ ، فَإِنْ
كَانَ الْقَضَاءُ الْأَوَّلُ مِمَّا لَوْ قَضَى بِهِ قَاضٍ لَمْ يَجْزُ لَهُذَا نَفَقَةٌ فَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ وَقَالَ
أَصْبَغٌ مِثْلَهُ .

وَقَالَ لِي ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ : لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا خَالَفَ ذَلِكَ ، وَلَا
يَفْسُخُ الْقَاضِي حُكْمَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَأً بَيِّنًا صَرَاحًا ، قَالَ : وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ نَقْضُ
هَذَا الرَّأْيِ الثَّانِي لَكَانَ لَهُ فُسْخُ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، وَهَكَذَا لَا إِلَيَّ حَدٌّ ، لَا يَبْقَى
أَحَدٌ مِمَّا قَضَى بِهِ لَهُ ، وَذَلِكَ ضَرَرٌ شَدِيدٌ أَنْتَهَى .

ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ وَهُوَ فِعْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ إِذْ تَخْتَلَفَ آرَاؤُهُمْ فِي النَّوَازِلِ وَلَا يُنْقَضُونَ مَا وَقَعَ بِهِ الْحُكْمُ

(١) التاج والإكليل (٦ / ١٣٨) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : يَتَّبِعُ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

منها حتى قال بعضهم: أَحْفَظُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِائَةَ قَضِيَّةٍ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ بَعْضُهَا يُنَاقِضُ بَعْضًا ، وَهُمْ الْقَدَوَةُ فِي الدِّينِ نَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ آمِينَ وَأَمَاتَنَا عَلَى حُبِّهِمْ آمِينَ وَرَزَقَنَا الْإِقْتِفَاءَ بِآثَارِهِمْ آمِينَ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

وَقِيَ «نَوَازِلُ الْفَاسِي» نَاقِلًا عَنِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ السَّنُوسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ الْحَاكِمَ الْمُقْلَدَ إِذَا حَكَّمَ بِالشَّاذِّ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرِّيِّ لَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ حُكْمِهِ ذَلِكَ وَعِبَارَتُهُ فِي ذَلِكَ : إِنَّ الْقَاضِيَ الْمُقْلَدَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْمَشْهُورِ فَلَوْ خَالَفَهُ ، وَحَكَّمَ بِالشَّاذِّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُنْقَضُ حُكْمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَأً بَيِّنًا أَنْ يَقْصِدَ إِلَى الْحُكْمِ بِشَيْءٍ فَيَحْكُمُ بغيرِهِ غَلْطًا أَوْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْوَاقِعُ مِنْهُ بِالشَّدُوذِ لَمْ يَقَعْ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرِّيِّ لِلصَّوَابِ ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ قَصْدِ الْهَوَى وَالْمِيلِ لِلْمَحْكُومِ بِهِ فَمَهْمَا وَقَعَ حُكْمُهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَجَبَ نَقْضُهُ . أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَبَصَحَّةُ الْحُكْمِ وَإِنْفَاذُهُ وَقَبُولُهُ وَبَرْدُ قَوْلِ الْمُخَالَفِ الْمَشَاقِ وَأَنَّ الْحُكْمَ مَوْرَدُهُ قَوْلُ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) ^(١) وَعَلَيْهِ يُؤَسَّسُ وَلَا يَخْرِقُ عَلَى الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ وَنَقْضُهُ هُوَ الْإِنْخ ، أَوْ يَقُولُ أَوْ نَقْضٍ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا الْإِنْخ ، وَبِهِ يَقُولُ عَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدٌ الْأَمِينُ ابْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ نَسَبًا إِزْوَادِي وَطَنًا لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ آمِينَ .

وَبَصَحَّةُ الْحُكْمِ وَوُرُودُهُ عَلَى سُنَنِ الْإِسْتِقَامَةِ بِالنُّصُوصِ الْمُطَابِقَةِ لِلنَّازِلَةِ يَقُولُ فَقِيرُ رَبِّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ نَسَبًا إِزْوَادِي وَطَنًا حَفِظَ الْجَمِيعَ الْحَافِظُ الْعَلِيُّ آمِينَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَبَعْدُ ، فَمَا حَكَّمَ بِهِ السَّيِّدُ الْقَصْرِي ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ مِنْ عَدَمِ رُجُوعِ الزَّوْجَةِ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا وَعَلَى بَنَتِهَا

زَمَنَ عُسْرَ الزَّوْجِ الَّذِي طَلَّقَهَا صَحِيحٌ وَحَقٌّ [ق / ٧٥٤] وَصَوَابٌ لَا يَحِلُّ
لِمُسْلِمٍ مُخَالَفَتُهُ ، وَإِنْكَارُ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ مَدْلُولِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتَزَاعًا مِنَ النَّاسِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ ^(١) إِنْخُ ،
وَرُجْحَانِيَّةَ حُكْمِهِ فِي النَّازِلَةِ ، كَأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ ، وَجَلَبُ
النُّصُوصِ فِي ذَلِكَ فِي غِنَى عَنْهُ ، وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ .

وَفِي شَرْحِ السَّيِّدِ الْحَسَنِ بْنِ رِحَالٍ فِي بَابِ النِّفَقَاتِ مَا نَصَّهُ : وَإِذَا كَانَ
مُعْسِرًا أُسْقِطَتْ عَنْهُ النَّفَقَةُ مَدَّةَ الْعُسْرِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْحَمْلِ تَسْقُطُ بِالْعُسْرِ لِأَنَّهَا فِي
الْحَقِيقَةِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ بِسَبَبِ الْحَمْلِ .

وَقَالَ : وَسُئِلَتْ عَنْ شَخْصٍ طَلَّقَ بَائِنًا حَامِلًا ، وَفَرَضَ لَهَا الْحَاكِمُ فِي نَظِيرِ
نَفَقَةِ الْحَمْلِ نِصْفَيْنِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثُمَّ وَلَدَتْ وَكَسَتَ الْوَلَدَ وَسَكَتْ مَدَّةً تُرْضِعُ .
فَأَجَبَتْ : لَهَا أَجْرُ الرِّضَاعِ وَلَيْسَتْ كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ عَنْ
وَالِدِهِ ، وَلَا رُجُوعَ لَهَا بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ لِحَمْلِهَا عَلَى التَّبَرُّعِ » انْتَهَى .

وَقَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَفَرَضَ إِنْخُ ، وَهَلْ يُفَرَضُ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، وَمَا ذَكَرَ
مَعَهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ إِنْ عَلِمَ مَلَأَهُ بِغَيْبَتِهِ فَرَضَ لَهَا نَفَقَةَ مِثْلِهَا وَكَانَ دَيْنًا لَهَا عَلَيْهِ
تُحَاصُّ بِهِ الْغُرَمَاءُ وَإِنْ عَلِمَ عُسْرُهُ أَوْ جُهِلَ حَالُهُ فَلَا . انْتَهَى مِنْهُ .
وَقَالَ سَيِّدِي الْحَسَنُ بْنُ رِحَالٍ الْمَذْكُورُ : وَالْمَعْتَبَرُ فِي الْمَشْهُورِ مَا كَثُرَ قَائِلُهُ
وَقَوِيَ دَلِيلُهُ .

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ ^(٢)
وَقَدْ ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ السَّيِّدُ الْعِيَّاشِيُّ فِي رِحْلَتِهِ :
لَقَدْ كَثُرَتْ وِعَاةُ الْعِلْمِ حَتَّى لَقَدْ كَثُرَ النَّهْيُ عَلَى الصَّهْلِ

(١) أخرجه البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) البيت للمتنبي .

فَمَا كُلُّ الْوُقُودِ كَنَارِ مُوسَى وَلَا كُلُّ الْفَوَاطِمِ كَالْبَتُولِ

قَالَهُ وَكَتَبَهُ أَفْقَرُ الْوَرَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّوَاتِي أَصْلًا الشُّبْكَاوِي وَطَنًا وَقَاهُ اللَّهُ بِمَنْهُ آمِينَ الْجَوَابُ صَحِيحٌ وَالنَّصُّ فِيهِ صَرِيحٌ مُوَافِقٌ لِلنُّصُوصِ وَالشَّرَاحِ وَالْمُعَارِضِ لَهُ مُتَكَلِّفٌ وَالْمُنَاقِشُ لَهُ مُتَعَسِّفٌ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا التَّسْلِيمُ إِنْ كَانَ ذَا لُبٍّ سَلِيمٍ وَفَهْمٍ مُسْتَقِيمٍ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ أَحْمَدُ الْمَلْقَبُ بِالشَّيْخِ ابْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَاجِّ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ سَيِّدِ أَحْمَدَ قَادَارَوَانِي وَطَنًا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ الْجَمِيعِ وَالْمُسْلِمِينَ آمِينَ : مَا حَكَمَ بِهِ الشَّيْخُ الْقَصْرِيُّ حُكْمٌ صَحِيحٌ بِلِسَانٍ فَصِيحٍ ، وَفَقِهِ مَلِيحٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الْإِنْصَافِ . وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ .

لَكِنْ قَدْ تَنَكَّرَ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيَنَكِّرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ (١)

الْمُصْطَفَى بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ الشَّجِيعِي : لِيَعْلَمَ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ أَنِّي أَيُّهَا الْكَاتِبُ أَمَعْتُ النَّظَرَ فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي صَدَرَ مِنْ هَذَا الْمُحَكَّمِ فَإِذَا نُصُوصُهُ صَحِيحَةٌ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ النَّظَرُ فِيهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ وَغَيْرِهِ فَمَنْعَ نَظَرَ فِيهِ فَقَدْ تَعَدَّى عَلَى الشَّرْعِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ ، قَالَهُ مُصَحِّحًا لَهُ فِي رَجَبِ الْفَرَضِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْخَلِيفَةِ الشَّجِيعِي لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ آمِينَ .

جَمِيعٌ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْوَرَقَاتُ وَأَنْطَبَقَتْ عَلَيْهِ صَحِيحٌ مَلِيحٌ .

قَالَهُ وَكَتَبَهُ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ وَأَسِيرٌ هَوَاهُ وَمُرْتَهَنٌ خَطَايَاهُ أَحْمَدُ الْمَلْقَبُ عَمُّ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَاجِّ الطَّيِّبِ بْنِ الطَّالِبِ صَدِيقِ الْجَمَانِي نَسَبًا الْعُمُودِي وَطَنًا لَطَفَ اللَّهُ بِالْجَمِيعِ آمِينَ مَا حَكَمَ بِهِ الْمُحَكَّمُ فِي حُكْمِهِ صَحِيحٌ وَمُوَافِقٌ فِيمَا ظَهَرَ عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَلَسْتُ أَهْلًا لِذَلِكَ ، كَتَبَهُ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ ، وَأَسِيرٌ

خَطَايَاهُ جَدُّ ابْنِ الطَّاهِرِ بْنِ الْمُخْتَارِ ابْنِ الْحَاجِّ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّالِبِ صَدِيقِ
الْجَمَانِيِّ نَسَبًا الْعَمُودِيِّ وَطَنًا كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلَهُمْ وَلِيًّا وَنَصِيرًا آمِينَ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ مَا عَاقَبْتُ سَكَنَاتُ الْفُلْكِ حَرَكَاتُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فَحَكْمُ الْقَصْرِيِّ صَحِيحٌ ، وَنَقْلُهُ لِلرَّيْبِ مَزِيحٌ وَعِلْمِي فِي الْمَسْأَلَةِ عِلْمُهُ ،
وَفَهْمِي فِيهَا فَهْمُهُ ، اسْتَظْهَرَ بِالنُّقُولِ الْمُتَلَقِّيَّاتِ بِالْقَبُولِ عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ ، وَمَا
نَنْقُمُ مِنْهُ إِلَّا الطُّوْلُ وَكَتَبَ مُحِبُّكُمْ فِي اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنَ الْحَاجِّ حَمَى
اللَّهُ الشَّنَجِيظِيَّ حَمَاهُ اللَّهُ فِي الدَّارَيْنِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَالسَّلَامُ عَلَى كُلِّ مُنْصِفٍ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْتَهَى .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمُ
تَسْلِيمًا .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنِّي رَأَيْتُ بَرَاءَتَكَ وَمَا كَتَبْتَ لِلْجَاحِدِ الْمُنْكَرِ مِنَ النُّصُوصِ وَتَلَقَّيْنَاهَا بِالْقَبُولِ
فَمَا تَرَكْتُ لِي وَلَا لِغَيْرِي كَلَامًا أَبْقَاكَ اللَّهُ كَهْفًا لِلْإِسْلَامِ وَدَفْعًا لِمَنْ يَدْنُسُ الدِّينَ
مِنَ الْأَشْرَارِ وَاللَّثَامِ وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

قَالَ الشَّاعِرُ :

لَا تَعْجَبَنَّ لِوَضِيعِ سَبِّ ذَا كَرَمٍ فَالْكَلْبُ يَنْبَحُ فِي إِعْجَابِهِ الْقَمَرِ
وَالْأُولَى بِالْمُنْكَرِ أَنْ يَتَّصِفَ وَيَقُولَ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مُعَاوِيَةَ حِينَ قِيلَ لَهُ
فِيهِ : اتْرُكُوهُ ، أَصَابَ إِنَّهُ فَقِيهٌ . لِأَنَّ كِبَرَاءَ الْمِلَّةِ وَالْأَشْيَاخِ الْأَجِلَّةِ بَأَثْوَارِهِمْ
لَنَهْتَدِي وَبِأَثَارِهِمْ نَقْتَدِي .

قُلْتُ جَوَابًا صَحِيحًا وَافِقَ الْحَقِّ فَاعْلَمْ فَإِنْ قُلْتَ غَيْرَ ذَا بِهِ فَتَكَلَّمْ

وَلَا تَجْعَلِ الْإِنْكَارَ حَظَّكَ يَا أَخِي فَحَسْبُكَ مَا قَدْ قِيلَ فِيهِ فَسَلِّمْ

فَجَزَاَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنْ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، فَإِنَّكَ قُمْتَ بِالسَّأَلَةِ أَتَمَّ قِيَامٍ
وَأَسْتَيْقِظْتَ لِفَهْمِهَا وَرَدَّ شَوَارِدَهَا ، وَالنَّاسُ نِيَامٌ فَسَدَدْتَ سَهْمَكَ عَلَى وَفْقِ الْعَرَضِ
وَتَلَطَّفْتَ وَأَتَيْتَ بَعَارَاتِ رَشِيقَةِ جَامِعَةٍ دَافِعَةٍ لِكَلَامٍ مَنْ اعْتَرَضَ فَلِلَّهِ دَرَكٌ مِنْ إِمَامٍ
وَمَا أَحْلَاهُ مِنْ كَلَامٍ ، فَإِنَّكَ لَبَسْتَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حُلَّةً لَمْ يَقْدِرْ أَحَدٌ عَلَيْهَا مِنْ
أَهْلِ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ فَاسْأَلْ مِنْكَ الدُّعَاءَ الصَّالِحَ لِي وَلِإِخْوَانِي وَلِأَوْلَادِي وَجَمِيعِ
الْمُسْلِمِينَ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِي كَانَ اللَّهُ لَهُمْ آمِينَ .
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ .

اعْلَمْ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَثُبُوتِهِ مَا حَكَمَ بِهِ الْقَصْرِيُّ فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَ بِلِسَانِ
فَصِيحٍ صَرِيحٍ نَبِيهِ مَلِيحٍ أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الْإِنْصَافِ ، وَيَصُدُّ
عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ لَكِنْ زَمَنًا هَذَا كَثُرَتْ فِيهِ دُعَاءُ الْفَقْهِ حَتَّى غَلَبَ التَّشَدُّقُ
وَأَهْلُهُ عَلَى مَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ فِي الْعِلْمِ ، وَلَكِنْ التَّرَكُّ بِهَذَا الْمَعْنَى أَحْسَنُ وَمَا تُرِيدُنَا
أَنْ نَقُولَ مِنَ النُّصُوصِ ، فَأَنْتَ قُلْتَهُ قَبْلُنَا ، كَتَبَهُ مُحَمَّدٌ الْعَبَادِيُّ الْجَبَلِيُّ نَسَبًا
الْمَرَكَشِيُّ وَطَنًا كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ . الْحَمْدُ لِلَّهِ :

اعْلَمْ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَثُبُوتِهِ حَرْفًا حَرْفًا كَمَا سَطَرَ أَعْلَاهُ عَمَّنْ كَتَبَهُ عَبْدُ السَّلَامِ
الْقَشَّاشُ الْمَرَكَشِيُّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا .

اعْلَمْ بِصِحَّةِ ثُبُوتِ الرَّسْمِ أَعْلَاهُ وَالْجَوَابُ صَحِيحٌ ، وَالنَّصُّ فِيهِ صَرِيحٌ
مَوَافِقٌ لِلنُّصُوصِ الشَّرَاحِ ، فَالْمُعَارِضُ لَهُ مُتَكَلِّفٌ وَمُنَاقِشٌ ، وَصَحِيحٌ مَا قَالَهُ
الْقَصْرِيُّ عَمَّنْ كَتَبَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ الطَّاهِرِ الْهَلَالِيِّ وَفَقَّهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَبِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَإِنْفَاذِهِ وَقَبُولِهِ ، وَيَعْكَسُ قَوْلُ الْمُخَالَفِ

النَّاطِقِ بَغَيْرِ عَدْلِ الْقَائِلِ بِغَيْرِ عِلْمِ الْمَشَاقِ وَإِنَّمَا قَالَ الشَّيْخُ الْقَصْرِيُّ فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَهُ بِلِسَانِ صَرِيحٍ فَصِيحٍ ، وَنَحْنُ عَلَى ذَلِكَ لَهُ مِنَ التَّابِعِينَ ، عَمَّنْ كَتَبَهُ عَبْدُ السَّلَامِ الْعَدَوِيُّ وَفَقَّهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، اَعْلَمَ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَثُبُوتِهِ كَمَا فِي أَعْلَاهُ ، عَمَّنْ كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَطِيَّةٍ وَفَقَّهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم .
أَمَّا بَعْدُ :

فَالِى كَافَّةِ فُقَهَاءِ وَلَاةِ كَالْفَقِيهِ السَّيِّدِ الْقَصْرِيِّ الْأَيْدِيلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ وَلَاةٍ لَارِزْتُمْ لِلْمَشْكَلَاتِ مُبَيِّنِينَ وَلِغَوَامِضِ النَّوَازِلِ مُوَضِّحِينَ سَتَرَ [ق/ ٧٥٥] اللَّهُ سَيْفَ فَخَارِكُمْ مِنَ الْإِقْلَالِ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .
أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ وَصَلْنَا سُؤَالَ الْفَقِيهِ الْقَصْرِيِّ عَنْ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَلَى بَنَتِهَا غِيَّةِ الْأَبِ مِنْ عَدَمِ رُجُوعِهَا عَلَى الْأَبِ بِهَا وَحُكْمُهُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ قَبْلَ الْإِعْذَارِ ، وَتَأَمَّلْنَا ذَلِكَ غَايَةَ التَّأَمُّلِ فَوَجَدْنَا مَا قَضَى بِهِ الْفَقِيهُ الْمَذْكُورُ عَلَى الزَّوْجَةِ بَعْدَ رُجُوعِهَا بِالنَّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجِ هُوَ كَمَا حَكَمَ فِيهِ لِلَّهِ دُرُّهُ لَمْ يَتْرِكْ لِقَائِلٍ مَا يَقُولُ وَمَنْ أَرَادَ نَقْضَهُ خَابَ وَعَنْ الطَّرِيقِ الصَّوَابِ حَادَ .

وَأَمَّا مُنَازَعَتُهُمْ لَهُ فِي الْحُكْمِ قَبْلَ الْإِعْذَارِ ، فَالْصَّوَابُ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَنَزَلَ وَحَكَمَ قَبْلَ الْإِعْذَارِ فَحُكْمُهُ صَحِيحٌ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ وَلَا يُنْقَضُ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْأَثْمَةِ كَمَا أَشَارَ لَهُ فِي النَّوَازِلِ وَحَكَمَ الْقَاضِي بِرَفْعِ الْخِلَافِ وَمَنْ رَامَ نَقْضَهُ فَلَمْ يُصَادِقْ صَوَابًا وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْجَهْلُ وَالْعِنَادُ وَالسَّلَامُ عَائِدٌ عَلَى حَضْرَتِكُمْ مِنْ عِيْدِ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرَاكِشِيِّ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٩) [٨] سَوَّالٌ: عَنْ الْمُوصِي لَهُ بِثُلْثٍ مَثَلًا هَلْ هُوَ مُدَّعٍ أَوْ مُدْعَى عَلَيْهِ؟ وَإِذَا قُلْتُ: إِنَّهُ مُدَّعٍ، وَقَامَ مِنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى الْمَيِّتِ الْمُوصِي فَهُوَ مُدَّعٍ أَيْضًا، فَهَلْ يَكُونُ التَّرَافُعُ وَالتَّنَازُعُ بَيْنَ الْمُدَّعِيَيْنِ أَمْ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى مَنْ يَنْبَغُ عَنْ الْمَيِّتِ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ الْمُوصِي لَهُ بِالثُّلُثِ مُدَّعٍ كَالْقَائِمِ بِحَقٍّ عَلَى الْمَيِّتِ فَهُوَ مُدَّعٍ أَيْضًا كَمَا قُلْتُمْ، وَأَبْنُ الْمَيِّتِ الْمَذْكُورِ مُهْمَلٌ لَا وَصِيَّ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَلَا مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي، وَحِينَئِذٍ فَيَتَوَلَّى الْقَاضِي أَمْرَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ مَنْ يَرْضِيهِ بِنَظَرٍ فِي حَالِهِ كَمَا أَشَارَ لَذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ «بَعْدَ مُرْتَبَةِ الْوَصِيِّ بِقَوْلِهِ (ثُمَّ حَاكَمَ) (١) وَتَكُونُ الْمُنَازَعَةُ وَالْمَرَافَعَةُ حِينَئِذٍ بَيْنَ الْمُقَدَّمِ وَبَيْنَ مَنْ ادَّعَى عَلَى الْيَتِيمِ الْمَذْكُورِ بِحَقٍّ شَرْعِيٍّ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ.

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧).

قال الخرشي يشير إلى أن مرتبة الحاكم متأخرة عن مرتبة الأب والوصي فيتولى أمره بنفسه أو يقيم له من ينظر في مصالحه ثم إن الحاكم لا يبيع ما دعت الحاجة إلى صرف ثمنه في مصالح اليتيم إلا بشروط أن يثبت عنده يتم الصغير لاحتمال وجود أبيه وإهماله لاحتمال وجود وصيب له أو مقدم وملكه للذي يبيع عليه لاحتمال أن يبيع ما ليس له وأن الشيء المبيع أولى ما يباع على اليتيم أي أولى من إبقائه ويثبت عنده حيازة الشهود لذلك الشيء الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بملكه حدود الدار مثلاً ومحلها وسائر ما تتميز به فيستغنى بذلك عن بيعة الحيازة ويثبت عنده التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وأن الثمن سداد أي ثمن المثل فأكثر لا نسيئة ولا عرضاً خوف العدم والرخص فإن قلت الوصي لا يبيع إلا للغبطة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع أن الوصي مقدم على الحاكم قلت الحاكم تصرفه بحسب الأصل عام بخلاف الوصي فإن تصرفه مقصور على الوصي عليه ثم إن هذا إنما يتجه على أن قوله وإنما يباع عقاره لحاجة إلخ في الوصي ويأتي أنه فيه وفي الحاكم وهذه شروطه لصحة البيع وبعبارة ولو باع القاضي تركته قبل ثبوت موجبات البيع فأفتى السيوري برد بيعه ويلزمه المثل أو القيمة إن فات وكذا لو فرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك «حاشية الخرشي» (٥ / ٢٩٧ - ٢٩٨).

وَأَمَّا سُؤْلُكُمْ عَنْ مَحَلِّ الْحُكْمِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَدَاعِيَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لَا أَتَكَلَّمُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي فِيهِ الْفَرِيقَانِ ، وَالْمَالُ الْمُدْعَى فِيهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ لَا أَتَكَلَّمُ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ لَمَنْ دُعِيَ مِنْهُمَا لِلتَّرَافُعِ عِنْدَ قَاضِي الْمَحَلِّ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ الْفَرِيقَانِ ، وَالْمَالُ الْمُدْعَى فِيهِ إِنْ كَانُوا بِهِ وَقْتَ الْمُنَازَعَةِ اتَّفَاقًا لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا فَيَجِبُ عَلَى أَهْلِهَا جَمِيعًا الْإِنْقِيَادُ لِلتَّرَافُعِ عِنْدَ قَاضِي وَلَاتِهِ إِنْ دُعِيَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ لِدُخُولِهِمْ عَمَلُهُ وَلَا عِتْبَارِ أَحْكَامِهِ لَوْ قُورِ عِلْمُهُ وَوَرَعُهُ .
ابْنُ عَرَفَةَ : عَنْ أَصْبَغٍ : كُلُّ مَنْ تَعَلَّقَ بِخَصْمٍ فِي حَقِّ فَلَهُ مُخَاصَمَتُهُ حَيْثُ تَعَلَّقَ بِهِ إِنْ كَانَ بِهِ أَمِيرٌ يَحْكُمُ أَوْ قَاضٍ انْتَهَى .

وَفِي «أَسْئَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي عِمْرَانَ» : وَيَحْكُمُ الْقَاضِي عَلَى الرَّجُلِ الْغَائِبِ إِذَا دَخَلَ فِي مَصْرِهِ لِأَنَّهُ بِدُخُولِهِ صَارَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْإِنْقِيَادِ لِلتَّرَافُعِ عِنْدَ قَاضِي وَلَاتِهِ فَقَدْ فَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ شَرْعًا ، وَالْإِنْقِيَادُ وَالْإِدْعَانُ لِلْحَقِّ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥] ، انْتَهَى .
هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٠) [٩] سَوَالٌ : عَنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ هَلْ تُرْجَأُ عَلَى الصَّغِيرِ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلَى رُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ فِي الدِّينِ الثَّابِتِ الَّذِي وَرِثَ عَنْ قَرِيْبَتِهِ وَتَأَخَّرَ الْقَضَاءُ حَتَّى مَاتَ الْمَدِينُ أَوْ غَابَ أَوْ لَا تُرْجَأُ عَلَيْهِ أَصْلًا ؟

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يَحْلِفُ الْآنَ وَلَا بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَلَوْ تَأَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى بُلُوغِهِ سَوَاءً أَنْفَرَدَ الصَّغِيرُ وَحْدَهُ ، أَوْ كَانَ مَعَهُ كَبِيرٌ ، وَلَا يَحْلِفُ مِنَ الْأَكْبَرِ إِلَّا مَنْ يَظُنُّ بِهِ عِلْمَ الْقَضَاءِ قَالَ (ق) (١) : مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ : إِنْ كَانَ [لِمَيِّتٍ] (٢)

(١) التاج والإكليل (٦ / ٢١٨) .

(٢) فِي (ق) : لِلْمَيِّتِ .

بَيْنَهُ بَدِينٌ عَلَى مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ فَقَامَ وَارِثُهُ الَّذِي الدِّينُ لَهُ يُطْلَبُونَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْلِفَ أَكَابِرُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ وَلِيَّهُمْ قَبْضُهُ مِنَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ سِبِّهِ ، وَلَا يَحْلِفُ الْأَصَاغِرُ وَإِنْ كَبُرُوا بَعْدَ مَوْتِهِ .

ابْنُ عَرَفَةَ^(١) : قَوْلُهُ : (لَا يَحْلِفُ الْأَصَاغِرُ) يَدُلُّ بِاللَّزُومِ عَلَى نَصِّ قَوْلِهَا : لَا يَمِينُ عَلَى صَغِيرٍ وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَظُنُّ بِهِ عِلْمُ ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِابْنِ عَرَفَةَ وَنَصُّهُ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْبَنَانِيُّ شَارِحُ «الزَّاقِيَةِ» : وَلَوْ كَانَ الدِّينُ لَمَيِّتٍ قَامَ بِهِ وَرِثَتُهُ عَلَى مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْلِفَ أَكَابِرُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ وَلِيَّهُمْ قَبْضُهُ مِنَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ سِبِّهِ وَلَا يَحْلِفُ الْأَصَاغِرُ وَإِنْ كَبُرُوا بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَاصِمٍ فِي تَحْقِيقِهِ^(٢) .

وَتُرْجَأُ الْيَمِينُ [حَقًّا]^(٣) لِلْقَضَا لَغَيْرِ بَالِغٍ وَحَقُّهُ اقْتِضَا

لَعَلَّ ذَلِكَ فِي الْحَقِّ الَّذِي نَشَأَ مِنْ مُعَامَلَةِ الصَّبِيِّ بِإِذْنٍ وَلِيَّهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَجَازَهَا الْوَلِيُّ أَوْ مِنْ مُعَامَلَةٍ وَلِيَّهِ عَنْهُ فَلَا مُعَارَضَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَائِمَ بِالدِّينِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَبُّهُ أَوْ وَلِيُّهُ حَيْثُ كَانَ مَحْبُورًا عَلَيْهِ، بَأَن كَانَ صَبِيًّا فَإِنَّهُ يَقْتَضِي لَهُ حَقُّهُ الْآنَ وَتُرْجَأُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ إِلَى بُلُوغِهِ ، أَوْ رُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ، فَإِنْ حَلَفَهَا بَقِيَ لَهُ حَقُّهُ وَثَمَّ الْحُكْمُ لَهُ وَإِنْ نَكَلَ عَنْهَا رُدَّ الْحَقُّ إِلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَهَذَا هُوَ مَوْضُوعُ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ ، وَتُرْجَأُ الْيَمِينُ حَقًّا... إلخ .

وَإِذَا كَانَ سَفِيهَاً فَإِنَّهُ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ الْآنَ، وَاخْتَلَفَ فِي الْيَمِينِ فَقِيلَ : يَحْلِفُهَا الْآنَ كَالرَّشِيدِ، وَقِيلَ : تُرْجَأُ عَلَيْهِ إِلَى رُشْدِهِ وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُرْتَضَى وَهُوَ الَّذِي أَفْتَى

(١) انظر «مواهب الجليل» (٦ / ٢١٨) .

(٢) انظر «شرح ميارة» (١ / ١٦٣) .

(٣) في الأصل : حَقًّا .

به ابن عتاب، وإذا كان القائم بالدين وارث رب الدين وتوجهت يمين القضاء فإنه لا يحلفها إلا من كان كبيراً من الورثة يوم موت الموروث، وإن يكون ممن يظن به علم القضاء، فإن كان صغيراً يوم الموت ولو تأخر القيام بالدين إلى كبره، أو كان كبيراً يوم الموت، وهو ممن لا يظن به علم القضاء فإنه لا يحلفها وهذا هو موضوع كلام ابن عرفة (ق) ثم إنني سؤلت لى نفسي أن أذكر أقسام اليمين الأربعة ويان الأصل فيها وما يحلف المحجور منها وما لا يحلف، فأقول في ذلك: إن الإيمان على أربعة أقسام.

يمين التهمة: وهي اللازمة في الدعوى غير المحققة، واختلف العلماء في توجيهها وعلى القول به هل ترجع أم لا؟ والذي اختاره ابن رشد: توجيهها إذا قويت التهمة، وإسقاطها إذا ضعفت التهمة، ولا ترجع إذا توجهت، والأصل فيها عند الفقهاء الاستحسان، وإن كان الظاهر في القياس أن اليمين لا تجب إلا بتحقق الدعوى لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر» (١).

الثاني: يمين القضاء، استحسناها الفقهاء احتياطاً على فرض من لا يمكنه الدفع عن نفسه في الحال كالعائب أو في المال كالميت فهي لدعوى مقدرة لا حاصلة، أي: في مقابلة دعوى الغريم البراءة من الحق.

الثالث: يمين المنكر التي في مقابلة دعوى المدعي محققاً لدعواه، والأصل فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر» (٢).

الرابع: يمين القائم بشهادة عدل واحد في حق مالي، والأصل فيها قول

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ جَبْرِيلَ أَمَرَنِي بِالْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ».

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْفَقْهِ أَيْضًا أَنَّ مَنْ شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَظَاهِرُ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ كَالشَّاهِدِ فِي الْإِعْسَارِ أَوْ بَعْدَ تَقْوِيَةِ مَلِكٍ كَالشَّاهِدِ فِي الْاِسْتِحْقَاقِ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ مَعَ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْقَطْعِ [ق / ٧٥٦] فَانْظُرْ مَنْ أَيِّ الْأَقْسَامِ هَذِهِ الْيَمِينُ . هَلْ هِيَ رَاجِعَةٌ لِيَمِينِ الْإِنْكَارِ؟ أَوْ لِيَمِينِ التَّهْمَةِ إِذَا لَمْ تُحَقِّقْ عَلَيْهِ الدَّعْوَى ؟ أَوْ لِيَمِينِ كَمَالِ النَّصَابِ؟ أَوْ هِيَ قِسْمٌ مُسْتَقِلٌّ خَامِسٌ؟

وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ أَنَّهَا أَخَفُّ مِنَ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ وَأَخَفُّ مِنَ يَمِينِ الْقَضَاءِ ، وَنَصَّ كَلَامَهُ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ «الْمَعْيَارُ»: وَسُئِلَ ابْنُ عَرَفَةَ عَنْ وَرَثَةِ صِغَارٍ شَهِدَ لَهُمْ شُهُودٌ عَلَى عَيْنِ بَهِيمَةٍ أَنَّهَا لِمُورَثِهِمْ، وَأَنَّهُمْ مَا عَلِمُوا إِخْرَاجَهَا عَنْ مَلِكِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، إِلَى أَنْ تَوَفَّى وَرَثَتُهُ الصِّغَارُ الْمَذْكُورُونَ ، وَمَا عَلِمُوا أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مَلِكِ الْوَرَثَةِ الصِّغَارِ إِلَى الْآنَ عَلَى طَرِيقِ وَثَائِقِ الْاِسْتِحْقَاقِ ، وَأَعْذَرَ فِي ذَلِكَ لِمَنْ أَلْغَيْتِ الْبَهِيمَةَ بِيَدِهِ ، فَسَلَّمَ الْمَقَالَ إِلَى مَا يُوجِبُهُ الشَّرْعُ ، وَلَيْسَ فِي الصِّغَارِ .

بَالِغَ فَهَلْ الْحُكْمُ فِي يَمِينِ الْاِسْتِحْقَاقِ كَالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ أَوْ هِيَ أَخَفُّ أَوْ هِيَ يَمِينُ الْقَضَاءِ ، وَيُمْكِنُ وَلِيَّ الْاِئْتِمَارِ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَتَرْجَأُ الْيَمِينِ عَلَى مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْهُمْ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ لَوْ كَانَ فِيهِمْ بَالِغٌ فَحَلَفَ يَمِينِ الْاِسْتِحْقَاقِ ، هَلْ يَكُونُ كَافِيًا لِغَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ: يَمِينُ الْاِسْتِحْقَاقِ أَخَفُّ مِنَ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَوَقُّفِ الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ عَلَى ضَمِّ الْيَمِينِ إِلَيْهِ ، وَشُهْرَةُ الْخِلَافِ فِي يَمِينِ الْاِسْتِحْقَاقِ فِي الرُّبْعِ وَغَيْرِهِ ، وَهِيَ عِنْدِي أَخَفُّ مِنَ يَمِينِ الْقَضَاءِ لِلْغَلْبَةِ سَبِيهِ وَهُوَ طَلَبُ الْاِقْتِضَاءِ بِيَدِ الْوَصِيِّ وَتَرْجَأُ الْيَمِينِ ، وَإِنْ حَلَفَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ لَا يُسْقِطُ الْيَمِينِ عَنْ سَائِرِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرَ (عَج) عَنْ (ح) أَنَّ يَمِينِ الْاِسْتِحْقَاقِ هِيَ يَمِينُ

القضاء ، وَلَفْظُهُ : وَذَكَرَ (ح) أَيْضًا أَنَّ يَمِينَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَهِيَ يَمِينُ الْقَضَاءِ ، وَلَفْظُهُ : وَذَكَرَ (ح) ^(١) أَيْضًا أَنَّ يَمِينَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَهِيَ يَمِينُ الْقَضَاءِ فِي الْمُعَيَّنَاتِ مِنْ تَمَامِ الشَّهَادَةِ لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ إِلَّا بِهَا وَلَا يَقْضَى إِلَّا بِهَا ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » فِي الْبَابِ الْخَامِسِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي بِأَنَّ يَمِينَ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ جُمْلَةِ يَمِينِ الْقَضَاءِ وَعَزَى الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ لِابْنِ رُشْدٍ بِإِسْقَاطِهَا عَنْ الصَّغِيرِ مِنَ الْوَرِثَةِ وَعَنْ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا يُظَنُّ بِهِ عِلْمُ الْقَضَاءِ وَعَزَى الْقَوْلَ بِذَلِكَ لِابْنِ يُونُسَ ، وَنَصَّهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَيَمِينُ الْقَضَاءِ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى الْمِيتِ أَوْ عَلَى الْغَائِبِ أَوْ عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ عَلَى الْأَحْبَاسِ أَوْ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَوْ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْبَرِّ ، أَوْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ عَلَى مَنْ اسْتَحَقَّ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَلَا يَتِمُّ الْحُكْمُ إِلَّا بِهَا وَنَصَّهُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَإِذَا شَهِدَ لِرَجُلٍ شَاهِدٌ عَلَى دَيْنٍ لِأَبِيهِ حَلَفَ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّ أَبَاهُ بَاعَ وَلَا وَهَبَ وَلَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ بَوَاجِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْمَلِكِ ، وَالْيَمِينُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ يُظَنُّ مِنْهُ عِلْمُ ذَلِكَ ، وَلَا يَمِينُ عَلَى مَنْ لَا يُظَنُّ بِهِ عِلْمُ ذَلِكَ وَلَا عَلَى صَغِيرٍ ، وَمَنْ نَكَلَ مِمَّنْ تَلَزَمَهُ الْيَمِينُ مِنْهُمْ سَقَطَتْ مِنَ الدَّيْنِ حِصَّتُهُ فَقَطْ .

قَالَ : وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى : فَلَا يَمِينُ عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ (س) : ابْنُ يُونُسَ : مِنْ قَوْلِهِ وَالْيَمِينُ فِي ذَلِكَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ « التَّبَصُّرَةِ » .

وَيُرْشَدُ أَيْضًا لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى مِيتٍ إِلَّاخَ ، لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ أَيْ الْبَالِغِينَ ، انْتَهَى . وَلَنُرْجِعَ الْكَلَامَ إِلَيَّ مَا يَحْلَفُ الْمَخْجُورُ مِنْ أَقْسَامِ الْيَمِينِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا لَا يَحْلَفُ مِنْهَا فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ لَا يَحْلَفُ يَمِينُ الْإِنْكَارِ وَلَا يَمِينُ التُّهْمَةِ سِوَاءَ كَانَ صَغِيرًا أَوْ بِالْعَافِيَّاتِ ، لِأَنَّهُمَا لَوْ أَقْرَأَ لَمْ يَلْزَمُهُمَا مَا أَقْرَأَ بِهِ ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَتَوَجَّهُ

فِي الدَّعْوَى الَّتِي لَوْ أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهَا انْتَفَعَ الْمُدَّعِي وَهَذِهِ لَا يُتَفَعَّ بِهَا فَلَا تُوجِبُ يَمِينًا ، وَأَمَّا الِیْمِینُ الْمُكَلَّمَةُ لِلنَّصَابِ ، فَيَحْلِفُهَا السَّفِيهَ الْبَالِغُ الْآنَ وَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ لَكِنْ يَقْبِضُهُ النَّاطِرُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَلَا يَحْلِفُهَا الْآنَ وَلَا يَحْلِفُهَا أَبُوهُ ، وَلَكِنْ يَنْفَقُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ الْوَاجِبَةُ بِحَيْثُ يَكُونُ لِيَمِينِهِ فَائِدَةٌ وَهُوَ سَقُوطُ النَّفَقَةِ عَنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْلُومُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ ، وَقَيَّدَ الْخِلَافَ بِمَا إِذَا لَمْ يَلْمُ الْأَبُ الْمُعَامَلَةَ ، فَأَمَّا مَا وَلِيَهُ فَالِیْمِینُ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ غَرَمَ ، بَلْ تَرَجَأُ الِیْمِینُ عَلَى الصَّغِيرِ إِلَى بُلُوغِهِ وَيَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ الْأَبَ وَيَتْرُكُ الْحَقَّ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ مُعِينًا وَيَذِمُّهُ إِنْ كَانَ دَيْنًا ، فَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَحَلَفَ أَخَذَ إِنْ كَانَ قَائِمًا ، أَوْ قِيمَتَهُ إِنْ فَاتَ أَوْ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ عَنِ الِیْمِینِ الْأُولَى ، أَخَذَهُ الصَّبِيُّ مُلْكًا وَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ إِذَا بَلَغَ ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيهٌ مَعَ شَاهِدٍ لَا صَبِيٍّ وَأَبُوهُ ، وَإِنْ أَنْفَقَ وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيَتْرَكَ بِيَدِهِ لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ) ^(١) إِلَى أَنْ قَالَ : (وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ الْأُولَى) وَأَمَّا يَمِينُ الْقَضَاءِ فَفِي حَلْفِ السَّفِيهِ لَهَا الْآنَ وَتَأْخِيرُهَا عَلَيْهِ لَخُرُوجِهِ مِنَ الْوِلَايَةِ قَوْلَانِ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ إِذَا تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهَا تُوْخَذُ عَلَيْهِ إِمَّا لِبُلُوغِهِ ، وَإِمَّا لِرُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِي السَّفِيهِ الْبَالِغِ ، وَبَعْدَ كَوْنِهَا تُوْخَذُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ مِنْ حَقِّهِ الْآنَ ، فَإِذَا بَلَغَ أَوْ رَشَدَ وَحَلَفَ بَقِيَ حَقُّهُ بِيَدِهِ ، وَتَمَّ الْحُكْمُ بِهِ لَهُ ، وَإِنْ نَكَلَ عَنْهَا رُدَّ الْحَقُّ إِلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَأَمَّا الرَّشِيدُ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ أَقْسَامَ الِیْمِینِ الْأَرْبَعَةِ ، قُلْتُ وَأَقْسَامُ الْإِيْمَانِ الْأَرْبَعَةُ تُوْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : فَأَمَّا يَمِينُ الْقَضَاءِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَالْبَعِيدُ جَدًّا كِافْرِيقِيَّةٌ قُضِيَ عَلَيْهِ بِيَمِينِ الْقَضَاءِ وَالْعَشْرَةُ الْأَيَّامُ [وَالْيَوْمَيْنِ] ^(٢) مَعَ الْخَوْفِ يَقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ) ^(٣) .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٧) .

(٢) في « المختصر » : أو اليومان .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١ - ٢٦٢) .

وَالْيَمِينُ الْمَكْمَلَةُ لِلنَّصَابِ فِي الْحَقِّ الْمَالِيِّ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيَهُ مَعَ شَاهِدٍ ...) (١) إِنْخ ، وَتَأْخِيرُ يَمِينِ الْقَضَاءِ عَلَى الصَّبِيِّ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلَى رُشْدِهِ هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي إِقَامَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ لَا يَشْعُرُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ قَامَ لَهُ شَاهِدَانِ بِحَقِّ مَالِيٍّ ، وَتَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ الْقَضَاءِ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ الْآنَ وَتَوَخَّرُ يَمِينُ الْقَضَاءِ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلَى رُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ، وَأَمَّا يَمِينُ الْإِنْكَارِ وَيَمِينُ التُّهْمَةِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقِّهِ اسْتَحَقَّ بِهِ يَمِينٌ إِنْ حَقَّقَ) (٢) فَمَنْطُوقُهُ هِيَ يَمِينُ الْإِنْكَارِ وَمَفْهُومُهُ يَمِينُ التُّهْمَةِ ، انْظُرْ ابْنَ عَاصِمٍ وَمَيَّارَةَ عَلَيْهِ تَجِدُ فِيهِمَا مَا ذَكَرْنَاهُ وَرَسَمْنَاهُ فِي حُكْمِ الْإِيمَانِ الْأَرْبَعَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٧) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

قال الخطاب : أى استحق المدعى فيه به أى بالنكول المفهوم من السياق وقوله : (يمين) أى مع يمين إن حقق الدعوى وإن كانت يمين تهمة فإن الحق يثبت فيها بمجرد النكول على المشهور ، صرح به ابن رشد . انتهى من « التوضيح »
قال ابن عرفة : ابن زرقون : اختلف فى توجيه يمين التهمة فمذهب « المدونة » فى تضمين الصنائع والسرقة : أنها تتوجه وقاله غير ابن القاسم فى غير « المدونة »
وقال أشهب : لا تتوجه

وعلى الأول فالمشهور لا تنقلب

وفى سماع عيسى من كتاب الشركة : أنها تنقلب .

قلت : هو كلام ابن رشد الباجى إن ادعى المودع تلف الوديعة وادعى المودع تعديه عليها صدق المودع إلا أن يتهم فيحلف ، قاله أصحاب مالك .
قال ابن عبد الحكم : فإن نكل ضمن ولا ترد اليمين هنا .

ابن زرقون : وفى توجيه يمين الاستحقاق على المستحق أنه ما باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه على البت كان المستحق ربعاً أو غيره ثالثاً إن كان المستحق غير ربع للمشهور وابن كنانة وبعض شيوخ ابن أبى زمنين . انتهى .

قَضَاءُ دَيْنِ الْغَائِبِ

(٢٠٤١) [١] سُؤَالٌ : عَنْ كَيْفِيَّةِ قَضَاءِ دَيْنِ الْغَائِبِ مِنْ مَالِهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَتْ غَيْبَةُ الْمَدِينِ قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ مَعَ الْأَمْنِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ ، وَلَا لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ وَلَا بغيرِهِ إِلَّا بَعْدَ الْكُتْبِ وَالْإِعْذَارِ إِلَيْهِ ، إِمَّا وَكَلَّ أَوْ قَدِمَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ عَلَيْهِ حَيْثُذَ فِي الدَّيْنِ وَغَيْرِهِ لِقَوْلِ ابْنِ رُشْدٍ : مَذْهَبُ مَالِكٍ إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ كَمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ كُتِبَ إِلَيْهِ وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَقٍّ إِمَّا قَدِمَ أَوْ وَكَلَّ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ عَلَيْهِ فِي الدَّيْنِ وَبِيعَ عَلَيْهِ مَالُهُ مِنْ أَصْلٍ وَغَيْرِهِ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَمْ تُرْجَ لَهُ حُجَّةٌ فِي شَيْءٍ إِذَا قَدِمَ . انْتَهَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُّ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْقَرِيبُ كَالْحَاضِرِ) (١)

انْتَهَى .

وَإِذَا كَانَتْ غَيْبَتُهُ كَالْعَشْرَةِ الْأَيَّامِ وَشَبَّهَهَا حُكْمَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الرِّبَاغِ وَالْأَصُولِ مِنَ الدِّيُونِ وَالْحَيَوَانِ وَالْعُرْضِ وَرَجِيَتْ حُجَّتُهُ فِيهِ .

وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُّ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ [ق / ٧٥٧] خَلِيلٍ : (وَالْعَشْرَةُ الْأَيَّامُ أَوْ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ بَعِيدَةً جَدًّا كَأَفْرِيقِيَّةَ) (٢) مِنْ مَكَّةَ حَكَمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ حَيَوَانٍ وَعُرُوضٍ وَدَيْنٍ وَأَصُولٍ وَرِبَاغٍ بَعْدَ أَنْ يُحْلَفَ الْقَاضِي الْمُدَّعِي يَمِينَ الْقَضَاءِ عَلَى عَدَمِ الْإِبْرَاءِ وَالْإِسْتِيفَاءِ وَالْإِحَالَةِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَى الْاِقْتِضَاءِ ، وَرَجَحَتْ حُجَّةُ الْمَدِينِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) انظر السابق .

فِي ذَلِكَ إِذَا قَدِمَ ، وَهَذَا كُلُّهُ] (١) [إِبْثَاتُ الدِّينِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَلَا بُدَّ
أَيْضًا مِنْ تَسْمِيَةِ الْقَاضِي الشُّهُودَ فِي غَيْبَةِ الْمَدِينِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْبَعِيدَةِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ
الطَّعْنِ فِيهِمْ لِأَنَّهُ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ فِيهِمَا فَإِنْ حَكَمَ الْقَاضِي عَلَيْهِ دُونَ تَسْمِيَةِ
الشُّهُودِ أَوْ دُونَ يَمِينِ الْقَضَاءِ فِيهِمَا نَقُضَ حُكْمُهُ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ
خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْبَعِيدَةُ جَدًّا كَإِفْرِيقِيَّةٍ قَضَى عَلَيْهِ بِيَمِينِ الْقَضَاءِ وَسَمَّى الشُّهُودَ
وَالْأَنْقُضَ) (٢) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٢) [٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى بَقْرَةً عِنْدَ آخَرَ عَلَى يَدِ حَاكِمٍ ، أَيْ
ادَّعَى أَنَّهُ أَوْدَعَهَا لِرَجُلٍ وَأُغِيرَ عَلَيْهَا مِنْ عِنْدِ الْمُودَعِ هِيَ وَبَقَرَاتٌ مَعَهَا لِلْمُودَعِ ،
فَأَجَابَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ عِنْدِ أَوْلَادِ مُحَمَّدٍ ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُمْ لَا
يَجْرِي عَلَيْهِمُ الْأَحْكَامُ ، فَكَلَّفَ الْحَاكِمُ الْمُدَّعَى الْإِثْنَانِ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى دَعْوَاهُ ، وَلَمْ يَرِ
إِلَّا الْمُودَعِ وَحْدَهُ فَأَمَرَهُ الْحَاكِمُ بِتَرْكِتِهِ فَاتَى بِوَاحِدٍ عَلَيْهَا ، وَقَبْلَ إِثْبَانِهِ بِالثَّانِي
اسْتَفْتَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْحَاكِمَ ، هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْبَقْرَةِ إِنْ رَدَّهَا لِبَائِعِهَا لَهُ أَمْ لَا ؟
فَأَفْتَاهُ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ غَيْرَ مُقْدُورٍ عَلَيْهِ ، فَهَلْ هَذِهِ
الْفَتْوَى صَحِيحَةٌ مُوَافِقَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِنُصُوصِ الْأَثْمَةِ : فَفِي (ح) ، (عَج)
وَالْمُعْيَارِ ، وَاللَّفْظُ لِلْمُعْيَارِ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَمَّنْ تَلَفَتْ لَهُ دَابَّةٌ
فَوَجَدَهَا بِيَدِ رَجُلٍ زَعَمَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ مُتَغَلِّبٍ مِنْ رِجَالِ السُّلْطَانِ فَذَهَبَ لِيُقِيمَ
الْبَيِّنَةَ عَلَيْهَا فَرَدَّهَا الرَّجُلُ الْمَوْجُودَةُ بِيَدِهِ إِلَى الْمُتَغَلِّبِ ، وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ثُمَّ جَاءَ الطَّالِبُ
فَلَمْ يَجِدْهَا بِيَدِهِ فَهَلْ يَتَوَجَّهُ الطَّلَبُ عَلَى الَّذِي كَانَتْ بِيَدِهِ أَوْ عَلَى الَّذِي صَارَتْ
إِلَيْهِ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ قَدَّرَ الْقَائِمُ عَلَى إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى عَيْنِ الدَّابَّةِ ،

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

أَوْ قَالَتْ الْبَيْتَةُ : هِيَ الَّتِي كَانَتْ بِيَدِ فُلَانٍ ، وَأَنَّهُ مَا بَاعَ إِلَى آخِرِ الشَّهَادَةِ ، وَقَدَّرَ الْحَاكِمُ عَلَى الْحُكْمِ عَلَى الَّذِي بِيَدِهِ الدَّابَّةُ فَعَلَ ، وَأَخَذَ الطَّالِبُ دَابَّتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْبَيْتَةَ عَلَى هَذَا وَلَمْ يُمْكِنَهُ طَلَبُهُ فَلَهُ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ كَانَتْ بِيَدِهِ الدَّابَّةُ أَنَّ فُلَانًا أَقَالَهُ فِيهَا وَرَدَّ عَلَيْهِ الثَّمَنَ ثُمَّ طَلَبَهُ إِنْ أُمْكِنَهُ ذَلِكَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ

وَبَعْدُ فَلْيَعْلَمْ الْمُخَالَفُ بِأَنِّي تَدَبَّرْتُ مَكْتُوبَةَ الْمُتَوَجِّهِ إِلَى مِنْ جِهَتِهِ فَوَجَدْتُهُ حَائِرًا عَنِ الصَّوَابِ بِمَا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِالنُّصُوصِ الصَّحَاحِ وَالصَّرَاحِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ .

قَوْلُهُ - أَعْنِي الْمُخَالَفَ - : إِنْ قَوْلُنَا : الْحَوْزُ لَا يُتَعَدَّرُ بِسُكْنَى الْأُمِّ الْوَاهِبَةِ وَأَبْتَتِهَا الْمَوْهُوبِ لَهَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ، وَقَالَ هُوَ : إِنَّهُ يُتَعَدَّرُ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِمَا الْحَوْزُ أَيْضًا عِنْدَ غَيْرِهِمَا ، لِرُكُوبِ الْمَوْهُوبِ وَشَرْبِ لَبَنِهِ وَبِأَنَّهُمَا لَا رَاعِي لَهُمَا إِلَّا ابْنُهُمَا ، وَإِنْ قُلْتُ : الْحَوْزُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِاسْتِقْلَالِ الْمَوْهُوبِ فِي التَّصَرُّفِ دُونَ الْوَاهِبِ ، وَإِلَّا فَلَا حَوْزَ ، إِلَيَّ أَنْ قَالَ : إِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ لِأَنَّ شَرْطِيَّةَ الْحَوْزِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ مَعَ الْقُدْرَةِ لَامَعَ الْعَجْزِ وَمَعَ الْإِمْكَانِ لَا مَعَ عَدَمِهِ ، أَمَّا مَنْ عَجَزَ عَنْ الْحَوْزِ فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ فِي الْهَبَةِ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ (١) : فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ وَهُوَ جَادٌّ [فِيهِ أَوْ] (٢) سَاعٍ فِي تَرْكِه [شُهُودِ الْهَبَةِ] (٣) فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : حَوْزٌ وَصَحَتْ .

« التَّوَضُّيْحُ » : قَالَهُ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » وَالْمُوَازِيَةِ .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٥) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : شاهده .

خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (أَوْجَدَ فِيهِ أَوْ فِي تَرْكِيبِهِ شَاهِدُهُ) (١) .

(حم) : وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَيَّ أَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ .

الْقَلَسَانِي : رَأَى ابْنُ الْقَاسِمِ الْحَوْزَ شَرْطًا مَعَ الْقُدْرَةِ وَالْإِمْكَانِ وَيَسْقُطُ مَعَ الْعَجْزِ . إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ مَا نَقَلَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَثَمَةِ صَحِيحٌ مُسَلَّمٌ فِيهِ ، وَقَدْ حَلَبْتُهُ لِي فِي مَكْتُوبِنَا الْأَوَّلِ وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ مِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ الْهَبَةِ لِفُقْدَانِ حَوْزِهَا اخْتِيَارًا مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهَا ، إِذْ لَا تَعْذُرُ فِي حَوْزِهَا لَهَا بِمَسَاكَنَتِهَا مَعَ الْوَاهِبَةِ فِي بَيْتٍ وَاخْتِلَاطِ مَا شَبَّهَتْهَا عِنْدَ رَاعٍ وَاحِدٍ مَا أَيْسَرُهُ عَلَيْهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لِحُصُولِهِ بِرَفْعِ يَدِ الْوَاهِبَةِ عَنِ الْهَبَةِ مِنْ قُرْبٍ وَوَضْعِ يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهَا عَلَيْهَا مِنْ قُرْبٍ مِنْ اسْتِقْلَالِهَا بِالتَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَهَذَا لَا تَعْذُرُ فِيهِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : حَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْإِبْنِ - يَعْنِي الصَّغِيرَ - رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ .

وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ : اشْتِرَاطُ أَثْمَتِنَا لِلْحَوْزِ الْحَسِيِّ فِي كُلِّ مَوْهُوبٍ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ فَإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي حَوْزِهَا بِاسْتِعْمَالِ الْمَوْهُوبِ لَهُ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لَهَا مَعَ الْوَاهِبِ لِلضَّرُورَةِ ، وَكَذَلِكَ دَارُ سُكْنَى الزَّوْجَةِ ، إِذَا وَهَبَتْهَا لِلزَّوْجِ ، فَإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي حَوْزِهَا لَهَا سُكْنَاهُ مَعَهَا فِيهَا لِكَوْنِ الْيَدِ فِي السُّكْنَى لِلزَّوْجِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْخَادِمُ عِنْدَهُمَا وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ إلخ ، وَنَحْوَهُ لِلشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) (٢) إلخ ، فَإِذَا عَلِمَتْ مُسَاكَنَةُ الزَّوْجَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ لَا يَسْقُطُ بِهَا شَرْطُ الْحَوْزِ فِي هَبَةِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ ، سِوَى مَا تَقَدَّمَ عَلِمَتْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

أَيْضًا مِنْ بَابِ الْأُخْرَوِيَّةِ عَدَمَ سَقُوطِ الْحَوَظِ بِمُسَاكَنَةِ الْوَلَدِ الرَّشِيدِ الْمُوهُوبِ لَهُ مَعَ الْوَالِدِ الْوَاهِبِ لَهُ غَيْرَ عَبْدٍ الْخُدْمَةِ ، وَمَتَاعِ الْبَيْتِ ، بَلْ كَعَبْدِ الْخَرَاجِ وَالْمَاشِيَةِ كَمَسْأَلَتِنَا هَذِهِ ، فَفِي بَعْضِ فِتَاوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْهَاشِمِ الْعَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَهَبَ لَوَلَدِهِ الرَّشِيدِ هَبَةً مِنَ الْمَاشِيَةِ وَنَحْوِهَا وَالْوَلَدُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ مَالِ الْأَبِ ، وَلَكِنْ يُزَكِّيْهَا ، وَيُنْفِقُ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ لَبْنِهَا ، وَلَكِنْ الضَّرُورَةُ أَلْجَأَتْهُ إِلَى اخْتِلَاطِهِ مَعَ الْأَبِ لِكُونِهِ أَرْفَقَ بِهِ ، هَلْ يُعَدُّ هَذَا حَوَظًا وَالْهَبَةُ مَاضِيَةً أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : إِذَا كَانَ الْأَبُ أَيْضًا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَاشِيَةِ الْمُوهُوبَةِ مَعَ الْإِبْنِ عَلَى نَحْوِ تَصَرُّفِهِ فِيهَا قَبْلَ الْهَبَةِ يَعْقِلُ وَيُطْلِقُ وَيَقُومُ بِهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَالْحَوَظُ عِنْدِي ضَعِيفٌ وَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ بِجَوْلَانٍ يَدِ الْأَبِ فِي الْهَبَةِ إِلَى حَصُولِ الْمَانِعِ يَقْضِي بِهِذَا الْحُكْمَ مِنْ رَهْنِ حَصَّةٍ مِنْ دَارٍ لِرَجُلٍ فَأَمِنْ الرَّجُلِ شَرِيكَ الرَّاهِنِ ، ثُمَّ رَهْنِ الشَّرِيكَ لِلْمُرْتَهِنِ حَصَّتُهُ وَأَيْضًا الرَّاهِنُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ حَوَظَهَا بَاطِلٌ وَعَلَّلُوهُ بِجَوْلَانٍ يَدِ الرَّاهِنِ ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الشَّرِكَةِ .

وَقَدْ أَقْبَى ابْنُ رُشْدٍ فِيمَنْ رَهْنَ دَارَهُ لِرَجُلٍ وَأَخْلَاهَا مِنْ شَوَاعِلِهِ لِلْمُرْتَهِنِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَفَاتِيحَهَا وَأَكْرَاهَا الْمُرْتَهِنَ ، ثُمَّ أَنَّهُ وَجَدَ بَعْضَ أَمْتَعَةِ الرَّاهِنِ فِي الدَّارِ أَنَّ ذَلِكَ مُوهِنٌ لِلْحِيَازَةِ مُبْطِلٌ لَهَا ، وَيَدُّهُ مُرْتَفَعَةٌ عَنْهَا ، فَكَيْفَ بِهِدِهِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : الْحَوَظُ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْإِبْنِ الصَّغِيرِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ كَانَ ذَلِكَ مُبْطِلًا لِلْحِيَازَةِ مَانِعًا مِنْهَا وَلَوْ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي لَهُ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَنَفَعْنَا بِهِ آمِينَ .

فَمَسْأَلَتُنَا هَذِهِ دَاخِلَةٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَلَا رَيْبٍ لِكُونِ الْمُوهُوبِ فِيهَا مَاشِيَةً وَالِدَ فَلَمْ يُخْرِجْهَا عَنْهُ [ق / ٧٥٨] لِكُونِ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِهِ لِأَغْتِلَالِهِ وَحَفَظَهُ لَهَا إِلَى أَنْ حَصَلَ الْمَانِعُ لِلْوَالِدِ الْوَاهِبِ ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ شَرْعًا لِفَقْدِ حَوَظِهَا لِتَصَرُّفِهَا فِيهَا مَعَ

إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ ، وَصَاحِبُ الْفَتَوَى - رَحْمَةُ اللَّهِ - لَمْ يَقُلْ بِتَعَدُّرِ الْحَوْزِ وَسُقُوطِهِ بِمُسَاكَنَةِ الْمُوهُوبِ لَهُ مَعَ الْوَاهِبِ فِي بَيْتٍ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » وَ « الْمَعْيَارِ » وَ « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » مَا يَشْهَدُ لِهَذَا أَيْضًا أَشَارَ إِلَيْهِ الْوَرَزَارِيُّ نَاقِلًا عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ لُبٍّ لَهُ بِقَوْلِهِ ، وَمَنْ وَهَبَ لِابْنِهِ جَمِيعَ مَالِهِ ، وَالْإِبْنُ مَعَ أَبِيهِ يَتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ إِلَى أَنْ مَاتَ الْأَبُ فَقَامَ الْإِبْنُ بِعَقْدِ الْهَبَةِ ، فَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ فِي حِجْرِ أَبِيهِ إِلَى أَنْ مَاتَ فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ قَائِمَةٌ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ حِجْرِ أَبِيهِ ، فَإِنَّ مَلِكًا أَمَرَ نَفْسَهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُوهُوبُ وَالْغَلَّةُ تَحْتَ يَدِ الْإِبْنِ وَعَمَلُهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ يَدِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ مَاتَ ، وَثَبَتَ ذَلِكَ ، فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ وَتَرْجِعُ مِيرَاثًا . انْتَهَى .

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِسُقُوطِ الْحَوْزِ عَنِ الْمُوهُوبِ لَهُ بَعْدَ رُشْدِهِ لِتَعَدُّرِهِ عَلَيْهِ بِسُكْنَاهُ مَعَ الْوَالِدِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ، بَلْ قَالُوا بِوُجُوبِهِ وَبُطْلَانِ الْهَبَةِ بَعْدَهُ مِنْهُ بَعْدَ رُشْدِهِ وَهَذِهِ النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ كَثِيرَةٍ وَسَيَّاتِي بَعْضُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا التَّعَدُّرُ الَّذِي يَسْقُطُ بِهِ شَرْطُ الْحَوْزِ فَأَذْكُرُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهُ .

فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْجَدَ فِيهِ أَوْ فِي تَرْكِيبِهِ شَاهِدٌ) ^(١) لِكَوْنِ جَدِّهِ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ الْحَوْزِ لِأَنَّهُ غَايَةُ مَقْدُورِهِ .

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدْيَهُ أَوْ [أَرْسَلَهَا] ^(٢)) ^(٣) إِنْخِ ، حَيْثُ أُشْهِدَ عَلَيْهَا حِينَ الِاسْتَصْحَابِ أَوْ الْإِرْسَالِ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ كَافٍ عَنْ الْحَوْزِ إِذْ هُوَ غَايَةُ مَقْدُورِهِ كَمَا فِي « التَّوَضِيحِ » عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : أَرْسَلَتْ .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

وَمِنْهُ أَيْضًا مَا فِي (ق) عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ رُشْدٍ » وَلَفْظُهُ : إِذَا حَالَ الْخَوْفُ عَنْ الْوُصُولِ إِلَى الْأَمْلاكِ الْمُتَصَدِّقِ بِهَا لِحَيَارَتِهَا بِالتَّطَوُّفِ عَلَيْهَا اِكْتَفَى بِالْإِشْهَادِ ، وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا .

وَمِنْهُ أَيْضًا مَا فِي « الْمُدُونَةِ » ، وَأَبْنُ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ ^(١) : وَمَا [يَسْتَصْحَبُ] ^(٢) الْحَاجُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْهَدِيَّةِ لِأَهْلِهِ وَغَيْرِهِمْ كَذَلِكَ . انْتَهَى .

وَفِي « التَّوْضِيحِ » وَ (ق) : إِنَّهُ لَا يَنْفَعُ ذِكْرُ ذَلِكَ حَتَّى يُشْهَدَ عَلَيْهِ إِشْهَادًا انْتَهَى . وَمَا ذَكَرَهُ الْمُخَالَفُ مِنْ انْخِرَاطِ سُكْنَى الْمُوْهُوبِ لَهُ مَعَ الْوَاهِبِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فِي مِلْكٍ تَعَذَّرَ الْحَوَظُ فَخَطَأً وَأَضْحَ لِمُخَالَفَتِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ وَنَوَازِلِهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الرَّهْنَ لَوْ اشْتَرِطَ فِي الْعَقْدِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّحْوِيزِ . إلخ .
فَجَوَابُهُ : إِنَّ مَا قَالَهُ فِيهِ قُصُورٌ لِتَرْكِهِ الْقَوْلَ الْآخَرَ الْقَائِلَ بِالْاِكْتِفَاءِ فِي الرَّهْنِ بِالْحَوَظِ ، وَلَا سِيَّمَا صَدَّرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ تَكْفِي بَيْنَهُ عَلَى الْحَوَظِ ، وَبِهِ عَمَلٌ ، [تَأْوِيلَانِ] ^(٣) أَوِ التَّحْوِيزِ ، وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا) ^(٤) انْتَهَى .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٦) .

(٢) فى « جامع الأمهات » : يستصحبه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٠) .

قال الخطاب : أشار بذلك لظاهر كلام « المدونة » فى كتاب الهبة ونصه : ولا يقضى بالحيازة إلا بمعاينة البينة لحوزه فى حبس أو رهن أو هبة أو صدقة ، ولو أقر المعطى فى صحته أن المعطى قد حاز وقبض وشهدت عليه بإقراره بينه ثم مات لم يقض بذلك إن أنكر ورثته حتى تعاین البينة الحوز . اهـ .

ووجه كون كلامهما المذكور دالاً على القولين ما ذكر المصنف فى « التوضيح » يعنى إذا وجد =

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ حَوْزٌ بِلَا سَبَبٍ خَوْفٍ أَوْ مَانِعٍ فَلَا يَبْطُلُ

= بيد من له دين على شخص سلعة للمدين بعد موته أو فلسه وادعى أنها رهن عنده لم يصدق في ذلك ولو وافقه المرتهن خشية أن يتقارر الإسقاط حتى الغرماء .
عبد الملك في « الموازية » و « المجموعة » : ولا ينفعه ذلك حتى يعلم أنه جاوزه قبل الموت والفلس .

محمد: صواب لا ينفعه إلا معاينة الحوز، وهو الذى ذكره اللخمي: أنه لا بد من معاينة البينة لقبض المرتهن، وذكر ابن يونس فى كتاب الرهن قولين أعنى: على أن يكتفى بمعاينة الحوز أو التحويز واختار الباجى الحوز، قال: ولعل معناه قول محمد، ولكن ظاهر لفظه خلافه .
وذكر ابن عبد السلام عن بعض الأندلسيين أن الذى جرى عليه العمل عندهم إذا وجد الرهن بيد المرتهن وقد حازه كان رهناً وإن لم يحضروا الحياة .
وقول المصنف - يعنى : ابن الحاجب - : بمعاينة أنه حاز ويحتمل كلا من القولين لكن المفهوم من المعاينة أنه لا بد من الشهادة على التحويز . اهـ .

فما ذكره المصنف من الاحتمال فى قول ابن الحاجب : إلا بالبينة بمعاينة أنه جاز .
يأتى مثله فى قول « المدونة » : إلا بمعاينة البينة لحوزه . فعلم من هذا صحة ما أشار إليه المصنف بقوله : (وفيها دليلهما) وسقط اعتراض الشارح وابن غازى فتأمله . والله أعلم .
وأما ابن عبد السلام فأول كلامه يقتضى أن كلام ابن الحاجب محتمل لكل من القولين وآخره يقتضى قصره على الحوز فقط ونصه إثر كلام ابن الحاجب المتقدم : وظاهر كلام المصنف أن مجرد معاينة البينة لحصول الرهن بيد المرتهن قبل الموت والفلس كاف فى الحوز سواء كان بتحويز من الراهن له أو لم يكن وكلام المصنف عندى صحيح ، وهو موافق فى المعنى لما قاله الباجى . اهـ .

وذكر عن الباجى مثل ما نقل عنه فى التوضيح أنه اختار الحوز فتأمله .
وبعض الأندلسيين الذى أشار إليه ابن عبد السلام هو ابن عات كما قال ابن غازى وكلامه المذكور هو فى أول الجزء الثامن فى ترجمة قرض وكلامه فيها أنم مما نقله عنه ابن عبد السلام ونصه : من الاستغناء إن كانت الحياة بالمعاينة جاز ويخرج من إرادته إلى إرادة المرتهن وملكه والعمل على أنه إذا وجد بيده وقد حازه كان رهناً وإن لم يحضروا الحياة ولا عاينوها لأنه صار مقبوضاً وكذلك الصدقة . اهـ .

فقول المصنف : (وبه عمل) أشار به لكلام صاحب الطرر . والله أعلم .

« مواهب الجليل » (٥ / ١٧ - ١٨) .

حَقُّهُ فِي الْهَبَةِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا كَمَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْزِ مَشَقَّةٌ أَوْ ضَرَرٌ كَهَبَةِ عَبْدٌ يَخْدُمُ أَوْ بَعِيرٌ يَرْكَبُ ، أَوْ نَاقَةٌ تُحْلَبُ وَكَانَ الْمُتَوَاهِبَانِ زَوْجَيْنِ ، أَوْ أَبَا وَوَلَدَهُ ، أَوْ سَيِّدًا وَأُمَّ وَوَلَدَهُ ، كُنَّا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ إِذَا لَا مَحَلَّ لِهَمَّا يُحَازُ فِيهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمُوْهُوبُ غَيْرَ مَحَلِّهِمَا وَمَسْكَنِهِمَا ، بَلْ إِنْ تَوَاهَبَا ثَوْبًا وَمَا أَشْبَهَهُ فَحَوْزُهُ بِالْإِشْهَادِ لِلضَّرُورَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَكَلَّفُ ، وَالتَّكَلُّفُ لَا تَوَجُّهُ الْمَلَّةُ السَّمْحَاءُ الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا : « يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا » ^(١) وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَيَّ هَذَا الْأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِيَ : « الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ » ، وَمَنْ فُرِوعُهَا : مَا تَقَلُّهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ^(٢) : وَأَمَّا الْخَادِمُ عِنْدَهُمَا وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لَازِمٌ ، وَرَوَى أَشْهَبُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ ، [وَمَا هُوَ] ^(٣) بِالْبَيِّنِ (إِلَيَّ أَنْ قَالَ : قَالَ (ح) : وَكَذَلِكَ الْأَبُ وَالْأُمُّ انْتَهَى أَيْ : الْأَبُ مَعَ ابْنِهِ وَالْأُمُّ مَعَ ابْنَتِهَا . إِنْ خ كَلَامُهُ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَحِيحٌ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمُوْهُوبَ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ أَوْ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِ الْخِدْمَةِ ، وَبَاطِلٌ لَا مَحَالَةَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمُوْهُوبُ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا سَأَلْتَنَا هَذِهِ ، فَقِي « الْبَنَانِيُّ » ^(٤) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) ^(٥) إِنْ خ ، مَا نَصُّهُ : الْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ مَتَاعُ الْبَيْتِ وَالْخَادِمُ فَقَطْ كَمَا فِي لَفْظِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَنَقَلَ « التَّوْضِيحُ » وَ (ح) وَغَيْرُهُمْ ، فَيُقَيَّدُ بِهِ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمَعْنَى أَنَّ هَبَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى جَوْلَاتِ يَدِ الْوَاهِبِ فِيهِ تَصِحُّ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ حَوْزِ الْمُوْهُوبِ لَهُ إِيَّاهَا .

(١) تقدم

(٢) جامع الأمهات (ص / ٤٥٥) .

(٣) في « جامع الأمهات » : وليس

(٤) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧ / ١٨٤) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ بَطْلَانَ الْهَبَةِ فِي مَسْأَلَتِنَا لَكُونَ الْمُوْهُوبُ فِيهَا مَاشِيَةً ،
وَاخْتَلَّ شَرْطُ الْحَوَزِ الْحَسِيِّ فِيهَا مِنَ الْمُوْهُوبِ لَهَا اخْتِيَارًا حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ
لِلْوَاهِبَةِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ عَلَى مَنْ لَهُ أَذْنَى مَسْكَةٍ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ ،
وَيَشْهَدُ لِكَلَامِ الْبَنَانِيِّ مَا فِي الْقَلَشَانِيِّ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَلَفْظُهُ : قَالَ ابْنُ
الْقَاسِمِ : وَأَمَّا الْخَادِمَةُ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهَا بِهَا ، أَوْ تَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا يَسْتَعْمِلُهَا وَيُرْسِلُهَا فِي حَوَائِجِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ حَوَزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ
أَنِّي سَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَلَى امْرَأَتِهِ بِالْخَادِمَةِ فَتَخْدُمُهَا وَتَخْدُمُهُ ، هَلْ
تَرَاهُ حَوَزًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَكَذَلِكَ الْأَمْتَةُ وَالْوِطَاءُ وَالْثِيَابُ وَفَرَشُ الْبَيْتِ وَآيَةُ
الْمَنْزِلِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ إِنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهَا فَهُوَ حَوَزٌ وَإِنْ أَقْرَهُ فِي الْمَنْزِلِ ، وَكَانَا
يَتَوَاطَّئَانِ بِهِ جَمِيعًا ، وَيَتَفَعَّلَانِ بِهِ جَمِيعًا إِذَا أَعْلَى بِإِشْهَادٍ وَبِتَلِّ وَاشْتِهَارٍ لَهَا
وَبِالتَّحْلِي لِلْآخِرِ بِإِشْهَادٍ ، وَإِنْ لَمْ يُعَايِنِ الشُّهُودُ الْقَبْضَ وَالرَّفْعَ ، وَلَا عَرَفُوهُ
بَعِيْنَهُ وَهَذَا جَائِزٌ إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا ، وَأَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً عَلَى جَوَازِهِ ، وَالْحُرَّةُ وَأُمُّ
الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِفَرَشِ الْبَيْتِ وَالْخَادِمِ وَالْثِيَابِ وَالْحَلِيِّ ، أَوْ
وَهَبَهُ أَوْ نَحَلَهُ إِيَّاهَا . انْتَهَى .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيُّ فِي
بَعْضِ فِتَاوِيهِ : إِذْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَشْرَكَ زَوْجَتَهُ فِي جَمِيعِ مَالِهِ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى
التَّصَرُّفِ فِيهِ ، وَلَمْ تَتَصَرَّفِ الزَّوْجَةُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهَا تَحْفَظُ مَا بِيَدِهَا وَتَنْمِيهِ أَحْسَنَ
تَنْمِيَةٍ وَتُوفِي الزَّوْجَ وَالذَّهَبُ كُلَّهُ بِيَدِهَا .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الذَّهَبَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ تَمَّتْ فِيهِ الْهَبَةُ
لِأَنَّ الْمَرْأَةَ حَازَتْهُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ فِي السُّؤَالِ أَنَّهُ تُوفِي الزَّوْجَ وَهُوَ بِيَدِهَا ،
فَالْهَبَةُ فِي نَصْفِهِ تَامَةٌ وَهَذَا وَاضِحٌ عِنْدِي ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ مَالِ الزَّوْجِ الْوَاهِبِ فَيُفَصَّلُ
فِيهِ ، فَمَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا لِلزَّوْجَةِ لَا يَزَالُهَا غَالِبًا كَالْخَادِمِ تَسْتَعْمِلُهَا وَتُرْسِلُهَا ،
وَالْمَتَاعُ تَسْتَعْمِلُهُ فِي حَوَائِجِهَا مِنَ الْأَوَانِي وَالظَّرُوفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَالْهَبَةُ أَيْضًا فِي

نصفه تامةً لأنه مُحَوَّزٌ بالقُوَّةِ فَتَمَّ الهَبَةُ فِي نصفه ، وَإِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ يَدُ الزَّوْجِ عَنْهُ بِالْكَلْيَةِ لِلضَّرُورَةِ ، فَهَذَا أَيْضًا وَأَصَحُّ ، وَالنَّصُّ فِيهِ تَقَدَّمَ فِي الْأَجُوبَةِ ، وَهُوَ مَا فِي عِلْمِكُمْ ، وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ] ^(١) [عَنْ يَدِ الزَّوْجَةِ ، وَعَنْ اسْتِغْلَالِهَا كَعَبِيدِ الْخَرَاجِ وَسَائِرِ عُرُوضِهِ وَعَقَارِهِ وَحَيَوَانِهِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا الزَّوْجُ مُنْفَرِدًا فَالْهَبَةُ فِي نصفه غَيْرُ تَامَةٍ إِلَّا بِمَا كَانَ فِي يَدِهَا وَحُوزِهَا قَبْلَ الْمَرَضِ فَيَصِحُّ حُوزُهُ كَالذَّهَبِ وَمَالِهِ يَكُنْ فِي حُوزِهَا ، وَأَمَانَتُهَا مِنْ ذَلِكَ [ق / ٧٥٩] فَالْهَبَةُ فِيهِ بَاطِلَةٌ ، وَإِنَّمَا شَرَطْنَا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا لِلزَّوْجَةِ غَالِبًا لِأَنَّ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنِ الْبَاجِي فَقِفْ عَلَيْهِ إِنْ شِئْتَ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السُّؤَالِ : فَلَا تَخْفَى عَلَيْنَا جَوَازُ رَهْنِ الْمَشَاعِ وَهَبَتِهِ وَوَقْفِهِ ، وَلَا حُوزَ هَبَةِ الْمَجْهُولِ ، وَلَكِنْ خَفِيَ عَلَيْنَا حَقِيقَةُ حَيَاةِ الْمَشَاعِ وَحَقِيقَةُ حَيَاةِ الزَّوْجَةِ مَا وَهَبَ لَهَا ، هَلْ حَيَاةُ الْمَشَاعِ وَالْخَادِمِ وَالْمَتَاعِ سَوَاءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَمْ أَفْهَمْ هَذَا السُّؤَالَ فَإِنْ كَانَ مَرَادُكُمْ السُّؤَالَ عَنْ هَبَةِ الْمَشَاعِ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْخَادِمِ ، وَالْمَتَاعِ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَهَبَةُ الْخَادِمِ وَالْمَتَاعِ فِي الْحَيَاةِ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : لَا يَسْتَوِيَانِ بَلْ هَبَةُ الْمَشَاعِ الْمَذْكُورِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَفْعِ يَدِ الْوَاهِبِ كَسَائِرِ الْهَبَاتِ ، وَهَبَةُ الْمَشَاعِ وَالْخَادِمِ لَا يَقْدَحُ فِيهَا بَقَاءُ يَدِ الْوَاهِبِ وَإِنْ كَانَ مَرَادُكُمْ السُّؤَالَ عَنْ حُكْمِ الْمَشَاعِ مِنَ الْمَتَاعِ هَلْ هُوَ كَحُكْمِ الَّذِي لَيْسَ بِمَشَاعٍ مِنْهُ أَمْ لَا .

فَجَوَابُهُ : نَعَمْ إِذْ لَا فَرْقَ فِي هَبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَتَاعًا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْهَبَةُ فِي مَتَاعٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ فِي جُزْءٍ شَائِعٍ مِنْهُ غَيْرِ مُمَيَّزٍ ، لِأَنَّ مَتَاعَ الْبَيْتِ اسْمُ جَنْسٍ أُضِيفَ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ فَيَفِيدُ الْعُمُومَ فِي الْجُزْءِ وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ ، وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْحَيَاةِ فِي الْمَشَاعِ فَهِيَ مَا نُقِلَ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَنُقِلَ

(١) كلمة لم أتيناها في الأصل .

أَيْضًا فِي الْجَوَابِ الثَّانِي عَنْ « الْمَفِيدِ » وَإِلَيْهِ يَشِيرُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فِي « الْمُخْتَصَرِ » :
(وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ) (١) إلخ ، وَفِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ .

وَأَمَّا حَقِيقَةُ حَيَاةِ مَا وَهَبَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ كَحَقِيقَةِ الْحَيَاةِ فِي عِصْمَةِ غَيْرِهِ ،
وَقَدْ عَرَفَ ابْنُ عَرَفَةَ الْحَيَاةَ فَقَالَ فِي حَقِيقَتِهَا : الْحَوْزُ فِي عَطِيَّةِ غَيْرِ الْإِبْنِ رَفْعُ
تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ ، وَفِي
« الْمُخْتَصَرِ » : (وَقَبْضُ الْعَقَارِ بِالتَّخْلِيَةِ وَغَيْرُهُ بِالْعَرَفِ) (٢) انْتَهَى .

قُلْتُ : إِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ مُسَاكَنَةَ الْمُوْهُوبِ لَهُ
مَعَ الْوَاهِبِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ لَا يَتَقَدَّرُ مَعَهُ الْحَوْزُ فَلَا يَسْقُطُ بِهَا شَرْطُهُ ، وَأَنَّ هَبَةَ
أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ لَغَيْرِ مَتَاعِ الْبَيْتِ وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ وَدَارِ سَكْنِي الزَّوْجَةِ كَغَيْرِهَا مِنْ
الْهَبَةِ فَلَا بَدْءَ فِيهَا مِنَ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي
الزَّوْجَيْنِ فَأُخْرَى فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَقَارِبِ كَهَبَةِ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ الرَّشِيدِ ، وَيَفْرَعُ عَنْ
هَذَا بَطْلَانُ الْهَبَةِ فِي مَسْأَلَتِنَا لِاشْتِرَاطِ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ فِيهَا ، وَلِعَدَمِ حُصُولِهِ فِيهَا
وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ ، وَلِلَّهِ دَرُّ الْقَائِلِ حَيْثُ قَالَ : لَمْ يَدَعْ مَنْ مَضَى لِمَنْ
قَدْ غَبَرَ فَضْلَ عِلْمٍ سِوَى أَخْذِهِ بِالْأَثَرِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ (ح) بِقَوْلِهِ : وَكَذَلِكَ الْأَبُ وَالْأُمُّ ، أَيُّ : الْأَبُ مَعَ ابْنِهِ
وَالْأُمُّ مَعَ ابْنِهَا فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي عَزْوِ ذَلِكَ لـ (ح) لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ لَكِنْ
الْكَلَامَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ ذَكَرَهُ « التَّوْضِيحُ » ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْبَاجِي عَنْ
« الْعُتْبِيَّةِ » مِنْ سَمَاعٍ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ فِي امْرَأَةٍ نَحَلَتْ ابْنَهَا الصَّغِيرَ عَبْدًا فَلَمْ يَحْزَهُ
الْأَبُ وَلَا الْوَلِيُّ حَتَّى مَاتَ الْأُمُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلَفُ ، فَأَمَّا غُلَامُ الْخَرَاجِ فَلَيْسَ
بِحَوْزٍ لِلصَّبِيِّ ، وَأَمَّا غُلَامُ الْخِدْمَةِ يَخْدُمُهُ ، وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ وَيُقَدَّمُ فِي حَوَائِجِهِ فَإِنَّهُ
حَوْزٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ أَبُوهُ الْغُلَامَ وَهُوَ مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَخِدْمَتُهُ

(١) مختصر خليل (ص / ١٩٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٨٦) .

حَوْزًا، وَإِنْ خَدَمَ الْآبَ مَعَ الْغَلَامِ إِلَى أَنْ مَاتَ .

قُلْتُ : وَهَذَا الْكَلَامُ مِنَ الْأَدْلَةِ أَيْضًا عَلَيَّ بُطْلَانُ هَذِهِ الْهَبَةِ لِدُخُولِهَا فِي قَوْلِ « التَّوْضِيحِ » : وَأَمَّا غُلَامُ الْخَرَاجِ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ لِلصَّبِيِّ ، إِذْ كُلُّ مَوْهُوبٍ مِنْ سَائِرِ الْعُرُوضِ وَالْحَيَوَانِ وَالْعَقَارِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَمَنْ أُلْحِقَ بِهِمَا كَالْآبِ وَالْأُمِّ وَوَلَدَهُمَا صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْحَوْزِ الْحِسِيِّ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ الْهَبَةُ سِوَى هَبَةِ أَحَدِهِمَا عَبْدًا مِنْ عَبِيدِ الْخِدْمَةِ أَوْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، وَدَارَ سَكْنَى الزَّوْجَةِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ الْحَوْزِ الْحِسِيِّ لِأَنَّهُ مُحَوَّزٌ بِالْقُوَّةِ ، فَتَمَّ وَتَصَحَّ الْهَبَةُ فِيهِ بِاسْتِعْمَالِ الْمَوْهُوبِ وَإِنْ لَمْ تُرْفَعْ يَدُ الْوَاهِبِ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ لِلضَّرُورَةِ ، وَأَمَّا مَا نَقَلْتُمْ عَنْ (عَج) عَنْ « وَثَائِقِ الْجُزَيْرِيِّ » مِنْ كَوْنِ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الرِّقِيقِ كَالرِّقِيقِ ، أَيِ : فِي عَدَمِ احتِجَاجِهِ لِلْحَوْزِ الْحِسِيِّ إِذَا وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ ، وَمَنْ أُلْحِقَ بِهِمَا فَلَا يَعُولُ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ فِي نُصُوصِهِمْ وَنَوَازِلِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْحَوْزِ الْحِسِيِّ وَإِلَّا بَطَلَتْ الْهَبَةُ كَمَا فِي نُصُوصِ أَئِمَّتِنَا وَنَوَازِلِهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يُبْطِلُ الْهَبَةَ وَمَا أَشْبَهَهَا تَرَكَ الْحَوْزَ اخْتِيَارًا لَا لِعُذْرٍ مِنَ الْأَعْذَارِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ ، وَمَنْ يَصِحُّ قَبْضُهُ وَمَا قُبِضَ ، إلخ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا دَلَالََةَ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ الْهَبَةِ لِكَوْنِ الْمَوْهُوبِ لَهَا لَمْ يَمْنَعْهَا عُذْرٌ مِنَ الْحَوْزِ وَمَسَاكِنَتُهَا مَعَ الْوَاهِبَةِ لَا يَتَعَذَّرُ مَعَهَا الْحَوْزُ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قُلْنَا : حَوْزُ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ إِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنْهُ لَغَيْرِ الْوَاهِبِ فَيَكُونُ بِحُلُولِ مُعْطَاهُ فِيهِ مَحَلُّ الْمُعْطِي ، فَصَحِيحٌ إِلَّا مَا قُلْنَاهُ فِي آخِرِ الْجَوَابِ فَمِنْهُ مَا هُوَ ضَعِيفٌ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سَهْلٍ ، وَمِنْهُ مَا هُوَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَهُوَ مَا أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ .

وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْحَيَاةِ فِي هَبَةِ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ إِلَى آخِرِهِ لَكِنَّ الصَّوَابَ فِي كَلَامِنَا الْإِطْلَاقُ ، أَيْ : سَوَاءً كَانَ الْجُزْءُ الْآخِرُ مِنْهُ لِلْوَاهِبِ أَوْ لِغَيْرِهِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيْنَ الْأَقْوَالِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ حَظَّ الْفَقِيهِ الْمُقَلَّدِ حَفْظُ مَا قَالَهُ الْأُئِمَّةُ ، وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ لَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَقْبَلُ الْبَحْثُ كَمَا فِي مِْيَارَةٍ ، وَحِينَئِذٍ فَأَيْنَ الدَّلِيلُ عِنْدَ الْمُخَالَفِ عَلَى ضَعْفِ مَا نَقَلَهُ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ زَرْبٍ ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ نِقَادِ أُئِمَّةِ الْمَذْهَبِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ضَعْفُهُ ، فَذَكَرَهُ الْمُسْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « الْمُدَوَّنَةِ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ زَرْبٍ : مَنْ وَهَبَ نِصْفَ دَارٍ ثُمَّ سَكَنَهَا الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى الشَّيْءِ لَمْ يُنْفَذْ شَيْءٌ مِنَ الْهَبَةِ إِلَّا أَنْ يَقْتَسِمَا سُكْنَاهَا شَطْرَيْنِ عَلَى الرِّاضَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قِسْمَةٌ صَحِيحَةً فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْهَبَةَ تُنْفَذُ فِي اقْتِسَامِهَا بِتَرَاضٍ إِذَا كَانَ سُكْنَاهُمَا إِيَّاهَا عَلَى اقْتِسَامٍ ، انْظُرْهُ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَنَحْوِهِ فِي « الْمِيعَارِ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ نِصْفَ دَارٍ ثُمَّ سَكَنَاهَا جَمِيعًا .

فَأَجَابَ : لَا يَنْفَذُ شَيْءٌ مِنَ الْهَبَةِ حَتَّى يَقْتَسِمَاهَا قِسْمَةً صَحِيحَةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَحِيحَةً فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْهَبَةَ تُنْفَذُ لِسُكْنَاهُمَا عَلَى اقْتِسَامٍ وَتَرَاضٍ وَنَحْوِهِ أَيْضًا فِي (ق) ، وَأَبَى الْحَسَنُ عَلَى « الْمُدَوَّنَةِ » أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِ كَلَامِهِمَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، فَأَنْتَ تَرَى تَتَابَعَهُ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ النَّقَادِ عَلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ زَرْبٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا ضَعْفَهُ ، وَهَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ أَدْرَى بِالْمَذْهَبِ مِنْ هَذَا الْمُخَالَفِ ، وَهَذَا كُلُّهُ بَحْثٌ لَخُرُوجِهِ عَنْ مَسْأَلَتِنَا لَكُونَ الْجُزْءُ الْبَاقِي فِيهَا مِنَ الْمَشَاعِ لِغَيْرِ الْوَاهِبَةِ ، فَالْحَوْزُ فِيهَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » وَفِيهَا حَوْزُ الْمَشَاعِ مِمَّا بَاقِيَهُ لِغَيْرِ الْمُعْطِي بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلِّ الْمُعْطِي وَرَفَعُ تَصَرُّفِهِ فِيهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ ذَكَرَ لِفَتْوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ

المُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ فِي « الْمُخْتَصَرِ » : (وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ) (١) إلخ ، جَاءَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهَا جَاءَتْ فِي مَوْرِدِهَا وَمَحَلِّهَا إِذْ مَنْطُوقُ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ أَيْضًا : وَفِيهَا حَوْزُ الْمَشَاعِ مِمَّا بَاقِيَهُ لَغَيْرِ الْمُعْطِي بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلَّ الْمُعْطِي ، وَرَفَعَ تَصَرُّفَهُ فِيهِ ، وَهَكَذَا الْكَلَامُ الْآخِرُ هُوَ مَحَلُّ الدَّلَالَةِ عِنْدَنَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا أَجْلُهُ جَلَبَتْ فَتَوَى الْفَقِيهِ الْمَذْكُورَ لِكَوْنِ مَسْأَلَتِنَا هِيَ مَفْهُومُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَبَةِ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي دَارِ السُّكْنَى ، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَالْهَبَةُ بَيْنَهُمَا حَوْزٌ بِاتِّفَاقٍ .

فَجَوَابُهُ : إِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِذَلِكَ أَمَّةُ الْخِدْمَةِ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ فَقَطْ فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ ، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِهِ [ق / ٧٦٠] كُلُّ مَوْهُوبٍ بَيْنَهُمَا إِلَّا دَارَ السُّكْنَى فَكَلَامُهُ خَطَأٌ صَرِيحٌ لَا طَلَاقَةَ فِي مَحَلِّ التَّفْصِيلِ ، فَفِي الْبَنَانِيِّ (٢) عِنْدَ تَكْلُمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) (٣) مَا نَصَّهُ : الْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ هُنَا مَتَاعُ الْبَيْتِ وَالْخَادِمُ فَقَطْ كَمَا فِي لَفْظِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَنَقَلَ التَّوْضِيحُ وَ (ق) وَغَيْرُهُمَا فَيَقْيِدُ بِهِ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ هَبَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَتَاعًا تَدْعُو الْحَاجَّةَ إِلَى جَوْلَانِ يَدِ الْوَاهِبِ فِيهِ تَصَحُّ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرَزِ الْمَوْهُوبِ إِيَّاهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْكَلَامُ ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا نَحْوُهُ عَنِ الْقَلْشَانِيِّ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَعَنْ فَتَوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْقَلَاوِيِّ وَنَحْوِهِ فِي « أَجْوِبَةِ السُّؤْفِيِّينَ » أَبْنَاءُ أَخَوَاتِ يَحْيَى وَمُحَمَّدِ الْمَكِّيِّ بْنِ الْقَاضِي مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاضِي] (٤) وَغَيْرُهُمَا وَأَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِ

(١) مختصر خليل (ص / ١٩٩) .

(٢) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧ / ١٨٤) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٤) كلمة لم أثبتنها بالأصل .

كَلَامِهِمْ خَوْفَ الإِطَالَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ « التَّوْضِيحِ » : وَيَنْبَغِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِالْهَبَةِ فَإِنْ مَاتَ الْوَاهِبُ
وَدَفَعَ لَهُ عَقْدُ الْهَبَةِ وَعُلِمَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَبْطُلَ ، وَقَدْ نَزَلَتْ بِتُونُسَ وَوَقَعَ فِيهَا
اضْطِرَابٌ وَوَجَدْتُ فِي « الطَّرَرِ » أَنَّهُ مَعْذُورٌ بَعْدَ عِلْمِهِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

فَجَوَابُهُ : يَا لَيْتَ شِعْرِي مَا وَجَّهَ اسْتِدْلَالَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَيَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِأَنَّ
الْمَوْهُوبَ لَهَا عَالِمَةٌ بِالْهَبَةِ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاهِبَةِ ، وَمَسْأَلَةُ « التَّوْضِيحِ » لَمْ يَعْلَمْ
الْمَوْهُوبُ لَهُ بِالْهَبَةِ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ فَمَسْأَلَتُنَا فِي وَادٍ وَمَسْأَلَةُ « التَّوْضِيحِ » فِي
وَادٍ آخَرَ ، وَأَيْضًا نَقْلُهُ لِكَلَامِ « التَّوْضِيحِ » وَهُوَ شَارِحُ الْمَسْأَلَةِ فِي نَصِّ ابْنِ
الْحَاجِبِ ، وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ قُصُورٌ أَشَارَ إِلَيْهَا ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ ^(١) فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ
عِلْمِهِ ، فَفِي بُطْلَانِهَا قَوْلَانِ ، وَاضْطَرَبَ فِيهَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ بِخِلَافِ الرَّهْنِ .
أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ [بِهَا] ^(٢)) إِلَّا بَعْدَ
مَوْتِهِ ^(٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُنَا : النُّصُوصُ دَالَّةٌ عَلَيَّ أَنَّ الرَّاعِيَ لَا يَكُونُ حَائِزًا
لِلْمَوْهُوبِ لَمْ يَتَّضِحْ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَكِيلٍ وَلَا مُودِعٍ وَلَا مُتَاجِرٍ ، وَلَا يُقَاسَ عَلَى
وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَوْجُودِ الْفَارِقِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مُؤَاجِرًا وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُؤَاجِرٍ وَلَكِنَّهُ
يَرَعَى عَلَى عَادَةِ أَبْنَاءِ الْبَوَادِي لِأَهْلِهِمْ فَهُوَ وَكِيلٌ عَادَةً لِلْوَاهِبَةِ وَالْمَوْهُوبِ لَهَا
لَأَنَّهُمَا شُرَكَاءُ فِيمَا يَرَعَاهُ فَيَجُوزُ بِكُلِّ وَكِيلٍ دَافِعًا قَابِضًا عَلَى قَاعِدَةِ تَقْدِيرِ
الْوَاحِدِ كَالْاِثْنَيْنِ . إلخ . انْتَهَى كَلَامُهُ .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٥) .

(٢) في الأصل : به .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

فَجَوَابُهُ : إِنْ قَدَرْنَا فَرَضًا أَنَّ هَذَا الرَّاعِي وَكَيْلٌ عَنْهُمَا عَادَةً كَمَا زَعَمَ الْمُخَالَفُ فَلَا يَصِحُّ حَوَزهَ لِأَحَدِهِمَا مَا وَهَبَتْهَا الْأُخْرَى لِبَقَاءِ يَدِ الْوَاهِبَةِ عَلَى الْهَبَةِ إِذْ يَدُ وَكَيْلِهَا كَيْدُهَا كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ ^(١) : بِخِلَافِ مَا [وَهَبَ] ^(٢) تَحْتَ يَدِ وَكَيْلِهِ [فَلَا] ^(٣) يَصِحُّ إِلَّا مَا قَبِضَ (أَيْ : الْمَوْهُوبَ لَهُ مِنْ الْهَبَةِ .

« التَّوْضِيحُ » لَأَنَّ يَدَ الْوَكِيلِ كَيْدُهُ ، وَإِنْ قَدَرْنَا أَنَّهُ غَيْرُ وَكِيلٍ عَنْهُمَا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، بَلْ صَرِيحُهَا فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا فَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُسْتَعِيرٍ مِنَ الْوَاهِبَةِ وَلَا مُخْدَمٍ وَلَا مُودِعٍ لَهَا وَلِأَوْلِيَاءِ الْمَوْهُوبِ ، وَلَيْسَ حِينَئِذٍ إِلَّا مَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « تَوْضِيحِهِ » وَلَفْظُهُ : وَلَا تُعْتَبَرُ حِيَاةُ الْخ ، وَلَا غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَوْهُوبِ لَهُ وَنَحْوِهِ فِي (ق) ^(٤) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَلَا تَحُورُ الْهَبَةُ أَمْ وَلَا جَدُّ وَلَا أَخٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَصِيًّا ، وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ فِي بُطْلَانِ الْحَوَازِ مِنْ مَسْأَلَةِ « التَّوْضِيحِ » وَ (ق) لِكَوْنِ الْأَخِ لَمْ يَحْزِ الْهَبَةُ فِي مَسْأَلَتُنَا لَا بَرْعِيهِ لَهَا فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ غَيْرُ وَكِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَاتِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنَّصِّ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بِمَا يَدُلُّ عَرُفًا لَا بِمَجْرَدِ وَكَلَّتِكَ ، بَلْ حَتَّى يُفَوَّضَ أَوْ يَعْينُ بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَةٍ) ^(٥) .

(مَخ) ^(٦) : وَلَا بُدَّ مَعَ الصَّيْغَةِ مِنَ الْقَبُولِ ، فَإِنْ وَقَعَ بِالْقُرْبِ فَوَاضِحٌ ، وَإِنْ طَالَ فَفِيهَا خِلَافُ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْمُخِيرَةِ وَالْمُلْكَةِ . انْتَهَى .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٦) .

(٢) في « جامع الأمهات » : وهبه

(٣) في « جامع الأمهات » : فإنه لا .

(٤) التاج والإكليل (٦ / ٥٨) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢١٩) باختصار .

(٦) حاشية الخرشى (٦ / ٧٠) .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ بِالْعَادَةِ أَوْ بِالْعَادَةِ وَوَكِيلُهَا هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ
بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ وَسُكُوتِهِ فَلَا عُدْرَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ
لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ بِعَادَةِ كَقَرِيبٍ وَإِلَّا فُتْرَدُ) (١) وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ
الرَّاعِيَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مَعَ أُخْتِهِ الْمُوهُوبِ لَهَا كَمَا تَعْرِفُ عَامَّةُ قَبِيلَتِهَا
ذَلِكَ ، وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ بِطُلَانِ الْهَبَةِ لِفَقْدِ حَوَظِهَا اخْتِيَارًا مِنَ الْمُوهُوبِ
لَهَا فِي « الْمُدُونَةِ » وَلَا يَجُوزُ مِنْ فِعْلِ الصَّحِيحِ إِلَّا مَا قُبِضَ وَحِيزَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ
أَوْ يُفْلَسَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ
فَلَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ الْمُعْطَى حَتَّى مَرَضَ الْمُعْطَى لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْطَى قَبْضُهَا الْآنَ وَكَانَتْ
إِنْ مَاتَ مَالٌ وَارِثٌ وَكَذَلِكَ الْحَبْسُ وَالْعَمْرَى وَالْعَطَايَا وَالنَّحْلُ .

وَنَحْوُهُ فِي « الرِّسَالَةِ » أَشَارَ صَاحِبُهَا بِقَوْلِهِ : لِذَلِكَ (٢) : وَلَا تَمُّ هَبَةٌ وَلَا
صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ الخ .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي « مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ » .

وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ لِلْحَوَظِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَانِعِ لِلْوَاهِبِ ، وَلَا يَكْفِي
إِفْرَارُ الْوَاهِبِ بِهِ ، فِي « الْمُدُونَةِ » : وَلَا يُقْضَى بِالْحَيَاةِ إِلَّا بِمُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ لِحَوَظِهِ
فِي حَبْسٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ الْمُعْطَى فِي صِحَّتِهِ أَنَّ الْمُعْطَى قَدْ
حَازَ وَقَبِضَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِإِفْرَارِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْبِضْ بِذَلِكَ ، إِذَا أَنْكَرَتْ
وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعَايِنَ الْبَيِّنَةُ الْحَوَظَ ، وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ أَنَّ هَذَا الرَّاعِيَ
يَكُونُ دَافِعًا قَابِضًا عَلَى قَاعِدَةِ تَقْدِيرِ الْوَاحِدِ كَالْأَتْنَيْنِ ، فَهِيَ حَائِدَةٌ عَنْ مَسْأَلَتِنَا
فَلَيْسَتْ مَسْأَلَتِنَا مِنْ فُرُوعِهَا لَكُونِهَا لَمْ يَحْصُلْ قَبْضٌ وَدَفْعٌ فِيهَا مِنْ يَدِ مُتَّحِدَةٍ
مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا فِي ذَلِكَ لَكُونِ الرَّاعِيَ الْمَذْكُورِ لَا يَدُلُّهُ عَلَى الْهَبَةِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الرَّعْيِ
وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ حَوَظًا لِلْمُوْهُوبِ لَهَا وَالْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ

(١) مختصر خليل (ص/ ٩٤) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٢٨) .

حَصَلَ الْقَبْضُ وَالْدَّفْعُ فِيهَا مِنْ يَدِ مُتَّحِدَةٍ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا فِي ذَلِكَ فَمِنْ فُرُوعِهَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْجِهَادِ : (وَجَازَ أَخَذَ مُحْتَاجٍ نَعْلًا وَحِزَامًا وَإِبْرَةً) ^(١) وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَوْفَ الإِطَالَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قُلْنَا : الرَّاعِي لَيْسَ بِوَكِيلٍ عَنِ الْمَوْهُوبِ لَهَا ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي حِجْرِهِ صَحِيحٌ فِي الْغَاصِبِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَأْمُرِ الْوَاهِبُ وَهُوَ عَلَى قَاعِدَةِ اشْتِرَاطِ أَمْرِ الْأَخْذِ فِي حَيَاةِ الْهَبَةِ إِذَا حَازَهَا لَهَا غَيْرُهُ فَقَالَ مُطَرَفٌ فِيمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَتِهِ بِسُكْنَى ، وَهِيَ ذَاتُ زَوْجٍ ، فَخَزَنَ الزَّوْجُ فِيهِ طَعَامًا حَتَّى مَاتَ الْأَبُ : أَنَّ ذَلِكَ حَيَاةٌ لِلْبِنْتِ ، وَقَالَ أَصْبَغٌ : لَا يَكُونُ حَيَاةً إِلَّا أَنْ تُوكَلَهُ ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الَّذِي تَصَدَّقَ عَلَى رَجُلٍ غَيْرِ سَفِيهِ بِدِرَاهِمٍ ، وَجَعَلَهَا عَلَى يَدِ غَيْرِهِ وَهُوَ حَاضِرٌ عَلَى أَنَّهَا حَيَاةٌ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَى الْمَدْفُوعَةِ [^(٢) أَنْ لَا يَدْفَعَهَا إِلَّا بِأَمْرِهِ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرِطَ أَنْ لَا يَدْفَعَهَا إِلَّا بِأَمْرِهِ لَا كَمَا لَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ خُذْهَا لَهُ ، أَوْ ادْفَعْهَا لَهُ ، أَوْ قَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ أَمْسِكْهَا عِنْدَكَ أَنَّهَا تَمْضِي ، وَاخْتَلَفَ إِذَا دَفَعَهَا وَلَا أَمْسَكْهَا ، وَلَوْ شَرِطَ إِمْسَاكَهَا لَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْوَاهِبُ ، فَلَا خِلَافَ أَنَّهَا وَصِيَّةٌ] ^(٣) مِنْ الثَّلَاثِ .

فَجَوَابُهُ : يَأْلَيْتَ شِعْرِي مَا وَجَّهَ هَذَا الْكَلَامَ عِنْدَهُ مَعَ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الرَّاعِي الْمَذْكُورَ وَكَيْلٌ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهَا ، وَجَعَلَهُ الْآنَ غَيْرَ وَكَيْلٍ عَنْهَا فَهَذَا تَنَاقُضٌ فَيَجِبُ طَرَحُهُ ، وَلِلْعَاوَةِ ، وَلَوْ سَلَّمْ فِيمَا قُلْنَاهُ مِنْ عَدَمِ وَكَالَتِهِ عَنِ الْمَوْهُوبِ لَهَا فَلَا مَحِلَّ لَهَا لِلْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ لِكَوْنِ الْوَاهِبَةِ لَمْ تَحْزُ الْهَبَةَ عِنْدَ الرَّاعِي فَلَا تَرَى

(١) مختصر خليل (ص / ١٠٢) .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) طمس بالأصل .

أَحَدٌ يَشْهَدُ بِذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ الْمُؤْهُوبَ لَهَا لَمْ تَدَّعِ ذَلِكَ إِلَى الْآنَ فَلَا وَجْهَ وَلَا مَحَلَّ لَذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَيْضًا الْقَاعِدَةُ فِيهَا خِلَافٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ التَّوْضِيحِ ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ ، وَتَجْوِيزُ الْمُعْطِي الْعَطِيَّةَ غَيْرَ مُعْطَاهَا بِحَضْرَتِهِ مَعَ مَنْعِهِ دَفْعَهَا لَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يُبْطِلُهَا وَإِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَوَصِيَّةٌ ، وَمَعَ السَّكْتِ فِيهَا تَصَحُّ ، وَفِيهَا تَبْطُلُ .

عِيَاضٌ : قِيلَ اخْتِلَافٌ وَإِلَيْهِ نَحَى اللَّخْمِيُّ ، وَقِيلَ : الْأُولَى كَانَتْ الْعَطِيَّةُ بِيَدِ مُعْطِيهَا وَأَخْرَجَهَا وَالثَّانِيَةُ إِنَّمَا كَانَتْ بِيَدِ غَاصِبٍ انْتَهَى .

وَأَقْتَصَرَ (طخ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ أَمْرِ الْأَخْذِ فِي حَيَاةِ الْهَبَةِ ، أَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ حَازَ غَيْرُ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ فَلَا يَخْلُوْا أَنْ يَكُونَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْلُوْا أَنْ يَكُونَ الْحَائِزُ وَكَيْلَهُ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ وَكَيْلُهُ حَازَ سَوَاءً كَانَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا [ق / ٧٦١] لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ كَقَبْضِ مُوَكَّلِهِ ، وَإِنْ كَانَ بَغِيرَ وَكَالَةٍ فَلَا يَخْلُوْا أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا وَجَعَلَ الْمُحْبَسُ أَوْ الْوَاهِبُ أَوْ الْمُتَصَدِّقُ ذَلِكَ بِيَدِ مَنْ يَحُوزُهُ لَهُ حَتَّى يَقْدَمَ جَازَ ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا افْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَ الْحُبْسِ وَالصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ فَفِي الْحُبْسِ يَجُوزُ أَنْ يَقْدَمَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ مَنْ يَقْبِضُ لَهُ وَيُجْرِي النِّحْلَةَ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ، وَأَقْتَصَرَ أَيْضًا الْوَرَزَارِيُّ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ فِي « نَوَازِلِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الْمَعْيَارِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَتِهِ وَحَازَ زَوْجُ الْبِنْتِ هَلْ تَكْفِي حَيَازَتُهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » فِي رَجُلٍ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَتِهِ بِفَدَّانٍ وَأَعْمَرَهُ زَوْجَهَا حَتَّى مَاتَ أَبُوهَا قَالَ : إِنْ لَمْ تَكُنْ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِذْنِ الْبِنْتِ لِزَوْجِهَا فِي الْحَيَاةِ بَطَلَتْ الصَّدَقَةُ .

فَأَنْتَ تَرَى تَصْرِيحَهُ بِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَصِحُّ حُوزُهُ لِزَوْجَتِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهَا

وَكَلَّتْهُ عَلَيْهِ ، فَجَدِيرٌ أَنْ رَعِيَّةَ هَذَا الرَّاعِي لِلْمَاشِيَةِ الْمَوْهُوبَةِ لَا تَكُونُ حَوَازًا
لِلْمَوْهُوبِ لَهَا إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهَا وَكَلَّتْهُ عَلَيْهِ .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ حَوَازَ الزَّوْجِ مَا وَهَبَ امْرَأَتُهُ بِتَوَكُّلِهَا إِيَّاهُ
عَلَى قَبْضِهِ حَوَازٌ ، وَلَوْ حَازَ لَهَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَوَكُّلٍ وَلَا إِذْنٍ فِيهِ عَدَمَ صِحَّتِهَا
لَهَا قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ وَأَصْبَحَ مَعَ ابْنِ الْقَاسِمِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَاقْتَصَرَ الْوَزَارِيُّ نَاقِلًا عَنْ « الْمَعْيَارِ » عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ الْأَخْذِ فِي
حِيَازَةِ الْهَبَةِ ، وَلَا بَطَلَتْ ، وَعَزَّوْ ابْنُ عَرَفَةَ لَهُ لِأَصْبَحَ وَابْنُ الْقَاسِمِ دَلِيلٌ عَلَى
رُجْحَانِيَّتِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ « التَّوْضِيحِ » لَا تُعْتَبَرُ حِيَازَةُ أَخٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنْ
غَيْرِ أَمْرِ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَنْتَهَى .

وَقَوْلُ (ق) (١) الْمُتَقَدِّمُ أَيْضًا : وَلَا يَجُوزُ الْهَبَةُ أُمٌّ وَلَا جَدٌّ وَلَا أَخٌ وَلَا غَيْرُهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَصِيًّا . انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ اسْتَدَلَّ لَنَا بِجَوَابِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ فِي
مَسْأَلَةِ الرَّشِيدِ الَّذِي وَهَبَهُ أَبُوهُ مَاشِيَةً وَلَمْ يُخْرِجْهَا الْوَلَدُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ يَرْكُبُهَا
وَيَنْفِقُ مِنْ لَبَنِهَا وَتَرْكُهَا لِمُضَرَّةِ أَلْجَاءَتِهِ إِلَى اخْتِلَاطِهِ مَعَ الْأَبِّ أَنَّ حَوَازَهُ ضَعِيفٌ
وَقَاسَهَا عَلَى رَهْنِ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ إِذَا أَمِنَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ الشَّرِيكَ ثُمَّ رَهْنُ الشَّرِيكَ
أَيْضًا حَصَّتْهُ لِلْمُرْتَهَنِ وَأَمِنَ هُوَ وَالْمُرْتَهَنُ الرَّاهِنُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ وَجْهُ
الْقِيَاسِ ، وَكَانَ الْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا جَوْلَانِ الْيَدِ لِلضَّرُورَةِ فِي تِلْكَ وَعَدَمِ الشَّرُورَةِ فِي
هَذَا ، إِذْ يَسْهَلُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَأْمَنَّا غَيْرَ الشَّرِيكَيْنِ وَالْحَوَازِ فِي الرِّهْنِ وَغَيْرِهِ
مُخْتَلَفٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ جَوْلَانَ يَدِ الْوَاهِبِ صَحَّ مَعَهُ الْحَوَازُ فِي الْهَبَةِ فِي مَسْأَلَةِ
« الْمَعْيَارِ » فِي جَوَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّوْلُؤِيِّ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ،
فَافْتَرَقَ حُكْمُ حِيَازَةِ الرِّهْنِ وَحِيَازَةِ الْهَبَةِ لِأَنَّ الْهَبَةَ مِلْكٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ وَالرِّهْنُ

ملكٌ للرَّاهِنِ وَلِذَلِكَ لَوْ فِيهِ الرُّمْتَهُنُ ، ثُمَّ حَصَلَ مَانِعٌ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ ، وَنَصُّ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْئُولُ عَنْهَا الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ أَبُوهُ الْغَلَامَ وَهُوَ مَعَهُ لَكِنْ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَخِدْمَتُهُ لَهُ حَوْزٌ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا هَبَةُ الْجُزْءِ الشَّائِعِ فَيَصِحُّ بِحُلُولِ الْمَوْهُوبِ لَهُ فِيهِ وَاشْتِرَاكِهِ مَعَ الْوَاهِبِ بِاِغْتِلَالِ وَالَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بِجَمِيعِهِ الرَّهْنُ .

خَلِيلٌ : (وَحِيزٌ [بِجَمِيعِهِ] ^(١) إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ) ^(٢) إِنْخ :

فَجَوَابُهُ : إِنْ كَلَامَ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ وَقِيَاسَهُ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِأَنَّ جَوْلَانَ يَدِ الْوَاهِبِ فِي الْهَبَةِ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي شَيْءٍ مُمَيِّزٍ كَمَسْأَلَةِ الْفَقِيهِ الْمَذْكُورِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ اتِّفَاقًا .

ابْنُ عَرَفَةَ : حَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةِ الْإِبْنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ السَّفِيهِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطَى أَوْ نَائِيهِ كَالْحَبْسِ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ فِي جُزْءٍ شَائِعٍ فَفِي بَطْلَانِهَا بِحَوْلَانِ يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ قَوْلَانِ أَشَارَ لَهُمَا ابْنُ عَرَفَةَ فِي مَبْحَثِ الْهَبَةِ بِقَوْلِهِ : وَمَا بَاقِيَهُ لَهُ فِي شَرْطِهِ بِرَفْعِ يَدِ الْمُعْطِي وَصَحَّتْ بِتَصَرُّفٍ مَعَ الْمُعْطِي ... إِنْخ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ صَحَّةَ كَلَامِ الْفَقِيهِ ، وَلَا سِيَّمَا صَرَحَ بَعْضُ أَيْمَنَّا بِأَنَّ حَوْزَ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ فِي الْهَبَةِ كَحَوْزِهِ فِي الرَّهْنِ أَشَارَ لِذَلِكَ مُحَمَّدُ الْفَقِيهُ الْمَكِّيُّ بْنُ الْقَاضِي مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاضِي] ^(٣) بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ : وَفِي « مُفِيدِ الْحُكَّامِ » نَصًّا : وَجَازَتْ هَبَةُ الْمَشَاعِ وَيُقْبَضُ بِمَا يُقْبَضُ بِهِ الرَّهْنُ ، وَفِي

(١) فِي الْأَصْلِ : جَمِيعٌ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ١٩٩) .

(٣) كَلِمَةٌ لَمْ أَتْبِينْهَا بِالْأَصْلِ .

كِتَابِ الرَّهْنِ مِنْ « مُفِيدِ الْحُكَّامِ » أَيْضًا : وَرَهْنُ الْمَشَاعِ جَائِزٌ ، فَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ كُلُّهُ لِلرَّاهِنِ فَقَبْضُهُ وَحَيَازَتُهُ أَنْ يَقْبِضَ الْمُرتَهَنُ جَمِيعَهُ ، وَلَا يَكُونُ بِيَدِ الرَّاهِنِ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ مِنَ الْمَشَاعِ إِلَّا مَا رَهَنَ مِنْهُ نَظَرُ فَإِنْ كَانَ رَيْعًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَا يَزَالُ بِهِ وَلَا يُنْقَلُ فَقَبْضُ الْمُرتَهَنِ مَا كَانَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَحَازَهُ وَحَلَّ فِيهِ مَحَلَّهُ صَحَّ الرَّهْنُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَزَالُ وَيُغَابُ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ حَوْزُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الْمُرتَهَنُ جَمِيعَ مَا فِيهِ الْإِشَاعَةُ مِنْهُ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - آمِينَ .

فَمُقْتَضَى هَذَا الْجَوَابِ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْمُوْهُوبَ إِذَا كَانَ جُزْءًا مَشَاعًا ، فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ لِلوَاهِبِ فَقَبْضُهُ وَحَيَازَتُهُ أَنْ يَقْبِضَ الْمُوْهُوبُ لَهُ جَمِيعَهُ سَوَاءً كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ نَقْلُهُ كَالْعَقَارِ أَوْ يُمْكِنُ نَقْلُهُ كَالْحَيَوَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلوَاهِبِ إِلَّا [(١) مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُنْقَلُ كَالْعَقَارِ ، فَإِذَا قَبِضَ الْمُوْهُوبُ لَهُ مَا كَانَ فِيهِ لِلوَاهِبِ ، وَحَازَهُ وَحَلَّ فِيهِ مَحَلَّهُ صَحَّتِ الْهَبَةُ ، وَنَفَذَتْ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُزَالُ وَيُنْقَلُ فَلَا يَصِحُّ حَوْزُهُ إِلَّا بِقَبْضِ الْمُوْهُوبِ لَهُ بِجَمِيعِهِ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ انْتَهَى .

وَمَسْأَلَتُنَا دَاخِلَةٌ فِي آخِرِ الْكَلَامِ لِكَوْنِ الْمُوْهُوبِ فِيهَا مَاشِيَةً أَيْ فِي نَصْفِهَا .

انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُنَا : لَا يَحْزُرُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ يَكُونُ فِي حِجْرِهِ مُتَّقَدِّمًا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَمُطَرِّفٍ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّقَدِّمٍ لِمُؤَافَقَتِهِ لِرَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَوْلِ أَصْبَغٍ كَمَا تَقَدَّمَ خِلَافًا لِمُطَرِّفٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُنَا : فِي الْعُذْرِ بِجَهْلِ الْحُكْمِ وَعَدَمِهِ إلخ ، كَلَامُهُ الَّذِي

أَطَالَ فِيهِ جَدًّا .

فَجَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِل » (عَج) وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَى بَعْضِ مَنْ فِي حَجَرِهِ مِنْ أَوْلَادِهِ بِعَقَارٍ ، وَحَازَهُ لَهُمُ الْحَيَازَةُ الْمُعْتَبَرَةُ ، وَأَوْصَى فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ بِثُلْثِ جَمِيعِ مَالِهِ مِنَ الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَقَامَ مَنْ لَمْ يُتَصَدَّقْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَادَّعَى بُطْلَانَ الصَّدَقَةِ عَلَى بَعْضِ إِخْوَتِهِ بِمُوجِبِ أَنَّهُمْ رَشَدُوا وَلَمْ يَحْزُوا لَأَنْفُسِهِمْ حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ ، وَاثْبَتَ ذَلِكَ فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِبُطْلَانِ الصَّدَقَةِ فَطَلَبَ الْمُوصَى لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي ثُلْثِ الصَّدَقَةِ الَّتِي بَطَلَتْ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَهَلْ ذَلِكَ لَهُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْحَيَازَةَ جَهْلًا يُعْذَرُ بِذَلِكَ وَلَا تَبْطُلُ صَدَقَتُهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : فَتَوَقَّفْتُ فِي الْجَوَابِ وَذَلِكَ أَنَّ مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ « التَّوْضِيحِ » وَالْ (ش) مَنْ تَرَكَ عَدَّةَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ ، إِذَا مَاتَ ، وَالشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ غَيْرُ مَحْزُورٍ أَنَّ الْهَبَةَ تَبْطُلُ أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ فِي هَذِهِ بِالْجَهْلِ وَمُقْتَضَى إِضْلَاقِهِمْ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ أَوْ الْوَاهِبَ وَرَبَّمَا يَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ « التَّوْضِيحِ » ، وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ مِمَّا لَا يُعْذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ رَدَّ الْمُرْتَهَنَ الرَّهْنِ لِرَاهِنِهِ ، بِحَيْثُ يَحْصُلُ بُطْلَانُ حَيَازَتِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعْذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ وَأَيْضًا قَدْ ذَكَرُوا مَسَائِلَ أُخْرَى لَا يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ غَيْرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وَعَلَى تَقْدِيرِ الْبُطْلَانِ ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ صَاحِبُ الْوَصِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَمَنْ أَقَرَّ فِي صِحَّتِهِ أَنَّهُ فَعَلَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي صَحَّ مِنْهُ ، أَوْ فِي صِحَّتِهِ كَذًا ، وَبَطَلَ لِعَدَمِ الْحَيَازَةِ ، فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ تَدْخُلُ فِيهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ - أَمِينَ .

فَأَنْتَ تَرَى تَوَقُّفَهُ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَمْ يَجْزَمْ فِيهَا بِمَا جَزَمَ بِهِ الْمُخَالَفُ بِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْحَيَازَةَ جَهْلًا يُعْذَرُ بِذَلِكَ وَهُوَ أَعْنِي (عَج) مِنَ الْأَثَمَةِ الْمُجَدِّدِينَ لِلْمِلَّةِ

الْمُحَمَّدِيَّةُ ، نَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَالْمُسْلِمِينَ وَبِعُلُومِهِ آمِينَ ، وَلَا سَيِّمًا أَنْ مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ظَهَرَ أَنَّهُ فِيهِ جُنُوحٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي ذَلِكَ ، وَيَعْضُدُهُ مَا فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْقِضَاةِ حَكَمَ بِبُطْلَانِ الْهَبَةِ لِعَدَمِ الْحَيَاةِ ، إِذْ لَا يُعْذَرُ الْمُوهُوبُ لَهُ فِي تَرْكِهَا جَهْلًا مِنْهُ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ بَاطِلَةٌ عِنْدِي لَهَا فِي وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَمْنَعُ الْمُوهُوبُ لَهَا أَحَدٌ مِنْ حَوَازِهَا بَعْدَ طَلَبِهَا حَوَازَهَا مِنْ أَخِيهَا الْمَرْحُومِ أَوْ غَيْرِهِ فَتُنْفَذُ وَتَصِحُّ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (أَوْ جَدِّ فِيهِ) (١) الثَّانِي : [ق / ٧٦٢] أَنَّ تَكُونَ الْمَاشِيَةُ الْمُوهُوبَةُ عِنْدَ أَحَدٍ مَنِحَةً مَنَحَتْهَا الْوَاهِبَةُ لَهُ قَبْلَ الْهَبَةِ أَوْ حِينَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بِيَدِهِ إِلَى مَوْتِهَا أَعْنِي الْوَاهِبَةُ فَإِنَّهَا تَصِحُّ وَتُنْفَذُ عَلَى الْمَشْهُورِ لِدُخُولِهَا مُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا (٢) .

وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنْ كَلَامِهِ أَيْ الْمُعْتَرِضِ فَأَعْرَضْتُ عَنْ جَوَابِهِ إِذْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٣) [٣] سَوْأَلٌ وَجَوَابُهُ : فِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ » مَا نَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ : إِذَا أَفْتَى مُفْتٍ بِمَا يُوجِبُ غُرْمًا عَلَى أَحَدٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ بُطْلَانُهُ فَقِي « أَحْكَامِ الشَّعْبِيِّ » : مَنْ أَفْتَى بِبُطْلَانِ مَا يُوجِبُ غُرْمًا فَحَكَمَ بِهِ وَجَبَ عَلَى الْمُفْتِي غُرْمُهُ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ إِتْلَافَ الْمَالِ .

قُلْتُ جَعَلَهُ كَالشَّاهِدِ إِذَا تَعَمَّدَ الزُّورَ وَحَكَمَ بِهِ ثُمَّ رَجَعَهُ ، وَيَجْرِي عَلَى أَحْكَامِهِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُفْتَى الَّذِي يَجِبُ تَقْلِيدُهُ مُتَّصِبًا لِذَلِكَ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُ فَقَلْدُهُ حَاكِمٌ فَهُوَ الْغُرُورُ الْقَوْلِيُّ وَأَمَّا إِنْ أَخْطَأَ بِاجْتِهَادِهِ فَحَكَمَ بِذَلِكَ حَاكِمٌ جَرَى عَلَى أَحْكَامِ الْقَاضِي فِيمَا يُنْقَضُ ، وَفِي مَا لَا يُنْقَضُ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيهِ فِي الْغُرْمِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ بِخَطَأٍ هَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَالصَّوَابُ عَدَمُ الْغُرْمِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمُدَوَّنَةِ » فِي النِّكَاحِ وَالْوَصَايَا ، وَيَجْرِي أَيْضًا عَلَى مَسْأَلَةِ الْأَجِيرِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٢) المصدر السابق .

بِخَطَأٍ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ غُرْمِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٤) [٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ شَرَفَ لَهُ مَتَاعٌ وَأَتَى إِلَى رَجُلٍ يَدْعِي أَنَّهُ يَظْهَرُ السَّرْقَةَ وَيُخْبِرُ بِمَنْ هِيَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ مَتَاعُكَ عِنْدَ فُلَانٍ ، وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ تَنَازَعَ مَعَ مَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ السَّرْقَةَ وَتَرَفَعَا إِلَى قَاضٍ فَأَتَى الْمُدْعَى بِالرَّجُلِ الْمَذْكُورِ لِشَهِدَ لَهُ عَلَى أَنَّ السَّرْقَةَ عِنْدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَحَكَمَ الْقَاضِي عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالسَّرْقَةِ بِشَهَادَةِ هَذَا الشَّاهِدِ مَعَ يَمِينِ الْمُدْعَى فَهَلْ يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَفَعَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ نَقْضُ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ تَرَوْنَ فِي أَقْوَالِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ مَنْ يُجَبِّنِي مِثْلَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ أَمْ لَا لِكُونِهَا مُخَالَفَةً لِقَوْلِهِ ﷺ : « عَلَى مِثْلِ هَذَا فَاشْهَدُوا » .

فَجَوَابُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، يَجِبُ نَقْضُهُ عَلَى مَنْ رَفَعَ إِلَيْهِ لِفَسْقِ هَذَا الْقَاضِي لِتَصَدِيقِهِ الْكَاهِنَ وَإِسْنَادَهُ الْحُكْمَ عَلَى كَهَانَتِهِ وَقَدْ قَالَ فِي (حَج) الْوَادَانِيِّ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : الْكَاهِنُ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ بِمَا وَقَعَ كَاسْتِخْرَاجِ الْمُخْبَأَةِ ، وَتَعْيِينَ مَنْ سَرَقَ وَفِي الْحَدِيثِ : « مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَقْبَلْ صَلَاتَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا » ^(١) وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ : الْعَرَّافُ هُوَ الَّذِي يَتَعَاطَى مَعْرِفَةَ مَكَانِ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ ، وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْوَهُمَا ، وَهَذَا الْفَنُّ هُوَ الْعِيَافَةُ وَكُلُّهَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَهَنَةِ انْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظِهِ مَعَ حَذْفٍ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ فَسْقُ هَذَا الْقَاضِي بِمَا تَقَدَّمَ فَقَدْ قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : عِيَاضٌ : وَفِي الْفَاسِقِ خِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا ، هَلْ يُرَدُّ مَا حُكِمَ بِهِ وَإِنْ وَاَفَقَ الْحَقُّ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، أَوْ يُمَضَى إِذَا وَاَفَقَ الْحَقُّ ، وَوَجْهُ الْحُكْمِ ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يُرَدُّ اتِّفَاقًا كَذَا الْحُكْمَ لِأَنَّ صَاحِبَهُ أَسْنَدَهُ عَلَى الْكَهَنَةِ وَيَمِينِ الْمُدْعَى وَالْكَهَنَةُ قَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهَا .

وَكَذَلِكَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ صَاحِبِهَا بِغَيْرِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي « التَّبَصُّرَةِ »

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٣٠) وَأَحْمَدُ (١٦٦٨٩) مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةٍ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ .

فِي مَبْحَثِ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ بِقَوْلِهِ : وَمِنْهُ الْكَهَانَةُ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ تَرَوْنَ فِي أَقْوَالِ الْمَذْهَبِ . . . إلخ .

فَجَوَابُهُ يَكْفِي عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ (مَخ) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٥) [٥] سَوَّالٌ : عَنْ عَبِيدٍ مُتَّهِمِينَ بِالسَّرْقَةِ وَجَدُوا عِنْدَهُ حُفْرَةً فِيهَا لَحْمٌ بِقَرَّةٍ فَادَّعَى رَبُّ الْبَقَرَةِ أَنَّهُمْ قَتَلُوهَا وَادَّعَى الْعَبِيدُ أَنَّهُمْ وَجَدُوا الْحُفْرَةَ هَكَذَا وَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَاثًا كَانُوا جَالِسِينَ عِنْدَهَا وَانصَرَفُوا عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَصِلُوهُمْ فَهَلْ يَثْبُتُ لِرَبِّ الْبَقَرَةِ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي مَسَائِلِ ابْنِ سُحْنُونٍ وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنْ سَارِقٍ وَجَدَ عِنْدَهُ فَرْتُ أَوْ دَمٌ أَتَرَى أَنْ يُغَرَّمَ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ : الْفَرْتُ وَالْدَّمُ وَاللَّحْمُ وَالْجِلْدُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هُوَ شَاهِدُ الْعُرْفِ كَالْبَيِّنَةِ النَّاطِقَةِ يَلْزَمُ السَّارِقَ الْغَرَمُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِشَاهِدٍ عَلَى هَذَا مِنْ هُوَ وَإِلَّا غَرَّمَ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعْرُوفًا بِذَلِكَ فَإِنْ قَالَ : إِنَّمَا ذَبَحْتُ شَاتِي وَعِنْدَهُ غَنَمٌ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِشَاهِدٍ عَلَى قَوْلِهِ : هَذَا قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ انْتَهَى .

قَالَ سُحْنُونٌ : وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَاكِمُ حُكْمَ السَّنَةِ فِي أَهْلِ الْبَغْيِ وَالظُّلْمِ لَاسْتَحَلُّوا أَمْوَالَ النَّاسِ .

إِذَا تَحَاكَمَ رَجُلٌ مَعَ السَّارِقِ إِلَى الْحَاكِمِ ، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِتَلَجُّجِ لِسَانِهِ وَاخْتِلَافِ كَلَامِهِ وَجُدُوفِهِ مِنَ الْقَوْلِ أَغْنَى : عَثْرَةَ لِسَانِهِ وَزَلَّتَهُ فِي كَلَامِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَكَانَ شَرِيحٌ يَحْكُمُ بِأَمْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْفِتْنَةِ حِينَ ظَهَرَ الْفَسَادُ وَكَثُرَتِ اللَّصُوصُ وَالسَّرَاقُ ، وَقَالَ : تَجُوزُ عَلَيْهِمْ شَهَادَةُ مَنْ يَلْقَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّيَّارَةِ عَلَى الطَّرِيقِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ مِنَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ الرَّعَاةِ إِذَا عَرَفُوهُ وَقَالُوا : رَأَيْنَا فَلَانًا سَرَقَ دَابَّةَ فَلَانٍ وَرَأَيْنَاهُ فِي حَوْزِهِ كَذَا وَكَذَا فِي حَوْزَةِ مَرَاعِي بَنِي فَلَانٍ وَتَجُوزُ عَلَيْهِمْ شَهَادَةُ السَّيَّارَةِ مَعَ الطَّرِيقِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا

لَا يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الْعُدُولُ عِنْدَنَا انْتَهَى .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ السَّارِقُ يُؤْخَذُ بَتَلَجْلُجٍ لِسَانِهِ وَاخْتِلَافِ كَلَامِهِ وَحُدُوفِهِ يَعْنِي عَشْرَتَهُ وَزَلَّتْهُ فِي كَلَامِهِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا رُؤِيَ وَفِي حَوْزِهِ كَذَا وَفِي حَوْزِهِ مَرَاعِي بَنِي فَلَانٍ فَمَنْ بَابٍ أُخْرَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ بِوُجُودِ السَّرِقَةِ عِنْدَهُ وَلَا يُصَدَّقُ إِنْ قَالَ : إِنَّ غَيْرَهُ سَرَقَهَا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٦) [٦] سَوَّالٌ : عَنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّبِيَّانِ افْتَتَلْنَا وَاحِدَى الطَّائِفَتَيْنِ صَبِيَّانِ أَوْ ثَلَاثَةً وَالْأُخْرَى نَفَرٌ كَبِيرٌ وَحَضَرَتْهُنَّ صَبِيَّانُ آخَرُونَ وَنِسَاءٌ وَحَصَلَتْ مُوضَحَةٌ فِي رَأْسٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَةِ الْقَلِيلَةِ وَلَا عِلْمَ مَنْ بِهِ هَلْ هُوَ مِنَ الطَّائِفَةِ الْمُنَازَعَةِ لَهُ أَمْ لَا ؟ هُوَ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى طَائِفَتِهِ الَّتِي مَعَهُ أَوْ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ عَلَى جَمِيعٍ مِنْ حَضَرَ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، وَكَيْفَ إِذَا ادَّعَى وَلِيَّهُ عَلَى أَحَدٍ مُعَيَّنٍ عَلَى زَعْمِ شَخْصٍ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، قَالَ لَهُ : أَنَّهُ هُوَ الَّذِي ضَرَبَهُ ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى جَمِيعٍ مِنْ حَضَرَ فَهَلْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ نَاقِلًا عَنْ « الْمُوطَأ » (١) : قَالَ مَالِكٌ فِي جَمَاعَةٍ اقْتَتَلُوا فَأَنْكَشَفُوا وَبَيْنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيحٌ لَا يَدْرِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ : إِنْ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي ذَلِكَ أَنَّ [فِيهِ] (٢) الْعَقْلَ [وَأَنَّ عَقْلَهُ] (٣) عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ نَازَعُوهُ .

وَأَمَّا سُؤْلُكُمْ إِذَا ادَّعَى وَلِيَّهُ عَلَى مُعَيَّنٍ إلخ .

فَجَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَارِيِّ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ هَلْ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

(١) الموطأ (٢ / ٨٦٨) .

(٢) فِي « الْمُوطَأ » : عَلَيْهِ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « التَّوَضُّيْحِ » مَنْ ادَّعَى حَقًّا عَلَى شَخْصٍ سَقَطَتْ بِدَعْوَاهُ تَبَاعُثُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٧) [٧] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ :

أَمَّا بَعْدُ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ سَيَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ مِنَ الطَّلَبَةِ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَمَلَكَهُ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ أَنَّ دَعَاوِي فَلَانِ التَّشْتِيِي مِنْ نَفَقَةٍ وَكَسْوَةٍ وَصَدَاقٍ وَأَسْتِرْعَاءٍ عَلَى زَوْجِ بِنْتِ فَلَانِ الْوَلَاتِيَّ بَعْدَ مَا فَاتَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّرَافُعِ وَأَنْبِرَامِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ قَاضِيِ الْجَمَاعَةِ الْوَلَاتِيَّةِ وَاهِيَّةٍ سَاقِطَةٌ بِأُطْلَةٍ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا شَرْعًا ، وَالشَّاهِدُ عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَاهُ بِنَفَقَةِ ابْنَتِهِ نَصَابُ كُلِّ مِنْهُمَا مُسْقِطٌ لِنَفَقَتِهَا عَنْ زَوْجِهَا .

الْأَوَّلُ مِنْهُمَا : أَنَّ الْعُرْفَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَضَرِ وَالْوَبَرِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَنْفَقُ عَلَى زَوْجَتِهِ نَفَقَةً مُسْتَمِرَّةً مَا دَامَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا قَبْلَ رَحِيلِهَا إِلَيْهِ ، أَيِ : فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُرْسِلُ إِلَيْهَا شَيْئًا أَصْلًا كَأَهْلِ الْبَادِيَةِ ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ يُرْسِلُ إِلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الزَّرْعِ وَالْكُوْهْمِ عِنْدَ مَجِيءِ رَفَقَتِهِ وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِقَدْرِ أَحْوَالِ الْأَزْوَاجِ بِالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمُرُوءَةِ وَغَيْرِهَا وَالْعُرْفُ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ فِي أُمُورِ النِّكَاحِ وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي شَأْنِ وَأَجِبَاتِ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ : (بِالْعَادَةِ ..) (١) إِنْخ ، وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِمَا قُلْنَا مَا فِي « الْمَعْيَارِ » وَنَصُهُ : وَأَنَّهُ جَزَى الْعُرْفُ عِنْدَ قَوْمٍ بِمُطَارَحَةِ النَّفَقَةِ عَنِ الزَّوْجِ مُدَّةَ إِقَامَتِهَا عِنْدَ أَبَوَيْهَا يُصْلِحَانِ مِنْ شَأْنِهَا ، وَيَعْمَلَانِ فِي شُورَتِهَا سَقَطَتْ النَّفَقَةُ عَنِ الزَّوْجِ لِأَنَّ أُمُورَ النِّكَاحِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُكَارَمَةِ ، وَالْعُرْفُ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَالزَّوْجُ مُنْذُ تَزَوَّجَ بِتِلْكَ الزَّوْجَةِ الْغَالِبُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ إِلَّا إِلَى

جَهَّتْهَا ، وَيَأْتِي بِالْمُعْتَادِ أَوْ أَزِيدَ مِنْهُ مَعَهُ وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهَا وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بَيَمِينَ
 إِنْ أَنْكَرْتَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ ، خَلِيلٍ : كَالْحَاضِرِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَافِرْ إِلَى جَهَّتْهَا أَرْسَلَهُ
 إِلَيْهَا مَعَ غَيْرِهِ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ بَيَمِينَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي
 إِرْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رُفِعَتْ مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحَاكِمٍ لَا لَعَدُولٍ ، وَجِيرَانٍ ، وَإِلَّا
 فَقَوْلُهُ) (١) .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ : وَإِلَّا فَقَوْلُهُ ، أَيٌ : لِأَنَّ الزَّوْجَةَ لَمْ تَرْفَعْ
 لِلْقَاضِي إِلَّا قَبْلَ فِرَاقِهَا بِنَحْوِ أَشْهُرٍ ، مَعَ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِي الْأَشْهُرِ الْمَذْكُورَةِ لِمَا
 قَدَّمَاهُ أَنْفَاءً مِنَ الْعَادَةِ وَإِذْ مَالِهِ عَلَى إِرْسَالِ الْمُعْتَادِ إِلَيْهَا حَتَّى وَقَعَ الْفِرَاقُ بَيْنَهُمَا .
 انْتَهَى .

الثَّانِي : امْتِنَاعُهَا مِنَ الرَّحِيلِ مَعَ زَوْجِهَا الثَّابِتِ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عِنْدَ الْقَاضِي
 الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ أَنْفَاءً نُشُوزُ مُسْقَطٌ لِنَفَقَتِهَا عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ يُرِيدُ الْخُرُوجَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ لَا
 تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ كَمَا هُوَ نَصُّ قَوْلِ ابْنِ الْجَلَّابِ وَنَصُّهُ (٢) : وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا فَلَهُ
 أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا مُحْسِنًا إِلَيْهَا فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ سَقَطَتْ
 نَفَقَتُهَا انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْ صَاحِبِ « التَّوْضِيحِ » وَلَفْظُهُ مَسْبُوقًا بِكَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَلَهُ
 السَّفَرُ بِهَا ، وَإِنْ كَرِهَتْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الَّذِي يُسَافِرُ
 إِلَيْهِ مَأْمُونًا وَالسَّفَرُ كَذَلِكَ نَصٌّ عَلَيْهِ ابْنُ الْجَلَّابِ . انْتَهَى .

وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ إِضْاحًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِي صَدَرَ كَلَامِهِ ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ
 الْجَلَّابِ فِي بَابِ النِّفَقَةِ إِلَّا شَرْطَ جَرِي الْأَحْكَامِ فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ انْتَهَى .

وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَيْضًا ابْنُ سَلْمُونٍ وَنَصُّهُ : وَأَمَّا شَرْطُ الرَّحِيلِ فَرَوَى أَشْهُبٌ عَنْ

(١) مختصر خليل (ص / ١٦٥) .

(٢) انظر : « التفریع » (٢ / ٥٤) .

مَالِكٍ إِذَا لَمْ تَشْتَرِطْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرْحَلَ بِهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا أَنْ لَهُ أَنْ يَرْحَلَ بِهَا حَيْثُ شَاءَ قَرَبٌ أَوْ بَعْدٌ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا حَسَنَ الصُّحْبَةِ لَهَا .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ حَسَنُ الصُّحْبَةِ مَعَهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ .

انتهى .

وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَيْضًا (عَج) فِي تَعْدَادِهِ شُرُوطِ الرَّحِيلِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ سَفَرِ الْوَكِيلِ بِالْمَحْضُونِ : إِنْ سَافَرَ لِأَمْرٍ وَأَمِنَ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَفْظُهُ : وَهَذَانِ الشَّرْطَانِ يُعْتَبَرَانِ فِي سَفَرِ الزَّوْجِ بِزَوْجَتِهِ وَيَزَادُ عَلَيْهِمَا كَوْنُهُ مَأْمُونًا فِي نَفْسِهِ وَكَوْنِ الْمَكَانِ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ قَرِيبًا بِحَيْثُ لَا يَخْفَى أَمْرُهَا عَلَى أَهْلِهَا وَيَبْلُغُهُمْ خَبَرُهَا وَغَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْإِسَاءَةِ عَلَيْهَا ، انْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ انْتَهَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » وَ (عَبَق) وَ (شَخ) انْظُرْهَا عِنْدَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ أَيْضًا الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي نَوَازِلِهِ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ الْوَرَزَاقِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » فِي تَعْدَادِ شُرُوطِ الرَّحِيلِ .

قُلْتُ : وَتَتَابَعُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ النَّقَادَ عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّرْطِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ عِنْدَهُمْ إِمَّا اتِّفَاقًا وَإِمَّا عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلَا سِيَّمَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا كَمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » وَلِهَذَا لَمْ يُرَاعَ لَهُ الْقَاضِي وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ فِي الْقَضِيَّةِ ، وَمَسَائِلُ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِ أَقْوَالِهَا قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ ، وَصَارَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَيْ : بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ رُفِعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِنَ الْقَضَاةِ نَقْضُهُ ، وَلَا التَّعَرُّضُ لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِهِ ، وَبِهَذَا تَضَافَرَتْ نُصُوصُ الْأَئِمَّةِ وَنَوَازِلُهَا وَقَوَاعِدُهَا ، فَمِنَ النُّصُوصِ : قَوْلُ خَلِيلٍ : وَرَفَعَ الْخِلَافَ ، وَمِنَ النَّوَازِلِ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » وَلَفْظُهُ : وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ قَوْلُكُمْ : إِنْ حُكِمَ الْحَاكِمُ بِرَفْعِ الْخِلَافِ فَمَرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ النَّزَاعَ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، فَإِذَا حُكِمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ يَبْقَ

لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالَ بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ مِنْ أَصْلِهِ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِتَتَبِيعَةِ اجْتِهَادِهِ ، وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ .
انتهى .

وَمِنْ الْقَوَاعِدِ : مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابُ وَلَفْظُهُ ^(١) : [والقاعدة] ^(٢) الْمُتَّفَقُ [عَلَيْهَا] ^(٣) : أَنَّ مَسَائِلَ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِ أَقْوَالِهَا قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ .
انتهى .

وَلِذَا أَقْبِتُ فِي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ بَعْدَ اعْتِبَارِ ذَلِكَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ انْتَهَى .

وَمِمَّا يَشْهَدُ أَيْضًا لِبُطْلَانِ دَعْوَاهُ مَا أَشَارَ لَهُ (س) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِلَّا فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا ، وَإِنْ مَعِيَّةٍ مِنَ الدَّخُولِ وَالْوُطْءِ بَعْدَهُ ، وَالسَّفَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ مِنَ الصَّدَاقِ) ^(٤) بِقَوْلِهِ : وَلَهَا أَيْضًا الْإِمْتِنَاعُ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ إِذَا طَلَبَهَا وَلَوْ بَعْدَ الْوُطْءِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ، وَعِنْدَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لَا مَنَعَ لَهَا مِنْهُ بَعْدَ الْوُطْءِ ، وَعِنْدَ ابْنِ يُونُسَ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا ، وَعَنْ غَيْرِهِ إِنْ أَرَادَ السَّفَرَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ فَلَهَا الْمَنَعُ ، وَغَايَةُ الْمَنَعِ مِنَ الْمَذْكُورِ أَنْ يَحْلَلَ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ بِالْأَصَالَةِ أَوْ مُوجَلًّا فَحَلَّ عَلَى الْمَشْهُورِ .
انتهى .

وَنَحْوَهُ لِعَبْدِ الْبَاقِي ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ : وَغَايَةُ الْمَنَعِ . . إلخ ، إِذْ مَفْهُومُهُ لَيْسَ لَهَا الْمَنَعُ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ وَلَوْ إِلَى بَلَدٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ بَعْدَ دَفْعِهِ الْحَالَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ وَالزَّوْجِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَطْلُبْ مِنْ زَوْجَتِهِ الرَّحِيلَ مَعَهُ إِلَّا

(١) مواهب الجليل (٥ / ٤٢٣) .

(٢) في الأصل : قاعدة .

(٣) في الأصل : عليه .

(٤) مختصر خليل (ص / ١٢١) .

بَعْدَ دَفْعِهِ الْحَالَ مِنَ الصَّدَاقِ لَهَا وَامْتَنَعَتْ مِنَ الرِّحِيلِ مَعَهُ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ ،
وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ . اُنْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا فِي (ح) عَنْ عَبْدِ الْحَقِّ فِي « تَهْذِيبِهِ » وَلَفْظُهُ : قَالَ بَعْضُ
شُيُوخِنَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِنَا : إِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى بَلَدٍ تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ وَيُوصَلُ
فِيهِ إِلَى الْحَقُوقِ فَيَخْرُجُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهَا صَدَاقَهَا ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى
بَلَدٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ كَمَا ذَكَرْنَا فَلَهَا أَنْ لَا تَخْرُجَ مَعَهُ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهَا
صَدَاقَهَا اُنْتَهَى (١) .

وَنَقَلَهُ عَنْهُ (عَج) ، (مَخ) فِي كَبِيرِهِ اُنْتَهَى .

وَالشَّاهِدَ عَلَيَّ بَطْلَانُ دَعْوَاهُ بِنَفَقَةٍ وَلَدَيَّ ابْنَتُهُ مِنْ زَوْجِهَا الْمَذْكُورِ مَا فِي
« نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْعَلَامَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ رَجُلٌ
وَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا ، ثُمَّ تَشَاقَقَا وَتَفَرَّقَا وَكَفَلَ الْوَلَدُ جَدَّهُ نَحْوَ إِحْدَى عَشْرَةِ سَنَةٍ
وَجَعَلَهُ فِي الْمَكْتَبِ ، وَقَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ وَحَتَنَتْهُ وَأَبُوهُ حَاضِرٌ فِي هَذَا كُلِّهِ فَهَلْ
لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَبِيهِ بِتِلْكَ النِّفَقَةِ وَأَجْرَةِ الْقِرَاءَةِ أَوْ لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ : إِنَّ الْجَدَّ لَا يَصْدُقُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ فَعَلَ هَذَا لِقَصْدِ الثَّوَابِ اللَّهُمَّ إِلَّا
أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ قَاصِدُ الرَّجُوعِ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْعُرْفَ قَدْ جَرَى عِنْدَنَا يَعْنِي : تَشَبُّهُ أَنْ
الْجَدَّ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا لَوْلَا الْوَلَدُ عَلَيَّ وَجْهَ الْمَرْوَةِ وَالْإِحْسَانِ وَكُلُّ دَعْوَى لَا
يُصَدِّقُهَا الْعُرْفُ فِيمَا لِلْعُرْفِ فِيهِ مَجَالٌ فَهِيَ سَاقِطَةٌ اُنْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْمَدَّعِي هُنَا تَشَبُّهُي فَلَا مَحِيدَ لَهُ عَنْ عُرْفِهِمْ .

وَأَمَّا الصَّدَاقُ فَلَا يَرَى مَا يُدْلِيهِ عَلَى الدَّعْوَى بِهِ لِحُصُولِ مَقْصُودِهِ
وَمَرْغُوبِهِ فِيهِ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ قَدْرَهُ مَائَةٌ مِثْقَالٌ ذَهَبًا دَفَعَ الزَّوْجُ مِنْهَا
سَتِينَ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَبَقِيَتْ أَرْبَعُونَ ثُمَّ ادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّ الزَّوْجَةَ
أَسْقَطَتْ عِشْرِينَ مِنْهَا ، وَلَكِنْ لَا بَيِّنَةٌ لَهُ عَلَى دَعْوَاهُ ، وَأَنْكَرَ وَالِدُهَا ذَلِكَ

فَحِينَئِذٍ اسْتَتَابَ الْقَاضِيُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَجَدَهُمَا الْحَالُ يُرِيدُ أَنَّ السَّفَرَ إِلَى تَشْيِيتِ عَلَى اخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ هَلْ تَقْرُ بِالْإِسْقَاطِ أَوْ تَنْكُرُهُ ؟ وَاسْتَتَابَهُمَا أَيْضًا عَلَى تَحْلِيلِهَا إِنْ أَنْكَرَتْهُ وَسَالَاها عَنْهُ فَأَنْكَرَتْهُ وَطَلَبَا مِنْهَا الِیْمِینَ فَاْمْتَنَعَتْ مِنْهُ ، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ وَحَلَفَتْهُ بِإِذْنِهِمَا وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقْبَلُ مِنْهَا عَلَى الْمَشْهُورِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يَمَكَّنُ مِنْهَا إِنْ نَكَلَ) ^(١) فَلَمَّا قَدِمَا مِنْ تَشْيِيتٍ وَأَخْبَرَا الْقَاضِيَّ بِمَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ الزَّوْجَةَ أَمْرَ الْقَاضِيِ الزَّوْجَ بِغَرَمِ الْأَرْبَعِينَ لَوَالِدِ الزَّوْجَةِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ وَكَالَتْهَا إِيَّاهَا فَدَفَعَ الزَّوْجُ قِيَمَتَهَا لَهُ بِالْعَا مَا بَلَغَتْ عَلَى يَدِ الْقَاضِيِ فَحِينَئِذٍ حَكَمَ الْقَاضِيُ بَيْنَهُمَا بِانْقِطَاعِ الدَّعْوَى وَإِبْرَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا مِمَّا كَانَ يَدَّعِي بِهِ عَلَى الْآخَرِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَانَ يَدَّعِي عَلَى الْآخَرِ بِكَيْتٍ وَكَيْتٍ فَلَا وَجْهَ يَدُلُّ بِهِ عَلَى الدَّعْوَى فِي شَأْنِ الصَّدَاقِ وَالْحَالَةِ كَذَلِكَ انْتَهَى .

وَأَمَّا اسْتِرْعَاؤُهُ فِي تِلْكَ الْمُفَاضَلَةِ فَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ بِمَنَاطِ الثُّرَيَّا وَبَيَّانُ ذَلِكَ : أَنَّهُ اسْتَحْفَاطٌ فِي مُعَاوَضَةٍ لِمَا فِي تِلْكَ الْمُفَاضَلَةِ الَّتِي زَعَمَ أَنَّهُ اسْتَرْعَى [ق / ٧٦٣] فِيهَا مِنْ أَخْذِ الْعَرُوضِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَذَ عَنْ حَقِّهِ غَيْرَ جَنْسِيهِ فَهُوَ مُعْتَاضٌ كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتَا وَنَوَازِلِهَا ، وَلَكَمَا فِيهِ أَيْضًا مِنَ الْمُبَارَاةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَمَا هُوَ مَرْسُومٌ فِي حُكْمِ الْقَاضِيِ ، وَحِينَئِذٍ فُيْشَرَطُ فِي صِحَّتِهِ الْإِكْرَاهُ وَالتَّقْيَةُ أَيُّ : الْإِحَافَةُ أَيُّ بَانَ تَكُونُ بَيْنَهُ تَعْرِفُ أَنَّ الْمُسْتَرْعَى إِنْ لَمْ يَفْعَلْ تِلْكَ الْمُفَاضَلَةَ مَعَ الزَّوْجِ يُنْزَلُ بِهِ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ إِكْرَاهٌ بِخَوْفٍ مُؤَلِّمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ سَجْنٍ . . .) ^(٢) إِلَى آخِرِهِ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ أَنَّ الزَّوْجَ لَا طَاقَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ الْمَغْلُوبُ الْمُقْهُورُ ، وَأَنَّ الْمُسْتَرْعَى بِالْعَكْسِ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ ، وَلَا سِيَّمَا بَيْنَهُ الْاسْتِرْعَاءِ غَيْرَ شَاهِدَةٍ بِالْإِكْرَاهِ كَمَا قَالَتْ ذَلِكَ لِي وَلِغَيْرِي مِنَ النَّاسِ وَلِذَلِكَ لَمْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٣٤) .

تَكْتَبُهُ فِي عَقْدِ الْاِسْتِرْعَاءِ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ فَبُطْلَانُ الْاِسْتِرْعَاءِ
وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ لِاخْتِلَالِ شَرْطِهِ الَّذِي هُوَ الْاِكْرَاهُ وَالْاِخَافَةُ ، قَالَ (ق) (١)
عَنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيُقْرَأُ سِرًّا) (٢) مَا نَصُّهُ : اِشْهَادُ السَّرِّ لَا يَنْفَعُ إِلَّا
عَلَى الَّتِي لَا يَتَّصِفُ مِنْهُ مِثْلُ السُّلْطَانِ ، وَالرَّجُلِ الْقَاهِرِ اَنْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لـ (س) اَنْتَهَى .

وَقَالَ مِيَارَةُ نَازِمًا لِلْمَسْأَلَةِ :

فَفِي الْمَعَاوِضَةِ الْاِسْتِرْعَاءُ عَلَى يَصِحُّ اِنْ عَلِمَ الْاِكْرَاهُ عِلْمًا مُتَّضِحًا

وَفِي (س) اَيْضًا مَا نَصُّهُ : عُقُودُ الْمَعَاوِضَاتِ مِنْ بَيْعٍ وَخَلْعٍ وَمُبَارَاةٍ مِنْ
الْجَانِبَيْنِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْاِسْتِرْعَاءِ إِلَّا بَعْدَ اِبْتِاتٍ مَا يَدْعِيهِ
الْمُسْتَرْعَى . وَأَمَّا اِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فَلَا عِبْرَةَ بِاِسْتِرْعَائِهِ وَكَذَا سَائِرُ عُقُودِ
الْمَعَاوِضَاتِ مِنْ نِكَاحٍ وَمُسَاقَاةٍ وَمُشَارَكَةٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ اَنْتَهَى .

وَفِي (عَج) مَا نَصُّهُ : وَلَا يَجُوزُ الْاِسْتِرْعَاءُ فِي الْبَيْعِ مِثْلَ اَنْ يَشْهَدَ قَبْلَ
الْبَيْعِ اَنَّهُ رَاجِعٌ فِي الْبَيْعِ ، وَاَنْ يَبْعَهُ لِأَمْرٍ يَتَوَقَّعُهُ لِأَنَّ الْمُبَايَعَةَ خِلَافٌ مَا تَطَوَّعَ بِهِ اِذْ
قَدْ أَخَذَ الْبَائِعُ فِيهِ ثَمَنًا وَفِي ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمُبْتَاعِ إِلَّا اَنْ يَعْرِفَ الشُّهُودُ الْاِكْرَاهَ عَلَى
الْبَيْعِ وَيُضْمِنُ الْعَقْدُ بِشَهَادَةِ مَنْ يَعْرِفُ الْاِخَافَةَ وَالتَّوَقُّعَ الَّذِي ذَكَرَاهُ اَنْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّغِيرُ مَا نَصُّهُ : فَتَحَصَّلَ لَنَا مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ اَنْ
الْمُسْتَرْعَى لَا بُدَّ لَهُ مِنَ السَّبَبِ حَالِ الْاِسْتِرْعَاءِ غَيْرَ اَنْ الْعُقُودَ الْعَوَاضِيَّاتِ لَا بُدَّ فِيهَا
مِنْ مُعَايِنَةِ السَّبَبِ ، وَأَمَّا التَّطَوُّعِيَّاتُ فَيَكْفِي فِيهَا الْمُسْتَدْعَى اَنْ يَذْكُرَ السَّبَبَ وَاِنْ
لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ اَنْتَهَى .

وَالِى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعَدُّ كَثْرَةً مِنْ نُصُوصِ اَثْمَتِنَا الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا قُلْنَاهُ

(١) التاج والإكليل (٥ / ٨٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٩) .

أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الإِطَالَةِ انْتَهَى .

وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَيْضًا فِيمَا إِذَا ادَّعَى أَنَّ تِلْكَ الْمُعَامَلَةَ غَيْرُ سَدَادٍ وَهُوَ وَكِيلٌ ، وَأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَوِّضًا أَمْ لَا فَإِنْ كَانَ مُعَوِّضًا فَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِ وَإِمْضَاءِ صَنِيعِهِ الْمَذْكُورِ عَلَيَّ ابْتِنَاهُ إِذْ هُوَ عَيْنُ السَّدَادِ وَالنَّظَرِ لَهَا لِأَنَّ الزَّوْجَ لَيْسَ مِنْ أَرْيَابِ الْيُسْرِ ، وَأُخْرَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَرْيَابِ النَّاصِ فَإِذَا أَخَذَ مِنَ الزَّوْجِ مَا يُسَاوِي الذَّهَبَ مِنَ الْعَرُوضِ فَلَا غُبْنَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي شَأْنِ الْوَكِيلِ الْمُفَوَّضِ : (فَيَمْضِي النَّظَرُ) ^(١) انْتَهَى .

وَأِنْ كَانَ غَيْرَ مُفَوَّضٍ فَعَايَةُ أَمْرُهَا أَنْ يَكُونَ لَهَا الْخِيَارَ فِي إِجَازَةِ صَنِيعِهِ عَلَيْهَا وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى رِضَاهَا بِهِ بِنِ قَوْلٍ وَفَعَلٍ مِمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَبْحَثِ خِيَارِ الْبَيْعِ وَالنَّقِصَةِ مِنَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، فَإِنْ حَصَلَ مِنْهَا ذَلِكَ فَلَا مَقَالَ ، وَلَا دَعْوَى لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا مَرِيَّةٌ فِي حُصُولِ ذَلِكَ مِنْهَا لِتَقْوِيمِهَا الْعَرُوضَ الَّتِي أَخَذَ وَالِدُهَا مِنَ الزَّوْجِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٨) [٨] سُؤَالَ : عَنْ الْمُحْكَمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ خَلْعُ نَفْسِهِ فِي أَثْنَاءِ

الْخُصُومَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ مُحْكَمٍ تَشَاغَبَ الْخُصْمَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَثُرَ كَلَامُهُمَا فَقَالَ لَهُمَا : إِذْهَبَا عَنِّي فَلَسْتُ أَنْظُرُ بَيْنَكُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَخَلَعَ نَفْسَهُ مِنْ تَحْكِيمِهِمَا إِيَّاهُ هَلْ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ مُضِيِّ مَجَالِسٍ أَمْ لَا وَيَلْزَمُهُ التَّحْكِيمُ لِقَبُولِهِ وَلَا مَحِيصَ لَهُ عَنْهُ ؟

فَأَجَابَ : الْمُحْكَمُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْزَلَ نَفْسَهُ عَنِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا بَعْدَ أَنْ نَظَرَ بَيْنَ الْخُصْمَيْنِ فِي بَعْضِ فُصُولِهَا لِمَا تَعَلَّقَ مِنَ الْحَقِّ فِيهِ بِالنَّظَرِ الْمُلتَزِمِ الْمَشْرُوعِ لِلْخُصْمَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا .

قُلْتُ : لَأَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فَكَمَا لَا يَكُونُ لِلْوَكِيلِ الْإِنْحِلَالُ إِذَا قَاعَدَ الْخَصْمَ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِلَّا بَعْدَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ لِلْمُحَكَّمِ الْإِنْحِلَالُ وَهَلْ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ النُّزُوعُ ؟ أَمَّا بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ اتِّفَاقًا ، قَالَ ابْنُ رُشْدٍ .

وَهَلْ لَهُ النُّزُوعُ قَبْلَهُ ؟ قَوْلَانِ لِمُطَرِّفٍ وَابْنِ الْمَاجِشُونِ وَأَصْبَغٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَعَزَى ابْنُ يُونُسَ الْأَوَّلُ لَسَحْنُونٍ أَيْضًا ، قَالَ : وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَصُوبٌ .

ابْنُ يُونُسَ عَلَيَّ أَصْبَغٍ فِي الْخَصْمَيْنِ : يَتَجَهُّ الْقَاضِي الْحُكْمَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَيَسْتَغِيثُ بِالْأَمِيرِ وَهُوَ جَائِزٌ فَيَأْمُرُ بِتَرْكِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَرَفَّعَا عَنْهُ وَنَظَرَ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَيَنْفِذْ لَهُ حُكْمَهُ وَلَا يَنْظُرْ إِلَى نَهْيِ الْأَمِيرِ إِلَّا أَنْ يَعْزِلَهُ رَأْسًا وَإِنْ كَانَ فِي بَدْءِ أَمْرِهِمَا قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ حَقٌّ أَحَدِهِمَا فَلْيَتَّهِ وَلْيَدَعُهُمَا .

الْبُرْزُلِيُّ : وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ فِي زَمَنِنَا نَهْيُ الْأَمِيرِ الْقَاضِي عَنْ تَمَامِ الْحُكْمِ فِي قَضِيَّةٍ وَيَنْهَاهُ عَنْهَا ابْتِدَاءً فَيَحْجَرُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَحْكُمَ عَلَى الْأَجْنَادِ أَيَّامَ الْحَرَكَةِ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ ظُهُورِ الْحَقِّ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَبَعْدَ ظُهُورِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّعْيُ فِي إِتْمَامِهِ إِنْ أُمِكَنَ ، وَلَمْ تَنْشَأْ عَنْهُ مَفْسَدَةٌ ، وَإِنْ ظَنَّ إِنْشَاءَ الْمَفْسَدَةِ تَرَكَ وَكَانَ كَالْمُكْرِهِ ، وَلَهُ مَدْرُوحَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٩) [٩] سَوَّالٌ : عَمَّنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ بَقْرَةٍ مِثْلًا بَيِّدَ آخَرَ ، وَقَالَ الَّذِي هِيَ بِيَدِهِ : وَهَبَهَا لِي فُلَانٌ أَوْ اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فُلَانٍ ، فَكَلَّفَ الْقَاضِي الْمُدَّعِي أَنْ يَأْتِيَ بَبَيْتَةٍ ، وَعَجَزَ عَنْهَا وَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الْبَقْرَةُ : احْلِفْ ، فَقَالَ : لَا أَحْلِفُ إِلَّا أَنِّي اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فُلَانٍ أَوْ وَهَبَهَا لِي وَلَا عَلِمَ لِي بِأَصْلِهَا . هَلْ هَذَا الْجَوَابُ مِنَ الْمُدَّعِي نَكُولٌ عَلَيْهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ ادَّعَى شَيْئًا مَعِينًا فِي يَدِ رَجُلٍ وَتَرَفَّعَا وَقِيلَ لِلْمُدَّعِي عَلَيْهِ : احْلِفْ عَلَى نَفْيِ دَعْوَاهُ فَقَالَ : لَا أَحْلِفُ إِلَّا أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْ فُلَانٍ أَوْ وَهَبَ لِي ، وَلَا

عَلِمَ لِي فِي أَصْلِهِ ، هَلْ هَذَا الْجَوَابُ نُكُولٌ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ
مِلْكُ الْمُشْتَرِي أَوْ الْوَاهِبِ لَحَلَفَ عَلَى نَفْيِ دَعْوَاهُ ؟ يَبْنُوا لَنَا مَذْهَبَ خَلِيلٍ .

فَأَجَابَ : إِنِّي لَا أَعْلَمُ مَذْهَبَ خَلِيلٍ ، وَلَا حَصَلَ لِي عِلْمٌ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ،
وَلَيْسَ عِنْدِي فِيهَا أَكْثَرُ مِمَّا أَنْقَلُهُ لَكُمْ مِنْ « تَبْصِرَةِ » اللَّخْمِيِّ فَانْظُرُوا فِيهِ فَإِنْ
حَصَلَ لَكُمْ بِذَلِكَ الْقَصُودُ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَإِلَّا فَلَا عِلْمَ عِنْدِي غَيْرُ ذَلِكَ لِأَنِّي
لَسْتُ بِتِلْكَ الْمُتَابَةِ ، وَنَصُّهُ فِي بَابِ الدَّعْوَى وَالْإِيمَانِ مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ : وَإِنْ
ادَّعَى عَبْدًا فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ لَهُ ، وَقَالَ : أَبَقَ مِنِّي ، فَإِنْ كَانَا مِنْ بَلَدٍ وَاحِدٍ كُلُّفَ
أَنْ يَأْتِيَ بِلَطْخٍ أَنَّهُ مِلْكُهُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ ذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى جِيرَانِهِ ، وَأَهْلِ سُوْقِهِ ،
وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا طَارِئًا لَمْ يَحْلِفْ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ لِأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى عَلَى الطَّارِئِ
عَلَى الْمُقِيمِ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : أَنْتَ لَا تَدَّعِي عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ لِأَنِّي لَسْتُ مِنْ
بَلَدِكَ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صَادِقًا ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى الْمُقِيمُ عَبْدًا أَفْتَى بِهِ الطَّارِئُ لَمْ
يَحْلِفْ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ هَلْ هُوَ مِلْكُهُ أَمْ لَا ، فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا شَاهِدًا أَنَّهُ عَبْدُهُ
فَحَلَفَ مَعَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ لَمْ تُرَدِّ الْيَمِينُ لِأَنَّ الْآخِرَ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ فَلَا يَحْلِفُ عَلَى
تَكْذِيبِ الشَّاهِدِ ، فَإِنْ طَلَبَ الْمُدَّعِي وَقَفَ الْعَبْدُ لِيُثْبِتَ مِلْكَهُ فِيمَا قَرُبَ كَالْيَوْمِ
وَشَبْهِهِ وَقَفَ لَهُ ، فَإِنْ أَتَى بِسَمَاعٍ أَوْ شَاهِدٍ عَدَلَ أَنَّهُ مِلْكُهُ ، أَوْ أَنَّهُ أَبَقَ مِنْهُ كَانَ
الْوَقْفُ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يُوقَفُ الشَّهْرُ وَنَحْوُهُ ،
وَقَالَ غَيْرُهُ : يُوقَفُ الْخَمْسَةُ الْأَيَّامُ وَالْجُمُعَةُ وَالْأَوَّلُ أَحْسَنَ ، فَإِذَا مَضَى الْأَجَلُ
وَلَمْ يَأْتِ تَلَوُّمٌ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ سَلَّمَ الْعَبْدُ إِلَى مَنْ كَانَ بِيَدِهِ بَعْدَ يَمِينِهِ إِذَا أَشْبَهَ أَنْ
يَكُونَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ عِلْمٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا مِنْ [ق / ٧٦٤] بَلَدٍ وَاحِدٍ سَلَّمَ إِلَيْهِ
مَنْ غَيْرَ يَمِينٍ ، فَإِنْ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِشَاهِدٍ ، وَكَانَ وَقَفَ سَمَاعٍ حَلَفَ مَعَ هَذَا
وَاسْتَحَقَّ ، وَإِنْ نَكَلَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ
مِنْ صِدْقِ الشَّاهِدِ وَلَا مِنْ كَذِبِهِ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٠) [١٠] سَوَالٌ : عَنْ بَدْوِيِّ وَجِبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ أَيْحَلِفُهَا بِمَوْضِعِهِ أَوْ

يُجْلَبُ إِلَيَّ جَامِعِ الْحَاضِرَةِ فَيَحْلِفُهَا بِهِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « مَيَّارَةِ » عَلَى الزَّقَايَةِ عِنْدَ قَوْلِهَا وَإِلَّا فَأَخْرَجَ أَوْ يَمِينًا بِمُصْحَفٍ ^(١) انْتَهَى الْبَيْتُ وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ عَنْ قَوْمٍ لَا جَامِعَ لَهُمْ ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُونَ حَيْثُ هُمْ ، وَقِيلَ : إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَرِيبًا مِنَ الْمِصْرِ عَشْرَةَ أَمْيَالٍ ، قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَنْ يُجْلَبُوا إِلَى الْمِصْرِ فَيَحْلِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ انْتَهَى .
وَأَجَابَ التَّائِيذِيُّ أَنَّهُمْ يُجْلَبُونَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِقَدْرِ مَسَافَةِ الْجُمُعَةِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِلتَّائِيذِيِّ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَنَصَّهُ : فَمَنْ لَا جَامِعَ لَهُمْ حَلَفُوا حَيْثُ هُمْ ، وَلَهُ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَأَهْلُ الْبَادِيَةِ يُجْلَبُونَ لِلْجَامِعِ إِنْ قَرَّبُوا مِنْهُ كَثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ مُصْعَبٍ وَهُوَ أَحْسَنُ وَأَخْوَفُ ، وَلَا يُمَكِّنُ مَنْ كَانَ بِالْبَوَادِي مِنْ ذَلِكَ فَتَضِيعُ الدِّمَاءُ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥١) [١٠] سَوْالٌ : عَنْ جِيرَانَ مُشْتَرِكِينَ فِي الْمَمَرِّ وَفِي الْمَمَرِّ مَخْزَنٌ فَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَهُ وَسَلَّمَ سَطْحَ الْمَخْزَنِ فِي صَحْنٍ دَارَ أَحَدِهِمَا ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بَيْنَةٌ فَهَلْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ إِلَيْهِ السَّطْحُ ؟ وَإِذَا فَرَضْنَا أَنْ كَوْنَ السَّطْحُ عِنْدَ أَحَدِهِمَا لَا يُفِيدُ فَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَاوِمُهُ مِنَ الْآخَرِ قَبْلُ ؟

جَوَابُهُ : وَاللَّهُ الْمُؤَوَّقُ لِلصَّوَابِ : إِنْ ثَبَتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَاوِمُهُ مِنَ الْآخَرِ ،

(١) انظر البيت رقم (٦٢) من الزقاية ، وتماهه : وإلا مخلف ثم خير بما خلا . وهنا استدلل بعض الشراح على الناظر أنه لم يذكر قولاً رابعاً كان يمكن صوغه هكذا :

وقال ابن زرب : يتلى في مقاله : بيعت له مع شاهدين وأبطلا . وانظر في شرح هذا البيت : « موسوعة قواعد الفقه والتوثيق المستخرجه من « حادى الرفاق إلى فهم لامية الزقاق » (ص / ١٩٤ - ١٩٥) .

فَإِنَّهُ يَقْضِي بِهِ لِلْمَسَاوِمِ مِنْهُ لِإِقْرَارِ الْآخَرِ لَهُ بِمِلْكِيَّتِهِ لَهُ بِمُسَاوَمَتِهِ لَهُ ، قَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِهِ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَنَحْوِهِ فِي (عَج) : صَيِّغَةُ الْإِقْرَارِ الصَّرِيحَةِ الَّتِي يُؤْخَذُ بِهَا هِيَ مَا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ دَعْوَى الْمُقَرَّرِ لَهُ مِنْ لَفْظِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ أَوْ كُنْبِهِ أَوْ إِشَارَتِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

وَأِنْ لَمْ تَثْبُتِ الْمُسَاوَمَةُ ، فَالْمَخْزَنَ لِمَنْ إِلَيْهِ سَلَّمَ السَّطْحُ لِشَهَادَةِ الْعُرْفِ لَهُ بِالْمِلْكِيَّةِ لَكُونَ الْعَادَةُ جَارِيَةً أَنَّ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا ذَوُوا الْأَمْلاكِ ، قَالَ فِي « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » فِي الْفَصْلِ السَّابِعِ وَالْخَمْسِينَ فِي الْقَضَاءِ بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ مَا نَصَّهُ : وَمِنْ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالْقَمْطِ وَوَجْهِ الْحَافِظِ وَغَيْرِهِ (وَسَيَأْتِي حُكْمُ ذَلِكَ انْتَهَى .

قُلْتُ : هُوَ قَوْلُهُ هُوَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : بِمَا يَظْهَرُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَحُكْمِ الْفَرَّاسَةِ وَإِثَارَتِهَا إِذَا تَنَازَعَا جِدَارًا حُكْمَ بِهِ لِصَاحِبِ الْوَجْهِ وَمَعَاقِدِ الْقَمْطِ وَالطَّاقَاتِ وَالْجَذُوعِ وَذَلِكَ حُكْمٌ بِالْأَمَارَاتِ انْتَهَى .

وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ » مِنْ نَوَازِلِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ مَا نَصَّهُ : وَمَا زَالَتْ الْأَشْيَاخُ يُفْتَوْنَ بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ عَقْدُ الْبِنَاءِ ، وَفِيهِ أَيْضًا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : رَأَيْتُ الْمُفْتِينَ مِنْ شُيُوخِنَا يَرَوْنَ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ شَهِدَ لَهُ الْبِنَاءُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ رَبِّهِ عَلَيْهِ يَمِينًا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَفِيهِ أَيْضًا : إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا فِيهِ كُؤْيٌ وَلَيْسَ مُنْعَقِدًا لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهُوَ لِمَنْ إِلَيْهِ مَرَافِقُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْكُؤْيُ لَهُمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا .

التُّونُسِيُّ : يُرِيدُ بِالْكُؤْيِ غَيْرَ النَّافِذَةِ مِمَّا تُدْفَعُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ فَأَمَّا النَّافِذَةُ لِلضَّوِّ فَلَا دَلِيلَ فِيهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِنْ قُلْتُ : كَانَ كَلَامُ الْأَشْيَاخِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجِدَارِ إِذَا وَقَعَ التَّرَاغُ فِيهِ .

قُلْتُ : لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجِدَارِ وَالْيَتِّ فَحَيْثُ وَقَعَ التَّرَاغُ فِي جِدَارٍ أَوْ يَتٍّ مِنْ

الْجَارَ وَوَعْدَمَتُ الْيَبَّةُ فَمَنْ شَهِدَ لَهُ الْعُرْفُ قُضِيَ لَهُ بِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فائدة : ففي ابنِ يونسَ : لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ عَشِيرَتِهِ وَبَيْنَ خَصْمِهِ وَإِنْ رَضِيَ الْخَصْمُ بِخِلَافِ رَجُلَيْنِ رَضِيَا بِحُكْمِ أَجَنِيٍّ فَيَنْفُذُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فائدة أخرى : وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الشُّيُوخِ ابْنُ لُبٍّ : مَا جَرَى بِهِ عَمَلُ النَّاسِ وَتَقَادَمَ فِي عُرْفِهِمْ ، وَعَادَتِهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُ مَخْرَجٌ مَا أَمَكَّنَ عَلَيَّ خِلَافٍ أَوْ وِفَاقٍ إِذْ لَا يَلْزَمُ ارْتِبَاطُ الْعَمَلِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَشْهُورٍ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ .
وَقَالَ أَيْضًا : عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ لِلضَّرُورَةِ سَائِغٌ جَائِزٌ .

وَقَالَ عَزَّ الدِّينُ فِي قَوَاعِدِهِ الصُّغْرَى فِي تَنْزِيلِ الْعَادَةِ وَقَرَأَنِ الْأَحْوَالِ مَنَزَلَةَ صَرِيحِ الْمَقَالِ فِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ وَتَقْيِيدِ الْمُطْلَقِ مَا نَصَّهُ : وَاخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ الْحَبْرِ عَلَيَّ النَّاسِخِ وَالْخِيَطِ عَلَيَّ الْخِيَاطِ لِاضْطِرَابِ الْعُرْفِ فِيهِ .
كَذَا مُعَاوَضَةُ رِبْعِ الْحُبْسِ عَلَى شُرُوطِ عَيْنَتِ الْمُؤْتَسِي .
انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ فِي الْقَضَاءِ

وَنَصَّهَا بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَ لَهُ وَالْحَوْقَلَةَ : حَمْدًا لِمَنْ قَالَ : ﴿ فَإِنْ (١)
 انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ
 يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣) وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى إِمَامٍ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ
 وَأَصْحَابِهِ وَأُمَّتِهِ أَجْمَعِينَ أَمَّا بَعْدُ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ إِنْ
 كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدَّرَايَةِ وَالْإِنْصَافِ وَالْعَدَالَةِ أَنَّ الْخُصُومَةَ الَّتِي لَهَا تَأْثِيرٌ فِي
 فَسَادِ الْعَقْدِ إِنَّمَا فِي الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ غَيْرُ الْمُنْقَطِعَةِ بِعَجْزِ صَاحِبِهَا عَمَّا يَنْفَعُهُ ، وَأَمَّا
 الْحَادِثَةُ بَعْدَ انْبِرَامِهِ فَلَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي فَسَادِهِ إِنْ عَجَزَ صَاحِبُهَا عَنْ مُوجِبَاتِ
 الِاسْتَحْقَاقِ بِدَلِيلٍ بَقَائِهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَّةِ ، وَإِنْ حَصَلَ مُوجِبُ
 الِاسْتَحْقَاقِ وَاسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ فَقَسَخَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الِاسْتَحْقَاقِ لَا مِنْ جِهَةِ
 الْفُسَادِ ، وَهَذَا كَادَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ مَا
 قُلْنَا قَوْلُ الْقَائِلِ بِمَنْعِ شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ تَأْمَلْ ، وَمَا فِي « نَوَازِلِ
 مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ » وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْهُ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلَامِهِ : قَالَ ابْنُ حَجَرٍ :
 وَإِنَّمَا يُجِيزُ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ الْبَيْعَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً بِثَبَاتِ الْبَيْعِ أَوْ شُهِدَتْ
 شَهَادَةٌ لَمْ تَوْثُرْ سَبَبًا فَتَبْقَى عَلَى مُجَرَّدِ الدَّعْوَى ، وَلَوْ كَانَتْ شُبْهَةُ الْخُصُومَةِ
 قَوِيَّةً ، وَخُصُومَتُهُ قَائِمَةً بَيِّنَةً أَقَامَهَا لَكَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا لِأَنَّهُ غَدْرٌ فَبَانَ لِنَظَرِهِ أَنَّ
 الْخُصُومَةَ الَّتِي لَهَا تَأْثِيرٌ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ قَوِيَّةً قَائِمَةً قَبْلَهُ ، وَأَنَّهَا
 إِنْ كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ وَلَكِنَّهَا قَدْ انْقَطَعَتْ فَعَجَزَ صَاحِبُهَا عَمَّا يَنْفَعُهُ شَرْعًا ، فَلَا
 تَأْثِيرَ لَهَا فِي فَسَادِهِ وَأُخْرَى الْحَادِثَةُ بَعْدَ وَقُوعِهِ وَانْبِرَامِهِ وَيَتَّبِعُ عَنْ هَذَا أَنَّ بَيْعَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة البقرة (١٩٣) .

(٣) سورة المائدة (٤٢) .

البشير بن محمد لمحمد بن التواتي داره الكائنة بولاته جائز صحيح نافذ لا خلل فيه بوجه من الوجوه الشرعية لو قوع البيع بينهما بالنعمة ، ولم تقم فيها خصومة إلا بعد ذلك بولاته بمدة أنشبهها فيها سيد عثمان ابن الطالب عبد الرحمن النزارى محتجاً بعقود عنده على زعمه لا طائل تحتها ، أي لا نفع له فيها فأقول في شأنها والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب : إن عقد الوكالة له بالتفويض في بيع الدار وتسمية الثمن له ، وعلى أنه إن شاء باع من نفسه لنفسه ، وإن شاء أيضاً أنفق الثمن في مصالح نفسه الخ ، إن كان حقاً فإنه باطل لتكذيبه نفسه والبينة الشاهدة عليه بذلك سؤاله من المشتري بيع بعض الدار المذكورة بخمسة وعشرين مثقالاً ذهباً لزعمه أنه ليس لرب الدار إلا مقابلة ذلك منها ، ومن أقر بما يوجب تكذيبه نفسه بطلت دعواه من أصلها كما في شروح الشيخ خليل في مبحث الشركة وكذا تسقط بيئته إن أقر بما يوجب تكذيبه إياها كما نص على ذلك الشيخ خليل في باب الوكالة والقضاء فلا تطيل بذكر كلامه في ذلك ، وأما عقده فتمليك والدته له مالها من الدار فهو بمثابة هبات تضرب في حديد بارد ؛ لعدم حوزة لما أعطته منها إلى أن توفيت رحمه الله عليها كما تعرف ذلك الخاصة والعامة من أهل ولاته ففي باكورة المذهب [ق / ٧٦٥] ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحياة فإن مات الواهب قبل أن تحاز عنه فهي ميراث فبان من هذا أن ما أعطته والدته تراث عنها بينه وبين شقيقه الصالح على النصف إذ لا ورثة لها غيرهما أما نصيب الصالح فقد باعته ورثته للبشير المذكور وأما نصيبه هو فقد أخذه البشير في بعض قضاء الحق الذي له به عليه العلامة الفقيه المروان وقدره خمس حلوبات بقرأ أعطاهن له ملكاً ومنح له سادسة حلوبة ، وأعطاه أيضاً أربعة مراكب ومحلباً وحقه وابن لبون بقرأ أيضاً ، وأربع حلوبات من الغنم ثلاثاً منهن من المعز والرابعة من الضان وفحلاً من المعز

وَمَرْجَلًا] ^(١) [وَقَشَابَةً وَسَرَاوِيلَ وَحَمَلًا مِنَ الزَّرْعِ ، وَهَذَا كَتَبْتُهُ مِنْ خَطِّ الْحَاكِمِ بِهِ وَلَمْ يَزَلِ الْحُكْمُ بِيَدِ صَاحِبِهِ إِلَى الْآنَ وَلَا رَبِّبَ فِي جَوَازٍ وَنُقُودَ ذَلِكَ الْأَخْذِ لَأَخْذِهِ ، وَلَوْ بَغَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ أَوْ دُونَ عِلْمٍ لَأَخُودَ مِنْهُ لِقُدْرَةِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ عَلَى الْقَضَاءِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ إِلَيَّ الْآنَ فَصَارَ مَا طِلًّا ، فِي الْحَدِيثِ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » ^(٢) .

وَلَا يَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ الْمَطْلِ بِتَرْكِ رَبِّ الْحَقِّ طَلَبُهُ اسْتِحْيَاءٌ كَمَا فِي (مَخ) ^(٣) وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَا مَا فِي « مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ » ^(٤) وَنَصُّهُ : (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَخْذِ شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ يَخْشَى عُقُوبَةَ وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ أَيْ : تَنْسَبُ إِلَيْهِ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا مَرِيَّةَ فِي تَوْفُرِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ فِي هَذَا الْأَخْذِ (مَخ) : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُعْرَفُ [عَنْدهُمْ] ^(٥) بِمَسْأَلَةِ الظَّفَرِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ حَقٌّ [عَلَى] ^(٦) غَيْرِهِ ، وَقَدَرَ عَلَى أَخْذِهِ أَوْ أَخَذَ مَا يُسَاوِي قَدْرَهُ مِنْ مَالٍ ذَلِكَ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ مِنْهُ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ جَنْسِ شَيْئِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ غَرِيمُهُ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، وَلَا يُلْزَمُهُ الرِّفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مِنْ وَدِيعَةٍ [أَوْ غَيْرِهَا] ^(٧) ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَا مَرَّ [أَنِفًا] ^(٨) فِي بَابِ الْوَدِيعَةِ مِنْ قَوْلِهِ : (وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا

(١) طمس بالأصل .

(٢) أخرجه البخارى (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) حاشية الخرشي (٢٣٥ / ٧) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٧١) .

(٥) سقط من (مخ) المطبوع .

(٦) فى (مخ) : عند .

(٧) سقط من (مخ) المطبوع .

(٨) فى (مخ) : للمؤلف .

لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا (١) خِلَافَ الْمُعْتَمَدِ .

وَعِبَارَةٌ (عبق) : إِنَّهُ ضَعِيفٌ انْتَهَى .

وَأَمَّا عَقْدَ اسْتِرْجَاعِ عَائِشَةَ فِي هَيْبَتِهَا لِنَصِيحِهَا مِنَ الدَّارِ لِابْنِ أَخِيهَا الْمَذْكُورِ عَلَيَّ قَوْلِ الْمُدَّعِي فَإِنَّهُ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ وَلَا التِّفَاتَ إِلَيْهِ شَرْعًا لِعَدَمِ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ الْمُوجِبَةِ لَجَوَازِ اسْتِرْجَاعِهَا فِيمَا أُعْطَتْهُ؛ إِذْ لَا رَفْدَ وَلَا نَصْرَةَ لَهُ عَلَيْهَا حَتَّى تَخَافَ زَوَالَهَا إِنْ لَمْ تُعْطَ ذَلِكَ وَلَا تَخَافُ أَيْضًا مِنْ تَغْيِيرِ النَّاسِ لَهَا إِنْ لَمْ تُعْطَ ذَلِكَ ، فَلَيْسَ حِينَئِذٍ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَهَبَ هَبَةً ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ » (٢) ، وَقَوْلُهُ أَيْضًا : « الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ » (٣) .

وَلَقَوْلُ (ق) (٤) أَيْضًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ وَنَصُّهُ : وَلَا خِلَافَ أَنْ مَنْ حَبَسَ أَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ لَا رُجُوعَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِهِ إِنْ كَانَ لِمُعَيَّنٍ اتِّفَاقًا وَلِغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِاخْتِلَافٍ انْتَهَى .

وَأَمَّا عَقْدُهُ بِأَنَّ الْمَحْكُومَ لَهُ لَا يُطَالِبُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ ، فَإِنَّ فِيهِ رِكَازَةً وَوَهَانَةً لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ سَالِمًا مِنَ الْقَوَادِحِ لَأَخْبَرَ الْمُشْتَرِيَ الْمَذْكُورَ بِالْبَيِّنَةِ وَيَعُذِّرُ فِيهَا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَتَى بِمَدْفَعٍ صَارَتْ كَالْعَدَمِ ، وَإِنْ عَجَزَ انْتَقَلَتْ عَنْ هَذِهِ الْفَتْوَى لِفَتْوَى أُخْرَى لَا أَبُوحُ بِذِكْرِهَا الْآنَ إِذْ لَا مَحَلَّ لِذِكْرِي إِيَّاهَا قَبْلَ مَعْرِفَتِي ،

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٢) أخرجه النسائي في « المجتبى » (٣٦٩٢) و « الكبرى » (٦٥٢٢) عن طاوس مرسلاً .

وأخرجه الدارقطني (٤٢ / ٣) من حديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس رفعاً .

قال الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - : صحيح بشواهده .

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) ومسلم (١٦٢٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

(٤) التاج والإكليل (٣٢ / ٦) .

وَاتَّضَاحٍ] ^(١) عَلَيْهِ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ سَلَامَتِهِ مِنَ الْقَوَادِحِ عَدَمُ أَخْذِ صَكِّ الْحُكْمِ مِنْ يَدِ الْمَحْكُومِ لَهُ بِمَا فِيهِ] ^(٢) بِيَدِهِ إِلَى الْآنَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا بِسَلَامَةِ بَيِّنَتِهِ مِنَ الْقَوَادِحِ لَفَعَلَ مَا قَضَى لَهُ الشَّرْعُ بِهِ فِي شَأْنِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَضَى بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ أَوْ تَقْطِيعِهَا) ^(٣) .

قَوْلُهُ : (وَقَضَى بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ) أَيَّ مَخْطُومًا عَلَيْهَا ، وَالْخَطْمُ هُوَ الْكِتَابَةُ عَلَى ظَهْرِهَا بِقَضَاءِ الدِّينِ . وَقَوْلُهُ : (أَوْ تَقْطِيعِهَا) أَيَّ بَعْدَ الْإِشْهَادِ عَلَى وَفَاءٍ مَا فِيهَا أَوْ كَتَبَ وَثِيقَةً تُنَاقِضُهَا . انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ^(٤) .

قُلْتُ : وَتَرَكْتُ الْمُدَّعِي لِفَعْلٍ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ عَقْدِهِ ، وَالْقَرِينَةُ الْقَوِيَّةُ كَالْبَيِّنَةِ الْقَاطِعَةِ كَمَا فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّاتِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالنُّصُوصِ الْفِقْهِيَّةِ فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ انْتَهَى .

فَبَانَ لِنَظَرِهِ أَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ مِلْكٌ لِبَائِعِهَا سِوَى حِصَّةِ فَيْطُومٍ مِنْهَا فَلَوَرَّثَتْهَا وَلَا حُجَّةَ وَلَا رَدَّ لِمُشْتَرِيهَا بِكَوْنِ تِلْكَ الْحِصَّةِ لَيْسَتْ لِرَبِّ الدَّارِ لِإِعْلَامِ رَبِّ الدَّارِ لَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ الْبَيْعِ وَدُخُولِهِ هُوَ عَلَيْهِ وَرِضَائِهِ بِهِ وَلَيْسَ حِينَئِذٍ إِلَّا أَنَّهُمْ إِنْ شَاءُوا الْبَيْعَ قَالَ الْبَائِعُ : إِنَّهُ يُرْسِلُ إِلَيْهِمْ ثَمَنَ حِصَّتِهِمْ وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي فِي اعْتِقَادِهِ عَدَمُ سَوْأَلِهِمْ لَهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا حَيَاءً مِنْهُ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ وَالرَّحِمِ وَالصَّلَةِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ مَلَايَ اءَلِ بْنِ مَلَايَ الشَّرِيفِ : أَنَّهُ يَدْفَعُ لَهُمْ بَوْلَانَتَهُ إِنْ طَلَبُوهُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ وَهَذَا الْكَلَامُ وَقَعَ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَالشَّرِيفِ الْمَذْكُورِ لَدَى بَحْضَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ شَاءَ الْوَرِثَةُ رَدُّوا بَيْعَ حِصَّتِهِمْ وَيَقُونُ شُرَكَاءَ

(١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٦) .

(٤) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٨٨) و « مواهب الجليل » (٥ / ٥٥) .

مَعَ الْمُشْتَرِي فِي الدَّارِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ فَهُوَ فِي غِنَى عَنْ جَلْبِ نَصٍّ عَلَيْهِ ، وَلَا تَنْسَ أَيُّهَا النَّاطِرُ عَدَمَ قَبُولِ شَهَادَةِ الْبَدَوِيِّ لِلْحَضَرِيِّ أَيْ حَيْثُ تَحْمَلُهَا بِالْحَضَرِ وَكَانَتْ مَقْصُودَةً كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَلَا إِنْ أُسْتُبْعِدَ كَبَدَوِيٌّ لِحَضَرِيٍّ عَلَى حَضَرِيٍّ انْتَهَى .

وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنْ التَّرَافُعَ لَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ وَالْحُكْمُ بِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ بِقَوْلِهِ ^(١) :

وَالْحُكْمُ فِي الْمَشْهُورِ حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَحْوَالِ وَالْمَالِ مَعَا

وَهَذَا صَدَرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَحَيْثُ الْحُكْمُ حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَبِهِ عُمَلٌ) ^(٢) .

وَقَالَ (عبق) : إِنْ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنَّفِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَيَشْهَدُ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي (ق) ^(٣) وَنَصُّهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي الرَّجُلِ يَرِثُ الدَّارَ فَيَغِيبُ فَيَأْتِي رَجُلٌ يَدَّعِيهَا : لَا يُحْكَمُ عَلَيَّ الْغَائِبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعِيدَ الْغَيْبَةِ بِحَيْثُ لَا يَقْدَرُ أَنْ يَمْضِيَ إِلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعَى يَقْدَرُ عَلَى الْقِيَامِ إِلَيْهِ فَلَا يَكُونُ الْحُكْمُ وَالتَّرَافُعُ إِلَّا بِبَلَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا نَقَلَهُ عَنْ « الْمَفِيدِ » وَنَصُّهُ : سَأَلَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ عَنْ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ قَرْطَبَةَ يَكُونُ لَهُ الدَّارُ أَوْ الْحَقُّ فَيَدَّعِي ذَلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ جِيَانٍ فَيُرِيدُ الْجِيَانِيُّ مُخَاصَمَةَ الْقَرْطُبِيِّ عِنْدَ قَاضِي جِيَانٍ حَيْثُ الشَّيْءُ الَّذِي ادَّعَى فِيهِ

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٣٦) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٢) .

(٣) التاج والإكليل (٦ / ١٤٦) .

أُيْرَفُ مَعَهُ الْقُرْطُبِيُّ إِلَى جِيَانِ .

قَالَ : لَا يُرْفَعُ مَعَهُ ، وَإِنَّمَا يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ حَكَمَ ابْنُ بَشِيرٍ وَكَتَبَهُ إِلَيَّ بَعْضُ الْقَضَاةِ .

ابْنُ حَبِيبٍ : وَقَالَهُ مَطْرَفٌ انْتَهَى الْمُرَادُ وَمَا يَرَادُ مِنْهُ .

وَأَمَّا دَعْوَاهُ التَّوْلِيحُ فِي بَيْعِ النِّصْفِ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ إِنْ كَانَتْ كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ فَإِنَّهَا مِنْ تَهَوُّرِ الْكَلَامِ وَمِنْ رَمِيهِ عَلَى عَوَاهِنِهِ ، إِذْ كَيْفَ يَتَأَتَّى فِيهِ التَّوْلِيحُ مَعَ شَهَادَةِ الشَّيْخَيْنِ الْفَقِيهَيْنِ الْمُبْرَزَيْنِ الطَّالِبِ أَعْمَرَ بْنِ بَابٍ ، وَشَيْخِ الشُّيُوخِ الْحَاجِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْغَلَاوِيِّ عَلَى شِرَاءِ مُشْتَرِي يَدِ ابْنِهِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ خَاصَّةً بِخَمْسِينَ مِثْقَالاً ذَهَباً مَنْقُودَةً ، وَعَلَى إِقْرَارِ الْبَائِعِينَ لِقَبْضِهِمْ إِيَّاهَا وَإِبْرَائِهِمُ الْمُشْتَرِي مِنْهَا وَعَلَى أَنَّ النِّصْفَ صَارَ مِنْ أَمْلاكِ الْمُشْتَرِي لَهُ بِمَنَافِعِهِ وَمَرَافِقِهِ وَكَافَّةِ حُقُوقِهِ ؛ إِذْ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنَّهُ تَوْلِيحٌ مَعَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنفَا ؟ كَلَّا وَلَا ، وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَيْضًا أَنَّهُ تَوْلِيحٌ مَعَ مَا فِي شَرْحِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ مِيَّارَةَ عَلَى الزُّقَايَةِ [ق / ٧٦٧] الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : عَنْ الْمُشَاوِرِيِّ : وَإِنْ ابْتِاعَ مِنْ رَجُلٍ أَمْلاكًا وَكَتَبَهَا بِاسْمِ ابْنِهِ وَلَا يَعْلَمُ لِلابْنِ مِضَالٌ فَإِنْ مَالِكًا يُلْزِمُهُ إِقْرَارُهُ ، وَيَجْعَلُهَا لِلابْنِ ، وَإِنْ اعْتَمَرَهَا الْأَبُ أَوْ سَكَنَهَا حَتَّى مَاتَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ الْعَمَلُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلابْنِ مَالٌ بِحَيْثُ لَا يَعْلَمُ ، وَأَصْبَغُ يَجْعَلُهُ تَلْوِيحًا وَلَيْسَ شَيْءٌ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَمَا يَرَادُ .

وَأَيْضًا لَا بُدَّ مِنْ اثْبَاتِ التَّلْوِيحِ ، إِمَّا بِإِقْرَارِ الْمُشْتَرِي بِهِ بِأَنْ تَقُولَ بَيِّنَةٌ . أَفَرَّ لَنَا الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ بَعْدَ الْبَيْعِ ، وَإِمَّا بَيِّنَةٌ بِأَنْ تَقُولَ : تَوَسَّطْنَا الْعَقْدَ وَاتَّفَقْنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ مَا عَقَدْنَاهُ مِنَ الْبَيْعِ وَالتَّصْيِيرِ سَمْعُهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيَّ هَذَا ابْنُ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْقَاسِمِ فِي زُقَايَتِهِ ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمَا فِي ذَلِكَ ، فَكَيْفَ تَوْجَدُ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِهِ وَتَارِيخُ كِتَابَةِ الشَّاهِدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي عَامِ

إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ ، فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ وُجُودِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ،
فَلَمْ يَبْقَ حِينَئِذٍ إِلَّا بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَيَّ مَا كَانَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي عُقُودِ الْمُسْلِمِينَ صُدُورُهَا عَلَيَّ وَجْهِ الْإِنْبِرَامِ وَالصَّحَّةِ
انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« رسالة في القضاء »

وَنَصَّهَا : الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُحِيطِ بِخَفِيَّاتِ الْأُمُورِ الْمُطَّلِعِ عَلَيَّ مَا يَطْرَأُ مِنَ
الْهَوَاجِسِ فِي الصُّدُورِ ، الَّذِي رَفَعَ عَنْ عِبَادِهِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنَ الْخَطَا فِي الْأُمُورِ
وَيَأْخُذُهُمْ إِنْ شَاءَ بِمَا وَقَعَ مِنْهُمْ عَلَيَّ وَجْهَ الْفُجُورِ ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَيَّ
السَّافِعِ يَوْمَ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ ، وَعَلَيَّ آلِهِ وَصَحْبِهِ الْعَامِلِينَ عَلَيَّ يَوْمَ بَعْثَةِ مَا فِي
الْقُبُورِ ، هَذَا وَإِنَّهُ إِلَى شَجَرَةِ الْعِلْمِ وَدَوْحَتِهِ وَمَرْكَزِ الْخَيْرِ وَمَنْبَعِهِ الَّذِي خَصَّهُ اللَّهُ
بِرِيَاسَةِ الْعِلْمِ فِي قَصْدِهِ لَتَعْلَمَ إِيَّاهُ أَصْلُهُ وَقَاعِدَتُهُ مَعَ فَرْعِهِ ، وَحَلَاهُ بِالْخِصَالِ
الْمَحْمُودَةِ ، وَأَبْعَدَهُ مِنَ الْخِصَالِ الْمَذْمُومَةِ وَجَعَلَ سَعْيَهُ عَلَى الدَّوَامِ تَعْلِيمَ الْمُؤْمِنِينَ
مَعَ حَسْمِ مَادَّةِ الْخُصُومَةِ بَيْنَ الْخُصَمَيْنِ بِالنَّصِّ الرَّاجِحِ مَعَ الْعَدْلِ لَا بِالْهَوَى
وَالْجَوْرِ وَالْجَهْلِ ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ الْمُرَوَّانُ وَقَانِي اللَّهُ وَإِيَّاهُ مِنَ النَّيرانِ بِسَلَامٍ لَا يَعْوُقُهُ
سَلَامٌ إِلَّا السَّلَامُ عَلَيَّ سَيِّدِ الْأَنْامِ .

أَمَّا بَعْدُ : فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَالَى : مَا ذَاكَرْتُ أَحَدًا
وَقَصَدْتُ إِفْحَامَهُ وَإِنَّمَا أَذَاكَرُهُ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْحَقُّ انْتَهَى .

وَفِي النَّفَرَاوِيِّ مَا نَصَّهُ ^(١) : لِلْمُنَظَرَةِ الْجَائِزَةِ وَيُقَالُ لَهَا : [الْمَذَاكِرَةُ] ^(٢) بَيْنَ
الْعُلَمَاءِ شُرُوطٌ وَأَدَابٌ :

فَأَمَّا شُرُوطُهَا فَهِيَ : خَبْطُ قَوَانِينِ الْمُنَظَرَةِ مِنْ كَيْفِيَّةِ إِيرَادِ الْأَسْئَلَةِ وَالْأَجْوِبَةِ
وَالْاعْتِرَاضَاتِ وَكَيْفِيَّةِ تَرْتِيبِهَا ، وَكَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَظِّرِينَ عَالِمًا بِالسَّأَلَةِ
الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الْمُنَظَرَةُ ، وَصَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ كَلَامَهُ عَنِ الْفُحْشِ وَالْخَطَا عَلَى
صَاحِبِهِ ، وَالصَّدْقُ فِيمَا يَنْسِبُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ ، وَكَذَا جَمِيعُ أَقْوَالِهِ مُطَابِقَةٌ

(١) الفواكه الدواني (١ / ١٠٨) .

(٢) في « النفراوى » : المذكرات .

لَا عِتْقَاقَهُ .

وَأَمَّا آدَابُهَا فَهِيَ : عَدَمُ اضْطِرَابِ مَا عَدَا اللِّسَانَ مِنَ الْجَوَارِحِ ، وَالْإِعْتِدَالُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ ، وَخَفْضُهُ وَحُسْنُ الْإِصْغَاءِ لِكَلَامِ صَاحِبِهِ ، وَجَعْلُ الْكَلَامِ مُنَاقَبَةً وَالثِّبَاتُ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ كَانَ مُجِيبًا ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى السُّؤَالِ وَالْإِحْتِرَازُ مِنَ التَّعَنُّتِ وَالتَّعَصُّبِ ، وَقَصْدُ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَأَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ وَلَا فِي مَوْضِعِ مَهَانَةٍ ، وَلَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ تَشْهَدُ بِالزُّورِ لِخَصْمِهِ وَيَرُدُّونَ كَلَامَهُ ، وَيَجْتَنِبُ الرِّيَاءَ وَالْمُبَاهَاةَ ، وَالضَّحْكَ .

فَإِذَا وَجَدْتَ تِلْكَ الْأَدَابُ أَفَادَتْ الْمُنَاطَرَةَ خَمْسَ خَصَالٍ : إِيضَاحَ الْحُجَّةِ ، وَإِبْطَالَ الشُّبْهَةِ ، وَرَدَّ الْمُخْطِئِ وَالضَّالِّ إِلَى الرَّشَادِ وَالزَّائِعِ إِلَى صِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ مَعَ الذَّاهِبِ إِلَى التَّعْلِيمِ ؛ وَطَلَبَ التَّحْقِيقِ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ ، وَتَرَكَ الْمِرَاءَ إلخ .

فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى ذَلِكَ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنِّي لَكَ إِلَّا هُوَ ، وَارْجُو أَنْ تَكُونَ مَعِيَ كَذَلِكَ ، وَأُنَبِّهُكَ بِأَنِّي مَا غَفَلْتُ وَلَا خَطَأْتُ ، وَبِالنَّصِ الرَّاجِحِ فِي شَأْنِ الدَّارِ أَقْنَيْتُ ، فَفِي (عَج) مَا نَصَّهُ : ذَكَرَ (ق) أَنَّ الْوَكِيلَ أَوْ الْوَصِيَّ إِذَا بَاعَ كُلُّ مَنْهُمَا أَوْ اشْتَرَى بِغَبْنٍ لَا يُتَعَابَنُ بِمِثْلِهِ أَنَّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ وَيَرْجِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعِ إِنْ فَاتَ بِمَا حَابَى بِهِ إِلَيَّ أَنْ قَالَ فِي حَدِّ الْعَتَقِ الَّذِي يُقَامُ بِهِ إِمَّا اتِّفَاقًا أَوْ بِاخْتِلَافٍ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، وَقِيلَ : الثُّلُثُ ، وَقِيلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ وَمَا صَدَرَ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَصَاحِبِ « التَّوْضِيحِ » ، وَهَذَا فِي الْغَبْنِ فِي بَيْعِ الشَّخْصِ أَوْ اشْتِرَائِهِ لِنَفْسِهِ ، وَأَمَّا فِي بَيْعِ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عِمْرَانَ ، قَدَّرُ الْغَبْنَ فِي ذَلِكَ كَقَدْرِهِ فِي بَيْعِ الْإِنْسَانِ مِلْكَ نَفْسِهِ ، وَكَانَ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ غَبْنُ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ مَا

نَقَصَ عَنِ الْقِيَمَةِ نَقْصًا بَيِّنًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثَ وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الرُّوَايَاتِ فِي « الْمُدُونَةِ » وَغَيْرِهَا كَقَوْلِهَا إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ أَوْ ابْتَاعَ بِمَا لَا يُشَبِّهُ مِنَ الثَّمَنِ لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثَ نَحْوُهُ فِي « مَيَارَةِ » ، وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ التَّرْجِيحِ ، تَذَكَّرْ قَوْلَهُمْ : إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ كَالنَّصِّ ، وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ قَدْ اتَّضَحَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي عَمْرَانَ مَحْجُوجٌ بِمَا نَقَلَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وَنَصَّهُ وَكَانَ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ غِبْنُ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلُ مَا نَقَصَ عَنِ الْقِيَمَةِ نَقْصًا بَيِّنًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثَ ، وَأَنَّهُ مَرْجُوحٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي مُقَابِلِهِ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الرُّوَايَاتِ فِي « الْمُدُونَةِ » وَغَيْرِهَا إلخ .

وَقَدْ نَقَلَ هَذَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَسَلَّمُهُ ، وَهُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدِي فِي وُجُوبِ فسخِ وَرَدِّ بَيْعِكُمْ لِلدَّارِ وَأَيْضًا لَوْ فَرَضْنَا عَلَى قَوْلِ أَبِي عَمْرَانَ : لَكَانَ لِلْمَالِكِ فسخُ الْبَيْعِ وَرَدُّهُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا ، وَقَدْ تَظَافَرَ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الرَّاجِحُ ، وَأُنَبِّهُكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الدَّارَ لَمْ تُقَوِّمْ إِلَّا عَلَى أَنَّهَا مَعِينَةٌ بِهَوَاءِ بَعْضِ خَشَبِ بَيْتِ بَابِهَا ، وَعَلَى أَنَّ مَاءَ الْمَطَرِ يَدْخُلُ فِيهَا مِنْ بَابِهَا مِنَ الزَّقَاقِ إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ عَنْهَا أَحَدٌ ، وَالْبَيِّنَةُ الَّتِي قَوْمُهَا مُحِيطَةٌ بِأَوْصَافِهَا قَبْلَ الرَّحِيلِ بِالشَّاهِدَةِ وَبَعْدَهُ بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَأَمَّا تَجْدِيدُ بَعْضِ حَيْطَانِهَا مِنَ التَّرْمِيمِ فَلَا يُنْقَضُ مِنْ قِيَمَتِهَا لِتَسِيرِ إِصْلَاحِهِ وَقَلَّةِ مَا يُنْفَقُ فِيهِ ، وَلِكُونِهِ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ الْحَائِطُ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ وَدَلِيلُ الْمُشَاهِدَةِ هُوَ أَقْوَى الْأَدَلَّةِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ وَلَا سِيَّمَا الدَّارَ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ لِمُلَاصَقَةِ جَوَابِهَا جَمِيعًا بِدَوْرِ جِرَانِهَا سِوَى حَائِطٍ وَاجِهَتِهَا الْيُمْنَى الَّذِي فِيهِ بَابُهَا .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهَا لَا قَنَاءَ لَهَا فَحَقٌّ وَلَكِنْ تُغْنِي عَنْهَا بَثْرُهَا الَّتِي فِي صَحْنِهَا فَالْبَيْتَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا مَا أَحَاطَتْ بِهِ عِلْمًا وَلَا سِيَّمَا فِيهَا فَفِيهِمَا يَعْرفَانِ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ فِي تَقْوِيمِ الْغَائِبِ فَلِذَا جَعَلْتُ أَسَاسَ قُتَيَايَ تَقْوِيمَهُمَا فَلَمْ تَحْصُلْ غَفْلَةٌ مِنِّي وَلَا مِنْهُمَا فِي حُكْمِ الشَّرْعِ بِتَقْوِيمِ ، وَأَمَّا رَضَى سَلِيمٌ وَغَيْرُهُ بِمَا أُعْطِيَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ فِي الدَّارِ حِينَ عَرَضُوهَا لِلْبَيْعِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ قِيمَتُهَا كَذَلِكَ ، أَيِ : لَا تَلْزَمُ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْقِيمَةِ وَالْقِيمَةُ لِلْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ كَمَا فِي كَرِيمٍ عَلَمِكُمْ ، وَأَيْضًا لَوْ مَضَى بَيْعُهَا وَنَفَذَ بِمَا ذَكَرْتُمْ لَكَانَ يَبْعُهُمْ لَهَا كَيْبَعُكُمْ لَهَا مِنْ كَوْنِهِ مَرْدُودًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَبْنِ الْمَوْجِبِ لِلرَّدِّ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَيْهِ وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهِ بِمَا يُؤَيِّدُهُ إِيضًا بِمَا فِي « مِيارَة » ^(١) عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ التُّحْفَةِ : وَمَنْ يُغْنِي فِي بَيْعٍ فِيمَا ... الْآيَاتُ ، وَنَصُّهُ :

تَنْبِيْهُ : مَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الرَّشِيدِ يَبْعُ مَالَ نَفْسِهِ ، وَأَمَّا السَّفِيْهُ يَبْعُ عَنْهُ وَصِيَّهِ يَرُدُّ وَلَوْ بَعْدَ السَّنَةِ إِذَا بَاعَ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثَ ، وَكَذَا الْمُوَكَّلُ إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ كَمَا ذَكَرَ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍانَ : اتَّفَقُوا أَنَّ النَّائِبَ عَنْ غَيْرِهِ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ مِنْ وَكِيلٍ أَوْ وَصِيٍّ إِذَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ أَنَّهُ مَرْدُودٌ انْتَهَى عَلَى نَقْلِ (ق) ^(٢) .

ثُمَّ قَالَ فِي « نَوَازِلِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِنَّمَا يُوَكَّلُ الْوَكِيلُ لِيُتَنَفَّعَ بِهِ .

وَقَالَ الْقِرَافِيُّ : لَا يَتَصَرَّفُ مَنْ وَلِيَّ وَلَايَةِ الْخِلَافَةِ فَمَا دُونَهَا إِلَى الْوَصِيَّةِ إِلَّا بِجَلْبِ مَصْلَحَةٍ ، أَوْ دَرءِ مَفْسَدَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٣) فَكُلُّ مَنْ وَلِيَّ وَلَايَةٍ فَهُوَ مَعزُولٌ عَنِ الْمَفْسَدَةِ [ق / ٧٦٨] الرَّاجِحَةِ ، وَالْمَصْلَحَةِ الْمَرْجُوحَةِ انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ .

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٤٧٦) .

(٢) التاج والإكليل (٤ / ٤٦٩) .

(٣) سورة الأنعام (١٥٢) وسورة الإسراء (٣٤) .

وَلَنُذَكِّرْكُمْ أَنَّ الدَّارَ لَيْسَتْ لَسَلِيمٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِمُحَمَّدٍ ابْنِهِ كَمَا تَعْرِفُونَ ذَلِكَ
انْتَهَى ، تَأَمَّلْ قَوْلَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَلْبُغِ الثُّلُثَ ، وَمَا نَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي عِمْرَانَ .

وَأَمَّا نَقْلُكُمْ عَنْ « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ » فِي الْغُبَنِ فِي
بَيْعِ الْوَكِيلِ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ مَرْدُودٌ بِمَا قَالَهُ بَعْدُ وَنَصُّهُ : بِأَنْ يُقَالَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مَا
قِيَمَةُ هَذِهِ الْأَبْعَةِ وَمَا قِيَمَةُ الدِّينِ الَّذِي عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْمُحِيطِ الدِّينِ بِمَالِهِ ، ثُمَّ
يُنْسَبُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فَإِنْ وَجَدَ قِيَمَةَ الدِّينِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْأَبْعَةِ بِقَدَرِ ثُلُثِهَا
كَانَ ذَلِكَ مَرْدُودًا وَإِلَّا فَلَا انْتَهَى .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ بَيْعَكُمْ لِلدَّارِ مَرْدُودٌ لِبَيْعِكُمْ لَهَا بِهَضْمِ ثُلُثِ الْقِيَمَةِ
مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ وَجُوبُ الرَّدِّ بِغَبْنِ النَّائِبِ إِنْ كَانَ بَيِّنًا ، وَإِنْ لَمْ يَلْبُغِ الثُّلُثَ كَمَا
أَسْلَفْنَاهُ أَنْفَاءً عَنْ ابْنِ عُرْفَةَ عَنْ بَعْضِهِمْ وَقَرِيبًا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ مِيَّارَةَ ، فَلَا
نُطِيلُ بِإِعَادَتِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنْ مَا دُونَ الثُّلُثِ لَيْسَ بِغَبْنٍ قَطْعًا اتِّفَاقًا بَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، وَهُوَ
أَنَّ الثُّلُثَ وَمَا دُونَهُ لَيْسَ بِغَبْنٍ فِي حَقِّهِمَا أَوْ إِنَّمَا الْغَبْنُ فِي حَقِّهِمَا مَا زَادَ عَلَى
الثُّلُثِ . . . إِلَيَّ قَوْلُكُمْ : قَالَ ابْنُ عُرْفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ قَدْرَ الْغَبْنِ فِي
ذَلِكَ كَقَدْرِهِ فِي بَيْعِ الْإِنْسَانِ مِلْكَ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ خَطَأٌ بَيْنٌ كَمَا يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ مَا
اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَا نَقَلْتُمْ عَنْ (عَج) عَنْ ابْنِ عُرْفَةَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ
بِقَوْلِكُمْ : قَالَ ابْنُ عُرْفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ قَدْرَ الْغَبْنِ فِي ذَلِكَ كَقَدْرِهِ
فِي بَيْعِ الْإِنْسَانِ مِلْكَ نَفْسِهِ لِأَنَّ تَشْبِيهَهُ لَغَبْنِ النَّائِبِ بِغَبْنِ الْمَالِكِ ضَرْوَرِيٌّ فِي أَنْ
مَعْنَاهُ مَا [(١)] قَالَهُ سَالِفًا عَنْ (عَج) وَنَصُّهُ : وَحَدُّ الْغَبْنِ الَّذِي يَقَامُ
بِهِ إِمَّا اتِّفَاقًا أَوْ بِاخْتِلَافٍ . ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا

خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، وَقِيلَ : الثُّلُثُ وَقِيلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَمَا صَدَّرَ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ . كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا لَابَنُ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَصَاحِبِ « التَّوْضِيحِ » بِقَوْلِهِ : مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، أَيِ : وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ ، كَمَا فِي نَوَازِلِ (عَج) وَغَيْرِهِ وَالْفَتْوَى بِالضَّعِيفِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ حَرَامٌ كَمَا فِي تَصَانِيفِ أَئِمَّتِنَا وَنَوَازِلِهِمْ ، وَلَسْتُ أُبْهِكُّكُمْ عَلَى مَا جَهَلْتُمُوهُ ، وَلَا أَذْكَرُّكُمْ بِمَا نَسِيتُمُوهُ ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا فِي حَافِظَتِكُمْ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » الَّذِي نَقَلْتُمْ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهَا : وَإِنْ بَاعَ الْوَكِيلُ أَوْ ابْتَاعَ بِمَا لَا يُشَبِّهُ الثَّمَنَ أَوْ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْمُوَكَّلُ لَيْسَعُهُ أَمَةً ذَاتَ ثَمَنِ كَثِيرٍ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهَا أَوَّلُهُ بِدَلِيلِ اقْتِصَارِ ابْنِ عَرَفَةَ عَلَيْهِ عَلَى نَقْلِ (ع ج) عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَعَلَّ آخَرَ كَلَامِهِمَا فَرَضُ مَسْأَلَةٍ ، وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِمَا قُلْنَاهُ مَا فِي « الْبَنَانِيِّ » وَنَصُّهُ : وَهَلْ تَقْيِيدُ الْغَبَنِ فِي بَيْعِ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ بِالثُّلُثِ كَالْغَبَنِ فِي بَيْعِهِ مَالِ نَفْسِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عَمْرَانَ ، وَلَا يَتَّقِيْدُ بِهِ بَلْ بِمَا نَقَصَ عَنِ الْقِيَمَةِ نَقْصًا بَيْنًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثُّلُثُ ؟ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَهُوَ الصَّوَابُ وَهُوَ مُقْتَضَى الرُّوَايَاتِ فِي « الْمُدُونَةِ » انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا وَجُوبُ رَدِّ بَيْعِكُمْ لِلدَّارِ وَفَسْخُهُ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ الْأَخِيرُ مِنْهُمَا كَمَا يَقْضِي بِذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَرَفَةَ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ الرُّوَايَاتِ وَلَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا مَعَ أَنِّي لَوْ كُنْتُ مِنَ الْمُقَوِّمِينَ لِلدَّارِ لَقَوِّمْتُهَا بِثَمَانِينَ مِثْقَالًا ، وَلَوْ كَانَتْ فِي مِلْكِي مَا بَعْتُهَا إِلَّا بِذَلِكَ ، أَوْ أَزِيدُ لَوْسَعَهَا وَأَمْنَهَا مِنَ السَّقُوطِ لِاتِّصَاقِ جَوَانِبِهَا بِدِيَارِ الْجَارِ . وَلَكُونِهَا وَسَطَ الْقَصْرِ قَرِيبَةً مِنَ الْمَسْجِدِ وَرَحْبَةً السُّوقِ لِكَوْنِ حِطِّ الْأَعْكَامِ بِبَابِهَا ، وَإِدْخَالِهِمْ فِيهَا وَإِخْرَاجَهُمْ مِنْهَا هَيْنَ لَا

صُعُوبَةٍ فِيهِ كَمَا تَعْرِفُونَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ الَّذِي نَقَلْتُمْ وَنَصَّهُ : قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ : إِنَّمَا يُقَالُ : يَزَادُ فِي الْمُشْتَرَى أَوْ يُنْقَصُ فِي الْمَبْعُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثُلْثِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ أَنَّ الْبَيْعَ وَجَدْنَا النَّاسَ تَتَغَابَنُ فِيهَا ، وَالْمَيْتُ لَمْ يَجِدْ عَنَاءً يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ فَوْجَبَ مِنْ أَجْلِ الْمُتَعَارَفِ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ التَّغَابُنِ أَنَّ يَقْتَصِرَ عَلَى الثُّلْثِ لِأَنَّ الثُّلْثَ أَعْدَلُ فِي الْوُصُولِ إلَى الْخ ، فَإِنَّهُ يُلَوِّحُ مِنْهُ وَيَتَّجُ أَنَّ الْعَيْنَ لَا رَدَّ بِهِ إِلَّا إِذَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْبَائِعُ مَالِكًا أَوْ وَكِيلًا عَلَى ظَاهِرِ مَا لِأَبِي عَمْرَانَ وَتَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى الرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ فِي ذَلِكَ فَلَا نَطِيلُ بِإِعَادَتِهِ ، فَإِنَّ مِثْلَكُمْ يَا أَخِي لَا يَحْتَجُّ بِهَذَا الضَّعِيفِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الدَّارِ . وَأَمَّا مَا نَسَبْتُمْ لِي مِنَ الْخَطَأِ فِيمَا تَقَوْتُ بِهِ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ فَعَبْرٌ صَحِيحٌ ، بَلْ وَافَقْتُ الصَّوَابَ وَعَلَيْهِ اعْتَمَدْتُ فِيهِ الْقَلَسَانِيُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَبْحَثِ بَيْعِ الْوَكِيلِ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَبَيْنَهُ لِنَفْسِهِ مَا نَصَّهُ : فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ مِنَ الْوَكِيلِ ، فَإِنَّ الْعَقْدَ يُفْسَخُ ، فَإِنْ فَاتَتْ السَّلْعَةُ بِتَلَفِهَا لَزِمَتْ الْقِيَمَةُ بَدَلًا مِنَ الْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَتَغَيَّرْ فِي بَدْنِهَا لَكِنْ تَغَيَّرَتْ فِي سَوْفِهَا ، فَبِالْمَذْهَبِ قَوْلَانِ ، هَلْ ذَلِكَ قَوْتُ يُوجِبُ الْقِيَمَةَ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ قَوْتُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ؟ أَوْ لَا يَكُونُ قَوْتُ كَالِاسْتَحْقَاقِ لِلْسَّلْعِ ؟ فَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَتَشْبِيهُهُ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّارَ لَا يَقُوتُ بِحَوَالَةِ الْأَسْوَاقِ فِي مَسْأَلَتِنَا لِعَدَمِ قَوَاتِهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِذَلِكَ .

وَأِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي فَأَبْعَدُ وَأَبْعَدُ مَعَ أَنَّ الدَّارَ رَدَّ صَاحِبِهَا بَيْعَكُمْ قَبْلَ تَغْيِيرِ سَوْفِهَا ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي مِلْكِ رَبِّهَا إِلَى الْآنَ فَلَا مَحِلَّ لِمَا نَقَلْتُمْ وَاحْتَجَجْتُمْ بِهِ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ بَيْعَكُمْ الدَّارَ مَرْدُودٌ عِنْدِي لِمَا أَسْلَفْتُهُ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ ، فَإِنْ شِئْتُمْ التَّأْسِيَّ فَذَلِكَ وَلَقَدْ لَوَّحْتُ لِي بِذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً ، وَإِلَّا فَكُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ، فَرَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ وَنَصْهًا : بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَالْحَوْفَلَةَ حَمْدًا لِمَنْ يَقْضِي وَلَا يَقْضَى عَلَيْهِ
الَّذِي جَعَلَ الْحَقَّ نُورًا سَاطِعًا يَهْتَدِي بِهِ إِلَيْهِ ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ جَاهَدَ
وَقَاتَلَ عَلَيْهِ ، حَتَّى كَتَبَ مُعَانِدُهُ وَقَهَرَهُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ نَصَرُوهُ حَتَّى
اسْتَقَامَ فَتَمَّ غَايَةَ الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ ، صَلَاةً وَسَلَامًا يَدُومَانِ أَدْخِرُهُمَا لِيَوْمِ الْعَرْضِ
وَالْمِيزَانِ .

أَمَّا بَعْدَ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوِي
الْإِنْصَافِ وَالِدَرَايَةِ وَالْبَصِيرَةِ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ وَقَعَ لَدَى تَرَاوَعٍ بَيْنَ الشَّرِيفِ سَيِّدِ مُحَمَّدٍ
الْمُهْدِيِّ بْنِ الشَّرِيفِ مُلَانِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ مُخَاصِمًا عَنْ نَفْسِهِ وَنَائِبًا عَنْ قَوْمِهِ مَعَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَعْيَنٍ وَعَلِيِّ بْنِ مُوسَى الْعَرَبِيِّنِ مُخَاصِمِينَ وَنَائِبِينَ عَمَّنْ مَعَهُمَا فِي
الْكَرَاءِ مِنْ أَعْرِبٍ فِي شَأْنِ كِرَاءٍ وَقَعَ بَيْنَهُمْ فِي أَتَوَاتٍ وَكَيْفِيَّةٍ دَعَا الشَّرِيفِ
مَرْسُومَةً فِي كِتَابٍ عِنْدَهُ بِخَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالشَّرِيفِ بْنِ
مُلَانِي أَدْرِيهِ أَتَوَاتِينَ وَنَصَّ الْمُرَادَ مِنْهُ : انْعَقَدَ الْكَرَاءُ بَيْنَ سَيِّدِ الْمُهْدِيِّ بْنِ مُلَانِي
عَبْدِ اللَّهِ وَالسَّيِّدِ الْمُهْدِيِّ بْنِ مُلَانِي أَحْمَدَ وَمُلَانِي إِدْرِيسَ ، وَسَيِّدِي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ
بْنِ مُلَانِي الْوَثِيقِ وَالْعَرَبِ بْنِ أَحْمَدَ وَبَيْنَ أَعْرِبٍ وَالْأَخْصِ سَالِمِ بْنِ يَعْبٍ وَمُحَمَّدِ
بْنِ الْحَاجِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَعْيَشَ كِرَاءً مَوْضُوعًا لِبِلَادِ النُّعْمَةِ ، وَلِكُلِّ حِمْلٍ مِنَ
الشَّمَةِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا ذَهَبًا عَيْنًا وَعِدَّةُ الْمَحْمُولِ سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ حِمْلًا بَعْدَهُ سِتَّةٌ
أَنْقَاضَ بَعْدَ وَزْنِهِمْ ، وَوُجِدَ فِيهِمْ حِمْلٌ وَرَبْعُ حِمْلٍ بَتَارِيخٍ أَوَّلِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ
الْحَرَامِ عَامَ سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ وَأَلْفَ ، وَزَادَ عَلَى هَذَا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ أَتَوَاتٍ أَمَرَهُ بِكُتَابَةِ
نُسْخَةٍ أُخْرَى كَالْأُولَى لِأَنَّ عَادَةَ أَعْرِبٍ مَعَ مَنْ اكْتَرَى مِنْ عِنْدِهِمْ يَمْشُونَ بِهِ إِلَى
أَنْتَاءِ الطَّرِيقِ وَيَفْسُخُونَهُ حَتَّى يَنْشَأَ لَهُمْ كِرَاءٌ آخَرَ مُخَالَفًا لِلأَوَّلِ بَعْدَ تَقْطِيعِ عَقْدِ
الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ فَامْتَثَلَ أَمْرُهُ وَفُسِّخَ أُخْرَى خَوْفًا مِمَّا قِيلَ لَهُ وَأَنَّهُمْ حِينَ ارْتَحَلُوا مِنْ
أَتَوَاتٍ رَحَلُوا عَلَى أَوَّلٍ يَقِيمُوا دُونَ النُّعْمَةِ إِقَامَةً طَوِيلَةً وَأَنَّهُمْ لَمَّا وَصَلُوا الْمَنْهَلَ
الَّذِي اسْمُهُ التَّهْمَةُ فَسَخُوا الْكَرَاءَ بغيرِ إِذْنِهِ خَوْفًا عَلَيَّ بَقَاءِ مَالِهِ فِي الْخَلَاءِ
فَاتَّجَرُوا لَهُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَفَسَخُوهُ آخِرَهُ دُونَ إِذْنِهِ وَرِضَاهُ أَيْضًا ، فَعِنْدَ ذَلِكَ
رَجَعَ لِأَصْحَابِهِ الْأَوَّلِينَ وَطَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى [ق / ٧٦٩]

أَتَوَات فَابُوا وَامْتَنَعُوا ، ثُمَّ طُلِبَ مِنْهُمْ أَيْضًا أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى أُرْوَانَ وَيَكُونُ
هُوَ مَحَلَّ انْتِهَاء الْكَرَاء بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَرَضُوا بِذَلِكَ عَلَى إِخْرَاجِهِ لَهُمْ عَقْدَ الْكَرَاءِ
الْأَوَّلَ فَيَقْطَعُونَهُ فَفَعَلَ ذَلِكَ لَهُمْ وَكَتَمَ عَنْهُمْ النُّسْخَةَ الْأُخْرَى لِيَقُومَ عَلَيْهِمْ بِهَا فِي
الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَنَّهُمْ لَمَّا قَطَعُوا الْعَقْدَ الْمَذْكُورَ امْتَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ وَقَالُوا لَهُ :
لَا نَتَكَارَى مَعَكَ إِلَّا لَوْضَعَكَ لِحْمُولِكَ عِنْدَ هَذَا الْمَنْهَلِ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ فَتَأْتِيكَ
بِهَا فَفَعَلَ ذَلِكَ مَعَهُمْ عَلَى وَجْهِ الْخَوْفِ وَالثَّقِيَّةِ عَلَى مَالِهِ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ عَلَيْهِ يَدُ
أَحَدٍ تَحْفَظُهُ مِنَ التَّلَفِ وَالضِّيَاعِ وَكَتَبُوا عَقْدًا آخَرَ فِي الْكَرَاءِ الثَّانِي وَعَلَى أَنَّ
انْتِهَاءَهُ وَلَا تَهُ إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ شَيْءٌ بَيْنَ شُرَفَاءَ وَلَا تَهُ وَالنَّعْمَةِ فَيَكُونُ انْتِهَاءُهُ النَّعْمَةُ
وَأَنَّهُ اكْتَرَى مِنْ هُنَاكَ عَلَى رُكُوبَةٍ وَحَمَلَ أَنْقَاضَهُ إِلَى أُرْوَانَ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ مِنَ
الذَّهَبِ وَهُوَ عَشْرُونَ مِثْقَالًا عَلَى حَمْلِ الْأَنْقَاضِ وَعَشْرَةٌ عَلَى رُكُوبِهِ وَعَشْرَةٌ أَيْضًا
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي رُكُوبِهِ إِلَى أُرْوَانَ أَيْضًا وَدَفَعَ ذَلِكَ لِأَرْبَابِ الْكَرَاءِ
فِي أُرْوَانَ وَأَنَّهُمْ لَمَّا وَصَلُوا وَلَا تَهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ انْتِهَاءَ الْعَامِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ
بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ وَالْأَلْفِ حَبَسُوا مَالَهُ عَنْهُ بِهَا وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ كِتَابًا يَأْتُونُهُ بِأَحْمَالِهِ لِأَنَّ
انْتِهَاءَ الْكَرَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمُ النَّعْمَةُ عَمَلًا مِنْهُ بِالْكَرَاءِ الْأَوَّلِ ، وَلَكَمَا حَدَّثَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
شُرَفَاءَ وَلَا تَهُ فِي شَأْنِ دِيَارِهِمُ اللَّوَاتِي بِهَا فَا مْتَنَعُوا فَعِنْدَ ذَلِكَ اكْتَرَى إِبِلَ النَّاسِ
لِحَمْلِ أَعْكَامِهِ مِنْ وَلَا تَهُ إِلَيْهِ كُلُّ بَعِيرٍ بِمِثْقَالِ ذَهَبًا وَاسْتَأْجَرَ مُحَمَّدَ بْنَ هُنُونَ بْنَ
بُسَيْقٍ بِثَلَاثَةِ وَأَرْبَعِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا وَرُبْعَ مِثْقَالِ ذَهَبًا لِيَمْشِيَ مَعَ الْإِبِلِ حَتَّى تَحْمَلَ
أَحْمَالَهُ مِنْ وَلَا تَهُ وَيَأْتِيَ مَعَهَا إِلَيْهِ ، وَقَدْ دَفَعَ جَمِيعَ ذَلِكَ لِأَرْبَابِ الْإِبِلِ وَلِ مُحَمَّدٍ
الْمَذْكُورِ وَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَحْطَّ عَنْهُ ذَلِكَ الْقَدَرُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ . فَجَاوَبَاهُ
بَأَنَّهُمَا لَمْ يَفْعَلَا مَعَهُ وَلَا غَيْرَهُمَا مِنْ نَسْخِ أَوْ كِرَاءٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَاهُ
وَأَخْرَجَا عَلَى عَقْدِ الْكَرَاءِ الثَّانِي عَقْدًا وَنَصَّ الْمُرَادَ مِنْهُ : اكْتَرَى الشَّرِيفُ
الْحُسَيْنِيُّ مَوْلَايَ الْمَهْدِ بْنَ مَوْلَايَ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاطِنِ بِالنَّعْمَةِ مَعَ أَوْلَادِ رِزْقِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ أَعِيشَ ، وَابْنِ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَقِيرِ أَحْمَدَ بْنَ الطَّالِبِ وَمُحَمَّدَ بْنَ

الْحَاجُّ أَعْمَرَ وَأَحْمَدَ دَلَالَ بْنَ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ فِي ثَمَانِيَةِ وَعَشْرِينَ حَمَلًا مِنْ الشَّمَةِ مِنْ بِلَادِ بُوْغَلٍ إِلَى وَلَاتَةِ وَإِنْ ظَهَرَ عُذْرٌ بِيْلَغِهِمُ النِّعْمَةُ عَشْرُونَ مَثْقَلًا لِكُلِّ حَمَلٍ ذَهَبًا عَيْنًا كِرَاءً مَضْمُونًا لَازِمًا لَا يُبْرئُهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْوَاجِبُ فَتَحَلُّوْا لَا بِتَارِيخٍ أَيْ عَامٍ .

(ح) فِي بَعْدِ الْمَتَيْنِ وَالْأَلْفِ عَبْدُ رَبِّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ الزَّرْكَشِيِّ وَعَلَى مَا بَاعَلَاهُ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ انْتَهَى .

وَالْحَالُ أَنَّهُمَا قَدْ صَدَقَا الشَّرِيفَ أَنَّ الْكَرَاءَ الثَّانِي لَمْ يَقُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ إِلَّا عِنْدَ الْمَنْهَلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْتَرِيهِ هُنَاكَ ، وَبَعْدَ طَلْبِهِ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى أُرْوَانَ فَرَضُوا لَهُ بِشَرَطٍ أَنْ يُمَكِّنَهُمْ مِنْ عَقْدِ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ وَقَطَعُوهُ ثُمَّ امْتَنَعُوا إِلَّا بِالْكَرَاءِ الثَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَالَ الشَّرِيفُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَهُمْ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ وَالثَّقِيَّةِ وَالْخَوْفِ عَلَى مَالِهِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَهُمْ ، إِذْ لَا مُسْتَعْتَبَ وَلَا عِمَارَةَ هُنَاكَ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْتَرِيهِ فَيُضِيعُ مَالَهُ وَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ مِنْهُ نَفْعٌ لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ إِنْ لَمْ يَتْرُكْهُ تَحْتَ يَدِ أَحَدٍ فَلَمَّا فَرَعَ كُلُّ مَنْهُمْ مِنْ دَعْوَاهُ حَكَمْتُ بَيْنَهُمْ بِلُزُومِ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ لِشَهَادَةِ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ لِلشَّرِيفِ الْمَذْكُورِ عَلَى دَعْوَاهُ إِذْ مِنَ الْمُحَالِ عَادَةً وَعُرْفًا أَنْ يَكْتَرِيَ مِنْ أَتَوَا عَلَى دَوَامِ سَيْرِهِ مِنْهَا بِلَا إِقَامَةٍ طَوِيلَةٍ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَيَكُونُ مُجْتَمِعًا مَعَ مَالِهِ وَيَرْكَبُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى الْإِبِلِ الْمُكْتَرَاةِ بِلَا كِرَاءٍ إِلَى دَارِهِ بِالنِّعْمَةِ ثُمَّ يَرْضَى طَوْعًا مِنْهُ وَاخْتِيَارًا بَفْسَخِهِ فِي فِلَاةٍ أَوْ بَيْدَاءٍ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا مُسْتَعْتَبَ فِيهِ وَلَا عِمَارَةَ فِي قَرْبِهِ وَلَا يُوجَدُ أَيْضًا هُنَاكَ مَنْ يَكْتَرِيهِ عَلَى حَمَلٍ مَتَاعِهِ مِنْ أَهْلِ أَكْبَارِ الَّذِينَ مَعَهُ كَمَا هُوَ بَدِيهِيٌّ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ ، لِأَنَّ فُسْخَ الْكَرَاءِ هُنَاكَ يَقْضِي إِلَى تَلْفِ مَالِهِ وَعَدَمِ نَفْعِهِ مِنْهُ لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ أَيْرَضَى مَنْ لَهُ أَدْنَى عَقْلٍ وَتَمَيِّزٍ بَفْسَخِ كِرَاءٍ لَازِمٍ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِيَارِ وَالطَّوْعِ مِنْهُ؟ كَلَّا وَلَا ، وَمِنْ

المَعْلُومُ عِنْدَ أَرْيَابِ الْفَقْهِ أَنَّ الْعَادَةَ مُحْكَمَةٌ وَأَنَّ الْعُرْفَ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ انْتَهَى . انْظُرْ «الْمَعْيَارَ» .

وَلِذَا نَصَّ ابْنُ [رَشِيد] (١) فِي رَحْلَتِهِ : أَنَّ الْأَحْكَامَ تَدُورُ مَعَهُ وَجُودًا وَعَدَمًا ، وَأَيْضًا فَقَدْ عَدَّ أَثْمَتَنَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الَّتِي بَنِيَ الْفِقْهُ عَلَيْهَا انْتَهَى .

وَلَأَنَّ تَصْدِيقَهُمَا لَهُ فِي جَمِيعِ دَعْوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ : إِنَّ الْكِرَاءَ الثَّانِي لَمْ يَقَعْ إِلَّا عِنْدَ الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ ، إِلَى قَوْلِهِ : ثُمَّ امْتَنَعُوا إِلَّا مِنَ الْكِرَاءِ عَلَيْهِ الْمَذْكُورِ مُتَضَمِّنٌ لِإِقْرَارِهِمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا وَشَهَادَتِهِمَا عَلَى غَيْرِهِمَا مِمَّنْ مَعَهُمَا فِي الْكِرَاءِ أَنَّ فَسْخَ الْكِرَاءِ الْأَوَّلِ مُكْرَهُ عَلَيْهِ ؟

وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» : إِنَّ ضَمْنَ الْإِقْرَارِ كَصَرِيحِهِ ، وَفِيهَا أَيْضًا : أَنَّ إِقْرَارَ الشَّيْخِ عَلَى نَفْسِهِ أَبْلَغُ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحَقُّ مَا أُخَذَ بِهِ الْمَرْءُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ » انْتَهَى ، انْظُرْ ابْنَ مَرْزُوقٍ .

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (يُؤَاخَذُ الْمُكَلَّفُ بِإِقْرَارِهِ بِلَا حَجَرٍ) انْتَهَى (٢) .

وَلَا شَكَّ أَنَّ شَهَادَتَهُمَا عَلَى مَنْ مَعَهُمَا فِي الْكِرَاءِ مَقْبُولَةٌ عَامِلَةٌ شَرْعًا لِأَنَّ الْمَرْءَ قَدْ يَكُونُ مُقْرَأً عَلَى نَفْسِهِ وَشَاهِدًا عَلَى غَيْرِهِ فِي قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّرِكَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ أَقَرَّ [أَحَدُهُمَا] (٣) بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ نَصِيهِهِ) (٤) انْتَهَى .

أَيُّ وَمَقْرَرٌ عَلَى نَفْسِهِ بِنَصِيهِهِ انْتَهَى .

(١) فِي الْأَصْلِ : رَشْد .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٢١) .

(٣) فِي «الْمُخْتَصَرِ» : وَاحِد .

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢١٥) .

وإِلَى غَيْرِ هَذَا مِنْ نُصُوصِ الْأُئِمَّةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهِ خَوْفَ الإِطَالَةِ ، وَإِنَّمَا قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا ، وَحَكَمْتُ بِهِمَا عَلَى مَنْ مَعَهُمَا فِي الْكِرَاءِ عَمَلًا بِمَا فِي «نَوَازِل» مُجَدَّدِ الشَّرِيعَةِ الْحَنْفِيَّةِ سَيِّدِي «عَج» وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عُدُولٌ ، فَأَجَابَ : قَالَ فِي «الذَّخِيرَةِ» (١) : نَصَّ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَلَى أَنَا إِذَا لَمْ نَجِدْ فِي جِهَةٍ إِلَّا غَيْرَ الْعُدُولِ أَقْمَنَا أَصْلَحَهُمْ وَأَمْثَلَهُمْ فَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بَيْنَهُمْ ، وَيَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ وَغَيْرِهِمْ لَثَلَا تَضِيعَ الْمَصَالِحُ ، وَمَا (أَظُنُّ أَحَدًا يُخَالِفُ) (٢) فِي هَذَا ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَهَ إِنَّمَا تُشْتَرَطُ حَيْثُ أُمَكِّنَتْ .

وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ النَّاسُ فُسَاقًا إِلَّا قَلِيلًا نَادِرًا قَبِلْتُ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَيُحْكَمُ بِشَهَادَةِ الْأَمْثَلِ مِنَ الْفُسَاقِ ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَنَقَلَ الْقَرَّافِيُّ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِذَا فُقِدَتِ الْعَدَالَةُ يَكْتَفِي بِاثْنَيْنِ انْتَهَى أَيْ فِيمَا يَكْتَفِي فِيهِ اثْنَانِ ، وَأَرْبَعَةٌ فِيمَا يَكْفِي فِيهِ أَرْبَعَةٌ وَهَكَذَا انْتَهَى الْمُرَادُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارِ . وَنَحْوِهِ فِي النَّاجِ ، وَالْإِكْلِيلِ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَفِي شَرْحِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ مِيَارَةَ عَلَى «التُّحْفَةِ» فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمَا فِي ذَلِكَ انْتَهَى وَقَدْ حَكَمْتُ أَيْضًا بِفَسْخِ الْكِرَاءِ الثَّانِي لَوْقُوعِهِ مِنَ الشَّرِيفِ عَلَى وَجْهِ الْإِخَافَةِ وَالتُّقْيَةِ عَلَى أَعْكَامِهِ مِنَ التَّلَفِ وَالضِّيَاعِ إِنْ لَمْ يَتْرُكْهَا تَحْتَ يَدِ أَحَدٍ لَكُونَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ خَلَاءً وَبَيْدَاءً وَمَهْمَى أَيْ لَا مُسْتَعْتَبَ بِهِ وَلَا عِمَارَةَ بِقُرْبِهِ ، فَلِذَا فَعَلَ مَعَ أَصْحَابِهِ الْأَوَّلِينَ مَا أَمَرُوهُ بِهِ مِنَ الْكِرَاءِ الثَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَرْسُومَةِ عِنْدَهُمْ فِي كِتَابِ بَخْطٍ يَدِهِ وَغَيْرِهِ الَّذِي أَخْرَجَنَا إِلَى عِنْدِ الدَّعْوَى ، وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ مَقْهُورٌ مَغْلُوبٌ عَلَيْهِ الْقَرِينَةُ الْقَوِيَّةُ الَّتِي هِيَ تَرْدَادُهُ بَيْنَ أَهْلِ أَكْبَارِ فَمَرَةٍ طَلَبَ مِنْ أَرْبَابِ الْكِرَاءِ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى أَتَوَاتِ فَأَبَوْا وَامْتَنَعُوا وَمَرَّةً طَلَبَ مِنْ آخَرِينَ

(١) انظر : «الذخيرة» (٤٦/١٠) .

(٢) في «الذخيرة» : وما أظنه يخالفه أحد .

أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى أُرْوَانَ عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ انْتِهَاءُ مَحَلِّ الْكَرَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ
فَرَضُوا بِذَلِكَ أَوَّلَ النَّهَارِ وَفَسَخُوهُ آخِرَهُ ، وَمِنْ الْقَرِينَةِ أَيْضًا رُجُوعُهُ إِلَى أَصْحَابِهِ
الْأَوَّلِينَ وَطَلَبُهُ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى [من] أُرْوَانَ وَيَكُونَ هُوَ انْتِهَاءُ الْكَرَاءِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَرَضُوا بِذَلِكَ عَلَى تَقْطِيعِ كِتَابِ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ فَلَمَّا قَطَعُوهُ امْتَنَعُوا ،
وَلَمْ يَرْضُوا إِلَّا بِالْكَرَاءِ الثَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فَفَعَلَهُ مَعَهُمْ خَوْفًا عَلَى
أَعْكَامِهِ إِنْ تَرَكَهَا هُنَاكَ لَا يَدَ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا ، وَالْقَرَائِنُ مَعْمُولٌ بِهَا فِي الْفَتَاوَى
وَالْأَحْكَامِ ، وَقَدْ نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا غَيْرَ مَا مَرَّةً فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ
كَلَامِهِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ فَرْحُونٍ فِي «تَبْصِرَتِهِ» : إِنَّ الْقَرِينَةَ الْقَوِيَّةَ كَالْبَيِّنَةِ الْقَاطِعَةَ ،
وَأَسْتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، وَالنُّصُوصِ الْفِقْهِيَّةِ ،
وَقَدْ أَشْبَعَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِهِ انْتَهَى .

وَفِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» : أَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى يَمِينٍ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا يَقْدَحُ فِي دَعْوَى الشَّرِيفِ بِالْإِكْرَاهِ الْمَذْكُورِ شَهَادَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ
بِخَطِّ يَدِهِ عَلَى الْكَرَاءِ الثَّانِي لِأَنَّهُ مَذْعُورٌ وَمَقْهُورٌ عَلَيْهَا أَيْضًا ، فَفِي «نَوَازِلِ»
(عج) مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَخَلَفَ وَلَدًا قَاصِرًا
وَخَلَفَ نَخْلًا وَعَقَارًا وَأَمْتَعَهُ ، ثُمَّ إِنَّ الْأَخَ الْبَاقِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى مُخَلَّفَاتِ أَخِيهِ
بِغَيْرِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ كَبِرَ الْوَلَدُ وَتَزَوَّجَ اتَّفَقَ مَعَ عَمِّهِ عَلَى أَنْ يَغْرَسَ
أَشْجَارًا أَثْلَاثًا بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ بَعْدَ الْعِمَارَةِ طَلَبَ الْوَلَدُ مِنْ عَمِّهِ أَنْ يُقَاسِمَهُ الرِّقَابَ
وَالْأَرْضَ عَلَى قَدَرِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ ، فَاِمْتَنَعَ الْعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ لِلْوَلَدِ : لَا حَقَّ
لَكَ فِي هَذِهِ الْعِمَارَةِ ، وَلَا أُسْلِمَ لَكَ مَا تَدْعِيهِ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ أَنَّ
لَا حَقَّ لَكَ مَعِيَ فِي مُخَلَّفَاتِ وَالِدِكَ وَلَا اسْتَحْقَاقًا وَلَا مِلْكًا وَلَا شُبْهَةَ مِلْكٍ ،
وَالْحَالُ أَنَّ الْوَلَدَ مَا وَافَقَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْذَارِ إِلَّا لِأَجْلِ التَّمَكُّنِ مِنْ أَمْلَاكِهِ ،
وَكَتَبَ الْعَمُّ الْمَذْكُورُ بِذَلِكَ حُجَّةً وَاسْتَكْتَبَ الْوَلَدُ عَلَيْهَا بِالْبَلَدِ الْعَادِيَةِ ، ثُمَّ بَعْدَ
الْإِعْذَارِ مِنَ الْوَلَدِ أَوْقَفَ الْعَمُّ الْمُخَلَّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ وَذُرِّيَّةِ ذُرِّيَّتِهِ ،

فَهَلْ هَذَا الْإِعْذَارُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ الْوَقْفُ الْمُرتَّبُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى فَاسِدٍ وَلِذَرِيَّةِ الْوَلَدِ الْمَذْكُورِ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ وَعَلَى ذُرِّيَّتِهِ بِجَمِيعِ مُخَلَّفَاتِ وَالِدِهِمْ وَبِجَمِيعِ أَجْرَتِهَا مِنْ يَوْمِ الْمَوْتِ إِلَى وَقْتِ الْحُكْمِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : إِنَّهُ حَيْثُ وَقَعَ مِنْهُ الْإِعْذَارُ الْمَذْكُورُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ حَقَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْ إِرْثٍ وَالِدِهِ أَنْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ .

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ وَهُوَ اسْتِكْتَابُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ بِالْخَوْفِ عَلَى تَلَفِ مَالِهِ فِي الْحَالِ وَلِكَيْتَمَكَّنَ مِنْهُ فِي الْمَالِ أَنْتَهَى .

وَقَدْ نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمُوجِبَةِ لِلْإِكْرَاهِ وَعَدَّ مِنْهَا الْخَوْفَ عَلَى تَلَفِ الْمَالِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (بِخَوْفٍ مُؤْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ) ^(١) . . . إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ لِمَالِهِ) الْخ .

وَقَدْ نَصَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمُكْرَهَ لَا تَلْزُمُهُ الْعُقُودَاتُ وَلَا الْإِقْرَارَاتُ وَلَا الْيَمِينَاتُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ عَاطِفًا عَلَى عَدَمِ لُزُومِ طَلَاقِ الْمُكْرَهَةِ بِقَوْلِهِ : (وَكَذَا النِّكَاحُ وَالْعِتْقُ وَالْإِقْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ) ^(٢) أَيِ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَنَحْوِهِمَا أَنْتَهَى .

وَكَذَا صَرَّحَ «مَخ» ^(٣) فِي بَابِ الشِّرَاءِ : أَنَّ الْمُكْرَهَ لَا يُوصَفُ بِحُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ أَنْتَهَى .

وَلَا شَيْءَ أَصَحَّ وَلَا أَصْرَحَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «رُفِعَ عَنْ أُمَّنِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» ^(٤) ، وَلَا شَكَّ وَلَا مَرِئَةً إِذَا فِي بَقَائِهِمْ عَلَى الْكِرَاءِ الْأَوَّلِ فَلَا يُفْسَخُ بِمَشْيِ أَرْبَابِ الْإِبِلِ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ الْمَذْكُورِ لِمَا فِي «الْمُدُونَةِ»

(١) مختصر خليل (ص/١٣٤) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حاشية الخرشي (١٠٩/٨) .

(٤) تقدم .

وَنَصَّهَا : وَإِذَا تَغَيَّبَ الْجَمَّالُ يَوْمَ خُرُوجِهَا فَلَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ إِنْ لَقِيْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الرُّكُوبَ أَوْ الْحَمْلَ ، وَلَهُ كِرَاؤُهَا ، وَهَذَا فِي كُلِّ سَفَرٍ فِي كِرَاءٍ مَضْمُونٍ إِلَّا الْحَاجَّ فَإِنَّهُ يَفْسَخُ ، وَإِنْ قَبِضَ الْكِرَاءَ رَدَّهُ لِرِوَالِ آبَانِهِ .

ابْنُ الْمَوَّازِ : لِأَنَّ أَيَّامَ الْحَجِّ مُعَيَّنَةٌ فَإِذَا فَاتَهُ انْفَسَخَ الْكِرَاءُ وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْتَرٍ أَيَّامًا بِأَعْيَانِهَا ، وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْنَحِ عَدَمِ فُسْخِ الْكِرَاءِ وَحَلَفَ رَبُّ دَابَّةٍ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَحَجَّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ انْتَهَى ، وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ رُجُوعِ الشَّرِيفِ عَلَى أَرْبَابِ الْإِبِلِ الْمَذْكُورِينَ بِمَا اكْتَوَى بِهِ عَلَى حَمْلِ أَعْكَامِهِ مِنْ وَلايَةٍ إِلَى النِّعْمَةِ وَقَدْرُهُ كُلِّ حَمْلٍ بِمِثْقَالٍ مِنَ الذَّهَبِ ، وَبِمَا اكْتَرَى بِهِ أَيْضًا عَلَى حَمْلِ انْقَاضِهِ مِنَ النِّعْمَةِ إِلَى أَرْوَانٍ وَقَدْرُهُ عَشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ وَبِمَا حَمَلَهُمْ بِهِ أَيْضًا مِنْ أَرْوَانٍ إِلَى النِّعْمَةِ وَقَدْرُهُ ثَمَانِيَةُ مِثْقَالٍ وَثُلُثُ ذَهَبًا ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ وَنَصَّهَا : وَلَوْ هَرَبَ بِإِبِلِهِ وَالْكَرَاءَ إِلَى مَكَّةَ أَوْ غَيْرِهَا تَكَارَى لَكَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ تَقُومُ مَقَامَ الْإِمَامِ عِنْدَ تَعَذُّرِهِ ، وَالشَّرِيفُ لَمْ يَفْعَلْ مَا فَعَلَ مِنَ الْاِكْتِرَاءِ إِلَّا بِإِذْنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ انْتَهَى . مَعَ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ وَحْدَهُ لَجَازَ وَمَضَى لِمَا فِي حَافِظَتِي مِنْ [(١)] مِنْ أَنَّ مَنْ فَعَلَ فِعْلًا لَوْ رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ لَفَعَلَهُ جَازَ وَمَضَى عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْنِ انْتَهَى .

وَإِنَّمَا حَكَمْتُ بِوُجُوبِ رُجُوعِهِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ لِتَرْكِ بَعْضِهِمْ انْقَاضَهُ بِالثُّمَّةِ ، وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَى الْآنَ إِلَيْهِ وَلِكِبْسِ بَعْضِهِمْ أَعْكَامَهُ عَنْهُ بِوَلَايَةِ حَتَّى أَكْتَرَى عَلَى إِتْيَانِهِ إِلَيْهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَالْكَرَاءُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مَضْمُونٌ مُوصِلٌ إِلَى النِّعْمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَرُجُوعُهُ عَلَيْهِمْ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ الصَّاحِيَةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ عِنْدَ مَنْ كَانَ مُتَحَلِّيًّا بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ انْتَهَى .

وَلَقَدْ حَكَمْتُ أَيْضًا بِوُجُوبِ رُجُوعِهِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ هُنُونَ بْنِ بَسِيقٍ عَلَى الْحَابِسِينَ لِأَعْكَامِهِ عَنْهُ بَوْلَاتُهُ لِلدَّهَمِ وَظَلَمِهِمْ بِحَبْسِهِمْ لَهَا فَفِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ (١) :

وَأَجْرَةُ الْعَوْنِ عَلَى طَالِبِ حَقٍّ وَمَنْ سِوَاهُ أَنَّ الرَّدَّ تُسْتَحَقُّ

وَفِي «مُخْتَصَرِ ضِيََاءِ الدِّينِ» مَا نَصَّهُ : وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيهِ بِغُرْمِ زَائِدٍ عَلَى أُجْرَةِ الرَّسُولِ إِنْ ظَلَمَ أَوْ الْجَمِيعُ إِنْ ظَلَمَ أَيْضًا انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ .

وَفِي «عَجٍ» : إِنْ الْقَوْلَ الثَّانِي هُوَ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَهُمْ بِمَصْرٍ ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزَتِهِ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَاصِمٍ عَجَزُ بَيْتِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

«رِسَالَةٌ فِي الْقَضَاءِ»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَنَهَى عَنِ الْبَغْيِ وَالزَّيْغِ وَالْبُهْتَانِ وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ بَيْنَ الْحَقِّ أَتَمَّ تَبْيَانٍ ، وَأَوْضَحَ السَّبِيلَ بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ
وَالْبُرْهَانِ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ السَّادَةِ الْأَعْيَانِ ، أُولِي الْفَخْرِ وَالْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ ،
أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّهُ مِنْ أَفْقَرِ الْعَبِيدِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَأَخْوَجِهِمْ لِمَغْفِرَةِ الْمَلِكِ الْخَلَّاقِ عَبِيدِ
رَبِّهِ وَأَسِيرِ حَوْبِهِ الْقَصْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ إِلَى فَقْهَاءِ وَلَا تَهْ وَعُلَمَائِهَا لَا زِلْتُمْ
لِلْمُشْكَلَاتِ مُبَيَّنِينَ ، وَلِغَوَامِضِ النَّوَازِلِ مُوَضِّحِينَ حَفِظَ اللَّهُ سَيْفَكُمْ مِنَ الْقَلَلِ ،
وَسَتَرَ بِدَرِّ كَمَالِكُمْ مِنَ الْأَفَلِ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ مَا دَامَ الْفُلُكُ
وَحَرَكَتُهُ يَقْبَلُ رَاحَتَكُمْ وَيَعْمُ سَاحَتَكُمْ ، وَلِتَعْلَمُوا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ كُلَّ خَيْرٍ
وَوَقَانِي وَإِيَّاكُمْ كُلَّ ضَيْرٍ : إِنَّهُ أَنَانِي مَوْلُودُ ابْنِ أَحْمَدَ ابْنِ خِيَارٍ بِحُكْمِ حَكَمَ لَهُ
بِهِ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ ابْنُ الْفَقِيهِ سَيِّدِ الْحَسَنِ بَيْقَاءَ زَوْجَتِهِ حَفْصَةَ بِنْتُ الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ
فِي عَصْمَتِهِ لَصْحَةِ اسْتِرْعَائِهِ وَبِفَتْوَى الْفَقِيهِ الْمَرْوَانَ ابْنِ الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ النَّفَاعِ
بَصْحَةِ الْحُكْمِ وَنَفُودِهِ ، وَبِرَدِّ قَوْلٍ مَنْ قَالَ بِخِلَافِهِ فَوَجَدْتُهُمَا صَحِيحَيْنِ مُقِيمَيْنِ
مُؤَافِقَيْنِ لِلنُّصُوصِ الصَّرَاحِ الصَّحَاحِ وَلَا سِيَّمَا صَاحِبِ الْفَتْوَى فَقَدْ أَجَادَ فِيهَا
وَأَقَادَ فَلِلَّهِ تَعَالَى دَرَّةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ لِقَائِلٍ مَا يَقُولُ ، لَجَلْبِهِ مَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مِنْ
النُّقُولِ وَمَنْ رَامَ التَّعَرُّضَ لَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ الصُّوَابَ وَعَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ حَادَ وَخَابَ
لَأَنَّهُ بَيْنَ الْحَقِّ وَأَوْضَحِهِ ، وَأَثْبَتَ الْقِيلَ وَرَجَّحَهُ إِذْ أَسَّسَ قَوَاعِدَهُ وَرَدَّ دَابِرَهُ
وَقَيَّدَ شَوَارِدَهُ حَتَّى كَبَّتْ مُنْكَرُهُ وَجَاحَدَهُ ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْجَاهِدِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ
وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا لَدَيْهِ إِذْ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا غُبَارَ عَلَيْهِ وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ

وَأَفَادَهُ، وَأَوْجَزَ قَائِلُهُ وَأَجَادَهُ [ق / ٧٧٠] ثُمَّ إِنِّي هَمَمْتُ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى هَذَا فَاِمْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ نَفْسِي لِحَدِيثِ اللَّجَامِ وَلِكُونَ الصَّامِتِ عَنِ الْحَقِّ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاطِلِ ، وَأَبَيْتُ إِلَّا تَأْيِيدَ وَتَعْضِيدَ مَا أَتَى بِهِ إِلَى الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ مَرْسُومًا فِي النَّظَرِ بَيْنَ حُكْمٍ وَفَتْوَى فَشَاهَدْتُهَا وَسَاعَدْتُهَا فِي ذَلِكَ امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف : ٢٩] أَيَّ يَجْحَدُ ، وَقَوْلُهُ ﷺ «لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَعْصِيَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ» (١) .

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٩) وأحمد (٢٣٣٤٩) والبيهقي في «الشعب» (٨٥٥٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧٩/١) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

قال الترمذي والالباني : حسن .

قال البيهقي : قال الإمام أحمد رحمه الله : فثبت بالكتاب والسنة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إن الله تعالى جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرق ما بين المؤمنين والمؤمنات لأنه قال : ﴿الْمُتَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ فثبت بذلك أن أخص أوصاف المؤمنين وأقواها دلالة على صحة عقدهم وسلامة سريرتهم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إن ذلك ليس يليق بكل أحد وإنما هو من الفروض التي ينبغي أن يقوم بها سلطان المسلمين إذا كانت إقامة الحدود إليه والتعزيز موكولا إلى رأيه فينصب في كل بلد وفي كل قرية رجلا صالحا قويا عالما أميناً ويأمره بمراعاة الأحوال التي تجري فلا يري ولا يسمع منكرا إلا غيره ولا يبقى معروفا محتاجا إلى الأمر به إلا أمره به إلا أمره وكلما وجب على فاسق حدا أقامه ولم يعطله فالذي شرعه أعلم بطريق سياستهم .

قال : وكل من كان من علماء المسلمين الذين يجمعون بين فضل العلم وصلاح العمل فعليه أن يدعو إلى المعروف ويزجر عن المنكر بمقدار طاقته فإن كان تعليق إبطال المنكر ورفع رده المتعاطي له عن فعله وإن كان لا يطبق ذلك بنفسه ويطيقه بمن يستغني عن فعله إلا ما كان طريقه طريق الحدود والعقوبة فإن ذلك إلى السلطان دون غيره وإن كان لا يطبق إلا القول قال : وإن لم يطق إلا الإنكار بالقلب أنكر والأمر بالمعروف في مثل النهي عن المنكر إن أسمع العالم المصلح لا يدعو إليه ويأمر به فعل وإن لم يقدر إلا على القول قال وإن لم يقدر إلى على الإرادة بقلبه أراده وتمنى على الله عز وجل فلعلة أن يشفعه به «شعب الإيمان» (٨٤/٦) .

فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ : إِنَّهُ لَا رَيْبَ وَلَا مَرِيَّةَ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ لَصِحَّةِ أُسَاسِهِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ الْإِشْهَادُ بِأَنَّهُ غَيْرُ الْمُتَلَزِمِ لِمَا يَقَعُ مِنَ الطَّلَاقِ لَزُوجَتِهِ وَتَحْقِيقِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الْمُسْتَرَعَى فِيهِ ، وَالسَّبَبِ الْمُلْجِيءِ إِلَيْهِ ، فَإِمَّا الشَّهَادَةَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَلَزِمٍ لِمَا يَقَعُ مِنَ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَمَعْلُومٌ حُصُولُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ الْفَقِيهَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَالْفَقِيهَ مُحَمَّدَ ابْنَ الطَّالِبِ مَحْمُودٍ ، وَهُمَا مُبْرَزَانِ بِحَسَبِ زَمَنِهِمَا وَبِلَدِهِمَا فَطَنَانِ عَارِفَانِ بِطُرُقِ تَحْمِلِهَا - أَيِ الشَّهَادَةِ - وَأَنْوَاعِهَا وَأَدَائِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُشْتَرَطُ فِيهَا كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُمَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا وَأَحْوَالُهُمَا وَلَا يُنْكِرُ مَا وَصَفْنَاهُمَا بِهِ إِلَّا جَاهِلٌ غَيِّبِي أَوْ ضَالٌّ مُعَانِدٌ وَلِلَّهِ تَعَالَى دَرُ الْبُوصِيرِيَّ حَيْثُ قَالَ فِي بُرْدَتِهِ الْمَدِيحِيَّةِ :

قَدْ تُنْكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيُنْكِرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ ،

انتهى .

وَإِنَّمَا قُلْتُ بِحَسَبِ زَمَنِهِمَا الْخ ، إِشَارَةً لِقَوْلِ الْعَبْدُوسِيِّ : إِنَّ لِكُلِّ زَمَانٍ مُبْرَزِينَ ، وَلَكَمَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مِيَارَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى «التَّحْفَةِ» (١) : إِنَّ عَدَالََةَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لَا تُسَاوِيهَا عَدَالََةُ التَّابِعِينَ ، وَعَدَالََةُ التَّابِعِينَ لَا تُسَاوِيهَا عَدَالََةُ مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَهَكَذَا إِلَى هَلَمْ جَرًّا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارِ وَأَمَّا تَحْقِيقُ تَقَدُّمِ الْاِسْتِرْعَاءِ عَلَى الطَّلَاقِ فَحَاصِلُ أَيْضًا كَمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ وَقَفَ عَلَى وَثِيقَةِ الْاِسْتِرْعَاءِ ، وَكَذَلِكَ سَبَبُهُ الَّذِي هُوَ سُوءُ عَشْرَتِهَا مَعَهُ حِينَ بَلَغَهَا أَنَّهُ يُرِيدُ السَّكْنَى بِالنَّعْمَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُلْجِئَةِ إِلَى الْاِسْتِرْعَاءِ كَمَا تُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَضِيَّةُ الْبَرْزَلِيِّ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا يُعَدُّ وَلَا يُحْصَى كَثْرَةً كَمَا أَنَّهُ لَا مَرِيَّةَ فِي تَصْدِيقِهِ فِي ذَلِكَ دُونَ

بَيِّنَةٌ لِّصُدُورِ الطَّلَاقِ الْوَاقِعِ مِنْهُ دُونَ عَوْضٍ كَمَا تَطَاوَرَتْ بِهَذَا نُصُوصُ الْأُئِمَّةِ وَشُرُوحُهَا وَنَوَازِلُهَا فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ لَا سِيَّمَا الْإِشَارَةَ تَكْفِي مِنْ نَوْرِ اللَّهِ بِصِيرَتِهِ وَإِلَّا فَإِنَّ لِلَّهِ فَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . انْتَهَى وَأَمَّا شَهَادَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى خَطِّ بَيِّنَةِ الْأَسْتِرْعَاءِ فَلَا رَيْبَ فِي قَبُولِهَا وَالْإِعْمَالُ لَهَا شَرْعًا لِتَوْفُرِ شُرُوطِهَا فِيهَا لِبُعْدِ غَيْبَتِهَا بِحَيْثُ تَنَالَهَا الْمَشَقَّةُ بِمَجِيئِهَا لِبَلَدِ الْحُكْمِ وَعَدَالَتِهَا وَفَطْنَتِهَا وَمُمَارَسَتِهَا لِلخُطُوطِ وَإِلَى ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّةِ شُرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَلِّهَا كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهَا وَبِأَحْوَالِهَا .

فَهَلْ يُنْكَرُ الصُّبْحُ الشَّهِيرُ إِذَا بَدَأَ وَهَلْ لِضِيَاءِ الشَّمْسِ فِي الصُّبْحِ مُنْكَرٌ
قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ مَنْ لَهُ مَلَكَهٌ وَمَسْكَةٌ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَيْنَ وَثِيقَةِ الْأَسْتِرْعَاءِ وَغَيْرِهَا كَمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ إِطْلَاقُ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّبٍ بِلَا يَمِينٍ مَيِّتٍ [وَوُخْطَ شَاهِدٍ مَاتَ] ^(١) أَوْ غَائِبٍ بَعْدَ ، وَإِنْ بَغَيْرِ مَالٍ فِيهِمَا) ^(٢) أَيْ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَنَحْوِهِمَا . قُلْتُ : وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَإِنْ بَغَيْرِ مَالٍ فِيهِمَا لَا مُقَابِلَ) إِذْ يَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتْوَى فِي هَذِهِ وَفِي غَيْرِهَا بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ لَوْجَهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ فِي خِطْبَتِهِ : (أَنَّهُ مُبَيَّنٌ لِمَا بِهِ الْفَتْوَى) ^(٣) .

الثَّانِي : جَرَى عَمَلُ أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِ وَمَا بِهِ الْعَمَلُ ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا يُقَدَّمُ عَلَى الْمَشْهُورِ الَّذِي لَمْ يَجْرَ بِهِ الْعَمَلُ كَمَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» وَغَيْرِهَا مِنْ تَصَانِيفِ أَئِمَّتِنَا وَشُرُوحِهَا وَنَوَازِلِهَا ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ ، وَيَشْهَدُ لِمَا قُلْنَاهُ أَيْضًا قَضِيَّةُ الْبُزْزَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهِ ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٦٦) .

(٣) مختصر خليل (ص/٧) .

وَنَصُّهَا : نَزَلَتْ بِيَّ مَسْأَلَةٌ وَهِيَ أَنِّي لَمَّا عَزَمْتُ عَلَى الرَّحِيلِ مِنَ الْقَيَرَوَانَ إِلَى تُونُسَ أَبَتْ زَوْجَتِي أَنْ تَرْحَلَ مَعِيَ إِلَّا أَنْ أَجْعَلَ بِيَدِهَا طَلَاقَ كُلِّ مَنْ أَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَتَحِيرَتْ فِي ذَلِكَ وَبَايَسْتَنِي كُلَّ الْمُبَايَنَةِ حَتَّى أَفْعَلَ ذَلِكَ فَأَوْدَعْتُ عِنْدَ شَيْخِنَا أَبِي مُحَمَّدٍ الشَّيْثِي وَأَخِينَا عَيْنِدَ اللَّهِ الْفَقِيهِ الْفَاسِي أَنْ كُلَّ مَا أَكْتُبُ لَهَا مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِ التَّمْلِيكَاتِ وَالطَّلَاقِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَنِّي غَيْرُ مُلتَزِمٍ لَهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرْتُ أَنَّ الرِّفْقَةَ مَأْمُونَةٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِ الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لِلرَّحِيلِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قَوْلِي ثُمَّ إِنِّي انْتَقَلْتُ بِهَا إِلَى تُونُسَ ، وَأَخَذْتُ مَا كُنْتُ أَسْتَرْعِيهِ بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ لَهَا اخْتِيَارَهَا وَآتَيْتُ بِهِ شَيْخَنَا الْإِمَامَ الْمُفْتِي - يَعْنِي ابْنَ عَرَفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَكَتَبَ لِي تَحْتَهُ : إِنَّ الاسْتِرْعَاءَ الْمَذْكُورَ عَامِلٌ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخَّرُونَ ، ثُمَّ قَدَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنِّي تَزَوَّجْتُ وَأَخْرَجْتُ هِيَ مَا بِيَدِهَا ، قَدِمْتُ أَنَا وَأَخْرَجْتُ مَا بِيَدِي لِمَنْ لَهُ الْقَضَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا فَأَبْطَلُوا مَا بِيَدِهَا مِنْ ذَلِكَ بِمَا اسْتَرْعَيْتُهُ مِنْ رَسْمِ الاسْتِرْعَاءِ وَتَصَحُّحِهِ وَكَتَبَ الْمُفْتِي بِصِحَّتِهِ ، وَكَانَ شُهُودُ الاسْتِرْعَاءِ شُهُودُ التَّمْلِيكِ وَهُوَ أَحْسَنُ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا شَكَّ أَنَّ قَضِيَّةَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورَةِ دَاخِلَةٌ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ فَرْحُونَ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي بَيِّنَةِ الاسْتِرْعَاءِ حِفْظُهَا لِمَا فِي الْوُثِيقَةِ ، وَقَدْ قَالَ بِهِ غَيْرُهُ أَيْضًا قُلْتُ : فَهُوَ خَاصٌّ بِالْحَالَةِ الَّتِي لَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ لِحُصُولِ بَيِّنَةِ بَيْلِدِ الْحَاكِمِ أَوْ غَيْبَتِهَا غَيْبَةً قَرِيبَةً يَحِثُّ لَا تَنَالُهَا مَشَقَّةٌ بِمَجِيئِهَا لِلْحَاكِمِ ، فَأَحْضَرْتُ الْبَيِّنَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَمْسَكَ الْوُثِيقَةَ عِنْدَهُ وَسَأَلَهَا عَمَّا فِيهَا فَإِنْ ذَكَرْتَهُ كَلَّا قُبِلَتْ وَإِلَّا رُدَّتْ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْوُثَائِقِ فَإِنَّ الْحَاكِمَ يُرِيهَا لِلْبَيِّنَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنْ ذَكَرَتْ جَمِيعَ مَا فِيهَا أَوْ بَعْضَهَا مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَنَفَى التُّهْمَةَ عَنْهَا أَدَّتْهَا ، وَعَمِلَ بِهَا الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ تَتَذَكَّرْ ذَلِكَ فَلَا يَقَعُ ، كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَشُرُوحِهِ انْتَهَى .

وَهَذَا ظَاهِرٌ عِنْدَ مَنْ لَهُ قَرِيحَةٌ وَفَهُمُ بِالْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَيُعْلَمُ [(١)] مِنْهَا مَعَ أَنَّ صِنَاعَتَهُ دَقِيقَةٌ لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ ، بَلْ وَلَا جُلُ الْعُلَمَاءِ انْتَهَى وَأَمَّا الاسْتِرْعَاءُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَمَنْ أَنْكَرَ جَوَازَهُ فَقَدْ كَادَ أَنْ يَكُونَ بِمِثَابَةِ مَنْ جَحَدَ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفَادَتِهِ ، وَالْمَشْهُورُ الْمَعْمُولُ بِهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَفَادَ وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَرَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا : قَوْلُهُ فِي بَابِ الصَّلَحِ : (أَوْ بَقِيَ سِرًّا) (٢) انْتَهَى .

وَفِي فِتَاوَى سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلَوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الاسْتِرْعَاءِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفَادَتِهِ ، وَالْمَوَاقِفُ لِلْأَصُولِ وَالنُّصُوصِ إِفَادَتُهُ ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ وَعَلَيْهِ دَرَجُ الْمُوثِقُونَ وَصَوَّبَهُ [ق / ٧٧١] ابْنُ يُونُسَ وَقَالَ : الظَّالِمُ أَحَقُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَبَقَ عَبْدُ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْكُفَّارِ فَغَزَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ فَرَأَاهُ سَيِّدُهُ فِي صَفِّ الْعَدُوِّ فَقَالَ لِلشُّهُودِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : أُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَهُ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ وَكَسْتُمْ مُسْتَلْزَمًا لِذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ اخْرُجْ وَأَنْتَ حُرٌّ ، فَخَرَجَ وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : لَا يَلْزِمُهُ الْعِتْقُ وَهُوَ رَقِيقٌ . وَهَذَا أَوَّلُ اسْتِرْعَاءٍ وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

أَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَزِيرٍ الْقَائِلِ : بِأَنَّ إِشْهَادَ السَّرِّ لَا يَنْفَعُ إِلَّا عَلَى مَنْ لَا يَتَّصِفُ مِنْهُ كَالسُّلْطَانِ وَالرَّجُلِ الْقَاهِرِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَإِشْهَادُ السَّرِّ فِيهِ بَاطِلٌ كَمَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» فَلَا تَنْتَهِضُ مِنْهُ حُجَّةٌ لِمَنْ احْتَجَّ بِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لَوْجِهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمُحْتَجَّ بِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَحْجُوجٌ بِهِ لِكَوْنِ نِسَاءِ هَذِهِ الْبَلَدَةِ مُتَجَاوِزَاتٍ فِي الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ لِأَزْوَاجِهِنَّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً بِالْعَادَةِ فَمَنْ

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٠٩) .

أَسَاءَتْ مِنْهُنَّ عَلَى زَوْجِهَا فَلَا يَنْتَصِفُ مِنْهَا لِسِيَّةِ هَذِهِ الْبِلَادِ ، إِذْ لَا إِمَامَ بِهَا
يَنْتَصِفُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ شَاهِدٌ لِلزَّوْجِ لَا عَلَيْهِ .

الثَّانِي : لَوْ [(١)] جَدَلِيًّا لَعَدِمَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَصْفِ نِسَاءِ هَذِهِ الْبِلَادِ
لَكَانَ الْقَوْلُ مَرْجُوحًا بِقَوْلِ الْأَكْثَرِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَنْوَاعِ التَّشْهِيرِ الثَّلَاثَةِ الْقَائِلُ بِأَنَّ
الْإِسْتِرْعَاءَ يَكُونُ عَنْ تَقْيَةٍ وَغَيْرِهَا وَلِكَلَامِ الْأَثَمَةِ فِي هَذَا [(٢)] لَا يُعَدُّ وَلَا
يُحْصَى كَثْرَةُ فَمِنْهُ قَضِيَّةُ الْبُرْزُلِيِّ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَمِنْهُ أَوَّلُ اسْتِرْعَاءٍ وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ
انْتَهَى .

وَأَمَّا إِفْتَاءُ بَعْضِ بَيِّنَةِ الْخَطِّ الشَّاهِدَةِ عَلَيْهِ بِصَحَّةِ الْحُكْمِ بَعْدَ انْبِرَامِهِ فَلَا
يُقَدِّحُ فِيهَا لِبَقَاءِ مَا تَسْتَقِلُّ بِهِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ مِنْهَا ، وَلَكُونَ أَقْصَى مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ
ذَلِكَ تَهْمَةُ الْعَدَاوَةِ ، وَهِيَ لَا تَضُرُّ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ :
(وَتَهْمَةُ عَدَاوَةٍ) (٣) .

«مخ» (٤) : مِثَالُهَا كَمَا إِذَا حَدَّثَتْ خُصُومَةٌ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بَعْدَ
أَدَائِهَا وَقَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا انْتَهَى .

وَأَمَّا زَعْمُ الْخَصْمِ حِمِيَةِ الشُّهُودِ فَهَذَا مِنْ رَمْيِ الْكَلَامِ عَلَى عَوَاهِنِهِ ، يُقَالُ
رَمَى فُلَانٌ الْكَلَامَ عَلَى عَوَامِنِهِ إِذَا لَمْ يُبَالِ أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ إِذْ لَا حِمِيَةَ لِمَنْ شَهِدَ
بِالْحَقِّ كَهَوْلَاءِ الشُّهُودِ ، وَلَا سِيَّمَا لِلْإِقْتِرَانِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الزَّوْجِ بِنَسَبٍ ، وَلَا
ضِيَافَةٍ وَلَا مُدَارَةَ سِوَى أُخُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا الْحِمِيَةُ الَّتِي تَقْدَحُ فِي الْبَيِّنَةِ هِيَ

(١) طمس بالأصل .

(٢) كلمة لم تبيينها بالأصل .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٦٤) .

(٤) حاشية الخرشبي (١٩٢/٧) .

المُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا أَنْ تَعْصِبَ) ^(١) .

قَالَ «مخ» ^(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ خَلِيلٍ : قَوْلُهُ : (وَلَا أَنْ تَعْصِبَ) أَيْ أَنَّهُمْ عَلَى التَّعْصِيبِ أَيْ التَّحِيلِ وَالْحَيْفِ .

قُلْتُ : وَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ ذَلِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الشُّهُودِ انْتَهَى .

وَقَالَ «ح» ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ [خَلِيلٍ] مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ : مَوَانِعُ الشَّهَادَةِ الْعَصِيَّةِ وَهِيَ أَنْ يَبْغِضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ أَوْ مِنْ قَبِيلَةٍ [كَذَا] ^(٤) انْتَهَى .

قُلْتُ : وَآيُ بَغْضٍ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الشُّهُودِ وَالزَّوْجَةِ كَلَا ، وَلَا سِيَّمَا لَمْ يَشْهَدُوا إِلَّا بِمَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الزَّوْجَةِ وَهُوَ اجْتِمَاعُهَا مَعَ زَوْجِهَا وَأَوْلَادِهَا انْتَهَى .

وَأَمَّا تَحْكِيمُ خَالِهَا لِبَعْضٍ مَنْ يَتِمِّي لِلْعِلْمِ بَعْدَ إِبَايَةِ الزَّوْجِ وَامْتِنَاعِهِ مِنْ تَحْكِيمِهِمْ لِعِلْمِهِ الْمِيلَ مِنْهُمْ ، وَحَكَمُوا بِمَا حَكَمُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنَ الصَّحَّةِ مَنَاطُ الثَّرِيَّا لَوْجُوهُ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَرْضَ ابْتِدَاءً بِتَحْكِيمِهِمْ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي التَّحْكِيمِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِتَمَامِ الْحُكْمِ؟ قَوْلَانِ وَلَا يَجْرِي فِي الزَّوْجِ مِنْ جِهَةِ إِبَايَتِهِ مَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتِهِ ^(٥) :

وَمَنْ أَلَدَ فِي الْخِصَامِ وَانْتَهَجَ نَهَجُ الْقَهَارِ بَعْدَ إِتْمَامِ الْحَجَجِ
يُنْفِذُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَطْعًا بِكُلِّ مَا بِهِ يُخْتَصَمُ

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٤) .

(٢) حاشية الخرشي (٧/١٩٣) .

(٣) مواهب الجليل (٦/١٧٥) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر : «شرح ميارة» (١/٥٤) .

لأنه ينتج من علمه الميل منهم حرمة إجابته لهم لكون القضية في الفروج ،
ففي «التبصرة» ما نصه : إذا دعاه خصمه وعلم أنه يحكم بجور لم تجب
الإجابة إذا كان الحكم في الدماء والفروج والحدود وسائر العقوبات الشرعية
انتهى . نعم لو سلمنا أنه لم يعلم من المحكمين الجور لوصفهم بضده لكانت
الإجابة غير واجبة عليه لعلمه أنه لا حق عليه لزوجته من جهة دعواها لانفصام
العصمة لأجل ما وقع بينه وبين خالها الكبير ، وذلك أنه جمع ثلاثة من العلما
أي علماء ولآلة اختارهم وارتضاهم وجمعهم ودفع إليهم وثيقة الاسترعاء
وتصفحوها وارتضوها وقالوا بصحتها ، ورضى بقولهم وأمرهم بالاستفتاح على
وفاق الزوجين ففعلوا .

ثم رفع الأمر إلى الفقيه أحمد بن السيد الحسن فتأمله فوجد الاسترعاء
صحيحاً جازياً على قواعد الشريعة فحكم بصحته فرضي الخصم أيضاً وأمر
الزوجة بالرجوع والإقامة بدار زوجها ، ففعلت وأقامت بدار زوجها مدة فأبي
حق للزوجة في عصمتها والحالة كذلك ، كلاً ولا والشاهد على أنه لا تجب
عليه الإجابة انتهى المراد وما يراد منها .

فإذا تمهد ، وتقرر هذا استبان لناظره إذ أنصف وبالعلم النافع تحلى
وأنصف أن بيتي ابن عاصم المتقدم ذكرهما ليسا من موارد ولا من مصادر هذه
القضية إذ كل منهما في واد غير واد الأخرى انتهى .

ثانيها : أن التصدي والتعرض لنقض الأحكام بعد انبرامها حرام لإفضاء
ذلك لرفع الثقة بالأحكام . وكفوات مصلحة نصب الحكم كما أشار لهذا ابن
مرزوق ، بقوله : وإنما لا تنقض أحكام العدل لأنها لو نقضت لتسلسل النقض
فلا يقف عند حد فترفع الثقة بالأحكام وتقوت مصلحة نصب الحكم انتهى .

ثالثها : إن حكم المحكمين المذكورين منقوض شرعاً لما في «النوادر»

وَنَصُّهُ : قَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ الْمَوَازِ : وَمِمَّا يَنْقُضُ أَيْضًا حُكْمَ الْحَاكِمِ يَنْقُضُ مَا لَا يَنْقُضُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكِمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ وَهُوَ مِمَّا لَا يَنْقُضُ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّالِثِ حُكْمُ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلٍ وَلَوْ ضَعِيفًا ، وَلَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأً مِنْهُ وَإِذَا نَقَضَ [ق / ٧٧٢] الْحَاكِمُ الثَّالِثُ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ نُفَذَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ انْتَهَى .

وَلَا شَكَّ أَنَّ قَضِيَّةَ الزَّوْجِ أَبْلَغُ وَأَجْدَرُ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمٍ مِنْ حُكْمٍ بِخِلَافِهَا لِمُوَافَقَتِهَا لِلْأَصُولِ وَالنُّصُوصِ وَالْوَثَائِقِ كَمَا تَقَدَّمَ .

رَابِعُهَا : أَنَّ التَّعَرُّضَ لِنَقْضِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ انْبِرَامِهَا يَقْضِي إِلَى هَيْجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرَجِ بَعْدَ خُمُودِهِ وَأَنْطِفَائِهِ بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَيْجَانَ الشَّرِّ وَالْفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ يَجِبُ دَرُؤُهَا وَدَرُّهُ الْمَفَاسِدَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لَا تَنْخَرِمُ أَصْلًا ، وَقَدْ حَضَّ الشَّارِعُ عَلَى دَرْنِهَا وَحِينَئِذٍ يَجِبُ نَقْضُ مُخَالَفَتِهَا ، وَأَيْضًا الْمُتَصَدِّي لِنَقْضِ الْحُكْمِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ كَيْفِيَّةَ الْحُكْمِ الْمُتَصَدِّي لِنَقْضِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي بَنَى الْحَاكِمُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا بِأَنْ يُصَوِّرَهُ عَلَى هَيْئَتِهِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا عَلَى مَا عَمِلَ بِهِ الْحَاكِمُ الَّذِي حَكَمَ بِهِ ثُمَّ يَنْظُرُ فِيهِ لَا عَلَى مَا سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ عَلَى تَحْرِيفِهِ مِنْ مَبَانِيهِ إِلَى مَا لَيْسَ بِصَدَدِ الْحُكْمِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّى لِنَقْضِهِ لَكِي يَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى نَقْضِ الْحُكْمِ عَلَى مُقْتَضَى مَا حُرِّفَ عَلَيْهِ وَالْحَقُّ لِيُظْهَرَ مَا قُصِدَ مِنْ بَاطِلٍ وَيُبْرِزَهُ فِي صُورَةٍ حَقٍّ لِيُغَيَّرَ بِذَلِكَ ضَعْفَاءُ الْعُقُولِ قَالَ تَعَالَى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ [النور : ٦٣] الْآيَةَ ، وَقَالَ أَيْضًا : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر : ١٤] انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ زَرُوقٍ ، الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجَلَجٌ ، وَمَنْ عَرَفَ فَلْيَتَّبِعْ ، وَمَنْ جَهِلَ فَلْيَسْأَلْ فَإِنَّ الْإِنْكَارَ وَالْإِعْتِرَاضَ بغيرِ حَقٍّ ضَلَالٌ وَإِضْلَالٌ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلٌ إِلَّا بِبُرْهَانٍ وَلَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ إِلَّا بِبَيِّنَانٍ ، فَإِنْ كَانَ لِلْعِلْمِ حُرْمَةٌ فَلِلْعُلَمَاءِ حُرْمَةٌ

وَالْمُؤْمِنُ يَلْتَمِسُ الْمَعَاذِيرَ وَالْمُنَافِقُ يَتَّبِعُ الْعُيُوبَ فَلَهُ يَحْدِثُهَا بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَلَا أَصْلَ مِنْ مُتَعَصِّبٍ بِالْبَاطِلِ ، أَوْ لِمَا هُوَ جَاهِلٌ وَالْمُبَادَرَةُ لِلإِنْكَارِ كَالْمُبَادَرَةِ لِلإِغْتِرَارِ ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ مَنْ وَقَفَ عَلَى بَيَانِ التَّحْقِيقِ وَتَوَقَّفَ مُوَاقِفَ الضَّرَرِ وَالضِّيقِ إِذَا كَانَ تَوَقُّفُهُ لِلإِرْشَادِ لَا مُخَالَفَةَ الْمُرَادِ انْتَهَى مِنْ بَعْضِ فِتَاوَى الْقَاضِي أَنْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي الْمَحْجُوبِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِهِ وَبَعْلُومِهِ آمِينَ .

وَأَيْضًا ، فَإِنْ رَفَعَ أَخْوَالُ الزَّوْجَةِ لِأَمْرِهَا لِلْمُحْكَمِينَ بَعْدَ إِنْجِرَامِ الْحُكْمِ وَنَفُوذِهِ بِبَقَائِهَا فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا لَا رَبِّ فِي مَنْعِهِ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَحَلَّى بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ سَمَاعُهُ وَلَا قَبُولُهُ مِنْهُمْ لِمَا فِي «نَوَازِلِ الْقَاسِمِ» وَنَصُّهُ : وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَهِيَ قَوْلُكُمْ : إِنْ حَكَّمَ الْحَاكِمُ بِرَفْعِ الْخِلَافِ فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ التَّزَاْعَ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، فَإِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ لَمْ يَبْقَ لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتُ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ مِنْ أَصْلِهِ وَبَطَلَ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ الْقَائِلِ : إِنْ قَوْلُهُمْ : وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ خَاصٌّ بِالْمُجْتَهِدِ انْتَهَى .

وَأَمَّا فَتَاوَى خَالِهَا أَحْمَدَ الْبَرْبُوشِ بِمُخَالَفَةِ الْحُكْمِ وَوُجُوبِ نَقْضِهِ ، فَإِنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَهَا أَيْ لَا نَفْعَ فِيهَا وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا شَرْعًا لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ وَيُرَادُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ خَصِمٌ وَالْخَصْمُ لَا يَقْبَلُ حُكْمَهُ وَفَتْوَاهُ عَلَى خَصْمِهِ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي «مَخ» عَنْ الْبَرْزَلِيِّ أَنَّ عِدَاوَةَ الْمُقْتِي كَعِدَاوَةِ الشَّاهِدِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحُكْمَ صَحِيحٌ مَلِيحٌ لِمُوَافَقَتِهِ لِلنُّصُوصِ الصَّحَّاحِ الصَّرَّاحِ

وَالزَّوْجَةُ بَاقِيَةٌ فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا إِلَى الْآنَ وَمَنْ مَنَعَهَا مِنْهُ سَوَاءٌ كَانَ هِيَ أَوْ
غَيْرَهَا ، فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ وَاللَّهُ تَعَالَى حَسِيْبُهُ وَوَلِيُّ الْاِنْتِقَامِ مِنْهُ ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا
إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَسِيرَى كُلِّ امْرِئٍ مَا
أَعَدَّ وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .

خَاتِمَةُ وَاسْتِعَارَةُ

وَنَصَّهَا : قَدْ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ إِلَى الصَّعِيدِ أَيُّ اغْتَسَلَ
عَلَى شَاطِئِ بَحْرِ النَّيْلِ فَوَجَدْتُ عَابِدًا يَغْسِلُ عِبَادَةَ لَهُ فَتَوَقَّفْتُ بِإِزَائِهِ فَقَالَ لِي :
هَلْ أَنْتَ طَالِبٌ حَدِيثًا ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ .

فَقَالَ : أَقْعُدْ بِإِزَائِي حَتَّى أَفْرُغَ مِنْ حَالِي ، وَقَالَ عِنْدَنَا فِي الْمَثَلِ عَلَى مَا لَمْ
تَسْمَعُهُ : إِنَّ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ اصْطَحَبَا ثُمَّ خَرَجَا فِي السَّفَرِ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِمَا اللَّيْلُ
قَالَ الْبَاطِلُ لِلْحَقِّ : سِرْ فَأَتَنَا بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ نُفْطِرُ عَلَيْهِ ، فَذَهَبَ الْحَقُّ فِي
طَلَبِهِ فَلَمْ يَجِدْ طَعَامًا مِنْ حَلِيَّةٍ فَخَرَجَ الْبَاطِلُ فَأَتَى بِهِ ، فَقَالَ لَهُ الْبَاطِلُ : كُلْ ،
فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ فَتَنَازَعَا وَتَخَاصَمَا ، ثُمَّ ضَرَبَهُ الْبَاطِلُ فَقَتَلَهُ ، فَقَالَ الْبَاطِلُ فِي
نَفْسِهِ : إِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ يَطْلُبُونَهُ أَيْنَ سَارَ فَيَجِدُونَهُ مُقْتُولًا ، فَرَأَى مِنْ وَجْهِ النَّظَرِ
أَنْ يُحْرِقَهُ فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ قَدَّمَ أَهْلُ الْحَقِّ يَطْلُبُونَهُ فَسَأَلُوهُ أَيْنَ سَارَ فَقَالَ : لَا
أَدْرِي : ثُمَّ سَارُوا يَطْلُبُونَهُ حَتَّى وَجَدُوا الْمَوْضِعَ الَّذِي أَحْرَقَهُ فِيهِ فَأَخَذُوا رِمَادَهُ
فَاسْتَعْمَلُوهُ مَرَادَ الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَا بَقِيَ فِي الْكُتُبِ ، وَأَمَّا الْحَقُّ
بَعَيْنُهُ فَقَدْ ذَهَبَ وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
الْعَظِيمِ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : أَنْتُمْ فِي زَمَانٍ يَقُودُ الْحَقُّ الْهَوَى وَسَيَاتِي
زَمَانٍ يَقُودُ الْهَوَى الْحَقَّ .

قَالَ سَهْلٌ : تَرَكُ الْهَوَى مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ . هَذِهِ الرِّوَايَةُ تُنَاسِبُ قَوْلَ مَالِكِ بْنِ
دِينَارٍ : ذَهَبَ الْمَعْرُوفُ يُبْكِي وَجَاءَ الْمُنْكَرُ يَضْحَكُ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ أَيْضًا فِي شَأْنِ مَا قَبْلَهَا

وَنَصَّهَا بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَوْفَلَةِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجْمِ الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحَابَتِهِ وَأُمَّتِهِ أَفْضَلِ الْأُمَمِ ، أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجَعَ عَنْ كُلِّ شَهَادَتِهِ أَوْ بَعْضِهَا الْمُوجِبِ لِبُطْلَانِهَا
لَعَلَّ الْحُكْمَ الْمُتَبَرِّمَ الْمُبْنِيَّ عَلَيْهَا هِيَ وَشَهَادَةُ مُحَمَّدٍ بْنِ الطَّالِبِ مُحَمَّدٍ بِنَقْضِ
أَعْنِي الَّذِي حَكَمَ بِهِ الْفَقِيهَ أَحْمَدُ ابْنُ الْفَقِيهِ السَّيِّدِ الْحَسَنِ بِصِحَّةِ اسْتِرْعَاءِ مَوْلُودِ
بْنِ خِيَارٍ فِي شَأْنِ طَلَاقِهِ لَزَوْجَتِهِ وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ بَقَائِهَا فِي عَصْمَتِهِ ، فَإِنْ
كَانَ الْأَمْرُ الَّذِي بَلَغَنِي عَنْهُ حَقًّا فَإِنْ رُجُوعُهُ سَاقِطٌ مِنْ كَوْنِهِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي نَقْضِ
الْحُكْمِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ إِبْرَاهِمَ وَتُفُودِهِ ، فَإِذَا لَا مَرِيَّةَ فِي بَقَاءِ الْحُكْمِ
الْمَذْكُورِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَّةِ وَالتُّفُودِ وَنُصُوصِ الْأَثْمَةِ عَلَى هَذَا الَّتِي لَا
تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى كَثْرَةً ، فَفِي كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ : رَوَى الْمُغِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ فِي شَاهِدٍ شَهِدَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِهِ بَعْدَ أَنْ حَكَمَ
بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ : «تَمْضِي شَهَادَتُهُ الْأُولَى وَهِيَ الشَّهَادَةُ
وَالْآخِرُ بَاطِلٌ» ، وَأَخَذَ بِهَا مَالِكٌ وَغَيْرُهُ انْتَهَى .

وَفِي مُخْتَصَرِ ضِيَاءِ الدِّينِ الْجَامِعِ مِمَّا بِهِ الْفَتَوَى مِنَ الْأُمِّهَاتِ : وَلَا
رُجُوعَهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ . . . إلخ .

(مخ) فِي «كَبِيرِهِ» ^(١) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ بَعْدَ حَذْفِي أَوَّلِ كَلَامِهِ مَا نَصَّهُ :
وَأَمَّا لَوْ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتِهِمَا بَعْدَ الْحُكْمِ [فَلَا] ^(٢) يُنْقَضُ سِوَاءَ مَا كَانَ الْحُكْمُ بِمَالٍ
أَوْ بِنَفْسٍ وَسِوَاءَ تَعَمُّدِ الزُّورِ أَوْ لَا .

(١) انظر : «حاشية الخرشى» (٢٢٠/٧) .

(٢) فِي (خ) : فَإِنْ الْحُكْمُ لَا .

وَفِي أَرْجُوزِيَّةِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ ^(١) :
 وَرَاجِعٌ عَنْهَا قَبُولُهُ اعْتَبِرَ
 مَا الْحُكْمُ لَمْ يَمْضِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَذِرْ
 وَإِنْ مَضَى الْحُكْمُ فَلَا وَاخْتَلَفَا
 فِي غَرَمِهِ لِمَا بِهِ [قَدْ] ^(٢) أَتْلَفَا ^(٣)

(١) انظر : «شرح ميارة» (١/١٠٧) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) قال ميارة : تكلم في الآيات على رجوع الشهادة وللرجوع كما قال ابن الحاجب : ثلاث صور الصورة الأولى قبل القضاء فلا قضاء أي لا يقضي بها وتصير كالعدم وإلى هذه الصورة أشار بالبيت الأول فضمير قبوله للرجوع والمعنى أن رجوعه يقبل ويعمل به سواء اعتذر وقال توهمت مثلاً أو نسيت أو لم يعتذر إذا كان ذلك قبل إمضاء الحكم .
 ابن الحاجب : الصورة الثانية بعد القضاء وقبل الاستيفاء .

قال ابن القاسم : يستوفي الدم كالمال ، وقال أيضاً : وغيره لا يستوفي حرمة الدم .
 الصورة الثالثة : بعد الاستيفاء فيغرمان الدية وغيرها إن لم يثبت عمدهما عند ابن القاسم وأشهب : لا يغرمان ، عند ابن الماجشون : فإن ثبت عمدهما فالدية لابن القاسم والقصاص لأشهب .

وإلى هاتين الصورتين أشار بقوله : (وإن مضى الحكم فلا) وهو تصريح بمفهوم قوله قبله : (ما الحكم لم يمض) يعني أن رجوع الشاهد إذا كان بعد حكم القاضي بمقتضى الشهادة سواء كان قبل الاستيفاء كما إذا حكم بغرم المال ولم يؤخذ من المحكوم عليه حتى رجع الشاهد وهي الصورة الثانية عند ابن الحاجب أو كان رجوعه بعد الاستيفاء وهو دفع المال المثال المذكور وهي الصورة الثالثة فإن الرجوع في هذين الوجهين لا يعتبر ولا يعمل عليه بل يمضي الحكم ويستوفي المال واختلف في استيفاء الدم هذا بعد الحكم وقبل الاستيفاء وأما بعد الاستيفاء فلا كلام فقوله وإن مضى الحكم فلا أي فلا يعتبر الرجوع ولا يعمل عليه بل يقدر كأنه لم يرجع ويبقى الكلام في غرم الشاهد لما أتلف بشهادته واعلم أن المتلف بالشهادة إما نفس أو مال فإن لم يثبت أنه تعمد الكذب والزور ففي غرمه المال من دية أو غيرها قولان فيغرم عند ابن القاسم وأشهب ولا يغرم عند ابن الماجشون كما تقدم عن ابن الحاجب وإلى هذا أشار الناظم بقوله : (واختلفا) إلخ وضمير (بها) للشهادة فإن ثبت أنه تعمد الكذب والزور فيغرم المال اتفاقاً ولا إشكال وإن كان شهد بالقتل أو الجرح عمداً ثم رجع عن شهادته وثبت أن شهادته بالقتل أو بالجرح كانت زوراً وكذباً .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ الْبَيْتُ الثَّانِي إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ أَعْرَضْتُ عَنْ

فقال ابن القاسم : يغرم الدية . وقال أشهب : يقتص من الشاهد . وإلى هذا الوجه أشار بقوله : (وشاهد الزور ارتفاقا يغرمه) أي ما أئلف بشهادته ومعنى في كل حال أي سواء كان المشهود به مالا أو دما وظاهر قوله : (يغرمه في كل حال) أنه لا يقتص من الشاهد في القتل أو الجرح وهو قول ابن القاسم كما تقدم وقوله : (والعقاب يلزمه) أي لشاهد الزور زيادة على الغرم قال الشارح في كتاب ابن يونس : قال سحنون : إذا رجع الشهداء قبل الحكم وقد شهدوا بحق أو حد لله من زنا أو سرقة أو خمر أو عتق أو في جميع الأقوال فإنهم يقالون ولا شيء عليهم من العقوبة وهموا في شهادتهم أو رجعوا عنها لشك خالطهم لأن العقوبة في هذا توجب الخوف فلا يرجع أحد عن شهادة شهداها على باطل أو شك إذا أراد التوبة ويجدون فيما شهدوا به من الزنا حد القذف في الحر المسلم وفيه أيضا روى المغيرة عن أبي ذئب أن رسول الله ﷺ قال في شاهد شهد ثم رجع عن شهادته بعد أن حكم بها رسول الله ﷺ قال ﷺ « تمضي شهادته الأولى لأهلها وهي الشهادة والأخيرة باطلة » ، وأخذ بذلك مالك وغيره وجميع أصحابه يرون أن يغرم ما أئلف بشهادته إذا أقر بتعمد الزور قاله عبد العزيز بن أبي سلمة قال سحنون اختلف أصحابنا في رجوع البينة بعد الحكم فقالوا إن قالوا وهمنا أو اشتبه علينا فلا غرم عليهم ولا أدب وإن قالوا : زورنا . غرموا ما أئلفوا وأدبوا ، وقال آخرون : يغرموا ما أئلفوا في العمد والوهم والشك ، ويؤدب المتعمدون . اهـ .

وفي شهادة « المدونة » : إن أخذ شاهد الزور ضرب قدر ما يراه الإمام ويظاف به في المجالس ابن القاسم : يريد في مجالس المسجد الأعظم .
وفي « مفيد الحكام » : اتفق أصحاب مالك على تغريم شاهد الزور ما أئلف بشهادته واختلفوا في تغريمه إذا ادعى الوهم والشبه فقال بعضهم : لا غرم ولا أدب . وقال بعضهم : يغرم . اهـ .

وراجع شرح قوله : (وعزر شاهد الزور في ملأ بندا) .

تنبيهان :

الأول : ما تقدم من إمضاء الحكم في رجوع الشاهد إنما هو إذا لم يتبين كذبه فيما شهد به أولا بأن كان ذلك بإقراره لاحتمال صدقه فيما شهد به أولا وكذبه فيما رجع إليه وأما إن تبين كذبه فإن الحكم ينقض إن أمكن نقضه كاستحقاق ربع ونحوه كمسألة « المدونة » فيمن شهدت البينة بموته فبيعت تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فإن ذكر الشهود ما يعذرون به

ذَكَرَهُ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ لِأَدَائِهَا إِلَى الْكَسَلِ [ق / ٧٧٣] فَقَدْ اتَّضَحَ مِمَّا أَسْلَفْنَاهُ كَاتِّضَاحِ شَمْسِ الظَّهِيرَةِ أَنَّ رُجُوعَ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ لَا عِيرَةَ بِهِ وَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ شَرْعًا لَكُونَ الْحُكْمَ مَعَهُ بَاقِيًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَّةِ وَالنُّفُوزِ فَلَا يُؤَثَّرُ فِيهِ شَيْئًا مَا ، فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَعُلِمَ عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَزَلْ بَاقِيًا عَلَى صِحَّتِهِ وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ رُجُوعُ الْحَاكِمِ بِهِ عَنْهُ إِذِ الْحَاكِمُ لَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِلَّا فِي مَسَائِلَ ذَكَرَهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فَبَعْضُهَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ هُوَ وَغَيْرُهُ نَقْضُهُ فِيهَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَنَقْضُ وَبَيْنَ السَّبَبِ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيَّ قِيَاسٍ . .) (١) إِنْخ ، وَبَعْضُهَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ هُوَ نَقْضُهُ فِيهَا مَا دَامَ فِي وَلَايَتِهِ ، أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَنَقْضُهُ هُوَ فَقَطْ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبُ مِنْهُ أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ رَأَى مُقْلَدَهُ) (٢) وَبَعْضُهَا يَجِبُ نَقْضُهُ فِيهَا رَأْسًا ، أَشَارَ إِلَيْهَا

فهذا ترد إليه زوجته وليس له من متاعه إلا ما وجد وما بيع فهو أحق به بالثمن إن وجده قائما فإن لم تأت البينة بما تعذر به فذلك كتعمدهم الزور فليأخذ متاعه حيث وجده وعنده وإن كان قد أعتق وأمته وإن كانت قد صارت أم ولد وإلى هذه المسألة أشار الشيخ خليل بقوله آخر الاستحقاق : (كشهود بموته إن غدرت بيته وإلا فكالغاصب) وكذلك إن شهد رجلان بأن هذا الرجل قتل فلانا عمدا فحكم بقتله ثم قدم فلان حي قبل قتل المشهود عليه فإن الحكم يستقضى وكذلك إن شهد أربعة على رجل بالزنا فحكم برجمه فوجد الرجل مجبوبا فينقض الحكم ولا يحد الشهود حد القذف إذ لا حد على من قال للمجبوب : يا زاني .

أما ما لا يمكن نقضه فلا إشكال في عدم نقضه ويمضي إذ الفرض أن نقضه غير ممكن وذلك كالحكم بقتل القاتل فقتل ثم قدم المشهود بقتله حيا وكالحكم برجم من شهد عليه أربع بالزنا فرجم فظهر أن الذي رجم مجبوب فلا يحد الشهود للقذف كما مر بل عليهم الدية في أموالهم مع الأدب وطول السجن .

الثاني : ما تقدم من أن الرجوع إذا كان قبل الحكم فإن الشهادة تصير كالعدم مقيد بغير الشهادة بالزنا ما إن شهدوا بزنا ثم رجعوا قبل الحكم فإنهم يحدون حد القذف في الحر المسلم كما تقدم عن ابن يونس ، والله أعلم .

بقوله : (وَنَقَضَ إِنْ ثَبَتَ كَذِبُهُمْ كَحَيَاةٍ مَنْ قَتَلَ أَوْجَبَهُ) ^(١) أَيِ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الاستِيفَاءِ انْتَهَى وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : آخِرُ الاستِحْقَاقِ : (وَإِنْ نَفَذْتَ وَصِيَّةً مُسْتَحَقٌّ بَرَقَ يَضْمَنُ وَصِيٍّ وَحَاجَ إِنْ عُرِفَ بِالْحُرِّيَّةِ وَأَخَذَ السَّيِّدُ مَا بَيْعَ ، وَلَمْ يَفْتِ بِالْثَّمَنِ كَمَشْهُودٍ بِمَوْتِهِ إِنْ عَذَرَتْ [بَيْتَهُ] ^(٢) ، وَإِلَّا فَكَالْغَاصِبِ وَمَا فَاتَ فَالْثَّمَنُ كَمَا لَوْ دَبَّرَ أَوْ كَبَّرَ صَغِيرٌ انْتَهَى ^(٣) .

قُلْتُ : وَقَضَيْتَنَا هَذِهِ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَيْعِ لَا مِنْ مَوَارِدِهِ وَلَا مِنْ مَصَادِرِهِ ، فَهِيَ فِي وَادٍ وَالْمَسَائِلُ فِي وَادٍ آخَرَ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ لِأَجْلِ الْخَوْفِ مِمَّنْ حَكَمَ عَلَيْهِ ، فَفِي «فَتَاوَى الشَّرِيفِ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ» رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ فِي الْمُبْحَثِ الثَّلَاثِ : وَسُئِلَ هَلْ لِلْحَاكِمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ خَوْفًا مِنْ إِيْذَاءِ الْخَصْمِ وَشَتْمِهِ ، وَهَلْ رُجُوعُهُ ذَلِكَ لِعُذْرِهِ الْمَذْكُورِ يَكُونُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : إِنَّ خَوْفَ الْحَاكِمِ إِيْذَاءَ الْخَصْمِ وَشَتْمَهُ غَيْرُ مَجْزُوعٍ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ وَلَا يَكُونُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَزَلْ بَاقِيَةً فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا إِلَى الْآنَ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي عَصْمَتِهَا خَلَلٌ وَلَا ثَلَمٌ فَمَنْ تَزَوَّجَ بِهَا فَقَدْ تَزَوَّجَ بِذَاتِ زَوْجٍ وَلَا سِيَّمَا بَلَّغْنِي أَنَّ كَيْفِيَّةَ رُجُوعِ الشَّاهِدِ عَنْ شَهَادَتِهِ أَنَّهُ كَتَبَ لِحَالِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا أَشْهَدُهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَإِنَّمَا يُطَلِّقُهَا خَوْفًا مِنْهَا وَتَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْمُخَوِّفَ مِنْهُ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) .

(٢) في الأصل : بينة .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٣٢) .

قُلْتُ : وَهَذَا غَيْرُ رُجُوعٍ لِأَنَّ ذِكْرَ الْخَوْفِ مُسْتَلَزِمٌ لَذِكْرِ الْمُخَوْفِ مِنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ مَا عَلِمَ التَّزَامًا أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ، وَبَعْدُ :

فَإِنِّي أَيُّهَا الْكَاتِبُ تَبَعْتُ مَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدِ الْحَسَنِ وَالْقَصْرِيُّ وَالْمُرَوَّانِيُّ فِي قَضِيَّةِ الْمُرِي فَوَجَدْتُ ذَلِكَ مِنْهُ صَحِيحًا مُوَافِقًا لِلْعِلْمِ الصَّحِيحِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا خَالَفَهُ مِنْ نَقْضِ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ الْاسْتِرْعَاءِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدِ الْحَسَنِ ، وَمِنْ الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْعَمَلِ بِالْاسْتِرْعَاءِ وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ الْأَعْمَشِ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلنُّقُولِ الْكَثِيرَةِ ، وَإِلَى مَا خَالَفَ مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرَ فَلْتَرْجِعِ الْمَرْأَةُ وَخَالَهَا إِلَى الْحَقِّ فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ وَكُتِبَ عَبْدُ اللَّهِ الْعُلَوِيُّ أَعْلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

قَصَدْتُ إِلَى الْإِجَازَةِ فِي الْكَلَامِ لِعِلْمِي بِالصَّوَابِ فِي الْإِخْتِصَارِ فَشَأْنُ فُحُولِ الْعِلْمِ شَأْنِي وَشَأْنُ الْبَطِّ تَعْلِيمُ الصَّغَارِ ، قَالَهُ أَبِي الْبِنَاءِ . أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

(٢٠٥٢) [١] سُؤَالَ : عَنْ أَخْذِ الْقَاضِي شَيْئًا مِنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ عَلَى

الْحُكْمِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ الرَّبَّانِيُّ الصَّمَدَانِيُّ السَّيِّدُ الْمُخْتَارُ الْكُتُبِيُّ فِي تَأْلِيْفِهِ الْمُسَمَّى «الْوَرْدُ الْمُوشَى فِي تَحْرِيمِ أَخْذِ الرُّشَا» مَا نَصَّهُ : قَالَ بَعْضُهُمْ : فِي «طَرَرِ ابْنِ عَاتٍ» وَيَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْحُكْمِ شَيْئًا يَدْفَعُ بِهِ حَقًّا أَوْ يَجْرُ بِهِ بَاطِلًا ، وَأَمَّا أَنْ يَدْفَعَ بِهِ عَنْ مَظْلُومٍ فَلَا بَأْسَ .

قَالَ ابْنُ عِشَى : وَأَمَّا مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ إِنْفَازِ الْحُكْمِ حَتَّى يُعْطِيَهُ الْمَحْكُومُ لَهُ شَيْئًا فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْغَفُورِ فِي كِتَابِ «الِاسْتِغْنَاءِ» : وَمَا أَهْدَى إِلَى الْفَقِيهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فَجَائِزٌ لَهُ قَبُولُهُ أَنْتَهَى

كَلَامُهُ بَلْفَظِهِ نَفَعَنَا اللَّهُ بِعُلُومِهِ آمِينَ .

وَفِي الْقَلَشَانِيِّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَتَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى الْأَذَانِ) (١)
إِلَخْ مَا نَصُّهُ : وَكَذَلِكَ يَجْرِي لِلْقَضَاةِ أَرْزَاقُهُمْ وَهُمْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ الْأَخْذُ مِنْ مَالِ
مَنْ حَكَمُوا لَهُ بِالْحَقِّ جَعَلًا عَلَى حُكْمِهِمْ .

ابْنُ يُونُسَ : جَوَّازُ أَخْذِهِمُ الْأَجْرَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ يُضْعَفُ مِنْهُ
الْأَخْذُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَيْتُ الْمَالِ يَجْرِي لَهُمْ رِزْقُهُمْ أَنْتَهَى .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَفِي «الْمَعْيَارِ» : سَأَلَ الشَّيْخُ : أَبُو مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي زَيْدٍ عَنِ الْقَاضِي يَحْكُمُ
عَلَى الْمَطْلُوبِ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ كِتَابًا لِحُكْمِهِ فَلَا يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَعْرِفُ كِتَابَ
الْأَحْكَامِ غَيْرُ الْقَاضِي هَلْ يَسْعُهُ أَنْ لَا كُتِبَ لَهُ إِنْ أَخَذَ حَقَّهُ مِنْهُ وَقَدْ يُعْطَى
أَضْعَافُ أَجْرِهِ ؟

فَأَجَابَ : لَوْ أَنَّ الْقَاضِي أَفْهَمَ مِنْ أَنْ يَرْجُوا أَنْ يَفْهَمَ عَنْهُ وَجْهَ مَا كُتِبَ
وَيَدَّعِيهِ يَكْتُبُ ، ثُمَّ يَنْعَقِدُ مَا كُتِبَ فَيُصْلِحُهُ وَيَزِيدُ فِيهِ وَيَنْقُصُ كَانَ هَذَا نُزُلُهُ ،
وَأَمَّا لَوْ كُتِبَ لَهُ وَأَخَذَ أُجْرَةً لَكَانَ جَائِزًا إِذَا أُجِرَ عَنِ الْأَمْرِ عَلَى الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ
وَلَكِنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يَعْتَنِيَ أَوْ يَكْسِبَهُ النَّاسُ مَا لَمْ يَكْسِبْ بِسُوءِ تَأْوِيلِهِمْ أَنْتَهَى .
مِنْ «نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ» .

وَفِي «مَجِّ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَا مُتَعَيِّنٌ كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ (٢) مَا
نَصُّهُ : وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَبِيبٍ أَنَّ الْقَاضِي الَّذِي لَمْ يُجْعَلْ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
شَيْءٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْغَرِيمَيْنِ ، وَهُوَ عِنْدِي كَذَلِكَ لِأَضْطِرَّارِهِ
أَنْتَهَى . وَفِي اخْتِصَارِ سَيِّدِي مُحَمَّدِ ابْنِ الشَّيْخِ الْمُخْتَارِ لِلْيَزْدِ الْمُرْشِيِّ الْمَذْكُورِ

(١) انظر : «جامع الأمهات» (ص/٤٣٦) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قَبْلُ مَا نَصَّهُ : وَفِي «الْمَعْيَار» : وَسُئِلَ - يَعْنِي ابْنَ رُشْدٍ عَمَّنْ بَهَتْ عَلَيْهِ مِنْ الْقَضَاةِ أَنَّهُ كَانَ يُقَسِّمُ أَجْرَةَ الْوَثَائِقِ مَعَ الشَّاهِدِينَ الْقَاعِدِينَ إِلَى أَنْ قَالَ : يَنْظُرُ فَإِنْ كَانَ فِيهَا عَمَلٌ مِنْ تَبْيِضِ الْعُقُودِ وَإِصْلَاحِهَا وَتَعْلِيمِ الْكَاتِبِينَ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ إِنْ كَانَ لَا يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكْفِيهِ فَيَسَامَحُ فِي ذَلِكَ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُنْزِعَ نَفْسَهُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْمَلُ فِي ذَلِكَ عَمَلًا وَلَا تَدْعُوهُ لِذَلِكَ حَاجَةٌ وَلَا ضَرُورَةٌ فَقَدْ أَسَاءَ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى .

قَالَ الْوَنَشْرِيشِي : فَإِذَا خَفَّفَ هَذَا الْعَالَمُ أَخَذَ الْقَاضِي الْأَجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ كُتُبِ الرُّسُومِ فَأَجْرَى عَلَى كُتُبِهَا مُبَاشَرَةً ، وَعَلَيْهِ يَجْرُ مَا حَدَّثَنِي بِهِ سَيِّدِي سَعِيدُ الْعَقْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّهُ لَمَّا وَلِيَ قَضَاءَ بَجَايَةِ فِي دَوْلَةِ السُّلْطَانِ أَبِي عَنَانَ وَلَمْ يَجِدْ لَهُ بِهَا رِزْقٌ عَلَى الْقَضَاءِ وَاشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ كَانَ يَسْتَعِينُ بِكُتُبِ الصَّدَقَاتِ ، وَتَفَرَّدَ بِذَلِكَ بَرِضًا مِنْ عُدُولِ الْبَلَدِ وَطِيبِ أَنْفُسٍ مِنْهُمْ .

قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ : وَلَا شَكَّ أَنَّ رِزْقَ الْقَضَاةِ إِذَا فُرِضَ إِجْرَاؤُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ الْمَرْصُودِ لِصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ سَائِعٌ لِمُتَوَلِّيِ الْوُظَيْفَةِ مُسْتَوْفٍ لَشُرُوطِهِ مُسْتَحَقًّا لَهُ بِقِيَامِهِ وَلَا يَتَنَزَّلُ هَذَا عِنْدَنَا إِلَّا عَلَى قَاضِي الْجَمَاعَةِ خَاصَّةً يَكُونُ رِزْقُهُ مَفْرُوضًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْتَقِرَ لِمَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنْ عَدَاهُ مِنْ كُتُبِ الرُّسُومِ وَالْوَثَائِقِ [ق / ٧٧٤] بِمَوْضِعٍ وَلَا يَتَّهَى لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْضًا عَنِ الرِّزْقِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ مَتَمَوْلًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سَهْلٍ ، فَإِنَّهُ تَقَبَّلَ قُتَيْبًا ابْنَ عَتَابٍ بَرَدَ شَهَادَةً مِنْ رَغَبٍ فِي قَصْرِ كُتُبِ الْوَثَائِقِ عَلَيْهِ وَعَدَمِ جَوَازِ إِمَامَتِهِ مَا نَصَّهُ : وَلَوْ كَانَ السُّلْطَانُ قَصَرَ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ لَبَصِيرَةٌ هَذَا الْإِنْسَانُ بِالْعُقُودِ وَثِيقَتِهِ وَلِقْصُورِ غَيْرِهِ عَنْ إدْرَاكِهِ فِي ذَلِكَ ، وَلَمْ يَطْلُبْ هُوَ ذَلِكَ وَلَا رَغْبَةً لَكَانَ حَسَنًا مِنْ فِعْلِ السُّلْطَانِ كَمَا فِي مِثْلِ هَذَا مِنَ النَّظَرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي مَصَالِحِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ ، قَالَ : وَعَلَى هَذَا يَجِيءُ حُكْمُ غَيْرِ قَاضِي الْجَمَاعَةِ عِنْدَنَا فَإِنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ مَنْ أَجْرَى لَهُ مَا لَا يَقُومُ بِهِ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَجْرِهِ لَهُ شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا قَصَرَ عَلَيْهِمْ كُتُبُ الْوَثَائِقِ أَوْ

بَعْضَهَا خَلْفًا مِنْ ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَفِي «نَوَازِلِ» (عج) مَا يُوَافِقُ هَذَا وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنْ إِمَامٍ رَاتِبٍ فِي مَسْجِدٍ يَعْرِفُ أَصُولَ مَذْهَبِهِ وَقَوَاعِدَهُ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُ قُضَاةٍ لَا يُحْسِنُونَ الْقَضَاءَ فَيَعْرِضُونَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَيَقْبَلُهُ مِنْهُمْ لَثَلًا تَضِيعَ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ ، فَهَلْ يَتَّعِنُ عَلَى الْإِمَامِ طَلَبُ الْقَضَاءِ حَيْثُ كَانَ أَهْلًا لَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ قَادِحًا فِي إِمَامَتِهِ ، وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ اخْتِذُ الْأُجْرَةِ عَلَى الْقِسْمَةِ وَكُتُبِ الْوَثَائِقِ وَالْحِجَجِ وَشِبْهِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ الْمَذْكُورُ مُتَّصِفًا بِالشَّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْقَضَاءِ ، وَهِيَ كَوْنُهُ حُرًّا مُسْلِمًا عَاقِلًا بِالْعَا ذَكَرًا وَاحِدًا فَقِيهًا ، فَإِنَّهُ يَتَّعِنُ عَلَيْهِ طَلَبُ الْقَضَاءِ ، وَلَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ . قَالَ فِي «الْجَوَاهِرِ» : الْقِيَامُ بِالْقَضَاءِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِمَا فِيهِ مِنْ مَصَالِحِ الْعِبَادِ لِفَضْلِ الْخُصُومَاتِ وَرَفْعِ التَّهَارُجِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَكَفِّ الظَّالِمِ وَنُصْرَةِ الْمَظْلُومِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الْبِرِّ وَأَعْلَى دَرَجَاتِ الْأَجْرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ وَقَالَ ﷺ : «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١) .

وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى الْقَضَاءِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ طَلَبَ الْقَضَاءِ مَكْرُوهٌ إِلَّا لِعَارِضٍ ، وَفِي «التَّوْضِيحِ» : وَقَدْ يَجِبُ طَلَبُ الْقَضَاءِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْعَدَالَةِ وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ قَاضٍ أَوْ يَكُونُ ، وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ وَلَايَتُهُ أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَلَّ تَضِيعَ الْحُقُوقِ وَيَكْثُرُ الْهَرَجُ ، وَقَدْ يُسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ عَالِمًا وَخَفِيَ عِلْمُهُ عَلَى النَّاسِ فَأَرَادَ أَنْ يَشْهَرَ بِالْقَضَاءِ لِيُعْلَمَ الْجَاهِلُ ، وَيَفْتِيَ الْمُسْتَرْشِدُ أَوْ يَرَى أَنَّهُ أَنْهَضَ وَأَنْفَعَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْجَاهِلِ وَمَنْ يَطْلُبُ بِهِ اكْتِسَابُ دُنْيَا ، وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا مَشْهُورًا يَنْفَعُ النَّاسَ بِعِلْمِهِ

وَخَافَ إِنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ أَنْ لَا يَقْدَرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا أَخْذُ الْأُجْرَةِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا يَكْفِيهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ ، قَالَ فِي «مُفِيدِ الْحُكَّامِ» ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ رِزْقَهُ إِلَّا مِنَ الْخَمْسِ أَوْ الْجَزِيَّةِ أَوْ مِنْ عُسُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيُّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ أَوْ كَانَ وَلَكِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ جَارَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْاعْتِرَاضُ عَلَى الْإِمَامِ الْمَذْكُورِ بِسَبَبِ مَا ذَكَرُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ مِنِّي لِبَعْضِ فُقَهَاءِ تَشْيِيتِ وَنَصَّهَا :

بَعْدَ الْحَمْدِ وَالْحَوَقْلَةِ وَالتَّصْلِيَةِ إِنَّ مَا نَقَلَهُ الْمُجِيبُ عَنْ «الْوَاضِحَةِ» لَا تَتَمَخَّضُ مِنْهُ حُجَّةٌ تَنْفَعُ آلَ فُلَانٍ بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى بَطْلَانِ دَعْوَاهُمْ لِإِقْرَارِهِمْ بِعِلْمِهِمْ بِذِكْرِ الْوَصِيَّةِ أَنَّهُ عِنْدَهُمْ ، وَإِنَّمَا ادَّعَوْا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَعَ أَبِيهِمْ فِي الْوَصِيَّةِ لَمَّا فِي نَوَازِلِ مُجَدِّدِ الشَّرِيعَةِ الْحَنَفِيَّةِ سَيِّدِنَا (عج) وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَسْرَهُ الْعَدُوُّ وَلَهُ عَقَارٌ يَبْلُغُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ وَأُخْتَيْهِ وَلَهُ زَوْجَةٌ ، ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَةَ رَفَعَتْ أَمْرَهَا لِلْحَاكِمِ يُعَوِّضُهَا شَيْئًا مِنْ حَصَّتِهِ فِي الْعَقَارِ فَبَاعَتْهُ وَبَاعَ أَخُوهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَقَارِ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا بَقِيَ بَقِيَّةُ حَصَّةِ الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدِمَ الْمَأْسُورُ فَأَخْبَرَ بِالْبَيْعِ وَسَكَنَ ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ نَحْوِ أَرْبَعِ سِنِينَ ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا سَكَنَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ زَوْجَتَهُ تَعَوَّضَتْ جَمِيعَ حَصَّتِهِ وَبَاعَتْهَا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَخَاهُ بَاعَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَأَنَّهُ لَا يُجِيزُ فِعْلَ أَخِيهِ ، فَهَلْ يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ وَيُحْلِفُهَا عَلَى مَا ادَّعَاهُ ، وَيُرَدُّ الْبَيْعُ الصَّادِرُ مِنْ أَخِيهِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سَكُوتَهُ إِنَّمَا هُوَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ وَحَدَّهَا وَأَنَّ الْأَخَ لَمْ يَبِعْ شَيْئًا لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لِأَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَيَحْمِلُ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ

الرَّاجِحَ لِمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ ابْنِ نَاجِي فِي «شَرْحِ الْكِتَابِ» ، وَأَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْإِمَامُ أَبُو مَهْدِي وَهَذَا قَدْ حَضَرَ هَذِهِ الْمُدَّةَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ ، فَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْعِلْمَ بِوُقُوعِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ لَا مِنْ أَخِيهِ ، بَلْ هَذَا أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى جَهْلَ مَا لَوْ عَلِمَهُ وَلَوْ مَعَ ضَمِيمَةٍ زَمَنَ مُعَيَّنَ لَسَقَطَ قِيَامُهُ ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَيَحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ ، وَهَكَذَا إِذَا ادَّعَى عِلْمَهُ مَقْرُونًا بِمَا يُشْبِهُ الْوَاقِعَ لِحُكْمِهِ ، بَلْ هَذَا أَوْلَى وَهَذَا إِذَا فُسِّرَ الْجَهْلُ بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ وَأَمَّا إِذَا فُسِّرَ بِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «الْوَرَقَاتِ» ^(١) ، أَوْ بِانْتِفَاءِ الْعِلْمِ ، فَالْمَقْصُودُ الصَّادِرُ بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ أَصْلًا وَبِالْعِلْمِ بِهِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَةِ دَعْوَى الْحَاضِرِ الْجَهْلِ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ ، فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لَا مِنْ بَيْعِ مَالِهِ بِغَيْرِ حُضُورِهِ وَسَكَتَ بَعْدَ عِلْمِهِ سَنَةً ، فَإِنَّهُ لَا قِيَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ ، ثُمَّ اخْتَصَرَ وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سُكُوتَهُ إِنَّمَا كَانَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ لِأَنَّهُ حَيْثُ حَضَرَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَهُوَ سَاكِتٌ بِلَا مَانِعٍ ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا وَدَعْوَاهُ فِي الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْجَهْلِ إِذَا الْجَهْلُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُورِ فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّيْءَ أَصْلًا ، أَوْ عَلِمَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ جَاهِلٌ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ «نَوَازِلِهِ» .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ دَعْوَاهُمْ عَدَمَ عِلْمِهِمْ بِمَا تَضَمَّنَ عَقْدُ الْوَصِيَّةِ لَا يَنْفَعُهُمْ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى فِي بُطْلَانِ دَعْوَاهُمْ إِذَا كَانَ الْجَهْلُ هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ

(١) قال إمام الحرمين : العلم : معرفة المعلوم على ما هو به ، والجهل : تصور الشيء على

رأساً .

لأنَّهم قَدْ عَلِمُوا بِالْعَقْدِ ، وَإِنَّمَا جَهِلُوا كَوْنَهُمْ فِيهِ عَلَى دَعْوَاهُمْ .

وَأَمَّا إِنْ فَسَّرْنَا الْجَهْلَ بِتَصْوِيرِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ ، فَتَكُونُ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَةِ دَعْوَى الْحَاضِرِ الْجَهْلِ .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ «عج» وَهُوَ قَوْلُ حَافِظِ الْمَذْهَبِ زَعِيمِ الْفُقَهَاءِ أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدِ ابْنِ رُشْدٍ الْمَحْكِيِّ فِيهِ قَوْلُ الْقَائِلِ :

إِنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دَلْفٍ بَيْنَ بَادِيهِ وَمَحْضَرِهِ

فَإِذَا وَلَّى أَبُو دَلْفٍ وَلَّتِ الدُّنْيَا عَلَى أَثَرِ

وَلَأَجْلِ رُجْحَانِيَّتِهِ أَيْضًا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ حَافِظُ الْمَذْهَبِ أَيْضًا الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ الْوَرغَمِي فِي «مُخْتَصَرِهِ الْفَرُعِي» أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الْقَرِيبِ يَعْني قَرِيبَ الْغَيْبَةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا عَلِمَ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا حِيَازَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْقَرِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ ، وَفِي الْحَاضِرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ .

وَصَدَّرَ بِهِ (شخ) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلِ سَابِكًا لِلنَّصِّ بِقَوْلِهِ : ثُمَّ ادَّعَى أَجَنِبِي حَاضِرٌ سَاكِتٌ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَالْغَائِبُ وَلَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً [ق / ٧٧٥] مَحْمُولَةٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ انْتَهَى .

تَصْدِيرُهُ بِهِ يَقْضِي بِرُجْحَانِيَّتِهِ عِنْدَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ كَمَا هُوَ دَأْبُ وَعَادَةُ أَرْبَابِ التَّصَانِيفِ فِي تَصْدِيرِهِمْ لِلْقَوْلِ الرَّاجِحِ عَلَى غَيْرِهِ .

قُلْتُ : وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا كَمَا فِي نَوَازِلِ أَثْمَتَنَا فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ

إِلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ ، وَالْحُكْمُ بِالْمَرْجُوحِ مِنْ زَمَنِ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ
وَالْقُرَافِيِّ وَالْإِمَامِ السَّنُوسِيِّ مَنْقُوضٌ كَمَا فِي «نَوَازِلِ» (عج) وَ «الْعَمَلِيَّاتِ»
وغيرهما فَلَا تُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَلَا عُدْرَ لَهُمْ أَيْضًا بِصِغَرِ لِمَا بَلَغْنِي أَنَّ أَصْغَرَهُمْ تَكَرَّرَ صَوْمُهُ ، وَلَا بَغْيِيَّةَ
بَيْنَهُ وَلَا خَوْفَ مِنْ أَحَدٍ ، بَلْ دَارُهُمْ هِيَ دَارُ الْحَرَمِ فِي تَشْيِثٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا
بُطْلَانُ دَعْوَاهُمْ مِنْ أَصْلَها عَلَى الرَّاجِحِ الَّذِي تَتَّعِنُ بِهِ الْفَتَوَى وَالْحُكْمُ وَلَا حُجَّةَ
لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ فِيمَا نَقَلَهُ الْمُجِيبُ عَنْ «الْعَتَبِيَّةِ» ، بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ فِي
حَسْمِ دَعْوَاهُمْ وَبُطْلَانِهَا إِذْ لَا عُدْرَ لَهُمْ يُعْذَرُونَ بِهِ مِنَ الْأَعْذَارِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ
صِغَرٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ نَحْوِهِمَا كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ
أَنْتَهَى .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ أَيْضًا فِيمَا نَقَلَهُ الْمُجِيبُ عَنْ الْبِرْزَلِيِّ بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ
لَوْجُودِ عَقْدِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَهُمْ وَعِلْمِهِمْ بِهِ فَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي شَأْنِهِ نَحْوَ الْعَامِينَ وَإِنَّمَا
زَعَمُوا أَنَّ سَكُوتَهُمْ إِنَّمَا هُوَ لَجْهْلِهِمْ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْعُقْدُ مَعَ وَالِدِهِمْ فِي الْوَصِيَّةِ ،
وَذَلِكَ هُوَ الْقَاطِعُ لِأَدَلَّةِ دَعْوَاهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ (عج) فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ أَنْتَهَى .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ وَيُعْمَلُ بِهَا شَرْعًا فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ شِهَابِ الدِّينِ
لِإِحَادَتِهِ عَنْ قَضِيَّتِنَا لِأَنَّ مَوْضُوعَ مَسْأَلَةِ شِهَابِ الدِّينِ عَدَمُ عِلْمِ الْقَائِمِ بَيْنَهُ وَلَا
شَكٌّ أَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ الْقِيَامَ بِهِ لِعُدْرِهِ بِعَدَمِ عِلْمِهِ بِهَا ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ حَلْفِهِ عَلَى
عَدَمِ عِلْمِهِ بِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ غَيْرٌ مَا مَدَّةً فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِ
فِي ذَلِكَ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَتِنَا الْعَقْدُ الْمُدَّعَى بِهِ بِأَيْدِيهِمْ ، وَإِنَّمَا زَعَمُوا أَنَّ جَهْلَهُمْ
يَنْفَعُهُمْ ، فَإِنَّ لَهُمْ حَقًّا فِيهِ فَلَا يُعْذَرُونَ بِذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ ، فَمَسْأَلَتُنَا فِي وَادٍ
وَمَسْأَلَةُ شِهَابِ الدِّينِ فِي وَادٍ آخَرَ فَلَا اقْتِرَانَ وَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَقَدْ عُلِمَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ أَنَّ قَوْلَ مُدَّعِي نَفْيِ الْعِلْمِ مَقْبُولٌ كَمَا هُوَ

مُقْتَضَى كَلَامِ أَبِي الْمَوَدَّةِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ بِقَوْلِهِ : (وَصَدَقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمُهُ) (١) فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِهَا فَإِنَّهَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ فِي بَطْلَانِ دَعْوَاهُمْ فَلَا نُطِيلُ بِإِعَادَتِهِ ، وَأَمَّا الْمُقْتَضَى فَلِإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ ، انْظُرْ نَوَازِلَ الشَّرِيفِ الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ فَاضِلِ الشَّرِيفِ فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ وَلَا سِيمَا الشُّفْعَةَ لَهَا أَحْكَامٌ أُخْرَى تَخْصُهَا كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ فَقْهَيْهَا فَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يُسْتَدَلَّ بِهِذِهِ عَلَى هَذِهِ ، وَمِمَّا يُبْطِلُ دَعْوَاهُمْ أَيْضًا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْوَرَزَارِيُّ فِي «نَوَازِلِهِ» بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مُقَاسِمَةٌ أَوْ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ وَهُوَ حَاضِرٌ سَاكِتٌ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ طُولٍ .

فَاجَابَ : لَا كَلَامَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ قَامَ بِفَوْرٍ قَبْلَ مُضِيِّ عَامٍ فَلَهُ رَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ وَأَخَذَ مَالَهُ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَهْلِ تَشْيِينِ أَنَّ أَرْبَابَ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةَ لَمْ يَقُومُوا إِلَّا بَعْدَ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ تَفَاضُلِ الْمُوصَى لَهُ وَالْوَارِثِ وَهُمْ حُضُورٌ سَكُوتٌ بِلَا عَذْرِ فَدَعْوَاهُمْ هَذِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ بَاطِلَةٌ وَاهِيَةٌ رَكِيكَةٌ سَاقِطَةٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَهُوَ أَيْضًا مُقْتَضَى مَا نَحَى إِلَيْهِ صَاحِبُ «الْوَنَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ» فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَى الْحَيَازَةِ حَيْثُ قَالَ : إِذَا ادَّعَى الْوَارِثُ الْجَهْلَ بِمِلْكِيَّةِ مَوْرُوثِهِ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِي هَذَا يَنْفَعُ أَرْبَابَ الدَّعْوَى لِأَنَّهُ فِي الْوَارِثِ وَهُمْ غَيْرُ وَرَثَةٍ :

سَتَانِ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمَغْرَبٍ ..

سَارَتْ مُشْرِقَةً وَسَرَتْ مَغْرِبًا

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَنَقَلَ ابْنُ فَرْحُونَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ مَا يُفِيدُ تَرْجِيحَهُ وَلَقَطَهُ : لَا بُدَّ هُنَا مِنَ الْعِلْمِ بِشَيْئَيْنِ وَهُمَا الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مُلْكُهُ وَالْعِلْمُ [ق / ٧٧٦] بِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَ عَنْ ابْنِ نَاجِي .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ مَا نَقَلَ عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ وَابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرَّسَالَةِ» لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَرْجَحِيَّةِ الْقَوْلِ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ ، بَلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِهِ أَرْجَحِيَّةُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ (عج) صَرِيحًا ، وَنَصُّ كَلَامِ ابْنِ نَاجِي عِنْدَ قَوْلِهَا : (قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ أَقَامَتْ بِيَدِهِ دَارَ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ يَحُوزُهَا ...) (١) إلخ : ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمُدَّعِي : مَا عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَقًّا إِلَى الْآنَ . فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ حَلْفِهِ ، قَالَهُ ابْنُ سَهْلٍ وَغَيْرِهِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] وَقِيلَ : إِنْ كَانَ وَارِثًا فَالثَّانِي وَإِلَّا فَلَاوَلُ قَالَهُ فِي «الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ» .

وَأَفْتَى بَعْضُ شُيُوخِنَا ، وَشَيْخُنَا أَبُو مَهْدِي بَعْدَهُ بِالْأَوَّلِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا حَفِظَهُ اللَّهُ بِالثَّانِي .

قُلْتُ : فَتَصْدِيرُهُ بِهِ وَجَعَلُهُ لَهُ هُوَ ظَاهِرُ «الْمُدَوَّنَةِ» يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِيَّتِهِ عِنْدَهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَالَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرَّسَالَةِ» تَرْجِيحُ الْقَوْلِ بِالتَّفْصِيلِ وَهُوَ : أَنَّ غَيْرَ الْوَارِثِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ قَالَ : وَهُوَ الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ عِنْدَنَا وَهُمْ مَعْلُومٌ أَنَّهُمْ غَيْرُ وَرَثَةٍ .

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ مُطْلَقًا فَلَمْ يَأْتِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِهِ لَا فِي شَرْحِهِ عَلَى «الْمُدَوَّنَةِ» وَلَا فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرَّسَالَةِ» ،

وَأِنَّمَا حَكَاهُ فَقَطُّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ مُدَّعِيَ الْعِلْمِ عَلَيْهِ الْبَيَانُ إِنْخَ فَجَوَابُهُ : أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فِي الْفِتَاوَى وَالْأَحْكَامِ الْعَكْسُ وَمَا مَسْنَى عَلَيْهِ هُوَ الْمَرْجُوحُ الَّذِي لَا يَعُولُ عَلَيْهِ فِي الْفِتَاوَى وَالْأَحْكَامِ انْتَهَى .

وَأَبَّهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الَّذِي فِي الطُّرُوسِ هُوَ الَّذِي حَكَمْتُ بِهِ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عِشَاقٍ وَسَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ سَكَارٍ حِينَ أَدْلَى الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ وَادَّعَى عَلَيْهِ بِدَعْوَى آلِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي قَائِلًا : أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُمْ مِنْ كَوْنِهِمْ إِنْ ثَبَتَ لَهُمْ شَيْءٌ يَكُونُ لَهُ حَقٌّ يَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْأَوَّلِ فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ لِبُطْلَانِ دَعْوَى مَنْ احْتَجَّ بِدَعْوَاهُ وَأَدْلَى بِهَا عَلَيْهِ ، وَسُقُوطِ الْأَصْلِ يَسْتَلْزِمُ سُقُوطَ الْفَرْعِ إِذْ مِنَ الْمُحَالِ وَالْهَذْيَانِ ثُبُوتُ الْفَرْعِ ، وَالْأَصْلُ زَائِلٌ كَمَا فِي قَوَاعِدِ أَثْمَتَنَا وَلَيْسَ حِينَئِذٍ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ ﴾ الْآيَةُ ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ وَحَيْثُ لِلشَّرْعِ حَكْمٌ أَنْ يَقْلُ نَقْلُ .

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِضَاءَةِ» وَلَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِ :

وَالْحَزْمُ أَنْ يَسِيرَ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَعَ رِفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ لِيَسْلَمَ
وَيَسْلُكَ الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ فَنُورُهَا لِلْمُبْتَدِي أَضَاءَ
وَفِي بُيَانِ الطَّرِيقِ يَخْشَى سَارَ ضَلَالًا أَوْ هَلَاكًا يَغْشَى

أَمَّنَّا اللَّهَ مِنَ الْآفَاتِ ، فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا إِلَى الْوَفَاةِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَرَاغَةُ وَقَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ

وَنَصَّهَا : بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَالتَّصْلِيَةِ .

إِنَّ قَوْلَكُمْ بَعْدَ صَحَّةٍ مَكْتُوبِي لِكُونِي الَّذِي اسْتَنْدْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ مَكْتُوبٌ شَيْخَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِحُكْمٍ وَلَا شَهَادَةٍ ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ لَيْسَ بِحُكْمٍ لِأَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْإِخْبَارُ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ ، وَهَذِهِ الدَّعْوَى لَمْ يَقُمْ فِيهَا تَرَاغُعٌ عِنْدَ شَيْخَنَا وَلَا عِنْدِي أَيْضًا فَضْلًا عَنْ أَنْ نَحْكُمَ فِيهَا ، وَلَيْسَ بِشَهَادَةٍ وَلَا آدَاءٌ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلشَّهَادَةِ هُوَ قَوْلٌ يُوجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ سَمَاعَهُ الْحُكْمَ بِمُقْتَضَاهُ إِنْ عَدَلَ قَائِلُهُ مَعَ تَعَدُّهِ أَوْ حَلَفَ طَالِبُهُ أَنْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي تَعْرِيفِهِ لِلْآدَاءِ مَا نَصَّهُ : الْآدَاءُ عُرْفًا : إِعْلَامُ الشَّاهِدِ الْحَاكِمِ بِشَهَادَتِهِ مِمَّا يَحْضُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِمَا شَهِدَ بِهِ أَنْتَهَى .

وَأِنَّمَا هُوَ تَحْمُلُ شَهَادَةِ الْمُشَارِ إِلَى حَدِّهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : عِلْمٌ مَا يَشْهَدُ بِهِ بِسَبَبِ اخْتِيَارِهِ أَنْتَهَى .

وَقَالَ الْقُرَافِيُّ فِي «فُرُوقِهِ» مَا نَصَّهُ : الْفَرْقُ بَيْنَ قَاعِدَةٍ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدًا لِلتَّحْمُلِ وَبَيْنَ قَاعِدَتِهَا لَا يَصْلُحُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْمُقَدِّمَاتِ» : كُلُّ مَنْ عِلْمٌ شَيْئًا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ شَهِدَ بِهِ فَلِذَلِكَ صَحَّتْ شَهَادَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ [ق / ٧٧٧] فَتَوَجَّعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَكَغَيْرِهِ عَلَى أُمَمِهِمْ بِإِخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَحَّتْ شَهَادَةُ خَزِيمَةَ ، وَلَمْ يَحْضُرْ شِرَاءُ الْفَرَسِ .

[وَمَدَارُ] الْعِلْمِ أَرْبَعَةٌ : الْعَقْدُ بَانْفِرَادِهِ وَالْعَقْلُ مَعَ إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ ، وَالنَّقْلُ الْمُتَوَاتِرُ ، وَالْاسْتِدْلَالُ ، فَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ فَمَا عِلْمٌ بِإِحْدَى هَذِهِ الْوُجُوهِ ،

وَشَهَادَةُ خُزَيْمَةَ كَانَتْ بِالنَّظَرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ ، وَمِثْلُهُ شَهَادَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَاءَ خَمْرًا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : نَشْهَدُ أَنَّهُ شَرِبَهَا ، قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّهُ قَاءَهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : مَا هَذَا التَّعَمُّقُ فِي الدِّينِ ، فَلَا وَرَبِّكَ مَا قَاءَهَا حَتَّى شَرِبَهَا ^(٢) وَمِنْهَا شَهَادَةُ الطَّيِّبِ بِقَدَمِ الْغَيْبِ ، وَالشَّهَادَةُ بِالتَّوَاتُرِ كَالنَّسَبِ وَوِلَايَةِ الْقَاضِي وَعَزْلِهِ وَضَرَرُ الزَّوْجَيْنِ .

وَالْأَصْلُ فِي الشَّهَادَةِ الْعِلْمُ وَالْيَقِينُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف : ٨٦] ، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ﴾ [يوسف : ٨١] وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « عَلَى مِثْلِ هَذَا فَاشْهَدْ » أَي : عَلَى مِثْلِ الشَّمْسِ ، فَهَذَا ضَابِطٌ مَا يَجُوزُ التَّجَمُّلُ فِي الشَّهَادَةِ بِهِ ، وَقَدْ تَجَوَّزُ بِالظَّنِّ وَالسَّمَاعِ أَنْظَرَ شَارِحَ الْمَنْجُورِيِّ ، فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَكْتُوبَ شَيْخِنَا تَحْمِلُ وَذَلِكَ التَّحْمِلُ عَامٌّ عَلَى جَمِيعِ النَّوَاسِيخِ لِعِلْمِهِ نَسَبَ الْجَمِيعِ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ فِي مَكْتُوبِهِ أَصْلَ الْجَمِيعِ وَفُصُولِهِ وَخَصَّ كُلُّ أَصْلٍ مِنْهُمْ بِفَصْلٍ ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ : أَبْنَاءُ النَّوَاسِيخِ ثَلَاثَةٌ يَسِيخُ بْنُ الطَّالِبِ وَالطَّالِبُ هُوَ نَوْسَخٌ وَيَذَرُ وَمَحْمٌ وَيَسِيخُ جَوَارِيحٌ وَيَذَرُ جَدُّ أَهْلِ يَاحِمٍ الَّذِينَ مِنْهُمْ الْبَرِيدُ وَمَحْمٌ جَدُّ أَوْلَادِ سَيِّدِ يَحْيَى ، وَأَهْلُ رَخُو وَأَهْلُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ وَأَهْلُ بَرِهٍ وَأَهْلُ تَوْبَاتٍ وَأَهْلُ أَعْبِيدَالٍ ثُمَّ ذَكَرَ فُصُولَهُمْ أَيْضًا فَقَالَ أَبْنَاءُ يَحْيَى الْحَبِيبِ وَالزُّبُونِ وَعَبْدُ اللَّهِ وَبُو كَرِيبٍ ، وَأَبْنَاءُ يَحْيَى عَبْدُ اللَّهِ وَأَوْبُكُ وَحَجِيجُ اللَّهِ وَأُمُّهُمْ بِنْتُ إِبْرَاهِيمَ الْبَحَاوِيِّ عَبْدُ اللَّهِ جَدُّ أَهْلِ بُوَّةٍ وَأَهْلُ بَوْبَاتٍ وَأَوْبُكُ جَدُّ أَهْلِ رَخُو وَأَهْلُ مُحَمَّدٍ وَحَجِيجُ اللَّهِ جَدُّ أَهْلِ أَعْبِيدَالٍ وَسَيِّدُ أَخُوهُمْ مِنْ أَبِيهِمْ أُمُّهُ بِنْتُ سَيِّدِ يَحْيَى ثُمَّ ذَكَرَ أَيْضًا فُصُولَهُ فَقَالَ : أَبْنَاءُ سَيِّدِ يَحْيَى أَكْرُ وَأَحْمَدُ وَأُمُّهُمْ بِنْتُ عَجٍّ وَتَزَوَّجَ أَيْضًا تَمْرُ زَكِيَّتْ بِنْتُ مَهْمٍ سَعِيدِ الْمُحَضَّرِيِّ وَلِدَ مِنْهُمَا الْحَبِيبُ جَدُّ أَهْلِ نَبِيرٍ وَأَهْلُ أَجْمِينَ وَأَيْحُ جَدُّ أَهْلِ السِّيفِ

(١) هي شهادة علقمة عند عمر .

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٥/٩) .

وملح ومرومي هو جدُّ أبناء بنت عبد الرحمن بن محم بن أني وابنت سعود وتزوج أيضاً بنت سيد أحمد الشرع ولد منها عثمان واسمه بابا وأبابك وأحمد بن الشيخ انتهى .

ولَا شَكَّ أَنَّهُ يَجُوزُ الِاعْتِمَادُ فِي الشَّهَادَةِ بِالنَّسَبِ الْمَذْكُورِ عَلَى مَكْتُوبِ شَيْخِنَا قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ وَإِنْ بِأَمْرَةٍ) (١) انْتَهَى وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنْ الشَّهَادَةُ فِي مِثْلِ هَذَا لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَلَى الْبَتِّ وَذَلِكَ هُنَا مُسْتَحِيلٌ لِتَقَادُمِهِ وَفَنَائِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ التَّحْمَلُ وَالْأَدَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى الْبَتِّ لِقَوْلِ صَاحِبِ «التَّبَصُّرَةِ» : الْعِلْمُ يُدْرِكُ بِإِحْدَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ الْأَوَّلُ : الْعَقْلُ بِانْفِرَادِهِ ، وَالثَّانِي : الْعَقْلُ مَعَ إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ ، الثَّالِثُ : حُصُولُ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ الْعَلَقُ بِالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ وَالْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ ، كَظُهُورِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُعَايِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَمَعَالِمِ الدِّينِ ، وَلِذَلِكَ تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمَا عَلِمْتُمْ مِنْ جِهَةِ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِي بَابِ الْوَلَاءِ وَالنَّسَبِ انْتَهَى وَنَحْنُ هَذَا لِابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٢) : وَأَمَّا السَّمَاعُ الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : هُوَ مُرْتَفِعٌ عَنْ شَهَادَةِ السَّمَاعِ مِثْلَ أَنْ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْقَاسِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَذَلِكَ أَصْلًا ، قِيلَ لَهُ : أَيْشْهَدُ أَنَّكَ ابْنُ الْقَاسِمِ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَبَاكَ وَلَا يَعْرِفُ أَنَّكَ ابْنُهُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ ؟ ، قَالَ : نَعَمْ يَقْطَعُ بِهَا وَيُثَبِّتُ النَّسَبَ انْتَهَى .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا كَاتِّضَاحِ الشَّمْسِ الضَّاحِيَةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ بَطْلَانُ مَا زَعَمْتُمْ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٦) .

(٢) جامع الأمهات (ص/٤٧٦) .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَوْ عَلَى السَّمَاعِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْفُسُوحُ
فَجَوَابُهُ : أَنَّ قَوْلَكُمْ هَذَا مَحْجُوجٌ بِمَكْتُوبِ شَيْخِنَا لِكَوْنِهِ تَحْمِيلًا كَمَا يَشْهَدُ عَلَى
ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَالْقَرَّافِيِّ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِهِ
الْإِعْتِمَادُ فِي الشَّهَادَةِ بِمَا فِيهِ عَلَى الْبَتِّ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ «التَّبَصُّرَةِ» وَابْنِ الْحَاجِبِ
وَالشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَوْ بِالنَّقْلِ وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ لِعَدَمِ اسْتِثْنَاءِ الشَّاهِدِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ .
فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا تَحْمِيلٌ كَمَا تَقَدَّمَ لَا نَقْلٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ ابْنِ عَرَفَةَ لِلتَّحْمِيلِ
وَقَالَ فِي تَعْرِيفِ شَهَادَةِ النَّقْلِ مَا نَصَّهُ : النَّقْلُ عُرْفًا : إِخْبَارُ الشَّاهِدِ عَنْ سَمَاعِهِ
عَنْ شَهَادَةِ [ق / ٧٧٨] غَيْرِهِ أَوْ سَمَاعِهِ إِيَّاهُ لِقَاضٍ انْتَهَى .

وَفَائِدَةُ التَّعْرِيفِ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ ، فَقَدْ بَانَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَ
مَا قُلْتُمْ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّ الشَّهَادَةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ اسْتِنَادِ الشَّاهِدِ لِلْعِلْمِ وَالْيَقِينِ ،
كَقَوْلِهِ ﷺ : «عَلَى مِثْلِ هَذَا فَاشْهَدْ» يَعْنِي : الشَّمْسُ .

فَجَوَابُهُ : نَعَمْ إِنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّهَادَةِ الْعِلْمُ وَالْيَقِينُ وَقَدْ تَجَوَّزُ بِالظَّنِّ
وَالسَّمَاعِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لِأَمْرٍ عِنْدَ شَيْخِنَا كَالشَّمْسِ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ
ذَكَرَ الْأَصْلَ وَالْفُرُوعَ ، وَالْأَبُ وَالْأُمُّ وَالشَّقِيقُ وَغَيْرُهُ ، وَقَبَائِلُ الْأُمَّاتِ فَقَدْ بَانَ
مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا مَحَلَّ بِمَا ذَكَرْتُمْ بِالنِّسْبَةِ لِمَكْتُوبِ شَيْخِنَا قَدَسَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ مِنَ الْإِنْشَاءِ كَاشْهَدُ
وَاسْتَدْلَلْتُمْ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْقَرَّافِيِّ وَبِقَوَاعِدِ الرَّقَاقِيِّ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ مُحِيدٌ عَنْ مَكْتُوبِ شَيْخِنَا لِأَنَّ مَكْتُوبَهُ تَحْمِيلٌ لَا آدَاءَ ، كَمَا
تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ آدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ كَمَا أَشَارَ
لِذَلِكَ صَاحِبُ «التَّبَصُّرَةِ» بِقَوْلِهِ : إِنَّ آدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ :

الأَوَّلُ : اعتباره باللسانِ يُصرِّحُ بها اللسانُ عندَ الحاكمِ فيتلقَى الحاكمُ منه الشهادةَ بحسبِ لفظهِ .

والثَّانِي : رَفَعُ شَهَادَاتٍ قَدْ ارْتَسَمَتْ فِي كِتَابٍ وَالشَّاهِدُ مَيِّتٌ أَوْ غَائِبٌ .
انتهى .

قُلْتُ : فَالنُّوعُ الْأَوَّلُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ مِنْ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَوَفَاتِهِ قَبْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى وَالثَّانِي : يَتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ بِرَفْعِ مَكْتُوبِهِ الْمَذْكُورِ لِبَعْضِ الْقَضَاةِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ الْفَرَّافِيِّ وَالزَّقَاقِيِّ ، فَإِنَّهُ مَرْدُودٌ إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَعَمَلُ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، بَلِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ نصوصُ الْأُئِمَّةِ أَنَّ آدَاءَ الشَّهَادَةِ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ كَسَمِعْتُ وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَحَقَّقْتُ يُقْبَلُ وَيَعْتَمَدُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ ، وَإِذَا قَرَأَ الْقَاضِي الْوَيْقَةَ الَّتِي فِيهَا شَهَادَةُ الشَّاهِدِ بِحَضْرَتِهِ فَقَالَ لِلشَّاهِدِ : أَتَشْهَدُ بِكَذَا ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، اكْتَفَى مِنْهُ بِذَلِكَ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا إِذَا قَالَ : رَأَيْتُ كَذَا وَسَمِعْتُ كَذَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ كُلُّ ذَا يَكْتَفِي بِهِ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ لَفْظٌ مُعَيَّنٌ ، هَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَنَابِلَةِ ، وَمَا عَلَيْهِ الْفَرَّافِيُّ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ انْتَهَى .
انظر «التَّبَصُّرَةَ» وَ «نَوَازِلَ الْوَرَزَازِيِّ» .

وَفِي «كَبِيرِ» (مخ) عَنْ (عج) مَا نَصَّهُ : وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَكْتَفِي فِي الْآدَاءِ بِالْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ بِلَفْظٍ شَهِدْتُ أَوْ حَقَّقْتُ أَوْ عَلِمْتُ ، بَلِ كُلُّ مَا يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ لِلْحَاكِمِ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ يَصِحُّ الْآدَاءُ بِهِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّ الشَّهَادَةَ لَا تَصِحُّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْوَرَثَةِ كَأَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ يَرِيئُهُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَلَا تَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُمَا وَإِلَّا لَمْ تَسْمَعْ . .
إِلَخ .

فَجَوَابُهُ : نَعَمْ لَا تَصِحُّ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْوَرَثَةِ كَمَا ذَكَرْتُمْ وَهَذَا قَوْلُ

أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ .

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : قَالَ مُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ : أَدْرَكْنَا الْحُكَّامَ بَيْلَدَنَا وَمَا عَلِمْنَا فِيهِ اخْتِلَافًا عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ عَلَى عِدَّةِ الْوَرَثَةِ أَنْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارثًا إِلَّا فُلَانًا ، وَلَا يَقُولُونَ عَلَى الْبَتِّ حَدَّثَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْبَتِّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَهَى أَنْظُرُ «التَّبَصُّرَةَ» .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّكُمْ سَمِعْتُمْ مِنْ أَبْنَاءِ فُلَانٍ أَنَّ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ وَفُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ مِنْ فَخْدٍ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَهَادَةٍ تُوجِبُ وَرَاثَةَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ لِأَنَّ مِيرَاثَ الْعَصَبَةِ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَعُودِ مِنْ بَيَانِ دَرَجَةِ الْوَارِثِ مِنَ الْمَوْرُوثِ مِنْ كَوْنِهِ ابْنِ عَمِّهِ أَوْ ابْنِ ابْنِ عَمِّهِ بِدَرَجَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، وَهَكَذَا وَأَنْتُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَحَدًا أَقْرَبَ مِنْهُ ، وَلَا يَكْفِي أَنْ تَقُولَ الْبَيِّنَةُ : هُوَ أَوْلَى بِمِيرَاثِهِ فَقَطَّ أَنْتَهَى أَنْظُرُ «نَوَازِلُ الْوَرَزَايِ» .

وَأَمَّا مَكْتُوبِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّهُ إِفْتَاءٌ أَيْ إِنْخِبَارٌ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ

وَنَصَّهَا : بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالتَّصْلِيَةِ أَمَّا بَعْدُ .

فَإِنِّي حَكَمْتُ بِصَحَّةِ وَنُفُوذِ عَتَقِ خِيَارِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَعْمَرَ الزَّحَافِيِّ لِأُمَّتِهِ أَمَّ سِتَةٍ وَذُرِّيَّتِهَا لِشَهَادَةِ الطَّالِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدَ الْبَاتِيِّ بِذَلِكَ وَهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ كَمَا فِي عِلْمِي وَعَلِمِ غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا وَبِأَحْوَالِهِمَا بِحَسَبِ زَمَانِهِمَا وَمَكَانِهِمَا وَبِعَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ النَّاقِلَةِ عَنْهُمَا كَمَا فِي عِلْمِي وَعَلِمِ غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا وَبِأَحْوَالِهِمَا وَهِيَ أَنَّ طَالِبَ مُحَمَّدٍ الشَّرْعِيِّ ابْنَ عَبْدِ الدَّائِمِ الْقَلَاوِيِّ ، وَالطَّالِبَ سَيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بِحَسَبِ الزَّحَافِيِّ وَالطَّالِبَ أَحْمَدَ

ابن الفقيه أحمد بن الطَّالِبِ مُؤْمِنُ الْمُهَاجِرِينَ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ زَمَانٍ لَهُ
عُدُولٌ بِحَسَبِهِ كَمَا فِي «ق» عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَفِي ابْنِ سَلْمُونَ وَ«نَوَازِلُ» (عج) ،
وَ «مِيَّارَةٌ عَلَى التُّحْفَةِ وَمَنْ أَحَبَّ الْوُقُوفَ عَلَى هَذَا فَلْيُطَالِعْهُمْ : وَكَذَلِكَ كُلُّ
زَمَانٍ لَهُ مُبْرُزُونَ كَمَا قَالَ الْعَبْدُوسِيُّ أَنْتَهَى .

وَهَذَا بَعْدَ وَقُوعِ التَّرَافُعِ [ق / ٧٧٩] لَدَى فِي شَأْنِ الْعَتَقِ الْمَذْكُورِ وَلَا شَكَّ
فِي جَوَازِ اعْتِمَادِي عَلَى عِلْمِي بِعَدَالَةِ الْبَيْتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَلَا يُسْتَنْدُ لِعِلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ أَنْتَهَى) (١) .

وَلَا يُقَدِّحُ فِي شَهَادَةِ بَيِّنَةِ الْأَصْلِ عَدَمُ مُبَادَرَتِهَا بِهَا لِعَدَمِ مُشَاهَدَتِهَا مَنْ
يَسْتَعْدِمُهُمْ وَيَدَّعِي مِلْكِيَّتَهُمْ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا الْمُبَادَرَةُ
بِشَهَادَتِهَا إِلَّا عِنْدَ مُشَاهَدَتِهَا ، كَمَا أَشَارَ لَذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَفِي
مَحْضِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْكَانِ إِنْ اسْتَدِيمَ تَحْرِيمُهُ كَعَتَقِ . . .)
إِلْخ .

قَوْلُهُ : (كَعَتَقِ) «مخ» كَمَنْ عَلِمَ بِعَتَقِ عَبْدٍ وَسَيِّدِهِ يَسْتَعْدِمُهُ وَيَدَّعِي
الْمِلْكِيَّةَ فِيهِ أَنْتَهَى فَهَذَا صَرِيحٌ بَأَنَّ الشَّاهِدَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْمُبَادَرَةُ إِلَّا بِذَلِكَ
أَنْتَهَى ، وَلَا سِيَّمًا الْجَمْلَ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ يَعْذَرُ بِهِ ، فَفِي كَبِيرِ «مخ» مَا نَصَّهُ :
وَهَلْ يَعْذَرُ الشَّاهِدُ هُنَا «بِالْجَهْلِ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى
الرَّافِعِ أَوَّلًا وَقَدْ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ نَقْلِ عَنْ إِيْحَاقٍ فِي الْفُتَاوَى أَنَّهُ يَعْذَرُ بِالْجَهْلِ ،
انْظُرْهُ لِلْبَرْمُونِيِّ أَنْتَهَى .

وَكَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَةِ - بَيِّنَةِ النَّقْلِ عَدُّ كِتَابَتِهَا لِإِذْنِ بَيْتِي الْأَصْلِ لَهَا
بِالنَّقْلِ عَنْهَا لِأَنَّهَا إِنْ أَتَتْ بَيِّنَةُ الْأَصْلِ قَاصِدَةً لِلنَّقْلِ عَنْهُمَا وَعَلِمَتْ ذَلِكَ بَيِّنَةُ
النَّقْلِ فَتَقْلَمًا وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ صَحِيحٌ إِتِّفَاقًا لِزَوَالِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لَا تَشْتَرِطُ الْإِذْنَ

الْمُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ شَاهِدَ الْأَصْلِ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الشَّاهِدَ يُرِيدُ نَقْلَهَا عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَقَصَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعْتُهَا مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْإِخْبَارِ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِشْهَادِ ، فَإِنَّهُ نَقْلٌ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْعِتْقَ كَلَامٌ مُسْتَقْصَى أَيُّ مُحَاطٍ بِهِ لَانْتِقَاءِ الْعِلَّةِ مِنْهُ الْمُوجِبَةِ لِاشْتِرَاطِ الْإِذْنِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا عَمَلًا مِنِّي بِمَا قَالَ عُبَيْ عَلَى اسْمِ ابْنِ فَرْحُونَ وَلَقَبُهُ بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهِيرِ بِابْنِ فَرْحُونَ فِي «تَبَصُّرَتِهِ» ، وَ«ق» فِي تَاجِهِ وَإِكْلِيلِهِ وَنَصُّهُ فِي «مُفِيدِ الْحُكَّامِ» : قَالَ : وَفِي مُسْتَقَرِّ الْأَحْكَامِ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مَنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : اشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ مِائَةَ دِينَارٍ وَلَمْ يُشْهَدْكَ فَاشْهَدْ بِمَا سَمِعْتَ إِنْ كُنْتَ سَمِعْتَهُ يُؤَدِّيَهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ لِيَحْكُمَ بِهَا وَإِلَّا فَلَا حَتَّى يُشْهَدْكَ إِذْ لَعَلَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّكَ تَنْقُلُهَا عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَقَصَ ، وَإِنَّمَا تَشْهَدُ بِمَا سَمِعْتَ مِنْ قَذْفٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ طَلَاقٍ بِخِلَافِ الْحَقُّوقِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ مُسْتَقْصَى . انْتَهَى .

وَإِنَّمَا أَسْنَدْتُ حُكْمِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِقَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَإِطْلَاقُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي «مُخْتَصَرِهِ» إِذْ قَالَ بِهِ مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَحَافِظُهُ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ ، وَذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّشْهِيرِ ، فَفِي أَصُولِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصُّهُ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلسُّورِيِّ مُوَافَقَةٌ	مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةٌ
أَوْ جُلَّتْهُمُ أَوْ مِنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلْفٌ	فَذَلِكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرْفٌ
وَمَنْ تَأَوَّلَ كَلَامَ الْمُفِيدِ بِغَيْرِ	مَا رَسَمَنَاهُ مِنْ مَعْنَاهُ فَقَدْ
حَادَ عَنْ الصَّوَابِ وَلَخَّسَى	إِلَى طَرِيقِ الذَّهَابِ

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ تَعْلِيلُهُمْ لَوْ جُوبِ اشْتِرَاطُ الْإِذْنِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَقْصَى بِقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ شَاهِدَ الْأَصْلِ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الْفَرْعَ يُرِيدُ نَقْلَهُ عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَقَصَ ، وَتَعْلِيلُهُمْ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِذْنِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِمَا بِقَوْلِهِمْ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَقْصَى أَيُّ

مَحَاطٌ بِهِ وَأَنْخَرَاتُهُمْ لَهُمَا فِي سِلْكِ وَاحِدٍ يَقْضِي بِأَنَّ آخِرَ كَلَامِهِ فِي شَهَادَةِ النُّقْلِ كَالأَوَّلِ . انْتَهَى .

قُضِيَتْ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ وَلَا تَةِ وَسَيَاتِي نَصَهَا وَاعْتَرَاضُ مِنِّي عَلَيْهَا

وَنَصَّهَا : بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَوْفَلَةِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْعَدْلَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ وَمِنْ أَعْلَى دَرَجَاتِ الْأَجْرِ يَوْمَ الْأَهْوَالِ وَالْجُورِ وَاتَّبَعَ الْهَوَى فِيهِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ وَمَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ مِنَ الْحُكَّامِ فَهُوَ فِي النَّارِ كَمَا جَاءَ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْحَدِيثِ وَالْآثَارِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى شَمْسِ النُّبُوَّةِ الْمُخْتَارِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْبَرَّةِ الْأَخْيَارِ ، أَمَّا بَعْدُ .

فَقَدْ تَرَأَّعَ لَدَى الْفَقِيهِ الْقَلَانِيِّ الْوَكَاتِي مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الطَّالِبِ النَّفَاعِ ، وَعَبْدُ الصَّادِقِ بْنُ الْإِمَامِ نَافِعٍ فِي شَأْنِ أُجْرَةِ تَعْلِيمِ أَخِي الْأَوَّلِ بَابَارَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْحَبِيبِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ أُجْرَةَ حُذَافَةَ ابْنِ عَمِّهِ وَوَصِيَّةَ الْمَرْحُومِ بِكَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَفَضْلِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّالِبِ أَحْمَدَ ، ادَّعَى الْأَوَّلُ قَدْرَ الْأُجْرَةِ خَمْسَةَ أَحْقَافَ أَبْلَاقٍ وَدُرَاعَةَ دِمَاسِيَّةٍ وَسَرَاوِيلَهَا كَذَلِكَ وَحَائِكًا ، فَجَاوَبَهُ الثَّانِي أَنَّ قَدْرَهَا أَرْبَعَةُ أَحْقَاقٍ إِبِلًا وَكُسُوَّةً وَنَطًّا وَلَا يَبْنُو لِأَحَدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَاهُ ، وَادَّعَى الثَّانِي أَيْضًا أَنَّ الْمُعَلِّمَ الْمَذْكُورَ أَخَذَ فِي حَيَاتِهِ مِنَ الْأُجْرَةِ الْمَذْكُورَةِ الْكُسُوَّةَ وَقِيَمَةَ حَقِّينَ وَلَهُ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ سَيِّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ كَمَا أَنَّهُ شَاهِدٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ وَالِدَةَ الصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ تَطَالَبُ الْمُعَلِّمَ الْمَذْكُورَ بِعَرِيْلَةٍ أَسْلَفَتْهَا لَهُ وَهَذَا التَّرَافُعُ وَقَعَ بِغَيْرِ إِذْنِي وَعِلْمِي ، وَعَايَتِ عَبْدُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ غَايَةٌ حَتَّى رَجَعَ عَنْ تَحْكِيمِهِ لِلْمُحَكَّمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ تَمَامِ الْحُكْمِ وَأَرْسَلْتُ أَنَا غَيْرَ مَا مَرَّةً لِلْمُحَكَّمِ بِأَبِي وَصِيٍّ عَلَى الصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ ، وَأَنِّي لَسْتُ رَاضِيًا بِتَحْكِيمِهِ وَأَنَّهُ لَا يَحْكُمُ فِي ذَلِكَ ، فَحَكَّمُ فِي شَأْنِ ذَلِكَ بِمَا صُورْتُهُ : تَرَأَّعَ لَدَى مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الطَّالِبِ النَّفَاعِ ، وَعَبْدُ الصَّادِقِ ابْنِ الْفَقِيهِ الْإِمَامِ نَافِعٍ يَدْعِي الْأَوَّلُ أَنَّ أَغْمَرَ بْنَ

محم شرط ولده على أخيه بآبار رحمة الله تعالى علينا وعليه بخمسة أحقاق
إيلاً وكسوة ، وهي قميص من [(١)] ، وسروال منه وأحايك على الحذاق
وصدقة الثاني [ق / ٧٨٠] فيما عدى الحق الخامس ووصف الكسوة وقدرها ،
وزعم أنه وصي على الصبي المذكور ولا شاهد لأحدهما على دعواه فحكمت
بينهما أن القول قول محمد عبد الله يمين على طبق دعواه لأنها قد أشبهها معاً ،
والصبي محوز لتمكين أبيه للمعلم منه وإخراجه له من تحت يده ليد المعلم
وتسليمه له إليه فذهب به إلى داره فصار يعلمه فيها فلا يخرج منها لا ليلاً ولا
نهاراً إلا في وقت الاستراحة فهذا هو حوز المعلم عندنا إن اعتبر فيه الحوز
مُعْتَمِداً على ما أشار إليه أبو المودة بما نصه : (والقول للأجير) (٢) إلى أن
قال : (أو خولف في الصفة أو في الأجرة إن أشبه وحاز) انتهى .

«شخ» : وحاز ليس بشرط .

«مخ» : قبول قول الصانع مطلقاً بل في قبوله حيث أشبهها . انتهى .

«مخ» عند قوله : لا بناء وكذلك الخياط غير جائز كما لو كان يخطه في
بيت رب الثوب المخيط ولا يمكنه إذا أراد الخروج بل يتركه ولا ينقله ، وإنما
اعسر قوله في قدر الأجرة للحيازة لأنه بمنزلة من باع سلعة لم يخرجها من
تحت يده انتهى . فمن تأمل وأنصف ظهر له أن تصديق المعلم من قول
خليل ، وظهر له من كلام «مخ» أن تمكين المعلم من الصبي وخروجه من
تحت يد المعلم ما عدى أوقات الاستراحة حوز يوجب له التصديق في
الأجرة ، وهذا بعد التأخي والتأمل والبحث بقدر الطاقة بعد أن حكمانى ورضياً
بحكمي ، فلان ابن فلان . كان الله تعالى لهم ولجميع المسلمين ولياً
ونصيراً . آمين . انتهى كلامه برمته ويخط يده .

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٤٩) .

ثُمَّ إِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ الْحُكْمَ وَتَدَبَّرْتُهُ عَزَمْتُ عَلَى عَدَمِ التَّعَرُّضِ إِلَيْهِ حَتَّى تَذَكَّرْتُ وَجُوبَهُ عَلَيَّ لِحَقِّ الصَّبِيِّ الَّذِي فِي عُنُقِي لِأَنِّي وَصِيٌّ عَلَيْهِ فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ :
 إِنَّ الْحُكْمَ مَنْقُوضٌ لَوْجُوهٌ وَلَكَمَا أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْيَتِيمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ أَنْ يَثْبُتَ عِنْدَهُ أَنَّ الرَّافِعَ عَنْهُ وَصِيٌّ عَلَيْهِ كَمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ كِتَابُهُ فِي حُكْمِهِ بِقَوْلِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ وَصِيٌّ عَلَيْهِ ، فَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا وَجَّهَ حُكْمَهُ عَلَيْهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، وَهَلْ يَثْبُتُ الْبَيِّنَانُ إِلَّا عَلَى الْأَمْسِ . انْتَهَى .

فَفِي «التَّبَصُّرَةِ» : لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي مِنْ أَحَدٍ دَعْوَى النِّيَابَةِ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَأَبْنِ الْقَاسِمِ وَلَا بُدَّ أَنْ تَشْهَدَ الشُّهُودُ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى مَعْرِفَةِ عَيْنِ الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا حَضَرَ الْوَكِيلُ وَالْخَصْمُ وَتَقَارَرَا عَلَى صِحَّةِ الْوَكَالَةِ ، فَلَا يُحْكَمُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِمَا لِأَنَّهُ حَقٌّ لغيرِهِمَا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِمَا مَعَ حَذْفِ الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْيَتِيمِ قَبْلَ حَلْفِ الْمُدَّعِي يَمِينَ الْقَضَاءِ وَهِيَ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (مخ) (١) بِقَوْلِهِ : ابْنُ رَشْدٍ : وَيَمِينَ الْقَضَاءِ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى مِيتٍ أَوْ عَلَى غَائِبٍ أَوْ يَتِيمٍ . انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ : (أَوْ يَتِيمٍ) انْتَهَى . وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ «شَخ» : وَإِلَّا بَأَنَّ لَمْ يُسَمَّهِمْ يَعْنِي الشُّهُودَ أَوْ حَكَمَ بِغَيْرِ يَمِينِ الْقَضَاءِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لِاسْتِظْهَارِ نَقْضِ الْحُكْمِ ، وَاسْتَوْفَ الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا .

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ حَكَمَ بَعْدَ رُجُوعِ الْمُرَافِعِ عَنِ الْيَتِيمِ عَنْ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورُ أَنْ لَمْ يُنْكِرْهُ وَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِلْمُرَافِعِ الْمَذْكُورِ عَلَى قَوْلِ سَجْنُونِ الَّذِي صَدَّرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِهِ وَصَرَّحَ بِهِ

وَطَوَى مُقَابِلَهُ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ) ^(١) انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَصْدِيرُهُ وَتَصْرِيحُهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِيَّتِهِ عَلَى مُقَابِلِهِ مَعَ أَنَّ الْمُحَكَّمَ لَمْ يُعْنَ بِرُجُوعِ الْمُرَافِعِ الْمَذْكُورِ وَلَا بِإِرْسَالِي إِلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ ، بَلْ حُكْمٌ عَلَى الْيَتِيمِ بِمَا تَقَدَّمَ وَحَيْثُذَ فَلَا مَرِيَّةَ فِي عَدَمِ إِمضَاءِ حُكْمِهِ لَمَّا فِي «نَوَازِلِ» خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنِ الْمُحَكَّمَ إِذَا حُكِمَ عَلَى الرَّاجِعِ عَنْ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ هَلْ يَمْضِي ذَلِكَ الْحُكْمُ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرُفِعَ الْخِلَافُ) ^(٢) .

فَأَجَابَ : أَنَّهُ لَا يَمْضِي لِأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ : (وَرُفِعَ الْخِلَافُ) فِي حُكْمِ حَاكِمٍ مُقَيَّدٍ بِقَيْدَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلصَّوَابِ ، وَأَمَّا إِنْ خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيًّا قِيَاسًا فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ .

وَالْقَيْدُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ الْقَوْلِ الَّذِي حُكِمَ بِهِ قَوِيًّا وَهَذَا لَا يُعْرَفُ لَهُ دَلِيلًا فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ قَوِيًّا ، وَهَذَا فِي الْقَاضِي وَالْمُحَكَّمَ أَيْضًا عَلَى قَوْلِ الزَّرْقَانِيِّ الْقَائِلِ : إِنَّ حُكْمَ الْمُحَكَّمَ يَرْفَعُ الْخِلَافَ لَا عَلَى غَيْرِهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

الْوَجْهُ الرَّابِعُ : إِنَّ اسْتِدْلَالَ الْمُحَكَّمَ عَلَى صِحَّةِ حُكْمِهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَالْقَوْلِ لِلْأَجِيرِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : أَوْ حُولَفَ فِي الصِّفَةِ وَالْأَجْرَةِ إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ الْخَ ، هُوَ الْحُجَّةُ لَنَا عَلَى بُطْلَانِ حُكْمِهِ وَوُجُوبِ نَقْضِهِ لِعَدَمِ شَبهِ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ فِي دَعْوَاهُ وَعَدَمِ تَأْتِي حَوْزِ الْمُعْلَمِ لِلصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ ، فَأَمَّا عَدَمُ شَبهِ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ فَظَاهِرٌ إِذْ لَا يَرَى أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَوْ الْحَضَرَةِ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا يُؤَاجِرُ عَلَى حِفْظِ ابْنِهِ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ رُبْعَ الْقُرْآنِ سِوَى حَزْبَيْنِ ذَهَابَةً بِخَمْسَةِ أَحْقَاقٍ إِبْلًا وَدِرَاعَةً دِمَاسِيَةً وَسَرَاوِيلَهَا مَعَهَا كَذَلِكَ وَحَانِكًا وَإِنْ [(١)] فَنَادِرٌ وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي نُصُوصٍ أَثْمَتْنَا وَقَوَاعِدَهَا إِلَّا فِي مَسَائِلِ مُسْتَشْنِيَّاتٍ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا وَيَتَفَرَّعُ عَنْ عَدَمِ شَبْهِهِ : أَنَّ الْقَوْلَ لَوْلِيِّ الْيَتِيمِ فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ لَشَبْهُهُ فِيهَا لِأَنَّ أَرْبَعَةَ أَحْقَاقٍ إِبْلًا وَكِسْوَةً وَسَطًا هُوَ شَرْطُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَادَةً ، وَأَمَّا أَهْلُ حَاضِرَتِهَا بِدُونِ ذَلِكَ إِلَّا النَّادِرُ مِنْهُمْ كَمَا يَعْرِفُ هَذَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَحْوَالِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَالْحَاضِرَةِ وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ إِلَّا قَوْلُ «عج» : فَإِنْ لَمْ يُشَبِّهِ الصَّانِعَ ، فَالْقَوْلُ لِرَبِّهِ بِيَمِينِهِ إِنْ أَتَى بِمَا يُشَبِّهُ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا يَمِينُ عَلَى الْوَلِيِّ فِي أَنَّ قَدْرَ الْأَجْرَةِ مَا ادَّعَى بِهِ لِقَاعِدَةِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ لَا يَحْلِفُ أَحَدٌ وَيَسْتَحِقُّ غَيْرُهُ . انْتَهَى .

وَأَبْنُهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَلِيَّ الَّذِي تَوَلَّى الْمُؤَاجِرَةَ قَدْ صَارَ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ ، وَأَمَّا الْوَلِيُّ الْمُرَافِعُ الْآنَ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهَا ، وَمَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ شَبْهِ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ فِي دَعْوَاهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «عج» بِقَوْلِهِ : وَالْمُرَادُ بِالشَّبْهِ فِي هَذَا الْفَرْعِ أَنَّ يَكُونَ الْمَقْدَارُ الَّذِي ادَّعَى بِهِ يُشَبِّهُ أَنْ يُعْمَلَ بِهِ مَا عُمِلَ فِيهِ بِغَيْرِ تَغَابُنٍ أَوْ بَتَغَابُنٍ مُعْتَادٍ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ عُرْفًا وَعَادَةً أَنَّ هَذَا الْمَقْدَارَ الَّذِي ادَّعَى بِهِ فِيهِ غَبْنٌ غَيْرُ مُعْتَادٍ . انْتَهَى . وَأَمَّا عَدَمُ حُوزِ الْمُعَلِّمِ الْمَذْكُورِ لِلصَّبِيِّ فَوَاضِحٌ لِأَنَّ غُدُوَّ الصَّبِيِّ وَرَوَاحَهُ لِلتَّعْلِيمِ غَيْرُ [(٢)] لَانْقِلَابِ الصَّبِيِّ وَرُجُوعِهِ وَأَيَّامَهَا وَبَيَّاتِهَا عَنْدهُمْ .

(١) طمس بالأصل .

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل .

«عج» : قَوْلُهُ : (وَجَارَ) أَي : إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْمَصْنُوعُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ قَوْلُهُ : (لَا كِبَاءً) هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ : (وَحَارَ) أَي : فَإِنَّ الْبِنَاءَ لَا يُصَدَّقُ فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ إِذَا تَنَازَعَا فِي قَدْرِهَا لِأَنَّ الْبِنَاءَ لَيْسَ فِي حَوْزِهِ وَأَتَى بِالْكَافِ لِيَدْخُلَ كُلُّ مَالِهِ يَبْقَى تَحْتَ يَدِ الصَّانِعِ فَإِنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِيهِ انْتَهَى مَقْصُودُنَا مِنْهُ .

تَدَبَّرْ يَا أَخِي قَوْلَهُ : (أَيَّ إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْمَصْنُوعُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ) .

وَقَوْلُهُ ، أَيْضًا : (وَأَتَى بِالْكَافِ لِيَدْخُلَ كُلُّ مَا لَا يَبْقَى تَحْتَ يَدِ الصَّانِعِ ...) إلخ ، يَتَضَحُّ لَكَ أَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى حَوْزُ الصَّبِيِّ بِالْقِرَاءَةِ وَالْحَالَةِ كَذَلِكَ ، وَيَلُوحُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَيُؤَيِّدُهُ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي وَادٍ غَيْرِ وَادٍ الْآخَرَ ، قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (تَأْجِيرِ رَعِي) ^(١) وَكَلَامُ «عَبْق» هُنَاكَ أَيْضًا الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ثُمَّ إِنْ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي الْأَجِيرِ الَّذِي يَرُدُّ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ إِلَى بَيْتِ رَبِّهِ عِنْدَ اللَّيْلِ فَإِنْ بَقِيَ بِيَدِهِ فَهُوَ أَحَقُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا بَاتَ مَا يَرْعَاهُ فِي نَحْوِ غَنَمٍ عِنْدَ رَبِّهِ تَارَةً وَعِنْدَهُ هُوَ أُخْرَى أَنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ . انْتَهَى .

الْوَجْهُ الْخَامِسُ : يَأْلَيْتَ شَعْرِي مَا وَجْهَهُ فِي رَدِّ شَهَادَةِ سَيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِخُصُومَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعِيِ فِيمَا لَا بَالَ وَلَا ثَمَنَ لَهُ مَعَ مَا فِي «كَبِير» (مخ) ، وَنَصُّهُ :

تَنْبِيْهُ : قَالَ بَعْضُهُمْ : الْعَدَاوَةُ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا خَاصَمَ فِي الْأَمْرِ الْجَسِيمِ لَا فِيمَا لَا خَطْبَ لَهُ فِيهِ كَقَلِيلِ الثَّمَنِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يُوجِبُ الْعَدَاوَةَ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى خَصْمِهِ فِي غَيْرِ مَا خَاصَمَهُ فِيهِ جَائِزَةٌ ، فَإِنْ فَاتَ مَا حَقِيقَةُ الْعَدَاوَةِ ؟

فَالْجَوَابُ : قَالَ الشَّيْخُ النَّوَوِيُّ فِي «مَنْهَاجِهِ» ^(٢) فِي الشَّهَادَةِ مَا نَصُّهُ : وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ وَهُوَ مَنْ يُبْغِضُهُ بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ وَيَفْرَحُ

(١) مختصر خليل (ص/٢٠٥) .

(٢) انظر : «منهاج الطالبين» (ص/١٥٢) .

بمُصِيبَتِهِ ، كَذَا نَقَلَهُ عَنْ «النَّوَادِر» وَمِنْهُ يُعْلَمُ تَعْرِيفُ الْعَدَاوَةِ إِذْ تَعْرِيفُ الْمُشْتَقِّ يُعْلَمُ تَعْرِيفُ مُبْدَأِ الْاِشْتِقَاقِ ، فَيُقَالُ : الْعَدَاوَةُ الْبُغْضُ بَحِثْ يَتِمَّنِي زَوَالُ نِعْمَةٍ .
إِلَخ . انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ (مَخ) فِي «كَبِيرِهِ» فَبَانَ لَنَاظِرِهِ جَوَازُ شَهَادَةِ سَيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَ دَعْوَى الْمُدْعَى الْمَذْكُورِ . انْتَهَى .

الْوَجْهُ السَّادِسُ : أَنَّ الصَّبِيَّ مُنْذُ صَارَ بِعِلْمِهِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي حَوْزِ أَخِيهِ الْمُدْعَى إِلَى الْآنَ وَمَاتَ عَنْهُ وَلَوْجِهَهُ مَا رَبَطَهُ فِي حِزْبِ (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ) ، وَمُنْذُ مَاتَ عَنْهُ اشْتَغَلَ سَيِّدُ ابْنِ مُحَمَّدٍ فِي تَعْلِيمِهِ غَايَةَ الاجْتِهَادِ بِتَكَرُّارِهِ لَهُ تِلَاوَةَ مَا تَعَلَّمَ قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ إِلَى أَنْ حَفِظَهُ عَلَيْهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتِبْدَادُ وَاسْتِقْلَالُ سَيِّدٍ لِتَعْلِيمِهِ تَعْرِفُهُ النَّاسُ وَيَشْهَدُ بِهِ الْعُدُولُ ، ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ مِنْ مَوْتِ الْمُعَلِّمِ وَتَسَلُّمِ الصَّبِيِّ مِنْ حَوْزِهِ وَتَحْتَ يَدِهِ ادْعَى أَخُوهُ الْمَذْكُورُ هَذِهِ الدَّعْوَى الَّتِي لَا طَائِلَ تَحْتَهَا لِبُطْلَانِهَا بِالنَّصِّ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : قَالَ ابْنُ هَارُونَ : وَلَوْ سَلَّمَ الصَّانِعُ الْمَصْنُوعَ لَرَبَّهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَصَارَ كَالْبِنَاءِ . انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَزَادَ «عَج» : إِنْ أَشْبَهَ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا وَأَنْصَفْتَ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْقَوْلَ لَوْلِي الصَّبِيِّ فِي قَدْرِ الْأُجْرَةِ وَالْحَالَةِ كَذَلِكَ وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ أَتَى بِمَا يُشَبَّهُ فِي دَعْوَاهُ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَإِنَّمَا أَحَلَّتِ النَّازِلَةُ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَخُولَفَ فِي الصِّفَةِ أَوْ الْأُجْرَةِ مُسَاعَدَةً مِنِّي لِفَهْمِ الْمُحْكَمِ ، وَأَمَّا فَهْمِي أَنَا فِي حُكْمِ النَّازِلَةِ فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ عِنْدِي فِي الْقَاعِدَةِ الْمُسْتَمْرَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ أَمْتِنَا : الْغَارِمُ مُصَدَّقٌ مَعَ عَدَمِ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ الْمَوْتِ أَوْ الطَّلَاقِ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الزَّوْجِ فِي قَدْرِهِ ، وَصِفَتِهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْخُلْعِ ، فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ فِي قَدْرِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ فِي وَصْفِ الرِّهْنِ الْهَالِكِ لِيُغْرَمَ قِيمَةُ الْمُرْتَهَنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهَنِ فِي

وصفه ، وكذلك إذا اختلف رب الدين والمدين في قدره ، وكذلك إذا اختلف المتبايعان بعد فوات المبيع في قدر الثمن فالقول للمشتري في قدره ، وكذلك إذا اختلف المتكاريان في قدر الأجرة بعد انقضاء الكراء فالقول للمكتر في قدرها ، وكذلك مسألتنا هذه فهي داخلة عندي في هذا [ق / ٧٨١] المنهج والبحث ، ووجه المناسبة بينها وبين المسائل المتقدمة كون الغارم مصدقاً عند عدم البيئة . انتهى . والله تعالى أعلم .

رسالة : الحمد لله الفتح الوهاب الهاد إلى طريق الرشد والصواب ، والصلاة والسلام على من سن السن وجاء بالكتاب وعلى آله الأنجاء وعترته وسائر الأصحاب ، وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان إلى القيام لفصل الحساب بين يدي رب الأرباب .

أما بعد : ففي «نوازل» شيخنا نور الله تعالى ضريحه وبل ثراه ما نصه : إن العدل مطلوب من المكلف في جميع أموره لا سيما حق الناس الذي لا يتركه الله ، وقال البصري :

وَمَنْ يَبِيعَ عَاجِلاً مِنْهُ بِأَجَلِهِ بَيْنَ لَهُ الْغَبْنُ فِي بَيْعٍ وَفِي سَلَمٍ
وَأَسْوَأُ حَالاً مِنْهُ مَنْ يَأَخُزُهُ بَدْنِيًّا غَيْرَهُ وَالْحَاكِمُ يُسْأَلُ عَنْ حُكْمِهِ عِنْدَ اللَّهِ
فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ يُسْأَلُ عَنْهُ وَقَالَ (مخ) (١) : الْمُفْتِي يُسْأَلُ عَنْ
ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، عَمَّا أَفْتَى بِهِ هَلْ كَانَ عَنْ عِلْمٍ أَوْ عَنْ جَهْلٍ ، وَهَلْ قَصَدَ بِذَلِكَ
وَجْهَ اللَّهِ الْعَظِيمِ أَوْ غَيْرَهُ ، وَهَلْ أَرَادَ وَصُولَ الْفَائِدَةِ وَالنَّصِيحَةِ أَوْ الْكِبَرِ
وَالْاِسْتِعْلَاءَ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وأما الحاكم ، قال جل من قائل في وعيده : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة : ٤٥] ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة : ٤٧] ، ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن : ١٥] .

وَكَفَاهُ مِنَ الْبُشَارَةِ إِنَّ عَدَلَ فِي حُكْمِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة : ٤٢] ، وَقَوْلُهُ ﷺ : «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (١) وَفِي حَافِظَتِي مِنْ ابْنِ عَرَفَةَ فِي ظَنِّي : إِنَّ عَدْلَهُ فِي قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ يَعْدِلُ عِبَادَةَ سَبْعِينَ سَنَةً ، وَإِنَّ جُورَهُ يَعْدِلُ ذَنْبَ سَبْعِينَ سَنَةً ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ كَثْرَةً مِنَ التَّرْغِيبِ فِي الْعَدْلِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْمِيلِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُ هَذِهِ النُّبْذَةَ تَحْذِيرًا لِنَفْسِي وَنَصِيحَةً لغيري ، لِقَوْلِهِ ﷺ : «إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ» (٢) الْحَدِيثُ .

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا أَشْرَعُ فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَفِيهِ أَسْأَلُ اللَّهَ الْإِعَانَةَ وَالتَّوْفِيقَ مِنَ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ وَيَمْدُنَا بِمَدَدِ فَيْضِ نُورِ عِلْمِ بَحْرِهِ الْعَذْبِ السَّلْسِيلِ : إِنَّ الْمَسَائِلَ قَدْ تَشَابَهَ شَبَهَ الْمَاءِ لِلْمَاءِ وَلَا سِيَّمَا الْقَضَاءُ صِنَاعَةٌ دَقِيقَةٌ لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ وَلَا جُلُّ الْعُلَمَاءِ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ الْفَرَعِيِّ» : «حَالُ الْفَقِيهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَقِيهٌ كَحَالِ عَالِمٍ بِكِبَرَى قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالُ الْقَاضِي وَالْمُفْتِي كَحَالِ عَالِمٍ بِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِصُغْرَاهُ وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَشَقُّ وَأَخْصَ مِنَ الْعِلْمِ بِالْكِبَرَى . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمَعْنَى كَلَامِهِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ صَاحِبِ «الْمُعْيَارِ» نَاقِلًا عَنْ بَعْضِ الْأَثَمَةِ بِقَوْلِهِ : وَالْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْقَضَاءِ فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْأَخْصِ وَالْأَعَمِّ ، فَقَفَاهُ الْقَضَاءُ أَعَمُّ مِنْ عِلْمِ الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّ فَهْمَ الْقَضَاءِ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ ، وَعِلْمُ الْقَضَاءِ هُوَ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَى النَّوَازِلِ الْوَاقِعَةِ ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّةٍ اسْتَفْتَى أَسَدَ بْنَ الْفَرَاتِ فِي دُخُولِ الْحَمَّامِ مَعَ جَوَارِيهِ دُونَ سَارٍ فَأَقْتَاهُ بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُنَّ مِلْكُهُ ، وَأَجَابَ ابْنُ مُحَرَّرٍ بِمَنْعِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنَّ جَارَ لَكَ نَظَرُهُنَّ كَذَلِكَ

(١) تقدم .

(٢) أخرجه مسلم (٥٥) .

وَنَظَرُهُنَّ لَكَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ نَظَرُ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا ، وَأَغْفَلَ ابْتِدَاءَ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ حَالُهُنَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ وَاعْتَبِرَهُ ابْنُ مُحَرَّزٍ فَأَصَابَ ، وَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْعَفْرُقُ بَيْنَ فَقْهِ الْفَتَوَى وَعِلْمِ الْفَتَوَى ، فَفَقَهُ الْفَتَوَى هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ مَعَ تَرْسُلِهَا عَلَى النَّوَازِلِ . انْتَهَى .

فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النَّاطِرَ وَأُخْبِرَ الْحَاضِرَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْأُمَّةِ الَّتِي هِيَ النَّزَاعُ الْآنَ فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ مَصَادِرٍ وَلَا مِنْ مَوَارِدٍ مَسْأَلَةُ ابْنِ سَلْمُونِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِنَقْلِ (ق) (١) : وَمَا أَرْسَلَهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنْ حُلِيِّ وَثِيَابٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ [إِلَّا أَنْ يَفْسَحَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَهُ مَا أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكَ] (٢) وَإِنْ أُرْسِلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ ، وَسَمِيَ ذَلِكَ عَارِيَةً فَهِيَ عَلَى مَا سَمِيَ ، وَأَمَّا إِنْ سَكَتَ حِينَ إِرْسَالِهَا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا عَارِيَةٌ ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ أَشْهَدَهَا سِرًّا حِينَ أُرْسَلَهَا فَهُوَ عَلَى مَا أَشْهَدَ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِيهَا .

لَأَنَّ مَوْضُوعَ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَمَعْنَاهُ فِي هَدِيَّةٍ ثَبَّتَ بِاعْتِرَافِهِ أَنَّهُ أُرْسَلَهَا إِلَيْهَا عَلَى جِهَةِ التَّمْلُكِ لِدَاتِهَا أَوْ مَنْفَعَتِهَا ، وَآخِرُهُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا إِنْ سَكَتَ الْإِنِّ ، مَوْضُوعُهُ وَمَعْنَاهُ فِي هَدِيَّةٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِرْسَالِهَا إِلَيْهَا عَلَى جِهَةِ التَّمْلُكِ ، وَمَسْأَلَةُ الْأُمَّةِ فِي أُمَّةٍ أُرْسَلَهَا الزَّوْجُ لِابْنَتِهِ لَتَتَوَلَّى فَذَارَتَهَا وَحَفَظَهَا وَرِعَايَتَهَا وَإِمْسَاكَهَا عَنْ أُمِّهَا الَّتِي هِيَ الزَّوْجَةُ الْمُدَّعِيَةُ لِلْأُمَّةِ وَهِيَ يَوْمئِذٍ قَدْ وَضَعَتْ أَوَّلَ قَدَمٍ مِنْهَا فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِ وَانْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِقُرْبٍ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَالزَّوْجُ لَمْ يُصْرَحْ قَطُّ بِأَنَّهُ أُرْسَلَهَا إِلَيْهَا عَلَى جِهَةِ تَمْلُكِ الذَّاتِ أَوْ الْمَنْفَعَةِ وَلَمْ تَحْصُلْ مِنْهُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَأَيْنَ هِيَ مِنْ [ق / ٧٨٢] مَسْأَلَةِ ابْنِ سَلْمُونِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ، صَارَتْ مُشْرِقَةً وَصَرَتْ مُعْرَبًا ، فَشَتَّانَ مَا بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُعْرَبٍ ، وَأَيْضًا فَإِنْ

(١) التاج والإكليل (٣/ ٥٢٢) .

(٢) سقط من الأصل .

مَسْأَلَةَ ابْنِ سَلْمُونَ مَقْصُورَةً عَلَى هَدْيَةٍ تَتَزَيَّنُ بِهَا الزَّوْجَةُ فِي نَفْسِهَا مِنْ حُلِيِّ وَثِيَابٍ أَوْ تَتَزَيَّنُ بِمَا فِي بَيْتِهَا مِنْ فَرَشٍ وَطُسْتٍ وَمَنَارَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَهَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . هُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا فِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَكُلُّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ

إِلَخْ ، وَمَا فِي «مِيَارَةٍ» (١) أَيْضًا نَاقِلًا عَنْ «النَّوَادِر» وَنَصُّهُ : وَكُلَّمَا أَهْدَى النَّكَاحُ مِنْ حُلِيِّ وَثِيَابٍ إِلَخْ ، وَنُصُوصُ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ النَّقَادَ ظَاهِرَةً أَنَّ تِلْكَ الْهَدْيَةَ خَاصَّةٌ بِمَا هِيَ زِينَةٌ لِلْمَرْأَةِ فِي نَفْسِهَا أَوْ بَيْتِهَا وَالظُّوَاهِرُ إِذَا كَثُرَتْ أَفَادَتْ الْقَطْعَ كَمَا فِي (عج) وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِدَيْهَةٍ أَنَّ الْأُئِمَّةَ لَيْسَتْ بِزِينَةٍ لِلْمَرْأَةِ لَا فِي نَفْسِهَا وَلَا لِبَيْتِهَا ، وَكَثِيرًا مَا يُرْسَلُ الْأَزْوَاجُ مِنَ الْحَاضِرَةِ وَالْبَادِيَةِ لَزَوَّجَاتِهِمْ مَنْ يَخْدُمُهُنَّ وَهُنَّ عِنْدَ أَهْلِهِنَّ ، فَلَا يَدْعِينَ الْمَلَكَ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ وَلَا يَحْتَاجُ هُوَ إِلَى الْإِشْهَادِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالْمَلَكَ فَتَصِيرُ حَيْثُذُ مَلَكًا لَهَا .

قُلْتُ : وَأَمَّا اعْتِرَاضُ الْبَنَانِيِّ عَلَى إِطْلَاقِ (عقب) وَمِنْ نَحْوِهِ وَتَوَجُّيهِمْ لِكَلَامِهِمْ فَحَسَنٌ مُسَلَّمٌ عِنْدِي إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مَا تَتَزَيَّنُ بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ ثِيَابٍ وَحُلِيِّ كَمَا أَنَّ كَلَامَ ابْنِ سَلْمُونَ قَاضِي عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا كَمَا أَسْلَفْنَاهُ عَنْ الْأُئِمَّةِ ، فَمَنْ أَطْلَقَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَطُّ أَخْطَأَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلَّتِهِ ، وَقَدْ بَقِيَ فِي عَهْدَتِهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِبُرْهَانٍ عَلَيْهِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال : ٤٢] ، وَفَقْهَاءُ الْوَقْتِ لَا يَشْمُونُ لِلْقِيَاسِ رَاحَةَ إِلَّا النَّادِرَ مِنْهُمْ ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى نَصِّ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يَزِيدُونَ عَلَيْهِ مَا اسْتَحْسَنَتْهُ عُقُولُهُمْ وَإِلَّا فَيَا حَسْرَتَهُمْ وَيَا طُولَ بُكَائِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى لِنَفْسِي وَلِكِفَاةِ

الْمُسْلِمِينَ عَافِيَةَ الدَّارَيْنِ . آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا دَعْوَى لِنُكْحِ الْمَرْأَةِ فِي تِلْكَ الْأَمَةِ حَتَّى يَبْنَتِ شَفَعَةٌ ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي مِلْكٍ صَاحِبِهَا الْآنَ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ لِأَرْبٍ غَيْرِهِ وَلَا مَعْبُودَ عَلَى الْحَقِّ سِوَاهُ .

إِلْحَاقٌ : وَمَنْ زَعَمَ مِنَ الطَّلَبَةِ أَنَّ فَتَوَايَ لِلزَّوْجِ الْمَذْكُورِ لَا تُقْبَلُ فَرَعَمُهُ خَطَأً صَرَّاحٌ لَزَوَالِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ أَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ زَالَتْ زَالَ مَحْلُولُهَا كَمَا أَنَّ الْمُسَبَّبَ يُزُولُ بِزَوَالِ السَّبَبِ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَا أَفْتَى بِهِ الْقَصْرَى فِي هَذِهِ الْوَرَقَاتِ صَحِيحٌ مُلَيِّحٌ مُوَافِقٌ لِلرَّوَايَاتِ ، فَمَنْ حَادَّ عَنْهُ فَقَدْ ضَلَّ فِي مَهَامَةِ التَّرَهَاتِ ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [الأنعام: ١٢١] كَيْفَ وَالْإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ قَدْ رَتَبَهُ فِي هَذَا الْعَصْرِ تَرْتِيبَ النُّطْقِيِّ لِمَا أَيْدَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْغَوْصِ فِي بَحْرِ الْفَتَوَى وَعَزَّزَهُ بِهِ مِنْ اسْتِخْرَاجِ الدَّرَرِ الْكَاشِفَةِ بِضُوئِهَا رَيْنَ الْهُوَى ، ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَبْغُوا اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ، فَمَالْنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتِ بَيِّتُ أَحَدُنَا يُفَكِّرُ فِيمَا يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ [(١)] فِي أَحْكَامِ اللَّهِ شَرْقَهُ يُطَاوِلُ الْجَهَابِذَةَ الْعُلَمَاءَ ، تَطَاوُلَ الشَّامَخَاتِ الْأَكَامِ ، وَيُبَارِ الرِّجَالَ مُبَارَاةَ النَّقَالِ الْمُرْسَالِ ، ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ ﴾ ، وَهَرَبَ كُلُّ قَوْمٍ مَهْدَ بِهِمْ ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوقِفَنَا وَأَنْ لَا يَخْتَلِنَا ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ فَقِيرٌ مُوَلَاهُ مُحَمَّدُ الْخُرْسِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَرَبِيُّ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَادِ الْمُكْتَبِ بِالْغُرْبِيِّ ، رَحِمَ اللَّهُ السَّلَفَ وَبَارَكَ فِي الْخَلْفِ . آمِينَ .

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل .

أَعْلَمَ بِصِحَّةِ مَا يَفْخَوَاهُ وَأَعْلَاهُ : فَقِيرٌ مَوْلَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْمُخْتَارِ ابْنِ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الْوَافِي كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلِجَمِيعٍ وَلِلْمُسْلِمِينَ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ : فَحُكْمُ هَذَا الشَّيْخِ الْمُفْتِي فِي الْأَمَّةِ الْمُنَازَعِ فِي أَمْرَهَا مِنْ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِ الزَّوْجِ هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْمُوَافِقُ لِلْقَوَاعِدِ وَالْأَصُولِ وَالْفُرْعِ الْآنَ الْأَصْلُ كَمَا فِي «الْمُعْيَارِ» وَ «الْمَنْهَجِ» وَغَيْرِهِمَا : إِبْقَاءُ الْأَمْلَاقِ عَلَى مِلْكِ مَالِكُمَهَا ، وَلَا تُتْرَعُ عَنْهَا إِلَّا بَيِّنٌ وَلَمْ يَحْصُلْ يَقِينٌ هُنَا ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَوْ يُعْطِي النَّاسُ» ^(١) الْحَدِيثُ ، وَقَوْلُهُ : «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» ^(٢) ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الَّذِي فِي ابْنِ سَلْمُونٍ فِي التَّحْلِيَةِ هُوَ الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَاجِّ أَحْمَدُ الْوَلَاتِي فِي تَأْلِيْفِهِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ تَحْلِيَةَ الزَّوْجَةِ إِمْتَاعٌ قَالَ : هَذَا إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ وَحَلَّاهَا وَأَمَّا إِذَا أَرْسَلَهَا لَهَا فَهُوَ الَّذِي فِي ابْنِ سَلْمُونٍ فِي الْأَنْكَحَةِ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ سَلْمُونٍ خَاصٌّ بِالتَّحْلِيَةِ ، قَالَ هَذَا وَأَقْتَى بِهِ أَحْمَدُ الْمُصْطَفَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنَارَ بِالْفَهْمِ قُلُوبَ الْعُضَاةِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ عَمَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ وَسَمَاهُ .

وَبَعْدُ : فَمَا أَقْتَى بِهِ فَقِيهُ الْعَصْرِ الْعَلَامَةُ الْقَصْرِي مِنْ تَخْصِيصِ ظَوَاهِرِ مَسْأَلَةِ ابْنِ سَلْمُونٍ بِمَا يَتَرْتِزْنَ بِهِ ظَاهِرٌ ، وَلَا يُنْكَرُهُ إِلَّا ذُو فَهْمٍ قَاصِرٍ ، وَمُعَانِدٌ لَيْسَ لِلْحَقِّ نَاصِرٌ [ق/ ٧٨٣] وَإِيَّاكُمْ عُلَمَاءُ الْعَصْرِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْقَصْرِ فَإِنَّ اللَّهَ فَتَحَ عَلَيْهِ فِي الْفَرَاعِيَّاتِ مَا لَمْ يَفْتَحْهُ لغيرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ ، إِذْ لَا زَمَّهَا فَأَعْصِي مَلَكُوتَهَا ، وَالتَّعَرُّضُ لَهُ فِيمَا لَيْسَ فِي الْأَدَابِ وَلَا يَسْلَمُ فَاعِلُهُ مِنْ كَذَّابٍ ، وَكَتَبَهُ أَحْوَجُ

(١) أخرجه البخاري (٤٢٧٧) ومسلم (١٧١١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧٥) بلفظ : «بيئتكَ أو يمينه» من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

العبيد لمولاه المستغني به عمن سواه اعل بن جد بن الطالب إلياس . من الله عليهم آمين .

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على من اصطفى .

أما بعد : فما أفتى به قُدوة المذهب وحذامه المنفرد بعُلوم ملكوته وغوامضه البخر الفهام الممدد في الإلهام حافظ العصر شيخنا القصرى من بقاء الأمة في ذمة مالكها إلى الآن وعدم تنزيل نص ابن سلمون على عين النازلة ، وكون هذه مشرقية وتلك مغربية هو الحق الذي لا محيد ولا عدول عنه كما يعلم ذلك من تتبع كلامه وفهمه لأن قول ابن سلمون ، وإن سلمنا إطلاقه لم تكن مسألة الأمة منه في حيز لأن كلامه فيما ثبت بيئته أو اعتراف أن الزوج أرسله لزوجته ، ونازلة الأمة لم يصرح الزوج قط بأنه أرسلها لزوجته وإنما ادعى أنه بعثها لابنته ، فأين هي من كلام ابن سلمون فهذه في واد وتلك في آخر ، وأيضا لو فرضنا أنه بعثها لزوجته وسكت لا يترتب على ذلك حجة تحتج المرأة بها بدليل ما جرت العادة به في بلادنا بدوا وحضرا من كون الزوج يفعل ذلك ولا يحمل إلا على العارية وعلى هذا يأتي قولهم : إن الشخص مصدق في كيفية إخراج ملكه من يده ، وإلى هذا أشار خليل بقوله : (وإن ادعاهَا الآخِذُ وَالْمَالِكُ الْكَرَاءَ) ^(١) فقوله يمين ، انظر العلوي أعني : سيد عبد الله ابن الحاج إبراهيم .

فيا حسرة معارض هذا الفقيه ومُعانده نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف ويرد عن جميل الأوصاف ، قال : لا تطلبن العلم إلا للعمل وأعمل بما علمته قبل الأجل .

عبد ربه سيدا بن محمد أبي انبارك الراجي فتح ربه المالك ، غفر الله لهما آمين .

بسم الله ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله العلي العظيم ، الحمد لله والصلاة

عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِ اللَّهِ .

وَبَعْدُ : فَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا وَفَقِيهٌ عَصَرْنَا ، وَقُدُوءُ بِلَادِنَا إِمَامَنَا الْقَصْرِي حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ وَأَطَالَ حَيَاتَهُ فِيمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ وَأَصْلَحَ مَسْعَانَا وَمَسْعَاهُ ، وَأَحْسَنَ عَاقِبَتَهُ وَمَثْوَاهُ يُحِبُّ نَبِيَّهِ وَمُصْطَفَاهُ مِنْ بَقَاءِ الْأُمَّةِ فِي ذِمَّةِ مَالِكِهَا هُوَ الَّذِي ظَهَرَ لِي مِمَّا طَالَعْتُ مِنْ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ فِي مُوَافَقَةِ الْعُرْفِ لِذَلِكَ وَمَا أَصْدَقُ عَلَى مَقَالَتِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ .

وَقَدْ قَالَ لِشَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

فِيهِ :

يَا أَيُّهَا الْقَصْرِيُّ مَالِكٌ مُشَبِّهُ أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي

إِلْخُ ، الْأَبْيَاتُ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ عَبْدُ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَطَفَ اللَّهُ بِهِمَا . آمِينَ ، وَالْمُسْلِمِينَ يَوْمَ تَطِيشُ الْأَلْبَابُ . آمِينَ . يَارَبَّ الْعَالَمِينَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِي مُزِيدَهُ وَأَشْكُرُهُ مُعْتَرِفًا بِالْعَجْزِ ، إِذْ الشُّكْرُ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْحَاضِرِينَ الْخُطَّةَ الرَّشِيدَةَ .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَلَيْنَا مِنْ جِهَةِ الْفَطَنِ الْحَادِقِ اللَّيْبِ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ أَعْمَرٍ يَعْتَرِضُ عَلَى كِتَابَةِ الْوَالِدِ فِي شَأْنِ أُمَةٍ أَرْسَلَهَا الْحَبِيبُ ابْنُ أَعْمَرَ ابْنَ مُحَمَّدٍ لَزَوْجَتِهِ ، ثُمَّ افْتَرَقَ مَعَهَا وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أُمَّتَهُ مِنْهَا لِكُونِهَا أَرْسَلَهَا لَمَّا قَبْلُ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ فَاْمْتَنَعَتْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَتْ : إِنَّهَا مَلِكٌ ، فَكَتَبَ الْوَالِدُ حَفَظَهُ اللَّهُ بِتَصْدِيقِهِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَنْلِجُ لَهُ الصَّدْرُ وَيَسْتَنْزِلُ لَهُ الْعَصَمُ مِنَ الْوَعْرِ ، فَأَيْنَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ تَلَامِيذِهِ إِلَّا مُخَالَفَتُهُ وَتَرْكُوهَا ظَهْرِيًّا مَا يَجِبُ

عَلَيْهِمْ مِنْ تَوْفِيرِهِ وَطَاعَتِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ صَفْحًا ، إِذْ لَيْسَ يَقْبَلُونَ مِنْهُ نَصْحًا ، فَاجْتَبَتْ بَعْدَ أَنْ نَظَرَتْ فِيمَا كَتَبَ وَتَدَبَّرَتْ وَمَا قَصْدِي الْمِرَاءَ وَلَا لِأَحْظَى بِذِكْرِي أَوْ بِجَاهِ أَرْبِمَالٍ فَأَقُولُ مُسْتَمِدًّا مِنَ اللَّهِ الْعَوْنَ وَمُسْعِرًا بِكَوْنِي لَسْتُ لِهَذَا بِأَهْلٍ :
إِنْ اسْتَدْلَلَهُ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ (١) :

وَكُلُّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ

وَقَوْلُهُ فِي تَأْسِيسِهِ لذلِكَ : إِنْ كُلٌّ مِنْ صَيْغِ الْعُمُومِ مُحْتَجًّا بِذلِكَ عَلَى أَنْ كُلُّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ كَأَنَّمَا كَانَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ فِيهِ عَلَى التَّمْلِيكِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ نَصٍّ يُخَالِفُ عُمُومَهُ بَاطِلٌ ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ إِلَّا أَنْ ابْنَ عَاصِمٍ خَصَّهُ بِالثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ لَا غَيْرَ ، لِأَنَّ مِنْ مَبَانِيهِ فَقَدْ بَيَّنَّ بِهَا مَا أَبْهَمَ فِيهَا فَكَيْفَ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَدَّعِي الْعُمُومَ فِي كُلِّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ ، وَهُوَ قَدْ خَصَّهُ بِالثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقَوْلُهُ : إِنْ كُلُّمَا مِنْ صَيْغِ الْعُمُومِ فِي كُلِّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ ، وَهُوَ قَدْ خَصَّهُ بِالثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقَوْلُهُ : إِنْ كُلُّمَا مِنْ صَيْغِ الْعُمُومِ مُسْلَمٌ ، وَلَكِنْ عُمُومُهُ فِي الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ فَإِذَا هُوَ نَصٌّ (مَخ) فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَى التَّمْلِيكِ عِنْدَ السَّكُوتِ إِنَّمَا هُوَ الْحُلِيُّ وَالثِّيَابُ لَا غَيْرَ ، فَلَمْ يَحْتَجْ بِنَصٍّ يُخَالِفُهُ ، أَيْ بَلْ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُخَالِفُهُ :

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ الْحَبِيبَ إِنْ ادَّعَى أَنَّهَا عَارِيَةٌ ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ أَرْسَلَهَا إِلَى ابْنَتِهِ أَنَّ ذلِكَ تَنَاقُضٌ فِي الدَّعْوَى ، وَالتَّنَاقُضُ فِي الدَّعْوَى مُطْلَقًا مُفْسِدٌ .

فَالْجَوَابُ عَنْهُ : إِنْ اخْتَلَفَ الدَّعْوَى إِنَّمَا يُفْسِدُ دَعْوَى الْمُدَّعِي وَيَبْطُلُهَا وَأَمَّا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَيْسَ كذلِكَ ، وَإِنَّمَا يُجِيبُ بِالْإِنْكَارِ ، وَيَأْيُ وَجْهَ أَنْكَرَ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ كَلَامُهُ وَتَنَاقُضُ كُلُّ تَنَاقُضٍ ، وَهُوَ مُدَّعَى عَلَيْهِ كَمَا عَلِمْتُ ، قَالَ مُتَجَاوِزُ الْوَرَزَارِيِّ فِي هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ مَعَ أَنَّهُ هُوَ لَمْ يَتَنَاقَضْ كَلَامُهُ لِأَنَّ إِرْسَالَهَا لِابْنَتِهِ هُوَ إِعَارَتُهَا لِزَوْجَتِهِ فَلَيْسَ [ق/

[٧٨٤] هُمَا كَلَامَانِ وَلَا الْأُمُّ وَابْتَهَا إِنْسَانَانِ بَلْ هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ.

وَأَمَّا كَلَامُ ابْنِ سَلْمُونِ فَقَدْ كَفَانَا مُؤَنَّةً تَبَيَّنَهُ الْوَالِدُ وَالْفَقِيهَ الْقَاضِي الطَّالِبُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي فِي تَأْلِيْفِهِ ، وَهُمَا الْفَقِيهَانِ الْعَالِمَانِ وَغَيْرُهُمَا ، إِنَّمَا اسْتَفَادَ مِنْ سُنَنِهِ مَنْ يُجْرِيهَا ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِي هَذَا الصَّعِّ مُخَالَفَتُهُمَا . وَلَا سِيَّمَا تَلَامِيذَتَهُمَا الَّذِينَ لَمْ يَقْفُوا إِلَّا عَلَى قَلٍّ مِنْ كَثَرِ مِمَّا عِنْدَهُمَا ، فَمَنْ أَنْصَفَ اتَّبَعَ وَمَنْ خَالَفَ ابْتَدَعَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَأَنَّهُ نَفْسِي وَغَيْرِي مِنَ التَّلَامِذَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا فَلَيْسَ بِضَائِرِ أَنَّهُمْ نَصُوا عَلَى الْأَرْبِ مَعَ الشَّيْخِ إِنْ أَفْتَى بِشَيْءٍ مُخَالَفٍ أَنْ كَيْفِيَّةَ تَنْبِيْهِهِ أَنْ يَقُولَ التَّلْمِيزُ : يَا عَجَبًا مِنْ الْكِتَابِ فَذَلِكَ وَإِلَّا رَجَعَ إِلَى عَقْلِهِ بِصِحَّةٍ مَا فِي الْكِتَابِ أَمَّا مُنَازَعَتُهُ وَجِدَالُهُ فَحَرَامٌ .

وَقَالُوا : إِنْ التَّلْمِيزُ إِذَا قَالَ لِلشَّيْخِ لَمْ لَا يَعْلَمُ أَبَدًا كَمَا فِي (مخ) ، وَابْنُ عَبْدِ الصَّادِقِ ، وَتَعْظِيمُ الشَّيْخِ مِنْ تَعْظِيمِ الرَّسُولِ ، إِذْ هُوَ نَائِبٌ عَنْهُ فِي التَّبْلِيغِ ، وَتَعْظِيمُ الرَّسُولِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ ، وَهَذَا مَجَالٌ رَحْبٌ وَالْإِشَارَةُ تَكْفِي مِنْ نَوْرِ اللَّهِ بِصِرَتِهِ ، قَالَهُ وَكُتِبَهُ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِذَلِكَ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَصْرِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ . آمِينَ .

بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، أَمَّا بَعْدُ ، فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنْ قَاضٍ وَفَقِيهِ وَغَيْرِهِمَا أَنْ قَتَوَى الْمُفْتِي غَيْرَ مَقْبُولَةٍ لِتَوْكِيلِ الزَّوْجَةِ لَهُ عَلَى الْمُخَاصَمَةِ وَالْمُرَافَعَةِ مَعَ الزَّوْجِ فِي شَأْنِ الْأَمَّةِ لِقَوْلِ الْمَازَرِيِّ : أَنَّ عِدَاوَةَ الْمُفْتِي ، كَعِدَاوَةِ الشُّهُودِ كَمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ سَلْمُونِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَمُرَادُهُ بِهِ مَا تَتَزَيَّنُ مِنْ غَيْرِ مَا صَدَّرَ بِهِ مِنْ خَرَزٍ وَخَفٍ وَخَوْصٍ أَيْ الَّذِي يَجْعَلُ فِي الرَّأْسِ لِأَجْلِ الزَّيْنَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذْ لَا تَحْصُلُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَآخِرِهِ إِلَّا بِحَمْلِهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا

كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَهَا فِي حَالِ السَّكْتِ لِلْأَغْلِيَّةِ وَالْعَادَةِ أَنَّهَا لَا تُرْسَلُ لَهَا إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّمْلِيكِ وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ فَخَطَأٌ صَرِيحٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ وَيَتَّبَعُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ أُرْسِلَ سَائِلَةٌ لَزَوْجَتِهِ ، أَوْ صُرَّةٌ ذَهَبٌ مِثْلًا وَهِيَ عِنْدَ أَهْلِهَا وَسَكَتَ حِينَ الْإِرْسَالِ أَنَّهَا تَكُونُ مُلْكًا لَهَا ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْعَادَةَ تَأْبَى ذَلِكَ ، وَهِيَ مُحْكَمَةٌ وَيَأْبَاهُ الْعُرْفُ وَهُوَ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ ، فَإِذَا لَا شَكَّ أَنَّ مَعْنَاهُ مَا أَنَّ سَلْفَنَاهُ فِي الْفَقْهِ ، وَحَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا خَطَأٌ بَيْنٌ ، كَمَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَتُهُ بَلْ هُوَ صَرِيحُهَا ، وَقَدْ كُنْتُ عَازِمًا عَلَى أَنْ لَا أَنْبَسَ نَبْسَةً وَلَا أَكْتُبَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَلِمَةً بَعْدَ مَا كَتَبْتُ أَوَّلًا خَوْفًا مِنْ مُرَاجَعَةِ الْكَلَامِ وَزَلَّاتِ الْأَلْسُنِ وَالْأَقْلَامِ ، لِنَلَا يُودِّي ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يَلِيقُ فَتَسْبَحُ نَجُودٌ مَتَّسَعَةٌ لَا تَضِيقُ وَكَفَانِي فِي الْمَسْأَلَةِ جَوَابُ مُحَمَّدٍ ، وَرَبُّنَا تَعَالَى لَا غَيْرُهُ الْمَحْمُودُ ، لَكِنْ بَعْدَ مَا كَتَبْتُ عَنْ لِي أَنْ أَكْتُبَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي آخِرِ مَا كَتَبْتُ فِي الْوَرَقَاتِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَلَا مَعْبُودَ عَلَى الْحَقِّ سِوَاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَقَدْ هَذَا مُفْتِيًا بِهِ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ الْقَصْرِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْمُخْتَارِ لَطْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْجَمِيعِ . آمِينَ .

سُؤَالٌ وَمَدْحٌ : صَدَرَ مِنَ الْأُسْتَاذِ الْمُرَوَّانِ إِلَى شَيْخِنَا وَقُدُوتِنَا وَإِنْسَانِ عَيْنِ دَهْرِنَا الْقَصْرِيِّ ، وَنَصَهُ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالْتِّصْلِيَةِ : هَذَا وَأَنَّهُ إِلَى مَنْ هُوَ عَلَى رَغَمٍ مِنْ حَسَدِهِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ الْفَقِيهِ النَّحْرِيرِ الْمَشْهُورِ مَنْ انْتَهَى إِلَى غَايَةِ الْإِمَارَةِ وَاسْتَوْلَى عَلَى مَرَاتِبِ الْكَمَالِ أَمَّا اللَّهُ مِنَ النَّوَائِبِ وَكَفَاكَ شَرَّ الْعَوَاقِبِ أَدَامَ اللَّهُ حَبْلَكُمْ ، وَأَبْقَى سَنَاكُمْ فِي عُلُوٍّ وَارْتِقَاءٍ ، وَأَسْمَى اللَّهَ قَدْرَكُمْ كُلَّ حِينٍ سُمُوَّ الْبَدْرِ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ قَدَّرَ شَوْقِي إِلَيْكُمْ ، وَمِنِّي سَلَامٌ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، يُوَافِكُ عَنْ قُرْبِ الدِّيَارِ وَعَنْ بَعْدِ سَلَامٍ إِذَا فَاحَتْ رَوَائِحُ عَطَرَةِ كَفْتِكَ مِنَ الْكَافُورِ وَالْمِسْكِ وَالنَّدَى ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ مَا تَجَدَّدَتْ زَفَرَاتُ الْمُحِبِّ وَعِثْرَاتِهِ ، سَلَامٌ عَلَى تِلْكَ الْمَحَاسِنِ مِنْ فِتْنَى لَهُ أَبَدًا شَوْقِي إِلَى

ذَلِكَ الْفَضْلُ فِي الْبَرِّ فِتْرَةً وَأَنَّهَا رُودَقَةٌ وَخَابَ شَفَقَةُ الْمَذْكُورِ اسْمُهُ فِي قِطْعَةٍ كُلُّ
بَيْتٍ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَ الْقَصِيدَةِ ، وَسَبَبَ إِنْشَادِي لَهَا شِدَّةُ شَوْقِي بِهِ ، وَتَذَكُّرُهُ عِنْدَ
الْوَقَائِعِ ، وَاضْطِرَارِي إِلَيْهِ فِي كُلِّ نَازِلَةٍ وَأَقْعَةٍ وَمَسْأَلَةٍ غَامِضَةٍ فَأَنْشَدْتُ أَقُولُ
شِعْرًا هَدِيَّةً مِنِّي إِلَيْهِ وَتَذَكُّرًا وَشَفَاءً لِمَا فِي الصَّدُورِ ، وَهَذَا نَصُّهُ :

سَلَامٌ عَلَى طُولِ اللَّيَالِي مُجَدِّدًا يُحَاوِلُ عَفْوًا مَا يَجِي وَمَا مَضَى
إِلَى مَنْ لَهُ بَدْوًا وَحَضْرًا قَدْ انْتَهَتْ رِيَّاسَةَ عِلْمِ الْفِقْهِ دَرْسًا وَفِي الْقَصْرِ
وَذَاكَ هُوَ الْقَصْرِي نَجْلُ مُحَمَّدٍ حَبَاهُ بِذَارِبِ الْوَرَى وَلَهُ قَضَى
فَمِنْ فَهْمِهِ الْأَفْهَامُ تَزْدَادُ كَثْرَةً وَمِنْ عِلْمِهِ تَجْنِي الْعُلُومُ وَتَقْتَضِي
أَقْرَّ لَهُ بِالْفَضْلِ كُلُّ مُعَاصِي وَكُلُّ قَمَرٍ زَانَهُ وَبِهِ ارْتَضَى
اعزت به النعم رضاء بطاحها كَمَا قَبْلُ قَصْرُنَا وَلَاتَ بِهِ أَضَاءَتْ
فَهَذَا صَرِيحٌ خَالِصٌ فِي جَوَارِحِي وَهَيَّجَهُ شَوْقِي إِلَيْهِ تَمَخَّضًا
فَكُلُّ كَلَامٍ غَيْرُ قَوْلِكَ سَاقِطٌ وَقَوْلُكَ فِي الْفَتَاوَى وَفِي الْحُكْمِ مُرْتَضَى
وَكُنْتُ لَنَا ضَوْءًا بِكَ النَّاسُ تَهْتَدِي وَبَعْدُ فَبِالْفَتَاوَى بُلِيتَ وَبِالْقَضَا
وَلَسْتُ لَذَا أَهْلًا وَلَا لِي مَهْرَبٌ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً بِهَا التَّرَابُ عَوْضًا
إِذَا بَانَ لِي قَوْلٌ فَلَمْ أَدِرْ وَجْهَهُ يَكُونُ بِهِ عِنْدِي صَاحِبًا وَمُمْرَضًا
وَأَتَّ عَلَى بَعْدٍ مِنَ الدَّارِ نَائِيًا وَذَلِكَ قَدْ أَضْنَى بَوَادِي وَأَمْرَضَا
أَشْرَ لِي بِوَجْهِ الْحُكْمِ فِيمَا أُرِيدُهُ وَمَا حَالَتِي إِذْ مَا الْخِلَافُ تَقَرَّضَا
وَلَا فَمَنِّي وَأَنِيَا مُتَحِيرًا وَلِلدَّرْسِ مَلَقَى وَالْفَتَاوَى وَالْقَضَا
تَمَّتِ الْقِطْعَةُ وَبَعْضُ يُسَمِّيهَا قَصِيدَةً ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ [] (١) عَلَى

هَذَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَتَبَهُ نَاشِرُهُ الْمُرَوَّانُ رَزَقَهُ اللَّهُ رِضَى الْمَنَانِ ، آمِينَ .
وَأَجَابَهُ شَيْخُنَا بِمَا نَصَّهُ :

إِلَى تَرْجَمَانِ الْفِقْهِ بَحْرِ التَّقَاطِهِ وَمَوْضِحٍ مَا قَدْ نَاكَرَ الْقَلْبُ شَارِدُهُ [ق/

[٧٨٥]

فَالْحَقُّ أَوْلَاهُ بِأَخْرَاهُ وَأَسْتَوَى	عَلَى عَرْشِهِ فَأَنْقَادَ بِرَجْوِهِ حَاسِدُهُ
وَالْبَحْرُ حَمَدَتْ مَا اسْتَطَعَتْ وَلَا تَخْفَهُ	كَذَابًا فَقَدْ بَاحَتْ بِذَاكَ أَبَاعِدُهُ
ترسل أيامي وأنا لست بمقصر	وجاوزت حيث النجم تحمدت مارده
على تفسك أربع إن كعبك قد على	وقد حزت قصب السبق ما أتت فائدة
جمعت رفوضي الخلق للحق بعدما	جمعت رفوضي الفقه والفقه شاهده
فأصبحت شمسا والقضاء كواكب	تخافي إذا ما نورها لاح فائدة
سلام على عز الكواكب والخصى	يروح ويغدوا في الليالي يعاهده
وبعد فكن بالله يا حب لائذا	به مستعينا نابذاً من يباعده
ولا تخشخ أحكامه لومة لائم	وخفه يريك الحق سهلاً مراشده
وإن لاح قول لم يشهر قائله	ولم يحك تضعيفاً لديه تشاهده
فذاك المشهور كما في ابن عاصم	يسمى إذا ولاه ذو الفضل شاهده
ورجح بأقوال البحور خلافهم	إذا لم يشهر عندك القول رافده
وقدم إذا خاولت الأعلم ذا التقي	على الأورع المرجوع على تواردده
وراجع إذا شئت تبصرة	ترى بها ما ترى فاحفظه وقيت مسانده
وصل إلهي ثم سلم على الذي	تكون منع الكون والكون حامده
ولا تنس من صالح ترتجيه لي	وسل لي رضاً وادأب تعاھده

نَوَازِلُ الشَّهَادَاتِ

(٢٠٥٣) [١] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ بَيَّدَهَا وَفِي جَوْزِهَا عَبِيدٌ أَزِيدُ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ ، وَهِيَ تَدْعِي أَنَّهُمْ مِلْكُهَا ، وَأَعْتَقَتْ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَكُلَّمَا تَزَوَّجَتْ تَرَحَّلُ بِهِمْ لِمَنْ تَزَوَّجَتْ لَهُ ، وَلَهَا أَخٌ لَمْ يُنْكَرْ وَلَمْ يُغَيَّرْ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَنَازِعْهَا فِيهِ إِلَى أَنْ صَارَ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ الْكَرِيمِ ، وَهَذَا تَعْرِفُهُ قَبِيلَتُهُمَا ، قَبْلَ وَفَاةِ الْأَخِ ادَّعَتْ ابْنَتُهُ أَنَّ لِأَيِّهَا نَصِيبًا مِنْهُمْ ، فَهَلْ تُسَمَّعُ دَعْوَاهَا وَتُقْبَلُ بَيَّتُهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا تُسَمَّعُ وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَالشَّاهِدُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ عَنْ وَالِدِهَا ، وَأُخْرَى هِيَ مِنَ الْعَبِيدِ بِالْعِتْقِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ فَوْتُهُ بِالْهَبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الْعِتْقِ ، أَوْ التَّدْيِيرِ ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَسَكَتَ حَتَّى انْقَضَى الْمَجْلِسُ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَقَامَ حِينَ عِلْمَ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَالشَّاهِدُ أَيْضًا عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَاهَا وَعَدَمِ قَبُولِ بَيَّتِهَا ، بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ أَيْضًا عَنْهَا مِنْهُدَرٌ بِغَيْرِ الْعِتْقِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَرْزُوقٍ عِنْدَ تَكْلِمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ الدَّارَ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ ...) (١) إِنْخُ بِقَوْلِهِ : وَمَقْهُومُ الْحَصْرِ فِي كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّارَ وَغَيْرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَقَارِبِ سَوَاءٌ فِي مُدَّةِ الْحَيَاةِ لَكِنْ هَذَا الْمَقْهُومُ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ خِلَافَهُ ، إِلَى أَنْ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصُّهُ : وَزَادَ فِي «النَّوَادِرِ» : وَأَمَّا مُدَّةُ الْحَيَاةِ فِيمَا مَدَى الْعَقَارِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ ، فَقَالَ ابْنُ

(١) مختصر خليل [ص/٢٧٢] .

يُونُسَ وَغَيْرُهُ مِنْ كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ : قَالَ مُطَرَفٌ : وَمَا حَازَ بَعْضُهُمْ عَنْ الْوَرَّةِ
وَالشُّرَكَاءِ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَالْدَّوَابِّ وَالْحَيَوَانِ ، وَجَمِيعِ الْعُرُوضِ يَخْتَدِمُ
وَيُرَكَّبُ وَيُحْتَلَبُ وَتُتْمَتَهْنَ الْعُرُوضُ ، فَلَا يَقْطَعُ حَقُّ الْبَاقِينَ مَا لَمْ يَطْلُ ،
وَالطُّولُ فِي ذَلِكَ دُونَ الطُّولِ بَيْنَهُمْ فِي حَيَاةِ الدُّورِ وَالْأَرْضِينَ بِالسُّكْنَى
وَالْأَزْدِرَاعِ وَفَوْقَ حَيَاةِ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى الْأَجْنَبِيِّينَ مَا لَمْ يُحْدِثِ الْحَائِزُ عِتْقًا أَوْ
تَدْبِيرًا أَوْ بَيْعًا أَوْ صَدَقَةً ، أَوْ يَطَأَ الْأَمَّةَ أَوْ يَقْطَعُ الثِّيَابَ ، وَالْبَاقُونَ لَا يَقُومُونَ
وَلَا يُغَيِّرُونَ بِحَدَّثَانِهِ ، وَنَحْوِهِ لـ (عج) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

وَمَفْهُومُ الْحَضَرِ يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ الدَّارِ وَغَيْرِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَقَارِبِ فِي مُدَّةِ
الْحَيَاةِ وَلَا عَمَلَ عَلَى هَذَا الْمَفْهُومِ لِلنَّصِّ . انْتَهَى .

وَمَا أَشَارَ لَهُ مِنْ النَّصِّ مُوَهِّمًا يَأْتِي قَرِيبًا عَنْ ابْنِ يُونُسَ ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ هَذِهِ
الْحَيَاةَ فِي الْعَقَارِ مُخَالَفَةٌ لِمُدَّةِ الْحَيَاةِ فِي غَيْرِهِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ أَيْضًا ، وَحَاصِلُ
مَا يُفِيدُ مَا نَقَلَهُ أَنَّ مُدَّةَ الْحَيَاةِ كَمَا تَفْتَرِقُ فِي الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَجْنَبِيِّ تَفْتَرِقُ
أَيْضًا فِي غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ غَيْرَ أَنَّ مُدَّةَ الْحَيَاةِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَجْنَبِيِّ دُونَ مُدَّتِهَا
فِي الْأَقَارِبِ فَهِيَ فَوْقَ مُدَّةِ الْأَجْنَبِيِّ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ ، وَدُونَ مُدَّةِ حَيَاةِهِ فِي
الْعَقَارِ ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى حَاصِلُ مَا يُفِيدُ كَلَامُهُ أَنَّهُ تَفْتَرِقُ مُدَّةُ الْعَقَارِ مِنْ غَيْرِهِ فِي
الْأَقَارِبِ أَيْضًا ، لَكِنَّ مُدَّةَ غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَكْثَرُ مِنْ مُدَّتِهِ فِي الْأَجَانِبِ
وَالْأَقَارِبِ .

الْعَادَةُ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ﴾^(١) انْتَهَى .

الْمُرَادُ مِنْهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَبِيدَ لِرَبَّتِهِمُ الْمَذْكُورَةَ لَتَصَرَّفَهَا فِيهِمْ بِالْعِتْقِ وَرَحِيلِهَا بِهِمْ لِمَنْ زُوِّجَتْ لَهُ ، وَأَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ طَوْلُ حَيَازَتِهَا لِأَنَّهَا تَزِيدُ عَلَى خَمْسِ سِنِينَ وَلَمْ يُنَازَعْهَا فِيهَا إِلَّا ابْنَةُ أَخِيهَا الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ وَفَاتِهِ فَدَعَا وَالدَّهَاءَ فِيهِمْ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ بَاطِلَةٌ ، وَأُحْرَى هِيَ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ سَقُوطَ الْأَصْلِ يَسْتَلْزِمُ سَقُوطَ [ق / ٧٨٦] الْفَرْعِ كَمَا فِي قَوَاعِدِ ائْتِمَتْنَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٤) [٢] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

أَمَّا بَعْدُ :

فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ فِي الْعِلْمِ بِأَن دَعَا فُلَانٌ عَلَى مُعْتَقٍ فَلَانَةٌ بِأَنَّهُ أَوْضَحَهُ فِي الرَّأْسِ بِحَضْرَةِ أَخِيهِ فُلَانٍ وَأَبْنَةِ عَمَّتِهِ فَلَانَةٌ ، وَأَبْنِ عَمِّهِ لَا عِبْرَةَ بِهَا وَلَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهَا ، وَلَا عَمَلٌ عَلَيْهَا شَرْعًا لِعَدَمِ عَدَالَةِ الشُّهُودِ الْمَذْكُورِينَ فَفِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَالَّذِي قَدْ [أَعْلَنَّا] ^(٢) بِحَالَةِ الْجَرْحِ فَلَيْسَ تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَلَا يَعْدِلُ

قَالَ شَارْحُهُ مَيَّارَةٌ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ ^(٣) : وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُعْلَنًا بِالْشَّرِّ وَمَا لَا يَلِيْقُ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَا يَصِحُّ تَعْدِيلُهُ لِأَنَّ حَالَتَهُ الَّتِي أَعْلَنَ بِهَا مُكَذِّبَةٌ لِمَنْ يُرِيدُ تَعْدِيلَهُ انْتَهَى .

وَقَالَ الْمُتَيْطِي: لَا يَقْبَلُ الْقَاضِيُ فِيمَنْ عِلْمَ جُرْحَتِهِ تَعْدِيلًا مِمَّنْ يَشْهَدُ بِهِ انْتَهَى .

وَقَالَ «س»: فَغَيْرُ الْعَدْلِ مِنْ مَسْتَوِرٍ وَفَاسِقٍ عَدَمُ انْتَهَى .

(١) سورة الأعراف : (١٩٩) .

(٢) فِي الْأَصْلِ: أَعْلَنَاهُ .

(٣) شرح ميارة (١ / ٨٣) .

وَفِي «نَوَازِل» (عج): فَإِنْ شَهِدَ رَجُلَانِ فَأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ الْعُدُولِ ، فَإِنْ قَامَ بِهِمَا أَوْ بِهِمْ وَصَفُ الْفُسْقِ فَلَا يُلْتَفَتُ لِهَذِهِ الشَّهَادَةِ وَلَا لِلْحُكْمِ بِهَا وَلَوْ مِنَ الْمُخَالَفِ لِأَنَّ أَمْتَنَا حُكُومًا الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِينَ بَاطِلٌ وَلَوْ كَانَ غَيْرُ مَالِكِيٍّ ، وَلَوْ كَانَ الشَّاهِدَانِ أَوْ الشُّهُودُ مِمَّنْ جَهْلَ حَالُهُ فَلَا عِبْرَةَ بِالشَّهَادَةِ وَالْحَاصِلَةَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يَكُونُوا أَصْلَحَ أَهْلِ النَّاحِيَةِ . أَوْ كَانُوا مِنْ أَصْلَحِهِمْ ، وَلَمْ يَكْثُرُوا عَلَى الْقَوْلِ الْمُصَوَّبِ كَالْعِشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ أَوْ الْأَرْبَعِينَ . انْتَهَى .

مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ :

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ اتَّضَحَ لِلنَّازِرِ عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ الْمَذْكُورِينَ لِقِيَامِ وَصْفِ الْفُسْقِ بِهِمْ كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ رَفَعَتْ إِلَيْهِ شَهَادَتُهُمْ قَبُولُهَا وَلَوْ عَلِمَ صِدْقَهُمْ بِمَا شَهِدُوا بِهِ لِمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ بِقَوْلِهِ :

وَعَلِمَهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لَا يُبِيحُ أَنْ يَقْبَلَ مَا تَحْمَلَا

قَالَ شَارِحُهُ مَيَارَةً فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ ^(١) : يَعْنِي إِنْ عَلِمَ الْقَاضِي بِصِدْقِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ لَا يُبِيحُ لَهُ قَبُولُ شَهَادَتِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ آيِلٌ إِلَى حُكْمِهِ بِعِلْمِهِ ، وَسَبَبًا لِتَطَرُّقِ التُّهْمَةِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا فَهِيَ كَالْمَعْدُومَةِ حَسًّا ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ ^(٢) ، وَقَالَ ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ^(٣) .

وَحَكَى ابْنُ يُونُسَ عَنْ سَخْنُونَ ، قَالَ: لَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ لَيْسَا بِعَدْلَيْنِ عَلَيَّ مَا

(١) شرح ميارة (١ / ٥١) .

(٢) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٣) سورة المائدة (٩٥) .

أَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ لَمْ أَقْضِ بِشَهَادَتِهِمَا ، لِأَنِّي أَقُولُ فِي كِتَابِ حُكْمِي بَعْدَ أَنْ صَحَّتْ عِنْدِي عَدَالَتُهُمَا وَإِنَّمَا صَحَّ عِنْدِي جُرْحَتُهُمَا ، وَقَالَ نَحْوُهُ ابْنُ الْمَاجَشُونِ وَابْنُ كَنَانَةَ ، وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحُكْمُ بَرْدُ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ حَقٌّ لِلَّهِ وَلَوْ شَهِدَ بِحَقٍّ انْتَهَى وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِشَهَادَةِ أُولَئِكَ الشُّهُودِ لَشَهْرَتِهِمْ بِالْفُسْقِ وَإِعْلَانِهِمْ بِالْجَرِيمَةِ وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُوجِبُ شَيْئًا عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ وَأُخْرَى سَيِّدَتُهُ الَّتِي أَعْتَقَهُ ، فِي «تُحْفَةِ الْحُكَّامِ» مَا نَصَّهُ : خَامِسَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَمَلٌ ، وَهِيَ الشَّهَادَةُ الَّتِي لَا تُحْمَلُ كَشَاهِدِ الزُّورِ وَالْإِبْنِ لِلْأَبِ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا أَتَى . انْتَهَى .

وَيُحْرَمُ عَلَى الْقَاضِي الَّذِي رَفَعَتْ إِلَيْهِ الشَّهَادَةُ الْحُكْمُ بِهَا وَلَوْ عَلِمَ صِدْقَ أَهْلِهَا ، فَإِنْ حَكَمَ بِهَا فَحُكْمُهُ بَاطِلٌ ، وَيَجِبُ نَقْضُهُ عَلَى مَنْ رَفَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَبَةِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ يَعْدَادِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَجِبُ نَقْضُ الْحُكْمِ بِهَا بِقَوْلِهِ : (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِفَاسِقَيْنِ) ^(١) وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : (أَوْ شَهَادَةُ قَاضٍ) .

قَالَ «مَخ» ^(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ وَذَلِكَ يَنْقُضُ حُكْمَ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ كَافِرٍ عَلَى مِثْلِهِ ، وَعَلَى مُسْلِمٍ أَيْ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي : (أَوْ طَاهِرٍ) إلَخ .

وَقَالَ «مَخ» قَبْلَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ : وَمِثَالُ جَلِيِّ الْقِيَاسِ إِذَا حَكَمَ شَهَادَةُ الْكَافِرِ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ لَا تَجُوزُ ، فَالْكَافِرُ أَشَدُّ فُسُوقًا ، وَأَبْعَدُ عَنِ الْمَنَاصِبِ الشَّرْعِيَّةِ فِي مُقْتَضَى الْقِيَاسِ انْتَهَى .

وَاللَّهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّلَبَةِ بَأَنَّ تِلْكَ الشَّهَادَةَ لَا تُوجِبُ يَمِينًا عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ لِعَدَمِ بُلُوغِهِ وَهِيَ يَمِينُ إِنْكَارٍ فَلَا يَحْلِفُهَا إِلَّا الْبَالِغُ الرَّشِيدُ كَمَا فِي

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) حاشية الخرشي (٧ / ١٩٢) .

نُصُوصٍ أَثْمَتْنَا مِنْ رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ وَغَيْرِهِ ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ ،
وَأُخْرَى سَيِّدَتُهُ الَّتِي أَعْتَقْتَهُ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ لَا تَحْلِفُ لِمُسْتَحِقٍّ غَيْرِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا حُجَّةَ وَلَا مَطْلَابَةَ بِشَيْءٍ مَا لِلْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ وَلَا
عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ وَلَا عَلَى السَّيِّدَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَوْ أَقَرَّ الْمُعْتَقُ بَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي
أَوْضَحَ الْمُدَّعِي فِي الرَّأْسِ لِأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِالصَّبِيِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ
خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْإِقْرَارِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (بَلَا حَجَرٍ) ^(١) . انْتَهَى . وَلَوْ قَدَرْنَا
تَقْدِيرًا فَاسِدًا أَنَّ الْمُعْتَقَ الْمَذْكُورَ مَا زَالَ عَلَى رَقَبَتِهِ الرُّقُّ لَمْ يَجِبْ لِلْمُدَّعِي
شَيْءٌ عَلَى سَيِّدَتِهِ إِلَّا الْيَمِينَ فَقَطْ ، وَتَحْلِفُهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَيْ تَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ بِأَنَّهُ لَا عِلْمَ لَهَا بِأَنَّ عَبْدَهَا أَوْضَحَ الْمُدَّعِي فِي رَأْسِهِ ، وَتَسْقُطُ
دَعْوَى الْمُدَّعِي ، كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَعَنْ الْأَرَشِ السَّيِّدُ .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي «نَوَازِلِهِ» وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ
عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزَتِهِ :

وَمُثِبٌ لِعَاقِبِهِ ذَاكَ أَقْفَتِي وَإِنْ نَفْيَ فَاَلْتَنِي لِلْعِلْمِ كَفَى ^(٢)
وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عَجَزُ الْبَيْتِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٥) [٣] سَوَالٌ: عَنْ شَخْصٍ فِي بَلَدِكُمْ مَثَلًا يُطَالِبُ آخَرَ فِي بَلَدِنَا بِحَقٍّ .
وَأَنَّا كُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى حَقِّهِ لَتَنْقُلُوا لَهُ شَهَادَتَهُمَا فِي قَرْطَاسٍ فَفَعَلْتُمْ ذَلِكَ وَزَكَيْتُمُ الْبَيِّنَةَ
أَنْتُمْ وَغَيْرُكُمْ ، فَهَلْ تَجُوزُ تَزْكِيَّتُكُمْ لَهَا ، وَتَفِيدُ فِي كَوْنِ صَاحِبِ الْحَقِّ إِذَا أَنَا
بِكِتَابِهِ الْمَذْكُورِ فَلَا تُكَلِّفُوهُ بِتَزْكِيَةِ أُخْرَى لِلْبَيِّنَةِ الْمَذْكُورَةِ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي
ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: لَا رَيْبَ فِي جَوَازِ تِلْكَ التَّرْكِيَةِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ :

(١) مختصر خليل: (ص / ٢٢١) .

(٢) انظر شرح ميارة (١ / ١٦٢) .

(وَجَازَ تَرْكِيَّةُ نَاقِلِ أَصْلِهِ) ^(١) وَأَمَّا تَرْكِيَّةُ الْأَصْلِ لِلنَّاقِلِ فَغَيْرُ جَائِزَةٍ ، وَكَذَلِكَ تَرْكِيَّةُ الشَّاهِدِ لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ أَصْلًا أَوْ نَقْلًا ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ جَوَازِ تَرْكِيبِكُمْ لِمَنْ نَقَلْتُمْ [ق/ ٧٨٧] عَنْهُمْ الْاِكْتِفَاءَ بِهَا عَنْ تَكْلِيفِ صَاحِبِ الْحَقِّ بِتَرْكِيبَةِ أُخْرَى لِلْبَيِّنَةِ الْمَذْكُورَةِ ، حَيْثُ كَانَ مَعَكُمْ غَيْرُكُمْ فِي التَّزْكِيَةِ وَتَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّزْكِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَالِّهَا فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِهَا ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَشُرُوطُ التَّزْكِيَةِ مُتَوَفِّرَةٌ فِيكُمْ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى هَذَا مَعْرِفَةُ وَخَطُّ مَنْ مَعَكُمْ فِي التَّزْكِيَةِ مَعَ تَوَفُّرِ شُرُوطِهِ وَشَهَادَةِ الْخَطِّ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ إِنْ عَرَفْتُهُ كَالْمُعَيَّنِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مَشْهُدَهُ وَتَحْمَلُهَا عَدْلًا إلخ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٦) [٤] سَوَالٌ وَجَوَابُهُ: أَمَّا بَعْدُ فَقَوْلُكُمْ فِي السُّؤَالِ : إِنَّ فُلَانًا ابْنَ فُلَانٍ أَتَى يَنْقُلُ عَنْ فُلَانٍ أَنَّ فُلَانَةَ أَقَرَّتْ بِأَنَّهَا اشْتَرَتْ نَصِيبَ أَهْلِهَا مِنَ الدَّارِ إِلَّا نَصِيبَ فُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ بَتْسَعِينَ مِثْقَالًا فَهَلْ يُلْتَفَتُ عَلَيَّ شَهَادَةُ هَذَا مَعَ شُهُودِهَا أَمْ لَا ؟ .

فَجَوَابُهُ: لَا يُلْتَفَتُ إِلَى شَاهِدِهِ مَعَ شُهُودِهَا وَلَوْ كَانَ هُوَ أَعْدَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ ، لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ مُطْلَقًا ، فَفِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ التَّرْجِيحَاتِ مَا نَصَّهُ: (وَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينَ) وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ «ق» ^(٣) بِنَقْلِهِ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ وَنَصَّهُ: إِنْ جَاءَ أَحَدُهُمَا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَأَقَامَ الْآخَرَ شَاهِدًا هُوَ أَعْدَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ وَأَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ مَعَهُ فَلْيَقْضَ بِالشَّاهِدَيْنِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: وَادَّعَى بَعْدَ هَذَا أَنَّ الْكَلَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ إلخ .
فَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمُخَاصَمَةَ وَالْمُرَافَعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الْمُدْعَى وَالْمُشْتَرِي لِلدَّارِ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦٧).

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٧٠).

(٣) التاج والإكليل (٦ / ٢٠٨).

الْمَذْكُورَةَ كَمَا ذَكَرْتُمْ عَنْ نَوَازِلِ الْمَسِيرِ وَالْوَرَزَارِي عَنْ ابْنِ أَبِي زَمَنِينَ وَقَدْ كَفَيْتُمُونِي عُهْدَةَ نَقْلِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ ، وَهَلْ يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ شُهُودَ بَيْعِ الدَّارِ مِنْ أَهْلِ وَلَاتَ وَذَلِكَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ : (وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبْدُوِيَّ لِحَضْرِيٍّ) (١) .

فَجَوَابُهُ: إِنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِهِ ذَلِكَ إِذَا لَا اسْتِبْعَادَ لَشَهَادَةِ حَضْرِيٍّ لِحَضْرِيٍّ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِبْعَادِ الِاسْتِغْرَابُ ، بِأَنْ يَسْتَعْرِبَ الْعَقْلُ شَهَادَةَ هَذَا لِهَذَا ، وَهُوَ عُدُولُ الْحَاضِرِ عَنْ أَهْلِ الْحَضَرِ ، وَيَشْهَدُ أَهْلُ الْبَادِيَةِ فِي ذَلِكَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التُّهْمَةِ وَالرَّيْبَةِ فِي الشَّهَادَةِ .
وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ يُلْتَفَتُ عَلَيَّ دَعْوَاهُ أَنَّ الدَّارَ بِيَدِهِ إلخ .

فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً فِيهَا لِحَوَازِ الْبَيْعِ وَلَيْسَ فِي شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ ، وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ مَا فِي «مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ» وَلَفْظُهُ: مَسْأَلَةٌ : وَفِي «الْمُدَوَّنَةِ» : مَنْ ادَّعَى دَارًا بِيَدِ رَجُلٍ فَأُثِّبَتْ فِيهَا الْخُصُومَةُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَرْفَعْ فَلِلَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارُ سَكْنُهَا ، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ. ابْنُ حَجَرَ : وَإِنَّا يُجِيزُ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ الْبَيْعَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً بِثَبَاتِ الْبَيْعِ أَوْ شَهِدَتْ شَهَادَةً لَمْ تَرَفَّ فِي شَيْئًا فَتَبْقَى عَلَى مُجَرَّدِ الدَّعْوَى وَلَوْ كَانَتْ شُبْهَةَ الْخُصُومَةِ قَوِيَّةً وَخُصُومَتُهُ قَائِمَةً بَيِّنَةً أَقَامَهَا لَكَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا لِأَنَّهُ غَرُورٌ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: وَهَلْ يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ يُطَالِبُ فُلَانَةَ إلخ .

فَجَوَابُهُ: إِنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ لِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ دَعْوَاهُ بِالْبَيِّنَةِ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى لَا يُوجِبُ عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا ، فَفِي الْحَدِيثِ «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى

رَجَالٌ أَمْوَالٌ قَوْمٌ وَدِمَاءُهُمْ لَكِنَّ السَّبِيَّةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ^(١) فَإِنْ أَثْبَتَهَا بِالْبَيِّنَةِ فَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » : وَإِذَا بَاعَ الْوَرَثَةُ التَّرَكَةَ فَأَكَلُوا ذَلِكَ وَاسْتَهْلَكُوهُ ، ثُمَّ طَرَأَتْ دِيُونٌ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ يُعَذِّبُ بِالذَّيْنِ فَبَاعُوهُ مُبَادَرَةً لَمْ يَجْزُ بِيَعُهُمْ وَلِلْغُرْمَاءِ انْتِزَاعُ عُرُوضِهِمْ مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ ، وَتَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي الْوَرَثَةُ بِالثَّمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَيِّتُ بِالذَّيُونِ . وَبَاعُوا عَلَى مَا يَبِيعُ النَّاسُ اتَّبَعَ الْغُرْمَاءُ الْوَرَثَةَ بِالثَّمَنِ كَانَ فِيهِ وَفَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَلَا تَبَاعَةٌ عَلَى مَنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَكُمْ فَسَادُ بَيْعِ فُلَانَةٍ بِقَوْلِ الْمُدَّعَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ تَارِيخُ الشُّهُودِ لَوْ قَتِ الْبَيْعُ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّارِيخُ بِالْأَوْقَاتِ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ وَهِيَ كُلُّ اسْتِرْعَاءٍ مِنْ مُتَضَادِّينَ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَا فَتَمَّتْ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِالْوَقْتِ أَنَّ الاسْتِرْعَاءَ تَقَدَّمَ عَلَى الصُّلْحِ وَلَا بَطْلَ ، وَالطَّلَاقُ لِأَجْلِ النِّفْقَةِ وَالْحَمْلُ وَتَصَدِيقُهَا أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ فِي خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا ، وَعَهْدَةُ الرِّقِيقِ لِأَجْلِ الْعُيُوبِ ، وَكَذَلِكَ بَيْعُ الْحَيَوَانِ وَمُدَّةُ الْمَيِّتِ إِذْ لَعَلَّ وَارثًا مَاتَ قَبْلَهُ انْظُرْ تَبْصِرَةَ الْحُكَّامِ .

وَأَمَّا غَيْرُهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْخَمْسَةَ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّارِيخُ بِالْأَوْقَاتِ بَلْ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يُؤَرَّخَ الشَّاهِدُ شَهَادَتَهُ بِالزَّمَنِ الْمَكْتُوبَةِ فِيهِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ أَوْسَطِهِ أَوْ آخِرِهِ مِنَ الْعَامِ الْفُلَانِيِّ ، كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ وَثَائِقُ أَثْمَتِنَا إِلَّا فِي مَوَاضِعَيْنِ . فَلَا يُشْتَرَطُ التَّارِيخُ فِيهِمَا أَصْلًا :

أَحَدُهُمَا : مَا أَشْهَدَ فِيهِ الْقَضَاءُ وَالْحُكَّامُ عَلَى [ق / ٧٨٨] تَسْجِيلِهِمْ .

وَالثَّانِي : إِشْهَارُ الشُّهُودِ عَلَى شَهَادَتِهِمْ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ ، انْظُرْ « التَّبْصِرَةَ » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٧) [٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ بِيَدِهِ بَعِيرٌ ادَّعَاهُ آخَرُ أَنَّهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ،

وَأَتَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ بِشَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ فِي رَيْعِ النَّبِيِّ دَرِيْعًا أَيْ غَيْرَ مُدْرَبٍ لَا عِلَامَةَ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ الْعِلَامَةَ وَدَرَبَهُ أَيْ وَدَقَّهُ ، وَأَتَى الْمُدَّعِي بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ مَدِينٍ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مُوَدِّيًّا بِعِلَامَتِهِ ، ثُمَّ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ، فَهَلْ يَفْرَقُ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ تَارِيخٌ دَهَابَهُ قَبْلَ شِرَاءٍ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ أَوْ بَعْدَهُ؟ أَوْ إِنَّمَا يُعْرَفُ بَيْنَهُمَا إِذَا جُهِلَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ لِأَنَّ الْبَيِّنَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ بَوُجُودِ الْأَدَبِ وَالْعِلَامَةِ وَبَعْدَهُمَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَفْضِي بِأَقْدَمِهِمَا تَارِيخًا وَلَوْ كَانَتْ الْأُخْرَى أَعْدَلَ مِنْهَا لَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ التَّرْجِيحِ : أَوْ تَارِيخٌ أَوْ تَقْدِمُهُ ، وَإِنْ جُهِلَ أَيُّهُمَا أَقْدَمُ فَيَقْضَى بِأَعْدَلِهِمَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بِمَزِيدِ عَدَالَةٍ) (١) .
وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : تَعَارُضُ الْبَيِّنَتَيْنِ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا يُنَافِي الْأُخْرَى ، وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا : إِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ قُضِيَ بِأَعْدَلِهِمَا .

وَلَا بِنِ رُشْدٍ فِي سَمَاعِ يَحْيَى فِي الشَّهَادَاتِ : إِنْ شَهِدَتْ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ بِخِلَافِ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأُخْرَى مِثْلُ إِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِعَتَقٍ وَالثَّانِيَةُ بِطَلَاقٍ ، أَوْ إِحْدَاهُمَا بِطَلَاقِ امْرَأَةٍ وَالثَّانِيَةُ بِطَلَاقِ امْرَأَةٍ أُخْرَى ، وَشَبَّهَ هَذَا فَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاتُهُ الْمَصْرِيِّينَ فِي أَنَّهُ يُحْكَمُ بِأَعْدَلِ الْبَيِّنَتَيْنِ . فَإِنْ تَكَافَأَتَا سَقَطَتَا ، وَرَوَى الْمَدِينِيُّونَ : يَقْضَى بِهِمَا مَعًا إِذَا اسْتَوَتَا فِي الْعَدَالَةِ أَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَعْدَلَ .

(٢٠٥٨) [٩] سُؤَالٌ: عَمَّنْ نُقِلَتْ لَهُ شَهَادَةٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ صَهْرٌ أَقْبَلَ فَادَّعَى الْمَشْهُودُ لَهُ أَنَّهُ فَارَقَ ابْنَتَهُ قَبْلَ النَّقْلِ عَنْهُ وَادَّعَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُفَارِقْهَا إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ. فَهَلْ الْقَوْلُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ عَمَلًا بِالِاسْتِصْحَابِ ، وَعَلَى الْمَشْهُودِ لَهُ الْإِبْطَاتُ. انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٩) [١٠] سُؤَالٌ: عَنِ الرَّاعِي إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ رَبُّ الْغَنَمِ أَنَّهُ أَكَلَ شَاةً

مِنْهَا فَأَنْكَرْتُ ثُمَّ أَقْرَأْتُ وَأَدْعَى أَنْ مَعَهُ غَيْرُهُ مِنَ الرُّعَاةِ فَلَانًا وَفُلَانًا، فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ نَاصِرٍ الدَّائُودِيُّ عَنْ سَارِقٍ يُقْرِءُ عَلَى نَفْسِهِ بِالسَّرِقَةِ وَيَزْعُمُ أَنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ فَيُنْكِرُهُ الَّذِينَ أَقْرَأَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: إِنْ كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي سُرِقَ لَا يَتَّبَعُ فَعَلَيْهِ غَرَمُ الْجَمِيعِ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْيَمِينُ إِنْ أَنْكَرُوا وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ التُّهْمِ، وَإِنْ كَانَ مَا سُرِقَ يَتَّبَعُ لَزِمَ جَمِيعُهُمُ الْغَرَمُ انْتَهَى.

وَمِثْلُهُ فِي «مَسَائِلِ الْفَقِيهِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ الْوَادَانِيِّ» رَحِمَهُ اللَّهُ، وَنَصُّهُ: وَسُئِلَ عَنْ السَّارِقِ إِنْ أَقْرَأَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَأَنْكَرَ الْغَيْرُ.

فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ لَا يَتَّبَعُ غَرَمَ الْجَمِيعِ، وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ إِنْ كَانَا مُتَهَمًا، وَإِنْ كَانَ يَتَّبَعُ فَعَلَيْهِ مَا يَنْبُوهُ مِنَ الْحِصَصِ، وَلَوْ تَابَ وَصَحَّ حَالُهُ لَكَانَ شَاهِدًا عَلَيْهِ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٦٠) [١١] سَوَّالٌ: عَمَّنْ أَتَى بِشَاهِدٍ لِمَنْ يَنْقَلُ عَنْهُ لِيَكْتُبَ شَهَادَتُهُ، فَهَلْ يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذْنُ الشَّاهِدِ فِي النِّقْلِ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَمْ لَا إِذِ الضَّمَائِرُ كَالشُّرُوطِ؟

جَوَابُهُ: إِنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي شَهَادَةِ النِّقْلِ إِذْنُ الشَّاهِدِ الْأَصْلِيِّ بِاللَّفْظِ بِالنِّقْلِ عَنْهُ كَانَتْ شَهَادَتُهُ عَنْهُ فِي كِتَابٍ أَمْ لَا إِذْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ ذَلِكَ، بَلْ أَطْلَقُوا فِيهِ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مَا لَمْ يُقَيِّدُوهُ بَقِيَ عَلَى إِطْلَاقِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٦١) [١٢] سَوَّالٌ: عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضٍ حَقِّ الْأَدْمِيِّ هَلْ يَبْطُلُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا تَبْطُلُ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (أَوْ دَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضٍ حَقِّ الْأَدْمِيِّ) (١).

قَالَ شَارِحُهُ «مخ»^(١) : هَذَا هُوَ الْحَرْصُ عَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ ، هُوَ مَانِعٌ مِنْ قَبُولِهَا ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا دَفَعَ شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَطْلُبَ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّهُ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ وَفَى الْحَدِيثُ : «شَرُّ الشُّهُودِ مَنْ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ» وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَ صَاحِبَهَا بِهَا أَنْتَهَى .
الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٢) [١٣] سَوَّالٌ : عَنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ كَيْفَ يَتَأَنَّى فِي هَذَا الزَّمَانِ مَعَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ كَسَكْنَى مَعَ وَلَدٍ يَشْرَبُ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ ذَلِكَ مُتَعَذِّرَةٌ؟
جَوَابُهُ : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَةِ الْوَالِدِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَقْدِرُ عَلَى مَنْعِ وَلَدِهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَعَلَى إِزَالَتِهِ عَنْهُ فَلَمْ يَفْعَلْ وَلَا مَفْهُومٌ لِلْوَلَدِ بَلْ غَيْرُهُ أُخْرَى وَلَا مَفْهُومٌ لِلشُّرْبِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْقَاضِي كَالزَّنَى وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعَدَالَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِ [ق / ٧٨٩] إِذَا لَمْ يَوْجَدْ الْعُدُولُ فِي جِهَةٍ ، فَإِنَّهُ يُقَامُ أَصْلَحُهُمْ وَأَقْلَهُهُمْ فُجُورًا لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ وَيَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقَضَاةِ لَثَلَا تَضِيعَ الْمَصَالِحُ أَنْظُرْ «الْمِيعَارَ» . أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٣) [١٣] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْخَطِّ لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنَ الْفَطْنِ بِخُطُوطِ النَّاسِ وَمُمَارَسَتِهَا ، وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ صَاحِبُ الْخَطِّ ، فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ إِلَّا مِنَ الْفَطْنِ الْعَارِفِ بِالْخُطُوطِ وَمُمَارَسَتِهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدْرَكَ صَاحِبَ الْخَطِّ إِلَى أَنْ قَالَ : وَحَضَرْتُ يَوْمًا مَجْلِسَ قَضَاءِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، فَجَاءَ أَحَدُ عُدُولِ تُونُسَ لَيَرْفَعَ عَلَى خَطِّ مَيِّتٍ فَرَدَّهُ وَقَالَ لَهُ لَمْ تُدْرِكْ هَذَا الْمَيِّتَ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ ، قَالَ لِي : إِنَّمَا لَمْ أَقْبَلْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَارِفٍ بِالْخُطُوطِ ، وَلَيْسَ عَدَمُ إِدْرَاكِهِ مَانِعًا فَإِنَّا أَعْرِفُ خُطُوطًا كَثِيرَةً مِمَّنْ لَمْ نُدْرِكْ كَخَطِّ الشُّلُوبِيِّنَ وَابْنِ عَصْفُورَ

وَابْنُ السَّيِّدِ وَنَحْوَهُمْ لَتَكْرُرُ خُطُوطُهُمْ عَلَيْنَا مَعَ مَا تَلَقَّيْنَاهُ مِنَ الْأَشْيَاخِ أَنَّهَا خُطُوطُهُمْ انْتَهَى الْمَرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَيَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

مَنْ تَأَمَّلْ هَذَا ، وَكَانَ ذَا فَهَمٍ مُسْتَقِيمٍ عَلِمَ أَنَّ «أَل» فِي كَلَامِ ابْنِ عَرَفَةَ وَفِي كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهَا لِلِاسْتِغْرَاقِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا آخَرُ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَنَا أَعْرِفُ خُطُوطًا كَثِيرًا الْخُ ، فَكَلَامُ ابْنِ عَرَفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالِإِيضَاحِ ، فَلِلَّهِ دَرُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ التَّبَصُّرَةِ «وَابْنُ سَلْمُونٍ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَمُمَارَسَتُهُمَا ، وَهَمَا تَحْصُلُ عَنْدهُ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : تَكَرَّرَ رُؤْيَا الشَّاهِدِ لَوْضَعِ صَاحِبِ الْخَطِّ خَطَّهُ .

الثَّانِي : الْخَبَرُ الْمُفِيدُ لِلْعَلَمِ بِأَنَّهُ خَطَّهُ وَظَاهَرُ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ حَيْثُ قَالَ : وَشَاهِدٌ مَاتَ مُوَافِقًا لَهُ كَمَا فِي «شَخ» ، وَقَالَ «عَبَق» : إِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ . وَأَمَّا صَاحِبُ التَّبَصُّرَةِ وَاتَّبَاعُهُ فَلَا تَحْصُلُ عَنْدهُمْ الْمُمَارَسَةُ إِلَّا بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ ابْنِ عَرَفَةَ إِلَّا فِي وَجْهِ الْمُمَارَسَةِ الثَّانِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ طَرِيقَهُ هِيَ الرَّاجِحَةُ ، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا ، وَإِنَّمَا شَدَّدَتْ الْأَئِمَّةُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ لضعفها حَتَّى أَنْ بَعْضُهُمْ . قَالَ يُبْطَلَانِهَا أَصْلًا وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عُثْمَانَ مَا قُتِلَ إِلَّا عَلَى الْخَطِّ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : مِنْ «التَّبَصُّرَةِ» وَنَصُّهَا : إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدُ وَكَذَّبَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ فِي بَعْضِ مَا شَهِدَ بِهِ .

فَقَالَ ابْنُ كِنَانَةَ فِي ذَلِكَ : الَّذِي نَعْرِفُ مِنْ فِتْيَا مَنْ أَدْرَكْنَا مِنَ الشُّيُوخِ أَنَّ الْمَشْهُودَ لَهُ يَلْزِمُهُ مَا شَهِدَ بِهِ شَاهِدُهُ لَهُ ، وَعَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بِشَهَادَتِهِ وَيُقَالُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ : إِنْ قُلْتَ : صَدَقَ الشَّاهِدُ ، فَيَلْزِمُكَ مَا شَهِدَ بِهِ ، وَإِنْ قُلْتَ : كَذَبَ فِي الْبَعْضِ . فَقَدْ جَرَحَتْهُ بِالْكَذِبِ فَلَا تُعْطَى بِشَهَادَتِهِ شَيْئًا انْتَهَى

واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٤) [١٤] سُؤَالٌ عَنِ الشَّاهِدِ إِذَا زَادَ فِي شَهَادَتِهِ حَكَمَ مَا تَوَجَّهَ شَهَادَتُهُ

هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «التَّبَصُّرَةِ» عَلَى وَجْهِ الاستِدْلَالِ بِهِ مَا نَصَّهُ: قَالَ فِي بَابِ الْعُيُوبِ فِي رَجُلٍ ابْتَعَ خَادِمًا مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ قَامَ الْمُشْتَرِي يُرِيدُ الْجَارِيَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ بِهَا مَا يَجِبُ بِهِ رَدُّهَا وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا الْبَائِعُ .

وَقَالَ الْبَائِعُ: لَمْ أَعْلَمْ بِهَا عَيْبًا، فَشَهِدَ عِنْدَ الْقَاضِي طَيِّبَاتٍ: أَنَّ الْآثَارَ الَّتِي يُسَاقِيهَا سَوْدَاءٌ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قُرُوحٍ غَلِيظَةٍ قَدِيمَةٍ كَانَتْ مِنْذُ سَنَةٍ أَوْ نَحْوِهَا وَأَنَّهُ عَيْبٌ يَجِبُ بِهِ الرَّدُّ فِي عِلْمِهِمَا وَشَاوَرَ الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ ابْنَ كِنَانَةَ فَلَمْ يَعْتَرِضْ شَهَادَةَ الشُّهُودِ، قَالَ ابْنُ سَهْلٍ وَفِي قَوْلِهِ عَنِ الطَّيِّبِينَ أَنَّهُمَا شَهِدَا فِي الشَّقَاقِ أَنَّهُ مِنْ مُدَّةٍ سَوَاءٍ كَانَتْ مِنْذُ سَنَةٍ وَأَنَّهُ عَيْبٌ يَجِبُ بِهِ الرَّدُّ فِي عِلْمِهِمَا فَصَارَا هُمَا الْمُفْتَيَانِ فِي الرَّدِّ وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ الْعَمَلِ إِنَّمَا عَلَيْهِمَا أَنْ يَشْهَدَا بِأَنَّهُ مِنْ دَاءٍ قَدِيمٍ بِهَا قَبْلَ أَحَدِ التَّبَايُعِ ثُمَّ يَشْهَدُ أَهْلُ الْبَصَرِ مِنْ تَجَارِ الْرَقِيقِ وَنُخَاسِيهِمْ بِأَنَّهُ عَيْبٌ يَحُطُّ مِنْ ثَمَنِهَا كَثِيرًا، ثُمَّ يَفْتِي الْفَقِيهَ بَعْدَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الرَّدِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْمُطْلُوبِ حُجَّةٌ وَلَا مَرْفَعٌ، وَالْخَطَأُ الْمَعْدُودُ عَنْ ابْنِ كِنَانَةَ فِي هَذَا أَقْبَحُ مِنْهُ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْشِدَهُ وَيُنَبِّهَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَفِيهَا أَيْضًا مَا نَصَّهُ: وَقَعَ فِي أَحْكَامِ ابْنِ زِيَادٍ فِي رَجُلٍ قَامَ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى قَوْمٍ مِنَ النَّخَاسِينَ فِي خَادِمَةٍ بَاعُوهَا مِنْهُ فَظَهَرَتْ بِهَا عُيُوبٌ، قَالَ الْقَاضِي: فَأَمَرْتُ مَنْ وَثَّقْتُ بِهِ مِنَ النِّسَاءِ لَتَنْظُرَ إِلَى تِلْكَ الْعُيُوبِ، فَاسْتَبَانَ بِشَهَادَةِ الْمَرْأَةِ أَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ بِمِثْلِهِ تُرَدُّ، فَرُدَّتْ عَلَى النَّخَاسِينَ .

قَالَ ابْنُ سَهْلٍ: فَقَوْلُ الْقَاضِي عَنِ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ عَيْبٌ قَدِيمٌ بِمِثْلِهِ تُرَدُّ جَهْلٌ لَا خَفَاءَ بِهِ صَارَتِ الْمَرْأَةُ الشَّاهِدَةُ عِنْدَهُ [ق/ ٧٩٠] الشَّاهِدَةُ وَالطَّيِّبَةُ وَالْمُفْتِيَةُ وَلَيْسَ

إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ إِلَّا إِنْ كَانَتْ مَاهِرَةً بِالطَّبِّ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ عَتَّابٍ فَيَسْمَعُ مِنْهَا فِي قَدَمِهِ أَوْ حَدُوثِهِ ، وَأَمَّا أَنْ تَقُولَ هِيَ يَجِبُ الرَّدُّ بِهِ أَوْ لَا يَجِبُ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْهَا وَلَا تُسْأَلُ عَنْهُ ، وَأَمَّا الْحُكْمُ إِذَا ثَبَتَ الْعَيْبُ وَقَدَّمَهُ بِشَهَادَةٍ مَنْ تَجَوَّزُ شَهَادَتُهُ فِيهِ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ تَجَارَ الرَّقِيقِ هَلْ هُوَ عَيْبٌ فَإِذَا شَهِدَ أَهْلُ الْبَصَرِ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ عَيْبٌ يَحْطُ مِنَ الثَّمَنِ كَثِيرًا ، أَفْتَى الْفُقَهَاءُ حِينَئِذٍ بِالرَّدِّ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ: الْمُتَيْطِي: قَوْلُنَا فِي شَهَادَةِ الطَّيِّبِ أَنَّ الْعَيْبَ الَّذِي شَهِدَ بِهِ يَنْقُصُ الثَّمَنَ حَسَنٌ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُفْتِينَ: إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ صِفَةَ الدَّاءِ وَيَشْهَدَ بِنَقْصِ الثَّمَنِ عَدْلَانِ سِوَاهُ بَعْدَ أَنْ تَصِفَ الْبَيِّنَةُ لَهُمَا الدَّاءَ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ ارْتَفَعَتْ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ ، قَالَ بَعْضُ الْمُؤْتَقِينَ: الْأَوَّلُ أَحْسَنُ لِأَنَّ مَنْ لَا يَدْرِي الدَّاءَ كَيْفَ يَدْرِي نَقْصَ الثَّمَنِ؟ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

(٢٠٦٥) [١٥] سَوَّالٌ: عَنِ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ هَلْ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ لِمَا فِي التَّبَصُّرَةِ ، وَنَصَّهُ: قَالَ مُطَرَفٌ وَأَبْنُ الْمَاجِشُونِ: وَإِذَا شَهِدَ الْوَاحِدُ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَقْرَ لِرَجُلٍ بِمِائَةِ وَقَالَ الْآخَرُ لَا، بَلْ بِخَمْسِينَ، وَقَدْ اجْتَمَعَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ إِقْرَارًا وَاحِدًا خَيْرَ الْمُسْهُودِ لَهُ ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْخَمْسِينَ بَغَيْرِ يَمِينٍ لَأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ فِي شَهَادَتِهِمَا ، وَإِنْ شَاءَ حَلَفَ مَعَ الشَّاهِدِ الَّذِي شَهِدَ عَلَى الْمِائَةِ وَأَخَذَ الْمِائَةَ ، وَلَوْ لَمْ يَقُولَا ذَلِكَ كَانَ إِقْرَارًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا يَشْهَدُ كُلُّ وَاحِدٍ بِهِ عَلَى حِدَةٍ، وَإِنْ قَالَ الطَّالِبُ: هُمَا حَقَّانِ اثْنَانِ، وَقَالَ الْمَطْلُوبُ: إِنَّمَا هُوَ حَقٌّ وَاحِدٌ دَخَلَ قَلِيلُهُ فِي كَثِيرِهِ ، فَالطَّالِبُ يَحْلِفُ مَعَ كُلِّ شَاهِدٍ مِنْهَا ، وَيَأْخُذُ الْخَمْسِينَ انْتَهَى .

وَفِيهَا أَيْضًا مَا نَصَّهُ: وَفِي الْمُقْنَعِ وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ أَقْرَ لِفُلَانٍ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمَكَّةَ مِنْ سَنَةِ كَذَا بِمِائَةِ أَرْدَبٍ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ أَقْرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بَعِينَهُ فِي السَّامِ

بمائة أَرَدَبٍ شَعِيرٍ لثَالِثٍ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْعَدَالَةِ سَوَاءً سَقَطَتِ الشَّهَادَاتُ أَيْضًا ،
لَأَنَّ الْعَدْلَيْنِ يُسْقَطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ ، وَمِمَّا جَمِيعًا يُسْقَطَانِ الَّذِي دُونَهُمَا ،
وَلِنْ كَانَ وَاحِدٌ أَعْدَلَ الثَّلَاثَةِ حَلَفَ مَعَهُ الْمُدَّعِي وَأَخَذَ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ انْتَهَى
الْمُرَادُ مِنْهَا .

فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِقْرَارَ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢٠٦٦) [١٦] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ: فَقِي «ح» (١) : إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدُ أَنَّ عَلَى
حُكْمٍ قَاضٍ عَزَلَ أَوْ مَاتَ ، وَقَالَ : كَانَ الْقَاضِي حَكَمَ بِشَهَادَتِنَا فَهَلْ تَبْطُلُ
شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ ، وَعَلَضَى أَصْلَ الشَّهَادَةِ؟ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَظْهَرُهَا: رِوَايَةُ يَحْيَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْحُكْمِ جَائِزَةٌ وَلَا يَضُرُّهُمَا مَا ذَكَرَاهُ
قَالَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي رِسْمِ كِرَاءِ الدَّوْرِ مِنْ سَمَاعِ يَحْيَى مِنْ الشَّهَادَاتِ انْتَهَى وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٧) [١٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ سَمَاعَ شَخْصًا يَقْرُبُ بِحَقِّ لِمَنْ شَخْصٍ آخَرَ مَنْ يَصَحُّ
شَهَادَتُهُ بِهِ لَهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادِهِ لَهُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: فَقِي «ق» عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ: شَهَادَةُ الرَّجُلِ بِمَا سَمِعَهُ دُونَ إِشْهَادِ
مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأول: مَا سَمِعَهُ مِنْهُ مِنْ قَذْفٍ يُوجِبُ حَدَّهْ أَوْ عُقُوبَتَهُ ، شَهَادَتُهُ بِهِ مَقْبُولَةٌ
اتِّفَاقًا .

القِسْمُ الثَّانِي: مَا سَمِعَهُ مِنْهُ مِنْ إِقْرَارٍ عَلَى نَفْسِهِ بِحَقِّ لِرَجُلٍ ، فَقَالَ ابْنُ
الْقَاسِمِ فِي «الْمُدُونَةِ»: تَصِحُّ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ مَالِكٍ فِي الْمُدُونَةِ ، وَقَوْلُهُ الْآخَرُ
فِي «الْمُدُونَةِ» أَيْضًا : لَا تَصِحُّ انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٨) [١٨] سَوَّالٌ: عَنْ إِمْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى أُخْرَى أَنَّهَا جَنَتْ عَلَيْهَا، وَأَنْكَرَتْ الْمُدْعَى عَلَيْهَا وَشَهِدَ بِالْجَنَايَةِ امْرَأَتَانِ وَثَلَاثُ إِمَاءٍ وَمَرَاهِقٌ كَانُوا مَعَهُمَا فِي وَرْدٍ وَلَمْ يَحْضُرْهُ سَوَاهُمُ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ أَمْ لَا وَكَيْفَ الْحُكْمُ؟
جَوَابُهُ: أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرَاتَيْنِ وَالْإِمَاءِ كَالْعَدَمِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (لَعْدُلُ حُرٍّ مُسْلِمٍ عَاقِلٌ بِالْغُ) ^(١) وَأَمَّا شَهَادَةُ الْمَرَاتَيْنِ ، فَإِنْ كَتَبَا عَدْلَتَانِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِمَا فَمَقْبُولَةٌ ، وَإِلَّا فَفِي مِيارَةٍ عَلَى رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ ^(٢) : وَلَوْ فَرَضَ زَمَانٌ يُعَرِّى عَنْ الْعُدُولِ جُمْلَةً لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِقَامَةِ الْأَشْبَةِ فَهُوَ الْعَدْلُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ ، وَكَذَلِكَ تُعْتَبَرُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِأَهْلِهِ فَلَيْسَتْ الْعُدُولُ فِي الْحَوَاضِرِ كَالْعُدُولِ فِي الْبُوَادِي انْتَهَى .

وَسُئِلَ الْمُسْتَدِلُّ إِلَى عَنْ شُهُودِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ تَائِبٌ وَيُزَكِّي غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ فَرَائِضَ الْوُضُوءِ وَلَا الصَّلَاةَ لِعَدَمِ قِرَاءَتِهِمْ إِنْخ .
فَأَجَابَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُهُمْ جَارَتْ بِشَهَادَتِهِمْ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ تَعَلُّمُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَرَائِضِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٩) [١٩] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ: فَقِي «نَوَازِلِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْفَاسِي»: وَسُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةِ النُّقْلِ بِالْوَاحِدِ .

فَأَجَابَ: أَمَّا بَعْدُ فَفِي نَوَازِلِ ابْنِ سِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النُّقْلَ بِالْوَاحِدِ إِنْ كَانَ قَاضِيًا عَمَلٍ عَلَى نَقْلِهِ كَانَ سَمَاعُهُ حَيْثُذِ يَسْلُكُ بِهِ مَسْلُكَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ لَهُ مَالِكُ النُّقْلِ بِالْوَاحِدِ وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ طَلَبَهُ جَبَلٍ رَدَنَ بَلْ دَرْنَةً يَسْلُكُ بِهِمْ هَذَا الْمَسْلُكُ فَيَمْنُ قَدَمَتُهُ الْقِبْلَةَ بَعْضُ النَّوَازِلِ فَسَمِعَ مِنَ الْبَيِّنَةِ وَحْدَهُ عَمَلٍ عَلَى سَمَاعِهِ وَنَقْلِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ الْغَيْرُ مَا يَسْمَعُهُ وَحْدَهُ وَهُوَ فَقَهُ جَيِّدٌ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨٠) .

(٢) انظر «شرح ميارة» (١ / ٨٨) .

وَلَا بَأْسَ بِهِ وَالسَّلَامُ .

وَقَدْ رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا قَدِمْتُ تَوَافَقَ أَهْلُ تِلْكَ الْبِلَادِ عَلَى نَقْلِ الْوَاحِدِ رَضِي مِنْهُمْ بِشَهَادَةِ [ق: ٧٩١] مِنْ نَقْلِ عَنْهُ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً يَجْرِي بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ خَلْقًا عَنْ سَلَفٍ وَجِيلاً بَعْدَ جِيلٍ ، وَصَرَفَهُمْ عَنْهُ يَضُرُّ بِهِمْ غَايَةً ، وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى حَلِّ أُمُورٍ رَبَطُوهَا وَعَقْدُوهَا مِنْ أَحْبَاسٍ وَيَبْعَانِ وَأَنْكَحَةَ وَغَيْرَهَا وَهُمْ رَضُونَ مُتَّفِقُونَ عَلَى النُّقْلِ وَالتَّسَاهُلِ فِيهِ وَفِي مَخَالَفَتِهِمْ اتِّسَاعُ الْخَرَقِ عَلَى الرَّائِعِ وَإِنْشَاءُ خُصُومَاتٍ ، وَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نوازل الجنایات

(٢٠٧٠) [١] سؤال: عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ إِسْقَاطَ حَمْلِهَا مِنْ مُضَارَبَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَ قَرِيبٍ لَهَا مَعَ غَيْرِهِ فَفَزَعَتْ مِنْهَا ، هَلْ هُوَ لَا زِمٌ أَمْ لَا؟

جوابه: إِنْ ثَبَتَ الْمُضَارَبَةُ وَمُشَاهَدَةُ الْمَرْأَةِ لَهَا وَأَنَّهَا مِمَّا يَحْصُلُ لَهَا الْفَزَعُ مِنْهَا ، وَأَنَّهَا لَزِمَتْ الْفِرَاشَ مِنْ مُشَاهَدَتِهَا إِلَى أَنْ سَقَطَ الْجَنِينُ وَشَهِدَ النِّسَاءُ عَلَى السَّقْطِ وَرَجُلٌ عَلَى رُؤْيَيْهِ فَلَا رَيْبَ فِي وَجُوبِ الْغُرَّةِ فِيهِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَإِنْ اخْتَلَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ أَوْ بَعْضُهَا فَلَا شَيْءَ فِيهِ فَفِي «عج»: مَنْ أَفْزَعَ حَامِلًا فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا أَنْ عَلَيْهِ الْغُرَّةُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهَا بِذَلِكَ ، وَقَدْ نَزَلَتْ بِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَرْسَلَ أَغْوَانًا فَخَافَتْ مِنْهُمْ امْرَأَةٌ فَأَسْقَطَتْ ، فَاسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، فَافْتَى مَنْ حَضَرَ مِنْهُمْ : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِي الْبُعْثِ ، فَقَالَ لِعَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ قَالَ: أَرَى عَلَيْكَ الْغُرَّةَ ، فَأَدَّاهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَالْمَسْأَلَةُ مَنْصُوصَةٌ فِي «الْبُرْهَانِ» لِلشَّيْخِ ، وَتَشَبَّثَ فِي هَذَا بِشُرُوطٍ وَهِيَ: أَنْ يُثْبِتَ الَّذِي فَزَعَتْ مِنْ أَجْلِهِ وَمُشَاهَدَةُ الْمَرْأَةِ لَذَلِكَ الْفَزَعِ ، وَأَنْ مَرَضَهَا مُتَّصِلٌ بِذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ سَقَطَتْ وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ عَلَى أَنَّهَا أَسْقَطَتْهُ ، يَزِيدُ رِبْعَةً وَسَحْنُونَ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى رُؤْيَا الْجَنِينِ قَالَا : لِأَنَّهُ يَبْقَى انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «مَج». الْوَادَانِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْمَغْرِبِيُّ: التَّخْوِيفُ كَالضَّرْبِ يُوجِبُ الْغُرَّةَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَنْ يُثْبِتَ التَّخْوِيفُ وَأَنَّهُ أَمْرٌ يُخَافُ مِنْهُ ، وَإِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا لَزِمَتْ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ سَقَطَتْ ، وَشَهِدَ النِّسَاءُ عَلَى السَّقْطِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٧١) [٢] سؤال: عَمَّنْ يُحِبُّ زَوْجَتَهُ حُبًّا جَمًّا وَمَنْعَتَهُ ذَاتَ يَوْمٍ كَلَامُهَا

فَمَاتَ مَوْتَهُ بَنِي عَزْرَاءَ هَلْ هُوَ هَذَرٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ فِي ذَلِكَ سِوَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْبَصِيرِيِّ ، وَنَصْرُ كَلَامِهِ : وَحَكَى أَنَّهُ سَبَقَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا شَابٌّ كَالشَّنِّ الْبَالِي مِنَ الضَّعْفِ ، فَقِيلَ لَهُ: يَا بْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَشْفِ لِهَذَا ، فَقَالَ: لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا عَلَتِكَ فَلَمْ يَحِرْ إِلَيْهِ جَوَابًا ، ثُمَّ قَالَ بِلِسَانٍ فَصِيحٍ :

بِنَا مِنْ جَوَى [الْحُبِّ] ^(١) الْمُبْرَحِ لَوَعَةٌ تَكَادُ لَهَا نَفْسُ [الْمُحِبِّ] ^(٢) تَذُوبُ وَلَكِنْ مَا أَبَقَ حَشَاشَةً مَا نَرَى عَلَى مَا بِهِ عُودٌ هُنَاكَ صِلِيبُ
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مِمَّنِ الرَّجُلُ ؟ قِيلَ : مِنْ بَنَى عُذْرَةَ ، ثُمَّ شَهَقَ شَهَقَةً فَمَاتَ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِحُجَلَسَائِهِ : مَنْ رَأَيْتُمْ وَجْهًا أَعْتَقَ وَلَسَانًا أَذْلَقَ مِمَّا رَأَيْتُمْ الْيَوْمَ؟ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَقَتِيلُ الْهُوَى لَا دِيَةَ لَهُ وَلَا قُودَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(٢٠٧٢) [٣] سَوَالٌ : عَنْ مُدَبِّرٍ جَنَى ثُمَّ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ الْجَنَايَةِ مَا الْحُكْمُ

فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «الْمُدُونَةِ» وَإِذَا جَنَى الْمُدَبِّرُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ فَإِنْ أَرَادَ حَمَلَ الْجَنَايَةَ لَزِمَهُ وَإِلَّا حَلَفَ مَا أَرَادَ حَمَلَهَا ثُمَّ رُدَّتْ خِدْمَتُهُ وَخَيْرَ سَيِّدِهِ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَهُ أَوْ يَفْتَدِيَهُ مُدَبِّرًا فَإِنْ أَسْلَمَهُ وَكَانَ لِلْمُدَبِّرِ مَالٌ أُدِّيتَ مِنْهُ الْجَنَايَةُ وَعُتِقَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ وَفَاءٌ بِالْجَنَايَةِ أَخَذَ مِنْهُ وَخَدَمَ الْمَجْرُوحَ بِمَا بَقِيَ وَعُتِقَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَخْدَمَهُ الْمَجْرُوحُ ، فَإِنْ اسْتَوْفَى عَقْلَ جُرْمِهِ ، وَالسَّيِّدُ حَيٌّ خَرَجَ الْمُدَبِّرُ حُرًّا ، وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ وَفَاءِ ذَلِكَ ، وَكَانَ الْمُدَبِّرُ يَحْمِلُهُ الثُّلُثُ عُتِقَ وَاتَّبَعَ بَقِيَّةَ الْجَنَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَدَعْ السَّيِّدُ غَيْرَهُ عُتِقَ ثُلُثُهُ ، اتَّبَعَ بِثُلُثِ بَاقِي الْأَرْضِ وَرَقٌ بِأَفِيهِ

(١) فِي «زَهْرِ الْأَدَابِ» الشُّوْقُ .

(٢) فِي «زَهْرِ الْأَدَابِ» الشُّفِيقُ .

لِلْمَجْرُوحِ إِنْ كُنْتَ قِيَمَةُ ذَلِكَ مِثْلُ مَا قَابَلَهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَرْضِ لِأَنَّ سَيِّدَهُ أَسْلَمَهُ حِينَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَلَيْسَ لِلْوَرَّةِ فِيهِ شَيْءٌ لِأَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ تَبَرَّأَ مِنْهُ لَمَّا أَسْلَمَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ السَّيِّدُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ حَمَلَ جَنَايَتِهِ عُنُقَ ، وَكَانَتْ الْجَنَايَةُ عَلَى السَّيِّدِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ رُدَّ عَتَقُهُ وَأُسْلِمَ الْمَجْرُوحُ بِخِدْمَتِهِ ، فَإِنْ أَدَّى فِي حَيَاةِ سَيِّدِهِ عُنُقَ ، وَلَمْ يَلْحَقْهُ دَيْنٌ اسْتَحْدَثَهُ السَّيِّدُ بَعْدَ عَتَقِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُؤْفَقْهَا حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ وَقَدْ اسْتَحْدَثَ بَعْدَ عَتَقِهِ دَيْنًا يَفْتَرِقُ الْمُدَبِّرَ لَمْ يُنْظَرْ إِلَى ذَلِكَ وَعُتِقَ ثُلُثُهُ وَاتَّبَعَ بَثْلُ بَقِيَّةِ الْأَرْضِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُ مُعَيَّنٌ فِي فِدَاءِ ثُلُثِيهِ بِثُلْثِي بَاقِي الْجَنَايَةِ عُنُقَ وَإِلَّا رَقَّ ثُلُثَاهُ لِأَهْلِ الْجَنَايَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ثَمَنِ ثُلُثِيهِ فَضْلٌ عَنْ ثُلْثِي بَاقِي الْجَنَايَةِ فَيُبَاعُ مِنْ ثُلُثِيهِ بِقَدْرِ ثُلْثِي الْجَنَايَةِ وَيُعْتَقُ مَا بَقِيَ وَلَوْ كَانَ لِسَيِّدِهِ مَالٌ يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِهِ عُنُقَ وَاتَّبَعَ بِبَاقِي الْجَنَايَةِ وَإِنْ كَانَ دَيْنُ السَّيِّدِ قَبْلَ الْعُنُقِ وَقَبْلَ الْجَنَايَةِ كَانَ كَمُدَبِّرٍ لَمْ يَعْجَلْ لَهُ عِتْقُ سِوَاءِ أَنْتَهَى . مِنْ كِتَابِ الْجِنَايَاتِ مِنَ «الْمُدُونَةِ» ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٣) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ بَقَرَةٍ صَارَتْ تَعْدُو عَلَى النَّاسِ لِأَجْلِ وَلَادَتَهَا ، وَ لَمْ يَحْبِسْهَا مَالُكُهَا هِيَ وَلَا ابْنُهَا عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِهَا وَأَنْذَرَهُمْ مِنْهَا ، وَتَرَكَهَا هِيَ وَابْنُهَا فِي الْمَرَاكِ فُحُولًا حَتَّى جَرَحَتْ اثْنَيْنِ وَرَاءَ وَقَتَلَتْ صَبِيًّا ، فَهَلْ رَدَّتْهُ الصَّبِيِّ ضَامِنَةٌ فِيهِ ، أَوْ تَكُونُ هَذِرًا وَالْحَالَةُ [ق: ٧٩٢] كَذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: فَقِي ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَمِنْ «الْعُتْبِيَّةِ» رَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ فِي الدَّابَّةِ الصُّوُولِ تَعْدُو عَلَى الصَّبِيِّ الْمَمْلُوكِ فَتَقْتُلُهُ وَهِيَ مَرْبُوطَةٌ إِنْ أَفْلَتَتْ مِنْ رَبَاطِهَا ، وَقَدْ كَانَ أَعْدَرَ إِلَيْهِ جِيرَانُهُ فِيهَا أَوْ السُّلْطَانُ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ : لَا يَضْمَنُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ : لَا يَضْمَنُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِالصُّوُولِ وَالْعَقْرِ فَلَمْ يَحْبِسْهَا أَوْ يَقْتُلَهَا فَعَدَّتْ فَهَذَا يَضْمَنُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ دُونَ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ فَأَكْثَرَ ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ هَذَا فِي الْحُرِّ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَقِي حَالَهُ جَمِيعِهِ .

إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ مُطَرَفٌ وَأَبْنُ الْمَاجْشُونِ : وَمَا أَصَابَ الْكَلْبَ الْعُقُورَ
وَالْفَرَسَ الصَّوَالِ وَالْجِدَارَ الْمَائِلَ قَبْلَ تَقَدُّمِ السُّلْطَانِ فَهُوَ هَذِرٌ وَأَمَّا بَعْدَ تَقَدُّمِهِ فِيمَا
يَتَبَيَّنُ فِيهِ التَّفْرِيطُ مِنْ تَأْخِيرِ قَتْلِ الْكَلْبِ وَسَجْنِ الْفَرَسِ ، وَهَدْمِ الْجِدَارِ فَذَلِكَ
عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي لِلْسُّلْطَانِ أَنْ يَعْجَلَ قَتْلَ الْكَلْبِ إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ :
وَأَشْهَادُ الْجِيرَانِ عَلَيْهِ فِي الْجِدَارِ وَالْفَرَسِ وَالْكَلْبِ الْعُقُورِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَتَّخِذَهُ كَتَقَدُّمَةِ السُّلْطَانِ .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ ، وَبِهِ أَقُولُ : إِنْ كَانَ بِمَوْضِعٍ لَا سُلْطَانَ فِيهِ انْتَهَى مَرَادُنَا مِنْهُ
مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ .

فَبَانَ لَنَاظِرِهِ عَدَمُ ضَمَانِ دِيَةِ الصَّبِيِّ الْمَقْتُولِ فِي رَبِّ الْبَقَرَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ
إِنْذَارٌ مِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجِيرَانِهِ ، وَإِلَّا ضَمَنْهَا وَتَكُونُ عَلَى عَاقِلَتِهِ انْتَهَى وَأَمَّا
مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «عَبَقَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَا أَتْلَفْتُهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا فَعَلَى رَبِّهَا)»^(١)
بِقَوْلِي : وَقَوْلُهُ : (وَمَا أَتْلَفْتُهُ)»^(٢) مِنْ زَرْعٍ وَحَوَائِطٍ مُحْتَرَزَةٍ عَمَّا أَتْلَفْتُهُ مِنْ غَيْرِهَا
مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَعْضِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى رَبِّهَا إِنْ أَسْلَفْتُهُ لَيْلًا قَالَهُ مَالِكٌ فِي «الْعُتْبِيَّةِ» أَيِ
حَيْثُ لَمْ يَقْصُرْ فِي حِفْظِهَا انْتَهَى .

وَمَفْهُومُهُ : أَنَّهُ إِنْ قَصَرَ فِي حِفْظِهَا ضَمَنْ ، فَإِنَّهُ يُقَيَّدُ بِمَا إِنْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ إِنْذَارٌ
لِيُؤَافِقَ نَقْلَ ابْنِ مَرْزُوقِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ «الْعُتْبِيَّةِ» وَغَيْرِهَا انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٤) [٥] سَوْأَلٌ : عَنْ رَجُلٍ مِنْ رِفْقَةٍ سَافَرَتْ إِلَى السُّودَانِ وَبَاعَ بَقَرَةً لَهُ
لِوَاحِدٍ مِنَ السُّودَانِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهَا وَحَادَ عَنْ طَرِيقِ الرِّفْقَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ السُّودَانِيُّ
وَوَجَدَ الرِّفْقَةَ خَرَجَتْ إِلَى أَهْلِهَا ، وَلَمْ يَجِدْ أَيْضًا رَبَّ الْبَقَرَةِ مِنْهَا فَلَمَّا لَحِقُوا
بِالرِّفْقَةِ تَقَاتَلُوا مَعَهَا حَتَّى قَتَلُوا وَاحِدًا مِنْهَا ، فَهَلْ دَيْنُهُ تَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ
أَمْ لَا؟

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨٩).

(٢) شرح الزرقاني (٨ / ٢٠٧).

جوابه: أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ دِيَّتِهِ لِضَعْفِ تَسْبِيهِ فَهَذَا الَّذِي ظَهَرَ لِي مِنْ نُصُوصِ الْأُئِمَّةِ وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ

(٢٠٧٥) [٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَتَلَ زَانِيًا مُحْصَنًا هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ وَهَلْ بِجُورٍ إِضْرَارُهُ بغيرِ الْقَتْلِ أَمْ لَا ؟ ، وَهَلْ مَالُهُ حَلَالٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَرِثُ وَيُورِثُ أَمْ لَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ ؟

جوابه: أَنَّ مَنْ قَتَلَ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ لَا يَلْزَمُ فِيهِ بَعْدُ ثُبُوتُ الْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ سِوَى الْأَدَبِ فِي الْعُمُرِ لافْتِيَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَادِلًا ، وَإِلَّا فَلَا أَدَبَ عَلَى الْقَاتِلِ ، وَالشَّاهِدُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (مَعْصُومًا) ^(١) لِأَنَّ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ غَيْرُ مَعْصُومٍ ، وَصَرَحَ بِذَلِكَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُشَبِّهًا بَعْدَمَ الْعِصْمَةِ وَبِالْأَدَبِ الْعُمُرِ بِقَوْلِهِ : (وَزَانَ مُحْصَنٌ) ^(٢) «مَخ» ^(٣) فِي كَبِيرِهِ : قَوْلُهُ : (وَزَانَ) أَيِ ثَبَتَ زِنَاهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ ، وَفِيهِ أَيْضًا : وَلَا دِيَّةَ فِي الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَنَحْوِهِ ، فِي «ح» ^(٤) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ابْنُ عَرَفَةَ : لَا شَيْءَ فِيمَنْ قَتَلَ زَانِيَةً بَغِيًّا .

اللَّخْمِيُّ : وَكَذَا الزَّانِي الْمُحْصَنُ وَالْمَحَارِبُ . انْتَهَى .

«مَخ» فِي كَبِيرَةٍ : قَوْلُهُ قَدْ تَوَجَّدَ الْمُكَافَأَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الْجَانِيِ وَلَا يُقْتَلُ لِعَدَمِ عِصْمَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ جُرِحَ مُسْلِمٌ مِثْلُهُ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنَّهُ زَانَ مُحْصَنٍ ، فَإِنَّ عَدَمَ الْقِصَاصِ مِنَ الْجَانِيِ فِي هَذَا الْغَرَضِ لَيْسَ لِعَدَمِ الْمُكَافَأَةِ بَلْ لِعَدَمِ عِصْمَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٧٣) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٧٣) .

(٣) حاشية الخروشي (٨ / ٤) .

(٤) مواهب الجليل (٦ / ٢٣٣) .

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ مَالِهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسِهِ وَيُورَثُ .

فَفِي (ق) (١) : قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : وَالصَّلَاةُ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ جَائِزَةٌ لِأَنَّهُ مُسْلِمُونَ يَتَوَارَثُونَ وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ فِي قِصَاصٍ أَوْ حَدٍّ أَوْ رَجْمٍ زَنَى فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَلَا أَهْلُ الْفَضْلِ مِنْ بَابِ الرَّدْعِ ، وَتُصَلَّى عَلَيْهِ النَّاسُ أَنْتَهَى .
وَأَمَّا تَارِكُ الصَّلَاةِ فَلَمْ أَفِ عَلَى شَيْءٍ فِيهِ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ) (٢) وَتَرْتُهُ وَرْتُهُ وَتُوكَلُ ذَبِيحَتُهُ كَمَا فِي شُرُوحِهِ (٣) وَلَا يَحِلُّ مَالُهُ بِتَرْكِهِ الصَّلَاةِ فَفِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا حَقِيقَةُ مُسْتَعْرِقِ الدِّمَةِ فَهُوَ مَنْ اسْتَعْرِقَتِ الْحُقُوقُ مَالَهُ سَوَاءً كَانَتْ الْحُقُوقُ لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ أَوْ لِلْعِبَادِ مِنْ جِهَةِ التَّعْدِي كَالْغَضَبِ وَالسَّرْقَةِ وَالْغَشِّ وَالْخَدِيعَةِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْمُعَامَلَةِ كَالرِّبَا ، وَأَمَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ فَلَا تُغْلَقُ لَهُ بِاسْتِعْرَاقِ الدِّمَةِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٦) [٧] سَوَّالٌ : عَنْ صَبِيٍّ شَجَّ رَأْسَ آخَرَ حِينَ الضَّرْبَةِ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ وَنَظَرْتَهَا وَتَحَقَّقُوا أَنَّهَا غَيْرُ مُوَضَّحَةٍ فَبَعْدَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ وَهِيَ تَدَاوِي بَانَ مِنْهَا بَيَانًا وَاضِحًا فَقَالَ أَبُو النَّصْبِيِّ الْجَانِي : إِنَّهَا فَعَلَ بِهَا مَا أَوْضَحَ عَظْمَهَا ، وَقَالَ أَبُو الْمَجْرُوحِ : إِنَّهَا أَوْضَحَتْ مِنْ نَفْسِهَا [] (٤) مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : لَا قَوْلَ لِأَبِي الْجَانِي وَإِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ مَا آلَ إِلَيْهِ الْجَرْحُ [ق: ٧٩٣] مِنْ كَوْنِهِ صَارَ مُوَضَّحَةً وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَضمُونَةٌ مَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ «الْمُعْيَارِ» فِي الْكِرَاسَةِ الْأُولَى مِنْ نَوَازِلِ الْجِنَايَاتِ وَنَصُّهُ : وَسُئِلُ عَنْ

(١) التاج والإكليل (٢ / ٢٤٠) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٤٠) .

(٣) انظر «مواهب الجليل» (١ / ٤٢٠) و«حاشية الخرشبي» (١ / ٢٢٧) و«حاشية الدسوقي» (١)

/ (١٩١) .

(٤) طمس بالأصل .

رَسْمٌ مَّضْمَنَةٌ مُعَايِنَةُ الشُّهُودِ الْجَرْحِ وَهُوَ مُوضَّحَةٌ بِرَأْسِ فُلَانٍ أَشْرَفَ عَلَى الْعِظَمِ
وَأَخْرَجَ مِنْهُ عِظَامًا وَعَايَنُوهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْعِظَامِ مِنْهُ وَفِي الْعِظَمِ نَقْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فَمَنْ
وَقَفَ عَلَى الْجَرْحِ الْمَذْكُورِ وَعَلَيْهِ بِصِفَةٍ مَا ذَكَرَ شَهِدَ فَسُئِلَ الْجَارِحُ فَأَقْرَبَ بِالْجَرْحِ
عَمْدًا وَادَّعَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنَ الْعِظَامِ مُسْتَفْعَلٌ ، وَكَذَا مَا فِيهِ مِنَ النَّقْرَةِ وَالصَّدَعِ
الَّذِي كَانَ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ وَالْيَبْنَةُ عَايَنَتِ الصَّدَعِ وَالتَّقَرُّ فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْجَارِحِ
فِيهِ ، وَفِيمَا يَرَامُ إِلَيْهِ ؟ أَوَّ الْمَجْرُوحُ إِذْ لَوْ قُبِلَ قَوْلُهُ لَأَدَّى إِلَى تَعَذُّرِ الْقَوْدِ ، إِلَّا
أَنْ تَفَارَقَهُ الْيَبْنَةُ .

فَلْجَابَ : الْعَقْلُ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ وَآثَرُهُ مُشَاهِدٌ لَا قَوْلَ لِلْجَانِي ، وَإِنْ أَشْكَلَ الْأَمْرُ
اسْتَظْهَرَ عَلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ فَعَلُهُ وَلَا مِنْ فِعْلِ أَحَدٍ مِنْ
سَبَبِهِ ، وَلَا زَادَ فِيهَا مَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ آثَرِ الْأَوَّلِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٧) [٨] سَوَالٌ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا
الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ بِالْعِلْمِ بِأَنَّ دِيَةَ مَعْتُوقِ آلِ الطَّالِبِ أَحْمَدُ بْنُ
مُحَمَّدَ بْنِ الْحَبِيبِ ابْنِ الطَّالِبِ أَحْمَدَ الرَّحَافِي لَازِمَةٌ لِلرَّمْيَاتِ لِقَتْلِ ابْنِ سَيِّدِ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ دِدَاشِرَ لَهُ بَيْنْدَقَةٌ ضَرَبَهُ بِهَا عَمْدًا ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ دِيَتُهُ عَلَيْهِمْ
جَمِيعًا وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا لِأَنَّهُ صَارَ كَالْخَطَا عَلَى مُقْتَضَى السِّيَاسَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ
التَّعْوِيلُ عَلَى غَيْرِهَا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ السَّائِبَةِ لِأَنَّ الْقِصَاصَ فِيهَا يُؤَدِّي لِلْقِتَالِ ، فَإِذَا
كَانَتْ الْعَاقِلَةُ تَحْمِلُ جِرَاحَ الْعَمْدِ الَّتِي سَقَطَ الْقِصَاصُ مِنْهَا كَالْجَانِفَةِ وَإِتْلَافِ نَفْسِ
الْجَانِي بِالْقِصَاصِ مَعَ أَنَّهُ ظَالِمٌ وَالظَّالِمُ أَحَقُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ فَمِنْ بَابِ أَنَّهَا تَحْمِلُ
دِيَةَ مَا سَقَطَ فِيهِ الْقِصَاصُ نَحْوُ وَإِتْلَافِ نَفُوسٍ كَثِيرَةٍ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْفَتْنَةِ
كَمَا أَفْتَى بِهِذَا الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي أَثْنَاءِ جَوَابِهِ عَنْ مِثْلِ
هَذَا : وَائِضًا الْعَمَلُ بِالسِّيَامَةِ مِمَّا نَصَّ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الْأَعْلَامُ فِي كُتُبِ النِّوَازِلِ
وَالْأَحْكَامِ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ إِجْرَاءَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ السَّائِبَةِ مُتَعَذَّرٌ
فَلِذَلِكَ تَعَذَّرَ الْقِصَاصُ مِنَ الْقَاتِلِ لَامْتِنَاعِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَتَرَتَّبُ الْفَسَادُ عَلَى مُحَاوَلَةٍ

أُولِيَاءِ الْقَتِيلِ عَلَى الْقِصَاصِ مِنْهُ إِذْ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَيَّ الْهَرَجِ الَّذِي هُوَ جَدِيرٌ بِإِفْسَادِ الدِّينِ وَإِتْلَافِ النُّفُوسِ وَالْأَمْوَالِ وَكَذَلِكَ تَتَعَذَّرُ الدِّيَّةُ مِنْ مَالِهِ وَحَدَهُ كَمَا لَا يَخْفَى وَمَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ أُولِيَاءَ الْقَتِيلِ لَا يَمْرُضُونَ أَنْ يَهْدَرَ دَمُ صَاحِبِهِمْ بَلْ يُؤَدِّي ذَلِكَ أَيْضًا إِلَى الْفُسَادِ الَّذِي ذَكَرْنَا فَيَتَعَيَّنُ بِمُقْتَضَى السِّيَاسَةِ أَنْ يُجَبَّرَ أُولِيَاءُ الْمَقْتُولِ عَلَى قَبُولِ الدِّيَّةِ كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ الْوَادَانِي فِي شَرْحِهِ عَلَى «الْمَخْتَصَرِ» أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَامْتَنَعَ ، وَفِي الْقِصَاصِ مِنْهُ قِيَامُ فِتْنَةٍ فَإِنَّ أُولِيَاءَ الْمَقْتُولِ يَجْبِرُونَ عَلَى أَخْذِ الدِّيَّةِ مِنْهُ وَهُوَ غَايَةُ الْمَقْدُورِ انْتَهَى مِنْ نَظْمِ اللَّبَابِ فِي آخِرِ الدِّيَّاتِ وَأَنَّ تَلَزَمَ الدِّيَّةُ لِقَبِيلَةِ الْقَاتِلِ لِأَنَّ ضَرَرَ الدِّيَّةِ عَلَيْهِمْ أَخَفُ مِمَّا يَتَرْتَبُ عَلَى امْتِنَاعِهِمْ مِنْهَا ، وَنُصُوصُ أُمْتِنَانَا مُتَظَافِرٌ عَلَى الْحُكْمِ بَارْتِكَابِ أَخْفِ الضَّرَرَيْنِ ، وَمِمَّا يَشْهَدُ لِمَا قَرَرْنَاهُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَصَحَّحَهُ الْمَازِرِيُّ أَنَّ مَالَكًا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَثِيرًا مَا يَبْنِي مَذْهَبَهُ عَلَى الْمَصَالِحِ ، وَأَنَّهُ قَالَ: يُقْتَلُ ثُلُثُ الْعَامَّةِ لِمَصْلَحَةِ الثُّلَاثِينَ^(١) فَمِنْ بَابِ أُخْرَى مَا قَرَرْنَاهُ مِنْ إلْزَامِ الدِّيَّةِ

(١) قال العدوي: أي من المسلمين ومحلّه عندنا على أن الجميع مفسدون بارتكاب أمر لا يحل ولكن لا يوجب القتل كالسرقة ونحوها من تخريب أماكن الناس ولا يحصل انزجارهم لا بحبسهم ولا بضربهم إلا بقتل ثلثهم هذا محل الجواز.

قال بعض الشراح للعلامة خليل ثم الظاهر أن الإمام أو نائبه يخير في تعين الثلث من جمع المفسدين مع نظره بالمصلحة فيمن هو أشد فساداً من غيره، ثم قال: وانظر لو كان لا يحصل إصلاح المفسدين إلا بقتل أكثر من ثلث المفسدين والظاهر عدم ارتكابه صونا للدماء اهـ. «حاشية العدوي» (٢ / ٢٥٩).

لكن قال الشيخ عlish : في التوضيح : أبو المعالي الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كثيراً ما يبنى مذهبه على المصالح وقد نقل عنه: قتل ثلث العامة لإصلاح الثلثين. المازري: ما حكاه أبو المعالي عن مالك صحيح.

زاد الخط بعده عن شرح المحصول: ما ذكره إمام الحرمين عن مال لم يوجد في كتب المالكية. اللبناني شيخ شيوخنا المحقق محمد بن عبد القادر: هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب لثلاث يغتر به بعض ضعفة الطلبة وهذا لا يوافق شيئاً من القواعد الشرعية. =

لِلْمَصْلَحَةِ ، وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ مِنْ مُقْتَضَى السِّيَاسَةِ يَتَعَيَّنُ فِي هَذِهِ
الْبُلْدَانِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ ، وَالْخُرُوجُ عَنْهُ يُفْضِي إِلَى الْفَسَادِ وَاللَّهِ
الْمَوْفُقُ لِلْسَّدَادِ انْتَهَى.]

وَقَالَ الْقَاضِي سَنبِيرُ أُرَوَانِي فِي أَثْنَاءِ جَوَابِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا مَا نَصَّهُ : قَالَ فِي
«الْمُعْيَارِ» الْأَصْلُ كَانَ لَا يَحْمِلُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ جَنَايَةً ، وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا
عَلَيْهَا ، وَلَا تَزَرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى ، وَقَدْ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا شَرَعَ فِي الْإِسْلَامِ ،
وَهَذَا بَاقٍ إِلَى الْآنِ فِي الْقُرْبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَبَائِلَ عَرَبٍ أَفْرِيقِيَّةً يَنْتَصِرُ الْحَيُّ
لِلْحَيِّ إِذَا قَاتَلَ وَيُطَلَبُ دَمُهُ إِذَا قُتِلَ ، وَبَنُو عَمِّهِ لَهُمْ شُبْهَةٌ بِقِيَامِ دَمِهِ إِذَا قُتِلَ كُلُّوْا
أَيْضًا بِمَعُونَتِهِ فِي آدَاءِ دِينِهِ لِكُونِهَا مَالًا كَثِيرًا يَعْجِزُ عَنْهُ الْقَاتِلُ مُنْفَرِدًا ، وَالْعَمْدُ

= الشهاب القرافي: ما نقله إمام الحرمين عن مالك أنكره المالكية إنكاراً شديداً ولم يوجد في
كتبهم ابن الشماخ: ما نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد من علماء المذهب ولم يخبر أنه رواه
نقلته إنما ألزمه ذلك وقد اضطرب إمام الحرمين في ذكره ذلك عنه كما اتضح ذلك من «كتاب
البرهان» وقول المازري: ما حكاه أبو المعالي صحيح . راجع لأول الكلام.

وهو أن كثيراً ما يبنى مذهبه على المصالح لا إلى قوله نقل عنه قتل الثلث إلخ أو أنه حملة
على تترس الكفار ببعض المسلمين وقوله مالك يبنى مذهبه على المصالح كثيراً فيه نظر لإنكار
المالكية ذلك إلا على وجه مخصوص حسبما تقرر في الأصول ولا يصح حملة على الإطلاق
والعموم حتى يجري في الفتن التي تقع بين المسلمين وما يشبهها.

وقد أشبع الكلام في هذا شيخ شيوخنا العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي العربي الفاسي في
جواب له طويل وقد نقلت منه ما قيده أعلاه وهو تنبيه مهم تنبغي المحافظة عليه لئلا يغتر بما
في التوضيح أهـ.

وأما تأويل (ز) بأن المراد: قتل ثلث المفسدين إذا تعين طريقاً لإصلاح بقيتهم، فغير صحيح
ولا يحل القول به فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المفسدين الحدود عند ثبوت موجباتها ومن
لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذي يوقع كثيراً من الظلمة
المفسدين في سفك دماء المسلمين نعوذ بالله من شرور الفساد.

وفي الحديث : «من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشرط كلمة جيء به يوم القيامة مكتوب بين
عينيه آيس من رحمة الله»: «منح الجليل» (٧ / ٥١٣ - ٥١٤).

وَالْخَطَأُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ سَوَاءٌ فِي الْغَرَامَةِ حَتَّى يَكُونَ تَعَزُّرًا مِنْ الْوُقُوعِ فِي إِرَافَةِ الدِّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَسْطَرٍ: لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ يُحَامِي عَنْ بَعْضٍ يَقَاتِلُ عَنْهُ، انْظُرْهُ.

قُلْتُ: وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْعَادَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الشَّرْعِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ ابْنُ فَرْحُونٍ فِي الْبَابِ السَّابِعِ وَالْخَمْسِينَ فِي الْقَضَا بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فَعَلَيْكَ بِهِ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ.

فَبَانَ لِلنَّاطِرِ لُزُومُ الدِّيَةِ فِي الْقَتْلِ الْمَذْكُورِ لِلْقَاتِلِ وَلِعَاقِلَتِهِ، وَأَمَّا دَعْوَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ بِأَنَّهُمْ لَيْسَ عَلَيْهِمْ مِنَ الدِّيَةِ إِلَّا مَا بَيْنَهُمْ بَيْنَ جَمِيعِ الْغَزِيِّ فَهِيَ وَاهِبَةٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا لِضَمَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْغَزِيِّ لِمَا أَخَذُوهُ وَمَا قَتَلُوهُ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْغَزِيِّ لِأَنَّهُمْ مُحَارِبُونَ وَالشَّاهِدُ عَلَى وَجُوبِ الْقِصَاصِ عَلَى جَمِيعِهِمْ قَوْلُ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهَا النَّفْرَاوِيِّ^(١): وَيَجِبُ أَنْ تُقْتَلَ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ الَّذِي قَتَلُوهُ فِي الْخَرَابَةِ وَالْغِيلَةِ وَهِيَ الْقَتْلُ لِأَجْلِ أَخْذِ الْمَالِ الْمُحْتَرَمِ عَلَى وَجْهِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْفَوْتُ وَهُوَ [ق: ٧٩٥] نَوْعٌ مِنَ الْخَرَابَةِ وَإِنْ وُلِّيَ أَى بَاشَرَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا: (وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَأَخِي)^(٢) أَوْ عَبْدٍ (أَوْ بِإِعَانَةٍ) كَضَرْبٍ أَوْ إِمْسَاكِ بَلْ وَلَوْ بِالْمَمَالَاتِ كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِّ أَيْضًا.

«عَبَق»^(٣): (أَوْ بِإِعَانَةٍ) عَلَى الْقَتْلِ وَلَوْ بِالتَّقْوَى بِجَاهِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِقَتْلِ وَلَا تَسَبَّبَ فِيهِ لِأَنَّ جَاهَهُ أَعَانَهُ عَلَيْهِ حُكْمًا انْتَهَى.

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُمْ مُحَارِبُونَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي حَدِّهِ لِلْمُحَارِبِ الْمُحَارَبُ

(١) الفواكه الدواني (٢ / ٢٠٤).

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٨٨).

(٣) شرح الزرقاني (٨ / ١٩٢).

قَاطِعُ الطَّرِيقِ لِمَنْعِ سُلُوكِ أَوْ أَخْذِ مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْغَوْثُ وَإِنْ انْفَرَدَ بِمَدِينَةٍ انْتَهَى .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ مِمَّا تَقَدَّمَ وَجُوبُ الْقَصَاصِ عَلَى جَمِيعِ أَمَلِ الْغَزِيِّ وَقَدْ عَلِمْتُمْ مِمَّا سَلَفَ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ أَنَّهُ لَا قَصَاصَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ السَّائِبَةِ إِذْ لَا سُلْطَانَ فِيهَا يُقِيمُ الْحُدُودَ وَالْأَحْكَامَ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا دِيَّةُ الْمَقْتُولِ عَمْدًا عَلَى قَاتِلِهِ وَعَاقِلَتِهِ عَوْضًا عَنْ الْقَصَاصِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا ضَمَانُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْغَزِيِّ لِجَمِيعِ دِيَّةِ الْمَقْتُولِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَصْحَابِهِ فَلَأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ أَخْذُ دِيَّةِ قَتِيلِهِمْ مِمَّنْ شَاؤُوا مِنْ أَهْلِ الْغَزِيِّ ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَلَى أَصْحَابِهِ بِمَا غَرَمَ عَنْهُمْ .

ابْنُ رُشْدٍ إِذَا اجْتَمَعَ الْقَوْمُ فِي الْغَضَبِ وَالسَّرِقَةِ وَالْحِرَابَةِ فَكُلُّ وَاحِدٍ ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوَى بَعْضًا فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ . انْتَهَى .

«الرِّسَالَةُ»^(١) : (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّصُوصِ) أَيِ الْمُحَارِبِينَ (ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا سَلَبُوهُ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا تَقَوَّى بِأَصْحَابِهِ فَلِأَمْرٍ بِاللَّصِّ هَذَا الْمُحَارِبُ ، كَمَا فِي النَّفَرَاوِيِّ^(٢) .

الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُسَبِّوْكَ بِكَلَامِ شَارِحِهِ «عَبَقُ»^(٣) : (وَعَرِمَ كُلُّ) ^(٤) أَيِ كُلِّ وَاحِدٍ بِانْفِرَادِهِ مِنَ الْمُحَارِبِينَ إِذَا ظَفَرَ بِهِ وَكَانُوا أَخَذُوا شَيْئًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ الْجَمِيعِ بِطَرِيقِ الضَّمَانِ عَنْهُمْ فِي مَا لَزِمَهُمْ مِنْ نَهْبِ أَمْوَالِ النَّاسِ مُطْلَقًا انْتَهَى .

ابْنُ عَرَفَةَ : إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَقَتَلُوا رَجُلًا تَوَلَّى أَحَدُهُمْ قَتْلَهُ وَالْبَاقِي عَوْنٌ لَهُ

(١) الرسالة (ص / ٢٤١) .

(٢) الفواكه الداواني (١ / ١٥٥) .

(٣) شرح الزرقاني (٨ / ١٩٤) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٨٨) .

فَأَخَذُوا قَتَلُوا كُلَّهُمْ ، وَإِنْ تَابُوا قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذُوا وَدَفَعُوا إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ قَتَلُوا مَنْ شَاؤُوا وَعَفَوْا عَمَّنْ شَاؤُوا وَأَخَذُوا الدِّيَّةَ مِمَّنْ شَاؤُوا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ اخْتَارُوا أَخَذَ الرُّمِيَّاتِ بَدِيَّةً قَتَلَهُمْ لِقَتْلِ صَاحِبِ الرُّمِيَّاتِ لَهُ غِيلَةٌ وَالْحَاصِلُ دِيَّةٌ حُرٌّ آلِ الطَّالِبِ أَحْمَدُ ابْنِ الْحَبِيبِ عَلَى الرُّمِيَّاتِ لِقَتْلِ بَعْضِهِمْ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْغِيلَةِ وَلَا اخْتِيَارَ أَوْلِيَائِهِ أَخَذَهَا مِنْهُمْ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ عَلَى مَنْ لَهُ قَلْبٌ سَلِيمٌ وَفَهُمْ مُسْتَقِيمٌ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٨) [٩] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا وَسَكَتَ عَنْهُ أَوْلِيَاءُ الْقَتِيلِ

حَتَّى مَاتَ بِسَمَاوِيٍّ ثُمَّ طَلَبُوا مِنْ وَرَثَتِهِ الدِّيَّةَ مِنْ مَتْرُوكِهِ أَلَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُمْ مِنْ مَتْرُوكِ الْقَاتِلِ بَلْ هُوَ لَوَرَّثَتْهُ وَلَا دِيَّةَ لَهُمْ عَلَى وَرَثَةِ الْقَاتِلِ مِنْ جِهَةِ قَتْلِهِمْ لِأَنَّ حَقَّهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِصَاصِ فَلَمَّا تَعَدَّرَ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ بَطُلَ حَقُّهُمْ وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي «مَخ» ^(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأِنْ قُطِعَتْ يَدُ (سَارِقِ) ^(٢) بِسَمَاوِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ) ^(٣) وَلَفْظُهُ: مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ فَإِنَّ الْمَقْتُولَ لَا شَيْءَ لَهُ انْتَهَى وَنَحْوُهُ لـ «عَبَق» وَلَفْظُهُ: وَإِذَا قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ لِيَدِ غَيْرِهِ عَمْدًا أَوْ بِسَمَاوِيٍّ قَبْلَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنْ قِصَاصٍ لِأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِصَاصِ ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ بَطُلَ حَقُّهُ وَلَا دِيَّةَ لَهُ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٩) [١٠] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَهَبَ بَعِيرًا مِنْ آخَرٍ ظَلَمًا لِكَوْنِهِ لَا يُطَالِبُهُ

بِحَقِّ شَرْعِيٍّ وَتَبَعَ صَاحِبُ الْبَعِيرِ بَعِيرَهُ مَعَ بَعْضِ إِخْوَانِهِ إِلَى خِيَمَةِ النَّاهِبِ وَطَلَبَ

(١) حاشية الخرشبي (٨ / ١٨) .

(٢) فِي «المختصر» : قاطع .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٧٦) .

مِنْهُ بَعِيرُهُ فَمَنْعَهُ مِنْهُ وَقَامَ صَاحِبُ الْبَعِيرِ يُرِيدُ قَبْضَهُ قَهْرًا فَجَاءَهُ النَّاهِبُ دُونَهُ وَمَنْعَهُ مِنْهُ فَوَقَعَتْ بَيْنَهُمَا هَذِهِ لَذَلِكَ بِاللَّيْلِ فَلَمَّا كَانَتْ قَائِلَةَ الْغَدِ أَلْقَتْ زَوْجَةَ النَّاهِبِ حَمْلَهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، وَادَّعَى هُوَ وَزَوْجَتُهُ أَنَّ سَبَبَ إلقاءِ الْحَمْلِ فَرَعَهَا مِنَ الْهَدَةِ الَّتِي يَوْقَعَتْ بِاللَّيْلِ وَادَّعِيَا أَيْضًا أَنَّهَا أَلْقَتْهُمَا حِينَ أَحَدُهُمَا شَهَقَ بَعْدَ وَلادَتِهِ وَالثَّانِي تَحَرَّكَ بَعْدَ وَلادَتِهِ وَمَاتَا وَطَلَبَ النَّاهِبُ الشَّرْعَ مِنْ صَاحِبِ الْبَعِيرِ فِي شَأْنِهَا ، فَقَالَ لَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى أَهْلِهِ فَأَبَى النَّاهِبُ ذَلِكَ وَأَكْرَهَهُ عَلَى الشَّرْعِ عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ وَقِي تَمَامِ الْحَجَجِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْمُحْكَمِ وَجَدَ صَاحِبُ الْبَعِيرِ مُخْرَجًا فِي الْمَشْيِ إِلَى أَهْلِهِ فَمَشَى إِلَيْهِمْ ، وَأَتَى النَّاهِبُ بَيِّنَةً لِلْمُحْكَمِ شَهِدَتْ عِنْدَهُ بِمَا شَهِدَتْ بِهِ وَلَا أَدْرِي مَا كَيْفِيَّةُ شَهَادَتِهِمَا وَحَكَمَ عَلَى صَاحِبِ الْبَعِيرِ بِدِيَةِ الْجَنِينِ بِلاَ قَسَامَةٍ وَمَنْ غَيْرِ إِعْذَارٍ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِمْ وَالبَيِّنَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ أَهْلِ عَمَلِ قَبِيلَةِ النَّاهِبِ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْخَبْرُ قَبِيلَةَ الْمَنْهُوبِ مِنْهُ أَنْكَرُوهُ ، وَلَمْ تَرْضَوْا بِهِ وَقَالُوا : إِنَّهُمْ عَلَى حِجَّتِهِمْ فِي الشَّرْعِ مَتَى جَاءَهُمْ أَحَدٌ يَطْلُبُهُ مِنْهُمْ يَتَرَفَعُونَ مَعَهُ عِنْدَ الطَّلَبَةِ وَقَالُوا : إِنْ صَاحِبَ الْبَعِيرِ مِنَ السُّفَهَاءِ لَا تَصِحُّ وَكَالَتْهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَكِيلٌ عَادَةً عَنْ قَبِيلَتِهِ فَلَمَّا بَلَغَ قَبِيلَةَ النَّاهِبِ ذَلِكَ غَزَى بَعْضُهُمْ وَنَهَبَ إِبِلًا لِبَعْضِ قَبِيلَةِ الْمَنْهُوبِ مِنْهُ ، وَبَثَّهَا بِحُضْرٍ طَلَبْتَهُمْ يُرِيدُ رَدَّهَا مِنْ عِنْدِهِ لِأَهْلِهَا ، فَأَبَوْا ذَلِكَ حَتَّى كَتَبَ لَهُمْ بِصَحَّةِ حُكْمِهِمُ الْمَذْكُورِ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لَخْلَاصِ تِلْكَ الْإِبِلِ مِنْهُمْ بَعْدَ إِيَّاسِهِ مِنْ خَلَاصِهَا مِنْهُمْ إِلَّا بِذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ وَمَا كَيْفِيَّةُ الشَّهَادَةِ الَّتِي يَثْبُتُ بِهَا الْجَنِينُ ؟ وَمَا حَيَاتُهُ الَّتِي تَجِبُ بِهَا دِيَّتُهُ مَعَ الْقَسَامَةِ ؟ وَهَلْ يَمْضِي الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ النَّاشِءُ عَنْ خُصُومَةٍ صَاحِبِ الْبَعِيرِ عَلَى عَاقِلَتِهِ ؟ أَجِيبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

جَوَابُهُ : أَنَّ ذَلِكَ الْجَنِينَ لَا غُرَةَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ [ق: ٧٩٤] إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ

الْعَادِلَةُ أَوْ الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ مِنْ غَيْرِ الْعُدُولِ الَّذِينَ يُسْتَفَادُ مِنْ خَبَرِهِمُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ أَنَّ الْهَدْيَةَ الَّتِي ادَّعَتْ أَنَّهَا فَرَعَتْ مِنْ أَجْلِهَا وَمُشَاهَدَةُ حَالِهَا مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي يَفْزَعُ مِنْهُ وَاتَّصَلَ مَرَضُهَا بِهَا وَلَا زِمَتْ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ سَقَطَ جَنِينُهَا ، وَشَهِدَ النِّسَاءُ ، فَإِنْ تَوَقَّرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ فَهُوَ لَازِمٌ وَإِلَّا فَهُوَ هَدَرٌ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ «عج» عَنْ أَبِي الْحَسَنِ وَلَفْظُهُ : وَتَبَّتِ الْغُرَّةُ فِي هَذَا بِشُرُوطٍ وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ الَّذِي فَرَعَتْ مِنْ أَجْلِهِ وَمُشَاهَدَةُ الْمَرْأَةِ لَذَلِكَ الْفَرْعِ وَأَنَّ مَرَضَهَا مَتَّصِلٌ بِذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ أَسْقَطَتْ جَنِينَهَا وَشَهِادَةُ امْرَأَتَيْنِ عَلَى أَنَّهَا أَسْقَطَتْهُ ، وَيَزِيدُ رَبِيعُهُ وَسَحْنُونُ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى رُؤْيَا الْجَنِينِ ، قَالَ لِأَنَّهُ يَبْقَى انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ نَقَلَهُ صَاحِبُ «مَج» عَنْ الْمَغْرِبِيِّ وَلَفْظُهُ : التَّخْوِيفُ يُوجِبُ الْغُرَّةَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَثْبُتَ التَّخْوِيفُ ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ يَخَافُ مِنْهُ ، وَأَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا لَزِمَتْ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ أَسْقَطَتْ وَشَهِدَ النِّسَاءُ عَلَى السَّقْطِ انْتَهَى وَيُسَاعِدُهُ مَا فِي التَّنَائِي عَلَى «الرِّسَالَةِ» ، وَلَفْظُهُ : وَيَحْلُقُ بِالضَّرْبِ تَخْوِيفُهَا كَتَوْرِهِ عَلَيْهَا لَيْلًا وَنَحْوُهُ ، وَتَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ بِأَنَّهَا أَلْقَتْهُ وَقْتَ التَّخْوِيفِ أَوْ مُلَازِمَتِهَا الْفِرَاشَ مِنْ وَقْتِهِ إِلَى إِلْقَائِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى اخْتَلَّ أَحَدُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَالْجَنِينُ هَدَرٌ وَإِنْ تَوَقَّرَتْ فَهُوَ لَازِمٌ وَشَهَادَةُ غَيْرِ الْعُدُولِ مِنْ مَسْتَوَرٍ حَالٍ وَفَاسِقٍ عَدَمٌ ، وَلَوْ عَلِمَ الْحَاكِمُ صِدْقَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِسْنَادُ الْحُكْمِ عَلَى شَهَادَتِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي «تُحْفَتِهِ» (١) وَنَصَّهُ :

وَعَلِمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لَا يُبِيحُ أَنْ يُقْتَلَ مَا تَحَمَّلَا

وَالْمُرَادُ بِالْعَدْلِ هُوَ الَّذِي يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَيَجْتَنِبُ أَيْضًا فِي الْغَالِبِ الصِّغَائِرَ وَالْأَشْيَاءَ الْمُبَاحَةَ الَّتِي تَقْدَحُ فِي الْمَرْوَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ أَيْضًا فِي رَجَزِهِ : (٢)

(١) انظر : «شرح ميارة» (١ / ٥١) .

(٢) انظر : «شرح ميارة» (١ / ٨١) .

وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَبِ الصَّغَائِرَ
وَمَا أُبَيِّحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ يَقْدَحُ فِي مَرْوَةِ الْإِنْسَانِ
انتهى .

وَعَدَالَةُ الشَّاهِدِ إِمَّا أَنْ يَعْرِفَهَا الْحَاكِمُ وَيَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِنَادُ عَلَى عِلْمِهِ بِذَلِكَ .
قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَاسْتَنَدَ لِعِلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ
الْحَاكِمُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَرْكِتِهِ بِمَبْرَزِينَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَمَسْطُورٌ فِي دَوَائِينَ أَثْمَنَاتِ
وَالْمُزَكِّي لَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَعْتَمِدَ فِي تَرْكِتِهِ عَلَى طَوْلِ عَشْرَةٍ مَعَ الْمَزَكِّي إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِ التَّرْكِيةِ أَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِهَا خَوْفَ الْإِطَالَةِ .

نَعَمْ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْعُدُولُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَلَمْ يَتَفَقَ حُضُورُ عَدْلٍ لِنَتِكَ
النَّارِةِ ، بَلْ حَضَرَهَا عَوَامُ النَّاسِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَكْثِرُ مِنْهُمْ .

«ح» مَا نَصُّهُ : فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ عُدُولٌ اسْتَكْثَرَ مِنَ الشُّهُودِ كَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ
انتهى وَنَحْوَهُ فِي «لَامِيَةِ الزَّقَاقِ»^(١) أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ : [وَكَثَرْنَ]^(٢) بِغَيْرِ عُدُولٍ
وَاجْتَهَدَ^(٣) .

وَقَالَ هُوَ فِي شَرْحِهِ لِمِيارَةَ نَاقِلًا عَنْ «الْمَعْيَارِ» فِي نَوَازِلِ الشَّهَادَاتِ فِي قَرْيَةٍ
لَا عُدُولَ فِيهَا : عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْغَفُورِ ، قَالَ : حُكِيَ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ
مِنَ الثَّقَاتِ أَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ إِذَا شَهِدُوا فِي حَقٍّ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَدْلٌ أَنْ يَسْتَكْثِرُوا
مِنْهُمْ وَيَقْضِي بِشَهَادَتِهِمْ ، قَالَ : وَفِي «الاسْتِغْنَاءِ» أَيْضًا إِذَا كَانَ الْبَلَدُ لَا عُدُولَ
فِيهِ فَإِنَّهُ يَكْتَفَى بِالْأَمْثَلِ وَيَسْتَكْثِرُ بِحَسَبِ خَطَرِ الْحَقُوقِ ، وَكَلَامُ النَّازِمِ شَامِلٌ لِمَا

(١) انظر «لامية الزقاق» البيت رقم (٨٥) .

(٢) في الأصل : كثرة .

(٣) البيت بتمامه :

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَوْضِعِ عُذُولٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَمِّي إِذَا كَانَ فِيهِ عُذُولٌ وَلَكِنْ لَمْ يَتَّفَقْ حُضُورُهُمْ لَتِلْكَ النَّازِلَةِ ، وَإِنَّمَا حَضَرَهَا عَوَامُ النَّاسِ فَيَسْتَكْثِرُ مِنْهُمْ أَيْضًا إِلَى أَنْ قَالَ : وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُشْتَرَطُ عَدَدٌ مَخْصُوصٌ لَا يَكْفِي أَقَلُّ مِنْهُ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ حُصُولُ الْعِلْمِ بِأَيِّ عَدَدٍ حَصَلَ ؟ وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْعَدَدِ فِي أَقَلِّهِ عَلَى أَقْوَالٍ ، قِيلَ : اثْنَا عَشَرَ ، وَقِيلَ : عَشْرُونَ ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ ، وَالْمُعْتَبَرُونَ لِلْعَدَدِ لَا يَقُولُونَ : إِنَّ الْعِلْمَ لَازِمٌ لِهَذَا الْعَدَدِ فَمَتَى وَجَدَ اثْنَا عَشَرَ مَثَلًا وَجَدَ الْعِلْمَ ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ : هُوَ صَالِحٌ لِحُصُولِ الْعِلْمِ ، فَقَدْ يَحْصُلُ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْقَوْلِ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ وَجُودِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ هُوَ الْمَعُولُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ ابْنِ الْحَاجِبِ : لِأَنَّهُ مَنَعَ الْقَطْعَ بِالْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِعَدَدٍ مَخْصُوصٍ وَقَدْ يُفِيدُ الْخَبَرُ بِمُجَرَّدِ الْكَثْرَةِ كَمَا فِي الْمِثْنِ وَالْأُلُوفِ وَقَدْ تَتَوَقَّفُ إِفَادَةُ الْعِلْمِ عَلَى قَرَائِنٍ لَازِمَةٍ لَذَلِكَ .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَفِيُّ : وَلَا بُدَّ مِنَ الْقَرَائِنِ مَعَ الْخَبَرِ ، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْمُخْبِرِينَ إِذَا تَوَهَّمِ السَّمْعُ أَنَّهُمْ مُتَهَمُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ وَإِذَا لَمْ يَتَوَهَّمِ ذَلِكَ حَصَلَ الْعِلْمُ وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَانَةِ وَالصِّدْقِ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالْعَدَدِ الْيَسِيرِ مِنْهُمْ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ ، بَلْ بِالضَّدِّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِأَخْبَارِ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ ، وَلِذَا يَقْبَلُ لَفِيفٌ مِنْهُمْ عَشْرَةً أَوْ أَقَلَّ ، وَلَا يَقْبَلُ لَفِيفٌ مِنْهُمْ خَمْسِينَ أَوْ أَكْثَرَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَفِيهِ أَيْضًا ، وَقَدْ يُعْرَضُ فِي الْعَدَدِ الْكَثِيرِ تَوَاطُؤٌ وَتَسَانُدٌ وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانُوا مِنْ قَبِيلَةٍ [ق: ٧٩٥] وَاحِدَةً أَوْ جَمَعَهُمْ أَمْرٌ وَاحِدٌ فِيهِ دَاعِيَةٌ لَذَلِكَ فَيَقَعُ الْخَلَلُ فِي شَهَادَتِهِمْ لَذَلِكَ ، وَقَدْ يَعْتَمِدُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَخْبَارِ بَعْضٍ وَالتَّوَاتُرُ الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ إِنَّمَا هُوَ بِأَخْبَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى عِلْمِ نَفْسِهِ لَا مُسْنَدًا لِغَيْرِهِ انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَالسَّلَامَةُ مِنَ التُّهْمَةِ شَرْطٌ فِي قَبُولِهِمْ ، كَمَا أَنَّ وَجُودَ التُّهْمَةِ مَانِعٌ مِنْهُ وَلِلْخَصْمِ إِثْبَاتُهُ فَإِنْ قَدَحَ عِنْدَ الْقَاضِي فِي حُصُولِ الْعِلْمِ اعْتَبَرَهُ وَإِلَّا أَلْغَاهُ

فَيُنْظَرُ فِي ذَلِكَ أَمَّا أَحَادُ التَّوَاتُرِ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِمُ التَّجْرِيعُ بِالْإِسْقَاهِ ، فَإِنْ عُدِمَ عِدَالَتُهُمْ مُدْخُولٌ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا هُوَ كَالْحَبْلِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الشُّعْرَاتِ فَلَوْ عَمَّهُمْ أَمْرٌ يُوجِبُ الْقَدْحَ فِي خَبَرِ مَجْمُوعِهِمْ لَكَانَ مُعْتَبَرًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ انْتَهَى .

وَفِي طَرَرِ ابْنِ عَاتٍ حُكْيَ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ مِنَ الثَّقَاتِ أَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ إِذَا شَهِدُوا فِي حَقِّ لَامْرَأَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَدْلٌ أَنَّهُ يُسْتَكْثَرُ مِنْهُمْ وَيَقْضَى بِشَهَادَتِهِمْ وَيُشْتَرَطُ فِي شَهَادَةِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ تَوَسَّمُ فِيهِمُ الْمَرْوَةُ ، وَكَوْنُهُمْ أَمْثَلُ مَنْ يُوْجَدُ ، وَكَوْنُهُمْ غَيْرُ ظَاهِرِي الْجُرْحَةِ وَأَنْ يَكُونُوا كَثِيرِينَ ، وَيُسْتَكْثَرُ مِنْهُمْ بِحَسَبِ خَطَرِ الْحَقُوقِ .

وَلَا بِنِ عَرَفَةَ : الْوَاجِبُ فِي قَبُولِ غَيْرِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ سَلَامَتُهُ مِنْ جُرْحَةِ الْكَذِبِ ، وَإِلَّا لَمْ يُقْبَلْ اتِّفَاقًا .

وَفِي بَعْضِ فِتَاوَى قَاضِي الْجَمَاعَةِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَلَالِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّهُ يُعَذَرُ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ فِي اللَّفِيفِ بِالسَّفَهَةِ فَمَنْ كَانَ يَعْرِفُ مِنْهُمْ وَالْأَوْصَافُ الرَّذِيلَةُ كَالْقِمَارِ ، وَبِالْعِدَاوَةِ مَعَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، أَوْ بِالصَّدَاقَةِ الْخَاصَّةِ أَوْ بِالْقَرَابَةِ مَعَ الْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ بِالْكَذِبِ انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا : أَنَّ اللَّفِيفَ لَا يُنْظَرُ فِيهِ بِالْعِدَالَةِ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَوَسُّمِ السَّلَامَةِ مِمَّا يَمْنَعُ الرُّكُونَ إِلَى شَهَادَتِهِ انْتَهَى .

لَا شَهَادَةُ الْعَدُولِ الْمُتَقَدِّمِ وَصَفُهُمْ فِي أَرْجُوزَةِ ابْنِ عَاصِمٍ أَوْ شَهَادَةُ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ خَبَرِهَا الْعِلْمُ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْقَوَادِحِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي كَلَامِ مِيَارَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْعَدُولُ أَوْ الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ السَّلَامَةُ مِنَ الْقَوَادِحِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا ، وَالْحُكْمُ الْمُسْتَنْدُ عَلَيْهَا مَنْقُوضٌ ، وَالْجَنِينُ هَذَرٌ لَا شَيْءَ فِيهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ لِمَنْ أَنْصَفَ وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ ، وَأَمَّا دَعْوَى الزَّوْجَانِ لِحَيَاةِ الْجَنِينِ بِالشَّهَقِ وَالْحَرَكَةِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَيَاةٍ يَتَفَرَّعُ عَنْهَا وَجُوبُ الدِّيَةِ فِيهَا مَعَ الْقَسَامَةِ ، بَلْ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا عَشْرُ دِيَةِ أُمِّهَمَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، أَوْ عُرَّةٌ تُسَاوِي ذَلِكَ ، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِمَا فِي الشَّرْعِ وَهُمَا لَا يَثْبَتَانِ فِيهِ إِلَى الْآنِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحَيَاةِ الَّتِي يَتَفَرَّعُ عَنْهَا وَجُوبُ الدِّيَةِ فِي الْجَنِينِ هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا أَنْ يَحْيَا ، فَالِدِيَّةُ إِنْ أَقْسَمُوا وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا) (١) .

قَالَ «عَجَّ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَيُّ أَنَّهُ إِذَا انفصلَ الْجَنِينُ مِنْهُمَا حَيًّا أَيْ حَيَاةً مُحَقَّقَةً ، بَأَنْ اسْتَهْلَ صَارِخًا أَوْ رَضَعَ كَثِيرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّ الْأَوْلِيَاءَ يُقْسِمُونَ لِمَاتَ مِنْ فِعْلِ الْجَانِي وَيَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ ، فَإِنْ قَتَلَهُ شَخْصٌ غَيْرُ الْجَانِي ، فَإِنْ كَانَتْ حَيَاةً مُحَقَّقَةً فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحَقَّقَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَدَبُ ، وَعَلَى مُخْرِجِهِ الْغُرَّةَ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَوَازِ انْتَهَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ تَلَامِيذُهُ وَفِي «ق» عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : وَالَّذِي أَلْقَتْهُ إِنْ اسْتَهْلَ فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلَ فِيهِ الْغُرَّةُ انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْقَالَ أَنَّ شَهِيْقَ الْجَنِينِ وَحَرَكَتَهُ بَعْدَ وَلَادَتِهِ لَيْسَ بِحَيَاةٍ مُحَقَّقَةٍ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا عَشْرُ دِيَةِ أُمَةٍ أَوْ عُرَّةٌ تُسَاوِي ذَلِكَ ، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِحَيَاةٍ مُحَقَّقَةٍ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ : (وَلَا يَسْقُطُ لَمْ يَسْتَهْلَ [وَلَوْ تَحَرَّكَ] (٢) أَوْ عَطَسَ أَوْ بَالَ أَوْ رَضَعَ إِلَّا أَنْ [تَتَحَقَّقَ] (٣) الْحَيَاةُ) (٤) وَقَوْلُ «ق» (٥) أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ : (إِنْ زَائِلَهَا كُلُّهُ حَيًّا) مِنْ أَنَّ الْجَنِينَ لَا عِبْرَةَ بِحَيَاتِهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَلَا تُرَاعَى بَعْدَ خُرُوجِهِ

(١) مختصر خليل : (ص / ٢٧٨) .

(٢) في الأصل : أو تحرى .

(٣) في الأصل : يحقق .

(٤) مختصر خليل (ص / ٥٤) .

(٥) التاج والإكليل (٦ / ٢٥٦) .

حَتَّى يُحْكَمَ أَنَّهُ يَعِيشُ مِثْلَهُ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ وَهَلْ يَمْضِي الْحُكْمُ النَّاشِيءُ عَنْ خُصُومَةِ صَاحِبِ الْبَعِيرِ إلخ .

فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ مَاضٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَكُونِهَا عَنْ الْمُدْعَى عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَصَاحِبُ الْبَعِيرِ فَضُولِي فِيهَا ، وَيُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ «الْمُدُونَةِ»: لَوْ صَالَحَ الْجَانِي عَلَى الْعَاقِلَةِ فِيمَا عَلَيْهَا فَأَبَتْ لَمْ يَلْزَمْهَا انْتَهَى وَمِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا: (وَلَا يَمْضِي عَلَى عَاقِلَةٍ) (١) .

قُلْتُ: فَالصَّلَحُ قَدْ يَكُونُ صَادِرًا مِنَ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، أَوْ صَدَرَ مِنْهُمَا بَيْنَهُمَا دُونَ تَرَافُعٍ أَصْلًا ، وَحِينَئِذٍ فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ وَالْمُدْعَى الْمَذْكُورَ يُسْتَأْنَفُونَ شَرْعًا آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْحَاكِمِ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الطَّلَبَةِ انْتَهَى وَلَوْ قَدَرْنَا ثُبُوتَ الْجَنِينَ فِي الشَّرْعِ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا إِلَّا عَشْرُ دِيَّةٍ أَوْ مَهْمَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِأَنَّ الشَّهِيْقَ وَالْحَرَكََةَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ كَالْعَدَمِ النَّازِلَةِ ، فَإِنْ كَانَ طَوْلًا فِي تِلْكَ النَّازِلَةِ فَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ هَلْ ذَلِكَ طَوْلٌ أَمْ لَا؟ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨٠) [١١] سَوَالٌ: عَنْ مَأْمُومَةٍ فَعَلَهَا بَعْضُ الْمَغَافَرَةِ فِي صَبِيَّةٍ وَزَعَتْ

دَيْتَهَا أَوْ بَعْضَهَا عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَبِيلَتِهِ ، وَأَعْطَوْا بَعْضَهَا ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَأَوْصَى بَعْضَ الزَّوَاوِيَةِ عَلَى أَوْلَادِهِ ، وَلَمْ يَتْرَكْ إِلَّا قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ ، وَأَنْفَقَهُ الْوَصِيُّ عَلَيْهِمْ وَالْحَالُ أَنَّ الْوَصِيَّ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْجَنَايَةِ حِينَ الْإِنْفَاقِ ، ثُمَّ جَاءَ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ يَطْلُبُ بَقِيَّةَ الدِّيَةِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَوَجَدَهُمْ صَغَارًا سِوَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَلَغَ ، وَلَا شَيْءَ عِنْدَهُ ، فَهَلْ لَهُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَعَقَلَ عَنْ صَبِيٍّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ ، وَامْرَأَةٍ وَنَفِيرٍ وَغَارِمٍ وَلَا يَعْقِلُونَ أَيَّ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ ، وَقِيلَ: يَعْقِلُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ أَنْظَرُ شُرُوحَهُ .

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ أَيْضًا: وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ .

«مخ»: يَعْنِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْمَلَاءِ وَالْعُسْرِ وَالْبُلُوغِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ وَقْتُ ضَرْبِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَلِهَذَا لَا تُضْرَبُ عَلَى مَنْ كَانَ غَائِبًا غِيَبَةً بَعِيدَةً وَقْتُ الضَّرْبِ أَوْ كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ ، ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَا شَيْءَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَوَصِيَّهُمْ مِنْ جِهَةِ الْمَالِ الَّذِي تَرَكَ وَالْدَّهْمُ ، وَأَنْفَقَ الْوَصِيُّ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِ «الْمُدُونَةِ» ، وَإِنْ أَنْفَقَ الْوَكِيلُ التَّرِكََةَ عَلَى الطِّفْلِ ثُمَّ طَرَأَ دَيْنٌ يَغْتَرِقُهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْوَصِيُّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الصَّبِيِّ ، وَإِنْ أَيْسَرَ لَأَنَّهُ أَنْفَقَهُ بِوَجْهِ جَائِزٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨١) [١٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ عَجَلَةً وَأَسْكَرَهَا وَذَبَحَهَا آخَرُ فِي حَالِ سُكْرٍهَا فَضَمَانُهَا يَكُونُ مِنْ أَيِّهِمَا؟ وَهَلْ تُؤْكَلُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: وَفِي نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ مَا نَصَّهُ وَسُئِلَ عَمَّنْ رَمَى بِحَجَرٍ إِلَى شَاتِهِ فَوَقَعَتْ عَلَى شَاةٍ أَجْنَبِيٍّ فَسَقَطَتْ الشَّاةُ فَبَادَرَهَا رَجُلٌ آخَرُ فَذَبَحَهَا، هَلْ ضَمَانُهَا عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى الضَّارِبِ وَهَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: أَمَّا الضَّارِبُ فَلَا ضَلَّ أَنْهَا مِنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لِصَاحِبِهَا .

وَأَمَّا الذَّابِحُ فَذَبَحَهُ بِحَضْرَةِ الضَّارِبِ وَهُوَ سَاكِتٌ ذَكِيلٌ عَلَى رِضَاهُ بِمَا فَعَلَ ، وَإِنْ قَدَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ فَيَجْرِي فِي الذَّبْحِ الْقَوْلَانِ اللَّذَانِ حَكَى ابْنُ مُحَرَّرٍ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

وَأَمَّا أَكْلُهَا ، فَإِنْ لَمْ تَنْفَذْ مَقَاتِلَهَا ، وَلَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ أَكَلَتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ لَمْ تَنْفَذْ مَقَاتِلَهَا لَكِنْ بَلَغْتَ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ فَقَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَطَاهِرٍ «الرِّسَالَةُ»: لَا تُؤْكَلُ ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ تُؤْكَلُ ، وَإِنْ أَنْقَذَهَا وَبَلَغْتَ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ جَرَتْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورُ لَا تُؤْكَلُ ، وَعَلَى رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي

زَيْدٌ تَوَكَّلُ .

قُلْتُ : قَوْلُهُ أَمَّا الضَّارِبُ فَلَا أَصْلَ أَنَّهَا مِنْهُ ، هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي سَمَاعٍ يَحْيَى مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِيَّاتِ مِنَ «الْعُتْبِيَّةِ» مَنْ أَسْكَرَ بَقَرَةَ رَجُلٍ أَوْ شَاتَهُ فَخَافَ رَبُّهَا عَلَيْهَا الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الرَّحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّ ابْنَ مُحَرَّرٍ حَكَى قَوْلَيْنِ فِيمَنْ مَرَّ بِشَاةٍ فَخَافَ فَوَاتَهَا فَذَبَحَهَا هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ فَفِيهِ نَظَرٌ .

ابْنُ مُحَرَّرٍ ، لَمْ يَنْصُ عَلَى الشَّاةِ بِعَيْنِهَا بَوَاجِهُ ، وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَى النَّظَرِ فِي ضَمَانٍ مِنْ مَرٍّ بِصَيْدٍ لَمْ يَنْفَذْ جَرْحٌ صَائِرُهُ مَقْتَلُهُ فَتَرَكَ ذَكَاتَهُ قَادِرًا عَلَيْهَا ، وَفِي عَدَمِ ضَمَانِهِ ، ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ فَتَرَكَ إِيَّاهُ فَهُوَ كَمَنْ رَأَى مَالَ رَجُلٍ فِي الْمَلَاكِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، لَكِنَّ الشَّاةَ دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ الْمَالِ مِنْ قَوْلِهِ : فَهُوَ كَمَنْ رَأَى مَالَ رَجُلٍ فِي الْهَلَاكِ ثُمَّ عَلَى دُخُولِ الشَّاةِ فِي هَذَا الْعُمُومِ فَالْخِلَافُ فِي الضَّمَانِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَذْبَحَهَا [ق: ٧٩٦] بَلْ تَرَكَهَا حَتَّى مَاتَتْ .

وَأَمَّا إِذَا ذَبَحَهَا فَقَدْ فَعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَوْنِ مَالِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَالشَّيْخُ الرَّحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى نَقَلَ عَنْ ابْنِ مُحَرَّرٍ عَكْسَ مَا قَالَ فَتَأَمَّلْهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨٢) [١٣] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ: فَقِي نَوَازِلِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنْ إِقْرَارِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ إِذَا صَاحِبَتُهُ قَرِينَةً هَلْ يَقْبَلُ كَمَا فِي الْعَبْدِ الْكَبِيرِ أَمْ لَا يَقْبَلُ؟

فَاجَابَ: لَمْ يَحْضُرْنِي الْآنَ مَا أَقُولُ لَكُمْ ، وَأَمَّا إِقْرَارُ الْعَبْدِ الْمُجَرَّدِ عَنْ الْقَرِينَةِ فَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلَا يُفِيدُ وَلَا يَمِينُ عَلَى السَّيِّدِ .

وَفِي ابْنِ يُونُسَ وَمِنْ «الْعُتْبِيَّةِ» رَوَى أَشْهَبُ ، وَابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ فِي عَبْدٍ

اعْتَرَفَ بِقَتْلِ عَبْدٍ خَطَاً أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَا يَمِينَ .
 قِيلَ : فَإِنْ أَقَامَ سَيِّدُ الْمَقْتُولِ شَاهِدًا .
 قَالَ : يَحْلِفُ مَعَهُ .

قِيلَ : فَإِنْ نَكَلَ يُحْلِفُ سَيِّدُ الْمُقَرَّرِ ؟ قَالَ : مَا أَرَى ذَلِكَ أَنْتَهَى وَأَمَّا إِذَا قَامَتْ
 عَلَى الْعَبْدِ قَرِينَةٌ فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْقَرِينَةِ وَحْدَهَا أَمْ لَا ؟ ، وَذَلِكَ كَانَ يُوجَدُ عِنْدَهُ
 مَثَلًا بَعْضُ الْمَسْرُوقِ وَيُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَرَقَهُ ، وَيَقُولُ وَجَدْتُهُ مَطْرُودًا أَوْ وَهَبَ
 لِي أَوْ اشْتَرَيْتُهُ ، وَهُوَ مُتَمَهَّمٌ فَالَّذِي يَأْتِي عَلَى أَصُولِ مَذْهَبِنَا وَنُصُوصِهِ : أَنَّهُ يُؤْخَذُ
 بِتِلْكَ التُّهْمَةِ ، وَلَا يَتِلْكَ الْقَرِينَةَ بَلْ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ مَعَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ
 فَهَلْ عَلَيْهِ يَمِينَ أَمْ لَا ؟ لَمْ أَرْ فِي ذَلِكَ نَصًّا ، وَالَّذِي نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْقَاعِدَةُ الْمَذْهَبِيَّةُ
 تَوَجُّهُ الْيَمِينَ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ دَعْوَى لَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُدَّعِي عَلَيْهِ انْتَفَعَ بِهَا الطَّالِبُ ، فَإِذَا
 أَنْكَرَ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينَ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعَبْدَ مَعَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ لَوْ أَقَرَّ أَخَذَ
 بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ فَسَيَنْبَغِي تَوَجُّهُ الْيَمِينَ ، وَمَا يُوجَدُ فِي الْأَسْئَلَةِ
 الْمَنْسُوبَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونٍ مِنْ أَنَّ السَّارِقَ يُؤْخَذُ بِالْفَرْثِ
 وَالْدِّمِّ ، وَيُغَيَّرُ الْعُدُولُ فَخِلَافُ الْأَصُولِ مَعَ أَنَّ الشُّيُوخَ حَذَرُوا مِنْ تِلْكَ الْأَسْئَلَةِ
 ذَكَرَهُ ابْنُ هَلَالٍ فِي صَدْرِ نَوَازِلِهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لِلرَّعُونِيِّ فِي الْمَعْرُوفِ بِالْعَدَاءِ
 وَالظُّلْمِ أَنَّهُ يَصَدَّقُ كُلُّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْعَدَاءَ مَعَ يَمِينِهِ .

أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ : هَذَا خِلَافُ الْأَصُولِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ .

(٢٠٨٣) [١٤] سَوَّالٌ : عَنْ أَجْنَبِيٍّ وَطَا غَيْرَ مُطِيقَةٍ مَاذَا يَلْزَمُهُ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ عَلَيْهِ الْأَدَبُ وَمَا شَانَهَا بِهِ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨٤) [١٥] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَجَدَ أَجْنَبِيًّا مَعَ زَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيِّتِهِ ، وَجَنَى عَلَيْهِ

أَيَلْزَمُهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جوابه: ففي «عج» عن اللّخمي: مَنْ قَتَلَ رَجُلًا وَقَالَ وَجَدْتُهُ مَعَ زَوْجَتِي أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُجَرَّدَ قَوْلِهِ، فَإِنْ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِمَا قَالَ بِأَنَّهُمْ رَأَوْا الْفَرْجَ فِي الْفَرْجِ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ ثَبِيًّا كَانَ الْمَقْتُولُ أَوْ بَكْرًا .

ابن القاسم: وَتَكُونُ الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَقَالَ الْمُغِيرَةُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا نُقِلَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فَإِنِ لَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةٌ وَأَتَى بِلَطْخٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ أَيْضًا .
مُحَمَّدٌ إِنْ ظَهَرَ عُذْرُهُ مِثْلَ أَنْ يَرَى يَنْقُبَ عَلَيْهِ دَارَهُ فَيَتَسَوَّرَ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ ،
فَقَالَ: لَا أَظُنُّهُ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ .

قِيلَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ فَاشِيًّا ظَاهِرًا قَدْ كَثَرَ الذِّكْرُ ، وَلَعَلَّهُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ،
وَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ ثُمَّ وَجَدَهُ فِي بَيْتِهِ فَقَتَلَهُ؟

فَقَالَ: لَا أَظُنُّهُ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ لِخَوْفِي أَنْ يَكُونَ خَدَعَهُ حَتَّى أَدْخَلَهُ بَيْتَهُ .

وَقَالَ سَحْنُونُ: إِذَا رَأَاهُ بِهِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِامْرَأَتِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ ، ثُمَّ قَتَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ : وَكَذَا لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مِثْلَهُ إِذَا قَتَلَهُ وَقَتَلَ امْرَأَةً نَفْسِهِ .

اللّخمي: وَإِذَا صَحَّ أَنْ يَسْقُطَ الْقَوْدُ بِالشَّكِيَّةِ أَيْ بِالشَّكِّ ، وَإِنْ كَانَ بَكْرًا ،
أَوْ رُؤْيَا التَّسَوَّرِ أَوْ بِالْإِشْهَادِ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْغَيْرَةِ صَحَّ أَنْ يَسْقُطَ إِذَا شَهِدَ عَدْلَانُ أَنَّهُ
وَجَدَهُ مَعَهَا فِي لِحَافٍ ، وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَا الْفَرْجَ فِي الْفَرْجِ انْتَهَى كَلَامُهُ فَهَذَا حُكْمُ
مَنْ وَجَدَا أَجْنَبِيًّا مَعَ زَوْجَتِهِ ، وَأُمًّا مَعَ وَلِيِّتِهِ ، فَانْظُرْ هَلْ هِيَ كَزَوْجَتِهِ أَمْ لَا لِمَا
فِيهِ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢٠٨٥) [١٦] سَوَّالٌ: عَمَّنْ وَجَدَ بَقْرَةً لَهُ مَذْبُوحَةً فِي مَرَاحٍ قَوْمٌ؟

جوابه: أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْأَخْرُوبَةِ مِنْ
قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِقَرِيَةِ قَوْمٍ أَوْ دَارِهِمْ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى

أَعْلَمُ.

(٢٠٨٦) [١٧] سَوَّالٌ: عَنْ سِنٍ كُسِرَتْ هَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دِيْتِهَا مَا كُسِرَ أَوْ تَكُونُ فِيهَا حُكُومَةٌ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَفِي بَعْضِهَا مِنْهَا بِحَسَبِ مَنْ لَحَمَهَا لَا مِنْ أَصْلِهَا، قَالَ شَارِحُهُ الزَّمُورِيُّ: إِنَّهُ إِذَا كُسِرَ بَعْضُ السِّنِّ أَوْ اسْوَدَّ وَبَقِيَ بَعْضُهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ بِحِسَابِهِ مِنْ لَحْمِ السِّنِّ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ لَا مِنْ أَصْلِهَا كَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَشَقَةِ مِنْهَا لَا مِنْ أَصْلِ الذَّكَرِ وَكَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ عَنِ الْمَارِنِ مِنْهُ لَا مِنْ أَصْلِ الْأَنْفِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٧) [١٨] سَوَّالٌ: عَنْ قَدْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: وَلَهُ نَسَبُهُ إِنْ حَلَفَ وَلَمْ يَخْتَلِفِ قَوْلُهُ، فَإِنَّ «عَبَقَ» قَيْدَ الْاِخْتِلَافِ بِالْبَيِّنَةِ وَلَكِنَّهُ مَا بَيْنَ قَدْرِهِ [ق: ٧٩٧].

جَوَابُهُ: إِنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى حَدِّ قَدْرِهِ نَحْوَ مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ «عَبَقَ» وَ«مَخَ» وَعِبَارَتُهُ فِي ذَلِكَ إِنْ اِخْتَلَفَ اِخْتِلَافًا مُتَبَاعِدًا فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ وَيَكُونُ سَمْعُهُ هَدْرًا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ «المص»: وَإِلَّا فَهَدْرٌ لِكَذِبِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٨) [١٩] سَوَّالٌ: عَنْ السِّنِّ الْمَأْكُولَةِ إِذَا سَقَطَتْ بِجِنَايَةٍ أَيْجِبُ عَقْلُهَا بِأَسْرِهِ أَوْ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ فِيهَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَفِي الْمَكْسُورَةِ بِتَاكُلٍ أَوْ غَيْرِهِ بِحِسَابِهَا . «التَّوْضِيحُ» نَحْوُهُ فِي «الْمُدَوَّنَةِ» ، وَقَيْدُهُ أَشْهَبُ فَقَالَ: إِلَّا أَنْ يَتَاكَلَ مِنْهَا مَا لَا بَالَ لَهُ فِيهَا دِيْتُهَا كَامِلَةً كَالْيَدِ تَنْقُصُ أُنْمَلَةٌ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٩) [٢٠] سَوَّالٌ: عَنْ الْعَيْنِ فِي اللَّطْمَةِ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: إِنْ ذَاكَ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ فَفِيهِ حُكُومَةٌ ، فَفِي ابْنِ مَرْزُوقٍ وَأَمَّا الْعَقْلُ فَلَا يَكُونُ فِي اللَّطْمَةِ إِلَّا إِنْ حَدَّتْ عَنْهَا عَيْنٌ انْتَهَى .

وَفِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ مَا نَصَّهُ ، وَأَمَّا اللَّطْمَةُ فَلَا قَوْدَ فِيهَا لِأَنَّهَا لَا تَنْضَبُطُ وَتَتَفَاوَتْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْهَا جَرْحٌ حَقِيقِيٌّ ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ «النَّوَادِرُ» وَإِلَّا فَفِيهِ الْقَصَاصُ لِأَنَّ السَّوَادَ إِنْ بَرِئَ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْأَدَبُ وَإِنْ بَرِئَ عَلَى شَيْنٍ فَفِيهِ الْحُكُومَةُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٠) [٢٢] سَوَّالٌ : عَنْ صَبِيٍّ مَاتَ فِي مَلْعَبِ عُرْسٍ وَأَهْلُ الْعُرْسِ قَبِيلَةٌ وَاحِدَةٌ سِوَى رَجُلٍ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ مُتَوَطِّنٌ فِيهِمْ لَكُونِهِمْ أَخُوَالَهُ وَشَهِدَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَلْعَبِ أَنَّ الصَّبِيَّ مَاتَ مِنْ ضَرْبِ فَرَسِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ لَهُ فِي جَرِيهِ عَلَيْهَا هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ شَهِدَتْهُمْ بِذَلِكَ لَا تُقْبَلُ لِدَفْعِهِمْ بِهَا ضَرَرًا عَنْهُمْ كَمَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا الدَّفْعُ فَكَشَاهِدَةٌ بَعْضِ الْقَافِلَةِ بِفَسْقِ شُهُودِ الْقَتِيلِ انْتَهَى .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حُكْمُ الْخَطَا مَا فِي نَوَازِلِ «عَج» وَنَصَّهُ : قَوْلُ مَالِكٍ وَمَشْهُورُ مَذْهَبِهِ فِي الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ : إِنْ حُكِمَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ حُكْمُ الْخَطَا انْتَهَى فَإِذَا تَقَرَّرَ بِمَا تَقَدَّمَ بَطْلَانُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمَلْعَبِ وَغَيْرِهِمْ وَقَبِيلَتِهِمْ بَأَنَّ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ هُوَ الَّذِي قَتَلَ الصَّبِيَّ ، فَالْحُكْمُ فِي دِيَةِ الصَّبِيِّ أَنْ تُوزَعَ عَلَى أَهْلِ الْمَلْعَبِ كُلِّهِمْ وَالرَّجُلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا إِنْ حَلَفَ كُلُّهُمْ أَوْ نَكَلَ كُلُّهُمْ ، وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ وَحَلَفَ الْبَعْضُ فَالِدِيَّةُ عَلَى النَّكَالِ فَقَطْ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي نَوَازِلِ ابْنِ هَلَالٍ وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ نَزَلُوا دَوَّارًا وَلَعِبَ الصُّبَّيَّانِ فِي الْمَرَاحِ لَيْلًا وَجَاءَتْ ضَرْبَةً بِحَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي رَأْسِ صَبِيٍّ ، وَلَمْ يَدْرَ مَنْ ضَرْبَهُ وَبَقِيَ أَيَّامًا وَمَاتَ مِنْهَا وَطَلَبَ وَلِيُّهُ الدِّيَةَ لِأَهْلِ الدَّوَارِ كُلِّهِمْ ، وَقَالَ لَهُ أَهْلُ الدَّوَارِ : لَا نَعْلَمُ مَنْ ضَرْبَهُ لَا مِنَ الدَّوَارِ وَلَا مِنْ سَارِقٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ هَلْ دَمُهُ هَدْرٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنْعَ يَحْلِفَ جَمِيعُهُمْ ، فَإِنْ حَلَفُوا كُلُّهُمْ فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ ، وَإِنْ نَكَلُوا كُلُّهُمْ فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ وَحَلَفَ الْبَعْضُ فَالْدِّيَّةُ عَلَى النَّاكِلِ مِنْهُمْ فَقَطْ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَحَيْثُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَلْعَبِ وَالرَّجُلِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ فَيَلْزَمُهُ حَيْثُذَ مَا لَزِمَ وَاحِدًا مِنْهُمْ فَقَطْ انْتَهَى .

نَعَمْ إِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ مِنْ غَيْرِ تِكَ الْقَبِيلَةِ عَلَى ذَلِكَ فَتَكُونُ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّجُلِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ فَقَطْ كَمَا لَا يَخْفَى انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩١) [٢٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَامَ بَيْنَ رَجَالٍ فَلَمَّا كَانَ آخِرَ اللَّيْلِ قَامَ وَأَخَذَ يَضْرِبُ أَحَدَهُمْ بِيَدِهِ وَيَقُولُ لِأَحَدِهِمْ : إِنَّكَ ضَرَبْتَنِي بِقَدَمِكَ وَكَسَرْتَ بَعْضَ سَنِّي ، فَقَالَ لَهُ : مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ وَلَكِنْ أَخْرَجَ مَعِيَ وَنَأْمُرُ مَنْ يُوقِدُ النَّارَ لِنَنْظُرَ مَا قُلْتَ ، فَقَالَ بَيْنَنَا ثُمَّ قَامَ بَعْدَ ذَلِكَ يَطْلُبُ بِمُحَاسِبَتِهِ بِمَا كُسِرَ مِنْ سَنِهِ عَلَى نَعْمِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَكَيْفَ إِنْ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ النَّائِمِينَ أَوْ عَلَى النَّائِمِينَ فَقَطْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي نَوَازِلِ أَصْبَغَ مِنْ ادَّعَى عَلَى أَحَدٍ بِكَسْرِ سَنِهِ بَعْدَ مُفَارَقَةٍ فَلَا قِيَامَ لَهُ لِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُ عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَقَالَ الْحَطَّابُ نَاقِلًا عَنْ «الْمُدُونَةِ» وَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ وَقَالَ : أَنْتَ جَرَحْتَنِي فَلَهُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ، وَالَّذِي فِي سَمَاعِ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ : إِذَا تَنَازَعَا ثُمَّ أَتَى أَحَدُهُمَا بِأَصْبَعِهِ مَجْرُوحَةً تَرْمِي يَزْعُمُ أَنَّ صَاحِبَهُ عَصَهُ ، قَالَ : يَحْلِفُ لَهُ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فَيَمْنَعُ ادَّعَى أَنْ فَلَانًا جَرَحَهُ فَلَا يَسْتَحْلِفُهُ فِي جَرَحِ ادَّعَاهُ أَوْ ضَرْبٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْهُورًا بِذَلِكَ فَيَحْلِفُ فَإِنْ نَكَلَ سَجَنَ حَتَّى يَحْلِفَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بَلْفُظِهِ مَعَ حَذْفِ انْظُرْهُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ قَوْلِ «المص» : وَقَصَاصَ فِي جَرَحِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَقَدْ ظَهَرَ مِنَ النَّصِّينِ الْأَوَّلَيْنِ أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا يَمِينَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا

تَعْلَقَ [ق: ٧٩٨] بِهِ الْمُدْعَى سَاعَةَ الْجَرْحِ ، وَقَدْ ظَهَرَ بِالنَّصِّ الثَّلَاثُ أَنَّ لَا يَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْهُورًا بِالْعَدَاءِ وَالْجَرَاءَةِ انْتَهَى قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ تَمَادَى عَلَى دَعْوَاهُ الْأُولَى فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا وَلَمْ يَتَّقِلْ عَنْهَا ، وَأَمَّا إِنْ زَادَ فِي دَعْوَاهُ بِأَنْ ادَّعَى أَحَدُ النَّائِمِينَ أَوْ لَا ثُمَّ ادَّعَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَمِيعُ النَّائِمِينَ أَوْ انْتَقَلَ عَنْ دَعْوَاهُ الْأُولَى بِأَنْ ادَّعَى أَحَدُ النَّائِمِينَ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ادَّعَى غَيْرَهُ مِنْهُمْ فَدَعْوَاهُ بَاطِلَةٌ لَتَنَاقُضِهَا ، فَفِي «التَّقْيِيدِ» عَنْ «الْمُدَوَّنَةِ» عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَشْهَبُ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ قَالَ لِي فُلَانٌ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ أَوْ ادَّعَى عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ: الْقِسَامَةُ تَبْطُلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَحَقُّهُ أَنَّهُ لَمَّا ادَّعَى عَلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ أَبْرَأَ الثَّانِي ، وَكَذَا لَمَّا ادَّعَى عَلَى الثَّانِي فَقَدْ أَبْرَأَ الْأَوَّلَ ، وَقِيلَ: لَمَّا ادَّعَى عَلَى الثَّانِي كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى اخْتِلَالِ عَقْلِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩٢) [٢٤] سُؤَالَ: عَنْ رَجَالٍ سَاطِرِينَ بِإِزَاءِ قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ حَتَّى رَمَتْ أَحَدُهُمْ رُصَاصَةً وَمَاتَ مِنْ حِينِهِ وَسَمِعُوا صَوْتَهَا فِي أَحَدِ نَوَاحِي الْقَرْيَةِ، وَدَخَلَ أَصْحَابُهَا تِلْكَ النَّاحِيَةَ يَبْحَثُونَ وَيَسْأَلُونَ عَمَّنْ أَخْرَجَ الرُّصَاصَةَ الَّتِي سَمِعُوا صَوْتَهَا، فَقَالَ لَهُمْ بَعْضُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ مَا عَلِمْنَا مَنْ أَخْرَجَ رُصَاصَةً إِلَّا فُلَانًا رَأَيْنَا فِي يَدِهِ مَدْفَعٌ وَأَخْرَجَ رُصَاصَةً فَهَلْ يُتَوَجَّهُ لِأَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ أَنْ يَطْلُبُوا مَنْ أَخْرَجَ الرُّصَاصَةَ بِدِيَةِ صَاحِبِهِمْ بَعْدَ الْقِسَامَةِ أَمْ لَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ أَخْرَجَ رُصَاصَةً ، وَهِيَ الَّتِي أَصَابَتْ صَاحِبَهُمْ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي نَوَازِلِ ابْنِ هَلَالٍ وَنَصَّهُ سُؤَالَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ نَزَلُوا دَوَارًا وَلَعَبَ الصَّبِيَّانُ فِي الْمَرَاكِحِ لَيْلًا فَجَاءَتْ ضَرْبَةٌ بِحَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي رَأْسِ صَبِيٍّ وَلَمْ يَدْرَ مَنْ ضَرْبَهُ ، وَبَقِيَ أَيَّامًا وَمَاتَ مِنْهَا فَطَلَبَ وَلِيُّهُ الدِّيَةَ لِأَهْلِ الدَّوَارِ كُلِّهِمْ وَقَالَ لَهُ أَهْلُ الدَّوَارِ لَا نَعْلَمُ مَنْ ضَرْبَهُ لَا مِنَ الدَّوَارِ وَلَا مِنْ سَارِقٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ هَلْ دَمُهُ هَدْرًا أَمْ لَا؟

فَجَوَابُهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَحْلِفَ جَمِيعُهُمْ ، فَإِنْ حَلَفُوا

كُلُّهُمْ فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ ، وَإِنْ نَكَلُوا كُلُّهُمْ فَكَذَلِكَ وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ ، وَحَلَفَ الْبَعْضُ ، فَالِدِيَّةُ عَلَى النَّاكِلِ مِنْهُمْ فَقَطْ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٣) [٢٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ ، وَقَالَ لِعَبْدٍ احْبِسْهَا لِي فَأَصَابَتْهُ فَقَتَلْتُهُ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: فَقَى ابْنُ يُونُسَ : مَنْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ فَنَادَى رَجُلًا لِيَحْبِسَهَا لَهُ فَذَهَبَ لِيَحْبِسَهَا فَصَدَمَتْهُ فَقَتَلْتُهُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ مُحَمَّدٌ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُورُ عَبْدًا لِغَيْرِهِ أَوْ حُرًّا صَغِيرًا ، فَإِنْ دَبَّتْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي مَالِهِ انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا مَنْ اسْتَعَانَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا فِي شَيْءٍ لَهُ بَالٌ فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَهُمَا انْتَهَى وَفِي «عَبَقٍ» فَإِنْ نَادَى صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا بِإِمْسَاكِهَا أَوْ سَفِيهَا فَأَتْلَفَتْهُ ضَمِنَ قِيَمَةَ الْعَبْدِ وَدِيَةَ الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَمْرِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٤) [٢٦] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ: فَقَى ابْنُ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ دَفَعَ دَابَّةً إِلَى صَبِيٍّ ابْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يَسْقِيهَا لَهُ فَعَطَبَ أَنْ دَبَّتْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيَضْمَنُهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا يَرِيدُ فِي مَالِهِ .

وَفِي النَّفَرَاوِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرُّسَالَةِ» : وَمَنْ دَفَعَ لَصَبِيٍّ دَابَّةً أَوْ سِلَاحَهُ لِيَمْسِكَهُ فَعَطَبَ مِنْ ذَلِكَ فَدَبَّتْهُ عَلَى عَاقِلَةِ الدَّافِعِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الدَّابَّةُ يَسْقِيهَا لَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا وَلَوْ كَبِيرًا فَإِنْ قِيَمَتُهُ تُكُونُ عَلَى الدَّافِعِ مِنْ مَالِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٥) [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ قَتْلِ الْغِيلَةِ هَلْ يَجُوزُ الْعَفْوُ فِيهِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ الصَّلْحُ فِيهِ عَلَى الدِّيَةِ أَمْ لَا؟

جوابه: قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ» وَشَارَحَهَا النَّفْرَاوِيُّ ، وَقَتْلُ الْغِيلَةِ بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ ، وَهُوَ الْقَتْلُ لِأَخْذِ الْمَالِ لَا عَفْوَ فِيهِ لَا لِلأَوْلِيَاءِ وَلَا لِلسُّلْطَانِ وَلَا لِلْمَقْتُولِ أَيْضًا ، وَلَوْ بَعْدَ إِنْفَازِ مَقَاتِلِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ الْعَفْوُ عَنْ قَاتِلِ الْغِيلَةِ لِأَنَّ قَتْلَ الْقَاتِلِ الْمَذْكُورِ مِنْ دَفْعِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ بِالْقَتْلِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى لَا لِلْأَدَمِيِّ وَعَلَى هَذَا فَيُقْتَلُ حَدًّا لَا قَوْدًا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي «ح» قَالَ فِي «الْمُدُونَةِ» وَمَنْ قُتِلَ وَلِيُّهُ غِيلَةً فَصَالِحٌ فِيهِ عَلَى الدِّيَةِ فَذَلِكَ مَرْدُودٌ وَالْحُكْمُ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ أَنْتَهَى .

وَفِي «عَبَق» عَنْ مَالِكٍ : وَلَا عَفْوُ فِي قَتْلِ الْغِيلَةِ وَصُلْحُ الْوَلِيِّ فِيهِ عَلَى الدِّيَةِ مَرْدُودٌ ، وَالْحُكْمُ فِيهِ لِلْإِمَامِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٦) [٢٨] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَتَأَلَّمُ مِنْ ظَهْرِهِ وَأَمْرُهُ آخِرُ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ تَعَلَّقَ بِهِ ابْنٌ صَغِيرٌ لَهُ فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ ذَلِكَ [(١)] تَحْتَهَا [(٢)] رُكْبَةُ الْأَبِّ عَلَى نَظَرِ الْابْنِ فَمَاتَ فَهَلْ تَكُونُ دِيَّتُهُ [ق: ٧٩٩] عَلَى الْأَبِّ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ أَوْ عَلَى الرَّجُلِ لِأَنَّهُ مُتَسَبِّبٌ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جوابه: أَنَّهُمَا ضَامِنَانِ لِدِيَةِ الصَّبِيِّ الْأَبِّ لِمُبَاشَرَتِهِ وَالرَّجُلِ لَتَسَبُّبِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَاقِلَتُهُمَا وَاحِدَةً فَلَا أَمْرَ ظَاهِرٍ مِنْ كَوْنِهَا تَغْرَمُ دِيَةَ الصَّبِيِّ لَوْرَثَتِهِ غَيْرِ الْأَبِّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً فَوَرَثَتُهُ الصَّبِيِّ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ عَاقِلَةِ الْأَبِّ وَعَاقِلَةِ الرَّجُلِ فَانْتَهَمَا شَاؤُوا تَغْرَمَ لَهُمُ الدِّيَةُ فَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْ عَاقِلَةِ الْأَبِّ رَجَعَتْ بِهَا عَلَى عَاقِلَةِ الرَّجُلِ ، وَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْ عَاقِلَةِ الرَّجُلِ فَلَا تَرْجِعُ عَاقِلَةُ الْأَبِّ بِشَيْءٍ .

وَفِي «التَّوْضِيحِ» مَا يُفِيدُ أَنَّ الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّجُلِ دُونَ عَاقِلَةِ الْأَبِّ ، وَهَكَذَا كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ نَقْلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَلَاوِيِّ عَنْ الْحَافِظِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ وَلَفْظُهُ ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ مَنْ دَفَعَ رَجُلًا عَلَى

(١) طمس بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

آخَرَ فَكُسِّرَتْ سِنُّ الْمَدْفُوعِ عَلَيْهِ فَقَالَ شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ ضَامِنَانِ هَذَا بِتَسْبِيهِ وَهَذَا بِمُبَاشَرَتِهِ وَالْمُجْنَى عَلَيْهِ مُخَيَّرٌ فَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمَدْفُوعِ رَجَعَ عَلَى الدَّافِعِ ، وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الدَّافِعِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ عَلَى الْمَدْفُوعِ .

وَذَكَرَ فِي «التَّوْضِيحِ» عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي تَرْجَمَةِ الْجِرَاحِ : وَلَوْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا يَعْنِي الْمُتَجَادِبِينَ عَلَى إِنْسَانٍ أَوْ مَتَاعٍ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا ، وَفِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الدَّافِعِ دُونَ الْمَدْفُوعِ فَنَظَرُهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٧) [٢٩] سُؤَالَ : عَنْ الْمَوْضَحَةِ هَلْ تَثْبُتُ بِغَيْرِ بَيَانِ الْعَظْمِ أَوْ لَا بَدُّ

مِنْ رُؤْيَتِهِ؟

جَوَابُهُ : مَا أَجَابَ بِهِ الْحَاجُّ الْحَسَنُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَصَّهُ : وَالْمُرَادُ بِالْوُضُوحِ تَحَقُّقُ زَوَالِ اللَّحْمِ عَنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْعَظْمِ ، وَإِنْ كَانَ قَدَرٌ مَوْقِفٍ رَأْسَ إِبْرَةٍ سِوَاءٍ تَحَقَّقَ ذَلِكَ بِنَظَرٍ أَوْ غَيْرِهِ .

تَتِمِيمٌ لِلْإِفَادَةِ ، وَيَكْفِي فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْجَرَحِ قَوْلُ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ ، وَلَوْ غَيْرُ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَّهَهُ الْقَاضِي أَوْ الْجَمَاعَةُ لِذَلِكَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي أَثْنَاءِ جَوَابِ لَهُ ، وَنَصَّهُ : قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مُفِيدِهِ» : وَإِذَا أَمَرَ الْقَاضِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْجَرَحِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ، وَأَخْبَرَهُ بِقَدْرِهِ أَخَذَ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ وَكَذَلِكَ الطَّبِيبُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا لِأَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ لَا مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُنْصَبَّ الْقَاضِي لِذَلِكَ عَدْلًا ، وَإِذَا فَاتَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا جَاءَ الطَّالِبُ يَطْلُبُ عَقْلَ مَا قَدْ مَضَى ، وَلَمْ يَكُنْ السُّلْطَانُ أَمَرَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْجَرَحِ لِيَعْرِفَ قَدْرَهُ فَلَا بَدُّ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ عَلَى تَلْخِيصِ ذَلِكَ ، وَقَالَهُ مُطَرَفٌ وَأَصْبَغُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٨) [٣٠] سُؤَالَ : عَنْ شَهَادَةِ شَاهِدٍ لَمْ يَرَ الْعَظْمَ وَلَمْ يَحْسَهُ فَأَنْصَتَ

لِشَخْصٍ يَقِيسُ الشَّجَةَ فَسَمِعَ صَوْتًا لَا يَذَرِي هَلْ هُوَ مِنَ الْعَظْمِ أَوْ الْعَصَبَةِ ، مَا

الحُكْمُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ؟

جوابه: إِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ لَا تُفِيدُ شَيْئًا لَشَكِّهِ فِي كَوْنِ الصَّوْتِ الَّذِي سَمِعَ فِي الْعَظَمِ أَوْ الْعَصْبَةِ وَالشَّهَادَةُ لَا تُفِيدُ مَعَ الشَّكِّ بِإِمْرَارِهَا الْعِلْمَ، قَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: «وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا»، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشَّهَادَةُ كَالشَّمْسِ» انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩٩) [٣١] سَوَّالٌ: عَنْ مُوضَّحَةِ الْعَمَدِ هَلْ تَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ لَا بُدَّ

مِنْ شَاهِدَيْنِ عَلَيْهَا؟

جوابه: إِنَّهَا تَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ لِقَوْلِ خَلِيلٍ عَاطِقًا عَلَى مَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ: وَقَصَاصُ فِي جَرْحٍ انْتَهَى وَهَذِهِ إِحْدَى مُسْتَحْسَنَاتِ الْإِمَامِ مَالِكِ الْأَرْبَعِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢١٠٠) [٣٢] سَوَّالٌ: عَنْ شَاهِدٍ عَايِنِ الْعَظَمَ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ هَلْ تُعْتَبَرُ

شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟

جوابه: إِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى مُعَايِنَةِ الْعَظَمِ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مُعْتَبَرَةٌ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِالضَّرْبِ لِأَنَّ مَا سَرَى إِلَى الْجَرْحِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ أَحَدٍ مُعَدَّلٌ عَلَيْهِ شَرْعًا وَلِكذلكَ قَالُوا: وَلَا يُعْقَلُ جَرْحٌ إِلَّا بَعْدَ الْبَرِّ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ قَدْ يُوَوَّلُ إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ فَيُعْتَبَرُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢١٠١) [٣٣] سَوَّالٌ: عَنْ مُطَلِّقَةٍ لَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ وَمِنْذُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَامَتْ

بِجَمِيعِ شُؤُونِ ابْنِهَا فَلَمَّا بَلَغَ سَنَ الْخَتَنِ دَعَتْ أُمَّهُ خَتَانًا عَارِفًا بِهِ فَخَتَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ لَكُونَهُ غَائِبًا عَنْ مَحَلِّهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَحَدَّثَ بِهِ ثَقْبٌ فِي ذَكَرِهِ يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَوْلُ، فَقَامَ أَبُو الصَّبِيِّ يَدَّعِي بِذَلِكَ، وَأَنْكَرَ الْخَاتَنُ حَدُوْثَهُ مِنَ الْخَتَنِ وَأَدَّعَى حَدُوْثَهُ مِنْ قَرْحٍ حَدَّثَ مِنْ غَيْرِ الْخَتَنِ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟

جوابه: مَا فِي نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ عَنْ رَجُلٍ غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ حَامِلًا فَوُلِدَ مَوْلُودٌ فِي غَيْبَتِهِ فَعَمِدَتْ خَتَنَهُ إِلَى الْوَلَدِ الَّذِي وَلِدَتْ يَوْمَ سَابِعِهِ بِحَجَّامٍ

يَخْتَنُهُ فَمَاتَ هَلْ يَلْزَمُ الْخَتَنَةُ أَوْ الْحَجَّامُ بِشَيْءٍ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ لَا شَيْءَ عَلَى الْخَتَنَةِ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ مَا الْعَادَةُ أَنْ يَفْعَلَ النَّاسُ مِثْلَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْخَتَانُ يَوْمَ السَّابِعِ مَكْرُوهًا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ وَلَمْ تُبَاشِرْهُ وَأَمَّا الْحَجَّامُ الَّذِي بَاشَرَ فَلَأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ لَا سِيَّمَا إِذْ لَمْ يَفِدْنَ أَنَّ هُنَالِكَ أَبَا غَائِبًا فَيَظُنُّ أَنَّ الْإِذْنَ لَهُ أَذِنَ بِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا إِنْ خَتَنَ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ ، وَلَمْ يُجَاوِزْ وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ هُنَاكَ أَبَا غَائِبًا فَفَعَلَ فَعَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ حَجَّامٍ لَقِيَ صَبِيًّا فَخَتَنَهُ بَغَيْرِ إِذْنٍ فَهَذَا فَعَلَ مَا يَجُوزُ شَرْعًا بَغَيْرِ إِذْنٍ انْظُرْ مِنْ دَبْحِ شَاةٍ لَغَيْرِهِ وَجَدَهَا تَمُوتُ وَخَافَ عَلَيْهَا وَلَمْ يُؤْذِنْ لَهُ لَمْ يَضْمَنْ ، قِيلَ : هَذَا لَوْ قَامَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهَا تَمُوتُ لَمْ يَضْمَنْ ، وَانْظُرِ الرَّاعِي إِذَا أَنْزَى عَلَى الْغَنَمِ يَضْمَنْ قِيلَ هَذَا تَعَدَّى مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ ، وَقَالَ الْغَيْرُ لَا يَضْمَنْ [ق: ٨٠٠] وَنَظِيرُ مَسْأَلَةِ الْحَجَّامِ مَنْ حَصَدَ زَرْعًا بَغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ فَحَمَلَتْهُ الرِّيحُ وَذَهَبَ ، اخْتَلَفَ ابْتِدَاءُ هَلْ لَهُ فَإِذَا ذَهَبَ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟ تَوَقَّفَ عَلَى النَّظَرِ انْتَهَى مِنْ نَوَازِلِ ابْنِ الْحَسَنِ نَقَلَهَا مِنْ «الْمِيعَارِ» وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٢) [٣٤] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدِ بْنِ جَنِيٍّ عَلَى صَبِيٍّ وَفِي (س) أَيْضًا لِأَبِي الصَّبِيِّنِ وَمَسَكَ أَبُو الصَّبِيِّنِ الْعَبْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عِنْدَهُ وَمَنْعَهُمَا مِنْ مَالِكُهُمَا بَعْدَ أَنْ قَالَ لَهُ مَالِكُهُمَا : ادْفَعْ لِي عَبْدِي حَتَّى تَبْرَأَ الْجَنَايَةَ أَدْفَعُ لَكَ أَرَشَهَا ، فَأَبَى عَنْ ذَلِكَ وَاسْتَمَرَّ عَلَى مَنْعِهِمَا إِلَى الْآنَ وَلَهَا أَيُّ الْجَنَايَةِ أَزِيدُ مِنْ سَنَةٍ وَوَلَدَتْ أُمَةً مِنْ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ وَلَدًا عِنْدَ أَبِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِمَا ، وَاسْتَخْدَمَهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدَيْنِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ فِدَائِهِمَا بِأَرَشِ الْجَنَايَةِ وَتَسْلِيمِهِمَا فِيهَا وَبِرَجْعِ بَعْلَتِهِمَا أَيْضًا عَلَى أَبِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِمَا وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي ابْنِ يُونُسَ ، وَنَصُّهُ ؟ إِذَا جَنَى الْعَبْدُ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُوقِفُهُ ، قَالَ مَالِكٌ وَالتَّفَقُّةُ عَلَى الْمُقْضِيِّ لَهُ بِهِ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يُنْفَقَانِ عَلَيْهِ فَمَنْ اسْتَحَقَّهُ رَجَعَ عَلَى الْآخَرِ وَأَمَّا الْعِلَّةُ . فَإِنَّهَا لِلْسَيِّدِ حَتَّى يَقْضِيَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِهِ وَكَذَلِكَ الْأُمَةُ إِذَا جَنَتْ وَهِيَ

حَامِلٌ ثُمَّ أَنْ وَضَعَتْهُ بَعْدَ أَنْ جَنَتْ ثُمَّ اسْتَعْمَلَهَا الْمَجْنِي عَلَيْهِ فَلَا يُسَلِّمُ وَلَدَهَا مَعَهَا وَلَسِيْدَهَا الْغُلَّةُ حَتَّى يُحْكَمَ فِيهَا وَيُسَلِّمَهَا فِي الْجَنَایَةِ ، وَأَنَّهُ أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدَيْنِ فَقِيرٌ وَالْمَجْنِي عَلَيْهِمَا أَغْنِيَاءُ وَحِينَئِذٍ فَقَى بَعْضُ فَتَاوَى الشَّيْخِ الرَّبَّانِيِّ السَّيِّدِ الْمُخْتَارِ الْكُنْتُ مَا نَصَّهُ عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ تَلَامِيذِهِ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ مِنْ عَبْدِ رَبِّهِ الْمُخْتَارِ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى الْأَبْنَاءِ وَالْإِخْوَانِ جَمَاعَةً أَبْنَاءَ مُحَمَّدِ ابْنِ سَيْفٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ ، وَبَعْدُ فَمُوجِبُهُ إِلَيْكُمْ إِعْلَامُكُمْ بِأَنِّي أَبْطَلْتُ أَرْشَ الْأُذُنِ الْمُقْطُوعَةِ قَصْدَ خُرُوجِ عَبِيدِ الْمَسَاكِينِ مِنْ أَيْدِيهِمْ إِلَى مَلِكٍ مَنْ هُوَ أَغْنَى مِنْهُمْ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ وَفِي حَاشِيَةِ (عج) عَلَى الرِّسَالَةِ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَعَمَّدَ الْجَنَایَةَ فَإِنَّهُ يُعَامَلُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ فَتَحُ بَابَ عَظِيمٍ مِنَ الْمَفَاسِدِ الْوَاجِبِ سَدُّهَا شَرْعًا وَاخْتَلَفَ فِي الْجَنَایَةِ هَلْ أَرَشُهَا عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ وَقِيلَ : لَا يُلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٣) [٣٥] سَوْأَلٌ : عَنْ أَهْلِ وَلَانَةِ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى هَلْ هُمْ مِنْ أَهْلِ

الْإِبِلِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْعُرُوضِ فِي الدِّيَّاتِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي التَّتَائِي عَنْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَنَصَّهُ : قَالَ الْبَاجِي : وَعِنْدِي أَنَّ يُنْظَرُ إِلَى غَالِبِ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي الْبِلَادِ فَأَيُّ بِلَدٍ غَلَبَ عَلَى أَهْلِهِ شَيْءٌ كَانُوا مِنْ أَهْلِهِ وَإِذَا انْتَقَلَتِ الْأَحْوَالُ وَجَبَ انْتِقَالُ الْأَمْوَالِ ، وَقَدْ أَشَارَ أَصْبَغُ لِهَذَا بِقَوْلِهِ : وَأَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ الْيَوْمَ أَهْلُ ذَهَبٍ وَمَا فِي ابْنِ نَاجِي عَلَى «الرِّسَالَةِ» وَنَصَّهُ وَفِي «الْمَوْطَأِ» أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْمَ الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ فَجَعَلَهَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَتَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، وَرَوَى أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّ عُمَرَ وَضَعَ الدِّيَّاتِ فَوَضَعَ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ

مَائَتِي بَقْرَةَ وَعَلَى أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفَ شَاةٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مَائَتِي حُلَّةً ، وَرَوَى
مِثْلَهُ مُرْسَلًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرِ الدَّرَاهِمَ ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءَ وَالزَّهْرِيِّ وَفُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ
السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَشَارَ أَصْبَغُ فِي قَوْلِهِ : أَهْلُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ الْيَوْمَ
أَهْلٌ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كُلِّ جِهَةِ الزَّمَانِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ وَهُوَ اخْتِيَارُ
الْقَاضِي الْبَاجِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى .

قَوْلُهُ : مَائَتِي حُلَّةٌ مُخَالَفٌ لِمَا فِي التَّتَائِي عَلَى «الرَّسَالَةِ» مِنْ أَنَّ عَلَى أَهْلِ
الْحُلَلِ مِائَةَ حُلَّةٍ ، فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَدَمُ تَكْلِيفِ أَهْلِ وَلَا تَةِ بَغَيْرِ الْعُرُوضِ
لَا نَهُمْ مِنْ أَهْلِهَا وَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِهَا وَأَنَّهُمْ لَا يُلْزَمُهُمْ فِي الدِّيَةِ إِلَّا مِائَتَا حُلَّةٍ عَلَى مَا
فِي ابْنِ نَاجِي وَمِائَةَ حُلَّةٍ فَقَطْ عَلَى مَا فِي التَّتَائِي .

وَالْحُلَّةُ بِالضَّمِّ إِزَارُورْدَاءٌ وَلَا يَكُونُ الشُّوبُ حُلَّةً حَتَّى يَكُونَ ثَوْبَيْنِ كَمَا فِي
شَرْحِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْأَوْجَلِيِّ عَنِ الْقَامُوسِ انْتَهَى فَظَهَرَ مِنْ هَذَا
أَنَّ عُرْفَ أَهْلِ وَلَا تَةِ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ ، وَالْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهَا
حَيْثُ وَافَقَتْ قَوْلًا وَلَوْ شَادَا لِتَقْدِيمِ جَرِيَانِيهَا ، بَلْ يُقَدَّمُ الْقَوْلُ بِالشَّاذِّ الَّذِي جَرَتْ
بِهِ الْعَادَةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي لَمْ تَجْرِبْ بِهِ لِمَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» وَغَيْرِهَا مِنْ
تَصَانِيفِ الْأَثَمَةِ وَمَنْ أَحَادَهُمْ عَنْ عَرَفِهِمْ وَعَادَتِهِمْ فَقَدْ تَعَدَّى عَلَيْهِمْ وَظَلَمَهُمْ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٤) [٣٦] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي فَتَاوَى شَيْخِ أَشْيَاخِنَا الْفَقِيهِ الْحَاجِّ أَبِي
بَكْرٍ ابْنِ الْحَاجِّ عَبَّسَى مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وُلِدَ فِي أَخْوَالِهِ حَتَّى كَبَرَ وَلَزِمَتْهُ
دِيَةٌ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ وَهُمْ أَغْنَى الْأَخْوَالُ فِي الْبَادِيَةِ وَعَصَبَتُهُ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى مِنْ
الْبَادِيَةِ أَيْضًا وَإِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَشْرُ [ق: ٨٠١] مَرَاحِلَ فَدُونَ ذَلِكَ ، هَلْ عَاقِلَتُهُ
الْأَخْوَالُ الْمَذْكُورِينَ أَمْ عَصَبَتُهُ ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّ الَّذِينَ يَعْقِلُونَ عَنْهُ عَصَبَتُهُ الَّذِينَ يَتِمُّونَ مَعَهُ إِلَى أَبٍ وَاحِدٍ ،

قَالَ فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ مِنْ «الْمُدَوَّنَةِ» قَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا الْعَقْلُ عَلَى الْقَبَائِلِ أَبُو الْحَسَنِ . الشَّيْخُ : هُمْ يَنْتَسِبُونَ وَيَتَمَوَّنُونَ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ ، وَيَتَنَاصَرُونَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا قَبَائِلَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْجَانِي إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَصَبَتِهِ مَا يَسْتَقِلُّ بِدَيْتِهِ فَيَكْمُلُ مِنْ أَخْوَالِهِ إِنْ كَانَ يَنْتَمِي مَعَهُمْ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ وَإِلَّا فَلَا إِذْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ دِيَّانٍ .
وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : وَإِنْ انْقَطَعَ بِدَوِيٍّ فَسَكَنَ الْحَضَرَ عَقْلَ مَعَهُمْ .

أَبُو الْحَسَنِ : يَعْني وَبِالْحَضَرَ قَوْمَهُ ، وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الشَّامِي يَتَوَطَّنُ مِصْرَ فَإِنَّهُ يَعْقِلُ مَعَهُمْ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرٍ ثُمَّ إِنْ جَنَى وَقَوْمَهُ بِالشَّامِ وَلَيْسَ بِمِصْرٍ مِنْ قَوْمِهِ مَا يَحْمِلُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلَتِهِمْ ، فَلْيُضْمَّ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ بِهَا إِلَى قَوْمِهِ .

أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ بِهَا أَيُّ يُضْمُّ إِلَى قَوْمِهِ عِيَاضٌ : يُرِيدُ فِي النَّسَبِ لَا فِي الْجَوَارِ انْتَهَى .

أَبُو الْحَسَنِ : قَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ الصَّائِعِ فِي نَحْوِ قَوْلِ سَحْنُونَ : مِنْ طَرَابُلُسَ إِلَى طَبِيَّةٍ مُعَقَّلَةٌ وَمَا بَيْنَ طَرَابُلُسَ إِلَى مِصْرَ مُعَقَّلَةٌ ، وَمَا بَيْنَ طَبِيَّةٍ إِلَى سَبْتَةٍ مُعَقَّلَةٌ وَسَجْلَمَاسَةَ وَمَا يَلِيهَا إِلَى بَلَدِ السُّودَانَ مُعَقَّلَةٌ ، صَحَّ مِنْ الْأَسْتِلْحَاقِ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ بَلَدَنَا هَذَا مُعَقَّلَةٌ فَيَعْقِلُ عَلَى الْجَانِي فِيهَا أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ مَعَهُ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ انْتَهَى مِنْ أَبِي الْحَسَنِ شَارِحِ «الْمُدَوَّنَةِ» انْتَهَى كَلَامُ شَيْخِ أَشْيَاخِنَا بَلْفُظِهِ .

قُلْتُ : فَبَانَ لِنَظَرِهِ أَنَّ أَخْوَالَ الْجَانِي الْمَذْكُورِ لَا يَعْقِلُونَ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَفْتَرِقْ مَعَهُمْ فِي أَبِي وَاحِدٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٥) [٣٧] سَوَّالٌ : عَنْ قَطْعِ أُذُنِ فَرَسٍ ذِي هَيْئَةٍ وَلَكِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ عَلَى

رَبِّهَا مَقْصُودُهُ مِنْهَا لِكَوْنِهِ يُسَافِرُ عَلَيْهَا لِلْمَحَافِلِ وَالسَّلَاطِينِ وَالْأَصْهَارِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُهَا مَعَ أَرْشِهَا أَوْ هُوَ مُخِيرٌ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا أَوْ أَرْشِهَا مَعَهَا ؟ وَهَلِ الْمُرَادُ بِذِي الْهَيْئَةِ الْقَاضِي وَالْأَمِيرُ أَوْ كُلُّ مَنْ لَهُ هَيْئَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ مُخِيرٌ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا أَوْ هِيَ وَأَرْشِهَا مَعَهَا لِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا عِنْدَ ذَوِي الْهَيْئَاتِ وَإِنْ كَانَ يَرْكَبُهَا هُوَ فَفِي «طَخ» مَا نَصَّهُ : «التَّوْضِيحُ» : إِذَا كَانَتِ الْبَغْلَةُ تُرَادُّ لِلتَّجْمُلِ كَانَ صَاحِبُهَا قَاضِيًا أَوْ لَا فَقَدْ قَالَ مُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ : إِذَا قُطِعَ ذَنْبُ بَغْلَةٍ أَوْ حِمَارٍ أَوْ فَرَسٍ ، فَأَرَاهُ يَضْمَنُ جَمِيعَهُ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ الْعَرَضَ الْمَقْصُودَ مِنْ مِثْلِهِ ، وَهُوَ رُكُوبُ ذَوِي الْهَيْئَاتِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .
وَالْمُرَادُ بِذَوِي الْهَيْئَاتِ كُلُّ مَنْ لَهُ مُرُوءَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَاضِيًا كَانَ أَوْ أَمِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ .

وَفِي «عَج» مَا نَصَّهُ : وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْهَيْئَةُ لِلْمُسْلِمِ لَا لِلْكَافِرِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٦) [٣٨] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَوْضَحَ آخَرَ فِي الرَّأْسِ عَمْدًا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحَهَا فَهَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّمَا عَلَيْهِ إِثْمُ الْجِنَايَةِ فَقَطْ دُونَ غَرَمِ الْمَالِ لِأَجْلِ الْمَوْتِ الَّذِي قَاتَ بِهِ مَحَلُّ الْقِصَاصِ الَّذِي هُوَ رَأْسُهُ كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مُخْتَصَرِهِ ، وَإِنْ قُطِعَتْ يَدٌ قَاطِعَ بِسْمَاوَيَ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ .

ابْنُ مُرْزُوقٍ : فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ لِابْنِ قِصَاصٍ وَلَا مِنْ دِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ الْعُضْوَ الَّذِي اسْتَحَقَّ قَدْ ذَهَبَ كَمَا لَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ انْتَهَى .

«عَبَقُ» : وَإِنْ تَعَدَّرَ مَحَلُّ الْقِصَاصِ كَانَ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعِ لَغْيِهِ عَمْدًا بِمَاوَى أَوْ سَرَقَةً أَوْ قِصَاصٍ لَغْيِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنْ قِصَاصٍ لِأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِصَاصِ . فَلَمَّا تَعَدَّرَ مَحَلَّهُ بَطُلَ حَقُّهُ ، وَلَا دِيَّةَ لَهُ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ انْتَهَى . وَفِي نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ ، وَسُئِلَ عَنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ فَقَوُّوا عَيْنَ رَجُلٍ عَمْدًا ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحُوا مَعَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ، هَلْ عَلَى الْمَيِّتِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَيَكُونُ فِي مَالِهِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْمَيِّتَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ إِثْمُ الْجَنَايَةِ فَقَطْ دُونَ غَرَمِ الْمَالِ لِأَجْلِ الْمَوْتِ الَّذِي فَاتَ بِهِ مَحَلُّ الْقِصَاصِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ التَّبَاعَةُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُمَا أَوْ يَصْطَلِحَا مَعَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَرَاضُوا عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا مَاتَ بِسَمَاوَى وَأَمَّا لَوْ قُتِلَ بِجَنَايَةِ أَحَدٍ عَلَيْهِ لَكَانَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ مِنْ قَاتِلِهِ وَيَكْفِي فِي النَّصِّ عَلَى سُقُوطِ الْقِصَاصِ قَوْلُ خَلِيلٍ : وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعِ بِمَاوَى أَوْ سَرَقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لَغْيِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٥) [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجَالٍ كَانُوا يَلْعَبُونَ بِالرَّمِيِّ لِلْكَعْبِ يَرْمُونَهُ بِمَا يَرَى بِهِ عَادَةً عِنْدَهُمْ كَالْحَجَرِ فَرَمَاهُ أَحَدُهُمْ بِحُجْرَةٍ فَتَسَابَقَ اثْنَانِ إِلَى أَخْذِهَا لِيَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُمَا لِأَخْذِهَا هُوَ التَّالِي لِلرَّامِي فِي الرَّمْيِ كَمَا هِيَ عَادَتُهُمْ فَسَقَطَتْ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ إِلَى فَمِ أَحَدِهِمَا فَكُسِرَتْ بَعْضُ أَسْنَانِهِ ، فَهَلْ عَلَى الرَّامِي فِي الْأَسْنَانِ شَيْءٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الرَّامِي فِي الْأَسْنَانِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ «عَبَقُ» : كَحَرْقِهَا - أَيْ النَّارِ - شَخْصًا حَالًا كَوْنُهُ قَائِمًا لَطْفُفَهَا خَوْفًا عَلَى زَرْعِهِ أَوْ نَفْسِهِ ، أَوْ دَارِهِ فَهَدِرَ ، وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا

يُضْمَنُ فَاعِلَهَا مَا أَتْلَفْتُهُ كَمَا إِذَا أَجَجَهَا فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ أَمْ لَا ، وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ
الشَّرُّ وَالْبَاطِنُ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْجَامِعُ بَيْنَ مَسْأَلَتِنَا وَمَسْأَلَةِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا
سَاقَ نَفْسَهُ إِلَى مَا حَصَلَ لَهُ الْعَطَبُ مِنْهُ فَكَانَ هُوَ الْعَاطِبُ لِنَفْسِهِ فَلِذَلِكَ صَارَ
دَمُهُ هَدْرًا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٦) [٣٧] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَاهَزَ ثَلَاثِينَ عَامًا مِنْ وَلَادَتِهِ وَمِنْ صَغَرِهِ
لَا وَطَنَ عِنْدَهُ سِوَى أَخْوَالِهِ [ق / ٨٠٣] وَأَبُوهُ لَمْ يَزَلْ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ عَلَى مَا
بَلَغَنِي وَلَكِنَّهُ بَعِيدُ الْوَطَنِ وَأَقْرَبُ لَدَى طَائِعًا بِأَنَّهُ قَتَلَ صَبِيًّا مِنْ أَخْوَالِهِ بِرَمِيَّةٍ رَمَى
بِهَا الْكَعْبَ وَجَدَ صَبِيَّةً يَلْعَبُونَ بِرَمِيهِمْ لَهُ بِالْحَجَارَةِ وَاشْتَرَكَ مَعَهُمْ فِيهِ فَرَمَى
فَجَاءَتْ رَمِيَّتُهُ عَلَى الْكَعْبِ إِلَى الصَّبِيِّ كَانَ مِنَ النَّظَارَةِ لِأَرْبَابِ اللَّعْبِ الْمَذْكُورِ
فَشَجَّهُ فِي الرَّأْسِ وَمَاتَ بَعْدَ نَصْفِ شَهْرٍ مِنْهَا ، وَالْحَالُ أَنَّ الْقَتْلَ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا
بِإِثْرَارِهِ فَقَطْ ، فَهَلْ يُحْمَلُ هَذَا الْمُقَرُّ عَلَى الرُّشْدِ أَوْ السَّفَهَةِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟
وَهَلْ هَذَا الْقَتْلُ عَلَى تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ مِنَ الْخَطَا أَوْ الْعَمْدِ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ مِنَ الْعَمْدِ
فَهَلْ تَكُونُ الدِّيَّةُ عَلَى الْقَاتِلِ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِ ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ ، أَوْ هَلْ تَكُونُ هَدْرًا ؟
وَهَلْ عَلَى أَخْوَالِهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَمْ لَا ، وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ لِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ ابْنِ
الْعَطَّارِ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَسْفِيهِهُ ابْنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفَهَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ
قُرْبٍ وَلَا بَعْدٍ .

وَحَكَى غَيْرُهُ مِنَ الْمُؤْتِقِينَ أَنَّ تَسْفِيهِهُ إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيِّ عَامَيْنِ
جَائِزٌ .

الْمُتَيْطِي : وَفِي كَوْنِهِ عَلَى التَّسْفَةِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَامٍ فَقَطْ أَوْ إِلَى عَامَيْنِ
قَوْلًا ابْنِ عَطَّارٍ وَالْبَاجِي وَهُوَ بَعْدَهُمَا عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ انْتَهَى .

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَتْلَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْخَطَا فَنِي «مخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا أَيْ مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ ضَرْبُهُ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا إِنْ قَصَدَ ضَرْبَ مَنْ يَحِلُّ لَهُ ضَرْبُهُ فَأَصَابَ غَيْرَهُ فَهُوَ خَطَاٌ أَيْ بِشَرْطِ ضَرْبِ اللَّعْبِ أَوْ الْأَدَبِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «شخ» وَلَا سِيَّما ذَكَرَ «عج» فِي نَوَازِلِهِ أَنَّ مَنْ قَصَدَ ضَرْبَ بِهِمَةٍ فَجَاءَتْ عَنْهَا إِلَى شَخْصٍ فَقَتَلَتْهُ أَنَّهُ خَطَاٌ انْتَهَى .

فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا الْقَتْلَ مِنَ الْخَطَا فَلْنَذْكُرْ لَكُمْ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ فِي حُكْمِ الدِّيَةِ .
أَوَّلُهَا : أَنْ تَكُونَ فِي مَالِ الْمُقَرَّرِ وَحْدَهُ حَالَةٌ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ الْإِقْرَارَ بِقَتْلِ الْخَطَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

فَنِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : وَنَجِمَتْ دِيَةُ الْحُرِّ الْخَطَا بِلَا اعْتِرَافٍ . . . إلخ .
وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : بِلَا اعْتِرَافٍ .

«عبق» : بِلَا اعْتِرَافٍ مِنَ الْجَانِي ، بَلْ ثَابِتَةٌ بَيِّنَةٌ أَوْ لَوْثٌ فَلَا تُحْمَلُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحِ خَطَاٍ بَلْ حَالَةٌ فِي مَالِهِ كَمَا أَصْلَحَ سُحْنُونُ «الْمُدُونَةُ» عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ » انْتَهَى .

الثَّانِي : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «مخ» هُنَا بِقَوْلِهِ : وَذَكَرَ الشَّيْخُ شَرْفُ الدِّينِ أَنَّ الْجَانِيَّ إِذَا كَانَ عَدْلًا مَأْمُونًا لَا يَقْبَلُ الرُّشُوءَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ بَأَنْ يَقُولُوا لَهُ : اعْتَرَفَ بِأَنَّكَ قَتَلْتَ وَلَيْتَا وَتَحْنُ نَعْطِيكَ كَذَا وَلَيْسَ أَكِيدُ الْقَرَابَةَ لِلْمَقْتُولِ وَلَا صَدِيقًا مُلَاطِفًا وَلَا يَتَّهَمُ فِي إِغْنَاءِ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ ، وَأَقْسَمَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ كَانَتْ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي مُنْجِمًا انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «شخ» وَزَادَ مَا نَصَّهُ : فَإِنَّ الْأَوْلِيَاءَ إِنْ شَاؤُوا أَقْسَمُوا وَكَانَتْ الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَإِنْ شَاؤُوا تَرَكَوا الْقَسَامَةَ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا فِي

مَالِ الْجَانِي . انْتَهَى .

الثَّالِثُ : أَنَّ الدِّيَّةَ تَنْفُضُ عَنِ الْمُقْرِِّ وَعَاقِلَتِهِ بِلَا قَسَامَةٍ فَمَنَابُهُ مِنْهَا يُلْزَمُهُ وَمَنَابُهَا يَسْقُطُ عَنْهَا .

الرَّابِعُ : أَنَّ إِقْرَارَهُ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ الْفَلَسْأَنِي عَلَى الرُّسَالَةِ ، وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلَيْنِ أُخَرَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهِمَا خَشْيَةَ الإِطَالَةِ انْتَهَى .

وَأَمَّا أَخْوَالُ الْمُقْرِِّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِنَ الدِّيَّةِ إِذْ لَا مَعْقَلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ لَعَدَمِ اجْتِمَاعِهِ مَعَهُمْ فِي نَسَبٍ أَوْ دِيْوَانٍ وَلَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ إِلَّا الْمُجَاوِرَةُ فِي تَقْيِيدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى الْمُدَوَّنَةِ نَاقِلًا عَنْ عِيَاضٍ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْجَارَ لَا مَعْقَلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَارِهِ حَيْثُ لَمْ يَجْتَمِعَا فِي نَسَبٍ وَلَا دِيْوَانٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٧) [٣٨] سَوْأَلٌ : عَنْ شَخْصٍ عَضَّهُ آخِرُ فِي الْيَدِ مَثَلًا فَسَلَّ يَدَهُ فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : أَوْ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ فَقَلَعَ أَسْنَانَهُ قَالَ « ح » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ مَا نَصَّهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : فِي قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَلَوْ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ ضَمِنَ أَسْنَانَهُ عَلَى الْأَصَحِّ يَعْنِي دِيَّةَ أَسْنَانِهِ ، وَالْأَصَحُّ عِبْرَ عَنْهُ الْمَازَرِي وَغَيْرُهُ بِالْمَشْهُورِ وَنَقَلَ مُقَابِلَهُ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ وَهُوَ أَظْهَرُ لَمَّا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ فَاخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « يَعْضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ الْعَجَلُ لَا دِيَّةَ لَكَ » وَتَأَوَّلَ الْحَدِيثَ بَعْضُ شُيُوخِ الْمَازَرِيِّ عَلَى أَنَّ الْمَعْضُوضَ لَا يُمَكِّنُ لَهُ التَّرَعَ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَحُمِلَ تَضْمِينُ الْأَصْحَابِ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّرَعُ بِرَفْقٍ بِحَيْثُ لَا تَقْلَعُ أَسْنَانُ الْقَاضِ فَصَارَ مُتَعَدِّيًا فِي الزِّيَادَةِ فَضَمَّنُوهُ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي قَوْلِهِ ﷺ : « لَا دِيَّةَ لَكَ » وَفِي رِوَايَةٍ « فَأَبْطَلَهُ » .

قَوْلُهُ هَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي إسْقَاطِ الْقَصَاصِ وَالِدِيَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْدَلَ عَنْ صَرِيحِ الْحَدِيثِ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارِ .
وَفِي «شَخ» مَا نَصَّهُ : وَيُصَدَّقُ فِيمَا دَعَاهُ كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ [(١)]

(٢٠٩٨) [٣٩] سَوَالٌ : عَنْ قَبِيلَةٍ تَقَرَّرَ قَتْلُ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ عَلَى وَجْهِ الْعَمْدِ
فَحِينَئِذٍ تَبَرَّأَ وَهَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جُنَايَةِ الْآخَرِ عَلَيَّ وَجْهِ الْعَمْدِ ، وَلَوْ
كَانَتْ مِنْ ابْنِهِ وَأَخِيهِ ، هَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا وَيَحِلُّ عَنْهَا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ
مِنَ الْغَضَبِ فِي الْعَمْدِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يَنْفَعُ وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا فَفِي نَوَازِلِ شَيْخِنَا قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَبَرَّدَ
ضَرِيحَهُ مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ : عَقِدَ اسْتِرْعَاءً مِنْ مُذْنِبٍ أَشْهَدَ فُلَانٌ ابْنَ
فُلَانٍ أَنَّهُ [ق / ٨٠٤] لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ابْنَهُ مُخَالِطٌ لِأَهْلِ التَّهَمِّ وَالرَّيْبِ وَخَافَ
أَنْ يَجْنِيَ جُنَايَةً أَوْ يَجِدَ جَرِيرَةً تَتَعَاقَلُ عَلَيْهِ وَيُؤْذِي بِسَبَبِهِ فَتَبَرَّأَ مِنْهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ
وَأَبْعَدَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَهَجَرَهُ غَضَبًا لِلَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَتُوبَ وَيَرْجِعَ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ
شَهِدَ بِذَلِكَ مَنْ يَعْرِفُ أُنْعَادَهُ فَإِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ
يَنْدَفِعُ عَنْهُ بِهَذَا الْعَقْدِ تَعَسُّفُ الْوَلَاةِ وَأَخْذُهُمُ الْوَلِيَّ فِي الْجُنَايَاتِ وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ
الْأَحْكَامُ الْجَاهِلِيَّةُ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر : ١٨] أَنْتَهَى
مِنْ ابْنِ فَرْحُونَ فِي «تَبَصُّرَتِهِ» .

وَبَيِّنَةُ أُخْرَى فِي التَّبَرُّ [(٢)]

مَنْ وَلَدَ سُوءٌ أَوْ أَخٌ سُوءٌ مَخَافَةَ أَنْ يَجَرَ جُنَايَةً إِلَيْهِ أَشْهَدَ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ
أَنَّ وَلَدَهُ الْمَالِكُ أَمْرُهُ فُلَانًا لَمَّا خَاضَ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، وَجَانَبَ أَهْلَ الْخَيْرِ وَذَوِيهِ
وَخَالَفَهُ فِي جَمِيعِ مُحَاوَلَاتِهِ وَعَامَّةِ أَحْوَالِهِ وَتَصَرُّفَاتِهِ ، وَتَبَيَّنَ لَهُ أَخْذُ الْبَرَى
بِالْجَانِي تَبَرُّاً مِنْهُ وَتَبَاعَدَ عَنْهُ وَتَرَكَ مُوَاصَلَتَهُ ، وَأَظْهَرَ ذَلِكَ وَأَشَاعَهُ وَصَرَّحَ بِهِ

وَأَذَاعَهُ رَجَاءً لِلْخَلَاصِ مِنَ الْمُطَالَبَةِ وَاحْتِيَاطًا مِنْ دَرءِ الْعَقْلِ وَالتَّبَاعَاتِ إِشْهَادًا
تَامًا . انْتَهَى .

ثُمَّ وَثِيقَةٌ أُخْرَى .

أَشْهَدَ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ أَخَاهُ فُلَانًا أَوْ وَلَدَهُ فُلَانًا تَوَعَّلَ فِي
أَمْرِ خَطِيرٍ وَأَنْشَبَ نَفْسَهُ فِي أَمْرٍ كَبِيرٍ تَوَقَّعَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِمَا احْتَمَلَهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ
يَتَوَرَّطُ لِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ فِي ضُرُوبِ الْمَهَالِكِ تَبَرُّاً مِنْهُ وَتَرَكَ مُدَاخَلَتَهُ وَقَطَعَ
مُوَاصَلَتَهُ وَأَبْعَدَهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَأَعْلَنَ بِذَلِكَ وَأَشَاعَهُ وَصَرَّحَ بِهِ وَأَذَاعَهُ لِيَتَخَلَّصَ
مِنَ الْمُطَالَبِ بِنَفْسِهِ لئَلَّا يَتَعَلَّلَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ إِشْهَادًا . . إلخ . انْتَهَى مِنْ كِتَابِ
مُؤَلَّفِ الْأَحْكَامِ وَالْوَثَائِقِ .

وَثِيقَةٌ أُخْرَى :

فِي التَّبَرُّءِ مِنْ وَلَدٍ سُوءٍ أَشْهَدَ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ تَبَرَّأَ مِنْ وَلَدِهِ فُلَانٍ تَبَرُّاً
تَامًا لَمَّا رَأَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ وَعَدَمِ اسْتِقَامَتِهِ وَخَوْفًا أَنْ يَجْنِيَ جَنَایَةً ، أَوْ يَجِدُ
جَرِيرَةً فَيُؤْخَذُ بِسَبَبِهِ إِشْهَادًا صَحِيحًا اسْتَحْفَظَهُ عِنْدَ شُهُودِهِ لِيَسْتَظْهَرَ بِهِ حَيْثُ
اِحْتِاجَ إِلَى ذَلِكَ وَعَرَفَ قَدْرَهُ وَأَشْهَدَ بِهِ فِي كَذَا انْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فَظَهَرَ بِهِذِهِ الْوَثَائِقُ أَنَّ الْمُسْتَبْرَأَ مِنْ جَرِيرَةٍ
ابْنِهِ أَوْ أَخِيهِ لَا يُؤْخَذُ بِهَا فَأُخْرَى إِذَا تَبَرَّأَ مِنْ جَرَائِرِ الْأَجْنَبِيِّينَ ، وَهَذَا هُوَ
مَفْهُومُ فَحْوَى الْخَطَابِ الْمُسْتَدَلِّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾
[الإسراء: ٢٣] فَالضَّرْبُ أُخْرَى فَهُوَ أَيْضًا الْقِيَاسُ الْجَلِيُّ ، فَإِذَا لَمْ يَحْكَمْ
الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ فَالْكَافِرُ أُخْرَى فَإِذَا لَمْ يُؤْخَذَ بِجَرِيرَةٍ وَلَدَهُ إِذَا تَبَرَّأَ مِنْهُ
فَأُخْرَى عَدَمُ أَخْذِهِ بِجَرِيرَةٍ غَيْرِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ إِذَا تَبَرَّأَ مِنْ جَرَائِرِهِ
وَهَذَا التَّبَرُّءُ يَكْتُبُهُ أَهْلُ بِلَادِنَا مِنْ أَشْيَاخِنَا وَغَيْرِهِمْ مِنْ جَرَائِرِ قَبَائِلِهِمْ لئَلَّا يُؤْخَذُوا
بِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ ، وَلَا سِيَّمَا جِنَايَةُ الْعَمْدِ

لَا شَيْءَ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي مِنْهَا ، بَلْ هِيَ عَلَى الْجَانِي وَحْدَهُ حَالَةٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالَ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ .

«ق» عَنْ «الرَّسَالَةِ» : لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا اعْتِرَاقًا بِهِ .

ابْنُ الْحَاجِبِ : الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ ، وَفِيمَا لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثُ عَلَى الْجَانِي حَالَةٌ انْتَهَى وَفِي نَوَازِلِ شَيْخِنَا مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ عَدَى عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ عَمْدًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بَزَمَ قَصِيرٌ عَدَى عَلَى الْقَاتِلِ فَقَتَلَ عَمْدًا وَعَصَبَةُ الْقَاتِلِ الْأَوَّلِ مُتَعَصِّبَةٌ عَلَى الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ ، وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ وَعَمَلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ يَتَدَاوِلُونَهُ إِلَى حِينَ قَتَلَ صَاحِبِهِمُ الْقَتِيلَ الْمَذْكُورَ ثُمَّ أَبَوْا وَامْتَنَعُوا مِنَ الدِّيَةِ لَمَّا قُتِلَ صَاحِبُهُمْ قَاتِلِينَ إِنْ الْقَتْلَ قَتَلَ عَمْدٌ وَهُوَ لَا يُلْزَمُ الْعَاقِلَةُ وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَتْرَكُونَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّعَصُّبِ مَعَهُ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ عَمَلًا بِالنُّصُوصِ الْمُتَضَافَةِ عَلَى أَنَّ قَتْلَ الْعَمْدِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقَوْدُ عَيْنًا أَوْ الدِّيَةُ فِي مَالِ الْجَانِي ، وَاحْتِجَّ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الزُّورِ بِقَوْلِ خَلِيلٍ : وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ دَمٍ مَنْ قَتَلَ أَوْ الْقَاتِلُ أَوْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ وَتَلَزَمَهُمُ الدِّيَةُ لِأَنَّهُمْ لَمَّا تَعَصَّبُوا عَلَى الْعَمْدِ وَجَرَى عُرْفُهُمْ وَعَمَلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ صَارَ لَازِمًا لَهُمْ بِالْأَصَالَةِ كَالْخَطَأِ لِأَنَّ الْعَادَةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى النَّصِّ وَالْجُمُودِ عَلَى الرُّوَايَاتِ ضَلَالٌ وَإِضْلَالٌ فَهِيَ مُحْكَمَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ «عَبَقُ» عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ السَّلَامِ : وَكَثُرَ لَبْنُ الشَّاةِ قَائِلًا كَثَرَتْهُ مِنْ بَقَرٍ أَوْ جَامُوسٍ إِلَّا لَعُرْفٍ ، إِلَى أَنْ قَالَ : بَلْ يُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ كُلِّ بَلَدَةٍ فِي عُرْفِهِمْ ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَا سَطَرَ قَدِيمًا لِمَنْ عُرْفُهُ مُخَالَفٌ لَذَلِكَ ، وَكَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي بَابِ الْإِجَارَةِ عِنْدَ قَوْلِ «المص» : وَلَمْ يَلْزَمْهُ رَعَى الْوَلَدِ إِلَّا الْعُرْفُ قَائِلُ النُّصُوصِ فِي تَقْدِيمِ الْعَادَةِ عَلَى النَّصِّ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ تُتَكَرَّرَ إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى فَسْخِ التَّعَصُّبِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُونَهُ فَيَكُونُ لَهُمْ ذَلِكَ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ مِيارَةُ عِنْدَ قَوْلِهِ : فِي لَامِيَةِ الزَّقَاقِ .

وَفِي الْبَلَدَةِ الْفَرَاءِ فَاسْ وَرَبْنَا يَقِي أَهْلَهَا مِنْ كُلِّ دَاءٍ تَفْضِلَا
جَرَى عَمَلٌ بِالْأَيِّ تَأْتِي كَمَا جَرَى بِأَنْدَلُسَ بِالْبَعْضِ مِنْهَا فَاصِلَا

مَا نَصَهُ : وَلَكِنْ هَذَا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ وَيَصِحَّ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ مَا
مَرَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ [ق/ ٨٠٤] الْمُقْتَدَى بِهِمْ وَثُبُوتُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ
الْعُدُولِ الْمُثْبِتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَالْعَمَلِ الْمَذْكُورِ جَازٍ
عَلَى قَوَانِينِ الشَّرْعِ ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا لَا كُلُّ عَمَلٍ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَحَلِّهِ وَلَا
يَثْبُتُ الْعَمَلُ بِمَا تَرَاهُ الْآنَ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْضُ الْعَوَامِّ الْعُدُولُ مِمَّنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ
بِمَعْنَى لَفْظِ الْمَشْهُورِ أَوْ الشَّاذِّ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهِ جَرَى الْعَمَلُ بِكَذَا ، فَإِذَا سَأَلْتَهُ
عَمَّنْ حُكْمَ بِهِ وَأَفْتَى بِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ تَوَقَّفَ أَوْ تَزَلَّزَلَ ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ بِهِ مُطْلَقُ
الْخَبَرِ فَضْلًا عَنْ حُكْمِ شَرْعِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ مِيارَةٍ .

قَوْلُهُ : وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ وَاضِحٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعَمَلَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا
عَلَى قَوْلٍ وَلَوْ شَاذًا ، وَقَالَ «عَبَقُ» عِنْدَ قَوْلِهِ : وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ مَا نَصَهُ : أَنَّ
الْعُرْفَ يُنْظَرُ فِيمَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ ، وَأَمَّا الْعُرْفُ الْمُخَالَفُ لِنَصِّ إِمَامٍ فَلَا
عِبْرَةَ بِهِ انْتَهَى .

وَكَلَامُهُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ مِيارَةٍ : وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ . . . إلخ ، وَقَالَ مِيارَةُ أَيْضًا
عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَحَيْثُ مُكْتَرٍ لِعُذْرٍ يَرْجِعُ فَلَا زِمَ لَهُ الْكِرَاءُ أَجْمَعُ

مَا لَمْ يُؤَدِّ لِمَمْنُوعٍ شَرْعًا فَلَا عِبْرَةَ بِالْعُرْفِ حِينَئِذٍ انْتَهَى .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مُخْتَصَرِهِ لِلْبُخَارِيِّ مَا نَصَهُ :
وَمِنْهُمْ - أَيُّ بَعْضٍ مُعَاصِرِيهِ - مَنْ يَرَى الْفِتْوَى بِالْعَادَةِ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ
الْمُعَامَلَاتِ وَالْبُيُوعِ وَكِسَانِ الْعِلْمِ يَمْنَعُهُ وَيَقُولُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ فَلَا بَأْسَ

به، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ نَسْخُ الشَّرِيعَةِ بِالْعَادَةِ وَلَا قَائِلَ بِهِ، فَإِنْ احْتَجَّ بِقَوْلٍ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: الْعَادَةُ شَرْعٌ، قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا تَكُونُ الْعَادَةُ شَرْعًا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِقِيُودٍ يُقَيِّدُونَهَا بِهَا لَا عَلَى الْعُمُومِ وَهِيَ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ لَا تَخْلُ بِقَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، وَمِثْلُ مَا جَعَلُوهُ عَادَةً شَرْعًا أَعْنِي الْفُقَهَاءُ هُوَ مِثْلُ شَخْصٍ يَسْتَأْجِرُ أَجِيرًا وَلَمْ يُعْلَمْهُ بِأَجْرَتِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْعَمَلِ طَالَبَ الْأَجِيرُ كَثِيرًا وَأَعْطَى الْمُسْتَأْجِرُ قَلِيلًا، فَهَاهُنَا يَسْأَلُ الْحَكَمُ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ الْعَمَلِ مَا ثَمَنُهُ فَيَحْكُمُ بِالْعَادَةِ فِيهِ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا هُوَ الَّذِي يَعْنِي الْفُقَهَاءُ بِقَوْلِهِمُ الْعَادَةُ شَرْعٌ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ إِلَّا بِهَذَا الْأَمْرِ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَنْعِ عَلَى مَا هُوَ أَقْلُ مِنْ هَذَا وَأَخَفُ فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ قَالَ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ مِائَةٌ شَرْطٌ»، فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَكَيْفَ بِالْعَادَةِ إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْغَلَطِ انْتَهَى كَلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وَأَبْوَابُ الْعُرْفِ فِي الْفِقْهِ وَالْيَمِينُ وَالنَّذِيرُ وَالْطَّلَاقُ وَنَحْوُهَا وَلَمْ يَعْدُوا فِيهَا الدِّمَاءَ فَمَنْ تَمَسَّكَ بِقَوْلِ «الرَّسَالَةِ»: وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قَتْلَ عَمْدٍ وَغَيْرِهَا مِنَ «الْمُدُونَةِ» وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ وَغَيْرُهُمْ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى.

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: وَالْحَقُّ اتِّبَاعُ النُّصُوصِ.

وَقَالَ فِي كِتَابِ «جَامِعِ الْأَصُولِ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خُوَيْرٍ مَنَادًا: إِنَّ اسْتِئْزَامَ الْعَاقِلَةِ فِي الْعَمْدِ الْأَرْضِ يُؤَدِّي إِلَى كَثْرَةِ الْفُسَادِ فِي السُّفَهَاءِ لِأَنَّ اخْتِصَاصَهُمْ بِأَرْضٍ مَا فَعَلُوهُ وَأَفْسَدُوا يَكُونُ لَهُمْ رَدْعًا وَقَمْعًا عَنِ الْفُسَادِ

وَالْوُقُوفِ فِي الْهَرَجِ إِذَا خُصُّوا بِهِ وَأُخِذَ مِنْ مَالِهِمْ .

قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ : وَهُوَ فِي غَايَةِ الْجَوْدَةِ وَمِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ الَّذِي يَجِبُ الْوُقُوفُ بِهِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ .

وَالَّذِي أَقُولُ وَأَقْتِي بِهِ أَنَّ مَا يُؤْخَذُ فِي دِمَاءِ هَذِهِ الْبِلَادِ مِنْ غَيْرِ الْجَانِي فَهُوَ حَرَامٌ مُمْتَنِعٌ لِأَنَّ جَنَايَةَ هَذِهِ الْبِلَادِ كُلَّهَا أَوْجَلَّتْهَا عَمْدٌ وَالْعَمْدُ يَخْتَصُّ بِهِ الْجَانِي لِتَتَابُعِ النَّصُوصِ عَلَيْهِ أَنْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٩) [٤٠] سَوَّالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ نَكَلُوا وَبَعْضُ حَلَفَتِ الْعَاقِلَةُ فَمَنْ نَكَلَ فَحَصَّتْهُ عَلَى الْأَظْهَرِ هَلِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَاحِدٌ أَمْ لَا؟ وَعَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ هَلِ يُسْتَعَانُ وَلِذَا لَوْ انْفَرَدَ حَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبِيرًا أَمْ لَا؟ وَعَلَى أَنَّهُ اسْتَعَانَ بِعَاصِبَةٍ هَلِ مُخَالَفُ لِقَوْلِهِ وَلَا اسْتِعَانَةٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنْ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ بَعْضُ الْخ ، فِي دَعْوَى قَتْلِ الْخَطَا وَحِينَئِذٍ فَالْيَمِينُ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ لَا مِنْ جِهَةِ الاسْتِعَانَةِ فَيَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمِينًا وَاحِدَةً وَلَوْ كَانُوا عَشْرَةَ آلَافٍ رَجُلٍ ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ قَوْلِي ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا لِأَنَّهُ هُوَ أَصَحُّهَا وَأَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِ بَقِيَةِ الْأَقْوَالِ خَشْيَةَ الإِطَالَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ حَلَفَ وَحْدَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَبِيرًا كَمَا فِي «مخ» .

وَقَوْلُهُ : وَلَا اسْتِعَانَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ الْعَمْدِ .

الْبَنَانِي : عَدَمُ الاسْتِعَانَةِ هُوَ قَوْلُ مُطَرَفٍ وَاسْتَظْهَرَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي أَوَّلِ رَسْمِ سَمَاعٍ يَحْيَى وَعَزَاهُ لِظَاهِرِ مَا فِي «الْمُدَوَّنَةِ» مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاتِهِ عَنْ مَالِكٍ نَقَلَهُ «ح» أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٠) [٤١] سَوَّالٌ : عَنْ مُوَضَّحَةِ الْأَنْفِ هَلِ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ

اللَّخْمِيَّ الْأَعْلَى أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : مَا فِي «مَخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ : أَوْضَحْتَ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ
إِلَخْ ، وَنَصَّهُ : وَأَمَّا الْأَنْفُ وَاللُّحَى الْأَسْفَلُ فَلَيْسَا مِنَ الرَّأْسِ عِنْدَنَا ، بَلْ هُمَا
عَظْمَانِ مُتَفَرَّدَانِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ مُوَضَّحَتَيْهِمَا كَمُوضَّحَةِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْجَسَدِ ، فَإِنْ
بَرِثَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ فَلَا شَيْءَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْنٍ فَفِيهَا الْحُكُومَةُ
[ق / ٨٠٥] كَمُوضَّحَةِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْجَسَدِ ، فَإِنْ بَرِثَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ فَلَا
شَيْءَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْنٍ فَفِيهَا الْحُكُومَةُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠١) [٤٢] سَوَّالٌ : عَنْ وَتَدِ الْأُذُنِ إِذَا قُطِعَ بِجِنَايَةٍ مَا الْحُكْمُ فِيهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ وَتَدَ الْأُذُنِ مِنْ جُمْلَتِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْحُكُومَةُ عَلَى
الْمَذْهَبِ إِذَا الْأُذُنُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْحُكُومَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ خِلَافًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ
الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي أَنَّ الْأُذُنَيْنِ فِيهِمَا الدِّيَةُ ، فَنَفِي «عَج» وَتَلَامِيذُهُ مَا نَصَّهُ :
الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِي الْأُذُنَيْنِ وَإِنَّمَا فِيهِمَا الْحُكُومَةُ ، وَزَادَ «شَخ» مَا نَصَّهُ :
واعتَرَضَ ابْنُ عُرْفَةَ تَصْحِيحَ ابْنِ الْحَاجِبِ .

(٢١٠٢) [٤٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِهِ أَوْ أُذُنِ دَابَّتِهِ فَفَعَلَ مَا

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : فَنَفِي «عَج» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَوْ قَالَ : إِنْ قَتَلْتَنِي أَبْرَأْتُكَ
مَا نَصَّهُ : وَلَوْ قَالَ لَهُ أَحْرِقْ ثَوْبِي فَفَعَلَ فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ .

الشَّيْخُ رَوَى ابْنُ عَبْدِوَسٍّ : مَنْ قَالَ لِرَجُلٍ اقْطَعْ يَدِي أَوْ يَدَ عَبْدِي عَوْقَبِ
الْمَأْمُورُ وَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ فِي الْحُرِّ وَالْعَبْدِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٣) [٤٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فَفَعَلَ

مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : فَفِي «عَج» : لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ لِشَخْصٍ إِنْ قَتَلْتَ مَنْ فِي وَلَايَتِي فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ فَقَتَلَهُ فَإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنَ الْقَاتِلِ .

وَزَادَ «شَخ» : لِأَنَّهُ لَا تُسَلَّطُ عَلَى النَّفْسِ .

قُلْتُ وَكَذَلِكَ لَا تُسَلَّطُ عَلَى الْأَطْرَافِ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ الْجَنَايَةُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ أَوْ فِدَائِهِ بِأَرْشِ الْجَنَابَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٤) [٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ أَجْنَبِيٍّ فَفَعَلَ مَاذَا

يَلْزَمُهُ ؟

جَوَابُهُ : فَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا لَوْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ فَكَأَمْرِهِ لِأَجْنَبِيٍّ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَقْتُلُ الْقَاتِلَ فَقَطْ وَيُضْرَبُ الْأَمْرُ مِائَةً وَيُحْبَسُ سَنَةً انْتَهَى قُلْتُ : وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا وَيَتَّبِعُ مِنْهُ أَنَّ الْجَنَايَةَ تَكُونُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ أَوْ فِدَائِهِ بِأَرْشِهَا ، وَلَيْسَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْأَدَبُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٥) [٤٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَتَلَ عَجَلَ بَقَرَةٍ وَدَاسَ عَلَى وَلَدٍ فَسَيَّرَهَا مَا

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي مَسَائِلِ الْغُرْنَاطِيِّ عَنْ ابْنِ كِنَانَةَ مَنْ قَتَلَ عَجَلَ بَقَرَةٍ فَخَرَزَتْ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْحَلِيبِ وَقِيمَةُ الْعَجَلِ ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْحَلِيبِ الْقُصُولُ الْأَرْبَعَةُ انْتَهَى وَنَحْوَهُ فِي «الْمَعْيَارِ» أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ .

وَسُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَمَّنْ عَقَرَ عَجَلَ بَقَرَةٍ وَانْقَطَعَ عَنِ الْبَقَرَةِ اللَّبَنُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ سَبَبِ الْعَجَلِ ، فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا حَرَمَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِلَبَنِهَا مَعَ قِيمَةِ الْعَجَلِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ لَهَا لَبَنُهَا فَلَا شَيْءَ عَلَى الْجَانِي إِلَيَّ

قِيَمَةُ الْعَجَلِ وَإِنْ رَجَعَ أَنْقَصَ عَنْ حَالَتِهِ الْأُولَى ، فَإِنَّهُ يَغْرُمُ قِيَمَةَ مَا نَقَصَ مِنْ لَبْنِهَا مَعَ قِيَمَةِ الْعَجَلِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٦) [٤٧] سُؤَالٌ : عَنْ رُعَاةِ تَمَالُؤُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَذْبَحُ لَهُمْ وَاحِدَةً مِنَ الْمَاشِيَةِ الَّتِي أُوجِرَ عَلَى رَعِيهَا وَيَأْكُلُونَهَا جَمِيعًا ، فَهَلْ يَكُونُونَ كَالْمُحَارِبِينَ أَيْ مِنْ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَكُونُ ضَامِنًا لِلْجَمِيعِ كَانُوا أَحْرَارًا أَوْ عَبِيدًا أَكْبَارًا أَوْ صِغَارًا ، أَوْ لَيْسَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا ضَمَانُ حِصَّتِهِ فَقَطْ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي مُخْتَصَرِ «الْمَعْيَارِ» ، وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حِرَابَةٍ فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَخَذُوا أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : إِنَّ مَنْ حَضَرَ مَعَ لُصُوصٍ فِي سَرَقَةٍ أَوْ سَلَبٍ وَهُوَ بَالِغٌ فَهُمْ عِنْدَ مَالِكٍ كَالْحَمَلَاءِ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَا حَضَرَ لَهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَا أَخَذَ وَأَمَّا الْبَالِغُ فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ . انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْمُجْتَمِعُونَ لِلْسَرَقَةِ فَكُلُّ مُخَاطَبٍ بِمَا أَخَذَ خَاصَّةً عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ بَعْضِ الشُّيُوخِ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِذَا تَعَاوَنُوا فَهُمْ كَالْمُحَارِبِينَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَمَنْ ذَبَحَ مِنْهُمْ مِنَ الْمَاشِيَةِ الَّتِي يَرْعَاهَا ، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَتَكُونُ قِيَمَتُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ لِقَوْلِ الْمُدُونَةِ قَالَ أَبُو الزِّنَادِ وَإِنْ اسْتَرْعَى عَبْدٌ بَغِيرَ [ق / ٨٠٦] إِذْنِ سَيِّدِهِ فَنَحَرَ أَوْ ذَبَحَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ انْتَهَى . قَوْلُهُ : بَغِيرَ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا فِي تَقْيِيدِهَا لِأَبِي الْحَسَنِ انْتَهَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْإِيدَاعِ : وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتِقَ إِنْ لَمْ يَسْقُطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ سَفِيهًا أَوْ صَغِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَإِنَّمَا تَكُونُ قِيَمَتُهَا فِي

أَصْحَابَهُ الَّذِينَ مَعَهُ لَقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ كَانَ بِإِذْنٍ وَلِيَّهِ . انْتَهَى .

(٢١٠٧) [٤٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ نَهَبَ حُصَانًا وَتَبِعَهُ صَاحِبٌ وَمَاتَ مِنْ

الْعَطَشِ هَلْ تَكُونُ دِيَّتُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا بَلْ يَكُونُ هَذَرًا كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلَامٍ شَارَحَهُ «عَبَقُ» وَنَصَّهُ كَحَرْفِهَا - أَيْ النَّارِ - شَخْصًا حَالُ كَوْنِهِ قَائِمًا لَطْفَتِهَا خَوْفًا عَلَى زَرْعِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ دَارِهِ فَهَذَرٌ ، وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ يَضْمَنْ فَاعِلِهَا مَا أَتْلَفْتُهُ كَمَا إِذَا أَجَجَهَا فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ أَمْ لَا انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ وَنَصُّهَا : بَعْدَ الْحَمْدِ وَالْتِّصْلِيَةِ أَمَّا بَعْدُ فَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ دِيَّةَ عَيْنِ الْيَلْبِيَةِ الْفَذُولِيَّةِ لَيْسَتْ فِي الْجَانِيِ عَلَيْهَا وَحْدَهُ وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى بَاقِيَتِكُمْ لَوْقُوعِهَا مِنْهُ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ وَهُوَ كَالْخَطَا ، فَفِي «الْمُدُونَةِ» قَالَ مَالِكٌ وَمَنْ الْعَمْدُ مَا لَا قَوْدَ لَهُ ، وَالْمُتَصَارِعِينَ وَالْمُتَرَامِينَ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ أَوْ يَأْخُذُ بِرِجْلِهِ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمَا ، فَفِي هَذَا كُلُّهُ دِيَّةُ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ أَخْمَاسًا انْتَهَى . وَفِي ابْنِ مَرْزُوقٍ : قَوْلُ مَالِكٍ وَمَشْهُورٌ مَذْهَبُهُ فِي الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ : أَنَّ حُكْمَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ حُكْمُ الْخَطَا ، وَفِيهِ أَيْضًا إِنْ تَعَمَّدَ الضَّرْبَ لَا الْقَتْلَ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ فَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاتُهُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ خَطَا فِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ انْتَهَى . وَلَكُونُهَا تَبْلُغُ نِصْفَ دِيَّتِهَا ، فَفِي بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مِنْ جِرَاحِ الْخَطَا مَا كَانَ قَدْرَ الثُّلُثِ فَكَثُرَ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَنَجَمَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ الْخَطَا بِلَا اعْتِرَافٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِيِ إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ دِيَّةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِيِ انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ عَادَتَكُمْ وَعَادَةَ أَسْلَافِكُمْ مِنْ كَوْنِ الْجَنَايَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْجَانِيِ وَحْدَهُ لَا عِبْرَةَ بِهِمَا وَلَا عَمَلٌ

عَلَيْهِمَا شَرْعًا لِمُخَالَفَتِهَا لِإِطْلَاقِ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ السَّالِفَةِ فَلَمْ تَفْرُقْ بَيْنَ بَعْضِ الْقَبِيلَةِ عَلَى بَعْضِهَا وَلَا عَلَى غَيْرِهَا انْتَهَى .

وَفِي مِيارَةٍ عَلَى الزَّقَاقِيَّةِ : إِنَّ الْعُرْفَ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ وَيَصِحَّ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ ، وَتَبَوَّنُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ الْعُدُولِ الْمُثْبِتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ جَارٍ عَلَى قَوَائِنِ الشَّرْعِ ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا لَا كُلَّ عَمَلٍ انْتَهَى .

وَفِي «عَبَق» مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا الْعُرْفُ الْمُخَالَفُ لِنَصِّ إِمَامٍ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ انْتَهَى .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مُخْتَصَرِهِ لِلْبُخَارِيِّ وَمِنْهُمْ يَعْني بَعْضُ مُعَاصِرِيهِ مَنْ يَرَى الْفَتْوَى بِمُجَرَّدِ الْعَادَةِ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ الْمُعَامَلَاتِ وَالْبُيُوعِ وَلِسَانُ الْعِلْمِ يَمْنَعُهُ وَيَقُولُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ نَسْخُ الشَّرِيعَةِ بِالْعَادَةِ وَلَا قَائِلَ بِهِ ، فَإِنْ احْتَجَّ بِقَوْلٍ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْعَادَةُ شَرْعٌ ، قِيلَ لَهُ إِنَّمَا تَكُونُ الْعَامَّةُ شَرْعًا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِقَيْدِ يُقَيِّدُونَهَا بِهِ لَا عَلَى الْعُمُومِ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ لَا تَخُلُ بِقَاعِدَةٍ مِنَ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَمِثْلُ مَا جَعَلُوهُ - عَادَةُ شَرْعًا أَعْنِي الْفُقَهَاءَ هُوَ مِثْلُ شَخْصٍ يَسْتَأْجِرُ أَجِيرًا وَلَمْ يَعْلَمْهُ بِأَجْرَتِهِ فَإِذَا فَرَعَ مِنَ الْعَمَلِ طَلَبَ الْأَجِيرَ كَثِيرًا وَأَعْطَى الْمُسْتَأْجِرَ قَلِيلًا يَسْأَلُ الْحَاكِمُ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ الْعَمَلِ مَا ثَمَنُهُ؟ فَيَحْكُمُ بِالْعَادَةِ فِيهَا ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، هَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَ الْفُقَهَاءُ بِقَوْلِهِمُ الْعَادَةُ شَرْعٌ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ إِلَّا بِهَذَا الْأَمْرِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَنْعِ عَلَى مَا هُوَ أَقْلُ مِنْ هَذَا وَأَخَفُ فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ قَالَ : «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ مِائَةً شَرْطًا فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ [ق / ٨٠٧] فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَيْفَ بِالْعَادَةِ إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْغَلَطِ انْتَهَى .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ بُطْلَانُ هَذِهِ الْعَادَةِ لِعَدَمِ مُوَافَقَتِهَا عَلَى قَوْلٍ وَلَوْ شَاذًا وَقَوْلُكُمْ إِنَّهَا مَصْلَحَةٌ لَكُمْ لَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ وَلَا التَّفَاتَ إِلَيْهِ لِمَا فِي نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْقَلَاوِيِّ وَنَصُّهُ إِنَّ الْمَصْلَحَةَ الْمُرْسَلَةَ إِذَا صَادَمَتِ النَّصَّ سَقَطَ اعْتِبَارُهَا وَصَارَتْ مِنْ إِحْدَاثِ أَمْرِ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْهُودٍ لِأَنَّ اتِّبَاعَ الْمَصَالِحِ عَلَى مُنَاقَضَةِ الشَّرْعِ بَاطِلَةٌ وَإِنَّمَا تُطْلَبُ الْأَحْكَامُ مِنْ مَصَالِحٍ تُجَانِسُ الشَّرْعَ إِذَا فَقَدْنَا التَّنْصِصَ مِنَ الشَّرْعِ عَلَى الْحُكْمِ .

أَمَّا إِذَا صَادَفْنَاهُ فَالْاصْطِلَاحَاتُ ، وَتَصَرُّفُ الْخَوَاطِرِ مَعزُولَةٌ مَعَ النَّصِّ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ دَاعٍ إِلَى هَدْمِ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَتَحْرِيفِ قِيُودِهِ وَحُدُودِهِ وَتَغْيِيرِ ذَلِكَ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالْأَحْوَالِ وَالْحُكْمِ فِي جَمِيعِهَا عَلَى مُخَالَفَةِ النَّصِّ وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .
وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْحَقُّ اتِّبَاعُ النَّصُّوسِ .

وَفِي التَّرَاوَمَانِ «ح» : لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُسْقِطَ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى .

وَفِي الْعَمَلِيَّاتِ مَا نَصُّهُ : أَفْتَرِيدُونَ فِي شَرِيعَةِ رَبِّكُمْ؟ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَأْتُوا بِأَحْسَنَ مِنْ عِنْدِكُمْ مِنْهَا أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ؟

بَلْ لَيْسَ لِكَلِمَاتِهِ تَبْدِيلٌ وَلَا لِقَضَائِهِ تَحْوِيلٌ تَلَا شَتَّ عُلُومِ الْعَالَمِينَ فِي عِلْمِهِ ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ، هَلْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهَا إِلَّا مَنْ فَقَدَ عَقْلَهُ وَحِسَّهُ؟ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَمَا سَمِعْتُمْ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٤٥) ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤٧) ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٤٨) [المائدة] انْتَهَى ، وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّ الدِّيَّةَ فِيكُمْ كَافَّةٌ ، وَلَا يَلْزَمُ الْجَانِي مِنْهَا إِلَّا مَا لَزِمَهُ بَيْنَكُمْ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٨) [٤٩] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ شَحَّ آخَرَ فِي رَأْسِهِ لَمْ تَبْلُغِ الْعَظْمَ وَبَرَّتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ هَلْ فِيهِمَا عَقْلٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ مِنْ خَطَأٍ ؟ ! فَلَا شَيْءَ فِيهَا لِقَوْلِ صَاحِبِ « الرِّسَالَةِ » وَمَا بَرِئَ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ مِمَّا دُونَ الْمُوضَّحَةِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ . انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَفِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ مَا يَصْلُحَانِ عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ كَمَا فِي مِيزَانٍ عَلَى رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ أَنْظَرُهُ إِنْ شِئْتَ ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : وَعَنِ الْعَمْدِ مِمَّا قُلَّ أَوْ كَثُرَ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٩) [٥٠] سَوَّالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي إِتْلَافِ مَالٍ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ سُئِلَ الْفَقِيهُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفِ عَنْ اشْتِرَاكِ صَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ مَعَ حُرٍّ فِي إِتْلَافِ مَالٍ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُمَا شَرِيكَانِ فِي الْغُرْمِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ نَصِّ « الْمُدَوَّنَةِ » فِي اشْتِرَاكِ الْعَبْدِ مَعَهُ وَنَصُّهَا : وَإِذَا قَتَلَ حُرٌّ وَعَبْدٌ رَجُلًا خَطَأً فَعَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ نِصْفُ الدِّيَةِ وَيُقَالُ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ ادْفَعْ عَبْدَكَ أَوْ افْدِهِ بِنِصْفِ الدِّيَةِ وَيَجْرَى مِثْلُ هَذَا قَوْلُ أَبِي الْمَوَدَّةِ خَلِيلٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ . . . إلخ ، أَنْظَرْ هُنَاكَ إِنْ شِئْتَ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذِهِ جَنَايَةٌ عَلَى النَّفْسِ وَنَارَكُنَا فِي الْمَالِ فَالْخَطَأُ لَهُ حُكْمُ الْمَالِ لِمَالِهِ إِلَيْهِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وَأَصْرَحُ مِنْ هَذَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّ مَنْ عَزَاهُ لِعَبْدٍ الْحَقِّ وَنَصُّهُ ؛ وَسُئِلَ عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغُرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحْدَهُ أَوْ يَكُونُ الْغُرْمُ عَلَيْهِمَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : وَإِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ يَغْرُمُ الْحُرَّ نِصْفَ قِيَمَةِ الْمَسْرُوقِ ،

وَيُقَالُ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ : ادْفَعْ لَهُ عَبْدَكَ أَوْ افْدِهِ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٠) [٥١] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَخَوَيْنِ مَعَهُمَا صَبْيٌ غَيْرُ مُمَيِّزٍ يَأْكُلُونَ لَحْمًا فَجُرْحَتْ عَيْنُ الرَّجُلِ بِالْحَدِيدَةِ الَّتِي يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الصَّبْيَ هُوَ الْجَارِحُ ، وَثَبَّتَ عِنْدَ بَعْضِ الْحَيِّ أَنَّ الصَّبْيَ هُوَ الْجَارِحُ ذَلِكَ الْوَقْتُ بِقَوْلِ الرَّجُلِ وَأَخْتِهِ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَرَادُوا إِثْبَاتَهَا فَلَمْ يَرَوْا شَاهِدًا يَثْبِتُ شَيْئًا إِلَّا شَاهِدًا مِنْهُمَا وَلَا قَرِينَةً إِلَّا هَذَا مَا الْحُكْمُ فِي [ق / ٨٠٨] هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ أُخْتًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا لَعَوُ كَمَا فِي كَرِيمٍ عِلْمُكُمْ وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الْمُتَّهَمِ لِقَوْلِ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِّينِ أَى : مُتَّهَمٍ ، قِيلَ : فِي دِينِهِ ، وَقِيلَ : فِي شَهَادَتِهِ كَمَا فِي ابْنِ نَاجِي عَلَيْهَا ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ الدَّعْوَى وَهُوَ لَا يُوجِبُ شَيْئًا وَلَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى بِدَرَاهِمٍ مَثَلًا مِنْ أَصْلَحِ النَّاسِ عَلَى أَفْسَقِهَا لُطْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ كَمَا تَطَافَرَتْ بِهِذَا النُّصُوصُ الْفَقْهِيَّةُ وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ . فَفِي الْحَدِيثِ « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » .

وَفِي آخِرِ شَاهِدَانِ أَوْ يَمِينَةٍ ، وَفِي آخِرِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُنَا لَا يَمِينَ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا يَمِينَُ إِنْكَارٍ وَهِيَ سَاقِطَةٌ عَنْ الصَّبْيِ وَالسَّفِيهِ لَا يُؤْخَذَانِ بِإِقْرَارِهِمَا ، انْظُرْ مِيزَانَهُ عَلَى التَّحْفَةِ تَجَدُّ مَا رَسَمْنَاهُ لَكَ فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْجِنَايَةَ الْمَذْكُورَةَ هَدَرَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١١) [٥٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ جَنَى عَلَيْهِ بَعْضُ عَاقِلَتِهِ جِنَايَةً تَلَزِمُهَا فَهَلْ يَدْخُلُ مَعَهَا فِي تَوَزِيْعِ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَا بِأَيْدِينَا مِنْ تَصَانِيفِ الْأَثْمَةِ وَنَوَازِلِهَا لَمْ يُذْكَرْ دُخُولُهُ مَعَهَا فِي

ذَلِكَ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَسَكُوتُهُمْ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِ مَعَهَا فَفِي « التَّقْيِيدِ عَلَى « الْمُدُونَةِ » أَنَّ الْفُقَهَاءَ إِذَا سَكَتُوا عَنْ قَيْدٍ وَلَمْ يَذْكُرُوهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ عِنْدَهُمْ ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّا إِذَا أَلْزَمْنَاهُ بَعْضَ ذَلِكَ لَمْ تَكُنِ الدِّيَّةُ مُسَلَّمَةً ، وَلَكَمَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ اجْتِمَاعِ ضَرَرَيْنِ عَلَيْهِ وَهُمَا الْجَنَائَةُ وَسُقُوطُ بَعْضِ أَرْشِهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاةٍ وَمِنْ أَصُولِ أَيْمَنَّا [(١)] وَالْحَاصِلُ أَنَّ دُخُولَهُ مَعَهُمْ ، وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ تُصَادِمُهُ النُّقُولُ وَتَأْبَاهُ الْعُقُولُ وَكَذَا تَقُولُ الْعَامَّةُ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِي الْمَيِّتُ مِنَّا وَالدِّيَّةُ عَلَيْنَا ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٢) [٥٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ لَهُ قَبِيلَةٌ وَتَعَصَّبَ مَعَ قَبِيلَةٍ أُخْرَى فَهَلْ إِذَا جَنَى بَعْضُ قَبِيلَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَلَزِمَهُ شَيْءٌ أَيْلَزَمَهُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي تَعَصَّبَ مَعَهَا أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : لَا وَكَلَّا وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مَالٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْجَانِي ، وَإِنَّمَا جَنَى بَعْضُ عَاقِلَتِهِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ حَالٌ ، وَالْمَالُ إِذَا تَقَرَّرَ فِي ذِمَّةٍ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ، كَمَا هُوَ بِدِيهِ عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ .
نَعَمْ : لَوْ جَنَى هُوَ جَنَائَةً تَلْزِمُ الْعَاقِلَةَ لَكَانَ الْقَبِيلَتَانِ لَهُ مَعْقَلَةٌ وَاحِدَةٌ تُوزَعُ الْجَنَائَةُ عَلَيْهِمَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَضُمَّ كَكُورٍ مِصْرُ .
انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٤) [٥٤] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : فَفِي نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ الْمُغِيرَةُ عَنْ رَجُلٍ يُقَاتِلُ الرَّجُلَ فَيَفْتَرِقَانِ وَبِأَحَدِهِمَا شَجَّةٌ أَوْ إِسْقَاطٌ بَيْنَ فِدْعَى أَنَّ الَّذِي قَاتَلَهُ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ ، وَالْأُخْرَى مُنْكَرٌ ، وَتَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْقِتَالِ وَلَا يَشْهَدُونَ عَلَى الضَّرْبِ ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُ الْمَضْرُوبُ وَيَسْتَحِقُّ حَقَّهُ انْتَهَى مِنْ « الْمَعْيَارِ » انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

« نَوَازِلُ الرَّدَّةِ »

نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ سَخَطِهِ وَسُوءِ قَضَائِهِ وَمَنْ كَفَرَهُ ، اللَّهُمَّ يَا مُبْتَلِى الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ وَحَبِّبْ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ وَزَيِّنْهُ فِي قُلُوبِنَا وَكَرِهْهُ إِلَيْنَا الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ وَاجْعَلْنَا مِنَ الرَّاشِدِينَ آمِينَ .

(٢١١٥) [١] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَسَبَ النُّبُوَّةَ إِلَى سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ ارْتَدَّ فَإِنْ ادَّعى زَلَقَ اللِّسَانِ أَوْ أَنَّهُ مُتَلَاعِبٌ أَوْ جَاهِلٌ أَيْعُذَرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ فَلَا رَيْبَ فِي رَدَّتِهِ لِتَكْذِيبِهِ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ ، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ وَقَالَ ﷺ : «أَنَا الْعَاقِبُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا حَكَمَ أَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ لَمْ يُعْطِهِ وَلَدًا ذَكَرًا يَصِيرُ رَجُلًا ، وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ، انْظُرِ الْبَغْوَى ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ صَاحِبُ « الرِّسَالَةِ » فِي عَقَائِدِهِ بِقَوْلِهِ : ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ وَالنَّذَارَةَ وَالنُّبُوَّةَ بِنَبِيِّهِ ﷺ .

قَالَ النَّفْرَاوِيُّ فِي تَقْرِيرِ لِكَلَامِهِ ، وَتِلْكَ الْمَسْأَلَةُ كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ اعْتِقَادُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ فَمَنْ كَذَبَ بِذَلِكَ أَوْ شَكَّ فَهُوَ كَافِرٌ . أَنْتَهَى .

وَفِي حَاشِيَةِ (عَج) عَلَى « الرِّسَالَةِ » مَا نَصَّهُ : إِنْ لَنَا ثَلَاثَ مَسَائِلَ :

الْأُولَى : التَّكْذِيبُ فِي قَوْلِهِ خَتَمَ النَّبِيِّينَ .

الثَّانِيَّةُ : الشَّكُّ فِي ذَلِكَ .

الثالثة : وَمَنْ اتَّصَفَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَهُوَ كَافِرٌ .

إِنَّ مَحَلَّ الدَّلَالَةِ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمَ فَفِي رَدِّهِ خِلَافٌ
فَفِي النَّفَرَاوِي مَا نَصَّهُ ، وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِذَلِكَ ، وَهُوَ
الْجَاهِلُ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ كُفْرِهِ ، وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ (عَج) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ
: الثَّالِثَةُ جَهْلُ ذَلِكَ أَيْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ هَلْ يَضُرُّ
فِي الْإِعْتِقَادِ أَمْ لَا ، جَهْلُهُ ذَلِكَ ، وَقَالَ (مَخ) عِنْدَ قَوْلِ (الْمَص) فِي ذَلِكَ
وَهُوَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْذَرُ فِي مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ بِالْجَهْلِ ، وَإِلَى
هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ ذِمَّهُ لَجَهْلِ الْخ ، قَالَ
(مَخ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : إِذْ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي الْكُفْرِ بِالْجَهَالَةِ وَلَا بِدَعْوَى زَلَلِ
اللِّسَانِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ لَا يُعْذَرُ أَيْضًا بِدَعْوَى الْهَزْلِ ، لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ
وَهُوَ كَثْرَةُ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ كَمَا فِي (مَخ) وَمِثْلُهُ الْغَضَبُ كَمَا فِي (ح)
وَقَالَ خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ الشَّرِيفُ رَحِمَهُ اللَّهُ [ق / ٨٠٨] فِي نَوَازِلِهِ مَا نَصَّهُ :
وَإِنَّمَا لَمْ يُعْذَرْ فِي دَعْوَاهُ زَلُّ اللِّسَانِ لَثَلَا يَتَجَاسَرُ كُلُّ غَوِيٍّ وَيَدَّعِي زَلُّ اللِّسَانِ ،
وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ فَمَعْذُورٌ غَيْرُ مُوَآخَذٍ بِزَلَّتْ لِسَانَهُ لِحَدِيثِ : « رُفِعَ عَنْ
عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ، وَكَانَ اعْتِقَادُهُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
الْمَذْكُورَ قَبْلُ شَرِيكَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي النُّبُوَّةِ فَلَا رَيْبَ فِي رَدِّهِ أَيْضًا كَمَا
يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : أَوْ ادَّعَى شُرَكَاءَ مَعَ بُيُوتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ ، قَالَ (مَخ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي أَنَّ مَنْ ادَّعَى أَنَّ شَخْصًا مِنْ
الْأَشْخَاصِ كَانَ شَرِيكًا مَعَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ كَانَ يُوحَى إِلَيْهِمَا مَعًا ،
فَإِنَّهُ يَكُونُ مُرْتَدًّا وَكَذَا سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ الْمُنْفَرِدِينَ كَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٦) [٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ لِأَخْرَ تَأْتِي الرِّفْقَةُ غَدًا قَالَ لَهُ : مَنْ قَالَهَا

لَكَ ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ رِدَّةٌ لَمَّا فِي (عِبْق) فِي مَبِثَّ مَا تَكُونُ بِهِ الرِّدَّةُ فِي تَكْمَلَةِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ وَنَصَّهُ أَوْ مُجَالَسَةِ اللَّهِ وَمَكَالَمَتُهُ فَكَافِرٌ إِجْمَاعًا كَمَا فِي الشِّفَاءِ وَأَرَادَ بِالْمَكَالِمَةِ الْمَعْنَى الْمُتَبَادَرِ مِنْهَا لَا الْمَكَالِمَةَ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ مِنْ إِلْقَاءِ نُورٍ فِي قُلُوبِهِمْ وَإِلْهَامِهِمْ سِرًّا لَا يَخْرُجُ عَنِ الشَّرْعِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الشَّاذِلِيُّ يَقُولُ : قِيلَ لِي كَذَا وَحَدَّثْتُ بِكَذَا أَيْ أَلْهَمْتُهُ كَمَا بَيَّنَّهُ الشَّيْخُ زُرُقٌ وَيُؤَافِقُهُ خَبَرٌ « اتَّقُوا فَرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ وَيَنْطِقُ بِحِكْمَتِهِ » الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٧) [٣] سُؤَالَ : عَنْ إِمْرَأَةٍ رَأَتْ نَجَاسَةً فِي لَوْحٍ فَرَأَتْ عَنْ الْمَاءِ

قِيلَ لَهَا لَا مَاءَ فِي هَذِهِ الْبُيُوتِ الْأَرْبَعَةِ الْقَرِيبَةِ مَعَ أَنَّ الْمَاءَ كَثِيرٌ فِي غَيْرِهَا ، وَتَوَانَتْ عَنْ طَلَبِهِ مِنَ الْمَنَازِلِ الْبَعِيدَةِ مِنْهَا قَدْرَ حَلَابٍ بِقَرِيَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ ، ثُمَّ أَتَتْ بِهِ وَغَسَلَتْ اللَّوْحَ هَلْ تَرْتَدُّ بِذَلِكَ التَّوَانِي أَمْ لَا ، وَهَلْ يَنْفَعُهَا سُؤَالُهَا عَنِ الْمَاءِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِذَلِكَ لِعُدْرَتِهَا بَعْدَ قُرْبِ الْمَاءِ قُرْبِهَا ، وَلِكُونِ سُؤَالِهَا عَنِ الْمَاءِ وَطَلَبِهَا لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِتْيَانِهَا بِهِ وَغَسْلِهَا بِهِ اللَّوْحَ مِنَ النَّجَاسَةِ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اسْتِمْرَارِهَا بِغَسْلِ اللَّوْحِ مِنَ النَّجَاسَةِ فَفِي نَوَازِلِ (عَج) مَا نَصَّهُ ؛ وَسُئِلَ عَنِ إِلْقَاءِ كُتُبِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْتَقْدِرِ مِنْ نَجَسٍ أَوْ طَاهِرٍ هَلْ يَكُونُ فَاعِلٌ ذَلِكَ كَافِرٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ إِلْقَاءَ الْمُصْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ لَغَيْرِ عُدْرٍ وَلَا قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِمْرَارِ ، وَإِنْ ضَعُفَتْ مُكْفَرٌ ، وَحَاصِلُ كَلَامِهِ

أَنَّ كُلَّ وَرَقَةٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ وَنَحْوَهُمَا إِنْقَاؤُهَا عَلَى الْقَدَرِ مُكْفَرٌ
وَلَمْ يَرَ فِيمَا وَقَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ مَذْهَبِنَا شَيْئًا صَرِيحًا فِي كُتُبِ الْعِلْمِ ،
وَالْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ (ح) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مِنْ مَكْتُوبٍ أَنَّ
الظَّاهِرَ الْمَنْعُ ، وَهَلِ الْمَنْعُ يَسْتَلْزِمُ التَّكْفِيرَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : حَاصِلُ كَلَامِ
ابْنِ حَجَرَ أَنَّ إِلْقَاءَ مَا ذُكِرَ مُكْفَرٌ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِمْرَاءِ ، فَإِنْ
قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ ضَعُفَتْ لَمْ يَكُنْ مُكْفَرًا وَهَذَا الْقَيْدُ يُعْتَبَرُ حَتَّى فِي
إِلْقَاءِ الْمُصْحَفِ وَلَمْ تَعْتَبَرْ أَيْمَتُنَا هَذَا الْقَيْدَ فِي إِلْقَاءِ الْمُصْحَفِ وَبَعْضِهِ ، وَأَمَّا إِلْقَاءُ
كُتُبِ الْحَدِيثِ وَنَحْوِهَا ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ التَّكْفِيرِ بِهِ إِلَّا إِنْ قَصِدَ الْاسْتِهْزَاءُ وَقَدْ
تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِيمَا لَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُفِيدُ حُكْمَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢١١٨) [٤] سَوَّالٌ : عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّ الرَّدَّةَ لَا يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ
وَلَا بِدَعْوَى ذَلَّلِ اللِّسَانَ أَنَّهُ خَاصٌّ بِصَرِيحِ الرَّدَّةِ كَأَن يَقُولُ : أَكْفَرُ بِاللَّهِ وَأُشْرِكُ
بِهِ ، أَوْ أَكْفَرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، هَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنِّي لَمْ أَفِفْ عَلَى ذَلِكَ بَلْ الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ فِي ذَلِكَ فَفِي
(مَخ) عِنْدَ قَوْلِ (الْمَص) : أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَيْ وَهُوَ مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ بِنَاءً
عَلَى أَنَّهُ يُعْذَرُ فِي مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ بِالْجَهْلِ ، وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى
«الرَّسَالَةِ» بِأَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ وَنَحْوِهِ ل (عَبَق) فَأَنْتَ تَرَى إِطْلَاقَهَا فِي
مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ ، وَفِي الشُّفَاءِ مَا نَصَّهُ : لَا يُعْذَرُ
أَحَدٌ فِي الْكُفْرِ بِالْجَهَالَةِ وَلَا بِدَعْوَى ذَلِكَ اللِّسَانِ ، قُلْتُ : فَأَنْتَ تَرَى إِطْلَاقَهُ
أَيْضًا فِي الْكُفْرِ وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ نَعَمْ ، قَدْ قَيَّدَ شَارِحُهُ نَسِيمَ
الرِّيَاضِ قَوْلَهُ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهِ فِي الْكُفْرِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : إِذْ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ
مُقَيَّدٌ بِمَنْ نَشَأَ مُسْلِمًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَوْ كَانَ قَرِيبَ عَمْدٍ بِهِ ، أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَةٍ لَمْ

يُخَالِطُهُ غَيْرُهَا عُدْرَ لَأَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْهِ عِلْمُ ذَلِكَ ، وَلَذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ بَعْدَ سِيَاقِ كَلَامِ (المص) وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ مُوَافِقٌ لِقَوَاعِدِ مَذْهَبِنَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ عَلَى الظَّوَاهِرِ وَلَا نَظَرَ لِلْمَقْصُودِ وَالنِّيَّاتِ ، وَلَا نَظَرَ لِقَرَائِنِ حَالِهِ نَعَمْ يُعْذَرُ مُدْعَى الْجَهْلِ إِنْ عُدْرَ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ صَاحِبِ « الرُّوْضَةِ » وَزَادَ مَا نَصَّهُ :

وَأَفْحَمَ لَفْظَ دَعْوَى فِي قَوْلِهِ دَعْوَى ذَلِكَ اللِّسَانِ ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِذَلِكَ فَشَهِدَ ظَاهِرُ حَالِهِ عَلَى قَصْدِهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا قُلْتُهُ زَلَالًا لَا يَقْبَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ رُفِعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ كَمَا فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، كَمَا أَنَّهُ قَيَّدَ أَيْضًا قَوْلَ الشُّفَاءِ أَيْضًا لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِدَعْوَى زَلَلِ اللِّسَانِ بِقَذْفِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَلْفَاظِ الْكُفْرِ ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ مَسْبُوكًا بِالنَّصِّ وَعَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي زَيْدٍ صَاحِبِ « الرِّسَالَةِ » الْإِمَامِ الْمَالِكِيِّ الْمَشْهُورُ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِدَعْوَى زَلَلِ اللِّسَانِ بِكُفْرِ نَظَقَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ أُنْفًا فِي مِثْلِ هَذَا أَيْ قَذْفِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ يُعْذَرُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ بَعْدَ مَا مَرَّ عَنْهُ : وَيُعْذَرُ أَيْضًا فِيهَا يَظْهَرُ بِدَعْوَى سَبِّ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِدَرْءِ الْقَتْلِ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْذَرُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لَوْفُوعِ طَلَاقِهِ وَعِتْقِهِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ هَذَيْنِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٩) [٥] سَوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَقَعَتْ فِي عَرْضِ أُخْرَى وَنَهَيْتُ عَنْ ذَلِكَ لِحُرْمَتِهِ . فَقَالَتْ : لِحُمِّهَا حَلَالٌ مُتَاوَلَةٌ حَلِيَّةٌ ذَلِكَ لِحَدِيثٍ لَا غَيْبَةَ لِفَاسِقٍ ، هَلْ ارْتَدَّتْ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَوْ اسْتَحْلَ كَالشَّرْبِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا لِتَاوَلِهَا حَلِيَّةٌ غَيْبَتِهَا عَمَلًا مِنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ تَعَالَى

أَعْلَمُ .

(٢١٢٠) [٦] سؤال: عَنْ شَخْصٍ قَالَ لَهُ آخَرُ: أَنْتَ تَارِكُ الصَّلَاةَ فَقَالَ: أَنَا كَافِرٌ. مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ هَلْ هُوَ كَافِرٌ؟ وَمَا قَالَ ذَلِكَ إِلَّا تَعَجُّبًا مِنْهُ وَتَغِيظًا عَلَيْهِ لَا رِضًى بِالْكَفْرِ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفِقْهِ أَنَّ الْأَلْفَافَ تُحْمَلُ عَلَى مَقَاصِدِهَا وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ؟

جوابه: قَالَ (عج) نَاقِلًا عَنِ الشَّارِحِ عِنْدَ قَوْلِ (المص) : الرِّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ أَوْ لَفْظٍ يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ [ق / ٨٠٩] بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ كَلَامِهِ مَا نَصَّهُ: إِنَّ مُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ مُوجِبَاتٌ لِلْكَفْرِ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ طُرُقٌ دَالَّةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ وَمَوْصَلَةٌ إِلَيْهِ . انتهى .

قُلْتُ: وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَنْ حَصَلَ مِنْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَهُوَ مُصَدِّقٌ بِقَلْبِهِ بِمَا عَلِمَ مَجِيءَ الرَّسُولِ بِهِ ضَرُورَةً لَا يَكُونُ كَافِرًا وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَمَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ خِلَافُهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَافِرًا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا وَبِهِ صَرُوحٌ فِي «الدَّرَرِ وَالضَّرَرِ» نَقَلَهُ الْعَمَاوِيُّ عَنْ صَاحِبِ الْمُحِيطِ فَقَالَ مَنْ كَفَرَ بِلِسَانِهِ طَائِعًا وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَهُوَ كَافِرٌ لَا يَنْفَعُهُ مَا فِي قَلْبِهِ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَعْرِفُ بِمَا يَنْطِقُ بِهِ، فَإِذَا نَطَقَ بِالْكَفْرِ كَانَ كَافِرًا عِنْدَنَا وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢١) [٧] سؤال: عَنْ وَضْعِ لَوْحٍ قُرْآنٍ أَوْ مُصْحَفٍ بِمَكَانٍ مُسْتَقْدَرٍ أَوْ رَدَّاهُ فِيهِ فَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ أَوْ حَرَقَ بَعْضَ الْمُصْحَفِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَخْفٍ بِهِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا؟

جوابه: قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُثَمِّلًا لِلْفِعْلِ الْمُتَضَمِّنِ لِلرِّدَّةِ: كَالِقَاءِ مُصْحَفٍ بِقَدَرٍ .

(عق) : أَيْ بِاسْتِقْدَارٍ، وَلَوْ ظَاهِرًا كَالْبُصَاقِ وَلَا خُصُوصَ الْعَذْرَةَ خِلَافًا لِتَقْيِيدِ ابْنِ عَرَفَةَ لَهُ بِالنَّجَسِ وَكَالِقَائِهِ عَدَمَ نَزْعِهِ مِنْهُ وَكَالِقَائِهِ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى

وَأَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ لِحُرْمَتِهَا قَالَه (عج) وَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ مِنْ تَحْقِيرِ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اسْمٌ كَعِيسَى لَا مُطْلَقٌ ، إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ : انْظُرْ هَلْ الْحَرْقُ كَالْإِلْقَاءِ فِيمَا ذَكَرَ أَمْ لَا ؟ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلُهُ أَىْ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِهْزَاءَ ، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ .

قَالَ (ق) : وَمِثْلُ الْمُصْحَفِ كُتُبُ الْحَدِيثِ إِذَا أُلْقَاهُ بِقَدَرٍ أَوْ حَرَقَهُ اسْتِحْقَاقًا ، وَأَمَّا حَرَقُهُ لِكَوْنِهِ ضَعِيفًا أَوْ مَوْضُوعًا فَلَا . انْتَهَى .

وَفِي (ضم) : وَمِثْلُ الْمُصْحَفِ الْآيَةُ وَالْحَرْفُ مِنْهُ ، وَفِي نَوَازِلِ (عج) بَعْدَ حَذْفِ السُّؤَالِ أَقْوَالٌ حَاصِلُ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّ الْإِقَاءَ مَا ذَكَرَ يَعْنِي كُتُبَ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَنَحْوَهَا فِي الْقَدَرِ مُكْفَّرٌ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِهْزَاءِ بِهِ ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ ضَعُفَتْ لَمْ يَكُنْ مُكْفَّرًا وَهَذَا الْقَيْدُ يُعْتَبَرُ حَتَّى فِي الْإِقَاءِ الْمُصْحَفِ وَلَمْ تَعْتَبِرْ أَثْمَتَنَا هَذَا الْقَيْدَ فِي الْإِقَاءِ الْمُصْحَفِ أَوْ بَعْضِهِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِيمَا لَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُفِيدُ حُكْمَهُ انْتَهَى .

وَفِي الْبَنَانِيِّ : الْقَدَرُ مَا يُسْتَقْدَرُ وَلَوْ طَاهِرًا كَالْبَصَاقِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ ، وَأَمَّا إِنْ بَلَ أَصَابِعُهُ بِرِيقِهِ لِقَلْبِ الْأُورَاقِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَاسَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِكُفْرِهِ وَرَدَّتْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْقِيرَ الَّذِي هُوَ مُوجِبُ الْكُفْرِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ وَمِثْلُ هَذَا مِنْ رَأَى وَرَقَةً مَكْتُوبَةً فِي الطَّرِيقِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا فِيهَا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُهَا فِي الطَّرِيقِ لَتَوَطُّأً بِالْأَقْدَامِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا آيَةً أَوْ حَدِيثًا وَتَرْكُهَا فَإِنَّ ذَلِكَ رَدَّةٌ قَالَه الشَّيْخُ الْمُسْنَائِيُّ .

إِذَا تَقَرَّرَ فِي هَذَا عَلِمْتَ مِنْ كَلَامِ (عج) : أَنَّ الْإِقَاءَ الْمُصْحَفِ فِي الْقَدَرِ لَا يَكُونُ رَدَّةً مَعَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ وَلَوْ ضَعُفَتْ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِهْزَاءِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الْبَنَانِيِّ أَنفَاءً . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٢) [٨] سَوَالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ صَبِيًّا فَكَسَرَ لَوْحَهُ أَوْ شَقَّ وَرَقَاتِ يَدِهِ

مِنَ الْقُرْآنِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟

جوابه : لَيْسَ رِدَّةً لِأَنَّ قَصْدَهُ نِكَايَةَ الصَّبِيِّ لَا الاسْتِخْفَافَ بِالْقُرْآنِ وَفِي نَوَازِلِ
الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَغْضَبَ رَجُلًا فَقَامَ الْغَضَبَانُ وَكَسَرَ لَوْحَ
الْآخِرِ وَفِيهِ الْقُرْآنُ قَصْدًا لِلنِّكَايَةِ لَا لِلْاسْتِخْفَافِ هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لَا ؟

جوابه : بَأَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ بِرِدَّةٍ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا لِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدًا
بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ قَطْعًا لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَلَا يَرْتَفِعُ مِنْهُمْ إِلَّا
بِقَاطِعٍ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ يَحْمِلُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ
الْكُفْرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي « الشِّفَاءِ » ، وَالْخَطَأُ فِي إِدْخَالِ أَلْفِ
كَافِرٍ فِي الْإِسْلَامِ أَهْوَنُ مِنْ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمِلَّةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٣) [٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟

جوابه : لَا لِعَدَمِ تَضَمُّنِهِ مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ أَوْ لَفْظٍ يَتَضَمَّنُهُ أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ ، وَنَحْوِهِ فِيمَا أَشَارَ
إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ شَاسٍ : ظُهُورُ الرَّدَّةِ ، أَمْ التَّصْرِيحُ بِالْكُفْرِ أَوْ بِلَفْظِهِ يَفْتَضِيهِ أَوْ
فِعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ الزَّنا وَالْقَاءُ الْمُصْحَفِ بِصَرِيحِ النِّجَاسَةِ وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ ، فَإِذَا تَقَرَّرَ
هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ عَدَمُ كُفْرِهِ بِمَا ذَكَرْتُمْ فَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ
الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَعَزَّرَ الْإِمَامُ لِمَعْصِيَةِ وَقَوْلِ « التَّبَصُّرَةِ » وَ (ح) الْمُشَارِ
إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمَا : مَنْ تَكَلَّمَ فِي عَالَمٍ بِمَا لَا يُوجِبُ فِيهِ حَدًّا ضَرَبَ بِالسَّوْطِ أَرْبَعِينَ
مَرَّةً ، فَإِذَا وَجَبَ هَذَا فِي إِذَاتِهِ بِالْكَلَامِ فَمِنْ تَابَ أُخْرَى إِذَا تَابَ بِالضَّرْبِ ، وَلَعَلَّ
الْمُتَعَلِّمَ فِي ذَلِكَ كَالْعَالِمِ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الْفَضْلِ فَقَضَى حَدِيثِ الْأَرْبَعِينَ مَا نَصَّهُ
عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طَالِبُ الْعِلْمِ
عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْمَجَاوِرِينَ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ الشَّجَرُ
وَالرِّيَّاحُ وَالسَّحَابُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَالنَّبَاتُ وَالْبَحَارُ وَكُلُّ شَيْءٍ طَلَعَتْ

عَلَيْهِ الشَّمْسُ » .

وَفِي شَرْحِ « الرِّسَالَةِ » إِضْحَاحُ الْمَسَالِكِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ مَا نَصَّهُ فَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : مَنْ عَظَّمَ الْعَالَمَ فَإِنَّمَا يَعَظُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ « مَنْ أَدَّى لِي وَلِيًّا فَقَدْ أَدَّتُهُ بِالْحَرْبِ » وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدَّى فَقِيهًا فَقَدْ أَدَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ أَدَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ أَدَّى اللَّهَ ، قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا : وَمَنْ أَدَّى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اسْتَوْجَبَ اللَّعْنَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ فَلْيَحْذَرِ الْعَاقِلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْحَذَرِ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهِذِهِ الْمَعْصِيَةِ الشَّدِيدَةِ مِنَ اللَّهِ عَلَى أَعْظَمِ خَطَرٍ ، وَفِيهِ أَيْضًا : إِنَّ لُحُومَ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ ، وَعَادَةُ اللَّهِ فِي هَتِكَ سِتْرِ مُتَقَصِّيهِمْ مَعْلُومَةٌ فِيهِ أَيْضًا أَنَّ مَنْ أَطْلَقَ لِسَانَهُ فِي الْعُلَمَاءِ وَابْتَلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَوْتِ الْقَلْبِ : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . وَفِي حَدِيثِ الْأَرْبَعِينَ مَا نَصَّهُ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ احْتَقَرَ صَاحِبَ عِلْمٍ فَهُوَ مُنَافِقٌ مُلْعُونٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ « مَنْ أَدَّى [ق / ٨٠٩] طَالِبَ عِلْمٍ لَعَنَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَلَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٤) [١٠] سَوَّالٌ : عَمَّنْ صَغَرَ قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ الظُّلْمَ هَلِ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رَيْبَ فِي رِدَّتِهِ فِي رِدَّتِهِ لِمَا فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَنِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ تَصْغِيرَ الْمُصْحَفِ يَكْفُرُ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُسْتَهْزِئِ الْمُسْتَحْفِ لَا فِي الْجَاهِلِ وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَغَّرُ مَا يُنَافِي التَّصْغِيرَ ، وَمِثْلُهُ بِكُلِّ مَا هُوَ مُعَظَّمٌ شَرْعًا كَأَسْمَائِهِ تَعَالَى وَالْمُصْحَفِ .

انْظُرْ (عج) وَتَلَامِيذُهُ وَلَا سِيَّمَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ نِسْبَةَ الظُّلْمِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَكْذِيبِ الْقُرْآنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ الْآيَةُ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ : فِي حَاشِيَةِ (عج) عَلَى الرِّسَالَةِ مَا نَصَّهُ وَأَمَّا مَنْ نَفَى صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الذَّاتِيَّةِ وَجَحَدَهَا مُسْتَصْغَرًا فِي ذَلِكَ كَقَوْلِهِ : لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا قَادِرٍ وَلَا مُرِيدٍ وَلَا مُتَكَلِّمٍ يُشَبِّهُ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَهُ تَعَالَى ، فَقَدَهُ نَصٌّ أَثْمَتْنَا عَلَى الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرٍ مِنْ نَفَى عَنْهُ تَعَالَى الْوَصْفَ بِهَا وَأَعْرَاهُ عَنْهَا ، وَعَلَى هَذَا حَمَلُ قَوْلِ سَحْنُونٍ مَنْ قَالَ لَيْسَ لِلَّهِ كَلَامٌ فَهُوَ كَافِرٌ وَأَمَّا مَنْ جَهَلَ صِفَةً مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ فَكَفَرَهُ بَعْضُهُمْ وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ مُدَّةً وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ اسْمِ الْإِيمَانِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ الْأَشْعَرِيُّ ، قَالَ : لَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ اعْتِقَادًا يَقْطَعُ بِصَوَابِهِ وَيُرَادُ دِينًا وَشَرْعًا وَإِنَّمَا يَكْفُرُ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا قَالَهُ حَقٌّ وَاحْتِجٌّ هُوَ لَاءَ بِحَدِيثِ السَّوْدَاءِ ، قَالُوا : وَلَوْ بُوْحَثَ أَكْثَرُ النَّاسِ مِنَ الصِّفَاتِ وَكُوشِفُوا عَنْهَا لَمَا وَجَدَ مَنْ يَعْلَمُهَا إِلَّا الْأَقَلُّ ، وَقَالَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَفِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ مَنْ جَهَلَ بَعْضَ الصِّفَاتِ لَيْسَ بِكَافِرٍ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِهَا هُوَ الْعِلْمُ إِذْ لَا يَلْتَمِزُ كُنْهُ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ تَعَالَى ، فَالْجَاهِلُ بِهَا هُوَ الْمُؤْمِنُ حَقِيقَةً ، وَلِلْأَشْعَرِيِّ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَانِ كَانَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ يَقُولُ : مَنْ جَهَلَ الْقُدْرَةَ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ ، قَالَ : لَا يَخْرُجُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْإِيمَانِ بِجَهْلِهِ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ رَجَعَ عِنْدَ مَوْتِهِ عَنْ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالصِّفَاتِ لَيْسَ جَهْلًا بِالْمَوْصُوفِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٥) [١١] سَوَّالٌ : عَنْ قَبِيلَةٍ مِنْ أَيْفَلَانَ عَادَتْهُمْ الْحَلْفُ فِي زَبْرَةِ عِنْدَ وَهُوَ فِي لُغَةِ الْعَامَّةِ تَنْيُضُكَ ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ يُحْلَفُ بِهِ أَيْكُفُّونَ بِذَلِكَ أَمْ لَا ، وَهَلْ يَجُوزُ لَنَا تَحْلِفُهُمْ فِيهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رَيْبَ فِي كُفْرِهِمْ بِذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ : وَإِنْ قَصَدَ بِكَالْعَزَى التَّعْظِيمَ ، أَيْ : بِالْحَلْفِ بِالْعَزَى وَاللَّاتِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّنْ عَبْدٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ وَالصَّالِحِينَ كَالْمَسِيحِ وَالْعَزِيزِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمْ مَعْبُودَاتُ كَالْعَزَى أَوْ نَسَبَ لَهُ فِعْلًا كَالْأَزْلَامِ أَوْ التَّعْظِيمِ لَهُمْ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ فَكَفَّرَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَعْظِيمًا فَحَرَامٌ اتِّفَاقًا فِي الْأَصْنَامِ وَعَلَى خِلَافٍ فِي الْأَنْبِيَاءِ ، وَكُلُّ مُعْظَمٍ شَرْعًا انْتَهَى .

وَفِي (ح) مَا نَصَّهُ : هَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ تَبَعًا لِابْنِ بَشِيرٍ وَأَشَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ إِلَى نَفْيِ قَصْدِ التَّعْظِيمِ قَالَ : لِأَنَّ الْحَلْفَ بِالشَّيْءِ تَعْظِيمٌ لَهُ انْتَهَى وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ أَمْرِكُمْ لَهُمْ بِالْحَلْفِ بِهَا لِنَصِّ أَثْمَنًا أَنَّ مَنْ فَعَلَ فَكَفَّرَهُ أَنَّ الْأَمْرَ فَعَلَهُ وَلِذَا ذَكَرَ سَعْدُ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ أَنَّ مَنْ أَفْتَى امْرَأَةً بِالْكُفْرِ لَتَبَيْنَ مِنْ زَوْجِهَا كُفْرًا انْظُرْ (س) (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لَارِدَتُهُ فَبَاطِنَةٌ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٦) [١٢] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَتَيْنِ تَلْعَبَانِ وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى : لَا أَتْرُكُ ضَرْبَكَ حَتَّى تَرْمِي إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَضْرِبُنِي تَحْتَهُ ، فَقَالَتْ : مَا أَمَرْتَهَا بِهِ هَلْ يُحْكَمُ لَهَا بِالرَّدِّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالرَّدِّ وَإِنَّمَا يُشَدَّدُ عَلَيْهِمَا بِالْقَيْدِ وَالضَّرْبِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَشَدَّدَ عَلَيْهِ كُلُّ صَاحِبٍ فَنَدَقَ قُرْبَانَ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذَرِيَّتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : وَفِي قَبِيحٍ الْخ ، أَيْ : وَشَدَّدَ بِالْعُقُوبَةِ عَلَى مَنْ قَالَ

قَوْلًا قَبِيحًا أَوْ فَعَلَ فَعَلًا قَبِيحًا لِأَحَدٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ ﷺ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ .
انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٧) [١٣] سُؤَالَ : عَنْ حِكَايَةِ تَصْحِيفِ الْقُرْآنِ هَلْ هِيَ رِدَّةٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا فَيَنْبَغِي نَوَازِلَ سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِرِدَّةٍ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا إِذْ لَيْسَ حِكَايَةُ الْكُفْرِ كُفْرًا إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى ذَلِكَ ، قَالَ : وَلَيْسَ اعْتِقَادُ الْمَرْءِ مَا خَطَّهُ كُفْرُهُ كَمَا أَنَّ حَاكِيَ الْكُفْرِ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَكَذَلِكَ لَا رِدَّةٌ فِيمَا فَعَلَتْ الصَّبِيَّةُ مِنْ وَضْعِهَا لَوْحًا فِيهِ الْقُرْآنُ عَلَى حَصِيرٍ جَدِيدٍ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ لَكِنَّهُ مُتَنَجِّسٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْوَضْعُ حَرَامًا أَيْضًا ، وَقِيلَ : رِدَّةٌ لَكِنَّ الْعَمَلَ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ (انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

حَمْدًا لِمَنْ أَعْطَى الْمُسْتَبْصِرِينَ فَخْرًا وَأَشْهَدُهُمْ مُقَدَّرَاتِ أَحْكَامِهِ فَأُولَآئِهِمْ أَجْرًا ، وَرَفَعَ الْحَرْجَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ تَفَضُّلاً وَسِتْرًا ، وَوَسَّعَ لَهُمْ فِي مَيْدَانِ رَحْمَتِهِ فَخَفَّفَ عَلَيْهِمْ إِحْرَاءَ ، وَعَمَّاهُمْ قَوِيَّتُهُمْ وَضَعِيفَتُهُمْ بِفَيْضِ رَأْفَتِهِ دُنْيَاً وَأُخْرَى ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْ تِلْكَ الرَّحْمَةِ إِلَّا مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ قَالَ : « لَا يَهْلِكُ مِنْ أُمَّتِي إِلَّا هَالِكٌ » ، لَشَرَفِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ رَبِّهِ الْمَالِكُ ، الْمُبَشِّرُ بِقَوْلِهِ ﷺ : « بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا فَإِنَّمَا جُعِلَتْ مُبَشِّرًا لَا مُنْفَرًا » وَلَمَّا قَالَ ﷺ ، وَعَلَى آلِهِ الْأَصْحَابُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَاتَّبَعَ الصَّوَابَ .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي قَدْ سَأَلْتُ عَنْ امْرَأَةٍ كَانَتْ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ يَلْعَبُونَ اللَّعْبَةَ الْمَعْرُوفَةَ عِنْدَ الْعَامَّةِ بِالْبَيْكِ وَعَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِيْتَانِ مَا أَمَرَ بِهِ أَمِيرُهُمْ عَادَةً أَخَذَ الْأَمِيرُ يَدَهُ وَيَقُولُ لَهُ جَاءَكَ فَلَانٌ وَالْعَادَةُ لَا يُسَمَّى لَهُ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ أَوْ أَحَدًا مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ أَيْضًا : إِنْ شِئْتَ أَنْتَ

بِالضَّرْطَةِ تَسَلَّمَ مِنَ الضَّرْبِ ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَفْعَلْ فَأُضْرِبُنِ أَيَّ ضَرْبًا شَدِيدًا [(١)] عَجَزَتْ عَنْ إِتْيَانِ مَا أَمَرَهَا بِهِ أَمِيرُهُمْ وَأَخَذَ يَدَهَا وَقَالَ لَهَا : جَاءَكَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَحَرَّكَتْ شَفَتَيْهَا بِالضَّرَاطِ خَوْفًا مِنَ الضَّرْبِ دُونَ ذِكْرِهَا ارْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَمْ تَقُلْ أَيْضًا تَحْتَهُ فَهَلْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ ارْتَدَّتْ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَبْتُهَا : يَا نَبِيَّ قَدْ أَقْنَيْتُ لِرَوْجِهَا قَبْلَ آخِرِ الْخَرِيفِ الْمَاضِي بَعْدَ رِدَّتِهَا وَكَتَبْتُ بِذَلِكَ ثُمَّ رَجَعَتِ الْمَرْأَةُ لِمَنْزِلِ زَوْجِهَا وَرَحَلَ بِهَا إِلَى قَبِيلَتِهِ [ق / ٨١٠] وَسَكَنَ مَعَهَا ثُمَّ بَعْدَ بُرْهَةٍ مِنَ الزَّمَانِ اسْتَفْتَى خَالُهَا بَعْضَ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ فِي شَأْنِهَا فَأَفْتَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِرِدَّتِهَا فَعِنْدَ ذَلِكَ نَقَلَهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا فِي غِيَةِ رَوْجِهَا إِلَى مَنْزِلِهِ وَمَنْعَهَا مِنْ زَوْجِهَا بَعْدَ قُدُومِهِ مِنَ السَّفَرِ إِلَى الْآنَ زَاعِمًا أَنَّهَا بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الزَّوْجِ الْآنَ وَقَصَّ عَلَى الْخَبَرِ وَطَلَبَ مِنِّي أَيْضًا كِتَابَةَ أُخْرَى بَعْدَ رِدَّتِهَا لِيَحِقَّ الْحَقُّ وَيَزْهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّهُ كَانَ زَهُوقًا فَسَاعَدْتُهُ وَشَايَعْتُهُ وَتَابَعْتُهُ فِي ذَلِكَ ، فَأَقُولُ فِيهِ وَاللَّهِ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي لِسَبِيلٍ : إِنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ بِمَنَاطِ الثَّرِيَّا مِنَ الرَّدَّةِ لِرَوْجِهَا :

أَوَّلَهَا : عَدَمُ قَصْدِهَا بِمَا صَدَرَ مِنْهَا الْاسْتَحْقَاقُ بِهِ ﷺ ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ السَّلَامَةَ مِنَ الضَّرْبِ بِدَلِيلِ عَدَمِ تَسْمِيَتِهَا لَهُ ﷺ عِنْدَ صُدُورِ مَا وَقَعَ مِنْهَا وَإِنَّمَا سَمَّاهُ أَمِيرُهُمُ الْمَذْكُورُ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّهَا أَيْضًا لَمْ تَقُلْ تَحْتَهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ وَقُوعَ مَا وَقَعَ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ تَشْهَدُ لَهَا بِعَدَمِ اسْتِخْفَافِهَا بِهِ ﷺ وَالْقَرِينَةُ مَعْمُولٌ بِهَا فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ كَمَا فِي تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ وَفِيهَا أَيْضًا أَنَّ الْقَرِينَةَ الْقَوِيَّةَ كَالْبَيِّنَةِ . الْقَاطِعَةُ وَاسْتَشْهَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالنُّصُوصِ الْفِقْهِيَّةِ فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كُلِّهَا مِنْهَا فِي ذَلِكَ

وَلَا سِيَّمَا الْإِشَارَةُ تَكْفِي لِمَنْ نَوَّرَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ .

ثَانِيهَا : أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِتَسْمِيَةِ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِسَعْيِهِ عَلَى نَفْسِهِ لَا بِسَعْيِ غَيْرِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ، وَقَالَ أَيْضًا : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ، وَهَذَا أَيْضًا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ مِنْ كَوْنِ الْإِنْسَانِ لَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِ غَيْرِهِ وَلَا بِفِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ ، ثَالِثُهَا : تَظَاهُرُ وَتَوَافُقُ بَعْضِ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ النَّقَادِ الْمَشْهُورِينَ بِالصَّلَاحِ وَالْخَيْرِ وَالْفَلَاحِ أَنَّ الرَّدَّةَ سَوَاءٌ كَانَتْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ كَمَا لَا يَكُونُ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِهَا وَلَا شَكٌّ ، بَلْ حَرِيٌّ وَجَدِيرٌ عَدَمُ رِضَى هَذِهِ الْمَرَأَةِ بِالْكُفْرِ وَعَدَمُ قَبُولِهَا لَهُ ، رَابِعُهَا : أَنَّ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَغَيْرَهُ لَا يَكُونُ رَدَّةً وَلَا تَكُونُ إِلَّا بِقَاطِعٍ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَلِذَا مَنْ شَكَّ مِنَ الرَّدَّةِ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُهَا كَمَا فِي (عَبَق) انْتَهَى .

خَامِسُهَا : أَنَّهَا مِنْ أَجْلَافِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَلَا شَكَّ فِي عُذْرِهَا بِجَهْلِهَا مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ ثُمَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النُّصُوصِ الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا أَسْلَفْتُهُ وَرَحَّمْتُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَطْمَئِنُّ إِلَّا بِهِ .

فَمِنْهَا مَا فِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ الْعَلَوِيِّ ، وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَغْضَبَ رَجُلًا فَقَامَ الْغَضَبَانُ وَكَسَرَ لَوْحَ الْآخَرِ ، وَفِيهِ الْقُرْآنُ قَصْدَ النِّكَايَةِ لَا لِلِاسْتِخْفَافِ هَلْ ذَلِكَ رَدَّةٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ فِعْلُهُ لَيْسَ بِرَدَّةٍ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ حَاصِلٌ لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ قِطْعًا بِمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَلَا يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ إِلَّا بِقَاطِعٍ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ يُحْمَلُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَالْخَطَأُ فِي إِدْخَالِ أَلْفِ كَافِرٍ فِي الْإِسْلَامِ أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ

مِنَ الْمِلَّةِ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِرُمْتِهِ .

وَفِي نَوَازِلِ (عج) إِنَّ حَرْفًا وَاحِدًا مِنَ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ انْتَهَى .

تأمل ، وَمِنْهَا أَيْضًا أَنَّ الْقَرَأَنِي فِي تَعْرِيفِهِ لِلرَّدَّةِ بِقَوْلِهِ : حَقِيقَةُ الرَّدَّةِ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْإِسْلَامِ مِنْ مُكَلَّفٍ ، وَفِي غَيْرِ الْغَالِبِ خِلَافٌ انْظُرْهُ عِنْدَ أَوَّلِ بَابِ الرَّدَّةِ ، وَمُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَنَحْوُهُ لِلْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ فِي نَوَازِلِهِ ، وَنَصُّهُ : إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَا يُحْكَمُ لَهَا بِظَاهِرِ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ بِصَرِيحٍ إِلَّا أَنْ يَنْقَطِعَ الْقَلْبُ عَنِ الْإِيمَانِ وَيَرْضَى بِالْكُفْرِ كَمَا فُسِّرَ بِهِ الشَّمْسُ الْبَسَاطِي كَلَامَ (المص) وَقَالَ السَّمَلَالِي عَلَى «الرَّسَالَةِ» عِنْدَ قَوْلِ أَبِي مُحَمَّدٍ وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إلخ : وَالرَّدَّةُ هِيَ قَطْعُ الْقَلْبِ عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَالِدُخُولُ فِي الْكُفْرِ فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَا يُحْكَمُ لَهَا بِالتَّصْرِيحِ مِنْ غَيْرِ قَبُولٍ لِلْكُفْرِ .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعْتُ عَلَيْهِ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ أَنَّ الرَّدَّةَ قَوْلًا كَانَتْ أَوْ فِعْلًا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ انْتَهَى .

وَمِنْهَا أَيْضًا : «مَا فِي» نَسِيمِ الرِّيَاضِ عَلَى الشِّفَا أَنَّهُ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ لِمَنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ لَمْ يُخَالِطْ غَيْرَهَا لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ نَاقِلًا عَنْ ابْنِ حَجَرٍ : نَعَمْ يُعْذَرُ مُدَّعِي الْجَهْلِ إِنْ أَعْذَرَ بِقُرْبِ عَهْدِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَمَا يُعْرَفُ مِنْ كَلَامِ «الرَّوْضَةِ» انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذِهِ الْمُرَاةَ مَوْصُوفَةٌ بِمَا قَالَ لِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ بَلْ مِنْ أَجْلَافِهِمُ الْمُوصُوفِينَ بِالْجَهْلِ ، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي عُذْرِهَا بِالْجَهْلِ بِمُوجِبَاتِ الْكُفْرِ .

انْظُرْ أَيُّهَا النَّاطِرُ أَنَّ نَظْرَكَ فِي الْعُلُومِ نَاطِرٌ إِلَى تَعَاصِدِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ

وَتَصَافِرَ هَؤُلَاءِ النُّقَادَ الْجَهَائِدَةَ الْحُكَّامَ عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ لَا تُعْتَبَرُ دُونَ النِّيَّةِ ، رَفَقًا مِنْ
 اللَّهُ بِهِذِهِ الْأُمَّةِ ، وَأَنَّ احْتِمَالَهَا لَغَوٍ ، فَمَنْ قَالَ بِهَا دُونَهَا [(١)] إِنْ أُعْطِيَ
 الْإِنْصَافَ وَالْإِنْقِيَادَ تَسَلَّمَ لَهُمْ إِنْ سَلِمَ مِنْ أَفَاتِ الْعِنَادِ وَامْتَثَلَتْ قَوْلَ الْمُجْتَهِدِ
 لِلْإِمَامِ مِنْ عَبْدٍ مَنَافِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لِأَنَّهُ أُخْطِئَ فِي إِدْخَالِ
 أَلْفِ كَافِرٍ فِي الْإِسْلَامِ أَهْوَنُ عَلَى مَنْ أَنْ أُخْطِئَ فِي إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ مِنَ
 الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ إِلَّا مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا انْتَهَى وَكَيْفَ لَا تُسَلِّمُ وَقَدْ قَالَ
 الْعُلَمَاءُ الْأَعْيَانُ أُولُوا الرِّيَاسَةِ وَالْبُرْهَانُ : إِنَّ الْعِدَّةَ الْكَثِيرَ يَبْلُغُ الْحُكْمَ حَدَّ
 التَّشْهِيرِ ، بَلْ قَالُوا الْوَاحِدُ الْمَوْصُوفُ بِالْعِلْمِ وَالْوَرَعِ كَافٍ فَكَيْفَ بِالْجَمِ الْغَفِيرِ ،
 وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ التَّامِّ وَالْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ لِمَنْ أَرَادَ الْعَمَلَ
 بِالْأَحْكَامِ فِيهِ لِلطَّالِبِ مُقْنِعٌ وَلِلْمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وَأَنْشُدْ ابْنَ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ فِي
 هَذَا الْمَجْمَعِ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلرَّوِيِّ مُوَافَقَةٌ مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةٌ

أَوْ جُلُّهُمْ أَوْ مَنْ لَهُ الْفَضْلُ عُرِفَ فَذَلِكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرِفَ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَرْتَدَّ وَهِيَ فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا إِلَى الْآنَ
 فَمَنْ مَنَعَهَا مِنْهُ فَقَدْ ظَلَمَهُ ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ،
 وَلِيَحْذَرُ مِنْ وَعِيدِ قَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ زَوْجَةٍ وَزَوْجِهَا » الْحَدِيثُ ، وَهَذَا لَا
 يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُشْكَةٍ مِنَ الْفُرُوعِ ، وَأَقْلَى مُلْكَةٍ مِنْ شَرْعِ النَّبِيِّ الْمَتَّبِعِ
 مَنْ حَادَ عَنْهُ فَقَرِينُهُ قَدْ اسْتَهْوَاهُ وَمَنْ أَضَلَّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ ، وَقِيدَ إِلَى رَتَكَاتِ
 الضَّلَالِ وَدَرَكَاتِ الْجَهْلِ وَالْخَبَالَةِ ، وَذَهَبَ عَقْلُهُ فِي غَيْرِ مَذْهَبٍ ، وَطَاشَ بِهِ
 قَلَمُهُ إِلَى مَهَامِهِ الْعَطْبِ وَخِيفَ عَلَيْهِ مِنْ وَعِيدٍ وَتَهْدِيدٍ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
 الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ، وَغَضَبَ اللَّهُ أَدْهَى وَأَمْرُهُ أَعْظَمُ وَإِلَّا
 فَلْيَكْشِفِ الْمُخَالَفَ عَنْ وَجْهِ حُكْمِهِ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَقَّ يُقِيمُهُ [ق / ٨١١] لِيَمْتَازَ

المُحَقَّ مِنَ الْمُبْطِلِ ، وَيُفَرِّقَ بَيْنَ شُرْبِ النَّهْلِ وَالْعَلَلِ وَلْيُحْضِرْ دَرَاهِمَهُ لِيَعْلَمَ هَلْ هِيَ زَائِعَةٌ أَوْ سَالِمَةٌ إِنْ كَانَ يُرِيدُ بَفْتَوَاهُ مَحْضَ وَجْهِ اللَّهِ لَا الْحَمِيَّةَ لِلْهَوَى وَإِرَادَةَ الذِّكْرِ عِنْدَ الْعَامَّةِ الْغَوَاةِ ، فَشَأْنُ الْعِلْمِ إِنْ صَحَّتْ النِّيَّةُ الظُّهُورَ وَأَخْرَى لِلْقُضَاءِ وَالْمُفْتِينَ لِأَنَّهُمْ سَيَفْقُونَ يَوْمَ النُّشُورِ بَلَّ الْحَقُّ لَا يُدْنَسُ ، وَعَنْ الْإِسَاعَةِ لَا يُحْبَسُ وَإِنَّمَا يُخْفِي الْأَحْكَامَ مَنْ خَافَ فَضِيحَةَ الدُّنْيَا وَنَسِيَ فَضِيحَةَ يَوْمِ الْخِصَامِ ، ﴿ أَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَى تَحْتِهَا الْمَعَانِي مِنْ مَعَادِنِهَا وَمَا عَلَى إِذَا لَمْ تُفْهَمْ الْبَقَرَةُ

وَقَيْدَ هَذَا مُفْتِيًّا بِهِ فَقِيرُ مَوْلَاهُ الرَّاجِي عَفْوَهُ وَرِضَاهُ ، فَإِذَا كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنْهُ الْقَصْرِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ الْقَصْرِيِّ لَطَفَ اللَّهُ بِالْجَمِيعِ آمِينَ .

نَوَازِلُ السَّرِقَةِ

(٢١٢٨) [١] سَوَّالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ : وَنَصَّهُ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ سَرَقَ لَهُ مِنْ بَيْتٍ أَوْ جَنَانٍ أَوْ تَمَرٍ أَوْ جَمَلٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ اسْتَهْلَكَ لَهُ حَيَّوَانٌ لَمْ يَرِ إِلَّا أَثَرُهُ أَوْ خَطْوَتُهُ عَلَى النَّعْلِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ لَا يَعْرِفُ أَثَرُهُ أَوْ خَطْوَتُهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ كَثِيرٌ مِنْ سَفَلَةِ النَّاسِ وَلَمْ يُخْرَجْ أَثَرُهُ أَوْ خَطْوَتُهُ مِنَ الْبَلَدَةِ إِلَى غَيْرِهَا، فَمَا الْحُكْمُ يَرْحِمُكَ اللَّهُ ؟

الْجَوَابُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِذَا كَانُوا كَثِيرًا عَقْلَاءَ عَارِفِينَ الْأَثَرَ مَعْرُوفِينَ فِي الْبِلَادِ وَمُمَيِّزِينَ الْأَشْيَاءَ أَحْرَارًا ، وَكَانُوا عُدُولًا فَتَقَبَّلُ شَهَادَتَهُمْ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي إِذَا تَأْتَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ التَّزْكِيَةُ ، وَأَمَّا إِذَا كَانُوا غَيْرَ عُدُولٍ وَلَمْ يَخْرُجِ الْأَثَرُ مِنَ الْقَرْيَةِ إِلَى غَيْرِهَا وَكَانَتِ الْقَرْيَةُ قَرْيَةً رَيْبَ وَشَكٍّ وَأَهْلُهَا كَذَلِكَ فَيُحْكَمُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِالْغُرْمِ بَعْدَ يَمِينِ الْمُدَّعِي وَإِنْ كَانَتْ عُدُولًا فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالْغُرْمِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مَشْكُوكًا وَبَعْضُهُمْ فَيُحْكَمُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِالْغُرْمِ بَعْدَ يَمِينِ الْمُدَّعِي وَإِنْ كَانَتِ الْقَرْيَةُ عُدُولًا فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالْغُرْمِ . وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مَشْكُوكًا وَبَعْضُهُمْ عُدُولًا فَعَلَى الْمُرْتَابِ الْغُرْمُ وَلَا غُرْمَ عَلَى الْعُدُولِ وَهَذَا بَعْدَ يَمِينِ الْمُدَّعِي ، نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا نَوَّرَ اللَّهُ ضَرْيَحَهُ ، وَقَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مَنْ نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِ الْمَازَرِيِّ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٩) [٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ عَلِمَ أَكَلَ عَبِيدَ مَحَلَّةٍ بَقَرَةً لِمُسْلِمٍ وَهُوَ مُحَقَّقٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْعَبِيدِ لِأَنَّهُ نَصَفَهُمْ أَوْ قُرْبَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَارِدٌ ، وَهِيَ أَكْلُهَا النِّصْفُ السَّارِحُ ، وَلَمْ يَعْرِفِ السَّارِحِينَ مِنَ الْوَارِدِينَ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخَيَّرَ رَبُّهَا مَعَ أَنَّهُ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى غُرْمِ بَرَاءٍ أَوْ لَهُ أَنْ يَكْتُمَ عَنْهُ لِأَنَّ ابْنَ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ أَفْتَى فِي امْرَأَةٍ مَشْكُوكَةٍ عَصَمَتْهَا بِقَوْلِهِ : يَا عَارِفًا مِنْ عَصْمَةٍ لَمْ تَنْخَلَعْ إِيَّاكَ أَنْ تَنْكِحَ ذَاتَ بَعْلٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنَّكَ إِنْ خِفْتَ مِنْ حَقِّ رَبِّ الدَّابَّةِ فَخَفَ مِنْ

ظَلَمَ بَرِيءٍ وَمَا حُكْمُ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبِيدِ مُحَقَّقٌ أَنَّهُ يَوْمَ أَكَلَهَا سَارِحٌ وَأَنَّهَا بَائِتَةٌ فِي مَرَاحِهِ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي تَلِي يَوْمَ الْأَكْلِ قَبْلَهُ ، هَلْ يَجِبُ إِعْلَامُ رَبِّهَا بِذَلِكَ الْعَبْدِ مَعَ غَيْرِ مُحَقِّقِينَ أَنَّهُ مِنْ أَكْلِيهَا مَعَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِالْأَكْلِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلَامُ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ بِشَهَادَتِهِ ، قَالَ « مَخ » فِي تَقْرِيرِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ مَا نَصَّهُ : وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا رَفَعَ شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ تُطْلَبَ مِنْهُ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ وَهِيَ بَاطِلَةٌ لِأَنَّهُ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَ صَاحِبَهَا بِشَهَادَتِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : وَلَكِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ... إلخ ، وَإِنْ لَمْ يُخْبِرْ صَاحِبَهَا بِشَهَادَتِهِ ضَمَنَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّرْكَ كَالْفِعْلِ كَثَرُكَ تَخْلِيصٍ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ . انْتَهَى .

قَالَ « مَخ » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى خَلَاصِ شَيْءٍ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لِغَيْرِهِ بِيَدِهِ مِنْ مُحَارِبٍ أَوْ سَارِقٍ أَوْ نَحْوِهِمَا وَشَهَادَتُهُ لِرَبِّهِ عَلَى جَمَاعَةٍ أَوْ وَاضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ بِشِرَاءٍ أَوْ إِيدَاعٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَالِكِهِ وَكُتِمَ الشَّهَادَةُ أَوْ إِعْلَامُ رَبِّهِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ وَتَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْمَالِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ضَمَنَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّهَادَةِ إِلَّا إِذَا طُلِبَ مِنْهُ الشَّهَادَةُ أَوْ عِلْمُ أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي لِمَا ذُكِرَ وَتَرَكَهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ .

قُلْتُ : وَلَا شَكَّ فِي قُدْرَةِ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ عَلَى تَخْلِيصِ هَذِهِ الْبَقَرَةِ لِأَنَّهُ إِنْ أَخْبَرَهُ بِشَهَادَتِهِ وَرَفَعَ أَمْرَهُ لِلْحَاكِمِ وَجَاءَهُ بِهَذَا الشَّاهِدِ حَلَفَهُ الْحَاكِمُ لِيَتِمَّ النَّصَابُ ثُمَّ يُحْكَمُ لَهُ وَيُغْرَمُ جَمِيعُ عَيْنِدِ الْمَحَلَّةِ السَّارِحِ وَالْوَارِدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ لِعَدَمِ تَمْيِيزِ الشَّاهِدِ السَّارِحِ مِنَ الْوَارِدِ ، وَهَذَا كُلُّهُ يُسْتَفَادُ مِمَّا فِي « مَخ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَلَوْ شَهِدَ أَنَّهُ قُتِلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ ، وَنَصَّهُ : وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ فَإِنَّ أَوْلِيَاءَهُ يُقْسِمُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ قَتَلَهُ وَيَسْتَحِقُّونَ الدِّيَّةَ

عَلَى الْجَمِيعِ . انْتَهَى مَحَلُّ الشَّاهِدِ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(٢١٣٠) [٣] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ :

فَفِي كِتَابِ الْقَطْعِ مِنَ السَّرْقَةِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » مَا نَصَّهُ : وَإِذَا بَاعَ السَّارِقُ السَّرْقَةَ فَقُطِعَ وَلَا مَالَ لَهُ ثُمَّ أُلْفِيَتْ عِنْدَ الْمُتَبَاعِ قَائِمَةٌ فَلَرَبَّهَا أَخَذَهَا وَيَتَّبِعُ الْمُتَبَاعُ السَّارِقَ بِالْثَمَنِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ غَنَمًا فَتَوَالَدَتْ عِنْدَ الْمُتَبَاعِ لِأَخَذَهَا رَبُّهَا وَأَوْلَادَهَا ، وَإِنْ هَلَكَتِ السَّرْقَةُ عِنْدَ الْمُتَبَاعِ بِسَبَبِهِ أَوْ بَاعَهَا فَلَرَبَّهَا أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُتَبَاعِ بِقِيمَتِهَا ، وَإِنْ هَلَكَتْ عِنْدَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣١) [٤] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

فَفِي « التَّوْضِيحِ » مَا نَصَّهُ : وَلَوْ بَاعَ السَّارِقُ السَّرْقَةَ فَاسْتَهْلَكَهَا الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ أَجَازَ رَبُّهَا الْبَيْعَ لَمْ يَتَّبِعِ السَّارِقَ بِالْثَمَنِ إِلَّا أَنْ يَتَّصِلَ يُسْرُهُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ لَمْ يُجْزِهِ وَأَخَذَ قِيمَةَ الْمَبِيعِ مِنَ الْمُشْتَرِي كَالِاسْتِحْقَاقِ فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى السَّارِقِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي عَدِيمًا رَجَعَ بِهَا عَلَى السَّارِقِ لِأَنَّهُ غَرِيمٌ غَرِيمِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْقِيمَةُ الَّتِي لَزِمَتْ الْمُشْتَرِي أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَ لَهُ السَّارِقُ أَخَذَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ الْقِيمَةَ ، وَكَانَ الْفَاضِلُ مِنْهُ لِلْمُشْتَرِي يَتَّبِعُهُ هُوَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ أَخَذَ مِنْهُ الثَّمَنَ الَّذِي لِعَرِيمِهِ عِنْدَهُ وَاتَّبَعَ الْمُشْتَرِي يُفَاضِلُ الْقِيمَةَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٢) [٥] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحَدُّهُ أَوْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّ مَنْ عَزَاهُ لِعَبْدِ الْحَقِّ وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحَدُّهُ أَوْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلِيمًا مَعًا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : وَإِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ يَعْرَمُ الْحُرُّ نِصْفَ قِيمَةِ الْمَسْرُوقِ وَيُقَالُ

لِسَيِّدِ الْعَبْدِ : اَدْفَعْ لَهُ عِنْدَكَ أَوْ اِفِدِهِ يَنْصِفِ الْقِيَمَةَ اَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى اَعْلَمُ .

(٢١٣٣) [٦] سَوَّالٌ : عَنْ رُعَاةٍ سَرَقُوا بَقْرَةً وَفِيهِمْ اَخْرَارٌ وَعَبِيدٌ وَكِبَارٌ وَصَغَارٌ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ اِلَّا عَلَى حِفْظِ بَقَرِهِمْ فِي حَالِ الذَّبْحِ وَالشِّيِّ وَيُعْطُوهُ شَيْئًا قَلِيلًا مِنْ [ق / ٨١٢] اللَّحْمِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ وَلَمْ يُشَاوِرْهُ عَلَى الذَّبْحِ وَلَمْ يَحْزَرْ لِلذَّابِحِينَ بَقَرَهُمْ لَكِنْ اَعْطَوْهُ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ أَوْ كُلَّهُ وَمَنْ الرُّعَاةُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالسَّرْقَةِ وَأَتَوْهُ آخِرَ النَّهَارِ وَأَعْطَوْهُ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ وَقَالُوا لَهُ : اِنَّ السَّيِّعَ قَتَلَ لَهُمْ بَقْرَةً وَأَكَلَ مَا اَعْطَوْهُ لَهُ فَهَلْ يَضْمَنُ الْجَمِيعُ السَّرْقَةَ أَوْ لَا يَضْمَنُهَا اِلَّا الْقَادِرُونَ اَلْتَمَالِئُونَ عَلَيْهَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : اِنَّ ضَمَانَهَا مِنَ الْمُتَمَالِئِينَ عَلَى سَرَقَتِهَا وَلَوْ لَمْ يَتَوَلَّ اخْذَهَا وَذَبْحَهَا اِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ خُطَابِ الْوَضْعِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ اِلَّا أَنَّ الصَّغِيرَ لَا يَضْمَنُ اِلَّا مَا أَخَذَ فَقَطْ ، وَالْبَالِغُ فِيهِ خِلَافٌ هَلْ يَضْمَنُ الْجَمِيعُ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ مَالُكَ وَأَبْنُ رُشْدٍ ، وَلَا يَضْمَنُ اِلَّا مَا أَخَذَ فَقَطْ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكَ وَالشَّاهِدُ لَذَلِكَ مَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ وَنَصَّهُ : اِنَّ الْقَوْمَ إِذَا اجْتَمَعُوا فِي الْغَضَبِ وَالسَّرْقَةِ أَوْ الْحَرَابَةِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَامِنٌ لِجَمِيعٍ مَا أَخَذُوهُ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوَى بَعْضًا فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ الرَّجُلِ فَيُقْتَلُ جَمِيعُهُمْ بِهِ ، وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ أَحَدُهُمْ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ جَمِيعًا » وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . اَنْتَهَى مِنْ « الْبَيَانِ » .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حَرَابَةٍ فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : اِنْ حَضَرَ مَعَ لُصُوصٍ فِي سَرْقَةٍ أَوْ سَلَبَ وَهُوَ بَالِغٌ عِنْدَ مَالِكَ كَالْحُمَلَاءِ يُودِّي جَمِيعَ مَا حَضَرَ لَهُ لِمَا أَخَذَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ

إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ ، وَغَيْرُ الْبَالِغِ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ . انْتَهَى .
تأمل .

قُلْتُ : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ إِلَّا أَنَّ مَا لَزِمَ الْحُرُّ يَكُونُ فِي دِمَّتِهِ وَالْعَبْدُ
يَكُونُ فِي رَقَبَتِهِ فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ فِيهِ أَوْ فِي فِدَائِهِ بِهِ ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَحْضُرْ
مَعَهُمْ فِي الْمُمَالَاةِ عَلَى السَّرْقَةِ وَقَدْ أَعْطَوْهُ بَعْضَ اللَّحْمِ وَأَكَلَهُ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
إِنْ أَعْطَوْهُ لَهُ بَعْدَ الشَّيْءِ لِأَنَّهُمْ وَهَبُوهُ لَهُ بَعْدَ مُلْكِهِمْ لَهُ بِالْفَوَاتِ وَحَكَمَ الشَّرْعُ
عَلَيْهِمْ بِالْقِيَمَةِ كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَضَبِ : وَمَلِكُهُ
إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَمُرْهُ « مَخ » بِأَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ بِغَرْمِ
الْقِيَمَةِ وَإِنْ لَمْ يَغْرَمْهَا بِالْفِعْلِ . انْتَهَى .

وَأِنْ أَعْطَوْهُ لَهُ قَبْلَ الشَّيْءِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ كَذَلِكَ لِكَوْنِ السَّرْقَةِ لَا نَفْوْتَ
بِالذَّبْحِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْغَضَبِ مِنْ كَوْنِ
الْمَغْضُوبِ يَفْوْتُ بِالذَّبْحِ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ بَلْ رَبُّهَا مَا زَالَ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا
أَوْ أَخْذِهَا مَذْبُوحَةً وَأَخْذِ مَا نَقَصَ الذَّبْحُ مِنْ قِيَمَتِهَا حَيَّةً عَلَى الْمَذْهَبِ . انْتَهَى .
انظر « مَخ » .

وَأِنْ كَانَ فِي الْمُتَمَالِثِينَ عَلَى السَّرْقَةِ رَاعِيهَا بِأَنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْإِيدَاعِ : وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ
سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَاتَّلَفَ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ يَأْذَنُ وَلِيِّهِ . انْتَهَى . وَإِنْ كَانَ
عَبْدًا فَصَصِيهِ مِنْ الْقِيَمَةِ يَكُونُ فِي دِمَّتِهِ عَاجِلًا إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَإِلَّا
فَبِدَمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فِي بَابِ
الْإِيدَاعِ : وَتَعَلَّقَتْ بِدَمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا وَبِدَمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : وَإِنْ اسْتَرَعَى الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَنَحَرَ
وَبَاعَ فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَا فِي رَفِيهِ الْعَبْدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ كَمَا فِي « التَّقْيِيدِ » وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٤) [٧] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدٍ سَرَقَ بَقْرَةً وَوُجِدَ عِنْدَهُ جَمِيعُ لَحْمِهَا وَادَّعَى

أَنَّ مَعَهُ عَبْدًا آخَرَ فِي سَرِقَتِهَا فَهَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا أَجَابَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ نَاصِرٍ الدَّوْدِيُّ إِذْ سُئِلَ عَنْ سَارِقٍ يُقْرِئُ عَلَى نَفْسِهِ بِالسَّرْقَةِ ، وَيَزْعَمُ أَنَّهُ مَعَهُ غَيْرُهُ فَيُنْكِرُ الَّذِينَ أَقَرَّ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي سَرَقَ لَا يَتَبَعُضُ فَعَلَيْهِ غَرَمُ الْجَمِيعِ ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْيَمِينُ إِنْ أَنْكَرُوا وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الثُّمِّ ، وَإِنْ كَانَ مَا سَرَقَ يَتَبَعُضُ غَرَمَ مَا نَابَهُ فِي الْحِصَاصِ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ حِينَ إِقْرَارِهِ مَرْضِيَّ الْحَالِ جَائِزَ الشَّهَادَةِ لَزِمَ جَمِيعُهُمُ الْغَرَمُ . انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَجَابَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْوَادَانِيُّ إِذْ سُئِلَ عَنْ السَّارِقِ أَقَرَّ أَنَّ مَعَهُ غَيْرُهُ فَأَنْكَرَ الْغَيْرُ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ لَا يَتَبَعُضُ غَرِمَ الْجَمِيعُ عَلَى الْمُقَرِّ إِنْ كَانَ مُتَّهَمًا ، وَإِنْ كَانَ مُتَبَعُضًا فَعَلَيْهِ مَا يَنْبُوهِ مِنَ الْحِصَاصِ وَلَوْ تَابَ وَصَحَّ حَالُهُ لَكَانَ شَاهِدًا عَلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْيَمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ ، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْحَضْرَةِ مُتَّهَمًا فَإِنَّمَا تَتَوَجَّهُ عَلَى السَّيِّدِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : وَيُجِيبُ عَنِ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ وَعَنِ الْأَرْضِ السَّيِّدُ انْتَهَى .

وَيَحْلِفُهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ لِأَنَّهُ نَافٍ عَنْ غَيْرِهِ لِقَاعِدَةٍ : إِنْ الْيَمِينُ تَكُونُ عَلَى الْبَتِّ فِي ثَلَاثِ صُورٍ ، أَيْ إِذَا كَانَتْ عَنْ نَفْسِ الْحَالِفِ فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى الْبَتِّ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا وَإِذَا كَانَتْ عَنْ الْغَيْرِ فَإِنَّهَا تَكُونُ بَيِّنًا فِي الْإِثْبَاتِ وَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فِي النَّفْيِ وَأَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ الْقَاضِي أَبُو عَاصِمٍ بِقَوْلِهِ :

وَمُثِّبٌ لِنَفْسِهِ وَمَنْ نَفَى عَنْهَا عَلَى الْبَنَاتِ يَبْدِي الْحُلْفَا

وَمُثِّبٌ لْغَيْرِهِ ذَاكَ اكْتَفَى وَإِنْ نَفَى فَالنَّفْيُ لِلْعِلْمِ مِنْهَا

قُلْتُ: وَلَا يَحْلِفُ السَّيِّدُ إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْعِلْمَ بِالسَّرِقَةِ وَإِلَّا فَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ كَمَا
فِي حَافِظَتِي مِنْ نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَّائِي . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ الْوَصَايَا

(٢١٣٥) [١] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ عَهْدَ بَوْقِيَّةٍ ثُلُثَ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى أَوْلَادِ
فُلَانٍ وَرَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَثَبَّتَ رُجُوعَهُ وَتَوَفَّى إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَنَازَعَ بَعْضُ
الطَّلَبَةِ فِي ذَلِكَ فَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِعَدَمِ إِفَادَةِ الرُّجُوعِ عَنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا
ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْجِيزُ بِقَوْلِهِ
بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ هَذَا حِسِّ بَعْدَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي فَيَلْزِمُ أَوْ مَا
الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلْوَصِيَّةِ : الْوَصِيَّةُ عَقْدٌ يُوجِبُ حَقًّا فِي ثُلُثِ
عَاقِدِهِ يَلْزِمُ بِمَوْتِهِ ، فَهَذَا لَا خَفَاءَ فِي صِدْقِهِ عَلَى الْوَقْفِ الْمُوصَى بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ .
ابْنُ الْحَاجِبِ : وَحُكْمُ مُطْلَقِهَا التَّنْجِيزُ مَا لَمْ يُقَيَّدْ بِاسْتِقْبَالِ .

الْقَلْشَانِيُّ : فَإِنْ قُيِّدَ بِزَمَانٍ اتَّبَعَ تَقْيِيدَهُ وَإِنْ عُلِقَ عَلَى مَرَضِهِ أَوْ مَوْتِهِ
فَكَالْوَصِيَّةِ وَهُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ نَجَزَهُ وَحِيزَعَنَهُ فِي حَيَاتِهِ وَصِحَّتْهُ وَقِيَامُ وَجْهِهِ
وَرُشْدُهُ وَإِلَّا بَانَ نَجَزُهُ فِي مَرَضِهِ وَأَوْصَى بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَفِي الثُّلُثِ . انْتَهَى .

وَفِي بَعْضِ شُرَاحِ ابْنِ الْحَاجِبِ مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَفِي الثُّلُثِ ، وَأَمَّا إِنْ
كَانَ فِي الْمَرَضِ أَوْ فِي حَالِ الصَّحَّةِ عَلَى نَفُوذِهِ بِالْمَوْتِ فَهُوَ فِي الثُّلُثِ لِأَنَّهُ
وَصِيَّةٌ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَهُوَ فِي الثُّلُثِ وَصِيَّةٌ رَاجِعٌ لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ مَلِكُهُ
بِالْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَفِي ابْنِ يُونُسَ نَاقِلًا عَنْ مَالِكٍ وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ لَا تَتِمُّ الْأَحْبَاسُ
وَالصَّدَقَاتُ إِلَّا أَنْ تُحَازَرَ فِي صِحَّةٍ [ق / ٨١٣] الْمَحْبَسِ وَالْمُتَّصِدِّقِ إِلَّا الْأَبَ فِي
أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَبَنَاتِهِ الْأَبْكَارِ ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِمَعْنَى الْوَصِيَّةِ لِأَجْنَبِيٍّ فِي صِحَّةٍ أَوْ
مَرَضٍ أَوْ مَا بَتَلَ فِي الْمَرَضِ فَلَا تُرَادُّ فِيهِ الْحَيَازَةُ وَهُوَ نَافِذٌ مِنَ الثُّلُثِ . انْتَهَى .

إِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ وَصِيَّةٌ اتَّصَحَ لَكُمْ جَوَازُ رُجُوعِ صَاحِبِهَا عَنْهَا فِي حَيَاتِهِ وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حِينَئِذٍ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى مَا تَبَطَّلُ بِهِ الْوَصِيَّةُ أَوْ رُجُوعِ فِيهَا وَإِنْ بِمَرَضٍ .

« مخ » سَوَاءٌ كَانَتْ بَعْتَقِي أَوْ غَيْرِهِ .

ابْنُ الْحَاجِبِ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ كَانَتْ بَعْتَقِي أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّهَا لَا تَلْزَمُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي . انْتَهَى .

إِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِصِحَّةِ وَمُوَافَقَةِ مَا ذَكَرَهُ « مخ » فِي مَبْحَثِ تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ بِقَوْلِهِ : وَلَا يُشْتَرَطُ تَنْجِيزُ بَقَوْلِهِ أَوْ حَبْسُ بَعْدَ مَوْتٍ فَيَلْزَمُ بَعْدَ مَوْتٍ فَيَلْزَمُ لِنُصُوصِ الْأُثْمَةِ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ بِحُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ الْمَوْتُ ، فَهُوَ وَصِيَّةٌ فَلَا رَيْبَ ، فَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا جَوَازُ رُجُوعِ صَاحِبِهِ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَقَفًا عَلَى الْمُوصِي لَهُ إِلَّا بِالْمَوْتِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : فَالْمِلْكُ لَهُ بِالْمَوْتِ . انْتَهَى .

وَالْمُفْتِي الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِكَلَامِ « مخ » الْمُتَقَدِّمِ عَلَى عَدَمِ إِفَادَةِ رُجُوعِ صَاحِبِهِ عَنْهُ ، فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى غَيْرِهِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٦) [٢] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلُثِهَا فِي صَحَّتِهَا لِأَنَاسٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَعْتَقَتْ أُمَةً وَهِيَ كَذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْصَتْ أَيْضًا بِأُمَةٍ لِامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ، وَخَاصَمَهَا أَخُوهَا فِي ذَلِكَ وَقَالَ : إِنَّهَا لَمْ تَرُدْ بِذَلِكَ إِلَّا حَسَدَ الْوَرِثَةِ فَحِينَئِذٍ أَنْكَرْتَ إِيصَاءَهَا بِالْأُمَةِ بَعْدَ إِشْهَادِهَا عَلَيْهَا سِرًّا هَلْ يُنْفَذُ تَبَرُّعُهَا هَذَا بِأَسْرِهَ أَمْ لَا؟ ، وَعَلَيَّ نَفْوَذُهُ فَهَلْ تَكُونُ الْأُمَةُ مِنْ جُمْلَةِ الثُّلُثِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْإِمَامُ السَّيُورِيُّ : مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِذَا قُصِدَ بِهَا ضَرَرُ الْوَرِثَةِ أَنَّهَا مَاضِيَةٌ وَذَلِكَ كَعَطِيَّةِ الزَّوْجَةِ ثُلُثَ مَالِهَا ، إِنْ قُصِدَ بِهِ ضَرَرُ

الزَّوْجُ هِيَ مَاضِيَةٌ انْتَهَى ، مِنْ نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ .

وَفِي نَوَازِلِهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهَا قَصَدَتْ ضَرَرَهُ ، هَلْ تَصِحُّ وَصِيَّتُهَا أَمْ لَا ؟

فَاجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ الْعَقْبَانِيُّ فِي امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِمَالٍ فَأَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يُبْطَلَ وَصِيَّتُهَا ، وَقَالَ الزَّوْجُ : إِنَّمَا أَوْصَتْ لِكُونِهَا تَكْرَهُهُ ، فَكَلَامُ الزَّوْجِ لَا تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ بِهِ . انْتَهَى .

فَبَانَ لَنَاظِرِهِ بَطْلَانُ دَعْوَى الْأَخِ الْمَذْكُورِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا مَرِيَّةَ فِي نَفْوذِ وَصِيَّتِهَا بِالْأُمَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ ، وَحِينَئِذٍ فَتَقَعُ الْمَحَاصَةُ فِي ثُلْثِ الْمِيتِ بَيْنَ الْمُوصِي لَهُمْ بِالثُّلْثِ وَالْمُوصَى لَهَا بِالْأُمَّةِ فَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُمْ بِالثُّلْثِ فِي الْمَحَاصَةِ يَكُونُونَ شُرَكَاءَ بِهِ لِلْوَرَّةِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَالْمُوصَى لَهَا بِالْأُمَّةِ تَأْخُذُ مَا نَابَهَا فِي الْمَحَاصَةِ مِنَ الْعَيْنِ - أَغْنَى الْأُمَّةُ الْمُوصَى بِهَا - وَلَا تَكُونُ شَرِيكَةً لِلْوَرَّةِ لِأَنَّ حَقَّهَا تَعَلَّقَ بِالْأُمَّةِ ، فَفِي كِتَابِ الْإِصْبَاءِ الثَّانِي مِنْ «الْمُدَوَّنَةِ» : وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ وَبِرُبْعِ مَالِهِ وَأَوْصَى بِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ لَهُمْ نَظَرَ إِلَيَّ قِيمَةَ هَذِهِ الْمُعَيَّنَاتِ وَإِلَى مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ ثُلْثِ الْمِيتِ بِجَمِيعِ وَصَايَاهُمْ فَمَا صَارَ لِأَصْحَابِ الْأَعْيَانِ أَخْذُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا صَارَ لِلْآخَرِينَ كَانُوا شُرَكَاءَ بِهِ مَعَ الْوَرَّةِ . انْتَهَى .

قَوْلُهَا : أَخْذُوهُ مِنْ ذَلِكَ - أَنْ مِنَ الْأَعْيَانِ الْمُوصَى لَهُمْ بِهَا .

قَوْلُهَا وَمَا صَارَ لِلْآخَرِينَ - أَيُّ الْمُوصَى لَهُمْ بِالثُّلْثِ كَانُوا بِهِ شُرَكَاءَ مَعَ الْوَرَّةِ ، انْظُرْ نَوَازِلَ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ قَدْ شَفَى الْغَلِيلَ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٧) [٣] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلْثِ مَالِهَا لِمُعَيَّنِينَ وَلَهَا عَيْدٌ كَانُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخٍ لَهَا ، وَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِنَصِيبِهِ مِنْهُمْ بَعْدَ إِصْبَائِهَا بِالثُّلْثِ ، قَالَتْ : إِنْ

صَحَّ لِي الْعَبِيدُ فَفُلَانَةٌ مِنْهُمْ حُرَّةٌ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْصَتْ بِقِلَادَةٍ وَعَيَّنَتْ مَصْرَفَهَا وَبَفَرُوا أَيْضًا ، وَلَمْ تُعَيِّنْ مَصْرَفَهُ ، فَهَلْ هَذِهِ الْوَصَايَا كُلُّهَا صَحِيحَةٌ أَوْ يَصَحُّ بَعْضُهَا وَيَبْطُلُ بَعْضُهَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا صَحِيحَةٌ ، فَهَلْ تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلْثِ مَالِهَا مِنَ الْعَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلْثِ مَالِهَا فَأَيُّهَا يُقَدِّمُ عَلَى الْآخَرِ فِيهِ ؟ وَهَلْ لِلْأَخِ الْمَذْكُورِ الرَّجُوعُ فِي صَدَقَتِهِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلْثِ مَتْرُوكِهَا مِنَ عِبِيدٍ وَغَيْرِهِمْ سِوَى وَصِيَّتِهَا بِالْفَرَوِ ، فَإِنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ تَعْيِينِهَا لِمَصْرَفِهَا ، كَمَا يَأْتِي الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَبْدَأُ بِالْمُوصَى بِعَتَقِهَا الْمَذْكُورَةِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ مِنَ الثُّلْثِ فَيَتَحَاصُّونَ فِيهِ الْمُوصَى لَهُمْ بِالثُّلْثِ مَعَ الْمُوصَى لَهُمْ بِالْقِلَادَةِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْوَصَايَا تَدْخُلُ جَمِيعَ الثُّلْثِ فِي عَبِيدٍ وَغَيْرِهِمْ مَا قَالَهُ الْفَقِيهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ أَحْمَدَ الْوَكِيلِي إِذْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ ، وَقَالَ : الْكُتُبُ لِيَسُورَا فِي الْوَصِيَّةِ ، هَلْ يَدْخُلُونَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : إِنْ شَهِدَ شُهُودٌ أَنَّهُ أَطْلَقَ دَخَلَ جَمِيعَ مَالِهِ ، وَإِنْ شَهِدَ شُهُودٌ أَنَّهُ اسْتَشْنَى الْكُتُبَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْوَصِيَّةِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِرُومَتِهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ إِدْخَالَ الْوَصَايَا فِي ثُلْثِ الْعَبِيدِ لِإِطْلَاقِهَا فِي إِيصَائِهَا بِالْثُّلْثِ . اَنْتَهَى .

وَيَبْدَأُ بِعَتَقِ الْأَمَةِ الْمَذْكُورَةِ لِقَوْلِ صَاحِبِ « الرِّسَالَةِ » مُمْتَزَجًا بِكَلَامِ شَارِحِهَا النَّفَرَاوِيِّ : وَالْمُعْتَقُ الْمُوصَى بِهِ بَعِيْنُهُ ، وَهُوَ يَشْمَلُ مَا كَانَ عِنْدَهُ وَأَوْصَى بِعَتَقِهِ كَمَا عَتَقُوا عَبْدِي مَرْزُوقَ ، فَيَشْمَلُ مَا أَوْصَى بِشِرَائِهِ كَاشْتَرَوْا عَبْدَ فُلَانٍ الْمُعَيَّنَ وَأَعْتَقُوا فَيَبْدَأُ بِهِ عَلَيْهَا أَيُّ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ثُمَّ الْمُوصَى بِعَتَقِهِ مُعَيَّنًا عِنْدَهُ أَوْ يَشْتَرِي .

« مخ » : الصَّدَقَةُ وَالْعَطِيَّةُ يُقَدَّمَانِ عَلَى الْوَصَايَا عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ ، وَيُقَدَّمُ الْمُوصَى بِعَنْقِهِ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الثُّلُثِ تَحَاصَّرَ فِيهِ أَهْلُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ ، وَالْمُوصَى لَهُمْ بِالْقَلَادَةِ ، فَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُمْ بِالثُّلُثِ فِي الْمَحَاصَّةِ يَكُونُوا شُرَكَاءَ بِهِ لِلْوَرَّةِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُمْ بِالْقَلَادَةِ فِي الْمَحَاصَّةِ يَأْخُذُونَهُ مِنَ الْقَلَادَةِ ، وَلَا يَكُونُونَ شُرَكَاءَ لِلْوَرَّةِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ تَعَلَّقَ بِالْقَلَادَةِ ، وَهَذَا مِنْصُوصٌ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » فِي كِتَابِ الْإِيصَاءِ الثَّانِي مِنْهَا ، وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ بِالْفَرُو فَبَاطِلَةٌ لِعَدَمِ تَعْيِينِهَا لِمَصْرِفِهَا وَتَرْجِعُ تَرَاثًا لِلْوَرَّةِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي « الْمَعْيَارِ » وَنَصُّهُ ، وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ شَهِدُوا أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى فِي وُجُوهِ وَنَسِيَ الْوُجُوهُ الَّتِي أَوْصَى بِهَا وَلَا يَشْكُونُ فِي الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ .

فَأَجَابَ : لَا يَخْرُجُ الثُّلُثُ إِلَّا أَنْ يَنْصُوا عَلَى الْوُجُوهِ وَإِلَّا كَانَ مِيرَاثًا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ فِي الْبُطْلَانِ مِنْ مَسْأَلَةِ « الْمَعْيَارِ » لِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى عَدَمِ تَعْيِينِهَا لِمَصْرِفِ الْفَرُو .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : فَهَلْ لِلْأَخِ الرَّجُوعُ فِي صَدَقَتِهِ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ فَعَلَ فَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ [ق / ٨١٤] ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَهَبَ هَبَةً ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ » وَلَقَوْلُهُ أَيْضًا : « الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ » أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ انْتَهَى ابْنُ عَرَفَةَ عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : لَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ حَبَسَ أَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيَقْضَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ لِمُعَيَّنٍ اتِّفَاقًا وَلِغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِاخْتِلَافٍ ، وَالْقَوْلُ فِيهَا عَلَى اخْتِلَافِ رَوَايَتِهَا . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٨) [٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بِعَبْدٍ لِشَخْصٍ ثُمَّ دَبَّرَهُ هَلْ رُجُوعٌ عَنْ

الْوَصِيَّةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا رُجُوعَ عَنْهَا ، فَقِي ابْنِ عَرَفَةَ : وَفِيهَا إِنْ أَوْصَى بِعَتَقِ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ أَوْ لَا ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ أَوْ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ أَوَّلًا ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِلْعَتَقِ ، فَإِنَّ الْأَخِيرَةَ تَنْقُضُ الْأُولَى إِذْ لَا يُشْتَرَكُ فِي الْعَتَقِ . انْتَهَى ، وَفِي « ح » مَا نَصَّهُ : إِنْ الرُّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ إِمَّا قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ ، وَالْفِعْلُ يَكُونُ بِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : إِمَّا يَنْقُلُ الْمَلِكُ كَالْبَيْعِ أَوْ يُمْنَعُ مِنْ نَقْلِهِ كَالْعَتَقِ وَالْأَسْتِلاءِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا فَلَا يَبْطُلُ بِهِ رِسْمُ الْمُوصَى بِهِ . انْتَهَى ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّدْبِيرَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَتَقِ ، وَأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ نَقْلِ الْمَلِكِ لَغَيْرِ حُرِّيَّةٍ كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٩) [٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَتَبْتُهَا عِنْدَ فُلَانٍ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ

لَمْ يَقُلْ فَصَدَّقُوهُ ، هَلْ يُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ « مَخ » فِي « كَبِيرِهِ » إِنْ قَوْلُهُ هَذَا يَحْتَاجُ لِبَيِّنَةٍ فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ فَصَدَّقُوهُ فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤٠) [٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِرَجُلَيْنِ وَأَعْطَى بَقْرَةً مُعِينَةً

لأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتَصُّ بِهَا دُونَ صَاحِبِهِ وَتَكُونُ مِنَ الثُّلُثِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ تَبَرَّعَاتِ الْمَرِيضِ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْوَصِيَّةِ مِنْ كَوْنِهَا لَا تَقْتَرُ لِحَوْزِ ، وَتَنْفُذُ مِنَ الثُّلُثِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ صَاحِبُ « الرِّسَالَةِ » بِقَوْلِهِ : وَلَا تَصِحُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَحَازَ عَنْهُ فَهِيَ مِيرَاثٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثُّلُثِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ . انْتَهَى .

وَيَبْدَأُ بِهَا عَنِ الْوَصِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الثُّلُثِ وَيَخْتَصُّ بِهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ ، وَالْبَاقِي مِنَ الثُّلُثِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ عَلَى السَّوَاءِ .

قَالَ « مَخ » فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مُبْتَلَاتِ الْقَرَبِ مِنْ عَتَقٍ وَحَبْسٍ وَصَدَقَةٍ : وَلَا يَحْتَاجُ الْمُبْتَلُ لِحَوْزٍ فَالْمُبْتَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْعَطِيَّةِ يُقَدَّمُ عَلَى الْوَصَايَا غَيْرِ الْعَتَقِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « صَغِيرِهِ » : وَمَا بَتَل - يَعْنِي : الْمَرِيضَ - مِنْ صَدَقَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ وَالْعَطِيَّةَ الْمُبْتَلَةَ يُقَدِّمَانِ عَلَى الْوَصَايَا عَلَى مَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَيُقَدِّمُ الْمُوصَى بَعْتَقَهُ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤١) [٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى لِرَجُلَيْنِ بثلث ماله ثمَّ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ بِبَقْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ أَوْ بِرُبْعِ مَالِهِ وَأَوْصَى بِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ لِقَوْمٍ نَظَرَ إِلَى قِيمَةِ هَذِهِ الْمُعَيَّنَاتِ وَإِلَى مَا أَوْصَى بِهِ مِنَ الثُّلُثِ وَرُبْعٍ فَيُضْرَبُونَ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ بِمَبْلَغِ وَصَايَاهُمْ فَمَا صَارَ لِأَصْحَابِ الْأَعْيَانِ أَخَذُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا صَارَ لِلْآخَرِينَ كَانُوا بِهِ شُرَكَاءَ مَعَ الْوَرِثَةِ ، وَإِنْ هَلَكَتِ الْأَعْيَانُ بَطُلَتْ الْوَصَايَا فِيهَا ، وَكَانَ ثُلْثُ مَا بَقِيَ بَيْنَ أَصْحَابِ الثُّلْثِ وَالرُّبْعِ يَتَحَاصُّونَ فِيهِ . انْتَهَى .

[(١) قَوْلُ مَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِمُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِهِ] [(٢)]

فِي الْعَيْنِ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ ، فَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُ بِالثُّلْثِ فِي الْمُحَاصِّمَةِ يَكُونُ [(٣)] بِأَخْذِ مَا نَابَهُ فِي الْمُحَاصِّمَةِ مِنَ الْغَيْرِ الْمُوصَى لَهُ بِهَا وَلَا يَكُونُ شَرِيكًا لِلْوَرِثَةِ لِأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ [(٤)] النَّظَرُ فِي الثُّلْثِ

بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ فِيهَا ، وَكَانَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ لِلْمُوصَى لَهُ بِالثُّلُثِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤٢) [٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَوْصَى بِمَجْهُولٍ وَمَعْلُومٍ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْحُكْمَ فِي الْوَصِيَّةِ بِمَجْهُولٍ كَقَوْلِهِ مَصْبَاحٌ عَلَى الدَّوَامِ بِدِرْهِمٍ مَثَلًا وَالْوَصِيَّةِ [(١) فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لِلْمَجْهُولِ بِالثُّلُثِ أَيْ يُجْعَلُ الثُّلُثُ فَرِيضَةً ، ثُمَّ يُضَمُّ إِلَيْهَا الْمَعْلُومُ وَيُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ فَرِيضَةٍ] [(٢) ثَلَاثَ مِائَةٍ مَثَلًا جَعَلَ كُلَّهُ لِلْمَجْهُولِ ثُمَّ يُضَافُ إِلَيْهِ الْمَعْلُومُ ، فَإِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ ثَلَاثَ مِائَةٍ أَيْضًا فَكَأَنَّهَا عِلَتْ نِصْفَ ثَلَاثَ مِائَةٍ ، وَيَبْقَى نِصْفُهَا لِلْمَجْهُولِ يُصْرَفُ فِيهِ حَتَّى يَنْقُذُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْلُومُ مِائَةً مَثَلًا زِيدَتْ عَلَى الثَّلَاثِمِائَةِ] [(٣) رُبْعُهَا ، فَيُعْطَى الْمَعْلُومُ رُبْعَ الثَّلَاثِمِائَةِ وَيَبْقَى الْبَاقِي فِي الْمَجْهُولِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ إلخ] [(٤) انْتَهَى . وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ بِالسُّؤَالِ أَنَّهُ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِشَيْءٍ وَعَلِمَ وَلَعُمَرَ بِشَيْءٍ وَجَهِلَ فَجَوَابُهُ مَا فِي] [(٥) يُقَالُ اعْطُوا مِنْ ثُلُثٍ مَالِي لِفُلَانٍ كَذَا ، وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَلِفُلَانٍ وَفُلَانٍ ، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُمَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ لِمَنْ سَمِيَ لَهُ] [(٦) لَمْ يُسَمَّ لَهُمَا وَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ مِثْلَ التَّسْمِيَةِ فَلَا فَاقْبَلْتُ وَصِيَّتَهُ لِلْمَجْهُولِينَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى انْتِهَائِهِ بَعْدَ ابْتِدَائِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ كِتَابُ الْمُصْطَفَى ابْنِ الْعَالِمِ بْنِ أَحْمَدَ ، بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ [] [] ابْنِ السَّالِمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرٍو [] رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ [] عَلَى يَدِ الْمُتَوَلَّى وَآخِرُهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ [] [] بَنِ حَدِّ بْنِ [] بَنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ [] عَلَى صَاحِبِهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

فهرست

الموضوع	الصفحة
نوازل الجعل والإجارة	٥
نوازل الحبس	٥٣
نوازل الهبة والصدقة العمري	١٠١
نوازل اللقطة	١٥٧
نوازل القضاء	١٥٩
نوازل العتق والولاء	١٨٦
حكاية مطبوعة	٢٣٢
قضية عارضني فيها بعض الطلبة	٢٤٠
قضية صدرت مني واعرضها بعض الطلبة	٢٦٠
قضاء دين الغائب	٣٠٣
رسالة	٣٠٥
رسالة في القضاء	٣٥٢
رسالة أخرى في القضاء	٣٦٨
خاتمة واستعارة	٣٧٩
رسالة إيقاف شأن ما قبلها	٣٨٠
رسالة مني لبعض فقهاء تشيت	٣٨٩
قضية لبعض فقهاء ولاته	٤٠٤
نوازل الشهادات	٤٢٤
نوازل الجنائيات	٤٤٣
نوازل الردة	٤٩٨
نوازل السرقة	٥١٥
نوازل الوصايا	٥٢٢

الفهارس العامة

- ١- فهرس القرآن الكريم.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
- ٣- فهرس الشعر .
- ٤- فهرس المذاهب القبائل .
- ٥ - فهرس الأماكن .
- ٦- فهرس الكتب المذكورة في المتن .
- ٧- فهرس المسائل الفقهية .

الآية رقم الآية الجزء والصفحة

سورة البقرة

١٥٠ / ٣	١٤	﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ﴾
٣٥ ، ٢١ / ٢	٤٢	﴿ اعبدوا ربكم ﴾
٣٠٦ / ١	٤٣	﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾
		﴿ وإذا قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى
٦٤ / ١	٥٥	نرى الله جهرة ﴾
		﴿ وإذا قلتم يا موسى لن نصبر على طعام
٦٤ / ١	٦١	واحد ﴾
٢١٩ / ٤	١١١	﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾
		﴿ وأن تصوموا خير لكم إن كنتم
٥٣٩ ، ٥٣٥ / ١	١٨٤	تعلمون ﴾
		﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
٥٤٦ ، ٥٣٦ / ١	١٨٥	العسر ﴾
٣٤٤ / ٤	١٩٣	﴿ فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين ﴾
٥٩٥ / ١	١٩٥	﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾
١٢٢ / ٢	٢٢١	﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾
٢٥٣ / ١	٢٢٢	﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن ﴾
		﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد
١٤٩ / ٢	٢٣٧	فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾
١٩٤ / ١	٢٥٥	﴿ ولا يثوده حفظهما وهو العلي العظيم ﴾

٥٢٤ / ١	٢٧٥	﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾
١٠ / ٣	٢٧٥	﴿وحرّم الربا﴾
		﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما
١٠ / ٣	٢٧٨	بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾
٢٨ / ٣	٢٧٩	﴿فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾
		﴿وإن تبستم فلکم رءوس أموالکم لا
١٤٨ / ٣	٢٧٩	تظلمون ولا تظلمون﴾
٢١٠ / ٣	٢٨٠	﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾
٢٠٠ / ٣	٢٨٠	﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾
٣١٢ / ٣	٢٨٠	﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾
٣٨٥ / ١	٢٨٢	﴿واتقوا الله ويعلمکم الله﴾
٦٩ / ١	٢٨٦	﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾
٣١٧ / ٢	٢٨٦	﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾
		سورة آل عمران
٥٢٠ / ١	٧	﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ﴾
٣٠٦ / ١	٤٣	﴿واسجدی وارکعی مع الراكعين﴾
٣٠٧ / ١	٤٣	﴿وارکعی مع الراكعين﴾
		سورة النساء
		﴿فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم
٢٥٦ / ٣	٦	أموالهم﴾
١٢٨ / ٤	٦	﴿فإن أنستم منهم رشدا﴾
		﴿فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم
٢٨٥ / ٣	٦	أموالهم النساء﴾
١٥٢ / ٣	٦	﴿ومن كان غنيا فليستعفف﴾

٢٤٤/٢	١١	﴿وأخواتكم من الرضاعة﴾
		﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء
١٧/١	١٨	بجهالة ثم يتوبون من قريب﴾
٢٠٤/٢	١٩	﴿إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾
٧٨/١	٢٣	﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾
٧٩/١	٢٣	﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾
٤٣١/٢	٢٣	﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾
٤٣١/٢	٢٣	﴿وبنات الأخ وبنات الأخت﴾
٢٦٩/٢	٣٥	﴿وإن خفتن شقاق بينهما﴾
٥٠٧/٤	٤٠	﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾
		﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى
٥٢١/٣	٥٨	أهلها﴾
		﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى
٥٣٩/٣	٥٨	أهلها﴾
٥٣٩/٣	٥٨	﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾
		﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
		فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم
٢١٧/٤	٦٥	حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾
		﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
٤٤/٢	٦٥	فيما شجر بينهم﴾
٢٩٦/٢	٦٥	﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك﴾
٧٥/١	٨٣	﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾
٤٩٧/٤	٩٢	﴿ودية مسلمة إلى أهله﴾
		﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين

٢١٠/٤	١٠٥	الناس بما أراك الله ﴿﴾
		﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين
٢١٠/٢	١٠٥	الناس بما أراك الله ﴿﴾
٤١/١	١٣٦	﴿وأمّنوا بالله ورسوله ﴿﴾
١٢٠/١	١٥٧	﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴿﴾
		سورة المائدة
٢١٠/٤	٤	﴿فأولئك هم الكافرون ﴿﴾
		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
٢١٠/٤	٥	الظالمون ﴿﴾
		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
٥٦١/٤	٥	الظالمون ﴿﴾
٥٦١/١	٥	﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴿﴾
٥٤١/٣	٣٢	﴿ومن أحيّاها فكأنما أحيّا الناس جميعا ﴿﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
٢١٠/٤	٤٢	الله يحب المقسطين ﴿﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
٢١٠/٤	٤٢	الله يحب المقسطين ﴿﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
٣٤٤/٤	٤٢	الله يحب المقسطين ﴿﴾
		﴿فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب
٣٨٨/٤	٤٢	المقسطين ﴿﴾
٥٥٦/١	٤٣	﴿إلا ما ذكيتم ﴿﴾
٩٤	٤٤	﴿فأولئك هم الكافرون ﴿﴾

﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾	٤٥	٢٣٥ / ٤
﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾	٤٥	٩٤ / ٤
﴿فأولئك هم الفاسقون﴾	٤٧	٩٤ / ٤
سورة الأنعام		
﴿ومن بلغ﴾	١٩	٥٧ / ١
﴿لأنذرکم به ومن بلغ﴾	١٩	٥٧ / ١
﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا﴾	٩	١٣٩ / ١
﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾	١٥٢	١٣٩ / ١
﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تبعوا السبل﴾	١٥٣	٦١ / ٢
﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه﴾	١٥٣	٦١ / ٢
﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تبعوا السبل﴾	١٥٣	٣٩٥ / ٤
﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾	١٦٤	٥١١ / ٤
سورة الأعراف		
﴿وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال﴾	٤٦	٨١ / ١
﴿وأمر بالمعروف﴾	١١٩	١٧٢ / ٤
﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه سميع عليم﴾	٢٠٠	٣٥ / ١

سورة الأتفال

﴿يهلك من هلك عن بينة﴾ ٤٢ ٢٨١

سورة التوبة

﴿ويشف صدور قوم مؤمنين﴾ ١٤ ٨٧/١

﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء

بعض﴾ ٧١ ٧٣/٢

﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء

بعض﴾ ٧١ ١٣٨/٢

﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء

بعض﴾ ٧١ ١٥٦/٢

﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء

بعض﴾ ٧١ ٨٩/٢

﴿والسابقون الأولون من المهاجرين

والأنصار﴾ ١٠٠ ٨٣/١

سورة يونس

﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾ ٣٢ ٢١٧/٤

﴿إن الله لا يظلم الناس شيئاً﴾ ٤٤ ٥٠٧/٤

﴿وشفاء لما في الصدور﴾ ٥٧ ٨٧/١

سورة يوسف

﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾ ٨١ ٣٩٧/٤

سورة الرعد

﴿فأما الزبد فيذهب جفاء. وأما ما ينفع

الناس فيمكث في الأرض﴾ ١٧ ٥١٤/٤

﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع

٢١٩/٤	١٧	الناس فيمكث في الأرض ﴿
		سورة النحل
		﴿لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن
٤٧/٢	٧	ربكم لرؤوف رحيم﴾
		﴿يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه
٨٧/١	٦٩	فيه شفاء للناس﴾
		﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا
٣٩٤/٤	٧٨	تعلمون شيئاً﴾
		سورة الإسراء
٢٦٧/٤	١٥	﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾
٤٨٤/٤	٢٣	﴿فلا تقل لهما أف﴾
٥٧/١	٤٤	﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾
		﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة
٨٨/١	٨٢	للمؤمنين﴾
٨٩/١	٨٢	﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء﴾
		سورة الكهف
١٢٠/١	٥٠	﴿إلا إبليس﴾
		﴿أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم
١٢١/١	٥٠	لكم عدو﴾
		سورة النور
		﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم
٢٨٤/١	٣٠	ويحفظوا فروجهم﴾
		﴿وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
٤٤/٢	٤٨	إذا فريق منهم معرضون﴾

٤٤ / ٢	٤٩	﴿وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين﴾
		﴿وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
		إذا فريق منهم معرضون وإن يكن لهم
		الحق يأتوا إليه مذعنين. أفي قلوبهم مرض
		أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم
٢١٨ / ٤	٤٨	ورسوله بل أولئك هم الظالمون﴾
٤٢ / ٢	٥٠	﴿أفي قلوبهم مرض﴾
٤٤ / ٢	٥٠	﴿أم ارتابوا﴾
		﴿أم يخافون أن يحيف الله عليهم
٤٤ / ٢	٥٠	ورسوله﴾
٤٥ / ٢	٥١	﴿ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا﴾
		﴿فليحذر الله الذين يخالفون عن أمره أن
٢٢٦ / ٤	٦٣	تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾
٤٦٥ / ٣	٦٣	﴿فليحذر الله الذين يخالفون عن أمره﴾
٣٧٧ / ٤	٦٣	﴿فليحذر الذين يخالفون﴾
		﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن
٥٠٦ / ٤	٦٣	تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾
		سورة الفرقان
٥٧ / ١	٥٣	﴿للعالمين نذيرا﴾
٧٢ / ٣	٥٣	﴿وهذا ملح أجاج﴾
٢٢١ / ٢	٦٨	﴿والذين لا يدعون مع الله إلها آخر﴾
٢٢١ / ٢	٦٨	﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما﴾
		سورة الشعراء
٨٨ / ١	٨٠	﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾

		﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾
٢٠٩/٤	٢٢٧	
		﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾
٥١٣/٤	٢٢٧	
		سورة القصص
٧١/١	٨٨	﴿وكل شيء هالك إلا وجهه﴾
٧٠/١	٨٨	﴿وكل شيء هالك إلا وجهه﴾
		سورة الأحزاب
٧٩/١	١٠	﴿الظنونا﴾
		﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة﴾
٥٠٦/٤	٥٧	
٧٩/١	٦٦	﴿الرسولا﴾
٧٩/١	٦٧	﴿فأضلونا السبيلا﴾
		سورة فاطر
		﴿هذا عذب فرات سائح شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا﴾
٥٧٠/١	١٢	
٣١/١	١٥	﴿والله هو الغني الحميد﴾
٤٨٣/٤	١٨	﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾
		سورة الصافات
١٨٢/١	١٤٧	﴿أو يزيدون﴾
٨٢/١	١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ﴾
٨٢/١	١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾
		سورة الزمر
٢١/٢	١٥	﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾

سورة غافر

﴿فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما
عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا
يستهزئون﴾

٢٣١ / ٤ ٨٣

سورة فصلت

﴿لهم فيها دار الخلد﴾
﴿قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء﴾
﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾

١٦٠ / ١ ٨٢

٤٤ / ١ ٨٨

٥٠٧ / ٤ ٤٦

سورة الشورى

﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾
﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾
﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس﴾
﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس﴾

٣٥ / ١ ٧

١٠٨ / ١ ٢٥

٥١٣ / ٣ ٤٢

٥٢٤ / ٣ ٤٢

سورة الزخرف

﴿إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾

٣٩٧ / ٤ ٨٦

سورة الحجرات

﴿إنما المؤمنون إخوة﴾
﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾

٥٣٢ / ١٠ ٥

٣٨٣ / ١ ١٣

سورة الطور

﴿وسبح بحمد ربك حين تقوم﴾

٢٧٤ / ١ ٤٨

سورة النجم

﴿دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى﴾
﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾

٤٩ / ١ ٨

٥١١ / ٤ ٣٩

سورة الرحمن

﴿الرحمن علم القرآن﴾ ١ ١٨/٤

﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك﴾ ٢٧، ٢٦ ٧١/١

سورة الواقعة

﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون﴾ ١١، ١٠ ٨٣/١

﴿فأما إن كان من المقربين فروح وريحان

وجنة نعيم﴾ ٩١-٨٨ ٨٣/١

سورة الحشر

﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم

خصاصة﴾ ٩ ١٠٩/٤

سورة الحديد

﴿فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه

الرحمة وظاهره من قبله العذاب﴾ ١٣ ٨١/١

سورة الممتحنة

﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم﴾ ٨ ٨٤/١

سورة الطلاق

﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن

حتى يضعن حملهن﴾ ٦ ٣٨٦/٢

﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه

رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا

إلا ما آتاها﴾ ٧ ٣٨٩/٢

سورة الجن

﴿وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً﴾ ١٥ ١١٢/٤

﴿وَأَن الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ

أَحَدًا﴾ ١٨ ٤٥٠/١

سورة المزمل

﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ ٥ ١٦٣/١

سورة القيامة

﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وَقِيلَ لَهَا مِن رَّاقٍ﴾ ٢٧، ٢٦ ٩٠/١

﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ ٤٠ ٢٩٩/١

سورة المرسلات

﴿عِذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ ٦ ٨٢/١

سورة عبس

﴿وَفَاكِهِةً وَأَبَا﴾ ٣١ ٧٧/١

سورة الفجر

﴿إِن رَّبِّكَ لَبِالرَّصَادِ﴾ ١٤ ٢١٠/٤

﴿إِن رَّبِّكَ لَبِالرَّصَادِ﴾ ١٤ ٣٧٧/٤

سورة التين

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ٤ ٣٠٩/٣

﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ٤ ٢٦/٢

سورة البينة

﴿وَمَا أَمْرُو إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ

الدِّينَ﴾ ٥ ٣١٤/١

سورة قريش

﴿لَّإِيلَافٍ قُرَيْشٍ﴾ ١ ١١٨/١

سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ٢٩٩/١



فهرس الحديث

الجزء والصفحة

طرف الحديث والأثر

- الأب واحد والأم واحدة ٣٨٣ / ١
- أتردين عليه حديثه ابن عباس ٢٦٩ / ٢
- أحب أسمائكم إلى عبد الله وعبد الرحمن ٥٤٧ / ١
- ادرؤوا الحدود بالشبهات ٩٧ / ٢
- إذا جامع أحدكم أهله فلا يعجلها حتى تقض حاجتها
- كما يحب أن يقض حاجته عن طلق ١١٤ / ٢
- أعوذ بك منك ٣٠٥ / ١
- أعوذ بكلمات الله التامات ١٠١ / ١
- اغد أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها أبو هريرة ٢٦٧ / ٤
- أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد السفر ١١٨ / ١
- ألا إن دماءكم وأموالكم ٤٣٤ / ٣
- ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثا ١١١ / ١
- أمتي لا تجتمع على ضلالة ٣٢ / ١
- أمر رسول الله أسماء أن تدخل أمها وتقبل هديتها ٨٥ / ١
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا عبد الله بن عمر ٣٩ / ١
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ٨٣ / ١
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا عبد الله بن عمر ٦٦ / ١
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ٤٥ / ١
- أمرت أن أقاتل الناس حتى ٤٠٢ / ١
- أمرنا أن نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا (أثر) أبو بكر الصديق ١٠٤ / ٣
- إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه في أربعين يوما ابن مسعود ٣٧٥ / ٢

- ٣٧٦/٢ ابن مسعود إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون
- ٣٩١/١ أبو هريرة إن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد
- ١٠٨ /١ إن الشيطان قال :وعزتك وجلالك
- ٤٦٤ /٣ إن الله تعالى قال :من آذى لي وليا
- ٤٦٤ /٣ إن الله تعالى قال :من آذى لي ولي
- ٢٩٠ /٤ إن الله لا يقبض العلم انتزاعا من الناس ولكن يقبض العلماء عبد الله بن عمرو
- ١٠٤ /٣ إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق
- ٥٣٦/١ ابن عمر إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه
- ٣٤٩/٢ إن المرأة المغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه
- ٢٩٩/٤ إن جبريل أمرني بالقضاء باليمين مع الشاهد
- ٣٩٧/٤ أبو هريرة أن رجلا فاء خمرا (أثر)
- ٥٢٦/١ عطاء أن رسول الله ﷺ أرسل إلى عمر
- ٩٦/١ إن رسول الله ﷺ لم يحلق رأسه إلا في التحلل من الحج
- ١٠٩/١ إن عبدا أصاب ذنبا فقال
- ٩٤/١ إن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله تعالى على نفسه وجاره
- ٢٩٦/١ إن كنت فاعلا
- ٣٤٥/١ أبو قلابة إن لأصلي بكم
- ٢١١/٣ إن لصاحب الحق مقالا
- ٤٩٨/٤ أنا العاقب لا نبي بعدي
- ٥٣/١ أنت كما أثنت على نفسك
- ٤١١ ، ٤٠٨ /٣ جابر بن عبد الله أنت ومالك لأبيك
- ١٧٢/٢ أنت ومالك لأبيك

- ٢٦٢/٢ أم سلمة إنما أقضي على نحو ما أسمع
- ٣١٣/١ إنما الأعمال بالنيات
- ٤٢٩/٣ إنما العشور على اليهود والنصارى
- ٥٢٦/١ عطاء إنما ذلك عن المسألة
- ٣٤٤/١ عائشة إنما فعله عليه الصلاة والسلام لما كبر سنه
- ١٠١/١ أنهما يبيحان الأرض بأنيابهما
- ٥٣١/٣ أولم ولو بشاة
- ٣٩٣/٣ قتادة مقطوعا أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم
- ٢٣٠/٣ أيما يجعل فلس وأدرك رجل ماله بعينه فهة أحق به من غيره
- ٥٣/١ أين الله؟
- ٢٤١/٣ باعدوا بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال
- ٥٠٩/٤ بشروا ولا تنفروا ويسروا ولا تعسروا
- ٢٩٨/٤ البينة على المدعي واليمين على من أنكر
- ٩٣٣/٤ البينة على المدعي واليمين على من أنكر
- ١٧٧/٣ البينة على المدعي واليمين على من أنكر
- ٣٠٢/١ التحيات لله
- ٣٨٠/١ تمضي شهادته الأولى
- ٦٧/٢ ثلاث هزلهن جد وجدهن جد النكاح والطلاق والرجعة أبو هريرة
- ٤٠/١ جاء جبريل - عليه السلام - إلى النبي ﷺ يسأله عن الإسلام
- ٣٤٥/١ جاء مالك بن الحويرث فضلى بنا أبو قلابه
- ١١٦ ، ١١٣/١ الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة
- ٤٥٧/٣ حديث أبي ضمضم

- حفت الجنة بالمكاره ٢٣/٣
- الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات عقبة بن الحارث ٤٢٦/٢
- حمال اليتامى عصمة للأرامل أبي طالب ١٠٦/١
- الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة ٣٤/١
- خذه فكله أو تصدق ٥٢٧/١
- خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ١١٦/١
- ذريع المشية إذا مشى ١٠٠/١
- ذلك الجوع ٥٦٨/١
- الذهب بالذهب والفضة بالفضة ٦٩/٣
- الذهب بالذهب، والفضة بالفضة ٧٣/٣
- رأيت رسول الله ﷺ ذا صفائر أربع ٩٦/١
- ربنا ولك الحمد ٣٠٦/١
- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ٣٦٥/٣
- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ٤٩٩/٤
- رفع عن أمتي خطؤها ونسيانهم ابن عباس ٥٦/٢
- زجر النبي أن تصل المرأة برأسها شيئاً ١٧٥/١
- سئل عن الرجل يجد البلل ٢٠٤/١
- شاهدك أو يمينه ٤٩٨ ، ٤٩٤ /٣
- شاهدك أو يمينه ١٧٧/٣
- شر الشهود من شهد قبل أن يستشهد ٤٣٦/٤
- الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس إلا بالحق ١١١ /١
- الشهادة كالشمس ٤٧٣ /٤

- طالب العلم عند الله أفضل من المجاهدين والمهاجرين حفصة ٥٠٥/٤
- الطعام بالطعام ربا إلا هاء وهاء ٦٥/٣
- طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين ٣٢١/٣
- الظالم أحق أن يحمل عليه ٢٨٧/٣
- العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ٥٢٦/٤
- العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ابن عمر وابن عباس ٣٤٧/٤
- عرج بي جبريل عليه السلام إلى سدره المنتهي أنس ٥٠/١
- عصموا مني دماءهم وأعراضهم إلا بحقها ٣٠/١
- عصموا مني دماءهم وأموالهم وأعراضهم إلا بحقها ٦٦/١
- عصموا مني دماءهم وأموالهم وأعراضهم ٤٥/١
- علم عبدي أن له ربا يغفر الذنوب ويأخذ بها فغفر له ١٠٩/١
- على مثل هذا فاشهد ٣٩٩/٤
- على مثل هذا فاشهدوا ٣٢٨/٤
- عليه الغسل ٢٠٤/١
- العينان تزنيان وزناهما النظر ٢٨٤/١
- غارت أمكم عائشة ٣٤٩/٢
- غفر الله لامرأة مومسة مرت بكلب على فم ركية أبو هريرة ١١٤/١
- غفر الله له ما تقدم من ذنبه ١١٦/١
- غفر له وإن كان فر من الزحف ١١٤/١
- غفرت لعبدي فليعمل ما شاء ١٠٩/١
- فأتى بدابة فوق الحمار ودون البغل ٦٤/٣
- فأتى بدابة فوق الحمار ٤٦٤/٣

- ٦٩/٣ فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا
- ٤٦٤/٢ فإذا بدابة أهلب طويل الشعر
- ٤٦٣/٣ فإذا بدابة أهلب
- ٣٩/١ فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم عبد الله بن عمر
- ٤٥/١ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
- ٦٦/١ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم
- ٩٤/١ فإذا قرأها حين يمسي حفظ في ليلته تلك حتى يصبح
- ٩٤/١ فإذا مات دخل الجنة
- ٢٤١/٣ فأرقتني جبريل عليه السلام وانقطعت عني الأصوات فإن الشيطان ثالثهما
- ٥٠/١ فأرقتني جبريل عليه السلام وانقطعت عني الأصوات
- ٩٨/١ فإن قومي أقوام مسرولة والتريون أقوام التباين معاوية
- ٩٧/١ فإنها من أستر ثيابكم
- ٧٦/١ فقد أخطأ
- ٢٩٧/١ فلا يسمح الحصى أبو ذر
- ٨٩/١ فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه
- ٧٦/١ فليتبوأ مقعده
- ٣٤/١ فليستعذ بالله ولينته أبو هريرة
- ٩٥/١ فما نزلت أية أعظم منها
- ٢٤٥/١ فمن استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء
- ٩٦/١ قدم رسول الله ﷺ قدومه وله أربع غدائر أم هانئ بنت أبي طالب
- ٥٣٠/٣ قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة
- ٩٩/١ كاسيات عاريات مائلات مميلات

- ٩٩/١ كاسيات في الدنيا عاريات في الآخرة
- ٩٠/١ كان ﷺ إذا اشتكى يقرأ على نفسه
- ١٠٠/١ كان إذا مشى تقلع
- ١٠٠/١ كان إذا مشى مشياً مجتمعاً
- ٩٥/١ كان الذي يتولى قبض نفسه ذو الجلال والإكرام
- ٧٨/١ كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمهن عائشة
- ٩٥/١ كان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى استشهد
- ٣١٤/١ كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب
- ١٠٠/١ كأنما ينحط من صيب
- ٤٣٠/١ كتب الله له بعدد من مات
- ١٥٠/٤ كل ذات رحم
- ٤٨٧/٤ كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولا مائة شرط بريرة
- ٩/٣ كل قرض جر منفعة فهو الربا
- ٣٦٠/١ الكلام في المسجد بغير ذكر الله
- ١١٧/١ كيوم ولدته أمه
- ٥٣/١ لئن قدر الله علي ليعذبني
- ١٠٨/١ لا أبرح أغوي عبادك مادامت أرواحهم في أجسادهم
- ٥٣/١ لا أحصي ثناء عليك
- ١٠٨/١ لا أزال أغفر لهم ما استغفروني
- ٧٩/١ لا تزوج المرأة إلا بولي أبو موسى
- ٣٨٩/١ لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ابن عمر
- ٤٨٢/٤ لا دية لك

- لا ضرر ولا ضرار ١٥٠ / ٢
- لا ضرر ولا ضرار ٤٠٦ / ٢
- لا ضرر ولا ضرار ٥٣٠ / ٣
- لا ضرر ولا ضرار ٥٤٠ / ٣
- لا ضرر ولا ضرار ١٠٩ / ٤
- لا فضل لأحد على أحد إلا بعلم ودين ٣٨٣ / ١
- لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ٥٢١ / ٣
- لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ٥٣٤ / ٣
- لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه على ما جئت به عبد الله بن عمرو ٢١٨ / ١
- لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم ٢٣٧ / ٣
- لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يرجع فيها إلا الوالد طائوس ٣٤٧
- لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يرجع فيها إلا الوالد ٥٢٦ / ٤
- لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس ٤٣٤ / ٣
- لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ٩٩ / ١
- لا يدخلها ساحر ولا ساحرة أربعين ليلة ٩٥ / ١
- لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن أبو هريرة ٧٩ / ٢
- لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ٢٥٠ / ٣
- لا يغلق الرهن ٢١٨ / ٣
- لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوها أبو الدرداء ٧٥ / ١
- لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً ٣١٤ / ١
- لا يواظب عليها إلا صديق أو عابد ١٩٥ / ١
- لا يواظب عليها إلا صديق أو عابد ٩٤ / ١

- لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن أن يعمكم الله بعذاب من عنده حذيفة بن اليمان ٣٦٩/٤
- لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ١٧٥/١
- لعن الله الواصلة والمستوصلة ١٧٤/١
- لعن الله الواصلة والمستوصلة ١٧٥/١
- لعن الله الواصلة ١٧٦/١
- لم تضربه أم الصبيان ٢٧٢/١
- لم رددته عطاء ٥٢٦/١
- لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت ٩٤/١
- اللهم اغفر لي وارحمني واسترني ٢٩٥/١
- اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ابن عباس ٧٤/١
- اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ٧٨/١
- لو أجدها شأنك بها ٤٤٢/٣
- لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا ٥١٨/٤
- لو شئت لا وقرت سبعين بعيرا من تفسير فاتحة الكتاب علي ٧٤/١
- لو يعط الناس بدعواهم لادعى رجال الأموال قوم ٤٣٣/٤
- لو يعطى الناس بدعواهم ٤٨٤/٣
- لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الرجال ٣٨٣ ، ٣٨٢/٣
- لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال ١٧٧/٣
- ليس من البر الصيام في السفر جابر بن عبد الله ٥٣٦/١
- المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص ٥٣٢/٣
- المؤمنون كرجل واحد ٥٢٢/٣
- ما أخذوا من تمرنا هذا شيئا ٥٣٨/٣

- ٣٣٣ / ١ ما أديكنم فصلوا وما فاتكنم فأتوا
- ٥٢٦ / ١ أنس ما الذي يعطي من سعة
- ٤٧ / ٣ ما أنزل الله علي في الخمر إلا هذه الآية
- ١١٨ / ١ ما خلف أحد عند أهله أفضل
- ٥٦٨ / ١ ما طعامكنم؟
- ٩٥ / ١ ما قرأت آية الكرسي في دار إلا هجرتها الشياطين ثلاثين يوما
- ٣٩٧ / ٤ ما هذا التعمق في الدين ، فلا وربك ما قاءها حتى شربها (أثر) عمر
- ٥٣٥ / ١ المتطوع أمير نفسه
- ٥٣٤ / ٣ مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم
- ٦٩ / ٣ مثل بمثل سواء بسواء يدا بيد
- ٥٢١ / ١ المسلم أخو المسلم لا يظلمه
- ٥٣٣ ، ٥٣٢ / ٣ المسلم أخو المسلم لا يظلمه
- ٥٢٠ / ٣ المسلمون تتكافأ دماءهم
- ٥٣٣ / ٣ المسلمون تتكافأ دماؤهم
- ٤ مظل الغنى ظلم أبو هريرة
- ١٩٦ / ٣ مظل الغنى ظلم
- ٢٨٧ / ٣ مظل الغنى ظلم
- ٣٨٨ / ٤ المقسطون على منابر من نور
- ٤١٢ / ٤ المقسطون على منابر من نور يوم القيامة
- ٤٦٣ / ٣ من أبغض عالما فقد أبغضني
- ٤٦٣ / ٣ من أبغض عالما فقد أبغضني
- ٣٢٨ / ٤ من أتى عرافا فسأله عن شيء لم تقبل صلاته أربعين يوما صفة

- ١١٦/١ من أتى هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق رجع
- ٥٠٦/٤ من احتقر صاحب علم فهو منافق ملعون في الدنيا والآخرة ابن عمر
- ٣٦٩/١ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها
- ٥٢٢/٣ من أذل عنده مؤمن ولم ينصره
- ٥٠٦/٤ من أذى طالب علم لعنته الملائكة ولقي الله تعالى وهو عليه غضبان
- ٤٦٥/٣ من أذى فقيها فقد أذى الله ابن عباس
- ٥٠٦/٤ من أذى فقيها فقد أذى رسول الله ﷺ ابن عباس
- ٥٠٦/٤ من أذى وليا فقد أذنته بالحرب
- ٧٥/١ من أراد علم الأولين والآخرين فليؤثر القرآن ابن مسعود
- ٥٢٨/١ من أعان طالب العلم ولو بلقمة
- ٤٣٤/٣ من اغتصب شبرا من الأرض
- ٣٢١/٣ من اقتطع من طريق المسلمين أو أفنيهم شبرا من الأرض
- ٣٧٦/١ من إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف عائشة
- ١٩٤/٣ من أنظر معسرا أو وضعه
- ٢٦٢/٣ من ترك مالا أو حقا فلورثته
- ٥١/١ من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا
- ٣٦٢/٣ من حالت شفاعته في حد من حدود الله ابن عمر
- ١١٦/١ من حج هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق
- ١١٦/١ من حج هذا البيت
- ٥٢٧/١ من سأل وله أربعون درهما فقد ألحق
- ٥٢٤/١ من سأل وله أو فيه أبو سعيد الخدري
- ٤٢١/١ من شهد الجنازة حتى تدفن

- من صام يوماً من رمضان بإنصات وسكوت ابن عمر ١١٥/١
- من عظم العالم فإنما يعظم الله ورسوله ٥٠٦/٤
- من عظم العالم فكأنما يعظم الله ٤٦٤/٣
- من عظم العالم فكأنما يعظم الله ورسوله ٤٦٤/٣
- من فرق بين زوجة وزوجها ٥١٣/٤
- من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ٧٤/١
- من قال دبر كل صلاة استغفر الله وأتوب إليه ١١٤/١
- من قال في القرآن برأيه ٧٦/١
- من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ٧٦/١
- من قرأ أية الكرسي دبر كل صلاة أدخله الله الجنة ٩٥/١
- من قرأ أية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة ٩/١
- من قرأ أية الكرسي دبر كل فريضة ٩٣/١
- من قرأ حين يصبح أية الكرسي وآيتين من حم التنزيل ٩٤/١
- من قرأها إذا خرج من منزله كان في أمن الله حتى يعود إلى بيته ٩٥/١
- من قرأها إذا نام كان في أمن الله حتى يستيقظ ٩٥/١
- من قرأها دبر كل صلاة مكتوبة ٩٥/١
- من قطع سدره صوب الله رأسه في النار ١٠٣/١
- من مر على المقابر وقرأ ٤٢٩/١
- من والى بغير إذن مواليه فعليه لعند الله ٥٤٥/٣
- من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى ٢٧٢/١
- ٣٠٥/٣
- نشهد أنه شربها (أثر) ٣٤٧/٤
- عمر

- ٨٩/١ نعم؛ فإنه لو سبق القدر شيء لسبقته العين
- ٢٠٤/٣ نهى ﷺ عن الذهب بالذهب
- ٢٠٤/٣ أبو بكر نهى ﷺ عن الفضة بالفضة (أثر)
- ٥٤٥/١ هو أخنع الأسماء عند الله
- ١٠٦/١ أبي طالب وأبلج يستسقي الغمام بوجهه
- ٢٧٢/١ وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان
- ٣٨٥/٣ ابن عباس وعائشة والبركر تستأذن في نفسها
- ١٦٠/١ وأما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول
- ١٦٣/١ وأما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله
- ٩٨/١ عائشة وأمسح بيده رجاء لبركتها (أثر)
- ١٠١/١ وإن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون
- ٤٠٤/٢ أبو هريرة وإن المرأة كالضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه
- ٢١٣/٤ وإن ظلم لم يظلم
- ٢٣٠/٣ وإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء
- ٣١٣/١ وإنما لكل امرئ ما نوى
- ١٠٤/٣ وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطالبني بمظلمة في دم ولا مال
- ٥٧/١ جابر بن عبد الله وأورسلت إلى الخلق كافة
- ٤٥/١ عبد الله بن عمر وحسابهم على الله تعالى
- ٩٧/١ وحصنوا بها نساءكم
- ٥٠/١ وسمعت كلام ربي
- ١٠٨/١ وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني
- ٣١٤/١ وللخازن مثل ذلك

- ولم يرفث ولم يفسق غفر الله له ١١٦/١
- وما أنفقت من كسبه من غير أمره ٣١٤/١
- وما شهدنا لما علمنا ٤٧٣/٤
- ومن آتاني يمشيأتيته هرولة أنس ٥١/١
- ومن أحيا يسار المسجد فله أجران ٣٧٦/١
- يا بن الأكوع ألا تباع سلمة ٣٥٢/٢
- يا رب إني أذنبت ذنبا فاغفر لي ١٠٩/١
- يا علي علمها لولدك وأهلك وجيرانك ٩٥/١
- يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا؟ أبو هريرة ٣٤/١
- يأتي في آخر الزمان ناس من أمتي ٣٠٦/١
- يبدؤون بأعمالهم قبل أهوائهم عبد الله بن مسعود ٤١٧/٤
- اليتيمة تستأمرن في نفسها ابن عباس ٧٨/٢
- يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ٧٩/١
- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ابن عباس ٤٣١/٢
- اليد العليا خير من اليد السفلى أبو هريرة ٥٠٤/٢
- يزوج كل رجل من الجنة أربعة آلاف بكر ٤٢٠/١
- يسروا ولا تعسروا ٣١٢/٤
- يسروا ولا تمسروا ٤١١/٤
- يضيقون على الناس (أثر) عمر بن الخطاب ٣٥٤/٣
- يظله الله في ظل عرشه ١٩٤/٣
- يعطى أحدكم أخاه كما يع العجل لا دية له عمران بن حصين ٣٨٢/٤
- يمشيان في الأرض كما يمشي أحدكم في الضباب ١٠١/١
- ينزل ربنا إلى سماء الدنيا ٥١/١

فهرس الشعر

الجزء والصفحة

البيت

١١/٣	فلا يصح بعت ذا إن جاء فلاح	لا يقبل التعليق بيع ونكاح
٧١/١	عمومه فاطلب لما قد لخصوا	وكل شيء هالك قد خصصوا
٢٣٦/٤	من غير فهم لما في كتبهم وضعوا	إذ كم مزيفا صحت مداركه
٥٨/١	لأزل في العقل وهو قاطع	إذ يستحيل أزلني تابع
٤٢٢/٤	يكون به عندي صحيحا ومرضا	إذا ان لي قول فلم أدر وجهه
١٧٩/٤	بك كمالك تكون مطلقا	إذا ضمان ذاك قرر تعلقا
٢٢٨/٤	فإن القول ما قالت حذم	إذا قالت حذام فصدقوها
١٦٨/٤	فإن القول ما قالت جدام	إذا قالت حذام فصدقوها
٨٣١/٣	وفي غيره لا شيء بالموت يحصل	إذا لم يؤثر في الصداق كمحرم
١٠٤/١	فهو لدى أصحابه محفود	أزج أقرن تحفه الرفقة بائتمار
٤٢٢/٤	وما حالتي إذ ما الخلاف تقرضا	أشر لي بوجه الحكم فيما أريده
٤٢٢/٤	كما قبل قصرنا ولات به أضاءت	أغرث به النعم رضاء بطاحتها
٦٠/١	وقوله :وقد وفيت في الكلام عهدي	أقدم لتعلم من كلام الله تعالى
٤٢٢/٤	وكل قمر زانه وبه ارتضى	أقر له بالفضل كل معالي
٥٥١/٣	مع حظه قصدا فلا امتناعا	إلا إذا أخرجه مشاع
١٥٢/٤	ما لم يكن في الحال عند المدع	إلا بما عد من التبرع
٢٥٠	أو مكث عام إثر التعريس	إلا مع الوصول للتعنيس
٢٤٨/٢	أو مكث عام إثر التعريس	إلا مع الوصول للتعنيس
٢٨٤/٤	أو مكث عام من التعريس	إلا مع الوصول للتعنيس

٤٦٦/٣	شهير وخبير بالفروع وبالأصل	ألا يا كثير العلم إنك بالعدل
٢٣٧/٤	إن لم يكن منه قول بين	إلا فهل يضمن أو لا يضمن
٢٨٣/٣	وتدفع الدعوى يمين المنكر	ألفاؤها عنه به قسولان
٤٢٢/٢	رياسة علم الفقع درسا وفي القصر	إلى من له بدوا وحضرا قد انتهت
٦١/١	قديمة كذا إلى صفاته	أما التي من جعلها لذاته
٦٠/١	فذاك حارث بلا جحود	أما الدلالة مع الوجود
٢٨٠/٣	عقد ويعدده وقبله وقع	إن ثبت الإكراه فيما عقدا
٢٨٠/٣	في التبرعات قبله بدا	إن ثبت الإكراه فيما عقدا
٢٦٨ ، ٢٥٩	في التبرعات قبله برئا	إن ثبت الإكراه فيما عقدا
٥٨/١	فظاهر وغير هذا أبطل	إن كان للحدث من الأزل
٢٣٤	وإن سكت فقد هلكته بيده	إن لمت ذا حسد فرجت كربته
٩٥/٢	أو نسب أو ارتضاع غادر	إن نكحت من حرمت بالصهر
٢٥١/٤	بين بادية ومحضره	إنما الدنيا أبو دلف
٤٦٧/٣	من الرق فاقت باقية بمستحيل	أو اللازم المطلوب قيمة مثله
٢١٠/٤	آل له الأمر وفاقا فاعلما	أو تلف المال فلا يضمن ما
٥١٣/٤	فذاك بالمشهور عندهم عرف	أو جلهم أو من له الفضل عرف
٣٠٦/٤	فذاك بالمشهور عندهم عرف	أو جلهم أو من لها الفضل ألف
٤٠٣/٤	فذاك بالمشهور عندهم عرف	أو جلهم أو من لها الفضل ألف
٢٢١/٤		أو حاكم ما جار في حكم وجب
٢٢١/٤	وذا كتخليف لعدل ما كذب	أو خرمت أصلا من الشرع ففي
٩٥/٢	فولدا الحق والحق قد حتم	أو من بحريتها زان علم

أو من له الفضل ألف	فذاك بالمشهور عندهم عرف	٤٢/٣
أو يلزم المطلوب أن يقرر	ثم يؤدي ما به أقرا	٢٨٣/٤
أوصيك يا أخي بتقوى الله	والإعراض عن الجاهلين	٢٣٣/٤
بشرط أن يستوعب الكلاما	من المقر البدء والختام	٣٠٥/٢
بعد يمينه وإن تجنب	تعيينا أو عين والحلف أبا	٢٨٣/٤
بل التحيل لأخذ المالي	لطالب من يده في الحال	٣٨٩/٣ ، ٥٩٠
بينت أمرهم بالنص ممثلا	نقلا لأئمة ذا وفي كتبهم جمعوا	٢٣٦/٤
تبيح محظورا ضرورة كما	إذا اضطرار وخلاف علما	١٢/٣
ترسل أيامية أنا لست بمقصر	وجاوزت حيث النجم تحمدت ماردة	٤٢٣/٤
تعلق للقدرة	متيع تعلق الإرادة	٥٨/١
تغافل عمن كواه الحسد	ودعه على رغم أنف يموت	٢٣/٢
تلزمه بيئة تحف	تلزمه مع اليمين الحق	٥٨٩/٣ ، ٥٩٠
ثم الربا في كل بيع فاسد	كيف أتى من مائع أو جامد	٩/٣
ثم العيوب كلها لا تعتبر	إلا بقول من له بها بصر	١٩٢/٣
ثم العيوب كلها لا تعتبر	إلا بقول من له من بصر	١٧٦/٣
ثم لها الخيار في حرف وفي	إمساكها من الصداق فاعرف	٣٨٥/٢
ثم لها الخيار في صرف وفي	إمساكها من الصداق فاعرف	١٧٣/٢
ثم يطلقها فحكم الشرع	أن لا يعود حكم ذاك الخلع	٢٩٠/٢
جازلت بالحق السوي فجذلته	فاعذر سواك والمجادلة انبذ	٢٣١/٤
جرى عمل بالآي تأتي كما جري	بأندلس بالبعض منها فاصلا	٤٨٦/٤
جمعت رفوضي الخلق للحق بعدما	جمعت رفوضي الفقه والفقه شاهده	٤٢٣/٤

جواز فعله بأمر لازم	لمالك والمنع لابن القاسم	٢٤٣/٤
حتى رأى الفراغ من إتمامه	مكن باليمين من قيامه	٣٢٤/٣
حكم قضاة الوقت بالشذوذ	ينق لا يتم بالنفوذ	١٦٤/٤
الخلق منه لم يعبه ثجلة	كلا ولم تزر به من صعلة	١٠٤/١
دع الحسود وما يلقاك من حسده	يكفيك منه لهيب النار في كبده	٢٣٣/٤
ذكر ذا ميارة ابن عاصم	وجاء في ابن سلمون العالم ٣/ ٥٨٩ ، ٥٩٠	
وإن تكن محتاجة للسفقة	زوج بلا شرط وكن متبعة	١١٥/٢
رأيت سؤالا من أديب سر	ومعناه إن سألت قد قيل من قبل	٤٧٦/٣
سارت مشرقة وسرت مغربا	شتان بين مشرق ومغرب	٣٩٣/٤
سألتك لما أن رأيتك مفردا	بهرك يا سنير شيخ ذوي الفضل	٤٦٦/٣
سلام على طول الليال مجدد	يحاول عفوا ما يجيه ما مضى	٤٢٢/٤
سلام على عز الكواكب والحصى	يروح ويغدو في الليالي يعاهده	٤٢٣/٤
على أب أو مال الابن وأبي	إلا بعلم المال أو يسر الأب	٤١٤/٢
على تحتها المعاني من معانها	وما على إذا لم تفهم البقرة	٥١٤/٤
على نفسك أربع إن كعبك قد على	وقد حزت قصب السبق ما أتت فائدة	٤٢٣/٤
عن الكم في حر سباه مجوسي	وبيع لشخص مسلم غر بالجهل	٤٦٦/٣
عن نفسه ولو مصيبا مسلما	بدفعه وهو بذاك علما	٢٣٣/٤
فإذا ولي أبو دلف	ولي الدنيا على أثره	٢٥٢/٤
فأصبحت شمسا والقضاء كواكب	تخافه إذ ما نورها لاح فائدة	٤٢٣/٤
فالجوهر الفرد الشهيد الوسم	وهو على مذهبا المحمود	٧٢/١
فالحق أولاه بأخراه واستوى	على عرشه فانقاد برجوه حاسده	٤٢٣/٤

٢٥٥ / ٢	مجلسه إذ حمته عين الرضا	فالحكم منعه القيام بانقضا
٣٢٤ / ٣	فلا قيام فيه للمبتاع	فإن بيع بلا نزا
٦٩ / ٣	فذاك مكره هبلا توان	فإن تشاغل بيع ثان
٦٩ / ٣	فهل أن قد خالف القواعدا	فإن يطل فالأول أعلم فاسدا
٥٥١ / ٣	في قسمة فمنعه منها اشتهر	فإن يكن مشاركا من قد حجر
٦٠ / ١	قبل وجود ممكن يا معتلي	فأول دلالته في الأزل
٣٣٧ / ٤	إن علم الإكراه علما متضح	ففي المعاوضة الاسترعاء على يصف
٤٢٢ / ٤	وقولك في الفتوى وفي الحكم مرتضى	فكل كلام غير قولك ساقط
٢٩١ / ٤	ولا كل الفواطم كالبتول	فما كل الوقود كنار موسى
٢٨٣ / ٤	للحكم في ذلك مبینان	فمالك عنه به قـولـوا
٤٢٢ / ٤	ومن علمه تجني العلوم وتقتضي	فمن فهمه الأفهام تزداد كثرة
٤٧٦ / ٣	وقابله بالإمضاء يا صاحب الفضل	فهاك جوابا من قبيلي ولا تلم
٤٢٢ / ٤	وهيجته شوقي إليه تمخضا	فهذا صريح خالص في جوارحي
٤٦٦ / ٣	أو الغرم من ثان يكون أو الآل	فهل يضمنان الآن الحر كلاهما
٣٧١ / ٤	وهل لضياء الشمس في الصبح منكر	فهل ينكر الصبح الشهير إذا بدا
٣٧٠ / ٤	وينكر الفم طعم الماء من سقم	قد تنكر العين ضوء الشمس مد رمد
٢٩١ / ٢	مورد فرق بين وعد والتزام	قرائن الأحوال أو مرن الكلام
٤٩٣ / ٣	يمنع أن ترى لغير الله	القرض والضمان رفق الجاه
٥٣٢ / ٣	يمنع أن ترى لغير الله	القرض والضمان رفق الجاه
٩٢ / ٤	فإن قلت غير ذا به فتكل	قلت جوابا صحيحا وافق الحق فاعلم
٢٩٠ / ٢	بالعود في ذا ظاهر البطلان	قلت وفتوى الناصر اللقاني

كجاهل غصب اشترى غير عالم	٤٧٦/٣	فلا يضمن المغصوب للبعض والكل
كذا معاوضة ربيع الحبس	٣٤٣/٣	على شروط عينت للمؤتسي
كذاك الذي يجري من البيع صفقة	٥٤٨/٣	بلا حاكم بيع الفضولي له أشملا
كذلك القسم على الصغار	٢٠١/٤	وغائب منقطع الأخبار
كفاسد مهر أو بالإجماع والذي	١٨٣/٢	يؤثر في مهر كنكاح محلل
كلف من يطلبه التعيينا	٢٨٣/٤	أو هو له إن أعمل اليمنا
لا تعجن لوضيع سب ذا كرم	٢٩٢/٤	فالكلب ينبع في إعجابه القمر
لا يمنع القيام بعد أن بقى	٢٣١	لقسم قدر دينه المحقق
لأنه قسمان بالثبات	٦١/١	يأتي أدلة ومدلولات
لظلمة الغاوين واستراحة	٧٢/١	
لقد كثرت وعاء العلم حتى	٢٩٠/٤	لقد كثر النهيق على الصهيل
للأربع الأدلة الحدوث	٦٢/١	والثاني كاقسمان فذا الموروء
لله درك في حكم حكمت به	٢٣٦/٤	بين البغاة وقول الحق يتبع
لم تبق في فتواك قوله قائل	٢٣١/٤	إلا الشهادة بالإصابة فهي ذي
لم يدع من مضى للذي قد غبر	٢٥٤/٤	فضل على سوى أخذه بالآثر
لمفردات ولمسندات	٦١/١	فأول قسمان بالنسبات
به تعلق الصلاح في القدم	٦٠/١	تنجيذه الحادث من بعد عدم
متى بيع حر ثم عز وجود	٤٧٦/٣	فعقل وهكذا أتى النص بالعقل
مثلهما تبصرة الفرchon	٥٩٠ ، ٥٨٩/٣	وقولها كاللؤلؤ المكنون
مدلول إنشاء فرضا	٦٢/١	كالأمر والنهي لمرجع القضا
مستغرق إعطاءه الحكم فلا	٥٩٠ ، ٥٨٩/٣	يجوز عند الفقهاء فضلا

٩٥/٢	بالصهر أو خامسة أو من بنت	مملوكة تعتق أو من حرمت
٦٩/٣	لم يشتغل بغيره في ذا المقام	من اشترى طعاما أيضا بطعام
٢٣٦/٤	فما إلى قوله يصغي ويستمع	من رام نقضا لهذا الحكم معترضا
٧٢/١	هذا وفي القول به إزاحة	موصوف بالحدوث والوجود
٦٩/١	شرعا ولا تأثير منه يعرف	نعم له كسب به يكلف
٢٣٦/٤	نص فذلك نص الحق فاتبعوا	نقلا صحيحا صريحا لا يعارضه
٣٥١/٢	أو طلقة من بعد أخرى وقعت	هب أنها في كلمة قد جمعت
٢٣٦/٤	به القضاة الثقات كلهم جمعوا	هو الذي شهدت والحق منضم
٤٢٢/٤	وذلك قد أضنى بوادي وأمرضا	وأنت على بعد من الدار نائبا
٣٦٧/٤	ومن سواه أن الرد تستحق	وأجرة العون على طالب حق
٥٥٠/٣	حيث بدا السداد في المشهورة	وأعملت حتى على المحجورة
٤٢٢/٤	وللدروس ملقى والفتاوى والقضا	والألمبني وانيا متحيرا
٤٢٣/٤	كذابا فقد باحت بذاك أباعده	والبحر حمدت ما استطعت ولا تخفه
١٠٤/١	والصوت فيه صحل قسيم	والجيد منه سطع وسيم
١٨٣/٤	وقيل بالعرف لمعنى زائد	والحكم في القاضي كمثل الشاهد
٣٣٩/٤	عليه في الأحوال والمال معا	والحكم في المشهور حيث المدعي
١٨٧/٢	يدين والإنجاز لما تصيرا	والشرط في التصييران
٨٢/٢	وعقدا على صبي أمضيام	والعبد والمرأة حيث وصيا
٤٥٧/٤	ويتقي في الأغلب الصغائر	والعدل من يجتنب الكبائر
١٩٢/٣	وتبقى في الأغلب الصغائرا	والعدل من يجتنب الكبائرا
٧/٤	يجوز فيه كالسروج والعرا	والعرض إن عرف عينا فالكرى

٦٢ / ١	وهي حكاية وأنشائية	والمسندات قسمة مرضية
٢٨٣ / ٤	بطل حقه وذلك الأعرف	وإن أبا وقال لست أحلف
٢٥٠ /	نها مردودة الأفعال	وإن تكن ظاهرة الإهمال
٢٤٨ / ٤	فإنها مردودة الأفعال	وإن تكن ظاهرة الإهمال
٢٤٨ / ٢	فإنها مردودة الأفعال	وإن تكن ظاهرة الإهمال
٧٦ / ٣	فلم يختلف اثنان فالخطر	وإن كان مغصوبا بعينه لم يفت
٤٢٣ / ٤	ولم يحك تضعيفا لديه تشاهده	وإن لاح قول لم يشهر قائله
٤٨٤ / ٣	رام على ما قاله كل حازم	وإن لم يكن في المال حل فإنه
٤٨٤ / ٣	حرام على ما قاله كل حازم	وإن لم يكن في المال حل فإنه
٧٦ / ٣	حرام على ما قاله كل حازم	وإن لم يكن في المال حل فإنه
٣٨١ / ٤	في غرمه لما به قد أتلغا	وإن مضى الحكم فلا واختا
٦٩ / ٣	منع وإن يكره فقول ابن قاسم	وإن يك أحل المال فاعلم محرما
٣٢٤ / ٣	فالمشتري يخضم ما استطاعا	وإن يكن حين الخصام باعا
٢٣٧ / ٤	ذاك وفاقا عند من يحرر	وإن يكن متصبا فالنظر
٤٧٦ / ٣	يقر بقصر فقد تبرع من قل	وانشروا القريض سنير شهرة
٥٩٠ / ٣	زمه بينة تنفي التهم	وانعكست قضية في المتهم
٢٩١ / ٢	من بعد زوج للذي تخلى	وبالثلاث لا تحلل إلا
٣٥١ / ٢	من بعد زوج للذي تخلى	وبالثلاث لا تحلل إلا
٥٨ / ١	من قاب قوسين لم تدرك ولم ترم	وبت ترقى إلى أن نلت منزلة
٧٧١ / ٣	بالعيب لا ترب فافهم النصوص	وبعد شهر الدواب بالخصوص
٤٢٣ / ٤	به مستعينا نابذا من يباعده	وبعد فكن بالله يا حب لا اذا

٩٢٧/٤	لغير- بالغ وحقه اقتضا	وترجأ اليمين حقنا للقضا
٥٩٠ /٣	يستحق من يد الغصاب	وتسلب اليمين عن أرباب
١٣٠ /٤	إن أعوز الحور لعذباد	وتكتفي بصحة الإشهاد
٥٦/٣	حيث يقل عنه قدر الدين	وجائز فيه مزيد العين
١٣٢	عليه دين ليكن أهمله	وحاضر لقسم متروك له
٢٥٥/٢	ولم يغير ما رأى من حاله	وحاضر لواهب من ماله
٤٢/٣	بالخلف رعيًا لاشتهار القائل	وحيث في بعض من المسائل
٤٢/ ٣	بالخلف رعيًا لاشتهار القائل	وحيث في بعض من المسائل
٤٨٦/٤	فلأزم له الكراء أجمع	وحيث مكتر لعذر يرجع
٤٧٦/٣	شراه ول شيء يكون مع الجهل	ودية عمد تلزم العالم الذي
٤٤٢/٤	حباه بذارب الورى وله ضى	وذاك هو القصرى نجل محمد
٢٨٦/ ٢	من فرق شك إلى يقين	وذو احتياط في أمور الدين
٤٢٣/٤	ترى بها ما ترى فاحفظه وقيت مسانده	وراجع إذا شئت تبصرة
٣٨١/ ٤	ما الحكم لم يمض وإن لم يعتذر	وراجع عنها قبوله اعتبر
٤٢٣/ ٤	إذا لم يشهر عندك القول رافده	ورجح بأقوال البحور خلافهم
٤٨٤/ ٣	فخذ واستبح لا تخش لومة لائم	وسوعه الزهري وابن مزينهم
٥٩٠ /٣	شهادة منه عليه قد تجب	وشاهد الزور عليه إن طلب
٤٣٣/ ٤	من أجل ذاك الأم لا قذف لها	وشروط دعوى المدعي أن تشبها
٤٢٣/٤	تكون منع الكون والكون حامده	وصل إلهي ثم سلم على الذي
٢٤٣ / ٤	من غير حجر فيه خلف علما	وظاهر السفه جاز الحلما
٤٦٦ /٣	بعد وييع ثالث ضر بالأهل	وعز لدار المسلمين رجوعه

٤٥٦ / ٤	يبيح أن يقتل ما تحملا	وعلمه بصدق غير العدل لا
٥٢٨ / ٣	وقام بعد مدة لا شيء له	وغائب يبلغه ما علمه
١٨٤ / ٢	وقام بعد مدة لا شيء له	وغائب يبلغه ما عمله
٥٢٨ / ٣	وبالمبيع بائع له أقر	وغير من في عقده البيع حضر
٥٨ / ١	تعلق العلم فيا لتعقل	وفي الإرادة التعلق يلي
٤٨٦ / ٤	ويقي أهلها من كل داء تفضلا	وفي البلدة الفراء فاس وربنا
١٧٩ / ٤	غيرك تفصيل عليه يسلك	وفي التخاصم على ما يملك
٢٧٨ / ٣	إن علم الإكراه علما متضح	وفي المعاوضات الاسترعا يصح
٢٦٨ ، ٢٥٩ / ٢	عقد وقبله وبعده وقع	وفي المعاوضات الاسترعاء مع
٢٨٧ / ٢	إن علم الإكراه علما متضح	وفي المعاوضات الاسترعاء يصح
٥٢٨ / ٣	إمضائه البيع أو الفسخ ائتمنى	وقام بالفور فذا التخيير في
٤٢٣ / ٤	على الأورع المرجوع على توارده	وقدم إذا حاولت الأعلم ذا التقى
٤٨٤ / ٣	وما باعه فاترك وبالعلم راحم	وقيل استبح ما نال بالإرث والعطا
٢٥٠ / ٣	إن هي حالة المحيض تبلغ	وقيل بل أفعالها تسوغ
٢٤٨ / ٢	إن هي حالة المحيض تبلغ	وقيل بل أفعالها تسوغ
٢٤٨ / ٤	إن هي حالة المحيض تبلغ	وقيل بل أفعالها تسوغ
٧٦ / ٣	وما ابتاعه فاترك وبالعلم زاحم	وقيل: استبح بما نال بالإرث والعطا
٧٦ / ٣	بغير محاباة على رأي عالم	وقيل: مباح أن يعامل بقيمة
٩٥ / ٢	فليس مع هذا يكون النسب	وكل حد ما سواه يجنب
٥٩٠ / ٣	بلا يمين أخذه عند النصوص	وكل ما استحق من يد اللصوص

٧٢/١	وما انتهى لمنع حد القسم	وكل ما ألف فهو الجسم
٣٨٥/٢	زوجته من الثياب والحلي	وكل ما يرسله الزوج إلى
٤١٤/٤	زوجته من الثياب والحلي	وكل ما يرسله الزوج إلى
٤١٩/٤	زوجته من الثياب والحلي	وكل ما يرسله الزوج إلى
٢١٠/٤	فينشأ الهلاك مما فعله	وكل من فعل ما يجوز له
١٨٣/٢	خلاف يحدث مهره فيكمل	وكل نكاح فاسد عقده على
٤٢٢/٤	وبعد بالفتوي بليت وبالقضا	وكنت لنا ضوءا بك الناس تهتدي
٢٣١/٤	بلا آلة من موجبات الفرار	وكون الفتى يوم اللقاء مبارزا
٤٧٦/٣	لعمد أو المطلوب في خطأ القتل	وكيف يكون الغرم هل هو دية
٢٧٦/٣	للعين في الكالتي والميراث	ولا بإعطاء من الوارث
٢٩٣/٤	فحسبك ما قد قيل فيه فسلم	ولا تجعل الإنكار حظك يا أخي
٤٢٣/٤	وخفه يريك الحق سهلا مراشده	ولا تخشخ أحكامه لومة لائم
٢٣٤/٤	فإن جواب الحسود السكت	ولا تصنع يوما إلى قوله
٤٢٣/٤	وسل لي رضا وادأب تعاذه	ولا تنس من صالح ترتجيه لي
٢٣٣/٤	كما نحي شيوخنأ إليه	ولا يجوز ردها إليه
٢٧٥/٣	وإن تراضيا وجبر ألترما	ولا يجوز نقض صلح أبرما
٢٧٦/٣	وإن تراضيا وجبرا ألزما	ولا يجوز نقض صلح أبرما
٤٢٢/٤	ومن لم يجد ماء بها التراب عوضا	ولست لذا أهلا ولا لي مهر
١٥٢/٤	فيما يكون من دعاوى المال	ولليمين أيما أعمال
٢٣٧/٤	إن يك لا لقاطع قد رجعا	ولم يضمن ذو اجتهاد ضيعا
٤٦٦/٣	على أنه عبد لمسلم أجهل	ولما شرى حر الغنيمة باعه

٢٩٠ / ٤	إذا احتاج النهار إلى دليل	وليس يصح في الأفهام شيء
٥٢٨ / ٣	إذا احتاج النهار إلى دليل	وليس يصح في الأفهام شيء
٦١ / ١	فحدث هذا هو الموقوع	وما الحارث له الرجوع
١٩٢ / ٣	يقدح في مروءة الإنسان	وما أبيع فهو في العيان
٤٥٧ / ٤	يقدح في مروءة الإنسان	وما أبيع وهو في العيان
٤٢ / ٣	من عادة أو غيرها موافقة	وما عليه للورى موافقة
٤٠٣ / ٤	من عادة أو غيرها موافقة	وما عليه للورى موافقة
٢٠٦ / ٤	من عادة أو غيرها موافقة	وما عليه للورى موافقة
٥٢١ / ٤	وإن نفى فالفنى للعلم منفا	ومثبت لغيره ذاك اكتفى
٥٢٠ / ٤	عنها على البنات يبدي الحلفا	ومثبت لنفسه ومن نفى
٣٨٥ / ٢	من مهرها الحلف عليه قد وجب	ومدعي إرساله كي يحتسب
١٧٣ / ٢	من مهرها الحلف عليه قد وجب	ومدعي إرساله كي يحتسب
٣٨٦ / ٢	شاهده العرف بلا ارتياب	ومدعي الإرسال للثواب
٧٦ / ٣	فخذ واستبح لا تخشى لوحة لائم	ومسبوغة الأزهرى وابن من ينسج
٧ / ٤	لف عنده سوى إن ظلما	ومكثر لذاك لا يضمن ما
٣٧٥ / ٤	نهج القمار بعد إتمام الحج	ومن ألد في الخصام وانتهج
٣٢٤ / ٣	لم يقيم من حينه ما ظهر	ومن رأى بنيان ما فيه ضرر
٢٨٣ / ٤	ولم يحقق عند ذلك العدا	ومن لطالب بحق شهدا
٢٩٠ / ٢	بولد منها له ويرتجع	ومن يطلق زوجة وتختلع
٤١٤ / ٢	له الرجوع بالذي قد أنفقا	ومنفق على صغير مطلقا

٧٦ / ٣	إذا فوت المغصوب ليس بقائم	وهذا الخلاف كله عن جميعهم
٧ / ٤	وإن يكن من ليس بالمأمون	وهو مصدق مع اليمين .
٣٥١ / ٢	وحكمها ينقذ للذي تخلى	وهي حر منتهى الطلاق
٢١٧ / ١	فما عليك حرج أو زلته	ووسخ الأظفار إن تركته
٤٦٦ / ٣	ويا رافع الإشكال عن كل مشكل	ويا فاتح الأقفال في مذهب الهدى
٢٣١ / ٣	بعد اليمين أنه ما تركه	ويقتضي من ذاك حقا ملكه
٢٠١ / ٤	وصية عند انتفاء من منه	ويقسم القاضي على المحجور مع
٤١٨ / ٤	أنت الذي الذي أنت الذي	يا أيها القصرى مالك مشبهه
٢٣١ / ٤	أنت الذي أنت الذي أنت الذي	يا أيها القصرى مالك مشبهه
٣٠٥ / ٢	من غير إشهاد على المختار	يشهد الشاهد بالإقرار
٣٧ / ٤	قطعا بكل ما به يختصم	ينفذ الحكم عليه الحكم



فهرس الفرق والمذاهب

فهرس الفرق والمذاهب

- أبناء يج ٣٩٧/٤
 أبناء يحم ٣٩٧/٤
 الآسانيك ٥٨٧/٣
 أصحاب مالك ١٠٥/٢ ، ٢٠٢/١
 أهل أجمين ٣٩٧/٤
 أهل أعبيدال ٣٩٧/٤
 أهل البادية ٤٠٨/٤ ، ٤٥٩ ، ١٢٥/١
 أهل البوادي ٢٤٥/٣
 أهل الذمة ٣٨٩/٤
 أهل السيفر ٣٩٧/٤
 أهل العراق ٤٧٥/٤
 أهل المدينة ٢٣٠/٣ ، ٧٥/٤ ، ٤٧٦
 أهل الوزعة ١٩/٣
 أهل برد ٣٩٧/٤
 أهل بوة ٣٩٧/٤
 أهل رخو ٣٩٧/٤
 أهل قرطبة ٣٩/٤
 أهل محم ٣٩٧/٤
 أهل مصر ٤٧٧/٤
 أهل مكة ٤٧٥/٤ ، ٤٧٦
 أهل نبيير ٣٩٧/٤

أهل ياحم ٣٩٧/٤

البغداديون ١٢٨/٢

الشافعية ١/٣٦٤، ١/٤٣٥، ١/٥٧١، ٤/٤٤، ٤٥، ٢/٣٤٤

الصابثيات ١٢٢/٢

العرب ٢/٥٢، ٤٠، ١٥٩، ٢١١/٤، ٦٩

عرب إفريقية ٤/٥١

المالكية ٢/٢٨٩، ٢/٣٣١، ٣٣٩

المجوسيات ١٢٢/٢

المجوسية ٢/١٢١، ١٢٢، ١٢٣

المدنيون ١/٤٤٦

المسلمون ٣/٤٧٩

المصريون ٢/٢٦٣، ٤/٦٨، ٤/٤٣٤

المغربيون ١/٣١٢

المهاجرون ٤/٢١٨

النحاسيون ٤/٤٣٨



فهرس الأماكن

فهرس الأماكن

- أتوات ٣/١٧٨
 أدلب ٣/٥٢٧
 أسكر ٣/٥٨٥
 الإسكندرية ٣/٢٠٤
 إفريقية ٧٤/١٦٨، ٢/٣٠٤، ٤/٤٥١
 باعثة ٣/٥٧٥
 بنبار ٣/٥٨٧
 بنارية ٢/١٠٣
 بيت المقدس ١/٤٩
 الحجر الأسود ١/٩٢
 الحديبية ٢/٣٥٢
 خراسان ٣٨٠، ٢/٣٧٨، ٢/١٦٨
 دار الهجرة ٢/٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٩
 درغة ٣/١٧٨
 الديار المصرية ١/٢٢٠
 الركن اليماني ١/٩٢
 سجلماسة ١/١٧٨، ٤/٤٧٧
 سقرى ٣/٥٧٥
 السودان ٢/٣٧٨، ٣/٢٠٥، ٣/٦٥، ٣/٧١، ٣/٤٧٧

- ٤/٤٧٧،٤/٣٤
سيك ١/٤١٤ ، ٣/٢٠٥
الشام ٣/٥٩٠ ، ٢/٤٣٩،٣/١٦٣
طرابلس ٤/٤٧٧
طبية ٤/٤٧٧
العراق ٤/٤٧٥
عيتاك ٣/٥٧٥
غرناطة ١/٥١٧
قرطبة ٤/٣٤٩،٣/٤٦٢
قفصة ٤/٩٧
المدينة ١/٩٢،١/١٠٤،١/٤٣٢،١/٢١٤،٣/٤١٢،٢/٤١٢
المسجد الأقصى ١/٤٩
مصر ٤/٤٧٧ ، ٣/٣٩٧،٢/٧٤
المغرب ٣/٢٠٩
مكة ٤/٩٢،١/١٠٤،١/٣٤٣،٢/٤٣٩،٤/٤٧٥ ، ٤/٤٧٦
مملكة سيك ١/٤١٢
النوبة ٤/٤٤٤

فهرس الكتب

فهرس الكتب

الموضوع	الجزء والصفحة
الإحياء ٣ / ٤٨٥	
الترغيب والترهيب ١ / ١٠٩	
ابن عرفة ٢ / ١٨٢	
اختصار الإحياء ١ / ٣٦٥ ، ٣ / ٤٠٧١ / ٥	
الإتقان ١ / ٨٠	
الاستغناء ٤ / ٣٨٥ ، ٣ / ٣٣٩ / ٥٦٠	
الأبي ١ / ٤٢٤	
الأجوبة ٢ / ٤٠١ ، ٤ / ٢٦٤	
الأجوبة الناصرية ١ / ٥٦٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٢٨ ، ٤٥٣ ، ٤٨٠ ،	
٤٨١ ، ٤٩١ ، ٨٧ ، ٣٩٧ / ٤٠٦٣ ، ٢٩ / ٣٥	
الأخضري ١ / ١٥١	
الألغاز ١ / ٥٦٤	
الأموال ٣ / ٣٩٩	
الإحكام في تمييز الفتاوى والأحكام ٢ / ٣٤٣	
الإحياء ١ / ٢٥٦ ، ٣٠٧٤ / ٤٦٨ ، ٤٨٤	
الإرشاد ١ / ٤٩٩ ، ٥٣٥	
الإضاءة ١ / ٣٩٥ ، ٧٢	
الإكمال ٢ / ٥٠٣٨	
البرهان ٤ / ٤٤٣	
البناني ٣ / ٢٣١ ، ٢١٤ ، ١٥	
البيان ٤ / ١٠١٨ ، ٤٣٧ / ٢٠٤٩٠ ، ٢٩٠ ، ٢٢٣ / ٣٠٣٨ ، ١٠٥ / ١٢	

- ٣ / ٢١١، ١٨٨ / ٤، ٦١، ٦٠، ٣٨٢، ٣٦٤، ٣٢٩، ٢٦٧، ٢٢٦، ٢٢٠ /
 ٢٧٥، ٢٧٢، ٢٠٨
- البيان والتحصيل ٢ / ٨٢، ٧٦، ٢١٩، ٢٦٠، ٣٠٢، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٦، ٥٠٩،
 التاج والإكليل ٣ / ٣٤٦
 التأويلات ١ / ٧٥
- التبصرة ٤ / ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٢، ١٩٩، ٢١٩، ٢٢٠،
 ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠، ٢٥٩، ٢، ١٥٠، ٢٧٥، ٣٣، ٤٣، ٥٨،
 ٣، ٣٩١ / ١١٤، ١٥، ٢١٧، ٢٥، ٢٥٣، ٢٥٣، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٥، ٣٦٢،
 ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٨٣، ٤٦٤، ٤٧٩، ٤٨١، ٥٨٢، ٢٢، ٤ / ٣٣٣، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧،
 ٣٨، ٤١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٣٣، ٥٠٥،
 ٧٦
- البيان ١ / ٢٤١
- التثاني ١ / ١٢٨، ١٥٢
- التحصيل والبيان ٣ / ٥٨٦
- التحفة ٤ / ٣٦٣، ٣٧٠، ١، ٢، ٢٠٥ / ٢٧٩، ٢٧٩، ٤ / ١٤١، ٣، ٥٤٩
- التحفة على ابن الحاجب ٤ / ١٣٣
- الترغيب والترهيب ١ / ١١٦
- التزامات الخطاب ٢ / ٢٦٠
- التزامات ح ٤ / ١٣١
- التعليق ١ / ٤٩٠
- التعنية ٣ / ٢٤٧
- التغليق ١ / ٨٠
- التقريب والتبيين ٤ / ١٧٠
- التقريب والتسيب ٣ / ٣٧
- التقييد ٢ / ٨٣، ٣ / ١٢٤، ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٣٩٩، ٤٥٠، ٥٠٢، ٨٥، ٤ /
 ١١٧، ٤٦٩، ٥٢٠، ٧٣، ٢ / ٨١، ٣ / ١٧٢

التكميل ٢ / ١٢٤،٧،٥٤

التلقين ١ / ٢،٣١١ / ١١٣

التمهيد ٣ / ٢٨٢

التنبهات ١ / ٢،٤٩٠ / ٢،١٢٥ / ٣٧١

التنوير ٣ / ٤٠٩

التهديب ٤ / ١،٦٤ / ٢،٤٩٠ / ٤،٨١،١٩٢،١٧٦ / ٤،١٦٣، ٢٤٩،

٦٤

التوضيح: ١ / ٥٤٨،٤٩٢، ٥٦٥، ٥٧٢، ٦٦، ٦٩، ٦٤، ٧٧، ٧٩،

٥١٧، ٣٣٢، ٣٥٣، ١٣١، ١٣٣، ١، ١٤١ / ١٠١، ٢١٠، ٢٣٣،

٢٩٠، ٣٢٨، ٣٠٠، ٣٥٩، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٣٣، ٤٤٨، ٤٦١،

٤٥٥، ٤٦٧، ٤٤١، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٦٩، ٤٨٧، ١، ٢، ٥٣٠ / ١٠٨،

١٠٩، ٨٥، ٢، ٨٨ / ٢، ١٢١ / ٢، ١٣٣ / ٢، ١٣٥ / ٢، ١٤٤ / ٢، ١٤٥ /

٢، ١٤٦ / ٢، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٨ / ٢، ١٦٥ / ٢، ١٧٥ / ٢، ٢٨٢ / ٢، ١٩٢ /

٢، ٢١٧ / ٢، ٢٧٩، ٢٣٣، ٢، ٢٥١ / ٢، ٢٣٣، ٣٠، ٢، ٢٣٦ / ٢، ٣٥٧ / ٢، ٣٩٨ /

٤١١، ٤٢٢، ٤٢٦، ٣، ٤٣١ / ٣، ١٠٩ / ٣، ١٣٨ / ٣، ٢١ / ٣، ٢١ /

٣، ٢١٧ / ٣، ٢٢٣ / ٣، ٢٥ / ٣، ٢٥٥ / ٣، ٢٥٧ / ٣، ٢٥٧ / ٣، ٢٥٨ /

٣، ٢٦١ / ٣، ٢٦٢ / ٣، ٢٦٦ / ٣، ٢٦٩ / ٣، ٣٠٧ / ٣، ٣٤ / ٣، ٣٥٩ /

٣، ٣٦٣ / ٣، ٣٦٦ / ٣، ٣٧٤ / ٣، ٣٨٤ / ٣، ٣٩٠ / ٣، ٣٩٢ / ٣، ٤٣ /

٣، ٤٤٩ / ٣، ٥١١ / ٣، ٥٧١ / ٤، ٦٠ / ٤، ٦٠، ١٦٠، ٢٠١، ٢٢٣، ٤، ٢٢٥ /

٢٢١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٢، ٤، ٢٤ / ٤، ٢٧٧ / ٣٠٨، ٣٠٥،

٣١١، ٣١٤، ٣١٨، ٣١٩، ٤، ٣٢٣ / ٤، ٤٨٢ / ٤، ٥٢ / ٤، ٥٦ /

٤، ٥٦ / ٤، ٦٨ / ٩

الجامع الصغير ١ / ٢٥٨، ٩٧

الجلاب ٣ / ٣٩٩

الجواهر ٣ / ٣، ١٥٧ / ٣، ١٦٣ / ٣، ٣٠٣ / ٣، ٣٩٦ / ٤، ٨٦ / ٤٧٨، ٣٨٨

الحرمين ١ / ١١٢

الحزيرية ٢ / ٤٢٣

الحكم ١ / ٣٢

الحلية ١ / ٥٢٦

الخازن ١ / ٧٦

الخصائص ١ / ٤٠٦، ٣٠٦

الدر الثمين ٤ / ٣٨

الدر النيرة ٤ / ٥٥

الدلائل والأضداد ٣ / ٤، ٧٣، ٧٣ / ١٧٠

الديباج ٣ / ٤٥١

الذخيرة: ٢ / ١، ١٨٣ / ١، ١٥٧ / ١، ٢٤٥ / ١، ٢٨٨ / ١، ٢٩١ / ١، ٣٦٣ /

١، ٣٦٥ / ٤٠٧، ٤٠٨ / ١، ٤٧٥ / ١، ٥١٣ / ٣، ٢٢٢ / ٣، ٢٢٢ /

٣، ٣٤٤ / ٣، ٣٨٠ / ٤، ٤٦٣ / ٤، ١٤٢ / ١٧٤

الرسالة: ٢ / ٣، ٣٦٧ / ٤، ٥٧٩ / ١، ١٣٩، ١٣٣ / ١، ١٠١ / ١، ١٠٣ /

١، ١١٥ / ١، ١٢٤ / ١، ١٧٦ / ١، ١٧٧ / ٢٠٨، ٢٠٦، ٢٠٥ / ١، ٢٤١ /

١، ٢٥١ / ٢٦٣، ٢٥٤، ٢٦٦ / ١، ٢٧٥ / ١، ٢٨٢، ٢٨١ / ١، ٢٨٥، ٢٨٦ /

١، ٣٠٥ / ٣٠٨، ٣٠٩ / ١، ٣٣٠ / ٣٤٤، ٣٦٩ / ١، ٣٤٩ /

١، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٠ / ١، ٤٥٥ / ١، ٤٧٨ / ١، ٥١ / ١، ٥١٦ / ١، ٥٣٧ /

١، ٩٠ / ١، ٩٦ / ٢، ٩٧ / ٢، ١٠٢ / ٢، ١٢٢ / ٢، ١٢٣ / ٢، ١٢٨ /

٢، ١٢٨ / ٢، ١٣٢ / ٢، ١٣٥ / ٢، ١٤٥ / ٢، ١٥٧ / ٢، ٢٨٠، ٢، ٢٣٩ / ٣٩ /

٣، ٦٩، ٥٢ / ٣، ١٠٤ / ٣، ١٥٨ / ٣، ١٨ / ٣، ١٨ / ٣، ٢٢٢ / ٣، ٢٥٦ /

٣، ٣٥٥ / ٣، ٤٢٥ / ٣، ٤٤٥ / ٣، ٥٣٩ / ٣، ٥٧٢ / ٣، ٦٧ / ٤، ٨٨ /

١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١٢١، ٤، ١٢٣ / ٤، ١٥٧ / ٤، ٢٣٨، ٢٤٩، ٤، ٢٥٣ /

٤، ٢٨٦ / ٤، ٣٢٠ / ٣٩٤، ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٥، ٤٨٧ /

٤، ٤٩٥ / ٤، ٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٦، ٥١٢، ٥٢٥، ٤، ٥٢٥ / ٤، ٥٠ / ٤، ٦٦ / ٤، ٨٣ /

الروض اليانع / ٤٢٧

الروضة ٤ / ٥٠٢ ، ٥١٢

الزاهي ٣ / ٤١٠

الزقاقة ٤ / ٢٩٧ ، ٣٤١

السوداني ١ / ٣٥٦

الشامل ٤ / ١٠٣٥٦ / ١٠١٣٨ / ١٠٣٥٩ / ١٠٥١٣ / ٢٠٥٣١ / ٢٠١٢٤ /

٢٠١٦٨ / ٢٠٣٥٧ / ٢٠٣٦١ / ٣٠٩٠ / ٣٠٣٠٧ / ٣٠٣٨٤ / ٣٠٤٢٧ /

٤٠٥١٢ / ٥٩

الشفاء / ٥٣ ، ٩٧ ، ٥٠٥

الشمائل ١ / ١٠٤١٩ ، ٤١٦ / ٩٩

الصباح ١ / ٢٦٥

الطبراني في الأوسط ١ / ٥٢٦

الطراز: ١ / ١٠١٧٧ / ١٠١٨٢ ، ١٨١ / ١٠٢٠٧ / ١٠٢١٢ / ١٠٢٣٢ / ٢٦٣

١٠٢٧٩ / ١٠٣٩٥ / ٢٠٤٠٧ / ٣٠٢٧٤ / ٣٠١٥٠ / ٣٠٢٠٩ / ٣٠٣٨ ،

٣ / ٤٠٤٣ / ١٦٣

الطرر ٤ / ١٨٠

العاصمة ٢ / ٤٨ ، ٥٩

العتبية ١: / ٥٦١ ، ٤٠٥٧٢ ، ٢٧٧ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ١٠٣١٤ / ١٠٢٤٢ / ٢٥٣

١ / ١٠٣٠٧ / ٢٠٤٩١ / ٢٠٢٤٨ / ٢٠٢٥٢ ، ٢٨٣ / ٢٠٢٦٧ ، ٢٦٧ / ٣٠٢٩

٣٠٤٨٦ / ٣٠٢٦١ / ٣٠٢٦٦ / ٣٠٣١٣ / ٣٠٣٣٧ / ٣٠٣٤ / ٣٠٤٠١

٣٠٤١٣ / ٣٠٤٣٣ / ٣٠٤٧٠ / ٣٠٤٧٤ / ٣٠٤٧٦ / ٣٠٥٣٦ / ٣٠٥٤٢

٣٠٥٨٢ / ٤٠٦١ ، ٢٦٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٤٠٢٧٥ / ٣٩٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦

٤ / ٨٦

العزية ١ / ١٠٢١٢ / ٢١٤

العشماوية ١ / ٣٠٥

العمليات ٤ / ٢٠١٦٤ / ٢٠٢٦٨ / ٣٠٢٧٠ / ٣٠١٢٤ / ٣٠١٥ / ٣٠١٥٧ / ٢٩٥

٣٨٢ / ٤،٤٦٨ / ٣

العهود المحمدية ١ / ٣٨٥

العواصم من القواصم ١ / ٣٢٠

الفائق ٢ / ٢،٣٩٩ / ٢٧٦

الفائق ٢ / ٣٢٧

الفوائد الاصطفائية ١ / ٥٦

القاموس: ١ / ١،١٠٢ / ١،١٥٨ / ١،٣٨ / ١،٥١٩ / ١،٥٢٠ / ٩٠

القباب ٣ / ٣٩

القبس ٣ / ٣٩٧

القسطلاني (إرشاد الساري) ١ / ٣٧٦

القواعد الصغرى: ٣ / ٤،٣٥٥ / ٥١

الكافي ٣ / ٤٠٧

الكوكب المنير على الجامع الصغير ١ / ١٠٤

اللباب ١ / ٣،٥١٣ / ٣٠٦

المبسوط ٣ / ١،٥٠٧ / ٣،٤٩٥ / ٤،٣٨٠ / ٧٩

المتيطة: ٢ / ٢،١٣٤ / ٢،١٤٦ / ٣،٨٨ / ٣،٣٥٧ / ٣،٣٧٢ / ٣،٣٩٨ /

٣،٥٦ / ٤،٥٦ / ٣٧

المجالس ٤ / ٢٥٨، ٢٥٦

المجموعة: ١ / ١،٢٩٣ / ١،٣٩١ / ١،٤٥٠ / ٣،٤٦٢ / ٣،١٨٠ / ٢٢٥،

٢٦٥ / ٣

المختصر: ٤ / ١،٢٠٧ / ١،٣٠٢ / ١،٣٤٣ / ١،٣٤٣ / ٣،٣٧ / ٣،٢٣٣ /

٣،٢٥ / ٣،٢٦٣ / ٣،٢٦٩ / ٣،٣٤ / ٣،٤٦٥ / ٤،٤٧ / ٤،٤٥٠ / ٥٧

٦٥، ٦٤ / ٤

المدخل: ١ / ١،١١٨ / ١،١٢٨ / ١،٢٩٠ / ١،٣٧٤ / ١،٣٨٥ / ١،٤١٩ /

٤٢٧، ١،٢٥ / ٣،٨٧ / ٣،٢١٩ / ٥

المدنية ١ / ٢٤٢

المؤنة: ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ / ١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ١ / ٥١٤ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٢ / ١٤٥ ، ٢ / ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٢ / ٧٩ ، ٨٩ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٣ / ٢٥٤ ، ٣٠٥ / ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ٤ / ٣٩٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤ / ٤٠ ، ٤٣ ، ٢ / ٣٠١٩٢ / ٦٠٠ / ١ / ١٢٧ ، ١ / ١٧٣ ، ١ / ١٨٨ / ١ / ٢٣٣ / ١ / ٢٥٣ / ٢٧٠ / ١٠٢٧١ / ١ / ٢٩٩ ، ٣٧٤ / ١٠٤٤٨ / ٣٩٩ ، ٣٩٣ / ١٠٤١٠ / ١٠٤٢٥ / ٤٥٤ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٤ / ١٠٤٣٣ / ٤٦٨ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤ / ١٠٤٣٧ / ٤٧٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ / ١٠٤٨٩ / ٥٠٧ / ٥٠٩ ، ٥٠٧ ، ٥٠٧٢ ، ٥٠٧٤ / ١٠٥٧٤ / ٢٠٦٦ / ١٢١ / ٢٠١٢٢ / ٤٨٣ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ / ١٠٤٨٩ / ٥٠٧ / ٥٠٩ ، ٥٠٧ ، ٥٠٧٢ ، ٥٠٧٤ / ١٠٥٧٤ / ٢٠٦٦ / ١٢١ / ٢٠١٢٢ / ١٠٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨١ / ٢٠١٩٣ / ٢٠٢٠٢ ، ٢٠٢٠٣ ، ٢٠٢٠٤ / ٢٠١٢٨ / ٢٠١٢٩ / ٢٠١٣٢ / ٢٠١٣٥ / ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٤ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ / ٢٠٢٤٨ ، ٢٣٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧ / ٧٧ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ / ٣٠١١١ / ٣٠١٠٦ / ٣٠١٠٧ / ٣٠١٠٩ / ٣٠١١ / ٣٠١١١ / ١٣ / ٣٠١١٤ / ٣٠١١٦ / ٣٠١١٧ / ٣٠١١٩ / ٣٠١٢ / ٣٠١٢١ / ٣٠١٢٤ / ١٣ / ٣٠١٣٠ / ٣٠١٣٧ / ٣٠١٣٨ / ٣٠١٥٢ / ٣٠١٥٤ / ٣٠١٥٥ / ٣٠١٥٦ / ٣٠١٦٣ / ٣٠١٦٤ / ٣٠١٦٥ / ٣٠١٦٧ / ٣٠١٧ / ١٧١ ، ١٨٨ ، ١٩٠ / ٣٠١٩٠ / ٣٠٢٠٤ / ٣٠٢٠٦ / ٣٠٢٠٨ / ٢١٦ / ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ / ٢٩٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٣ / ٢٩٧ / ٣٠٦ / ٣٠٦

٣ / ٣٠٣٢١ / ٣٠٣٣١ / ٣٠٣٣٣ / ٣٠٣٣٥ / ٣٠٣٤٧ / ٣٤٩ ،
 ٣ / ٣٠٣٧٢ / ٣٠٣٧٤ / ٣٠٣٨١ / ٣٠٣٨٥ / ٣٠٣٩٦ / ٣٠٤١ / ٤١١ ،
 ٣ / ٣٠٤١٣ / ٣٠٤١٦ / ٣٠٤١٧ / ٣٠٤١٨ / ٣٠٤٢٣،٤٢٢ / ٤٢٤ ،
 ٣٠٤٢٦،٤٢٥ / ٣٠٤٢٩،٤٢٨ / ٣٠٤٣٣ / ٣٠٤٣٦ / ٣٠٤٤٢،٤٣٩ / ٤٤ ،
 ٣ / ٣٠٤٤٤ / ٣٠٤٤٨ / ٣٠٤٥٤،٤٥٠ / ٣٠٤٦٠ / ٣٠٤٦٥ / ٣٠٤٦٧ /
 ٣٠٤٧ / ٣٠٥٠٠ / ٣٠٥٠١ / ٣٠٥٠٢ / ٣٠٥٠٨ / ٣٠٥٤٢ / ٣٠٥٥٢ / ٣٠٥٦٨ ،
 ٣٠٥٦٩ / ٣٠٥٧٠ / ٣٠٥٧ / ٣٠٥٧٤ / ٣٠٥٧٧ / ٣٠٥٨٢ / ٣٠٦٩ / ٣٠٧٠ / ٨٢ ،
 ٣ / ٣٠٨٤ / ٣٠٨٥ / ٣٠٨٦ / ٣٠٨٧ / ٣٠٨٨ / ٣٠٩٠ / ٤٠٩٩ /
 ٤٠١ / ٤٠١٠٣ / ٤٠٨ / ٤٠١٢ / ٤٠١٣ / ٤٠١٤ / ٤٠١٥ / ٤٠١٦ / ٤٠١٧ /
 ٤٠٢١ / ٤٠٢٤ / ٤٠٢٧ / ٤٠٢٨ / ٤٠٢٩ / ٤٠٣٥ / ٤٠٣٧ / ٤٠٣٩ / ٤٠٢٠ / ٤٠٢٥ /
 ٤٠٢٨ / ٤٠٢٩ / ٤٠٣٥٧ / ٤٠٣٧،٣٦ / ٣٤ / ٢٩ / ٢٨ / ٤٠٥٢٨ / ٥١٩ / ٥١٧ /
 ٤٠٥٢ / ٤٠٦ / ٤٠٨ / ٤٠١٠ / ٤٠٧٣ / ٤٠٧٥ / ٧٨،٧٥ / ٤٠٧٩ / ٤٠٨٨ / ٩٢

المرشدة / ٧٣

المرونة / ٣٤٧

المسائل الملقوطة: ١ / ٢٠١٩٣ / ٢٠١٦٢ / ٢٠٢٠٣ / ٣٠٣٠٩ / ٣٠١٧٠ /
 ٣٠٢٠٢ / ٣٠٢١١ / ٣٠٤١٤ / ٣٠٤٧٣ / ٨

المعالم / ٢٩٧

المعلم / ٢٠١

القاضي أبو محمدا / ٣٦٢

المعونة: ٣ / ٤٠٢٥٢ / ٤٠١٩٤ / ٢٥

المعيار: ١ / ٢٠٥٧ / ١ / ٥٥٦ / ٣٠٥٦٤ / ٣٠٥٧٨ / ٣٠٨١ / ٤٠٣٤ / ٢٠٥ ،
 ٢٠٩ / ٢١١ / ٢١٣ / ٢٢٠ / ٢٢٣ / ٢٢٤ / ٢٢٦ / ٢٢٧ / ٢٧١ / ٤٠٢٧٧ /
 ٢٨١ / ٣٢٢٣،٣٢٢٢،٣١٦ / ٢٩٩ / ٣٠٤ / ٣٠٨ / ٤٠٣٨ / ١٠٤٤٤ / ١٠٤٤٤ /
 ١٠١٤٧ / ١٠٢٧٦ / ١٠٤٠٤ / ٤٣٢ / ٤٣٠ / ١٠٤٣٠ / ٢٠٦٦ / ٣٦٢ / ٣٦٦ ،
 ٣٧١ / ٣٧٣ / ٣٨٣ / ٣٩٥ / ٤٠٠ / ٤٠١ / ٤١٤ / ٢٠٣٩٣ / ٢٠١٢٠ / ١٢٢ ،
 ١٢٥ / ٢٠١٢٧ / ٢٠١٤٧ / ٢١٠ / ٢١٤ / ٣٣٨ / ٣٤٥ / ٣٤٦ / ٣٤٧ / ٣٥٣

٢ / ٢٨٢ ، ٢٢٥ ، ٢٧١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ ،
 ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٧٨ ، ٢٨٠ /
 ٧٧ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٢٦٣ / ٣٠٩٥ / ٣٠١٠١ / ٣٠١١٢ /
 ٣٠١١٣ / ٣٠١١٧ / ٣٠١٢٣ / ٣٠١٣٣ / ٣٠١٤٥ / ٣٠١٥ / ٣٠١٦٤ /
 ٣٠١٧١ / ٣٠٢١ / ٣٠٢٢٥ / ٣٠٢٣٠ / ٣٠٢٣١ / ٣٠٢٥٦ / ٣٠٢٧ /
 ٣٠٢٧٧ / ٣٠٢٨٢ / ٣٠٢٨٣ / ٣٠٣٠٢ / ٣٠٣٣٥ / ٣٠٣٤٠ / ٣٠٣٤١ /
 ٣٠٣٤٢ / ٣٠٣٥١ / ٣٠٣٥٣ / ٣٠٣٩٤ / ٣٠٤٣١ / ٣٠٤٤١ / ٣٠٤٥٩ /
 ٤٦٧ ، ٣٠٤٦٨ / ٣٠٤٧١ / ٣٠٤٧٤ / ٤٧٨ ، ٣٠٤٨١ / ٣٠٤٨٧ / ٣٠٤ /
 ٥٠٠ ، ٣٠٥٠٦ / ٥٠١ ، ٣٠٥٢٤ / ٣٠٥٢٦ / ٥٠٣٣ / ٣٠٥٣ / ٣٠٥٤ / ٥٥٦ /
 ٣ / ٣٠٦٤ / ٣٠٧٢ / ٣٠٩٣ / ٤٠٩٩ / ٤٠١٠٠ / ٤٠١٠٣ / ٤٠٢١ /
 ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٣٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٤٠٤ / ٤٠١٠ ، ٩٥ /
 ٤٠٥١١ / ٤٠٧٣ / ٤٠٧٩ / ٤٠٩٣ / ٩٥

المغني ٣ / ٤٤٩

المفيد ٢ / ٢٠١١٣ / ٢٠١٨٤ / ١٨٤

المقدمات ٣ / ١٠٢٨٦ / ٣٠٣٠٠ / ٣٠٢٦٥ / ٣٠٢٨٦ / ٤٠٥٥٨ / ٣٩٦

المقنع ٤ / ١٨١

المنتقى ١ / ١٩٥

المنهاج للنووي ٤ / ٤٠٩

المنهاج ٤ / ١١١

المنهج ٤ / ٤١٦

المنهج السالك ٤ / ٤٠١٤٧ / ٨٠

الموازنة ٤ / ١٢٢

الموازية : ٤ / ٩ ، ٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٤٣٠٥ ، ٢٣٠٨ ، ٣٣٥٠ / ٣٠٢١٧ /

٣٠٢٢٥ / ٣٠٢٥ / ٣٠٧

الموطأ : ١ / ٥١٣ ، ٤ / ٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٣ ، ٤ / ١٠٣٣٠ / ١٠٢٢٣ / ٢٤٦ ،

١ / ٢٠٥٢٦ ، ١٠٥ / ٢٠١٠٦ / ٢٠٣٠٢ / ٣٠٨١ / ٤٠١٢١ / ٤٧٥

الميارة ٣ / ١٢١

النازلة ١ / ٢٣٨

النسفي ١ / ٨١

النصح الأنفع ١ / ٣٦٣

النصيحة الكافية ١ / ٢٨٤

النفراوي ١ / ١٠٥٤ / ١٠٢٨٧ / ٣٠٣

النكت ١ / ٢٠٥٤٤ / ٤٠٣٧ / ٢٩

النهاية ١ / ١٠٤

النوادر: ٤ / ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ١٠٢٢٨ / ١٠١٢٩ /

١٠٢٣٣ / ١٠٢٨١ / ١٠٣٢٤ / ١٠٣٣٤ ، ٣٣٩ / ١٠٣٤٣ / ١٠٣٥٢ ، ٣٧ / ١٠٣٧ /

١٠٣٦٩ / ١٠٣٩٢ ، ٣٩٧ / ١٠٤٠٠ ، ٤٠٤ / ١٠٤٩٣ ، ٤٩٧ / ٢٠١١٣ / ٢٠١٢٧

٢٠١٢٧ / ٢٠١٤٨ ، ١٤٧ / ٢٠١٧٣ / ٢٠٢٢٩ / ٢٠٢٧٦ / ٢٠٣٨٥ ، ٤٢١ /

٣٠٢٧٦ / ٣٠١٥٧ / ٣٠١٦٣ / ٣٠٢٢٣ / ٣٠٢٦٤ / ٣٠٢٦٥ / ٣٠٢٧٦ /

٣٠٤١٣ / ٣٠٤٧٣ / ٣٠٥١٠ / ٤٠٥٩ / ٤٠١١١ / ٤٠١٢٣ / ٤٠١٣٩ /

٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٢٤ ، ٤٤٦٧ / ٨٦

النوازل للأعمش ١ / ٨٨

النوازل ١ / ٣٧٠

الهبات ٢ / ١٢٧

الهبات ٢ / ١٢٧

الواضحة: ٢ / ٢٨٣ ، ٢٥٢ ، ٣٣٦ / ٤ / ١٠٢٠٧ / ١٠٣٢٥ / ١٠٣٣٩ ، ٣٤٣ /

١٠٣٤٢ / ١٠٣٤٧ / ١٠٣٥٢ / ٢٠١٣٣ / ٢٠١٤٦ / ٢٠١٧٣ / ٢٠٣٢٢ /

٢٠٣٨٥ / ٢٠٣٩٣ ، ٦٢ / ٤٠٦٩ / ٤٠١٣١ / ٤٠٣٨٩ ، ٤٧٢

الوثائق: ٢ / ٣٣٣ ، ٢ / ٣٨٦ ، ٣ / ٥٥١ / ٢ / ٣٣٣ ، ٨٢ / ٤ / ٢٥٢ ، ٢٤٩

٤ / ٣٩٣ ، ٤ / ٤٤

الوجيز ١ / ٣٢٧ ، ٥٠٢

الورد الموشى في تحريم أخذ الرشاش ٤ / ٣٨٥

- الوسطى ١ / ٦٧
الوغيلى ٣ / ١١٧
الوغيلى ٣ / ١١٣ ، ٤٧٩
أجوبة ابن رشد ١ / ٨٦
أجوبة السنوفين ٤ / ٣١٧
أجوبة العقباني ٤ / ١٧٥
أجوبة الغرناطي ٤ / ٢٠٦
أجوبة القابسي ٤ / ٣٥
أجوبة القروين ٣ / ٤٠٧٣ ، ١٧٠
أجوبة سحنون ٣ / ٧٣
أحكام ابن البطال ٣ / ٣٤٠
أحكام ابن الزيات ٤ / ١٧٠
أحكام ابن الزيات ٣ / ٧٣
أحكام ابن سهل ٣ / ٣٠١٢١ ، ٢٥٤
أحكام ابن لزياد ٣ / ٣٤٢
أحكام القرآن ١ / ٣٠٨٥ ، ٣٧٨
أرجوزة ابن عاصم ٣ / ١٩٢
أسرار الزكاة ٤ / ١٥٤
أسنى المطالب ١ / ٥٦
أقضية ابن عرفة ٣ / ٣٦٢
أم البراهين ١ / ٣٢
إيضاح المسالك على المشهور من مذهب مالك ٣ / ٤٦٤
إرخاء الستور ٤ / ٢٠٢٦٤ ، ١٦٠
إضاءة الدجنة المسمى برائحة الجنة ١ / ١٠٤٦ ، ٦٩ ، ٤٠٤٢ ، ٢٢٩
إكمال الإكمال ١ / ١٠٣٥٤ ، ٣٨٧
إكمال المعلم ٢ / ٢٠١

إيضاح المسالك في المشهور من مذهب مالك ٣ / ٨٨ ، ٤٨٠

باكورة المذهب ١ / ٢٠٧ ، ٤١٢ ، ٣٤٨ / ٢

تبصرة ابن فرحون ٣ / ٢٥٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٨ ، ٥٧٣ ، ٤٠٥٨ / ٤٠٣ ، ٤٨٣

تبصرة الحكام ٤ / ٣٤٢ ، ٤٣٣

تبصرة الشيخ محمد ٣ / ٢٤

تحفة ابن عاصم: ١ / ٣٠٢٩٠ ، ٢٥٩ ، ٣٦٣ ، ٤٠٣ / ١٣٠ ، ٥٦

تحفة الأصحاب والرفقة ببعض مسائل الصفقة ٣ / ٥٥٥

تحفة الإخوان في قراءة رجب وشعبان ١ / ٥١٢

تحفة الحكام: ٤ / ٤٢٩ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٣٠٥٧ / ٣ ، ٤٣

تحفة الراغب ٢ / ١٢٧

تحفة العروس ٢ / ١١٤

تحفة أحكام الراغب في أحكام الشريعة ٤ / ١١

تحقيق المباني ١ / ٥٥١ ، ٥٥٢

تحقيق أبي الحسن ٣ / ٥٧١

تسهيل السبل ٣ / ٢٨

تقييد أبي الحسن: ٢ / ٤٠٢٣٦ ، ٢٠٧

تكميل التقييد ٣ / ٣٠٤٨٧ ، ١٢٩

تكميل المنهج ٢ / ٣٥٤

تلخيص المفتاح ٤ / ٢٣٢

تهذيب الأزدي ٣ /

تهذيب الطالب ١ / ١٢٢ ، ١٧٩

تيسير الوصول ١ / ٥٦٩

جامع الأصول ١ / ١١٦

جامع الأمهات ٤ / ١٠٥ ، ٦٢

جامع السنن ٣ / ٣٧٨

جلب النعمة - ودفع النعمة ٣ / ٤٥١

- جمع الجوامع ٢ / ٢٩٢
 جواهر ابن شاس ٤ / ٢٠٣
 جواهر الورزاري ٣ / ٧١
 جوهرة اللقاني ١ / ٧٠
 حاشية البناني ١ / ٢٩٠
 حاشية الفيثي ١ / ٤٤٩ ، ٥٠٤
 حاشية المشدالي على ٣ / ٥٠٦ ، ٥١٠ / ٢ ، ٩٢ / ٢ ، ١٠٨ / ٤ ، ١٠٣ / ٢ ،
 ٤٠٠ / ٢ ، ٦٧ / ٣ ، ١١ / ٣ ، ٤٧٤ ، ٩٨
 حاشية أحمد الزرقاني ١ / ٣٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٧
 حاشية حم ٤ / ١٣٠
 حاشية مج ٤ / ٦٦
 حلية الأبرار وشعار الأخيار في فضل الدعوات والأذكار ٢ / ٣٨
 حياة الحيوان ١ / ١٢١
 خذه فكله أو تصدق ١ / ٥٢٧
 دليل القائد ١ / ٥٨
 رائحة الجنة على إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة ١ / ٣٩
 رجز ابن عاصم ٣ / ١٦٠ ، ٣٥٦ ، ٣٧٦
 رسم المكاتب ٢ / ٣٧٠
 سنن البيهقي ١ / ٥٢٧
 شامل بهرام ١ / ٥٠٨
 شرح ١ / ٥٦٩
 شرح ابن الحاجب ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣
 شرح الأربعين ١ / ٦١
 شرح الإرشاد ١ / ٤٨٥ ، ٣ / ١٠٤
 شرح البخاري للقسطلاني ١ / ٥١٦
 شرح البخاري ١ / ٣٩ ، ٤٣٥ ، ٥٢

- شرح التحقيق ٣ / ٢١٣
 شرح التنقيح ٢ / ٣٤٢
 شرح التهذيب ١ / ٣٩٠
 شرح الجزائري ١ / ٥٦
 شرح ٣ / ١،٤٧٧ / ٣،١٨٨ / ٣،٤٦٤ / ٤،٤٨٠ / ١،١٧٠ / ١،٢٤١ / ١
 ٥٢٣، ٣ / ٧٣
 شرح الزرقاني ٣ / ٥٨٩
 شرح الزقاق ٣ / ٧٩
 شرح الشيخ زروق على الوغيلية ٣ / ٤٧٩
 شرح العزية ١ / ٢٤٨
 شرح العقائد ٢ / ٣١٣
 شرح العقيدة ١ / ٥٤
 شرح العلميات ٣ / ٣٩٤
 شرح العمدة ٢ / ٤١
 شرح ٣ / ٩٩
 شرح القاضي الطالب ١ / ٤٦٣
 شرح الكبير لأبو الحسن ١ / ١٥٢
 شرح الكتاب (لابن ناجي) ٤ / ٣٩٠
 شرح المناسك ٣ / ٥١٣، ٤٧٣
 شرح التنقيح ٢ / ٥٠، ٤٩
 شرح الهمزية ١ / ٥٧
 شرح الوسطى ١ / ٥١٥
 شرح الوغلية ١ / ١٠٣
 شرح دلائل الخيرات ١ / ٥٧
 شرح مسلم ١ / ٣، ٤٢ / ٤٠٩
 شرح ميارة ٢ / ٣٤، ٣٥٤، ٨٢

شرحه على الوسطى ١ / ٤٧

شروح الخليل ١ / ٣٥٦

شروح ١ / ٨٩

شروح الشيخ خليل ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، ٣٢٦ ، ٤٦٦ ،

٤٦٤ ، ٣ / ١٠٥١٢ ، ١٠٥١٣ ، ٨٩

شعب البيهقي ١ / ٩٤

صحيح البخاري ١ / ٣٠٣٤٥ ، ٣٠٥٢٠ / ٥٣٠

صحيح مسلم ١ / ١٠١ ، ٥٢٧

طبقات السبكي ١ / ٦٧

طرر ابن عات ٤ / ٣٨٥

طرر الفرياني ٢ / ٣٢٨

طلب الحلال ٢ / ٢١٥ ، ٤٩

عارضة ابن العربي ١ / ٨٥

عبق ٣ / ٢١٧

عمدة المسالك على مذهب الإمام مالك ٢ / ١٠٢

غاية المراد في كراهة السؤال والرد ١ / ٥٢٦

غاية أبي الحسن ٣ / ٥٧١

فائق الونشريسي ٢ / ٣٢٣

فاتحة المذهب ١ / ٢٣٤

فتاوى ابن الأعمش ٢ / ٢٥٦

فتاوى ابن الأمين الغلاوي ٣ / ١٢٧

فتاوى ابن رشد ٣ / ٩

فتاوى الأعمش ٢ / ٣٠٢

فتاوى البرزلي: ٣ / ٥٢٦ ، ٣١٤ ، ٥٠٩ ، ٥١٦ ، ٥٢٨

فتاوى التنواجوي ٢ / ٣٤٩

فتاوى الجكني ٢ / ٢٠٦

- فتاوى الحاج الحسن ٢ / ١٨٦ ، ٢٢
- فتاوى الحاج أحمد بن أحمد بن عمر بن أقيت ٤ / ٩٧
- فتاوى الحافظ ابن الأعمش ١ / ٣،٥٠٠ / ٤٦ ، ٤٨٢
- فتاوى الحبيب محمد الحجاني ٣ / ٣٥٤،٣٥٣
- فتاوى الحسن ٢ / ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٣٠٢
- فتاوى السيد ١ / ٤٩٢
- فتاوى الشريف ٢ / ١٠٢ ، ١٧٩ ، ٤،١٨٠ / ٣٨٤
- فتاوى الشريفين محمد فاضل الشريف والشريف حمى الله ٤ / ١٢
- فتاوى الشيخ محمود بن أعمر ١ / ٥٢٢ ، ٥٢٣
- فتاوى الفقيه عمر بن باب الولاتي ٢ / ١٧٨
- فتاوى الفقيه محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاوي ٣ / ٤٧٢
- فتاوى الفقيه محمد جب الجكاني ٣ / ٥١٥
- فتاوى الفقيه محمد جب الجكني ٢ / ١٩٧
- فتاوى القاضي أحمد الشنجيطي ١ / ٤٥١ ، ٤٥٦
- فتاوى القاضي سنير ٢ / ٦٢
- فتاوى المستوكي ٢ / ٢٣١
- فتاوى المشتوكي ٣ / ٢٩
- فتاوى الولاتي ٢ / ٢٧٦
- فتاوى الونكري ٣ / ٢٢
- فتاوى أحمد بن أحمد ١ / ٥٠٨
- فتاوى بن الهاشم الغلاوي ٤ / ١٠١
- فتاوى الفقيقي ١ / ٣٧١
- فتح الباري ٣ / ٣٥٠
- فروق القرافي ٤ / ٣٩٦
- فك ٤ / ١٨٠
- فك الوثائق على لامية الزقاق ٣ / ٥٤٩

الحاجب ٢ / ١٨٣

قواعد التلمساني ٣ / ٢٣

قواعد القرافي ٤ / ٢٧٠

قيد المشكل وحل العضل ١ / ٥٢٣

كبير مخ: ١ / ٣٧٦، ٥١٧، ٥١٩، ٣ / ٤٨٢، ١٠٥٨٠ / ١٤٠، ١٨٩، ٢٨٧،
 / ١، ٢٩٤، ٣٠٧، ١، ٣١٦ / ١، ٣١٨ / ٣٧٣، ١، ٣٧٢ / ١، ٣٧٥ /
 ١، ٣٨٦ / ١، ٤٠٢ / ١، ٤٥٠ / ١، ٤٧٢ / ٣، ٥٣٢، ٥٣١ / ٣، ٣٦٦ / ٤١٢،
 / ٣، ٤٢٦ / ٣، ٤٤٤ / ٣، ٤٥٦، ٤٥٥ / ٣، ٤٦٣ / ٣، ٤٧٩ / ٤، ٥٨٨ /
 ٤، ٢٧ / ٤، ٣٨ / ٤، ٤٧ / ١، ٩٧ / ١٣٧

كتاب ابن المواز ٣ / ٤، ٤١٧ / ٨٦

كتاب ابن حبيب ٤ / ٤٢٦

كتاب ابن يونس ٤ / ٨

كتاب البضائع والوكالات ٣ / ٣٧٥

كتاب الحفيد ١ / ٥٠٢

كتاب الحلال والحرام ٤ / ٣، ١٥٤ / ٤٨٨، ٤٨٩، ٨٢

كتاب الدعوى ٣ / ٣٧١

كتاب الفصول لابن أبي زيد ٣ / ٣٠٣

كتاب المديان ٣ / ٣٧١

كتاب المواز ١ / ٤٦٢

كتاب أسرار الزكاة ٣ / ٤٨٢

كتاب محمد ٣ / ٥٣٦، ٥٤٢

كفاية الطالب ١ / ٥٥١، ٥٥٢، ٣٦٩

كفاية المحتاج ١ / ٥١٩

لامية الزقاق ٤ / ٤٥٧

لباب التأويل في معاني التنزيل ١ / ٧٦

لطائف المتن ١ / ٤، ٢٣٥ / ٢٣٤

محصل المقاصد ٢ / ٣٤١

مختصر البرزلي ٣ / ٣،٣٩٨ / ١٨

مختصر ابن الجلاب ٢ / ٢٤٠

مختصر ابن الحاجب: ٤ / ١،٢٠٣ / ٣،٤٨١ / ٤،٥٧١ / ١٣٢

مختصر ابن شاس ٣ / ٥٨٨

مختصر ابن عرفة: ٢ / ٤،٣٩٩ / ٤،٦٣٩١، ٢،٤١٢ / ٣،٨٠ / ٣،٥٧١ / ٤،٥٧١

٨٠ / ٤،٢٢٨، ٢٠٣، ١٩٦ / ٤،١٠٧ / ٤،٢٤٧ / ٤،٥٧١

مختصر الأمهات ٢ / ٢٣٤

مختصر الإمام الأخصري ١ / ٢٣٤

مختصر البرزلي: ١ / ١،١٩٠ / ١،٢٤٣ / ١،٢٩٦ / ١،٣٠٩ / ١،٣٣٠ / ١،٣٦٠

١،٣٨٦ / ١،٤٠١ / ١،٤٠٩ / ١،٤٣٩، ٤،٣٧، ٤،٣١ / ١،٣٠ / ١،٤٨٠

١،٥٤٦ / ٢،١٠٨ / ٢،١٩٤ / ٢،٢٥٠ / ٢،٣٢٥ / ٣،٦٥ / ٣،١٦٥

٣،٢٠٨ / ٣،٢٤٩ / ٣،٢٥٢ / ٣،٢٥٦ / ٣،٢٥٨ / ٣،٢٥٩ / ٣

٣،٣٠ / ٣،٣١٧ / ٣،٣٩٤ / ٣،٤٠ / ٣،٤٣٣ / ٣،٤٦٢ / ٤،٧١، ٤،٧٨

٣ / ٣،٤٨٨ / ٣،٥٥٩ / ٣،٥٧٤ / ٣،٦٣ / ٣،٧٥ / ٤،٩٨ / ٤،٢٥٨ / ٤،٣٢٧

٤،٣٤٢ / ٤،٧٧ / ٣،٨٠ / ٢٩٣

مختصر التبيين ٣ / ٤،٧٣ / ١٧٠

مختصر الشيخ خليل: ٣ / ١،٥٧٧ / ١،٣٩٨ / ٣،٤٢٣ / ٣،١٠٨ / ٣،١٦٥

٣،٢٢٤ / ٣،٣٤ / ٣،٣٦٨ / ٤،٤٦٠ / ٤،٤٠٣ / ١،٥٣٥، ٤،٥٤٨ / ٤،٢٩٥

٢٠١، ١،٢٠٣ / ١،٣٠٠ / ٣،٤٤٢ / ٤،١٢٨ / ٤،٢٣٦ / ٤،٢٩٥

٣٢٠، ٢ / ١١٦

مختصر القاضي الطالب ٣ / ١١،٥٨٣

مختصر ٢ / ١١، ١٢٠، ٣، ٤٠٤ / ٣، ٤٦١، ٤٧٧، ١٥٢، ٤ / ١٨٠، ٢٨٨

مختصر الوقار ٢ / ٣،٣٧ / ٤١٦

مختصر أبي المودة ١ / ٣،٥٢٣ / ٤،٥٣٩ / ٦٥

مختصر أمهات ٣ / ٢، ٢٢ / ٢٥٦، ٢٤٨

- مختصر ضياء الدين ٢ / ٢٣٤
 مختصر ما ليس بمختصر ٣ / ١،١١١ / ٤٣٤
 مسائل ابن الحاج ٣ / ٥٦١
 مسائل ابن أبي زرب ٢ / ٣،٢٩٤ / ٥٧٣
 مسائل الأقضية ٣ / ١٨٩
 مسائل الزواوي ١ / ٤٦٩
 مسائل الفقيه بن الهاشم الغلاوي ٣ / ٤٨٢
 مسائل أبي الحسن الصغير ٤ / ٥٥
 مشكل إعراب القرآن العظيم ١ / ٧٩
 معين الحاكم ٣ / ٧١، ٣٧٣، ٥٦٧
 مفيد الأحكام ٢ / ٤٣، ٤ / ٣، ٣٨٩ / ٣، ٣٦٠ / ٤، ٤٧٥ / ١٤٦
 مقدمة السنوسي ١ / ٥٠٥، ٤٤٢
 منتخب ابن أبي زمنين ٣ / ٥٥١
 منتخب الأحكام ٢ / ١٣١، ٦١، ٦٢، ٣٩٤ / ٣
 منظومة المقرئ ٢ / ٢٨٦
 منظومة الجزائر ٣ / ٤٦٠
 ميارة على ابن عاصم ٣ / ٥٥٣، ٢ / ٣، ١٨٤ / ١، ٥٤٩ / ١، ١١١ / ٣، ٣٢٠ /
 ٢٥٩، ٤٢، ٤٩٩ / ٤، ٢ / ٤٠٢، ٤١٤، ٤٢٨
 نسيم الرياض ١ / ٤، ٩٧ / ٥٠١، ٥١٢
 نواز الفقيه الحسن ٣ / ٣٦
 نوازل الشريف حمى الله ٤ / ٥٩
 نوازل الشريف محمد بن فاضل الشريف ٣ / ٩٠
 نوازل ابن الأعمش: ٤ / ٤٣٠، ٤٤٨ / ١، ٩٥ / ١، ١٦٨ / ٢١٩، ٢١٦ / ١،
 ٢٣٩ / ٢، ١٨٦ / ٣، ١٥٨ / ٣، ١٧٣ / ٣، ٢١ / ٤، ٥٨٦ / ٢، ٦٣ / ٢،
 ١٠٠، ٣٢ / ٢، ٣٧٢، ٣٩١، ٢٧١، ٤ / ٣٦٤، ١٥١ / ٥، ١٥٧، ٢٠٤ / ١،
 ٥٦٥ / ٢، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٤٩ / ٢، ٢٥٩ / ٤، ٢٦٨ / ٤، ٢٨٧ / ٥١١

- نوازل ابن الحاج ٣ / ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٣ / ١٢٥
- نوازل ابن الحاجب ٣ / ٥٦١
- نوازل ابن الهلال ١ / ١٣٠
- نوازل ابن رشد: ٤ / ١٠٩٧ / ١٠٩٢ / ٢٠٤٢٤ / ٢٠١١٣ / ٢٠٤٢ / ٣٠٦٠
- ٣٠٤٥٧ / ٤٠٤٦٢ / ٤٠١١٦ / ٤٠٣٠٩ / ٨٥
- نوازل ابن زكري ٢ / ٤٠٤
- نوازل ابن سحنون ٤ / ١٧٠
- نوازل ابن سهل ٣ / ٢٦٠
- نوازل ابن طرکاط ٢ / ٣٥٣
- نوازل ابن قداح ٣ / ٣٥
- نوازل ابن لب ٢ / ٣٥٤
- نوازل ابن هارون ٣ / ٩٣
- نوازل ابن هاشم الغلاوي ٣ / ١١٦
- نوازل ابن هلال: ١ / ٥٥٧ ، ٥٦ ، ٥٦٦ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٢ / ٣٧٢ ، ٤٢٠ ، ٢ / ٩٧ ، ٤ / ١٠٤٦٩ / ١٠٢٠٣ / ١٠٢٣٢ / ١٠٣٠٧ / ١٠٣١٠ / ١٠٤١٠ / ١٠٤٢٥ / ١٠٤٣٩ / ١٠٤٦٩ / ١٠٤٩٠ / ٢٠٩٦ / ٢٠١٠٦ / ٢٠١٤٠ / ٢٠١٥٧ / ٢٠٢٨٠ / ٣٠٢٨١ / ٣٠٢٢٥ / ٣٠٣٥ / ٣٠٣٧ / ٣٠٤٧٤ / ٤٧٤ / ٣ / ٥٠٤ ، ٣٠٥٠٥ / ٣٠٧٢ / ٤٠٩٩ / ٤٠١٢١ ، ١١٨ / ١٥
- نوازل الأحكام ٣ / ٥٠٥
- نوازل البرزلي: ١ / ١٠١٩٥ / ٣٠٥٣٤ / ٣٠٢١٩ / ٣٠٢٢٥ / ٣٠٥١٤ / ٥٣
- ١٥ / ٤
- نوازل التكرور ٣ / ٥٣٠
- نوازل الثلاثي ٢ / ٤٠٩
- نوازل الحاج الحسن ٣ / ٣٠٤٤٣ ، ٤٣٤ / ٣٠٤٩٤ / ٢٠٢٤٠ / ٣٠١٨١ / ٢٠٠
- ٣ / ٣٠٢٣ ، ٤٢٢ / ٣٠٥١٢ / ٣٠٥٥٩ / ٤٠٦١ / ٤٠٢٨ / ٤٠٦٠ / ٣٣٥ / ٣٣٨
- ٢٠٣٣٨ / ٢٠١٠٧ / ٢٠٢٠٣ / ٤٠٢٣٧ / ١٧٨

نوازل الحافظ ابن الأعمش: ١ / ١،٢٥٢ / ١،٤٣٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ / ٣،٥١٥ / ٣،١١٥ / ٣،٥٤٤ / ٣،١١٦ / ٣،١١٨ / ٣،١٣ / ٣،١٥٨ / ٣،١٧٨ / ٤،٨٩ / ٣،٥٠٣ / ٣،٥١ / ٣،٥١٥ / ٣،٥١٨ / ٣،٥٣ / ٣،٥٥ / ٤،٨١ / ١٣٦

نوازل الزواوي: ١ / ٢،٤٦٣ / ٤،١٤١ / ٤٥ / نوازل الشريف ٢ / ٤،١٧٨ / ٤،٢٤٧ / ١،١٠٣ / ٣،٤٦٠ ، ٤٦١ / ٣،٤٧٣ / ٤ / ١،٥٨ / ١،٢٢ / ١،٢٥٣ ، ٢٤٧ / ١،٤٣ / ١،٤٣٥ / ٣،٤٤٣ / ١٥٢ / ٣ / ٣،١٩٦ / ٤،٤٧٧ ، ٤٧٦ / ٤،٢٠ / ٣،٤٦ / ٣،٦٦ / ٣،٧٤ / ٥٤٣ / ٤ / ٤،١٨ / ٤،١٠٠ / ١،٦٥ / ١،٥٠١ / ٢،٥٦٢ ، ٥٤٢ / ٢،٢٢٧ / ٣٧ / ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٢،٦٤ / ٣،٣٨٥ / ٣،٣٠١ / ١،٦٧ / ٥٠٣ / ١ / ٥١٠ ، ٥١١ / ١،٥١٤ / ٣،٥١٧ / ٢،١٢٣ / ٣،١١٥ / ٣،٥٦ / ٥١٦ / ٣،٦٤ / ٣،٥٦

نوازل الشعبي: ٢ / ٣٠٠ ، ٢٨

نوازل الصلوات: ٣ / ٤٠٠

نوازل الطالب أبي بكر الولاتي: ٣ / ٥٨٨

نوازل الغرناطي: ٣ / ٢،٣٠٢ / ١٠٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٨ ، ٢٣٢ / نوازل الفاسي: ٢ / ١،٣٦٩ / ١،١٢٧ / ١،٣٠٠ / ١،٤٣١ / ٢،٤٩٩ / ٢،١٢٠ / ٢،٣٢ / ٢،٥١ / ٢،٣٢٧ / ٣،٣٣٤ / ٣،١٠٢ / ٣،١٠٣ / ١،٣١ / ٣ / ٣،١٣٣ / ٣،١٣٤ / ٤،٦٩ / ٣،٤٧٠ / ٤،٧٣ / ٤،١٦٩ / ١٠ ، ١٧١ ، ١٧٤ / ٣٣٣ / ٤،٢٨٥ / ٤،٢٥٢

نوازل الفقيه ابن الهاشم الغلاوي: ٣ / ٣،٢٠٥ / ٣،٤٧ / ٦٨

نوازل الفقيه الحاج الحسن: ٣ / ٣،٥٢٤ / ٣،٥٨٦ / ٣،٢١ / ٣،٢١٣ / ٢٢٧

٣ / ٣،٣٤٧ / ٣،٣٩ / ٣،٧١ / ٣،٨٣ / ٤١

نوازل الفقيه القصري: ٣ / ٥٨٩

نوازل الفقيه محمد الغلاوي: ٣ / ١،٤٥٧ / ٤،٤٤٢ / ٤،١٤٦ / ٣،٩٤،٩١ / ٤،٤٧٧ / ٤،٦٠ / ٣،٦٢ / ٣٢٧

نوازل القاضي الطالب أبي بكر ٣ / ٤٦٦

نوازل القاضي أبي بكر ٣ / ٤٨١ ، ٤٨٢

نوازل المسبار ٤ / ٤٣٢

نوازل المشدالي: ١ / ١،٥٥٨ / ٢،٤٥٢ / ٢،١٩٦ / ٣٣

نوازل المعمار ٤ / ٣٨٦

نوازل الورداري: ١ / ٣،٩٢ / ٤،١٨٩ / ٤،٢٥٧ / ٤،٣٩٣ / ٤،١١٩ / ٤

٣٠٨، ٣٣٠، ١، ٣٧٧ / ١، ٤١٣ / ٢، ١٦٣ / ٢، ١٨٩ / ٣، ٥٧ / ٢٨٠

٣ / ٣، ١٠١ / ٣، ١١١ / ٣، ١٢٢ / ٣، ٢٦٣ / ٣، ٣٣٨ / ٣، ٣٦٢ / ٥٥٠

٤ / ٤، ١٣٣ / ٤، ١٧١ / ٤، ٤٠٠ ، ٤، ٤٠١ / ٤، ٤٨ / ٣، ٨٢ / ٣٢٩

نوازل الونشريسي ٣ / ١٩٧

نوازل أبي الحسن ٤ / ٢٨٢

نوازل أبي الحسن الصغير ٤ / ٤٩

نوازل أبي إسحاق التونسي ٣ / ١٩٧

نوازل أصبع ٣ / ٣٥٧ ، ٣٩١ ، ٢٩٣

نوازل سحنون ٤ / ٢٨٣

نوازل سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ١ / ١٨٤ ، ٣، ٢٨٥ / ٤، ٤٨٤ /

١٢٠

نوازل عبد الباقي العباس ١ / ١٥٢

نوازل عبد القادر الفاسي ١ / ٤٠٦ ، ٤، ٤٥٥ / ٤٤١

نوازل عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ٣ / ٤٦٨

نوازل عج: ١ / ٤٩٩ ، ٣ / ١، ٣٥٥ / ١، ١٤٠ / ١، ١٤٥ / ١، ١٥٢ / ١، ١٥٣

١ / ١، ٢٢٩ / ١، ٢٣ / ١، ٢٩٦ / ١، ٢٩٦ / ١، ٣١ / ١، ٣٨٣ / ١، ٣٨٤ / ٤٨٤

١ / ١، ٤٩٤ / ٣، ٨٦ / ٣، ١١٩ / ٣، ٣٥٣ / ٣، ٤٠٢ / ٣، ٤٠٧ / ٤٠٨

٣ / ٣، ٤٢١ / ٣، ٤٢٨ / ٣، ٤٢٩ / ٣، ٤٣٢ / ٣، ٤٣٥ / ٣، ٤٣٨ / ٣، ٤٤٠

٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ / ٣، ٤٧٢ / ٣، ٥١٦ / ٣، ٥٢٥ / ٤، ٥٢٨ / ٤، ١٠٦ /

٤، ٤٤ / ٤، ٥٤ / ٤، ٥٦ / ٤، ٦١ / ٤، ٦٤ / ٤، ٦٥ / ٧٧

نوازل عطية الأجهوري ٤ / ٨٣

هداية الطالب ١ / ٤٠٥

وثائق ابن العطار ٢ / ٢٩٤

وثائق ابن الهندي ٣ / ٤٢

وثائق ابن سلمون ٣ / ٥٦٠ ، ٤٠٥٦١ / ٤٠٧ ، ٤٠٧ / ٢٧٦

وثائق الجزائري ٤ / ٣٠٣٦ / ٤٠٢٧٠ / ٣١٥

وثائق الونشريسي ٢ / ٤٢٨

ورقات إمام الحرمين ١ / ٥٠٣

فهرس رؤوس
المسائل الفقهية

فهرس مسائل الجزء الأول

الصفحة

الموضوع

- (١) سُؤَالٌ : عَمَّا ذَكَرَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الرِّسَالَةِ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي
حُدُوثِ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ ٢٣
- (٢) سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ إِذَا سَأَلَهُ عَنِ الرَّبِّ - جَلَّ وَعَلَا - يَذْكُرُهُ
بِالْوَحْدَانِيَّةِ لَكِنْ ذَكَرَهُ لَيْسَ مَمْزُوجًا بِقَلْبِهِ وَجَاهِلٌ لِمَا احْتَوَى عَلَيْهِ يَوْمَ
الْآخِرَةِ ، هَلْ هُوَ مُسْلِمٌ أَمْ لَا ؟ ٢٨
- (٣) سُؤَالٌ : عَنِ مَعْنَى الرَّبِّ . ٣١
- (٤) سُؤَالٌ : عَمَّا سَمِعْتُ عَنْ بَعْضِ الْأَشْيَاحِ فِي تَفْسِيرِهِ يَقُولُ فِي عِلْمِ
الْكَلَامِ : الْغَنِيُّ سُبْحَانَهُ - بِذَاتِهِ عَنْ ذَاتِهِ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ ٣١
- (٥) سُؤَالٌ : عَنِ هَذَا التَّخْصِيصِ الَّذِي يَقُولُونَهُ فِي عَقِيدَةِ الْإِمَامِ
السُّنُوسِيِّ أَمْ الْبَرَاهِينِ مَا هُوَ عِنْدَكُمْ ؟ ٣١
- (٦) سُؤَالٌ : عَنِ مُسْلِمٍ يُحَقِّقُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ ،
وَأَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَفْتَنُهُ الشَّيْطَانُ بِالتَّكْيِيفِ
فَيُمَثِّلُ لَهُ صُورَةً ، وَمِثَالًا يَضِيقُ صَدْرُهُ مِنْ ذَلِكَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَمَا
الْمَخْرَجُ مِنْهُ وَالِدَوَاتِرُ ؟ ٣٢
- (٧) سُؤَالٌ : عَمَّنْ لَا يَعْرِفُ مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا التَّقْلِيدَ . هَلْ هُوَ
مُؤْمِنٌ أَمْ لَا ؟ ٣٦
- (٨) سُؤَالٌ : عَمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا بَعْضَ الْعَقَائِدِ أَوْ لَا يَعْرِفُ إِلَّا الْمَعْرِفَةَ
الْكُلِّيَّةَ أَهْوَى مُؤْمِنٌ أَمْ لَا ؟ ٣٨
- (٩) وَسِئَلٌ : هَلْ الْمَغَافِرَةُ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مَحْكُومٌ لَهُمْ بِالْإِسْلَامِ أَمْ

- ٤٣ لَا؟ وَعَلَى الْحُكْمِ بِالْإِسْلَامِ لَهُمْ، مِنْ تَابَ مِنْهُمْ وَلَحِقَ بِالزَّوَايَةِ هَلْ يُطَالَبُ بِالْكَشْفِ عَنْ عَقِيدَتِهِ أَمْ لَا؟
- (١٠) سَأَلَ الشَّيْخُ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ الْمُكَلَّفُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْعَقِيدَةِ الصُّغْرَى أَمْ لَا؟
- ٤٣ (١١) سَأَلُ: عَمَّنْ يَعْرِفُ الْعَقَائِدَ السِّتَ وَالسِّتِينَ بِدَلَالَتِهَا هَلْ يَكْتَفَى بِذَلِكَ فِي صِحَّةِ إِيْمَانِهِ أَمْ لَا؟
- ٤٦ (١٢) سَأَلُ: عَمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيُصَلِّي وَيُصُومُ وَلَا يُبَالِي بِغَيْرِ ذَلِكَ، مَا الْحُكْمُ فِي إِيْمَانِهِ وَغُسْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ؟
- ٤٦ (١٣) سَأَلُ: عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْجَزَائِرِيِّ: مِنْ قَابِ قَوْسَيْنِ لَمْ تُدْرِكْ وَلَمْ تَنْلُ.
- ٤٨ (١٤) سَأَلُ يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ:
- ٤٩ (١٥) سَأَلُ عَنْ عَدَدِ أَنْفَاسِ الشَّخْصِ فِي السَّنَةِ... إلخ؟
- ٥٦ (١٦) سَأَلُ: عَنْ الْمَلَائِكَةِ هَلْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ أَمْ لَا؟
- ٥٧ (١٧) سَأَلُ: عَنْ مَعْنَى قَوْلِ «دَلِيلِ الْقَائِدِ»: وَقَوْلِهِمْ: تَعَلَّقُ لِلْقُدْرَةِ مُتَبِّعٌ تَعَلَّقَ الْإِرَادَةُ
- ٥٨ (١٨) سَأَلُ: عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضًا:
- ٥٩ وَفِي الْإِرَادَةِ التَّعَلُّقُ يَلِي تَعَلَّقَ الْعِلْمُ فَبِالتَّعَقُّلِ
- (١٩) سَأَلُ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضًا:
- ٦٠ لَهُ تَعَلَّقُ الصَّلَاحِ فِي الْقَدَمِ تَنْجِيزُهُ الْحَادِثُ مِنْ بَعْدِ عَدَمِ
- (٢٠) سَأَلُ عَنْ قَوْلِهِ أَيْضًا:
- ٦٠ أَقْدَمُ لِعَلِّمْ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوْلُهُ: وَقَدْ وَفَّيْتُ فِي الْكَلَامِ عَهْدِي

(٢٠م) أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَنْ يَسْأَلَهَا عَنْ عَقِيدَتِهَا ، فَإِنْ وَجَدَهَا مُعْتَقَدَةً مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ اللَّهِ كَالْجِهَةِ مَثَلًا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفَارِقَهَا ؛ لِأَنَّهَا مُشْرِكَةٌ .

٦٥

(٢١) سُؤَالٌ : رَأَى الْإِمَامُ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِيُّ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ : مَا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَ ؟ فَقَالَ : أَجْلَسَنِي عَلَى كُرْسِيِّ ، فَقَالَ لِي : أَقِمِ الدَّلِيلَ

٦٧

(٢١م) سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

٦٧

(٢٢) سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى الْكَسْبِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ بَيْنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ .

٦٩

(٢٢م) سُؤَالٌ : عَنْ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي لَا تَفْنَى فَإِنَّ هِيَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ .

٧٠

(٢٣) سُؤَالٌ : عَنْ حَقِيقَةِ جَوْهَرِ الْفَرْدِ .

٧٢

مَسَائِلُ الْقُرْآنِ .

(٢٤) سُؤَالٌ : هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرْآنِ بِفَهْمِهِ أَمْ لَا ؟

٧٤

(٢٥) سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى آيَةِ الرِّضَاعِ الْمَنْسُوخَةِ وَعَنْ عَائِشَةَ W : كَانَ فِي مَا نَزَلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخَتْ إِلَى خَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ (٢) .

٧٨

(٢٦) سُؤَالٌ : عَنْ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ ﴾ ، وَ﴿ الظُّنُونَا ﴾ ، وَ﴿ الرُّسُولَا ﴾ ، هَلْ هِيَ لِلتَّثْنِيَةِ أَمْ لَا ؟

٧٩

(٢٧) سُؤَالٌ : عَنْ غَمْرِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

٨٠

(٢٩) [٧] سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ؟

٨٢

(٣٠) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُقَرَّبِينَ وَأَصْحَابِ الْيَمِينِ الَّذِينَ قَالَ

- الله فيهم : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ٨٣
- (٣١) سُؤَالَ : عَنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ ٨٤
- (٣٣) [١١] سُؤَالَ عَمَّنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِلَا فَهْمٍ ، هَلْ لَهُ ثَوَابٌ أَمْ لَا ؟ ٨٥
- (٣٤) [١٢] سُؤَالَ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّثُونَ بِأُمُورِ الدُّنْيَا دُونَ إِصْغَاءِ الْقَارِئِ إِلَيْهِمْ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٨٦
- (٣٥) [١٣] سَأَلَ عَمَّنْ تَرَكَ مُعَاهَدَةَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَسِيَهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَأْتُمُّ أَمْ لَا ؟ ٨٦
- (٣٦) [١٤] سُؤَالَ : عَنْ الْوَقْفِ عَلَى (سَوَاءٍ) أَوْ (جَزَاءٍ) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ ، هَلْ هُوَ كَالْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ (جَزَاءٍ) وَ (مَاءٍ) ٨٦
- (٣٧) [١٥] سُؤَالَ : عَنْ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِزَعْفَرَانٍ هَلْ يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ ؟ ٨٧
- (٣٨) [١٦] سُؤَالَ : عَنْ التَّعَوُّذِ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَانِ ؟ ٨٨
- (٣٩) [١٧] سُؤَالَ : عَنْ التَّلَافِيفِ الْمُسَمَّى بِالْهَبْطِيِّ الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ ؟ ٩٠
- (٤٠) [١٨] سُؤَالَ : عَنْ أَنْظَامِ الْقُرْآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ ٩١
- (٤١) [١٩] سُؤَالَ عَنْ خُرْجِ الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالْجَبْرِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/٤٢] أَمْ لَا ؟ ٩١
- (٤٢) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ أَمْ لَا ؟ ٩٣
- (٤٣) [٢١] سُؤَالَ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبَّرَ كُلُّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» ٩٣
- مَسَائِلُ الْحَدِيثِ

- (٤٤) [١] سُؤَالَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ كَانَ يَحْلُقُ رَأْسَهُ أَمْ لَا ؟ ٩٦
- (٤٥) [٢] سُؤَالَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ لَهُ ضَفَائِرُ أَمْ لَا ؟ ٩٦
- (٤٦) [٣] سُؤَالَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ لَهُ سَرَائِيلُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لَهُ مَا كَيْفِيَّتُهُ؟ ٩٧
- (٤٧) [٤] سُؤَالَ عَنْ : «عَلَيْكُمْ بِالسَّرَائِيلِ» ، هَلْ هُوَ حَدِيثٌ : أَمْ لَا؟ ٩٨
- (٤٨) [٥] سُؤَالَ عَنْ : «لَعَنَ اللَّهُ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَوْتَهَا وَلَوَّ بِالذِّكْرِ» هَلْ هُوَ حَدِيثٌ أَمْ لَا ؟ ٩٨
- (٤٩) [٦] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ «وَلَا تَلْبِسُ النِّسَاءُ مِنَ الرِّقِيقِ مَا يَصِفُهُنَّ . . .» (١) إلخ : كَاسِيَاتٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَاتٍ فِي الْآخِرَةِ . ٩٨
- (٥٠) [٧] سُؤَالَ عَنْ صِفَةِ مَشَى النَّبِيِّ ﷺ هَلْ تُخْطِي رِجْلَاهُ أَوْ التُّرَابُ هِيَ الَّتِي تَسِيلُ بِهِمَا وَهَمَّا مُعْتَدِلَتَانِ لَا تُخْطِي إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْأُخْرَى؟ ٩٩
- (٥١) [٨] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى «كَلِمَاتُ اللَّهِ التَّامَّاتُ» مَا هِيَ ؟ ١٠١
- (٥٢) [٩] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى الضَّبَابِ : «وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ» ، «أَنَّهُمَا يَمْشِيَانِ فِي الْأَرْضِ كَمَا يَمْشِي أَحَدُكُمَا فِي الضَّبَابِ» . ١٠١
- (٥٣) [١٠] سُؤَالَ : هَلْ رَأَيْتُمْ أَصْلًا لِقَوْلِهِمْ كَذَا وَكَذَا يُؤَدِّي لِلْفَقْرِ ؟ ١٠٢
- (٥٤) [١١] سُؤَالَ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ» (٢) هَلِ النَّهْيُ عَامٌ سَوَاءً قَطَعَ لِلانْتِفَاعِ أَمْ لَا ؟ ١٠٣
- (٥٥) [١٢] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى كَلِمَاتٍ مِنْ أَوْصَافِهِ ﷺ فِي وَصْفِ أُمَّ مَعْبَدٍ لَهُ فِي نَظْمٍ بَعْضُهُمْ لَهَا، ١٠٣
- (٥٦) [١] سُؤَالَ عَمَّا تَكَرَّرَ مِنْهُ فِعْلُ الْكِبَائِرِ هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ أَمْ لَا؟ ١٠٨
- (٥٧) [٢] سُؤَالَ عَنْ أَعْظَمِ الْكِبَائِرِ ؟ ١١١

- ١١٢ (٥٨) [٣] سُؤَالَ عَنْ أَعْظَمِ الصَّغَائِرِ .
- (٥٩) [٤] سُؤَالَ عَنْ الْحَجِّ هَلْ يُكْفَرُ الصَّغَائِرَ وَالْكِبَائِرَ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تَدْخُلُ حُقُوقُ الْأَدَمِيِّينَ أَمْ لَا؟ أَوْ لَا يُكْفَرُ إِلَّا الصَّغَائِرَ وَحَدَّهَا؟
- ١١٣ (٦٠) [٥] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ لَا يُصَلِّي وَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ : إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكُشْفِ وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي ذَلِكَ ، هَلْ يَصِحُّ هَذَا أَمْ لَا؟
- ١١٩ (٦١) [٦] سُؤَالَ عَنْ إِبْلِيسَ هَلْ هُوَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ مِنَ الْجِنِّ؟
- (٦٢) [٧] سُؤَالَ عَنْ الْقَرَبِ يَتَغَيَّرُ مَاوُهَا بِالِدَبَاغِ وَالِدَّهْنِ وَبَوْلِ الْمَاشِيَةِ لِلْإِصْلَاحِ هَلْ يَضُرُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ١٢١ (٦٣) [٨] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ اسْتِعْمَالِ بِمَاءٍ يَسُرُّ الْبَادِيَةَ الْمُتَغَيِّرِ بِأَرْوَاثِ الْمَاشِيَةِ وَأَبْوَالِهَا وَلَا يُمَكِّنُ احْتِرَازُ الْبِرِّ مِنْهَا .
- ١٢٢ (٦٤) [٩] سُؤَالَ عَنْ الْوَبْرِ إِذَا انفَصَلَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ نَتْفٍ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَمْ لَا؟
- ١٢٣ (٦٥) [١٠] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الرِّيقِ السَّائِلِ مِنْ فَمِ النَّائِمِ هَلْ هُوَ نَجِسٌ أَوْ طَاهِرٌ؟
- ١٢٤ (٦٦) [١١] سُؤَالَ عَنْ الْبَلَلِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الْمُبَاحِ لِأَجْلِ وَلَادَتِهَا هَلْ هُوَ نَجِسٌ أَوْ طَاهِرٌ؟
- ١٢٥ (٦٧) [١٢] سُؤَالَ عَنْ لَبَنِ سَقَطَتْ فِيهِ رِيشَةٌ مِنْ غَيْرِ مُذَكَّى هَلْ يُرَاقُ أَمْ لَا؟
- ١٢٥ (٦٨) [١٣] سُؤَالَ عَنْ مَاءٍ مُضَافٍ حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ هَلْ يَتَنَجَّسُ أَمْ لَا؟
- (٦٩) [١٤] سُؤَالَ عَمَّنْ قَتَلَ قَمَلَةً وَسَمَّى عَلَيْهَا اسْمَ اللَّهِ هَلْ يُحِلُّهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ١٢٦ (٧٠) [١٥] سُؤَالَ عَنْ رُطُوبَةِ فَرْجِ الْمُبَاحِ أَهِيَ نَجَسَةٌ أَوْ طَاهِرَةٌ؟
- (٧١) [١٦] سُؤَالَ عَنْ فُخَّارٍ مَشْوِيَةٍ بِنَجَاسَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي اسْتِعْمَالِهَا

- ١٢٦ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ ؟
- (٧٢) [١٧] سَوَّالٌ عَنْ فُخَّارٍ غَاصَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ وَالطَّعَامِ بَعْدَ غَسْلِهِ بِالْمُطَّلَقِ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟
- ١٢٧ (٧٣) [١٨] سَوَّالٌ عَنْ آلَةِ السَّوَّكِ هَلْ يَجِبُ غَسْلُهَا مِنْ وَسَخِ الْأَسْنَانِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٧ (٧٤) [١٩] سَوَّالٌ عَنْ حَبِّ كَرَحِيٍّ أَوْ قَمَحٍ مَثَلًا بُلَّ بِمَاءٍ نَجِسٍ هَلْ يَقْبَلُ التَّطْهِيرُ أَمْ لَا ؟
- ١٢٨ (٧٥) [٢٠] سَوَّالٌ عَنْ لَحْمٍ شُوِيَ وَفِيهِ شَيْءٌ مِنْ دَمِ الذَّبْحِ هَلْ يَجُوزُ أَكْلُهُ أَمْ لَا ؟
- ١٢٨ (٧٦) [٢١] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ طَعَامٍ صَنَعَتْهُ أَمَةٌ لَا تَتَحَفَّظُ مِنَ النَّجَاسَةِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الطَّهَارَةِ أَمْ لَا ؟ وَمَا حُكْمُ طَهَارَةِ ثَوْبٍ غَسَلْتَهُ مِنْ غَيْرِ حَضْرَةِ صَاحِبِهِ ؟
- ١٢٩ (٧٧) [٢٢] سَوَّالٌ عَنْ مَدَادِ الصَّبْيَانِ يَقَعُ عَلَى الْمُحَلَّمِ شَيْءٌ مِنْهُ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى النَّجَاسَةِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٩ (٧٨) [٢٣] سَوَّالٌ عَمَّا يُوجَدُ فِي بَطْنِ الشَّاةِ مَثَلًا مِنْ الدَّمِ عِنْدَ شَقِّهَا هَلْ هُوَ مِنَ الْمَسْفُوحِ أَمْ لَا ؟
- ١٣٠ (٧٩) [٢٤] سَوَّالٌ عَمَّا تُلْفِيهِ الدَّوَابُّ مِنْ عَلْفِهَا مِنَ الْحَبِّ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ الْعَيْنِ أَمْ لَا ؟
- ١٣٠ (٨٠) [٢٥] سَوَّالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي الْفِشْرَةِ الَّتِي تَسْقُطُ مِنَ الضَّرْعِ فِي اللَّبَنِ هَلْ يَجِبُ طَرَحُهَا مِنْهُ أَمْ لَا ؟
- ١٣١ (٨١) [٢٦] سَوَّالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعِ النَّجَسِ ؟
- ١٣١ (٨٢) [٢٧] سَوَّالٌ عَمَّا تَحْمِلُهُ الرِّيحُ مِنَ التُّرَابِ النَّجِسِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ أَمْ لَا ؟

- (٨٤) [٢٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَعْفُو عَنْهَا هَلْ يَسُوعُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟ ١٣٢
- (٨٥) [٣٠] سَوَّالٌ عَمَّا تَطَايَرَ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ الْوُضُوءِ عَلَى نَجَاسَةٍ ثُمَّ عَلَى الْمُتَوَضَّئِ وَخَفِيَ عَلَيْهِ مَكَانُهُ مَا الْحُكْمُ فِيهِ؟ ١٣٢
- (٨٦) [٣١] سَوَّالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ مَبْلُوءَةٌ وَعَجَزَ عَنْ إزَالَتِهَا وَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَإِنْ صَلَّى بِثَوْبِهِ تَنَجَّسَ مَكَانُهُ هَلْ يُصَلِّي وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟ ١٣٣
- (٨٧) [٣٢] سَوَّالٌ عَنِ تَخْفِيفِ النَّجَاسَةِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا؟ ١٣٤
- (٨٨) [٣٣] سَوَّالٌ عَمَّنْ فِي جَسَدِهِ نَجَاسَةٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا قَدَرٌ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ هَلْ يَتَوَضَّأُ بِهِ أَوْ يَغْسِلُ بِهِ النَّجَاسَةَ وَيُصَلِّي بِالتَّيَمُّمِ؟ ١٣٣
- (٨٩) [٣٤] سَوَّالٌ عَنِ صَاحِبِ السَّلَسِ إِذَا بَرَأَ مِنْهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ ثَوْبِهِ وَجَسَدِهِ مِنْهُ أَمْ لَا؟ ١٣٥
- (٩٠) [٣٥] سَوَّالٌ عَمَّنْ حَرَّكَ نَعْلَهُ الْمُتَنَجِّسَةَ فِي الصَّلَاةِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا؟ ١٣٥
- (٩١) [٣٦] سَوَّالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً بِمَحَلِّ سُجُودِهِ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنَ السُّجُودِ هَلْ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ أَمْ لَا؟ ١٣٥
- (٩٢) [٣٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى فِي خِيَمَةٍ غَيْرِ طَاهِرَةٍ وَرَأْسُهُ يَمَسُّهَا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟ ١٣٦
- (٩٣) [٣٨] سَوَّالٌ عَمَّنْ دَمِيَ فَمُهُ فِي الصَّلَاةِ هَلْ يَقْطَعُ أَمْ لَا؟ ١٣٦
- (٩٤) [٣٩] سَوَّالٌ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا ذَكَرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً هَلْ يَقْطَعُ مَنْ خَلْفَهُ كَمَا يَقْطَعُ هُوَ أَوْ لَا يَقْطَعُ مَنْ خَلْفَهُ؟ ١٣٦
- (٩٥) [٤٠] سَوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِالنَّجَاسَةِ نَاسِيًا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ١٣٦

- (٩٦) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِمَامٍ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا هُوَ وَلَا مَنْ خَلْفَهُ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ ١٣٧
- (٩٧) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَمَلَةً عَلَى ظُفْرِهِ وَأَزَالَ عَنْهُ جِلْدَهَا وَصَلَّى قَبْلَ غَسْلِ ظُفْرِهِ هَلْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ صَلَاتِهِ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ ١٣٧
- (٩٨) [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً فِي الصَّلَاةِ فَهَمَّ بِالْقَطْعِ وَنَسِيَ وَتَمَادَى عَلَى صَلَاتِهِ مَا الْحُكْمُ فِيهَا؟ ١٣٧
- (٩٩) [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ وَقَطَعَهَا وَذَهَبَ لِيُغْسِلَهَا فَنَسِيَ وَصَلَّى بِهَا أَيْضًا هَلْ يُعْتَدُ بِصَلَاتِهِ الثَّانِيَةِ أَمْ لَا؟ ١٣٨
- (١٠٠) [٤٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ ثَوْبُهُ مُتَنَجِّسًا فَهَلْ يَجِبُ فِي حَقِّهِ طَهَارَةُ الْبَدَنِ وَالْمَكَانِ أَمْ لَا؟ ١٣٩
- (١٠١) [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَجَّسَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ وَوَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَغْسِلُ بِهِ إِحْدَاهُمَا فَقَطَّ وَلَمْ يَغْسِلْهُمَا وَصَلَّى عَالِمًا عَامِدًا؟ ١٣٩
- (١٠٢) [٤٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِدْخَالِ الْمُسْتَنْجِي أُصْبَعُهُ مَعَ الْمَاءِ فِي غُسْلِهِ لِدُبُرِهِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟ ١٣٩
- (١٠٣) [٤٨] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ فِي مَوْضِعِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ؟ ١٣٩
- (١٠٤) [٤٩] سُؤَالٌ عَنِ الْبَلَةِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَ الْاسْتِجْمَارِ هَلْ يُعْفَى عَنْهَا أَمْ لَا؟ ١٤٠
- (١٠٥) [٥٠] سُؤَالٌ عَنِ رِيَشِ الطَّيْرِ إِذَا كَثُرَ فِي الْمَسْجِدِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ لِمَنْ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ أَمْ لَا؟ ١٤١
- (١٠٦) [٥١] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ صَلَّى بَعَاءَةً مَثَلًا وَجَعَلَ بَعْضَهَا بُسَاطًا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَالتَّحَفَ بِبَعْضِهَا الْآخِرِ وَالْمَكَانُ نَجِسٌ هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟ ١٤١

- (١٠٧) [٥٢] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ سَقَطَتْ سِنُهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ ؟ ١٤٢
- (١٠٨) [٥٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ وَاحِدٌ نَقِيٌّ وَالْآخَرُ نَجِسٌ هَلْ تَجَوُّزُ لَهُ الصَّلَاةُ بِهِمَا زَمَنَ الْبَرْدِ ؟ ١٤٢
- (١٠٩) [٥٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ وَخَافَ إِذَا ذَهَبَ لَغَسْلِهَا تَقَوُّتُهُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ أَوْ الْعِيدِ . ١٤٣
- (١١٠) [٥٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعْفُوتَاتِ وَجَلَسَ مُصَلٍّ عَلَى ثَوْبِهِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- (١١١) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مَنْ مَسَّ ثَوْبًا مَثَلًا فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُتَنَجِّسٌ وَلَا يَدْرِي هَلْ مَسَّ الْمَحَلَّ الْمُتَنَجِّسَ أَمْ لَا ؟ ١٤٤
- (١١٢) [٥٧] سُؤَالٌ عَنْ مَاءٍ اخْتَلَفَتْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ فِي إِضَافَتِهِ فَأَيُّهُمْ يُقَدِّمُ قَوْلَهُ وَيُعْمَلُ بِهِ ؟ ١٤٥
- (١١٣) [٥٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنٌ نَجَاسَةٍ غَيْرَ مَعْفُودٍ عَنْهَا أَيْسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ؟ ١٤٦
- (١١٤) [٥٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ فِي جَيْبِهِ تَمَرَاتٌ إِحْدَاهُنَّ مُتَنَجِّسَةٌ لَمْ يُعْرِفْ عَيْنَهَا ، وَأَخْرَجَهُنَّ مِنْ جَيْبِهِ سِوَى وَاحِدَةٍ صَلَّى بِهَا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟ ١٤٨
- هَلْ قَوْلُهُ : «إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ فَيُعْذَرُ فِيهَا الْجَاهِلُ دُونَ الْعَالِمِ» صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ ١٥١
- (١١٦) [٦١] سُؤَالٌ عَنْ وَسَخِ الْأَسْنَانِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟ ١٥٢
- (١١٧) [٦٢] سُؤَالٌ عَنْ فَرَّاشِ الضَّيْفِ الَّذِي يُفَرِّشُ لَهُ هَلْ تَجَوُّزُ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقِ طَهَارَتِهِ مَعَ النَّضْحِ تَرْخِيصًا لَهُ . ١٥٣
- (١١٨) (وَسَقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ كَذِكْرُهَا فِيهَا) . هَلْ هُوَ مُفَرَّغٌ

عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ فَقَطْ أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِسُنَّةِ زَوَالِهَا ؟

١٥٣

(١١٩) [٦٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ نَجَسَانِ وَصَلَّى بِهِمَا وَالْحَالُ أَنَّ

١٥٤

وَاحِدًا مِنْهُمَا يَكْفِيهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

(١٢٠) [٦٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّتْ بِثَوْبٍ نَجَسٍ وَتَجَعَّلَهُ تَحْتَ قَدَمَيْهَا هَلْ

١٥٥

وَقُوفُهَا عَلَيْهِ يَضُرُّهَا لِعَدَمِ افْتِقَارِهَا لَهُ أَمْ لَا ؟

١٥٦

(١٢١) [٦٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرَادِ بِالِاسْتِنْكَاحِ فِي الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ ؟

(١٢٢) [٦٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَجَسَّ ثَوْبُهُ هَلْ يَلْزِمُهُ طَلَبُ عَارِيَةِ ثَوْبٍ

١٥٦

طَاهِرٍ يُصَلِّي بِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يُعِيرُهُ لَهُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْحَيَاءِ .

(١٢٣) [٦٨] سُؤَالٌ: الْأَشْيَاءُ الَّتِي لَا يُسْتَجْمَرُ بِهَا : (وَرَوَتْ) هَلْ هُوَ

١٥٦

خَاصٌّ بِالْجَدِيدِ .

(١٢٤) [٦٩] سُؤَالٌ عَنِ مَعْنَى الصَّقَالَةِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :

١٥٨

(وَكَسَيْفٌ صَقِيلٌ)

(١٢٥) [٧٠] سُؤَالٌ يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ . دُورِ بُنَيْتِ بِمَاءٍ نَجَسٍ هَلْ يُصَلِّي

١٥٨

عَلَى سَقُوفِهَا وَيَتَوَضَّأُ بِمَاءٍ يَجْتَمِعُ مِنْهَا ؟

(١٢٦) [٧١] سُؤَالٌ عَنِ حَقِيقَةِ الْاسْتِبْرَاءِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَحُكْمِهِ ، هَلْ هُوَ

١٥٩

وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى وَجُوبِهِ فَهَلْ لِدَاثَةِ أَوْ لِلصَّلَاةِ ؟

(١٢٧) [٧٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَمَلَ قِشْرَ الْقَمْلَةِ فِي الصَّلَاةِ هَلْ تَبْطُلُ

١٦٤

صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟

(١٢٨) [٧٣] سُؤَالٌ عَنِ ثَوْبٍ صُبِغَ بِصَبْغٍ نَجَسٍ هَلْ يَقْبَلُ التَّطَهُّرَ - أَمْ

١٦٥

لَا ؟

(١٢٩) [٧٤] سُؤَالٌ عَنِ زُرْقِ الطَّيْرِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ ، حَتَّى مِمَّا يَأْكُلُ

١٦٥

النَّجَاسَةَ أَوْ هُوَ نَجَسٌ مِمَّا يَأْكُلُهَا ، وَطَاهِرٌ مِنْ غَيْرِهَا ؟

- (١٣٠) [٧٥] سَوَّالٌ عَنْ مُصَلٍّ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ ثَوْبِهِ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ ،
مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ١٦٩
- (١٣١) [٧٦] سَوَّالٌ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ غَيْرِ عَالِمٍ بِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ
أَيْضًا مَأْمُومُهُ بِهَا حَتَّى تَمَّتِ الصَّلَاةُ ١٧٠
- (١٣٢) [٧٧] سَوَّالٌ عَنْ الْمَشِيمَةِ هَلْ هِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ نَجِسَةٌ ؟ ١٧٠
- (١٣٣) [٧٨] سَوَّالٌ عَنْ دَخَنِ تَنَجَّسَ بِقَيْحٍ أَوْ دَمٍ مِنْ دُبُرَةِ الْمَرْكُوبِ
وَتَفَاحَشَ ذَلِكَ حَتَّى تَغَيَّرَتْ رَائِحَةُ مِنْهُ هَلْ يَقْبَلُ التَّطْهِيرَ أَمْ لَا ؟ ١٧١
- (١٣٤) [٧٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ لَا يُرِيدُ الصَّلَاةَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ
[٨٥/ق] أَمْ لَا ؟ ١٧١
- (١٣٥) [٨٠] سَوَّالٌ عَنْ الْبَوِّ الَّذِي تَفْعَلُ النَّاسُ مِنْ جِلْدِ مَيْتَةٍ وَلَدَّ
الْبَهِيمَةِ الشَّائِلَةَ لِيُرُومُوهَا عَلَيْهِ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٧٢
- (١٣٦) [٨١] سَوَّالٌ عَنْ غَسَلٍ مَا دُونَ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ مِنَ الثَّوْبِ هَلْ
هُوَ مَذْدُوبٌ أَمْ لَا ؟ ١٧٣
- (١٣٧) [٨٢] سَوَّالٌ عَنْ الْمَطْلُوبِ تَخْفِيفُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ ، هَلْ هُوَ فِي
الثَّوْبِ أَوْ الْجَسَدِ ؟ وَهَلْ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ الْاسْتِحْبَابِ ؟ ١٧٣
- مَبْحَثُ مَسَائِلِ الْوُضُوءِ وَنَوَاقِضِهِ
- (١٣٨) [١] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ الْخَيْطِ أَوْ الْخِيُوطِ أَوْ الصُّوفِ أَوْ الْخِرْقَةِ
الَّتِي تُجْعَلُ فِي رَأْسِ الْمَرْأَةِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٧٤
- (١٣٩) [٢] سَوَّالٌ عَمَّنْ رَأَى لَمْعَةً بَعْدَ وُضُوئِهِ وَصَلَاتِهِ ، وَلَمْ يَذَرِ هَلْ
هِيَ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٧٨
- (١٤٠) [٣] سَوَّالٌ عَنْ مَعْنَى كَلَامِ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (أَوْ
نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَّارَةِ) . ١٧٩
- (١٤١) [٤] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ بِرَأْسِهِ جُرْحٌ بَرَأَ غَائِرًا وَلَمْ يَنْبُتْ فِيهِ

- شَعْرٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ الْمَسْحُ بِسَبَبٍ مَا تَعَرَّضَ لَهُ مِنَ الْجِلْدِ دُونَهُ، مَا
 الْحُكْمُ فِي الْمَسْحِ عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ ؟ ١٨٢
- (١٤٢) [٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَالتَّيَمُّمُ لِعِلَّةٍ بِيَدَيْهِ ،
 أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا ؟ ١٨٥
- (١٤٣) [٦] سُؤَالٌ عَنْ صَاحِبِ الشَّعْرِ الطَّوِيلِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ فِي
 الْوُضُوءِ هَلْ يُخَاطَبُ بِالسَّنَةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٨٦
- (١٤٤) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَسِيَ نِيَّةَ الْوُضُوءِ وَتَذَكَّرَهَا فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَ
 الْفَرَاغِ مِنْهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٨٩
- (١٤٥) [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُتَوَضِّئٍ انْقَطَعَتْ مِنْهُ لَحْمَةٌ أَوْ قَشْرٌ مِنْهُ جِلْدَةً ،
 فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ وَمَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِ الْقَشْرِ أَمْ لَا ؟ ١٨٩
- (١٤٦) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلَاةُ
 الْفَرَضِ بِهِ أَمْ لَا ؟ ١٨٩
- (١٤٧) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ إِضَافَةِ الْمَاءِ بَعْدَ وَضُوءِهِ لِلْغُضُوِّ مِنْ
 وَسَخِهِ ؟ ١٩٠
- (١٤٨) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَدَ فِي عَيْنِهِ قَذَاءً بَعْدَ وَضُوءِهِ وَصَلَاتِهِ ، مَا
 الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٩٠
- (١٤٩) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ نَحْوِ السِّدْرِ فِي الرَّأْسِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْمَسْحُ
 عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ أَمْ لَا ؟ ١٩١
- (١٥٠) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ غَيْرُهُ بِكَمَالِ وَضُوءِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي
 ذَلِكَ ؟ ١٩١
- (١٥١) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ نِيَّةِ غَسْلِ الذَّكَرِ مِنَ الْمَذْيِ قَبْلَ الْوُضُوءِ
 أَوْ التَّيَمُّمِ ؟ ١٩١

- (١٥٢) [١٥] سُؤَالَ عَمَّنْ يَحْسُ بُتْرُولَ قَطْرَةٍ مِنَ الْبَوْلِ بَعْدَ وُضُوئِهِ
فَيَفْتِشُ فِتَارَةً يَجِدُهَا وَتَارَةً لَا يَجِدُهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٩٢
- (١٥٣) [١٦] سُؤَالَ عَمَّنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَوْ الْمَذْيِ وَتَعَمَّدَ الْبَوْلَ أَوْ
اللَّدَّةَ هَلْ يُبْطِلُ وُضُوئُهُ أَمْ لَا ؟ ١٩٢
- (١٥٤) [١٧] سُؤَالَ عَنْ عَلَامَةِ النَّوْمِ الثَّقِيلِ الَّذِي يَجِبُ مِنْهُ
الْوُضُوءُ ؟ ١٩٢
- (١٥٥) [١٨] سُؤَالَ عَمَّنْ أُنْعِظَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ هَلْ يَقْطَعُهَا أَوْ
يَتِمَّادَى ؟ ١٩٢
- (١٥٦) [١٩] سُؤَالَ عَنْ مَسِّ الصَّبِيِّ لِذَكَرِهِ هَلْ يَنْقُضُ وُضُوئَهُ
أَمْ لَا ؟ ١٩٣
- (١٥٧) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ مَسِّ الْمَجْبُوبِ مَوْضِعَ الْجَبِّ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ
الْوُضُوءُ أَمْ لَا ؟ ١٩٣
- (١٥٨) [٢١] سُؤَالَ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالظُّفْرِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَمْ لَا ؟ ١٩٣
- (١٥٩) [٢٢] سُؤَالَ عَنْ اللَّمَسِ لِلْمَرْأَةِ بِالْعُودِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَمْ
لَا ؟ ١٩٣
- (١٦٠) [٢٣] سُؤَالَ عَنْ الشَّكِّ فِي السَّبَبِ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ أَمْ
لَا ؟ ١٩٤
- (١٦١) [٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ وَجَدَ بَلَلًا بَعْدَ وُضُوئِهِ وَشَكَّ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ
الْمَاءِ أَوْ الْبَوْلِ ؟ ١٩٤
- (١٦٢) [٢٥] سُؤَالَ عَمَّنْ حَسَّ بِبَلَلٍ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ هَلْ يَتِمَّادَى أَوْ
يَقْطَعُ ؟ ١٩٥
- (١٦٣) [٢٦] سُؤَالَ عَمَّنْ تَيَقَّنَ دُخُولَ الصَّلَاةِ عَلَى طَهَارَةٍ ثُمَّ رَأَى مَذْيًا
بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا بِسَاعَةٍ وَشَكَّ هَلْ خَرَجَ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا مَا الْحُكْمُ فِي

ذَلِكَ ؟

١٩٥

(١٦٥) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ تَأْلِيفِ الْحَرِّ هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ مَسُّهُ أَمْ لَا ؟

١٩٦

(١٦٦) [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَسَّ ثَوْبَ امْرَأَةٍ وَالتَّدَّ مِنْ ذَلِكَ هَلْ يَجِبُ

١٩٦

عَلَيْهِ الْوُضُوءُ أَمْ لَا ؟

(١٦٧) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ : ([إِلَّا] بِأَمْتِعَةٍ قَصَدَتْ) هَلْ

١٩٦

الْأَمْتِعَةُ فِي الْمُصْحَفِ أَوْ فِي الْجَبْرِ ؟

(١٦٨) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ مُحَدِّثٍ نَسِيَ كَلِمَةً أَوْ شَكَّ فِيهَا مِنَ الْقُرْآنِ هَلْ

١٩٧

يَجُوزُ لَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ لِلْكَشْفِ عَنْهَا فِيهِ أَمْ لَا ؟

(١٦٩) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي كَتَبِ الْمُحَدِّثِ الْمُصْحَفِ أَوْ

١٩٨

الْكُرَاسَةِ مِنْهُ مَثَلًا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي كِتَابِ الرُّقَى ؟

(١٧٠) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ مَعَهَا مِنْ

١٩٨

الْمَاءِ إِلَّا قَدْرٌ وَضُوءٌ أَحَدِهِمْ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

(١٧١) [٣٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمَذْيِ إِذَا نَزَلَ فِي الذَّكْرِ وَلَمْ يَخْرُجْ هَلْ يُنْقِضُ

١٩٩

الْوُضُوءَ أَمْ لَا ؟

(١٧٢) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَنْ كَانَ كُلَّمَا نَظَرَ أَمْدَى وَهُوَ ذُو زَوْجَةٍ ،

١٩٩

هَلْ يُنْقِضُ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

(١٧٣) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا تَسَبَّبَ الرَّجُلُ فِي حُصُولِ سَلَسِ الْمَذْيِ لَهُ

٢٠٠

وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى رَفْعِهِ ، هَلْ يُنْقِضُ الْوُضُوءَ مُطْلَقًا ؟

(١٧٤) [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى مَا بَيْنَ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ فِي

٢٠١

الْوُضُوءِ ، هَلْ لَا بَدَّ مِنْهُ أَمْ لَا ؟

مَسَائِلُ الْغُسْلِ

(١٧٥) [١] سُؤَالٌ عَنْ جُنْبٍ اغْتَسَلَ بِنِيَّةِ الطُّهْرِ وَلَمْ يَنْوِ [ق/ ١٠٠]

٢٠٢

الْجَنَابَةِ هَلْ يُجْزِئُهُ غُسْلُهُ أَمْ لَا ؟

- (١٧٦) [٢] سُؤَالٌ عَنْ غُسْلِ السَّنَةِ كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا هَلْ يُجْزَى عَنْ
الْوُضُوءِ أَمْ لَا ؟ ٢٠٢
- (١٧٧) [٣] سُؤَالٌ عَنْ صَبِيٍّ وَطَأَ بِالْغَةِ وَحَسَّ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ لَا
يَدْرِي هَلْ هُوَ مِنِّْي أَمْ لَا ؟ ٢٠٣
- (١٧٨) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَادَتْهُ مَهْمَا غَسَلَ رَأْسَهُ مِنْ جَنَابَتِهِ أَصَابَتْهُ
النَّازِلَةُ. ٢٠٣
- (١٧٩) [٥] سُؤَالٌ بَيْنَ قَوْلِ (مخ) : فَإِنْ وَجَدَ الْمَنِيَّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ
احْتَلَمَ فِيهِ وَجُوبِ الْغُسْلِ قَوْلَانِ ، وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَتَحَقَّقَهُ) . ٢٠٤
- (١٨٠) [٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ تَخَافُ نَتْفَ شَعْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ
هَلْ تَتْرُكُ غَسْلَهُ وَتَمْسَحُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ ٢٠٥
- (١٨١) [٧] سُؤَالٌ : (وَأِنْ كَانَ آخِرَ غُسْلَهُمَا . . .) إِيخ . هَلْ يَنْوِي
عِنْدَهُمَا نِيَّةَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ أَوْ الْغُسْلِ ؟ وَهَلْ هَذِهِ النِّيَّةُ وَاجِبَةٌ ؟ ٢٠٥
- (١٨٢) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَدَّمَ الْوُضُوءَ فِي الْغُسْلِ وَلَمْ يَنْوِ نِيَّةَ أَكْبَرَ
مُعْتَمِدًا عَلَى نِيَّةِ الْغُسْلِ عِنْدَ الذَّكْرِ هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ ٢٠٦
- (١٨٣) [٨] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْغُسْلِ هَلْ يُمْنَعُ وَطُوءُهَا عِنْدَ
كُلِّ إِرَادَةٍ وَطُوءِهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ ابْتِدَاءً فَقَطْ إِلَّا لِضَرُورَةٍ وَبَعْدَ ذَلِكَ مَتَى
شَاءَ وَطُوءَهَا ؟ ٢٠٨
- مَسَائِلُ التَّيَمُّمِ
- (١٨٤) [١] سُؤَالٌ عَنْ مُتَوَضِّئٍ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَخَشِيَ
فَوَاتَهَا إِذَا خَرَجَ لِلْوُضُوءِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلَاتُهَا بِالتَّيَمُّمِ أَمْ لَا ؟ ٢١٠
- (١٨٥) [٢] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبٍ حَاضِرٍ صَحِيحٍ عَادِمِ الْمَاءِ ، هَلْ يَسُوعُ لَهُ
التَّيَمُّمُ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا ؟ ٢١٠
- (١٨٦) [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَأْمُومٍ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَخَافَ

- ٢١١ فَوَاتَهَا إِذَا ذَهَبَ لِلْوُضُوءِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلَاتُهَا بِالتَّيْمُمِ أَمْ لَا ؟
(١٨٧) [٤] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي التَّيْمُمِ عَلَى الْحَجَرِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يَسَعُ الْكَفَّ ؟
- ٢١١ (١٨٨) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اسْتَوَعَبَ مَسْحَ أَعْضَاءِ تَيْمُمِهِ بِيَعْضِ يَدِهِ ، هَلْ يُجْزئُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢١٢ (١٨٩) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ فَوَاتَ رُفْقَتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءِ ، هَلْ يَسُوعُ لَهُ التَّيْمُمُ أَمْ لَا ؟
- ٢١٢ (١٩٠) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَوَى تَيْمُمَهُ اسْتِبَاحَةَ صَلَاةِ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ لَهُ ، هَلْ يُصَلِّي بِهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ عَصْرٍ أَمْ لَا ؟
- ٢١٢ (١٩١) [٨] سُؤَالٌ عَنِ جَنْبِ نَوَى فَرَضِ التَّيْمُمِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِنِيَّةِ أَكْبَرِ هَلْ يُجْزئُهُ تَيْمُمُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢١٣ (١٩٢) [٩] سُؤَالٌ عَنِ الضَّرْبَةِ الْأُولَى هَلْ يَمْسَحُ بِهَا يَدَيْهِ إِلَى كُوعِهِ بَعْدَ مَسْحِهِ بِهَا وَجْهَهُ أَمْ لَا ؟
- ٢١٣ (١٩٣) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ مَسْحِهِ بِهِمَا عَلَى وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ، هَلْ يَصِحُّ تَيْمُمُهُ أَوْ يَبْطُلُ ؟
- ٢١٤ (١٩٤) [١١] سُؤَالٌ عَنِ حَجَرِ الرَّحَى هَلْ يَسُوعُ التَّيْمُمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٢١٥ (١٩٥) [١٢] سُؤَالٌ عَنِ حَجَرٍ مَحْرُوقٍ ، هَلْ يَجُوزُ التَّيْمُمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٢١٥ (١٩٦) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَكَسَ تَيْمُمَهُ ، مَاذَا يَفْعَلُ ؟
- ٢١٦ (١٩٧) [١٤] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ الطُّولِ الْمُبْطِلِ لِلتَّيْمُمِ .
- ٢١٦ (١٩٨) [١٥] سُؤَالٌ عَنِ الَّذِي يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّولُ فِي التَّيْمُمِ لِأَجْلِ الشَّكِّ هَلْ يَبْطُلُ تَيْمُمُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢١٦ (١٩٩) [١٦] سُؤَالٌ عَنِ الظُّفْرِ إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ قَصُّهُ لِأَجْلِ التَّيْمُمِ أَمْ لَا ؟
- ٢١٧

- (٢٠٠) [١٧] سُؤَالٌ عَنِ الْجُنُبِ إِذَا قَرَأَ آيَةً فِي أَثْنَاءِ تَيَمُّمِهِ لِلْفَرَضِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ [ق/١٠٧] إِعَادَتُهُ أَمْ لَا ؟ ٢١٨
- (٢٠١) [١٨] سُؤَالٌ عَنِ صَاحِبِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ بِالتَّيَمُّمِ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ صَلَاةُ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢١٨
- (٢٠٢) [١٩] سُؤَالٌ عَنِ تَيَمُّمِ صَاحِبِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ لِلتَّلَاوَةِ إِذَا كَانَ فَرَضُهُ التَّيَمُّمَ هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَمْ لَا ؟ ٢١٩
- (٢٠٣) [٢٠] سُؤَالٌ عَنِ جُنُبٍ مَرِيضٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بِلَا تَيَمُّمٍ ، وَتَيَمَّمَ لِلْفَرِيضَةِ ، وَصَلَاَهَا هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟ ٢١٩
- (٢٠٤) [٢١] سُؤَالٌ عَنِ تَيَمُّمِ سُجُودِ السَّهْوِ هَلْ يَجُوزُ التَّنْفُلُ بِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٢٠
- (٢٠٥) [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لِمَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ بِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٢٠
- (٢٠٦) [٢٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِلْعَصْرِ وَتَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ لِلظُّهْرِ أَمْ لَا ؟ ٢٢١
- (٢٠٧) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِمَصَلَاةٍ نَافِلَةٍ وَصَلَاَهَا فِي الْمَسْجِدِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ تَيَمُّمٍ آخَرَ ؟ ٢٢١
- (٢٠٨) [٢٥] سُؤَالٌ عَنِ تَيَمُّمِ الْجُنُبِ ، إِذَا انْتَقَضَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ الْإِقَامَةِ أَوْ حِينَهَا ، فَهَلْ يُعِيدُهُ لِلْمُكْتِّ فِي الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟ ٢٢١
- (٢٠٩) [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ الْجُنُبِ إِذَا تَيَمَّمَ لِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الصُّبْحِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٢٢
- (٢١٠) [٢٧] سُؤَالٌ عَنِ جُنُبٍ صَلَّى فَرَضَهُ وَشَرَعَ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ بِإِثْرِ صَلَاةِ الْفَرَضِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ ؟ ٢٢٢
- (٢١١) [٢٨] سُؤَالٌ عَنِ جُنُبٍ تَيَمَّمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟ ٢٢٣

- (٢١٢) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبٍ تَيَمَّمَ لَصَلَاةِ الْفَرَضِ وَتَعَوَّذَ بِآيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ قَبْلَ دُخُولِهِ الصَّلَاةَ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ لِلْفَرَضِ أَمْ لَا؟ ٢٢٣
- (٢١٣) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ إِعْدَادِ الْمَاءِ لِلطَّهَّارَةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟ ٢٢٤
- (٢١٤) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الطَّهَّارَةِ الْمَائِيَّةِ وَالتُّرَابِيَّةِ هَلْ يَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَسْقُطُ صَلَاةٌ وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) ؟ ٢٢٤
- (٢١٥) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ التَّوَكُّلِ عَلَى التَّيَمُّمِ لِعُذْرِ هَلْ يَسُوغُ أَمْ لَا؟ ٢٢٤
- (٢١٦) [٣٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ وَهُوَ فِي كَرْبٍ مِنْهَا وَلَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى التَّيَمُّمِ وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٢٦
- (٢١٧) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ) (٣) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْفَرَضِ أَوْ يَشْمَلُ غَيْرَهُ ٢٢٧
- (٢١٨) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبٍ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَأَذَّنَ خَارِجَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ غَيْرَ الْأَذَانِ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِلَا تَيَمُّمٍ؟ ٢٢٨
- (٢١٩) [٣٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ التَّيَمُّمِ عَلَى حَجَرٍ مُتَغَيِّرِ اللَّوْنِ مِنْ كَثْرَةِ وَضْعِ أَيْدِي الْمُتَيَمِّمِينَ عَلَيْهِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ٢٢٨
- (٢٢٠) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مُحَدَّثٍ أَصْغَرَ أَرَادَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِلَا تَيَمُّمٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٢٨
- (٢٢١) [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ عَلَى حَجَرٍ مَنْقُولٍ مَعَ وَجُودِ تُرَابٍ غَيْرِ مَنْقُولَةٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ٢٢٨
- (٢٢٢) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ بَقَاءُ الْوَقْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ٢٢٩
- (٢٢٤) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ الزَّرَائِعِ وَالْحَصَادِ وَالرَّاعِي أَيْجُوزُ لَهُمُ التَّيَمُّمُ

- ٢٢٩ وَلَوْ كَانُوا فِي مُجَاوَرَةِ الْمَاءِ أَمْ لَا ؟
- (٢٢٥) [٤٢] سُؤَالُ عَمَّنْ تَيَمَّمَ وَدَخَلَ فِي الْفَرِيضَةِ ثُمَّ ضَحِكَ أَوْ تَرَدَّدَ فِي الْإِحْرَامِ أَوْ النِّيَّةِ وَقَطَعَ هَلْ يُعِيدُ التَّيْمُمَ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٠ (٢٢٦) [٤٣] سُؤَالُ عَنِ الْحَاضِرِ الصَّحِيحِ إِذَا عُدِمَ الْمَاءُ ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ بِالتَّيْمُمِ لَهَا ، فَهَلْ إِذَا دَخَلَهَا يَجُوزُ لِحَاضِرٍ مِثْلَهُ الدُّخُولُ عَلَيْهِ فِيهَا أَمْ لَا ؟
- ٢٣١ (٢٢٧) [٤٤] سُؤَالُ عَنِ حَاضِرٍ صَحِيحٍ عَادِمِ الْمَاءِ ، وَلَهُ وَرْدٌ مِنْ النَّوَافِلِ أَوْ قِرَاءَةِ مُصْحَفٍ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَقْرَأَ بِالتَّيْمُمِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٢ (٢٢٨) [٤٥] سُؤَالُ عَنِ جُنْبٍ تَيَمَّمَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ مَثَلًا ، وَشَرَعَ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ بِإِثْرِ صَلَاتِهِ ، حَتَّى حَلَّ النَّفْلُ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيْمُمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا لِلطُّوْلِ ؟
- ٢٣٢ (٢٢٩) [٤٦] سُؤَالُ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِلنَّفْلِ آخِرَ اللَّيْلِ وَتَمَادَى عَلَيْهِ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْكَعَ الْفَجْرَ بِتَيْمُمِهِ ذَلِكَ ؟
- ٢٣٤ (٢٣٠) [٤٧] سُؤَالُ عَنِ جُنْبٍ قَرَأَ آيَةً لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ بَعْدَ تَيْمُمِهِ لِلْفَرْضِ أَيْعِيدُ تَيْمُمَهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٤ (٢٣١) [٤٨] سُؤَالُ عَنِ النَّصِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ سَقُوطُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ عَنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ إِلَّا الْمَاءُ الْمُضَافُ ؟
- ٢٣٥ (٢٣٢) [٤٩] سُؤَالُ عَمَّنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَهُوَ جُنْبٌ نَاسِيًا التَّيْمُمَ هَلْ يَتَيَمَّمُ حَيْثُ ذَكَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ كَمَا لَوْ دَخَلَ بِالتَّيْمُمِ وَانْتَقَضَ تَيْمُمُهُ ؟
- ٢٣٦ (٢٣٣) [٥٠] سُؤَالُ عَمَّنْ انْتَقَضَ تَيْمُمُهُ عِنْدَ الْإِقَامَةِ هَلْ يُجْزئُهُ تَيْمُمٌ وَاحِدٌ لِفَرْضِهِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ التَّيْمُمُ لِلْمَكْتِ أَوْ يَتَيَمَّمُ لِلْمَكْتِ ثُمَّ لِلْفَرْضِ ؟
- ٢٣٧ (٢٣٤) [٥١] سُؤَالُ عَنِ الرَّمْلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ فِي بَابِ التَّيْمُمِ : (مِنْ تَرَابٍ أَوْ رَمْلٍ) ؟
- ٢٣٩

- (٢٣٥) [٥٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ وَهُوَ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنْ طِينٍ لَاصِقٍ بِهَا هَلْ يَضُرُّهُ أَمْ لَا لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ ؟ ٢٣٩
- (٢٣٦) [٥٣] سُؤَالٌ عَنِ الْمُتَيَمِّمِ إِذَا وَجَدَ لَمْعَةً مِنَ الْمِدَادِ هَلْ هُوَ كَالْمَتَوَضِّئِ أَمْ لَا ؟ ٢٤١
- (٢٣٧) [٥٤] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ التَّيَمُّمِ : (لَا سَنَةَ) (٧) هَلْ النَّهْيُ [ق/١١٩] عَلَى الْمَنْعِ أَوْ الْكَرَاهَةِ ؟ ٢٤٢
- (٢٣٨) [٥٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : رُوِيَ عَنْ سَحْنُونٍ مِنْ مَنَعَ الْوُضُوءَ بِالْمَاءِ الْمَحْمُولِ عَلَى دَابَّةٍ بِغَيْرِ إِذْنِ أَرْبَابِهَا وَدَيْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَأَبَاحَ التَّيَمُّمِ ؟ ٢٤٣
- (٢٣٩) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ مَعَهُ مَاءٌ أُبِيحَ لَهُ التَّيَمُّمُ بِخَوْفِ فَوَاتِ أَصْحَابِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٤٣
- (٢٣٩) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ مَعَهُ مَاءٌ أُبِيحَ لَهُ التَّيَمُّمُ بِخَوْفِ فَوَاتِ أَصْحَابِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٤٣
- (٢٤٠) [٥٧] سُؤَالٌ عَنِ النَّوَافِلِ الْمَنْدُورَةِ . ٢٤٤
- (٢٤١) [٥٨] سُؤَالٌ عَنِ الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ : «إِنَّ التَّيَمُّمَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ» هَلْ الْمُرَادُ بِهِ الْحَدَثُ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ أَوْ الْأَصْغَرُ فَقَطْ ؟ ٢٤٤
- (٢٤٢) [٥٩] سُؤَالٌ عَنْ جَنْبِ حَمَلٍ مُصْحَفًا أَوْ لَوْحٍ قُرْآنٍ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ ؟ ٢٤٦
- (٢٤٣) [٦٠] سُؤَالٌ عَنْ جَنْبِ تَيَمُّمٍ لِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمُّمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٤٦
- (٢٤٤) [٦١] سُؤَالٌ عَنِ الْجَنْبِ أَيْجُوزُ لَهُ الْفَتْحُ عَلَى غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٤٧
- (٢٤٥) [٦٢] سُؤَالٌ عَنِ الْجَنْبِ هَلْ يَجْمَعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ فِي التَّيَمُّمِ أَوْ تَكْفِيهِ نِيَّةُ الْأَكْبَرِ ؟ ٢٤٧
- (٢٤٦) [٦٣] سُؤَالٌ عَنْ تَعْمِيمِ الْيَدَيْنِ بِالثَّرَابِ فِي الضَّرْبَةِ الْأُولَى فِي

- ٢٤٨ التَّيَمُّمُ هَلْ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٩ مَسَائِلُ الْحَيْضِ
- ٢٤٩ (٢٤٧) [١] سُؤَالٌ عَنِ اسْتِظْهَارِ الْحَائِضِ هَلْ يَكُونُ لَهَا عَادَةٌ أَمْ لَا ؟
- (٢٤٨) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَثَلًا أَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً وَحَاضَتْ ظَهَرَ السَّبْتِ ، فَهَلْ إِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ تَكُونُ طَاهِرًا مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ الْأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَّى يَتِمَّ يَوْمُ الْأَحَدِ ؟
- ٢٤٩ (٢٤٩) [٣] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ تَقَطَّعَ جَنِينُهَا فِي بَطْنِهَا وَصَارَتْ تَرْمِيهِ قِطْعَةً بَعْدَ قِطْعَةٍ بِلَا دَمٍ مَا الْحُكْمُ فِي غُسْلِهَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي عِدَّتِهَا ؟
- (٢٥٠) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَمَكَثَّتْهَا وَانْقَطَعَ الْحَيْضُ عَنْهَا ثُمَّ عَاوَدَهَا قَبْلَ أَقْلِ الطَّهْرِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- (٢٥١) [٥] سُؤَالٌ عَنِ دَمٍ فَسَادِ الْجَنِينِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ هَلْ هُوَ حَيْضٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٥١ (٢٥٢) [٦] سُؤَالٌ عَنِ قِرَاءَةِ الْحَائِضِ الْقُرْآنَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ عَنْهَا وَقَبْلَ غُسْلِهَا هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٥٢ (٢٥٣) [٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ زَوْجِ الْحَائِضِ لَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِهِ وَقَبْلَ غُسْلِهَا مِنْهُ ؟
- ٢٥٢ (٢٥٤) [٨] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ الَّتِي لَا تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ؟
- ٢٥٣ (٢٥٥) [٩] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ خَرَجَ وَلَدُهَا جَافًا وَجَاءَهَا الدَّمُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٥٣ (٢٥٦) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ تَقْلِيدِ قَوْلِ أَصْبَغِ الْقَاتِلِ بِجَوَازِ التَّمَتُّعِ مِنَ الْحَائِضِ فِيمَا عَدَا الْفَرْجَ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٥٥

- (٢٥٧) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ تَحْسِبُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ أَيَّامِ الْحَيْضِ أَوْ الطُّهْرِ ؟
٢٥٧
- (٢٥٨) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ حَالَ حَيْضِهَا هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
٢٥٧
- مَسَائِلُ الْوَقْتِ
- (٢٥٩) [١] سَأَلَ عَمَّنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ وَأَتَى بِالْبَاقِي مِنْهَا فِي الضَّرُورِيِّ هَلْ يَأْتُمُّ أَمْ لَا ؟
٢٥٩
- (٢٦٠) [٢] سَأَلَ عَمَّنْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ فِيهِ وَيَدْخُلُ الصَّلَاةَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ أَمْ لَا ؟
٢٥٩
- (٢٦٠) [٢] سَأَلَ عَمَّنْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ فِيهِ وَيَدْخُلُ الصَّلَاةَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ أَمْ لَا ؟
٢٥٩
- (٢٦١) [٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلَاةٍ مِنْ شَكٍّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ مَعَ جَزْمِهِ بِدُخُولِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؟
٢٦٠
- (٢٦٢) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ دُخُولَ الْوَقْتِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
٢٦٠
- (٢٦٣) [٥] سُؤَالٌ عَنْ تَقْرِيرِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَاشْتَرَكْنَا بِقَدْرِ إِحْدَاهُمَا) عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ مَعَ الْإِيضَاحِ ؟
٢٦١
- (٢٦٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ مَنْ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِيهَا نَدْبٌ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ قَلِيلًا وَالْقَبَائِلُ هِيَ الْأَرْبَاضُ) .
٢٦١
- (٢٦٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيَمْعَطُنِ إِبِلٍ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمَاعِظِنُ الْمُعْتَادَةُ لِلإِبِلِ أَوْ وَلَوْ غَيْرَ مُعْتَادَةٍ لَهَا ؟
٢٦٢
- (٢٦٦) [٨] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ النَّائِمُ يَخْشَى اسْتِغْرَاقَهُ لَهُ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ؟
٢٦٢

- (٢٦٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مُغِيْمَةً ، بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرَفُ
الْوَقْتُ؟ ٢٦٣
- (٢٦٩) [١١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ صَاحِبِ «الرِّسَالَةِ» : (ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى
دُبُرِ الْقِبْلَةِ) ، وَعَنْ مَعْنَى قَوْلٍ : (ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ) ؟ ٢٦٣
- (٢٧٠) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ النَّوْمَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ . هَلْ يُبَاحُ
لَهُ النَّوْمُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ ؟ ٢٦٦
- مَسَائِلُ الْأَذَانِ
- (٢٧١) [١] سُؤَالٌ عَنِ الْأَذَانِ هَلْ يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ أَمْ لَا؟ ٢٦٨
- (٢٧٢) [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الشَّرُوعِ فِي الْإِقَامَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ
مِنَ الْأَذَانِ ؟ ٢٦٨
- (٢٧٣) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الطُّوْلِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَنَى [بِنْيَةً
إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزًا] مَا لَمْ يَطُلْ) ؟ ٢٦٨
- (٢٧٤) [٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُؤَذِّنِ إِذَا نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الْأَذَانِ مَا الْحُكْمُ فِي
ذَلِكَ؟ ٢٦٨
- (٢٧٥) [٥] سُؤَالٌ عَنِ الْمُقِيمِ أَوْ الْمُؤَذِّنِ إِذَا رَعَفَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟ ٢٦٩
- (٢٧٦) [٦] سَأَلَ عَنْ وَصْلِ الْإِقَامَةِ مَعَ الْأَذَانِ أَوْ فَصْلِهَا عَنْهُ فَأَيُّهُمَا
أَفْضَلُ؟ ٢٦٩
- (٢٧٧) [٧] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ الْكَلَامِ وَالْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ ؟ ٢٦٩
- (٢٧٨) [٨] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَعَدُّدِ الْأَذَانِ مِنْ وَاحِدٍ فِي الْمَسْجِدِ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؟ ٢٦٩
- (٢٧٩) [٩] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ خَرَجَتْ لِتَشْيِيعِ جَنَازَةٍ مَثَلًا وَدَخَلَ عَلَيْهَا
وَقْتُ الصَّلَاةِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقَرْيَةِ هَلْ يُنْدَبُ لَهَا الْأَذَانُ أَمْ لَا؟ ٢٧٠
- (٢٨٠) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي أَذَانِ الرَّكَبِ ؟ ٢٧٠

- (٢٨١) [١١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُقِيمِ فِي ٢٧٠
الإِقَامَةِ؟
- (٢٨٢) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الْأَذَانُ هَلْ يَنْدَبُ تَعَدُّدُ حِكَايَتِهِ بِتَعَدُّدِهِ ٢٧١
أَمْ لَا؟
- (٢٨٣) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِإِمَامٍ مُعَيَّنٍ وَتَعَدَّرَ وَأَرَادَ ٢٧١
غَيْرُهُ أَنْ يَوْمَهُمْ فَهَلْ تُعَادُ الإِقَامَةُ أَمْ لَا؟
- (٢٨٤) [١٤] سُؤَالٌ عَنِ الصَّبِيِّ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ الإِقَامَةُ أَوْ تُنَدَّبُ؟ ٢٧١
- (٢٨٥) [١٥] سُؤَالٌ عَنِ الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ الإِقَامَةُ أَوْ ٢٧١
تُنَدَّبُ؟
- (٢٨٦) [١٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فَهْهُ الإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ؟ ٢٧١
- (٢٨٧) [١٧] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ؟ ٢٧٢
- (٢٨٨) [١٨] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ الْأَذَانِ خَلْفَ الْمُسَافِرِ؟ ٢٧٣
- (٢٨٩) [١٩] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ اللَّحْنِ فِي الْأَذَانِ؟ ٢٧٤
- (٢٩٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَنِ الْمُؤَدِّنِ إِذَا عَكَّسَ الْأَذَانُ هَلْ يُعِيدُهُ أَمْ لَا؟ ٢٧٥
- (٢٩١) [٢١] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الْمُؤَدِّنِ حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ : أَصْبَحَ وَلِلَّهِ ٢٧٥
الْحَمْدُ ، هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَوْ جَائِزٌ أَوْ مَكْرُوهٌ؟
- (٢٩٢) [١] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ : (وَدُونَ دِرْهَمٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا) ، ٢٧٧
وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (فَإِنْ زَادَ عَنْ دِرْهَمٍ قَطْعَ) ؟
- (٢٩٣) [٢] سُؤَالٌ عَنِ رَاعِفٍ غَسَلَ الدَّمَ وَبَنَى ثُمَّ رَعَفَ أَيْضًا أَيْجُوزُ لَهُ ٢٧٧
الْبِنَاءُ أَيْضًا أَمْ لَا ؟
- (٢٩٤) [٣] سُؤَالٌ عَنِ الرَّاعِفِ إِذَا وَجَدَ مَاءً قَرِيبًا لَكِنَهُ إِذَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ٢٧٧

- ٢٧٧ يَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ وَفِي جَهَةِ الْقِبْلَةِ مَاءٌ أَبْعَدُ مِنْهُ فَأَيُّهُمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ؟
(٢٩٥) [٤] سُؤَالٌ عَنِ الرَّاعِفِ دَمَ الرَّعَافِ بِأَنَامِلِهِ الْوُسْطَى مِنْ يُسْرَاهُ
قَبْلَ قَتْلِهِ بِالْعُلْيَا مِنْهَا هَلْ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا يُغْتَفَرُ فِي الْعُلْيَا أَمْ لَا؟
- ٢٧٨ (٢٩٦) [٥] سُؤَالٌ عَنِ الْبَانِي وَفِي صَلَاةِ الرَّعَافِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي
خُرُوجِهِ لَطْلَبُ الْمَاءِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ؟
- ٢٧٨ (٢٩٧) [٦] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ: (وَأَتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمَكَنَ ،
وَالَاَ فَلَا قُرْبُ إِلَيْهِ وَلَا بَطُلَتْ) . أَتَصِحُّ صَلَاةُ الرَّاعِفِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ
وَتَبَيَّنَ لَهُ خَطَأُ ظَنِّهِ أَوْ تَبْطُلُ؟
- ٢٧٩ (٢٩٨) [٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلَاةٍ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ ثَوْبُهُ فِي أَثْنَائِهَا
وَرَدَّهُ فِي الْحَالِ؟
- ٢٨٠ (٢٩٩) [٨] سُؤَالٌ عَنْ كَابَةِ لَهَا بَطَانَةٌ مِنْ حَرِيرٍ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَاسُهَا
وَالصَّلَاةُ بِهَا أَمْ لَا؟
- ٢٨٠ (٣٠٠) [٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ ثَوْبَهُ تَحْتَ إِبْطِيهِ وَصَلَّى كَذَلِكَ هَلْ
تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ٢٨١ (٣٠١) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى وَجَعَلَ ثَوْبَهُ مِنْ فَوْقِ ذِرَاعَيْهِ
وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَهُ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٨١ (٣٠٢) [١١] سُؤَالٌ عَنْ جَعْلِ خَيْطِ الْحَرِيرِ فِي التَّسْبِيحِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ
لَا؟
- ٢٨٢ (٣٠٣) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ عِنْدَهَا ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِهَا لَكِنَّهُ
غَيْرُ طَاهِرٍ وَآخِرُ إِنْ صَلَّتْ بِهِ ظَهَرَتْ أَطْرَافُهَا مِنْهُ وَهُوَ طَاهِرٌ فَأَيُّهُمَا
تُصَلِّي بِهِ؟
- ٢٨٢ (٣٠٤) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ تَرْدَادِ النَّظَرِ وَإِدَامَتِهِ مِنْ رَجُلٍ إِلَى امْرَأَةٍ
مِنْ مَحَارِمِهِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٨٣

- (٣٠٥) [١٤] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ نَظَرِ الْمَرْءِ لِعَوْرَةِ نَفْسِهِ ؟ ٢٨٣
- (٣٠٦) [١٥] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ نَظَرِ جَوَارِحِ نِسَاءِ إِفْلَانٍ وَإِسْوَانِكِ الْمُتَخَلِّقَاتِ بِخُلُقِ نِسَاءِ بَنَارٍ مِنْ كَوْنِهِنَّ لَا يَسْتَرْنَ فِي الْعَادَةِ مِنْ أَجْسَامِهِنَّ إِلَّا مَا تَحْتَ السَّرَّةِ لِلرُّكْبَةِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا إِذْ هُنَّ أَحْرَارٌ فِي الْأَصْلِ ؟ ٢٨٣
- (٣٠٧) [١٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مُصَافَحَةِ الْأَجْنَبِيِّ لِنِسَاءِ بَنَارٍ لِكَوْنِهَا هِيَ التَّحِيَّةُ فِي عَادَتِهِنَّ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٨٦
- (٣٠٨) [١٧] سَأَلَ عَنِ الْأَجْنَبِيَّةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرٌ مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ مِنْ جَسَدِهَا عَنِ الصَّبِيِّ أَمْ لَا ؟ ٣٨٧
- (٣٠٩) [١٨] سُؤَالَ عَمَّنْ تَنَجَّسَ ثَوْبُهُ هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ عَارِيَةِ ثَوْبٍ طَاهِرٍ يُصَلِّي بِهِ ؟ ٢٨٧
- (٣١٠) [١٩] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ صَلَاةِ الْبَانِي فِي الرُّعَافِ إِذَا شَكَّ فِي وَضُوئِهِ وَهُوَ يَغْسِلُ الدَّمَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَى طَهَارَتِهِ ؟ ٢٨٩
- (٣١١) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ (أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا) فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ هَلِ الْمُرَادُ بِهَا مِيلُ الْقَلْبِ فَقَطْ أَوْ غَيْرُهُ ؟ ٢٨٩
- (٣١٢) [٢١] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : أَقْوَالُ الصَّلَاةِ كُلُّهَا لَيْسَتْ فَرَضًا إِلَّا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْفَاتِحَةُ وَالسَّلَامُ ، وَأَفْعَالُهَا كُلُّهَا فَرَضٌ إِلَّا ثَلَاثَةً . . ٢٩٠
- (٣١٣) [٢٢] سُؤَالَ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ هَلْ تَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى نِيَّةِ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ أَمْ لَا ؟ ٢٩٠
- (٣١٤) [٢٣] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَلَفُّظِ الْمُصَلِّي بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ ؟ ٢٩٠
- (٣١٥) [٢٤] سُؤَالَ عَنِ الْمُأْمُومِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ السَّرِيَّةِ أَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً أُخْرَى أَوْ يَسْكُتُ ؟ ٢٩٠
- (٣١٦) [٢٥] سُؤَالَ عَمَّنْ قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بـ « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » هَلْ يُعِيدُ قِرَاءَتَهَا فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ يَقْرَأُ سُورَةً فَوْقَهَا ؟ ٢٩١

- ٢٩١ (٣١٧) [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي السُّجُودِ عَلَى حَجَرِ التَّيْمَمِ ؟
- (٣١٨) [٢٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ فِي جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى سَجَدَ الثَّانِيَةَ أُبْجِزْتُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢٩١ (٣١٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَيْنَدَبُ تَطْوِيلُهَا عَنِ الْأُولَى أَوْ تَقْصِيرُهَا عَنْهَا ؟
- (٣٢٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنِ زِيَادَةِ الْمَأْمُومِ وَالْقَدَّ عَلَى قَوْلِهِ : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ طَيِّبًا مُبَارَكًا » أَتَبْطَلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٢ (٣٢١) [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَكَعَ وَوَضَعَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهِ وَأَمْسَكَ بِيَدِهِ الْأُخْرَى لِبَاسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
- (٣٢٢) [٣١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى سَرِيرِ الْخَشَبِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالْفَرْقَةِ وَعَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ الْمُرْتَفِعِ عَنِ الْأَرْضِ ؟
- ٢٩٣ (٣٢٣) [٣٢] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَّةِ إِذَا كَانَ لَا يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ ؟
- (٣٢٤) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُكْرَهُ الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ فِيهَا وَعَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ فِيهَا وَعَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ فِيهَا ؟
- ٢٩٤ (٣٢٥) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَرَأَ سُورَةً فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى هَلْ تُكْرَهُ لَهُ إِعَادَتُهَا فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَمْ لَا ؟
- (٣٢٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ تَسْوِيَةِ الْمُصَلِّيِ لِلتُّرَابِ الَّتِي يَسْجُدُ عَلَيْهَا وَعَنِ مَسْحِ التُّرَابِ عَنْ وَجْهِهِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٦ (٣٢٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى عَلَى مُرْتَفَعٍ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ السُّتْرَةُ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٧ (٣٢٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ حَرِيمِ الْمُصَلِّيِ ؟

- (٣٢٩) [٣٨] سُؤَالَ عَنْ إِمَامٍ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ هَلْ تُسَنُّ السُّتْرَةُ فِي حَقِّهِ أَمْ لَا؟
٢٩٨
- (٣٣٠) [٣٩] سُؤَالَ عَنْ مَسْبُوقٍ قَامَ لِلْقَضَاءِ وَخَافَ الْمُرُورَ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ السُّتْرَةُ أَمْ لَا ؟
٢٩٨
- (٣٣١) [٤٠] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الْمُنَاوَلَةِ يُرَى مِنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ وَمِنْ عَلَى يَسَارِهِ هَلْ هِيَ بِمِثَابَةِ الْمُرُورِ أَمْ لَا ؟
٢٩٩
- (٣٣٢) [٤١] سُؤَالَ عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَصَلَّى الْمَأْمُومُ عَلَيْهِ ﷺ؟
٢٩٩
- (٣٣٣) [٤٢] سُؤَالَ عَمَّنْ قَالَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَمْدًا أَوْ جَهْلًا أَوْ سَهْوًا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
٢٩٩
- (٣٣٤) [٤٣] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ : (وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ الْمُعِينَةِ) هَلْ مَعْنَى «الْمُعِينَةِ» أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ ، أَوْ أَنَّهَا ظُهُرٌ أَوْ عَصْرٌ مَثَلًا ؟
٣٠٠
- (٣٣٥) [٤٤] سُؤَالَ عَمَّنْ قَتَلَ قَمْلَةً فِي صَلَاتِهِ عَمْدًا أَوْ جَاهِلًا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
٣٠٠
- (٣٣٦) [٤٥] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي وَسْطٍ مِنَ النَّاسِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَوْ مَكْرُوهَةٌ ؟
٣٠١
- (٣٣٧) [٤٦] سُؤَالَ عَنِ الْمَأْمُومِ هَلْ يُسَنُّ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ فِي صَلَاةِ السُّنَّةِ كَالْعِيدَيْنِ أَوْ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا وَاحِدَةً كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ ؟
٣٠١
- (٣٣٨) [٤٧] سُؤَالَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَحْمَلِ الَّذِي يُصْنَعُ مِنَ الْخَشَبِ وَالْحَشِيشِ وَعَنِ السُّجُودِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ ... إِنْخِ إِنْخِ ؟
٣٠١
- (٣٣٩) [٤٨] سُؤَالَ عَمَّنْ قَالَ فِي تَشَهُدِهِ : «التَّحَايَاتُ لِلَّهِ» بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ بَعْدَ النَّاءِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
٣٠٢
- (٣٤٠) [٤٩] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلَاةٍ مَنْ لَمْ يَجْزِمِ الرَّاءَ مِنْ «أَكْبَرِ

- « مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ؟ ٣٠٢
- (٣٤١) [٥٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ : وَلَا يَجُوزُ مَدُّ الْبَاءِ [مِنْ أَكْبَرٍ] حَتَّى يَصِيرَ أَكْبَارُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ ، وَأَكْبَارُ طَبْلٌ هَلْ هُوَ الْمَشْهُورُ أَمْ لَا؟ ٣٠٣
- (٣٤٢) [٥١] سُؤَالَ عَمَّنْ نَادَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ لَوْحٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعُهُ أَمْ لَا ؟ ٣٠٣
- (٣٤٣) [٥٢] سُؤَالَ عَنِ النَّفْلِ الْمَنْدُورِ هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ : (وَكَرِهًا بِفَرْضٍ) أَوْ فِي قَوْلِهِ : (وَجَازَتْ كَتَعُوذُ بِنَفْلٍ) . ٣٠٤
- (٣٤٤) [٥٣] سُؤَالَ : هَلِ الْأَفْضَلُ الْإِتْيَانُ بِالْبِسْمَلَةِ وَالتَّعَوُّذِ فِي الْفَرْضِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ أَمْ لَا؟ ٣٠٤
- (٣٤٥) [٥٤] سُؤَالَ عَنْ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ قَبْلَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ هَلْ لَهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ أَمْ لَا ؟ وَمَا عَدَدُهُمَا وَأَوْقَاتُهَا ؟ ٣٠٥
- (٣٤٦) [٥٥] سُؤَالَ عَنِ الْخُشُوعِ هَلْ هُوَ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ فَرَائِضِهِ هَلْ تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ أَمْ لَا ؟ وَمَا حَقِيقَتُهُ ؟ ٣٠٧
- (٣٤٧) [٥٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ قَوْلِ الْمُصَلِّي فِي دُعَاءِ الشَّهَادَةِ : عَزَمًا ؟ ٣٠٨
- (٣٤٨) [٥٧] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِعَادَةِ الصَّلَاةِ لَتَرْكِ الْخُشُوعِ ؟ ٣٠٨
- (٣٥٠) [٥٩] سُؤَالَ عَمَّنْ نَوَى الْجُمُعَةَ عَنْ ظَهْرِ الْخَمِيسِ لَظَنَّهُ أَنَّهُ جُمُعَةٌ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ٣٠٩
- (٣٥١) [٦٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِمْ : (وَلَا يُنَاوِلُ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ مَا عَلَى يَسَارِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِالْعَكْسِ) هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ ٣١١
- (٣٥٢) [٦١] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : كَرَاهَةُ النَّبْرِ فِي الصَّلَاةِ . ٣١١
- (٣٥٣) [٦٢] سُؤَالَ عَمَّا يُحْصَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ أَفْعَالِ الْخَيْرِ هَلْ لَهُ فِي ذَلِكَ ثَوَابٌ ، أَوِ الثَّوَابُ مُتَعَلِّقٌ بِالنِّيَّةِ لَا يُحْصَلُ دُونَهَا ؟ ٣١٢

- (٣٥٤) [٦٣] سُؤَالَ عِنْدَ قَوْلِ الْأَثَمَةِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
 (يَجِبُ بِفَرْضِ قِيَامٍ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ) فَبَأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْإِكْرَاهُ ؟ ٣١٦
- (٣٥٥) [٦٤] سُؤَالَ عَمَّنْ دَفَعَهُ شَخْصٌ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى
 سَقَطَ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الْجُلُوسِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟ ٣١٦
- (٣٥٦) [٦٥] سُؤَالَ عَمَّنْ صَلَّى الْوُتْرَ جَالِسًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ مَا
 الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ٣١٦
- (٣٥٧) [٦٦] سُؤَالَ عَمَّنْ ذَكَرَ مَنَسِيَةً فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ هَلْ يَقْطَعُهَا
 أَمْ لَا ؟ ٣١٧
- (٣٥٨) [٦٧] سُؤَالَ عَنْ مَفْهُومِ الْفَدِّ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكُلُّ فَدٍّ
 بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثَ مِنْ غَيْرِهَا) إلخ . ٣١٧
- (٣٥٩) [٦٨] سُؤَالَ عَمَّنْ عَلَيْهِ فَوَائِتُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ قِيَامُ
 رَمَضَانَ أَمْ لَا ؟ ٣١٨
- (٣٦٠) [٦٩] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْفَوَائِتُ فِي أَنْفُسِهَا)
 هَلْ هُوَ أَنَّ الْفَوَائِتَ يَقْدَمُ أَوَّلُهَا زَمَانًا ؟ ٣١٨
- مَسَائِلُ : السَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ ٣٢١
- (٣٦١) [١] سُؤَالَ عَنْ حُكْمٍ مَنْ تَذَكَّرَ السُّجُودَ الْبَعْدِيَّ فِي وَقْتِ النَّهْيِ
 عَنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ أَيْسَجُدُ حِينَئِذٍ أَمْ لَا ؟ ٣٢١
- (٣٦٢) [٢] سُؤَالَ عَنْ الْإِمَامِ إِذَا أَخَّرَ الْقَبْلِيَّ هَلْ يَسْجُدُهُ الْمَسْبُوقُ مَعَهُ
 حِينَئِذٍ أَوْ حَتَّى تَتِمَّ صَلَاةُ نَفْسِهِ ؟ ٣٢١
- (٣٦٣) [٣] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ الْمَسْبُوقِ إِذَا قَدَّمَ الْإِمَامُ الْبَعْدِيَّ هَلْ يَسْجُدُهُ
 مَعَهُ حِينَئِذٍ أَمْ لَا ؟ ٣٢١
- (٣٦٤) [٤] سَأَلَ عَنْ مَأْمُومٍ سَجَدَ الْقَبْلِيَّ فِي مَحَلِّهِ وَأَخَّرَهُ إِمَامُهُ هَلْ
 تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟ ٣٢١

- ٣٢٢ (٣٦٥) [٥] سَأَلَ عَنْ مَأْمُومٍ قَدَّمَ الْبَعْدِيَّ وَسَجَدَهُ إِمَامُهُ فِي مَحَلِّهِ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ٣٢٢ (٣٦٦) [٦] سَأَلَ عَنْ الْمَسْبُوقِ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ وَشَرَعَ فِي السُّجُودِ الْبَعْدِيَّ هَلْ يَقُومُ لِلْقَضَاءِ بِإِثْرِ سَلَامِ الْإِمَامِ أَمْ لَا؟
- ٣٢٢ (٣٦٧) [٧] سَأَلَ عَمَّنْ تَذَكَّرَ سَجْدَةً مِنَ الشَّفْعِ فِي تَشْهَدِ الْوِتْرِ مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٣٢٢ (٣٦٨) [٨] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مَنْ شَكَّ فِي تَشْهَدِهِ هَلْ هُوَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ أَوْ الشَّفْعِ أَوْ الْوِتْرِ مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٣٢٣ (٣٦٩) [٩] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي السُّجُودِ الْبَعْدِيِّ فَأَحْرَمَ مَعَهُ ظَانًّا أَنَّهُ مَا زَالَ فِي الصَّلَاةِ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ٣٢٣ (٣٧٠) [١٠] سَأَلَ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَبْلِيُّ وَلَمْ يَسْجُدْهُ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا هَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٣٢٣ (٣٧١) [١١] سَأَلَ عَنْ مُصَلٍّ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٌ وَشَكٌّ فِي سُجُودِهِ الْأَخِيرِ مِنْ صَلَاتِهِ هَلْ هُوَ سُجُودُ الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ...؟
- ٣٢٣ (٣٧٢) [١٢] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مَنْ شَكَّ فِي فَرْضٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَلَمْ يَذِرْ عَيْنُهُ مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٣٢٤ (٣٧٣) [١٣] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ قِرَاءَةِ الْمُصَلِّي حَالَ التَّنَاوُبِ فَهَلْ تُجْزِيهِ أَمْ لَا؟
- ٣٢٤ (٣٧٤) [١٤] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ التَّرَوُّحِ بِالْكُمِّ فِي الصَّلَاةِ مَثَلًا؟
- ٣٢٥ (٣٧٥) [١٥] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ النَّفْثِ فِي الصَّلَاةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ .
- ٣٢٥ (٣٧٦) [١٦] سَأَلَ عَنْ مَسْبُوقٍ قَامَ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَتَذَكَّرَ الْإِمَامُ سُجُودًا بَعْدِيًّا وَرَجَعَ الْمَسْبُوقُ إِلَى الْجُلُوسِ بَعْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِمًا
- ٣٢٥ (٣٧٧) [١٧] سَأَلَ عَمَّنْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالْفَاتِحَةَ مِنْ

- الثَّانِيَةِ سَهْوًا وَلَمْ يَتَذَكَّرْ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ فَهَلْ يَفُوتُهُ تَدَارُكُ
 ٣٢٥ الْأُولَى أَمْ لَا ؟
- (٣٧٨) [١٨] سَأَلَ عَنْ الْقَبْلِيِّ الَّذِي يَتَرْتَبُ عَلَى الْمَأْمُومِ حَالَةَ الْاِقْتِدَاءِ
 ٣٢٦ دُونَ إِمَامٍ أَيْنَ هُوَ ؟
- (٣٧٩) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الْقَلِيلِ وَالْمُتَوَسِّطِ وَالْكَثِيرِ مِنَ الْحَكِّ فِي
 ٣٢٦ الصَّلَاةِ ؟
- (٣٨٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ مَأْمُومٍ مُسَلِّمٍ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ لَظَنَّهُ سَلَامَ إِمَامِهِ
 ٣٢٨ ثُمَّ تَفَطَّنَ لِذَلِكَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
- (٣٨١) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ مَسْبُوقٍ ظَنَّ سَلَامَ إِمَامِهِ وَقَامَ لِلْقَضَاءِ ، ثُمَّ بَعْدَ
 ٣٢٨ فِعْلِهِ لِبَعْضِ الصَّلَاةِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَامَ لِلْقَضَاءِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
- (٣٨٢) [٢٢] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مُصَلٍّ عَطَسَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ وَحَمَدَ اللَّهَ
 تَعَالَى وَشَمَّتَ لَهُ مُصَلٍّ آخَرُ . فَإِنْ قَالَ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ الْعَظِيمُ ، هَلْ
 ٣٢٨ تَبْطُلُ صَلَاتُهُمَا أَمْ لَا ؟
- (٣٨٣) [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْمُصَافَحَةِ فِي الصَّلَاةِ ؟
 ٣٢٩
- (٣٨٤) [٢٤] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مَا يَعْزِضُ لِلْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَدِيثِ
 ٣٢٩ النَّفْسِ وَرَبِّمَا كَانَ فِي جُلِّ صَلَاتِهِ ؟
- (٣٨٥) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْمَأْمُومِ إِذَا نَعَسَ عَنْ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ؟
 ٣٣٠
- (٣٨٦) [٢٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَلَقَّظَ بِبَعْضِ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ سَهْوًا قَبْلَ تَمَامِ
 ٣٣٠ صَلَاتِهِ ثُمَّ تَذَكَّرَ وَرَجَعَ إِلَيْهَا هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- (٣٨٧) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الْكَثِيرِ مِنَ الْكَلَامِ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ الْمُبْطِلِ
 ٣٣٠ لَهَا الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ : (إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا) فَبِكَثِيرِهِ ؟
- (٣٨٩) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ الْمَسْبُوقِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ مَعَ الْإِمَامِ الْقَبْلِيِّ وَسَجَدَهُ
 ٣٣٢ بَعْدَ تَمَامِ صَلَاتِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

(٣٩٠) [٣٠] سُؤَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَبْطُلُ فِيهَا صَلَاةُ الْإِمَامِ دُونَ الْمَأْمُومِ ؟

٣٣٥

(٣٩١) [٣١] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ التَّبَسُّمِ الْكَثِيرِ الْمُبْطِلِ لِلصَّلَاةِ ؟

٣٣٧

(٣٩٢) [٣٢] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ : (وَبِمُشْغَلٍ عَنْ فَرَضٍ) وَقَوْلِهِ :

(وَإِنْ زَوْجَمَ مُؤْتَمٌّ عَنْ رُكُوعٍ . . .) لِأَنَّ نَحْوَ الزَّحَامِ مَنْ اشْتَغَلَ بِحَلٍّ

٣٣٨

إِزَارِهِ أَوْ رَبَطَهُ ؟

(٣٩٣) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِ : (كَمُسْلِمٍ شَكَّ فِي الْإِتِمَامِ . . .) هَلْ

٣٣٨

يَدْخُلُ فِيهِ الْمَأْمُومُ أَمْ لَا ؟

(٣٩٤) [٣٤] سُؤَالٌ عَنِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ إِذَا تَخَالَفَ يَقِينُهُمَا فِي الْمَوْجِبِ ؟

٣٤٠

(٣٩٥) [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ إِنْ لَمْ يَسْجُدْ مَعَ الْإِمَامِ عَمْدًا مَا الْحُكْمُ

٣٤٠

فِي صَلَاتِهِ ؟

(٣٩٦) [٣٦] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلٍ : (وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ) وَبَيْنَ

٣٤١

قَوْلِهِ : (وَسَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ فَيَسْجُدُ إِنْ اطمأنَّ بِهِ) ؟

(٣٩٧) [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ إِمَامٍ مُسْتَنْكِحٍ هَلْ يُطَالَبُ بَعْدَ السَّلَامِ بِسُؤَالٍ مَنْ

٣٤٢

خَلْفَهُ هَلْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟

(٣٩٨) [٣٨] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ إِذَا سَلَّمَ أَهْلُ الصَّفِّ وَهُوَ شَاكٌّ مَا

٣٤٢

حُكْمُهُ ؟

(٣٩٩) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَلَسَ مِنَ الْقِيَامِ ثُمَّ سَجَدَ مِنْ جُلُوسِهِ مَا

٣٤٣

الْحُكْمُ فِي جُلُوسِهِ ذَلِكَ ؟

(٤٠٠) [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَلَسَ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنْ سُجُودِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى

٣٤٤

أَوْ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ قَامَ مِنْهُ مَا الْحُكْمُ فِي فَعْلِهِ ذَلِكَ ؟

(٤٠١) [٤١] سَأَلَ عَنْ مَأْمُومٍ شَكَّ فِي الْإِتِمَامِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَنْكِحٍ مَاذَا

٣٤٥

يَفْعَلُ هَلْ يُسَبِّحُ لِلْإِمَامِ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟

- (٤٠٢) [٤٢] سَوَّالٌ عَنْ مَعْنَى التَّعْبِيرِ الَّذِي ذَكَرَ (ق) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَرَاءَةٌ بَتْلَحِينَ) . ٣٤٨
- وَعَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضًا : «مَجْلِسُ السَّبْتِ» مَا هُوَ ؟ ٣٤٨
- (٤٠٣) [٤٣] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَّتُهُ هُوَ ...) إِنْخ ؟ ٣٤٨
- (٤٠٤) [٤٤] سَوَّالٌ عَمَّنْ كَانَ يُصَلِّي وَحْدَهُ وَدَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي رُكُوعِ الْآخِرَةِ أَوْ قَبْلَهُ وَنَوَى الْإِمَامَةَ حِينَئِذٍ ، فَهَلْ يَحْضُلُ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ ؟ ٣٥٠
- (٤٠٥) [٤٥] سَوَّالٌ عَمَّنْ وَجَدَ الْإِمَامَ بَعْدَ السَّلَامِ جَالِسًا عَلَى هَيْئَةِ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَعْلَمْ وَأَحْرَمَ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ٣٥١
- (٤٠٦) [٤٦] سَوَّالٌ عَنْ إِمَامٍ رَعَفَ وَغَسَلَ الدَّمَ هَلْ يَكُونُ إِمَامًا بَعْدَ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟ ٣٥٢
- (٤٠٧) [٤٧] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ رِحَابِ الْمَسْجِدِ وَطَرُقِهِ وَأَفْنِيَّتِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ هَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ... ؟ ٣٥٢
- (٤٠٨) [٤٨] سَوَّالٌ عَمَّا قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ أُقِيمَتِ الصُّبْحُ ...) هَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الْبَنَانِيِّ ... ؟ ٣٥٥
- مَبْحَثُ مَسَائِلِ النَّفْلِ ٣٥٦
- (٤٠٩) [١] سَوَّالٌ عَنْ مُحَدِّثٍ أَصْغَرَ شَرَعَهُ التَّيْمُمُ وَدَخَلَ فِي الْمَسْجِدِ فِي وَقْتٍ يَجُوزُ النَّفْلُ بِهِ هَلْ يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟ ٣٥٦
- (٤١٠) [٢] سَوَّالٌ عَنْ مَسْجِدِ الْبَادِيَةِ هَلْ لَهُ تَحِيَّةٌ أَمْ لَا ؟ ٣٥٦
- (٤١١) [٣] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ صَلَاةِ النَّفْلِ بِإِثْرِ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ . ٣٥٧
- (٤١٢) [٤] سَوَّالٌ عَمَّنْ نَوَى التَّنْفُلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ هَلْ يَسُوعُ لَهُ أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ أَمْ لَا ؟ ٣٥٧
- (٤١٣) [٥] سَوَّالٌ عَنْ الْاِشْتِغَالِ بِطَلَبِ الْعِلْمِ وَصَلَاةِ النَّفْلِ أَيُّهُمَا

- أَفْضَلُ؟
 ٣٥٨ (٤١٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَقِيبُ شَفْعٍ) هَلْ يُشْتَرَطُ
 فِي رَكَعَتَيِ الشَّفْعِ أَنْ يَخْصُصَهُمَا بِالنِّيَّةِ أَمْ لَا؟
 ٣٥٨ (٤١٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الْفَجْرَ وَالصُّبْحَ حَتَّى طَلَعَتِ
 الشَّمْسُ فَأَيُّهُمَا يَدُّ؟
 ٣٥٨ (٤١٦) [٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ سُؤَالِ الضُّعْفَاءِ فِي الْمَسْجِدِ وَرَفْعِ
 الْأَصْوَاتِ بِالمَسْأَلَةِ؟
 ٣٥٩ (٤١٧) [٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْكَلَامِ فِي الْمَسْجِدِ؟
 ٣٦٠ (٤١٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ فَاتَهُ الْإِمَامُ بِيَعُضِ قِيَامِ رَمَضَانَ هَلْ يَقْضِيهِ أَمْ
 لَا؟
 ٣٦١ (٤١٩) [١١] سُؤَالٌ عَنْ فِعْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي الْجُمُعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ
 رَمَضَانَ هَلْ لَهَا سَنَدٌ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟
 ٣٦٢ (٤٢٠) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَهُ وَرَدٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَحْدُودٌ . . . فَهَلْ يَجِبُ
 عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ أَوْ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ بِمَا شَاءَ؟
 ٣٦٤ مَسَائِلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالِاسْتِخْلَافِ
 ٣٦٦ (٤٢٢) [١] سُؤَالٌ عَنْ الْجَمَاعَةِ هَلْ تُسَنُّ فِي الْفَرَضِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ
 أَوْ فِي الْحَاضِرِ فَقَطْ؟
 ٣٦٦ (٤٢٣) [٢] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ اخْتِيَارًا سِوَى
 رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا هَلْ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟
 ٣٦٧ (٤٢٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَنْبُوقٍ لَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامَ إِلَّا فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ
 وَأَرَادَ أَحَدُ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ ائِقْتَدِيَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَوْ حَتَّى يُسَلِّمَ؟
 ٣٦٧ (٤٢٥) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ إِلَّا أَنَّهُ قَبْلَ إِتْيَانِهِ
 بِالطُّمَأْنِينَةِ رَفَعَ الْإِمَامُ مِنَ الرُّكُوعِ هَلْ أَدْرَكَ تِلْكَ الرُّكُوعَةَ أَمْ لَا؟
 ٣٦٧

- (٤٢٦) [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ دَخَلَ عَلَى الْإِمَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِسَلَامِهِ ثُمَّ عَلِمَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
٣٦٨
- (٤٢٧) [٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الْاِقْتِدَاءِ بِفَاسِقٍ بِجَارِحَةٍ ؟ وَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ اِقْتَدَى بِهِ أَمْ لَا ؟
٣٦٩
- (٤٢٨) [٧] سُؤَالَ عَمَّنْ يَحْفَظُ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ مِنْ سُنَنِهَا . . . هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟
٣٦٩
- (٤٢٩) [٨] سُؤَالَ عَنْ الْإِمَامِ إِذَا أَطَالَ الصَّلَاةَ ، وَخَافَ الْمَأْمُومُ تَلَفَ بَعْضِ مَالِهِ إِنْ أَتَمَّ مَعَهُ . . . ، هَلْ يَسُوعُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ إِمَامَتِهِ أَمْ لَا ؟
٣٩٦
- (٤٣٠) [٩] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةٍ بَعْضُهَا شَرَعَهُ التَّيْمُّنُ وَبَعْضُهَا عَلَى وَضُوءٍ فَهَلْ تَجُوزُ إِمَامَةُ الْمُتَيَمِّمِ لِلْمُتَوَضِّئِ أَمْ لَا ؟
٣٧٠
- (٤٣١) [١٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ : (وَكُرِهَ أَقْطَعُ وَأَشْلُ . .) إِلَى قَوْلِهِ : (وإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ) . هَلْ الْكُرَاهَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ . . . ؟
٣٧٠
- (٤٣٢) [١١] سُؤَالَ عَمَّنْ وَجَدَ الْإِمَامَ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ تِلْكَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَمْ لَا ؟
٣٧١
- (٤٣٣) [١٢] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةٍ صَلَّتْ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْإِمَامِ الرَّائِبِ هَلْ يَحْصُلُ لَهَا فَضْلُ الْجَمَاعَةِ أَمْ لَا ؟
٣٧١
- (٤٣٤) [١٣] سُؤَالَ عَمَّنْ خَافَ فَوَاتَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ الْخَبَبُ أَوْ يُكْرَهُ [كَغَيْرِهَا] مِنَ الصَّلَوَاتِ ؟
٣٧٢
- (٤٣٥) [١٤] سُؤَالَ عَنْ الْمُسْمِعِ هَلْ يَشْتَرِطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْإِمَامَةِ أَمْ لَا ؟
٣٧٢
- (٤٣٦) [١٥] سُؤَالَ عَنْ إِمَامٍ تَعَمَّدَ قَطَعَ صَلَاتَهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟
٣٧٣
- (٤٣٧) [١٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مَأْمُومٍ رَكَعَ وَرَفَعَ وَالْإِمَامُ مَا زَالَ وَاقِفًا ،

- ٣٧٣ أَوْ سَجَدَ وَرَفَعَ قَبْلَ شُرُوحِ إِمَامِهِ فِي السُّجُودِ ، أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
(٤٣٨) [١٧] سُؤَالُ عَمَّنْ صَلَّى خَلْفَهُ جَمَاعَةٌ لَا صَلَاةَ لَهَا لِتَرْكِهَا
شُرُوطَهَا مِنْ طَهَارَةِ حَدَثٍ وَخَبَثٍ ، وَنَوَى الْإِمَامَةَ بِهَا . أَتَصِحُّ صَلَاتُهُ
أَمْ لَا ؟
- ٣٧٣ (٤٣٩) [١٨] سُؤَالُ عَنْ الْإِمَامِ إِذَا رَأَى بِيَدِهِ حَائِلَةً بَعْدَ سَلَامِهِ مِنْ
الصَّلَاةِ فَهَلْ يُعِيدُ بِإِعَادَتِهِ مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٧٤ (٤٤٠) [١٩] سُؤَالُ عَمَّنْ وَجَدَ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ
عَلَيْهِ أَيْنُوِيِ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ أَمْ لَا ؟
- ٣٧٥ (٤٤١) [٢٠] سُؤَالُ عَمَّنْ فِي يَمِينِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَسَارِهِ فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟
- ٣٧٥ (٤٤٢) [٢١] سُؤَالُ عَنْ مَأْمُومٍ تَحَقَّقَ عَدَمُ إِدْرَاكِ رُكْعَتِهِ الْأُولَى مَعَ
الْإِمَامِ وَرَفَعَ مَعَهُ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٧٥ (٤٤٣) [٢٢] سُؤَالُ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ) . هَلْ
مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لِلْإِمَامِ إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامَةَ . ؟
- ٣٧٦ (٤٤٤) [٢٣] سُؤَالُ عَمَّنْ تَأَخَّرَ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا فِي فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ
الصَّلَاةِ حَتَّى فَرَغَ الْإِمَامُ مِنْهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟ ..
- ٣٧٨ (٤٤٥) [٢٤] سُؤَالُ عَمَّنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعْفُوتَاتِ هَلْ تَجُوزُ
إِمَامَتُهُ لغيرِهِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا بَطَلَتْ مِنْهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٠ (٤٤٦) [٢٥] سُؤَالُ وَجَوَابُهُ .
- ٣٨١ (٤٤٧) [٢٦] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ عَالِمٍ بِحُكْمِ الصَّلَاةِ صَلَّى خَلْفَ جَاهِلٍ
لِحُكْمِهَا بِالْكُلِّيَّةِ ؟
- ٣٨٢ (٤٤٨) [٢٧] سُؤَالُ إِذَا ظَهَرَ الْحَسَدُ فِي بَعْضِهَا هَلْ يَجُوزُ التَّخَلُّفُ عَنْ
الصَّلَاةِ مَعَهَا لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٣ (٤٤٩) [٢٨] سُؤَالُ عَنْ التَّلَامِيذِ هَلْ يُبَاحُ لَهُمُ التَّخَلُّفُ عَنْ صَلَاةٍ

- ٣٨٣ الْجَمَاعَةُ بِالْمَسْجِدِ لاشتغالهم بطلب العلم أم لا ؟
(٤٥٠) [٢٩] سَوَّالٌ عَنْ نِيَّةِ الْجَمْعِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ أَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٨٥ (٤٥١) [٣٠] سَوَّالٌ عَنْ مُصَلٍّ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ فَذَا صَحَّتْ فَأَيْنَ هُوَ ؟
- ٣٨٥ (٤٥٢) [٣١] سَوَّالٌ عَمَّنْ اقْتَدَى بِشَخْصٍ لَا يُعْرِفُ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
- ٣٨٥ (٤٥٣) [٣٢] سَوَّالٌ عَنْ فِنَاءِ الْمَسْجِدِ هَلْ تُكْرَهُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الرَّائِبِ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٥ (٤٥٤) [٣٣] سَوَّالٌ عَنْ مَوْضِعِ الْإِمَامِ إِذَا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ هَلْ تَجُوزُ صَلَاتُهُمْ أَسْفَلُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٦ (٤٥٥) [٣٤] سَوَّالٌ عَمَّنْ ظَنَّ أَنَّ الْإِمَامَ كَبَّرَ فَكَبَّرَ هُوَ ثُمَّ كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
- ٣٨٦ (٤٥٦) [٣٥] سَوَّالٌ عَنْ مَأْمُومٍ انْقَطَعَ عَنْهُ صَوْتُ إِمَامِهِ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَوْ يَبْنِي عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ صَلَاةِ إِمَامِهِ ؟
- ٣٨٧ (٤٥٧) [٣٦] سَوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى فَذَا وَنِيَّتُهُ إِعَادَتُهَا فِي الْجَمَاعَةِ أَتُجْزِئُهُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٨ (٤٥٨) [٣٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ تَصَدَّرَ لِلْإِمَامَةِ هَلْ يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٨ (٤٥٩) [٣٨] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ خُرُوجِ التُّرَابِ فِي جَبْهَةِ الْمُصَلِّي أَيْكْرَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٩ (٤٦٠) [٣٩] سَوَّالٌ عَنْ كَلَامِ (مخ) و (عبق) هَلْ مُخَالَفٌ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّرْحُ مِنْ أَنَّهَا الَّتِي تَلِي الدَّاحِلَ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٠ مَسَائِلُ السَّفَرِ وَالْجُمُعَةِ
- ٣٩١

- (٤٦١) [١] سُؤَالَ عَنْ بَدَوِيٍّ بَلَغَهُ أَنَّ أَهْلَهُ بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِيٍّ وَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدَهُمْ رَحَلُوا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى الْآخِرِ؟ ٣٩١
- (٤٦٢) [٢] سُؤَالَ عَمَّنْ خَرَجَ مُسَافِرًا . . . فَهَلْ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ قَبْلَ ظَعُونِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ صَلَّى حَضْرِيَّةً أَمْ سَفَرِيَّةً؟ ٣٩١
- (٤٦٣) [٣] سُؤَالَ عَمَّنْ خَرَجَ لِتَشْيِيعِ رُفْقَةٍ . . . أَيُصَلِّي سَفَرِيَّةً أَوْ حَضْرِيَّةً قَبْلَ ظَعُونِ الرُّفْقَةِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ؟ ٣٩١
- (٤٦٤) [٤] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ صَلَاةِ مُسَافِرٍ رَجَعَ إِلَى وَطَنِهِ مُكْرَهًا هَلْ يُصَلِّيهَا فِي رُجُوعِهِ وَإِقَامَتِهِ فِي وَطَنِهِ سَفَرِيَّةً أَمْ حَضْرِيَّةً؟ ٣٩٢
- (٤٦٥) [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ خَرَجَ لَطَلَبِ آبِي أَوْ ضَالَّةً أَيْقِصُرُ أَمْ لَا؟ ٣٩٢
- (٤٦٦) [٦] سُؤَالَ عَنْ مُسَافِرٍ قَدِمَ عَلَى أَهْلِ بَادِيَةٍ . . . هَلْ يَلْزِمُهُ الْإِتِمَامُ مَعَهُمْ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ؟ ٣٩٣
- (٤٦٨) [٨] سُؤَالَ عَنْ مُسَافِرٍ نَوَى إِقَامَةً تُوجِبُ الْإِتِمَامَ . . مَا حُكْمُ صَلَاتِهِ إِذَا وَصَلَهُ أَحَضْرِيَّةً أَمْ سَفَرِيَّةً؟ ٣٩٣
- (٤٦٩) [٩] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوِ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً)؟ ٣٩٤
- (٤٧٠) [١٠] سُؤَالَ عَمَّنْ بَلَغَهُ أَنَّ مُحَلَّةً زَوَّجَتْهُ الْمَدْخُولُ بِهَا بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِيٍّ وَخَرَجَ مُسَافِرًا إِلَيْهَا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ .؟ ٣٩٥
- (٤٧١) [١١] سُؤَالَ عَنْ الصَّبِيِّ أَيْقِصُرُ أَمْ لَا؟ ٣٩٦
- (٤٧٢) [١٢] سُؤَالَ عَنْ الْمُسَافِرِ إِذَا نَوَى عَدَمَ الرَّحِيلِ فِي أَثْنَاءِ أَحَدِ الظُّهْرَيْنِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ مَا حُكْمُ صَلَاتِهِ؟ ٣٩٧
- (٤٧٣) [١٣] سُؤَالَ عَنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَيْشَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ وَجْهًا وَاحِدًا بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ مُسْتَقِيمًا أَمْ لَا؟ ٣٩٨
- (٤٧٤) [١٤] سُؤَالَ عَنْ مُقِيمٍ اسْتَخْلَفَهُ مُسَافِرٌ عَلَى مُسَافِرَيْنِ . . . هَلْ

- ٣٩٨ يَسْتَخْلِفُونَ مُقِيمًا أَمْ مُسَافِرًا أَمْ لَا ؟
(٤٧٥) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرِ التَّقِيِّ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي السَّفَرِ هَلْ يَقْطَعُ ذَلِكَ سَفَرَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٩ (٤٧٦) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ ارْتَحَلَ مَعَ جَمِيعِ أَهْلِهِ وَأَنْتَهَى سَفَرُ أَهْلِهِ وَبَاتَ مَعَهُمْ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى السَّفَرِ غَدًا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
- ٣٩٩ (٤٧٧) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ أَهْلِ مَحَلَّةٍ صَعَدُوا الظُّهْرَ فِي الشَّتَاءِ لَطَلَبِ الْمَرْعَى بِنَةِ الْقَصْرِ ، ... مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِمْ ؟
- ٤٠٠ (٤٧٨) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ أَنَاسٍ مُجْتَمِعِينَ عِنْدَ مَنْهَلٍ مُتَفَرِّقِينَ وَلَكِنْ جَمَعَهُمْ اسْمُ الدَّارِ هَلْ مِنْ خَرَجَ مِنْهُمْ لِلسَّفَرِ مِنْ جِهَةٍ فِيهَا ؟
- ٤٠٠ (٤٧٩) [١٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرَادِ بِ (الارتفاق) الَّذِي ذَكَرَ (مخ) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْعُمُودِيُّ حَلَّتْهُ) ؟
- ٤٠١ (٤٨٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حَضْرِيٍّ مَرَّتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ مُسَافِرَةً مِنْ بَلَدِهَا ؛ لِأَنَّهَا مَا زَالَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا هَلْ يَنْحَلُّ سَفَرُهَا أَمْ لَا ؟
- ٤٠٢ (٤٨١) [٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَافَرَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَلَمْ يَقْصُرْ أَوَّلًا حَتَّى لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ مَعَ أَهْلِهِ إِلَّا الْقَلِيلُ أَيْقِصُرُ أَمْ لَا ؟
- ٤٠٣ (٤٨٢) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ : إِنْ قَدَرَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ ... هَلْ يُعَدُّ مِنَ الْيَوْمَيْنِ نُزُولُ الْمُسَافِرِ عَادَةً عِنْدَ الْقَيْلُولَةِ . ؟
- ٤٠٤ (٤٨٣) [٢٣] سُؤَالٌ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلًا بِتَقْصِيرِ الْمَرِيضِ لِلصَّلَاةِ ؟
- ٤٠٤ (٤٨٤) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ إِذَا قَصَدَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْهُمْ مَسَافَةَ الْقَصْرِ . . هَلْ يَجُوزُ لِلتَّبَاعِ الْقَصْرُ حِينَئِذٍ . ؟
- ٤٠٥ (٤٨٥) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ تَذَكَّرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً أَيْجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٠٥ (٤٨٦) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ هَلْ دَخَلَ بِوُضُوءٍ أَمْ

- ٤٠٥ لَا؟ هَلْ يَسْتَخْلَفُ أَمْ لَا؟
 (٤٨٧) [٢٧] سَوَّالٌ عَنِ الْمُسْتَخْلَفِ إِنْ قَالَ لَهُ الْمُسْتَخْلَفُ أَنَّهُ أَسْقَطَ رُكُوعًا قَبْلَهُ أَيَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَفْتَ تَدَارُكُهُ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
- ٤٠٦ (٤٨٨) [٢٨] سَوَّالٌ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا رَعَفَ وَحَصَلَ الِاسْتِخْلَافُ مِنْهُ أَوْ مِنَ الْمَأْمُومِينَ هَلْ يَكُونُ مَأْمُومًا لِلْمُسْتَخْلَفِ - بِالْفَتْحِ - بَعْدَ غَسْلِهِ الدَّمَ أَمْ لَا؟
- ٤٠٨ (٤٨٩) [٢٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ تَذَكَّرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٤٠٨ (٤٩٠) [٣٠] سَوَّالٌ عَمَّنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي ثَانِيَةِ الْجُمُعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ سَجْدَةً مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٤٠٨ (٤٩١) [٣١] سَوَّالٌ عَمَّنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي تَشْهَدِ الْجُمُعَةِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ عَلَيْهِ هَلْ يُحْرَمُ بِنِيَّةِ الْجُمُعَةِ أَوْ الظُّهْرِ؟
- ٤٠٨ (٤٩٢) [٣٢] سَوَّالٌ عَنْ نِيَّةِ مُصَلِّي الْجُمُعَةِ أَيَنْوِي الْجُمُعَةَ خَاصَّةً أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
- ٤٠٩ (٤٩٤) [٣٤] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ النَّافِلَةِ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ هَلْ تَحْرُمُ مِنْ حَيْثُذَ أَمْ لَا؟
- ٤٠٩ (٤٩٥) [٣٥] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؟
- ٤٠٩ (٤٩٦) [٣٦] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ شِرَاءِ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ عِنْدَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي؟
- ٤١٠ (٤٩٧) [٣٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّغْيُ لِلْجُمُعَةِ أَمْ لَا؟
- ٤١٠

(٤٩٨) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِقَرِيَةٍ صُغْرَى هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

٤١٠

٤١٤

مَسَائِلُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

(٤٩٩) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَيْعِيدُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟

٤١٥

(٥٠٠) [٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَجَنَّبُ حَائِضٍ وَجُنُبٍ لَهُ) مَا الْمُرَادُ بِهِ هَلْ مِنْ الْبَيْتِ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُمَا مِنْهُ ؟

٤١٥

٤١٦

(٥٠١) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

(٥٠٢) [٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا وَلَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ... فَهَلْ

٤١٦

تَكُونُ مَوْنَةٌ تَجْهِيْزُهُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ الْمَذْكُورِ أَوْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؟

(٥٠٣) [٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الشَّهِيدِ الْمُعْتَرِكِ : (وَدُفِنَ

٤١٧

بِثْيَابِهِ إِنْ سَتَرْتَهُ) هَلْ دَفَنُهُ فِيهَا عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ ؟

٤١٧

(٥٠٤) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ يَدْخُلُ الْمَرْأَةُ فِي قَبْرِهَا ؟

٤١٧

(٥٠٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ اسْتِعْدَادِ الْكَفْنِ وَالْقَبْرِ ؟

(٥٠٦) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ وَابْنَهُ وَنَفَقَتَهُ وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْ أَبِيهِ

٤١٧

لِكَوْنِهِ بَلَغَ زَمَنًا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ كَفَنُهُ عَلَيْهِ ؟

(٥٠٧) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مَيِّتٍ جُمِعَ لَهُ ثَمَنٌ كَفَنَهُ ثُمَّ كَفَنَهُ رَجُلٌ آخَرُ مِنْ

٤١٨

عِنْدِهِ فَهَلْ ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ يَرُدُّ إِلَى أَرْبَابِهِ أَوْ يُدْفَعُ لِعُرْمَاءِ الْمَيِّتِ أَوْ وَرَثَتِهِ ؟

٤١٨

(٥٠٨) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْأَةِ هَلْ يُعْزَى فِيهَا أَمْ لَا ؟

٤١٨

(٥٠٩) [١١] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْأَةِ هَلْ تُعْزَى فِي مُصَيَّبَتِهَا أَمْ لَا ؟

٤١٩

(٥١٠) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ أَزْوَاجًا فَأَيُّهُمْ تَكُونُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ ؟

(٥١١) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قَبْرَاطِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ هَلْ يَتَوَقَّفُ حُصُولُهُ

٤١٩

عَلَى اتِّبَاعِ الْمَيِّتِ مِنْ دَارِهِ أَمْ لَا ؟

- (٥١٢) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ دَفْنِ الْمَيِّتِ بِأَحْجَارِ الْقُبُورِ الدَّارِسَاتِ
 ٤٢٠ أَيْجُوزُ أَمْ لَا؟
- (٥١٣) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدِ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ
 ٤٢٠ ﷺ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي وَلَا يَصُومُ فَهَلْ يُغَسَّلُ أَوْ يُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- (٥١٤) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ مَجْدُورٍ خِيفَ عَلَيْهِ مِنَ التَّرُّعِ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ
 ٤٢١ عَلَيْهِ أَيُّمَّمُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- (٥١٥) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمَجْدُورِ هَلْ يَبْلُغُ مَبْلَغًا يُسْقِطُ تَيْمَمَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ
 ٤٢٢ أَمْ لَا ؟
- (٥١٦) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ السَّقَطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ
 ٤٢٢ يُبْعَثُ أَمْ لَا ؟
- (٥١٧) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ الْمَيِّتِ هَلْ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَمْ لَا ؟
 ٤٢٢
- (٥١٨) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ ؟
 ٤٢٤
- (٥١٩) [٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَاتَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ هَلْ يَحْضُرُ لَهُ
 ٤٢٤ جَبْرِيلُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ أَزْكَى الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ أَوْ لَا يَحْضُرُ لَهُ ؟
- (٥٢٠) [٢٢] سُؤَالٌ عَنِ الصَّدَقَةِ الْمُسَمَّاةِ (بِعَشَائِهِمْ) هَلْ يَجُوزُ إِعْطَاؤُهَا
 ٤٢٥ لِكُلِّ مُحْتَاجٍ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ . . ؟
- (٥٢١) [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ صَدَقَةِ الْمَوْتَى هَلْ الْأَفْضَلُ فِيهَا أَنْ يَعْمْ قُرْبَاهُ
 ٤٢٥ أَوْ يَخْصَّ وَالِدَيْهِ ؟
- (٥٢٢) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ زِيَارَةِ الْأَمْوَاتِ ؟
 ٤٢٦
- (٥٢٣) [٢٥] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ أَخْذِ التُّرَابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِتَبْرُكِهِ هَلْ
 ٤٢٩ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- (٥٢٤) [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ الْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ النَّابِتِ بِالْمَقْبَرَةِ أَيْجُوزُ قَلْعُهُمَا
 ٤٢٩ أَمْ لَا ؟

- ٤٣٠ (٥٢٥) [٢٧] سؤالٌ عَنْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ عَلَى الْقُبُورِ الْفَانِيَةِ أَيْسُوغٌ أَمْ لَا ؟
- (٥٢٦) [٢٨] سؤالٌ عَنْ الدُّعَاءِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٠ (٥٢٧) [٢٩] سؤالٌ عَنْ حُكْمِ اخْتِذِ التُّرَابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِلتَّبَرُّكِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٤٣١ مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ
- ٤٣٢ (٥٢٨) [١] سؤالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ أَرْبَعَةُ أَبَاعِيرَ وَنِصْفُ بَعِيرَيْنِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٢ (٥٢٩) [٢] سؤالٌ عَمَّنْ دَفَعَ سِنًّا فِي زَكَاتِهِ أَصْغَرَ مِنَ السَّنِّ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ وَدَفَعَ قِيمَةً مَا بَيْنَهُمَا أَيْسُوغٌ ذَلِكَ وَيُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٢ (٥٣٠) [٣] سؤالٌ عَنْ شَاةٍ ثَنِيَّةٍ الْقَدَرِ دُونَ السَّنِّ هَلْ تُجْزِئُ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٣ (٥٣١) [٤] سؤالٌ عَنْ شَاةٍ الزَّكَاةِ هَلْ يُعْتَبَرُ فِيهَا عَيْبُ الضَّحِيَّةِ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا إِلَّا عَيْبُ يَنْقُصُ مِنْ قِيَمَتِهَا ؟
- ٤٣٤ (٥٣٢) [٥] سؤالٌ عَنِ الْمُرَادِ بِالْبَلَدِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَعْرُوفِ) ؟
- ٤٣٥ (٥٣٣) [٦] سؤالٌ عَنِ الشُّرَكَاءِ فِي الْمَاشِيَةِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْحَرْثِ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِكُ فِيهِ يَبْلُغُ النَّصَابَ وَإِنْ اقْتَسَمُوهُ لَمْ يَحْصُلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابٌ أَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٥ (٥٣٤) [٧] سؤالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَاشِيَةً بِعُرُوضٍ ثُمَّ بَاعَ الْعُرُوضَ بِمَاشِيَةٍ أُخْرَى فَأَيْنَ حَوْلَ الْمَاشِيَةِ الْأَخِيرَةِ ؟
- ٤٣٦ (٥٣٥) [٨] سؤالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ شَاةَ زَكَاتِهِ وَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ أَتُجْزِئُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٦

- (٥٣٦) [٩] سُؤَالُ عَمَّنْ عِنْدَهُ مَاشِيَةٌ غَائِبَةٌ لَا يَدْرِي أَهِيَ سَالِمَةٌ أَمْ لَا وَحَالَ حَوْلُهَا مَا حُكِمَ زَكَاتُهَا ؟ ٤٣٦
- (٥٣٧) [١٠] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ زَكَاةٍ مِنْ غِنْدِهِ مِنْ إِبِلِهِ شَيْءٌ وَغَابَ عَنْهُ مِنْهَا شَيْءٌ لَا يَدْرِي لَهُ خَبَرًا ؟ ٤٣٧
- (٥٣٨) [١١] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى بِزَكَاتِهِ ثِيَابًا أَوْ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ هَلْ يُجْزئُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٣٨
- (٥٣٩) [١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ أَصْدَقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعِينَةً وَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا عِنْدَ الزَّوْجِ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَا حُكْمُهَا فِي زَكَاتِهِ ؟ ٤٣٨
- (٥٤٠) [١٣] سُؤَالُ عَنْ شُرَكَاءٍ فِي مَاشِيَةٍ يَتَامَى أَوْ غَيْرِهِمْ إِذَا بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابًا هَلْ حُكْمُهُ فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ الْخُلْطَةِ أَمْ لَا ؟ ٤٣٨
- (٥٤١) [١٤] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ زَكَّى مَاشِيَتَهُ خَلَطَهَا عَلَى آخَرَ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ وَزَكَّى الثَّانِي أَيْضًا مَاشِيَتَهُ . هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ ؟ ٤٣٩
- (٥٤٢) [١٥] سُؤَالُ عَمَّنْ أَصْدَقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعِينَةً وَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . فَهَلْ تَجِبُ زَكَاتُهَا عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟ ٤٤٠
- (٥٤٣) [١٦] سُؤَالُ عَمَّنْ وَهَبَ لَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ مَاشِيَةً هَلْ يَضُمُّهَا لِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَاشِيَةِ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟ ٤٤٠
- (٥٤٤) [١٧] سُؤَالُ عَمَّنْ وَهَبَ مَالَهُ لَوَلَدِهِ أَوْ عَبْدَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ ثُمَّ يَنْزِعُهُ مِنْهُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَتَسْقِطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٤١
- (٥٤٥) [١٨] سُؤَالُ عَمَّنْ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ فِي الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ وَجَهِلَ يَوْمَ لُزُومِهَا لَهُ مِنْهُ أَيْزَكَّى أَوَّلَ ذَلِكَ الشَّهْرِ أَوْ وَسْطَهُ أَوْ آخِرَهُ ؟ ٤٤١
- (٥٤٦) [١٩] سُؤَالُ عَنْ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ الْمَوْقُوفِ هَلْ تَخْرُجُ مِنْ غَلَّتِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤٤٢
- (٥٤٨) [٢١] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ بَنِينَ صِغَارًا . . . وَتَرَكَ شَيْئًا

- ٤٤٩ مِنْ الْمَاشِيَةِ وَلَمْ يَقْتَسِمَاهَا مَا حُكِمَ زَكَاتُهُمْ ؟
- (٥٤٩) [٢٢] سُؤَالُ عَمَّنِ التَّبَسَّ عَلَيْهِ حَوْلُ زَكَاةِ مَاشِيَتِهِ فَلَا يَدْرِي فِي أَيِّ شَهْرٍ هُوَ ؟
- ٤٥٠ (٥٥٠) [٢٣] سُؤَالُ عَنِ حُكْمِ زَكَاةِ الْخُلْطَةِ إِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَا هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٤٥٠ (٥٥١) [٢٤] سُؤَالُ عَنِ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ مَاشِيَةٍ تَبْلُغُ النَّصَابَ وَعَنْ أَوْلَادٍ صِغَارٍ . . . مَا الْحُكْمُ فِي زَكَاةِ الْأَعْوَامِ الْمَاضِيَةِ هَلْ هِيَ سَاقِطَةٌ عَنْهُمْ أَمْ لَا ؟
- ٤٥٠ (٥٥٢) [٢٥] سُؤَالُ عَمَّنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَلَمْ يُخْرِجْ زَكَاتَهُ حَتَّى تَغَيَّرَتْ مَاشِيَتُهُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ كَانَ تَأْخِيرُهَا لَهُ لِعُذْرٍ أَمْ لَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٤٥٤ (٥٥٣) [٢٦] سُؤَالُ عَنِ تَخْيِيرِ السَّاعِي . . . فَهَلْ يَكُونُ لِلْفَقِيرِ عِنْدَ تَعَذُّرِ السَّاعِي أَوْ لِلْمَالِكِ ؟
- ٤٥٥ (٥٥٤) [٢٧] سُؤَالُ عَنِ تَخْيِيرِ السَّاعِي هَلْ هُوَ عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لَا ؟
- ٤٥٥ (٥٥٥) [٢٨] سُؤَالُ عَمَّنْ سَافَرَ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ وَأَقَامَ أَعْوَامًا فِي السَّفَرِ . . . هَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ . . . ؟
- ٤٥٦ (٥٥٦) [٢٩] سُؤَالُ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ مَعْدَنٍ) ؛ هَلْ مَعْنَاهُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدَنِ أَوْ قِيَمَةُ الْمَعْدَنِ ؟
- ٤٥٧ (٥٥٧) [٣٠] سُؤَالُ عَنِ زَكَاةِ مَا تَمَّتْ بَقَرَةٌ هَلْ يُجْزَى فِيهَا مُسْتَتَانٍ وَأَرْبَعَةٌ أَتْبَعَهُ أَوْ لَا يُجْزَى فِيهَا إِلَّا خَمْسُ مُسَنَّاتٍ ؟
- ٤٥٨ (٥٥٨) [٣١] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى فَلَوْا يَبْقَرَاتٍ بَنِيَّةَ التَّجْرِبَةِ وَمَكَثَ عِنْدَهُ حَوْلًا وَبَاعَهُ بَارْبَعِينَ شَاءَ فَهَلْ يُزَكِّيْهَا حِينَئِذٍ أَوْ يَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلًا ؟
- ٤٥٩ (٥٥٩) [٣٢] سُؤَالُ عَمَّنْ أَبْدَلَ إِبِلًا بِبَقَرٍ أَوْ بَقَرًا بِغَنَمٍ هَلْ حُكْمُهُ كَحُكْمِ مَنْ أَبْدَلَ إِبِلًا بِإِبِلٍ أَوْ بَقَرًا بِبَقَرٍ أَوْ غَنَمًا بِغَنَمٍ أَمْ لَا ؟
- ٤٥٩

- (٥٦٠) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ الْأُرْزِ الَّذِي يَنْبُتُ عِنْدَ الْمِيَاهِ فِي الْخَلَوَاتِ هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِنْ يُحْرَثَ أَمْ لَا؟ ٤٦١
- (٥٦١) [٣٤] سُؤَالٌ عَنِ عَبِيدٍ يَزْرَعُونَ لِأَسْيَادِهِمْ وَيَحْصِدُونَ الزَّرْعَ دُونَ حَضَرَتِهِمْ . . . مَا يَفْعَلُ السَّيِّدُ فِي زَكَاتِهِ ؟ ٤٦١
- (٥٦٢) [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ نَصَابِ الْعَيْنِ بِوَزْنِ بِلَادِنَا وَلَا تَهْ ؟ ٤٦٢
- (٥٦٣) [٣٦] سُؤَالٌ عَنِ الْحُلِيِّ الَّذِي لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَعَنِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ ؟ ٤٦٢
- (٥٦٤) [٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ عِنْدَهُ نَصَابٌ مِنَ الْعَيْنِ وَاشْتَرَى بِهِ عَرُوضًا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ أَتَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟ ٤٦٣
- (٥٦٥) [٣٨] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ مَلِكٍ عَرَضَهُ بِهَبَةٍ مَثَلًا وَتَرَكَهُ عِنْدَهُ . . . هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ تَقْوِيمُ مَالِهِ أَمْ لَا ؟ ٤٦٣
- (٥٦٦) [٣٩] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِمْ : مَنْ تَرَكَ شِرَاءَ الْعَيْنِ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ أَتَسْقُطُ عَنْهُ ، مَا صُورَةُ التَّرْكِ ؟ ٤٦٤
- (٥٦٧) [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَلَكَ مِنْ عَرَضِ التِّجَارَةِ بَعْدَ حَوْلِهِ عَيْنًا مَرَارًا فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ فِي ذَلِكَ الْعَامِ فَقَطْ . . . ؟ ٤٦٥
- (٥٦٨) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ بَاعٍ عَرَضًا مِنْ عَرُوضِ التِّجَارَةِ بَعَيْنٍ أَيْجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ بِمَجَرَّدِ الْبَيْعِ إِنْ تَمَّ حَوْلُهُ أَوْ حَتَّى يَقْبُضَ الْعَيْنُ ؟ ٤٦٦
- (٥٦٩) [٤٢] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ وَاتَّجَرَ بِهَا . . . هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمُ عَرُوضِهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ ٤٦٦
- (٥٧٠) [٤٣] سُؤَالٌ عَنِ مَدِينٍ تَسَلَّفَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا وَضَمَّهَا إِلَى عَشْرِينَ أُخْرَى عِنْدَهُ . . . أَيْجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمُ عَرُوضِهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ ٤٦٧
- (٥٧١) [٤٤] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ بَاعٍ عَرَضًا مِنْ عَرُوضِ التِّجَارَةِ بِعَيْنٍ وَقَوْمٌ لَذَلِكَ وَزَكَّى مَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ بِهِ مِنْ دَيْنٍ . . . هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِقَبْضِهِ

- ٤٦٧ تَقْوِيمٌ حَيْثُ... ؟
- (٥٧٢) [٤٥] سَوَالٌ عَمَّا يَأْخُذُ الْمَغَافِرَةُ مِنَ الزَّرْعِ مِنْ عِنْدِ أَرْبَابِهِ عَلَى زُرُوعِهِمْ هَلْ يَسْقُطُ مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٦٨
- (٥٧٣) [٤٦] سَوَالٌ عَنْ صَبِيٍّ أَبُوهُ فَقِيرٌ أَيْعُطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٤) [٤٧] سَوَالٌ عَنْ زَوْجَةِ الْفَقِيرِ أَتُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٥) [٤٨] سَوَالٌ عَنْ وَالِدِ الْفَقِيرِ وَلَهُ وَلَدٌ غَنِيٌّ وَلَمْ يَطْلُبْ نَفَقَتَهُ مِنْهُ أَيْعُطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٦) [٤٩] سَوَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لَصِهْرِهِ أَوْ صَاحِبِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٧) [٥٠] سَوَالٌ عَنْ حُكْمِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْقُرْبَاءِ الَّذِينَ لَا تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَلَيْسُوا فِي الْعِيَالِ ؟
- ٤٨٠
- (٥٧٨) [٥١] سَوَالٌ عَمَّنْ كَانَ يَنْفِقُ عَلَى غَيْرِهِ تَطَوُّعًا وَأَعْطَاهُ زَكَاتَهُ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٠
- (٥٧٩) [٥٢] سَوَالٌ عَنْ حُكْمِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْقَرِيبِ الَّذِي تَلْزَمُ نَفَقَتُهُ لِيَقْضَى بِهَا دَيْنُهُ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٠
- (٥٨٠) [٥٣] سَوَالٌ عَنْ مَنْ قَدِمَ بَلَدًا مَسَافَةً الْقَصْرِ مِنْ بَلَدِهِ أَيْجُوزُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ أَنْ يُعْطَوْهُ مِنْ زَكَاتِهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٤٨١
- (٥٨١) [٥٤] سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَفَرَّقَتْهَا بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ) مَا الْمُرَادُ بِهِ ؟
- ٤٨١
- (٥٨٢) [٥٥] سَوَالٌ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ الْعَرْضِ فِي زَكَاتِ الْمَاشِيَةِ أَوْ الْعَيْنِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٢
- (٥٨٣) [٥٦] سَوَالٌ عَمَّنْ قَدَّمَ زَكَاتَهُ قَبْلَ حَوْلِهَا بِشَهْرٍ مَثَلًا وَتَغَيَّرَ حَالُ الْمَالِ أَوْ رَبِّهِ أَوْ الْفَقِيرِ الْمَدْفُوعَةِ إِلَيْهِ مَا حُكْمُ ذَلِكَ ؟
- ٤٨٣
- (٥٨٤) [٥٧] سَوَالٌ عَنْ الزَّكَاةِ هَلْ يَشْتَرَطُ فِيهَا إِعْلَامُ الْفَقِيرِ أَنَّهَا زَكَاتٌ أَمْ

لَا؟

٤٨٤

(٥٨٥) [٥٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْغَيْرِ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَعَلِمِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟

٤٨٤

(٥٨٦) [٥٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَمْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ وَأَخَذَتْ مِنْهُ كَرَهَا أَتَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا إِنْ تَابَ ؟

٤٨٤

(٥٨٧) [٦٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِغَيْرِ مَصْرِفِهَا عَالِمًا بِذَلِكَ هَلْ هُوَ كَالْمَانِعِ لَهَا أَمْ لَا ؟ ..

٤٨٥

(٥٨٨) [٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ سَفَرًا بَعِيدًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ مَاذَا يَفْعَلُ فِي شَأْنِ زَكَاتِهِ ؟

٤٨٦

(٥٨٩) [٦٢] سُؤَالٌ عَنْ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ وَيُصَلُّونَ وَلَا يَعْرِفُونَ حُكْمَ الطَّهَّارَةِ وَلَا الصَّلَاةِ وَلَا الصِّيَامِ أَتُعْطَى لَهُمُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟

٤٨٦

(٥٩٠) [٦٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةِ مَاشِيَّتِهِ ... أَيْجُوزُ لِرَبِّهَا اسْتِرْدَادُهَا مَعَ نَسْلِهَا ... ؟

٤٨٧

(٥٩١) [٦٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ أَبْعَرَةٌ لَا تَكْفِيهِ غَلَّتْهَا فِي نَفَقَتِهِ سَنَةً ... هَلْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟

٤٨٨

(٥٩٢) [٦٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ : إِنَّ الْغَنِيَّ الَّذِي يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ أَخْذِ الزَّكَاةِ الْعَيْنِ وَأَمَّا الْمَاشِيَّةُ فَلَا هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

٤٨٨

(٥٩٣) [٦٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ لِأَخْرَاشِيًّا وَوَاعَدَهُ بِإِعْطَائِهِ ثُمَّ أَعْطَاهُ مِنْ زَكَاتِهِ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ زَكَاةٌ أَمْجَرُئُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا لِتَصَوُّبِهِ لِمَالِهِ بِهَا ؟

٤٩٠

(٥٩٤) [٦٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِفَقِيرٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِ غَنِيٌّ تَبَرَّعًا هَلْ يُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟

٤٩٠

(٥٩٥) [٦٨] سُؤَالٌ عَنْ غَنِيٍّ بَغَلَّةٍ أَحْبَسَ عَلَيْهِ هَلْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟

٤٩٠

- (٥٩٦) [٦٩] سُؤَالٌ عَنْ قُرْبَاءَ كَاخَوَةٍ ظَهَرَ بَيْنَهُمُ التَّرَاحُمُ وَالْهَدَايَا جِدًّا
أَيَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ دَفْعِ زَكَاةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ أَمْ لَا ؟ ٤٩١
- (٥٩٧) [٧٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْرَجَ جَذْعَةً فِي زَكَاتِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْوَاجِبَ
عَلَيْهِ بِنْتًا لَبُونٌ بَعْدَ تَغْيِيرِ الْجَذْعَةِ بِهَلَاكِ أَوْ غَيْرِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤٩١
- (٥٩٨) [٧١] سُؤَالٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ - هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟ ٤٩٢
- (٥٩٩) [٧٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَا مَعَهُ وَمَا
غَابَ الْخ . هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ الْمَاشِيَةَ ؟ ٤٩٢
- (٦٠٠) [٧٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَلَفَ لَهُ جُزْءٌ نَصَابٍ قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ مَا
حُكْمُ ذَلِكَ ؟ ٤٩٣
- (٦٠١) [٧٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وَعَدَهُ آخَرُ بِإِعْطَاءِ زَكَاتِهِ لَهُ هَلْ
يَلْزَمُهُ غَرْمُ ذَلِكَ لَهُ ؟ ٤٩٣
- (٦٠٢) [٧٥] وَسُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ هَلْ تُجْزئُهُ أَمْ لَا ؟ ٤٩٤
- (٦٠٣) [٧٦] سُؤَالٌ عَنْ تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ عَنْ يَوْمِهَا أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ ٤٩٤
- (٦٠٤) [٧٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَعَدَ غَيْرَهُ بِإِعْطَاءِ زَكَاتِهِ ثُمَّ صَرَفَهَا لِغَيْرِهِ
أَيَلْزَمُهُ غَرْمُهُ لَهَا أَيْضًا أَمْ لَا ؟ ٤٩٥
- (٦٠٥) [٧٨] سُؤَالٌ عَنِ مُتَوَلَّى الْحَبْسِ أَيْسُوغُ لَهُ أَخَذَ زَكَاتَهُ لِنَفْسِهِ إِذَا
كَانَ فَقِيرًا أَمْ لَا ؟ ٤٩٥
- (٦٠٦) [٧٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَعْطَى عَطِيَّتَهُ وَالِدَيْنِ حَاطِطٌ بِمَالِهِ وَحَالَ حَوْلُ
زَكَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّ الْغَرِيمُ عَطِيَّتَهُ أَوْ يُجَبِّزَ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ عَطِيَّتِهِ مَعَ
مَالِهِ الْآخَرِ أَوْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ؟ ٤٩٥
- (٦٠٧) [٨٠] سُؤَالٌ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ هَلْ يُؤَثِّرُونَ فِي الزَّكَاةِ عَلَى
غَيْرِهِمْ أَمْ لَا ؟ ٤٩٥

- (٦٠٨) [٨١] سُؤَالٌ عَنِ الْفُقَهَاءِ وَحَمَلَةِ التَّنْزِيلِ هَلْ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ لَهُمْ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ أَوْ لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا لَهُمْ إِلَّا إِذَا كَانُوا فَقَرَاءَ؟ ٤٩٦
- (٦٠٩) [٨٢] سُؤَالٌ عَنِ فَقِيرٍ وَلَهُ أَبٌ غَنِيٌّ لَا يَنَالُهُ رِفْقُهُ هَلْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا؟ ٤٩٦
- (٦١٠) [٨٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِشَخْصٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَيْجُزُّهُ أَمْ لَا؟ ٤٩٧
- (٦١١) [٨٤] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ عَادَتْهُ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهَا لِغَيْرِهِ أَمْ لَا حَتَّى يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا؟ ٤٩٧
- (٦١٢) [٨٥] سَأَلَ عَنْ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلشُّرَفَاءِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟ ٤٩٧
- (٦١٣) [٨٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَتْ إِلَيْهِ زَكَاتٌ يَفْرِقُهَا عَلَى أَهْلِهَا أَيْجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَمْ لَا؟ ٤٩٧
- (٦١٤) [٨٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ بَكْرَةً فِي زَكَاتِهِ وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِ الْفَقِيرِ أَيْجِبُ عَلَيْهِ غَرْمُهَا أَيْضًا أَمْ لَا؟ ٤٩٨
- (٦١٥) [٨٨] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ كَانَ يُزَكِّي عَلَيْهِ آخَرَ وَأَوْصَاهُ عَلَى وَلَدِهِ وَمَاتَ وَصَارَ يَأْخُذُهَا أَيْضًا مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟ ٤٩٨
- (٦١٦) [٨٩] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الْقَائِلِ بَأَنَّ الْعَالِمَ مِنْ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا . هَلْ هُوَ مَشْهُورٌ أَمْ لَا؟ ٤٩٩
- (٦١٧) [٩٠] سُؤَالٌ عَنِ مَاشِيَةٍ مَوْقُوفَةٍ هَلْ يَضُمُّهَا الْوَاقِفُ . . أَمْ لَا أَوْ يُزَكِّيْهَا وَحْدَهَا . . أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ٥٠١
- (٦١٨) [٩١] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لَهُ وَالِدُهُ فِي حَيَاتِهِ : حَوْلَكَ الشَّهْرُ الْفُلَانِيُّ ، فَهَلْ يَكُونُ حَوْلُهُ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ أَوْ آخِرِهِ؟ ٥٠٢
- (٦١٩) [٩٢] سُؤَالٌ عَنِ ثَلَاثَةِ أَشْخَاصٍ خُلُطَاءَ . . . فَأَيُّهُمْ يَكُونُ حَوْلَهُمْ مِنْ تَمَامِ حَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ خُلُطَاءُ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ٥٠٣

- (٦٢٠) [٩٣] سُؤَالٌ عَنِ الْوَاقِفِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ زَكَاةٍ وَقَفِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَصْرَفِ الزَّكَاةِ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؟ ٥٠٤
- (٦٢١) [٩٤] سُؤَالٌ عَنِ أَخْذِ الضَّائِنِ عَنِ الْمَعْرِ فِي الزَّكَاةِ أَوْ الْمَعْرِ عَنِ الضَّائِنِ ؟ ٥٠٤
- (٦٢٢) [٩٥] سُؤَالٌ عَنِ ضَمِّ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ ... هَلْ مَوْضُوعُهُ إِنْ قَصُرَ أَحَدُ الْأَنْوَاعِ عَنِ النَّصَابِ أَوْ الضَّمِّ مُطْلَقًا ؟ ٥٠٥
- (٦٢٣) [٩٦] سُؤَالٌ عَنِ مُسَافِرٍ مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَأَتَى مُزَكَّ بِزَكَاتِهِ لِأَهْلِ بَيْتِهِ قَاصِدًا إِعْطَاؤَهَا لَهُ وَهُوَ فِي الْغَيْبَةِ هَلْ تُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟ ٥٠٥
- مَبْحَثُ زَكَاةِ الْفِطْرِ ٥٠٧
- (٦٢٤) [١] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ فَضَلَ عَنْهُ صَاعٌ وَاحِدٌ وَبَعْدَ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ أَيْخَرَجُهُ عَنِ الْجَمِيعِ أَوْ يُقَدِّمُ مَنْ يُقَدِّمُ فِي النَّفَقَةِ ؟ ٥٠٧
- (٦٢٥) [٢] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ : إِنْ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَا تَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْشَرِ إِلَّا إِذَا عُدِمَ الْمَعْشَرُ . مَا الْمُرَادُ بَعْدَمِهِ ... ؟ ٥٠٧
- (٦٢٦) [٣] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَجِبُ طَلَبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْهَا إِذَا عُدِمَ الْمَعْشَرُ مِنَ الْبَلَدِ ؟ ٥٠٧
- (٦٢٧) [٤] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ الثَّمَنِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ شِرَاءُ زَكَاةِ فِطْرِهِ بِهِ ؟ ٥٠٨
- (٦٢٨) [٥] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ مَا يَخْرُجُ مِنَ اللَّبَنِ وَاللَّحْمِ حَيْثُ كَانَ الْاِقْتِيَاتُ بِهِ وَلَمْ يُوْجَدْ مَعْشَرٌ ؟ ٥٠٨
- (٦٢٩) [٦] سُؤَالٌ عَنِ بَلَدٍ غَالِبُ قُوَّتِهِ الْأَرْضُ هَلْ يُخْرِجُونَ زَكَاةَ فِطْرِهِمْ مِنْهُ بِقَشْرِهِ أَوْ بَعْدَ تَصْفِيَّتِهِ ؟ ٥٠٨
- (٦٣٠) [٧] سُؤَالٌ عَنِ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا عُدِمَ الزَّرْعُ وَكَانَ عَيْشُ أَهْلِهِ اللَّبَنُ مَا قَدَرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ؟ ٥٠٩

- ٥٠٩ (٦٣١) [٨] سُؤَالٌ عَنْ تَدَاوُلِ الْفُقَرَاءِ لِصَاعٍ وَاحِدٍ بَيْنَهُمْ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ... هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٠ (٦٣٢) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ مَلِيٍّ بِبِلَدِهِ وَعَجَزَ عَنْ إِخْرَاجِ زَكَاةِ فِطْرِهِ هَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٠ (٦٣٣) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ هَلْ هِيَ كَزَكَاةِ الْمَالِ فِي التَّفْرِيقِ وَالنَّقْلِ... ؟
- ٥١٢ (٦٣٤) [١١] سُؤَالٌ عَنْ عَيْدٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ بِأَلْسِنَتِهِمْ دُونَ اعْتِقَادِهِمْ... هَلْ تَلْزَمُ زَكَاةُ فِطْرِهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٥١٤ (٦٣٥) [١٢] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ .
- ٥١٥ (٦٣٦) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ زَكَاةُ فِطْرِ لَهَا سِتَّانَ وَعَدَمَ الزَّرْعِ الْآنَ هَلْ يَقْضِيهَا مِنَ اللَّبَنِ حَيْثُ كَانَ اقْتِيَاتُ أَهْلِ بَلَدِهِ أَوْ لَا يَقْضِيهَا... ؟
- ٥١٥ (٦٣٧) [١٤] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ .
- ٥٢٠ (٦٣٨) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ صَغِيرٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ عَبْدٍ أَخْرَجُوا زَكَاةَ فِطْرِهِمْ دُونَ إِذْنِ الْأَبِّ وَالزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ هَلْ تَجْزِي أَمْ لَا ؟
- ٥٢١ (٦٤٠) [١٧] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ .
- ٥٢٢ (٦٤١) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ بَيَانِ مَصْرِفِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ؟
- ٥٢٧ مَبْحَثُ نَوَازِلِ الصَّوْمِ
- ٥٢٧ (٦٤٢) [١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ .
- ٥٢٨ (٦٤٣) [٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمُسْتَفِيزَةِ هَلْ تَحْدُ بَعْدَ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذُكُورٌ أَحْرَارٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٢٨ (٦٤٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَنْ انْفَرَدَ بِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ هَلَالٍ رَمَضَانَ وَصَامَ ثَلَاثِينَ وَلَمْ يَرِ أَحَدُ الْهَيْلَالِ لَيْلَةً إِحْدَى وَثَلَاثِينَ... ؟
- ٥٢٨ (٦٤٥) [٤] سُؤَالٌ هَلْ نُقِلَ الْوَاحِدُ يَعْمَلُ بِهِ فِي الصَّوْمِ أَوْ الْفِطْرِ أَوْ لَا ؟

- ٥٢٩ يُعْمَلُ بِهِ كَرَوَيْتِهِ وَعَلَى أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ فَهَلْ مُطْلَقًا ... ؟
- (٦٤٦) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ يَوْمَ ثَلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ ثَبِتَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَوْمُ الْفِطْرِ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٠ (٦٤٧) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ هَلْ أَفْضَلُ لَهُ صَوْمُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ بِنَيْتِ الْقَضَاءِ وَالتَّطَوُّعِ ... ؟
- ٥٣٠ (٦٤٨) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَاعَ لَهُ الْفِطْرَ لِعُذْرٍ مِنْ عَطَشٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ بَدَأَ بِالْفِطْرِ بِمَا لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ الْفِطْرَ لِأَجَلِهِ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٠ (٦٤٩) [٨] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ زَمَنَ الْحَرِّ ، وَفِي وَقْتِ الْحَرِّ أَوْ الْحَصَادِ هَلْ يَسُوغُ لِلْحَرَاثِ وَالْحَصَادِ الْفِطْرَ أَمْ لَا ؟
- ٥٣١ (٦٥٠) [٩] سُؤَالٌ عَنِ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ أَيْجُوزُ لَهُمْ مُعَالَجَةُ صَنَعَتِهِمْ وَإِنْ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى فِطْرِهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٥٣١ (٦٥١) [١٠] سَأَلَ عَنِ الْمُتَعَطِّشِ إِذَا ذَهَبَتْ عَلَّتُهُ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٢ (٦٥٢) [١١] سُؤَالٌ عَنِ الرَّجُوعِ عَنْ نِيَّةِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ أَوْ الْقَضَاءِ أَوْ النَّذْرِ الْغَيْرِ الْمُعَيَّنِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٣ (٦٥٣) [١٢] سُؤَالٌ عَنِ الرَّاعِي فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالْأَجِيرِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا أُبَيِّحَ لَهُ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ هَلْ يَبْتَئُونَ عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٣ (٦٥٤) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَّقَ نِيَّةَ الصَّوْمِ بَعْدَ الْغُرُوبِ عَلَى وُجُودِ طَعَامٍ فَوَجَدَهُ وَلَمْ يُحَدِّدْهَا بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ تَكْفِيهِ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٣ (٦٥٥) [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ صَائِمًا وَعَلَّقَ الْفِطْرَ عَلَى وُجُودِ شَيْءٍ فَلَمْ يَجِدْهُ هَلْ يَبْطُلُ صَوْمُهُ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٤ (٦٥٦) [١٥] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ فِطْرِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فِي رَمَضَانَ يَوْمَ الرَّحِيلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ... ؟
- ٥٣٥

- (٦٥٧) [١٦] سُؤَالَ عَنْ الْمُسَافِرِ فِي رَمَضَانَ هَلْ الْأَفْضَلُ لَهُ الصَّوْمُ أَمْ الْفِطْرُ؟
٥٣٥
- (٦٥٨) [١٧] سُؤَالَ عَنْ صَحِيحٍ تَنَالَهُ الْمَشَقَّةُ الشَّدِيدَةُ بِالصَّوْمِ هَلْ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ أَمْ لَا؟
٥٣٦
- (٦٥٩) [١٨] سُؤَالَ عَنْ صَائِمٍ تَصْعَدُ إِلَى صَدْرِهِ وَعُنُقِهِ حَرَارَةٌ وَهِيَ الْمُسَمَّاةُ عِنْدَنَا بِالْمَحُورِ... هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّدَاوِي بِاسْتِدْعَاءِ الْقَيِّءِ أَمْ لَا؟...
٤٣٧
- (٦٦٠) [١٩] سُؤَالَ عَمَّنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ زِيَارَةِ شَيْخِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ هَلْ أَفْضَلُ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ لَزِيَارَةِ شَيْخِهِ ، أَوْ أَفْضَلُ لَهُ تَرْكُ السَّفَرِ ؟
٥٣٨
- (٦٦١) [٢٠] سُؤَالَ عَنِ الصَّائِمِ إِذَا سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَسَافَةً الْقَصْرِ أَيْجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ فِي يَوْمِهِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا؟
٥٣٩
- (٦٦٢) [٢١] سُؤَالَ : هَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُ الْكُحْلِ وَدَهْنُ الرَّأْسِ نَهَارًا أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ أَمْ لَا؟
٥٣٩
- (٦٦٣) [٢٢] سُؤَالَ عَنْ اِزْدِرَادِ الْبُلْغَمِ بَعْدَ إِمْكَانِ طَرَحِهِ أَيَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
٥٣٩
- (٦٦٤) [٢٣] سُؤَالَ عَمَّنْ جَمَعَ رِيْقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟
٥٤٠
- (٦٦٥) [٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ ابْتَلَعَ دَمًا غَلْبَةً خَرَجَ مِنْ أَسْنَانِهِ أَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
٥٤٠
- (٦٦٦) [٢٥] سُؤَالَ عَنْ صَائِمٍ رَعَفَ وَخَرَجَ الدَّمُ مِنْ فِيهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا
٥٤١
- (٦٦٧) [٢٦] سُؤَالَ عَنْ الْإِنْعَاطِ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
٥٤١
- (٦٦٨) [٢٧] سُؤَالَ عَنْ الْمُرَادِ بِالْإِسْتِنْكَاحِ الَّذِي لَا قَضَاءَ عَلَى صَاحِبِهِ

- المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنِي مُسْتَنْكَحٌ أَوْ مَذْيٌ) ؟ ٥٤١
- (٦٦٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ لَيْلًا وَخَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ بَعْدَ الْفَجْرِ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٥٤٢
- (٦٧٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْضِعِ لَوْلَدٍ غَيْرَهَا أَيْجُوزُ لَهَا الْفَطْرُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٢
- (٦٧١) [٣٠] سُؤَالٌ عَنِ نِيَّةِ التَّرْتِيبِ فِي الْقَضَاءِ هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لَا ؟ ٥٤٢
- (٦٧٢) [٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَسِيَ قَضَاءَ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ آخِرُ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الْإِطْعَامُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٣
- (٦٧٣) [٣٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَخَّمَ الدَّمَ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٤
- (٦٧٤) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ حَاضِرٍ صَامٍ رَمَضَانَ الْحَاضِرِ بِنِيَّةٍ قَضَاءِ رَمَضَانَ الْمَاضِي أَيْجِزُهُ عَنِ الْحَاضِرِ أَمْ لَا ؟ ٥٤٤
- (٦٧٥) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَبْصَقَ دَمًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٤
- (٦٧٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اسْتَنْعَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَانْكَسَرَ ثُمَّ بَعْدَ الْفَجْرِ خَرَجَ مِنْهُ مَذْيٌ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٤
- (٦٧٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ لَيْلًا وَنَامَ إِلَى الصَّبَاحِ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٥
- (٦٧٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ حَمْلِهَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٥
- (٦٧٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَفْطَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَعَزَمَهُ عَلَى السَّفَرِ وَقَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ أَيْكَفَرُ أَمْ لَا ؟ ٥٤٦
- (٦٨٠) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّا يُبَيِّحُ الْفَطْرَ مِنَ الْأَعْذَارِ ؟ ٥٤٦
- (٦٨١) [٤٠] سُؤَالٌ عَنِ مُتَطَوِّعٍ تَسَحَّرَ وَهُوَ شَاكٍ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ؟ ٥٤٦
- (٦٨٢) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ صَائِمٍ مُتَطَوِّعٍ لَاعَبَ زَوْجَتَهُ وَأَمَذَى هَلْ عَلَيْهِ

- ٥٤٨ الفَضَاءُ أَمْ لَا ؟ [٦٨٣] [٤٢] سُؤَالٌ عَنِ الْعَيْشِ إِذَا وَصَلَ لِلْمَعِدَةِ مِنَ الْحَقْنَةِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الصَّائِمِ الْفَضَاءُ أَمْ لَا ؟
- ٥٤٩ [٦٨٤] [٤٣] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِ : (وَكَفَتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ) هَلْ هَذَا الْكَلَامُ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مَعَ مَا فِي (مخ) و (شخ) . . . ؟
- ٥٤٩ [٦٨٥] [٤٤] سُؤَالٌ عَنِ مُسَافِرٍ نَوَى صَوْمَ رَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ هَلْ يَسُوغُ لَهُ الْفِطْرُ أَمْ لَا ؟
- ٥٥١ [٦٨٦] [٤٥] سُؤَالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ الْمَشَقَّةِ الَّتِي يَجُوزُ الْفِطْرُ لِلْمُرْضِعِ أَوْ الْحَامِلِ مِنْهَا دُونَ خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا إِنْ صَامَتْ ؟
- ٥٥٣ نَوَازِلُ الذَّكَاءِ وَالْمُبَاحِ وَالضَّحَايَا
- ٥٥٥ [٦٨٧] [١] سُؤَالٌ عَنِ ثَوْرٍ ضُرِبَ بِرُصَاصَةٍ عَلَى الْقَلْبِ وَذُبِحَ قَبْلَ مَوْتِهِ هَلْ يُؤْكَلُ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٥ [٦٨٨] [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْمُنْخَنِقَةِ وَأَخَوَاتِهَا إِنْ لَمْ يَنْفَذْ مَقْتَلُهَا وَذُبِحَتْ حَالٌ سَكْرَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٦ [٦٨٩] [٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي ذَكَاةٍ مَنْ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . هَلْ تُؤْكَلُ ذَكَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٧ [٦٩٠] [٤] سُؤَالٌ عَنِ بَهِيمٍ سَقَطَتْ فِي بَثْرِ وَتَعَدَّرَ ذَبْحُهَا هَلْ تُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٨ [٦٩١] [٥] سُؤَالٌ عَنِ ذَبِيحَةٍ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَعْثَ وَلَا الْحَشَرَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي ذَلِكَ هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٨ [٦٩٢] [٦] سُؤَالٌ عَنِ النَّحْرِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ قَطْعُ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجِينَ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٩ [٦٩٣] [٧] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ زَكَاةِ الْإَيْسَرِ ؟

- (٦٩٥) [٩] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَةٍ سَقَطَتْ آلَةُ الذَّبْحِ مِنْ يَدِ ذَابِحِهَا وَأَخَذَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَآتَمَّ ذَبْحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟ ٥٥٩
- (٦٩٦) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ بَهِيمَةٍ أَكَلَتْ الرِّبْعَ الَّذِي يَقْتُلُهَا عَادَةً كَدَبْنِ عِنْدَنَا هَلْ تُؤْكَلُ بِالزَّكَاءِ أَمْ لَا؟ ٥٦٠
- (٦٩٧) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِداً عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّكَاءِ ثُمَّ [سَمَى] (٣) قَبْلَ تَمَامِهَا أَتُجْزَى أَمْ لَا؟ ٥٦٠
- (٦٩٨) [١٢] سُؤَالٌ : (وَشْهَرٌ أَيْضًا الْاِخْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجِينَ) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالذَّبْحِ أَوْ يَشْمَلُ النَّحْرَ؟ ٥٦١
- (٦٩٩) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ ذَكَاءِ الْمَجُوسِ إِذَا حَضَرَ لَهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ لَهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَفَعَلَ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلًا بِجَوَازِ أَكْلِهَا أَمْ لَا؟ ٥٦١
- (٧٠٠) [١٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمَصِيرِ الَّذِي يَكُونُ خَرْقُهُ مَقْتَلًا فَأَيْنَ هُوَ؟ ٥٦٢
- (٧٠١) [١٥] سُؤَالٌ عَنِ الزَّرَافَةِ هَلْ تُذْبَحُ أَوْ تُنَحَرُ؟ ٥٦٢
- (٧٠٢) [١٦] سُؤَالٌ عَنِ الْوَحْشِيَّةِ إِذَا حُصِرَتْ هَلْ تُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ أَوْ لَا تُؤْكَلُ إِلَّا بِالذَّبْحِ؟ ٥٦٣
- (٧٠٣) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَةٍ غَلَبَتْ ذَابِحَهَا وَهَرَبَتْ وَطَلَبَهَا حَتَّى قَبَضَهَا وَآتَمَّ ذَبْحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟ ٥٦٣
- (٧٠٤) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ الصَّيْدَ أَوْ غَيْرَهَا حَالَ سُكْرِهَا بِضَرْبَةٍ مَثَلًا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟ ٥٦٤
- (٧٠٥) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِ الدَّرِّ مِنَ النَّعَمِ وَفُحُولِهِ أَيْجُوزُ ذَبْحُهَا لِمَنْ اسْتَعْنَى عَنْهَا أَمْ لَا؟ ٥٦٤
- (٧٠٦) [٢٠] سُؤَالٌ عَنِ اللَّحْمِ النَّيِّ الَّذِي بَيْنَ الرُّطُوبَةِ وَالْيَبُوسَةِ أَيْجُوزُ أَكْلِهِ أَمْ لَا؟ ٥٦٥
- (٧٠٧) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ اسْتِعْمَالِ الشَّمِّ وَطَبْعِ؟ ٥٦٥

- (٧٠٨) [٢٢] سُؤَالٌ عَنِ الْمَحْرُوقِ مِنَ الطَّعَامِ هَلْ يُؤْكَلُ أَمْ لَا؟ ٥٦٦
- (٧٠٩) [٢٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ الْمُسَمَّاةِ عِنْدَنَا «بِدَاتِ» الَّتِي تُجْعَلُ بَتَغْيٍ فِي الطَّعَامِ هَلْ هِيَ حَرَامٌ أَمْ لَا؟ ٥٦٧
- (٧١٠) [٢٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُضْطَرِّ إِذَا أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ أَيْضَمُّهُ لِمَالِكِهِ أَمْ لَا؟ ٥٦٧
- (٧١١) [٢٥] سُؤَالٌ عَنِ دُودِ الطَّعَامِ أَيْجُوزُ أَكْلُهُ مَعَهُ أَمْ لَا؟ ٥٦٧
- (٧١٢) [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ مَنْفُودَةِ الْمَقَاتِلِ هَلْ لَبَنُهَا كَلَحْمُهَا أَمْ لَا؟ ٥٦٧
- (٧١٣) [٢٧] سُؤَالٌ عَنِ أَكْلِ وَعَاءِ الْوَلَدِ - أَغْنِي - السَّلَا - مِنَ الْمَذْبُوحَةِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟ ٥٦٧
- (٧١٥) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ: (وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ) وَلَفْظُهُ: وَرَوِي أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: مَا يَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ .. هَلْ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ ٥٦٨
- (٧١٦) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ مَيْتَةِ حَيْتَانِ الْآبَارِ وَالْقَلَاتِ وَالْغُدَرِ هَلْ هِيَ كَمَيْتَةِ الْبَحْرِ أَمْ لَا؟ ٥٧٠
- (٧١٧) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ وَقْتِ ذَبْحِ النَّاسِ لِصَحَابِيَاهُمْ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لَا أُضْحِيَّةَ عِنْدَهُ؟ ٥٧٠
- (٧١٨) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَدَاهِبَةُ ثُلْثِ ذَنْبٍ) مِنْ كَوْنِهَا لَا تُجْزَى ضَحِيَّةً. أَيْعْتَبِرُ ذَلِكَ فِي غَنَمِ بَلَدِنَا أَمْ لَا؟ ٥٧٠
- (٧١٩) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ شَقِّ الْأَذَانِ إِذَا كَانَ لَا يَبْلُغُ عَرْضَهُ. ثُلْثُ الْأُذُنِ وَيَزِيدُ عَلَى طُولِ ثُلُثِهَا هَلْ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءُ أَمْ لَا؟ ٥٧١
- (٧٢٠) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا كَانَ مَشْقُوقًا مِنْ كُلِّ أُذُنٍ ثُلُثُهَا أُتْجِزِيٌّ ضَحِيَّةٌ أَمْ لَا؟ ٥٧١
- (٧٢١) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ مَكْسُورَةِ الْقَرْنَيْنِ أُتْجِزِيٌّ بَعْدَ بُرْنِهِمَا أَمْ لَا؟ ٥٧١

- ٥٧١ [٣٦] سُؤَالٌ عَنْ الْمَجْرُوحَةِ هَلْ تُجْزِيءُ ضَحِيَّةٌ أَمْ لَا؟
- ٥٧١ [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ الشَّاةِ الْخُنْثَى هَلْ تُجْزِيءُ ضَحِيَّةٌ أَمْ لَا؟
- [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ وَلِيِّ الْيَتِيمِ أَيْلِزَمُهُ أَنْ يَضْحِيَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ أَمْ لَا؟
- ٥٧٢ [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ الْإِنْسَانِ أَيْلِزَمُهُ أَنْ يَضْحِيَ عَمَّنْ تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَمْ لَا؟
- [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ دُخُولِ ثَنِي الْمَعْرِ فِي السَّنَةِ ، هَلْ هُوَ تَمَامُ الشَّهْرِ أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ أَوْ دُونُهُ؟
- ٥٧٢ [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَشْرَكَ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي أَجْرِ أَضْحِيَّتِهِ هَلْ يَسْقُطُ طَلِبُهَا عَنْ الْمُشْرِكِ أَمْ لَا؟
- [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَشْرَكَ يَتَامَى فِي حَجَرِهِ فِي ضَحِيَّةٍ وَاحِدَةٍ اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِهِمْ أَوْ مِنْ مَالِهِ وَضَحَّى بِهَا عَنْهُمْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
- ٥٧٣ [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّقَ بِضَحِيَّتِهِ عَلَى شَخْصٍ هَلْ تُجْزِئُهُ أَمْ لَا؟
- [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَغَيَّبَتْ حَالَةُ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلُهَا وَذَبَحَهَا ، هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا أَمْ لَا؟
- ٥٧٣ [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ الْمُخَاطَبِ بِشَاةِ الْعَقِيقَةِ؟
- ٥٧٤

فهرس رؤوس مسائل الجزء الثاني

الموضوع

الصفحة

- ٥ نَوَازِلُ الْيَمِينِ وَالنَّذْرِ
- ٥ [١] سُؤَالٌ عَنْ بِسْمِ اللَّهِ أَهِيَ يَمِينٌ تُكْفَرُ أَمْ لَا ؟
- [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ وَأَسْقَطَ التَّاءَ مِنَ الْأَمَانَةِ وَالْهَاءَ مِنْ اسْمِ الْجَلَالَةِ
- ٥ هَلْ هِيَ يَمِينٌ أَمْ لَا ؟
- ٥ [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : يَعْلَمُ اللَّهُ ، هَلْ هِيَ يَمِينٌ ؟
- [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يُعْطِي لِزَوْجَتِهِ شَيْئًا فِي الرِّضَا إِلَّا إِذَا ضَرَبَهَا أَوْ
- ٦ خَطَبَ عَلَيْهَا
- ٨ [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : يَمِينِي كَيْمِينٍ فَلَانَ ، أَيْلِزْمُهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- ٨ [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يُدْبِ لِلْغَيْرِ أَنْ يَبْرَهُ فِي يَمِينِهِ أَمْ لَا ؟
- [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ كَذَا عَازِمًا عَلَى الْكَفَّارَةِ وَعَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ هَلْ
- ٨ يَأْتُمُّ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨ [٨] سُؤَالٌ عَنْ مَعَادِ اللَّهِ بِالذَّالِ الْمُهِمَلَةِ أَهِيَ يَمِينٌ أَمْ لَا ؟
- [٩] سُؤَالٌ عَنْ الْأَسْتِثْنَاءِ بِمَشِيئَةِ فَلَانٍ كَقَوْلِهِ : إِنْ شَاءَ فَلَانٌ . هَلْ هُوَ كَالْأَسْتِثْنَاءِ
- ٩ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا ؟
- ٩ [١٠] سُؤَالٌ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ هَلْ يَتَعَيَّنُ قَسْمُهَا عَلَى مَسَاكِينِ بَلَدِ الْحَالِفِ أَمْ لَا ؟
- [١١] سُؤَالٌ عَنْ الْمَرْأَةِ أَيْجُوزُ لَهَا أَنْ تُعْطِيَ مِنْ كَفَّارَةِ يَمِينِهَا لِزَوْجِهَا الْفَقِيرِ أَوْ
- ٩ وَلَكِذَا الْفَقِيرِ أَمْ لَا ؟

- [١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ التَزَمَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا حَنَثَ وَحَنَثَ الْحَالِفُ هَلْ تَكُونُ لَازِمَةً لِلْمُلْتَزِمِ لَهَا أَمْ لَا ؟ ١٠
- [١٣] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ وَالْحَرَامِ بِحَضْرَةِ بَيْنَةٍ لَيَقْتُلَنَّ أَخَاهُ وَأَطْلُقَ فِي يَمِينِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٠
- [١٤] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ أَنَّهُ لَا يَطَأُ امْرَأَةً بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ؟ ١٠
- [١٦] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِجَمَاعِ الْإِيمَانِ فِي غَيْرِ وَثِيقَةٍ حَقٌّ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَنْوَ بِذَلِكَ جَمِيعَ الْإِيمَانِ هَلْ تَنْفَعُهُ نِيَّتُهُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهَا أَمْ لَا ؟ ١٣
- [١٧] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ أَوْ الْحَرَامِ عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ وَظَهَرَ نَفْيُهُ أَيْحَنَتْ أَمْ لَا ؟ ١٤
- [١٨] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ أَنْفَقَ عَلَى أَوْلَادِ أَخِيهِ يَتَامَى ثُمَّ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ شَاقَّ أَحَدُهُمْ مَعَهُ ؟ ١٤
- [١٩] سُؤَالُ عَنْ الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بَتَّ مَنْ يَمْلِكُهُ) إِنْخُ ؟ ١٥
- [٢٠] سُؤَالُ عَنْ فَائِدَةِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذِهِ) مَعَ مُرَاعَاةِ النَّيَّةِ وَالْبَسَاطِ ؟ ١٥
- [٢١] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ لَبَنَ هَذِهِ الْبَقَرَةِ لَشَفَقَتِهِ عَلَى عِيَالِهِ ١٦
- [٢٢] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ لِسَبْعِينَ أَمَةً عِنْدَهُ فَبَاعَهَا بَيْنَعَا صَحِيحًا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِإِقَالَةٍ ؟ ١٧
- [٢٣] سُؤَالُ عَنْ امْرَأَةٍ حَلَفَتْ بِجَمَاعِ الْإِيمَانِ وَحَنَثَتْ مَاذَا يَلْزُمُهَا مِنَ الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بَتَّ مَنْ يَمْلِكُهُ وَعَتَقَهُ) ؟ ١٨
- [٢٤] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْحَرَامِ فِي مُشَاحَتِهِ ؟ ١٩
- [٢٥] سُؤَالُ عَنْ بَدْوِيٍّ تَشَاجَرَ مَعَ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ الْأَبُ قَالَ لَهُ : لَا تَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ

- ٢٠ بِنَفْسِكَ ؟
- [٢٦] سَوَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ بَلَغَهَا أَنَّ زَوْجَهَا دَخَلَ عَلَى أجنبيةٍ مُعَيَّنَةٍ مِرَارًا وَغَضِبَتْ عَلَيْهِ ؟
- ٢١
- [٢٧] سَوَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ وَلَمْ تَكُنْ فِي عِصْمَتِهِ امْرَأَةٌ حِينَ الْيَمِينِ وَحِنْثَ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هَلْ يَلْزَمُهُ الْحِنْثُ فِيهَا أَمْ لَا ؟
- ٢٣
- [٢٨] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى إِنْفَاقِهَا عَلَى ابْنِهَا مِنْهُ مُدَّةَ الرِّضَاعِ ؟
- ٢٤
- [٢٩] سَوَالٌ عَنْ نِيَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ هَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْيَمِينِ أَوْ تُجْزَى وَلَوْ بَعْدَ الْيَمِينِ حَيْثُ لَمْ يَصْمُتْ ؟
- ٢٥
- [٣٠] سَوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ عَلَى مَلِكٍ غَيْرِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ إِنْ أَعْطَاهُ مَالِكُهُ لَهُ ثُمَّ رَدَّهُ لِلْمَالِكِ هَلْ يَبْرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢٥
- [٣١] سَوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ أَنْ أَكْتَعَ لَا يُؤَكِّدُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ أَجْمَعَ ثُمَّ وَجَدَ بَيْتًا شَاذًا فِيهِ أَكْتَعَ مُؤَكَّدَةً بِلَا أَجْمَعَ أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٢٥
- [٣٢] سَوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّ زَوْجَتَهُ أَحْسَنُ مِنَ الْقَمَرِ هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٢٦
- [٣٣] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالْحَرَامِ فِي مُشَاحَتِهِ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ أَخِيهِ هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٢٦
- [٣٤] سَوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ دَافِعًا عَنْ مَالٍ غَيْرِهِ أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٢٦
- [٣٥] سَوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ لظَالِمٍ عَلَى أَنْ قَدَّرَ مَالَهُ كَذَا لِتَقِلَّ غَرَامَتُهُ لَهُ ، وَمَالُهُ أَكْثَرُ مِمَّا حَلَفَ عَلَيْهِ . أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٢٨
- [٣٦] سَوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ لَزَوْجَتِهِ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا تَفْعَلَ كَذَا وَفَعَلَتْهُ قَاصِدَةً لِحِنْثِهِ هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٢٨
- [٣٧] سَوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ أَنَّهُ يَضْرِبُ زَوْجَتَهُ حَتَّى يَشْتَفِيَ فَهَلْ إِنْ ضَرَبَهَا حَتَّى

- ٢٩ اشْتَفَى عِنْدَ نَفْسِهِ يَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ الْيَمِينِ ؟
- [٣٨] سُؤَالُ عَمَّنْ تَخَاصَمَ مَعَ رَجُلٍ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَنْصِفْهُ اللَّهُ مِنْهُ ثُمَّ بَعْدَ يَوْمَيْنِ مَرَضَ الرَّجُلُ وَمَاتَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٩ [٣٩] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ خُصُومَةٌ فِي شَيْءٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ هَلْ يَحْنُثُ بِذَلِكَ ؟
- ٢٩ [٤٠] سُؤَالُ عَمَّنْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجُلٍ مُسَاجَرَةٌ وَحَلَفَ لِأَخِيهِ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ عَلَى أَنَّهُ يَخْنِفُهُ فَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ خَنْقِهِ هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٣٠ [٤١] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ أَنَّ فَلَانَةً حَبَسَتْ عَلَيْهِ كَذَا وَقَالَتْ هِيَ أَنَّهُآ أَجَرْتَهُ بِهِ عَلَى فِعْلٍ كَذَا وَكَذَا أَيْحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٣٠ [٤٢] سُؤَالُ عَمَّنْ قَالَ : كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣١ [٤٣] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِصَوْمِ الْعَامِ يَلْزِمُهُ وَحَنَثَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ؟
- ٣١ [٤٤] سُؤَالُ عَمَّنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَاتٌ كَثِيرَةٌ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ فِي إِخْرَاجِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٢ [٤٥] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ لِزَوْجَتِهِ بِالْحَرَامِ أَنْ لَا تُكَلِّمَ فَلَانًا ؟
- ٣٢ [٤٦] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَامِعِ الْإِيمَانِ وَحَنَثَ مَاذَا يَلْزِمُهُ بِلَدْنِا وَزَمَانِنَا مِنَ الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ ؟
- ٣٢ [٤٧] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ أَنْ لَا يَفْعَلَ كَذَا ثُمَّ رَغِبَ فِي فِعْلِهِ ؟
- ٣٣ [٤٨] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ فِي حَالِ الْغَضَبِ عَلَى أَنَّهُ يَتَضَارَبُ مَعَ فَلَانٍ ؟
- ٣٣ [٤٩] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِصَوْمِ سَنَةٍ وَحَنَثَ ؟
- ٣٤

[٥٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ نَاقَةٌ حَلُوبَةٌ عِنْدَ آخَرَ وَأَخَذَهَا قَرِيبٌ لَهُ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ

تَعْدِيًّا وَأَعْلَمَ الْمَالِكُ بِذَلِكَ ؟ ٣٤

[٥١] سُؤَالٌ عَنْ أَوْصَى بَيْعَ بَقَرَةٍ بِالزَّرْعِ وَيُفَرِّقُ فِي كَفَّارَاتٍ عَلَيْهِ ؟ ٣٦

[٥٢] سُؤَالٌ عَنْ حَلْفٍ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ وَحَنَتْ أَيْجُوزُ الْإِفْتَاءِ لَهُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ أَمْ

لَا؟ ٣٦

[٥٣] سُؤَالٌ عَنْ الْيَمِينِ أَيْشَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمْ لَا؟ ٣٦

[٥٤] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْيَمِينِ : (وَهَلْ تَمَّ وَكَيْلُ ضَيْعَةٍ) مَا

الْمُرَادُ بِهِ ؟ ٣٧

[٥٥] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ الضَّرْبِ الَّذِي يَجُوزُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثٍ وَرَدَ

الْبَيْعُ فِي لِأَضْرَبَهُ مَا يَجُوزُ ؟ ٣٨

[٥٦] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ بِالْحَلْفِ بِعَالِمِ اللَّهِ ؟ ٣٨

[٥٧] سُؤَالٌ عَنْ قَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ تَعَالَى فَلَانًا مِنْ مَرَضِهِ فَعَلِيَ عِتْقُ فَلَانٍ

عَبْدِي ؟ ٣٩

[٥٨] سُؤَالٌ عَنْ نَذَرِ صَدَقَةٍ وَلَمْ يَسْمَ شَيْئًا مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟ ٣٩

[٥٩] سُؤَالٌ عَمَّا سَمِعْتُ مِنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي كَفَّارَةِ الْعُمْرِ عَنْ الْإِيمَانِ

بِاللَّهِ تَعَالَى أَرْبَعُمِائَةٍ مَدٍّ مِنَ الزَّرْعِ بِمَدٍّ لَكَانَتْ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ ٤٠

[٦٠] سُؤَالٌ : عَنْ الَّذِينَ يُعْظَمُونَ (تَبْكِيص) وَيَتَحَالَفُونَ بِهَا؟ ٤٢

[٦١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ ضَوَالَّ إِبِلٍ وَتَرَكَهَا عِنْدَ آخِرٍ بِكَرَاءٍ ؟ ٤٢

[٦٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَامِعِ الْإِيمَانِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْطِي لِفُلَانٍ شَرْعًا فِي

بَقَرَاتٍ يَدْعِي بِهِنَّ عَلَيْهِ ؟ ٤٣

[٦٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ يُجَامِعُ زَوْجَتَهُ وَأَسَاءَتْ مَعَهُ الْأَدَبَ فِي ذَلِكَ وَحَلَفَ

بِالْإِيمَانِ تَلْزَمُهُ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُهَا ؟ ٤٥

- [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى حَلَفَ بِالْإِيمَانِ
اللَّازِمَةِ وَالْحَرَامِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ إِلَى أَهْلِهَا ؟ ٤٦
- [٦٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الْإِيمَانِ وَالْحَرَامِ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ فُلَانًا ثُمَّ بَعْدَ
ذَلِكَ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ ضَرْبِهِ ؟ ٤٧
- [٦٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اسْتَحْلَفْتُهُ زَوْجَتُهُ عَنْ أَجْنَبِيَّةٍ فَقَالَ لَهَا: مَا أَحْلَفُ بِهِ لَكَ
عَنْهَا ؟ ٥١
- [٦٧] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ (ق) عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا) ؟ ٥٣
- [٦٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ظَنَّتْهُ زَوْجَتُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَحَلَفَتْهُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِ بَيْتًا فِي بَيْتٍ
بِالْحَرَامِ وَأَطْلَقَ فِي يَمِينِهِ ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا نَاسِيًا ؟ ٥٥
- [٦٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الْإِيمَانِ لِقَوْمٍ أَنَّ أَبْنَاءَ عَمِّهِ لَا يَطْرَأُ عَلَيْكُمْ
مِنْهُمْ إِلَّا مَا طَرَأَ عَلَيْهِ مَعَكُمْ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ ؟ ٥٧
- [٧٠] سُؤَالٌ عَمَّا يُنْسَبُ « لِمُتَخَبِ الْأَحْكَامِ » مِنْ أَنَّهُ لَا يَمِينُ تَلْزَمُ مَنْ حَلَفَ
عَلَى قَطْعِ رَحِمِهِ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ ٦١
- نَوَازِلُ النِّكَاحِ وَالْخِيَارِ وَالصَّدَاقِ وَالشُّرُوطِ ٦٣
- [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ نِكَاحِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عُدُولٍ ؟ ٦٣
- [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ غَيْرِ عَدْلٍ أَثْبَتُ أَمْ لَا ؟ ٦٤
- [٣] سُؤَالٌ عَنْ نِكَاحِ الْهَزْلِ هَلْ هُوَ لَازِمٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى لُزُومِهِ فَهَلْ يَجُوزُ الْوُطْءُ
فِيهِ أَمْ لَا ؟ ٦٦
- [٤] سُؤَالٌ عَنْ نِكَاحِ صَرَحَ الْعَاقِدِ فِيهِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْإِجَابِ دُونَ الْقَبُولِ هَلْ هُوَ
صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ ٦٨
- [٥] سُؤَالٌ عَنْ يَتِيمَةٍ لَا وَصِيٍّ وَلَا مَقْدَمٍ عَلَيْهَا فَزَوَّجَهَا أُمُّهَا لِمَوْلَى بَعِيرٍ إِذْنِ أَحَدٍ
مِنْ قَبِيلَتِهَا ؟ ٦٨

- ٧٠ [٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ التَّعْرِيضِ بِالْخِطْبَةِ لِلرَّجْعَةِ ؟
- [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا حَتَّى فَارَقَهَا وَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَهُ أَيَصَحُّ نِكَاحُهُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ أَيْجُوزُ ابْتِدَاءً أَمْ لَا ؟
- ٧٠
- [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُجْبَرَةٍ قَطَعَ أَبُوهَا عَنْهَا النِّفَقَةَ أَتَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَمْ لَا ؟
- ٧١
- [٩] سُؤَالٌ عَنْ أَبِي الْبَكْرِ إِذَا وَكَّلَ أَحَدًا عَلَى تَزْوِيجِهَا هَلْ عَلَى الْوَكِيلِ أَنْ يَسْتَأْذِنَهَا عِنْدَ الْعَقْدِ أَمْ لَا ؟
- ٧١
- [١٠] سُؤَالٌ عَنْ بَكْرٍ بَالِغٍ مُهْمَلَةٍ وَلَهَا جَدٌّ لَأَبٍ فِي غَيْرِ بَلَدٍهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَسَافَةٌ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ لَيَالٍ ؟
- ٧١
- [١١] سُؤَالٌ عَنْ مُجْبَرَةٍ ذَاتِ أَبٍ وَعَابَ عَنْهَا مَسَافَةُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ أَيْزَوِّجُهَا الْحَاكِمُ أَمْ لَا ؟
- ٧٣
- [١٢] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأِنْ أَجَازَ مُجْبَرٌ فِي ابْنٍ وَأَخٍ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (وَفَسَخُ تَزْوِيجِ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْتِنَاهُ فِي كَعَشْرِ
- ٧٤
- [١٣] سُؤَالٌ عَنْ ثَيِّبٍ رَجَعَتْ لِأَبِيهَا بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهَلْ لَهُ جَبْرُهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ أَمْ لَا ؟
- ٧٤
- [١٤] سُؤَالٌ عَنْ ابْنَةِ الْمَجْنُونِ الْمُجْبَرَةِ أَتَزَوَّجُ قَبْلَ بُرْئِهِ أَمْ لَا ؟
- ٧٥
- [١٥] سُؤَالٌ عَنْ أُمَةٍ طَالَتْ غَيْبَةُ سَيِّدِهَا وَأَعْضَلَهَا مِنَ التَّزْوِيجِ أَيْجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَمْ لَا ؟
- ٧٥
- [١٦] سُؤَالٌ عَنْ أُمَةٍ مُشْرَكَةٍ وَزَوَّجَهَا أَحَدُ الشُّرَكَاءِ بِغَيْرِ إِذْنِ شُرَكَائِهِ أَيُفْسَخُ نِكَاحُهَا أَمْ لَا ؟
- ٧٥
- [١٧] سُؤَالٌ عَنْ سَيِّدٍ زَوَّجَ أُمَّتَهُ مِنْ عَبْدِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ أَوْ عَلَى شَرْطِ إِسْقَاطِ الصَّدَاقِ . مَا حُكْمُ هَذَا النِّكَاحِ ؟
- ٧٥
- [١٨] سُؤَالٌ عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِي وَالْوَكِيلِ فَإِيَهُمَا يُقَدِّمُ عَلَى الْآخَرِ فِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ ؟
- ٧٥

- [١٩] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ نِكَاحِ مُسَافِرٍ تَزَوَّجَ مَرَأَةً لَيْسَتْ مَنَعَ بِهَا مُدَّةٌ إِقَامَتِهِ بِمَوْضِعِهَا وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ فَارْقَهَا ؟ ٧٦
- [٢٠] سَوَّالٌ عَنْ نِكَاحِ امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ آخَرٍ فِي غَيْبَةِ أَبِيهَا ، فَلَمَّا قَدِمَ الْأَبُ قَالَ : إِنَّهُ وَكَّلَهُ عَلَى تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ أَيَصِحُّ النِّكَاحُ أَمْ لَا ؟ ٧٦
- [٢١] سَوَّالٌ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَمْلِ وَالْحَمَالَةِ وَالضَّمَانِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالْحَمَالَةِ) لَخْ ؟ ٧٦
- [٢٢] سَوَّالٌ عَنْ الَّذِي يَجِبُ لِلْمَرَأَةِ بِالِدُخُولِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلَا نِكَاحَ) لَخْ ؟ ٧٧
- [٢٣] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا وَلِيَّ إِلَّا كَهْوٌ) ؟ ٧٧
- [٢٤] سَوَّالٌ عَنْ مَالِكَةَ أَرَادَتْ تَزْوِيجَ عَبْدِهَا الذَّكَرِ وَوَصِيَّةٍ أَرَادَتْ تَزْوِيجَ مَحْجُورِهَا الذَّكَرِ أَوْ عَبْدٍ وَصِيٌّ أَرَادَ تَزْوِيجَ مَحْجُورِهِ الذَّكَرِ ؟ ٨١
- [٢٥] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِمَالٍ عَلَى آخَرٍ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتُهُ فَقَبِلَ الرَّجُلُ الصَّدَقَةَ وَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ وَدَفَعَ لَهَا ذَلِكَ الْمَالَ فِي الصَّدَاقِ أَيْجُوزُ هَذَا النِّكَاحُ أَمْ لَا ؟ ٨٢
- [٢٦] سَوَّالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَأَمَرُهَا بِيَدِهَا. مَا حُكْمُ هَذَا النِّكَاحِ ؟ ٨٢
- [٢٧] سَوَّالٌ عَنْ الْمُرَاجَعَةِ هَلْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وَلِيٍّ أَوْ تَصِحُّ بِلَا وَلِيٍّ ؟ ٨٣
- [٢٨] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى أَنْ آخَرَ وَكَّلَهُ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ مِنْ فُلَانَةٍ وَزَوَّجَهُ بِهَا وَلَمْ يَثْبُتِ الْوَكَالَةُ بِالْبَيِّنَةِ ؟ ٨٣
- [٢٩] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ بِمَحْجُورَتِهِ هَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ أَوْ يَجُوزُ ؟ وَإِذَا تَزَوَّجَهَا فَأَيُّ شَيْءٍ يُبْرِئُهُ مِنْ نَقْدِ صَدَاقِهَا ؟ ٨٣
- [٣٠] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ سَفَرًا إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ وَوَكَّلَ ابْنَ عَمِّهِ عَلَى جَمِيعِ أُمُورِهِ

- ٨٥ حَتَّى إِنَّهُ وَكَلَهُ عَلَى إِنْكَاحِ أَبْكَارِ بَنَاتِهِ؟
- [٣١] سَوَالٌ عَنْ نِكَاحِ امْرَأَةٍ أَقَرَّتْ لِرُؤُوسِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ أَنَّهُ عَقَدَ عَلَيْهَا قَبْلَ اسْتِبْرَاقِهَا مِنْ وَطْءِ أَجْنَبِيٍّ لَهَا بَيْنَ الْفَحْذَيْنِ هَلْ يُفْسَخُ النِّكَاحُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٨٦ [٣٢] سَوَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي نِكَاحِ الْمُخَيَّبَةِ؟
- ٨٧ [٣٣] سَوَالٌ عَنْ الْمَانِعِ مِنْ سَقُوطِ حَقِّ الزَّوْجَةِ عَنْ زَوْجِهَا إِذَا زَنَتْ؟
- ٨٧ [٣٤] سَوَالٌ عَنْ عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَاسْتَمْتَعَ بِزَوْجَتِهِ بَعْدَ عِلْمِ سَيِّدِهِ بِالنِّكَاحِ هَلْ لِلْسَيِّدِ فُسْخُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٨٨ [٣٥] سَوَالٌ عَنْ بَكْرِ صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا بَعْضُ أَقَارِبِهَا مِنْ رَجُلٍ فِي غَيْبَةِ أَبِيهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ ، وَغَيْبَةُ الْأَبِ مَسَافَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ . أَيْفُسَخُ هَذَا النِّكَاحُ أَمْ لَا؟
- ٨٨ [٣٦] سَوَالٌ عَنْ ثَيِّبٍ بَالِغٍ بِدَوِيَّةٍ دَعَتْ لِكُفْوِ فَامْتَنَعَ وَصِيَّهَا مِنْهُ وَدَعَاَهَا لِكُفْوِ آخَرَ؟
- ٨٨ [٣٧] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ بِكَرًا وَأَنْتَ بِوَلَدٍ كَامِلٍ غَيْرِ سَقَطٍ لِنَحْوِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مِنْ عَقْدِهِ عَلَيْهَا أَيْفُسَخُ نِكَاحُهَا؟
- ٨٩ [٣٨] سَوَالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِخَوْفِ الْيَتِيمَةِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا يَتِيمَةٌ خِيفَ فَسَادُهَا) ؟
- ٩٠ [٣٩] سَوَالٌ عَنْ أُمٍّ وَلَدَتْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا هَلْ يَتَحَتَّمُ فُسْخُ نِكَاحِهَا كَالْأَمَةِ الْفَقْرَ أَمْ لَا؟
- ٩٠ [٤٠] سَوَالٌ عَنْ الشَّرْطِ الْمُنَاقِضِ لِمَقْصُودِ الزَّوْجِ مِنَ النِّكَاحِ هَلْ هُوَ كَالشَّرْطِ الْمُنَاقِضِ لِمَقْصُودِ الزَّوْجَةِ مِنَ النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟
- ٩١ [٤١] سَوَالٌ عَنْ عَقْدٍ فَاسِدٍ طَرَأَ عَلَيْهِ عَقْدٌ صَحِيحٌ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٩٣ [٤٢] سَوَالٌ عَنْ مُعْتَقَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ بَعِيدٍ أَوْضَحَهَا فِي الرَّأْسِ وَأَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ لَهَا أَيْفُسَخُ نِكَاحُهَا أَمْ لَا ؟
- ٩٤ [٤٣] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ مَلَكَ أَمَةً بَنَابِيَّةً أَيْجُوزُ لَهُ وَطُوعُهَا قَبْلَ إِسْلَامِهَا أَمْ لَا ؟ وَإِذَا

- ٩٤ وَطَافَهَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَحَمَلَتْ مِنْهُ أَيْلَحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَمْ لَا؟
- ٩٤ [٤٤] سَوَالٌ عَنْ تَزَوُّجِ بَمَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ وَحَمَلَتْ مِنْهُ أَيْلَحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَمْ لَا ؟
- ٩٥ [٤٥] سَوَالٌ عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِي أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ رَفِيقَ الْمُقَدِّمِ عَلَيْهِ ؟
- [٤٦] سَوَالٌ عَنْ كَانَتْ لَهُ رَيْبَةٌ رِبَاهَا وَوَالِدُهَا حَيٌّ وَخُطِبَتْ وَأَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَهَا
- ٩٥ فَأَيُّهُمَا أَوْلَى بِتَزْوِيجِهَا ؟
- [٤٧] سَوَالٌ عَنْ أُخْتِ الزَّوْجَةِ هَلْ هِيَ كَالْمُحَرَّمَةِ مَا دَامَتْ أُخْتُهَا فِي عِصْمَةِ
- ٩٦ الزَّوْجِ أَمْ لَا ؟
- [٤٨] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ بِهِ سَعَالٌ وَتَزَوَّجَ وَهُوَ يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ وَيَتَصَرَّفُ وَيَرْكَبُ
- لِلنَّحَاجَاتِ ثُمَّ بَعْدَ شَهْرٍ لَزِمَ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ مَاتَ مَا الْحُكْمُ فِي نِكَاحِهِ
- ٩٦ أَصَحِّحُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ تَرِثُ مِنْهُ زَوْجَتُهُ أَمْ لَا ؟
- [٤٩] سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ فِي بَعْضِ الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ فَاسِدٌ
- ٩٧ وَيُفْسَخُ بِطَلَاقٍ وَيَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ عَلَى الزَّوْجَيْنِ ؟
- [٥٠] سَوَالٌ عَنْ تَزَوُّجِ امْرَأَةٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَبِرَ عَقِيدَتَهَا أَصَحِّحَةٌ أَمْ
- ٩٨ فَاسِدَةٌ أَمْ لَا؟
- [٥٢] سَوَالٌ عَنْ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا إِلَى أَجَلٍ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، وَخَشِيَ
- ١٠١ عَلَى نَفْسِهِ مَعْصِيَةً دُونَ الزَّانَا ؟
- [٥٣] سَوَالٌ عَنْ يَتِيمَةٍ اتَّزَمَ أَخُوهَا أَوْ عَمُّهَا نَفَقَتَهَا وَلَا مَالَ لَهَا فَهَلْ تَزَوِّجُ مَعَ
- ١٠٢ وَجُودِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمَعْرُوفَةِ ؟
- [٥٤] سَوَالٌ عَنْ اشْتَرَى بِنَارِيَةَ كَافِرَةً وَقَالَ لَهَا : قُولِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ
- ١٠٣ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْرِفَ لَهَا مَعْنَى ؟
- [٥٥] سَوَالٌ : عَنْ تَلَذُّذِ بَأْجَنِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ تَزْوِيجُ بَنَاتِهَا أَمْ لَا ؟
- ١٠٦ [٥٦] سَوَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ لَا تُصَلِّي هَلْ يَجِبُ عَلَى زَوْجِهَا فِرَاقُهَا أَمْ لَا؟

- [٥٧] سُؤَالٌ عَنْ يَتِيمَةٍ مُهْمَلَةٍ بِالْغَةِ خَطَبَهَا رَجُلٌ وَامْتَنَعَتْ مِنَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا حَتَّى قَهَرْتَهَا أُمُّهَا بِتَخْوِيفِهَا لَهَا بِانْتِقَالِهَا عَنْهَا ؟ ١٠٦
- [٥٨] سُؤَالٌ عَنْ مُحَرَّمَةِ النُّوبَةِ مَا هِيَ ؟ ١٠٧
- [٥٩] سُؤَالٌ عَنِ النِّكَاحِ هَلْ يَصِحُّ عَقْدُهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْبَيِّنَةِ أَمْ لَا ؟ ١٠٧
- [٦٠] سُؤَالٌ عَنْ ثَيِّبٍ أَرَادَ وَلَيْسَ بِهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا لِرَجُلٍ فَمَنَعَتْ وَتَفَرَّتْ فَمَدَّ عَلَيْهَا بِالضَّرْبِ وَضَرَبَهَا بِالْفِعْلِ ؟ ١٠٨
- [٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ فَفَعَلَ وَأَظْهَرَ أَنَّ الزَّوْجَ وَأَشْهَدَ بِالْبَاطِنِ أَنَّ النِّكَاحَ لِلْأَمْرِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٠٨
- [٦٢] سُؤَالٌ عَنْ بَكْرٍ مُهْمَلَةٍ بِالْغِ مِنْدُ ثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ بِدَوِيَّةٍ زَوْجَهَا أَخَوَالُهَا مِنْ رَجُلٍ بِدُونِ صَدَاقِ الْمِثْلِ بِرِضَاهَا ؟ ١٠٨
- [٦٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ عَقْدِ زَوْجٍ عَلَى زَوْجَتِهِ الْحَامِلِ مِنْهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حَمْلِهَا ؟ ١١١
- [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَلَّ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَةٍ عَيْنِهَا لَهُ ١١١
- [٦٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ هَلِ الرَّجُلُ كَفُوُّ لَهَا أَمْ لَا ؟ ١١٢
- [٦٦] سَأَلَ عَمَّنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ قَبْلَهَا هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّزْعُ قَبْلَ إِنْزَالِهَا لِحَقِّهَا أَمْ لَا ؟ ١١٤
- [٦٧] سَأَلَ عَنْ يَتِيمَةٍ تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مِنَ الشَّرُوطِ الْعَشْرَةِ وَلَكِنْ مُحْتَاجَةً لِلنَّفَقَةِ وَخِيفَ عَلَيْهَا مِنَ الضِّيَاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ ؟ ١١٤
- [٧٠] سَأَلَ عَنْ بَكْرٍ قَامَتْ فِي بَيْتِهَا سَنَةٌ وَأَنْكَرَتْ الْمَسِيسَ إِلَّا أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَبْتَ مَعَهَا إِلَّا فِي أَقْلِهَا هَلْ يُجْبِرُهَا الْآبُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٢٠
- [٧١] سَأَلَ عَنْ مُسْلِمٍ تَزَوَّجَ مَجْبُوسِيَّةً وَقُلْنَا بِالِاتِّفَاقِ عَلَى فَسَادِهِ وَالْحَاصِلِ أَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْ عِنْدِ أَبِيهَا عَلَى وَجْهِ التَّزْوِيجِ وَأَسْلَمَتْ عَنْدَهُ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا ، مَا

- الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٢١
- [٧٢] سَأَلَ عَمَّنْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ لَفْظٌ يَقْتَضِي بِمَضْمُونِهِ الْخُلْعَ وَهِيَ سَاعَتَهُدَّ حَامِلٌ وَاسْتَفْتَيْ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَقْتَدِي بِهِ فَأَفْتَاهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ ؟ ١٢٣
- [٧٣] سَأَلَ عَنْ ثَيِّبٍ رَشِيدَةٍ خَطَبَهَا رَجُلٌ وَامْتَنَعَتْ مِنَ التَّزْوِيجِ لَهُ وَحَلَفَ وَلَكُّهَا أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَرْضَ لَا يَنْفَعُهَا بِنَفَقَةٍ وَلَا كُسُوفَةٍ ؟ ١٢٥
- [٧٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الرَّبَّانِيِّ عِنْدَ قَوْلِ «الرَّسَالَةِ» وَلَا نِكَاحَ لِعَبْدٍ وَلَا لَأَمَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ ؟ ١٢٩
- [٧٦] سَأَلَ عَنْ مَوْلَى تَزَوَّجَ بَعْدَ أَنْ عَلِمَ رُشْدُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَصِيَّةٍ قَبْلَ فَكِّ الْحَجَرِ عَنْهُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٣٠
- [٧٧] سَأَلَ عَنْ ثَيِّبٍ كَبِيرَةٍ مُخَالَطَةٍ لِلْأَجَانِبِ وَخِيفَ عَلَيْهَا أَنْ تَأْتِيَ بِفَاحِشَةٍ هَلْ لَوْلِيِّهَا جَبْرُهَا عَلَى النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟ ١٣١
- [٧٨] سَأَلَ عَمَّنْ أَحْبَلَ أُمَةً وَلَدَهُ وَهُوَ مُعْسِرٌ هَلْ تُبَاعُ عَلَيْهِ فِي قِيمَتِهَا الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ ١٣٢
- [٧٩] سَأَلَ عَنْ يَتِيمَةٍ لَا وَصِيَّ لَهَا وَلَهَا عَمٌّ مَلِي قَائِمٌ بِجَمِيعِ أُمُورِهَا مِنْ مُؤْنَةٍ وَغَيْرِهَا هَلْ يَصِحُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ بُلُوغِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٣٢
- [٨٠] سَأَلَ عَنْ الْحَامِلِ إِذَا أَبَانَهَا زَوْجُهَا فِي أَوَّلِ الْحَمْلِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي الْخَامِسِ وَفِيمَا قَبْلَهُ مِنَ الشُّهُورِ أَمْ لَا ؟ ١٣٦
- [٨١] سَأَلَ عَنْ بَكْرٍ بَالِغٍ مُهْمَلَةٍ خَطَبَهَا رَجُلٌ عِنْدَ أَخِيهَا فَقَبِلَهُ فَلَمَّا عَلِمَتْ أَقْسَمَتْ بِاللَّهِ أَنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ لَهُ وَلَا تُجِيبُ مَنْ سَأَلَهَا ؟ ١٣٧
- [٨٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: الْوَاحِدُ كَافٍ فِي الْوِلَايَةِ هَلْ هُوَ إِنْ وَكَّلَتْهُ الْمَرْأَةُ أَوْ جَمَاعَةً الْمُسْلِمِينَ أَوْ نَفْسَهُ ؟ ١٣٨
- [٨٣] سَأَلَ عَنْ مُعْتَقَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ كَانَتْ حَامِلًا مِنَ الْحَرَامِ وَكَانَ مُعْتَقٌ لَهُ أَهْلٌ

- يَجْتَمِعُونَ مَعَ أَهْلِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ فَيَأْتِيهَا الْمَرَّةُ بَعْدَ الْمَرَّةِ ؟ ١٣٩
- مَسَائِلُ الْخِيَارِ ١٤٢
- [١] سُؤَالَ عَمَّنْ اعْتَرَضَ بَعْدَ الْوُطْءِ هَلْ لِرِزْوَجَتِهِ الْخِيَارُ أَمْ لَا؟ ١٤٢
- [٢] سُؤَالَ عَنْ زَوْجَيْنِ مَعْيِنَيْنِ هَلْ يَجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ عَلَى الْآخِرِ أَمْ لَا ؟ ١٤٢
- [٣] سَأَلَ عَنْ بَثْرَةِ الشَّرَى الْمُسَمَّاةِ عِنْدَنَا مَصْرٌ إِذَا كَانَتْ بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَيْجِبُ لِلْآخِرِ الْخِيَارُ بِهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٢
- [٤] سَأَلَ عَنْ امْرَأَةٍ حَدَّثَتْ بِهَا جُنُونٌ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ أَيْجِبُ لِلزَّوْجِ الْخِيَارُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٥] سُؤَالَ عَنْ الْعَقْمِ أَيْجِبُ بِهِ الْخِيَارُ لِلزَّوْجَةِ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٦] سُؤَالَ عَنْ عَدَمِ التَّنْدِينِ أَتُرَدُّ بِهِ الْمَرْأَةُ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٧] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنَ الْجُنُونِ يَهْرُبُ عَنْ أَهْلِهِ إِلَى الْخَلَاءِ وَيَبْكِي وَيَتَفَرَّزُ فِي أَهْلِهِ وَيَتَهَدَّدُ عَلَيْهِمْ وَخَافَتُهُ النَّاسُ ذُكُورًا وَكُلُّ امْرَأَةٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي مَنْزِلِهَا تَهْرُبُ مِنْهُ ؟ ١٤٣
- [٨] سَأَلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَجَدَهَا ذَاتَ إِفْضَاءٍ وَبَلَلٍ كَثِيرٍ جِدًا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟ ١٤٨
- [٩] سَأَلَ عَمَّنْ ادَّعَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ الْاعْتِرَاضَ وَطَلَّقَهَا لِذَلِكَ أَيْجِبُ لَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١٠] سَأَلَ عَنْ امْرَأَةٍ قَامَتْ عَلَى زَوْجِهَا عِنْدَ حَاكِمٍ بِالضَّرَرِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ التَّطَلُّقُ، ثُمَّ مَكَّنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا طَائِعَةً هَلْ يَسْقُطُ خِيَارُهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١١] سَأَلَ عَنْ زَوْجَةٍ ضَرَبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى أَسْقَطَ أَسْنَانَهَا مِنْ غَيْرِ مَظْلَمَةٍ نَالَتْهُ مِنْهَا هَلْ يَجِبُ لَهَا الطَّلَاقُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١٢] سَأَلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ بِكْرًا فَوَجَدَهَا ذَاتَ بَخْرِ وَعَقْلٍ وَاشْتَكَى ذَلِكَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى

١٥٠

لِبَعْضِ النِّسَاءِ؟

[١٣] سَأَلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَتْ ثُمَّ بَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ مِنْ تَزْوِجِهَا ادَّعَتْ اعْتِرَاضَ زَوْجِهَا

١٥١

وَأَنَّهُ مُعْتَرِضٌ مِنْ حِينَ تَزَوَّجَهَا لَهُ هَلْ يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِسُكُوتِهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

[١٤] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ طَرَأَ مِنْ بَلَدٍ وَتَزَوَّجَ بِزَاوِيَةٍ بَعْدَ أَنْ قَالَ لَهَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَارَكٍ

١٥٤

اللَّهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَدَتْهُ صَانِعًا ؟

[١٥] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَ فِيهِ الْجَذَامُ بَعْدَ بِنَائِهِ بِزَوْجَتِهِ وَتَفَاحَشَ فِيهِ وَصَارَتْ

١٥٥

تُعَالِجُهُ حَتَّى مَضَتْ لَهَا سِنُونَ وَأَرَادَتْ الْفِرَاقَ هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

١٥٥

[١٦] سَأَلَ عَنْ وَلَايَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَقِ بِالْفَتْحِ هَلْ لِأَحَدٍ فِيهَا مَدْخَلٌ غَيْرَ مَنْ أَعْتَقَهُ ؟

١٥٦

[١٧] سَأَلَ عَنْ نِكَاحِ الْمَرِيضِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

١٥٧

[١٨] سَأَلَ عَنْ نَتَنِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ خَفِيفًا هَلْ لِلزَّوْجِ رَدُّهَا بِهِ أَمْ لَا ؟

[١٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَتَى لِقَبِيلَةٍ وَزَعَمَ أَنَّهُ غِلَاوِيٌّ وَخَطَبَ ابْنَتَهَا وَظَهَرَ أَنَّهُ

١٥٨

زِمْرَاكِي بَعْدَ بِنَائِهِ بِهَا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ وَهَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ الشَّرْطُ أَمْ لَا ؟

١٦٠

مَسَائِلُ الصَّدَاقِ

[١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (الصَّدَاقُ كَالثَّمَنِ) هَلْ هُوَ مِثْلُهُ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ

١٦٠

أَوْ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ ؟

[٢] سُؤَالٌ عَنِ الْوَطْءِ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ الزَّوْجَةُ أَيَجِبُ لَهَا جَمِيعُ

١٦٠

صَدَاقِهَا أَمْ لَا ؟

[٣] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْأَةِ أَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تُمَكِّنَ زَوْجَهَا مِنَ الْوَطْءِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ لَهَا رُبْعَ

١٦٠

دِينَارٍ فَأَكْثَرَ مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ يُكْرَهُ ذَلِكَ ؟

١٦١

[٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ نِكَاحِ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى شَخْصٍ ؟

[٥] سَأَلَ عَنْ مُسَمَّى الْمَرْأَةِ فِي نِكَاحِ التَّسْمِيَةِ هَلْ يَكُونُ هُوَ مَهْرُ مِثْلِهَا فِي نِكَاحِ

١٦١

آخَرَ وَجَبَ لَهَا فِيهِ مَهْرُ الْمِثْلِ أَمْ لَا ؟

- [٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ مُشْتَهَرَةٍ بِالسَّفَاحِ هَلْ لَهَا صَدَاقٌ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لَا؟ ١٦٢
- [٧] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِيْمَا إِذَا نَسِيَ الشُّهُودُ أَجَلَ الصَّدَاقِ وَاخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ وَالْوَلِيُّ فِيهِ ؟ ١٦٢
- [٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ يَطَالِبُ آخَرَ بِدَيْنٍ وَتَزَوَّجَ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ بِالْدَّيْنِ مَا حُكْمُ ذَلِكَ النِّكَاحِ ؟ ١٦٣
- [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَسْلَفَتْ شَيْئًا لَزَوْجِهَا إِلَى كَذَا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَطَلَّبَتْهُ الْقَضَاءُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٦٣
- [١٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْحَوْضِ وَارَادَ انْتِقَالَهَا مَعَهُ وَامْتَنَعَتْ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ ١٦٣
- [١١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مَسَافَةً بِلَدِّهَا مِنْ بَلَدِهِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ تَأَخَّرَ عَنْهَا إِلَى نِصْفِ رَمَضَانَ مِنْ عَقْدِهِ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا؟ ١٦٤
- [١٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَفِي مَنَعِهِ بِمَنَافِعٍ . . إلخ. أَيَتَنَاوَلَ مَنَافِعَ الْجَعْلِ أَمْ لَا؟ ١٦٩
- [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً ذَاتَ أَبِي وَدَفَعَ لِأَبِيهَا الْحَالَ مِنْ صَدَاقِهَا وَفَوْتَهُ الْأَبُ وَرَحَّلَهَا لَهُ بِلَا جِهَارٍ ؟ ١٦٩
- [١٤] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى زَوْجَتَهُ مَالَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فِي الرِّضَا أَيْرَدُ أَمْ لَا ؟ ١٧١
- [١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَصْدَقَ زَوْجَتَهُ مَالَ وَلَدِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ١٧١
- [١٦] سُؤَالٌ عَنْ زَوْجَيْنِ تَنَازَعَا فِي قَبْضِ مَا حَلَّ مِنْ الصَّدَاقِ بَعْدَ الْبِنَاءِ فِي تَأْجِيلِ الصَّدَاقِ وَحُلُولِهِ وَلَمْ تَوْجَدْ بَيِّنَةً لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟ ١٧٢
- [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دِرَاعَةً كَخَلَاءٍ وَكَسَاهَا لَزَوْجَتِهِ زِيَادَةً عَلَى كُسُوتِهَا الْمُعْتَادَةِ ثُمَّ ارَادَ أَنْ يَحْسِبَهَا عَلَيْهَا مِنَ الصَّدَاقِ ؟ ١٧٢
- [١٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ مَحْجُورَةً ذَاتَ أَبِي وَدَفَعَ لَهُ الْحَالَ مِنْ صَدَاقِهَا ثُمَّ

- ١٧٣ بعد رُشدها وحُلُولِ كَالْتَنِي صَدَاقِهَا طَلَبَةُ الْأَبِ مِنَ الزَّوْجِ فَلْيَبِ وَامْتَنَعَ ؟
- [١٩] سَوَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ حِصَانًا لِزَوْجَتِهِ فِي صَدَاقِهَا أَيَجِبُ عَلَيْهَا التَّجْهِيزُ بِهِ بِأَنْ تَبِيعَهُ وَتَشْتَرِيَ شُورَةً مِنْ ثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟
- ١٧٤ [٢٠] سَوَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ شَاعَ فِي النَّاسِ مُجَالَسَتُهَا لِلْأَجَانِبِ أَيْسَقُطُ حَقُّهَا عَنِ الزَّوْجِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٤ [٢١] سَوَالٌ عَنْ نَاشِزٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقٌ أَمْ لَا ؟
- ١٧٥ [٢٢] سَوَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ صَغِيرَةً عِنْدَ أَبِيهَا وَتَوَافَقَ مَعَهُ سِرًّا عَلَى سِتِّينَ بَقْرَةً فِي الصَّدَاقِ وَعَقَّدَا فِي الْعِلَاقَةِ عَلَى مِائَةِ بَقْرَةٍ ؟
- ١٧٥ [٢٣] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ مَعْلُومٍ مِنَ الْبَقَرِ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ يَكُونُ وَسَطًا ، وَعَادَةُ أَهْلِ الْبَلَدِ أَنَّ نِصْفَهُ يَكُونُ إِنَاثًا وَنِصْفَهُ ذُكُورًا ؟
- ١٧٥ [٢٤] سَوَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ رُبْعَ فَرَسٍ لِأَصْهَارِهِ فِي الصَّدَاقِ وَبَعْضُهَا الْآخِرُ لَهُمْ وَهِيَ عِنْدَهُمْ وَامْتَنَعُوا مِنْ قَبُولِ رُبْعِ الْفَرَسِ وَاسْتَمَرَّتْ بِأَيْدِيهِمْ حَتَّى مَاتَتْ ؟
- ١٧٧ [٢٥] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ إِعْلَامِهِ إِيَّاهَا أَنَّ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ لِأَوْلَادِهِ وَأُمُّهُمْ ، وَقَبِلَتْ ذَلِكَ مِنْهُ ؟
- ١٧٩ [٢٦] سَوَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ اشْتَهَتْ ثَوْبًا مِثْلًا وَاشْتَرَاهُ زَوْجُهَا لَهَا وَقَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ كَذَا وَكَذَا مِنَ الصَّدَاقِ ؟
- ١٨٠ [٢٧] سَوَالٌ عَنْ بِكْرٍ نَشَزَتْ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَهَلْ لَهَا صَدَاقٌ أَمْ لَا ؟
- ١٨٢ [٢٨] سَوَالٌ عَنْ مَرِيضٍ تَزَوَّجَ وَمَاتَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَفُسِخَ النِّكَاحُ هَلْ لِلْمَرْأَةِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- ١٨٢ [٢٩] سَوَالٌ عَمَّا إِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ هَلْ لِلْمَرْأَةِ صَدَاقُهَا أَمْ لَا ؟
- ١٨٣ [٣٠] سَوَالٌ عَنْ مَرِيضٍ زَنَى بِامْرَأَةٍ غَضَبًا وَمَاتَ أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ الصَّدَاقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثُ ؟
- ١٨٣

- [٣١] سُؤَالٌ عَنْ بَدْوِيٍّ دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ وَأَهْلِهَا فِي رِضَاهَا كَلَّةَ وَبَقَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ سَائِلَةٌ وَلَكِنَّ الْبَقَرَةَ السَّائِلَةَ لَمْ يَدْفَعْنَهَا لَهُمْ إِلَّا عَلَى جِهَةِ أَعْيُنِ النَّاسِ ؟ ١٨٣
- [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَبِضَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ وَجَهَّزَهَا بِنَاقَتَيْنِ وَأَمَةٍ ، ثُمَّ بَعَدَ بِضَعَةِ عَشَرَ عَامًا مِنْ التَّجْهِيزِ وَتَنَاسَلَ الْجِهَازُ وَمَوْتَ الزَّوْجَةُ وَأَيُّهَا ادَّعَى وَرَثَتُهُ الْأَبُ بِأَنَّ الْجِهَازَ كَانَ عَارِيَّةً عِنْدَ الزَّوْجَةِ مِنْ أَيْبِهَا ؟ ١٨٤
- [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا تَسْرَى عَلَيْهَا وَسَاءَتْ حَالُهَا مَعَهُ لِذَلِكَ وَطَلَبَتْهُ الرِّضَا بِدَارٍ عَلَى سَمَاعِ النَّاسِ فَكَتَبَهَا لَهَا تَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا ؟ ١٨٥
- [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَبِضَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ وَجَهَّزَهَا لِزَوْجِهَا بِأَزِيدٍ مِنْ صَدَاقِهَا وَمَاتَ الْأَبُ وَأَرَادَتْ الْابْنَةُ الْاِخْتِصَاصَ بِهِ دُونَ الْوَرَثَةِ ؟ ١٨٧
- [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ذَاتِ أَبٍ تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ وَمَكَّثَتْ أَعْوَامًا عِنْدَهُ وَتَأَيَّمَتْ ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ لِآخَرٍ وَجَهَّزَهَا وَالِدُهَا بِبَعْضِ صَدَاقِهَا ؟ ١٨٨
- [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيِّهَا هَدِيَّةً قَبْلَ الْعَقْدِ لِأَجْلِ النِّكَاحِ وَاسْتَرْعَى فِي ذَلِكَ أَيْنَفَعُهُ اسْتِرْعَاؤُهُ أَمْ لَا ؟ ١٨٩
- [٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَطَوَّعَ لِزَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيِّهَا بِعَطِيَّةٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَاسْتَرْعَى فِي ذَلِكَ أَيْنَفَعُهُ أَمْ لَا ؟ ١٩٠
- [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ وَأَعْطَاهَا مَالًا فِي رِضَاهَا هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَحْتَسِبَ بِهِ عَلَيْهَا مِنَ الصَّدَاقِ أَمْ لَا ؟ ١٩٠
- [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ غَضِبَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ وَأَعْطَاهَا شَيْئًا فِي مَرَضَاهَا هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ أَمْ لَا ؟ ١٩١
- [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ زَوَرَ زَوْجَتَهُ بِمَالٍ إِلَى أَهْلِهَا وَرَجَعَتْ بِآخِرٍ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا إِلَى زَوْجِهَا فَلِمَنْ يَكُونُ هَذَا الْمَالُ ؟ ١٩٢
- [٤١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ مَحْضُورٍ مِنَ الْبَقَرِ غَيْرِ مَوْصُوفٍ وَمَاتَ

- ١٩٢ وَهِيَ تَطَالِبُهُ بِعِشْرِينَ بَقْرَةً هَلْ تُعْطَى مِنْ وَسْطِ الْبَقَرِ وَإِنَائِهِ أَمْ لَا ؟
- [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ الْإِنْتِقَالَ بِزَوْجَتِهِ إِلَى بَلَدٍ زَعَمَ أَنَّهُ أَرْفَقَ بِهِ، وَأَبَتْ الزَّوْجَةُ ذَلِكَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٩٣
- [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ أَنَّ وَالِدَهَا لَمْ يُجَهِّزْهَا بِنَفْدِهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٩٤ [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ جَمِيعَ مَا حَصَلَ مِنْ صَدَاقِهَا وَأَمْتَنَتْ مِنْ أَخْذِهِ وَطَالَبَهَا الزَّوْجُ بِذَلِكَ مِرَارًا وَلَمْ تَرْضَ ؟
- ١٩٤ [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ قِنٍّ مَاتَ عَنْ زَوْجَتِهِ حُرَّةٌ هَلْ تَرِثُ مِنْهُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يُقْضَى صَدَاقُهَا مِنْ مَتْرُوكِهِ أَمْ لَا ؟
- ١٩٥ [٤٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ نَشَزَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَاسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ زَوْجُهَا هَلْ لَهَا صَدَاقٌ أَمْ لَا ؟
- ١٩٦
- [٤٨] سُؤَالٌ عَنْ مَدْخُولٍ بِهَا مَاتَتْ بِغَيْرِ تَجْهِيزٍ وَالِدُهَا لَهَا بِدُونِ صَدَاقِ الْحَالِ ؟
- ١٩٨ [٤٩] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ ثُمَّ عَقَدَ عَلَيْهَا هَلْ يَلْزِمُهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ بِمَا قَبِضَتْهُ فِي التَّزْوِيجِ الْأَوَّلِ أَمْ الثَّانِي أَوْ بِمَا قَبِضَتْهُ فِيهِمَا ؟
- ٢٠٢
- [٥٠] سُؤَالٌ عَنْ كَالْتِي الصَّدَاقِ هَلْ يَحِلُّ بِالطَّلَاقِ أَمْ لَا ؟
- ٢٠٣ [٥١] سُؤَالٌ عَمَّا يَجِدُونَ فِي طُرَّةٍ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ وَيَعَزُّونَهُ «لِلْمَدُونَةِ» وَلَفْظُهُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ مَهْرُهَا إِلَّا بِثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَ أَنْ تَحْفَظَ لِسَانَهَا إِنْ هَلْ هَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٠٣
- [٥٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَوَفَّى وَزَوْجَتُهُ تَطَالِبُهُ بِتِسْعِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا مِنْ صَدَاقِهَا ؟
- ٢٠٤ [٥٣] سَأَلَ عَمَّنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِدُونِ الثَّلَاثِ ؟
- ٢٠٥ [٥٤] سُؤَالٌ عَنْ بَدْوِيٍّ سَافَرَ مِنْ أَرْضٍ وَلَاتَ إِلَى سِنْدٍ عَلَى جَمَلٍ زَوْجَتُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا رَكُوبَهُ عَلَيْهِ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٠٦ [٥٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَمَكَّتَتْ مَعَهُ بَرْهَةً مِنَ الزَّمَانِ وَأَعْطَاهَا عَطَايَا عَدِيدَةً

وَتُوْفِّي وَادَّعَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا مَا زَالَتْ تُطَالِبُهُ بِبَقِيَّةِ صَدَاقِهَا وَادَّعَى أَخُو الزَّوْجِ
أَنَّ أَخَاهُ قَضَى لَهَا جَمِيعَهُ؟

٢٠٦

[٥٥] سَوَالٌ عَنْ مَعْنَى الْإِمْهَالِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتُمْهَلُ سَنَةً إِنْ اشْتَرَطْتَ
عَلَيْهِ لِتَغْرِيَةٍ أَوْ صَغِيرٍ) ؟

٢٠٩

[٥٦] سَوَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ مَكَثَتْ مُدَّةً مِنَ السِّنِّينَ مَعَ زَوْجِهَا وَطَلَّقَهَا وَطَالَبَتْهُ بِلِبَاسِ
أَهْلِهَا أَوْ عَبْدِهَا فِي زَمَنِنَا هَذَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٢٠٩

[٥٧] سَوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا
، وَلَهُ زَوْجَةٌ قَبْلَهَا وَهِيَ غَيْرُ عَالِمَةٍ بِهَا ؟

٢١٠

[٥٨] سَوَالٌ عَمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ تَسْرَى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَمْتَعَ مِنْ
أَمْتِهِ بِغَيْرِ الْوَطْءِ هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا؟

٢١٠

[٥٩] سَوَالٌ عَمَّنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ لِرَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرَى فَأَمْرُهَا
بِيَدِهَا؟

٢١٠

[٦٠] سَوَالٌ عَمَّنْ زَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا وَلَا يَتَسْرَى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى
ذَلِكَ هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا تَزَوَّجَ أَوْ تَسْرَى ؟

٢١١

[٦١] سَوَالٌ عَمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرَى عَلَيْهَا
فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهَا أَسَاءَتْ عَلَيْهِ أَشَدَّ الْإِسَاءَةِ ؟

٢١١

[٦٢] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا
بِيَدِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَ غَيْرَهَا ثُمَّ ارْتَجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ . فَهَلْ لَهَا أَنْ تَقُومَ

٢١٥

بِشَرْطِهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

[٦٣] سَوَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ذَاتِ شَرْطٍ وَتَسْرَى عَلَيْهَا زَوْجُهَا وَأَخْبَرَهَا وَقَبِضَتْ طَلْقَهُ
وَاحِدَةً مَا الْحُكْمُ فِي شَرْطِهَا إِنْ ارْتَجَعَهَا هَلْ يَعُودُ لَهَا الشَّرْطُ أَمْ لَا؟

٢١٧

[٦٤] سَوَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ مُجْبِرَةً عِنْدَ وَلِيِّهَا وَأَرَادَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا وَهُوَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ

- ٢١٨ قَبْلَهَا وَقَالَ لَهُ وَلِيُ الْمَخْطُوبَةِ : اجْعَلْ أَمْرَ زَوْجَتِكَ فَلَانَّةً فِي يَدِ فُلَانٍ ؟
- [٦٥] سَوَالُ عَمَّنْ وَكَلَّتْ وَلَيْهَا أَنْ يَزَوِّجَهَا مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا مِنَ الصَّدَاقِ وَعَلَى شَرْطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ؟
- ٢١٩ سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ إِنْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ زَنَّا بِامْرَأَةٍ . هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا ؟
- [٦٧] سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يَسِيءَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ إِنَّهُ ضَرَبَهَا . هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا ؟
- ٢٢٠ سَوَالُ عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا يَعْقِدُ لَهُ عَلَى امْرَأَةٍ فَعَقَدَ لَهُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَاشْتَرَطَ لَهَا عَلَيْهِ شُرُوطًا لَمْ يُوَكِّلْهُ عَلَيْهَا . هَلْ تَلْزَمُهُ أَمْ لَا ؟
- [٦٩] سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا شُرُوطًا وَعَقَدَ لَهُ وَلَيْهَا عَلَيْهَا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : فَإِنْ فَعَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ إِنْ الزَّوْجُ فَعَلَ بَعْضَ الشُّرُوطِ ؟
- [٧٠] سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَلَمْ تَعْلَمْ حَتَّى طَلَّقَ الْمَرْأَةُ ، هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا ؟
- ٢٢٣ سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَغَابَ عَنْهَا وَلَمْ تَأْخُذْ بِشَرْطِهَا عِنْدَ تَمَامِهَا لَهَا الْأَخْذُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٧٢] سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَغَابَ عَنْهَا وَلَكِنْ قَدِمَ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَ بِشَرْطِهَا هَلْ لَهَا الْأَخْذُ بِهِ أَمْ لَا ؟
- [٧٣] سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ شُرُوطًا وَطَلَّقَهَا دُونَ الثَّلَاثِ وَتَزَوَّجَ بِهَا هَلْ تَعُودُ عَلَيْهِ الشُّرُوطُ أَمْ لَا ؟
- ٢٢٣ سَوَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا وَسَافَرَ لِمَوْضِعٍ يَرْجِعُ مِنْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا وَمَنْعَهُ مَرَضٌ أَوْ غَيْرُهُ ؟
- [٧٥] سَوَالُ عَمَّا إِذَا تَوَافَقَ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ عَلَى النِّكَاحِ عَلَى شُرُوطٍ وَلَمْ يَعْقِدُوا

- ٢٢٤ النِّكَاحَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَعَقْدُوهُ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ ؟
[٧٦] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمَرُهَا بِبَيْدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا ؟
- ٢٢٥ [٧٧] سُؤَالُ عَنْ ذَاتِ الشَّرْطِ هَلْ لَهَا الْأَخْذُ بِشَرْطِهَا وَتَطْلُقُ نَفْسَهَا بِلَا حَاكِمٍ أَمْ لَا ؟
- ٢٢٥ [٧٨] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ أَتَى إِلَى خِيْمَةٍ أَهْلُ فَلَانٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهِيَ طَالِقٌ ؟
- ٢٢٥ [٧٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمَرُهَا بِبَيْدِهَا وَقَبْلَ ذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمِ إِسَاءَتِهَا عَلَيْهِ فَهَلْ إِنْ أَسَاءَتْ عَلَيْهِ يَسْقُطُ شَرْطُهَا أَمْ لَا ؟
- ٢٢٦ [٨٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ فِي الْعَقْدِ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ إِنْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمَرُهَا بِبَيْدِهَا ، وَتَسَرَّى عَلَيْهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا دُونَ الثَّلَاثِ . مَا الْحُكْمُ فِي شَرْطِهَا إِنْ ارْتَجَعَهَا هَلْ يَعُودُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٢٢٧ [٨١] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَأَمَرُهَا بِبَيْدِهَا وَوَطَأَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَةً لَهُ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ هَلْ لِلزَّوْجَةِ الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢٢٨ [٨٢] سُؤَالُ عَنْ امْرَأَةٍ شَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ مَتَى تَزَوَّجَ أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمَرُهَا بِبَيْدِهَا ، وَتَسَرَّى عَلَيْهَا ؟
- ٢٢٨ [٨٣] سُؤَالُ : هَلْ يَسْقُطُ الشَّرْطُ بِالإِسَاءَةِ أَمْ لَا ؟
- ٢٤١
- ٢٤٣ **مَسَائِلُ مِنْ فِصْلِ تَنَازُعِ الزَّوْجَيْنِ فِي النِّكَاحِ**
- [١] سُؤَالُ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَنَا مِنْكَ مُطَاهِرٌ) وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي) ؟
- ٢٤٣

[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ فِي عِصْمَتِهِ ثَلَاثُ زَوَاجَاتٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ خَالِيَةٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِهَا وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ وَلَا بَيِّنَةٌ لِلزَّوْجِ هَلْ يَلْزِمُهُ نِصْفُ

٢٤٣ الصَّدَاقِ لِإِفْرَاقِهِ أَمْ لَا؟

[٣] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الْقُرْبِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأَمَرَ الزَّوْجُ لَاغْتِرَالَهَا لِشَاهِدٍ

٢٤٣ ثَانٍ زَعَمَ قُرْبَهُ)

[٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمِيلِ لِلسَّرِيَّةِ دُونَ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

[٥] سُؤَالٌ عَنْ الْقَدْرِ الَّذِي يُقْضَى لِلزَّوْجِ بِهِ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الْجِمَاعِ إِذَا اشْتَكَى

٢٤٤ قَلَّتُهُ ؟

٢٤٥ مَبْحَثُ نَوَازِلِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ وَالتَّمْلِيكِ وَالرَّجْعَةِ

[١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ : فَأَعْلَمُ أَنَّ الْخُلْعَ يَجُوزُ فِي صَوْرَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا :

٢٤٥ أَنْ يَكُونَ الضَّرَرُ مِنَ الزَّوْجَةِ فَقَطْ .

[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَالَتْ لَهُ جَمَاعَةٌ إِذَا طَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يُعْطِيكَ

٢٤٥ بَعِيرًا ، فَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

[٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ وَشَرَطَ أَنْ كَانَتْ حَامِلًا فَلَا خُلْعَ بَيْنَهُمَا أَيْعَمَلُ

٢٤٦ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا؟

[٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ بَعْدَ مَكْنَهَا عِنْدَهُ خَمْسَ سِنِينَ فِي مَنْزِلِهِ

٢٤٦ وَهِيَ مُهْمَلَةٌ ؟

[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ فَخَالَعَتْهُ بِأُبْعَرَةٍ رَضِيَ بِهِمُ الزَّوْجُ؟

[٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّ آخَرَ وَكَّلَهُ عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ وَصَدَّقَتْهُ الزَّوْجَةُ فِي

٢٤٧ ذَلِكَ دُونَ بَيِّنَةٍ وَخَالَعَتْهُ بِدِرَاعَةٍ كَحَلَاءَ ؟

[٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ سَفِيهِ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ بِدُونِ خُلْعِ الْمِثْلِ؟

[٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ امْرَأَةً وَقَالَتْ لَهُ لَا تَتَزَوَّجْ لَكَ حَتَّى تُطَلِّقَ زَوْجَتَكَ وَطَلَّقَهَا

- ٢٤٩ بعد أن استرعى فيها وتزوج المخطوبة أينفعه استرعاؤه أم لا؟
[٩] سؤال عمن خالع زوجته على إرضاع ولده منها حتى يقطم أيسوغ لهذا التزويج قبل فطامه أم لا؟
- ٢٤٩ [١٠] سؤال عن امرأة تخالعت مع زوجها في مرضه الذي مات منه ثم بعد وفاته أتت ببيته على أنه تكرر منه الضرر لها من شتم؟
- ٢٥٠ [١١] سؤال عن مريض طلق عليه لجنون أو جذام أو نشوز أثر ث من المرأة إذا مات من مرضه ذلك أم لا؟
- ٢٥٠ [١٢] سؤال عن بدوي صحيح طلق زوجته ولم تعلم بالطلاق حتى مات الزوج بعد انقضاء عدتها؟
- ٢٥٠ [١٣] سؤال عن يتيمة صغيرة مهيمة بدوية خالعت عنها أمها زوجها ببعض ماله وبعض مال اليتيمة؟
- ٢٥١ [١٤] سؤال : عمن تخالعت مع زوجته وجاءته بعد ذلك تطلب الطلاق وطلقتها ثلاثا أنلزمه أم لا؟
- ٢٥٣ [١٥] سؤال : عمن اشترطت عليه زوجته أنه لا يتزوج ولا يتسرى عليها فإن فعل ذلك فأمرها بيدها، ثم إنه تسرى عليها خفية وطلب منها الخلع؟
- ٢٥٤ [١٦] سؤال : عن رجل تقاسم الأمر بينه وبين أبوي زوجته ودخل بينهم بعض الطلبة وخالعههم على بعض الصداق بحضرة الزوجة؟
- ٢٥٥ [١٧] سؤال : عمن تخالعت مع زوجته وهو يدعي نشوزها ثم بعد قبضه العوض وذها به ادعى أنه إنما يريد بالخلع لعلها ترجع عن نشوزها؟
- ٢٥٦ [١٨] سؤال : عن بدوي نشر زوجته وخرجت من منزلها إلى أهلها وطلب منها الرجوع لمنزلها المرة بعد المرة فآبت ذلك ، ثم بعد مدة طلب أهلها منه الرضا بمال معين؟
- ٢٥٧

- [١٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ وَكُلَّ رَجُلَيْنِ عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ وَخَالَعَهَا أَحَدُهُمَا دُونَ
الْآخَرَ أَيُفْعَدُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٦٠
- [٢٠] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى شَرْطِ أَنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ لِأَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ عَامٍ
مَثَلًا أَيْلِزُمُهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٦٠
- [٢١] سَوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ نَشَزَتْ وَأَيْسَ زَوْجُهَا مِنْ مُوَافَقَتِهَا ، وَقَالَ لَهَا : أُعْطِي
شُورَتَكَ إِنْ أَحْبَبْتَ الْفِرَاقَ وَعَلَّقَ نَفُوذَ الْخُلْعِ ؟ ٢٦٠
- [٢٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَا شِئَ عِنْدَهَا قَالَ لَهَا : إِنْ أُعْطِيتَنِي مَالِي
أُطْلِقُكَ ، فَقَالَتْ : نَعَمْ ، وَدَفَعَتْ لَهُ الْأَمْهَاتُ دُونَ النَّسْلِ ؟ ٢٦١
- [٢٣] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَعَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى آخِرِ مِثْقَالِ ذُرَّةٍ مِمَّا
أَعْطَاهَا فَدَفَعَتْ لَهُ بَعْضَ مَا أَعْطَاهَا ؟ ٢٦٢
- [٢٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَعَلَّقَ نَفُوذَ الْخُلْعِ عَلَى مَشِيئَةِ زَيْدٍ ثُمَّ قَبِضَ
الْعِوَضَ قَبْلَ مَشِيئَةِ زَيْدٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٦٣
- [٢٥] سَوَالٌ : عَنْ بَدْوِيَّةٍ تَخَالَعَتْ مَعَ زَوْجِهَا ثُمَّ ادَّعَى أَهْلُهَا أَنَّهُ كَانَ يَضُرُّ بِهَا مِنْ
شَتَمٍ وَغَيْرِهِ وَأَنَّهَا خَالَعَتْهُ لِذَلِكَ ؟ ٢٦٤
- [٢٧] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ اسْتِتَارَ عَقْلِهِ حِينَ
الْخُلْعِ بِالْجُنُونِ ؟ ٢٦٦
- [٢٨] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى جَمِيعِ مَا أَعْطَاهَا مِنَ الصَّدَاقِ وَدَفَعَتْهُ
لَهُ وَدَهَبَ بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ أَتَى بِهِ وَادَّعَى بُطْلَانَ الْخُلْعِ
لِكَوْنِهِ اسْتَرْعَى قَبْلَهُ ؟ ٢٦٦
- [٢٩] سَوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ نَشَزَتْ فِي بَلَدٍ لَا حَاكِمَ فِيهِ يَتَصِفُ لِلزَّوْجِ مِنْهَا هَلْ يَتْرُكُ
الزَّوْجُ أَمِينًا عَلَيْهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٧١
- [٣٠] سَوَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ

- ٢٧٣ فَمَيَّ طَالِقٌ ، وَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ؟
- [٣١] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اسْتَرْعَى فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ بَيِّتَيْنِ وَاتَّهَمَتْهُ فِي ذَلِكَ وَطَلَبَتْهُ إِسْقَاطَهُ فَاُمْتَنَعَ ؟
- ٢٧٤ [٣٢] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَ عَوْضًا عَلَى أَنْ يُطَلَّقَ لَهُ زَوْجَتَهُ لِتَزَوَّجَهَا فَفَعَلَ ذَلِكَ وَوَقَعَ بَيْنَهُمَا هَذَا دُونَ إِذْنِهَا ؟
- ٢٧٥ [٣٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَفَاقَمَ الْأَمْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ وَطَلَبَتْهُ الْفِرَاقُ عَلَى أَنْ تُعْطِيَهُ مَا دَفَعَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ فَرَضِي بِذَلِكَ ثُمَّ دَفَعَتْ لَهُ جُلَّهُ ؟
- ٢٧٥ [٣٤] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَ : مَاذَا نَفْعَلُ مَعَ أَهْلِ زَوْجَتِي فِي شَأْنِ عِصْمَتِهَا ؟ فَقَالَ لَهُ : نُعْطِيكَ أَنَا رُبْعَ فَرَسِي فِي عِصْمَتِهَا ، فَاُمْتَنَعَتْ وَالِدَتُهُ مِنْ ذَلِكَ وَرَدَّتْهُ ؟
- ٢٧٨ [٣٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : اتْرُكِي صَدَاقَكَ الَّذِي بِدَمْتِي نُطَلِّقُكَ ، فَقَالَتْ : نَعَمْ قَبِلْتُ هَلْ تَبَيَّنُ مِنْهُ بِقَوْلِهَا قَبِلْتُ أَوْ حَتَّى يُطَلِّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؟
- ٢٧٨ [٣٦] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَبَجَسَدِهِ أَكَلَهُ مِنْ قُرُوحٍ ؟
- ٣٧٩ [٣٧] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى إِسْقَاطِ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنْ صَدَاقِهَا ؟
- ٢٨١ [٣٩] سَوَالٌ عَمَّنْ خَالَعَ عَنْ غَيْرِ مُجْبِرَةٍ مِنْ وَصِيٍّ غَيْرِ مُجْبِرٍ بِإِذْنِهَا أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَهِيَ سَفِيهَةٌ هَلْ تَكُونُ مُطَالَبَةً لِلزَّوْجِ أَوْ الْمُخَالَعِ ؟
- ٢٨٢ [٤٠] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ تَخْرِيجَ أَجْنَبِيَّةٍ فَقَالَتْ لَهُ : لَا أَتَزَوَّجُ لَكَ حَتَّى تُمْلِكْنِي أَمْرَ زَوْجِكَ فَأَشْهَدَ عَدْلَيْنِ قَبْلَ التَّمْلِكِ ؟
- ٢٨٤ [٤١] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَرْعَى فِي زَوْجَتِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا جَمِيعَ الطَّلَاقِ أَوْ حَرَمَهَا أَوْ خَالَعَهَا فَهُوَ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِلذَّكَاءِ فَهَلْ يَنْفَعُهُ اسْتِرْعَاؤُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٨٧ [٤٢] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجِ ابْنَتِهِ : أُعْطِيكَ عَشْرَةَ أَبَاعِيرَ وَفَارِقَ ابْنَتِي ، فَقَبِلَ الزَّوْجُ بَعْدَ تَعْيِينِهِ أَسْنَانَ الْعَشْرَةِ فَهَلْ يُلْزَمُ الزَّوْجُ الطَّلَاقُ ؟
- ٢٨٨

- [٤٣] سَوَالٌ : عَنْ طُرَّةَ وَقَفْتُ عَلَيْهَا وَنَصَّهَا : لَا يَجُوزُ الْخُلْعُ بِأَكْثَرِ مِمَّا دَفَعَ مِنْ
الْصَّدَاقِ ، هَلْ هِيَ صَاحِبَةٌ أَمْ لَا ؟ ٢٨٩
- [٤٤] سَوَالٌ : عَنْ حَامِلٍ تَخَالَعَتْ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى أَنَّهَا تَنْفِقُ عَلَى حَمْلِهَا ثُمَّ
تَزَوَّجَهَا وَأَبَانَهَا أَيْضًا قَبْلَ وَضْعِهَا ؟ ٢٩٠
- [٤٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ مَرَّتَيْنِ وَيَتَنَدَّمُ قَبْلَ قَبْضِهِ الْعِوَضَ وَيَعْقِدُ
عَلَيْهَا فِي كُلِّ مَنِهْمَا ، ثُمَّ تَخَالَعَ مَعَهَا ثَالِثَةً وَنَدِمَ أَيْضًا أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ
يَتَزَوَّجَهَا قَبْلَ زَوْجِ أَمْ لَا ؟ ٢٩٠
- [٤٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ : إِنْ أُعْطِيتَنِي كَذَا نُطَلِّقُكَ ، فَقَالَتْ لَهُ أَعْطَيْتُهُ
لَكَ ، فَقَالَ لَهَا : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ مِثْلًا ؟ ٢٩١
- [٤٧] سَوَالٌ : عَنْ شَرِّ الزَّوْجَةِ وَتَغْيِيرِهَا هَلْ هُوَ تُقْيَةٌ أَمْ لَا ؟ ٢٩٤
- [٤٨] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَتْهُ زَوْجَتُهُ مِمَّا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الصَّدَاقِ وَقَالَ لَهَا صَبْتُ
رَأْسَكَ وَادَّعَى أَنَّ نَيْتَهُ عَدَمَ الطَّلَاقِ بِذَلِكَ ؟ ٢٩٦
- [٤٩] سَوَالٌ : عَنْ الطَّلَاقِ هَلْ هُوَ كَالْوَقْفِ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ الْإِشْتِهَارَاتُ الْعُرْفِيَّةُ
مِنْ غَيْرِ النِّفَاقِ إِلَى مَا فِي النَّصِّ ؟ ٢٩٦
- [٥٠] سَوَالٌ : عَنْ الْخُلْعِ بِالسُّلْطَاتِ وَالْفِدَايَاتِ وَالِدَّعَاءِ هَلْ يُلْزَمُ أَمْ لَا ؟ ٢٩٧
- [٥١] سَوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ قَالَتْ لِرِزْوَجِهَا حِينَ طَلَبَ مِنْهَا التَّمْكِينَ : إِنْ مَكَّنْتُكَ وَإِنْ
طَلَبْتَهُ لَكَ بَعْدَ التَّمْكِينِ فَالْتَزَمْتُ لِي بِحَلْفٍ أَوْ غَيْرِهِ ٢٩٧
- [٥٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ وَعَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى أَخْذِ جَمِيعِهِ وَقَبْضِ بَعْضِهِ مَا
الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٩٨
- [٥٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ ادَّعَتْ شَيْئًا مِمَّا أَعْطَتْهُ رَجَعَتْ
لِعِصْمَتِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٩٨
- [٥٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى قَبُولِ قَرِيبٍ مِنْهَا أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، مَا الْحُكْمُ فِي

٢٩٨ ذَلِكَ ؟

[٥٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ بِنَفَقَةٍ رَضَاعٍ وَلَدَهَا مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَيْضًا هَلْ

٢٩٩ تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِ ؟

٣٠٠ مَبْحَثُ نَوَازِلِ الطَّلَاقِ

[١] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ لِطَالِمٍ بِالطَّلَاقِ عَلَى أَنْ قَدَّرَ مَالَهُ كَذَا لِتَقِلَّ عَلَيْهِ غَرَامَتُهُ

٣٠٠ لَهُ ، وَمَالُهُ أَكْثَرُ مِمَّا حَلَفَ عَلَيْهِ ، أَيَحْنُتُ أَمْ لَا ؟

[٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ لِزَوْجَتِهِ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَدَمِ فِعْلِهَا كَذَا ، وَفَعَلَتْهُ قَاصِدَةً

٣٠٠ لِحِنِّهِ هَلْ يَحْنُتُ أَمْ لَا ؟

[٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنِيَّةً بِأَنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ . مَا الْحُكْمُ فِي

٣٠٠ ذَلِكِ ؟

[٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بِلَفْظِ أَنْتِ مَخْلِيَّةٌ بِكَلَامِ الْعَوَامِّ وَكَرَّرَهَا ثَلَاثًا

٣٠١ وَادَّعَى أَنَّ نِيَّتَهُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ التَّأْكِيدُ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

[٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ قَالَ لَهَا : أَنْتِ امْخُلِي بِكَلَامِ الْعَامَّةِ

٣٠١ اتَّحَرَّمُ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِشِدَّةِ غَضَبِهِ ؟

[٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يُعْلِمْهَا بِطَّلَاقِهَا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ طَلَّقَهَا ظَاهِرَةً

٣٠٢ نَوَى بِهَا الْبَاطِنَةَ ؟

[٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنَ أَلْفَاقِ الطَّلَاقِ الَّتِي يَنْوِي فِيهَا قَبْلَ الدُّخُولِ

٣٠٣ فَقَطَّ وَلَمْ يَحْنُتْ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ أَيَنْوِي أَمْ لَا ؟

[٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّارِمَةِ وَلَمْ تَكُنْ فِي عِصْمَتِهِ امْرَأَةٌ حِينَ الْيَمِينِ

٣٠٣ وَحَنَّتْ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هَلْ يَلْزَمُهُ حِنْتُهَا فِيهَا أَمْ لَا ؟

[٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِأَبِي زَوْجَتِهِ زَوْجَهَا لِمَنْ أَحْبَبْتَ أَيْلِزْمُهُ طَلَاقٌ أَمْ لَا ؟

٣٠٤ [١٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَةِ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَأَفْتَاهُ بِلزوم الطَّلَاقِ

وَالْتَزَمَ هُوَ ذَلِكَ مُعْتَقِدًا صِحَّةَ الْفَتْوَى ثُمَّ ظَهَرَ الْخَطَأُ فِيهَا أَيْلَزَمَهُ الطَّلَاقُ أَمْ

لَا ؟ ٣٠٤

[١١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ حَلْفَ زَوْجِهَا بِالْإِيْمَانِ اللَّازِمَةِ وَالْحَرَامِ مَعًا عَلَى

أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ زِنَاهُ بِهَا ؟ ٣٠٥

[١٢] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يُوجِبُ فُسْخَ نِكَاحِهَا

وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ٣٠٨

[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِيمَنْ قَالَ غَدًا أَطْلُقُ زَوْجَتِي ؟ ٣٠٨

[١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ دَخَلْتُ

الدَّارَ هَلْ يَلْزِمُهُ الثَّلَاثُ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ ؟ ٣٠٩

[١٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ زَوْجَتَهُ أَحْسَنُ مِنَ الْقَمَرِ هَلْ يَحْنُثُ وَتُطْلَقُ

عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ ٣٠٩

[١٦] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَجْهِ الْمَوْجِبِ لِلطَّلَاقِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ

هَذَا الْحَجَرُ حِجْرًا) ؟ ٣١٠

[١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَ فَلَانَّةٌ فَهِيَ طَالِقٌ

أَيْلَزِمُهُ الطَّلَاقُ فِيمَنْ تَزَوَّجَ قَبْلَ تَزْوِيجِ فَلَانَةَ أَمْ لَا ؟ ٣١٠

[١٨] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالْحَرَامِ فِي مُشَاحَةٍ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ أَخِيهِ هَلْ يَحْنُثُ

أَمْ لَا ؟ ٣١٠

[١٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَتَهُ بِحَضْرَتِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ

طَلَاقًا لَهَا أَمْ لَا ؟ ٣١٠

[١٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ ارْتَدَّتْ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - قَصْدُهَا فُسْخُ نِكَاحِهَا أَيُفْسَخُ فِي ذَلِكَ

أَمْ لَا ؟ ٣١٢

[٢٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ ارْتَدَّتْ فِي حَالِ غَضَبٍهَا عَلَى زَوْجِهَا أَعُذِرَ بِذَلِكَ وَلَا يُفْسَخُ

- ٣١٣ نِكَاحُهَا أَوْ لَا تُعْذَرُ وَتَبَيَّنَ مِنْ زَوْجِهَا ؟
- ٣١٣ [٢١] سَوَالٌ : عَنْ مُرْتَدِّ تَزَوُّجٍ قَبْلَ التَّوْبَةِ مَا حُكْمُ نِكَاحِهِ ؟
- ٣١٤ [٢٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ دَافِعًا عَنْ مَالٍ غَيْرِهِ أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٣١٤ [٢٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : لَا حَاجَةَ لَهُ بِزَوْجَتِهِ أَتُطَلَّقُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- [٢٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالْحَرَامِ وَلَمْ يَنْوَ الثَّلَاثَ وَحَنَثَ وَاطَّلَعَ عَلَى مَا فِي الْحَرَامِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَاتَّفَقَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى تَقْلِيدِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ طَلَقَتْ وَاحِدَةً بَائِثَةً وَتَزَوَّجَ بِهَا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ٣١٤ [٢٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ زَوْجَتَهُ حَتَّى يَشْتَفِيَ مِنْ ضَرْبِهَا فَضَرَبَهَا حَتَّى اسْتَشْفَى عِنْدَ نَفْسِهِ أَيْبَرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا
- ٣١٥ [٢٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَخَاصَمَ مَعَ رَجُلٍ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْصِفُهُ مِنْهُ ثُمَّ مَرَضَ الرَّجُلُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ وَمَاتَ هَلْ يَلْزَمُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا ؟
- ٣١٥ [٢٧] سَوَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَقَالَ لَهَا كُلَّمَا حَلَلْتَ حُرْمَتِ ، هَلْ تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ زَوْجٍ أَمْ لَا ؟
- ٣١٥ [٢٨] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ خُصُومَةٌ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَبْلُغَ أَقْصَى حَقِّهِ فِي الْخُصُومَةِ أَلْزَمَهُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا ؟
- ٣١٦ [٢٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَزَوَّجَ مِنْ قَبِيلَةٍ وَفَارَقَ جَمِيعَهُنَّ وَحَرَّمَ نِسَاءَ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ وَقَالَ : كُلَّمَا حَلَلْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْهَا فَهِيَ حَرَامٌ هَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣١٦ [٣٠] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ أَنَّهُ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ وَأَنَّهُ حَنَثَ بِهَا وَشَهِدَ عَلَيْهِ آخَرُ أَنَّهُ حَلَفَ بِالْحَرَامِ وَأَنَّهُ حَنَثَ بِهَا ؟
- ٣١٨ [٣١] سَوَالٌ : عَنْ أُمِّهِ اعْتَقَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ تَسْرِيَةِ بِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ وَطَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ أَتَحْرُمُ عَلَيْهِ وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَمْ لَا ؟
- ٣١٨ [٣٢] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ مُشَاجَرَةٌ وَحَلَفَ عَلَى أَنَّهُ يَخْنُقُهُ فَقَامَ

٣١٩

لَهُ يُرِيدُ أَنْ يَخْنُقَهُ فَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ خَنْقِهِ ؟

[٣٣] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَتَذَاكَرَتِ الْجَمَاعَةُ

٣١٩

بَيْنَهُمَا أَمْرَ رَجُلٍ نِسَاءٍ لِأَزْوَاجِهِنَّ ؟

[٣٤] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ طَلَبَتْ مِنْهُ زَوْجَتُهُ الطَّلَاقَ فَقَالَ لَهَا : وَاحِدَةٌ تَقَدَّمَتْ

وَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ وَائْتَنَانِ لِحِقَاكِ وَلَكِنْ سَكَتَ قَبْلَ قَوْلِهِ : لِحِقَاكِ مَا الْحُكْمُ

٣٢٠

فِي ذَلِكَ ؟

[٣٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : إِنْ تَزَوَّجْتُ قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجِي فَهِيَ طَالِقٌ هَلْ

٣٢١

يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمْ لَا ؟

[٣٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ فَلَمْ يَنْطِقْ بِالْقَافِ أَيْلَزِمَ الطَّلَاقُ أَمْ

٣٢١

لَا ؟

[٣٧] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ لَهُ زَوْجَاتٌ وَسَأَلَهُ آخَرُ أَيْتَهُنَّ فِي الْعِصْمَةِ ؟ قَالَ لَهُ :

٣٢١

فُلَانَةٌ ، وَالْحَالُ أَنَّهُ كَاذِبٌ ؟

[٣٨] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ لِظَنِّهِ فَسَادَ النِّكَاحِ ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ

٣٢٢

صِحَّتُهُ أَيْلَزِمَهُ ذَلِكَ الطَّلَاقُ أَمْ لَا ؟

[٣٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ امْخُلِي هَلْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا

٣٢٣

بَعْدَ زَوْجٍ كَقَوْلِهِ لَهَا : حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ ؟

[٤٠] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ أَسْقَطْتَ عَنِّي الْحَالَ وَالْمُؤَجَّلَ مِنَ الصَّدَاقِ

فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى أَسْقَطَتْ عَنْهُ ، وَقَالَ لَهَا : أَنْتِ خَلِيَّةٌ

وَكَّرَرَهَا ثَلَاثًا ، فَهَلْ قَوْلُهُ ذَلِكَ صَادَفَ مَحِلًّا يَقَعُ فِيهِ فَيَلْزِمُهُ أَمْ لَا ؟ وَإِنْ

قُلْتُمْ بِأَنَّهُ صَادَفَ مَحِلًّا يَقَعُ فِيهِ وَادَّعَى التَّوَكِيدَ أَيْصَدَقَ فِي ذَلِكَ وَيَنْفَعُهُ أَمْ

٣٢٤

لَا ؟

[٤١] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ أَنَّ فُلَانَةً حُبِسَتْ عَلَيْهِ كَذَا ،

وَقَالَتْ هِيَ : إِنَّهَا وَهَبَتْ لَهُ وَلَا نِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا هَلْ يَحْتُ وَيَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ أَمْ

لَا ؟

٣٢٤

[٤٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ؟ ٣٢٥

[٤٣] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ زَوَّجَتْهُ تَطَلُّبُ الطَّلَاقِ ، فَقَالَ لَهَا : قَضَيْتُ حَاجَتَكَ

أَوْ مَا طَلَبْتَهُ أُعْطِيتُهُ لَكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٢٥

[٤٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَتْ زَوْجَتَهُ أَوْ بَاعَتْ أَوْ زَوَّجَتْ بِحَضْرَتِهِ وَسَكَتَ ، هَلْ

تَبَيَّنَ مِنْهُ أَمْ لَا ؟

٣٢٦

[٤٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ جَدَّدَ عَقْدًا عَلَى زَوْجَتِهِ ظَانًا أَنَّهُ أَوْقَعَ مَا يُطَلِّقُهَا فَظَهَرَ خِلَافُ

٣٢٦

ذَلِكَ هَلْ يُسَمَّى ذَلِكَ طَلَاقًا أَمْ لَا ؟

[٤٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ عُلِقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ عَلَى غَيْبَتِهَا عَنْهَا سَنَةٌ وَغَابَ عَنْهَا مَا

٣٢٧

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[٤٧] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنَبِيَّةً حِينَ قِيلَ لَهُ تَزَوَّجْ بِهَا أَيْلَازُهُ التَّحْرِيمُ أَمْ لَا ؟ ٣٢٧

[٤٨] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنَبِيَّةً لَأُمِّ زَوْجَتِهِ بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ ، فَقَالَ : هِيَ حَرَامٌ

٣٢٩

عَلَيْهِ ؟

[٤٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا فَلِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا

٣٣٢

وَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَسَكَتَ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَيْضًا عَلَيْهَا هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا ؟

[٥٠] سَوَالٌ : عَمَّنْ شَكَ فِي رِدَّةِ زَوْجَتِهِ فَارْتَجَعَهَا مُقْلَدًا لِقَوْلِ الْقَاتِلِ بِرَجْعَتِهَا ،

أَوْ عَقَدَ لَهَا صَدَاقًا فِي عَقْدٍ ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ ذَلِكَ عَدَمُ رِدَّتِهَا هَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ

٣٣٣

طَلَاقًا أَوْ لَا ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ ذَلِكَ الصَّدَاقُ أَمْ لَا ؟

[٥١] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ غَضِبَ عَلَى زَوْجَتِهِ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى زَالَ عَقْلُهُ عَلَى

٣٣٤

قَوْلِهِ ؟

[٥٢] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اتَّهَمَتْهُ زَوْجَتُهُ بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَقَالَ لَهَا هِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَهِيَ

- أَيْضًا حَرَامٌ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ تَحِلَّ لَهُ، ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَتَزَوَّجَ بِالْمَحْلُوفِ عَنْهَا، فَهَلْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمَحْلُوفُ عَنْهَا أَمْ لَا؟ ٣٣٨
- [٥٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا مِنَ الْقَبِيلَةِ الْفُلَانِيَّةِ فَهِيَ طَالِقٌ، وَسَبَبُ يَمِينِهِ خَلِيقَةٌ فِي نِسَاءِ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا زَالَتْ تِلْكَ الْخَلِيقَةُ مِنْهُمْ أَتَحِلُّ الْيَمِينُ أَمْ لَا؟ ٣٣٩
- [٥٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ لَهُ زَوْجَةٌ غَيْرُ رَاضٍ عَنْهَا، فَهَلِ الْأَفْضَلُ لَهُ تَطْلِيقُهَا أَوْ يَصْبِرُ عَلَيْهَا؟ ٣٤٠
- [٥٥] سَوَالٌ : عَنْ صِحَّةِ الْفَرْعِ الَّذِي ذَكَرَ (ح) فِي طَلَاقِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ؟ ٣٤٠
- [٥٦] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الْإِيمَانِ وَالْحَرَامِ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ فُلَانًا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ ضَرْبِهِ، وَلَهُ زَوْجَةٌ وَأَوْلَادٌ صِغَارٌ يَضْرِبُهُ فِرَاقُهَا لِذَلِكَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟ ٣٤١
- [٥٧] سَوَالٌ عَمَّنْ قَالَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ : قُلْ عَلَيْكَ بِالْحَرَامِ مِنْ فُلَانَةٍ، أَوْ قُلْ : فُلَانَةٌ كُلَّمَا حَلَّتْ حُرْمَتُ؟ ٣٤٤
- [٥٨] سَوَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى مَطَرِ يَوْمِ الْبَعْثِ، هَلْ يَلْزَمُهُ فِي هَذَا طَلَقٌ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ؟ ٣٤٦
- [٥٩] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنْ تَحْلِفَ لَهُ فِي الْمُصْحَفِ عَلَى عَدَمِ مُخَالَطَتِهَا لِلْأَجَانِبِ فَحَلَفَتْ لَهُ فِيهِ أَنَّهَا خَالَطَتْهُمْ فِي بَيْتِهِ ٣٤٧
- [٦٠] سَوَالٌ عَنْ طَلَاقِ الْمَرِيضِ الشَّارِيفِ عَلَى الْمَوْتِ وَتَحْرِيمِهِ هَلْ هُوَ لَازِمٌ أَمْ لَا؟ ٣٤٨
- [٦١] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ اتَّهَمَ زَوْجَتَهُ بِأَجْنَبِيٍّ وَدَخَلَتْهُ غَيْرُهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَالُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهَا : طَلَّقْتُكِ مَائَةَ طَلَقَةٍ؟ ٣٥١

- [٦٢] سُؤَالُ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَّقَتَيْنِ رَجَعَتَيْنِ وَهُوَ يُرْجِعُهَا بَعْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَالِثَةً رَجَعِيَّةً أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا؟
٣٥١
- [٦٣] سُؤَالُ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ كُلَّمَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، هَلْ تَخْتَصُّ يَمِينَهُ بِالْعِصْمَةِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ ؟
٣٥١
- [٦٤] سُؤَالُ عَنِ تَجْدِيدِ الْعَقْدِ عَلَى الزَّوْجَةِ هَلْ هُوَ طَلَاقٌ أَمْ لَا؟
٣٥٢
- [٦٥] سُؤَالُ عَنِ طَلَاقِ الْغَضَبِ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلًا بِعَدَمِ لُزُومِهِ ؟
٣٥٣
- [٦٦] سُؤَالُ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَهَلْ تُطَلِّقُ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ أَوْ تَحْتَاجُ إِلَى حَاكِمٍ ؟
٣٥٤
- مَسَائِلُ التَّمْلِيكِ
٣٥٦
- [١] سُؤَالُ عَمَّنْ خَيْرَ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَكَهَا أَمْرَهَا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ هَلْ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
٣٥٦
- [٢] سُؤَالُ عَنِ ذَاتِ الشَّرْطِ فِي الْعَقْدِ إِنْ أَوْقَعْتَ أَكْثَرَ مِنْ طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ أَيْجُوزُ لِلزَّوْجِ مُنَاكَزَتَهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْوَاحِدَةِ أَمْ لَا؟
٣٥٦
- [٣] سُؤَالُ عَنِ رَجُلٍ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَلَهَا الْخِيَارُ أَيْلُزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
٣٥٧
- [٤] سُؤَالُ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ غِبْتُ عَنْكَ كَذَا فَأَمْرُكَ بِيَدِي ، وَغَابَ عَنْهَا تِلْكَ الْمُدَّةُ ؟
٣٥٧
- [٥] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَغَابَهَا ؟
٣٥٧
- [٦] سُؤَالُ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ، وَالْحَالُ أَنَّ زَيْدًا مُسَافِرًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا مَثَلًا وَيُلَامِسَهَا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدِ الْمُعْلَقِ عَلَى مَشِيَّتِهِ أَمْ لَا؟
٣٥٨

٣٦٠ مَبَحَثُ مَسَائِلِ الرَّجْعَةِ

٣٦٠ [١] سُؤَالُ عَمَّنْ عَقَدَ عَلَى رَجْعِيَّةٍ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ رَجْعَةً لَهَا أَمْ لَا؟

[٢] سُؤَالُ عَمَّنْ شَكَ فِي لُزُومِ الطَّلَاقِ لَهُ وَارْتَجَعَ زَوْجَتَهُ لِأَجْلِ شَكِّهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ

٣٦٠ بَعْدَ ذَلِكَ لُزُومُ الطَّلَاقِ أَنْفِيدُهُ تِلْكَ الرَّجْعَةُ أَمْ لَا ؟

[٣] سُؤَالُ عَنْ حَضْرِيٍّ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاً رَجْعِيًّا وَخَرَجَتْ إِلَى أَهْلِهَا بِالْبَادِيَةِ

٣٦١ وَارْتَجَعَهَا زَوْجُهَا ؟

[٤] سُؤَالُ عَمَّنْ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً مُطِيقَةً وَمَكَثَ مَعَهَا شَهْرًا وَأَقْرَأَ أَنَّهُ كَانَ يَطَّأُهَا بَيْنَ

٣٦٢ الْفَخْذَيْنِ وَالْأَسْفَارِ مَعَ الْإِنْزَالِ وَطَلَّقَهَا ثُمَّ ارْتَجَعَهَا ؟

٣٦٥ نَوَازِلُ الْعِدَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ

٣٦٥ [١] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ امْرَأَةٍ مَاتَ زَوْجُهَا وَارْتَابَتْ فِي الْحَمْلِ؟

[٢] سُؤَالُ عَنْ مُطَلَّقةٍ حَامِلٍ أَلْقَتْ وَعَاءَ الْحَمْلِ بِالنَّهَارِ وَلَمْ يَرَ الْوَلَدُ فِيهِ ثُمَّ بَعْدَ

٣٦٦ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ تَزَوَّجَتْ ؟

٣٦٦ [٣] سُؤَالُ عَنْ مُدَّةِ الرِّبَةِ الْمَزِيدَةِ عَلَى الْعِدَّةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْعِدَّةِ أَمْ لَا؟

[٤] سُؤَالُ عَنْ امْرَأَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالسَّفَهِ وَقِلَّةِ الدِّينِ مِنَ الْكُذْبِ وَاللَّعِبِ مَعَ الْأَجَانِبِ

٣٦٧ وَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ ؟

[٥] سُؤَالُ عَنْ مُعْتَدَةٍ وَطَئَهَا أَجْنَبِيٌّ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا

٣٧٠ الْإِسْتِبْرَاءُ وَلَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ حَتَّى يَتِمَّ الْإِسْتِبْرَاءُ أَمْ لَا؟

[٦] سُؤَالُ عَنْ نَائِمَةٍ وَطَئَهَا أَجْنَبِيٌّ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ وَانْتَبَهَتْ وَتَيَقَّنَتْ أَنَّ الْمَاءَ لَمْ

يَصِلْ إِلَى دَاخِلِ فَرْجِهَا وَهِيَ بَيْنَهُ الْحَمْلِ مِنْ زَوْجِهَا وَحَمْلُهَا فَاسِدٌ مُنْذُ

٣٧١ شَهْرَيْنِ أَيْجِبُ عَلَيْهَا الْإِسْتِبْرَاءُ أَمْ لَا ؟

[٧] سُؤَالُ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ : إِنْ الرَّجُلُ يَجُوزُ لَهُ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ مَمْلُوكَةٌ

٣٧٣ مُتَزَوِّجَةً لِعَبْدِهِ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا فِي غِيَةِ الزَّوْجِ وَيَطَّأَهَا وَأَنَا عِنْدِي لَا يَجُوزُ ؟

- [٨] سُؤَالٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَقَفْتُ عَلَيْهَا وَهِيَ أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا وَطِئَ أَمَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ غَيْرِهِ فَوَضَعَتْ وَلَدًا هَلْ يَصِيرُ الْحَمْلُ وَلَدًا لَهُ ؟
 ٣٧٣
- [٩] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ أَقْرَتْ لِرِزْوَجِهَا بِوِطْءٍ أَجْنَبِيٍّ لَهَا بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ وَحَلَفَتْ عَلَى نَفْيِ الدُّخُولِ فَهَلْ تُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٣
- [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَهُ أَمَةٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْغَالِبِ فِي عَيْبِهِ الزَّانَا هَلْ يَجُوزُ لِسَيِّدِهَا أَنْ يَزُوجَهَا لِأَحَدٍ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٤
- [١١] سُؤَالٌ عَنْ تَوَامِينِ هَلْ نُطْفَتُهُمَا وَاحِدَةٌ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ نُطْفَةٌ غَيْرُ نُطْفَةِ الْآخَرِ ؟
 ٣٧٥
- [١٢] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ بَعْضِ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَلَا نَفَقَةٌ يَدْعُوَاهَا بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ) ؟
 ٣٧٥
- مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالْأَسِيرِ وَالْمَفْقُودِ
 ٣٧٨
- [١] سُؤَالٌ عَنْ زَوْجَةِ الْأَسِيرِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ النَّفَقَةِ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٨
- [٢] سُؤَالٌ عَنْ زَوْجَةِ الْأَسِيرِ هَلْ تُطَلَّقُ بِضَرَرٍ تَرَكَ الْوِطْءَ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٨
- [٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ سَافَرَ إِلَى السُّودَانِ وَلَا يُعْرِفُ الْمَحِلَّ الَّذِي هُوَ بِهِ وَاشْتَكَتْ زَوْجَتُهُ ضَرَرَ الْوِطْءِ لَطُولِ غَيْبَتِهِ أَتُطَلَّقُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٨
- [٤] سُؤَالٌ عَنْ مُدَّةٍ وَقَفَ زَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَالُهُ ؟
 ٣٨٠
- [٥] سُؤَالٌ عَنْ أَسِيرٍ عِنْدَ أَهْلِ سِيكَ مِنْذُ أَرْبَعِ سِنِينَ وَكَثُرَتْ أَقَاوِيلُ النَّاسِ فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِحَيَاتِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِمَوْتِهِ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ شَيْءٌ ، وَلَهُ أُخْتُ لَأَبٍ وَعَصْبَتُهُ ؟
 ٣٨١
- نَوَازِلُ النَّفَقَاتِ وَالْحَضَانَةِ
 ٣٨٣
- [١] سُؤَالٌ عَنْ عَادَةِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ مِنْ كَوْنِ الزَّوْجِ لَا كِسْوَةَ عَلَيْهِ لِرِزْوَجَتِهِ حَتَّى تَرَحَّلَ إِلَيْهِ أَوْ تُتِمَّ سَبْعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ دُخُولِهِ بِهَا ؟
 ٣٨٣
- [٢] سُؤَالٌ عَنْ حَامِلٍ اشْتَهَتْ دِرَاعَةَ كَحْلَاءَ وَاشْتَرَاهَا زَوْجُهَا يَثَلَاثَ بَقَرَاتٍ

- ٣٨٣ وَأَعْطَاهَا لَهَا وَدَفَعَتْ لَهُ بِقَرَّتَيْنِ فِي مَكَافَأَتِهَا ؟
- ٣٨٦ [٣] سُؤَالٌ عَنْ حَامِلٍ نَاشِئٍ أَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٨٧ [٤] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ نَفَقَةِ الْحَامِلِ الْبَائِنِ ؟
- ٣٨٧ [٥] سُؤَالٌ عَنْ مُعْسِرٍ قَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ أَنْطَلَقَ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَمْ لَا ؟
- [٦] سُؤَالٌ عَنْ بَائِنٍ ادَّعَى الرَّاقِدَ فِي بَطْنِهَا مِنْذُ سَتَيْنِ وَهِيَ كَبِيرَةُ السِّنِّ تَارَةً تَظْهَرُ عَلَيْهَا عَلَامَةُ الْحَمْلِ وَتَارَةً يَنْفَسِرُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ؟
- ٣٨٧ [٧] سُؤَالٌ عَنْ مُعْسِرٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَالِمَةً بِعُسْرِهِ وَتَشَرَّتْ بَعْدَ حَمْلِهَا مِنْهُ هَلْ تَجِبُ لَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٩ [٨] سُؤَالٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَسْقُطُ بِهَا نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ ؟
- ٣٨٩ [٩] سُؤَالٌ عَنْ بَدْوِيَّةٍ شَرِيفَةِ الْقَدْرِ خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ زَوْجِهَا لِزِيَارَةِ أَهْلِهَا فَلَمَّا وَصَلَتْهُمْ بَلَغَ الزَّوْجُ أَنَّهَا اشْتَغَلَتْ بِمُجَالَسَةِ الْأَجَانِبِ فَغَضِبَ لِذَلِكَ ؟
- ٣٩٠ [١٠] سُؤَالٌ عَنْ بَدْوِيَّةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا ثَلَاثَ سِنِينَ قَبْلَ رَحِيلِهَا إِلَيْهِ وَأَنْفَقَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ ؟
- ٣٩٢ [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَقْرَبَ بِالْيُسْرِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْطَلَقَ عَلَيْهِ بِلَا تَلَوُّمٍ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٩٣ [١٢] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ قَامَتْ بِالطَّلَاقِ لِعَدَمِ النِّفَقَةِ فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا فَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعٌ أَنْطَلَقَ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٣ [١٣] سُؤَالٌ عَمَّا يُعْزَوُّهُ «لِإِفْسَادِ الْحُكَّامِ» وَهُوَ أَنَّ الْبَدْوِيَّةَ لَا تُطَلَّقُ بِعُسْرِ النِّفَقَةِ إِذَا كَانَ الصَّدَاقُ مَوْجُودًا بِيَدِهَا أَصَحِّحُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٤ [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا وَأَرَادَتْ الرُّجُوعَ إِلَى بَلَدِهَا إِلَى مَنْ تَكُونُ مُؤْنَةُ حَمْلِهَا إِلَى بَلَدِهَا ؟
- ٣٩٤ [١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ تَعْلَمْ بِطَلَاقِهَا إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ هَلْ نَفَقَتُهَا فِي تِلْكَ

- ٣٩٤ المُدَّة سَاقِطَةٌ عَنِ الزَّوْجِ أَمْ لَا؟
[١٦] سَوَّالٌ عَنْ بَدْوِي قَالَ: إِنَّهُ لَا يُنْفَقُ عَلَى زَوْجَتِهِ مَا دَامَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا لَجَرِي
- ٣٩٥ عَادَتِهِمْ بِذَلِكَ؟
[١٧] سَوَّالٌ عَنْ أُمٍّ وَلَدٍ غَابَ عَنْهَا سَيِّدُهَا وَلَمْ تَجِدْ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ أَيْجَزُ عِنْتُهَا أَمْ
- ٣٩٥ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
[١٨] سَوَّالٌ عَنْ ذَاتِ أَبِي مُوسِرٍ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَهُ مَرَّتَيْنِ
وَزَعَمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَى أَبِيهَا لِأَنَّهَا تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكْمُ
- ٣٩٦ فِي ذَلِكَ؟
[١٩] سَوَّالٌ عَنْ أُمِّ مَتَزَوَّجَةٍ بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلٍ بَعِيدِ الْمَسَافَةِ هَلْ تُطْلَقُ بِضَرَرِ
- ٣٩٧ الْإِنْفَاقِ أَمْ لَا؟
[٢٠] سَوَّالٌ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ ابْنَةً وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا
- ٣٩٨ قَبْلَ الْوَضْعِ وَعَلَى الْإِبْنَةِ بَعْدَهُ أَعَوَّامًا فِي غِيَةِ الْمُطَلَّقِ؟
[٢١] سَوَّالٌ عَمَّنْ كَسَا زَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزِيدَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ
- ٤٠٤ اسْتِرْجَاعُ الْكِسْوَةِ مِنْهَا أَمْ لَا؟
[٢٢] سَوَّالٌ: عَنْ زَوْجٍ لَمْ يَفِ لِزَوْجَتِهِ بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ
وَلَكِنْ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلَادِهِ وَعِيَدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى
- ٤٠٥ هِيَ ذَلِكَ مَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهَا؟
- ٤٠٧ [٢٣] سَوَّالٌ: عَنْ حُكْمِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ؟
- ٤٠٨ [٢٤] سَوَّالٌ: عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غِيَةِ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لَا؟
- [٢٥] سَوَّالٌ: عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِيٍّ كَبِيرٍ بِلَا نِيَّةِ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ
- ٤٠٩ أَمْ لَا؟
- [٢٦] سَوَّالٌ: عَنْ هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي عَادَهُ أَهْلُهُ عَدَمُ إِنْفَاقِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ قَبْلَ

- ٤٠٩ رَحِيلَهَا إِلَى بَيْتِهِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ ؟
- [٢٧] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَانْتَقَلُوا بِهَا إِلَى بَلَدٍ يَخَافُ الزَّوْجُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ مَشَى إِلَيْهَا هَلْ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ زَوْجَتِهِ ؟
- ٤٠٩ [٢٨] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ مَنَعَتْ نَفْسَهَا مُدَّةً وَزَوْجُهَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا وَيَكْسُوهَا وَأَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ الرَّجُوعَ عَلَيْهَا بِتِلْكَ النِّفَقَةِ وَالْكُسُوةِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤١٠ [٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ أُمِّ مَتْرُوجَةٍ بَعْدَ وَاقِعِ عَنْهَا أَوْ افْتَرَقَ أَهْلُهُ مَعَ أَهْلِهَا وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً فِي الصُّورَتَيْنِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ النِّفَقَةِ أَمْ لَا ؟
- ٤١١ [٣٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَتْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا فِي غِيَةِ زَوْجِهَا أَتَرْجِعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤١٣ [٣٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى وَالِدِهِ الْمُغْسِرِ وَلَهُ إِخْوَةٌ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَيْهِمْ بِنَصِيْبِهِمْ مِنْ نَفَقَةِ الْوَالِدِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤١٣ [٣٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى صَغِيرٍ يَتِيمٍ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤١٤ [٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى ابْنَةِ أُخْتِهِ مِنْ وَلَادَتِهَا إِلَى بُلُوغِهَا بِحَضْرَةِ وَالِدِهَا وَلَا نِيَّةً لَهُ حِينَ الْإِنْفَاقِ بِرُجُوعٍ وَلَا بَعْدَهِ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ الْآنَ عَلَى الْآبِ هَلْ ذَلِكَ لَهُ أَمْ لَا ؟
- ٤١٤ [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ يَتِيمٍ صَغِيرٍ تَزَوَّجَتْ أُمُّهُ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ وَأَخَذَهُ قُرْبَاؤُهُ مِنْهَا وَظَهَرَتْ عَلَيْهِمُ الْخِيَانَةُ فِي مَالِهِ ، هَلْ لِأُمِّهِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَهِيَ مُحْتَاجَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٤١٥ [٣٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى عَلَى أَوْلَادِهِ وَصِيَّةَ جَبْرِ وَقَالَ لِلْوَصِيِّ : وَلَدِي فُلَانٌ انْقُلْهُ مِنْ عِنْدِ أُمِّهِ وَاجْعَلْهُ بَيْدَ فُلَانٍ يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ ؟
- ٤١٦ [٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ مُطْلَقٍ لَهُ وَلَدٌ وَطَالَبَتْهُ الزَّوْجَةُ بِنَفَقَتِهِ فَقَالَ لَهَا : مَا عِنْدِي مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ أَرْسَلِيهِ إِلَيَّ يَأْكُلُ مَعِيَ وَيَرْجِعُ إِلَيْكَ أَيُّجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤١٦

- ٤١٧ [٣٩] سَوَّالٌ : عَنْ سَفَرِ الْوَلِيِّ أَوْ الْأُمِّ بِالصَّغِيرِ هَلْ هُوَ سَائِغٌ أَمْ لَا؟
- ٤١٧ [٤٠] سَوَّالٌ : عَنْ وَصِيَّةٍ عَلَى أَوْلَادِهَا تَزَوَّجَتْ بِعَمِّهِمْ أَتَسْقُطُ حَضَانَتُهَا أَمْ لَا ؟
- ٤١٨ [٤١] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَامِلٍ خَرَجَتْ مِنْ مَتَزَلٍ زَوْجَهَا لِتَشِييعِ أَنَاسٍ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى جِهَةِ أَهْلِهَا وَهَرَبَتْ مَعَهُمْ إِلَى أَهْلِهَا ؟
- ٤١٨ [٤٢] سَوَّالٌ : عَنْ حَدِّ الْيُسْرِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ عَلَى الْوَلَدِ نَفَقَةُ الْوَالِدِ الْمُعْسِرِ هَلْ يُقَدَّرُ بِمَا فَضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ وَلَوْ خَشِيَ الْجُوعَ بَعْدَ ذَلِكَ ؟
- ٤١٨ [٤٣] سَوَّالٌ : عَنْ الْوَالِدِ الْمُعْسِرِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ فِي غِيَّةٍ وَلَدِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ دُونَ إِذْنِ الْحَاكِمِ أَمْ لَا؟
- ٤٢٠ [٤٤] سَوَّالٌ : عَنْ زَمَنِ الْإِمْنَهَالِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَدَّرُ مَا يُهَيِّئُ مِثْلَهَا أَمْرَهَا) هَلْ عَلَى الزَّوْجِ فِيهِ نَفَقَةٌ لِلزَّوْجَةِ أَمْ لَا؟
- ٤٢١ [٤٥] سَوَّالٌ : عَنْ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ هَلْ تَكُونُ فِي مَالِ الرِّضِيعِ أَوْ فِي مَالِ أَبِيهِ ؟
- ٤٢١ [٤٦] سَوَّالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ أَرَادَتْ زِيَارَةَ وَالِدِهَا أَيَقْضَى بِهَا عَلَى الزَّوْجِ مَتَى طَلَبَتْهَا أَمْ لَا ؟
- ٤٢٢ [٤٧] سَوَّالٌ : عَنْ حَدِّ الْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ غَيْرَ مَا مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِهِ : السَّعْرَ وَالْبَلَدَ ؟
- ٤٢٣ [٤٨] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ عِنْدَهَا مِنْ مَالٍ زَوْجَهَا مَا تَتَعَشَّى بِهِ لَيْلَةً وَاحِدَةً وَطَلَّقَهَا الْقَاضِي لِأَجْلِ النِّفَقَةِ هَلْ يُلْزَمُهُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟
- ٤٢٣ [٤٩] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْمُسْرِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٤٢٥ نَوَازِلُ الرِّضَاعِ
- ٤٢٥ [١] سَوَّالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي رَجُلٍ أَقْرَبَ بَعْدَ دُخُولِهِ بِزَوْجَتِهِ بِارِضَاعِهَا مَعَهُ وَشَهِدَتْ بَيِّنَةً عَلَى إِفْرَارِهِ ثُمَّ أَنْكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ؟

- [٢] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ فُسِّخَ نِكَاحُهَا لِلرَّضَاعِ بَعْدَ دُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا أَيَجِبُ لَهَا
 ٤٢٦ الْمُسَمَّى أَوْ صَدَاقُ الْمِثْلِ ؟
- [٣] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ قَالَتْ إِنَّهَا أَرْضَعَتْ فُلَانًا وَوَالِدَتُهُ لَا تُنْكِرُ ذَلِكَ أَيَجُوزُ لَهُ
 ٤٢٦ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنَاتِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا ؟
- [٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ كِتَابًا فِي بَعْضِ كُتُبِ أَهْلِهِ بِخَطِّ وَالِدِهِ أَنَّهُ أَرْضَعَ مَعَ
 ٤٢٧ فُلَانَةٍ بِنْتَ فُلَانٍ فَصَدَّقَ بِذَلِكَ وَعَمِلَ بِهِ بِمُصَافَحَةِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ ؟
- [٥] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ شَهِدَتْ بَيْنَهُ بِإِفْرَارِهِ أَنَّهُ أَرْضَعَ مَعَ فُلَانَةٍ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ
 ٤٢٨ أَرَادَ التَّزَوُّجَ بِهَا بَعْدَ إِثْبَاتِهِ عَدَمِ الْأُخُوَّةِ ؟
- [٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَقْرَأَا بَأَنَّهُمَا أَخَوَانِ مِنَ الرِّضَاعِ ثُمَّ بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ
 ٤٣٠ وَهُمَا فِي ذَلِكَ سَأَلْتَهُمَا النَّاسُ عَنِ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعْتَهُمَا ؟
- [٧] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَتَيْنِ نَشَأَ لِكُلِّ مِّنْهُمَا لُبَانٌ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَزَوَّجَ بِهِمَا فَتَرْضِعُ
 ٤٣١ وَاحِدَةً صَبِيًّا وَالْأُخْرَى صَبِيَّةً أَيَتَنَكَحَانِ أَمْ لَا ؟
- [٨] سُؤَالٌ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الرِّضَاعِ : (لَا نَقِطَاعَهُ [وَأِنْ] بَعْدَ
 ٤٣٢ سِنِينَ) ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِيهِ أَيْضًا : (أَوْ مُرْتَضَعٌ مِنْهَا) ؟

فهرس مسائل الجزء الثالث

الصفحة

الموضوع

نَوَازِلُ الْمُعَاوَضَاتِ

- ٥ [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَا يُفْعَلُ فِي بِلَادِنَا مِنْ شِرَاءِ الْغُوجِ وَنَحْوِهِ
- [٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أُمَةً بِبَقَرَاتٍ لَهُ وَبَخْلَاحِلٍ لِزَوْجَةِ ابْنِهِ فِي غَيْبَتِهَا وَغَيْبَةِ ابْنِهِ وَبَغَيْرِ إِذْنِهِمَا ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٦ [٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ : (وَأَجْبِرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ بِعْتَقٍ) فَهَلْ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْعِتَقِ مِنْ تَنْجِيزٍ وَتَدْبِيرٍ وَتَأْجِيلٍ وَإِيلَادٍ وَتَبْعِضٍ أَمْ لَا ؟
- ٧ [٤] سُؤَالٌ عَنْ الرَّبَا هَلْ يُقَالُ لِكُلِّ بَيْعٍ فَاسِدٍ أَمْ هُوَ مُخْتَصٌّ بِالطَّعَامِ وَالْعَيْنِ ؟
- ٩ [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِشَخْصٍ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ١٠ [٦] سُؤَالٌ عَنْ الضَّرُورَةِ هَلْ تُبَيِّحُ الرَّبَا كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ أَمْ لَا ؟
- ١٢ [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ جُزْأًا مِنَ الطَّعَامِ بِجُزْأٍ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَلَبْنِ بِزَرْعٍ مَثَلًا، هَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيمِهِمَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٣ [٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ غَصِبَ إِيْلًا فِيهَا جَمَلٌ جَيِّدٌ لَغَيْرِ رَبِّهَا وَأَبَى الْغَاصِبُ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَّا بِإِعْطَاءِ الْجَمَلِ لَهُ ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٤ [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً مَنِحَةً عَنْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ حَتَّى ذَبَحَ الْمُشْتَرِي الْبَقْرَةَ وَأَكَلَهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٥ [١٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَتَلَ لِأَخْرَجِ نَاقَةً لِيَغْزُو عَلَيْهَا وَعَدَرَ بِهَا وَجَلَسَ بِهَا هَلْ غَدَرَةُ الْغَازِي عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الْغَضَبِ وَالْخِيَانَةِ وَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

- ١٦ [١١] سُؤَالُ عَنْ شِرَاءِ الزَّرْعِ أَوْ الْكُوْهْمَنِ بِالسَّلَّةِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟
- ١٧ [١٢] سُؤَالُ عَنْ الْحُكْمِ فِي شِرَاءِ الدُّهْنِ جَزَافًا مَعَ كَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّرْعِ بِعَرَضٍ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٣] سُؤَالُ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِالصِّفَةِ عَلَى اللِّزُومِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٤] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَكَّةً مِنَ الدُّهْنِ مَعَ جَلْدِهَا بَعْدِيْلَةً أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٩ [١٥] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ مِلْحًا مَدْفُونًا بَعْدَ أَنْ كَشَفَ لِلْمُشْتَرِي عَنْ رُؤُوسِهِ وَأَشْفَارِهِ وَعَدَّهُ لَهُ ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْبَيْعِ ؟
- ٢٠ [١٦] سُؤَالُ عَنْ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ هَلْ يُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا الرِّبَا أَمْ لَا؟
- ٢١ [١٧] سُؤَالُ عَنْ بَيْعِ بَعْضِ الْفُرْسِ لِلْمَغَافِرَةِ عَلَى أَنْ غَلَّتْهَا لِلْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ زَمَنِهَا ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ لِإِغْتِرَافِ ذِمَّتِهِمْ . . . ؟
- ٢٢ [١٨] سُؤَالُ عَنْ بَيْعِ الْمِلْحِ لِلْسُّودَانِ فِي بَلَدِهِمْ بِالزَّرْعِ مِنْ غَيْرِ مُنَاجَزَةٍ حِينَ الْعَقْدِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِ أَهْلِ الْمِلْحِ مِنْهُمْ هَلْ لَهُ مَخْرَجٌ فِي الْجَوَازِ أَمْ لَا؟
- ٢٨ [١٩] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ فِعْلِ بَعْضِ أَهْلِ هَذَا الْقَطْرِ فِي الْمِلْحِ . . . أَيْجُوزُ ذَلِكَ مُطْلَقًا أَوْ لَا مُطْلَقًا . . . ؟
- ٣٠ [٢٠] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى التَّصْدِيقِ فِي كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٣١ [٢١] سُؤَالُ عَنْ الْحُكْمِ فِي بَيْعِ الْجَزَافِ إِذَا وَكَّلَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي مَنْ يَعْرِفُ الْحِزَرَ عَلَى حِزْرِهِ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمَا لِلْحِزْرِ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣١ [٢٢] سُؤَالُ عَنْ الْحُكْمِ فِي بَيْعِ [] مِنَ الشَّمِّ وَكِسَاءَتَيْنِ بِأَمَةٍ مَثَلًا ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٢ [٢٣] سُؤَالُ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ الْعَلِيطِ الْمُسَمَّى ، بِاللَّبَنِ الرَّقِيقِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِأَسْلِيكٍ هَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْمُمَازَلَةِ أَوْ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا . . . ؟
- ٣٣ [٢٤] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً بَعْدَ مِنَ الْغَنَمِ فِيهِ خَصِيَّانِ أَحَدُهُمَا ضَانٌّ وَالْآخَرُ مَعَزٌ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

- [٢٥] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ اشْتِرَاءِ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ وَلَا حِزْرِ بِشَيْءٍ مِنْ طَبَخٍ مِنْ طَبَخٍ مِنْ غَيْرِ حِزْرِ وَلَا وَزْنٍ أَيْضًا أَهْوَ فَاسِدٌ أَمْ لَا ؟ ٣٥
- [٢٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الْكُورِ أَنَّهُ كُورٌ بِطَعَامٍ لِأَجْلِ أَيْجُوزٍ لِأَنَّهُ لَا يُقَاتُ وَلَا يُدْخَرُ أَوْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الطَّعَامَ كُلُّ مَا لَهُ طَعْمٌ... ؟ ٣٦
- [٢٧] سُؤَالَ عَنْ وَضْعِ الزَّرْعِ عِنْدَ الْغَوَاجَةِ لِشِرَاءِ الْخَاطِرِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْغَبِيَّةَ عَلَى الْمُثْلِيِّ تَعَدَّ سَلَفًا ؟ ٣٦
- [٢٨] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ قَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ) هَلْ الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْخِلَافِ وَكُلُّ شَاذٍ أَوْ مَا كَانَ مُدْرَكُهُ قَوِيًّا ؟ ٣٨
- [٢٩] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ عَدِيلَةً بِزَرْعٍ وَتَرَكَهُ عِنْدَ رَبِّهِ حَتَّى بَاتَ عِنْدَهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٨
- [٣٠] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ بَعِيرًا كَبِيرًا بِبَعِيرَيْنِ صَغِيرَيْنِ غَائِبَيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَى رَبِّهِمَا إِتْيَانَهُمَا إِلَيْهِ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٣٩
- [٣١] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ الْجِلْدِ غَيْرِ الْمَذْبُوعِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَاءٍ حَيَّةٍ أَوْ بِلَحْمِهَا أَيْسُوعُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٠
- [٣٢] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَدْلِ اللَّبَنِ بِالزَّرْعِ لَيْلًا عَلَى ضَوْءِ الشَّمْرِ أَوْ النَّارِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ ٤٠
- [٣٣] سُؤَالَ عَنْ طَعَامٍ مَصْنُوعٍ خُلِطَ بِالْكَوْهَمَنْ ، هَلْ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ مَصْنُوعٍ غَيْرِ مَخْلُوطٍ بِالْكَوْهَمَنْ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟ ٤٠
- [٣٤] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى عَدَائِلَ مُعَيَّنَةً غَائِبَةً بِلَدٍّ آخَرَ بِشَرْطِ خَلْفٍ مَا تَلَفَ مِنْهَا ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤١
- [٣٥] سُؤَالَ عَمَّنْ قَبَضَ دَيْنَهُ وَأَسْلَمَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لِلْمَدِينِ أَيْضًا ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤١
- [٣٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الْإِقَالَةِ فِي الْمَيْعِ الْغَائِبِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٢

- ٤٢ [٣٧] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ .
- [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَزَعَتْ عَشَاءَ أَصْيَافِهَا ، وَعَرِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا نَابَهُ مِنْ ذَلِكَ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٤٨ [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَا يَقَعُ بَيْنَ رَبِّ الْمَاشِيَةِ وَالرَّاعِي أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصَيْنِ وَرَبًّا دَارًا وَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا بِأَنْ بَاعَ جَمِيعَهَا وَتَمَادَى الْمُتَعَدِّي عَلَيْهِ وَالتُّعَدِّي هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٩ [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ وَاشْتَرَطَ عَلَى الْبَائِعِ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فَالْثَمَنُ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- ٤٩ [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَسْلَمَ لِرَجُلٍ ابْنِي لَبُونٍ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أُنْبَاءٍ مَخَاضٍ مِنْهَا ، هَلْ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ : (وَفِي بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ) أَوْ فِي قَوْلِهِ : (لَا إِنْ قُصِدَ بِالْبَيْعِ الْإِفَاقَةُ) ؟
- ٥٠ [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةِ الرُّفْقَةِ إِذَا أَخَذَتْ سِلْعَةً لَهَا هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ رَبِّهَا أَوْ مِنْ الْآخِذِ لَهَا أَوْ مِنْ جَمِيعِ الرُّفْقَةِ ؟
- ٥١ [٤٤] سُؤَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا فَاتَ وَوَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرِي غَرْمُ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ يَوْمَ الْقَبْضِ ، أَيْجُوزُ لَهُ رَدُّ الْمَبِيعِ عَوَضًا عَنْ الْقِيَمَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥١ [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصٍ ، لَمَّا فَرَعَ عَشَاؤُهُ مِنَ الصَّنْعَةِ قَالَ لَهُ الْآخَرُ : أَعْطِنِي عَشَاءَكَ وَأَصْبِرْ إِلَى أَنْ يَطِيبَ عَشَائِي وَأَقْبِضْهُ ، وَفَعَلَا ذَلِكَ ، فَهَلْ هُوَ بَيْعٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ مَمْنُوعًا ، أَوْ سَلَفٌ وَعَلَيْهِ فَهُوَ جَائِزٌ ؟
- ٥٢ [٤٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الزَّرْعِ الَّذِي يُعْطَى الضَّيْفُ لِأَهْلِ الدَّارِ لِأَجْلِ ضِيَافَتِهِ لَهُ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٢ [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الرَّبَا إِذَا فَاتَ ؟
- ٥٣ [٤٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِأَجَلٍ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ عَدَمُ الْمُشْتَرِي هَلْ لَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟
- ٥٣ [٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ فَرَسٍ لِرَجُلٍ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ هَلْ هَذِهِ

- ٥٤ المسألة دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَبَيْعِهِ نَصًّا . . إِنْخَ أَمْ لَا؟
[٥٠] سَوَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ لَهُ قَاعِدَةٌ يُعْرَفُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَّفَقِ عَلَى فَسَادِهِ
وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ ؟
- ٥٥ [٥١] سَوَالٌ عَنِ رَجُلٍ يَطْلُبُ آخَرَ بَابِنِ لُبُونٍ إِبِلًا وَدَفَعَ لَهُ الْمَدِينِ حَقَّ إِبِلٍ عَلَى أَنْ
يَرُدَّ عَلَيْهِ مَلَأَحَقُّ مِنَ الدَّارِ نَسِيئَةً . . ؟
- ٥٦ [٥٢] سَوَالٌ عَنِ حُكْمِ مَا يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَبَايعِينَ : الْأَجَلُ بَيْنَنَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا
وَالْقَضَاءُ إِلَى مَجِيءِ الرَّفْقَةِ ، أَيْصَحُّ هَذَا الْبَيْعُ . . ؟
- ٥٦ [٥٣] سَوَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَجُوزُ بِالْمَكِّيَالِ الْمَجْهُولِ غَيْرِ الْقَرْضِ وَالْقِسْمَةِ وَبَدَلِ
الطَّعَامِ بِجَنْسِهِ سَمِعْتُ أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ؟
- ٥٧ [٥٤] سَوَالٌ عَنِ الْمُشْتَرِي إِذَا أَنْفَقَ عَلَى الْمَبِيعِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ أَيْرَجِعُ عَلَى الْبَائِعِ
بِنَفَقَتِهِ إِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟
- ٥٧ [٥٥] سَوَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يَفْتَقَرُ فُسْخُهُ لِلْحَاكِمِ أَمْ لَا؟
- ٥٧ [٥٦] سَوَالٌ عَنِ السِّمْسَارِ إِذَا بَاعَ السَّلْعَةَ أَيْجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ثَمَنِهَا مِنَ الْمُشْتَرِي أَمْ
لَا؟
- ٥٨ [٥٧] سَوَالٌ عَنِ مَقْوَدِ الْبَعِيرِ وَقَيْدِهِ وَعَقَالِهِ أَيْتَنَاوَلَهَا الْعَقْدُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟
- ٥٨ [٥٨] سَوَالٌ عَنِ مُعْتَقٍ صَغِيرٍ وَأُمِّهِ مَمْلُوكَةٍ . وَاشْتَرَاهَا لَهُ سَيِّدُهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ مِنْ
مَالِهِ أَيْصَحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟
- ٥٨ [٥٩] سَوَالٌ عَنِ بَيْعِ جَمَاعَةِ الْقَرْيَةِ الَّتِي لَا حَاكِمَ بِهَا لِمَتْرُوكٍ غَائِبٍ مِنْ بَلَدٍ بَعِيدٍ
مَاتَ عِنْدَهُ . . . أَيْجُوزُ بَيْنَهَا الْبَيْعُ وَيَنْفُذُ أَمْ لَا؟
- ٥٩ [٦٠] سَوَالٌ عَنِ رِفْقَةٍ خَرَجَتْ مِنْ وَادَانٍ إِلَى تَشْيِيتٍ فَضَلَّتْ لَهَا أَبْعَرَةٌ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ
وَتَرَكَوْهَا . . . هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ نَافِذٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٩ [٦١] سَوَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً لِآخَرٍ بِبَقْرَةٍ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَظْهَرَ اسْتِرْعَاءَهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ
لِذَلِكَ الْبَيْعِ هَلْ يَنْفَعُهُ أَمْ لَا؟
- ٦٢ [٦٢] سَوَالٌ عَنِ بَيْعِ فَرَسٍ وَفِيهِ جِلْدٌ أَصْحِيَّةٌ بَائِعُهُ أَيْصَحُّ أَمْ لَا؟

- [٦٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي ضَمَانِهِ مِنْ إِبَاقِهِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟ ٦٤
- [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا وَقَالَ الْآخَرُ: وَهَبْتُهُ لِي، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ؟ ٦٤
- [٦٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي ثَوْبٍ بِأَنَّ قَالَ مَالِكُهُ بِأَنَّهُ بَاعَهُ الْآخَرُ بِعَدِيلَتَيْنِ، وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ أَسْلَفْتُهُ لِي فَأَيُّهُمَا يَصْدُقُ؟ ٦٤
- [٦٦] سُؤَالٌ عَنِ الْعَدِيلَةِ هَلْ هِيَ طَعَامٌ كَغَيْرِهَا مِنَ الْمِلْحِ أَوْ لَيْسَتْ بِطَعَامٍ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْبِلَادِ؟ ٦٥
- [٦٧] سُؤَالٌ عَمَّا جَرَتْ بِهِ عَادَةٌ رُقُقَةً بِلَادِنَا مِنْ كَوْنِهَا تَدْفَعُ أَدْنَى مَا يَبِيدُهَا مِنَ الْمِلْحِ وَالْعَرُوضِ فِي مَذَارَاتِ السُّودَانِ...، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ ٦٥
- [٦٩] سُؤَالٌ عَنْ فَسْخِ الدِّينِ فِي الدِّينِ هَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَجَلُ الْمَفْسُوحِ فِيهِ يَحِلُّ عِنْدَ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ الْمَنْعُ حَاصِلٌ وَإِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ كَذَلِكَ؟ ٦٧
- [٧٠] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ هَلْ يَجْرِي فِيهِ قَوْلُ خَلِيلٍ فِي الصَّرْفِ: (وَمَوْخَرٌ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَلَبَةً أَوْ عَقْدٌ وَوَكَّلَ فِي الْقَبْضِ) أَمْ لَا؟ ٦٨
- [٧١] سُؤَالٌ عَنْ بَدَلِ دُخْنٍ وَذُرَّةٍ مَحْلُوطَيْنِ بِدُخْنٍ فَقَطُ أَوْ بِذُرَّةٍ فَقَطُ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟ ٦٩
- [٧٢] سُؤَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا وَجَبَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ لِفَوَاتِهِ هَلْ تَكُونُ حَالَةً وَلَوْ بَيْعَ يَثْمَنِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ٧٠
- [٧٣] سُؤَالٌ عَنِ الْبَيْعِ هَلْ يَنْعَقِدُ وَلَوْ تَرَخَى الْقَبُولُ عَنِ الْإِجَابِ أَمْ لَا؟ ٧٠
- [٧٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْإِقَالَةِ؟ ٧١
- [٧٥] سُؤَالٌ عَنِ الدُّخْنِ وَالذُّرَّةِ هَلْ هُمَا جِنْسَانِ أَوْ جِنْسٌ وَاحِدٌ كَمَا قَالَ بَعْضُ طَلَبَةِ الْبَادِيَةِ وَفَسَّرَ الذُّرَّةَ بِجَبَّةٍ مَكَّةَ... إلخ السُّؤَالُ. ٧١
- [٧٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمِلْحِ، هَلْ فِيهِ قَوْلٌ بِأَنَّهُ عَرَضٌ أَمْ لَا؟ ٧٢
- [٧٨] سُؤَالٌ عَمَّا بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ قَالَ: يَسِيرُ الرِّبَا بَيْنَ الْجِيرَانِ

- ٧٤ مُعْتَفَرٌ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- [٧٩] سُؤَالٌ عَنِ السَّمْسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟
- ٧٥ [٨٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ أْبْضَعَ لَهُ شَخْصٌ عِدَائِلَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِنَّ دِرَاعَةً . . . أَيْجُوزُ لَهُ بَيْعُ بِضَاعَتِهِ بِبِضَاعَتِهِ الْأُخْرَى أَمْ لَا ؟
- ٧٦ [٨١] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ مُعَامَلَةِ مُعْتَرِفِ الذِّمَّةِ وَعَنْ مَا يَأْخُذُهُ أَلْ يَهْدِيكَ مِنَ السُّودَانِ أَيْجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهُمْ مُعَاوَضَةً وَتَبَرَعًا أَمْ لَا ؟
- ٧٦ [٨٢] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ بَاعَتْ بَقْرَةً لِرَجُلٍ تَرِيدُ دَفْعَ ثَمَنِهَا فِي فِدَاءِ مَظْلَمَةٍ . . . فَهَلْ لَهَا دَعْوَى فِيهَا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهَا لَا دَعْوَى لَهَا فَهَلْ تَغْرَمُ لِلْمُشْتَرِي . . . ؟
- ٧٩ [٨٣] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ بَيْعِ عَدِيلَةٍ فِيهَا دَمٌ أَوْ قَيْحٌ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٨١ [٨٤] سُؤَالٌ عَنِ بَيْعِ شَاةٍ مَثَلًا لِحِزَارٍ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ ذَبْحَهَا وَبَيْعَ لَحْمِهَا بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨١ [٨٥] سُؤَالٌ عَنِ التَّطْفِيفِ فِي الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ إِنْ تَرَاضَى عَلَيْهِ الْبَائِعَانِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ ؟
- ٨٢ [٨٦] سُؤَالٌ عَنِ رَبِّ الدِّينِ إِذَا أَخَذَ مِنَ الدِّينِ عَرْضًا قَضَاءً عَنْ بَعْضِ دَيْنِهِ عَلَى أَنْ يُؤَخِّرَهُ بِالْبَاقِي إِلَى أَجَلٍ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨٢ [٨٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَسْلَفَ لِأَخْرٍ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً وَبَاعَهَا لَهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَتَى عَثَرَ عَلَيْهِ ؟
- ٨٢ [٨٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِأَخْرٍ : أَسْلَفَ لِي كَذَا لِأَبِيعَ لَكَ كَذَا ، فَفَعَلَ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨٣ [٨٩] سُؤَالٌ عَنِ الْإِضْمَارِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ هَلْ هُوَ كَالشَّرْطِ أَمْ لَا ؟
- ٨٤ [٩٠] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ اشْتِرَاءِ الصَّغِيرِ مِنْ أَوْلَادِ الْبَهَائِمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ رِضَاعُهُ مِنْ أُمِّهِ إِلَى الْفِطَامِ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٨٤ [٩١] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ شِرَاءِ دَيْنٍ عَلَى غَائِبٍ قَرِيبِ الْغَيْبَةِ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٨٥

- ٨٥ [٩٢] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعٍ وَثِيقَةٍ الدِّينِ أَيْجُوزُ بِغَيْرِ شُرُوطٍ بَيْعُ الدِّينِ أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِهَا ؟
- ٨٥ [٩٣] سُؤَالٌ عَنْ نَابِ الْفِيلِ غَيْرِ الْمُدَكَّى أَيْجُوزُ بَيْعُهَا أَمْ لَا ؟
- [٩٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ الَّذِي لَا يَجُوزُ شَرْطُ النَّقْدِ فِيهِ بِشَمَنِ مَضْمُونٍ إِلَى أَجَلٍ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٨٦ [٩٥] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ سِلْعَةٍ غَائِبَةٍ بِسِلْعَةٍ أُخْرَى غَائِبَةٍ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٩٦] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْجَزَافِ يَحْزُرُ أَجَلٌ وَاحِدٌ بَعْدَ اتِّفَاقِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَيْهِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨٧ [٩٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً غَائِبَةً عَلَى مَسَافَةٍ يَجُوزُ فِيهَا شَرْطُ نَقْدِ الثَّمَنِ بِشَمَنِ نَقْدًا ثُمَّ بَاعَهَا لِبَائِعِهَا مِنْهُ بِشَمَنِ نَقْدًا أَيْضًا أَيْجُوزُ الْبَيْعُ الْأَخِيرُ أَمْ لَا ؟
- ٨٧ [٩٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لِأَخْرَ نِصْفَ حَمَلِ الْحَالِ عَلَى الشَّيَاحِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ لَهُ ... هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ ؟ ...
- ٨٧ [٩٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لِأَخْرَ نِصْفَ سِلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ نِصْفَهَا الْآخَرَ ، أَيْجُوزُ ، ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٩١ [١٠١] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ جِلْدٍ مَطْوِيٍّ يَابِسٍ غَيْرِ مَدْبُوعٍ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى جَوَازِهِ أَيْرُدُهُ الْمُشْتَرِي إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَمْ لَا ؟
- ٩٥ [١٠٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرَ فِيهِ عَيْبٌ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ مِنْ هَذَا الْعَيْبِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ مِثْلِهِ ... أَيْجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ٩٦ [١٠٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الدَّخَنِ وَالذَّرَّةِ مَخْلُوطِينَ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٩٧ [١٠٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ عَدِيلَةً بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّرْعِ فَلَمَّا اكْتَنَاهُ وَجَدَهُ نَاقِصًا وَحَطَّ عَنْ الْمُشْتَرِي مَا نَقَصَ بِهِ الْكَيْلُ ، أَيْصَحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ٩٧ [١٠٥] سُؤَالٌ عَنْ عِمَامَةِ الْحَرِيرِ الْمُعَدَّةِ لِلرِّجَالِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا لَهُمْ أَمْ لَا ؟
- ٩٨ [١٠٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ سِلْعَةً لِلْبَيْعِ فِي السُّوقِ وَقَالَ : مَنْ أَتَانِي بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَهِيَ لَهُ ، وَأَتَاهُ بِهَا رَجُلٌ أَيْلَزَمَهُ الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ٩٨

- [١٠٧] سُؤَالُ عَمَّنْ دَفَعَ لِرَجُلٍ نِصْفَ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةً فِي قِضَاءِ دَيْنٍ أَيْفَتَقَرُّ الْقَابِضُ لِحُجُوزِ الْجَمِيعِ أَمْ لَا ؟ ٩٨
- [١٠٨] سُؤَالُ عَنِ بَيْعٍ مِنَ الْجَائِعِ أَيْحُوزُ أَمْ لَا ؟ ٩٩
- [١٠٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى نِصْفَ بَيْضَةِ خِنْطَا مِثْلًا مِنْ رَجُلٍ وَلَمْ يُسَمِّأَ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٩٩
- [١١٠] سُؤَالُ عَمَّنْ سَاوَمَ سِلْعَةً وَقَبَضَهَا وَأَرَادَ الذَّهَابَ بِهَا وَقَالَ : أَخَذْتُهَا بِعَشْرَةٍ وَقَالَ تَاجِرُهَا : تَأْخُذْهَا بِأَحَدٍ عَشَرَ ، . . . مَا الْحُكْمُ ؟ ١٠٠
- [١١١] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِعَيْنٍ وَأَخَذَ عَنْهَا عَرَضًا . . . أَيْرُدُ الْبَائِعُ الْعَيْنَ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْبَيْعُ أَوْ الْعَرَضُ الْمَأْخُودُ عَنْهَا ؟ ١٠١
- [١١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْقَاً وَحَصَلَهُ بِجَعْلٍ هَلْ يَكُونُ الْجَعْلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيِ الْبَائِعِ ؟ ١٠١
- [١١٣] سُؤَالُ عَمَّنْ سَاوَمَ سِلْعَةً عِنْدَ سَمْسَارٍ وَوَضَعَهَا السَّمْسَارُ عِنْدَهُ . . . أَيْحُوزُ لِلْسَّمْسَارِ أَنْ يَبِيعَهَا لِلثَّانِي وَتَكُونَ الزِّيَادَةُ لِرَبِّ السِّلْعَةِ أَوْ لَا يَحُوزُ . . . ؟ ١٠١
- [١١٤] سُؤَالُ عَنِ الْحُكْمِ فِي اخْتِذِ الْهَبَةِ لَيْلًا أَيْحُوزُ أَمْ لَا ؟ ١٠٢
- [١١٥] سُؤَالُ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْكَيْالِ فِي الْكَيْلِ أَيْحُوزُ لَهُ جَمْعُ الزَّرْعِ بِالْيَدِ وَتَحْرِيكُ الْمُدِّ وَهَزُهُ أَمْ لَا يَحُوزُ ذَلِكَ ؟ ١٠٢
- [١١٦] سُؤَالُ عَنِ التَّسْعِيرِ وَحُكْمِهِ، أَيْحُوزُ أَمْ لَا ؟ ١٠٣
- [١١٧] سُؤَالُ عَنِ الْأَحْتِكَارِ وَحُكْمِهِ أَيْحُوزُ أَمْ لَا ؟ ١٠٤
- [١١٨] سُؤَالُ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَلَّ أَجَلُهُ وَبَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ عَدَمَ الْمَقَاصَةِ أَيْحُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٠٦
- [١١٩] سُؤَالُ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِثْلًا ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ دَفَعَ لَكَ سِلْعَةً ، وَقَالَ لَكَ : بِعْهَا وَاسْتَوْفِ حَقَّكَ مِنْ ثَمَنِهَا أَيْحُوزُ لَكَ أَمْ لَا ؟ ١٠٦
- [١٢٠] سُؤَالُ عَمَّنْ خَلَطَ لَبَنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ لِإِخْرَاجِ زَبْدِهِمَا ، أَهُوَ غِشٌّ أَمْ لَا ؟ ١٠٦
- وَهَلْ يَحُوزُ بَيْنَهُمَا وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ؟

- [١٢١] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ اسْلَمَ لِأَخْرَجَمَلًا فِي أَمَةٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَنَاهُ بِسَبَاعِيَةٍ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ يَدْفَعُ لَهُ حَيْثُ كَانَ حَقًّا وَأَبْنُ لَبُونٍ إِلَّا ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ١٠٦
- [١٢٢] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ غَنَمًا لِأَخْرَجَمَلٍ بَبَقَرَاتٍ وَبَعْضَ الْغَنَمِ لِصِغَارِ أَوْلَادِهِ وَبَعْضَهَا لِزَوْجَتِهِ وَبَعْضَهَا وَقَفَ عَلَيْهِ أَيْصَحُّ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟ ١١٠
- [١٢٣] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ دَارًا غَائِبَةً ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ الْبَيْعِ جَهْلَ قَدْرِهَا لِيَرُدَّ الْبَيْعَ أَيْصَدَقُ فِي دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟ ١١٠
- [١٢٤] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ سِلْعَةٍ لِأَخْرَجَمَلٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ بِلَدٍ آخَرَ ، . . . فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَغْتَرِ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ سَفَرِهِ بِهَا وَبِيعَهَا ؟ ١١١
- [١٢٦] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِ أَثَمَتَا أَنْ مِنْ شُرُوطِ بَيْعِ الْجُزْأَنِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَاعَانِ عَارِفَيْنِ بِالْحَزَرِ . فَهَلْ إِذَا كَانَا عَالَمَيْنِ بِهِ لِأَبَدٍ أَنْ يَلْفِظَ كُلُّ مَنِهَا . . . ؟ ١١٢
- [١٢٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ لِأَخْرَجَمَلٍ نِصْفَ فَرَسٍ عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا سَنَةً ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا . ١١٢
- [١٢٨] سَوَّالٌ عَنْ رَضِيعٍ أَتَى بِهِ بِدَوِيَّانٍ يَبِيعَانِهِ وَاشْتَرَاهُ مِنْهُمَا بِدَوِيٍّ يَشْتَرِي بَخْسٍ . . . مَا الْحُكْمُ فِيهِ ؟ أَيْحُمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَقِيطَةٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ حُرًّا ؟ ١١٢
- [١٢٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ دَفَعَ نَاقَةً مُعَيَّنَةً غَائِبَةً فِي قَضَاءِ دَيْنٍ وَاشْتَرَطَ ضَمَانَهَا مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ أَيْدَخَلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : وَكَكَالِثِي بِمِثْلِهِ فَسَخَّ مَا فِي الدِّمَّةِ . . . ؟ ١١٥
- [١٣٠] سَوَّالٌ عَنْ فُسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، هَلْ يَجُوزُ فِيهِ التَّأْخِيرُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ابْتِدَاءً أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ ؟ ١١٥
- [١٣١] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِشَمْنٍ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ١١٧
- [١٣٢] سَوَّالٌ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مِمَّنْ لَا يُزَكِّي مَالَهُ أَمْ لَا ؟ ١١٧
- [١٣٣] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ اكْتَرَى مِنْ آخَرٍ دَارًا بِثَوْبٍ بِيَدِهِ وَوَصَفَهُ لَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ يَدِهِ أَيْصَحُّ هَذَا الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟ ١١٧
- [١٣٤] سَوَّالٌ عَنْ بَيْعِ رَضِيعٍ مِنْ غَيْرِ الْأَدَمِيِّ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ ١١٨

- ١١٨ [١٣٥] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا وَطَلَبَ مِنَ الْبَائِعِ وَثِيقَةَ الْمِلْكِيَّةِ أَيْلَزَمُ الْبَائِعُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١١٨ [١٣٦] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ مَالَ زَوْجَتِهِ وَهِيَ عَالِمَةٌ سَاكِنَةٌ أَيْلَزَمُهَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ١١٩ [١٣٧] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ أَقْرَبَ بِأَنَّهَا لِفُلَانٍ أَيْصَدَقَ فِي إِفْرَارِهِ أَمْ لَا ؟
- ١١٩ [١٣٨] سُؤَالَ عَنْ عَبْدِ جَنَى وَارَادَ سَيِّدَهُ بَيْعَهُ وَدَفَعَ أَرْضَ الْجَنَابَةِ مِنْ ثَمَنِهِ هَلْ يُجَابُ لَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٢٠ [١٣٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى كَيْلًا مَعْلُومًا مِنَ الزَّرْعِ وَلَمْ يَكِلْهُ حَتَّى تَغَيَّرَ سُوقُهُ بِغَلَاءٍ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٢٠ [١٤٠] سُؤَالَ عَمَّنْ صَبَّرَ لِرُزُوجَتِهِ دَارًا فِي الصَّدَاقِ وَفِي شَيْءٍ يَقُولُهُ لَهَا أَيْصَحُّ هَذَا التَّصْيِيرُ لِحَمْلِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ أَوْ لَا يَصَحُّ . . . ؟
- ١٢٢ [١٤١] سُؤَالَ عَنْ الْبَيْتَةِ إِذَا شَهِدَتْ بِالْبَيْعِ وَجَهِلَتْ قَدْرَ الثَّمَنِ هَلْ يُعْمَلُ بِشَهَادَتِهَا أَمْ لَا ؟
- ١٢٢ [١٤٢] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا بِكَذَا وَأُنْكَرَ الْآخَرُ وَقَالَ بَلْ وَهَبْتُهُ لِي ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٢٣ [١٤٣] سُؤَالَ عَمَّنْ لَهُ عَلَى آخَرٍ دَيْنٌ ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ قَامَ رَبُّ الدَّيْنِ يَطْلُبُ دَيْنَهُ وَادَّعَى الْمُدِينُ الْعَجْزَ عَنْ قَضَائِهِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٢٣ [١٤٤] سُؤَالَ عَمَّنْ وَكَّلَ وَكِيلاً عَلَى قَبْضِ ثَمَنِ طَعَامٍ وَقَبْضَهُ ثُمَّ دَفَعَ عَنْهُ طَعَامًا أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٢٣ [١٤٥] سُؤَالَ [عَمَّنْ بَاعَ دَيْنًا لَهُ عَلَى آخَرٍ بِمَا فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ . . . هَلْ يُفْسَدُ بَيْعُ الدَّيْنِ بِتَأْخِيرٍ مِنْ أَحِيلَ عَلَى ثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٤ [١٤٦] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ حُصَانٍ بِثَمَنِ وَعَلَى أَنْ يَقُومَ الْمُشْتَرِي بِهِ سَنَةً ؟
- ١٢٤ [١٤٧] سُؤَالَ عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا أَيْجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا أَمْ لَا ؟
- ١٢٤ [١٤٨] سُؤَالَ عَنْ قَدْرِ مُدَّةِ الْحَيَاةِ فِي التَّصْيِيرِ عَلَى الْقَوْلِ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَيْهَا ؟

- [١٤٩] سُؤَالُ عَمَّنْ تَصَدَّقَتْ عَلَى رَيْبَتِهَا بِمِثْقَالٍ ذَهَبًا وَلَمْ تَدْفَعْهُ لَهَا . . . فَهَلْ هَذِهِ الْمُعَاوَضَةُ فَاسِدَةٌ . . . ؟ ١٢٥
- [١٥٠] سُؤَالُ عَنْ شَخْصٍ تَصَدَّقَ عَلَى آخَرٍ بِمِثْقَالٍ وَنِصْفٍ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ثُمَّ بَعْدَ سَنَتَيْنِ عَاوَضَهُ عَنْهُمَا بِأَمَةِ رَضِيعَةٍ . . . كَيْفَ الْحُكْمُ ؟ ١٢٥
- [١٥١] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً بِشَرْطِ الْحَمْلِ ثُمَّ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْبَيْعِ وَأَخَذَ الْمُشْتَرِي لَهَا تَبَيَّنَ لِلْمُشْتَرِي عَدَمَ حَمْلِهَا ، مَا حُكْمُ هَذَا الْبَيْعِ ؟ ١٢٦
- [١٥٢] سُؤَالُ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِلَّا ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَمِثْلَ الْمُثْلَى) هَلْ يَشْمَلُ الطَّعَامُ الْمُتَرْتَّبُ فِي الدِّمَّةِ بَيْعٍ صَحِيحٍ إِذَا تَعَذَّرَ أَمْ لَا ؟ ١٢٧
- [١٥٣] سُؤَالُ عَنْ مَالٍ اكْتَسَبَهُ صَاحِبُهُ بِوُجُوهِ بَعْضُهَا جَائِزٌ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ إِمْسَاكُ هَذَا الْمَالِ تَحْتَ يَدِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٣١
- [١٥٤] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ شِرَاءٍ مَا فِي الْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ جُزْأًا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ١٣٢
- [١٥٥] سُؤَالُ عَنْ أَهْلِ الْوَرِيعَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُ جِلْدِهَا وَأَسْقَاطِهَا وَشَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا لِأَحَدِهِمْ أَوْ لِأَجَنَبِيٍّ غَيْرِهِمْ أَمْ لَا ؟ ١٣٣
- [١٥٦] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ بَيْعٍ مَا فِي الْعَدْلِ بِوَصْفٍ بَائِعِهِ لَهُ وَذَكَرَهُ لِعَدَدِهِ هَلْ هُوَ كَيْبَعُهُ عَلَى الْبَرْنَامِجِ أَمْ لَا ؟ ١٣٣
- [١٥٧] سُؤَالُ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يُنْتَقَلُ مِلْكُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي بِالْقَبْضِ أَوْ بِالْفَوَاتِ ؟ ١٣٤
- [١٥٨] سُؤَالُ عَنْ قَوْلِهِ : (أَوْ عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ وَقَدْ اجْتِمَاعِ الاسْتِحْقَاقِ أَوْ الْعَدَمِ) هَلْ تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ وَالْقَضَاءِ . . . ؟ ١٣٤
- [١٥٩] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِآخَرَ نَاقَةً غَائِبَةً عَلَى الْوَصْفِ وَعَلَى أَنْ ضَمَانَهَا مِنْهُ ، وَلَقَّتْ قَبْلَ قَبْضِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهَا . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ١٣٥
- [١٦٠] سُؤَالُ عَنْ طَعَامِ الْقَرْضِ هَلْ يَجُوزُ سَلَمُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ كَيْبَعُهُ أَمْ لَا ؟ ١٣٥
- [١٦١] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً وَسَرَقَتْ عَلَيْهِ وَأَغْرَمَ شَيْئًا عَلَى إِخْرَاجِهَا مِنْ

- عَنْدِ السَّارِقِ . . . هَلْ هُوَ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ السِّلْعَةِ بِمَا غَرِمَ أَمْ لَا ؟ ١٣٦
- [١٦٢] سُؤَالٌ عَنِ الْأَمَةِ الَّتِي تَوَاضَعَ شَرْعًا إِذَا بَاعَتْ دُونَ مُوَاضَعَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ الْبَيْعِ ؟ ١٣٦
- [١٦٣] سُؤَالٌ عَنِ مَخِضٍ لَا زَبَدَ فِيهِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْحَلِيبِ وَالزَّبَدِ وَالسَّمَنِ وَالْجَبْنِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لَا بَدْ مِنْ الْمُمَائِلَةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٣٦
- [١٦٤] سُؤَالٌ عَنِ بَيْعِ اللَّبَنِ الْحَلِيبِ الْمُجَمَّدِ لِإِخْرَاجِ زُبْدِهِ . . . هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالزَّبَدِ وَحَالَتُهُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٣٨
- [١٦٦] سُؤَالٌ عَنِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرَى ؟ ١٣٩
- نَوَازِلُ الْعُيُوبِ ١٤٠
- [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا يُرْضِعُ الْمَاشِيَةَ وَبَاعَهُ قَبْلَ ظُهُورِهِ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرَى الثَّانِي وَرَدَّ عَلَيْهِ بِهِ أَيَجُوزُ لَهُ الرَّدُّ عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لَا ؟ ١٤٠
- [٢] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلَيْنِ دَفَعَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا لِلْآخَرِ بِأَرْوَانِ كَانَ يُطَالِبُهُ بِهِ ، وَمَاتَ الْعَبْدُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ عِنْدَ صَاحِبِهِ ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ١٤٠
- [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ بَعِيرًا لِلْآخَرِ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الدَّافِعِ أَمْ لَا ؟ ١٤٢
- [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حُصَانًا وَوَجَدَهُ يَرُوثُ وَوَجَدَ فِي رَوْثِهِ دُودًا كَبِيرًا . . . أَيَجُوزُ لَهُ الرَّدُّ بِهِ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِمَرَضٍ أَبْوَرٍ وَادَّعَى قِدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائِعُ حَدُوثَهُ فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟ ١٤٣
- [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقَرَةً لِلْوِلَادَةِ وَالْحِلَابِ فَوَجَدَهَا عَاقِرًا لَا تَلِدُ أَيْرُودَهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٥
- [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقَرَةً حَلُوبَةً فَوَجَدَهَا قَلِيلَةَ اللَّبَنِ أَيْرُودَهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٥
- [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عِجْلَةً مِثْلًا فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا مَيْتَةً الضَّرْعِ أَيْرُودَهَا ١٤٥

- أَمْ لَا ؟ ١٤٥
- [٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً وَهِيَ جَاءَتْهُ مِنْ فِي حُكْمِهِمْ مِمَّنْ لَا تَنَالُهُ الْأَحْكَامُ، لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ، وَنَهَبَهَا مَنْ عِنْدَهُ صَاحِبُهَا الَّذِي خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ لِبَائِعِهَا . هَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَى بَائِعِهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٦
- [١٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى غُوجَةً فَلَمَّا عَجَنَهَا وَجَدَهَا نِيَّةً أَيْرُدُهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٦
- [١١] سُؤَالُ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقِيلَ لِلتَّعَذُّرِ غَيْرُ عُدُولٍ) إِنْخَ : هَلْ هُوَ مُقَيَّدُ شَيْءٍ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ قَوْلُهُ : (التَّعَذُّرُ) مَفْهُومٌ أَمْ لَا ؟ ١٤٦
- [١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى جَذْعَةً مِنَ الْبَقَرِ مَثَلًا فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا قَلِيلَةً الدَّرَّ أَيْرُدُهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٧
- [١٣] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا كَانَ مَرِيضًا وَبَرِيًّا ثُمَّ رَجَعَ لَهُ الْمَرَضُ عِنْدَهُ وَمَاتَ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ أَمْ لَا ؟ ١٤٨
- [١٤] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً وَوَضَعَ عَنِ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الثَّمَنِ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّهِ فِي الْعَيْبِ إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ هَلْ لِلْمُشْتَرِي الْقِيَامُ بِهِ إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ ١٤٨
- [١٥] سُؤَالُ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِقَدَمِ الْعَيْبِ وَأُخْرَى بِحُدُوثِهِ فَأَيُّهُمَا تُقَدَّمُ ؟ ١٤٩
- [١٦] سُؤَالُ عَمَّا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ فَقَطْ بِقَدَمِ الْعَيْبِ أَيْخَلَفَ الْمُتَبَاعُ وَبَرَّدُ أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١٧] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى مَغْصُوبًا مِنْ غَاصِبِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغَضَبِ فَلَمَّا عَلِمَهُ أَرَادَ الرَّدَّ عَلَى بَائِعِهِ الْغَاصِبِ ، وَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ غَائِبٌ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١٨] سُؤَالُ : عَمَّا إِذَا تَخَلَّفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي تَارِيخِ السَّيِّعِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَيْبِ بِأَنْ ادَّعَى الْبَائِعُ تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ حَادِثًا وَادَّعَى الْمُشْتَرِي تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ قَدِيمًا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٥٠
- [١٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا ثُمَّ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ أَتَى بِهَا لِبَائِعِهَا مَرِيضَةً وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ إِنْ كَانَ يَرْكَبُ عَلَيْهَا وَيَطْرُدُ الْوَحْشَ عَلَيْهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٥٠
- [٢٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا وَطَلَبَ الْإِقَالَةَ مِنَ الْبَائِعِ فَأَبَى أَنْ يَقِيلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ بِالْعَيْبِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٥١
- [٢١] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً وَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ الثَّمَنَ وَأَرَادَ أَنْ لَا

- يَنْقُذُهُ حَتَّى يَتَحَاكَمَ مَعَ الْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٥١
- [٢٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَحَدَّثَتْ فِيهِ مُوَضَّحَةٌ عِنْدَهُ وَبَرَّتْ وَأَخَذَ أَرْضَهَا ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ وَأَرَادَ رَدَّهُ أَيْرُدُ مَعَهُ أَرْضُ الْمُوَضَّحَةِ أَمْ لَا ؟ ١٥١
- [٢٣] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً وَأَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهَا مَرِيضَةٌ بِأَبُورٍ وَلَمْ يَعْبا بِكَلَامِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ الْمَرَضُ وَأَرَادَ الرَّدَّ بِهِ . هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٥١
- [٢٤] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ فِيهَا وَأَرَادَ رَدَّهَا وَأَنْكَرَ رَبُّهَا أَنْ تَكُونَ هِيَ سِلْعَتُهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٥٢
- [٢٥] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى أُمَةً بِنَاقَتَيْنِ حَامِلَتَيْنِ ثُمَّ بَعْدَ وَلَادَ ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي الْأُمَةِ وَرَدَّهَا عَلَى بَائِعِهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ مِنَ الْبَائِعِ النَّاقَتَيْنِ وَوَلَدَيْهِمَا ١٥٢
- [٢٦] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ مَرْكُوبًا مِنَ الْبَقَرِ بِقَرَّةٍ شَائِلَةٍ تَحْتَهَا ابْنُهَا وَمَعَهَا أَيْضًا أَفُوكَ وَأَتَى بِهَا إِلَى الْبَائِعِ وَأَخْبَرَهُ بِالْعَيْبِ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ١٥٣
- [٢٧] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَجَلَبَهُ بِقُرْبِ الشَّرَاءِ لِلسُّودَانِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ١٥٤
- [٢٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى دَانِثِيَةً غَائِبَةً عَلَى رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ وَقَبْلَ قَبْضِهَا لَهَا ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهَا سُرِقَتْ فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مِنَ الْمُشْتَرِي . . . ؟ ١٥٦
- [٣٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى مَعِيًّا بِعَيْبٍ يَزِيدُ كَالثَّالُولِ مَثَلًا وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ الرَّدُّ بِهِ قَبْلَ تَفَاحُشِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٥٧
- [٣١] سُؤَالُ عَنِ رَجُلٍ ضَلَّ عَلَيْهِ بَعِيرُهُ وَوَجَدَهُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُغَاوِرَةِ وَطَلَبَهُ إِيَّاهُ فَاِمْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ إِلَيْهِ . . . فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ . . . ؟ ١٥٨
- [٣٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى بُولَاتٍ عَدَائِلَ بَصَنْتَ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ بِذَهَبٍ مَصْغُوعٍ مَنقُودٍ . . . هَلْ هَذَا الْبَيْعُ فَاسِدٌ أَمْ لَا ؟ ١٥٩
- [٣٣] سُؤَالُ : عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَ قَرَسًا فِي قَضَاءٍ دَيْنٍ كَانَ يُطَالِبُهُ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ أَزِيدَ مِنْ شَهْرَيْنِ وَالْقَرَسُ عِنْدَ الْاِخْذِ لَهَا مَاتَتْ عِنْدَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا مَاتَتْ بِمَرَضٍ قَدِيمٍ هَلْ تَقْبَلُ دَعْوَاهُ وَيُلْتَفَتُ إِلَيْهَا أَمْ لَا ؟ ١٥٩
- [٣٤] سُؤَالُ عَمَّنْ أَرَادَ اشْتِرَاءَ عَبْدٍ وَقَالَ لِسَيِّدِهِ : مَا حَمَلَكَ عَلَى بَيْعِ عَبْدِكَ

- ١٦٢ هَذَا . فَهَلْ قَوْلُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي سَارِقُ بَرَاءَةٌ تَنْفَعُهُ فِي السَّرَقَةِ . . ؟
- [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ : (لَا بَدَنَهُ كَسَمْنٍ دَابَّةٌ وَهَزَالَهَا) . مَا الْمُرَادُ بِالْهَزَالِ عِنْدَهُمْ هَلْ هُوَ الَّذِي لَا تَطْبِقُ الدَّابَّةُ مَعَهُ الْحَمْلَ أَمْ لَا ؟
- ١٦٥ [٣٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَسْلَمَ بَعِيرًا فِي ذَهَبٍ فَلَمَّا حَلَصَ الْأَجَلَ عَجَزَ الْمَدِينُ عَنْ الذَّهَبِ وَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ الْبَعِيرَ فِي الْقَضَاءِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٦٦ [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْبَرَاءَةِ مِنْ دَبْرَةِ الْبَعِيرِ مَثَلًا الَّتِي تَنْفَعُ بَائِعَهُ ؟
- ١٦٧ [٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ غَابَ بَائِعُهُ أَشْهَدَ) هَلْ الْإِشْهَادُ عَلَيَّ عَدَمِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ شَرْطٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لَا ؟
- ١٦٧ [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَطْلَعَ عَلَيَّ عَيْبٍ قَدِيمٍ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقَتَ الشِّرَاءِ وَقَالَ الْبَائِعُ : بَلْ وَأَنْتَ لَيْسَ لَكَ الرَّدُّ لِرُؤُوتِكَ الْعَيْبَ وَقَتَ الشِّرَاءِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ١٦٨ [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ دُرَاعَةً سَوْدَاءَ وَفَضَّلَتْهَا مَلْحَفَةً ثُمَّ أَطْلَعَتْ عَلَيَّ عَيْبٍ فِيهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٦٩ [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَشَهِدَ شَاهِدٌ عَلَيَّ حُرِّيَّتَهُ أَيْرُدُهُ بِذَلِكَ عَلَيَّ بَائِعِهِ أَمْ لَا ؟
- ١٦٩ [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا وَأَطْلَعَ عَلَيَّ عَيْبٍ بِهِ وَرَحَلَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْخَوْفِ هَلْ لَهُ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٠ [٤٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَيَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَيْرُدُهُ أَمْ لَا ؟
- ١٧٠ [٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَابَّةً وَفِيهَا جُرْحٌ فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ الْبَائِعُ : شَيْءٌ لَا يَضُرُّهَا ، ثُمَّ نَزَفَ الْجُرْحَ فَمَاتَتْ مِنْهُ . هَلْ لَهُ الْقِيَامُ أَمْ لَا ؟
- ١٧١ [٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا حَامِلٌ وَادَّعَى قِدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائِعُ حُدُوثَهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الْمُتَبَاعُ الرَّدَّ بِهِ ؟
- ١٧١ [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حَمَلًا مِنَ الشَّمِّ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيَّ أَنَّهُ مَعِيبٌ وَأَشْهَدَ بَيْنَهُ وَبَاعَهُ عَلَيَّ مِلْكٍ صَاحِبِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيَّ الْبَائِعِ بِبَقِيَّةِ حَقِّهِ أَمْ لَا ؟
- ١٧٢

- ١٧٢ [٤٧] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى أَضْحِيَّةً وَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءً أَيْرُدُّهَا أَمْ لَا ؟
- ١٧٣ [٤٨] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ فَرَسًا مَرِيضَةً وَأَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِهَا . . . وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ وَدَخَلَ عَلَيْهِ فَهَلْ يَنْفَعُهُ بَرَاءَتُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٣ [٤٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ عَقْدَ الشَّرَاءِ هَلْ لَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا لِجَرَيَانِ الْعُرْفِ بِهَذِهِ الْبِلَادِ بِعَدَمِ الرَّدِّ بِهِ ؟
- ١٧٤ [٥٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْعَبْدَ عَلَيْهِ الدِّينُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لَا ؟
- ١٧٥ [٥١] سُؤَالُ : عَنْ رَجُلٍ بَاعَ فَرَسًا يَنْصِفُ فَرَسٍ أُخْرَى ثُمَّ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ بَاعَ الْفَرَسَ وَمَاتَتْ بِمَرَضٍ قَدِيمٍ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَمَقَالَتُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٨ [٥٢] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ شِمًا بِالْوَزْنِ . . . ، وَسَافَرَهُ إِلَى أَرْضِ السُّودَانِ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى فَسَادِهِ هُنَاكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٨٠ [٥٣] سُؤَالُ عَنْ يَبْعِ سِلْكَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ فِدْيَةٍ مِنَ الذَّكْرِ - أَيُّ : ثَوَابُهَا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

نَوَازِلُ السَّلَمِ

- ١٨٢ [١] سُؤَالُ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلَمِ ابْنِ لَبُونٍ إِبِلًا فِي ابْنِي مَخَاضٍ أَوْ مِنْهَا أَيْجُوزٌ أَمْ لَا ؟
- ١٨٢ [٢] سُؤَالُ عَمَّنْ أَسْلَمَ الرَّجُلَيْنِ حَمَلًا مِنَ الشَّمِّ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّنَاصُفِ
- ١٨٢ [٣] سُؤَالُ عَمَّنْ أَسْلَمَ الْأَسْوَاقُ قَبْلَ وِفَاءِ جَمِيعِ الدِّينِ . . . يَكُونُ الْوَاجِبُ هُوَ قِيَمَتُهَا ؟
- ١٨٥ [٤] سُؤَالُ عَمَّنْ أَسْلَمَ دَعَانِلَ فِي بَعِيرٍ أَيْجُوزٌ أَنْ يَأْخُذَ عَنْهُ زَرْعًا أَمْ لَا ؟
- ١٨٥ [٥] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِكَيْلٍ مِنَ الذُّرَّةِ إِلَى أَجَلٍ ، . . . فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلَ طَلَبَ رَبُّ الدِّينِ الْقَضَاءَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٨٦ [٦] سُؤَالُ عَمَّنْ آخَرَ غَرِيمَهُ إِلَى أَجَلٍ أَيْلِزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٧] سُؤَالُ عَنْ مَدِينٍ عَجَّلَ عَرْضًا عَلَيْهِ مِنْ يَبْعٍ قَبْلَ أَجَلِهِ أَيْجَبُّ رَبُّهُ عَلَى قَبُولِهِ

١٨٦

أَمْ لَا ؟

[٨] سُؤَالُ عَمَّنْ دَفَعَ دَيْنًا لِصَاحِبِهِ لَيْسَ عَالِمًا بِهِ أَيْبَرًا مِنْهُ بِدَفْعِهِ مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِهِ

١٨٧

أَنَّهُ يُطَالَبُ بِهِ أَمْ لَا ؟

١٨٧

[٩] سُؤَالُ عَنِ الْمَدِينِ إِذَا أَرَادَ دَفْعَ الْقِيَمَةِ لِرَبِّ الدَّيْنِ أُجْبِرُ عَلَيَّ أَخْذَهَا أَمْ لَا

١٨٨

[١٠] سُؤَالُ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ مِثْلِي وَمِثْلَكَ بِهِ زَمَنَ غِلَاثِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَخَّصَ

١٨٨

هَلْ يَجِبُ لَكَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ زَمَنَ غِلَاثِهِ أَوْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ إِلَّا مِثْلُهُ ؟

١٨٨

[١١] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ يُطَالَبُ آخَرَ بِعَبْدٍ فِي نَاحِيَةِ الْبَحْرِ ثُمَّ انْتَقَلَ الْمَدِينُ إِلَى

١٨٨

بَلَدٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تَبَايَعَا فِيهِ . . . ؟

١٨٩

[١٢] سُؤَالُ : عَمَّنْ أَسْلَمَ ثَوْبًا فِي جَذَعَةٍ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ ثُمَّ أَخَذَ فِي قَضَائِهَا ذَكَرَيْنِ

١٨٩

صَغِيرَيْنِ مِنْ جِنْسِهَا قَدَرَ قِيَمَتَهُمَا . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

١٩١

[١٣] سُؤَالُ : عَمَّنْ أَخَذَ مِنْ مَدِينَةٍ قَدْرًا مِنْ دَيْنِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ ثُمَّ تَرَكَ لَهُ شَيْئًا

١٩١

مِنْهُ عِنْدَ الْقَضَاءِ فَهَلْ يُمْنَعُ لَاتِّهَامِهِمَا عَلَيَّ ضَعِ وَتَعَجَّلْ أَمْ لَا ؟

١٩٢

[١٤] سُؤَالُ : عَمَّنْ يُطَالَبُ شَخْصًا بِطَعَامٍ مُعَاوَضَةٍ ، وَقَالَ لَهُ : خُذْ هَذِهِ

١٩٢

الْبُقْرَةَ وَتَوَلَّ أَمْرَ بَيْعِهَا وَضَمَانِهَا مِنِّي . . . ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

١٩٢

[١٥] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ الْآخَرَ ثَوْرَيْنِ فِي كِلْتَيْنِ إِلَى سَنَةٍ وَالتَّزَمَ لَهُ زِيَادَةُ

١٩٢

عَلَيَّ الثَّوْرَيْنِ يَدْفَعُهَا لَهُ . . . وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّوْرَيْنِ وَالثَّانِي مَا زَالَ عَلَيَّ حَالِهِ لَمْ

١٩٢

يَتَغَيَّرَ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

١٩٣

[١٦] سُؤَالُ عَنْ مَدِينٍ مُوسِرٍ أَرَادَ دَفْعَ بَعْضِ الدَّيْنِ وَأَبَى صَاحِبُهُ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ

١٩٣

لَا : أَقْبَلُ إِلَّا كُلَّهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

١٩٤

[١٧] سُؤَالُ : عَنْ حُكْمِ مُدَايِنَةِ الْغَرِيمِ الْمُعْسِرِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

١٩٤

[١٨] سُؤَالُ : عَنْ اقْتِضَاءِ الطَّعَامِ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ إِذَا أُلْجَأَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ

١٩٤

أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

١٩٥

[١٩] سُؤَالُ عَمَّنْ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ قَرْضٍ وَمَكْنَهُ مِنْ رَبِّهِ مَرَارًا وَامْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهِ

١٩٥

حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ ، مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟

- [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي شُرُوطِ مَا يُقْضَى بِهِ الدَّيْنُ : وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ هَلْ يَخْرُجُ مِنْهُ الْعَقَارُ ؟ ١٩٥
- [٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ شَكَا مِنْ الشَّمِّ بَعْدَ تَوْفُرِ شُرُوطِ الْجَزَافِ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ . هَلْ هَذَا الْقَضَاءُ جَائِزٌ أَمْ لَا لِمَنْعِ السَّلَمِ فِي الْجَزَافِ ؟ ... ١٩٦
- [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ : (وَصَبَرُ لَوْجُودِهِ) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالطَّعَامِ الْمَغْصُوبِ أَوْ مِثْلُهُ طَعَامُ الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ إِذَا عُدِمَ ... إِنْخ ؟ ١٩٦
- [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ تَقْرِيرِ قَوْلِهِ : (وَجَازَ بِخِيَارٍ لَمَّا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ) ؟ ١٩٨
- [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَدُّ زَائِفٍ) إِنْخ ؟ ١٩٩
- [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ : أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي السَّلَمِ مِنْ تَعَدُّ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ حَيْثُ اتَّحَدَ الْجِنْسُ وَاخْتَلَفَتِ الْمَنْفَعَةُ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ أَمْ لَا ؟ ٢٠٠
- [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ بِسَجْلِمَاسَةٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ سِلْعَةً بَعْدَ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ ... هَلْ يُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٠٢

نَوَازِلُ الْقَرْضِ

- [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ سَلَفِ ظَرْفٍ مَمْلُوءٍ مِنَ الزَّرْعِ مَثَلًا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ٢٠٦
- [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي اشْتِرَاطِ الْمِثْلِ فِي صُلْبِ عَقْدِ الْقَرْضِ ؟ ٢٠٦
- [٣] سُؤَالٌ : أَيَجُوزُ رَدُّ الْقَرْضِ التَّصَدِيقِ لِلْمَقْرَضِ فِي الْكَيْلِ أَمْ لَا ؟ ٢٠٧
- [٤] سُؤَالٌ : عَنْ سَلَفِ الطَّعَامِ بَيْنَ الْجِيرَانِ دُونَ تَحَرٍّ وَلَا وَزْنٍ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا عِنْدَ الرَّدِّ أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟ ٢٠٧
- [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ خَصِيٌّ غَنِمَ أَيَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَهُ بِطَّعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٠٧
- [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَقْرَضَ ضَائِنَةً لآخرٍ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَضَائِهَا خَصِيٌّ غَنِمَ أَمْ لَا ؟ ٢٠٨
- [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ مُتَوَطَّنًا بِالْبَحْرِ وَتَسَلَّفَ [كَلْت] ... فَهَلْ تَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ بِمَوْضِعِ السَّلَفِ أَوْ فِي مَوْضِعِ الْقَضَاءِ ؟ ٢٠٨
- [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَقْرَضَ عَدِيلَةً لِشَخْصٍ وَارَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عِنْدِهِ فِي قَضَائِهَا ٢٠٨

- زَرْعًا أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٠٩
- [٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمُقْتَرَضِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ الْقَرْضِ فِي الْقَضَاءِ مُقَوِّمًا كَانَ أَوْ مِثْلًا أَوْ يَفْصِلُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٠٩
- [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ مِنْ رَجُلٍ أَمْدَادًا مِنَ الْأَرْضِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الْمُقْرِضُ الْقَضَاءَ بِالزَّرْعِ وَ... مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢١٠
- [١١] سُؤَالٌ : عَنْ هَدِيَّةِ الْمَدِينِ لِرَبِّ الدِّينِ إِذَا كَانَ قَصْدُهُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ لَا تَأْخِيرَ الدِّينِ هَلْ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟ ٢١١
- [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ جَارِيَةً وَبَاعَهَا وَرَبَّحَ فِيهَا هَلْ يَرُدُّهُ مَعَ قِيمَتِهَا أَمْ لَا ؟ ٢١٢
- [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ الْقَرْضِ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ (وَذِي الْجَاهِ) هَلِ الْمَنْعُ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ لَا ؟ ٢١٣
- [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ زَرْعًا مِنَ الْحَصَادِ وَأَخَّرَ الْمُقْرِضُ فِيهِ حَتَّى غَلَا الزَّرْعُ وَكَادَ يُعْدِمُ فَهَلْ يُكَلِّفُ بَرْدٌ مِثْلَهُ أَوْ يَغْرَمُ قِيمَتَهُ ؟ ... ٢١٥
- نَوَازِلُ الرَّهْنِ ٢١٧
- [١] سُؤَالٌ عَنْ غَلَّةِ الرَّهْنِ إِذَا اشْتَرَطَتْ فِي عَقْدِ الْمَبِيعِ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الْجَائِزِ أَيْفَسَدُ الْمَبِيعِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢١٧
- [٢] سُؤَالٌ عَنْ رَبِّ الدِّينِ إِذَا وَجِدَتْ بِيَدِهِ سِلْعَةٌ لِلْمَدِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ فَلْسِهِ وَادَّعَى أَنَّهَا رَهْنٌ عِنْدَهُ أَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢١٧
- [٣] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِحَيَاةِ الرَّهْنِ وَأُخْرَى عَلَى عَدَمِهِ فَأَيُّهُمَا يُعْمَلُ بِشَهَادَتَيْهِمَا ؟ ٢١٧
- [٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً إِلَى أَجَلٍ وَدَفَعَ لَهُ رَهْنًا... أَيْجُوزُ هَذَا وَيَصِحُّ أَمْ لَا ؟ ٢١٨
- [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ رَجُلٍ وَقَالَ لَهُ : اقْضِ مِنْهَا دَيْنَ فُلَانٍ ، أَيْخْتَصُّ بِهَا فُلَانٌ دُونَ الْغُرَمَاءِ أَمْ لَا ؟ ٢١٩

- [٦] سُؤَالٌ عَنِ الرَّهْنِ الْمُعَيَّنِ الْمُشْتَرَطِ فِي الْعَقْدِ إِذَا هَلَكَ وَاسْتَحَقَّ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢١٩
- [٧] سُؤَالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ بَيْعِ الْحَاكِمِ الرَّهْنِ إِذَا رَفَعَ الْمُرْتَهِنُ الْأَمْرَ لَهُ ؟ ٢١٩
- [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَيْتَ عَلَيْهِ دَيْنًا فَأَعْطَاكَ بِهِ رَهْنًا . . أَتَضْمَنُ الرَّهْنُ أَمْ لَا ؟ ٢٢١
- [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهَنَ سِلْعَةً ثُمَّ أَقْرَأَ أَنَّهَا لِغَيْرِهِ أَيُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟ ٢٢١
- [١٠] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا سَافَرَ بِالرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ وَتَلَفَ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟ ٢٢١
- [١١] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الرَّهْنِ وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ أَيُصَدَّقُ سَوَاءً قَبْضَ دَيْنِهِ أَمْ لَا ؟ . . . ٢٢٢
- [١٢] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا ادَّعَى حَائِزُ عَبْدَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ أَنَّهُمَا رَهْنٌ عِنْدَهُ . . . مَالِ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٢٣
- [١٣] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا أَتَى الْمُرْتَهِنُ بِشَيْءٍ وَادَّعَى أَنَّهُ الرَّهْنُ ، وَقَالَ الرَّاهِنُ بَلْ رَهْنِي غَيْرُ هَذَا ، فَأَيُّهُمَا يُصَدَّقُ ؟ ٢٢٣
- [١٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا تَعَدَّى عَلَى الرَّاهِنِ فَبَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٢٤
- [١٥] سُؤَالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ حُوزِ الدَّيْنِ الْمُرْهُونِ ؟ ٢٢٥
- [١٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ بَيْعِ الرَّهْنِ إِلَّا بِجُعْلٍ ، فَعَلَيْ مَنْ يَكُونُ الْجُعْلُ ؟ ٢٢٦
- [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهَنَ لِشَخْصٍ رَهْنًا وَقَالَ لَهُ : إِنْ لَمْ أَتَكَ بِالْدَّيْنِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي دَيْنِكَ أَيْجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ؟ ٢٢٦
- نَوَازِلُ الْفُلَسِّ وَالْحَجَرِ ٢٢٨
- [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْغُرْمَاءِ إِذَا تَبَرَّعَ الْحَائِطُ دَيْنَهُمْ بِمَالِهِ بِإِذْنِهِمْ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَعَلِمُوهُ وَسَكَتُوا عَنْهُ . أَيْجُوزُ لَهُمْ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٢٨
- [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً لِجَزَارٍ بِشَمَنِ ، . . . ثُمَّ إِنَّ الْجَزَارَ اشْتَرَى بَقَرَةً مِنْ آخَرَ

- ٢٢٨ ، فَهَلْ يَخْتَصُّ صَاحِبُهَا بِثَمَنِهَا دُونَ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ الْأُولَى؟
- [٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْحَاكِمِ لِسَلْعِ الْمُفْلِسِ وَنَحْوِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا هَلِ الثَّلَاثُ مِنْ يَوْمِ الشِّرَاءِ الْأَوَّلِ أَوْ يَبْدَأُ ثَلَاثًا لِكُلِّ مَنْ رَادَ؟
- ٢٢٩ [٥] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ وَمَاتَ وَالذِّينُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ وَالنَّاقَةُ قَائِمَةٌ وَأَرَادَ رَبُّهَا الاسْتِبْدَادَ بِهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٣٠ [٦] سُؤَالٌ عَنِ الْحَاكِمِ إِذَا بَاعَ عَقَارَ الْمُفْلِسِ أَوْ عُرُوضَهُ الَّتِي لَا يَخْشَى عَلَيْهَا التَّغْيِيرَ بِالِاسْتِئْثَاءِ هَلِ الْبَيْعُ مَاضٍ أَمْ لَا؟
- ٢٣٠ [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ قَسَمَ الْغُرَمَاءِ لِمَالِ الْمُفْلِسِ. هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٣١ [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُفْلِسٍ أَوْ مَيِّتٍ عَلَيْهِ عَرَضٌ مَحَلُّ قَبْضِهِ غَيْرُ بَلَدٍ الْمَحَاصِيهِ فَهَلْ تُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ بِبَلَدِ قَبْضِهِ أَوْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
- ٢٣٣ [٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمُدَارَاتِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا؟
- ٢٣٣ [١٠] سُؤَالٌ عَنْ أَجْرَةِ حَمَالٍ سَلَعَ الْمُفْلِسِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا؟
- ٢٣٣ [١١] سُؤَالٌ عَنْ أَجْرَةِ الرَّاعِي هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا؟
- ٢٣٣ [١٢] سُؤَالٌ عَنْ مُكْتَرَى الدَّابَّةِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ هَلْ يَكُونُ رَبُّهَا أَحَقَّ بِمَا عَلَى ظَهْرِهَا فِي إِجَارَةِ دَابَّتِهِ دُونَ الْغُرَمَاءِ أَمْ لَا؟
- ٢٣٤ [١٣] سُؤَالٌ عَنْ عَقْدِ الدِّينِ إِذَا نُسِخَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَيْحُكَمُ بِالنُّسخَةِ إِذَا عُدِمَ الْأَصْلُ أَوْ لَمْ يَعْدَمْ أَمْ لَا؟
- ٢٣٤ [١٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ وَطَلَبَهُ مِنْهُ فَاقْرَأَ الْمَدِينِ بِهِ وَقَالَ لَهُ : لَا نَقْضِيكَ حَتَّى تَأْتِيَنِي بِوَثِيقَةِ الدِّينِ ، وَ لَمْ يَأْتِ بِالْوَثِيقَةِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
- ٢٣٥ [١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ فَدَى مَالًا فَهَلْ يُقَدَّمُ بِالْفِدَاءِ عَلَى الْغُرَمَاءِ أَمْ لَا؟
- ٢٣٦ [١٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ دَايِنَ وَلَدَهُ بِدَيْنٍ وَلَمْ يَقْبِضْهُ مِنْهُ وَسَكَتَ حَتَّى مَاتَ؟
- ٢٣٦ [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَهَا حَتَّى يَبْرُزَ الْمُدْعَى بِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٣٧

- ٢٣٨ [١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَضَى دَيْنًا عَلَيْهِ بَصَكٌ وَأَرَادَ أَحَدَ الصَّكِّ وَأَبَى رَبُّ الدَّيْنِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٣٨ [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ هَبَةِ الثَّوَابِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ الْمُوْهُوبُ لَهُ قَبْلَ دَفْعِ الثَّوَابِ وَهِيَ قَائِمَةٌ هَلْ لِلْوَاهِبِ أَخْذُهَا دُونَ الْغُرْمَاءِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٩ [٢١] سُؤَالٌ عَنْ غَرِيمٍ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ هَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ تَفْلِيْسَهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٩ [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَاهُ وَصَى الْأَبَ عَلَى أُخْتَيْنِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِلَى بَلَدِهِ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ . . .
- ٢٤١ [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ وَلَدٍ بَلَغَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ وَجْهَلُ حَالُهُ وَلَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ أَبُوهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَيْحِلُّ عَلَى الرُّشْدِ أَوْ السَّفَهِ ؟
- ٢٤٢ [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ الْوَكِيِّ وَمَحْجُورَةٍ إِذَا تَنَازَعَا فِي رُشْدِهِ وَسَفَهِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٤٢ [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ الصَّبِيِّ إِذَا ظَهَرَ رُشْدُهُ هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْحَجَرِ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٢ [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَحْيِ إِذَا عَلِمَ رُشْدَ السَّفِيهِ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى تَلْفَ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٢ [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِذَا آذَانَ وَمَاتَ أَيْلَزَمُهُ الدَّيْنُ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٣ [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ الشَّهَادَةِ بِالْحَجَرِ هَلْ يَكْتَفَى فِيهَا بَعْدَتَيْنِ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٣ [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ السَّفِيهِ وَشِرَائِهِ بِعِلْمٍ وَلِيهِ وَسُكُوتِهِ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٣ [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا مُتَوَقَّعَةَ الْخَرَابِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ٢٤٨ [٣١] سُؤَالٌ عَنْ النَّظَرِ فِي كُتُبِ التَّنَائِي هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٨ [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ الْأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِهِ وَهُوَ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ ؟
- ٢٤٨ [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلَفِ الْوَصِيِّ لِغَيْرِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ مَالَ يَتِيمِهِ ؟
- ٢٤٨ [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ مُهْمَلَةٍ نَاهَزَتْ سَبْعِينَ سَنَةً وَهِيَ تَتَصَرَّفُ فِي مَالِهَا بِالْهَيْئَةِ ثُمَّ قَامَ ابْنُ عَمِّهَا وَأَرَادَ رَدَّ تَصَرُّفِهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

- [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ السَّفِيهِ إِذَا فَوَتْ بَعْضَ مَالِهِ بِهَبَةٍ أَوْ بَيْعٍ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ حَتَّى مَاتَ أَيْرُدُ أَمْ لَا ؟ ٢٥٠
- [٣٦] سُؤَالٌ عَنْ الذَّكَرِ الْبَالِغِ لِمُهْمِلٍ أُيْحَمِلُ عَلَى الرُّشْدِ فِي أَفْعَالِ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٥٠
- [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مَوْلَى عَلَيْهِ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الرَّشِيدِ فَإِذَا طُولِبَ بِحَقِّ اسْتَظْهَرَ بِحَجْرِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٥١
- [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ مُهْمِلٍ بَالِغٍ رَشِيدٍ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ السَّفَهُ وَتَصَرَّفَ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ أَيْرُدُ تَصَرُّفَهُ أَمْ لَا ؟ ٢٥١
- [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ وَحَقِيقَةِ السَّفَةِ وَالرُّشْدِ ؟ ٢٥٢
- [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ الْأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يُحَدِّدَ الْحَجَرَ عَلَى ابْنِهِ الْبَالِغِ أَمْ لَا ؟ ٢٥٤
- [٤١] سُؤَالٌ عَنْ الْوَصِيِّ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالٍ مَحْجُورٍ أَمْ لَا ؟ ٢٥٥
- [٤٢] سُؤَالٌ عَنْ وَلِيِّ الْيَتِيمِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ لِلْسَّائِلِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٥٦
- [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ مُتَزَوِّجٍ بِحُرَّةٍ بَاعَ ثَوْبًا لِحُرٍّ بِبَقْرَةٍ وَأَعْطَاهَا لِزَوْجَتِهِ وَأَخَذَ سَيِّدُهُ الثَّوْبَ مِنَ الْمُشْتَرَى وَمَاتَتِ الْبَقْرَةُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٥٦
- [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ ادَّعَى أَنَّ سَيِّدَةَ أَذْنَهُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَأَنْكَرَ السَّيِّدُ وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْإِذْنِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٥٧
- [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ مُبْتَاعٍ مَالٍ يَتِيمٍ مِنْ غَيْرِ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَاتُهُ وَلَا كَفَالَةٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ تَدْعُو الْيَتِيمَ لِذَلِكَ ، هَلْ لِلْيَتِيمِ فِيهِ قِيَامٌ أَمْ لَا ؟ ٢٥٨
- [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَاعَ وَأَنْفَقَ الثَّمَنَ أَيْلِزَمَهُ غَرْمُ الثَّمَنِ إِنْ رُدَّ بَيْعُهُ أَمْ لَا ؟ ٢٥٩
- [٤٨] سُؤَالٌ عَنْ أَبِي فَقِيرٍ بَاعَ أُمَّهُ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِبَقَرَاتٍ لِأَبِيهَا وَهُوَ حُرٌّ ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ الْوَالِدِ وَكَبَرِ الْوَلَدِ وَقَاتِ الثَّمَنَ وَجَهَلَ الْوَجْهَ الَّذِي قَاتَ بِهِ ادَّعَى الْوَلَدُ الْأُمَّةَ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهَا أَمْ لَا ؟ ٢٥٩
- [٤٩] سُؤَالٌ عَنْ الْأَبِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَالَ وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٦٠

[٥٠] سُؤَالٌ عَنِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِذَا تَصَرَّفَ بِغَيْرِ السَّدَادِ وَالنَّظَرِ أَيْمُضِي تَصَرُّفُهُ أَمْ لَا ؟

٢٦٠

[٥١] سُؤَالٌ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ أُيْحَجَرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ أَمْ لَا ؟

٢٦٠

[٥٢] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ أَئِمَّتِنَا فِي تَصَرُّفِ السَّقِيهِ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ بِهِ حَتَّى مَاتَ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لَا ؟ قَوْلَانِ فِي ذَلِكَ فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ أَشْهُرُ ؟

٢٦١

[٥٣] سُؤَالٌ عَنِ الْوَصِيِّ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْأَجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ الْيَتِيمِ كِتَابَ اللَّهِ أَمْ لَا ؟

٢٦٣

[٥٤] سُؤَالٌ عَنِ مُقَدِّمِ الْقَاضِي أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَمْ لَا ؟

٢٦٣

[٥٥] سُؤَالٌ عَنِ الزَّوْجِ هَلْ لَهُ الْحَجَرُ عَلَى زَوْجَتِهِ فِي كِسْوَتِهَا وَنَفَقَتِهَا أَمْ لَا ؟ وَإِذَا بَاعَتْهَا أَوْ تَصَرَّفَتْ ... هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسِيَهَا أَمْ لَا ... ؟

٢٦٤

[٥٦] سُؤَالٌ عَنِ مَيْتٍ تَرَكَ دُورًا وَعَبِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ... ، وَطَلَبَتْ الْوَرَثَةُ فِدَاءَ الْمُتْرُوكِ الْمَذْكُورِ بِقِيَمَتِهِ وَلَكِنْ يَبْقَى عَلَى الْهَالِكِ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ وَطَلَبَ الْغُرَمَاءُ أَخْذَهُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ وَتَبَرَأَ ذِمَّةُ الْمَيْتِ فِي الْآخِرَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

٢٦٤

[٥٧] سُؤَالٌ عَنِ تَصَرُّفِ الْوَصِيِّ إِذَا جَهَلَ عَلَى مَاذَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ هَلْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَحْجُورِهِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

٢٦٦

[٥٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ شَيْئًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ دُونَ إِذْنِ سَيِّدِ الْعَبْدِ أَوْ فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ التَّافِهِ وَغَيْرِهِ ؟

٢٦٧

[٦٠] سُؤَالٌ عَنِ الْوَصِيِّ إِذَا ظَهَرَ لَهُ رُشْدُ مَحْجُورِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَمْ لَا ؟

٢٦٨

[٦٢] سُؤَالٌ عَنِ عَبْدٍ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَمَاتَ عَنْ مَالٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَهَلْ يَكُونُ مُتْرُوكُهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَوْ لِسَيِّدِهِ وَلَا شَيْءَ لِرَبِّ الدَّيْنِ مِنْهُ ؟

٢٧٠

٢٧٢

نَوَازِلُ الصُّلْحِ

[١] سُؤَالٌ عَنِ الصُّلْحِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدِ قَاضٍ أَوْ مَنْ

- ٢٧٢ يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لَا ؟
- [٢] سُؤَالٌ عَنْ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ تَنَازَعُوا فِيهَا وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ مَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ لَا يَبِيعُ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ لَا يَبِيعُ لِمَنْ يَضُرُّبُهُمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٧٢
- [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ دَابَّتَهُ أَوْ عَبْدَهُ فَأَنْكَرَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ وَجَدَ الْعَبْدَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٧٣
- [٤] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَكِيلِ غَيْرِ الْمُفَوَّضِ دُونَ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ أَيْمُضِي أَمْ لَا ؟ ٢٧٣
- [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ بِحَقٍّ فَقَالَ لَهُ : عِنْدِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ ، فَخَافَ الْمُدَّعِيَّ وَصَالَحَهُ عَلَى مَالٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بَيِّنَةَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْمُضِي هَذَا الصُّلْحُ أَمْ لَا ؟ ٢٧٣
- [٦] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَصِيِّ عَنِ الْإِثَامِ فِي يَمِينِ الْقَضَاءِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ ٢٧٣
- [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ يَدُودَانِ إِلَّا عَنْ حَوْضَيْهِمَا ، أَحَدُهُمَا رَاعِيهَا وَيَطْرُدُهَا ، فَتَلَاَقَتْ نَاقَةٌ مِنْهَا مَعَ جَذَعٍ فَوَقَعَ فِي عُنُقِهَا وَمَاتَتْ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٧٤
- [٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الصُّلْحِ عَنِ الْمَجْهُولِ : أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ ٢٧٥
- [٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ صُلْحِ الزَّوْجَةِ عَنْ صَدَاقِهَا وَمِيرَاثِهَا فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ ٢٧٦
- [١٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ فِي السَّلَمِ : (لَا أَقْلَّ إِلَّا عَنْ مِثْلِهِ وَبِرَّأٍ مِمَّا زَادَ) هَلْ بَيِّنَةٌ مُخَالَفَةً مَعَ قَوْلِهِ أَيْضًا فِي بَابِ الصُّلْحِ : (وَعَلَى بَعْضِهِ هَبَّةٌ) أَمْ لَا ؟ ٢٧٦
- [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ يُطَالِبُ آخَرَ بِدَيْنٍ وَقَالَ لَهُ : إِنْ أُعْطِيتَنِي نِصْفَهُ إِلَى أَجَلٍ فَالْنِّصْفُ الْآخَرُ سَاقِطٌ عَنْكَ وَإِلَّا فَالْدَيْنُ لَازِمٌ كُلُّهُ لَكَ وَأَشْهَدُ الْبَيِّنَةَ عَلَى هَذَا ؟ ٢٧٧
- [١٣] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الشَّرِيكِ أَيْلَزِمُ شَرِيكَهُ أَمْ لَا ؟ ٢٧٧
- [١٤] سُؤَالٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِسْتِرْعَاءِ وَشُرُوطِهِ ؟ ٢٧٨
- [١٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الصُّلْحِ : (وَهُوَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ) عَادَةٌ فَأَيُّ شَيْءٍ احْتَرَزَ بِهِذَا عَنْهُ . . . إلخ ؟ ٢٨٠
- [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَجْهِ الَّذِي يَبْطُلُ بِهِ الْإِسْتِرْعَاءُ اتِّفَاقًا ؟ ٢٨٢

[١٧] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْأَسْتِرْعَاءِ وَالْأَسْتِرْعَاءِ فِي الْأَسْتِرْعَاءِ ؟ ٢٨٣

[١٨] سُؤَالٌ عَنِ صَلَاحِ أَوْقَعِهِ حَاكِمٌ بَيْنَ خَصْمَيْنِ دُونَ رِضَى أَحَدِهِمَا هَلْ هُوَ

صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ ٢٨٣

[١٩] سُؤَالٌ عَنِ صَلَاحِ وَقَعٍ عَنِ جِنَايَةِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ أَرْضِهَا وَهُوَ يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ هَلْ

هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ ٢٨٣

٢٨٩ نَوَازِلُ الْحَوَالَةِ

[١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لِآخِرِ خُصَانًا هَبَةً ثَوَابٍ وَحَوَّلَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ

يُطَالِبُهُ بِبَقَرٍ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْحَوَالَةِ ؟ ٢٨٩

[٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ لِآخِرِ زَرْعًا غَرِيمًا لَهُ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحَالِ أَنْ يَقْبِضَ

طَعَامًا مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ ٢٨٩

[٣] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ أَوْذَعَ لِآخِرِ وَدِيعَةً وَجَاءَ رَبُّ الْوَدِيعَةِ لِلْمُودِعِ وَمَعَهُ رَجُلٌ

يُطَالِبُهُ بِدَيْنٍ وَحَوَّلَهُ عَلَيْهِ . . . ، فَذَهَبَ لِيُدْفَعَهَا إِلَيْهِ فَوَجَدَهَا ضَاعَتْ ، مَا

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٩٠

[٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِذَا دَفَعَ الدَّيْنَ لِلْمُحِيلِ بَعْدَ الْإِحَالَةِ أَيْلِزْمُهُ غَرْمُهُ

لِلْمُحَالِ أَمْ لَا ؟ ٢٩٠

[٥] سُؤَالٌ عَنِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَيُشْتَرِطُ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ حُضُورُهُ وَإِقْرَارُهُ بِالدَّيْنِ

أَمْ لَا ؟ ٢٩٠

[٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَمْنُوعَةِ إِذَا حَصَلَ فِيهَا قَبْضٌ ؟ ٢٩١

[٧] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَسَاوَى الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً) هَلْ خَاصٌّ

بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ الْعَرَضَ ؟ ٢٩٢

٢٩٣ نَوَازِلُ الضَّمَانِ

[١] سُؤَالٌ عَنِ الْغَرِيمِ إِذَا غَابَ وَغَرَّمَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ ثُمَّ قَدِمَ الْغَرِيمُ وَأُثْبِتَ أَنَّهُ

دَفَعَ الدَّيْنَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٩٣

[٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ : عَامِلٌ فَلَانَا فَإِنَّهُ ثَقَّةٌ ، أَيْكُونُ ضَامِنًا بِذَلِكَ أَمْ

٢٩٣

لَا ؟

[٣] سُؤَالٌ عَنْ الْكَفِيلِ هَلْ لَهُ أَخْذُ الدَّيْنِ مِنَ الْغَرِيمِ لِيُدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ

٢٩٣

يُؤْخَذَ مِنْهُ أَمْ لَا ؟

٢٩٤

[٤] سُؤَالٌ عَنْ الضَّامِنِ إِذَا تَسَلَّمَ الدَّيْنِ مِنَ الْغَرِيمِ وَتَلَفَ عِنْدَهُ أَيْضُمُّهُ أَمْ لَا ؟

٢٩٥

[٥] سُؤَالٌ : عَنْ الضَّامِنِ إِذَا حَلَّ أَجَلُ الدَّيْنِ فِي غَيْبَةِ الْغَرِيمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ

يَتَدَايِنَ عَلَيْهِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ وَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

٢٩٥

[٦] سُؤَالٌ : عَنِ الْغَرِيمِ إِذَا قَضَى الدَّيْنُ بِشَيْءٍ ثُمَّ اطَّلَعَ رَبُّ الدَّيْنِ عَلَى عَيْبٍ

فِيهِ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ هَلْ يَرْجِعُ الضَّمَانُ عَلَى الْحَمِيلِ أَمْ لَا ؟

٢٩٦

[٧] سُؤَالٌ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الضَّمَّانِ : (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ

شَيْءٍ بَيْنَهُمَا) ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَوْ يَبْعُهُ) ؟

٢٩٦

[٨] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ امْرَأَةٌ وَكَلَّدَهَا صَغِيرٌ مَعَهَا ، وَالرَّجُلُ رَاكِبٌ

عَلَى جَمَلٍ فَطَلَبَتْهُ الْمَرْأَةُ حَمْلًا وَلَدَهَا فَاِمْتَنَعَ وَقَالَ لَهَا : إِنَّهُ خَائِفٌ عَلَيْهِ . . . ، وَتَقُولُ

لَهُ : أَنَا ضَامِنَةٌ لِمَا أَصَابَهُ حَتَّى حَمَلَهُ ، ثُمَّ سَقَطَ الصَّبِيُّ فَحَصَلَتْ فِيهِ مَوْضِحَةٌ ،

٢٩٦

أَيَكُونُ عَقْلُهَا عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

٢٩٧

[٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيُونٌ لَا يَفِي بِهَا مَتْرُوكُهُ وَقَامَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ

وَتَحَمَّلَ جَمِيعَ الدَّيُونِ بَأَن يُوْخَلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَتْرُوكِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

٢٩٧

[١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَحْذَ مِنْ غَيْرِهِ وَدَفَعَ عَنْهُ مَا لَا يَلْزِمُهُ شَرْعًا هَلْ يَرْجِعُ بِهِ

عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

٢٩٨

[١١] سُؤَالٌ : عَنْ حَمَالَةٍ وَقَعَتْ فِي مَعَامَلَةٍ فَاسِدَةٍ أَسْقَطَ عَنْ الضَّامِنِ أَمْ لَا ؟

٢٩٩

[١٢] سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَارِيِّ » بِقَوْلِهِ :

وَسُئِلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَضَمِنَ شُورَتَهَا ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا هَلْ يَلْزِمُهُ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟

٢٩٩

[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِرَجُلَيْنِ فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةٍ مِثْقَالٍ فِضَّةٍ نَقْرَةً

وَتَضَامَنًا فِي ذَلِكَ فِي الْحَالَاتِ السَّتِّ . . . ، فَهَلْ تَسْمَعُ دَعْوَى الْمَدِينِ بِذَلِكَ

٢٩٩

وَتَرْجِي لَهُ الْحُجَّةَ حَتَّى يَأْتِيَ بَيِّنَةٌ ، أَوْ يَقْدَحُ فِيهَا ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَرْمُ . . . ؟

- [١٤] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى لِأَخَرٍ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُ سِلْعَةً فَقَالَ : لَا أَبِيعُكَهَا حَتَّى تُعْطِيَنِي رَهْنًا هَلْ يَكُونُ ضَامِنًا لِلْبَائِعِ مَا قَالَ أَمْ لَا ؟ ٣٠١
- [١٥] هَلِ الْمُبْذَعُ مَعَهُ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟ ٣٠١
- [١٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ بَعِيرَيْنِ لَا يَعْرِفُهُمَا لَهُ فَقَالَ لَهُ : مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبْتَهُمَا ؟ فَقَالَ : أَعْطَانِيَهُمَا فُلَانٌ فِي الزَّكَاةِ ، . . . فَهَلْ عَلَى هَذَا ضَمَانٌ وَالحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟ . . . ٣٠٣
- [١٧] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ مِنْ آخَرَ أَنْ يَفِكَ سِلْعَةً لَهُ مَرْهُونَةً وَقَالَ لَهُ : لَكَ عَلَيَّ مِثْلُ مَا دَفَعْتَ فِي فَكَاكِيهَا ، وَفَعَلَ الْمَأْمُورُ ذَلِكَ وَأَوْدَعَهَا عِنْدَ أَحَدٍ وَتَلَفَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ٣٠٥
- [١٨] سُؤَالَ : عَنِ الضَّامِنِ إِذَا طَلَبَ مِنَ الْمَضْمُونِ عَلَيْهِ الْحَقَّ قَبْلَ الْأَجَلِ وَدَفَعَهُ لَهُ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ ، هَلْ لِرَبِّ الْحَقِّ إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ أَنْ يُطَالِبَ الْمَضْمُونَ عَنْهُ بِالْحَقِّ أَمْ لَا ؟ ٣٠٦
- [١٩] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : وَسُئِلَ عَنِ الضَّامِنِ يَقُومُ عَلَى الْمَضْمُونِ فِي غَيْرِ بَلَدٍ مِنْ لَهُ الْحَقُّ فَيَطْلُبُهُ بِالْقُدُومِ إِلَى مَحَلٍّ مِنْ لَهُ الْحَقُّ لِكَوْنِ الضَّامِنِ قَادِمًا عَلَيْهِ وَيَخَافُ أَنْ قَدِمَ قَامَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيَأْخُذُ مِنْهُ الدِّينَ ؟ ٣٠٨
- [٢٠] سُؤَالَ : عَنِ الْحُكْمِ فِي اجْتِمَاعِ الضَّمَانِ وَالسَّلَفِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ٣٠٨
- [٢١] سُؤَالَ عَنْ الْحِمَالَةِ بَدَيْنِ السَّرَفِ أَوْ الْغَضَبِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ ؟ ٣٠٩
- نَوَازِلُ الشَّرَكَةِ وَالضَّرَرِ ٣١١
- [١] سُؤَالَ : عَنْ إِخْوَةِ شُرَكَاءَ بِمِيرَاثٍ وَادَّعَى أَحَدُهُمُ الْاِخْتِصَاصَ بِشَيْءٍ ثُبِتَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى شِرَاءَهُ ، أَيَخْتَصُّ بِهِ أَمْ لَا ؟ ٣١١
- [٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ هَلَكَ عَنْ وَرَثَةٍ وَخَلَفَ مَا لَوْكَمْ يَقْتَسِمُوهُ وَكَانَ أَحَدُهُمْ يَتَصَرَّفُ وَيَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فَهَلْ لِلشُّرَكَاءِ حَقٌّ فِيمَا اشْتَرَاهُ أَمْ لَا ؟ ٣١٢
- [٣] سُؤَالَ : عَنْ أَخَوَيْنِ بَيْنَهُمَا مَقَالٌ وَسَافَرُ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ الْآخَرَ عِنْدَ الْمَالِ يَخْدُمُهُ وَيَقُومُ بِشُؤْنِهِ ، وَقَدِمَ الْمُسَافِرُ بِمَالٍ حَصَلَهُ مِنْ صَنْعَةٍ وَغَيْرِهَا هَلْ يَخْتَصُّ

- ٣١٢ به دُونَ صَاحِبِهِ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا ؟
- [٤] سَوَالٌ : عَنْ زَوْجَيْنِ يَخْدُمُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى قَدَرِ جُهِدِهِ حَتَّى مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ طَلَّقَ كَيْفَ يَقْتَسِمَانِ ؟
- ٣١٣ [٥] سَوَالٌ : عَنْ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ سَكَنَهَا أَحَدُهُمْ مُدَّةً وَأَعْرَضُوا عَنْهُ فَهَلْ لَهُمْ مُطَالَبَتُهُ بِأَجْرَةِ سَكْنَاهُ فِيهَا أَمْ لَا ؟
- ٣١٣ [٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ بَنَى فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٧] سَوَالٌ عَنْ : دِيَارِ مَاءٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَجْرَاهُ عَلَى الْآخِرَةِ مَجْرَى مَائِهَا عَلَى الزُّفَاقِ فِي بِنَاءِ الْآخِرَةِ رِبْوَةً مَنَعَتْ مَاءَهَا مِنَ الْخُرُوجِ وَتَوَافَقُوا عَلَى أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسُدُّ مَجْرَى مَائِهِ عَمَّنْ بَعْدَهُ وَيَحْفَرُ لَهُ حُفْرَةً فِي دَارِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ بَعْضُهُمْ يَطْلُبُ مَجْرَى مَائِهِ عَلَى صَاحِبِ الْآخِرَةِ مُدْعِيًا أَنْ بَقَاءَ مَائِهِ فِي دَارِهِ مُضِرٌّ بِهِ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِخْرَاجِهِ مَا الْحُكْمُ ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَتَوَافَقُوا عَلَى ذَلِكَ ؟
- ٣١٨ [٨] سَوَالٌ : عَنْ الضَّرَرِ أَيُحَازُ أَمْ لَا ؟
- ٣١٩ [٩] سَوَالٌ : عَنْ جَارِ الْمَسْجِدِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي دَارِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟
- ٣٢٠ [١٠] سَوَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا أَبَا إِنْ نَكَبَ مَا قَدَرَ مَا يَنْكِبُهُ بِهِ عَنْ بَابِ الْجَارِ) ؟
- ٣٢٠ [١١] سَوَالٌ : عَنْ سَبِيلِ بَيْنِ أَرَاضِي جَمَاعَةٍ وَتَحَوَّلَ عَنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَلِمَنْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الَّذِي تَحَوَّلَ عَنْهُ ؟
- ٣٢٠ [١٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ زَادَ فِي دَارِهِ مِنْ بِنَائِهَا زِيَادَةً لَا ضَرَرَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ تَضْيِيقِ الطَّرِيقِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٢١ [١٣] سَوَالٌ : عَنْ مِقْدَارِ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ الْجِيرَانُ فِيهَا ؟
- ٣٢٢ [١٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ لَهُ خَشَبٌ فِي حَائِطِ رَجُلٍ أَدْخَلَهَا فِيهِ بِإِذْنِهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٢٢ [١٥] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَدْفَعُ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَلِآخَرٍ عِنْدَهُ مِثْلُهَا وَتَارَةً تَكُونُ

- غَيْرَ مِثْلِهَا لِيَتَجَرَّ بِهَا إِلَى أَزْوَاءٍ قَدِيمٍ بِالْثَمَنِ يَأْخُذُ الْمُتَجَرِّكُ سَوْتَهُ وَيَقْتَسِمَانِ غَيْرَ ذَلِكَ ، هَلْ هَذَا يَجُوزُ أَمْ لَا ؟ ٣٢٣
- [١٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَحْدَثَ مِيزَابًا فِي رُقَاقٍ يَضُرُّ تِجَارَةَ هَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ أَمْ لَا ؟ ٣٢٤
- [١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَحْدَثَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي دَارِهِ وَبَاعَهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ هَلْ يَنْتَقِلُ لِلْمُشْتَرِي مَا كَانَ لَهُ أَمْ لَا ؟ ٣٢٤
- [١٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى خَرَبَةً وَجَهَلَ مَجْرَى مَائِهَا وَارَادَ إِخْرَاجَ مَائِهَا عَنْهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٢٥
- [١٩] سُؤَالٌ : عَنِ الضَّرَرِ إِذَا جُهِلَ قَدَمُهُ مِنْ حَدُوْثِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٢٥
- [٢٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ لَهُ دَارٌ وَلِكِجَارِهِ عَرَصَةٌ أَرَادَ بِنَاءَهَا وَارَادَ أَنْ يُلْصِقَ حِيطَانَهَا بِحَائِطِ صَاحِبِ الدَّارِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٣٢٦
- [٢١] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ أَعْطَاهَا أَحَدُهُمَا لِمَنْ يَطْرُدُ عَلَيْهَا الْوَحْشَ بَغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَمَاتَتْ أَيْضَمَنْ نَصِيبَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟ ٣٢٦
- [٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ نِصْفَ فَرَسٍ وَسَافَرَ عَلَيْهَا سَفَرًا مَمْنُوعًا فَعَطَبَتْ مِنْهُ أَيْضَمَنْ نَصِيبَ الْبَائِعِ مِنْهَا أَمْ لَا ؟ ٣٢٦
- [٢٣] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا أَجْنِيًا يُسَاقُهَا مَعَ غَيْرِهَا فَتَعَبَتْ أَوْ هَلَكَتْ هَلْ يَكُونُ هُوَ وَالْأَجْنِيُّ مُتَعَدِّيًّا أَمْ لَا ؟ ٣٢٧
- [٢٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْهَا وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي بَغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟ ٣٢٧
- [٢٥] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي عَبْدٍ ضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا بَغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ وَتَعَبَ وَهَرَبَ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ أَمْ لَا ؟ ٣٢٩
- [٢٦] سُؤَالٌ : عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ قَطَعَ أَحَدُهُمَا أُذُنَهَا مَثَلًا هَلْ يَكُونُ الْأَرْشُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ أَنْصَابِهِمَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟ ٣٢٩
- [٢٧] سُؤَالٌ : هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ مَالٍ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى كَانُونٍ وَاحِدٍ أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ ؟ ٣٢٩

- ٢٨ [سؤال : عَنْ زَوْجَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِي مَالٍ وَفَوْتُهُ الزَّوْجُ مَعَ حُضُورِ زَوْجَتِهِ وَسُكُوتِهَا ثُمَّ قَامَتْ بَعْدَ ذَلِكَ تَطْلُبُ حَقَّهَا هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟] ٣٣٠
- ٢٩ [سؤال : عَنْ فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ وَرَكَبَهَا أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الرَّكَّابِ أَوْ مِنَ الشَّرِيكِ أَوْ لَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمَا ؟] ٣٣٠
- ٣٠ [سؤال : عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ فِي رِيَاضَتِهَا وَضَرَبَهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ وَمَاتَتْ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟] ٣٣١
- ٣١ [سؤال : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَوْ بَعْضَهُ لِمَنْ تَنَالَهُ الْأَحْكَامُ هَلْ يَضْمَنُ لِصَاحِبِهِ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ ، ... ؟] ٣٣١
- ٣٢ [سؤال : عَنْ شَخْصَيْنِ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ عَدْلٌ شَمٌ وَأَرَادَ الشَّرَكَةَ بِهِمَا فَعَقَدَا شَرِكَتَهُمَا ، ... ، هَلْ شَرِكَتُهُمَا صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟] ٣٣٢
- ٣٣ [سؤال : عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَلِأَحَدِهِمَا رُبُعُهَا وَرَسَنُهَا وَرَكَبَ عَلَيْهَا أَحَدُهُمَا وَأَجَرَهَا وَمَاتَتْ أَيَضْمَنُ نَصِيبُ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟] ٣٣٣
- ٣٤ [سؤال : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ كُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَغْلُهُ بِقَدَرِ نَصِيبِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا اسْتَغْلَهُ مُدَّةً زَائِدَةً عَلَى مُدَّتِهِ ، هَلْ يَغْرُمُ لِشَرِيكِهِ أَجْرَةَ تِلْكَ الْمُدَّةِ أَمْ لَا ؟] ٣٣٦
- ٣٥ [سؤال : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ اسْتَغْلَهُ أَحَدُهُمَا مُدَّةً قَبْلَ أَنْ يَنْتَسِمَا غَلْتَهُ فَهَلْ لِشَرِيكِهِ مَطَالَبَتُهُ بِأَجْرَةِ حَظِّهِ مِنَ الْغَلَّةِ أَمْ لَا ؟] ٣٣٧
- ٣٦ [سؤال وَجَوَابُهُ .] ٣٣٨
- ٣٧ [سؤال : عما جرت به العادة في هذه البلاد من قديم الزمان [أن] من أراد شراء فرس يكون رسنها له إلى مدة مجهولة من موته أو ولادتها أفتنى هل له مدخل في الجواز أم لا ؟] ٣٣٨

- ٣٤١ نَوَازِلُ الْوَكَالَةِ
- ١ [سؤال : عَنْ الْمُوَكَّلِ إِذَا سَمِيَ شَيْئًا فِي الْوَكَالَةِ وَذَكَرَ بَعْدَهُ التَّفْوِضَ هَلْ]

- ٣٤١ يُقْصَرُ عَلَى مَا سَمِيَ أَوْ تَكُونُ مَقْبُوضَةً ؟
- [٢] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَعْرِفَةِ الْوَكَالَةِ وَلَمْ يُعَيَّنَا فِي شَهَادَتِهِمَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَشْهَدُهُمَا بِهَا هَلْ تَسْقُطُ شَهَادَتُهُمَا أَوْ يَعْمَلُ بِهَا ؟
- ٣٤٢ [٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَبْضَعَ مَعَ رَجُلٍ رَطْلًا مِنَ الشَّمِّ لِيَبِيعَ لَهُ نِصْفَهُ بِالسَّمَنِ وَنِصْفَهُ بِالزَّرْعِ ، . . . ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يُجْبَرُ عَلَى أَخْذِ نِصْفِ كُلِّ مِنَ السَّمَنِ وَالزَّرْعِ ؟
- ٣٤٢ [٤] سُؤَالٌ : عَنْ وَكِيلِ الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ ثَمَنَ مَا بَاعَ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟
- [٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ مَاتَ فِي رَفَقَةٍ يَأْتُونَ بِمَتَاعِهِ لَوَرَّثَتْهُ وَلَقِيَ بَعْضُ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ فِي الطَّرِيقِ وَطَلَبَهُ الْمَتْرُوكُ فَلَمْ يُعْطِهِ لَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ اللَّصُوصُ بِمَالِ الرَّفَقَةِ وَالْمَتْرُوكِ هَلْ يَضْمَنُ الْمَتْرُوكُ حَامِلَهُ لِتَعَدِّيهِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ وَكِيلُ عَادَةٍ ؟
- ٣٤٣ [٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ بَقَرَةٍ بِالزَّرْعِ ، ثُمَّ قَالَ سُلْطَانُ السُّودَانِ : لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ بِالزَّرْعِ مِنْ بِلَادِهِ ، فَبَاعَ الْوَكِيلُ الزَّرْعَ بِالْوَدْعِ . . وَاشْتَرَى بِهَا عَبْدًا مَجْنُونًا هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟
- ٣٤٤ [٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ عِنْدَهُ بَضَاعَةٌ مِنَ الشَّمِّ وَبَاعَهَا بِالذَّيْنِ لِكَوْنِ الْعَادَةِ جَارِيَةً بِذَلِكَ وَمَاتَ الْمَدِينُ وَالذَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، وَتَخَاصَّتِ الْغُرَمَاءُ مَتْرُوكَةً فَهَلْ يَضْمَنُ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مَا نَقَصَ بِهِ الدَّيْنُ بِالْمَحَاصِصَةِ أَمْ لَا ؟
- ٣٤٥ [٨] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ عَلَى طَلَبِ حَقِّهِ ؟
- ٣٤٦ [٩] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَكَالَةِ هَلْ تَبْطُلُ بِطُولِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا ؟
- [١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى الْمُخَاصَمَةِ عِنْدَ حَاكِمٍ عَيْنُهُ لَهُ ، أَيْجُوزُ لَهُ الْمُخَاصَمَةُ عِنْدَ حَاكِمٍ غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟
- ٣٤٨ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ وَلَاتٍ فِي بَضَائِعِ الْمِلْحِ مِنَ الْوَدْعِ الَّذِي جَرَى الْعُرْفُ بِإِعْطَائِهِ لَهُ ، . . . هَلْ يَسْتَبْدُونَ بِهَذَا الَّذِي لَمْ يُعْطُوا دُونَ أَهْلِ الْبَضَائِعِ أَمْ لَا ؟
- ٣٤٨ [١٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى اشْتِرَاءِ سِلْعَةٍ عَيْنَهَا لَهُ وَاشْتَرَاهَا الْوَكِيلُ

٣٤٨

لِنَفْسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ بِثَمَنِ سَمَاهُ لَهُ أَيْجُوزُ لِلْوَكِيلِ

٣٤٩

أَنْ يَبِيعَهَا بِمَا سَمَّى لَهُ دُونَ نِدَاءٍ عَلَيْهَا وَشَهْرُهُ أَمْ لَا ؟

٣٥٠

[١٤] سُؤَالٌ : عَنْ بَيْعِ الْوَكِيلِ لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

٣٥٠

[١٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَكِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ وَبِيعَهُ لِنَفْسِهِ

٣٥٠

(مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ وَعَثَرْنَا عَلَيْهِ قَبْلَ قَوَاتِ الْمَبِيعِ أَوْ بَعْدَ قَوَاتِهِ) ؟

٣٥١

[١٦] سُؤَالٌ : عَنْ أُمَةٍ لَامْرَأَةٍ قَطَعَتْ أُذُنَ يَتِيمَةٍ وَأَرْسَلَتْ وَلِيَّ الْيَتِيمَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ

٣٥١

لِتَقْدُمَ إِلَيْهِ لِيَتَفَاصَلَ مَعَهَا فِي شَأْنِ الْجَنَائِيَةِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ؟

٣٥١

[١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى قَبْضِ زَرْعٍ مِنْ آخِرٍ يُطَالِبُهُ بِهِ ، وَتَوَفَّى

٣٥٢

الْوَكِيلُ . . . هَلْ ضَمَانُ نَقْصِ الزَّرْعِ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ مِنْ خَالِهِ أَوْ الْغَرِيمِ أَوْ كَيْفَ

٣٥٢

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

٣٥٣

[١٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ عَلَى قَبْضِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ فِيهَا بَعْدَ

٣٥٣

قَبْضِهِ لَهَا هَلْ لَهُ رَدُّهَا أَمْ لَا ؟

٣٥٣

[١٩] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّدِّ وَالْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ ؟

٣٥٤

[٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ ذُو الْجَنَابَاتِ لِلْأَهْلِ الْأَمَانَاتِ ؟

٣٥٤

[٢١] سُؤَالٌ : عَنْ تَصَرُّفِ الزَّوْجِ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ أَيْحْمَلُ عَلَى الْوَكَالَةِ أَوْ

٣٥٥

التَّعَدِّي ؟

٣٥٥

[٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَكِيلِ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي السِّلْعَةِ أَوْ

٣٥٥

اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ فَهَلِ الْعَهْدَةُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مُوَكَّلِهِ ؟

٣٥٥

[٢٣] سُؤَالٌ : عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِيِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يُوَكَّلُ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي أَمْوَالِ

٣٥٦

الْيَتَامَى أَمْ لَا ؟

٣٥٦

[٢٤] سُؤَالٌ : عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا حَقٌّ عَلَى شَخْصٍ وَارَادُوا مُخَاصَمَتَهُ هَلْ يَجُوزُ

٣٥٧

لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يُخَاصِمَهُ أَوْ يُوَكَّلُ مَنْ يُخَاصِمُ عَنْهُ فِي حَقِّهِ أَوْ لَا بُدَّ أَنْ

٣٥٧

يُوكَّلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَى الْمُخَاصَمَةِ عَنْ جَمِيعِهِمْ ؟

- ٣٥٧ [٢٥] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ تَوَكُّلِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- [٢٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ بِذَهَبٍ حَالًا فَبَاعَهَا بِهِ إِلَى أَجَلٍ وَلَمْ يَعْتَرِ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى قَاتَتِ السِّلْعَةُ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٥٨ [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ زَوْجٍ وَكَّلَ صَاحِبَهُ ، وَافْتَرَقَا بِالطَّلَاقِ ، أَيْعَزَلُ الْوَكِيلُ مِنْهُمَا بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٥٩ [٢٨] سُؤَالَ : عَنْ الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ مَا وَكَّلَ عَلَيْهِ لِمُوَكَّلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَيْصَدَقَ أَمْ لَا ؟
- ٣٥٩ [٢٩] سُؤَالَ : عَنْ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ قَبَضَ دَيْنًا أَوْ مِيرَاثًا لِرُزْجَتِهِ أَوْ مُوَكَّلِهِ وَمَاتَ وَلَمْ تُحَقَّقْ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِمَّا قَبَضَ وَادَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَوْ الْمُوَكَّلُ عَدَمَ الْقَبْضِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٦٠ [٣٠] سُؤَالَ : عَنْ كَيْفِيَّةِ اخْتِصَارِ لَفْظِ الْوَكَاةِ الشَّامِلَةِ الْعَامَّةِ ؟
- ٣٦١ [٣١] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ آخَرَ أَنَّهُ وَكَّلَهُ عَلَى قَبْضِ كَذَا مِنْ عِنْدِ فُلَانٍ وَعَرَفَ فُلَانٌ خَطَأَهُ وَدَفَعَ لِلْوَكِيلِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٦١ [٣٢] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ وَكَاةِ الْمُتَّهَمِ بِدَعْوَى الْبَاطِلِ لغيرِهِ هَلْ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ قُبُولُهَا وَالحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٢ [٣٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى خُصُومَةٍ مَدِينَةٍ لِتَخْلِيصِ مَالِهِ مِنْهُ بِأُجْرَةٍ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَدِينَةَ دَفَعَ مَا عَلَيْهِ بِلاَ خُصُومَةٍ أَيْسَحَقُ الْوَكِيلُ أُجْرَتَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٣ [٣٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَّلَ فِي خُصُومَتِهِ وَقَبَّلَهَا وَلَمْ يُخَاصِمِ حَتَّى شَهِدَ عَلَى الْمُوَكَّلِ عَلَيْهِ فِي الْحَقِّ الَّذِي يُخَاصِمُ فِيهِ هَلْ يَقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٣ [٣٥] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا وَكَّلَ الرَّاهِنُ وَكِيلاً عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ هَلْ لَهُ عَزْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٣ [٣٦] سُؤَالَ : عَنْ الْوَصِيِّ هَلْ لَهُ تَوَكُّلٌ غَيْرُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٤ [٣٧] سُؤَالَ : عَنْ فِعْلِ الْوَكِيلِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى النَّظَرِ أَمْ لَا ؟

- [٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي النِّكَاحِ : وَإِنْ أَجَازَ يُجْبَرُ فِي ابْنِ وَجَدٍ وَأَخٍ فَوْضَ لَهُ أُمُورَهُ بَيْتَهُ جَازَ ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي الْوَكَالَةِ : فَيَمْضِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : أَوْ غَيْرُ نَظَرٍ إِلَّا الطَّلَاقُ وَإِنِكَاحٌ بِكُرِهِ وَيَبْعُ دَارَ سُكْنَاهُ وَعَبْدَهُ ؟ ٣٦٤
- [٣٩] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى : أَنْ آخَرَ وَكَلَّهُ عَلَى قَبْضِ دَيْنٍ لَهُ فَصَدَقَهُ الْمَدِينُ وَدَفَعَ الدَّيْنَ لَهُ وَادَّعَى الْوَكِيلُ تَلَفَهُ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ الْوَكَالَةَ هَلْ ضَمَانُهُ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْمَدِينِ ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَدِينِ الرَّجُوعُ عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا غَرِمَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَمْ لَا ؟ ٣٦٦
- [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ وَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا هَلْ يَكُونُ لَهُ أَوْ لِرَبِّ السِّلْعَةِ ؟ ٣٦٦
- [٤١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَسَمَ خَيْلَ رَجُلٍ مَعَ شَرِيكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مَرَّةً وَثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَالْمَالِكُ لَا يُغَيِّرُ ذَلِكَ وَلَا يُنْكِرُهُ بَلْ أَمْضَاهُ ، ثُمَّ قَسَمَهُنَّ رَابِعَةً مَعَ الشَّرِيكِ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ وَقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يُوَكَّلْهُ عَلَى الْقَسَمِ الْمَذْكُورِ ، هَلْ لَهُ كَلَامٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لَا ؟ ٣٦٧
- [٤٢] سُؤَالٌ : عَنِ الْوَكِيلِ وَالْحَصْمِ إِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَقَارَرَا بِصَحَّةِ الْوَكَالَةِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِمَا أَمْ لَا ؟ ٣٦٧
- [٤٣] سُؤَالٌ : عَنْ مَقْدَارِ الْغَبَنِ الَّذِي يَرُدُّ بِهِ بَيْعُ الْوَكِيلِ ؟ ٣٦٨
- [٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الْمُوَكَّلِ سِلْعَتَهُ الَّتِي وَكَلَ غَيْرَهُ عَلَى بَيْعِهَا ؟ ٣٦٩
- [٤٥] سُؤَالٌ : عَنِ التَّفْوِيزِ الْعَادِيِّ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ وَالْأَحْبَابِ . . مَرَّةً بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ وَمَرَّةً بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ وَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ وَلَا يُغَيِّرُهُ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ رَدَّ تَصَرَّفَ الْآخَرِ فِي مَالِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٣٦٩
- [٤٦] سُؤَالٌ : عَمَّا يَكُونُ بِهِ عَزْلُ الْمُوَكَّلِ لِلْوَكِيلِ ؟ ٣٧١
- [٤٧] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَكَلَّهُ شَخْصٌ عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ وَبَاعَهُ وَوَضَعَ ثَمَنَهُ عِنْدَهُ فَجَاءَتْهُ الْمَنِيَّةُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى شَيْءٍ فِيهِ فَجَاءَ الْمُوَكَّلُ وَلَمْ يَرَ الثَّمَنَ ، وَقَالَ لَهُ أَخُو زَوْجَةِ الْمَنِيِّ سَرَقَ ، . . . هَلْ هُوَ عَيْنُ الشَّيْءِ الْمُخَاصِمِ فِيهِ أَوْ غَيْرُهُ ؟ ٣٧٢
- [٤٨] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ . ٣٧٣

نَوَازِلُ الاسْتِلْحَاقِ

- [١] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ ادَّعَى أَنَّهُ شَرِيفٌ هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا ؟ ٣٧٤
- [٢] سُؤَالٌ عَنِ ابْنِ الشَّرِيفَةِ هَلْ هُوَ مِثْلُ مَنْ أَبُوهُ شَرِيفٌ أَمْ لَا ؟ ٣٧٤
- [٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقْرَبَ بَانَ هَذَا الرَّجُلُ وَارِثُهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَمَاتَتْ ثُمَّ مَاتَ الْمُقَرَّبُ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَرِثُهُ لَهُ أَمْ لَا ؟ ٣٧٥
- [٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ قَالَ : فُلَانٌ وَارِثِي وَلَمْ يَبَيِّنْ كَيْفَ هُوَ أَيْعَتَبَرُ قَوْلُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٣٧٥
- [٥] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ . ٣٧٦
- [٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَسَرَّى بِأَمْتِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَبْرَأَهَا وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَلَى اسْتِبْرَائِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ إِشْهَادِهِ عَلَى الاسْتِبْرَاءِ وَلَدَتْ وَلَدًا ، ... أَجِيبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟ ٣٧٩
- [٧] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ . ٣٨٠
- [٨] سُؤَالٌ عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : شَخْصٌ لَهُ وَلَدٌ وَلَيْسَ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ ، وَيَرِثُ الْوَلَدُ الْوَالِدَ إِذَا مَاتَ وَلَا يَرِثُ الْوَالِدُ الْوَلَدَ إِذَا مَاتَ ؟ ٣٨٣
- [٩] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا اتَّحَدَ الْوَلَدُ وَتَعَدَّدَ الْوَاطِئُ وَتَنَازَعَا فِي الْوَلَدِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٨٤
- [١٠] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَطِئَ الْأُمَّةَ شَرِيكَانِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي وَتَنَازَعَا فِيهِ وَلَمْ تَوْجَدْ قَافَةً ؟ ٣٨٤

نَوَازِلُ الْإِفْرَارِ

- [١] سُؤَالٌ : عَنْ السُّكُوتِ هَلْ هُوَ بِمِثَابَةِ الْإِفْرَارِ أَمْ لَا ؟ ٣٨٥
- [٢] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدٍ لَامْرَأَةٍ مَلَكَتْ نِصْفَهُ بِالْإِرْثِ مِنْ أُمِّهَا وَنِصْفَهُ بِالشَّرَاءِ مِنْ عَصَبَةِ أُمِّهَا وَاقْرَأَتْ بِنِصْفِهِ لِابْنَتِهَا وَلَمْ تَذْكُرْ فِي إِفْرَارِهَا أَنَّهَا وَهَبَتْ لَهَا أَوْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ بَاعَتْهُ لَهَا ، ... مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٨٦
- [٣] سُؤَالٌ : عَنْ الْإِفْرَارِ إِذَا قِيدَ بِالظَّنِّ أَوْ الشَّكِّ هَلْ يَلْزَمُ أَمْ لَا ؟ ٣٨٧

- [٤] سُؤَالَ : عَنْ إِقْرَارِ الْوَصِيِّ بِالذِّينِ عَلَى أَيْتَامِهِ هَلْ يَلْزَمُهُمْ أَمْ لَا ؟ ٣٨٨
- [٥] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ إِقْرَارِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ بِذَيْنِ عَلَيْهِ ؟ ٣٨٨
- [٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَقَرَّ بِذَيْنِ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ بَعْدَ وَقَاتِهِ قَامَ الْوَارِثُ الْمَقْرُ لَهُ يَطْلُبُ الذِّينَ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ٣٨٩
- [٧] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ أَقَرَّتْ فِي صِحَّتِهَا بِأَمَةٍ بِيَدِهَا أَنَّهَا مَلَكَ لَابْنِ أُخْتِهَا وَأَنَّهُ أَخْدَمَهَا إِيَّاهَا ، وَاسْتَمَرَّتْ الْأَمَةُ بِيَدِهَا حَتَّى تُوَفِّيَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ٣٨٩
- [٨] سُؤَالَ : عَنْ صَحِيحٍ أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَى هَذِهِ الدَّارَ لِابْنِهِ مِنْ مَالِ الْإِنِّ ، وَأَشْهَدَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرِهِيهَا لَهُ وَيَغْتَلْهَا بِاسْمِهِ ، وَالْإِنُّ صَغِيرٌ لَا يُعْلَمُ لَهُ مَالٌ يَوْجُهُ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَمَاتَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٩٠
- [٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ : مَا أَقَرَّ بِهِ عَلَى فُلَانٍ فَهُوَ لَازِمٌ لِي ، أَيْلِزْمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٣٩١
- [١٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِحَقٍّ وَأَنْكَرَهُ ثُمَّ أَبْرَأَهُ ثُمَّ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ أَقَرَّ بِالْحَقِّ ، هَلْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ أَمْ لَا ؟ ٣٩١
- [١١] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوْجَتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرَّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٩١
- [١٢] سُؤَالَ : عَنْ بَكْرٍ يَتِيمَةٍ لَا وَصِيَّ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرَأُ مِنَ الصَّدَاقِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لَا ؟ ٣٩٢
- [١٣] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ وَتَوَفَّى وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَةِ يُرِيدُونَ تَحْلِيفَ الْمُبْرِيِّ عَلَى أَنَّ مَوْرُوْثَهُمْ لَمْ يَخْلِفْ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ ، هَلْ لَهُمْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَمْ لَا ؟ ٣٩٢
- [١٤] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بِذَيْنِ عَلَى مَوْرُوْثِهِمْ وَأَنْكَرَ الْبَاقُونَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٩٢
- [١٥] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَبْرَأَ أَفْلَانًا ..) إلخ . هَلْ بَرَاءَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَوْ لَا يَشْمَلُ بَرَاءَتُهُ فِي الْآخِرَةِ ؟ ٣٩٣

نَوَازِلُ الْوَدِيعَةِ

- ٣٩٤ [١] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي الْإِيدَاعِ لِلْكَافِرِ ؟
- ٣٩٤ [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أُوْدَعَهُ غَاصِبٌ مَا غَصَبَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ ، أَيْضُمُّهُ أَمْ لَا ؟
- [٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَفَعَ بَقْرَةً مُودَعَةً عِنْدَهُ لِرَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ بَقْرَةً لِيَمْسِيَ بِهَا مَعَهَا لِثَلَا تَهْرَبَ عَلَيْهِ أَتْنَاءَ الطَّرِيقِ ، وَتَلَفَتْ عَلَيْهِ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الْمُودَعِ أَوْ الْمُشْتَرِي ؟
- ٣٩٥ [٤] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَرَّمَ سَلَفٌ مُقَوِّمٌ [وَمَعْدُومٌ] وَكَرِهَ النَّقْدُ وَالْمُثْلَى) هَلْ تَنْتَفِي الْحُرْمَةُ وَالْكَرَاهَةُ حَيْثُ عُلِمَ أَنَّ صَاحِبَهَا يَسْمَحُ بِذَلِكَ وَيَخْفَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٥ [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَافَرَ وَقَدْ أُوْدَعَهُ شَخْصٌ شَيْئًا يُوصِلُهُ إِلَى آخِرِ الْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِدْهُ بِهِ ، وَرَجَعَ بِالْوَدِيعَةِ وَتَلَفَتْ أَيْضُمُّهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٦ [٦] سُؤَالٌ : عَنْ مُودَعٍ ادَّعَى أَنَّهُ أُوْدَعَ الْوَدِيعَةَ فِي مَحَلٍّ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَ الْمُودَعُ الثَّانِي ذَلِكَ ، هَلْ يَضْمُنُهَا الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٦ [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أُوْدَعَتْ مَعَهُ وَدِيعَةً لِبَلَدٍ فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فِي الطَّرِيقِ أَيْجُوزُ لَهُ إِرْسَالُهَا إِلَى رَبِّهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٩٧ [٨] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أُوْدَعَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهَا لِزَوْجِهَا وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ هَلْ تَضْمُنُهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٩٧ [٩] سُؤَالٌ عَنْ الْمُودَعِ إِذَا أُوْدَعَ الْوَدِيعَةَ لِمُودَعٍ آخَرَ لِلْمُودَعِ - بِالْكَسْرِ - ، وَتَلَفَتْ عَلَيْهِ ، هَلْ يَضْمُنُهَا الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٨ [١٠] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَدِيعَةِ هَلْ يَجُوزُ دَفْعُهَا بِأَمَارَةٍ لِمُصَاحِبِهَا أَوْ خَطِهُ إِنْ عَرِفَ الْمُودَعُ صِحَّةَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٨ [١١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى إِلَى آخَرَ يَسْتَوْدِعُهُ مَالًا فَقَالَ لَهُ : ادْفَعْهُ لِعَبْدٍ فَلَانَ ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ فَاسْتَهْلَكَهُ الْعَبْدُ ، هَلْ ضَمَانُهُ يَكُونُ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ يَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ أَوْ فِي رَقَبَتِهِ أَوْ يَكُونُ هَدْرًا ؟
- ٣٩٩

- [١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ مَالٌ لِيُوصَلَّهُ إِلَى رَجُلٍ يَبْلَدُهُ فَلَمَّا قَدِمَهَا مَاتَ بِهَا وَزَعَمَ الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٩٩
- [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ مَأْمُورٍ يَدْفَعُ مَالًا لِشَخْصٍ وَادَّعَى أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَأَقْرَأَ الْمَدْفُوعُ لَهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ زَعَمَ الضَّيَاعَ ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَأْمُورُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٠٠
- [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا هَلْ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا بِلَا إِذْنِ صَاحِبِهَا أَمْ لَا ؟ ٤٠٢
- [١٥] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ قَالَ لِلْمُودِعِ - بِالْفَتْحِ - : إِذَا أَرْسَلْتُ لَكَ مَنْ يَطْلُبُهَا بِأَمَارَةٍ كَذَا فَادْفَعْهَا لَهُ ، وَدَفَعَهَا بِذَلِكَ ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟ ٤٠٢
- [١٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ خَلَطَ الْوَدِيعَةَ بِمَالٍ عَظِيمٍ مِنْ جَنْسِهَا حَتَّى أَشْهَرَهَا وَسَرَقَتْ أَوْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ أَيْضَمْنُهَا بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٠٣
- [١٧] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَدِيعَةِ مَاذَا يَفْعَلُ بِهَا إِذَا فُقِدَ صَاحِبُهَا ؟ ٤٠٣
- [١٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي مَخْلُولٍ إِبِلٍ تَحْتَ أُمِّهِ يُرْضِعُهَا كَانَ وَدِيعَةً عِنْدَ مَالِكٍ أُمِّهِ ، ... هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟ ٤٠٣
- [١٩] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُودِعِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ إِلَى وَرَثَةِ الْمُودِعِ - بِالْكَسْرِ - أَيْصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا ؟ ٤٠٥
- [٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ الْبُضَاعَةِ أَيْجُوزُ لِلْمُبْضِعِ مَعَهُ خَلْطُهَا مَعَ غَيْرِهَا أَمْ لَا ؟ ٤٠٥
- [٢١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْدَعَتْهُ وَدِيعَةً وَادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَهَا عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟ ٤٠٦
- [٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ الْعَبْدِ إِذَا أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَقَامَ سَيِّدُهُ يُرِيدُ أَخْذَهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٠٦
- [٢٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَلَمْ تَدْرِ مَوْضِعَهُ أَحْيٍ هُوَ أَوْ مَيِّتٌ وَلَا مَنْ وَرَثَتُهُ ؟ ٤٠٦

- [١] سُؤَالٌ : عَنْ الْأَبِ إِذَا مَنَحَ نَاقَةً ابْنَهُ الصَّغِيرَ لِرَجُلٍ مَأْمُونٍ وَهَلَكَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَبُ أَوْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا جَرَى الْعُرْفُ بِذَلِكَ ؟ ٤٠٨
- [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ فَرَسًا لِسَافِرٍ عَلَيْهَا وَلَدَعَتْهَا حَيَّةٌ وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنْهُ أَمْ لَا ؟ ٤٠٩
- [٣] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ أَثِمَّتْنَا : إِنَّ الْجَارِيَةَ لَا تَجُوزُ إِعَادَتُهَا لِلْخِدْمَةِ لِغَيْرِ مَحْرَمِهَا ، هَلْ هُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ يُقَيَّدُ بِغَيْرِ الْأَهْلِ الْمَأْمُونِ ؟ ٤١٠
- [٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا شَيْئًا فَوَكَّلَ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ حَمَلَهُ عَلَيْهَا شَرِيكُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهَلَكَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤١٠
- [٥] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُعِيرِ إِذَا أَتْلَفَ الْعَارِيَةَ بَعْدَ لُزُومِهَا هَلْ لِلْمُسْتَعِيرِ عَلَيْهِ حَقٌّ أَمْ لَا ؟ ٤١٠
- [٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ مَنَحَ نَاقَةً الْآخِرَ فَمَنَحَهَا الْآخِرُ لِآخَرَ وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا الْمُسْتَعِيرُ الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟ ٤١١
- [٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا ، وَتَعَدَّاهُ وَهَلَكَتْ بِسَمَاوِيٍّ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا ؟ ٤١٢
- [٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَاشِيَةً مِنَ الْمُحْبَسِ أَمْ لَا ؟ ٤١٣
- [٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا مَعَ عَبْدِهِ أَوْ غَلَامِهِ فَعَطَبَتْ أَوْ ضَلَّتْ ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟ ٤١٤
- [١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ مَنَحَ بَكْرَةً لِرَجُلٍ لِيَحْلِبَهَا وَوَلَدَتْ عِنْدَهُ وَقَرَنَهَا مَعَ نَاقَةٍ أُخْرَى بِحَبْلٍ وَمَشَى بِهِمَا لِيَقْرَأَ ، ... مَا الْحُكْمُ فِي ضَمَانِهِ الْبَكْرَةَ هَلْ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي هَذَا الصُّلْحِ ؟ ٤١٤
- [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَمَلَ عَلَيْهَا فَهَلْ يُصَدَّقُ الْمُعِيرُ أَوْ الْمُسْتَعِيرُ ؟ ٤١٦
- [١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ ثَوْبًا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ تَعَدَّى فَلَيْسَهُ أَكْثَرُ مِمَّا

- ٤١٦ استعاره له ماذا يلزمه في ذلك ؟
- [١٣] سؤال : عمن استعار بغيراً للركوب فنحره بزعم أنه خاف عليه الموت فهل يصدق في ذلك ولا ضمان عليه كالراعي أم لا ؟
- ٤١٧ [١٤] سؤال : عن شخص لم يكن له نفع قريب له محتاج إلا بمنحه له من ماشية محبسة عليه أو من ماشية لأولاده الذين في حجره ، هل يجوز له ذلك أم لا ؟
- ٤١٨ [١٥] سؤال : عن رجل أعار فرسه لآخر يفزع عليها في إثر ماشية منهوبة لأهل محلته ، فلما وصل المستعير أثناء الطريق قبض الفرس آخر وفزع عليها ومات من العطش ، فهل ضمانها من الأول أو الثاني أو لا ضمان عليهما فيها ؟
- ٤٢١ نوازل الغصب والتعدي
- [١] سؤال : عمن اشترى دابة من غاصب أو سارق وهو غير عالم بذلك وماتت بسماوي هل يضمنها أم لا ؟
- ٤٢٣ [٢] سؤال : عمن اشترى أبرة من عند غاصب أو سارق عالماً بالغصب أو السرقة وأجر رجلاً على المشي بها ... هل مضيبتها منه أو من المشتري ؟
- ٤٢٣ وهل يستحق الأجير أجرته والحالة كذلك أم لا ؟
- [٣] سؤال : عن رجل مات وترك من المال ما لا يفي بما عليه من الديون وجاء بعض الغرماء قبل تقويم المتروك ومحاصلته بين الغرماء وغصب عبداً منه ، وقطع العبد أذن فرس لشخص آخر ما الحكم في ذلك ؟
- ٤٢٥ [٤] سؤال : عن رجل يطلب آخر بحقه إبلاً ووكله ... فهل هذا الرجل ضامن لها أم لا ؟
- ٤٢٧ [٥] سؤال : عمن غصب أمة حبلى من سيدها وانتقل بها ووضعت عنده ومات الولد ، هل عليه شيء في الولد أم لا ؟
- ٤٢٧ [٦] سؤال : عمن غصب دابة وأبضعها مع رجل ليسعها له بيلده وأعلمه بغصبها ، ... فهل للبائع الرجوع على الغاصب أو على رب الدين أو كيف

٤٢٨

الْحَكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[٧] سُؤَالٌ عَمَّا يَأْخُذُهُ الْمَغْفِرَةُ مِنَ الزَّوَايَا فِي أَغْفَارِهِمْ وَحَرَمَتِهِمْ هَلْ يَأْخُذُهُ رَبُّهُ

٤٢٩

إِنْ وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنَ الْمُشْتَرَى لَهُ... ؟

[٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَضِبَ بَعِيرًا مِنْ رَجُلٍ بِقَصْدِ التَّمْلِكِ مِنْ جِهَةِ مَلَاخِفٍ بِيضٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَطَالِبُ رَبَّ الْبَعِيرِ بِهِنَّ لِكُونِهِ أَخَذَ أَبْعَرَةً لَهُ ضَوَالٌ فَهَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ حَتَّى

٤٣١

مِنَ السَّمَاءِ أَمْ لَا ؟ ...

[١٠] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْحَرَامَ لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتَيْنِ بَلْ بِذِمَّةِ الْغَاصِبِ وَحْدَهُ ،

٤٣٥

هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

[١١] سُؤَالٌ : عَنْ فَوَاتِ الْمَغْضُوبِ الَّذِي يَمْلِكُ بِهِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ :

(وَمَلِكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَمُوتْ) هَلْ هُوَ كَالْفَوَاتِ فِي الْبَيْعِ

٤٣٦

الْفَاسِدِ ... ؟

[١٢] سُؤَالٌ : مِنْ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ (كَحَرِّ بَاعَهُ وَتَعَدَّرَ

رُجُوعُهُ) مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مَوْتُهُ مِنْ حَيَاتِهِ ، وَأَمَّا إِنْ عُلِمَ مَوْتُهُ فَلَا شَيْءَ

٤٣٩

عَلَيْهِ ، ... هَلْ هَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ مَالِ أَحْجَمَانَ وَالْمُهَاجِرِينَ مِنْ أَوْلَادِ عُلُوشٍ هَلْ يَجُوزُ

٤٤٠

شِرَاءُ مَا غَضِبَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ مَلِكٍ بَعْضٍ ... ؟

[١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَضِبَ حَيَوَانًا وَوَلَدَ عِنْدَهُ وَمَاتَ الْوَلَدُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟

٤٤٤

[١٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَلَّ ظَالِمًا عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ وَأَخَذَهُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟

[١٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَضِبَ بَعِيرًا مَثَلًا أَوْ سَرَقَهُ ثُمَّ إِنَّهُ ضَلَّ عَلَيْهِ وَجَعَلَ جُعَلًا

لِمَنْ يَأْتِيهِ بِهِ ، فَأَتَاهُ بِهِ شَخْصٌ فَأَخَذَهُ وَغَابَ ، فَهَلْ لِرَبِّ الْبَعِيرِ مُطَالَبَتُهُ عَلَى

٤٤٦

الَّذِي أَتَى بِهِ بَعْدَ هُرُوبِهِ أَمْ لَا ؟

[١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْعَرَةً وَتَلَفَ بَعْضَهَا عِنْدَهُ بِسَمَآوِيٍّ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ

٤٤٦

مَا بَقِيَ مِنْهَا ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِيمَا تَلَفَ عِنْدَهُ بِسَمَآوِيٍّ أَمْ لَا ؟

[١٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَدْخَلَ بَعِيرَهُ فِي دَارٍ وَقَالَ لِشَخْصٍ : سُدَّ الْبَابَ عَلَيْهِ وَأَدْخَلَهُ

- غَيْرُهُ ، وَقَالَ لَهُ : أَغْلِقِ الْبَابَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَتَلَفَ الْبَعِيرُ بِسَبَبِ ذَلِكَ هَلْ يَضْمَنُ الْمَأْمُورُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لَا ؟ ٤٤٧
- [١٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَتَلَفَ شَيْئًا يَفْتَوَاهُ أَيْضَمُّهُ أَمْ لَا ؟ ٤٤٧
- [٢٠] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا تَنَازَعَ الْغَاصِبُ وَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ فِي قَدْرِ الشَّيْءِ الْمَغْصُوبِ وَلَمْ تَوْجَدْ بَيْنَهُ عَلَى قَدَرِهِ فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟ ٤٤٨
- [٢١] سُؤَالَ : عَنْ ظَالِمٍ قَالَ لِرَجُلٍ لَا يَطْلُبُهُ : أَرِنِي مَالَكَ وَمَالَ غَيْرِكَ ، فَأَرَاهُ مَالَهُ فَتَرَكَهُ الظَّالِمُ وَأَخَذَ مَالَ غَيْرِهِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٤٩
- [٢٢] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكْرَاهًا عَلَى غَيْرِ لَائِقٍ بَلَا تَعْلُقُ بِهِ حَدَثٌ لَهُ) هَلْ يَجِبُ لِلْمَرْأَةِ مَهْرٌ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِتِلْكَ الدَّعْوَى أَمْ لَا ؟ ٤٥٠
- [٢٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ : خُذْ هَذَا الْقَيْدَ وَقَيِّدْ بِهِ هَذِهِ الدَّابَّةَ ، وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى هَرَبَتِ الدَّابَّةُ أَيْضَمُّهُ أَمْ لَا ؟ ٤٥١
- [٢٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ قَيِّدْ لِي بَعِيرِي مَثَلًا وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَتَرَكَهُ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ وَتَلَفَ أَيْضَمُّهُ أَمْ لَا ؟ ٤٥١
- [٢٥] سُؤَالَ : عَنْ مُشْتَرِكَيْنِ فِي شَيْءٍ جَاءَ ظَالِمٌ وَأَخَذَ أَحَدَهُمَا هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِمَا مَعًا ؟ ٤٥١
- [٢٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِي فَرَسٍ وَأَخَذَهَا غَاصِبٌ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا . . . ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤٥٢
- [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ ظَالِمٍ أَخَذَ مِنْ مَدِينٍ مَّا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ ظُلْمًا عَلَى أَنَّهُ لِرَبِّ الدِّينِ ، ثُمَّ جَاءَ رَبُّ الدِّينِ بَعْدَ ذَلِكَ يَطْلُبُ مِنَ الْمَدِينِ فَقَالَ لَهُ : قَدْ أَخَذَ الظَّالِمُ مَّا عَلَى الْبَالِغَيْنِ ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَدِينُ مِنَ الدِّينِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٥٢
- [٢٨] سُؤَالَ : عَنْ الْفَحْلِ الْمَغْصُوبِ إِذَا ضَرَبَ فِي مَاشِيَةِ رَجُلٍ هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَسْلُهَا لِحُرْمَةِ الْفَحْلِ أَمْ لَا ؟ ٤٥٣
- [٢٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ غَصَبَ بَقْرَةً مَثَلًا وَبَاعَهَا لِجَزَارٍ وَدَبَّحَهَا الْجَزَارُ فَهَلْ لِرَبِّهَا

- ٤٥٣ الرجوع على الجزار وإن لم يعلم أنها مغصوبة أم لا ؟
- ٤٥٤ [٣٠] سؤال : عن الحلّال هل بقي منه شيء في الدنيا أم لا ؟
- ٤٥٥ [٣١] سؤال : عن المال الحرام هل يحل بالميراث أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٢] سؤال : عمن ادعى على غيره بغصب أو سرقة ولم يثبت ذلك عليه فدعاه الحاكم مألًا فهل له الرجوع عليه بما أغرمه الحاكم أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٣] سؤال : عمن استحل مالك هل يباح لك ماله أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٤] سؤال : هل الأفضل التحليل من المظالم والتبعات أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٥] سؤال : عمن توجه لظالم في بعيرين كل واحد منهما لشخص - غصبهما الظالم منهما فخير الظالم بينهما فاختار واحدًا منهما ، هل يشتركان في البعير المردود أو يختص به ماله ؟
- ٤٥٩ [٣٦] سؤال : عمن باع بقرة لسوداني بكيل معلوم من الزرع واستدعى أحدًا يكتاله له فكتاله وزاد عليه خمسين مدًا هل يجب عليهما ردّها للسودان أم لا ؟ وعلى عدم وجوب ردّها عليهما فأيهما تكون له الخمسون إذا تنازعا فيه ؟
- ٤٥٩ [٣٧] سؤال : عمن أغار عليه جيش من اللصوص وقدر على أحدهم هل يغرمه جميع ما سلب منه . هو وأصحابه ، زو لا يغرمه إلا ما سلب منه هو فقط ؟
- ٤٦٠ [٣٨] سؤال : عمن أخذ ظالم ماله ومات - أعني رب المال - هل يكون ثوابه في الآخرة له أو لورثته ؟
- ٤٦٢ [٣٩] سؤال : عمن غصب حوا أو باعه وتعدّر رجوعه ماذا يجب عليه ؟
- ٤٦٢ [٤٠] سؤال : عن قيمة أذن الفرس التي قيل فيها (كقطع ذنب) دابة ذي هيئة ، أو أذنّها) هل تزداد إذا قطعت تحت عالم دون غيره أم لا ؟ ...
- ٤٦٣ [٤١] سؤال : عمن اشتراه جملاً مغصوباً وعليه علامة الزوايا من بعض المغافرة المشهورين بالغصب والتعدّي وأغير عليه من عنده ، وادعى عدم العلم بالغصب فهل يصدق ... ؟
- ٤٦٨

- [٤٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ غَاصِبٍ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغَصَبِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤٦٩
- [٤٣] سُؤَالَ عَمَّنْ وَسَقَ بَعِيرًا مَثَلًا مِنْ رَجُلٍ ؛ لِكَوْنِهِ يُطَالِبُهُ بِحَقِّ وَمَاتَ الْبَعِيرُ بِيَدِ الْوَاتِقِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟ ٤٧١
- [٤٤] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْغَصَبِ وَالتَّعَدِّيِّ ؟ ٤٧٢
- [٤٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى مَرْكُوبٍ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَطَبًا هَلْ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ قِرَاءَةٍ عَلَى ضَوْئِهِ وَطَبْخٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٧٢
- [٤٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ عَبْدًا لِغَيْرِهِ فَأَبْقَى الْعَبْدُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاهُ فَمَاتَ فِي إِيَّاقِهِ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟ ٤٧٣
- [٤٧] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ اسْتَهْلَكَ دَابَّةً لِرَجُلٍ آخَرَ فَقَالَ لَهُ رَبُّ الدَّابَّةِ : تَعَدَيْتَ عَلَيْهَا وَحَدَكَ ، وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ : بَلِ أَعْطَيْتَهَا أَنْتَ لِي ، وَلَا بَيْنَهُ بَيْنَهُمَا ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟ ٤٧٣
- [٤٨] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ كَسَرَ بَقْرَةَ آخَرَ أَوْ شَاتَهُ وَخَافَ صَاحِبُهَا عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَذَبَحَهَا ، مَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى الْكَاسِرِ ؟ ٤٧٤
- [٤٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ عَقَرَ عَجَلًا وَانْقَطَعَ لَبَنُ أُمِّهِ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؟ ٤٧٤
- [٥٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ رَكَبَ دَابَّةً تَعَدَّى وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَمَويٍّ أَيْضَمْنُهَا أَمْ لَا ؟ ٤٧٤
- [٥٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى بَقْرَةٍ لِبَعْضِ أَقَارِبِهِ فَمَنَحَهَا لِآخَرَ عَالِمًا أَنَّهَا لِغَيْرِهِ وَسَاقَهَا لِبَلَدٍ آخَرَ وَشَرِبَتْ مَاءَ مِلْحٍ وَهَلَكَتْ بِسَبَبِهِ ، هَلْ هَذَا أَمْرٌ بِسَمَويٍّ أَمْ لَا ؟ ٤٧٥
- [٥١] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ فَتَسَوَّرَ عَلَيْهَا آخَرٌ فَأَسْلَمَهَا دُونَ إِذْنِ شَرْعِيٍّ وَتَعَدَّرَ الْاِقْتِضَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِأَمْرِ نَزَلَ بِهِ مِنْ هُرُوبٍ وَنَحْوِهِ فَهَلْ يَلْزَمُ الْمُتَسَوِّرَ مَا يَبِيعُ بِهِ السِّلْعَةُ أَوْ قِيمَتُهَا يَوْمَ التَّعَدِّيِّ ؟ ٤٧٦
- [٥٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى حَمْلِ عَدَائِلٍ مِنَ الْبَادِيَةِ إِلَى وَلَاتٍ وَيَدْفَعُهُنَّ لَوَكِيلِهِ بِهَا ، ... فَهَلِ الثَّمَنُ لِرَبِّ الْعَدَائِلِ ؟ ٤٧٦

[٥٣] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ . ٤٧٨

نَوَازِلُ مُغْتَرَقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللَّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ

[١] سُؤَالٌ : عَنْ تَعْرِيفِ مُغْتَرَقِ الدِّمَةِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ إِذَا تَخَاصَمُوا إِلَيْنَا ؟ ٤٨٠

[٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ بَعْضُ الْمَغَافِرَةِ ظُلْمًا وَطُغْيَانًا فَقَامَ بَعْضُ قُرْبَاءِ الْقَتِيلِ وَارْتَكَبَ مَشَقَّةَ السَّفَرِ إِلَيْهِمْ فِي طَلَبِ دِيَّتِهِ ، ... هَلْ تَكُونُ لَوَرَّثَتِهِ أَوْ

كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤٨٠

[٣] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ مَا نَهَبَهُ الْمَغَافِرَةُ مِنْ أَمْوَالِ الزَّوَايَا وَتَبِعَهُ أَحَدُ الْمَنْهُوبِ مِنْهُمْ أَوْ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِمْ وَأَمْرِهِمْ وَوَجَدَ الْمَالَ فَاتَ هَلْ يَخْتَصُّ الْأَخْذُ بِمَا أَخَذَ؟

لَأَنَّهُ بَيْتُ مَالٍ ، أَوْ يَكُونُ لِأَرْبَابِ الْمَالِ الْمَنْهُوبِ مِنْهُمْ ؟ ٤٨١

[٤] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ مَا تُغْطِيهِ الْمَغَافِرَةُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ مِنَ الزَّرْعِ ، وَالْمُغْطَى لَهُ عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ حَلَالٍ أَوْ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ بِشَيْءٍ حَرَامٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ وَإِخْرَاجُهُ فِي

زَكَاةِ فِطْرِهِ أَمْ لَا ؟ ... ٤٨٢

[٥] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرَقِ الدِّمَةِ إِذَا تَابَ وَلِحَقَّ بِالزَّوَايَةِ وَخَرَجَ عَنْ جَمِيعِ مَا بِيَدِهِ وَاکْتَسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا لَا حَلَالَ هَلْ يَطِيبُ عَلَيْهِ دُونُ إِخْرَاجِهِ ؟ ٤٨٧

[٦] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرَقِ الدِّمَةِ إِذَا تَابَ وَدَفَعَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْقِيءِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٨٨

[٧] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرَقِ الدِّمَةِ إِذَا تَابَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ أَمْ لَا ؟ ٤٨٨

[٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَا يَأْخُذُهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنَ الْمَغَافِرَةِ مِنْ جِهَةِ الصَّدَقَةِ وَالْعَطِيَّةِ ؟ ٤٨٩

[٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ أَخَذَ بَعْضُ اللَّصُوصِ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعِيرَيْنِ وَمِنْ الْآخَرِ بَعِيرًا ، ... مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤٩٠

[١٠] سُؤَالٌ : عَنْ فَرَسٍ أَغَارَ عَلَيْهَا بَعْضُ اللَّصُوصِ وَلَقِيَهُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ عَرِيفٌ قَبِيلَةَ الْمُغَارِ عَلَيْهِ . . . ، فَهَلْ رُبِعُ الْفَرَسِ الَّذِي أَعْطَاهُ أَرْبَابُهَا لِلْعَرِيفِ فِي

- ٤٩٠ دَعَوَاهُ الْمَذْكُورَةَ حَلَالٌ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ عِنْدِ بَعْضِ اللَّصُوصِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَغْصُوبٌ وَاسْتَعْمَلَهُ بِالْحَمْلِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ ادَّعَاهُ بَعْضُ الزَّوَايَةِ وَقَالَ هُوَ : إِنَّهُ فِدَاهُ لِرَبِّهِ وَأَنَّ قَدَرَ الْفِدَاءِ كَذَا وَكَذَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٤٩٧ [١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بِلَادِ السُّودَانِ ثُمَّ أَبَقَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ آخَرٌ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى تِلْكَ الْبِلَادِ فَلِمَنْ يَكُونُ الْعَبْدُ ؟
- ٥٠٠ [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدٍ جَنَى عَلَيَّ حَرْبًا وَهَرَبَ إِلَى بَنَارَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الزَّوَايَةِ مِنْهُمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لِسَيِّدِهِ كَلَامٌ فِيهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَلَامٌ فِيهِ أَيْضًا أَمْ لَا ؟
- ٥٠٠ [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ فَدَى بَعِيرًا مِنْ ظَالِمٍ لِرَبِّهِ ، ثُمَّ غَصَبَهُ ظَالِمٌ آخَرُ مِنْ عِنْدِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهُ لِرَبِّهِ ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيَّ رَبِّهِ بِالْفِدَاءِ أَمْ لَا ؟
- ٥٠٢ [١٥] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَدَارَاتِ هَلْ تُوزَعُ عَلَى أَمْوَالِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ عَلَى مَنْزِلِهِمْ أَوْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ ؟
- ٥٠٣ [١٦] سُؤَالٌ : عَنْ مَاشِيَةِ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ الْمُودَعَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ هَلْ تَدْخُلُ فِي مَدَارَاتِهِمْ لِلظَّلْمَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥٠٥ [١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدَارَاتِ الظَّلْمَةِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٠٨ [١٨] سُؤَالٌ : عَنْ جَمَاعَةٍ أَعْطَتْ مَالًا مُدَارَاةً عَنْ مَحَلَّتِهَا وَفِيهَا مَنْ عَادَتْهُ عَدَمُ الْعُزْمِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، مَالِ الْحُكْمِ فِي نَصِيْبِهِ مِنَ الْمَدَارَاتِ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ الدَّافِعَةِ أَوْ مِنْ جَمِيعِ الْمَحَلَّةِ ؟
- ٥١٢ [١٩] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَضَعَ الظَّالِمُ مَالًا عَلَى جَمَاعَةٍ أَيْجُوزُ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَخَيَّلَ لِلخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ نَصِيْبَهُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَرْجِعُ عَلَى أَصْحَابِهِ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؟
- ٥١٣ [٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا مَظْلَمَةٌ عَلَى الْإِشَاعَةِ وَتَرَكَ الظَّالِمُ لِأَحَدِهِمَا

- ٥١٤ مَا عَلَيْهِ مِنْهَا دُونَ صَاحِبِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٢١] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا أَغْنَامٌ مُخْتَلِطَةٌ فَيُؤْخَذُ مِنْهَا حَالُ الْخَلْطِ تَعْدِيًّا عَلَى أَرْبَابِهَا ، هَلْ الْمَأْخُودُ يُوزَعُ عَلَى جَمِيعِ الْغَنَمِ أَوْ تَكُونُ مُصِيبَةٌ مِنْ رَبِّهِ وَحْدَهُ ؟
- ٥١٤ [٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ مَا يَأْخُذُهُ الْخَفِيرُ مِنَ الرُّقَّةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي الطَّرِيقِ مِنَ اللَّصُوصِ هَلْ هُوَ حَلَالٌ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٥ [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ ظَلَمَةٍ ذَبَحُوا كَبْشًا وَأَكَلُوهُ لِبَعْضِ مَحَلَّةٍ يَأْخُذُونَ الْمَكْسَ مِنْهَا وَهَذَا بَعْدَ طَلَبِهِمْ مِنْ أَهْلِهَا الْغَدَاءِ . . . ، هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْ رَبِّهِ فَقَطْ أَوْ مِنْ جَمِيعِ الْمَحَلَّةِ أَوْ مِنَ الْأَمْرِ ؟
- [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ مَحَلَّةٍ عُدَّتْ مَاشِيَّتُهَا وَوَرَعَتْ مَدَارَاتُهَا عَلَى عَدَدِهَا وَطَالَ الزَّمَانُ حَتَّى غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَغْيِيرُ الْمَاشِيَةِ عَنْ حَالِهَا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ وَامْتَنَعَ أَحَدُهُمْ مِنْ آدَاءِ الْمَدَارَاتِ عَلَى حِسَابِهَا الْأَخِيرِ أَيُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٦ [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ رُقَّةٍ تَعَرَّضَ لَهَا ظَالِمٌ وَأَغْرَمَهَا مَالًا وَفِيهَا مَنْ لَا يُخَافُهُ لِجَاهِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٧ [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ عَرِيفِ الْقَبِيلَةِ إِذَا تَوَلَّى أَمْرَ الْمَدَارَاتِ عَنْهَا وَادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَى كَذًا وَكَذَا بِكَذَا وَدَفَعَهُ لِلظَّلَمَةِ فِي الْمَدَارَاتِ هَلْ يَلْزَمُهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَفْتَقِرُ لِبَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٨ [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ مَحَلَّةٍ أَعْطَتْ غَرَامَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَعَادَتْهُمْ الْغُرْمُ لَهُمْ ، قَبْلَ ذَلِكَ وَفِي الْمَحَلَّةِ مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ غَرَامَةٌ لِلْعَرَبِ مَسْنُونَةٌ فَهَلْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ مَنَابُهُمْ مِنْ تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٩ [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ سَافَرَ مَعَ رُقَّةٍ مِنْ غَيْرِ قَرِيبَتِهِ وَتَعَرَّضَ لَهَا بَعْضُ اللَّصُوصِ وَأَغْرَمَهَا مَالًا فَهَلْ عَلَيْهِ مَنَابُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْرَمِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٩ [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجَالٍ كَانُوا مُتَوَطِّنِينَ فِي قَبِيلَةٍ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ وَاکْتَسَبُوا الْمَالَ فِيهَا وَيَسَافِرُونَ مَعَ أَهْلِهَا بَعْضُ الْمَرَاتِ وَبَعْضُهَا وَحَدَهُمْ هَلْ لِلْقَبِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ دَعْوَى عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ الْحَضَانَةِ وَمَوَارِثِ الْمَغَافَرَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٩

- [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ قَبِيلَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي قَبَائِلَ شَتَّى لِكَثْرَةِ الْمَغْرَمِ عَلَيْهَا وَالِدِّيَّاتِ ثُمَّ بَعْدَ التَّفَرُّقَةِ دَفَعَهَا بَعْضُ الْقَبِيلَةِ ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَاقِينَ ... ؟ ٥٢٥
- [٣١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْمٍ مُتَعَصِّبِينَ فِي كُلِّ مَا نَابَهُمْ كَأَسْلَافِهِمْ قَبْلَهُمْ وَنَابَهُمْ أَمْرٌ وَدَفَعَ أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِينَ شَيْئًا وَأَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمْ فَاْمْتَنَعُوا ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٥٢٧
- [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ عَلَيْهَا غَرَمٌ مَعْلُومٌ الْقَدْرِ فَقَامَ أَحَدُهَا بِلَا إِذْنِهَا وَاشْتَرَى الْغَرَمَ مِنَ الظَّالِمِ بِمَالٍ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى قَبِيلَتِهِ ... إلخ ؟ ٥٢٨
- [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ قَبِيلَةٍ مِنَ الزَّوَايَا عَلَى فِرْقَتَيْنِ وَتُعْطِي كُلَّهُ حَقَرًا وَاحِدًا لِابْنِ ابْنِ هُنُونٍ بَنٍ بِهَيْدَلٍ فَآتَى إِحْدَى الْفِرْقَتَيْنِ رِسَالَةً وَاعْتَذَرَتْ لَهُ بِعَدَمِ حَضْرَةِ كَبِيرِهَا ... ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا هَلْ يُلْزَمُ كُلُّ فِرْقَةٍ مَا دَفَعَتْ سَوَاءً ... ؟ ٥٢٩
- [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي حَضَانَةِ قَبِيلَةٍ حَتَّى اكْتَسَبَ مَالًا وَنَمَاهُ مَعَهَا وَمَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَجَاءَتْ وَرَثَتُهُ تَطْلُبُ تَرَاثَهُ فَهَلْ لِلْقَبِيلَةِ فِي مَالِهِ شَيْءٌ ؟ ٥٣٠
- [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ نَزَلَ عَلَى آخَرٍ لَهُ جَاهٌ وَحُرْمَةٌ عِنْدَ الظَّلْمَةِ وَدَارَى عَنْهُ اللَّصُوصَ بِمَالِهِ وَجَاهِهِ ، وَأَغَارُوا عَلَيْهِ وَتَبِعَهُمْ وَرَدُّوا إِلَيْهِ مَالَهُ وَأَرَادَ الْإِنْتِقَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَطَلَبَ مِنْهُ حَقُّهُ هَلْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ ٥٣٤
- [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ رَدَّ مَالَ آخَرٍ مِنْ عِنْدِ الظَّلْمَةِ فَمَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ هَلْ لَهُ تَعَبُ نَفْسِهِ خَاصَّةً ؟ وَكَيْفَ إِذَا تَعَبَ نَفْسَهُ وَدَارَى بِمَالِهِ وَتَبِعَتْهُ مِنْهُ الرَّادِّينَ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٥٣٥
- [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مُغَاوَرَةٍ أَغَارُوا عَلَى مَحَلَّةٍ وَفَزَعَ أَهْلُهَا فِي إِيْرِهِمْ وَقَتَلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ ، ... هَلْ تَكُونُ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ عَلَى الْفِرْعَةِ أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ أَوْ تَكُونُ مَدَارَاتٍ عَلَى الْمَالِ الْمَنْهُوبِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٥٣٧
- [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ رُفْقَةٍ مِنْ وَلَّاتٍ قَدِمَتْ إِلَى تَشْيِيتِ ثُمَّ أَنَاَهَا ابْنُ أَبْهَيْدَلِ بْنِ السُّيُودِ ... ؟ هَلْ يُوزَعُ ذَلِكَ الْمَكْسُ عَلَى جَمِيعِ مَالِ الرُّفْقَةِ مَا حَضَرَ وَمَا غَابَ أَوْ عَلَى مَا حَضَرَ مِنَ الْمَالِ دُونَ مَا غَابَ ؟ ٥٣٧

- [٣٩] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ التَّقَى مَعَ قَوْمٍ مِنَ اللَّصُوصِ قَاصِدِينَ لُصُوصًا آخَرِينَ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالشَّرُّ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ فِي نَجَاةِ أَنْفُسِ الْمَطْلُوبِينَ... ، فَهَلْ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ ضَمَانٌ فِي الْخِيَلِ أَمْ لَا ؟ ... ؟
- ٥٤٠ [٤٠] مَسْأَلَتَانِ مِنَ الْمَدَارَاتِ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ؟ الثَّانِيَةُ نَصُّهَا : سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ الْمَدَارَاتِ ؟
- ٥٤٤
- ٥٤٧ نَوَازِلُ الْقِسْمَةِ
- [١] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ عَيْدٍ وَبَقِيَ وَقَدْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِمُعَيَّنِينَ وَقَامَتِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَأَخْرَجَتِ الثُّلْثَ لِلرَّبَابَةِ ثُمَّ قَسَمَتِ الْبَاقِيَ فِي الْمَتْرُوكِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ ... هَلْ تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ أَمْ لَا ؟
- ٥٤٧ [٢] سَوَّالٌ عَنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ وَرَثَةٍ بَعْضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْضُهُمْ غَائِبٌ وَبَاعَ جَمِيعُهَا الْبَعْضُ الْحَاضِرُونَ عَلَى يَدِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ لِعَدَمِ الْحَاكِمِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ وَأَمْضَتِ الْجَمَاعَةُ الْبَيْعَ فَهَلْ لِلْغَائِبِينَ مَقَالٌ فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟
- ٥٤٨ [٣] سَوَّالٌ عَنِ اللَّحْمِ هَلْ هُوَ مَقُومٌ أَوْ مِثْلِي ؟ وَهَلْ تَجُوزُ قِسْمَتُهُ بِالْقُرْعَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٠ [٤] سَوَّالٌ عَنْ قِسْمَةِ الْوَصِيِّ عَلَى يَتِيمِيهِ بِالْمُرَاضَاةِ وَالتَّعْدِيلِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٠ [٥] سَوَّالٌ عَمَّنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مَقَاسِمَةٌ بِحَضْرَتِهِ وَلَمْ يُغَيِّرْ ذَلِكَ وَلَمْ يُنْكِرْهُ بِلَا عُدْرِ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٢ [٦] سَوَّالٌ عَنْ شُرُوطِ بَيْعِ الصَّفَقَةِ ؟
- ٥٥٢ [٧] سَوَّالٌ عَنْ قِسْمَةِ الْمَوْزُونِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ كَالشَّمِّ بِالْخَرَصِ مُرَاضَاةً هَلْ يَجُوزُ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ تَفَاضُلٍ بَيْنَ أَوْ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى التَّفْضِيلِ الْبَيِّنِ ؟
- ٥٥٦ [٩] سَوَّالٌ : عَنْ مَسْأَلَةِ مَا شِئِيَ الْوَقْفِ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ) أَوْ غَيْرِ دَاخِلَةٍ فِيهِ ؟
- ٥٥٨ [١٠] سَوَّالٌ عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي مَالٍ وَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً بَتًّا وَادَّعَى الْآخَرَ أَنَّهَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً مُتَعَةً وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟
- ٥١٠

- ١٢ [سُؤَالُ عَضْنٍ قِسْمَةِ الْوَصِيِّ بَيْنَ يَتَامَاهُ بِالْمَرْضَةِ وَالتَّعْدِيلِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟] ٥٦١
- ١٣ [سُؤَالُ عَنْ قِسْمَةِ الْمُشْتَرَكِينَ فِي الْفَرَسِ لِغَلَّتْهَا هَلْ تَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا) أَمْ لَا ؟] ٥٦١
- ١٤ [سُؤَالُ عَنْ أَجْرَةِ الْقَاضِي وَالْقَاسِمِ وَالْكَاتِبِ هَلْ هِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ أَوْ عَلَى الرُّؤُوسِ ؟ وَهَلْ لَهَا حَدٌّ مَعْلُومٌ أَمْ لَا ؟] ٥٦٢
- نَوَازِلُ الْأَسْتَحْقَاقِ ٥٦٤
- ١ [سُؤَالُ : عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً تَحْتَهَا حَوَارَةٌ تَرْضِعُهَا وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ وَادَّعَى الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ أَنَّ الْحَوَارَةَ لَيْسَتْ بِنْتَ النَّاقَةِ . . . ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟] ٥٦٤
- ٢ [سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ شَيْئًا لِشَخْصٍ وَاسْتَرْطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ إِنْ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْعٌ يَعْمَلُ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَبْطُلُ بِهِ الْبَيْعُ أَوْ لَا ؟] ٥٦٤
- ٣ [سُؤَالُ عَمَّنِ اشْتَرَى حَيَوَانًا مَثَلًا مِنْ عِنْدِ شَخْصٍ يُعْمُ صِحَّةً مِلْكِهِ لَهُ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟] ٥٦٥
- ٤ [سُؤَالُ عَمَّنِ اشْتَرَى سِلْعَةً مِنْ عِنْدِ شَخْصٍ عَالِمًا عَدَمَ مِلْكِيَّتِهِ لَهَا وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟] ٥٦٦
- ٥ [سُؤَالُ عَمَّنِ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ غَاصِبٍ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَاصِبٌ وَاسْتَمَرَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مُدَّةً وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ فَهَلْ يَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَجِبٍ أَوْ عَلَى الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ وَرَّطَهُ أَضْوُ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟] ٥٦٦
- ٦ [سُؤَالُ عَمَّنِ اشْتَرَى حَيَوَانًا مَثَلًا عِنْدَ شَخْصٍ وَادَّعَاهُ آخَرُ وَآتَى بِشَاهِدٍ عَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَشْهُورِ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْحَيَوَانَ وَيَرْجِعَ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ حِينَئِذٍ أَوْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالْأَسْتَحْقَاقِ ؟] ٥٦٦
- ٧ [سُؤَالُ : عَنِ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ يَدِهِ إِنْ ادَّعَى مَدْفَعًا فِي الْبَيْتَةِ وَعَجَزَ عَنْهُ ثُمَّ حُكِمَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِأَثَمِهِ أَمْ لَا ؟] ٥٦٧
- ٨ [سُؤَالُ عَمَّنِ اشْتَرَى عَبْدًا مُعِينًا بِأَبْعَرَةٍ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟] ٥٦٧

- [٩] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ مَسْكُوكَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ رَدَّهَا بِغَيْبٍ أَيْفَسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
 ٥٦٨
- [١٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِدَنَانِيرَ قَدَفَعَ فِيهَا دَرَاهِمَ أَوْ عَرْضًا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ رَدَّهَا بِغَيْبٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، هَلْ يَرْجِعُ بِمَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا دَفَعَ ؟
 ٥٦٩
- [١١] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أَمَةً مِنْ غَاصِبٍ وَوَطَّنَهَا فَأَتَتْ بِوَلَدَيْنِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ وَتَرَفَّعَ مَعَ الْمُسْتَحَقِّ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِغُرْمِ قِيمَتِهَا وَقِيمَةِ الْوَلَدَيْنِ فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟ وَمَا كَيْفِيَّةُ الْإِبْطَاتِ عَلَى أَنَّ الْأَبَ عَالِمٌ بِالْغَصْبِ
 ٥٧٠
- [١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بَلَدٍ فَشَى فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ وَادَّعَى الْعَبْدُ الْحُرِّيَّةَ وَأَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟
 ٥٧٣
- [١٣] سُؤَالُ عَنْ أَمَةٍ اشْتَرَيْتَ مِنْ بَلَدٍ فَشَا فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ وَأَقْرَتْ بِالرُّقِّ عِنْدَ الشَّرَاءِ ثُمَّ ادَّعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْحُرِّيَّةَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
 ٥٧٥
- [١٤] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ قَبَضَ مِنْ عِنْدِ أَنَاسٍ نِصْفَ فَرَسٍ عَلَى وَجْهِ الصِّلْحِ مِنْ جِهَةٍ دَعَاى كَانَ يَدْعِيهِمْ بِهَا . . . ، فَهَلْ لِلْمُسْتَحَقِّ دَعَاى عَلَى الْمُسْتَحَقِّ مِنْهُ الْمَذْكُورُ مِنْ جِهَةِ الْابْنَةِ الْهَالِكَةِ أَمْ لَا ؟
 ٥٧٦
- [١٥] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ ظَالِمٍ وَعَرَفَهَا رَجُلٌ عِنْدَهُ وَذَهَبَ لِإِثْنِي بِالْبَيْتَةِ فَرَدَّهَا الْمُشْتَرِي لِلظَّالِمِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ، فَهَلْ يَتَوَجَّهُ طَلِبُ الْمُدَّعِي عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى الظَّالِمِ ؟
 ٥٧٨
- [١٦] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى ثَوْرًا مِنْ عِنْدِ بَنَارِيٍّ فِي بَلَدِهِ فَلَمَّا قَدِمَ بِهِ أَرْضَ الْمُسْلِمِينَ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
 ٥٧٩
- [١٧] سُؤَالُ عَنِ الْحُكْمِ فِي عَبْدٍ خَرَجَ لِبَعْضِ الْمَعَاوَرَةِ فِي نَصِيْبِهِ مِنْ غَنَمِهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ مِنْ عِنْدِ بَنَارٍ ثُمَّ يَعْدُ ذَلِكَ اشْتَرَى أَصْحَابُهُ الْعَبْدَ مِنْ عِنْدِهِ لِعَرِيفِهِمْ تَرْكُوهُ لِمَجْلَنِهِمْ . . . ، هَلْ لَهَا حَقٌّ فِيهِ أَمْ لَا ؟
 ٥٧٩
- [١٨] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى بَعِيرًا بِيَدِ آخَرٍ وَأَتَى بَيِّنَةً عَلَيْهِ أَنَّهُ ضَلَّ عَلَيْهِ أَوْ

- سُرِقَ مِنْ عِنْدِهِ ، وَقِيلَ لَهُ كَيْفَ سَنَّ الْبَعِيرِ فَقَالَ : كَذَاً وَكَذَاً ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
 ٥٨١ [١٩] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرَ وَادَّعَاهُ رَجُلٌ عِنْدَهُ وَوَقَفَ لَهُ فَمَاتَ فَمِمَّنْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ فِي مُدَّةِ الْوَقْفِ ؟
 ٥٨١ [٢٠] سُؤَالَ عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَدَاقُ زَوْجَتِهِ وَتَرَكَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا لَهُ غَلَّةٌ وَلَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُهَا فَتَضَعُ يَدَهَا عَلَى مَتْرُوكِ زَوْجِهَا فَهَلْ تُجَابُ لِقَوْلِهَا أَمْ لَا ؟ وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرَثَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَمْ لَا ؟
 ٥٨٣ [٢١] سُؤَالَ عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الصِّمَّةِ فِي اسْتِحْقَاقِ مَمْلُوكَةٍ أَيْعَمَلُ بِهَا أَمْ لَا ؟
 ٥٨٣ [٢٢] سُؤَالَ عَنْ عَبْدٍ غَنِمَهُ الْكُفَّارُ فِي وَقْعَةٍ صَمْنِكَ وَمَكَثَ عِنْدَهُمْ زَمَانًا ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ تَدَاوَلَتْهُ الْأَمْلاكُ حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْعَرَبِ وَفَدَاهُ رَجُلٌ مِنْ عِنْدِهِمْ . . . ، فَهَلْ يَكُونُ لَهُ أَوْ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ الْأَوَّلِ ؟
 ٥٨٤ [٢٣] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدٍ لِبَعْضِ أَهْلِ وَلَائِهِ كَانَ بِصَمْنِكَ حِينَ نَزَلَ بِهَا دَاعٍ أَهْلَ سَيْكِ وَمَنْ مَعَهُمْ ، . . . فَهَلْ أَمْرُهُ بِذَلِكَ يُعَدُّ هِبَةً أَوْ وَصِيَّةً أَوْ يُعَدُّ أَنَّهُ كَانَ لِمَالِكِهِ الْأَوَّلِ وَتَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ . . . ؟
 ٥٨٥ [٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِعَيْنٍ غَيْرِ مَسْكُوكَةٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ وَجَدَهَا مَعِيَّةً فَهَلْ يُفْسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا أَوْ يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمِثْلِهَا ؟
 ٥٨٧ [٢٥] سُؤَالَ عَنْ هَوْلَاءِ الْأَسَانِيكِ وَالْفُلَانِيِّينَ الْمُتَخَلِّقِينَ بِأَخْلَاقِ بَنِيَارِ هَلْ يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُمْ أَمْ لَا ؟
 ٥٨٧

فهرس مسائل الجزء الرابع

الصفحة

الموضوع

- ٥ نَوَازِلُ الْإِجَارَةِ وَالْجَعْلِ
- ٥ [١] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَكْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرَ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَلَمَّا بَلَغَ ثُلُثَ الطَّرِيقِ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ وَرَجَعَ لِأَهْلِهِ هَلْ لِرَبِّ الْبَعِيرِ جَمِيعُ الْكَرَاءِ أَوْ الْمُحَاسَبَةُ ؟
- ٥ [٢] سَوَالٌ : عَنْ عَبْدٍ غَيْرِ مَأْدُونٍ لَهُ فِي النِّجَارَةِ اسْتَوْجَرَ عَلَى رِعَايَةِ بَقَرَةٍ هَلْ تَكُونُ قِيَمَتُهَا فِي رَقَبَتِهِ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ ؟
- ٦ [٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ سَفِيحًا أَوْ صَبِيًّا عَلَى رِعَايَةِ مَاشِيَتِهِ أَوْ بَيْعِ سِلْعَتِهِ ، وَتَعَمَّدَ السَّفِيحُ أَوْ الصَّبِيُّ إِتْلَافَ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ ؟
- ٦ [٧] سَوَالٌ : عَنْ التَّمَكُّنِ الَّذِي يُلْزَمُ بِهِ الْكَرَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ وَلِزِمَ الْكَرَاءُ بِالتَّمَكُّنِ ؟
- ٧ [٨] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَكْتَرَى ظُرُوفًا ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا وَهَلْ عَلَيْهِ كَرَاهُهَا أَمْ لَا ؟
- ٨ [٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَبْضَعَ لَابِنٍ خَالَتَهُ بَضَاعَةً لِيَتَجَرَ لَهُ بِهَا فَاتَّجَرَ بِهَا وَنَمَتْ وَمَاتَ الْمُبْضِعُ بَعْدَ أَنْ قَبِضَ بَعْضُهَا ، وَأَرَادَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ قَبْضَ أَجْرِهِ تَنْمِيَتِ لَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٠ [١٠] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَامَ بِمَوْتَةِ مَالِ زَوْجَتِهِ وَرِعَايَتِهِ حَيَوَانَهَا حَتَّى كَثُرَ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ افْتَرَقَا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ وَأَرَادَ الزَّوْجُ أَجْرَهُ إَعْيَانَهُ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٢ [١١] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا مُدَّةً مُعَيَّنَةً لَخِدْمَةٍ مَعْرُوفَةٍ ، وَأَخْرَجَ الْأَجِيرَ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْخِدْمَةِ هَلْ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ أَمْ لَا ؟
- ١٣ [١٢] سَوَالٌ : عَنْ السَّمْسَارِ إِنْ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ وَالرَّجُلُ يَنْكِرُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا ؟
- ١٣ [١٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ شَخْصًا بَنِيذَةً مِنَ الْأَرْضِ عَلَى أَنْ يَحْرُثَ لَهُ مِنْهَا أُخْرَى وَيُدْفَعَ لَهُ بِذَرِ بَنِيذَتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْينُهُ بِشَيْءٍ مِنَ النِّفَقَةِ ؟
- ١٥ [١٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ مُعَلِّمًا مُدَّةً مُعْلُومَةً يَتَعَلَّمُ عَلَيْهِ فِيهَا فَافْتَرَقَا قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ لَمْ يَفْتَرَقَا لَكِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ فِيهَا شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ ؟

- ١٦ [١٥] سَوَّالٌ : عَنْ الْحَفِظِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً لِلْمُعَلِّمِ مَا هُوَ ؟
- ١٧ [١٦] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى تَعْلِيمِ صَبِيٍّ وَاشْتَرَطَ عَلَى الْمُعَلِّمِ أَنْ يُحَفِّظَهُ فِي الذَّهَابَةِ وَقَبْلَ الْمُعَلِّمِ ذَلِكَ ؟
- ١٨ [١٧] سَوَّالٌ : عِنْدَ مُعَلِّمِ الصَّبِيَّانِ هَلْ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ عَنْهُمْ جُمُعَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٨] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُعَلِّمِ إِذَا مَرَضَ هَلْ يُحَاسِبُ بِمُدَّةِ الْمَرَضِ قَلْتُ : أَوْ كَثُرَتْ أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٩] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى كِتَابَةِ مُصْحَفٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ فَلَمَّا بَلَغَ نِصْفَهُ أَوْ أَقْلَ بِقَلِيلٍ أَتَاهُمَا رَجُلٌ آخَرُ وَقَالَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ : أَنَا أُعِينُ فُلَانًا عَلَى كِتَابَتِكَ ؟
- ١٩ [٢٠] سَوَّالٌ : عَنْ رَاعِي غَنَمٍ مِنْ أَنْاسٍ مَثَلًا فَإِذَا هُوَ قَدْ تَرَكَ الرَّعْيَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ هَلْ لَهُ الْمُحَاسَبَةُ ؟
- ١٩ [٢١] سَوَّالٌ : عَنْ عَبْدِ رَاعٍ يُبْقِرُ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَاسْتَرَعى يَوْمًا عَلَى الْبُقَرِ عَبْدًا مِثْلَهُ وَرَمَى بَقْرَةً مِنَ الْبُقَرِ فَتَعَيَّتْ أَوْ مَاتَتْ ؟
- ٢٢ [٢٢] سَوَّالٌ : عَنْ عَلَّةِ الْمَنْعِ فِي صُورَةِ الْجُعْلِ الْفَاسِدِ وَهُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنْ أَتَيْتَنِي بِعَبْدِي الْآبِقِ فَلَكَ عَمَلُهُ كَذَا أَوْ خَدَمْتُهُ شَهْرًا ؟
- ٢٢ [٢٤] سَوَّالٌ : عَنْ حَفَرٍ آبَارٍ مَعْرُوفٍ قَدَرُ طُولِهَا وَلَا يَخْرُجُ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى عَادَتِهِ فِي قَدَرِ طُولِهِ الْمُعْتَادِ ؟
- ٢٤ [٢٥] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُعَاقَدَةِ عَلَى حَفَرٍ هَذِهِ الْآبَارِ الْمَعْرُوفَةِ الْقَدَرِ وَالصِّفَةِ هَلْ هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ جُعَالَةٌ ؟
- ٢٦ [٢٦] سَوَّالٌ : عَنْ أَجِيرِ الْمَاءِ فَقَطَّ إِذَا لَمْ يَمْتَلِكِ الدَّلْوَ بَلْ حَصَلَ نِصْفُهُ مَثَلًا وَحَصَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ دُونَ الْمَقْصُودِ هَلْ لَهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً أَوْ يَقْدَرُ الْإِنْتِفَاعُ ؟
- ٢٦ [٢٧] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَجَرَ آخَرَ عَلَى إِخْرَاجِ الْجَانِّ مِنْ أُمَةٍ بِنِصْفِهَا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٨ [٢٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى تَعْلِيمِ ابْنِهِ الْقُرْآنَ فَبَعْدَ وَجُوبِ الْأَجْرَةِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا لِلْمُعَلِّمِ ، وَقَبْلَ أَخْذِهِ لَشَيْءٍ مِنْهَا مَاتَ الْآبُ ؟
- ٢٨ [٢٩] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ شَرَطَ ابْنَهُ عَلَى مُعَلِّمٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَأَعْطَاهُ بَعْضَ حَقِّهِ وَبَلَغَ الْإِبْنُ بَعْدَ ذَلِكَ وَصَارَ مُعَلِّمًا لِلصَّبِيَّانِ ؟
- ٣٠ [٢٩] سَوَّالٌ : عَنْ أَجْرَةِ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ فَهَلْ هِيَ عَلَى الرَّؤُوسِ وَعَلَيْهِ ؟
- ٣١

- [٣٠] سَوَالٌ : عَنْ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا أَخْطَأَ وَحَادَ عَنْهَا هَلْ لَهُ أَجْرُهُ أَمْ لَا ؟ ٣٢
- [٣١] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَمَلَ لَكَ حَمَلًا مِنَ الزَّرْعِ مِنْ وَلَاتٍ إِلَى تَشَيْتَ عَلَى أَنْ تُعْطَى لَهُ عَدِيلَتَيْنِ بِتَشَيْتَ هَلْ يَجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ؟ ٣٣
- [٣٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ يَدْفَعُ بَعِيرَهُ لِرَجُلٍ يَصْطَادُ عَلَيْهِ الْوَحْشَ يَنْصَفُ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ ، هَلْ هَذَا جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ٣٣
- [٣٣] سَوَالٌ : عَنْ رَفْقَةٍ خَرَجَتْ مِنْ أَزْوَادَ إِلَى وَلَاتَةٍ فَلَمَّا بَلَغُوا أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ أَصَابَهُمُ الْعَطَشُ ، وَنَبَذُوا أَثْقَالَهُمْ وَعَكُومَهُمْ وَنَجَوْا بِأَنْفُسِهِمْ ؟ ٣٣
- [٣٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا عَلَى عَمَلٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِكِلِهِمَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ٣٤
- [٣٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَى رِعَايَةِ إِبِلٍ لِأَنَاسٍ شَتَّى مِنْ وَاتِهِ إِلَى سَقَرَى فَلَمَّا وَصَلُوا تَفَرَّقُوا عَنْهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي إِجَارَتِهِ ؟ ٣٥
- [٣٦] سَوَالٌ : عَنْ الرَّاعِي هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَاعٍ مَكَانَهُ أَمْ لَا ؟ ٣٦
- [٣٧] سَوَالٌ : عَنْ الرَّاعِي أَيُحْمَلُ عَلَى التَّعْدِي وَالتَّفْرِيطِ أَمْ لَا ، وَعَنْ التَّفْرِيطِ الَّذِي يَضْمَنُ بِهِ . ٣٧
- [٣٨] سَوَالٌ : إِذَا ادَّعَى الرَّاعِي بَعْضَ الَّذِي بِيَدِهِ مِنَ الْغَنَمِ لِنَفْسِهِ وَكَذَّبَهُ رَبُّ الْغَنَمِ ٣٩
- [٣٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَى رِيَاضَةٍ مُرْكُوبٍ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ آخَرَ لِيُرِوضَهُ قَبْلَ تِمَامِ رِيَاضَةِ الْأَوَّلِ ، أَمْ لَا ؟ ٣٩
- [٤٠] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ آخَرَ عَلَى عَمَلٍ هَلْ يَتِمَّكَ مُنَافِعُهُ وَلَيْسَ لِللَّاجِرِ أَنْ يَعْمَلَ غَيْرَ ذَلِكَ الْعَمَلِ أَمْ لَا ؟ ٤٠
- [٤١] سَوَالٌ : عَنْ الْمُتَكَارِبِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ ؟ ٤١
- [٤٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَى إِيْتَابٍ بَعِيرٍ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا مَخْرَجَ لِإِيْتَابَانِهِ فَوَجَدَهُ قَدْ أَرْسَلَهُ مَنْ كَانَ بِيَدِهِ لِرَبِّهِ فَهَلْ لَهُ أَجْرُهُ أَمْ لَا ؟ ٤٢
- [٤٣] سَوَالٌ : عَنْ يَتِيمٍ أَلْمِيتَ هَلْ أَجْرُهُ لَهُ أَمْ لَا ؟ ٤٢
- [٤٤] سَوَالٌ : عَمَّا إِذَا ذَهَبَتِ الدَّابَّةُ الْمُكْتَرَاةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الْمَتَاعِ دُونَهَا بِأَخْذِ اللَّصُوصِ فَهَلْ الْكَرَاءُ لَازِمٌ لِلْمُكْتَرِي فِي الصُّورَتَيْنِ ، أَمْ لَا ؟ ٤٢
- [٤٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَكْرَى دَارَهُ لِغَيْرِهِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسْكُنَهَا مَعَهُ غَيْرُهُ ، هَلْ يُوفَّى لَهُ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا ؟ ٤٣
- [٤٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَى رِعَايَةِ مَاشِيَةٍ فَلَمَّا أَوْصَلَهَا الْمَرْعَى رَجَعَ إِلَى

- ٤٤ مَحَلَّتْهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟
- [٤٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ كَانَ مِنَ الْمُعَافَرَةِ يَحْمِي الرِّفَاقَ وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ خَفَرًا مَا حُكْمُ
- ٤٤ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْخَفَرِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟
- [٤٨] سَوَّالٌ : عَنِ الْمَجْعُولِ لَهُ عَلَى أَنْ قَبِضَ الضَّالَّةَ وَأَجَرَ عَلَى رَعِيهَا وَسَقِيَهَا
- ٤٦ أَوْ حَفَظَهَا ، فَهَلِ الْأُجْرَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ عَلَيْهِ ؟
- [٤٩] سَوَّالٌ : عَنِ الْجُعْلِ عَلَى طَلَبِ الدَّابَّةِ بِنَصْفِهَا أَوْ رُبْعِهَا هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ
- ٤٦ لَا ، وَعَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ فَمَاذَا يَجِبُ لِلْعَامِلِ ؟
- [٥٠] سَوَّالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ لَهَا مَالٌ وَلَهَا ابْنٌ فَقِيرٌ يَرْعَاهُ وَيَسْقِيهِ ، وَيَطْلُبُ مَا ضَلَّ مِنْهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَكْتَسِبُ مِنْهُ شَيْءٌ مَا ، ثُمَّ مَاتَ وَطَلَبَ وَرَثَتُهُ أُجْرَةَ ذَلِكَ لَهُمْ حَقٌّ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٧ [٥١] سَوَّالٌ : عَمَّنْ التَّزَمَ شَرْطَ صَبِيٍّ لِمُعَلِّمِهِ فَمَاتَ قَبْلَ اخْتِادِ الْمُعَلِّمِ لَهُ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي تَرْكْتِهِ أَمْ لَا ؟
- ٤٩ [٥٢] سَوَّالٌ : عَنِ الْفُتْيَا هَلِ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٠ [٥٥] سَوَّالٌ : عَنِ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّهُ أَكْثَرَى دَابَّةً لِأَخْرَإِ إِلَى بَلَدٍ مَخْصُوصٍ بِعَيْنِهِ لَا يَتَعَدَّاهُ فَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ قَامَ بَعْدَ يَوْمٍ وَرَكِبَ الدَّابَّةَ بِلاَ إِذْنِ رَبِّهَا ؟
- ٥١ نَوَازِلُ الْحَبْسِ
- [١] سَوَّالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ أَوْفَقَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ بَقَرَةً بَيْنَهُمَا عَلَى سَوَاءٍ فَمَا وَلَدَتْ
- ٥٣ الْبَقَرَةُ عِنْدَهُمَا ابْنَتَيْنِ فَأَقْتَسَمَاهُنَّ فَخَرَجَ لِلرَّجُلِ فِي نَصِيْبِهِ ابْنَتَا الْبَقَرَةِ وَخَرَجَ لِلْمَرْأَةِ فِي نَصِيْبِهَا الْبَقَرَةُ الْكَبِيرَةُ ؟
- [٢] سَوَّالٌ : عَنِ مَاشِيَةٍ مَوْفُوقَةٍ عَلَى رَجُلٍ وَمَاتَ وَتَرَكَهَا بِيَدِ ابْنَتَيْنِ وَلَا عَقَبَ لَهُ
- ٥٦ سَوَاهُمَا وَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ أَوْلَادٍ ، وَالثَّانِيَةُ مَا زَالَتْ مَوْجُودَةً وَلَا ذُرِّيَّةَ لَهَا ؟
- ٥٧ [٣] سَوَّالٌ : عَنِ الْوَقْفِ هَلْ تَلْزِمُهُ الْمُدَارَاةُ أَمْ لَا ؟
- [٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرَةً عَلَى وَلَدِهَا ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْ الْبَقَرَةُ مَرَّتَيْنِ وَجَدَتْ قَلِيلَةَ الدَّرِّ لَا تَكْفِي وَلَدَهَا ؟
- ٥٨ [٥] سَوَّالٌ : عَنِ حَبْسِ رَجَعٍ مَرَجِعِ الْأَحْبَاسِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا
- ٥٨ يَوْمَ الْمَرْجِعِ مِنْ أَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ ؟
- [٦] سَوَّالٌ : عَنِ الْمَرْجِعِ هَلْ يَسْتَوِي فِيهِ الْعَاصِبُ وَالنِّسَاءُ الْمُسَاوِيَاتُ لِلْعَاصِبِ
- ٥٩ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ الضِّيقِ أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَاصِبُ ؟
- [٧] سَوَّالٌ : عَنِ كَيْفِيَّةِ قِسْمَةِ غَلَّةِ الْحَبْسِ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَيْكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ

- ٦٠ المَحْبَسُ عَلَيْهِمْ مِنْ رُؤُوسِ الْحَيَوَانِ ؟
[٨] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَا شِئَهُ مِنَ الْحَبْسِ أَمْ لَا ؟
- ٦١ [٩] سَوَّالٌ : عَمَّا فَضَّلَ مِنْ ذَكَوْرِ الْحَبْسِ عَنِ التَّزْوِ هَلْ يُرَاضِي لِلْحَمْلِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٦٢ [١٠] سَوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ بِقَرَّتِي حَبْسٌ عَلَى فَلَانٍ وَعَيْنُهُ وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَرْجِعُ هَذَا الْحَبْسُ مَرَجِعَ الْأَحْبَاسِ أَوْ يَرْجِعُ مُلْكًا لِلْمُحْبَسِ ؟
- ٦٣ [١١] سَوَّالٌ : عَنِ الْوَقْفِ الْمُعَقَّبِ هَلْ يَدْخُلُ الْفَرْعُ فِيهِ مَعَ وُجُودِ أَصْلِهِ أَمْ لَا ؟
- ٦٤ [١٢] سَوَّالٌ : عَنْ شَخْصٍ حَبَسَ عَلَى آخَرٍ حَيَوَانًا وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْوَرَّةِ إِلَّا ابْنَ أَخِيهِ وَقَبِضَ الْحَبْسُ فَهَلْ لَهُ حَقٌّ أَمْ لَا ؟
- ٦٦ [١٤] سَوَّالٌ : عَنْ كَاتِبِهِ عَنِ وَقْفٍ رَجَعَ مَرَّجِعَ الْأَحْبَاسِ لَانْقِطَاعِ الْجَهَةِ الْمُعَيَّنَةِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهَا وَلِلْوَقْفِ مِنَ الْقُرْبَاءِ يَوْمَ الْمَرَجِعِ عَصَبَةٌ أَغْنَاءُ وَأَمْرَأَةٌ فَقِيرَةٌ فَهَلْ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ بِالسُّوِّيَّةِ أَمْ عَلَى الْعَصَبَةِ ؟
- ٦٧ [١٥] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ عَلَيْهِ خَالَتُهُ بِقَرَاتٍ وَمَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْوَرَّةِ إِلَّا وَالِدَهُ وَالِدَتَهُ وَوَالِدَتَهُ أُخْتُ الْمُحْبَسَةِ الْمَذْكُورَةِ ، هَلْ يَرْجِعُ الْوَقْفُ عَلَى أَبِيهِ أَوْ عَلَى أُمِّهِ ؟
- ٦٨ [١٦] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَبَسَ مَا شِئَهُ عَلَى بَنَاتٍ وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ وَصَرَفَ غُلَّتَهَا فِي مَصَالِحِهِ وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَبْطُلُ الْحَبْسُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟
- ٧٠ [١٧] سَوَّالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَقْفِ (وَبَطُلَ عَلَى مَعْصِيَةٍ) هَلْ بَيْنَهُ تَعَارُضٌ مَعَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ نَصَرَانِي) أَمْ لَا ؟
- ٧١ [١٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ : هَذَا وَقْفٌ عَلَى وَلَدِي أَوْ أَوْلَادِي هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ أَمْ لَا ؟
- ٧١ [١٩] سَوَّالٌ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » : إِنْ الْحَبْسُ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَتَّعِصْ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهَبَةِ يَكُونُ سَكْنَى أَوْ عُمَرَى ؟
- ٧٣ [٢٠] سَوَّالٌ : عَنْ حُكْمِ شَخْصٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لِاثْنَيْنِ مِنْهُنَّ أَبْنَاءُ ، وَتَرَكَ مَالًا فِيهِ حَبْسٌ ، وَتَرَكَ الْحَبْسَ عِنْدَ بَنَاتِهِ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ أَخَوَيْهِ وَلَهُ أَبْنَاءُ ؟
- ٧٤ [٢١] سَوَّالٌ : عَنْ كُتُبٍ أَوْقَفَهَا مَالِكُهَا عَلَى رَجُلٍ وَعَقَبَةٌ وَعَقِبَ عَلَيْهِ حَتَّى

- ٧٦ ينْقَرَضُ آخِرُهُمْ وَحَازَهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ ؟
- [٢٢] سَوَّالٌ : عَنْ الْحَكَمِ فِي الْوَقْفِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ إِنِشَاءَ الْوَاقِفِ لَهُ فِي صِحَّتِهِ وَوُجِدَ هَذَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ ؟
- ٨٠ [٢٣] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَغَارَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ وَجَاءَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرْبَائِهِ فَأَغَاثَهُ بِبَقْرَةٍ ، وَقَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِهَا حُصَانًا ، فَإِذَا اشْتَرَيْتُهُ أُعْطِيكَ مِنْ ثَمَنِهِ كَذًا وَكَذًا ؟
- ٨٠ [٢٤] سَوَّالٌ : عَنْ وَقْفٍ مُسْتَعْرِقِ الذِّمَّةِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى عَدَمِ صِحَّتِهِ فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلَّكَه أَمْ لَا ؟
- ٨٢ [٢٥] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ بَقَرَاتٍ عَلَى نِسَاءِ أَخَوَاتٍ وَشَرَطَتْ فِي عَقْدِ الْحَبْسِ أَنْ مَنْ مَاتَتْ مِنْهُنَّ رَجَعَ نَصِيبُهَا مِنَ الْوَقْفِ حَبْسًا عَلَى أَخَوَاتِهَا حَتَّى تَنْقَرِضَ آخِرُهُنَّ ؟
- ٨٢ [٢٦] سَوَّالٌ : عَنْ شَخْصٍ حَبَسَ حَيَوَانًا عَلَى آخَرٍ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَقَبَ غَيْرَ أَنَّ الْعُرْفَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقَّبُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ ابْنًا وَبَنَاتًا فَهَلْ يَرْجِعُ الْحَبْسُ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا ؟
- ٨٤ [٢٧] سَوَّالٌ : عَنْ الْوَاقِفِ إِذَا أَرَادَ تَبْتِلَ الْوَقْفِ بِالصَّدَقَةِ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨٥ [٢٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلٍ : هَذِهِ الْبَقْرَةُ صَدَقَةٌ وَحَبْسٌ عَلَيْكَ ، فَهَلْ تَكُونُ صَدَقَةً عَلَيْهِ أَوْ حَبْسًا مُؤَبَّدًا ؟
- ٨٧ [٢٩] سَوَّالٌ : عَمَّنْ مَاتَ عَنْ حَيَوَانٍ بَعْضُهُ مِلْكُهُ وَبَعْضُهُ حَبْسٌ عَلَيْهِ وَجَهْلُ قَدَرِ الْمَلِكِ وَعَيْنُهُ مِنَ الْحَبْسِ مَا الْحَكَمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٨٧ [٣٠] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَقَفَتْ عَلَى ابْنَةٍ أَخِيهَا بَقْرَةً وَابْنَهُ الْأَخَ الْمَذْكُورَةَ يَتِيمَةً صَغِيرَةً لَا وَصِيَّ لَهَا ؟
- ٨٧ [٣١] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَ بَقْرًا مِنْ إِنَاثٍ شَتَّى عَلَى رَجُلٍ وَعَقِبِهِ ، وَمَاتَ الرَّجُلُ وَبَقِيَ الْوَقْفُ لِأَوْلَادِهِ ؟
- ٨٨ [٣٢] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ حَيَوَانًا عَلَى رَجُلٍ وَبَيْنَهُ ثُمَّ بَعْدَ وَقَاتِهَا وَوَفَاةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ اخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُمْ فِي الْوَقْفِ ؟
- ٩٥ [٣٣] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَبَسَتْ عَلَيْهِ بَقْرَةٌ حَبْسًا مُعَقَّبًا ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ ، وَوَلَدَتْ الْبَقْرَةُ عِنْدَهُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ؟
- ٩٦ [٣٣] سَوَّالٌ : عَمَّا إِذَا جُهِلَتْ أَوْصَافُ الْوَاقِفِ بِحَيْثُ لَا يُدْرِي هَلْ هِيَ مِنْ

- ٩٧ الألفاظ التي يدخل فيها الحافد أم لا ؟
- [٣٤] سؤال : عن الموقوف إذا مات ، ولم يترك عقبا مع جهلنا للوقف لمن يرجع هذا الوقف ؟
- ٩٧ [٣٥] سؤال : عمن حبست بقرات علي ابنها ، والابن هو الحائر لجميع ما بيد الأم وولد بعض البقرات في حياة الأم ؟
- ٩٧ [٣٦] سؤال : عمن قال : ابعتي حبس على ابنائي ومات أحدهم وترك ابنين ، هل يرجع نصيبه لأبنائه أو أخرته ؟
- ٩٨ نوازل الهبة والصدقة والعمرى
- ١٠١ [٣٧] سؤال : عن حكم أهل البادية ومن في معانهم يكون الواهب والموهوب له في خيمة واحدة ، والحيوان الموهوب يرعاه راع واحد ؟
- ١٠١ [٣٨] سؤال : عن حوز المستعير للموهوب له ، هل يصح مطلقا أو لا يصح إلا إذا كانت العارية مقيدة بأجل أو عمل ؟
- ١٠٦ [٣٩] سؤال : عن الموهوب له إذا كان غائبا ووهب له والده دارا ولم يمكن له حوزها لغيبته هل يعتذر بذلك أم لا ؟
- ١٠٨ [٤٠] سؤال : عن امرأة وهبت لحفيدها أمة وأراد عاصبها التحجير عليها وإبطال الهبة وأراد الموهوب له حوز الأمة ؟
- ١٠٨ [٤١] سؤال : عن صغيرة كلاًها أبوها يحلي ثم ماتت بعد ذلك بسنين ، وهي متحلية به ، ثم ادعى الأب أنه حلالها به علي وجه الإمتاع لا على وجه التملك ، فهل يصدق في ذلك أم لا ؟
- ١٠٩ [٤٣] سؤال : عن وهب لرجل أمة غائبة عن موضع الواهب والموهوب له ولم يحزها الموهوب له حتى مات الواهب فهل تبطل أم لا ؟
- ١١٢ [٤٤] سؤال : عن امرأة وهبت لابنة لها صغيرة يتيمة مهملة بقرات ، ولم تحز البقرات لما عند غيرها حتى كبرت الابنة وماتت هي ما الحكم في هذه الهبة ؟
- ١١٤ [٤٧] سؤال : عمن تصدق عليه بأمة ، ومنع من قبضها بعد طلبه لها المرة بعد المرة حتى مات المصدق ما الحكم في ذلك ؟
- ١١٦ [٤٨] سؤال : عن فقير الولد الكبير هل هو مانع من رجوع الأب فيما وهبه له أم لا ؟
- ١١٧ [٤٩] سؤال : عن الإشهاد علي ما وهبه الأب لولده ، هل هو مانع من الرجوع فيما وهبه أم لا ؟
- ١١٧

- ١١٧ [٥٠] سَوَالٌ : عَنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ عِنْدَ الشَّحَاحِ فِيمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ ، وَهَلْ يُعْتَدُّ بِهِ وَتَبْطُلُ الْهَبَةُ أَمْ لَا ؟
- ١١٨ [٥١] سَوَالٌ : عَنْ أُخْتَيْنِ رَشِيدَتَيْنِ تَرَكَتَا لِأَخِيهِمَا نَصِيْبَهُمَا مِنَ الْمِيرَاثِ مِنْ أَبِيهِمَا عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١١٨ [٥٢] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى بَقْرَةً لِابْنِهِ الصَّغِيرِ ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ جَعَلَهَا الْأَبُ فِي ثَمَنِ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؟
- ١١٩ [٥٣] سَوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ أُمَةً لِابْنَتِهِ أَخِيهَا بِحَضْرَةِ الشَّهَوْدِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَحْزُهَا حَتَّى أَعْتَقَتْهَا ؟
- ١١٩ [٥٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فَرَسًا وَمَاتَ الْأَبُ بَعْدَ بُلُوغِ الْإِبْنِ ، وَقَبْلَ حَوَازِ الْإِبْنِ لِلْفَرَسِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٢٠ [٥٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ هَبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا مَنْ لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُ هَلْ يَمْنَعُ ذَلِكَ اعْتِصَارَهَا أَمْ لَا ؟
- ١٢٠ [٥٦] سَوَالٌ : عَنْ هَبَاتِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِهِنَّ وَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَبَنَاتِهِنَّ ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَتَحْوِيْنِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٢١ [٥٧] سَوَالٌ : عَمَّنْ لَهُ جُزْءٌ مِنْ دَارٍ كَرْبُعٍ أَوْ خُمْسٍ مِثْلًا وَبَاقِيهَا لَزَوْجَتِهِ فَوَهَبَ لِابْنِ صَغِيرٍ مِنْهَا ذَلِكَ الْجُزْءَ ، وَهُوَ وَزَوْجَتُهُ سَاكِنَانِ فِيهَا حِينَ الْهَبَةِ وَأَسْتَمَرَّا سَاكِنَانِ فِيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ ؟
- ١٢١ [٥٨] سَوَالٌ : عَنْ الْهَبَةِ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ هَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ كَالْحَبْسِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٤ [٥٩] سَوَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي أُمَةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهُ مِنْهَا لِلْآخَرِ لِإِرَادَةِ الثَّوَابِ ؟
- ١٢٥ [٦٠] سَوَالٌ : عَنْ ابْنٍ أَعْطَى لَوَالِدَتِهِ أُمَةً ثُمَّ بَعَدَ وَفَاتِ الْإِبْنِ وَوَرَّثَتْهُ قَالَتْ : إِنَّهَا تَابَتْ إِلَى اللَّهِ ، وَرَجَعَتْ عَنْ تِلْكَ الْهَبَةِ إِذْ لَا شُهُودَ عِنْدَهَا عَلَيْهَا ، ؟
- ١٢٧ [٦١] سَوَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ هَبَةً لَا يُمَكِّنُ قِسْمَهَا ، وَيَبْلُغُ أَحَدُهُمْ رَشِيدًا وَلَمْ يَحْزُهَا حَتَّى مَاتَ الْأَبُ ، هَلْ تَبْطُلُ جَمِيعُ الْهَبَةِ أَوْ مَا يَنْبُو الرِّشِيدُ مِنْهَا ؟
- ١٢٨ [٦٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِلْوَلَدِ لَحْمَةً مِنْ فَرَسٍ وَهِيَ عِنْدَ شَرِيكِ الْأَبِ وَأَشْهَدَ الْأَبُ عَلَى ذَلِكَ ، هَلْ يَكْتَفِي بِهِ عَنْ الْحَوَازِ أَمْ لَا ؟
- ١٣٢ [٦٣] سَوَالٌ : عَنْ وَلَدٍ وَهَبَ لَأُمِّهِ أُمَةً وَكَانَتْ الْأُمُّ مَعَ وَلَدِهَا ، وَلَا تَفَارِقُهُ حَتَّى مَاتَ ، وَكَانَتْ الْأُمَةُ تَخْدُمُهَا مَعَ فَهَلْ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

- ١٣٣ [٦٥] سؤَالٌ : عَنْ بَدْوِيَّةٍ تَصَدَّقَتْ عَلَيَّ بَعْضُ وَلَدِهَا بِخِيَمَتِهَا فِي مَرَضِهَا الَّذِي مَاتَتْ مِنْهُ ، وَأَجَازَ الْآخَرُونَ مِنَ الْأَوْلَادِ الصَّدَقَةَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَقَبَضَهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ وَحَازَهَا نَحْوُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَمَاتَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؟
- ١٣٤ [٦٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ هِبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَقُلْ عِنْدَ الْإِشْهَادِ : رَفَعْتُ يَدَ الْمَلِكِ وَوَضَعْتُ يَدَ الْحَوِزِ هَلْ تَصَحُّ أَمْ لَا ؟
- ١٣٥ [٦٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ بَقْرَةً لِرَجُلَيْنِ لِأَحَدِهِمَا الْجِلْدُ وَالْآخَرُ اللَّحْمُ ، فَضَلَّتِ الْبَقْرَةُ ، فَبَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ وَجَدَاهَا كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٣٥ [٦٨] سؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَصِيلَةٍ مِنَ الْإِبِلِ عَلَيَّ آخَرَ ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا نَاقَةً عِنْدَ أَهْلِهِ وَوَلَدَتْ عَنْهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهُمْ يَحْلِبُونَهَا ؟
- ١٣٦ [٦٩] سؤَالٌ : عَمَّا يَعْطِي لِلْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ هَلْ يَنْتَزِلُ مَنَزِلَةُ الدُّيُونِ فِي الْمَوْتِ وَغَيْرِهَا أَوْ يَمْنَزِلُهُ الْوَعْدُ الَّذِي لَا يُلْزَمُ ؟
- ١٣٦ [٧٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِرُؤُوسَتِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حَقٍّ لَهَا لِتَطْيِيبِ خَاطِرِهَا هَلْ لَهُ فِيهِ الرَّجُوعُ أَمْ لَا ؟
- ١٣٩ [٧٢] سؤَالٌ : عَنْ صَبِيٍّ اخْتَنَ وَحُوِّلَ بَعْدَ صَغِيرٍ ، وَتَرَكَهُ الْآبُ لَهُ وَلَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُهُ لَمْ يَهْنُئْهُمْ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْهَبَةِ ؟
- ١٤٠ [٧٣] سؤَالٌ : عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ عَبْدَيْنِ لِابْنِهَا الصَّغِيرِ الْمُتَهَمِلِ السَّاكِنِ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا إِذْ لَا مَسْكَنَ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهَا وَلَا حَاضِنَ لَهُ سِوَاهَا ، وَالْعَبْدَانِ يَخْدُمَانِهَا مَعًا إِلَى أَنْ مَاتَتِ الْأُمُّ ، هَلْ هَذِهِ الْهَبَةُ بَاطِلَةٌ ؟
- ١٤٢ [٧٤] سؤَالٌ : عَنْ صَبِيٍّ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِبَقْرَةٍ وَتَنَاسَلَتْ عَنْهُ ، وَتَصَدَّقَتْ وَالِدَتُهُ فِيهَا وَفِي نَسْلِهَا بِالْعَطَاءِ لغيرِهِ بِحَضْرَتِهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَبَعْدَهُ ؟
- ١٤٢ [٧٥] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لِابْنَتِهَا هِبَةً وَتَرُوجُ زَوْجَ بِالْابْنَةِ لِأَجْلِ الْهَبَةِ هَلْ لَهَا اعْتِسَارُهَا مِنْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟
- ١٤٢ [٧٦] سؤَالٌ : عَنْ مَوَانِعِ الْاعْتِسَارِ ؟
- ١٤٥ [٧٧] سؤَالٌ : عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ لِابْنِهَا أُمَّةً بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ ثُمَّ أَعْمَرَهَا عَلَيْهَا بِمَجْلِسِ الْهَبَةِ بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْهَبَةِ ؟
- ١٤٦ [٧٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الرَّشِيدَةَ لِرُؤُوسَتِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ هَلْ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٤٦ [٧٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيَّ شَخْصٍ بِشَيْءٍ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَإِنَّمَا يَمْسِكُهُ عَلَيَّ نَفْسُهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

- ١٤٧ [٨٠] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ غَلَّةَ عَقَارٍ وَعَبِيدَ وَبَقَرَاتٍ لَا بِنْتَهَا وَقَالَتْ : إِنْ مَاتَتْ الْاِبْنَةُ فَتِلْكَ الْغَلَّةُ لِعَقَبِ الْاِبْنَةِ وَعَقَبِ عَقِبِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ آخِرُ الْعَقَبِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْاِعْتَصَارِ ؟
- ١٥٠ [٨١] سؤَالٌ : عَنْ مَنْ أَعْمَرَ مَاشِيَةً عَلَى شَخْصٍ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ حَتَّى حَصَلَ لَهُ مَانِعٌ مِنْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا ؟
- ١٥١ [٨٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَعْمَرَ نِيَاقًا عَلَى شَخْصٍ وَشَرَطَ أَيُّهُمَا مَاتَ فَالْنِيَاقُ مِلْكٌ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٥١ [٨٣] سؤَالٌ : عَنْ بَقَرَاتٍ أَعْمَرْتَهُنَّ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ وَمَاتَ ، ثُمَّ دَفَعَتْهُنَّ لِرَجُلٍ آخَرَ وَمَاتَتْ وَمَاتَ الرَّجُلُ وَالْبَقَرَاتُ بِيَدِهِ ؟
- ١٥٢ [٨٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبًا هِبَةً لِمَنْ يَرِثُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ هِيَ نَافِذَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٥٣ [٨٦] سؤَالٌ : عَنْ أَخَوَيْنِ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمَا بَعْضُ الْمُغَاْفَرَةِ بِشَمْنٍ فَرَسَهُ فَتَجَتَّ نَتَاجًا ، وَتَوَفَّى أَحَدُ الْأَخَوَيْنِ وَبَقِيَ الْآخَرُ يُحْيِي الصَّدَقَةَ بِرِقْيَاهُ خَيْلَ الْمُتَصَدِّقِ زَمَنَ الْوَبَاءِ ؟
- ١٥٥ [٨٨] سؤَالٌ : عَنْ أَبِي وَهَبٍ عَبْدَهُ وَكَافَّةَ مَا لِلْعَبْدِ مِنْ عَيْنٍ وَعَبِيدٍ وَعَرُوضٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِابْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْ عِنْدِهِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ ، وَلَمْ يَحْزَمَا عِنْدَ غَيْرِهِ لِهَمَّا حَتَّى تَوَفَّى فَهَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٥٧ نَوَازِلُ اللَّقْطَةِ
- ١٥٧ [١] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : « وَشَاءَ بِفِيَاءٍ » هَلْ لِلْجِنْسِ أَوْ لِلْإِفْرَادِ ؟
- ١٥٧ [٢] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ النَّفْرَاوِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » وَلَهُ أَخَذَ الشَّاةَ وَأَكْلَهَا بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَاءِ ، وَأَمَّا لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْفِيَاءِ وَلَمْ يَأْكُلَهَا حَتَّى دَخَلَ الْعُمُرَانُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ رَبَّهَا ؟
- ١٥٨ [٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَجَدَ سُلْعَةً فِي بَيْتِ أَهْلِهِ وَسَأَلَهُمْ عَنْهَا ، فَقَالُوا : إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لَهَا خَبْرًا ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّهَا لَهُ هَزْلًا ؟
- ١٥٩ نَوَازِلُ الْقَضَاءِ
- ١٦٨ [١] سؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا أَسْنَدَهُ لِعَلْمِهِ هَلْ يَنْقُضُ أَمْ لَا ؟
- ١٦٩ [٣] سؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي تَقْلِيدِ النَّوَازِلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- [٤] سؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » إِنْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بَعْدَ إِنْكَارِهِ الْمُعَامَلَةَ عَلَى الْمُدْعَى ، فَإِنْ كَانَتْ فِي مُعَامَلَةٍ قَدِيمَةٍ قَبْلَ إِنْكَارِهِ

- ١٧١ فَلَا تَنْفَعُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ بِحَقٍّ فِي مُعَامَلَةٍ حَدِيثَةً بَعْدَ الْإِنْكَارِ قَضَى لَهُ بِهَا ؟
- [٥] سؤَالٌ : عَنْ مَسْأَلَةٍ تَحِيرَتْ فِيهَا الْأُتْمَةُ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِ يَعْمَلُونَ بِالْعَادَةِ دُونَ النَّصِّ فِي الْفَتَاوِي وَمَرَّةً يَعْمَلُونَ بِالنَّصِّ دُونَ الْعَادَةِ ؟
- ١٧٢ [٦] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلَيْنِ تَحَاكَمَا عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ فِي وَاقِعَةٍ وَحُكِمَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَةِ فِي شَأْنٍ ذَلِكَ ، وَأَقْبَاهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ ، مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْفَتْوَى ؟
- ١٧٢ [٧] سؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَنَازَعَ مُسْلِمٌ قَائِمُ الْوَجْهِ صَحِيحُ الْحُكْمِ نَافِذُ التَّصَرُّفِ مَعَ فَاسِقٍ مَسْغُوقِ الذِّمَّةِ ؟
- ١٧٦ [١٠] سؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَجَدْنَا كِتَابَ الْقَاضِي مَكْتُوبًا فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا لِفُلَانٍ مِنْ غَيْرِ كِتَابِ إِشْهَادٍ إِلَى آخِرِ السُّؤَالِ ؟
- ١٨٢ [١١] سؤَالٌ : عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ) ؟
- ١٨٤ نَوَازِلُ الْعَتَقِ وَالْوَلَاءِ
- ١٨٦ [١] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ أَبْنَاءَ وَزَوْجَةً ، وَلَمْ يَتْرِكْ مِنَ الْمَالِ سِوَى عَبْدٍ وَثُورٍ عَلَى إِقْرَارِ ابْنِهِ الْمُدَّعِي الْآنَ لَوْلَاءَ الْعَبْدِ الْمَذْكُورِ
- ١٨٦ [٢] سؤَالٌ : عَنْ خَصْمَيْنِ تَرَاضِيَا مُحْكَمًا وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الرُّجُوعَ فِي أَثْنَاءِ الْحُكْمِ ، وَأَرَادَ الْمُحْكَمُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ لَا ؟
- ١٩٧ [٤] سؤَالٌ : عَنْ قَاضٍ رُفِعَ إِلَيْهِ أَمْرُ بَيْعٍ دَارٍ اسْتَشْنَى بَائِعُهَا سَكْنَاهَا أَرْبَعَ سِنِينَ فَفُسِّخَ الْبَيْعُ لِذَلِكَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَعَقُّبُهَا أَمْ لَا ؟
- ١٩٨ [٦] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَكَمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ غَائِبًا) إِنْخَ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الْإِسْتِحْقَاقِ رَأَوْا الْمَحْكُومَ بِهِ فِي يَدِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ؟
- ٢٣٧ [٧] سؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِحَقِّ لَهُ عَلَى آخَرَ ، وَأَنَّهُ أَنْكَرَهُ ، وَتَلَفَ حَقَّهُ ، وَأَنَّهُ يَضْمَنُهُ لَهُ شَرْعًا فَهَلْ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ضَمَانُ الْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ تِلْكَ الدَّعْوَى الْمُجَرَّدَةِ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٥ [٨] سؤَالٌ : عَنْ الْمُوصِي لَهُ بِثُلْثٍ مَثَلًا هَلْ هُوَ مَدَّعٍ أَوْ مُدَّعَى عَلَيْهِ ؟
- ٢٩٦ [٩] سؤَالٌ : عَنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ هَلْ تُرْجَأُ عَلَى الصَّغِيرِ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلَيَّ رُشْدِهِ ؟
- ٣٠٣ قَضَاءُ دَيْنِ الْغَائِبِ
- ٣٠٣ [١] سؤَالٌ : عَنْ كَيْفِيَّةِ قَضَاءِ دَيْنِ الْغَائِبِ مِنْ مَالِهِ ؟

- ٣٠٤ [٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى بَقْرَةً عِنْدَ آخَرَ عَلَى يَدِ حَاكِمٍ ؟
- [٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ سَرَقَ لَهُ مَتَاعٌ وَآتَى إِلَى رَجُلٍ يَدَّعِي أَنَّهُ يَظْهَرُ السَّرَقَةُ وَيُخْبِرُ بِمَنْ هِيَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ مَتَاعُكَ عِنْدَ فَلَانٍ ، وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى ؟
- ٣٢٨ [٦] سُؤَالٌ : عَنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّبْيَانِ اقْتَتَلَا وَإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ صَبِيَانٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَالْآخَرَى نَفَرٌ كَبِيرٌ ؟
- ٣٣٠ [٨] سُؤَالٌ : عَنِ الْمُحْكَمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ خَلْعُ نَفْسِهِ فِي أَثْنَاءِ الْخُصُومَةِ أَمْ لَا ؟
- [٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ بَقْرَةٍ مِثْلًا بِيَدِ آخَرَ ، وَقَالَ الَّذِي هِيَ بِيَدِهِ : وَهَبَهَا لِي فَلَانٌ أَوْ اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فَلَانٍ ؟
- ٣٣٩ [١٠] سُؤَالٌ : عَنْ بَدْوِيٍّ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ أَيَحْلِفُهَا بِمَوْضِعِهِ أَوْ يُجَلِّبُ إِلَيَّ جَامِعِ الْحَاضِرَةِ فَيَحْلِفُهَا بِهِ ؟
- ٣٤٠ [١٠] سُؤَالٌ : عَنْ جِيرَانٍ مُشْتَرِكِينَ فِي الْمَرِّ وَفِي الْمَرِّ مَخْزَنٌ فَادَّعَى كُلُّ مَنِهْمَا أَنَّهُ لَهُ وَسَلَّمَ سَطْحَ الْمَخْزَنِ فِي صَحْنٍ دَارَ أَحَدِهِمَا ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٤١ [١١] سُؤَالٌ : عَنْ أَخْذِ الْقَاضِي شَيْئًا مِنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ عَلَى الْحُكْمِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٥
- ٤٢٤ نَوَازِلُ الشَّهَادَاتِ
- [١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ بِيَدِهَا وَفِي جَوْزِهَا عَبِيدٌ أَزِيدُ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ ، وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهُمْ مِلْكُهَا ، وَأَعْتَقَتْ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَكُلَّمَا تَزَوَّجَتْ تَرَحَّلَ بِهِمْ لِمَنْ تَزَوَّجَتْ لَهُ ؟
- ٤٢٤ [٣] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ فِي بَلَدِكُمْ مِثْلًا يُطَالِبُ آخَرَ فِي بَلَدِنَا بِحَقٍّ . وَأَنَا كُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى حَقِّهِ لَتَنْقُلُوا لَهُ شَهَادَتَهُمَا فِي قَرْطَاسٍ ؟
- ٤٣٠ [٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ يَبْدُو بَعِيرٌ ادَّعَاهُ آخَرُ أَنَّهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ، وَآتَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ بِشَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ ، وَآتَى الْمُدَّعِي بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ مَدِينٍ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مُوَدِّيًّا بَعْلَامَتَهُ ؟
- ٤٣٤ [٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ نَقَلَتْ لَهُ شَهَادَةٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ صَهْرٌ أَقْبَلَ فَادَّعَى الْمَشْهُودُ لَهُ أَنَّهُ فَارَقَ ابْنَتَهُ قَبْلَ النِّقْلِ عَنْهُ وَادَّعَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَفَارِقْهَا إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ . فَهَلِ الْقَوْلُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ أَوِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ؟
- ٤٣٤ [١٠] سُؤَالٌ : عَنِ الرَّاعِي إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ رَبُّ الْغَنَمِ أَنَّهُ أَكَلَ شَاةً مِنْهَا فَأَنْكَرَ ثُمَّ أَقَرَّ وَادَّعَى أَنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ مِنَ الرِّعَاةِ فَلَانًا وَفُلَانًا ، فَهَلْ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٥ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَتَى بِشَاهِدٍ لِمَنْ يَنْقُلُ عَنْهُ لِيَكْتُبَ شَهَادَتَهُ ، فَهَلْ يَشْتَرِطُ فِي

- هَذِهِ الصُّورَةُ إِذْنُ الشَّاهِدِ فِي النَّقْلِ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِهِمْ أَمْ لَا إِذِ الضَّمَائِرُ
كَالشُّرُوطِ ؟ ٤٣٥
- [١٢] سُؤَالَ : عَنْ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضٍ حَقِّ الْآدَمِيِّ هَلْ يَبْطُلُ أَمْ
لَا ؟ ٤٣٥
- [١٣] سُؤَالَ : عَنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ كَيْفَ يَتَأْتِي فِي هَذَا الزَّمَانِ مَعَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ
كَسَكْنِي مَعَ وَلَدٍ يَشْرَبُ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ ذَلِكَ مُتَعَدِّرَةٌ ؟ ٤٣٦
- [١٤] سُؤَالَ عَنْ الشَّاهِدِ إِذَا زَادَ فِي شَهَادَتِهِ حَكْمٌ مَا تَوَجَّهَ شَهَادَتُهُ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ
لَا ؟ ٤٣٨
- [١٥] سُؤَالَ : عَنْ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ هَلْ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَمْ لَا ؟ ٤٣٩
- [١٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ سَمِعَ شَخْصًا يَقْرَأُ بِحَقِّ شَخْصٍ آخَرَ مَنْ يَصِحُّ شَهَادَتُهُ بِهِ لَهُ
عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادِهِ لَهُ أَمْ لَا ؟ ٤٤٠
- [١٨] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى أُخْرَى أَنَّهَا جَنَّتْ عَلَيْهَا ، وَأَنْكَرَتِ الْمُدَّعَى
عَلَيْهَا وَشَهِدَ بِالْجَنَابَةِ امْرَأَتَانِ وَثَلَاثُ إِمَاءٍ وَمُرَاهِقٌ كَانُوا مَعَهُمَا فِي وَرْدٍ وَلَمْ
يَحْضُرْهُ سَوَاهُمُ هَلْ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٤١
- نَوَازِلُ الْجَنَابَاتِ ٤٤٣
- [١] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ إِسْقَاطَ حَمْلِهَا مِنْ مَضَارِبَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَ قَرِيبٍ لَهَا مَعَ
غَيْرِهِ فَفَزَعَتْ مِنْهَا ، هَلْ هُوَ لَازِمٌ أَمْ لَا ؟ ٤٤٣
- [٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ يُحِبُّ زَوْجَتَهُ حُبًّا جَمًّا وَمَنْعَتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ كَلَامُهَا فَمَاتَ مَوْتَةً بَنِي
عِزَّاءَ هَلْ هُوَ هَدْرٌ أَمْ لَا ؟ ٤٤٣
- [٣] سُؤَالَ : عَنْ مَدْبَرٍ جَنَى أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ الْجَنَابَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤٤٤
- [٤] سُؤَالَ : عَنْ بَقْرَةٍ صَارَتْ تَعْدُ عَلَى النَّاسِ لِأَجْلِ وَلَادَتِهَا ، وَلَمْ يَحْبِسْهَا
مَالِكُهَا هِيَ وَلَا ابْنُهَا عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِهَا وَأَنْذَرَهُمْ مِنْهَا ، وَتَرَكَهَا هِيَ
وَابْنُهَا فِي الْمَرَاكِ فُحُولًا حَتَّى جَرَحَتْ اثْنَيْنِ وَرَاءَ وَقَتَلَتْ صَبِيًّا ، فَهَلْ رَدَّتْهُ
الصَّبِيَّ ضَامِنَةً فِيهِ ؟ ٤٤٥
- [٥] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ مِنْ رِفْقَةٍ سَافَرَتْ إِلَى السُّودَانِ وَبَاعَ بَقْرَةً لَهُ لِوَاحِدٍ مِنَ
السُّودَانِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهَا وَحَادٌ عَنْ طَرِيقِ الرِّفْقَةِ ؟ ٤٤٦
- [٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَتَلَ زَانِيًا مُحْصَنًا هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ وَهَلْ بِجَوْرِ إِضْرَرِهِ بِغَيْرِ
الْقَتْلِ أَمْ لَا ؟ ، وَهَلْ مَالُهُ حَلَالٌ أَمْ لَا ؟ ٤٤٧
- [٧] سُؤَالَ : عَنْ صَبِيٍّ شَجَّ رَأْسَ آخَرَ حِينَ الضَّرْبَةِ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ

- ٤٤٨ وَنَظَرْتَهَا وَتَحَقَّقُوا أَنَّهَا غَيْرُ مَوْضِعَةٍ فَبَعْدَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ وَهِيَ تُدَاوِي بَانَ مِنْهَا بَيِّنًا؟
[٨] سَوَالٌ: عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا وَسَكَتَ عَنْهُ أَوْلِيَاءُ الْقَتِيلِ حَتَّى مَاتَ
بِمَاوِي ثُمَّ طَلَبُوا مِنْ وَرَثَتِهِ الدِّيَّةَ مِنْ مَتْرُوكِهِ أَلَيْسَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٤٥٤ [٩] سَوَالٌ: عَنْ رَجُلٍ نَهَبَ بَعِيرًا مِنْ آخَرٍ ظَلَمًا لَكُونَهُ لَا يُطَالِبُهُ بِحَقِّ شَرْعِيٍّ؟
[١٠] سَوَالٌ: عَنْ مَأْمُومَةٍ فَعَلَهَا بَعْضُ الْمَغَافِرَةِ فِي صَبِيَّةٍ وَزَعَتْ دِيَّتَهَا أَوْ بَعْضَهَا
عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَبِيلَتِهِ ؟
- ٤٦١ [١١] سَوَالٌ: عَمَّنْ ضَرَبَ عَجَلَةً وَأَسْكَرَهَا وَذَبَحَهَا آخَرٌ فِي حَالِ سُكْرِهَا
فَضَمَّانَهَا يَكُونُ مِنْ أَيِّهِمَا؟ وَهَلْ تُؤْكَلُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٤٦٢ [١٣] سَوَالٌ: عَنْ أَجْنَبِيٍّ وَطًا غَيْرَ مُطَبِّقَةٍ مَاذَا يَلْزَمُهُ؟
[١٤] سَوَالٌ: عَمَّنْ وَجَدَ أَجْنَبِيًّا مَعَ زَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيِّتِهِ ، وَجَنَى عَلَيْهِ أَيْلَازُهُ شَيْءٌ أَمْ
لَا؟
- ٤٦٤ [١٥] سَوَالٌ: عَمَّنْ وَجَدَ بَقْرَةً لَهُ مَدْبُوحَةً فِي مَرَاكِ قَوْمٍ؟
[١٦] سَوَالٌ: عَنْ سِنٍّ كُسِرَتْ هَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دِيَّتِهَا مَا كُسِرَ أَوْ تَكُونُ فِيهَا
حُكُومَةٌ ؟
- ٤٦٦ [١٧] سَوَالٌ: عَنْ قَدْرِ الاختلاف في قول خليل : وَلَهُ نَسَبُهُ إِنْ حَلَفَ وَلَمْ
يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ ، فَإِنْ عَقِيَ قَيْدَ الاختلاف بِالْبَيِّنَةِ وَلَكِنَّهُ مَا بَيْنَ قَدَرِهِ؟
- ٤٦٦ [١٨] سَوَالٌ عَنْ السِّنِّ الْمَأْكُولَةِ إِذَا سَقَطَتْ بِجَنَائَةٍ أَيْجَبُ عَقْلُهَا بِأَسْرِهِ أَوْ بِحِسَابِ
مَا بَقِيَ فِيهَا؟
- ٤٦٦ [١٩] سَوَالٌ: عَنْ الْعَيْنِ فِي اللَّطْمَةِ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟
[٢٠] سَوَالٌ: عَنْ صَبِيٍّ مَاتَ فِي مَلْعَبٍ عَرَسٍ وَأَهْلُ الْعُرْسِ قَبِيلَةٌ وَاحِدَةٌ سِوَى
رَجُلٍ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ مُتَوَطَّنٌ فِيهِمْ لَكُونِهِمْ أَخُوَالَهُ ؟
- ٤٦٧ [٢١] سَوَالٌ: عَمَّنْ قَامَ بَيْنَ رَجَالٍ فَلَمَّا كَانَ آخِرَ اللَّيْلِ قَامَ وَأَخَذَ يَضْرِبُ أَحَدَهُمْ
بِيَدِهِ وَيَقُولُ لِأَحَدِهِمْ إِنَّكَ ضَرَبْتَنِي بِقَدَمِكَ ؟
- ٤٦٨ [٢٢] سَوَالٌ: عَنْ رَجَالٍ سَاثِرِينَ بِإِزَاءِ قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ حَتَّى رَمَتْ أَحَدَهُمْ رُصَاصَةً
وَمَاتَ مِنْ حِينِهِ وَسَمِعُوا صَوْتَهَا فِي أَحَدِ نَوَاحِي الْقَرْيَةِ؟
- ٤٦٩ [٢٣] سَوَالٌ: عَمَّنْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ ، وَقَالَ لِعَبْدٍ احْبِسْهَا لِي فَأَصَابَتْهُ فَقَتَلَتْهُ هَلْ
عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟
- ٤٧٠ [٢٥] سَوَالٌ: عَنْ قَتْلِ الْغِيلَةِ هَلْ يَجُوزُ الْعَفْوُ فِيهِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ الصُّلْحُ فِيهِ
عَلَى الدِّيَّةِ أَمْ لَا؟

- ٤٧١ [٢٦] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَتَأَلَّمُ مِنْ ظَهْرِهِ وَأَمْرُهُ آخِرُ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ تَعَلَّقَ بِهِ ابْنٌ صَغِيرٌ لَهُ فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ ذَلِكَ؟
- ٤٧٢ [٢٧] سَوَالٌ عَنْ الْمُوَضَّحَةِ هَلْ تَثْبُتُ بِغَيْرِ بَيَانِ الْعَظْمِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيِيهِ؟
- ٤٧٢ [٢٧] سَوَالٌ : عَنْ شَهَادَةِ شَاهِدٍ لَمْ يَرِ الْعَظْمَ وَلَكِنْ يَحْسِبُهُ فَانْصَتَ لِشَخْصٍ يَقْسُ الشَّجَةَ فَسَمِعَ صَوْتًا لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ مِنَ الْعَظْمِ أَوِ الْعَصَةِ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ؟
- ٤٧٣ [٢٨] سَوَالٌ : عَنْ مُوَضَّحَةِ الْعَمْدِ هَلْ تَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَلَيْهَا؟
- ٤٧٣ [٢٩] سَوَالٌ : عَنْ شَاهِدٍ عَايَنَ الْعَظْمَ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ هَلْ تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟
- ٤٧٣ [٣٠] سَوَالٌ عَنْ مُطْلَقَةِ لَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ وَمِنْذُ طَلَقَهَا زَوْجَهَا قَامَتْ بِجَمِيعِ شُؤُونِ ابْنِهَا فَلَمَّا بَلَغَ سِنَّ الْمَخْتَنِ دَعَتْ أُمَّهُ خَتَانًا عَارِفًا بِهِ فَخَتَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ ؟
- ٤٧٣ [٣١] سَوَالٌ : عَنْ عَبْدِ بْنِ جَنَابٍ عَلَى صَبِيٍّ وَمَسَكَ أَبُو الصَّبِيِّ الْعَبْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عِنْدَهُ وَمَنْعَهُمَا مِنْ مَالِكِهِمَا ؟
- ٤٧٤ [٣٢] سَوَالٌ : عَنْ أَهْلِ وَلَاتِهِ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى هَلْ هُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِبِلِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْعُرُوضِ فِي الدِّيَاتِ؟
- ٤٧٥ [٣٤] سَوَالٌ : عَنْ قَطْعِ أُذُنِ فَرَسٍ ذِي هَيْئَةٍ وَلَكِنْ لَمْ يَفُتْ عَلَى رَبِّهَا مَقْصُودُهُ مِنْهَا لِكَوْنِهِ يُسَافِرُ عَلَيْهَا لِلْمَحَافِلِ وَالسَّلَاطِينِ وَالْأَصْهَارِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُهَا مَعَ أَرْضِهَا أَوْ هُوَ مُخِيرٌ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا أَوْ أَرْضِهَا ؟
- ٤٧٧ [٣٥] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَوْضَحَ آخَرَ فِي الرَّأْسِ عَمْدًا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحَا فَهَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لَا؟
- ٤٧٨ [٣٦] سَوَالٌ : عَنْ رَجَالٍ كَانُوا يَلْعَبُونَ بِالرَّمِيِّ لِلْكَعْبِ فَرَمَاهُ أَحَدُهُمْ بِحُجْرَةٍ فَتَسَاقَى اثْنَانِ إِلَى أَخْذِهَا لِيَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُمَا لِأَخْذِهَا هُوَ التَّالِي لِلرَّامِي فِي الرَّمِي فَسَقَطَتْ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ إِلَى فَمِ أَحَدِهِمَا فَكَسَرَتْ بَعْضُ أَسْنَانِهِ ؟
- ٤٧٩ [٣٧] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَازَهَ ثَلَاثِينَ عَامًا مِنْ وَلَادَتِهِ وَمِنْ صَغَرِهِ لَا وَطَنَ عِنْدَهُ سِوَى أَخْوَالِهِ وَأَبُوهُ لَمْ يَزَلْ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ عَلَى مَا بَلَغَنِي وَلَكِنَّهُ بَعِيدُ الْوَطَنِ وَأَقْرَبُ لَدَى طَائِعًا بِأَنَّهُ قَتَلَ صَبِيًّا مِنْ أَخْوَالِهِ بِرَمِيَةٍ رَمَى بِهَا الْكَعْبُ ؟
- ٤٨٠ [٣٨] سَوَالٌ : عَنْ شَخْصٍ عَضَّهَ آخَرٌ فِي الْيَدِ مِثْلًا فَسَلَّ يَدَهُ فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٢ [٣٩] سَوَالٌ : عَنْ قَبِيلَةٍ تَقَرَّرَ قَتْلُ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ عَلَى وَجْهِ الْعَمْدِ؟
- ٤٨٣

[٤١] سَوَالٌ : عَنْ مُوضَحَةِ الْأَنْفِ هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ اللَّحْمِيِّ الْأَعْلَى أَمْ لَا؟

٤٨٩

[٤٢] سَوَالٌ : عَنْ وَتَدِ الْأُذُنِ إِذَا قُطِعَ بِجَنَابَةٍ مَا الْحُكْمُ فِيهِ

٤٨٩

[٤٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِهِ أَوْ أُذُنِ دَابَّتِهِ فَقَعَلَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

٤٨٩

[٤٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فَقَعَلَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

٤٨٩

[٤٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ أَجْنَبِيٍّ فَقَعَلَ مَاذَا يَلْزِمُهُ؟

٤٩٠

[٤٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَتَلَ عِجْلَ بَقَرَةٍ وَدَاسَ عَلَى وَلَدِ فَسِيرِهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

٤٩٠

[٤٧] سَوَالٌ عَنْ رُعَاةٍ تَمَالَوْا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَذْبَحُ لَهُمْ وَاحِدَةً مِنَ الْمَاشِيَةِ الَّتِي أُوجِرَ عَلَى رَعِيهَا فَهَلْ يَكُونُونَ كَالْمَحَارِبِينَ؟

٤٩١

[٤٨] سَوَالٌ : عَمَّنْ نَهَبَ حَصَانًا وَتَبِعَهُ صَاحِبُ وَمَاتَ مِنَ الْعَطَشِ هَلْ تَكُونُ دِيَّتُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

٤٩٢

[٤٩] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ شَحَّ آخَرَ فِي رَأْسِهِ لَمْ تَبْلُغِ الْعِظَمَ وَبَرَّتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ هَلْ فِيهِمَا عَقْلٌ أَمْ لَا؟

٤٩٥

[٥٠] سَوَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي إِتْلَافِ مَالٍ؟

٤٩٥

[٥١] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَخَوَيْنِ مَعَهُمَا صَبِيٌّ غَيْرُ مُمِيزٍ يَأْكُلُونَ لَحْمًا فَجُرِحَتْ عَيْنُ الرَّجُلِ بِالْحَدِيدَةِ الَّتِي يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْجَارِحُ؟

٤٩٦

[٥٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ جَنَى عَلَيْهِ بَعْضُ عَاقِلَتِهِ جَنَابَةً تَلْزِمُهَا فَهَلْ يَدْخُلُ مَعَهَا فِي تَوَزِيْعِ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

٤٩٦

[٥٣] سَوَالٌ عَمَّنْ لَهُ قَبِيلَةٌ وَتَعَصَّبَ مَعَ قَبِيلَةٍ أُخْرَى فَهَلْ إِذَا جَنَى بَعْضُ قَبِيلَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَلَزِمَهُ شَيْءٌ أَيْلِزِمُهُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي تَعَصَّبَ مَعَهَا أَمْ لَا؟

٤٩٧

نَوَازِلُ الرِّدَّةِ

٤٩٨

[١] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَسَبَ النُّبُوَّةَ إِلَى سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا؟ فَإِنْ ادَّعَى زَلَقَ اللِّسَانِ أَوْ أَنَّهُ مُتَلَاعِبٌ أَوْ جَاهِلٌ أَيْعَذَّرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

٤٩٨

[٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِآخَرٍ تَأْتِي الرِّفْقَةُ غَدًا قَالَ لَهُ : مَنْ قَالَهَا لَكَ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لَا؟

٥٠٠

- [٣] سؤَالٌ : عَنْ إِمْرَأَةٍ رَأَتْ نَجَاسَةً فِي لَوْحٍ قُرْآنٍ فَسَأَلَتْ عَنْ الْمَاءِ قِيلَ لَهَا لَا مَاءَ فِي هَذِهِ الْبُيُوتِ الْأَرْبَعَةِ الْقَرِيبَةِ مَعَ أَنَّ الْمَاءَ كَثِيرٌ فِي غَيْرِهَا ، وَتَوَانَتْ عَنْ طَلَبِهِ هَلْ تَرْتَدُّ بِذَلِكَ التَّوَانِي أَمْ لَا ؟ ٥٠٠
- [٤] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّ الرِّدَّةَ لَا يُعَذَّرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ وَلَا بِدَعْوَى زَلَلِ اللِّسَانِ كَانَ يَقُولُ : أَكْفَرُ بِاللَّهِ وَأَشْرِكُ بِهِ؟ ٥٠١
- [٥] سؤَالٌ : عَنْ إِمْرَأَةٍ وَقَعَتْ فِي عَرَضٍ أُخْرَى وَنُهِيتُ عَنْ ذَلِكَ لِحُرْمَتِهِ . فَقَالَتْ : لَحْمُهَا حَلَالٌ مُتَاوَلَةٌ حَدِيثٌ لَا غَيْبَةٌ لِفَاسِقٍ ، هَلْ ارْتَدَّتْ ؟ ٥٠٢
- [٦] سؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ قَالَ لَهُ آخَرٌ : أَنْتَ تَارِكُ الصَّلَاةِ فَقَالَ : أَنَا كَافِرٌ . مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ هَلْ هُوَ كَافِرٌ ؟ ٥٠٢
- [٧] سؤَالٌ : عَنْ وَضْعِ لَوْحٍ قُرْآنٍ بِمَكَانٍ مُسْتَقْدَرٍ أَوْ رَدَّاهُ فِيهِ فَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَخْفٍ بِهِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا؟ ٥٠٣
- [٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ صَبِيًّا فَكَسَرَ لَوْحَهُ أَوْ شَقَّ وَرَقَاتٍ بِيَدِهِ مِنَ الْقُرْآنِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟ ٥٠٤
- [٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟ ٥٠٥
- [١٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ صَغَرَ قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ الظُّلْمَ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟ ٥٠٦
- [١١] سؤَالٌ : عَنْ قَبِيلَةٍ مِنْ أَيْفَلَانَ عَادَتْهُمْ الْخَلْفُ فِي زِيَرَةِ عِنْدَ وَهُوَ فِي لُغَةِ الْعَامَّةِ تَنِيضُكَ ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ يُخْلَفُ بِهِ أَيْكْفَرُونَ بِذَلِكَ أَمْ لَا ، وَهَلْ يَجُوزُ لَنَا تَحْلِفُهُمْ فِيهَا أَمْ لَا ؟ ٥٠٨
- [١٢] سؤَالٌ : عَنْ أَمْرَاتَيْنِ تَلْعَبَانِ وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى : لَا أَتْرُكَ ضَرْبَكَ حَتَّى تَرْمِي إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَضْرُطِّي تَحْتَهُ ، فَقَالَتْ : مَا أَمَرْتُهَا بِهِ هَلْ يُحْكَمُ لَهَا بِالرِّدَّةِ أَمْ لَا ؟ ٥٠٨
- [١٣] سؤَالٌ : عَنْ حِكَايَةِ تَصْحِيفِ الْقُرْآنِ هَلْ هِيَ رِدَّةٌ أَمْ لَا؟ ٥٠٩
- نَوَازِلُ السَّرْفَةِ ٥١٥
- [١] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَكَلَ عَبِيدَ مَحَلَّةٍ بَقَرَةٍ لِمُسْلِمٍ وَهُوَ مُحَقِّقٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْعَبِيدِ لِأَنَّهُ نَصَفَهُمْ أَوْ قَرَبَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَارَدٌ ؟ ٥١٥
- [٣] سؤَالٌ : عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحْدَهُ أَوْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٥١٧
- [٤] سؤَالٌ : عَنْ رِعَاةٍ سَرَقُوا بَقَرَةً وَفِيهِمْ أَحْرَارٌ وَعَبِيدٌ وَكِبَارٌ وَصِغَارٌ وَمِنْهُمْ مَنْ

- ٥١٨ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى حِفْظِ بَقَرِهِمْ فِي حَالِ الذَّبْحِ وَالشَّيْءِ ؟
- [٧] سَوَّالٌ : عَنْ عَبْدٍ سَرَقَ بَقْرَةً وَوُجِدَ عِنْدَهُ جَمِيعُ لَحْمِهَا وَادَّعَى أَنَّ مَعَهُ عَبْدًا
 ٥٢٠ آخَرَ فِي سَرِقَتِهَا فَهَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟
- ٥٢٢ نَوَازِلُ الْوَصَايَا
- [١] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ عَهَدَ بِوَقْفِيَّةٍ ثُلُثَ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى أَوْلَادِ فُلَانٍ وَرَجَعَ بَعْدَ
 ٥٢٢ ذَلِكَ وَتَبَّتْ رُجُوعُهُ وَتَوَفَّى إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؟
- [٢] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلُثِهَا فِي صَحَّتِهَا لِأَنْاسٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَعْتَقَتْ أَمَةً
 وَهِيَ كَذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْصَتْ أَيْضًا بِأَمَةٍ لِامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ،
 ٥٢٣ وَخَاصَمَهَا أَخُوهَا فِي ذَلِكَ ؟
- [٣] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلُثِ مَالِهَا لِمُعَيَّنِينَ وَلَهَا عَبِيدٌ كَانُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخٍ
 ٥٢٤ لَهَا ، وَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِنُصَيْبِهِ مِنْهُمْ بَعْدَ إِيصَائِهَا بِالثُّلُثِ ؟
- [٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بَعْدَ لَشَخْصٍ ثُمَّ دَبَّرَهُ هَلْ رُجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ أَمْ لَا ؟
- [٥] سَوَّالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَتَبْتُهَا عِنْدَ فُلَانٍ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ
 ٥٢٧ فَصَدَّقُوهُ ، هَلْ يُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟
- [٦] سَوَّالٌ عَمَّنْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِرَجُلَيْنِ وَأَعْطَى بَقْرَةً مُعَيَّنَةً لِأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ
 ٥٢٧ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتَصُّ بِهَا دُونَ صَاحِبِهِ وَتَكُونُ مِنَ الثُّلُثِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟
- [٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى لِرَجُلَيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ ثُمَّ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي
 ٥٢٨ مَاتَ مِنْهُ بِبَقْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بِمَجْهُولٍ وَمَعْلُومٍ ؟